

(الجزء الثاني)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري شيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي زيل القاهرة المحروسة
نفـعنا الله

بعلووه

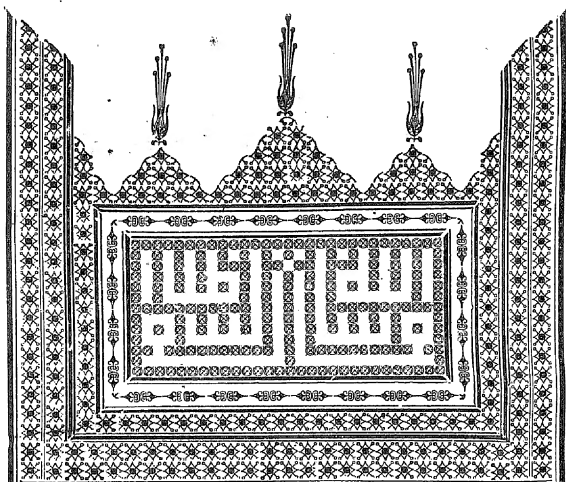
آمين

(وبها مشه من الجامع الصحيح للامام البخاري)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر الحمية

(سنة ١٣٠٠ هـ جريه)



* (كتاب مواقيت الصلاة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كذا المستعمل ويعده السبلة ولرفيقه السبلة مقدمة ويعدها باب مواقيت الصلاة وفضاها
وكذا في نسخة الصغاني وكذا الكرمية لكن بلا بسم الله وكذا اللاصلي لكن بلا باب والمواقيت
جميع يقات وهو مفعول من الوقت وهو القدر المحدد للفعل من الزمان أو المكان (قوله كتابا
موقوفات موقوفاته عليهم) كذا وقع في أكثر الروايات وسقط في بعضه لفظ موقوفات فاستشكل ابن
التين تشديد القاف من وقته وقال المعروف في اللغة التحقيق اه والنظار ان المصنف أراد بقوله
موقوفات ان قوله موقوفات من التوقيت فقصده جامع بين ما اريد في معنى قوله موقوفات قال مفروضا
وعن غيره بمحذو او قال صاحب المنتهى كل شيء جعل له حين وغايه فهو موقت يقال وقته يوم
كذا أي أجله (قوله حديثا عبد الله بن مسلمة) هو القعني وهذا الحديث أول شيء في الموطأ ورجاله
كلهم مدنيون (قوله آخر الصلاة يوما) وللمصنف في بدء الخلق من طريق الشيخ عن ابن شهاب بيان
الصلاة المذكورة ولفظه آخر العصر شيأ قال ابن عبد البر ظاهر سياقه انه فعل ذلك يوما ما لان ذلك
كان عادة وان كان أهل يثمه معرفين بذلك اه وساق بيان ذلك قريبا في باب تخصيص الصلاة
عن وقتها وكذا في نسخة الصغاني وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب آخر الصلاة مرة
بغنى العصر والطبراني من طريق أبي بكر بن حزم ان عروة حدث عن ابن عبد العزيز وهو يومئذ
أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة يعني بخدمة قال ابن

* (كتاب مواقيت الصلاة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)
وقوله ان الصلاة كانت على
المؤمنين كتابا موقوتا موقوتا
وقته عليهم حديثا عبد الله
ابن مسلمة قال قرأت على
مالك عن ابن شهاب أن عمر
ابن عبد العزيز آخر الصلاة
يوما فدخل عليه عروة بن
الزبير فاخبره

٥٢١

م د س ق

تحتة

٩٩٧٧

عبد البر المراد أنه أخر حاجتي خرج الوقت المستحب لانه أخر حاجتي غربت الشمس اه. ويؤيده
سابق رواية الليث المتقدمة وأما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن اسامة بن زيد
الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث قال دعا الموزن لصلاة العصر فأسمى عمر بن عبد العزيز قبل
أن يصلحها فمحل على أنه قارب المساء لانه دخل فيه وقد رجح عمر بن عبد العزيز عن ذلك فروى
الأوزاعي عن عاصم بن رباح بن حيوة عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز يعني في خلافته كان يصلي
الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل **(قوله)** ان المغيرة بن شعبة أخر
الصلاة يوماً بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الصلاة المذكورة العصر
أيضا ولقظه أسنى المغيرة بن شعبة صلاة العصر **(قوله)** وهو بالعراق في الموطأ رواية القعني
وغیره عن مالك وهو بالكوفة وكذا أخرجه الاسماعيلي عن أبي خلفه عن القعني والكوفة
من جهة العراق قال التعبير مأخوذ من التعبير بالعراق وكان المغيرة إذا ذل أمر عليها من قبل
معاوية بن أبي سفيان **(قوله)** أبو مسعود أي عتبة بن عمرو البدری **(قوله)** ما هذا أي التأخير
(قوله) ليس كذا الرواية وهو استعمال صحيح لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر
أنت وفي مخاطبة الغائب أليس **(قوله)** قد علمت قال عاصم يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك
ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعله بصحة المغيرة **(قلت)** ويؤيد الأول
رواية شعيب عن ابن شهاب عندنا الصنف في غزوة بدر بلفظ فقال لقد علمت بغزاة استفهام
ونحوه لعبد الرزاق عن معمر بن جريج جميعا **(قوله)** أن جبريل نزل بين ابن إسحق في المغازي
أن ذلك كان بصحبة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الأبراء قال ابن إسحق حدثني
عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وقال لعبد الرزاق عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيرهما
أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زافت الشمس
ولذلك سميت الأولى أي صلاة الظهر فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا فبصر جبريل
وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس فذكر الحديث وفيه رد على من زعم ان بيان الأوقات
انما وقع بعد الهجرة والحق أن ذلك وقع قبلها بيان جبريل وبعد ما بيان النبي صلى الله عليه
وسلم **(قوله)** نزل فصلى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عاصم ظاهر ان صلاته
كانت بعد فراغ صلاة جبريل لكن المتصور في غيره ان جبريل أم النبي صلى الله عليه وسلم
فيمثل قوله صلى على ان جبريل كان كلما فعل جزأ من الصلاة تابعه النبي صلى الله عليه
وسلم فعله اه. وبهذا جزم النووي وقال غيره الفاء بمعنى الواو واعترض بأنه يان ان يكون
النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقدم ببعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع
وأعجب بما عاده الحنيفة وهي التبيين فكان لأجل ذلك يتراخى عنه وقيل الفاء السببية كقوله
تعالي فور كرموتى ففضى عليه وفي رواية الليث عند المصنف وغيره نزل جبريل فألقى فصليت
معه وفي رواية عبد الرزاق عن معمر نزل فصلى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبصر الناس
معه وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمة وانما دعاهم إلى الصلاة بقوله الصلاة جامعة لان
الأذان لم يكن شرعاً حينئذ واستدل بهذا الحديث على جواز الاقامة عن أبيه وغيره وبجواب عنه
بما يجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الناس خلفه فإنه

أن المغيرة بن شعبة
آخر الصلاة يوما وهو
بالعراق قد دخل عليه أبو
مسعود الانصاري فقال
ما هذا يا مغيرة أليس قد علمت
أن جبريل صلوات الله
وسلامه عليه نزل فصلى
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم صلى
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم
قال

يحمل على انه كان مبلغا فقط كما سيأتي تقرره في أبواب الامامة واستدل به أيضا على جواز صلاة المفترض خلف المنفعل من جهة ان الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الناس قاله ابن العربي وغيره وأجاب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وتعبه بما تقدم من انها كانت صبيحة ليلة فرض الصلاة وأجاب باحتمال ان الوجوب عليه كان معلقا بالبيان فلم يتحقق الوجوب الا بعد تلك الصلاة قال وأيضا لا نسلم ان جبريل كان مستقلا بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لانه مكلف بتبليغها فهي صلاة مفترضة خلف مفترض اه وقال ابن المنيرة يستعمل به من يجوز صلاة مفترضة يفرض خلف مفترض يفرض آخر كذا قال وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلا خلف المقضبة لا في صورة الظاهر خلف العصر مثلا **قوله** بهذا أمرت) بنسخ المثناة على المشهور والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصله كل يوم وليلة وروى بالضم أي هذا الذي أمرت بتبليغه لك **قوله** اعلم) بصيغة الامر **قوله** اوان جبريل) بنسخ الهزة وهي الاستفهام والواو هي العاطفة والعطف على شيء مقدور وكسر هزة ان ويجوز الفتح **قوله** وقوت الصلاة) كذا المستعمل بصيغة الجمع والباقي وقت الصلاة بالافراد وهو اليونس **قوله** كذلك كان بشير) هو بنسخ الموحدة بعده جماعة بجملة وزن فعيل وهو تابعي جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وراه قال ابن عبد البر هذا السباق منقطع عند جماعة من العلماء لان ابن شهاب لم يقبل حضرت جابر عروة لعمره وعروة لم يقبل حدثي بشير لكن الاعتبار عند الجمهور بشيوت القاءه والمجالية لا بالصيغ اه وقال الكرماني اعلم ان الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاستناد اذ لم يقبل أو مسعودي شاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) هذا الا بسمي منقطع اصطلاحا وانما هو مرسل صحابي لانه لم يدرك القصة فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر على ان رواية اللث عند المصنفين بل الاشكال كله ولما نقله فقال عروة سمعت بشير بن أبي مسعود يقول سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر الحديث وكذا ساق ابن شهاب وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة وابن شهاب قد جرب عليه التذليل لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال كأمع عمر بن عبد العزيز فقد ذكره وفي رواية شعيب عن الزهري سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز الحديث قال القرطبي قول عروة ان جبريل لم يزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز بل يعين له الاوقات قال وغاية ما يتوهم عليه انه نسيه وذكره كما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات قال وفيه به لا انكار عمر على عروة حيث قال له اعلم ما يتحدث به عروة قال وظاهر هذا الانكار انه لم يكن عنده علم من امامة جبريل (قلت) لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها ان لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل المستعمل لكن لم يكن يعرف ان أصله شيعن جبريل بالفعل فلماذا استثبت فيه وكأنه كان يرى ان لامفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد وكذا يحمل على المغيرة وغيره من الصحابة ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المغيرة لابي مسعود والظاهر انه رجع اليه والله أعلم وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال فلم ير عمر يعلم الصلاة بعلامته حتى فارق الدنيا ورواه أبو الشيخ

بهذا أمرت فقال عمر
له روة اعلم ما يحدث به اوان
جبريل هو أقام لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوت
الصلاة قال عروة كذلك
كان بشير بن أبي مسعود
يحدث عن أبيه

في كتاب المواقيت له من طريق الوليد عن الازاعي عن الزهري قال ما زال عمر بن عبد العزيز يعلم
 مواقيت الصلاة حتى مات ومن طريق اسمعيل بن حكيم ان عمر بن عبد العزيز جعل ساعات يتقضى
 في غروب الشمس زائداً من طريق ابن اسحق عن الزهري قال أخرها حتى مات فكله يدل على ان عمر
 لم يكن يحتاط في الاوقات كثيراً احتياط الابدان حذره عروة بالحديث المذكور (تمه) هو رد
 في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أي مسعود للاوقات وفي ذلك ما رفع الاشكال
 ويوضح توجيه احتجاج عروة بفروي أو داود وغيره وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب
 والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن اسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث
 باسناده وزاد في آخره قال أو مسعود فقرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الظهر حين تزول
 الشمس فذكر الحديث وذكراً أو داودان أسامة بن زيد تفرد بنفسه في الاوقات فيه وان احتج
 الزهري لم يذكر ذلك قال وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي هريرة عن عروة بن زكريا
 تفسيرا اهـ ورواية هشام أخرجه اسامعيل بن مسعود في سننه ورواية حبيب أخرجه المحرث
 ابن أبي اسامة في مسنده وقد وجدت ما يعضد رواة اسامة بن زيد عليا ان البان من فعل
 جبريل وذلك فيما رواه الباغندي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز واليه في السنن الكبرى من
 طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي بكر بن حزم انه بلغه عن أبي مسعود فذكره منقطعاً لكن
 رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة فرفع الحديث الى عروة ووضح ان له أصلاً
 وان في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً وبذلك جزم ابن عبد البر وليس في رواية مالك ومن تابعه
 ما ينفي الزيادة المذكورة فلا وصف والحالة هذه ما شذوذ وفي الحديث من الفوائد دخول
 العلماء على الامراء وانكارهم عليهم ما يخالف السنة واستنبات العالم فيما يستغربه السامع
 والرجوع عند التنازع الى السنة وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في
 الوقت الفضل وقبول خبر الواحد الثابت واستدلاله ابن بطال وغيره على ان الحق بالمتصل دون
 المنقطع لان عروة جاب عن استفهام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حديثه به فرفع اليه
 فكان عمر قال له تأمل ما تقول فله له بلغك عن غيري فكان عروة قال له بل قد سمعته عن قد
 سمع صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاحب قد سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم
 واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمسرح الثقة كمنع عروة حين احتج على عمر قال واغما
 راجعه عمر لثبته فيه لانه لم يرض به مسالاً كذا قال وظاهر السياق فيه ما قال ابن
 بطال وقال ابن بطال أيضاً في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم في يومين لوقتين مختلفتين لكل صلاة قال لا تله كل صحيحاً لم يشكر عروة على عمر
 صلته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل مع ان جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت
 وقال الوقت ما بين هذين واجيب باحتمال ان تكون صلاة عمر حكمة كانت خرجت عن وقت
 الاختيار وهو مصير ظل النبي ثمثلة لانه وقت الجواز وهو متباعد عن فتحة انكار عروة
 ولا يلزم منه ضعف الحديث أو يكون عروة أنكر مخالفة ما اطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو الصلاة في أول الوقت ورأى ان الصلاة بعد ذلك انما هي لبيان الجواز فلا يلزم منه
 ضعف الحديث أيضاً وقد روى سعيد بن منصور عن طريق بلقيش بن حبيب عن مسال قال ان

قال عروة ولقد حدثني عائشة أن (٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرته قبل أن تظهر* (باب

الرجل يصلي الصلاة وما فاتته ولم فاتته من وقتها خبره من أهلها وما له ورواه أيضا عن ابن عمر قوله ويؤيد ذلك احتياج عروة بحديث عائشة في كونه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرته وهي الصلاة التي وقع الانكار بيدها وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود لأن حديث عائشة يشعر بوجوب طهارة على صلاة العصر في أول الوقت وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الاوقات كان يعلم جبريل (قوله قال عروة ولقد حدثني عائشة) قال الكرماني هو ما يقول ابن شهاب أو تعليق من البخاري (قلت) الاحتمال الثاني على بعده مغاير الواقع كما سيظهر في باب وقت العصر قريبا فقد ذكره مسندا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فهو مقوله وليس يتعلق بسند ذكر الكلا على فوائده هناك ان شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ منين اليه كذا عند أبي ذر بن أبي عاصم وغيره باب قوله تعالى بالاضافة والنيب الثاني من الانابة وهي الرجوع وهذه الآية بما اسندته من يرى تكثير تارك الصلاة لما يقضيه فهو مأوؤها واجب بان المراد ان ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد انتهى عن التشبه بهم لأن من وافقه في الترك صار شركاه من أعظم ما ورد في القرآن من فضل الصلاة ومنهايتها الحديث وقد عبد القيس أن في الآية اقتران بين الشرك بأقامة الصلاة وفي الحديث اقتران اثبات التوحيد بأقامتها وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الايمان وقوله في هذه الرواية تحدثنا عبادوه وان عباد كذا الذي قد سقط الواو واخبروه هو بمن وافق اسمه اسمي واسم جده حبيب المذهب بن أبي مسفرة وقوله انا هذا الذي هو بالنصب على الاختصاص والله أعلم ﴿قوله ما﴾ البيعة على اقام الصلاة وفي رواية شريفة فامة والمراد بالبيعة الميابة على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم أول ما يشترط بعد التوحيد فامة الصلاة لانها رأس العبادات البديعة ثم اداء الزكاة لانها رأس العبادات المالية ثم يعمل كل قوم ما حاجتهم اليه أمس فبايع جبريل النضجة لانه كان سيد قومه فأرشدته الى تعليمهم باسمه بالنضجة لهم وبايع وفد عبد القيس على اداء الخس لكونهم كانوا أهل تجارة مع من يلهم من كفار مصر وقد تقدم الكلام على حديث جبريل أيضا مستوفى في آخر كتاب الايمان ويحيى في الاسناد أيضا هو القطان واسمه جبريل هو ابن أبي خالد وقس هو ابن أبي حازم ﴿قوله ما﴾ الصلاة كفارة كذا لا كثر للمسملي باب تكفير الصلاة ﴿قوله ما﴾ حديثنا يحيى هو القطان وشقيق هو ابن سلمة أو وائل ﴿قوله ما﴾ سمعت حذيفة للمسملي حديث حذيفة ﴿قوله ما﴾ الفتنه فيه دليل على جواز اطلاق اللفظ العام واردة الخاص اذ ثبت انه لم يسأل الا عن فتنة مخصوصة ومعنى الفتنه في الاصل الاختبار والامتحان ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء وغلط على الكفر والفساد في التأويل والعبود على الفضيلة والبلية والعدا والقتال والحقول من الحسن الى القبيح والميل الى التي والاعجاب به وتكون في الغزو والشر كقوله تعالى ولو لم يكن للشر والخير فتنة أي أنا أحفظ ما قاله والكاف زائدة لتأكيد ما هو معني على ويحتمل ان يراد بها المثله أي أقول مثل ما قاله ﴿قوله ما﴾ أي على النبي صلى الله عليه وسلم (أو عليها) أي على المقالة والشك من أحد رواة ﴿قوله ما﴾ (أو بالمرء) أي بالمرء المعروف

جلاس عند عرن الخطاب رضي الله عنه فقال أياكم يحفظ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتنه قلت أنا كما والنبي قاله قال انك عليه أو عليها خبري قلت فتنة الرجل في أهلها وما له وولده وجاره يكفرها الصلاة والصوم والصدقة والامر والنهي

والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة (قوله قلنا) هو مقول شقيق وقوله اني حدثته هو مقول
 حديثه والاعمال جميع اغلوطة وقوله فهينا أي خفنا وهو مقول شقيق أيضا وقوله الباب عمر
 لا يغير قوله قبل ذلك ان ينهو بين الفتنه بابا لان المراد بقوله ينهو أي بين زمانك وبين
 زمان الفتنه وجود حياتك وسيأتي الكلام على بقية قولنا هذا الحديث في علامات النبوة ان شاء
 الله تعالى (قوله ان رجلا) هو أبو اليسر بفتح التحتية والمهملة الانصاري رواه الترمذي وقيل
 غيره ولم أفعلى اسم المرأة المذكورة ولكن جاء في بعض الاحاديث انها من الانصار (قوله
 لجميع أمي كلهم) فيه مبالغة في التاكيد وسقط كلهم من رواية المستمل وسيأتي الكلام على
 بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة هود ان شاء الله تعالى واحتج المرجحة بظاهره
 وظاهر الذي قبله على ان افعال الخير مكررة للصغار وجعله جهورا أهل السنة على
 الصغار عزلا يحل المطلق على المقيد كما سباني بسطه هناك ان شاء الله تعالى (قوله
 يا فضل الصلاة لوقتها) كذا تزجهم وأورده بلفظ على وقتها وهي رواية شعبة
 وأكثر رواة نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجمة وكذا أخرجه مسلم باللفظين
 (قوله قال الوليد بن العيزار أخبرني) هو على التقدير والتأخير (قوله حدثنا صاحب هذه
 الدار) كذا رواه شعبة مع ما رواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو اسحق
 الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرح جالس عبد الله وكذا رواه النسائي عن طريق أبي معاوية
 الضبي عن أبي عمر والشيباني وأحمد بن طريق ٢ أي عيدة بن عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن
 أبيه (قوله وأشار بيده) فيه الاشارة لفظة الفهمية عن التصريح وعبد الله هو ابن مسعود
 (قوله أي العمل أحب الى الله) في رواية مالك بن مغول أي العمل أفضل وكذا اكثر الرواة فان
 كان هذا اللفظ هو المسؤل به لفظ حديث الباب ملازم عنه ومحصل ما أجابه العلماء عن
 هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بأنه أفضل الاعمال ان الجواب اختلف
 لاختلاف أحوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بمآلهم فيه رغبة أو عما هو
 لائق بهم أو كان الاختلاف باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في
 غيره فقد كان الجهاذا في ابتداء الاسلام أفضل الاعمال لانه الوسيلة الى القيام بها والتكبر من
 اذاتها وقد تضاربت النصوص على ان الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك في وقت مواساة
 المضطر تكون الصدقة أفضل أو ان أفضل ليست على بابا بل المراد بها الفضل المطلق أو المراد من
 أفضل الاعمال فخذت من وهي مرادة وقال ابن دقي العيد الاعمال في هذا الحديث محمولة
 على البديهة وأراد بذلك الاحتراز عن الايمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه
 وبين حديث أبي هريرة أفضل الاعمال ايمان بالله الحديث وقال غيره المراد بالجهاذهما ما ليس
 بفرض عين لانه يتوقف على اذن والابن فيكون برهما مقامه مع الله (قوله الصلاة على وقتها)
 قال ابن بطلان فيه ان الدار الى الصلاة في أول وقتها أفضل من التراخي فيها لانه انما شرطها ان
 تكون أحب الاعمال اذا أقيمت لوقتها المنسحب (قلت) وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر قال
 ابن دقيق العيد ليس في هذا اللفظ ما يقتضي أولا ولا آخرًا وكان المقصود به الاحتراز عما اذا
 وقعت فضله وتعتب بان آخر اجها عن وقتها يحرم ولفظ أحب يقتضي المشاركة في الاستحباب

٢ قوله أي عبيدة بن عبيدة في نسخة اسقاط ابن عبيدة في آخر

قال ليس هذا أي ريد ولكن
 الفتنه التي تخرج كما يروج
 البحر قال ليس عليك منها
 بأس يا أمير المؤمنين ان يذن
 وينهايا بامغلقا قال يكسر
 أم ففتح قال يكسر قال اذا
 لا يفتح أبدا قلنا كان عمر
 يعلم الباب قال نعم كأن
 دون الغدا لله اني حدثته
 بحديث ليس بالاغلقا فهنا
 أن نسال حديثه فامرنا
 مسرورا فاساله فقال الباب
 عمر حدثنا فقيه قال حدثنا
 يزيد بن زريع عن سليمان
 التيمي عن أبي عثمان النهدي
 عن ابن مسعود ان رجلا
 أسأله من امرأة قبله فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فآخبره فانزل الله فقم الصلاة
 طرفي النهار وزلفا من الليل
 ان الحسنات يذهبن السيئات
 فقال الرجل يا رسول الله
 أي هذا قال جميع أمي
 كلهم (باب فضل
 الصلاة لوقتها) حدثنا أبو
 الوليد هشام بن عبد الملك
 قال حدثنا شعبة قال الوليد
 ابن العيزار أخبرني قال
 سمعت أبا عمر والشيباني
 يقول حدثنا صاحب هذه
 الدار وأشار بيده الى دار عبد
 الله قال سألت النبي صلى الله
 عليه وسلم أي العمل أحب
 الى الله قال الصلاة على وقتها

٤٢٢

م م

نحلة

٩٢٢٢

قال ثم أي قال بر الوالدین قال
ثم أي قال الجهاد فی سبیل
الله قال حدثني بهن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولو استزده لزدني

فيكون الزاد الاحتراز عن ايقاعها آخر الوقت وأجيب بان المشاركة انما هي بالنسبة الى الصلاة
وغيرها من الاعمال فان وقعت الصلاة في وقتها كانت أحب الى الله من غيرها من الاعمال فوقع
الاحتراز عما اذا وقعت خارج وقتها من معذور وكالتأم والناسي فان اخرجاهما لهما عن
وقتها لا وصف بالتحريم ولا بوصف بكونه أفضل الاعمال مع كونه محبوبا لكن ايقاعها في
الوقت أحب (تنبيه) اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله على وقتها
وخالفهم على بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال الصلاة في أول وقتها أخرجه الحاكم
والدارقطني والبيهقي من طريقه قال الدارقطني ما أحسبه حفظه لانه كبير وثقير حفظه
(قلت) ورواه الحسن بن علي المعمرى في اليوم والميلة عن أبي موسى محمد بن المنثري عن غندر
عن شعبة كذلك قال الدارقطني فقدره المعمرى فقدرناه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ على وقتها
ثم أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة وهكذا رواه أصحاب غندر عنه
والظاهر ان المعمرى وهم فيه لانه كان يحدث من حفظه وقد أطلق النووي في شرح المهلب أن
رواية في أول وقتها ضعيفة أم لا لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم
 وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن عوف عن عثمان بن عفان عن
عن مالك بن مغول كرواية الجماعة كذا أخرجه المصنف وغيره وكان من رواها كذلك ظن أن
الحديث واحد ويمكن أن يكون أخذ من لفظة على لانها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت
فتبين أوله قال القرطبي وغيره قوله لوقتها اللام للاستقبال مثل قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
أي مستقبلات عدتهن وقيل لا بداءة كقوله تعالى أقم الصلاة لذلول الشمس وقيل بمعنى في أي في
وقتها وقوله على وقتها قيل على معنى اللام فنه ما تقدم وقيل لا إرادة الاستعلاء على الوقت وقادته
لتحقق دخول الوقت ليقع الاداء فيه (قوله ثم أي) قيل الصواب انه غير ممنون لانه غير موقوف
عليه في الكلام والسائل ينتظر الجواب والتسوية لا يوقف عليه فتبينه ووصله بما بعده خطأ
فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يوفق بما بعده قاله الفاكهاني وحكي ابن الجوزي عن ابن الحشاش
الجزم بتبينه لانه معرب غير مضاف وتعقب به مضاف تقدير المضاف اليه محدوف لفظا
والتقدير ثم أي العمل أحب فيوقف عليه بلا تنوين وقد نص سيبويه على انها تعرب ولكنها
تبين اذا انصفت واستشكله الزجاج (قوله قال بر الوالدین) كذا لا كثرة للمستحق قال ثم
الوالدين من زيادة ثم قال بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى أن أشكر لي والوالدين وكانه
أخذه من نفسه ابن عسنة حدث قال من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ومن دعا لوالديه
عقبها فقد شكر لهما (قوله حدثني بهن) هو مقول عبد الله بن مسعود وفيه تقريراً كيدنا
تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب (قوله ولو استزده) يحتفل ان يريد من هذا النوع وهو
مراتب أفضل الاعمال ويحتفل ان يريد من مطلق المسائل المحتاج اليها وزاد الترمذي من طريق
المسعودي عن الوليد فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزده لزدني فكانه استشعر
منه مشقة ويؤيده ما في رواية لمسلم فخرت أن استزده الا ازاره عليه أي شقته عليه فلا يسام
وفي الحديث فضل تعظيم الوالدین وان أعمال البري فضل بعضها على بعض وفيه السؤال عن
مسائل شتى في وقت واحد والرفق بالعالم والتوقف عن الاكثار عليه خشية ملاله وما كان عليه

الحجابه من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والشقة عليه وما كان هو عليه من ارشاد
المسترشدين ولوشق عليه وفيه ان الاشارة تنزل منزلة التصريح اذا كانت معبسة للمشار اليه
محملة عن غيره قال ابن بريزة الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جمع أعمال البدن لأن
فيه بذل النفس الا ان الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر
الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه الا الصديقون والله أعلم **(قوله)**
(باب) بالتوبين (الصلوات الخمس كفارة) كذا ثبت في أكثر الروايات وهي أخص من
الترجمة السابقة على التي قبلها وسقطت الترجمة من بعض الروايات وعلمه مشي ابن بطال
ومن تبعه وزاد الكشميني بعد قوله كفارة الخطايا اذا صلاهن لوقتهن في الجماعة وغيرها **(قوله)**
ابن أبي حازم والراوردي كل منهما يسمى عبد العزيز وهما مديان وكذا بقية رجال الاسناد
(قوله) عن يزيد بن عبد الله أي ابن أبي اسامة بن الهاد الليثي وهو تابعي صغير لم أر هذا الحديث
بهذا الاسناد الا من طريقه وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث بن سعد وبكر بن مضار كلاهما
عنهم روى من طريق الأعمش عن أي صالح عن أي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق
محمد بن عبيد عنه لكنه شاذ لان الأعمش انما روى عنه عن أي سفيان عن جابر وهو عند
مسلم أيضاً من هذا الوجه **(قوله)** عن محمد بن ابراهيم هو التيمي راوى حديث الأعمال وهو من
التابعين أيضاً في الاسناد ثلاثة تابعون على نسق **(قوله)** رأيتهم هو استقاهم تقرير متعلق
بالاستخبار رأي أخبروني هل يتي **(قوله)** لو ان نهرا قال الطبري لفظ لو يقتضي ان يدخل على
الفضل وان يجب لكنه موضع الاستفهام موضع تأكيد وتقرياً والتقدير لو ثبت خبر صفته كذا
لما بقي كذا والنهر يفتح الهاء وسكنها ما بين جنبي الوادي سمي بذلك لتسعة وكذلك سمي النهر
لتسعة ضوئه **(قوله)** ما تقول كذا في النسخ المقدمة بأفراد المخاطب والمعنى ما تقول أيها السامع
ولا تفي نعم في المستخرج على مسلم وكذا للاسماعيلي والجوزقي ما تقولون بصيغة الجمع والاشارة
في ذلك الى الاعتقال قال ابن مالك فيه شاهد على اجرائه فعل القول مجرى فعل الظن وشرطه
ان يكون مضارعاً مستنداً الى المخاطب متصل بالاستفهام **(قوله)** يتي بضم أوله على الفاعلة **(قوله)**
من دره زاد مسلم شيئاً والدرن الوسخ وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تحصل في بعض
الاجساد واتي الحب في ذلك **(قوله)** قالوا لا يتي بضم أوله أيضاً وشياً منصوب على الفعلية
واسلم لا يتي بفتح أوله وشي بالرفع والمفاعلي قوله فذلك جواب شي ومحدوف أي اذا تقرر ذلك عندكم
فهو مثل الصلوات الخ وقائمة التمثيل التأكيدي جعل المعقول كالمحسوس قال الطبري في هذا
الحديث سب الافة في الذنوب لانهم لم يتصرفوا في الجواب على لابل أعادوا اللفظ تأكيداً وقال
ابن العربي وجه التمثيل ان المرء كما يتدنس بالاذن المحسوسة في دنوسه وشبهه ويظهر الماء الكثير
فكذلك الصلوات تطهر البدن عن أقدار الذنوب حتى لا يتي له دنس الا أسقطته انتهى وظاهره ان
المراد بالخطايا في الحديث ما هو أهم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث
ان المراد الصغار خاصة لانه شبه الخطايا بالدرن والدرن صغير بالنسبة الى ما هو أكبر منه من
القروح والخراجات انتهى وهو مسمى على أن المراد الدرر في الحديث الحب والظاهر ان المراد به
الوضوح لانه هو الذي يناسبه الاعتقال والتلفظ وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري

* (باب) الصلوات الخمس
كفارة * حديث ابراهيم
ابن حمزة قال حدثني ابن أبي
حازم والراوردي عن يزيد
ابن عبد الله عن محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول رأيتهم
لو ان نهرا يباب أحكم يفتسل
فيه كل يوم خمسا تقول
ذلك يتي من دره قالوا لا يتي
من دره شأ قال فذلك مثل
الصلوات الخمس يحو الله به
الخطايا

٥٢٨

م ت م

تحفة

١٢٩٩٨

التصريح بذلك وهو فيما أخرجه البزار والطبراني باسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع
 أباسعبد الجدي يحدث الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أ رأيت لو أن رجلاً كان له
 معقل وبين منزله ومعقله خمسة أشهر فاذا انطلق إلى معقله عمل ماشاء الله فاصابه وسخ وأعرق
 فكلامه بنهر اغتسل منه الحديث ولهذا قال القرطبي ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس
 تستقل بكفر جميع الذنوب وهو مشكل لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن
 أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من كفر بالصلوات الخمس كفر بما بين يدها من الكبائر فعمل هذا المقيد بحصول
 ما أطلق في غيره * (فائدة) * قال ابن زينة في شرح الأحكام توجع على حديث العلاء اشكال
 يصعب التخلص منه وذلك أن الصغار ينص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر وإذا كان كذلك
 فما الذي تكفره الصلوات الخمس انتهى وقد أجاب عنه شيخنا الامام البلقيني بأن السؤال غير
 وارد لأن مراد الله أن يجتنبوا أي في جميع العمر ومعناه الموافقة على هذه الحالة من وقت الايمان
 أو التكليف إلى الموت والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها أي في يومها إذا
 اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم فعلى هذا التعارض بين الآية والحديث انتهى وعلى تقدير
 ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بشغل الصلوات
 الخمس فمن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر لأن تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها والله
 أعلم وقد فصل شيخنا الامام البلقيني أحوال الانسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة
 فقال تنحصر في خمسة أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة فهذا يعارض برفع الدرجات ثانياً
 يأتي بصغار بلا اصرار فهذا تكفر عنه جزئياً ثالثها مثلها لكن مع الاصرار فلا تكفر إذا قلنا
 أن الاصرار على الصغائر كبيرة رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة وصغائر خاسمها أن يأتي بكبائر
 وصغائر وهذا قد نظر محتمل إذا لم يجنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصغائر ومحتمل
 أن لا تكفر شيئاً أصلاً والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تعين جهة لا يعمل به فها هنا لا تكفر
 شيئاً أما الاختلاط الكبائر والصغائر ولم يحض الكبائر وتكفر الصغائر فم تعين جهة مفهوم
 المخالفة لادوارته بين الفصلين فلا يعمل به ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كابر
 ومقتضى ما اجتنبت الكبائر أن لا يكابر فيصان الحديث عنه * (تنبيه) * لم أره في شيء من طرقه
 عند أحد من الأئمة الستة وأحد بلفظ ما تقول الاعتد البخاري وليس هو عند أبي داود أصلاً
 وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ولفظ مسلم أ رأيت لو أن نهر أبياب
 أحدكم يقتسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبق من درته شيء وعلى لفظه اقتصر عبد الحق
 في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ ما تقولون
 أنه في الصحيحين والسنن الأربعة وكأنه أراد أصل الحديث لكن يرده عليه أنه ليس عند أبي داود
 أصلاً ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بابا
 التحانية آخر الحروف من يقول فزعزع بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا يصح من حيث المعنى
 واعتد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته وأخطأ في ذلك بل له وجه وجه والتقدير ما يقول أحدكم
 في ذلك والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من التماسه لظاهره لا لاجراء فعل القول بحري فعل الظن
 كما تقدم وأما انترك القول على حقيقة فلا وهذا ظاهر وانما ثبت عليه ثلاثاً بقره به (قوله)

وسلم والباقي سواء * (تنبيه) * اطلاق أنس مجمل على ما شاهد من أمره الشام والبصرة خاصة
والأفسس في هذا الكتاب انه قدم المدينة فقال ما أنكرت شياً إلا أنكم لا تفهمون الصوف
والسبب فيه انه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ وكان على طريقة أهل بيته حتى
أخبره مرة وعن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الأوقات فكان يحافظ بعد ذلك على
عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم في أوائل الصلاة ومع ذلك فكان يرى الامم معهم
فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها وقد ذكر ذلك أنس أيضاً كما في حديث أبي أمامة من سهل عنه
قوله ما المصلى بناجي ربه تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد
ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة ان الأحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة
في وقتها ومن أخر جهاعن وقتها ومناجاة الرب جل جلاله أرفع درجات العبد قاصراً المصنف
بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوقاتها التحصيل هذه الميزة السنية التي
يخشى فوتها على من قصر في ذلك **قوله** حدثنا هشام هو ابن أبي عبد الله الدستواي **قوله**
وقال سعيد أي ابن أبي عروبة (عن قتادة) أي بالاسناد المذكور وطريقه موصولة عند الإمام
أحمد وابن حبان وقوله فيها قدمه أو بين يديه شك من الراوي **قوله** وقال شعبة أي عن قتادة
بالاسناد أيضاً وطريقه موصولة عند المصنف فما تقدم من آدم عنه وتقدم أيضاً في باب حل الخطأ
من المسجد عن حفص بن عمر عن شعبة وأراد بهذين التعليقين بان اختلاف ألقاظ أصحاب
قتادة عنه في رواية هذا الحديث ورواية شعبة أتم وأبواب لكن ليس فيها المناجاة وقال
الكرماني ليس هذا التعليق موقوفاً على قتادة ولا على شعبة يعني بل هي مرفوعة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ويحفل بالدخول تحت الاسناد السابق بان يكون معناه مثلاً حدثنا مسلم
حدثنا هشام وحدثنا مسلم قال قال سعيد وحدثنا مسلم قال قال شعبة انتهى وهو احتمال ضعيف
بالنسبة لشعبة فان مسلم بن إبراهيم سمع منه وباطل بالنسبة لسعيد فانه لا رواية له عنه والذي ذكرته
هو العمدة وكذا طريق جدوصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق اسمعيل بن جعفر
عنه لكن ليس فيها قوله ولا عن عبيدة **قوله** اعتمدوا في السجود يأتي الكلام عليه في أبواب
صفة الصلاة **قوله** فأنما بناجي في رواية الكشي من فانه بناجي ربه قال الكرماني ما حاصله
تقدم ان علة النهي عن الزايق عن البين بان عن عبيدة ملاحظاً على المناجاة ولا تفي بينهما لان
الحكم الواحد يجبوزان يكون له علتان سواء كانتا محتملتين أو منفردتين والمناسج تارة يكون
قدماً من مناجاه وهو الأكثر وتارة يكون عن عبيدة **قوله** ما الاراد بالظهر في شدة
الحرج قدّم المصنف باب الاراد على باب وقت الظهر لان لفظ الاراد يستلزم ان يكون بعد الزوال
لا قبله اذ وقت الاراد هو ما اذا انحطت قوة الوجود من حر الظهيرة فكانه أشار إلى أول وقت
الظهر أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن الظهر اذا حضرت الشمس أي مالت
قوله حدثنا أيوب هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر وأبو بكر هو ابن أيوب وسهو
من أمّان أيوب وسليمان هو ابن بلال والد أيوب روى أيوب عنه تارة بواسطة تارة بلا واسطة
قوله حدثنا الاعرج عبد الرحمن وغيره هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فبالأطن وقدر واه أو
نعم في المستخرج من وجه آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه وغيره والاستناد كله مدينون

(قوله ونافع) هو بالرفع عطف على الاعرج وهومن رواية صالح بن كيسان عن نافع وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقفي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه أوردوا بالظهر وروى السراج من هذا الوجه بعضه شدة الحر من فيج جهنم (قوله أنهما) أي بأهريرة وابن عمر حدثاه أي حدثنا من حدثت صالح بن كيسان ويحتمل أن يكون ضميراً لهما يعود على الاعرج ونافع أي أن الاعرج ونافعا حدثاه أي صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك ووقع في رواية الاسماعيل أنهما حدثاه بغير ضمير ولا يحتاج الى التقدير المذكور (قوله اذا اشتد) أصله اشتد بوزن افتعل من الشدة ثم أذغت إحدى الدالين في الأخرى ومفهومه أن الحر اذا لم يشتد لم يشرع البراد وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى (قوله فأوردوا) بقطع الهزة وكسر الراء أي أخرجوا الى أن يبرد الوقت يقال أبرد اذا دخل في البرد كما ظهر اذا دخل في الظهيرة ومثله في المكان أن يجدا اذا دخل نجدا وأنهم اذا دخل خبثا والامر بالبراد أمر استحباب وقيل أمر ارشاد وقيل بل هو للوجوب حكاه عياض وغيره وغفل الكرماني فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهيرة في شدة الحر الى أن يبرد الوقت ويشكر الوجه وخسه بعضهم بالجماعة فالأفرد قال تعجيل في حقه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية أيضا لكن خسه بالمد الحار وقد اجماعا اذا كانوا يتأبون مسجدا من بعد قوا كانوا محققين أو كانوا يمشون في كنز فالأفضل في تعجيل والمشيور عن أجدا التسوية من غير تخصيص ولا قدسوه قول الحق والكوفيين وابن المنذروا استدله الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفروهم رواية للمصنف أيضا ستأتي قريبا قالوا كان على مذهب اليه الشافعي لم يأمر بالبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا يبحثون الى أن يتأبوا من البعد قال الترمذي والأول أولى للاتباع وتعبه الكرماني بأن العادة في العسكر ان كثير تفرقهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعي فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة انتهى وأيضا فلم يجز عاداتهم باتخاذ خباء كبير يحجمهم بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر وليس هناك كن يشتمون فيه فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي وغاية أنه استنبط من النص العام وهو الأمر بالبراد معنى يخصه وذلك جائز على الأصح في الأصول لكنه منبهي على أن العلة في ذلك تأديهم بالحرف طريقهم وللمعسكر بعمومه أن يقول العلة فيه تأديهم بحرف الرضاء في جباههم حالة السجود ويؤيده حديث أنس كما ذكرنا أصلنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظهار فحدثنا على ثمانية أمة الحر وراه أبو عوانة في صحيحه هذا اللفظ وأصله في مسلم وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسياق قريبا والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر فأن الإبراد لا يزال الحر عن الأرض وذهب بعضهم الى أن تعجيل الظهيرة أفضل مطلقا وقالوا معنى أوردوا صاوقا قول الوقت أخذنا من برد النهار وهو أوله وهو تأويل يصح قوله فان شدة الحر من فيج جهنم اذا تعجيل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير وحديث أبي ذر لا يصرح في ذلك حيث قال انظر انظر والحامل لهم على ذلك حديث خباب شكروا نالي رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا أو كفنا فلم يشكوا أي فلم يزل يشكونا وهو حديث صحيح ورواه مسلم وعيسوا أيضا بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت وبأن الصلاة حينئذ أكثر رشفة فتكون أفضل

ونافع مولى عبد الله بن عمر
عن عبد الله بن عمر أنهما
حدثاه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه قال اذا
اشتد الحر فأبردوا

٥٢٢

٥٢٤

تحفة

٧٦٨٦

٩٣٦٤٩

والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرها زائداً عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرضا وذلك قد يستأنزح وج الوقت فذلك لم يجهم وهو منسوخ بأحاديث الإبراد فانها متأخرة عنه واستدل له الجعاوي بحديث المغيرة بن شعبة قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالهاجرة ثم قال لنا أبردوا بالصلاة الحديث وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ونقل الخلال عن أحمد أنه قال هذا آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع بعضهم بين الحديثين بان الإبراد رخصة والتجيل أفضل وهو قول من قال انه أخر ارشاداً وعكسه بعضهم فقال الإبراد أفضل وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للامر عن الوجوب كذا قبل وفيه نظر لان ظاهره المنع من التأخير وقيل معنى قول خباب فلم يشكك أي فلم يجوز حسنا إلى شكوى بل أدن لنا في الإبراد حتى عن ثعلب وبرده أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله فلم يشكك وقال اذا زالت الشمس فصلاوا أحسن الاجوبة كما قال المازري الأول والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة والامر بالإبراد خاص فهو مقدم ولا التفات إلى من قال التجيل أكثر مشقة فيكون أفضل لان الافضلية لم تنصرف في الاش بل قد يكون الاخت أفضل كافي قصر الصلاة في السفر (قوله بالصلاة) كذلك كثرة الوالاة للتعبدة وقيل زائده ومعنى أبردوا أخر وأعلى سبل التضمن أي أخر والصلاة وفي رواية الكشميني عن الصلاة فقبل زائده أيضاً وعن معنى الباء أوهى للجواز أي تجاوزا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر والمراد بالصلاة الظهر لانها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها وقد جاء صريحاً في حديث أبي سعيد كسافي آخر الباب فلها جل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم وقد حمل بعضهم الصلاة على عمومها بناء على أن المقدار المعروف يتم فقال به أشبه في العصر وقال به أحد في رواية عنه في الشتاء حيث قال تؤخر في الصيف دون الشتاء ولم يقل أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها (قوله فان شدة الحر) تعليل للمثمرة وعبارة التأخير المذكور وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع وهذا أظهر أو كونها الحالة التي يتشرف فيها العذاب ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فانها ساعة تسكر فيها جهنم وقد استشكل هذا بان الصلاة سبب الرحمة ففعلها مظنة لطرد العذاب فكيف أحرمتها كما أجاب عنه أبو الفتح العمري بان التعليل اذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وان لم يفهم معناه واستنبطه الذين من المتبرم معنى تناسبه فقال وقت ظهور أثر الغضب لا يصح فيه الطلب الا ان أذن له فيه والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً ودعاءً فتناسب الاقتصار عنها حينئذ واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الانبياء كلهم للامم بان الله تعالى غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله سوى نبينا صلى الله عليه وسلم فلم يعتذر بل طلب لكونه أذن له في ذلك ويمكن أن يقال يخرجهم سبب فيجها وفيجها سبب وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع فتناسب أن لا يصل إلى فيها لكن يرد عليه أن سحرها مستغرق في جميع السنة والاراد مختص بشدة الحر فمما متغايان في ككمة الإبراد دفع المشقة وحكمة التردد وقت سحرها لكونه وقت ظهور أثر الغضب والله أعلم (قوله من فيج جهنم) أي من سبعة انتشارها وتنفسها ومنه مكان أفج أي متسع وهذا كناية عن شدة استعارها وظاهره ان مشار وبع الحرفي

بالصلاة فان شدة الحر من
فيج جهنم خدثنا ان يشار
قال خدثنا غندر قال خدثنا
شعبة

٥٢٥

م هـ

نقطة

١١٩١٤

٥٣٦

س

تحفة

٩٣٩٤٢

عن المهاجر أبي الحسن سمع
زيد بن وهب عن أبي ذر قال
أذن مؤذن النبي صلى الله
عليه وسلم الظهر فقال أبرد
أبرد أو قال انتظر انتظر
وقال شدة الحر من فيح
جهنم حتى رأى نافي التلؤلؤ
فأذا اشتد الحر فابردوا
عن الصلاة * حدثنا علي
ابن عبد الله قال حدثنا
سفيان قال حفظناه من
الزهرى عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا اشتد الحر فابردوا
بالصلاة فإن شدة الحر من
في جهنم واشتد النار
إلى ربها فقالت بآية
كل بعض بعضاً فاذن لها
بنفسين نفس في الشتاء
ونفس في الصيف أشد
ما تحدث من الحر وأشد
ما تحدث من الزمهرير

٥٣٧

تحفة

٩٣٩٤٢

الأرض من فيح جهنم حقيقة وقيل هو من مجاز التشبيه أي كآفة نار جهنم في الحر والاول أولى
ويؤيده الحديث الآخر أشكت النار إلى ربها فاذن لها بنفسين وسياق البخشي **(قوله)** عن
المهاجر أبي الحسن المهاجر اسم وليس بوصف والالف واللام فيه للتحقيق كإف العباس
وسياق في الباب الذي بعده بغير ألف ولام **(قوله)** عن أبي ذر في رواية المصنف في حقة النار
من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد سمعت أبا ذر **(قوله)** أذن مؤذن النبي صلى الله عليه
وسلم هو بلال كإساقى قريباً **(قوله)** الظهر بالنصب أي أذن وقت الظهر ورواه الأسماعيلي
بلفظ أراد أن يؤذن بالظهر وسياق بلفظ الظهر وهما واضحان **(قوله)** فقال أبرد ظاهر أن
الامر بالبراد وقع بعد تقدم الأذان منه وسياق في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن بالظهر
وظاهر أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرب في الأذان فقيل له أبرد فتركه فغنى
أذن شرع في الأذان ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان والله أعلم **(قوله)** حتى رأى نافي التلؤلؤ
كذا وقع هنا مؤخر عن قوله شدة الحر إلى آخره وفي غيره هذا الرواية وقع ذلك عقب قوله أبردوا
وهو أوضح في السباق لأن الغاية متعلقة بالبراد وسياق في الباب الذي بعده حقيقة ما حدثه أن
شاء الله تعالى **(قوله)** حفظناه من الزهرى في رواية الأسماعيلي عن جعفر الثوري عن علي بن
المدني شيخ المصنف فيه بلفظ حدثنا الزهرى **(قوله)** عن سعيد بن المسيب كذا رواه أذكر
أصحاب سفيان عنه ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهرى عن
سعيد أو أبي سلمة أحدهما أو كلاهما ورواه أيضاً من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهرى
عن أبي سلمة وحده والطريقان محفوظان فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عنه مسلم ومعه
وابن جرير عن أحمد وابن أبي الزهرى وأما سعيد بن زید عند السراج عنهم عن الزهرى عن سعيد
وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة **(قوله)** واشتد النار في رواية الأسماعيلي قال
واشتد النار وفاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالاستناد للمذكور قبل وروى
من جعله موقوفاً ومعلقاً وقد أفردته أحمد في مسنده عن سفيان وكذلك السراج من طريق
سفيان وغيره وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي بلسان القائل أو بلسان الخال واختار كلا
طائفة وقال ابن عبد البر لكل القولين وجه وظاهر الاول أرجح وقال بعض أهل الظاهر
وقال القرطبي إحاطة في جعل اللفظ على حقيقته قال وإذا أخير الصادق بأمر جائز لم يخرج
إلى تأويله فعمله على حقيقته أولى وقال الثوري نحو ذلك ثم قال عمله على حقيقته هو
الصواب وقال نحو ذلك الثوري ربشي وروح البياض على جملة على الجواز فقال شكواها مجاز عن
غلمانها وأكلامها بعضاً مجاز عن أذن حام أجراتها وتفسها مجاز عن خروج ما يرضيها وقال
الزبير بن المنير المختار جملة على الحقيقة أصلاً لصدقة القدر لذلك ولأن استعارة الكلام للحال وإن
عهدت وسمعت لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والأذن والقبول والتفكير وقصر على
اثنين فقط بعد من المجاز خارج عما ألف من استعماله **(قوله)** بنفسين فيفتح الفاء والنفس معروف
وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء **(قوله)** نفس في الشتاء ونفس في الصيف
بالجر فيها على البدل أو البيان ويجوز الرفع والنصب **(قوله)** أشد مجوز الكسرية على البدل
لكنه في رواية بالرفع قال البياض هو خير مبتداً نحو وقد قيل أشد وقال الطيبي

٥٣٨

ق

تحفة

٥٥٩

* حدثنا عن ابن خنيس قال
حدثنا أبي قال حدثنا
الأعمش قال حدثنا أبو
صالح عن أبي سعيد قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبردوا بالظهر فإن
شدة الحر من فيح جهنم
تابعه سفيان ويحيى وأبو
عوانة عن الأعمش * (باب
البراد بالظهر في السن) *
حدثنا آدم قال حدثنا
شعبة قال حدثنا حماد بن
الحسن مولى لبن تميم الله
قال سمعت زيدا بن وهب عن
أبي ذر الغفاري قال كأمح
النبي صلى الله عليه وسلم في
سفر فاراد المؤذن أن يؤذن
للظهر فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أبردتم أراد أن
يؤذن فقال له أبرد

٥٣٩

٥٥٩

تحفة

٥٥٩

جعل أشد مبتدأ مخزوف الخبر أو إلى والتقدير أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس (قلت) يؤيد
الأول رواية الأسعاعيلي من هذا الوجه بلفظ فهو أشد ويؤيد الثاني رواية التماسي من وجه
آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حرجهم وفي سياق المصنف قلب ونشر غير مرتب وهو
مرتب في رواية التماسي والمراد بالزهر يرشدة البرد واستشكل وجوده في النار ولا اشكال
لأن المراد بالزهر محلهما وفيه مطابقة زهر برية وفي الحديث رد على من زعم من المعتلة وغيرهم أن
النار لا تلتقي الا يوم القيامة * (تنبيه الاقول) * قضية التعليل المذكورة قد يتوهم منها مشروعية
تأخير الصلاة في وقت شدة البرد ولم يقل به أحد لانها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول الا
بطلوع الشمس فلما خرت تلجج الوقت (الثاني) النفس المذكورة يشاعنه أشد الحرق في الصيف
وإنما لم يقتصر في الامر بالبراد على أشد له وجود المشقة عند شديده أيضاً فالشدة تحصل عند
التنفس والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر البراد إلى أن تذهب الشدة والله أعلم (قوله بالظهر)
قد يجزئ على مشروعية البراد الجمعة وقال به بعض الشافعية وهو مقتضى صنيع المصنف
كاسياني في بابه لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي توجيهه أن شاء الله تعالى (قوله تابعه
سفيان) هو الثوري وقد وصله المؤلف في صفة النازن به المطلق ولفظه بالصلوة ولم أره من
طريق سفيان باللفظ بالظهر وفي استناده اختلاف على الثوري ورواه عبد الرزاق عنه بهذا
الاسناد فقال عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبردوا بالظهر
الرزاق أيضاً ثم روى عن الذهلي قال هذا الحديث رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن
أبي سعيد وهذه الطريق أشهر ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال عن أبي هريرة قال والظريقان
عندى محفوظان لأن الثوري ورواه عن الأعمش بالوجهين (قوله ويحيى) هو ابن سعيد القطان
وقد وصله أجد عنه بلفظ الصلاة ورواه الأسعاعيلي عن أبي يعلى عن المقدسي عن يحيى بلفظ
بالظهر (قوله وأبو عوانة) لم أقف على من وصله عنه وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن
عيسى والبيهقي من طريق وكيع كلاهما عن الأعمش أيضاً بلفظ بالظهر * (قائدة) * رتب
المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسن فبدأ بالحديث المطلق وثم بالحديث الذي فيه
الارشاد إلى غاية الوقت التي تنتهي إليها البراد وهو ظهور في تناول وثلاثاً بالحديث الذي فيه
بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولا على المقصد وربع بالحديث المفصّل بالتقدير والله الموفق
لكن نحن نل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ما إذا كان سائراً أو على سرفقه جمع التقديم أو التأخير
كاسياني في بابه وأورد فيه حديث أبي ذر الماضي مقيداً بالسفر مشرباً به إلى أن تلك الرواية
المطلقة محمولة على هذه المقيدة (قوله فاراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شعبة
ومسدد عن أمية بن خالد والتدني من طريق أبي داود الطيالسي وأبو عوانة من طريق حفص
ابن عمر زهير بن جبر والاصمعي وثم لجه رقب من طريق وهب أيضاً كاهم عن شعبة التصريح
بأنه دلال (قوله) ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة
خريتين أو ثلاثاً وجرهم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بن كزاة الثالثة وهو عند المصنف في باب الاذان
للمسافرين فإن قيل البراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به الاذان فالجواب أن ذلك مبني على أن

الاذان هل هو الوقت أو للصلاة وفيه خلاف مشهور والامر المذكور يقوى القول بانه للصلاة
وأجاب الكرماني بان عادتهم جرت بانهم لا يتخلفون عنه مسمع الاذان عن الحضور الى الجماعة
فالاراد بالاذان لغرض الاراد بالعبادة قال ويحتمل ان المراد بالتأذين هنا الاقامة قلت ويشهد
له رواية الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلقظ فاراد بلال ان يقيم لكن رواه
أبو عوانة من طريق حصن بن عمر عن شعبة بلقظ فاراد بلال ان يؤذن وفيه ثم امره فأذن وأقام
ويجمع بينهما بان اقامته كانت لا تختلف عن الاذان لمحافظة صلى الله عليه وسلم على الصلاة
في أول الوقت فرواية فاراد بلال ان يقيم أى ان يؤذن ثم يقيم ورواية فاراد بلال ان يؤذن أى ثم يقيم
قوله حتى رأينا في التناول) هذه الغاية متعلقة بقوله فقال له أبرد أى كان يقول له في الزمان الذي
قبل الرؤية أبرد أو متعلقة بأبرد أى قال له ابرد الى ان ترى أو متعلقة بغير رأى قاله ابو داود
الى أن رأينا والتي يفصح القاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل والتناول جمع
تل يفصح المشاة وتشديد اللام كل ما جتمع على الارض من تراب أو رمل أو نحو ذلك وهي في الغالب
منسجعة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل الا اذا ذهب أكثر وقت الظهور وقد اختلف العلماء في غاية
الاراد ف قيل حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال وقيل ربع فامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل
غير ذلك لوزن المازري على اختلاف الاوقات والجارى على القواعد يختلف باختلاف
الاحوال لكن يشترط أن لا يعتمد الى آخر الوقت وأما ما وقع عند المصنف في الاذان عن مسلم بن
ابراهيم عن شعبة بلقظ حتى ساءى الظل التناول فظاهره يقتضى انه أخرها الى ان صار ظل كل
شيء مثله ويحتمل ان اراد بهذا المساواة ظهور الظل بحسب التل بعد ان لم يكن ظاهراً فساواة في
الظهور لا في المقدار أو يقال قد كان ذلك في السفر فلهذا أخر الظهور حتى يجمعها مع العصر (قوله
وقال ابن عباس بتقياً تميل) أى قال في تفسير قوله تعالى تتبأطلالاه معناه تميل كانه أراد ان
التي معنى بذلك لانه ظل مائل من جهة الى أخرى وتقبياً في روايتنا بالمشاة القوافي نسبة أى التلال
وقرى أيضاً بالكتانية أى الشئ والقر اثنان شهيرتان وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة
وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره (قوله يا سيب) بالتسوين (وقت الظهور) أى ابتدأوه (عند
الزوال) أى زوال الشمس وهو ما لها الى جهة المغرب وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من زعم من
الكوفيين ان الصلاة لا تجب باؤل الوقت كما سبق ونقل ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على
خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي خنيفة الصلاة في أول الوقت تقع فلا تنهي والمرفوع عند
الحقفة تضعف هذا القول ونقل بعضهم أن أول الظهور اذ صار التي قد ذكرنا الشرائ (قوله وقال
جار) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب وقت المغرب بلقظ كان يصلي الظهور بالهجرة
والهجرة اشتداد الحرق نصف النهار قيل سميت بذلك من الهجرة وهو التل لان الناس
يتروكون التصرف حينئذ لشدة الحرق يقولون وحديث أنس تقدم في العلم في باب من يرئ على
ركبته بهذا الاسناد لكن باختصار وروايتي الكلام على قوائمه مستوعبان شاء الله تعالى في
كتاب الاعتماد (قوله زاغت) أى مالت وقد رواه الترمذي بلقظ زالت والغرض منه هنا صدر
الحديث وهو قوله تخرج حين زاغت الشمس فصلى الظهور فانه يقتضى ان زوال الشمس أول
وقت الظهور اذ لم ينقل انه صلى قبله وهذا هو الذي استقر عليه الاجماع وكان فيه خلاف قديم عن

حتى رأينا في التناول فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ان
شدة الحر من فيج جهنم فاذا
اشتد الحر فأبردوا بالصلاة
وقال ابن عباس رضي الله
عنه ما تتقأ تميل (باب وقت
الظهور عند الزوال) وقال
جار كان النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي بالهجرة حديثنا
أو الميان قال أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم تخرج حين زاغت
الشمس فصلى الظهر فقام
على المنبر فذكر الساعة
فذكر أن فيها أموراً عظيماً
ثم قال من أحب أن يسأل
عن شيء فليسال فلا تسألني
عن شيء الا أخبركم
مادمت في مقامى هذا فاكثر
التاس في البكاء وأكثر أن
يقول سالوني فقام عبد الله بن
حذافة السهمي فقال من
أنى قال أوله حذافة ثم أكثر
أن يقول سالوني فبكره عمر
على ركبته فقال رضي الله
وبابوا الاسلام بنا وجمعه
نفاصك ثم قال
على الجنة والنار فقا

٥٤١

٥٥٠

٥٥١

٥٥٢

٥٥٣

٥٥٤

٥٥٥

٥٥٦

٥٥٧

٥٥٨

٥٥٩

٥٦٠

٥٦١

٥٦٢

٥٦٣

٥٦٤

٥٦٥

٥٦٦

٥٦٧

٥٦٨

٥٦٩

بعض الصحابة أنه جوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحدواصحق مثله في الجمعة كسابق في باباه
 (قوله) في عرض هذا الحائط (يضم العين أي جاسه أو وسطه) (قوله) فلم أركن لخبر والنشر أي المرقى
 في ذلك المقام (قوله) عن أبي المنهال في رواية الكشميني حدثنا أبو المنهال وهو سائر بن سلامة
 الآتي ذكره في باب وقت العصر من رواية عوف عنه (قوله) يعرف جلسه أي الذي يجنبه
 ففي رواية الجوزي من طريق وهب بن جرير عن شعبة فيمنظر الرجل إلى جلسه إلى جنبه
 فيعرف وجهه ولا يجد فيصرف الرجل فيعرف وجه جلسه وفي رواية تاسم فيمنظر إلى وجه
 جلسه الذي يعرف فيعرفه وله في أخرى وتصرف حين يعرف بعضا وجه بعض (قوله) والعصر
 بالنصب أي ويصلي العصر (قوله) واحدنا يذهب إلى أقصى المدينة يرجع والشمس حية كذا
 وقع هنا في رواية أبي ذر والأصلي وفي رواية غيره ما يرجع زيادة أو ببضة المضارعة وعليها
 شرح الخطابي وظاهر حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد لكن
 في رواية عوف الآتية قريبا ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية فلس فيه
 إلا الذهاب فقط دون الرجوع وطريق الجمع بينهما وبين رواية الباب أن يقال يحتمل أن الواو في قوله
 وأحدنا أي من صلى معه وأما قوله يرجع فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون سائر قوله يذهب
 ويحتمل أن يكون يرجع في موضع الحال أي يذهب واجعا ويحتمل أن أداة الشرط سقطت أماما
 أو إذا أو التقدير ولو يذهب أحدنا إلخ وجوزوا الكرماني أن يكون رجوع خبر اللمبة الذي هو أحدنا
 ويذهب جملة حاله وهو أن كان محتملا من جهة اللفظ لكنه بغير رواية عوف وقد رواه أحد
 عن سحاح بن محمد عن شعبة بلفظ والعصر يرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية ولمسلم
 والنسائي من طريق خالد بن الحرث عن شعبة مثله لكن بلفظ يذهب بدل يرجع وقال الكرماني
 أيضا بعد أن حكى احتمالا آخر وهو أي قوله يرجع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى
 يرجع انتهى وهذا الاحتمال الأخير يخرج به ابن بطال وهو موافق للرواية التي حكيناها ويؤيد
 ذلك رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ وإن أحدنا يذهب إلى أقصى
 المدينة ورجع والشمس حية وقد قدمنا ما يرد عليها وإن رواية عوف وأصح أن المراد بالرجوع
 الذهاب إلى المنزل من المسجد وانما سمى رجوعا لأننا ساءلنا عن ذلك من المنزل إلى المسجد
 فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا وسماي الكلام على قصة مباحث هذا الحديث في باب
 وقت العصر قريبا (قوله) وقال معاذ هو ابن معاذ البصري عن شعبة أي بإسناد المذكور وهذا
 التعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه وهو الإسناد كله بصريون وكذا الذي قبله
 وخرجهم جازين سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله إلى ثلث الليل وكذا الجدة عن سحاح عن شعبة
 (قوله) حدثنا محمد كذا الأصل وغيره ولا في ذراين مقاتل (قوله) أخبرنا عبد الله هو ابن
 المبارك (قوله) أخبرنا خالد بن عبد الرحمن كذا وقع ههنا مع ملا وهو السلي وأسم حده
 بصكير وبنت الأمران في مستخرج الإسماعيلي وليس له عند البخاري غير هذا الحديث
 الواحد في طبقة خالد بن عبد الرحمن الخراساني في بل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي
 العبدى ولم يخرج لهما البخاري شيئا (قوله) بالظواهر جميع ظهيرة وهي الهاجرة والمراد صلاة

الظهر **(قوله)** سجدنا على شباتنا كذا في رواية أخرى ذروا الأكثرين وفي رواية كريمة فمسجدنا زيادة
 فاه وهي عاطفة على شيء مقدر **(قوله)** اتقاء الحر أي اللواقي من الحر وقد روي هذا الحديث
 بشر بن الفضل عن غالب كما مضى ولنظمه مغاير للقطعة لكن المعنى متقارب وقد تقدم
 الكلام عليه في باب السجود على الثوب في شدة الحر وفيه الجواب عن استدلال من استدله
 على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك يصير كونه وفيه المبادرة لصلاة الظهر ولو
 كان في شدة الحر ولا يخالف ذلك الأمر بالبراد بل هو لبيان الجواز وإن كان البراد أفضل
 والله أعلم **(قوله)** تأخيره الظهر إلى العصر أي إلى أول وقت العصر والمراد
 أنه عند فراغه من ما دخل وقت صلاة العصر كما سيأتي عن أبي الشعثاء راوي الحديث وقال ابن
 المنذر أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور
 المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويحتمل غيره قال والترجمة مشعر بآتياء الفاصلة بين
 الوقتين وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا قال الشافعي بين وقت الظهر وبين
 وقت العصر فاصلة لا تكون وقتا للظهر وللعصر اه ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن
 الشافعي وإنما المنقول عنه أنه كان ذهب إلى أن آخر وقت الظهر تنفصل من أول وقت
 العصر ومما أدهني القول بالاشتراك ويدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس وقت الظهر إلى
 العصر والعصر إلى المغرب فكأنه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر
 والعصر **(قوله)** عن جابر بن زيد هو أبو الشعثاء أو الأسناد كما بصرون **(قوله)** سبعا وعشرين
 أي سبعا وعشرين ساعة كما صرح به في باب وقت المغرب من طريق شعبة عن عمرو بن دينار
(قوله) فقال أبو بوب هو السخستاني والمقول له هو أبو الشعثاء **(قوله)** عسي أي أن يكون كما
 قلت واحتمال المطر قال به أيضا مالك عقب أخرجه لهذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن
 جبيرة عن ابن عباس نحوه وقال يدل قوله بالبدنية من غير خوف ولا سفر قال مالك لعلة كان في
 مطر لكن رواه مسلم وأحباب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة بالنظر
 من غير خوف ولا مطر فأنى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر وجوز بعض
 العلماء أن يكون الجمع المذكور للعرض وقواه النووي وفيه نظر لأنه لو كان جمعه صلى الله
 عليه وسلم بين الصلوات لغرض المرض لم يخاص به إلا من به فهو ذلك العذر والظاهر
 أنه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته قال النووي ومنهم
 من تأوله على أنه كان في شيم فصلي الظهر ثم انكشف الغيم مشافيا أن وقت العصر دخل
 فصلاها قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب
 والعشاء اه وكان نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب الوقت واحدوا مختارا عنده بخلافه
 وهو أن وقتها يقتدى بالعشاء فعلى هذا فالاحتمال قائم قال ومنهم من تأوله عن أن الجمع المذكور
 صوري بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها ويحل العصر في أول وقتها قال وهو احتمال ضعيف أو
 باطل لأنه يخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل اه وهذا الذي ضعفه استحسنه القرطبي ويرحمه
 إمام الحرمين وجرمهم من القدماء ابن الماخشون والطحاوي وقواه ابن سدد الناس بأن أبا الشعثاء
 هو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به وذلك في رواه الشيخان من طريق ابن عينة عن

سجدنا على شباتنا اتقاء
 الحر (باب تأخير الظهر إلى
 العصر) حدثنا أبو النعمان
 قال حدثنا جابر بن زيد
 عمرو بن دينار عن جابر بن زيد
 عن ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى بالبدنية
 سبعا وعشرين الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء فقال أبو بوب
 لعلة في ليلة مطيرة قال عسي

٥٤٢

م ه ه

تحفة

٥٤٧٧

عرو بن دينار قد كره هذا الحديث وزاد قلت يا أبا الشعثاء أنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر
 المغرب وعجل العشاء قال وأما أنظره قال ابن سيد الناس وراوى الحديث أدري المراد من غيره
 (قلت) لكن لم يحزم بذلك بل لم يستمر عليه فقد تقدم كلامه لا يوجب وتجيوز لأن يكون الجمع
 بعذر المطر لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصورى أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض
 لوقت الجمع فاما أن تحمل على مطلقها فتستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدث وبغير عذر وأما أن
 تحمل على صفة مخصوصة لاستلزام الإخراج وجميعها بين مفتقر الأحاديث والجمع الصورى
 أولى والله أعلم وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث فيوزر والجمع
 في الحضر للعاجلة مطلقا لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة وعن قال به ابن سيرين وريعة
 وأشباه وابن المنذر والقفال الكبير وحكا الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث واستدل
 لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لم فعل ذلك
 قال أراد أن لا يخرج أحدهم أمته والنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن
 عباس صلى بالصرة الأولى والعصر ليس بينهما وبين المغرب والعشاء ليس بينهما ففعل ذلك
 من شغل وقهر فرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق
 أن شغل ابن عباس المذكوكر كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن دبت الجفون ثم جمع
 بين المغرب والعشاء فبسه تصديق أى هرة لابن عباس في رفعه وما ذكره ابن عباس من التحليل
 بنى الخرج ظاهر في مطلق الجمع وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعا أخرجه الطبراني ولفظه
 جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال
 صنعت هذا لتلاخج أمتي وأراد أني الخرج بقدر في حله على الجمع الصورى لأن القصد
 إليه لا يخلو عن حرج (قوله ما) وقت العصر وقال أبو أسامة عن هشام من
 قعر جبرتها كذا وقع هذا التعليق في رواية أخرى والأصلي وكرمة والصواب تأخيره عن الاستناد
 الموصول كما جرت به عادة المصنف والحاصل أن أس بن عباس وهو أو ضمرة اللبى وأبو أسامة
 رو بالحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أس بن عباس عن عائشة وزاد أبو أسامة التقيد
 بقعر الخجرة وهو أوضح في جعل العصر من الرواية المطلقة وقد وصل الاسم على طريق أخرى
 أسامة في مستخرج له لكن بلفظ والشمس واقعة في جبرتي وعرف بذلك أن الضمير في قوله جبرتها
 لعائشة وفيه نوع التفات واستناد أى ضمرة كلهم مدنيون والمراد بالخرجة وهي بضم المهملة
 وسكون الخيم البيت والمراد بالشمس ضوءها وقوله في رواية الزهري والشمس في جبرتها أى
 باقية وقوله لم يظهر النى أى في الموضع الذى كانت الشمس فيه وقد تقدم في أول المواقيت
 من طريق مالك عن الزهري بلفظ والشمس في جبرتها قبل أن تظهر أى ترفع فهذا الظهور
 غير ذلك الظهور ومحصله أن المراد بظهور الشمس خروجها من الخجرة وبظهور النى
 انبساطه في الخجرة وليس بين الروايتين اختلاف لأن انبساط النى لا يكون إلا بعد خروج الشمس
 (قوله ابن عيينة عن الزهري) في رواية الحميدى في مسنده عن ابن عيينة حدثنا الزهري وفي
 رواية محمد بن منصور عند الاسماعيلي عن سفيان سمعته أن زاذى ووعاقل من الزهري (قوله)
 والشمس طالعة أى ظاهرة (قوله بعد) بالضم بلا تنوين (قوله وقال مالك أى أخره) يعنى

٥٤٤

هـ

٩٩٧٦٥

* (باب وقت العصر) * وقال

أبو أسامة عن هشام من قعر

جبرتها * حدثنا إبراهيم بن

المنذر قال حدثنا أس بن

عباس عن هشام عن أبيه

أن عائشة قالت كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يصلى

العصر والشمس لم تخرج

من جبرتها * حدثنا قتيبة قال

حدثنا الليث عن ابن شهاب

عن عروة عن عائشة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم صلى

العصر والشمس في جبرتها لم

يظهر النى من جبرتها * حدثنا

أبو نعيم قال أخبرنا ابن عيينة

عن الزهري عن عروة عن

عائشة قالت كان النبي صلى

الله عليه وسلم يصلى صلاة

العصر والشمس طالعة في

جبرتي لم يظهر النى * بعد وقال

مالك ويحيى بن سعيد وشعب

وابن أبي حفصة والشمس

قبل أن تظهر * حدثنا محمد

ابن مقاتل

٥٤٦

م

٩٩٤٤٠

هـ

٢٥٦/٢

٥٤٨

٤٤

تحتة

٢٠٢

تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت ولكن الذي يظهر أن المراد بالحدث
 التقريب فحصل الفضيلة لمن لم يشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة (قوله إلى
 رحله) بشيخ الراي وسكون المهلة أي مسكنه (قوله في أقصى المدينة) صفة للرحل (قوله
 والشمس حية) أي بيضاء نقية قال الزين بن المنبر المراد بجيهاة قوة أثرها حارة ولونا وشعاعا
 واثارة وذلك لا يكون بعدمصير الظل مثل الشيء أه وفي سنن أبي داود بسند صحيح عن خيمة
 أحد التابعين قال حياها أن تجذرها (قوله ونسبت ما قال في المغرب) قائل ذلك هو سيار
 بنه أحد قروايته عن حجاج عن شعبة عنه (قوله أن يؤخر من العشاء) أي من وقت
 العشاء قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبعض يدل عليه وتعب
 باله بعض مطاق لادلالة فيه على قلة ولا كثرة وسيأتي في باب وقت العشاء من حديث جابر أن
 التأخير إنما كان لا انتظار من يحيى لشهود الجماعة (قوله التي تدعوها العمة) فيها إشارة إلى
 ترك تسميتها بذلك وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد وقال الطبري لعل تقصيد الظهور والعشاء
 دون غيرهما للاهتمام بأمرهما فتسمية الظهور الأولى يشعر بتقديهما وتسمية العشاء العمة يشعر
 بتأخيرها وسيأتي الكلام على كراهة النوم قبلها في باب مفرد (قوله وكان ثقيل) أي صرف
 من الصلاة أو يلتفت إلى المأمومين (قوله من صلاة العداة) أي الصبح وفيه أنه لا كراهة في
 تسمية الصبح بذلك (قوله حين يعرف الرجل جلسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ
 الروايات فيه واستدل بذلك على التجهيل بصلاة الصبح لأن إتمام معرفة الإنسان وجه جلسه
 يكون في آخر الغلس وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة من المعلوم من عادته صلى الله
 عليه وسلم ترتيل القراءة وتعديل الأركان فقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغسلا وادعى الزين
 ابن المنبر أنه يخالف حديث عائشة إلا في حيث قالت فيه لا يعرف من الغلس وتعب بان الفرق
 بينهما ظاهر وهو أن حديث أبي برزة متعلق بغير فم من هو مسفر جالس إلى جنب المصلي فهو
 ممكن وحديث عائشة متعلق بمن هو متلفف مع أهله على بعد فهو بعيد (قوله ويقرأ) أي في الصبح
 (بالسنتين إلى المائة) يعني من الآتي وقد رها في رواية للطبراني بسورة الحاققة ونحوها وتقدم
 في باب وقت الظهور بلفظ ما بين السنتين إلى المائة وأشار الكرماني إلى أن القياس أن يقول ما بين
 السنتين والمائة لأن اللفظ بين يقتضي الدخول على متعدد قال ويحتمل أن يكون التقدير ويقرأ
 ما بين السنتين ووقتها إلى المائة فذق لفظ وقها دلالة الكلام عليه وفي الساق تأنيب الصغير
 مع الكبير ومعارضة السؤل بالحجاب إذا كان عارفا به (قوله إلى بني عمرو بن عوف) أي بقية
 لأنها كانت منازلهم وأخرج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي كذا
 تفعل كذا مبند ولو لم يصح بإضافته إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اختيار الخ كرم قال
 الدارقطني والخطيب وغيرهما هو موقوف وإلحق أنه موقوف لفظا فهو عكس لأن الصحابي
 أورده في مقام الاحتجاج فيجعل على أنه أراد كونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ويروي ابن
 المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر الحديث
 أخرجه النسائي قال النووي قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة
 وكأولها يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحديثهم قبل هذا الحديث

إلى رحله في أقصى المدينة
 والشمس حية ونسبت
 ما قال في المغرب وكان
 يستحب أن يؤخر من
 العشاء التي تدعوها العمة
 وكان يكره النوم قبلها
 والحديث بعدها وكان
 ينقل من صلاة العداة
 حين يعرف الرجل جلسه
 ويقرأ بالسنتين إلى المائة
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن إسحاق بن عبد
 الله بن أبي طلحة عن أنس بن
 مالك قال كان صلى العصر ثم
 يخرج الإنسان إلى بني عمرو
 ابن عوف فيجدهم يصلون
 العصر * حدثنا ابن مقاتل
 قال أخبرنا عبد الله قال
 أخبرنا أبو بكر بن عثمان
 ابن سهل بن حنيف

٥٤٩

٤٥

تحتة

٢٢٣

٥٥٠
تحفة
١٤٩٥

قال سمعت أبا أمامة يقول
صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر بن عبد العزيز
الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا
على أنس بن مالك فوجدناه
يصلى العصر فقلت يا عم
ما هذه الصلاة التي صليت
قال العصر وهذه صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم التي
كانت معي * (باب وقت
العصر) * حدثنا أبو اليان
قال أخبرنا شعب عن
الزهري قال حدثني أنس بن
مالك قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلى العصر
والشمس مرتفعة حبة
فذهب الذهاب إلى العوالي
فباتهم والشمس مرتفعة
وبعض العوالي من المدينة
على أربعة أميال وأشوه
* حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أنس بن مالك قال
كانت

٥٥١

م

تحفة

١٥٣١

٢٠٢

على تعجل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة العصر في أول وقتها وسبق في طريق الزهري عن أنس
أن الرجل كان يأتيهم الشمس مرتفعة (قوله) سمعت أبا أمامة (هو) أسعد بن سهل بن حنيف وهو
عم الراوي عنه وفي القصص دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها
لسلفه إلى أن أنكر عليه عروفة فرجع إليه كما تقدم وإنما أنكر عليه عروفة في العصر دون الظهر
لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضا
وهو عند انتهاء وقت الظهر ولهذا تنسك أبا أمامة في صلاة أنس أي الظهر والعصر فيدل
أيضا على عدم الفاصلة بين الوقتين وقوله له يا عم هو على سبيل التوقير وكونه أكبر سنا منه مع أن
نسبهما مجتمع في الانصار لكنه ليس عنه على الحقيقة والله أعلم (قوله) (باب وقت العصر)
كذا وقع في رواية المستفي دون غيره وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة (قوله) والشمس مرتفعة
حبة فيه إشارة إلى بقاها وضوئها كما تقدم وقوله بعد ذلك فباتهم والشمس مرتفعة
أي دون ذلك الارتفاع لكنهم اتصل بالحد الذي وصف به لأنهم اختصه وفي ذلك دليل على
تعجله صلى الله عليه وسلم بصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن غضى مسافة أربعة
أميال وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأيض عن أنس قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلى بنا العصر والشمس بضاعة محقة ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة
فاقول لهم قوموا فاصلوا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى قال الطحاوي فمن علم أن
أو تلك يعني قوم أنس لم يكونوا يصلونها الا قبل اصفرار الشمس قبل ذلك على أنه صلى الله عليه
وسلم كان يجليها (قوله) وبعض العوالي) كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة
المذكورة وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي اليان شيخ البخاري
فيه وقال في آخره وبعد العوالي بضم الموحدة وبالذال المهملة وكذلك أخرجه المصنف في
الاعتصام فتلحقا وصله البيهقي من طريق اللبث عن يونس عن الزهري لكن قال أربعة أميال
أو ثلاثة وروى هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن أحمد بن الفرج
أبي عتبة عن محمد بن جبر عن إبراهيم بن أبي غنلة عن الزهري ولفظه والعوالي من المدينة على
ثلاثة أميال وأخرجه الدارقطني عن الحمالي عن أبي عتبة المنصور بسند مرفوع
عنده على ستة أميال ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال فيه على مطلق أو ثلاثة
فخلص من ذلك أن أقرب العوالي من المدينة مسافة ميلين وأبعد ما مسافة ستة أميال أن كانت
رواية الحمالي محفوظة ووقع في المدينة عن مالك أبعاد العوالي مسافة ثلاثة أميال قال عباس
كأنه أراد معظم عمارتها أو أفاعيلها ثمانية أميال انتهى وبذلك جزم ابن عبد البر وغيره واحد
آخرهم صاحب النهاية ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعاد الامكنة التي كان يذهب إليها الذهاب
في هذه الواقعة والعوالي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة تبخدها وأما ما كان
من جهة تهايمها فقال لها المسافة * (تنبيه) * قوله وبعض العوالي إلى آخره مدرج من كلام
الزهري في حديث أنس بن شبيب عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث فقال فيه بعد
قوله والشمس حبة قال الزهري العوالي من المدينة على مطلق أو ثلاثة ولم يفت الكرماني على
هذا فقال هو ما كلام البخاري أو أنس أو الزهري كما هو عادته (قوله) في الطريق الأخرى كان يصلي

(العصر) أي مع النبي صلى الله عليه وسلم كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك صرح به أخرجه الدارقطني في غريبه **(قوله ثم ذهب المذهب من آل قباء)** كأن أنس أراد المذهب نفسه كما يشعر بذلك رواية أبي الأبيض المتقدمة قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث إلى قباء ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث قال وقول مالك إلى قباء وهم لا شك فيه وتعقب بأنه روى عن أبي ذؤيب عن الزهري إلى قباء كما قال مالك نقله الباجي عن الدارقطني فنسبته الوهم فيه إلى مالك منتدفاً أنه كان وهما احتمال أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكا وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه إلى العوالي كما قال الجماعة فقد اختلف فيه على مالك وتوابع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر وأما قوله الصواب عند أهل الحديث العوالي فصحيح من حيث اللفظ ومع ذلك فالمعنى متقارب لكن رواية مالك أنس لان قباء من العوالي وليست العوالي كل قباء لعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهري أجبالاً عليها على الرواية المفسرة وهي روايته المتقدمة عن اسحق حيث قال فيها ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو ابن عوف وقد تقدم أنهم أهل قباء فبني مالك على أن القصة واحدة لأنهم جميعاً واحد منهم أنس والمعنى متقارب فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه أو ما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموقفت لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر لأن مالكا إنما في الموطأ باللفظ الذي رواه عنه كافداً بحجبه فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم بل إن سلمنا أنهم ما هم فهو من مالك كما جزم به الزوار والدارقطني ومن تبعهما أو من الزهري حين حدث به والاولى سلوك طريق الجمع التي أوجهاها والله الموفق قال ابن رشد قضى البخاري بالصواب لمالك باحسن إشارة وأوجز عبارة لأنه قدم أولاً المجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين **(تنبيه)** قباء تقدم ضبطها في باب ما جاء في القبلة **(قوله إلى قباء فياتهم)** أي أهل قباء وهو على حد قوله تعالى وأسأل القرية والله أعلم قال النووي في الحديث المبادرة بصلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر والشمس لم تتغير ففيه دليل للجمهور في أن أول وقت العصر مصرطل كل شيء مثلاً خلافاً لأن حقيقة وقد مضى ذلك في الباب الذي قبله **(قوله ما)** ثم من قاتله صلاة العصر أشار المصنف بذكر الأئمة إلى أن المراد بالقوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر لأن الأئمة إنما يرتب على ذلك وسبب النص في ذلك **(قوله الذي تفوته)** قال ابن بزرة رقه رده على من كره أن يقول قاتل الصلاة **(قلت)** وسبب الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة **(قوله صلاة العصر فكأنما)** كذا للكشيميني وسقط لا كثر لفظ صلاة والقائم قوله فكأنما **(قوله وترأله)** هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوترأله في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو عائذ على الذي قاتله فالحق أصيب بالهله وماله وهو متعد إلى مفعولين وثله قوله تعالى ولن يترك أعمالكم وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية السبكي قال قال أبو عبد الله يترك أي انتهى وقبل وترها بمعنى قص فلي هذا يجوز نصه ورفع له لأن من رده النقص إلى الرجل نصب وأظهر ما يقوم مقام الفاعل ومن رده إلى الأهل رفع وقال القرطبي يروي بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى

العصر ثم يذهب المذهب من آل قباء فياتهم والشمس مرتفعة **(باب أئمة من قاتله العصر)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وترأله وماله

٥٥٢

م د هـ

تحفة

٨٢٤٥

قوله قال قال أبو عبد الله الخ هكذا بالأصول التي يدينها ولم يسم رواية المستحق رتبها كافي القسطلاني أعمالكم وترت الرجل إذا قتله قتيلاً أو أخذته مالا اهـ صحيحه

مقولين وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله ووقع في رواية
المستمل أيضاً وترت الرجل إذا قتلت له قتلاً أو أخذت ماله وحقمة الوتر كما قال ابن خليل هو الظلم في
الدم فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز لكن قال الجوهرى الموتور هو الذى قتل له قبل فلم يدرك
بدمه تقول منه وتر وتقول أيضاً وتر حقه أى قصه وقيل الموتور من أخذ أهله وأماله وهو ينظر
إليه وذلك أشد لغمه فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان غم الأثم وغم فقد
الثواب كما يجتمع على الموتور غمان غم السلب وغم الطلب بالثأر وقيل معنى وتر أخذ أهله وأماله فصار
وتراً أى فرداً ويؤيد الذى قبله رواية أى مسلم البكي من طريق جابر بن سلمة عن أيوب عن نافع
فذكر نحوه هذا الحديث ويؤيد فى آخره وهو قاعد وظاهر الحديث التغلظ على من تقوته العصر
وأن ذلك محتضن بها وقال ابن عبد البر يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواً بالسائل سأل عن
صلاة العصر فأجب فلا يمنع ذلك الحاق غيرها من الصلوات بها وتعبه النووي بأنه إنما يلحق
غير المخصوص بالمخصوص إذا عرفت أنه وأشتر كما فيها قال والهالة فى هذا الحكم لم تتحقق فلا
يلحق غيرها العصر بها انتهى وهذا لا يدفع الاحتمال وقد احتج ابن عبد البر بجارواه ابن أبي شبة
وغیره من طريق أى قلابة عن أى الدرداء امر فوعا من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته الحديث
(قلت) وفى إسناده انقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أى الدرداء وقد رواه أحمد من حديث أبى
الدرداء يلغظ من ترك العصر فخرج حديث أبى الدرداء إلى تعيين العصر وروى ابن جابر وغيره
من حديث نوفل بن معاوية مر فوعا من فاتته الصلاة كما تأمروا أهله وماله وهذا ظاهر العموم فى
الصلوات المكتوبات وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ لا وترأ حدكم أهله وماله
خير له من أن يفوته وقت صلاة وهذا أيضاً ظاهر العموم ويستفاد منه أيضاً ترجيح وجه رواية
النصب المصدّر بها لكن المحفوظ من حديث نوفل يلغظ من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما
وترأ أهله وماله أخرجه المصنف فى علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبرانى وغيرهم ورواه الطبرانى
من وجه آخر وزاد فيه عن الزهرى قلت لا يكره أى خبطة من وجه آخر فصرح بكونها العصر فى نفس
الخبر والمحفوظ أن كونها العصر من نفسى أى يكره ابن عبد الرحمن ورواه الطحاوى والبيهقى
من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر فالظاهر اختصاص العصر بذلك وسيأتي تقديره
فى الكلام على الحديث الذى بعده ومما يدل على أن المراد تقويتها آخر اجها عن وقتها ما وقع
فى رواية عبد الرزاق فأنه أخرجه هذا الحديث عن ابن جريح عن نافع فذكر نحوه وزاد قلت لنافع
حين تغيب الشمس قال نعم وتفسير الراوى إذا كان فقهاً أولى من غيره لكن روى أبوداود عن
الأوزاعى أنه قال فى هذا الحديث وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ولعله مبنى على مذهبه فى
تخرج وقت العصر ونقل عن ابن وهب أن المراد آخر اجها عن الوقت المختار وقال المهلب ومن
تبعه من النرايح أئماً أراد فواتها فى الجماعة فلا فواتها بأصغر أرا الشمس أو يجيها قال ولو كان
لفوات وقتها كاله لبطل اختصاص العصر لأن ذهاب الوقت موجود فى كل صلاة وتوقف بين
مادعاء لأن فوات الجماعة موجود فى كل صلاة لكن فى صدر كلامه أن العصر اختص بذلك
لا اجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها وتعبه ابن المنير بأن الخبر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين

فلا يختص العصر بذلك قال والحق ان الله تعالى يختص ما شاع من الصلوات بما شاع من الفضيلة انتهى وبوب الترمذي على حديث الباب ما جاء في السهو عن وقت العصر فغمله على الساهی وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاناة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله وقد روى معنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ويؤخذ منه التيسر على أن أسف العامد أشد لا اجتماع فقد الثواب وحصول الأثم قال ابن عبد البر في هذا الحديث إشارة الى تحقير الدنيا وقليل العمل خبير من كثير منها وقال ابن بطلان لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث لأن الله تعالى قال حافظوا على الصلوات وقال ولا يؤجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث ﴿قوله يا﴾ من ترك العصر أي ما يكون حكمه قال ابن رشد آباد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فابق فيه محلا للتأويل وقال غيره كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج الى هذه الترجمة وتعب بان الترك أصح بارادة التعمد من القنات ﴿قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم﴾ سقط عند الأصلي بن إبراهيم ﴿قوله حدثنا هشام﴾ وقع عند غيري ذكر أنبأنا هشام وهو ابن عبد الله الدستوائي ﴿قوله أخبرنا يحيى﴾ عند غيري في حديثنا ﴿قوله عن أبي قلابة﴾ عند ابن خزيمة عن طريق أبي داود الطيالسي عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه ﴿قوله عن أبي الميخ﴾ عند المصنف في باب التكرار بالصلاة في يوم الغيم عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الأسناد أن أبا الميخ حدثه وأبو الميخ هو أسامة بن عبد المطلب وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه يحيى وفي الأسناد ثلاثة من التابعين على نسق وتابع هشام على هذا الأسناد عن يحيى بن أبي كثير شيان ومعمر وحديثهما عند أحمد وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن برقة الأول هو المحفوظ وخالفهم أيضا في ساق المتن كما سألني التيسر عليه في باب التكرار المذكور ان شاء الله تعالى ﴿قوله كلهم برقة﴾ هو ابن الحصب الأسلي ﴿قوله ذي غيم﴾ قبل خص يوم الغيم بذلك لانه مظنة التأخير ما لم ينقطع محتاط لدخول الوقت فيما يقع في التأخير حتى يخرج الوقت أولتنا شغل باخر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله الى أن يخرج الوقت ﴿قوله بكر﴾ أي بحالها والتكرار يطلق لكل من يادرى شيء كان في أي وقت كان وأصله المبادرة بالشئ أول النهار ﴿قوله فان﴾ التي صلى الله عليه وسلم الفاء للتعليل وقد استشكل معرفة بيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لانهم لم يكونوا يعتمدون فيه الأعلى الشمس وأوجب باحتمال أن برقة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت لانه لا مانع في يوم الغيم من ان تظهر الشمس أحيانا ثم انه لا يشترط اذا احتضت الشمس اليقين بل يكفي الاجتهاد ﴿قوله من ترك صلاة العصر﴾ زاد معمر في روايته متمعدا وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الررداء ﴿قوله فقد حبط﴾ سقط فقد من رواية المسنن وفي رواية معمر أحبط الله عمله وقد استدل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المخاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا هو نظير قوله تعالى ومن يكفر بالاعيان فقد حبط عمله وقال ابن عسبد البرم فهم الآية أن من لم يكفر بالاعيان لم يحبط عمله فينعارض مفهومها ومنطوق الحديث فيعتين تأويل الحديث لأن الجميع اذا أمكن كان أولى من الترجيح وتسل بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر وجوابهم ما تقدم وأيضا فلو كان على ما ذهبوا اليه لما

﴿باب﴾ من ترك العصر
* حدثنا مسلم بن إبراهيم
قال حدثنا هشام قال
أخبرنا يحيى بن أبي كثير
عن أبي قلابة عن أبي الميخ
قال كلهم برقة في غزوة في
يوم ذي غيم فقال بكر و
بصلاة العصر فان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من ترك
صلاة العصر فقد حبط عمله

٥٥٢

ع

تحفة

٧٠ ١٣

اختصت العصر بذلك وأما الجمهور فمنا قولوا الحديث فافتروا في تأويله فراقبهم من أول سب
 المترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقيس المراد من تركها باجدا لوجوبها أو
 معتقدا لكن مستخفا مستترين أبين أقامها وتعقب بان الذي فهمه الصحابي انما هو التفریط ولهذا
 أمر بالمبادرة إليها وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم وقيل المراد من تركها متكاسلا لكن خرج
 الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا تترك الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز
 التشبيه لأن المعنى فقد أشبهه من حبط عمله وقيل معناه كاد أن يحبط وقيل المراد بالحبط
 نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترتفع فيه الأعمال إلى الله فكان المراد بالعمل الصلاة خاصة
 أي لا يحصل على أجر من طي العصر ولا يرتفع له عملها حيث ذ وقيل المراد بالحبط الإبطال أي
 يبطل انتفاعه به بعد في وقت ما ثم ينتفع به من ربح سيئته على حسناته فانه موقوف في المشقة
 فان غفر له فبطل الوقوف بإبطال انتفع الحسنه اذ ذاك وان عذب ثم غفر له فكذلك قال معنى ذلك
 القاضي أبو بكر بن العربي وقد تقدم مبسوطا في كتاب الايمان في باب خوف المؤمن من أن
 يحبط عمله ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث وقال في شرح
 الترمذي الحبط على قسمين حبط اسقاط وهو احباط الكفر للايمان وجميع الحسنات وحبط
 موافقة وهو احباط المعاصي للانتفاع بالحسنات عند رجائها عليها إلى أن تحصل النكاح فيرجع
 إليه جزا حسناته وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي بسبب الاشتغال به ترك الصلاة
 بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع وأقرب هذه التاويلات قول من قال أن ذلك خرج مخرج الزجر
 الشديد وظاهره غير مراد والله أعلم ﴿قوله ما﴾ فضل صلاة العصر ﴿أي على﴾
 جميع الصلوات الا انصب وانما جلسته على ذلك لأن حديثي الباب لا ينلهم منها رجحان العصر
 عليها ويحتمل أن يكون المراد ان العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية ﴿قوله حدثنا اسمعيل﴾ هو
 ابن أبي خالد وقيل هو ابن أبي حازم ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن اسمعيل
 التصريح بسماع اسمعيل من قيس وسماع قيس من جرير ﴿قوله فنظر إلى القمر ليلة﴾ زاد
 مسلم ليلة البدر وكذا المصنف من وجه آخر وهو خال من النعمة أيضا كما ساقى في باب فضل
 صلاة القمر ﴿قوله لا تضامون﴾ بضم أوله مخففا أي لا يحصل لكم ضم حيث ذ وروى بفتح أوله
 والتشديد من الضم والمراد في الازدحام وساقى بسط ذلك في كتاب التوحيد ﴿قوله فان﴾
 استطعتم أن لا تقبلوا فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المنافية للاستطاعة كالزوم والشغل
 ومقاومة ذلك بالاستعداد وقوله فافعلوا أي عدم الغلبة وهو كناية عملا عن الاستعداد
 ووقع في رواية شعبة المذكورة فلا تقبلوا عن صلاة الحديث ﴿قوله قبل طلوع الشمس﴾
 وقيل غروبها زاد مسلم يعني العصر والفجر ولا ين مردويه من وجه آخر عن اسمعيل قبل طلوع
 الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر وقال ابن بطل قال المهلب قوله فان
 استطعتم أن لا تقبلوا عن صلاة أي في الجماعة قال وخص هذين الوقتين لاجتماع
 الملائكة فيهما ورفعتهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم (قلت)
 وعرف بهذا المناسبة إيراد حديث يتعاقبون عقب هذا الحديث لكن لم يظهر في وجه تقييد
 ذلك بكونه في جماعة وان كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخر بل ظاهر الحديث يتناول

* (باب) فضل صلاة العصر
 * حدثنا الحمدي قال
 حدثنا مروان بن معاوية
 قال حدثنا اسمعيل عن قيس
 عن جرير قال تكلم النبي
 صلى الله عليه وسلم فنظر إلى
 القمر ليلة يعني البدر فقال
 انكم سترون ربكم كما ترون
 هذا القمر لا تضامون في
 رؤيته فان استطعتم أن
 لا تقبلوا على صلاة قبل
 طلوع الشمس وقبل غروبها

٥٥٤

ع

نطة

٢٢٢٢

من صلاهما ولو منفردا اذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أولا **(قوله)**
 فافعلوا قال الخطابي هذا يدل على ان الرؤى قد يرعى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اه وقد
 يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه قال ان أدنى أهل الجنة منزلة فذكر
 الحديث وفيه وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية وفي سنده ضعف **(قوله)** ثم قرأ
 كذا في جميع روايات الجامع وكذا الروايات في غيره بابها فاعل قرأ وظاهره انه النبي صلى الله
 عليه وسلم لكن لم أر ذلك صريحا وجعله عليه جماعة من الشراح ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب
 عن مروان بن معاوية باسناد حديث الباب ثم قرأ جرير رأى العجائى وكذا أخرجه أبو عوانة في
 صحيحه من طريق يعلى بن عيسى عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب
 وما وافقه ادراج قال العلماء ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤى به ان
 الصلاة أفضل الطاعات وقد ثبت لها تين الصلاتين من الفضل على غيرها ما ذكر من اجتماع
 الملائكة فيهما ورفع الاعمال وغير ذلك فهما أفضل الصلوات فناسب أن يجازى المحافظ عليهما
 بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى وقيل لما حق رؤى به الله تعالى برؤيه القمر والنجم
 وهما آياتان عظيمتان شرعت خلوسو فهما الصلاة والتدبر كناسب من يحبر رؤى به الله تعالى أن
 يحافظ على الصلاة عند غروبها ولا يخفى بعده وتكفاه والله أعلم **(قوله)** يتعاقبون أى تأتى
 طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية قال ابن عبد البر وانما يكون التعاقب بين
 طائفتين أو رجلين يأتى في هذا مرة ويقبض هذا ومنه تعقب الجيوش ان يجوز الامير بعثا
 إلى مدة ثم ياذن لهم في الرجوع بعد ان يجز غيرهم إلى مدة ثم ياذن لهم في الرجوع بعد ان
 يجز الأولين قال القرطبي الواو في قوله يتعاقبون علامة الفاعل المذكور المتجمع على لغة
 بلغارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ومنه قول الشاعر **يجورون بعصرت السليط فأربيه**
 وهي لغة قاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى وأسر والنجوى الذين ظلموا قال وقد تصف
 بعض النحاة تأويلها وذهال البديل وهو تكلف مستغنى عنه فان تلك اللغة مشبهة ولها
 وجه من القياس واضح وقال غيره في تأويل الآية قوله وأسر واعاد على الناس المذكورين
 أولاء الذين ظلموا يدل من الضمير وقيل التقدير انه لما قتل وأسر والنجوى قتل من هم
 قال الذين ظلموا احكام الشيخ يحيى الدين والاول أقرب اذا الاصل عدم التقدير وتوارد جماعة
 من الشراح على ان حديث الباب من هذا القبيل ووافقهم ابن مالك وناقشه أبو حنيفة زاعما
 ان هذه الطريقة اختصرها الراوى واحتج لذلك بما رواه الزاير من وجه آخر عن أبي هريرة
 بلفظ ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وقد
 سويح في النزول إلى مستند الزاير مع ان هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى
 وذلك ان هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عنه باللفظ المذكور
 وهو قوله يتعاقبون فيكم وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعد بن
 منصور عنه وقد أخرجه البخارى في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد
 بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأخرجه النسائي بأضمن طريق
 موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ ان الملائكة يتعاقبون فيكم فاختلف فيه على أبي الزناد

فافعلوا ثم قرأ وسبح محمد
 ربك قبل طلوع الشمس وقبل
 الغروب * قال اسمعيل
 افعلوا الا تشؤنكم * حدثنا
 عن عبد الله بن يوسف قال
 حدثنا مالك عن أبي الزناد عن
 الاعرج عن أبي هريرة رضى
 الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال يتعاقبون

٥٥٥

م

نقطة

١٤٤٠ هـ

فانظروا انه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا فمضى بحث أي حيوان يؤيد ذلك ان غير
 الاربع من أصحاب أي هريرة قد روه تامة فخرجهم أجد ومسلم من طريق همام بن منبه عن
 أي هريرة مشتل رواية موسى بن عقبة لكن يحذف ان من أوله وأخرج ابن خزيمة والسرراج
 من طريق أي صالح عن أي هريرة بلفظ ان لله ملائكة يتعاقبون وهذه هي الطريقة التي
 أخرجها الزبائروا أخرجه أبو نعيم في الحلية باسناد صحيح من طريق أي موسى عن أي هريرة بلفظ
 ان الملائكة فيكم يعقبون وإذا عرف ذلك فالعزوا إلى الطريق التي تصلح الطريق التي وقع
 القول فيها أولى من طريق مغاربة لها فلمعز ذلك إلى تخرج البخاري والنسائي من طريق
 أي الزنادل أو زخنة والله الموفق **(قوله فيكم)** أي المصلين أو مطلق المؤمنين **(قوله ملائكة)**
 قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور وتردد ابن بزيّة وقال القرطبي الاظهر عندي
 انهم غيرهم ويقويه انه لم ينقل ان الحفظة يفارقون العبد ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار
 وبانهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترددون غير هاهنا في قوله
 كفترتكم عبادي **(قوله ويحتمعون)** قال الزين بن المنير التعاقب مغاير للاجتماع لكن
 ذلك منزل على حالين (قلت) وهو ظاهر وقال ابن عبد البر الاظهر انهم يشهدون معهم الصلاة في
 الجماعة واللفظ محتمل للجماعة وغيرها كما يحتمل ان التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم وان
 يقع التعاقب بينهم في النوع لافي الشخص قال عياض والحكمة في اجتماعهم في ذاتين
 الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وأكرامهم بان جعل اجتماع ملائكة في حال طاعة عباده
 لتكون شهادتهم لهم باحسن الشهادة (قلت) وفيه شيء لانهم رجع انهم الحفظة ولا شك ان
 الذين يصعدون كانوا مقفين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات قالوا في ان يقال
 الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم الا عن الحالة التي تركوهم عليها ماذكر ويحتمل ان يقال ان
 الله تعالى يستعرضهم ما يعمونه فيما بين الوقتين لكنه بناء على انهم غير الحفظة وفيه إشارة إلى
 الحديث الآخر ان الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن
 آخر شي فارقوهم عليه **(قوله ثم يرحل الذين باؤا فيكم)** استدله بعض الحنفية على استحباب
 تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتعقب بذلك غير الأئم
 اذ ليس في الحديث ما يقتضي انهم لا يصعدون الا ساعة الفرج من الصلاة بل جائز أن تفرغ
 الصلاة وتاخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ولا مانع ايضاً من ان تصعد ملائكة النهار وبعض
 النهار باق وقيام ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت بقوله باؤا فيكم لان اسم الميت
 صادق عليهم ولو تقدمت أقامتهم بالليل أقامتهم قطعة من النهار **(قوله الذين باؤا فيكم)** اختلف
 في سبب الاقتصار على سؤال الذين باؤا دون الذين ظلوا فيقول هو من باب الاكتفاء بذكر أحد
 المثبتين عن الآخر كقوله تعالى فذكر ان نفع الذكر أي وان لم تنفع وقوله تعالى سرايل
 تسبكم الحرأى والبرود إلى هذا أشار ابن التين وغيره ثم قيل الحكمة في الاقتصار على ذلك ان حكم
 طرق النهار يعلم من حكم طرق الليل فلو ذكره لكان تكراراً ثم قيل الحكمة في الاقتصار على هذا
 الشق دون الآخر ان الليل مظنة المعصية فلما يقع منهم عصيان مع امكان دواي الفعل من
 امكان الاخفاء ونحوه واشتغالوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك فكان السؤال عن الليل لا بلغ من

فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويحتمعون
 في صلاة الفجر وصلاة العصر
 ثم يرحل الذين باؤا فيكم

السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشهار وقيل الحكمة في ذلك ان ملائكة الليل اذا صلوا
 الفجر عرجوا في الحال وملائكة النهار اذا صلوا العصر لبوا الى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار
 وهذا ضعف لانه يقتضي ان ملائكة النهار لا يستأنون عن وقت العصر وهو خلاف ظاهر
 الحديث كما ساق ثم هو مبني على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سمينه وقبل بناءه ايضا على انهم الحفظة
 انهم ملائكة النهار فقط وهم لا يرجعون عن ملازمة نبي آدم وملائكة الليل هم الذين يرجعون
 ويتعاقبون ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة له من طريق الاسود بن يزيد النخعي قال
 يلتقي الحارسان أي ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض
 فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار وقبل يصح ان يكون العروج انما يقع عند صلاة
 الفجر خاصة وأما النزول فيقع في الصلاة معا وفيه التعاقب وصورته ان تنزل طائفة عند العصر
 وتبث ثم تنزل طائفة ثالثة عند الفجر فتجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ثم يرجع الذين بانوا فقط
 ويستقر الذين نزلوا وقت الفجر الى العصر فتنزل الطائفة الاخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر
 أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبث الطائفتان أيضا ثم تخرج احدي الطائفتين ويسقط ذلك
 فتصير صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالنفث فهذا يخص السؤال بالذين
 بانوا الله أعلم وقيل ان قوله في هذا الحديث ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر وهم لانه
 ثبت في طرق كثيرة ان الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من
 طريق سعد بن المسيب عن أبي هريرة في أنباء حديث قال فيه ويجمع ملائكة الليل وملائكة
 النهار في صلاة الفجر قال أبو هريرة وأقرؤا شتمه وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان متعمدا وفي
 الترمذي والتسائي من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى ان قرآن الفجر كان
 مشهودا قال تشهد ملائكة الليل والنهار وروى ابن مردويه من حديث أبي الدرداء من فوجا
 نحوه قال ابن عبد البر ليس في هذا دفع للرواية التي فيها ذكر العصر اذ لا يلزم من عدم ذكر العصر
 في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لان المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور
 بدليل آخر قال ويحتمل ان يكون الاقتصار وقع في الفجر لكونها جهرية وبجئته الاول منجبه لانه
 لا دليل الى اعماء وتوهم الراوي الثقة مع امكان التوفيق بين الروايات ولا سيما الزيادة من العدل
 الضابط مقبولة ولم يقال ان رواية من لم يذكر سؤال الذين اقاموا في النهار وقع من تقصير بعض
 الروايات يحصل قوله ثم يرجع الذين بانوا على ما هو أعين المبيت بالليل والاقامة بالنهار فلا
 يتحصر ذلك بلسل دون نهار ولا عكسه بل كل طائفة منهم اذا صعدت سئلت وغاية ما فيها
 استعمال لفظيات في اقام يجازر يكون قوله فيسألهم أي كلاما من الطائفتين في الوقت الذي
 يصعد فيه ويبدل على هذا الحل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند التسائي ولفظه ثم يرجع
 الذين كانوا قبكم فعلى هذا لم يقع في التناختصار ولا اقتصار وهذا أقرب الاجوبة وقد وقع لنا هذا
 الحديث من طريق أخرى واختاره فيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين وذلك في ما رواه
 ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الاعمش عن
 أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع ملائكة الليل وملائكة
 النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة الفجر فتصعد ملائكة الليل وتبث

ملائكة النهار ويستمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبت ملائكة الليل
 فيسألهم ربهم كيف تركتم عبادي الحديث وهذه الرواية تزيل الاشكال وتغني عن كثير من
 الاحتمالات المتقدمة فهي المعتبرة ويحمل ما يقتضيهما على تقصير بعض الرواة (قوله
 فيسألهم) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي
 التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة
 أن تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني أعلم
 ما لا تعلمون أي وقدر جد فيهم من يسبح ويقدر مثلكم بنص شهادتكم وقال عياض هذا
 السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أمر وان يكتبوا أعمال بني آدم وهو سبحانه وتعالى أعلم
 من الجميع بالجبع (قوله كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي جرة وقع السؤال عن آخر
 الاعمال لان الاعمال بخواتيمها قالوا العباد المول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان
 عبادي ليس لك عليهم سلطان (قوله ترككم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) لم يرعوا الترتيب
 الموجود لانهم بدأ بالتولي قبل الايمان والحكمة فيه انهم طابقوا السؤال لانه قال كيف
 تركتم ولان الخبر بصلاة العباد والاعمال بخواتيمها فتناسب ذلك اخبارهم عن آخر عملهم
 قبل أوله وقوله ترككم وهم يصلون ظاهر انهم فارقوه عند نشر وعيهم في العصر سواء غت أم منغ
 مانع من اتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لان المنتظر في حكم المصلي ويحتمل ان يكون
 المراد بصلواتهم وهم يصلون أي ينتظرون صلاة المغرب وقال ابن التين الواو في قوله وهم يصلون
 واوالحال أي ترككم على هذه الحال ولا يقال يلزم منه انهم فارقوه قبل انقضاء الصلاة فلم
 يشهدوا معهم والخبر ناطق بانهم شهدوا لاننا نقول هو محمول على انهم شهدوا الصلاة مع من
 صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك * (تنبيه) *
 استنبط منه بعض الصوفية انه يستحب ان لا يفارق الشخص شيا من أموره الا وهو على طهارة
 كشعره اذا حلقة وظفره اذا قلعه وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك وقال ابن أبي جرة أجابت الملائكة
 باكثر مما سألوا عنه لانهم علموا انه سؤال يستدعي التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك
 (قلت) ووقع في صحيح ابن تيمية من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا
 الحديث فاغفر لهم يوم الدين قال ويستفاد منه ان الصلاة أعلى العبادات لانه عنها وقع السؤال
 والجواب وفيه الاشارة الى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع فيهما الطائفتان وفي
 غيرهما طائفة واحدة والاشارة الى شرف الوقتين المذكورين وقدر ان الرزق يقسم بعد صلاة
 الصبح وان الاعمال ترفع آخر النهار في كان حينئذ في طاعة تورك في رزقه وفي عمله والله أعلم ويترتب
 عليه حكمة الامر بالمحافظة عليهم او الاهتمام بهم وفيه نشر يف هذه الامعة على غيرها ويستلزم
 تشریف نبيها على غيره وفيه الاخبار بالغيوب ويترتب عليه زيادة الايمان وفيه الاخبار بما
 نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نيقظ ونحفظ في الاوامر والنواهي ونفرح في هذه الاوقات
 بتدوم رسل ربنا وسؤال ربنا عنه وفيه اعلام ما يجب ملائكة الله ان لا تزداد فيهم حيا وتقر الى
 الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع ملائكة وغير ذلك من الفوائد والله أعلم وسباني الكلام على
 ذلك في باب قوله ثم يرحل في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب من أدرك

فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون
 تركناهم وهم يصلون
 وأتيناهم وهم يصلون
 * (باب) * من أدرك

رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ

الْغُرُوبِ * حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ

قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى

عَنْ أَبِي سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَدْرَكْتُ

أَحَدَكُمْ مِنْ عَجْدَةٍ مِنْ صَلَاةِ

الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ

فَلَيْتُمْ صَلَاتَهُ وَإِذَا أَدْرَكْتُ

سُجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ

أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتُمْ

صَلَاتَهُ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي إِبْرَاهِيمَ

ابْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ

سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ

أَنَّهُ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

أَنْتَابِقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَلْبُكُمْ

مِنَ الْإِمَامِ كَمَا يَنْ صَلَاةِ

الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ

أَوْ فِي أَهْلِ التَّوْرَةِ أَوْ فِي أَهْلِ

الْيَهُودِ أَوْ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِذَا تَصَدَّقَ

النَّهَارَ وَجَزَا فَعَلُوا أَقْرَابًا

وَسِرَاطًا ثُمَّ أَوْتَى أَهْلَ

الْإِنْجِيلِ الْأَنْجِيلَ فَعَمَلُوا

إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ جَزَا

فَعَمَلُوا أَقْرَابًا قَسِيرًا ثُمَّ

أَرْتَابَ الْقُرْآنَ فَعَمَلُوا إِلَى

غُرُوبِ الشَّمْسِ فَاعْتَمَلُوا

قَبْرَاطِينَ قَبْرَاطِينَ

رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ) أَوْ دَفِئَهُ حَدِيثُ أَبِي سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا أَدْرَكْتُ أَحَدَكُمْ سُجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ فَلَيْتُمْ صَلَاتَهُ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ تَقْدِيرَ الْحَدِيثِ وَأَنْ الْمُرَادُ يَقُولُهُ مِنْ عَجْدَةٍ أَيْ رَكْعَةٍ وَقَدْ رَوَاهُ الْأَسْمَاعِيُّ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ شَيْبَانَ بَلَفَظَ مِنْ أَدْرَكْتُكُمْ رَكْعَةً قَدْ عَلِيَ أَنْ الْأَخْتِلَافُ فِي الْأَقْطَابِ وَقَعَ مِنَ الرِّوَاةِ وَسَأَتِي رِوَايَةً مَالَتْ فِي أَبْوَابِ وَقْتُ الصُّبْحِ بَلَفَظَ مِنْ أَدْرَكْتُ رَكْعَةً وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى رِوَايِهِ فِي ذَلِكَ فَكَانَ عَلَيْهَا الْأَعْتَادُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ الْمُرَادُ بِالْسُجْدَةِ الرُّكْعَةُ بِرُكُوعِهَا وَبِجُودِهَا وَالرُّكْعَةُ أَنْتَابُهَا يَكُونُ تَعَامُهَا بِجُودِهَا فَصَبَّحْتُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مُجِدَّةً أَنْتَابُ وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَكِينٍ وَهُوَ أَبُو نَعِيمٍ شَيْخُ الْجَزَارِيِّ فِيهِ بَلَفَظٌ إِذَا أَدْرَكْتُ أَحَدَكُمْ أَوَّلَ سُجْدَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَأَعْمَالُ بَيَانَ الْمَصْنُفِ فِي التَّرْجُمَةِ بِجَوَابِ الشَّرْطِ لِمَا فِي لَفْظِ الْمَتْنِ الَّذِي أُرْوَدُ مِنْ الْإِحْتِمَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ فَلَيْتُمْ صَلَاتَهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعْلَامِ أَعْمَمُ أَنْ يَكُونَ مَا تَبَيَّنَ أَدَاءَهُ وَأَقْضَاهُ خُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِي التَّرْجُمَةِ مَوْصُولَةٌ فِي الْكَلَامِ حَذَفَ تَقْدِيرُ مَا بَابُ حَكْمٍ مِنْ أَدْرَكْتُ الْحَدِيثَ سَبَقَ مِنْ حَدِيثٍ مَالَتْ بَلَفَظَ فَقَدْ أَدْرَكْتُ الصَّلَاةَ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ أَدَاءً وَسَأَتِي مَبَاحِثُهُ هُنَا لِيَأْنِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ) أَنْتَابُهَا قَوْمٌ فِيمَا سَلَفَ قَلْبُكُمْ مِنَ الْإِمَامِ كَمَا يَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ بَقَاءَ هَذِهِ الْأَمَةِ وَقَعَتْ فِي زَمَانِ الْإِمَامِ السَّالِفَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمُرَادُ قَطْعًا وَأَعْمَالُ بَيَانِ أَنَّ نِسْبَةَ مَدَّةِ هَذِهِ الْأَمَةِ إِلَى الْمَدَّةِ مِنْ تَقَدُّمِ مِنَ الْإِمَامِ مِثْلَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى بَقِيَّةِ النَّهَارِ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتَابُهَا قَوْمٌ كَالنِّسْبَةِ إِلَى مَا سَلَفَ إِلَى آخِرِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ فِي بَعْضِ إِلَى وَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ لَفْظُ نِسْبَةٍ وَقَدْ أَرَجَّحَ الْمَصْنُفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْإِنِّي بَعْدَهُ فِي أَبْوَابِ الْإِجَارَةِ وَيَقَعُ اسْتِفْهَاءُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا هُنَا لِيَأْنِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْفَرَضُ هُنَا بَيَانُ مَطْلَبِهِمَا لِلتَّرْجُمَةِ وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ مَا ظَاهَرَهُ الْإِخْتِلَافُ مِنْهُمَا (قَوْلُهُ) أَوْتَى أَهْلَ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا كَالشَّرْحِ وَالْبَيَانِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيرِ مَدَّةِ الْإِمَامِ وَقَدْ زَادَ الْمَصْنُفُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَرَفٍ فَضَائِلَ الْقُرْآنِ هُنَا وَأَنْ مِثْلَكُمْ وَمِثْلُ الْيَهُودِ وَالتَّوْرَةِ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ بِشَرْحِهِ مَا قَضَيْتَانِ (قَوْلُهُ) قَبْرَاطِينَ قَبْرَاطِينَ) كَرَّرَ قِرَاطًا لِلْبَدَلِ عَلَى تَقْسِيمِ الْقَرَارِ بِطِ عَلَى الْعَمَالِ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادَتْ تَقْسِيمَ الشَّيْءِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَرِهَتْ أَنْ يَقَالَ أَقْسَمَ هَذَا الْمَالُ عَلَى بَنِي فَلَانَ دَرَهْمًا دَرَهْمًا أَيْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (قَوْلُهُ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَرَفٍ جَزَا قَالَ الدَّوْدِيُّ هَذَا مُشْكَلٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ مَا تَنْهَمُ مَسْلَا فَيُوصَفُ بِالْجَزَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا أَصْرَبَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَا تَبَعْدُ التَّخْيِيرَ وَالتَّبْدِيلَ فَكَيْفَ يُعْطَى الْقَسِيرَ طَامِنًا مِنْ حَبِطَ عَلَيْهِ يَكْتَفِرُ وَأُرْوَدُ ابْنُ التَّيْنِ قَالَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُفَصِّلْ عَنْهُ وَأَجِيبَانِ الْمُرَادُ مِنْ مَا تَنْهَمُ مَسْلَا قَبْلَ التَّخْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ وَعَبَّرَ بِالْجَزَا لِكُونِهِمْ لَمْ يَسْتَوْفُوا عَنْ عَمَلِ النَّهَارِ رَكْعَةً وَأَنْ كَانُوا أَقْدَا سَتَوْفُوا أَعْلَ مَا قَدَّرَهُمْ فَقَوْلُهُ جَزَا وَإِيَّيْ عَنْ آخِرِ الْأَجْرِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ لَكِنْ مِنْ أَدْرَكْتُ مِنْهُمْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّنْ بِهِ أَعْطَى الْأَجْرَ مِنْ تَيْنٍ كَمَا سَبَقَ مَصْرُوحًا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ قَالَ الْمُهَلَّبُ مَا مَعْنَاهُ أُرْوَدُ الْجَزَارِيِّ حَدِيثُ ابْنِ عَرَفٍ وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لِيُبدِلَ عَلَى اتِّعَادِ سَبْعِينَ بِعَمَلِ الْبَعْضِ أَجْرَ الْكُلِّ مِثْلُ الَّذِي أَعْطَى مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ أَجْرَ النَّهَارِ كَمَا فَهَوُا تَطْرِينُ بِعَطِيٍّ أَجْرَ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ لَوْلَا يَدْرُكُ الْأَرَكَةَ وَهَذَا تَطْهَرُ مَطْلَبُهُ بِقَدْرِ الْخَيْرِ لِلتَّرْجُمَةِ (قُلْتُ) وَتُكْمَلُهُ ذَلِكَ أَنْ

فقال أهل الكتابين أي ربنا
 أعطيت هؤلاء قيراطين
 قيراطين وأعطيتنا قيراطا
 قيراطا ونحن كنا أكثر عمالا قال
 الله هل ظلمكم من أجركم من
 شيء قالوا لا قال فهو فضلي
 أو ثمة من أشياء حدثنا
 أنك رب قال حدثنا هو
 أسامة عن يريده عن أي برزة
 عن أي موسى عن النسي
 صلى الله عليه وسلم مثل
 المسلمين واليهود والنصارى
 كمثل رجل استأجر قوما
 يعملون له علالا الليل
 فعملوا إلى نصف النهار
 فقالوا لا حاجة لنا إلى أجرنا
 فاستأجر آخرين فقال
 أكلوا بقية يومكم ولكم
 الذي شرطت فعملوا حتى
 إذا كان حين صلاة العصر
 قالوا لا حاجة لنا استأجر
 قوما فعملوا بقية يومهم حتى
 غابت الشمس واستكملوا
 أجر القريتين

٥٥٨

٥٥٩

٥٦٠

يقال ان فضل الله الذي أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى ان يقوم
 أدراك الاله الواحد من الصلاة بالعبادة التي هي العصر مقام أدراك الأربع في الوقت فاشتركا
 في كون كل منهما ربيع العمل وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أدا مع
 ان الاكثر انما وقع خارج الوقت فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه من
 يشاء وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال وهو منفلت عن محل الاستدلال لان الامة
 عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ولا خلاف ان تقديم الصلاة أفضل من
 تأخيرها ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها لان صام آخر النهار لا يجزئ عن جلته
 فكذلك سائر العبادات (قلت) فاستبعد غير مستبعد وليس في كلام المهلب ما يقتضي ان يقع
 العبادة في آخر وقتها أفضل من يقعها في أوله وأما الجزاء على البعض عن الكل في قيل الفضل
 فهو كالمخصوصة سواء وقال ابن المنير يستنبط من هذا الحديث ان وقت العمل تمتد إلى غروب
 الشمس وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر قال فهو من قبيل الإشارة لاسيما
 صريح العبارة فان الحديث مثال وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شامل لاسيما
 الاعمال من الطاعات في بقية الالهال إلى قيام الساعة وقد قال امام الحرمين ان الاحكام
 لا تؤخذ من الاحاديث التي تأتي لضرب الامثال (قلت) وما أبداه مناسبا لدخول هذا الحديث
 في أبواب أوقات العصر لخصوص الترجمة وهي من أدراك ركعة من العصر قبل الغروب بخلاف
 ما أبداه المهلب وأكثناه وأما ما وقع من مخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى
 فظاهرهما انهما قسمتان وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف وقال ابن رشيد ما خالف
 ان حديث ابن عمر ذكر مثالا لاهل الاعذار لقوله فحجزوا فاشاروا الى ان من يحجز عن استيفاء العمل
 من غير ان يكون له صنيع في ذلك ان الاجر يحصل له تاما فضلا من الله قال وذكر حديث أبي
 موسى مثالا لمن أخر بغير عذر والى ذلك الإشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا إلى أجرنا فاشار بذلك الى
 أن من أخر عما بدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار (قوله في حديث أبي موسى فقال أكلوا) كذا
 كذا الاكثر همزة قطع وبالكاف وكذا وقع في الاجابة ووقع هنا لكسمة في اعلاوهمزة وصل
 وبالعين (قوله في حديث ابن عمر ونحن كنا أكثر عمالا) تمسك به بعض الحنفية كما في زبد في كلب
 الاسرار الى ان وقت العصر من مصير كل شيء مثله لانه لو كان من مصير كل شيء مثله
 لكان مساويا لوقت الظهر وقد قالوا كنا أكثر عمالا فدل على انه دون وقت الظهر وأجيب بفتح
 المساواة وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن وهو ان المتأخر بين الظهر والعصر أطول من
 المتأخر بين العصر والمغرب وأما ما نقله بعض الحنابلة من الاجماع على ان وقت العصر ربيع
 النهار فهو دل على التقريب اذا فرغنا على أن أول وقت العصر مصير الليل مثله كما قال الجيهور
 وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر الى العصر أطول قطعا وعلى التنزل لا يلزم من التمثل
 والتشبيه التسوية من كل جهة وبان الخبر اذا ورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما
 ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في آخره وأما ما ليس في الخبر نص على ان كلام الطائفتين
 أكثر عمالا لصق أن كلهم مجمعين أكثر عمالا المسلمين وباحتمال أن يكون أطلق ذلك
 تقليبا وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم

أما رعاياه من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير فامره
عبد الملك إلى الحرمين واما معهما ثم نقله بعده إلى العراق (قوله بالهجرة) ظاهره يعارض
حديث الاراد لان قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقي العدي يجمع بين
الحديثين بان يكون أطلق الهجرة على الوقت بعد الزول مطلقا لان الاراد كما تقدم بمقد حال
شده الحزور غير ذلك كما تقدم فان وجدت شروط الاراد اردوا العمل فالعنى كان يصلى الظهور
بالهجرة الا ان احتاج الى الاراد وتعقب بانه لو كان ذلك مر اه لفصل كما فصل في العشاء والله
أعلم (قوله نفية) بالنون وله أى خالصة صافية لم تدخلها صفة ولا تغير (قوله اذا وجبت) أى
غابت وأصل الوجوب السقوط والمراد سقوط قرص الشمس وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس
وفي رواية أني دارد عن مسلم بن ابراهيم والمغرب اذا غربت الشمس ولا ينعوا عنه طريق
أبي النضر عن شعبة والمغرب حين سجد الشمس وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس
يدخل به وقت المغرب ولا يخفى أن محله ما اذا كان لا يحول بين رؤية غاربه وبين الراى حائل
والله أعلم (قوله والعشاء أحيانا وأحيانا) ولمسلم أحيانا يؤخرها وأحيانا يجعل كان اذا رآهم
قد اجتمعوا والخ والله صنف باب وقت العشاء عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة اذا كثرت الناس على
واذا قلوا أخر وضوءه لاني عوانة في رواية والاحيان جمع حين وهو اسم بهم يقع على القليل والكثير
من الزمان على المشهور وقيل الحسين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب بقوى المشهور
وسابق الكلال على حكم وقت العشاء في بابه وقال ابن دقي العدي اذا تعارض في شخص أمران
احدهما ان يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا ويؤخرها في الجماعة أهما أفضل الاقرب
عندي ان التأخير لصلاة الجماعة أفضل وحديث الباب يدل عليه لقوله واذا رآهم أطبوا آخر
فيؤخر لاجل الجماعة مع امكان التقديم (قلت) ورواية مسلم بن ابراهيم التي تقدمت تدل على
أخص من ذلك وهو أن يتأخر من تكثيرهم الجماعة أولى من التقديم ولا يخفى ان محصل ذلك
ما اذا لم يفتش التأخير ولم يبق على المخايرين والله أعلم (قوله كانوا أو كان) قال انكرماني
المشك من الراوى عن جابر ومعناه ما متلا زمان لان أهما كان يدخل فيه الا ستر ان أراد النبي
صلى الله عليه وسلم قال الصحابة في ذلك كانوا معه وان أراد الصحابة قالني صلى الله عليه وسلم
كان امامهم أى كان شأنه التجميل لها اذا غملا كما كان يصنع في العشاء من تجميلها وتأخيرها
وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله يصلها أى كانوا يصلون والغلس فتح اللام ظلة آخر الليل
وقال ابن ابطال ما حاصره فيه حذفان حذف خبر كانوا وهو جائز كحذف خبر المتدفق قوله
والاخرى ليحضر أى فعدت من مثل ذلك والحذف الثاني كحذف الجملة التي بعد أو تقدمه او لم
يكونوا مجتمعين قال ابن التين ويصح ان يكون كانوا اهناتا مة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوف
فيكون المحذوف ما بعد أو وخاصة وقال ابن المنير يحتمل أن يكون شك من ازواى هل قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم أو كانوا ويحتمل أن يكون تقديره والصبح كانوا مجتمعين مع النبي
أو كان النبي صلى الله عليه وسلم وحده يصلها بالغلس (قلت) والتقدير المتقدم أولى والحق انه شك
من الراوى فقد وقع في رواية مسلم والصبح كانوا وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم وفيه حذف
واحد تقديره والصبح كانوا يصلونها أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها بغلس فقوله بغلس

فقال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلى الظهر
بالهجرة والعصر والشمس
نقية والمغرب اذا وجبت
والعشاء أحيانا وأحيانا اذا
رآهم اجتمعوا يعمل واذا
رآهم أطبوا آخر والصبح
كانوا أو كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلها بغلس

قوله أحدهما الخ كذا بالنسخ
التي يابى بنا ولا يخفى ما فيه
اه معجمه

٥٦١
م
ن
٥٦٢

يتعلق بأي الظنين كان هو الواقع ولا يلزم من قوله كانوا يصلون ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم انه كان وحده بل المراد بقوله كانوا يصلون أي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهكذا قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها أي يصاحبها والله أعلم (قوله عن سلمة) هو ابن الاكوع وهذا من ثلاثيات البخاري (قوله اذا قرأت بالجلب) أي استترت والمراد الشمس قال الخطابي لم يذكرها اعتمادا على افهام السامعين وهو قوله في القرآن حتى قرأت بالجلب انتهى وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلطف اذا غربت الشمس وقرأت بالجلب فدل على ان الاختصار في المتن من شيخ البخاري وقد صرح بذلك الاسماعيلي ورواه عبيد بن حميد عن صفوان بن عيسى وأبو عوانة والاسماعيلي من طريق صفوان أيضا عن يزيد بن أبي عبيد بلطف كان يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس حين يغيب حاجبها والمراد حاجبها الذي بقي بعد ان يغيب أكثرها الرواية التي فيها قرأت أصرح في المراد وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالوحدة ثم الملهة رفعه في أثناء حديث ولا صلاة بعده حتى يرى الشاهد والشاهد النجم (قوله باب) من كره ان يقال للمغرب العشاء قال الزين بن المنير عدل المصنف عن الحزمي كان يقول باب كراهية كذا الان لفظ الخبر لا يقتضي نهيا مطلقا لكن فيه النهي عن غلبة الاعراب على ذلك فكانت المصنف رأى ان هذا القدر لا يقتضي المنع من اطلاق العشاء عليه أحيانا بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الاخرى كما ترك ذلك الاعراب وقوفهم عادتهم قال وانما شرع لها التسمية بالمغرب لانه اسم يشعر بعسماها أو بانبداء وقتها كره اطلاق اسم العشاء عليها للاتباع الالتباس بالصلاة الاخرى وعلى هذا لا يكره أيضا ان تسمى العشاء بقيد كأن يقول العشاء الاول ويؤيده قوله لم العشاء الاخرة كما ثبت في الصحيح وسياق من حديث أنس في الباب الذي يليه ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الاول ويحتاج الى دليل خاص أو ما من حديث الباب فلا جملته (قوله عبد الوارث) هو ابن سعيد الثوري وقوله عن الحسين هو المعلم (قوله حديثي عبد الله المزني) كذا لا أكثر لم يذكر اسميه زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل القين المجبة والفاء المشددة وكذلك وقع منسوبه كراهية في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الاسماعيلي وغيره والاسناد كما بصريون (قوله لا تغلبكم) قال الطيبي يقال غلبه على كذا غلبه منه أو أخذ منه فقروا المعنى لا تغربوا الماهون عادتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعمية فيغضب منكم الاعراب اسم العشاء التي سماها الله بها قال فالنهي على الظاهر للاعراب وعلى الحقيقة لهم وقال غير معنى الغلبة انكم تسبونهم اسماءهم يسبونهم اسماء فان يستمونها بالاسم الذي يسبونهم به وافقوهم وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ولا يحتاج الى تقدير غضب ولا أخذ وقال الثوري بتي المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيجب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم وقال القرطبي الاعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا والعربي من ينسب الى العرب ولو لم يسكن البادية (قوله على اسم صلاتكم) التعبير بالاسم يعقل الا انه يؤول الى المراد

* حدثنا المكي بن ابراهيم
قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد
عن سلمة قال كان يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم
المغرب اذا قرأت بالجلب
* حدثنا آدم قال حدثنا
شعبة قال حدثنا عمرو بن
ديار قال سمعت جابر بن
زيد عن ابن عباس قال صلى
النبي صلى الله عليه وسلم
سجدة سجدة واحدة جميعا
(باب) * من كره ان يقال
للمغرب العشاء * حدثنا أبو
معمر هو عبد الله بن عمرو
قال حدثنا عبد الوارث
عن الحسين قال حدثنا عبد
الله بن بريدة قال حدثني عبد
الله المزني أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تغلبكم
الاعراب على اسم صلاتكم
المغرب

٥٦٢
ن
٥٦٣

بالنهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب وكذا قول ابن المنبر السري النهي سد
 الذرعة لئلا تقسمي عشاء فقلن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذ من لفظ العشاء اه
 وكأنه أراد قومه بمذهب في أن وقت المغرب مضيق وفيه نظر إذا لا يلزم من تسمية المغرب أن
 يكون وقتها مضيقا فإن الظهور سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقا بلا
 خلاف (قوله) قال وتقول الأعراب هي العشاء) سمر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء
 لغته هو أول ظلام الليل وذلك من غسوبة الشفق فلو قيل للمغرب عشاء لآدى إلى أن أول وقتها
 غسوبة الشفق وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوي الحديث ويحتاج
 إلى نقل خاص لذلك والافظاها أراد الاسم على الله من تمة الحديث فإنه أورده بلفظ فان
 الأعراب تسميها والاصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجها
 * (قائدة) * لا يتناول النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كن قال مثلا صليت
 العشاء من أذقلتان حكممة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس زال اللبس في الصيغة
 المذكورة والله أعلم * (تبسيه) * أوردا الاسم على حديث الباب من طريق عبد الصمد بن
 عبد الوارث عن أبيه واختلف عليه في لفظ المسن فقال هرون الجاهلي عنه كرواية البخاري
 (قلت) وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خزيمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في
 مستخرجهم وغير واحد عن عبد الصمد وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن
 عبد الصمد عن أبيه اه وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد لا تغلبتكم الأعراب
 على اسم صلاتكم فإن الأعراب تسميها عمة (قلت) وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البخاري
 عن أبي معشر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه وأخرجه أبو نعيم في مستخرجهم عن
 الطبراني كذلك وخالف الاسماعيلي إلى ترجيح روايته أبي مسعود لما وافقته حديث ابن عريبي
 الذي رواه مسلم كما سنده في صدر الباب الذي يليه والذي يبين أنهما حديثان أحدهما
 في المغرب والاخر في العشاء كما أجمعنا عند عبد الوارث بسنده واحد والله تعالى أعلم (قوله)
 باب ذكر العشاء والعمة ومن رآه واسعا غاب المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها
 مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين
 وذلك لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاق اسم العشاء على المغرب وثبت عنه
 إطلاق اسم العمة على العشاء فتصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك والحديث الذي ورد
 في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سارة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ لا تغلبتكم الأعراب
 على اسم صلاتكم فأنما في كتاب الله العشاء وأنهم يعقون بحجاب الليل ولأن ما حقه ومن
 حديث أبي هريرة وأسناده حسن ولا يبيح واليه في حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك
 زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العشاء غضب
 وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر واختلف السلف في ذلك فذهب من
 كرهه كابن عمر راوي الحديث ومنهم من أطلق جواز تسميته ابن أبي شبة عن أبي بكر الصديق
 وغيره ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الأرجح وسباق المصنف وكذلك نقله ابن المنذر عن
 مالك والشافعي واختاره ونقل القرطبي عن غيره إجماعا عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية

قال وتقول الأعراب هي
 العشاء (باب) ذكر العشاء
 والعمة ومن رآه واسعا

٢٥٨ / ٢

التي شيع عن ان يطلق عليها ما هو اسم لفعله دينية وهي الحيلة التي كانوا يجعلونها في ذلك الوقت
ويسمونها العتمة (قلت) وذكر بعضهم ان تلك الحيلة إنما كانوا يفعلونها في زمان الجلبد خوفا
من السؤال والصعاب ففعل في هذا فهي فعله دينية مكرهة لا تطلق على فعله دينية محبوبة
ومعنى العتمة في الاصل تأخير بخصوص وقال الطبري العتمة بقية الليل تنقبج بها النافذة بعد هوى
من الليل فسميت الصلاة بذلك لانهم كانوا يصلونها في تلك الساعة وروى ابن ابي شيبة عن طريق
ميمون بن مهران قال قلت لابن عمر من أول من سمى صلاة العشاء العتمة قال الشيطان (قوله)
وقال أبو هريرة) شرع المصنف في ايراد أطراف أحاديث محدوفة الاسانيد كلها صحيحة مخرجة
في امكانه أخرى حاصلها اثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء وأما الاحاديث التي
لا تسمي فيها بل فيها اطلاق الفعل كقوله أعتم النبي صلى الله عليه وسلم ففائدة ايرادها لاشارة
الى ان انتهى عن ذلك انما هو لاطلاق الاسم لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت وحديث
أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الاول في باب فضل العشاء جماعة وباللفظ الثاني وهو
العتمة في باب الاستهام في الاذان (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله والاختيار) قال
الزبير بن المنبر هذا لا يتناول لفظ الترجمة فان لفظ الترجمة يفهم النسبة وهذا ظاهر في الترجيح
(قلت) لا تفتي بين الحوازي والاولوية فالشبان اذا كانوا في الفل قد يكون أحدهما أولى من
الآخر وانما صار عندهما أولى لموافقة لفظ القرآن و يترجأ أيضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي صلى
الله عليه وسلم وان تسميتها عشاء متعراة قول واختياره لفظا في تسميتها عتمة لانه يشعر بخلاف ذلك
وبأن لفظه في الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار وهو واضح لمن نظره لانه قال من كره فاشار
الى الخلاف ومن نقل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار (قوله يذكر عن أبي موسى) سياقي
موصول عند المصنف مطول لا بعد باب واحد وكلمة لم يجزم به لانه اختصر لفظه به على ذلك شيخنا
الحافظ أبو الفضل وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصمعتين وحاصل
الجواب ان صيغة الجزم تدل على القوة وصيغة التقرير لا تدل ثم بين مناسبة العدول في حديث
ابي موسى عن الجزم مع صحته الى الترويض بان البخاري قد يفعل ذلك المعنى غير التضعيف وهو
ما ذكره من ايراد الحديث بالمعنى وكذا الاختصار على بعضه لوجود الاختلاف في جواز اياه
كان المصنف يرى الحوازي (قوله قال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف
في باب النوم قبل العشاء كسياقي قريبا وأما حديث عائشة فلفظ أعتم بالعشاء فوصله في باب فضل
العشاء عن طريق عقيل وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري عن
عروة عنهما وأما حديث أبيه باللفظ أعتم بالعشاء فوصله في باب فضل العشاء عن طريق عقيل
بالل بعد باب وضوء الصبيان من كتاب الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور
وأخرج جده الاسماعيل عن طريق عقيل أيضا ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري باللفظ
أعتم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العشاء وهي التي يدعو الناس العتمة وهذا يشعر بان السابق
المذكور من تصرف الراوي «تنبه» معنى أعتم دخل في وقت العتمة وطلق أعتم بمعنى آخر
لكن الاول هنا أظهر (قوله وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء) هو طرف من
حديث وصله المؤلف في باب وقت المغرب وفي باب وقت العشاء (قوله وقال أبو هريرة كان النبي

وقال أبو هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أنقل الصلاة على المنافقين
العشاء والفجر وقال لو
يعلمون ما في العتمة والفجر
(قال أبو عبد الله) والاختيار
أن يقول العشاء أقوله تعالى
ومن بعد صلاة العشاء
ويذكر عن أبي موسى قال
كأناب النبي صلى الله
عليه وسلم عند صلاة العشاء
فاعتم بها وقال ابن عباس
وعائشة أعتم النبي صلى الله
عليه وسلم العشاء وقال
بعضهم عن عائشة أعتم
النبي صلى الله عليه وسلم
بالعتمة وقال جابر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي
العشاء وقال أبو هريرة كان
النبي

قوله وابن أبي ذئب في نسخة
بده وابن أبي كثير اه صححه

صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء قال أنس آخر النبي (٣٩) صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة وقال ابن

عمر وأبو أيوب وابن عباس

صلى النبي صلى الله عليه

وسلم المغرب والعشاء حديثنا

عبدان قال أخبرنا عبد الله

قال أخبرنا يونس عن الزهري

قال سالم أخبرني عبد الله

قال صلى لنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم ليلة صلاة

العشاء وهي التي يدعو

الناس العتمة ثم انصرف

عليه الصلاة والسلام

فأقبل علينا فقال أرايتم

لستكم هذه فان رؤس مائة

سنة منها لا يتي عن هو على

ظهور الارض أحد (باب)

وقت العشاء اذا اجتمع

الناس أو تأخر أو حدثنا

سلم بن ابراهيم قال حدثنا

شعبة عن سعد بن ابراهيم

عن محمد بن عمرو وهو ابن

الحسن بن علي قال سألنا في

جابر بن عبد الله عن صلاة

النبي صلى الله عليه وسلم

فقال كان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي الظهر

بالحجرة والعصر والنفس

حمة والمغرب اذا وجبت

والعشاء اذا كثر الناس

عجل واذا قلوا أخر والصبح

بغس (باب) فضل العتمة

العشاء حديثنا يحيى بن بكر

قال حدثنا الثبت عن عقيل

عن ابن شهاب عن عروة أن

عائشة أخبرته قالت أغم

رسول الله صلى الله عليه

صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء هو طرف من حديث وصلة المؤلف في باب وقت العصر (قوله)

وقال أنس آخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء هو طرف من حديث وصلة المؤلف في باب

وقت العشاء الى نصف الليل (قوله) قال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس صلى النبي صلى الله عليه

وسلم المغرب والعشاء أمأحدث ابن عمر فأسند المؤلف في الحج بلفظ صلى النبي صلى الله عليه

وسلم المغرب والعشاء بائدة فجعا وأمأحدث أبي أيوب فوصله أيضا بلفظ جمع النبي صلى الله

عليه وسلم في حجة الوداع بين المغرب والعشاء وأمأحدث ابن عباس فوصله في باب تأخير الظهر

الى العصر كما تقدم (قوله) قال سالم أخبرني عبد الله هو سالم بن عبد الله بن عمرو وشيخه عبد الله هو

أبوه (قوله صلى لنا) أي لاجلنا أو اللام بمعنى الباء (قوله) وهي التي يدعوها الناس العتمة

تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله وكان يخطب ان يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة

وتقدم أيضا من حديث عائشة عند الاسماعيلي وفي كل ذلك اشعار بغلبة استعمالهم لهما بهذا

الاسم فصار من عرف النبي عن ذلك يحتاج الى ذكره لقصد التعريف قال النووي وغيره يجمع

بين النبي عن تسميته عتمة وبين ما جاء من تسميته عتمة بأمر من أحدهما انه استعمل ذلك لبيان

الجواز وأن النبي للتزبه لا للتحريم والثاني بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر

عندهم من العشاء فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية ويحتمل انه استعمل لفظ العتمة في

العشاء لانه كان مشتهرا عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب فلما قالوا يعلمون مافي الصبح

والعشاء توهو أمأهم المغرب (قلت) وهذا ضعيف لانه قد ثبت في نفس هذا الحديث لو يعلمون

مافي الصبح والعشاء فظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الرواة وقيل ان

النهي عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز وتعب بان نزول الآية كان قبل الحديث المذكور

وفي كل من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك الى التواريخ ولا بعد في ان ذلك كان جائزا فلما كثر

اطلاقهم لهما عنه لثلاثين سنة الحاصلة على السنة الاسلمة ومع ذلك فلا يجرم ذلك

بدليل ان الصحابة الذين رووا النهي استعملوا التسمية المذكورة وأما استعمالها في مثل حديث

أبي هريرة فلهذا لا الاتساع بالمغرب والله أعلم (قوله) وهي التي يدعوها الناس العتمة) فيه اشعار

بغلبة هذه التسمية عند الناس في لم يبلغهم النبي وقد تقدم الكلام على متن الحديث في باب

السمري العلم (قوله) ما وقت العشاء اذا اجتمع الناس أو تأخروا) أشار بهذه

الترجمة الى الرد على من قال انها تسمى العشاء اذا اجتمعت والعتمة اذا أخرت أخدامان اللغتين

وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الواضح المتقدمه فاحتج عليه المصنف بانها قد سميت في حديث

الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد وقد تقدم الكلام على حديث جابر في باب وقت

المغرب (قوله) ما فضل العشاء) لم أر من تكلم على هذه الترجمة فانه ليس في

الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في هذا الباب ما يقتضي اختصاص العشاء بفضله ظاهرة

وكأنه ما خوذ من قوله ما ينتظرها أحد من أهل الارض غيركم فعمل هذا في الترجمة حذق تقدير

باب فضل انتظار العشاء والله أعلم (قوله) عن عروة) عند سلمى في رواية يونس عن ابن شهاب

أخبرني عروة (قوله) وذلك قبل ان يقبضوا الاسلام) أي في غير المدينة وتمامها في الاسلام في

غيرها بعد فتح مكة (قوله) حتى قال عمر) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في باب النوم

وسلم ليله بالعشاء وذلك قبل ان يقبضوا الاسلام في يرضي حتى قال عمر

٥١٧

تحفة

٩٠

نام النساء والصبيان فخرج فقال لاهل المسجد ما ينظروا أحدا من أهل الارض غيركم * حدثنا محمد بن العلاء قال أخبرنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولا في بقيق بطعان والتي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يتأول النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة ففرمهم فوافقنا النبي صلى الله عليه وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة حتى أجهز الليل ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم فلبقني صلاته قال لمن حضره على وسلّمكم أبشروا أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصل هذه الساعة غيركم * وقال ماصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدري أي الكلمتين

قبل العشاء حتى زاد عمر الصلاة وهي بالنصب بفعل مضارع قد مره مثلا وصل الصلاة وسأغ هذا الخلف دلالة السباق عليه **(قوله)** نام النساء والصبيان أي الحاضرون في المسجد وانما خففهم بذلك لانهم مظنة قلة الصبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة بخلاف الرجال وسبأني قرياني حدث ابن عمر في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على ان الذي رقد بعضهم لا كلهم ونسب الرقاد الى الجميع مجازا وسبأني الكلام على بقية هذا الحديث في باب النوم قبل العشاء لمن غلب **(قوله)** عن يزيد هو بالموحدة والراء باللفظ التصغير وشخه أبو بردة هو جده **(قوله)** في بقيق بطعان شغل الموحد من بقيق وضمه من بطعان **(قوله)** وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة فيه دلالة على ان تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الى هذه الغاية لم يكن قصدا ومثله قوله في حديث ابن عمر ألا ترى بأشغل عن الله وكذا قوله في حديث عائشة أعتم بالصلاة لله يدل على ان ذلك لم يكن من شاة والفصل في هذا حديث جابر كذا اذا اجتمعوا على واحد أو بطوا أخر * **(قائمه)** الشغل المذكور كان في تجهيز جيش رواد الطبري من وجه صحيح عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر **(قوله)** حتى أجهز الليل بالموحدة وتشديد الراء أي طلعت بخيومه واشتكت والباهر الممتلئ نورا قاله أبو سعيد الضرير وعن سيبويه أجهز الليل كثرت ظلمته وأبهار القمر كثر ضوءه وقال الأصمعي أجهز انصف ما خوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ويؤيده أن بعض الروايات حتى إذا كان قريبا من نصف الليل وهو في حديث أبي سعيد كما سبأني وسبأني في حديث أنس عند المصنف الى نصف الليل وفي الصحاح أجهز الليل ذهب نغمته وأكثره وعند مسلم من رواية أم كثر عن عائشة حتى ذهب عامة الليل **(قوله)** على رسلكم بكسر الراء ويجوز فتحها والمعنى تأوا **(قوله)** ان من نعمة الله بكسر همز ان وهم من ضبطه بالفتح وأما قوله انه ليس أحد فهو رخصة انما للتعليل واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ولا يعارض ذلك فضله أول الوقت لما في الانتظار من الفضل لكن قال ابن بطال ولا يصلح ذلك إلا للآفة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بالتخفيف وقال انهم الضعيف وهذا الحاجة فتترك التطويل عليهم في الانتظار ألى **(قلت)** وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العتمة فلم يخرج حتى مضى فحوم من شطر الليل فقال ان الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم وانكم لم تزلوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة ولولا ضعف الضعف وسقم السقم وحاجة ذي الحاجة لا أخرت هذه الصلاة الى شطر الليل وسبأني في حديث ابن عباس قريسا ولا ان أشق على أمي لآخرتهم ان يصلوها هكذا وللمدني وصحبه من حديث أبي هريرة ولا ان أشق على أمي لآخرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه ففعل هذا من وجبه قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير في حقه أفضل وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم وهو اختار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم ونقل ابن المنذر عن الليث وأصحق ان المسحب تأخير العشاء الى قبل الثلث وقال الطحاوي يستحب الى الثلث وفيه قال مالك وأحمدوا كثر الحاجة والتابعين وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم التجيل أفضل وكذا قال في الاملاء وصححه النووي وجامعة وقالوا انه مما شق

به على القديم وتعقب بأنه ذكره في الاملاء وهو من كتبه الجديدة والمختار من حيث الدليل
 أفضلته التأخير ومن حيث النظر التفصيل والله أعلم **(قوله فرج)** جمع فرج على غفران
 ومثله وترى الناس سكرى في قراءته أو تأمته أفرح وهو نحو الرجال فعلت وفي رواية الكشي
 فرجنا وفرجنا ولعظمهم فرجنا فرجنا فرجنا على المصبر ووقع عند مسلم كالأولى
 وسبب فرجهم عليهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظيمة مستلزمة للمثوبة الحسنى مع
 ما انضاف الى ذلك من تجمعهم فيها خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله ما)**
 ما يكره من النوم قبل العشاء قال الترمذي كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء
 ورض بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ومن نقلت عنه الرخصة فقدت عنه في أكثر
 الروايات بما إذا كان لمن وقفته أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم
 وهذا جديحدث قلنا ان علة النهي خشية خروج الوقت وجعل الطلوع الرخصة على
 ما قبل دخول وقت العشاء والكره على ما بعد دخوله **(قوله حدثنا محمد بن سلام)**
 كذا في رواية أبي ذر وهو واقعه ابن السكن وفي أكثر الروايات حدثنا محمد بن عمرو وقد تعين
 من رواية أبي ذر رواه ابن السكن وحديث أبي هريرة كور طرف من حديثه الآتي في
 السمر بعد العشاء **(قوله والحديث بعدها)** أي المحادثة وسأني بعد أبواب أن هذه الكراهة
 مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب وقبل الحكمة فسهة ثلاث يكون سبباً في ترك قيام الليل
 أو الاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح وسأني الجمع بين هذا الحديث
 وبين حديثه صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء في الباب المذكور **(قوله ما)** النوم
 قبل العشاء لمن غلب في الترجمة إشارة الى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختاراً وقبل ذلك
 مستقادم تركه انكاره صلى الله عليه وسلم على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة
 العشاء ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً
 لكان متجهاً **(قوله حديثي أبو بكر)** هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله اخو اسمعيل شيخ
 البخاري ويعرف بالاعشى **(قوله ولا تصلي بالثناة الفوقانية)** وقع اللام المشددة أي صلاة
 العشاء والمراد أنها لا تصلي بالهتة المخصوصة وهي الجماعة الاليل يشعوبه صرح الدادوي لان
 من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون الاسرا أو ما غريمكة والمدينة من البلاد فلم يكن
 الاسلام دخلها **(قوله وكذا)** أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا بيان الوقت المختار
 لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من الموافقة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث
 عند النسائي من رواية ابراهيم بن أبي عبد الله عن الزهري ولفظه ثم قال صلوه فيما بين ان يغيب
 الشفق الى ثلث الليل وليس بين هداو بين قوله في حديث أنس أنه أخر الصلاة الى نصف الليل
 معارضة لا حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته صلى الله عليه وسلم **(قائه)** زاد
 مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث قال ابن شهاب وذكرني أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة وذلك
 حين صاح عمر وقوله تنزروا بفتح المثناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاي بعدها راء
 أي تلجوا عليه وروى بضم أوله بعدها لموحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أي تخرجوا **(قوله حدثنا)**

٥٦٨
 ٩٩٩

قال قال أبو موسى فرجنا
 فرجى عما معنا من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 * (باب) ما يكره من النوم
 قبل العشاء حدثنا محمد بن
 سلام قال أخبرنا عبد الوهاب
 الثقفي قال حدثنا خالد
 الحذاء عن أبي المهازي عن أبي
 برزة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يكره النوم
 قبل العشاء الحديث بعدها
 * (باب) النوم قبل العشاء
 لمن غلب * حدثنا أبو برب
 سلمان قال حدثني أبو بكر عن
 سلمان قال قال صالح بن كيسان
 أخبرني ابن شهاب عن عروة
 أن عائشة قالت أعم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالعشاء حتى ناداه عمر الصلاة
 نام النساء والصبان تفرج
 فقال ما ينظرها أحد من
 أهل الأرض غيركم قال ولا
 تصلي يومئذ الا بالهتة قال
 وكاوا يصلون العشاء فيما
 بين أن يغيب الشفق الى ثلث
 الليل الاول * حدثنا

٥٦٩
 ٩٩٩

محمود قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرني (٤٢) ابن جرير قال أخبرني نافع قال حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم شغل عن الصلاة فأنجزها

حتى رقدنا في المسجد

ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم

استيقظنا ثم خرج علينا

الذي صلى الله عليه وسلم ثم

قال ليس أحد من أهل

الأرض ينتظر الصلاة غيركم

وكان ابن عمر لا يأتى أقدامها

أما آخرها إذا كان لا يتخنى

أن يغلبه النوم عن وقتها

وكان يرقد قبلها قال ابن

جرير قلت لعطاء فقال

سمعت ابن عباس يقول أعتم

رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليه بالعشاء حتى رقد الناس

واستيقظوا وركعوا

واستيقظوا فقام عمر بن

الخطاب فقال الصلاة قال

عطاء قال ابن عباس فخرج

فأشقى الله صلى الله عليه وسلم

كأنى أنظر إليه الآن قطر

رأسه ماء واضعا يده على رأسه

فقال ولأن أشق على أمي

لأمرتهم أن يصلوها هكذا

فأستبغت عطاء كيف وضع

النبي صلى الله عليه وسلم يده

على رأسه كأبناء ابن عباس

فشد على عطاء بين أصابعه

شيان تبديد موضع أطراف

أصابعه على قرن الرأس ثم

ضمها على رأسه كذلك على الرأس

حتى مست إيمامه طرف

الأذن مما يلي الوجه على

الصدغ وناحية الحجة

لأبصر ولا يسطح إلا

محمود) هو ابن غيلان (قوله شغل عن الصلاة فأنجزها) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور

في حديث جابر وغيره المقيدين بتأخير اجتماع الصلوات وسبقه بربان ذلك لم يكن من عادته (قوله

حتى رقدنا في المسجد) استدلل به من ذهب إلى أن النوم لا يفسد الوضوء ولا دلالة فيه لاحتمال

أن يكون الرقاد منهم كان قاعدا متكئا أو لا احتمال أن يكون مضطجعا لكنه وضوا وإن لم يمتل

اكنته بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء (قوله وكان) أي ابن عمر (يرقد قبلها) أي قبل

صلاة العشاء وهو محمول على ما إذا لم يخش أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث

قال وكان لا يأتى أقدامها أم آخرها وروى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان

ربما رقد عن العشاء الآخر فوفاها أن لو قطوه والمصنف حل ذلك في الترجعة على ما إذا غلبه

النوم وهو اللاحق بحال ابن عمر (قوله قال ابن جرير) هو بالاسناد الذي قبله وهو محمود عن

عبد الرزاق عن ابن جرير وهو من زعم أنه معلق وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالاسنادين

وأخرجه من طريقه الطبراني وعنه أبو نعيم في مسخره (قوله فقام عرف فقال الصلاة) زاد

في التذييل رقد النساء والصبيان وهو مطابق لحديث عائشة الماضي (قوله واضعا يده على رأسه)

كذا لا تكبر ولا تكسبه على رأي وهو هو لما ذكر بعده من هتة عصره صلى الله عليه وسلم

شعره من الماء وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج (قوله فاستبغت) هو مقول ابن جرير وعطاء

هو ابن أبي رباح وهم من زعم أنه ابن بسار (قوله فبدد) أي فرق وقرن الرأس جانبته (قوله ثم

ضمها) كذا في النسخة والمصنف لم يسلطها بالمسحلة والموحدة وصوبه عياض قال لأنه

بصف عصر الماء من الشعر باليد (قلت) ورواية البخاري موجهة لأن ضم اليد صفة للعاصر

(قوله حتى مست إيمامه) كذا بالافراد للكشيمى وغيره إيمامه وهو منصوب بالقول لينة

وفاعله طرف الأذن وعلى هذا فهو مرفوع وعلى الرواية الأولى طرف منصوب وفاعله إيمامه

وهو مرفوع ويؤيد رواية الأكثر رواية جراح عن ابن جرير عند التسيان وأبي نعيم حتى

مست إيمامه طرف الأذن (قوله لا يقصر ولا يسطح) أي لا يطن ولا يستجمل ويقصر بالقاف

لأن أكثر وقوعه عند الكشيمى لا يقصر بالعين والأولى أصوب (قوله لا أمرتهم أن يصلوها) كذا

بين ذلك في كتاب التذييل عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جرير وغيره في هذا

الحديث وقال أنه لا وقت لولأن أشق على أمي (قائلة) وقع في الطبراني من طريق طائوس عن

ابن عباس في هذا الحديث بعينه قال وذهب الناس إلى أن عثمان بن مظعون في ستة عشر رجلا

فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال ماضى هذه الصلاة أمة بكم (قوله باب

وقت العشاء إلى نصف الليل) في هذه الترجعة حديث بصريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله

ابن عمر بن العاص في بيان أول الأوقات وآخرها وفيه فإذا صلتم العشاء فانه وقت إلى نصف

الليل قال النووي معناه وقت لاداءهم اختيارا أو ما وقت الجواز فعمد إلى طلوع القمر لحديث أبي

قادة عند مسلم إنما التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الأخرى وقال

الاصططري إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور

(قلت) وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصبح وعلى قول السافعي الجديدي المغرب

فلا يصطري أن يقول أنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم

كذلك وقال لولأن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوها هكذا (باب) وقت العشاء إلى نصف الليل (قوله

وقال أبو بزة كان النبي صلى

الله عليه وسلم يستحب

تأخيرها * حدثنا عبد

الرحيم البخاري قال حدثنا

زائدة عن عبد الطويل عن

أنس قال أخبر النبي صلى

الله عليه وسلم صلاة العشاء

أن نصف الليل ثم صلى ثم قال

قد صلى الناس وأنا وما

انكم في صلاة ما انظر غروبها

* وزاد ابن أبي هريرة أن

يحيى بن أبوفان قال حدثني

حدثنا سمع أنس قال قال

أنظر إلى ويصن خاتمة ليلته

* (باب) * فضل صلاة العشاء

* حدثنا مسدد قال حدثنا

يحيى عن اسمعيل قال حدثنا

قيس عن جرير بن عبد الله

كان عبد النبي صلى الله عليه

وسلم انظر إلى القمر ليلة

البرد فقال أما انكم سترون

ربكم كما ترون هذا

لأضواء من أول أضيائهم

فروى يثعنا أن استطعنا أن لا

نقبلوا على صلاة قبل طلوع

الشمس وقبل غروبها فأفعلوا

ثم قال فبسم محمد ربك قبل

طلوع الشمس وقبل غروبها

* حدثنا سفيان بن خالد قال

حدثنا حماد قال حدثني أبو

جبرة عن أبي بكر بن أبي

موسى عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

من صلى البردين دخل الجنة

(قوله) وقال أبو بزة هو طرف من حديثه المتقدم في باب وقت العصر وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاء من مقيدة بالثالث وأخرى بالصف كان النصف ثمانية التأخير ولم أرفق استنداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثا صريحاً بثبت (قوله) حدثنا عبد الرحيم البخاري (كذا) لا يذو وقع لا في الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صفة إذا وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد البخاري الكوفي يكنى أبا زياد وهو من قدماء مشيوخ البخاري وليس له في الصحيح عنه غيره هذا الحديث الواحد (قوله) صلاة العشاء زاد مسلم ليلة وفيه اشعار بأنه لم يكن يؤت على ذلك (قوله) قد صلى الناس أي الم عهدون عن صلى من المسلمين اذ ذلك (قوله) وزاد ابن أبي هريرة يعني سعيد بن الحكم المصري ومراهم هذا التعليق بأن سماع جسد الحديث من أنس (قوله) كافي أنظر الخ) الجلية في موضع المفعول لقوله زاد وقد وقع لنا هذا التعليق موصو لا عاليا من طريق أبي طاهر الخلف في الجزء الأول من فوائده قال حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبي هريرة بسنده وأوله سئل أنس هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتمة قال نعم آخر العشاء فذكر في آخره موفى كافي أنظر إلى ويص خاتمة ليلته الويص بالوحدة والصاد الملهمة للبريق وسيأتي الكلام على فضل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة وعلى الخاتمة وبسبه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله) باب فضل صلاة الفجر وقع في رواية أبي ذر بعده هذا والحديث لم يظهر لقوله والحديث وجهه في هذا الموضوع وجهه الكرماني بان القرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر * (قلت) * ولا يخفى بعد ذلك أن هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ولا يرجع عليها أحد من الشراح فالظاهر أنها وهم وبدل ذلك أنه ترجم الحديث برأيضا باب فضل صلاة العصر بغير زيادة ويحتمل أنه كان فيه باب فضل صلاة الفجر والعصر فحذف الكلمة الأخيرة والله أعلم (قوله) يحيى هو القطان واسمه يحيى هو ابن أبي خالد قيس هو ابن أبي حازم وقد تقدم الكلام على حديث جرير في باب فضل صلاة العصر (قوله) أبو جبرة بالجيم والراء وهو الضبي وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها أن أبابكر بن عبد الله بن قيس وعبد الله بن قيس هو أبو موسى وقد قيل أنه أبو بكر بن عمارة بن زوسمة والأول أخرج كما سمي في آخر الباب (قوله) من صلى البردين بفتح الموحدة وسكون الراء تنبيه برؤا المراد صلاة الفجر والعصر وبدل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها زاد في رواية مسلم يعني العصر والفجر قال الخطابي سميت بردين لأنها متصلتان في بردي النهار وهما طرقتا حين يطب الهواء وتذهب سورة الحار وقد قيل عن أبي عبد الله صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا وقال البرازي في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصاه من أن موصولة لا شرطية والمراد الذين صلواهما أول ما فرضت الصلاة ثم ما أو قبل فرض الصلوات الخمس لأنها فرضت أولا ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ثم فرضت الصلوات الخمس فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف والوجه ان في الحديث شرطية وقوله دخل جواب الشرط وعدل عن الاصل وهو فعمل المضارع كأن يقول يدخل الجنة ارادة

٢٩١ / ٢

* وقال ابن رجا حدثنا
 همام عن أبي جرة أن أبا بكر
 ابن عبد الله بن قيس أخبره
 بهذا * أحدثنا إسحق بن حبان
 قال حدثنا همام قال حدثنا
 أبو جرة عن أبي بكر بن
 عبد الله عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله
 * (باب) * وقت الفجر * حدثنا
 عمرو بن عاصم قال حدثنا
 همام عن قتادة عن أنس أن
 زيد بن ثابت حدثه أنهم
 تسبحوا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم قاموا إلى الصلاة
فحدثنا قلت كم بينهما قال قدر خمسين
 أو ستين يعني آية * حدثنا
 حسن بن صباح سمع رجلا
 قال حدثنا سعد بن قتادة
 عن أنس بن مالك أن نبي الله
 صلى الله عليه وسلم وزيد بن
 ثابت تسبحوا فلما قرأ ناس
 سجودهما قام نبي الله صلى
 الله عليه وسلم إلى الصلاة
 فصلما قلت لانس كم كان بين
 فراغهما من سجودهما
 ودخولهما في الصلاة قال
 قدرا بقرأ الرجل خمسين آية
 حدثنا سجعيل بن أبي أويس

لنا كيد في وقوعه يجعل ما سبقه كالأقواق **(قوله)** وقال ابن رجا * هو عبد الله البصري
 الغداني وهو أحد شيوخ البخاري وقد وصله محمد بن يحيى الذهلي قال حدثنا عبد الله بن رجا
 ورواهنا عا لمان طريقه في الجزء المشهور المروي عنه من طريق السلفي ولفظ المتن واحد
(قوله) أحدثنا إسحق هو ابن منصور ولم يقع منسوب إلى شيء من الكتب والروايات واستدل
 أبو علي الغساني على أنه ابن منصور بن مسلماروى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال
 حدثنا غير هذا * (قلت) * ورأيت في رواية أبي علي الشيبوي عن القريبي في باب
 السبعان بالخيار حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثا بهذه القرينة
 أقوى من القرينة التي في رواية مسلم **(قوله)** حدثنا حبان هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة
 فاجتمعت الروايات عن همام بن أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله فهذا بخلاف من زعم أنه
 ابن عمار بن ربيعة وحديث عمار أخرجه مسلم وغيره من طريق عن أبي بكر بن عمار عن
 أبيه لكن لفظه أن يبلغ النار أحدثنا صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها وهذا اللفظ مغاير
 للفظ حديث أبي موسى وكان معناهما واحدا فالصواب أنهما حديثان **(قوله)**
باب وقت الفجر ذكر فيه حديث شعير بن زيد بن ثابت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 من وجهين عن أنس فأمروا بآية همام عن قتادة فقهى عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه فحصله من
 مسند زيد بن ثابت ووافقه هشام عن قتادة كما سألني في الصيام وأما رواة سعيد هو ابن عمرو بن
 عن قتادة فقهى عن أنس أن نبي الله وزيد بن ثابت تسبحوا في رواية السرخسي والمستقلى تسبحوا
 فجعله من مسند أنس وأما قوله تسبحوا بصيغة الجمع فتأخر عن مسند مسلم رواية همام فإنه
 أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ويدر على رجحاننا أيضا أن الأسامي على أن يخرج رواية سعيد
 من طريق خالد بن الحرث عن سعيد فقال عن أنس عن زيد بن ثابت والذي يظهر في الجمع بين
 الروايتين أن أنسا حضر ذلك لكنه لم يسبح معهما ولا جليل هذا أسال زيداعن مقدار وقت
 السجود كما سألني بعد ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما عن أنس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس أني أريد الصيام أطعمني شيا فقلت بقرأنا فيه
 ما هو ذلك بعد ما أذن بلال قال يا أنس انظر رجلا لا كل معي فدعوت زيد بن ثابت فجاء ففسح معي
 ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج إلى الصلاة فقل هذا قالوا بقرأنا فقلت لانس أن ابن أم مكتوم
 لأن بلالا كان يؤذن قبل الفجر والآخر يؤذن أناطلع **(قوله)** قلت كم
 كان بينهما * سقط لفظ كان من رواية السرخسي والمستقلى ووقع عند الأسامي عن رواية
 عفان عن همام قلنا زيد بن ربيعة خالد بن الحرث عن سعيد قال خالد أنس القائل كم كان
 بينهما ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد قلت لانس فهو مقول قتادة قال
 الأسامي والروايتان محييتان بأن يكون أنس سال زيدا وقتادة سال أنسا والله أعلم **(قوله)**
 قام نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة فصليا كذا الكسيمي بصيغة التثنية ولغة
 فصلتا بصيغة الجمع وسأني الكلام على بنية فواء هذا الحديث في كتاب الصيام أن شاء الله
 تعالى واستدل المصنف بعلى أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام
 والشراب والمدة التي بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة وهي قراءة الحسني آية

٥٧٧

نحلة

٤٦٩٩

عن أخيه عن سليمان عن
أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد
يقول كنت أسمع في أهل
ثم يكون سرعتي أن أدرك
صلاة الفجر مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثنا
يحيى بن بكير قال أخبرنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني عروة بن
الزبير أن عائشة أخبرته
قالت كن نساء المؤمنات
يشهدن مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة الفجر
مطلقات بمروطهن ثم ينقلبن
إلى سوتهن حين يقضين
الصلاة لا يعرفهن أحد من
القلس

٥٧٨

نحلة

١٦٥٥٥

أَوْ هُوَ أَقْدَرُ ثَلَاثَ خَمْسَ سَاعَةٍ وَلَهَا مَقْدَارُ مَا يَتَوَضَّأُ شَاخِصٌ ذَلِكَ بَانَ أَوَّلَ وَقْتُ الصُّبْحِ أَوَّلَ
مَا يُطْلَعُ الْفَجْرُ وَفِيهِ أَهْلُ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ فِيهَا يَغْتَسِلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ عَنْ أَخِيهِ)
هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْجَنْدِ وَسَلَمَانَ هُوَ ابْنُ بِلَالٍ وَسَأَلَنِي الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي الصَّامِ
وَالْفَرْغِ مِنْهُ هَذَا الْإِشَارَةُ إِلَى مُبَادَرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ
وَحَدِيثُ عَائِشَةَ تَقْدِمُ فِي أَبْوَابِ سِتْرِ الْعُورَةِ وَلَقَدْ ظَهَرَ أَصْرَحُ فِي مَرَادِي هَذَا الْبَابِ مِنْ جِهَةِ
التَّغْلِيسِ بِالصُّبْحِ وَإِنْ سَيَاقُهُ يَقْتَضِي الْمَوَاطِبَةَ عَلَى ذَلِكَ وَأَصْرَحَ مِنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَمَنْ
حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْعُودَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَحَ صَبْرًا ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ يَبْعُدُ الْغُلَسَ حَتَّى مَاتَ
لَمْ يَبْعُدْ إِلَى أَنْ يَسْفُرَ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَصَحَّحُوهُ وَأَحَدُ مَنْ حَدَّثَنَا فِي رَفْعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ فَقَدْ جَلَّاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ
عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ تَحَقُّقُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَجَلَّاهُ الطَّحَاوِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ الْأَمْرَ بِتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا
حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ مَسْفُورًا وَأَبْعَدُ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ نَاحِجٌ لِلصَّلَاةِ فِي الْغُلَسِ وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودَ
الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ قَالَ مَرَّأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً فِي غَيْرِ وَقْتِهَا
غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَعْنِي فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْمَزْدَلِفَةِ فَيُجْمَعُ عَلَى أَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ فَإِنَّ
فِي حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ نَابِتٍ وَهَلْ بِنِ سَعْدٍ مَا يَتَعَرَّضُ أَخْبَارُ بَسْرٍ لِأَنَّهُ صَلَّاهُ قَبْلَ أَنْ يُطْلَعَ الْفَجْرُ وَاللَّهُ
سَمِيعٌ وَتَعَالَى أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ كُنْ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ هُوَ مُشْلُوكُ الْبَرَاءَةِ غَثَّ لَانِ
قَبْلَهِ الْأَقْرَادُ وَقَدْ جَمَعَ (قَوْلُهُ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ) تَقْدِيرُهُ نِسَاءُ الْأَنْفُسِ الْمُؤْمِنَاتِ وَأَوْفَوْكَ ذَلِكَ حَتَّى
لَا يَكُونُ مِنْ أَضَافَةِ النَّحْوِ إِلَى نَفْسِهِ وَقِيلَ إِنَّ نِسَاءَهُمَا بِمَعْنَى الْفَضْلَاتِ أَيْ فَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ
كَأَيُّهَا رِجَالُ الْقَوْمِ أَيْ فُضَّلَاؤُهُمْ (قَوْلُهُ يَشْهَدْنَ) أَيْ يَحْضُرْنَ وَقَوْلُهُ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ قَالَ
الدَّوْدِيُّ مَعْنَاهُ لَا يَعْرِفُنَّ أَهْلَهُمْ رِجَالٌ أَيْ لَا يَظْهَرُ لِلرَّافِقِ إِلَّا الْأَشْيَاحُ خَاصَّةً وَقِيلَ لَا يَعْرِفُ
أَعْيَانَهُنَّ فَلَا يَفِرُقُ بَيْنَ خَدِيجَةَ وَزَيْنَبَ وَضَعْفَةَ النَّوَرِي بَانَ الْمُتَلَقُّعَةُ فِي النَّهَارِ لَا تَعْرِفُ عَنْهَا فَلَا
يَتَنَبَّأُ فِي الْكَلَامِ قَائِدَةٌ وَتَعْرِفُ بَانَ الْمَعْرِفَةُ أَعْنَاءُ تَعْلُقُ بِالْأَعْيَانِ فَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ الْأَوَّلَ لَعَبَّرَ بِنِ الْعِلْمِ
وَمَا ذَكَرَ مَنْ أَنَّ الْمُتَلَقُّعَةَ بِالنَّهَارِ لَا تَعْرِفُ عَنْهَا فَهِيَ تَنْظُرُ لِأَنَّ كُلَّ أَمْرٍ أَهْمَةٌ غَيْرُ هَيْئَةٍ الْآخَرَى فِي
الْغَالِبِ وَلَوْ كَانَ بِبَيْنَهُمَا مَغْطَى وَقَالَ الْبَلَّاجِيُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُنَّ كُنَّ سَافِرَاتٍ أَذَلُّوْنَ كُنَّ مُسْتَقْبَاتٍ
لَمَعَ تَقَطُّعَةُ الْوَجْهِ مِنْ مَعْرِفَتِنَ الْغُلَسِ (قُلْتُ) وَفِيهِ مَا قَسَمَهُ لَا مَعْنَى عَلَى الْإِسْتِمَاءِ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ هَيْئَةٌ غَالِبٌ فَلَا يَنْبَغُ مَذَكَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ
مُتَلَفَعَاتٍ) تَقْدِيمُ شَرْحِهِ وَالْمَرْبُوعُ جَمْعُ مَرْطَبٍ كَسَرِ الْمِيمِ وَهُوَ كَمَا مَعْلُومٌ مِنْ خَرَأُ وَصُفٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ
وَقِيلَ لَا يَسْمَى مَرْطَا إِذَا كَانَ خَاضِرًا وَلَا يَلْبِسُهُ إِلَّا النِّسَاءُ وَهُوَ مَرْدُودٌ يَقُولُهُ مَرْطَمٌ مِنْ شَعْرِ
أَسْوَدَ (قَوْلُهُ يَنْقَلِبْنَ) أَيْ يَرْجِعْنَ (قَوْلُهُ مِنَ الْغُلَسِ) مِنْ أَسَدَاءِيَّةٍ أَوْ تَعْلِيلَةٍ وَلَا مَعَارِضَ بَيْنَ هَذَا
وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي رَزَةَ السَّابِقِ أَنَّهُ كَانَ يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ لِأَنَّ هَذَا
أَخْبَارُ عَنْ رُؤْيَا الْمُتَلَفَعَةِ عَلَى بَعْدِ ذَلِكَ أَخْبَارُ عَنْ رُؤْيَا الْجَلِيسِ وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الْمُبَادَرَةِ
بِصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَجَوَازُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاحِدِ لَشُؤْدُ الصَّلَاةِ فِي اللَّيْلِ وَيُؤْخَذُ
مِنْهُ جَوَازُهُ فِي النَّهَارِ مِنْ بَابِ أَوَّلِي لَانَ اللَّيْلِ مَقْنَنَةُ الرِّبَا كَثَرَتْ مِنَ النَّهَارِ وَمَجْلُ ذَلِكَ إِذَا الْخِيَشَ
عَلَيْهِمْ أَوْ بَيْنَ فِتْنَةٍ وَاسْتَدْلَ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ مُخْتَفَرَةً الْأَنْفَ وَالْقَهْمَ فَكَانَ جَعَلَ

٥٢٩
 م ص ق
 نسخة
 ١٩٢٩
 ١٢٢٠
 ١٣٦٤

* (باب من أدرك من الفجر ركعة) * خذ ثناء عبد الله ابن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن يسري بن سعيد وعن الاعرج بن محمد بن عيسى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر * (باب من أدرك من الصلاة ركعة) * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة

٥٨٠
 م ص ق
 نسخة
 ١٥٢٤٣

التلفع صفة لشهود الصلاة وتعبه عماض بانها انما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم (قوله) **باب من أدرك من الفجر ركعة** تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في باب من أدرك من العصر ركعة (قوله يحدوثون) أي يحدثون زيد بن أسلم ورجال الاسناد كلهم محدثون (قوله فقد أدرك الصبح) الأدراك الوصول الى الشيء فظاهر والله يكتفي بذلك وليس ذلك مراد بالاجماع فقل يحمل على انه أدرك الوقت فاذا صلى ركعة أخرى فقد مكث صلاته وهذا قول الجمهور وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين وللفظه من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة وأصرح منه رواه أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بلفظ من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر وقال مثل ذلك في الصبح وقد تقدمت رواية المصنف في باب من أدرك من العصر ركعة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها فليتم صلاته ولتسأله من وجه آخر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها الا انه يقضى ما فاته وللبهقي من وجه آخر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل اليها أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الأدراك باحتلام الصبي وطهر المأثض واسلام الكافر ونحوها وأراد بذلك نصرة مذهبه في ان من أدرك من الصبح ركعة تنقصد صلاته لانه لا يكملها الا في وقت الكراهة وهو مبنى على ان الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافة مشهورة قال الترمذي وهذا يقول الشافعي وأجدوا حتى وخالف أبو حنيفة فقال من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته واحتج بذلك بالاخبار الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وادعى بعضهم ان احاديث النهي ناسخة لهذا الحديث وهي دعوى تحتاج الى دليل فانه لا بصار الى النسخ بالاختمال والجمع بين الحديثين يمكن بان يحمل احاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ولا شأن ان التخصيص أولى من ادعاء النسخ ومفهوم الحديث ان من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت والفتحة في ذلك ففصل بين أصحاب الاعذار وغيرهم وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت وكذا مدرك الجمعة ومقدار هذه الركعة قد ما يكره الاخر او يقرأ ثم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدتين بشرط كل ذلك وقال الراعي المعتز فيهم أخف ما بقدره له أعدو وهذا في حق غير أصحاب الاعذار ما أصحاب الاعذار كن أفاق من اغناء وطهرت من حض أو غير ذلك فان بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء وقد قال قوم يكون ما أدرك في الوقت أداء وبعد قضاء وقيل يكون كذلك لكنه يلحق بالاداء حكوا والخيار ان الكل أداء وذلك من فضل الله تعالى وتفضل بعضهم الاتفاق على انه لا يجوز ان ليس له عذر تاخير الصلاة حتى لا يلقى منها الا هذا القدر والله أعلم * (الطبعة) * وأورد المصنف في باب من أدرك من العصر طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة لانه تقدم طريق أبي سلمة ذكر العصر وقد تم هذا ذكر الصبح فناسب ان يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من الاهتمام والله الهادي للصواب (قوله) **باب من أدرك من الصلاة ركعة** هكذا ترجم وساق الحديث بلفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري وأحال به على حديث مالك وأخرجه البيهقي وغيره

من الوجه الذي أخرجه عنه مسلم ولفظه كالقوله في هذا الباب قدم قوله من الصلاة على قوله
ركعة وقد وضع لنا بالاسستقراء ان جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع
فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي ورد له الا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير فقلله
ما أكثر اطلاعه والظاهر ان هذا أعظم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ويحتمل ان
تكون الامام عبيدة فيحدثه او يؤيده ان كلامهم من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطلق
وذلك مقيد فيحمل المطلق على المقيد وقال الكرماني الفرق بينهما ان الاول فين أدرك من
الوقت قدر ركعة وهذا فين أدرك من الصلاة ركعة كذا قال وقال بعد ذلك وفي الحديث ان من
دخل في الصلاة فصلى ركعة ونحو الوقت كان مدر كالجيمعها وتكون كلها أداء وهو الصحيح
انتمى وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجلعهما متعلقين بالوقت بخلاف ما قال أبو نؤل وقال
التيبي بعنه من أدرك مع الامام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة وقيل المراد الصلاة الجمعة وقيل
غير ذلك وقوله فقد أدرك الصلاة ليس على ظاهره بالاجماع لما قدمناه من انه لا يكون بار ركعة
الواحدة مدر كالجيمع الصلاة بحيث يحصل براعة منه من الصلاة فاذا فيه اضمار تقديره فقد
أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة أو نحو ذلك ويلزمه اتمام بقيةها وقد تقدم بقية مباحثته في
الباب الذي قبله ومفهوم التقيد بالركعة ان من أدرك دون الركعة لا يكون مدر كها وهو
الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد يميز منها ادراك الامام را كها يجزئ ولو لم يدرك معه
الركوع وقيل يدرك الركعة ولو رفع الامام رأسه ما لم يرفع بقية من انتم برؤسهم ولو نوى واحد وعن
الثوري وزفر اذا كبر قبل أن يرفع الامام رأسه أدرك ان وضع يده على ركبته قبل رفع الامام
وقيل من أدرك فكيفه الاحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة وعن أبي العالية اذا أدرك
السجود أو كل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزيه **(قوله باب الصلاة بعد**
الفجر حتى ترتفع الشمس) يعنى ما حكمها قال الزين بن المنير لم يثبت حكم النهي لان تعين النهي
عنه في هذا الباب مما كثرت الاختلاف وخص الترجمة بالفجر اشتمال الاحاديث على الفجر
والعصر لان الصبح هي المذكورة أو لا في سائر احاديث الباب (قلت) أولان العصر ورد فيها
كونه صلى الله عليه وسلم صلى بعدها بخلاف الفجر **(قوله هشام)** هو ابن أبي عبد الله البستري
(قوله عن أبي العالية) هو الرازي باليه التختانية واسمه ربيع بالتصغير ووقع مصرها عند
الاسماعيلي من رواية عنده عن شعبة أو ورد المصنف طريق يحيى وهو القطان عن شعبة عن
قتادة سمعت أبا العالية والسريفا التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وان كانت طريق
هشام أعلى منها **(قوله شهيد عندي)** أي أعلى أو أخبرني ولم يرد شهادة الحكم **(قوله مرضيون)**
أي لاشك في صدقهم ودينهم وفي رواية الاسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن هشام شهيد
عندي رجال مرضيون فيهم عمر وله من رواية شعبة حدثني رجال أحجم الي عمر **(قوله ناس)**
بهذا أي بهذا الحديث بعينه فان سداد رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه حدثني
ناس أعجبهم الى عمر وقال فيه حتى تطلع الشمس ووقع في الترمذي عنه سمعت غير واحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وكان من أحجم الي **(قوله بعد الصبح)** أي بعد صلاة
الصبح لانه لا جاز ان يكون الحكم فيه معقلا بالوقت اذ لا بد من أداء الصبح فتعين التقدير المذكور

فقد أدرك الصلاة * (باب
الصلاة بعد الفجر حتى
ترتفع الشمس) * حدثنا
حفص بن عمر قال حدثنا
هشام عن قتادة عن أبي
العالية عن ابن عباس قال
شهد عندي رجال مرضيون
وأرضاهم عندي عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الصلاة بعد الصبح

٥٨١

ع

تجفة

٩٠٤٩٢

قوله منها كذا بالنسخ
وانقطب سهل اه

قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهريين من بعض الوجوه **(قوله حتى تشرق)** بضم أوله من أشرق يقال أشرق تشرق الشمس ارتفعت وأضاءت ويؤيده حديث أبي سعيد الأتي في الباب بعده بلفظ حتى ترتفع الشمس ويروي بنحو أوله وضم ثالثه بوزن تغرب يقال شرفت الشمس أي طلعت ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ حتى تشرق الشمس وأطلع على السلك وقد ذكرنا أن في رواية مسند حتى تطلع الشمس بغير شك وكذا هو في حديث أبي هريرة الأتي آخر الباب بلفظ حتى تطلع الشمس بالجرم ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص أي حتى تطلع من تفسعة قال النووي أجبت الامعة على كراهة صلاة لأسبابها في الاوقات المنهي عنها وانفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها واختلوا في التوافل التي لها سبب كصلاة الجمعة والجمعة والتلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلوات الحاجة وقضاء الفائتة فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي واحتج الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر وهو صريح في قضاء السنة الفائتة فالحاضرة أولى والقرينة المقضية أولى وبالخلق ماله سبب **(قلت)** وما نقله من الاجماع والاتفاق متعقب فقد حكي غيره عن طائفة من السلف الاباحية مطلقا وان أحاديث النهي منسوخة به قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك حرم ابن حزم وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات وضع عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الاوقات وحكي آخرون الاجماع على جواز صلاة الحاجة في الاوقات المكروهة وهو متعقب بما سياتي في باب ما دعى ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل اليها أخرى فدل على اباحة الصلوة في الاوقات المنهية انتهى وقال غيرهم ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحصل النهي على ما لا سبب له ويخص منه ماله سبب فجاء في الأدلة والله أعلم وقال البيضاوي اختلفوا في جواز الصلوة بعد الصبح والعصر وعند الطالوع والغروب وعند الاستماع فذهب داود إلى الجواز مطلقا وأنه حمل النهي على التزيم **(قلت)** بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم قال وقال الشافعي تجوز الفرائض وما له سبب من التوافل وقال أبو حنيفة يحرم الجميع سوى عصر يومه وتحرم المنسوخة أيضا وقال مالك يحرم التوافل دون الفرائض ووافقه أحد لكنه استثنى ركعتي الطواف **(تبينه)** لم يقع لنا نسخة الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث وبلغني أن بعض من تكلم على العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها في الباب عن فلان وفلان ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ شاملا حول ولا قوة الا بالله **(قوله عن هشام)** هو ابن عروة بن الزبير **(قوله لا تجزوا)** أصله لا تتجزوا فخذت إحدى التاءين والمعنى لا تقصدوا واختلف أهل العرف المراد بذلك فذهب بعضهم إلى تفسير الحديث السابق وميناء المراد به فقال لا تكروه الصلوة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلوة طلوع الشمس وغروبها وإلى ذلك خرج بعض أهل الظاهر وقوا ابن المنذر واحتج له وقدره وسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت وهم ابن عمر اتهم رسول الله صلى الله عليه

حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة قال سمعت ابا العباس عن ابن عباس قال حدثني ناس بهذا **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال اخبرني ابي قال اخبرني ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزوا بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها

٥٨٢

٥٨٣

٥٨٤

٥٨٥

وسلم ان يعرى طالع الشمس وغر وجهه انتهى وسبق من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك
 قريباً بعد ما بين ورجم أقوى ذلك بعضهم يحدث من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
 الشمس فليصف إليها الأخرى فأمر بالصلاة حينئذ فدل على ان الكراهة مختصة بمن قصد
 الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقاً وسبقاً لهذا خبر يدلان في آخر الباب الذي بعده
 ومنهم من جعله مستقلاً وكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لم يقصد وهو قول
 الأكثر قال البيهقي إنما قالت ذلك عائشة لانهارأت النبي صلى الله عليه وسلم يصل
 بعد العصر فحلت نهيهم على من قصد ذلك لأعلى الإطلاق وقد أحب عن هذا ما صلى الله
 عليه وسلم إنما صلى حينئذ قضاءً لجماساتي وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من
 الصحابة غير عمر رضي الله عنه فلا اختصاص له بالوهم والله أعلم **(قوله وقال حدثني ابن عمر)** هو
 مقول عمروة أيضاً وهو حديث آخر وقد أفرداه الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معاً من
 رواية علي بن مسهر وعيسى بن بونس ومحمد بن بشر وكعب ومالك بن سعيد ومحاضر كلهم عن
 هشام والله وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام **(قوله حتى ترتفع)**
 جعل ارتفاعها غاية النهي وهو أقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ حتى تشرق من
 الانشقاق وهو الارتفاع كما تقدم **(قوله تابعه عبدة)** يعني ابن سليمان والضمير يعود على يحيى بن
 سعيد وهو القطن يعني تابع يحيى القطن على روايته لهذا الحديث عن هشام ورواية عبدة
 هذه موصولة عند المصنف في بدء الخلق وفيه الحديثان معاً وقال فيه حتى تبرز بل ترتفع وقال
 فيه لا تحيوا بالمال والتجارة والتون وزاد فيه فأنها تطلع بين قرني شيطان وفيه إشارة إلى علو
 النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين وزان مسلم من حديث عمرو بن عتبة وحينئذ يسجد
 لها الكفار فأنهى حينئذ ترك مشابهة الكفار وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة وفي هذا
 تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال ان النهي عن ذلك لا يدرك معناه وجعله من قبيل التعبد
 الذي يجب الإيمان به وسبق الكلام على المراد بقوله بين قرني الشيطان في أوائل بدء الخلق ان
 شاء الله تعالى **(قوله حاجب الشمس)** أي طرف قرصها قال الجوهري حواجب الشمس فواحيا
(قوله عن عبدة الله) هو ابن عمر العمري **(قوله حصن بن عاصم)** أي ابن عمر بن الخطاب وهو
 جد عبد الله بن عمر المذكور في هذا الاستناد **(قوله وعن صلاتين)** محصل ما في الباب أربعة
 أحاديث الأول والاخير يتعلقان بالفعل والثاني والثالث يتعلقان بالوقت وقد تقدم نقل اختلاف
 العلماء في ذلك وسبق الكلام على السبعين في كتاب البيع وعلى اللبستين في كتاب اللباس **(قوله)**
بعد النجس أي بعد صلاة النجس كما تقدم **(قوله باب لا تعصر)** بضم النشأة
 الفوقاية والصلاة بالرفع لأن في مقام الفاعل أو بفتح النشأة التحاتية والصلاة بالنسب
 والقاعل محذوف أي الصلوة وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذي قبله ولا تنافي
 بين قوله في الترجمة قبل الغروب وبين قوله في الحديث عند الغروب بل المذكور قريباً
 لا يعصر كذا وقع بلفظ الخبر قال السهلي يجوز الأخير عن مستقر آخر الشرع أي لا يكون
 الا هذا **(قوله فصلى)** بالنسب والمراد ان يعصرى والصلاة معاً يجوز الرفع أي لا يعصرى أحدكم
 الصلاة في وقت كذا فهو يصل فيه وقال ابن خروف يجوز في فصل ثلاثة أوجه الجزم على

وقال حدثني ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب *** تابعه عبدة * حدثنا عبدة * ابن اسمعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حصن بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يعتي بن لبيد وعن صلاتين نهى عن الصلاة بعد النجس حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب الشمس وعن اشتال الصماء وعن الاحتيا في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء وعن المسألة وعن الملامسة * (باب) لا تعصر الصلاة قبل غروب الشمس * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعصر أحدكم فصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها * حدثنا عبدة الغزير بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد**

عن صالح عن ابن شهاب
 قال أخبرني عطاء بن يزيد
 الجندعي أنه سمع أناس بعد
 الجندري يقول سمعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا صلاة بعد
 الصبح حتى ترتفع الشمس
 ولا صلاة بعد العصر حتى
 تغيب الشمس * حدثنا
 محمد بن أبان قال حدثنا
 غندر قال حدثنا شعبة عن
 أبي السباح قال سمعت جران
 ابن أبان يحدث عن معاوية
 قال أنكم تصلون صلاة
 لقد جئنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فآراءناه
 يصلها ولقد نهى عنها يعني
 الركعتين بعد العصر
 * حدثنا محمد بن سلام قال
 حدثنا عبيدة عن عبيد الله
 عن خبيب عن حفص بن
 عاصم عن أبي هريرة قال
 نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن صلاتين بعد
 الظهر حتى تطلع الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب
 الشمس * (باب من لم يكره
 الصلاة إلا بعد العصر
 والضحى)

الطه أف لا يتحرى ولا يصلي والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصلي والنصب على جواز
 النهى والمعنى لا يتحرى مصليا وقال الطيبي قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى ويصل بالنصب لانه
 جوابه كما يدل لا يتحرى فقبل لم فاجب خيفة أن يصلي ويحتمل أن يقدر غير ذلك وقد وقع في
 رواية القعني في الموطأ لا يتحرى أحدكم أن يصلي ومعناه لا يتحرى الصلاة (قوله عن صالح) هو
 ابن كيسان ولم يخرج البخاري لصالح بن أبي الأخضر شيئا (قوله لا صلاة) قال ابن دقيق العيد
 صفة النهى في الفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى جعلها على نفي الفعل الشرعي
 لا المحسنى لأن الولوجناه على نفي الفعل المحسنى لا خفيته في تحميجه إلى اضمار الأصل عدمه وإذا
 جعلناه على الشرعي لم يخرج إلى اضماله فهداوجه الأولى وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى والتقدير
 لا تصلوا وسكنى أو الفتح المعمرى عن جماعة من السلف أنهم قالوا إن النهى عن الصلاة بعد
 الصبح وبعد العصر إنما هو إعلام بأنهما لا يتطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصده
 وقت الطلوع ووقت الغروب ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والشافعي بإسناد حسن عن علي بن
 النضر صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر إلا أن تكون الشمس تقيته وفى
 رواية من تفسقه فقل على أن المراد بالعبدية ليس على عمومهم وإنما المراد وقت الطلوع ووقت
 الغروب وما قارب ما والله أعلم ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة المنهية غير صحيحة
 فلا زمنه لا يقصد لها المكلف إذا عاقل لا يشتغل بمالائمة فيه (قوله لا صلاة بعد النسيج)
 أى بعد صلاة الصبح وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين (قوله حدثنا محمد بن أبان) هو
 الجني وقبله الواسطي ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة (قوله عن معاوية) في رواية
 الاسماعيلي من طريق معاذ وغيره عن شعبة خطبنا معاوية وأنفى أصحاب شعبة على أنه من
 رواية أبي السباح عن جران وخالفهم عثمان بن عر وأبو داود الطيالسي فقالا عن أبي السباح
 عن معاوية الجهمي عن معاوية والطريق التي اختارها البخاري أرجح ويجوز أن يكون لأبي
 السباح فيه شتان (قوله يصلها) أى الركعتين والجموع يصلها أى الصلاة وكذا وقع الخلاف
 بين الرواة في قوله عنها أو عنهما وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر
 ركعتين على سبيل التطوع الراتب لها كما يصلى بعد الظهر وما تشاهد من رواية صلاة النبي صلى الله
 عليه وسلم لهما قد أثبتته وغيره مثبت مقدم على النافي وسأيت في الباب الذى بعده قول عائشة
 كان لا يصلح ما في المسجد لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للإثبات الواردة في النهى لأن
 رواية الإثبات لها سبب كما سأيت في الباب الذى بعده فالقول بها ماله سبب وبني ما عدا ذلك على
 عموم النهى فيه فمحتمل على ماله سبب وأما من يرى عموم النهى ولا يخصه بماله سبب فيحصل
 انكار معاوية على من يتطوع ويحصل الفعل على الخصوصية لا ينجح وبجاء الأول والله أعلم
 (قوله حدثنا عبيدة) هو ابن سليمان وثيقة الاسناد واثبت تقدم ما تم سباق في الباب الذى قبله
 (قوله با) من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والضحى قبل أن يخرج إلى التربة يذكر
 المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بيت القول في موضع كثر فيه الاختلاف ويحصل
 ما ورد من الأخبار في تعيين الاوقات التي تكره فيها الصلاة أنها خمسة عند طلوع الشمس وعند
 غروبها وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر وعند الاستموات وترجع بالتعقبات إلى ثلاثة من بعد

صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس فدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس وكذا من بعد صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس ولا يعكز على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى يرغب الشمس يكره له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد وما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة وفي الجمله أعدها أربعة أجودوني خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفسه وفيه أربعة أحاديث حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه وحسين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع وحديث عمر بن عتبة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه حتى يستقل الظل بالرمح فإذا أقبل التي فصل وفي اللفظ لا يرد حتى يعدل الرمح فله وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه حتى تستوى الشمس على رأسك كلام فإذا زالت فصل وحديث الصنابجي وهو في الموطأ ولفظه ثم إذا استوت فإنها فإذا زالت فإنها وفي آخره وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وهو حديث مرسل مع قوة جلاله وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة وبضعة هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب فنهى عن الصلاة نصف النهار وعن ابن مسعود قال كنا نهي عن ذلك وعن أبي سعيد الخدري قال أدركت الناس وهم يقولون ذلك وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور وخالف مالك فقال ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يحتمدون ويصلون نصف النهار قال ابن عبد البر وقدرى مالك حديث الصنابجي فأما أنه لم يصح عنده وأما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم نذر الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى آخره الإمام كاسياتي في أبيه وجعل الغاية خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال فدل على عدم الكراهة وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعاً أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة في استناده انقطاع وقد كرهه البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر والله أعلم * (فائدة) فرق بعضهم بين حكمه النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال يكره في الحالتين الأولين ويحرم في الحالتين الآخرتين ومن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بعد العصر فدل على أنه لا يحرم وكانه يعمل فعله على بيان الجواز وسأقي ما فيه في الباب الذي بعدهم وروى ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وأباحها بعد العصر حتى تصفر فيه قال ابن حزم واحتج بحديث علي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة رواد أبو داود بإسناد أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة رواد أبو داود بإسناد صحيح قوي والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقبل هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم (قوله رواه عمر الخ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة وهي التي تقدم إيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستسواء لكن قال به أن يقول أنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد (قوله أصلي) زاد الاسم اعلى في أوله من وجهين عن جاد بن زيد لأن لا يصل من أول النهار حتى تزل الشمس ويقول أصلي إلى آخره (قوله أن لا تحزوا) أصله تحزوا أي تقصداً وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جريح عن نافع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال أنه بطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس * (تنبيه)

نح

٢ / ٢٦٢

رواه عمر وابن عمر وأبو
سعيد وأبو هريرة * حدثنا
أبو التعمان حدثنا جاد
عن أيوب عن نافع عن
ابن عمر قال أصلي كما رأيت
أصحابي يصلون لأنهم
أخذوا يصلون ليل ولا نهار
مشاء غير أن لا تحزوا
طلوع الشمس ولا غروبها

٥٨٩

ع

تحفة

٧٥٢٢

قال بعض العلماء المراد بصبر الكراهة في الاوقات الخمسة انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية
والافتقد ذكروا انه يكره التنفل وقت اقامة الصلاة وقت صعود الامام بخطبة الجمعة وفي حالة
الصلاة المكتوبة جماعة لم يصلها وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى يصرف
الناس وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب وسأقي ثبوت الامر به في هذا الجامع
الصحيح **قوله** ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها قال الزين بن المنير ظاهر
الترجمة اخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها وقال ايضا ان السرف في قوله ونحوها يدخل فيه
رواقب التوافل وغيرها **قوله** وقال كريب يعني مولى ابن عباس (عن أم سلمة) الى آخره وهو
طرف من حديث أو رده المؤلف مطولا في باب اذا كلم وهو يصلي فاشا ربه قيل كتاب الجنائز
وقال في آخره ألقى ناس من عبد القيس فشقوا عن الركنين التين بعد الظهر فهما هاتان
قوله في حديث عائشة والذي ذهب به ماتر كهما حتى لقي الله وقولها في الرواية الاخرى ماترك
السجدين بعد العصر عند قط وفي الرواية الاخرى لم يكن يدعهما سرا ولا علانية وفي الرواية
الاخرى ما كان يأتي في يوم بعد العصر الاصل (ركعتين) تسلك بهن الروايات من أجاز التنفل
بعد العصر مطلقا ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس وقد تقدم نقل المذهب في ذلك وأجاب
عنهم من أطلق الكراهة بان فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الروايات من غير كراهة
وأما ما ذهبه صلى الله عليه وسلم على ذلك فهو من خصائصه والدليل عليه رواية ذكرها مولى
عائشة انها حدثته انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي
عن الوصال رواه أبو داود ورواية أخرى سلمة عن عائشة في نحو هذه القصص وفي آخره وكان اذا صلى
صلاة أتمها واهم سلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم للمداومة على ذلك الأصل
القضاء وأما ما روى عن ذكره ان عن أم سلمة في هذه القصة انها قالت فقلت يا رسول الله أتتضيها
اذا فاتا فقال لا في رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (قلت) أخرجهما الطحاوي واحتج به على أن
ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه ما فيه **قائدة** * روى الترمذي عن طريق
جرير عن عطاء بن السائب عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وسلم
الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد
قال الترمذي حديث حسن (قلت) هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد احتياطه وان
صح فهو شاهد لحديث أم سلمة لكن ظاهر قوله ثم لم يعد معارض لحديث عائشة المذكور في هذا
الباب فيحمل النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على النافي وكذا ما رواه
السنائي عن طريق أبي سلمة عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيتها بعد العصر
ركعتين مرة واحدة الحديث وفي رواية له عنهما لم أره يصلهما قبل ولا بعد فجمع بين الحديثين
بانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلهما الا في بيته فلذلك لم يراه ابن عباس ولأم سلمة ويشترى الى
ذلك قول عائشة في الرواية الاولى وكان لا يصلهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته **قوله** انه
سمع عائشة قالت والذي ذهب به في رواية البيهقي من طريق اسحق بن الحسن والاسماعيلي من
طريق أبي زرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه افساد فدخل عليهما فسلها عن ركعتين بعد
العصر فقالت والذي ذهب بنفسه تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه أيضا فقال لها أين

* (باب ما يصل بعد العصر
من الفوائت ونحوها)
وقال كريب عن أم سلمة
صلى النبي صلى الله عليه
وسلم بعد العصر ركعتين
وقال شغلني ناس من عبد
القيس عن الركعتين
بعد الظهر حدثنا أبو نعيم
قال حدثنا عبد الواحدين
أين قال حدثني أمه سمع
عائشة قالت والذي ذهب به
ماتر كهما حتى لقي الله وما لي
الله تعالى حتى تثقل عن
الصلاة وكان يصلي كثيرا من
صلاته فاعدا تعني الركعتين
بعد العصر وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلهما
ولا يصلهما في المسجد
مخافة أن تثقل على أمته
وكان يجب

فت
٢/٢٩٢

تحفة
١٨٢٠٧

٥٩٠

تحفة

١٦٠٤٣

ان عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما فقال صدقت ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلم ما ذكره والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرنا أنها في باب
 اذا كلم وهو يصلي ففي أول الخبر عن كريب ان ابن عباس والمسورين مخزومة وعبد الرحمن بن
 أزهر أرسلوا الى عائشة فقالوا اقرأ عليها السلام متاجعيا وسلمها عن الركعتين بعد صلاة العصر
 وقل لهما انا أخبرنا انك تصليهما وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال ابن عباس
 وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما الحديث * (تنبيه) * روى عبد الرزاق من حديث
 زيد بن خالد ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد ان عمر أراه وهو خليفة ركب
 بعد العصر فضر به فذكر الحديث وشوفه فقال عمر يا زيد لو لا أني أخشى ان يتخذهما الناس سلبا
 الى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما فاعل عمر كان يرى ان النهي عن الصلاة بعد العصر انما هو
 خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس وهذاوافق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر
 وغيره وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الاسود عن عروة عن نعيم الدار في شهور وبقيد
 ابن خالد وجواب عمر له وفيه ولكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر الى المغرب
 حتى يروا الساعة تأتي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي فيها وهذا أيضا يدل لما نقلناه
 والله أعلم **(قوله ما خفف عنهم)** في رواية المستمل ما خفف عنهم وساق الكلام على ذلك في
 أعلام النبوة ان شاء الله تعالى **(قوله هشام)** هو ابن عروة **(قوله ابن أخي)** بالنصب على
 التداويع في الحديث مخدوف وأثبت الاسماعيل في روايته **(قوله عبد الواحد)** هو ابن زياد
 والشيباني هو ابواسحق وأواسحق المذكور في الاسناد الذي بعده هو السبيعي **(قوله يدعوا)**
 زاد النسائي في يتيق * **(فائدة)** * فوهمت عائشة رضي الله عنهما من مواظبتها صلى الله عليه وسلم
 على الركعتين بعد العصر ان نهى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس
 مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه فلهاذا قالت ما تقدم نقله عنها وكانت
 تنقل بعد العصر وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال رأيت ابن
 الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل
 فيها الصلاة هما وكان ابن الزبير يفهم من ذلك ما فهمته خاتمه عائشة والله أعلم وقد روى
 النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث الى أم سلمة فذكرت أم سلمة قصة
 الركعتين حيث شغل عنهما فخرج الامر الى ما تقدم * **(تنبيه)** * قول عائشة ما تركهما حتى
 أتى الله عز وجل وقولها لم يكن يدعوهما وقولها ما كان يأتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين
 مرادهما من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ولم ترد أنه كان يصلي
 بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلا الى آخر عمر بل في حديث أم سلمة ما يدل
 على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها معه **(قوله باب التكبير)**
 بالصلاة في يوم غيم * وأورد فيه حديث بريدة التي تقدم في أوقات العصر في باب من تخل
 العصر قال الاسماعيل جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للحديث وكان هذه الترجمة أن
 يورد فيها الحديث المطابق لها ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بنقله بكروا
 بالصلاة في يوم الغيم فان من ترك صلاة العصر ضبط عليه **(قلت)** من عادة البخاري أن يترجم

٥٩١
 ما خفف عنهم * حدثنا مسدد

قال حدثنا يحيى قال حدثنا

هشام قال أخبرني أبي قال

قالت عائشة ابن أخي

ما ترك النبي صلى الله عليه

وسلم السجدين بعد العصر

عندي قط * حدثنا موسى

ابن اسمعيل قال حدثنا عبد

الواحد قال حدثنا الشيباني

قال حدثنا عبد الرحمن

الاسود عن أبيه عن عائشة

قالت ركعتان لم يكن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يدعهما سار ولا علانية

ركعتان قبل الصبح وركعتان

بعد العصر * حدثنا محمد بن

عروة قال حدثنا شعبة عن

أبي اسحق قال رأيت الأسود

ويسروا فاشهدا على عائشة

قالت ما كان النبي صلى الله

عليه وسلم يأتي في يوم بعد

العصر الاصل ركعتين

* **(باب التكبير بالصلاة في**

يوم غيم) * حدثنا غزير

فضالة قال حدثنا هشام عن

يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي

قلاية أن الملقح حدثه قال

كأمر بريدة في يوم غيم

فقال بكروا بالصلاة فان

النبي صلى الله عليه وسلم قال

من ترك صلاة العصر ضبط عليه

٥٩٢

تحفة ٢٠١٢

بعض ما تشغل عليه ألقاظ الحديث ولولم يوردها بل ولولم يكن على شرطه فلا اراد عليه وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمجلا صلاة العصر في يوم النجم اسناده قوى مع ارساله وقد تقدم الكلام على المتن في باب من ترك العصر **(قائده)** المراد بالتبكير المبادرة الى الصلاة في أول الوقت وأصل التبكير فعل الشيء بكرة والبكرة أول النهار ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته وقيل المراد بتبجيل العصر وجعلها مع الظهر وروى ذلك عن عمر قال اذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وتبجلوا العصر **(قوله)** باب الاذان بعد ذهاب الوقت **(قوله)** حدثنا عمران بن ميسرة قال حدثنا محمد بن فضيل قال حدثنا حصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال سئلت النبي صلى الله عليه وسلم ليلته فقال بعض القوم لو عرست بنا يا رسول الله قال أخاف أن تناموا عن الصلاة قال بلال أنا أو قتلكم فاضطجعوا وأسند بلال ظهره الى راحلته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس فقال يا بلال أين ما قلت قال ما ألقيت على تومة مثلها قاط قال ان الله قبض أرواحكم حين شامو ردتها عليكم حين شام بلال قم فاذن بالناس بالصلاة فتوضأوا انما انفتحت الشمس وياضت قام

٥٩٥
نقطة
٥٩٦

بعض ما تشغل عليه ألقاظ الحديث ولولم يوردها بل ولولم يكن على شرطه فلا اراد عليه وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمجلا صلاة العصر في يوم النجم اسناده قوى مع ارساله وقد تقدم الكلام على المتن في باب من ترك العصر **(قائده)** المراد بالتبكير المبادرة الى الصلاة في أول الوقت وأصل التبكير فعل الشيء بكرة والبكرة أول النهار ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته وقيل المراد بتبجيل العصر وجعلها مع الظهر وروى ذلك عن عمر قال اذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وتبجلوا العصر **(قوله)** باب الاذان بعد ذهاب الوقت **(قوله)** حدثنا عمران بن ميسرة قال حدثنا محمد بن فضيل قال حدثنا حصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال سئلت النبي صلى الله عليه وسلم ليلته فقال بعض القوم لو عرست بنا يا رسول الله قال أخاف أن تناموا عن الصلاة قال بلال أنا أو قتلكم فاضطجعوا وأسند بلال ظهره الى راحلته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس فقال يا بلال أين ما قلت قال ما ألقيت على تومة مثلها قاط قال ان الله قبض أرواحكم حين شامو ردتها عليكم حين شام بلال قم فاذن بالناس بالصلاة فتوضأوا انما انفتحت الشمس وياضت قام

لون بين لونين فالما للصلص من البياض مثلاً فاما وقال له أبيض (قوله فضلي) زاد أبو داود والناس
وفي الحديث من القوائد جواز التماس الاستماع ما يعاقب بحاصلهم الدعوة وغيره ولكن
بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض وأن على الامام أن يراعي المصالح الدينية والاعتزاز بها
يحقل فوات العبادة عن وقتها بسببه وجواز التزام الخادم القيام بعراقبة ذلك والاكتفاء
في الامور المهمة بالواحد و قبول العذر عن اعتذاره بامر سائق ونسويخ المطالبة بالوفاء بالالتزام
وتوجهت المطالبة على بلال بذلك تنبيهه على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن
بهم الاسما في مظان الغلبة وسلب الاختيار وانما يادر بلال الى قوله انا أوقظكم اتباعا لعادته
في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان وفيه خروج الامام بنفسه في الفز والسرايا
وفيه الرد على منكري القدر وأنه لا واقع في الكون الاقصد وفي الحديث أيضا ما ترجم له
وهو الاذان للقاء شقوه قال الشافعي في القديم وأجدوا أبو ثور وابن المنذر قال الاوراع وماك
والشافعي في الجديد لا يؤذن لها والاختار عند كثير من اصحابه ان يؤذن لصحبة الحديث وحل
الاذان هناك في الاقامة متعقب لانه عقب الاذان بالوضوء ثم يارتفع الشمس فلو كان المراد به
الاقامة لما أخر الصلاة عنها ثم يمكن حمله على المعنى اللغوي وهو محض الاعلام ولا سيما على
رواية الكشي مني . وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه
القصة فامر بلال فاذا نزل فصلبتا ركعتين ثم أمرهما فقام فصلي الغداة وسباني الكلام على الحديث
الذي احتج به من لم يرا تأذين في الباب الذي بعدهما وفيه مشروعية الجماعة في القوائت وسباني
في الباب الذي بعده أيضا واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الاربعة لانه لم يذكر
فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ولا دلالة فيه لانه لا ينم عن عدم الوقوع لاسيما وقد
ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم وسباني في باب مفرد ذلك في أبواب التطوع
واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمرا أحدا
بمراقبة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يخفى قال ويدل على أنها هي المأمور بالحفاظلة عليها أنه
صلى الله عليه وسلم لم تقمته صلاة غيرها غير ما عذر شغلها عنها اهـ وهو كلام متدافع فأى عذرا ين
من التوم واستدل به على قبول خبر الواحد قال ابن زينة وليس هو بقطاع فيه لاحتمال أنه صلى
الله عليه وسلم لم يرجع الى قول بلال بمجرد بل بعد النظر الى الفجر واستيقظ مثلاً وفيه جواز
تأخير قضاء الفائتة عن وقت الاتيئة مثلاً وقد تقدم ذلك مع بقية قوائمه في باب الصعيد الطيب
من كتاب التيميم (قوله يا) من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت قال
الزبير بن المنبر انما قال البخاري بعد ذهاب الوقت ولم يقل مثلان صلى صلاة فائتة للاشعار بان
ايقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوات التي جهل يومها وأشهرها (قوله هشام) هو
ابن أبي عبد الله السدوسي ويحيى هو ابن كثير وأوسلمة هو عبد الرحمن (قوله ان عمر بن الخطاب)
قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم الاجاب عن
ضيق فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر جملته من مسند
عمر تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف (قوله يوم الخندق) سياق شرح أمره في كتاب الغزاي
(قوله بعد ما غربت الشمس) في رواية شيان عن يحيى عند المصنف وذلك بعدما أظفر الصائم

فضلي (باب من صلى بالناس
جماعة بعد ذهاب الوقت) *
حدثنا معاذ بن فضالة قال
حدثنا هشام عن يحيى عن
أبي سلمة عن جابر بن عبد الله
أن عمر بن الخطاب جاء يوم
الخندق بعد ما غربت الشمس

٥٩٦
م ت م
نطة
٣١٥٠

والعنى واحد (قوله يسب كفار قريش) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها اما
 المختار كما وقع لعمر واما مطلقا كما وقع لغيره (قوله ما كدت) قال العمري لفظه كاد من افعال
 المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقع قال والراجح فيها أن لا تقرن بان
 يختلف عسى فان الراجح فيها أن تقرن قال وقد وقع في مسلم في هذا الحديث حتى كادت الشمس
 أن تغرب (قلت) وفي البخارى في باب غزوة الخندق أيضا وهو من تصريف الرواة وهل تسوغ
 الرواية بالمعنى في مثل هذا ولا الظاهر الجواز لان المقصود الاخبار عن صلاته العصر فكف
 وقعت لا الاخبار عن عمر هل تكلم بالراحة أو بالمرجوحة قال واذا تقرر أن معنى كاد المقاربة
 فقول عمر ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب معناه أنه صلى العصر قرب غروب
 الشمس لان بقي الصلاة يقتضى اثباتها واثبات الغروب يقتضى نفسه فتحصل من ذلك لعمر
 ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب اهـ وقال الكرماني لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في
 وقت العصر بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لانه يقتضى أن كيدوده كانت عند كيدودتها قال
 وحاصله عرف ما وصلت حتى غربت الشمس اهـ ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق وما ادعاه
 من العرف ممنوع وكذا الغندية للفرق الذى أوضحه اليعمرى من الاثبات والنفي لان كاد اذا
 ثبت أنفت واذا نفت أثبت كما قال فيها العمري ملغزا

اذ انفت والله أعلم أثبتت * وان أثبتت قامت مقام مجود

هذا الى ما في تعبيره بلفظ كيدودته من الثقل والله الهادى الى الصواب فان قيل الظاهر أن عمر
 كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس
 بخلاف بقية الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم فاجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع
 بالمسكين الى قرب غروب الشمس وكان عمر حينئذ متوضعا فادرك وقوع الصلاة ثم جاء الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فاعلم بذلك في الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع بتبها الصلاة
 ولهذا قام عند الاخبار هو واحكامه الى الوضوء وقد اختلف في سبب تأخير النبي صلى الله عليه
 وسلم الصلاة ذلك اليوم فقيل كان ذلك نسيانا واستبعد أن يقع ذلك من الجميع ويمكن أن يستدل
 له بما رواه أحمد من حديث أبي جعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوم الاحزاب
 فلما سلم قال هل عرج منكم أي صلبت العصر قالوا لا يا رسول الله فصل العصر ثم صلى المغرب
 اهـ وفي صحة هذا الحديث نظر لانه يخالف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر والله
 ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بتكلف وقيل كان عند الكونهم شغله فلم يتمكنوا من ذلك وهو
 أقرب لاسما وقد وقع عند أحد التفسيرات في حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في
 صلاة الخوف فرجا لا أوركنا وقد اختلف في هذا الحكم هل نجرأ أم لا كما سياتى في كتاب صلاة
 الخوف ان شاء الله تعالى (قوله بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه واداء بالمدية وقيل هو
 بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري (قوله فصلي العصر) وقعي في الموطان من طريق
 أخرى ان الذي قالهم الظهر والعصر وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا اليه الظهر والعصر
 والمغرب وأهم صلاواته هي من الليل وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى والنسائي أن
 المشرئين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلاوات يوم الخندق حتى ذهب من

جعل يسب كفار
 قريش قال يا رسول الله
 ما كدت أصلى العصر حتى
 كادت الشمس تغرب قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 والله ما صليتها فقمنا الى
 بطحان فتوضا للصلاة
 وتوضا لها فصلي العصر
 بعد ما غربت الشمس ثم
 صلى بعدها المغرب

الليل ماشاء الله وفي قوله أربع تجوز لان العشاء لم تكن فانت قال اليعمرى من الناس من ربح ما في الصبحين وصرح بذلك ابن العربي فقال ان الصبح ان الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر (قلت) ويؤيده حديث علي في مسلم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر قال ومنهم من جمع بان الخندق كانت وقعة أياما فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام قال وهذا أولى (قلت) وقته أن رواه أبي سعيد وابن مسعود ليس فيها تعرض لقصة عمر بل فيها أن قضاء الصلاة وقع بعد خروجه وقت المغرب وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس قال الكرماني فان قلت كيف دل الحديث على الجماعة (قلت) اما انه محتمل أن في السابق اختصارا وامان اجراء الراوى القاضية التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجرى واحد ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عادته اه وبالاختمال الاول جزم ابن المنبر زين الدين فقال فان قيل ليس فيه قصر على جماعة في جماعة أحجب بان مقصود الترجمة مستفاد من قوله فقام وقنوا قوضا وقوضا (قلت) الاحتمال الاول هو الواقع في نفس الامر فقد وقع في رواية الاسماعيلى ما يقتضى انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلطف صلى بنا العصر وفي الحديث من القوائت رتب القوائت والاكثر على وجوبه مع الذكر لأمع النساء وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلفوا فيما اذا تكفأت في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالقائت وان خرج وقت الحاضرة أو يبدأ بالحاضرة أو يتخير فقال الاول مالك وقال الثاني الشافعي وأعجاب الراوى وأكثر أصحاب الحديث وقال الثالث أشهب وقال عياض محل الخلاف اذا لم تكثر الصلوات القوائت فاما اذا كثرت فلا خلاف انه يبدأ بالحاضرة واختلفوا في حد القليل فقبل صلاة يوم وقيل أربع صلوات وفيه جواز اليمين من غير استيفاء اذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مكارم الاخلاق وحسن التأتى مع أصحابه ونال فهم وما ينبى الاقتداء به في ذلك وفيه استحباب قضاء القوائت في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم الا للثبوت أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة اذا قامت والاقامة للصلاة القائتة واستدل به على عدم مشروعية الاذان للقائتة وأجاب من اعتبر بمان المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوى الاذان لها وقد عرف من عادته صلى الله عليه وسلم الاذان للحاضرة فدل على أن الراوى ترك ذلك لانه لم يقع في نفس الامر وتعقب باحتمال أن تكون المغرب بتيأا ابتاعها الا بدخروجه وقتا على رأى من يذهب الى القول بتضيقه وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على ان وقت المغرب متسع لانه قدم العصر عايناه فلو كان ضيقا لبدأ بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله يتقدم الحاضرة وهو الذى قال بان وقت المغرب ضيق فيحتاج الى الجواب عن هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا المقدم أن فيه انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد مضى هوى من الليل (قوله ما) من نسي صلاة فصل اذا ذكر ولا يعيد الا تلك الصلاة قال علي بن المنبر صرح البخارى بآيات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ولكونه على وفق القياس اذ الواجب خمس صلوات لا أكثر في قضى القائتة كحل العدد المأمور به ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع فليصلها ولم

* (باب) * من نسي صلاة
فليصل اذا ذكر ولا يعيد
الا تلك الصلاة

بذكر زيادة وقال أيضا لا كفارة لها الا ذلك فاستقدم من هذا الحصر أن لا يجب غير عاداتها
 وذهب مالك الى ان من ذكر بعد أن صلى صلاة انه لم يصل التي قبلها فانه يصلي التي ذكر ثم يصلي
 التي كان صلاها مرة الا للترتيب انتهى ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله ولا بعد الا تلك
 الصلاة الى تضعف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة
 حيث قال فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها فان بعضهم زعم ان طاهره اعادة القضية مرتين عند
 ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ولكن اللفظ المذكور ليس فصافي ذلك لانه يحتمل
 أن يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لانه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج
 وقتها لكن في رواية أبي داود عن حديث عوان بن حصين في هذه القضية من أدرك منكم صلاة
 الغداة من غدا صالها فليقض معها مثلها قال الخطابي لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبه وقال
 ويشبهه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى ولم يقل أحد
 من السلف باستحباب ذلك أيضا بل عدوا الحديث غلطاً من رآوه وحكي ذلك الترمذي وغيره
 عن البخاري ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا أنهم قالوا
 يا رسول الله ألا نقضيها لو قتها من الغد فقال صلى الله عليه وسلم لا ينهكم الله عن الربا واخذ منكم
 (قوله) وقال ابراهيم أي الضعي وأثر هذا موصول عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره
 عنه (قوله عن همام) هو ابن يحيى والاسناد كذا بصريون (قوله من نسي صلاة فليصل)
 كذا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول ورواه مسلم عن هذاب بن خالد عن همام بلفظ
 فليصلها وهو ابن المراد وزاد مسلم أيضا من رواية سعيد عن قتادة أن أروام عنها وله من رواية
 المنذر بن سعيد الضعي عن قتادة نحوه وسماي في نظره وقدمت ليدل الخطابي منه القائل
 ان العامد لا يقضي الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فلهذا من ان لم ينس
 لا يصلي وقال من قال يقضي العامد بان ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب فيكون من باب التيسير
 بالادنى على الاعلى لانه اذا وجب القضاء على الناسي مع سقوط الأمر ورفع الخرج عنه فالعامد
 أولى وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله نسي لان النسيان يطلق على
 الترك سواء كان عن ذهل أم لا ومنه قوله تعالى نسوا الله فانساهم أنفسهم نسوا الله
 فانساهم قال ويقوى ذلك قوله لا كفارة لها والناثم والناسي لا اثم عليه (قلت) وهو يحتمل
 ضعف لان الخبر يذكر الناثم ثابت وقد قال فيه لا كفارة لها والكفارة قد تكون عن الخطأ
 كما تكون عن العمد والقائل بان العامد لا يقضي لم يرده ان أخف حالا من الناسي بل يقول انه
 لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء والناسي غير مأثم بخلاف العامد فالعامد أسوأ الا
 من الناسي فكيف يستويان ويمكن أن يقال ان أثم العامد باخراجه الصلاة عن وقتها باق
 عليه ولو قضاه بخلاف الناسي فانه لا اثم عليه مطلقا ووجوب القضاء على العامد بالخطاب
 الأول لانه قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصار تدبيره عليه والدين لا يسقط الا بإدائه
 فيما تأخر اجه لها عن الوقت المحدود لها ويستطع عنه الطلب باذائها في أفطر في رمضان عايد أقاته
 يجب عليه ان يقضيه مع بقاء اثم الافطار عليه والله أعلم (قوله قال موسى) أي دون أبي نعيم (قال
 همام سمعته) يعني قتادة (يقول بعد) أي في وقت آخر (الذكرى) يعني ان هماما جميعا عن قتادة

وقال ابراهيم من ترك صلاة
 واحدة عشر من سنة لم يعد الا
 تلك الصلاة الواحدة وحدثنا
 أبو نعيم وموسى بن اسمعيل
 قال احديثنا همام عن قتادة
 عن أنس بن مالك عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 من نسي صلاة فليصل
 اذا ذكر لا كفارة لها الا
 ذلك وأقم الصلاة لذكرى
 قال موسى قال همام سمعته
 يقول بعدوا قم الصلاة
 للذكرى

٥٩٢

م

تحفة

٩٢٩٩

تحفة ٥٢٦

قال وكان يستحب أن يؤخر
العشاء قال وكان يكره النوم
قبلها والحديث بعدها
وكان يفتل من صلاة
الغداة حين يعرف أحدنا
جلسه ويقرأ من السنين
الى المائة * (باب السمر
في الفقه والخير بعد
العشاء) * حدثنا عبد الله
ابن صباح قال حدثنا أبو
علي الحنفى قال حدثنا
ابن خالد قال انتظرنا الحسن
وراث علينا حتى قربنا من
وقت قيامه فجاء وقال دعنا
جبرائيل ثم قال قال
أنس نظرننا النبي صلى الله
عليه وسلم ذات ليلة حتى
كان شطر الليل يبلغه فبأه
فصل لنا ثم خطبنا فقال
ألا ان الناس قد صلوا ثم
رقدوا وانكم لم تزالوا في
صلاة ما انتظرتم الصلاة
وان القوم لا يزالون بخير
ما انتظروا الخير قال فوهو
من حديث أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا
أبو الهيثم قال أخبرنا شعب
عن الزهري قال حدثني
سالم بن عبد الله بن عمر

٦٠١

تحفة

٥٥٧-٦٨٤٥

وموضع الحاجة منه هنا قوله وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها لان النوم قبلها قد يؤدى
الى اخراجها عن وقتها مطلقا أو عن الوقت المختار والسمر بعدها قد يؤدى الى النوم عن الصبح
أو عن وقتها المختار أو عن قسالم الليل وكان عمر بن الخطاب يضر بن الناس على ذلك ويقول أسمرا
أول الليل وفوما آخره وإذا انتظرنا علة النبي ذلك فقد يشرق فأرق بين الليالي الطوال والقصار
ويمكن أن تحمل الكراهة على الاطلاق حسما للمادة لان الشئ اذا شرع على كونه مظنة قد يستمر
فمصر مشنة والله أعلم ﴿٥٢٦﴾ **قوله باب** السمر في الفقه والخير بعد العشاء قال علي بن
الثير الفقيه يدخل في عموم الخير لكنه خصه بالذكر تنويها بذكره وتنهي على قدره وقدرى
الترمذى من حديث عمر حسان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمر هو وأبو بكر في الامر من
أمر المسلمين وأما معهما **(قوله)** حدثنا عبد الله بن صباح هو العطار وهو بصري وكذا بقية
رجال هذا الاستاد **(قوله)** انتظرنا الحسن أى ابن أبى الحسن البصرى **(قوله)** وراث علينا الواو
الحال وراث بملئمة غيرهم سمور أى أباطا **(قوله)** من وقت قيامه أى الذى جرت عادته بالقعود
معهم فيه كل ليلة فى المسجد لاخذ العلم عنه **(قوله)** دعا جبرائيل بكسر الجيم كأن الحسن أورد
هذا مورا الاعتذار عن تحلقه عن القعود على عادته **(قوله)** ثم قال أى الحسن **(قال)** أنس
نظرنا وفى رواية الكشمي انتظرنا وهما بمعنى **(قوله)** حتى كان شطر الليل برفع شطر وكان
تامة وقوله يبلغه أى يقرب منه **(قوله)** ثم خطبنا هو موضع الترجعة لما قرأه من ان المراد
بقوله بعدها أى بعد صلاتها وأورد الحسن ذلك لاجتماعها لهما ومعرفا فانه وان كان فاتهم
الاجر على ما يتعلونه منه فى تلك الليلة على ظنهم فربقتهم الاجر مطلقا لان منتظر الخير خير
فيحصل له الاجر بذلك والمراد أنه يحصل لهم الخير فى الاجل لا من جميع الجهات بهذا الجواب عن
استشكل قوله انهم فى صلاة مع انهم جائز لهم الاكل والحديث وغير ذلك واستدل الحسن على
ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه أنس أصحابه يمثل ذلك ولهذا قال الحسن بعدوان القوم
لا يزالون بخير ما انتظروا الخير **(قوله)** قال فوهو من حديث أنس يعنى الكلام الاخر هذا هو
الذى يظهر فى لان الكلام الاول ظاهر فى كونه عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر هو الذى
لم يصرح الحسن برفعه ولا بوضله فاذا قرأه الذى اطلع على كونه فى نفس الامر موصولا لاهر فوعا
أن يعلم من رواه عنه بذلك * **(تنبيه)** * أخرجه مسلم وابن خزيمة فى صحيحهما عن عبد الله بن الصباح
شيخ البخارى باسناد هذه حديثا خالفا للبخارى فيه فى بعض الاسناد او المتن فقالا عن أبى على
الحنفى عن قرين خلد عن قتادة عن أنس قال نظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة حتى كان قريبا
من نصف الليل قال فبأه النبي صلى الله عليه وسلم فصل قال فكأنما انتظرنا الى يوم يصح خاتمة حلقة
فضة انتهى وأخرجه الاسماعلى فى مستخرجهم عن ابن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك
من رواية قرينة عن قتادة ولم يصب فى ذلك فان الذى يظهر فى أنه حديث آخر كان عند أبى على الحنفى
عن قرينة أيضا سمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرينة عن الحسن وبديل
على ذلك أن فى كل من الحديثين ما ليس فى الآخر وقد ورد أبو يعقوب فى مستخرجهم حديثين
من الطرفين فأورد حديث قرينة عن قتادة من طريق معاوية بن زيد بن عمرو عن أبى على الحنفى
وحديث قرينة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرينة وهو فى التحقيق حديث واحد من أنس

وأبو بكر بن أبي حمزة أن عبد الله بن عمر قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة (٦١) العشاء في آخر حياته فلما سلم قام

التي صلى الله عليه وسلم
فقال أرايتم ليتم لكم
هذه فأن رأس مائة سنة
لا يبقى من هوال يوم على ظهر
الارض أحد فوهل الناس
في مقالة النبي صلى الله عليه
وسلم الى ما يتعدون في هذه
الاحاديث عن مائة سنة
وانما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يبقى من هو
اليوم على ظهر الارض يريد
بذلك أنها تقزم ذلك القرن
(باب السر مع الاهل
والضيغ) حدثنا أبو
النعمان قال حدثنا معمر
ابن سليمان قال حدثنا أبي
قال حدثنا أبو عثمان عن
عبد الرحمن بن أبي بكر ان
أصحاب الصفة كانوا أناسا
فقراء وان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من كان عنده
طعام اشبع فليدب بثلاث
وان أربع فخمس وأسدس
وان أبا بكر جاء بثلاثة
وانطلق النبي صلى الله
عليه وسلم بعشرة قال
فهو أنا وأبي فلا أدري قال
وامرأتي وخادمي ويتناولين
يت أبي بكر وان أبا بكر
تعشى عند النبي صلى الله

اشترك الحسن وقادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم
وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم (قوله وأبو بكر بن أبي حمزة) نسبة الى جده وهو أبو
بكر بن سليمان بن أبي حمزة وقد تقدم كذلك في باب السر بالعلم من كتاب العلم وقد تقدم الكلام على
حديث ابن عمر هناك (قوله فوهل الناس) أي غلطوا أو نوهوا أو فزعوا أو نساوا أو لا قول
أقرب هنا وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر وهل بالكسر منه وقيل بالفتح غلط وبالكسر
فزع (قوله في مقالة) وفي رواية المستطلى والكشميني من مقالة (قوله الى ما يتعدون
في هذه) وفي رواية الكشميني من هذه (قوله عن مائة سنة) لأن بعضهم كان يقول ان الساعة
تقوم عند تقضى مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى وروى ذلك
عليه عن أبي طالب وقيس بن عرق في هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وان مراده
أن عند انقضاء مائة سنة من مقالة تلك بخمر ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك
المقالة وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضطأ أمره ممن كان موجودا حينئذ أو الطفل
عاصر بن وائل وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا غاية ما قيل فيه انه بقي الى
سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم قال النورى
وغيره واحتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر والجهور على خلافه
وأجابوا عنه بان الخضر كان حينئذ من ساكني الجبر فلم يدخل في الحديث قالوا ومعنى الحديث
لا يبقى من تركه أو تعرفونه فهو عام أرى في الخبر الخصوص وقيل احتجوا بالارض عن الامم
قالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لا في الارض وخرج ابليس لانه على الماء في
الهواء وأبعد من قال ان اللام في الارض عبودية والمراد أرض المندنية والحق انها للعموم
وتناول جميع بني آدم وأما من قال المراد أمة محمد سواء أمة الاجابة وأمة الدعوة وخرج عيسى
والخضر لانهم ليسا من أمتهم وهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر بعته فيكون من أمتهم
والقول في الخبر ان كان حيا كالقول في عيسى والله أعلم (قوله ما) السر مع الاهل
والضيغ قال علي بن المنير ما حمله قطع البخارى هذا الباب من باب السر في الفقه والخبر
لا يخطأ طرقت عن سبى الخبر لان الخبر متعوض الطاعة لا يقع على غيره وهذا النوع من
السر خارج عن أصل الضيقة والصلوة المأمور بها فقد يكون مستغنى عنه في حقهما فيلتحق
بالسر الحائرا والمتردد بين الاباحة والندب ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي
بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه الى بيته ومرارته نظير
الاضاف وايشغالهم اعداد بينهم وذلك كله في معنى السر لانه لم يشغل على مخاطبة وملاطفة
ومعاتبته انتهى (قوله كانوا أناسا) للكشميني كانوا أناسا (قوله فهو أنا وأبي) زاد الكشميني
وأبي والمستطلى فهو أنا وأبي (قوله لم تلبث حيث صليت العشاء) في رواية الكشميني حتى يدل

عليه وسلم ثم لبث حيث صليت العشاء ثم رجعت فلبث حتى تعشى النبي صلى الله عليه وسلم فجاء بعد ما مضى من الليل ماشا الله قالت له
امرأته وما حبسك عن أضياك أو قالت ضيفك قال أو ما عشتينم قالت أو أحيى حتى قد عرضا فافوا قال فذهبت أنا فاختبأت
فقال يا غنتر خذ عني وسب وقال كلوا لاهنيا فقال والله لا أطلععه أبدا وإني والله ما كنا نأخذ من لقمة الارام أسفلها أكثر منها
قال وشعوا وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك فنظر اليها أبو بكر فاداهي كاهي أو أكثر منها فقال لامرأته يا أخت بني قريظ
ما هذا قالت لا وفرة تعني الهوى الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات فاكل منها أبو بكر وقال انما كان ذلك من الشيطان

حيث **(قوله ففرقنا)** أى جعلنا فرقا وسند كرفاؤ هذا الحديث وما اشقل عليه من الاحكام وغيرها في علامات النبوة مفصلا ان شاء الله تعالى * **(خاتمة)** * اشقل كتاب المواعيد على مائة حديث وسبعة عشر حديثا المعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثا والباقي موصول الخالص منها ثمانية وأربعون حديثا والمكرر منها ثمانية وفيما تقدم تسعة وستون حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثا وهى حديث أنس في السجود على الظهر وقدا أخرج معناه وحديثه ما عرف شيئا وحديثه في المعنى هذه الصلاة قد ضعت وحديث ابن عمر أوردوا وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر انما بقاؤكم فيما سلف قبلكم وحديث أبي موسى مثل المسلمين واليهود وحديث أنس كأنصلي العصر وقد اتفقنا على أصله وحديث عبد الله بن مغفل لا يتقبلنكم الاعراب وحديث ابن عباس لولا ان أشق وحديث سهل بن سعد كنت أتسبح وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح على ان مسلما أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن يفتى الشرح انهما حديثان لقصتين والله أعلم وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب أبواب الأذان) *

الأذان لفظة الاعلام قال الله تعالى وأذان من الله ورسوله واستمعوا لهما فان طعنتن وهو الاستماع وشرا الاعلام وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة قال القرطبي وغيره الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لانه بدأ بالأكبر به وهى تتضمن وجود الله وقوله تعالى بالتوحيد وسننى الشريك ثم اثبات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم ثم دعا الى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لانها لا تعرف الا من جهة الرسول ثم دعا الى الافلاح وهو البقاء الدائم وفيه الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعادى كيدا ويحصل من الأذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار شعائر الاسلام والحكمة في اختيار القول له دون القيل سهوله القول وتسريه لكل أحد في كل زمان ومكان واختلف أعيان أفضل الأذان أو الامامة فالتأني ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة فهى أفضل والا فالأذان وفي كلام الشافعي ما يؤيد اليه واختلف أيضا في الجمع بينهما فقبل بكره وفي البيهقي من حديث جابر عن فروع النبي عن ذلك لكن سنده ضعيف وضم عن عمر لو طبق الأذان مع الخلافة لآذنت روماسعين منصوب وغيره وقبل هو خلاف الأولى وقبل يستحب وصححه النووي **(قوله)** **(سنة الأذان)** أى ابتدائه وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر وكذلك سقطت التسمية من رواية القاسبي وغيره **(قوله)** وقول الله عز وجل وإذا نادى الى الصلاة الآية يشتر بذلك ان ابتداء الأذان كان بالمدنية وقد ذكر بعض أهل التفسير ان اليهود لما سمعوا الأذان قالوا لقد ابتدعت يا محمد شيئا لم يكن قبما مضى فترتل وإذا نادى الى الصلاة الآية **(قوله)** وقوله تعالى اذا ودى للصلاة من يوم الجمعة) يشتر بذلك أيضا الى ابتداء لان ابتداء الجمعة انما كان بالمدنية كما ساقى في بابها واختلف في السنة التي فرض فيها فالراجح ان ذلك كان في السنة الأولى وقبل بل كان في السنة الثانية وروى عن ابن عباس ان فرض الأذان نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ **(تنبيه)** الفرق بين ما فى الآيتين من التعدي بلى واللام ان صلوات الاعمال تختلف بحسب مقاصد الكلام فقصص في الأولى

يعنى يمينه ثم أكل منها لقمة ثم جعلها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاصبحت عنده وكان شتاو بين قوم عقيد فخصى الاجل ففرقنا انى عشر رجلا مع كل رجل منهم أباس الله أعلم كمع كل رجل قالوا منها أجمعون أو كعقال * **(باب بدء الأذان)** * وقوله عز وجل وإذا ناديت الى الصلاة اتخذوها زوا ولعبادك بانهم قوم لا يعقلون وقوله اذا ودى للصلاة من يوم الجمعة * حديثنا عن ميرسة قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا خالد عن أبي قلابه

٦٠٢

ع

لحقة

٩٢٢

معنى الانهاء في الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني و يحتمل أن تكون اللام بمعنى الى
أو العكس والله أعلم و حديث ابن عمر السدي كور في هذا الباب ظاهر في ان الاذان انما يشرع
بعد الهجرة فانه في التسدي الصلاة قبل ذلك مطلقا وقوله في آخره يا بلال قم فناديا بالصلاة
سكان ذلك قبل رؤيا عبد الله بن زيد وسباق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة
وابن حبان من طريق محمد بن اسحق قال حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن
زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد فذكر نحو حديث ابن عمر وفي آخره فبينما هم على ذلك
أرى عبد الله النداء فذكر الروايات فهاضفة الاذان لكن بغير ترجيع وفيه ترديد التكبير
وافراد الإقامة وثلاثة قد قامت الصلاة وفي آخره قوله صلى الله عليه وسلم اثم الروايات ان شاء
الله تعالى فقم مع بلال فأتىها عليه فانه أتى صوتا منك وفيه يحيى وعمر وقوله انه وأى مثل ذلك
وقد أخرج الترمذي في ترجمة بلال الاذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر وانما
لم يصرجه البخاري لانه على غير شرطه وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق وحكى ابن خزيمة
عن الذهلي انه ليس في طريقة أصح من هذه الطريق وشاهد حديث عبد الرزاق عن معمر بن
الزهري عن سعد بن المسيب مرسل ومنهم من وصله عن سعد بن عبد الله بن زيد قال
أقوى اسنادا ووقع في الاوسط للطبراني ان أبابكر أنصأ رأى الاذان ووقع في الوسط للغزالي انه رآه
بضعه عشر رجلا وعبارة الجسلي في شرح التنبية أربعة عشر رجلا وأما ذكره ابن الصلاح ثم
التوروي ونقل مغلطاي ان في بعض كتب الفقهاء انه رآه سبعة ولا ثبت شيء من ذلك الا بعد الله
ابن زيد وقصة عمر جاءت في بعض طرق وفي مسند الحرث بن أبي أسامة بسند دواء قال أول من أذن
بالصلاة جبريل في سماء الدنيا فسمع عمر بلال فسبق عمر بلالا فآخرا النبي صلى الله عليه وسلم جاء
بلال فقال له سبقك بها عمر * (فائدة ثان) * الأولى وردت أحاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة
قبل الهجرة منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لما أسرى بالنبي صلى الله
عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به فقله بلالا وفي اسناده طلحة بن زيد وهو متروك
ولله تدقيق في الاطراف من حديث أنس بن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذنان حين
فرضت الصلاة واسناده ضعيف أيضا وابن مردويه من حديث عائشة مر فوعا لما أسرى بنى
أذن جبريل فظننت الملائكة انه يصلي بهم فقدمني فسلمت وفيه من لا يعرف والجزا وغيره من
حديث علي قال لما أراد الله ان يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل يدنيه فقال لها ابراق فركبها
فذكر الحديث وفيه اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم أخذ الملك
سده فقام بأهل السماء وفي اسناده زناد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا ويكنى على تقدير
الحكمة ان يحمل على تعدد الاسراء فكأن ذلك وقع بالندسة وأما قول القرطبي لا يلزم من كونه
سجدة ليله الاسراء ان يكون مشروعا في حقه ففقهه نظر لقوله في أوله لما أراد الله ان يعلم رسوله
الاذنان وكذا قول الحبيب الطبري يحمل الاذان ليله الاسراء على المعنى اللغوي وهو الاعلام ففقهه
نظرا أيضا تصرحه بكيفية المشروعة والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث وقد جزم ابن
المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة الى ان هاجر الى المدينة
والى ان وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى
(٣) وقد حاول السهيلي الجمع بينهما فكتف ونعسف والاخذ بما أصح وأولى فقال بيان على صحة
الحكمة في يحيى الاذان على لسان الصحابي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فوق سبع شجرات

(٣) قوله وقد حاول السهيلي
الجمع بينهما كذا في جمع
النسخ التي لا بد لنا وتامل
فلعل الله يفتح عليك
بتصريحها وقد ظهر لنا
ان فيها تحريفا وسقطا
ونعوذ بالله من سقم النسخ

وهو أقوى من الوحي فلما تأخر الأمر بالآذان عن فرض الصلاة وأراد اعلامهم بالوقت فرأى
العجائى المنام فقصها فوافقت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه فقال إنه الرابح وعلم
حينئذ أن أمر الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض وتقوى ذلك عوافقة عمران
السكينة تنطق على لسانه والحكمة أضيف إلى اعلام الناس به على غير لسانه صلى الله عليه وسلم
التنويه بقدره والرفع لذكوره لسان غيره ليكون أقوى لأمره وأخف لسانه انتهى ملخصاً والثاني
حسن بديع ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برؤيا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها
لكن قد يقال فلم لا يقتصر على عرفه يمكن أن يجاب لصبر في معنى الشهادة وقد جاء في رواية ضعيفة
سبقت ما ظاهره أن بلالاً أضرأى لكنهم ما موله فإن لفظها سبق لها بلال فيعمل المراد بالسبق
على مباشرة التأذين برؤيا عبد الله بن زيد وما كثر السؤال عنه هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم
الآذان بنفسه وقد وقع عند السهمي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في سفر وصلى بالصحابة وهم
على رؤسهم السماء من فوقهم والبله من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عرين
الراح يرفعه إلى أي هرة اه وليس هو من حديث أي هرة واغاهو من حديث يعلى بن مرة
وكذا جزم النووي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن مرة في السفر وعزاه للترمذي وقواه ولكن
وجدناه في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه فامر بلالاً فاذن فعرف أن في
رواية الترمذي اختصاراً وإن معنى قوله أذن أمر بلال به كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني
ألقاباً وأعمالاً بالشر الطاعة غيره ونسب الخليفة لكونه أمر به ومن أغرب ما وقع في بدء الآذان ما رواه
أبو الشيخ بسنده مجهول عن عبد الله بن الزبير قال أخذ الآذان من أذان إبراهيم وأذن في
الناس بالجميع الآية قال فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومارواه أبو نعيم في الحلية بسنده
مجاهيل أن خبيل نادى بالآذان لا آدم حين أهبط من الجنة (القائدة الثانية) قال الزبير بن المنير
أعرض البخاري عن التصريح بحكم الآذان لعدم إفصاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين
فأثبت مشروعيته وسلم من الاعتراض وقد اختلف في ذلك ومنشأ الاختلاف أن مدد الآذان
لما كان عن مشورة أو فعلها النبي صلى الله عليه وسلم بين صحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فافهم
كان ذلك بالمتدورات أشبه ثم لما واطب على تقرره ولم ينقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في
تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى وساق بقية الكلام على ذلك فرياً شاء الله تعالى (قوله
حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد وخاله هو الخذاء كانت في رواية كريمة والاسناد كله بصريون
(قوله ذكروا النار والناروس) فذكروا اليهود والنصارى كذا ساقه عبد الوارث مختصره وأرواية
عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده وأضع قليلاً حيث قال لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا
وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن يوروا ناراً أو يضرروا ناقوساً وأضع من ذلك رواية
روح بن عطاء عن خالد عن أبي الشيخ ولفظه فقالوا لو اتخذنا ناقوساً فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذلك للنصارى فقالوا لو اتخذناو فاقفال ذلك لليهود فقالوا لو رفعنا ناراً فقال ذلك
للجوس فعلى هذا ففي رواية عبد الوارث اختصاراً كان فيه ذكروا النار والناروس والبوق
فذكروا اليهود والنصارى والجوس واللف والنشر فيه معكوس فالتار للجوس والناروس
للنصارى والبوق لليهود وسأني في حديث ابن عمر التنصص على أن البوق لليهود وقال
الكرماني يحتمل أن تكون النار والبوق جميعاً لليهود جميعاً بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ورواية

عن أنس قال ذكروا
النار والناروس فذكروا
اليهود والنصارى

قوله الحنطا في نسخة
الحنطا اه صحيحه

فامر بلال أن يشق الأذان
وان يوتر الإقامة ٥ حدثنا
محمود بن غيلان قال حدثنا
عبد الرزاق قال أخبرنا
جريح قال أخبرني نافع أن
ابن عمر كان يقول كان
المسلمون حين قدموا المدينة
يجمعون فيصنعون الصلاة
ليس ينادي لها فتكلموا
يوما في ذلك فقال بعضهم
اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس
النصارى وقال بعضهم بل
يوما مثل قرن اليهود فقال
عمر أروا لنا نعنون رجلا
ينادي بالصلاة

٦٠٤

٦٠٥

٦٠٦

٦٠٧

روح تغني عن هذا الاحتمال (قوله فامر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد
اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع واختار عند تحقيق الطائفتين
أنهما تقتضيه لأن الظاهر أن المراد بالاحتمال حرمانه الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول
صلى الله عليه وسلم وبذلك هذا من حيث المبدأ إن التفرع في العبادة انما يؤخذ عن توقف
في قوى جانب الرفع جدا وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة فامر بلال بالنصب وفاعل
أمر هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بين في سابقه وأصرح من ذلك رواية التستائي وغيره عن
قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلال قال الحاكم صرح برفعه امام
الحديث بلا مدافعة قتيبة (قلت) ولم يتقدم به فقد أخرجه أبو عوانة عن طريق مروان المروزي
عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم يتقدم به
عبد الوهاب وقد رواه السبلاني عن طريق ابن شهاب الحنطا عن أبي قلابة وقضية وقوع ذلك
دخيل المشاورة في أمر الصلاة إلى الصلاة تظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم
لا غير كما استدلل به ابن المنذر وابن حبان واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان وتغيب
بان الأمر انما ورد بصيغة الأذان لأنفسه وأجاب عنه إذا ثبت الأمر بالصيغة لزم أن يكون الأصل
مأمورا به قاله ابن دقيق العيد عن قال بوجوبه مطلقا لا وزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر
قول مالك في الموطأ وحكي عن محمد بن الحسن وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كناية
والجمهور على أن من السنن المؤكدة وقد تقدم ذكر منشا الخلاف في ذلك وأخذا من استدلل على
عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم (قوله ابن عمر كان يقول) في رواية مسلم عن عبد
الله بن عمر أنه قال (قوله حين قدموا المدينة) أي من مكة في الهجرة (قوله فيصنعون الصلاة) أي
مهملة بعد حاشنة تختص به ثم نون أي يقفرون أحاسن الباقوا إليها والحين الوقت والزمان (قوله)
ليس ينادي لها) بفتح الدال على البناء للمفعول قال ابن مالك فيه جواز استعمال ليس حرفا
لا اسم لها ولا خبر وقد أشار إليه سيبويه ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجهة بعد ما خبر
قلت ورواية مسلم تؤيد ذلك فإن لفظه ليس ينادي هم أحد (قوله فتكلموا) أي ما في ذلك فقال
بعضهم اتخذوا) لم يقع على تعيين المتكلمين في ذلك واختصر الجواب في هذه الرواية ووقع لأن
ماجه من وجه آخر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة
فذكروا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر والناقوس فكرهه من أجل النصارى وقد
قدمت رواية روح بن عطاء نحو وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي عريبن
أنس عن عمروته عن سعد بن منصور (قوله بل يوقا) أي بل اتخذوا بوقا ووقع في بعض النسخ بل
قروا هي رواية مسلم والنسائي والبوق القرن معروثان والمراد أنه ينبغي فيه فيصنعون عند
سماع صوته وهو من شعار اليهود يسمى أيضا الشبور بالشيخين المجعة المنسوجة والموحدة
المضمومة النقلة (قوله فقال عمر أروا) الهزة للاستفهام والروا والغطف على مقدركم فقلنا
قال الطبري الهزة انكسار الجملة الأولى أي المقدرة وتقرير الجملة الثانية (قوله رجلا) زاد
الكثير مني منكم (قوله ينادي) قال القرطبي يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤيته
وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال أروا لنا نعنون رجلا ينادي أي يؤذن لأمر بلال المذكورة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قبا بلال ففعل هذا فالنفا في سابق حديث ابن عمر في الفصحة
والتقدير فاقرءوا فإني أريد أن ينادي عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه قصده

فقال عمر (قلت) وسأق حدث عبد الله بن زيد يخالف ذلك قال فيه انه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ألقها على بلال فلو وزن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد رأيته مثل الذي رأي قد عل ان عمر لم يكن حاضر لما قص عبد الله بن زيد رؤياه والظاهر ان اشارة عمر بالرسالة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه وان رؤى عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم وقد أخرج أبو داود بسند صحيح الى ابن عمر بن أنس عن عموته من الانصار قالوا اهتم النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة كمن يجتمع الناس لها فقبل انصراية عند حضور وقت الصلاة فإذا رآها أذن بعضهم بعضا فلا يجعه الحديث وفيه ذكروا القنع بضم القاف ومكون النون يعني البوق وذكروا التاقوس قال نصرف عبد الله بن زيد وهو مهمهم فأرى الأذان فعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان عمر أرا قبل ذلك فكلمه عشرين يوما ثم أخبره النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما منعك ان تخبرنا قال سقني عبد الله بن زيد فاستحييت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فانظر ما يحررك عبد الله بن زيد فافعله ترجمه له أبو داود وبه الأذان وقال أبو عمر بن عبد البر روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بالنقاط مختلفة ومعان متقاربة وهي من وجوه حسن وهذا أحسنها (قلت) وهذا لا يخالف ما تقدم ان عبد الله بن زيد لما قص منامة فسمع عمر الأذان فساء فقال قد رأيت لا يجمل على انه لم يخبر بذلك عقب اخبار عبد الله بل متراخيا عنه لقوله ما منعك ان تخبرنا أي عقب اخبار عبد الله فاعتذر بالاستحياء فدل على انه لم يخبر بذلك على الفور وليس في حديث أبي عمر التصريح بان عمر كان حاضر عند قص عبد الله رؤياه بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرتها فاسمع عمر الصوت فخرج فقال فانه صريح في انه لم يكن حاضر عند قص عبد الله والله أعلم (قوله فناد بالصلاة) في رواية الاسماعيلي فاذن بالصلاة قال عياض المراد الاعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان الم شروع وأغرب القاضي أبو بكر العري حمل قوله أن على الأذان الم شروع وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال عياض عسى كيف صحه والمعروف ان شروع الأذان انما كان بروى عبد الله بن زيد انتهى ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بشئ هذا مع امكان الجمع كما قدمناه وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر انه جمع على صحته (قوله يا بلال قم) قال عياض وغيره فيه حجة لشروع الأذان قائما قلت وكذا احتج به ابن خزيمة وابن المنذر وتعبه النووي بان المراد بقوله قم أي اذهب الى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس قال وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان انتهى وما قلنا ليس ببعض من طاهر النطق فان الصيغة محتملة للامرين وان كان ما قاله أرجح وتقبل عياض ان مذهب العلماء كصفاة ان الأذان قاعد لا يجوز إلا بأمر ووافقه أبو النرج المالكى وتعب بان اخلاف في معروف عند الشافعية وبان المشهور عند الحنفية كلهم ان القيام سنة وأنه لو أذله قاعد اصح والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على ان القيام من السنة * (قائده) * كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله الصلاة جامعة أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعد بن المسيب وظن بعضهم ان به لا حجة إذ انما أمر بالأذان المعهود فقد كرمنا نسبة اختصاص بلال بالادون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الاسلام فيقول أحد أحد فخورى ولا لمة الأذان المشقة على التوحيد في ابتداءه وانتهائه وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان الا ان هذا الموضوع ليس هو محلها وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الاجحكام من المعاني المستنبطة دون

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة

الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى مراعاة المصالح والعمل بها وذلك انه لما شق عليهم التكبير الى الصلاة فتقوسهم اشغالهم والتأخير في وقت الصلاة فنظروا في ذلك وفيه مشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد من المتشاورين اذا أخبر بما أدى اليه اجتهادهم وفيه منقبة طاهرة لعمر وقد استشكل اثبات حكم الاذان برواية عبد الله بن زيد لان رؤيا غير الانبياء لا يبنى عليها حكم شرعي وأجيب باحتمال مقاربة الوحي لذلك أولاه صلى الله عليه وسلم امر بمقتضاها للنظر في ذلك أم لا ولا سيما لما رأى نظمها بعد دخول الوساوس فيه وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الأحكام وهو المنصوفي الأصول ويؤيد الاول مارواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عبد الله بن أحمد كبار التابعين ان عمر لما رأى الاذان جاء ليجزئ به النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فخارعه الا أن اذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن ابي حنيفة ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان قبل ان يجزئ به عبد الله بن زيد وعثمان أيام وأشار السهلي الى ان الحكمة في ابتداء شرع الاذان على لسان غير النبي صلى الله عليه وسلم التوبة بما لو قدره على لسان غيره ليكون أعظم لثناؤه والله أعلم

(قوله باب الاذان مشى) في رواية الكشي مشى أى مرتين مرتين ومنه معدول عن اثنين اثنين وهو غير متين فيحمل رواية الكشي على التوكيد لان الاول يفسد ثنية كل لفظ من أثنائ الاذان والثاني يؤكده كذا في «قائده» ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود والطحاوي في مسنده فقال في معنى مشى وهو عند أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن يلفظ مرتين مرتين (قوله عن مالك بن عطية) هو بصري ثقة روى عن أيوب وهو من أقرانه وقدرى جاذب زيد عنهما جمعا وقال مالك قبل أيوب ورجال اسنده كلهم بصريون (قوله ان يشفع) يشع أوله وفتح الفاء أى بالي بالقائه شفعاً قال ابن المنير وصف الاذان بأنه يشفع يفسره قوله مشى مشى أى مرتين مرتين وذلك يقتضى ان تسوي جمع ألفاظه في ذلك لكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مقسدة فيحمل قوله مشى على ما سواه أو كأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه في ترك تسع التكبير في أوله لكن ابن قال بالترسيخ ان يدعى تطهير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك وسأني في الإقامة توجيهه يقتضى ان القائل به لا يحتاج الى دعوى التخصيص (قوله وان يوتر الإقامة الا لإقامة) المراد بالثني غير المراد بالثبوت فالمراد بالثبوت جمع الالفاظ الشروعة عند القسم الى الصلاة والمراد بالثني خصوص قوله قد قامت الصلاة كإساق ذلك صريحاً يحصل من ذلك جناس تام «(تنبيه)» ادعى ابن منده ان قوله الا لإقامة من قول أيوب غير مسند كافي رواية اسمعيل بن ابراهيم وأشار الى ان في رواية مالك بن عطية هذا ادراجاً وكذا قال أبو محمد الاصيلي قوله الا لإقامة هو من قول أيوب وليس من الحديث وفيما قاله نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسر اول نظره كان بلال يثني الاذان ويوتر الإقامة الا قوله قد قامت الصلاة وأخرجه أبو عوف في صحيحه والمراجع في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق ولا سماعلي من هذا الوجه ويقول قد قامت الصلاة مرتين والاصل ان ما كان

*(باب) * الاذان مشى
* حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا جاذب بن زيد
عن مالك بن عطية عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أنس قال أمر بلال أن
يشفع الاذان وأن يوتر
الإقامة الا لإقامة

٦٠٥

ع

٩٤٢

٦٠٦
ع
نسخة

في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولادليل في رواية اسمعيل لانه انما يتصل منها ان
خاله كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابه عن أنس
فكان في روايته أيوب زيادة من حافظ فتقبل والله أعلم وقد استشكل عدم استثناء التكبير
في الإقامة وأجاب بعض السابعة بان التثنية في تكبير الإقامة بالنسبة الى الأذان افراد قال
النووي ولهذا يستحب ان يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد (قلت) وهذا انما يأتي
في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن ان يفرد كل تكبيرة
من التثنية في آخره بنفس ويظهر من هذا التقرير ترك جميع قول من قال بترجيع التكبير في أوله على
من قال بتثنيته مع ان لفظ الشفع فيناول التثنية والترجيع فليس في لفظ حديث الباب
ما يخالف ذلك بخلاف ما يوهمه كلام ابن بطال وأما الترجيع في التثنية فلا يصح في صورته
أن يشهد بالوحدانية ثنتين ثم بالرسالة ثنتين ثم يرجع فشبه ذلك فهو وان كان في العدد بما
فهو في الصورة مثني والله أعلم (قوله) حدثني محمد وهو ابن سلام كذا في رواية أبي ذر وأهمله
الباقون (قوله) حدثني عبد الوهاب الثقفي في رواية كريمة أنا وفي رواية الأصلية حدثنا وليس في
رواية كريمة الثقفي (قوله) حدثنا خالد كذا في رواية الأصلية وبغيرها أخبرنا (قوله) قال لما ذكر
الناس قال ذكروا قال الثانية زائدة ذكرت أكيدا (قوله) قال يعلو بضم أوله من الإعلام وفي
رواية تركية بفتح أوله من العلم (قوله) ان يوروا نارا أي يوقدوها يقال وري الزند اذا خرجت
ناره وأوريتها اذا أخرجهت ووقع في رواية مسلم ان يوروا نارا أي يظهرها وورواها والنار
خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من مشار النصارى (قوله) وان يور
الإقامة) احتج به من قال بافراق قوله قد قامت الصلاة والحديث الذي قبله بحجة لم يلقه مناه
احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح (قوله) ما

الإقامة واحدة) قال الزين بن المنير خالف البخاري لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه الى قوله
واحدة لان لفظ الوتر غير مختص في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك الى ما لا اشتراك فيه (قلت)
وإنما يقل واحدة واحدة مرة واحدة لفظ الخبر الوارد في ذلك وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر
الذي أشرت اليه في الباب الماضي ولتظن الأذان مثني والإقامة واحدة وروى الدارقطني
وحسنه في حديث لا يمحذورة وأمره أن يقيم واحدة واحدة (قوله) الاقوله قد قامت الصلاة
هو لفظ معمر عن أيوب كما تقدم قبل واعترضه الاسماعيل بان ابراهيم حدث سمك ابن عطية في
هذا الباب الى من ابراهيم حدث بن علي والجواب ان المصنف قصد رفع قولهم من يوهمه انه
موقوف على أيوب لأنه في مقام الاحتجاج به ولو كان عنده مقطوعا لم يحتج به (قوله) حدثنا
خالد هو الحذاء كما تقدم والاسناد كله بصريون (قوله) قال اسمعيل) هو ابن ابراهيم المذكور في
أول الاسناد وهو المعروف بابن علبسة وليس هو معلقا (قوله) فذكر كذا لا أكثر يحذف
المفعول ولكن سمى والاصيلي فذكره أي حديث خالد وهذا الحديث حجة على من زعم ان
الإقامة مثني مثل الأذان وأجاب بعض الحنفية بدعوى التثنية وان افراد الإقامة كانا ولائم
نسخ بحديث أبي محذورة يعني الذي رواه أصحاب السنن وفيه ثلثة الإقامة وهو متأخر عن
حديث أنس فيكون ناخضا وعورض بان في بعض طرق حديث أبي محذورة المحسنة الترييع

* حدثني محمد وهو ابن سلام
قال حدثني عبد الوهاب
الثقفي قال حدثنا خالد
الحذاء عن أبي قلابه عن أنس
ابن مالك قال لما ذكرنا الناس
قال ذكروا أن يعلوا وقت
الصلاة بشئ يعرفونه
فذكروا أن يوروا نارا أو
يضربوا ناقوسا فامر بلال
أن يشفع الأذان وأن يور
الإقامة (باب) الإقامة
واحدة الاقوله قد قامت
الصلاة وحديثنا على بن
عبد الله قال حدثنا اسمعيل بن
ابراهيم قال حدثنا خالد عن
أبي قلابه عن أنس قال أمر
بلال أن يشفع الإقامة * قال
وأن يور الإقامة * قال
اسمعيل فذكرت لا يور
فقال الا الإقامة

٦٠٧
ع
٩٤٢

والترجيع فكان يلزمهم القول به وقد أنكر أحد على من ادعى النسخ يحدث أي محذورة واحتج
 بان النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلا على أفراد الأقامة وعلمه سعد
 القرظ فاذن به بعده كما رواه الدارقطني والحاكم وقال ابن عسك البرزهب أحد واحق وداود
 وابن جرير ان ذلك من الاختلاف المباح فان رجع التكبير الاول في الاذان أو شاء أو رجع في
 التشهد أو لم يرجع أو ثنى الأقامة أو أفسدها كلها أو لا قد قامت الصلاة فالجميع جائز وعن ابن
 خزيمة ان رجع الاذان ورجع فيه ثنى الأقامة والأفدها وقيل لم يقل به هذا التفصيل أحق به
 والله أعلم * (قائدة) * قبل الحكمة في تننية الاذان وافراد الأقامة ان الاذان لا علم
 الغائبين فليكون أو وصل اليهم بخلاف الأقامة فانها للعاشرين ومن ثم استحب ان
 يكون الاذان في مكان عال بخلاف الأقامة وأن يكون الصوت في الاذان أرفع منه في
 الأقامة وان يكون الاذان من تلاوة الأقامة مسرعة وكرر قد قامت الصلاة لان المقصودة
 من الأقامة بالذات (قلت) توجه ظاهر وأما قول الخطابي لوسوي بينهما الاشتباه الاخر عند ذلك
 وصار لان يفوت كثير من الناس صلاة الجماعة فنه نظر لان الاذان يستحب أن يكون على
 مكان عال لتشترط الاسماع كما تقدم وقد تقدم الكلام على تننية التكبير وتؤخذ حكمة
 الترجيع مما تقدم وانما انخص بالتشهد لانه أعظم ألقاظ الاذان والله أعلم **(قوله)**
 فضل التاذين راعى المصنف لفظ التاذين لوروده في حديث الباب وقال الزبير بن المنذر التاذين
 يتناول جميع ما صدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة وحقيقة الاذان فعقل بدو ذلك كذا
 قال والظاهر ان التاذين هنا يطلق بمعنى الاذان لقوله في الحديث حتى لا يسمع التاذين وفي
 رواية تسلم حتى لا يسمع صوته فالتعديدا سماع لا يدل على فعل ولا على هيئة مع أن ذلك هو
 الاصل في المصدر **(قوله)** اذا أودى للصلاة وللنساء عن قتيبة عن مالك بالصلاة وهي رواية تسلم
 أيضا ويمكن جعله على معنى واحد **(قوله)** له ضراط جملة اسمية وقعت حالا لدون او
 لحصول الارتباط بالصبر وفي رواية الاصيل وله ضراط وهي المصنف من وجه آخر في بدء الخلق
 قال عياض يمكن جملة على ظاهره لانه جسم متغذي يصعب منه خروج الريح ويحتمل انها عبارة عن
 شدة تقاره ويقوم به رواية تسلم لخصاص جملة مضموم الاول فقد فسره الاصمعي وغيره
 بشدة العدو قال الطبري شبهه شغل الشيطان نفسه عن جماع الاذان بالصوت الذي يملأ
 السمع ويمنعه عن سماع غيره ثم عاده ضراطا تقيحاله * (تنبيه) * الظاهر ان المراد بالشيطان
 ابليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح كما سابق ويحتمل ان المراد جنس الشيطان وهو كل
 ممتزج من الجن والانسان لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة **(قوله)** حتى لا يسمع التاذين ظاهره
 انه يعمد اخراج ذلك اما ليشغل بسماع الصوت الذي يخرج عن جماع المؤذن أو يصنع ذلك
 استغنافا كما يفعله السفهاء ويحتمل ان لا يعمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف
 يحدث له ذلك الصوت يسبها ويحتمل أن يعمد ذلك لتقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحديث
 واستدل به على استحباب رفع الصوت بالاذان لان قوله حتى لا يسمع ظاهره في انه يجد الى غاية
 يتقن فيها سماع الصوت وقد وقع بيان الغاية في رواية تسلم من حديث جابر فقال حتى يكون
 مكان الروطه وحكي الاعش عن أبي سفيان راويه عن جابر أن بين المدينة والروطه مائة وثلاثين

* (باب فضل التاذين) *

حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا نوى
 للصلاة أدبر الشيطان له
 ضراط حتى لا يسمع التاذين

٦٠٨

له

قوله

٦٣٨

مئلا هذه رواية قتيبة عن جرير عند مسلم وأخرجه عن اسحق عن جرير ولم يسبق لفظه ولنظ
 اسحق في مسنده حتى يكون بالرواء وهي ثلاثون مسلاما المدونة فادرجه في الخبر والمقدّم رواية
 قتيبة وسبق حديث أي سبعت في فضل رفع الصوت بالاذان بعده **(قوله قضى)** بضم أو له والمراد
 بالقضاء الفراغ أو الانتهاء وروى بفتح أو له على حذف الفاعل والمراد المنادى واستدل به على أنه
 كان بين الاذان والاقامة فصل خلافا لشرط في ادراكه فضله أو الوقت ان سبط أول
 التكبير على أول الوقت **(قوله اذا توب)** بضم المثناة وتشديد الواو والمكسورة قليل هو من ثاب
 اذا رجح وقيل من توب اذا أشار به عند القراغ لاعلام غيره قال الجمهور المراد بالتشويب
 عند الاقامة وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم قال القرطبي توب
 بالصلة اذا أقيمت وأصله انه رجع الى ما يشبه الاذان وكل من ردد صوتا فهو مشوب ويدل عليه
 رواية مسلم في رواية أي صالح عن أبي هريرة فاذا سمع الاقامة ذهب وزعم بعض الكوفيين ان
 المراد بالتشويب قول المؤذن بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة حتى على التسليم قد قامت
 الصلاة - وحكي ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أي حنيفة وزعم انه نفرد به لكن في سنن أبي
 داود عن ابن عمر انه كره التشويب بين الاذان والاقامة فهذا يدل على انه سلفنا في الجلة - ويحتمل
 ان يكون الذي نفرد به القول الخاص وقال الخطابي لا يعرف العامة التشويب الا القول المؤذن
 في الاذان رواية أي صالح عن أبي هريرة فوسوس **(قوله أقبل حتى يحظر)** بضم الطاء قال عياض
 كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسرة وهو الوجه ومعناه وسوس وأصله
 من خطر البعير بنسبه اذا حركه فضر به فغذبه وأما بالضم فن الرواية يدنو منه فيترينه وبين
 قلبه فيشغله وضعف الهجري في نوادره الضم مطلقا وقال هو يحظر بالكسرة في كل شيء **(قوله بين
 المرء ونفسه)** أي قلبه وكذا هو المصنف من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي المعنى انه يحول
 بين المرء وبين ما يريد من اقباله على صلاته واخلاصه فيها **(قوله يقول اذ كر كذا اذ كر كذا)** وقع
 في رواية كريمة بواو العطف واذ كر كذا وهي لمسلم والمصنف في صلاة السهو واذ كر كذا وكذا زاد
 مسلم من رواية عبد بن عمار عن الاعرج فهناك ومناه ذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر **(قوله لما لم
 يكن يذكر)** أي لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وفي رواية لمسلم لما لم يكن يذكر من
 قبل ومن ثم استنبط أبو حنيفة الذي شكاه انه دفن ما لا ثم لم يتدلكا انه ان يصلي ويحصر
 ان لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا ففعل قد كر مكان المال في الحال قبل خصه بما يعلم ولا مال
 يعلم لانه يعلم لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده والذي يظهر انه لا علم من ذلك فذكر كما سبق له به علم
 لشغل بالله به وبما لم يكن سبق له لوقوعه في التفكير فقه وهذا أعظم من ان يكون في أمور الدنيا أو
 في أمور الدين كالعلم لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها لا يعد ذلك لان
 غرضه نقص خشوعه واخلاصه بآي وجه كان **(قوله حتى يظن الرجل)** كذا الجمهور بالطاء
 المشالة المفتوحة ومعنى يظن في الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهار الحكم اهاننا معنى يصير أو سبق
 ووقع عند الاصيل يظن بكسر الساقطة أي ينسى ومنه قوله تعالى ان تغفل احداهما
 أو تفحها أي يحطى ومنه قوله تعالى لا يضل ديني ولا ينسى والمشهور الاول **(قوله لا يدري)**

فاذا قضى النداء أقبل
 حتى اذا توب للصلاة أدبر
 حتى اذا قضى التشويب
 أقبل حتى يحظر بين المرء
 ونفسه يقول اذ كر كذا
 اذ كر كذا لما لم يكن يذكر
 حتى يظن الرجل لا يدري

وفي رواية في صلاة السهوان يدري بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا وحكي ابن عبد البر عن
الاكثر في الموطا فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة وقال القرطبي ليست رواية الفتح بشئ
الامر رواية الضاد الساقطة فتكون ان مع الفعل تاو بل المصدر ومفعول ضل ان باسقاط
حرف الجر أي يضل عن درايته (قوله كم صلى) وللمصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي
هريرة حتى لا يدري أئلا ناصلي أم أربعا وسأني الكلام عليه في أبواب السهوان شاء الله تعالى
وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الاذان والاقامة دون سماع
القرآن والذي ذكر في الصلاة فقبل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة فإنه لا يسمع مدى صوت
المؤذن جن ولا انس الا شهده كما يأتي بعد ولعل البخاري أشار إلى ذلك بإيراد الحديث المذكور
عقب هذا الحديث ونقل عياض عن بعض أهل العلم ان اللفظ عام والمراد به خاص وان الذي
يشهد من قصص منته الشهاده كما سألني القول فيه في الباب الذي بعده وقيل ان ذلك خاص
بالمؤمنين فأما الكفار فلا يقبل لهم شهادة ورد لما جاء من الآثار بخلافه وبالغ الزين بن المبرق
تقرير الاول وهو مقام احتمال وقيل يهرب تفوراعن سماع الاذان ثم يرجع وسوال الفسدة على
المصلي صلاته فصار رجوعه من جنس فراره والجامع بينهما الاستخفاف وقيل لان الاذان دعاء
الى الصلاة المستقلة على السجود الذي آياه وعصى بيبه واعترض بانه يعود قبل السجود فلو
كان هربه لاجله لم يعد الا عند فراغه وأجيب بانه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليعاط نفسه بانه
لم يخالف أمرا ثم يرجع لفسدة على المصلي بسجوده الذي آياه وقيل انما يهرب لاتفاق الجميع على
الاعلان بشهادة الحق واقامة الشريعة واعترض بان الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان
وبعد من جمع من يصلي وأجيب بان الاعلان أخص من الاتفاق فان الاعلان المختص
بالاذان لا يشاركة فيه غيره من الجهر بالكبير والتلاوة مثلا ولهذا قال لعبد الله بن زيد لقيه
على بلال فإنه أئدى صوتا منك أي أقصد في المد والاطالة والاسماع ليعم الصوت ويطول أمد
التأذين فيكثر الجميع ويفوت على الشيطان مقصوده من الهاء الا دعى عن اقامة الصلاة في جماعة
او اخر اجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فترجئ بد وقد يأس عن ان يردهم عمأ علوا به ثم
يرجع لمطامع علمه من الاذى والوسوسة وقال ابن الجوزي على الاذان هبة يشد ان ترناح
الشيطان بسببها لانه لا يكاد يقع في الاذان رياء لا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة فان
النفس تنحصر فيها فيقترب لها الشيطان أبواب الوسوسة وقد ترجم عليه أبو عوانة الدليل على ان
المؤذن في آذانه واقامته منى عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه وقيل لان الاذان اعلام
بالصلاة التي هي أفضل الاعمال بالفاظ هي من أفضل الذكرا لا يزداد في اوله ينقص منها بل تقع
على وفق الامر فيفر من سماعها وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفرط فيمكن
النجس من التفرط فلو قدر ان المصلي وفي جميع ما أمر به فيها لم يقر به اذا كان وحده وهو نادر
وكذا اذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندرا أشار اليه ابن أبي جرة فتع الله ببركته * (قائده) *
قال ابن بطال يشبه ان يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد ان يؤذن المؤذن من هذا
المعنى لتلا يكون تشبها بالشيطان الذي يفر عند سماع الاذان والله أعلم * (تنبيهان) * الاول
فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الاتيان بصورة الاذان وان لم توجد فيه شرائط

الاذنان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ففي صحيح مسلم من رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال أذا سمعت صوتاً فادب بالصلاة واستدل بهذا الحديث وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه (الثاني) وردت في فضل الاذان أحاديث كثيرة ذكرنا نصف بعضها في مواضع أخرى واقتصر على هذا هنا لأن هذا الخبر تضمن فضلاً لا ينال بغير الاذان بخلاف غيره من الاخبار فإن الثواب المذكور فيها يدرك بأواع أخرى من العبادات والله أعلم **(قوله)** رفع الصوت بالتنداء قال الزبير بن المنذر لم يصر على حكم رفع الصوت لأنه من صدقة الاذان وهو لم يصر في أصل الاذان على حكم كما تقدم وقد ترجم عليه السائي باب الثواب على رفع الصوت بالاذان **(قوله)** وقال عمر بن عبد العزيز وصل ابن أبي شيبة من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين ان مؤذناً أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز فذكروه ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز بأمير على المدينة والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع لانه نهاه عن رفع الصوت وقد روى نحوه هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الماروقطبي وفيه لاحق ابن أبي يحيى الكعبي وهو ضعيف عند الماروقطبي وابن عدي وقال ابن حبان لا تغفل الرواية عنه ثم غفل فذكر في الثقات **(قوله)** عن أبيه زاد ابن عيينة وكان يتم في حجر أبي سعد وكان أمه عند أبي سعد أخرجه ابن خزيمة من طريقه لكن قلبه ابن عيينة فقال عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز المجاشون وزعم أبو مسعود في الأطراف ان البخاري أخرجه عن رواته لكن لم يحد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النخار مات أبو صعصعة في الجاهلية وابنه عبد الرحمن صحابي روى ان شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي ساقه ان جده كان يدبر أوقبه نظر لأن أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وانما ذكره أخذ قيس بن أبي صعصعة **(قوله)** ان أباه سعد الحدرى قال له أي لعبد الله بن عبد الرحمن **(قوله)** يحب الغنم والبادية أي لأجل الغنم لأن حبها يحتاج إلى اصلاحها بالمرعى وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها **(قوله)** في غنمك أو باديتهك يتحمل ان تكون أو سكان الراوى ويحتمل ان تكون للترويع لأن الغنم قد لا تكون في البادية ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم **(قوله)** فاذنك للصلاة أي لأجل الصلاة وللمصنف في بدء الخلق بالصلاة أي أعلمت وقتها **(قوله)** فافزع فيه اشعار بان أذان من أراد الصلاة كان مقرراً عندهم لا تقتصر على الأمر بالرفع دون أصل التاذين واستدل به الرافي للقول الصائر إلى استحباب أذان المنفرد وهو الرابع عند الشافعية بناء على ان الاذان حق الوقت وقبل لا يستحب بناء على ان الاذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أولاً **(قوله)** بالتنداء أي بالاذان **(قوله)** لا يسمع مدى صوت المؤذن أي غاية صوته قال البيضاوي غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه فإذا شهد له من بعده وصل الممنتهى صوته فلا يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أوى **(قوله)** جن ولائس ولائس ظاهره يشبه الحيوانات والجمادات فهو من العام بعد الخاص ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا دابة ولا

باب رفع الصوت بالتنداء وقال عمر بن عبد العزيز أذن أذا ناسحاً والافاعتلنا حتى شاعبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أباه سعد الحدرى قال له اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتهك فاذنك للصلاة فارفع صوتك بالتنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا نئى

٦٠٩

في

الغنم

٤١٠٥

ولا حجر ولا جن ولا انس ولاي داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ المؤذن
 يغفرله مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصحبه
 ابن السكن فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولاشي وقد تكلم بعض من لم
 يطالع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره قال القرطبي قوله ولاشي المراد به الملائكة وتعتب
 بأنهم دخلوا في قوله حين لأنهم يستخفون عن الابصار وقال غيره المراد كل ما يسمع المؤذن من
 الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجادات ومنهم من جله على ظاهره وذلك غير متنع عقلا ولا شرعا
 قال ابن زبيرة تقتضي العادة ان السماع والشهادة والتسليم لا يكون الا من حي فهل ذلك حكاية
 عن لسان الخيال لان الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال باربها وهو على ظاهره وغير متنع
 عقلا ان الله يخلق فيها الحياة والكلام وقد تقدم البحث في ذلك في قول النصارى كل بعضي بعضا
 وساقى في الحديث الذي فيه ان البقرة قالت انما خلقت للحرث وفي مسلم من حديث جابر بن
 سمرة مرفوعا الى اعراف حجر كان يسلم على اه وتقول ابن التين عن أبي عبد الملك ان قوله هنا
 ولاشي فظنوه قال تعالى وان من شيء الا يسجدوا لله فاعجب بان الالة تختلف فيها وما عرفت وجه
 هذا التعتب فانهم ما سوا في الاحتمال ونقل الاختلاف الا ان يقول ان الالة لم تختلف في كونها
 على عودها وانما اختلف في تسبيح بعض الاشياء هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث
 والله اعلم * (قائدة) * السرف هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم الغيب والشهادة ان احكام
 الآخرة حرت على نعت احكام الخلق في الدنيا من وجه الدعوى والجواب والشهادة قاله ابن
 ابن التمر وقال التورثي المراد من هذه الشهادة اشتها والمنه ووله يوم القيامة بالفضل وعلو
 الدرجة وكما ان الله يفضي بالشهادة قوما فكذا ذلك بآية الشهادة آخره (قوله الشهادة)
 للكشيمى الا يشهد له ويحبهما واضح (قوله قال أبو سعيد سمعته) قال الكرماني في هذا الكلام
 الاخير وهو قوله انه لا يسمع الخ (قلت) وقد ورد الرافعي هذا الحديث في الشرح بلفظ ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع الله من رجل يحب الغنى وساقه الى آخره وسقته الى ذلك الغزالي
 وامامه والقاضي حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم وتعتبه النووي وأجاب ابن الرفعة
 عنهم بأنهم فهموا ان قول أبي سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم عائذ على كل ما ذكره
 ولا يحتج به بعد وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عينة ولفظه قال أبو سعيد اذا كنت في البوادي
 فارفع صوتك بالنداء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يسمع قد ذكره ورواه يحيى
 القطان ايضا عن مالك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت فارفع صوتك فانه لا يسمع
 فذكره فالتأخر ان ذكر الغنى والبادية موقوف والله أعلم وفي الحديث استحباب رفع الصوت
 بالاذان ليكثر من يشهد له سامع هذه آية تذكيره وفيه ان حب الغنى والبادية لا سماع عند
 نزول القسمة من عمل السلف الصالح وفيه جواز التبدى وما كنه الاعراب ومشاركتهم في
 الاسباب بشرط حفظ العلم وأمن من غلبة الخفاء وفيه ان اذان القذم مذنب اليه ولو كان في
 قعر ولو لم يترج حضور من يصلى معه لانه ان فانه دعا المصلين فلا يفته استمعا من سمعته من
 غيرهم * (قوله) ما يصدق بالاذان من الدماء قال ابن زبيرة في المنبر قصد
 البخاري بهذه الترجمة والذين قبلها استيفاء مرات الاذان فالاولى فيها فضل التأذين لقصد

الاشهادة يوم القيامة قال أبو
 سعيد سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم * (باب ما
 يصدق بالاذان من الدماء) *
 * حديثي قتيبة قال حدثنا
 اسمعيل بن جعفر عن جدد
 عن أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان اذا
 غزانا قوما لم يكن يغرينا
 حتى يصبح وينظر فان سمع
 اذانا فكف عنهم وان لم
 يسمع اذانا أغار عليهم قال
 فخرجنا الى خيبر فاذنهمنا
 اليهم لافلا أصيح ولم يسمع
 اذانا ركب وركبت خلف
 أبي طلحة وان قدى لقس
 قدم النبي صلى الله عليه وسلم
 قال فخرجوا بنا معكم
 ومسا جهم فلما رأوا النبي
 صلى الله عليه وسلم قالوا الحمد
 والله الحمد والخمس قال فلما
 رآهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الله اكبر الله
 اكبر خربت خيبر انا انا
 نزلنا صاحبة قوم فسه
 صباح المذنين

الاجتماع للصلاة والثانية فيها افضل اذان المنقر دلايداع الشهادة له بذلك والثالثة فيها حقن
 الدماء عند وجود الاذان قال واذا اتفت عن الاذان فائدة من هذه الفوائد لم يشرع الا في
 حكاية عند سماعه ولهذا عقبه بترجمة ما يقول اذا سمع المنادى اه كلامه مختصا بوجه
 الاستدلال لترجمة من حديث الباب ناهي وبقي المتن من متعلقات الجهاد وقد اورد المصنف
 هناك بهذا الاسناد وساقه اتم مما هنا وساقى الكلام على فوائده هناك ان شاء الله تعالى
 وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالاذان وساقه أوضح أخرجه من طريق جادين جملة عن ثابت
 عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ اطلع الفجر وكان يستمع الاذان فان سمع
 اذانا مسلما والأغار قال الخطابي فيه ان الاذان شعار الاسلام وانه لا يجوز تركه ولو ان أهل
 بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه اه وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم وهو
 أحد الأوجه في المذهب وأغرب ابن عبد البر فقال لا أعلم فيه خلافا وان قول أصحابنا من نطق
 بالاشهاد في الاذان حكمه باسلامه الا اذا كان عسويا فلا رد عليه مطلق حديث الباب لان
 العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعتزوا بان محمد ارسل الله صلى الله
 عليه وسلم لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك
 * (تنبيه) وقع في ساق حديث الباب لم يكن يغير شيئا واختلف في ضبطه في رواية المسجلى يغير
 من الاغارة يحزرم على انه بدل من قوله يكن وفي رواية الكشميني يغير ساكن الغين وبالدال
 المهملة من الغد وفي رواية كريمة يغيرو يراي بعدوا وامن الغزو وفي رواية السلي يغير
 كالاول لكن بالياء في رواية غيرهم بضم واو واسكان الغين من الاغارة ورواية مسلم
 تشهد رواية من رواه من الاغارة والله أعلم **قوله** ما يقول اذا سمع المنادى
 هذا القطر رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في حديث الباب وأثر
 المصنف عدم الخزم بمثل ذلك لقوة الخلاف فيه كما ساقى ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه
 الجمهور وهو ان يقول بمثل ما يقول من الاذان الالهي لعل لان حديث أبي سعيد الذي بدأ به
 عام وحديث معاوية الذي تلاه به يخصمه والخاص مقدم على العام **قوله** عن عطائ بن زيد
 في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ان عطائ بن زيد أخبره أخرجه أبو عوانة
 * (قائدة) اختلف على الزهري في اسناد هذا الحديث وعلى مالك ايضا لكنه اختلف لا يقدح
 في صحته فرواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن
 ماجه وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي حديث مالك ومن تابعه أصبح ورواه
 يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن زيد أخرجه مسند في مسنده عنه وقال
 الدارقطني ان خطأ الصواب الرواية الاولى وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا نطيل به **قوله** اذا
 سمعتم ظاهره اختصاص الاجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثالا في الوقت وعلم انه
 يؤذن لكن لم يسمع اذانه لبعده وصمم لانه لا يسمع له التمسمة قاله النووي في شرح المهذب **قوله**
 فتولو امثلا ما يقول المؤذن ادعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند
 قوله مثل ما يقول وتعقب بان الادراج لا يثبت بغير الدعوى وقد انفقت الروايات في الصححين
 والموطا على انما هم اول من يصب صاحب العمدة في حذفها **قوله** ما يقول قال الكرماني قال بما

* (باب ما يقول اذا سمع
 المنادى) * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن عطاء بن
 يزيد الذي عن أبي سعيد
 الخدري أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا سمعتم
 النداء فقولوا مثل ما يقول
 المؤذن * حدثنا عاذ بن
 فضالة

٦١٢

سابق
تحفة

١١٤٢٤

يقول ولم يقل مثل ما قال يشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها (قلت) والصريح في ذلك ما رواه
النسائي من حديث أم حبيبة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأما
أبو الفتح العمري فقال ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن لكن الأحاديث
التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها دللت على أن المراد المساوقة يشير إلى حديث عمر بن الخطاب
الذي عند مسلم وغيره فالجواب هو حتى فرغ استحب له التدارك أن لم يقل الفصل فإله النور في
شرح المذهب بحثنا وقد قاله فيما إذا كان له عذر كالصلاة وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله
في جميع الكلمات لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية لا يبدل على أنه يستثنى من ذلك
على الصلاة وحي على الفلاح فيقول بدلها لا حول ولا قوة إلا بالله كذلك استدل به ابن خزيمة
وهو المشهور عند الجمهور وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول
تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخالص والعلم إذا
أمكن الجمع بينهما وجب أعالهما قال فلم لا يقال يستحب السماع أن يجمع بين الجملة والحققة
وهو وجه عند الحنابلة وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأول كالأثر على الجملة
يشتترك السماع والمؤذن في ثوابها وأما الجملة فقصودها الدعاء إلى الصلاة وذلك يحصل من
المؤذن ففوض السماع بما يفوته من ثواب الجملة ثواب الحققة ولقائل أن يقول يحصل
للجيب الثواب لامتناله الأمر ويحسب أن يزاد استيقاظ أسرارها إلى القيام إلى الصلاة إذا قال
تكرر على سمعه الدعاء اليها من المؤذن ومن نفسه ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم مع
أنه لمن جده كسابق في موضعه وقال الطيبي معنى الجملة من هلم بوجهك وسررتك إلى الهدى
عاجلا والفرز بالنعم أجلا فناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام
الأداء وفي الله بحوله وقوته ومعالو حفظ فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريح قال
حدثت أن الناس كانوا يصوتون للمؤذن انصاتهم للقراءة فلا يقول شيئا إلا قالوا مله حتى إذا قال
حي على الصلاة قالوا لا حول ولا قوة إلا بالله وإذا قال حي على الفلاح قالوا ماشاء الله انتهى وإلى
هذا صاب بعض الحنفية وروى ابن أبي شبة مثله عن عثمان وروى عن سعد بن جبيرة قال يقول
في جواب الجملة سمعنا وأطعنا ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى قيل لا يجيبه إلا في
التشهدين فقط وقيل هما والتكبير وقيل يضيف إلى ذلك الحققة دون ما في آخره وقيل هما أي
به مما يدل على التوحيد والاختصاص كفاه وهو اختيار الطحاوي وحكما أيضا خلافا لهل يجب
في الترجيع أو لا وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته لأول أو لا قال النووي لم أرفعه
شيئا محضيا وقال ابن عبد السلام يجب كل واحد إجابة لتعدد السبب وإجابة الأول أفضل إلا
في الصبح والجمعة فانهما مساو إلا أنهم ما مشروا وفي الحديث دليل على أن لفظ المثل لا يقتضي
المساواة من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن كذا
قيل وفيه بحث لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفة وألحقه والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن
المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت والسماع مقصوده ذكر الله فكيف في النسر
أو الجهر لرفع الرفع نعم لا يكفيه أن يجري به على خاطره من غير لفظ ظاهر الأمر بالقول وأغرب
ابن المنير فقال حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهبة وتعب وإبان

الاذان معناه الاعلام لآفة وخسسه الشرع بالقاط مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت
وجد اذنان وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته ويوجد اذنان من
دونها ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الاذان وليس كذلك للآفة ولا شرعا واستدل به على جواز اجابة
المؤذن في الصلاة عما يظاها الامر ولان الجيب لا يقصد مخاطبة وقيل يؤخر الاجابة حتى يفرغ
لان في الصلاة شغلا وقيل يجيب الا في الجمعتين لانهما كل خطاب للإثنين والباقي من ذكر
الله فلا يمنع لكن قد يقال من يبدل الجملة بالحولة لا يمنع لانها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد
وفرق ابن عبد السلام في فتاوى بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوبه والتمها
والا فيجيب وعلى هذا ان اجاب في الفاتحة استأنف وهذا قاله بختا المشهور في المذهب كراهة
الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا في حال الجماع والخلا لا تكن ان اجاب بالجملة
بطلت كذا أطلقه كثير منهم ونص الشافعي في الام على عدم فساد الصلاة بذلك واستدل به على
مشروعية اجابة المؤذن في الإقامة قالوا الا في كملتي الإقامة فيقول فأتمها بالله وأدامها
وقام ابدال الجملة بالحولة في الاذان أن يجي عنها لكن قد يفرق بان الاذان اعلام عام
فيعسر على الجميع أن يكونوا دعاة الى الصلاة الإقامة اعلام خاص وعده من سمعها محصور
فلا يعسر أن يدعو بعضهم وبعضا واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكاية الطحاوي عن قوم من
السلف به قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب واستدل للجمهور بجدت أخرجه مسلم
وغيره انه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا قال كبر قال على القطرة فلما تنهد قال خرج من النار قال
فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا ان الامر بذلك للاستحباب وتعقب بانه
ليس في الحديث انه لم يقل مثل ما قال فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوي كتمان العادة ونقل
القول الزائد وبانه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ويحتمل أن يكون الرجل لما امر
لم رد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك قبل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الاذان
لكن بردها الاخير أن في بعض طرقه انه حضرته الصلاة **(قوله)** حدثنا هشام هو الدستواي
ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** انه سمع معاوية يوما فقال مثله الى قوله وأشهد أن محمدا رسول الله
هكذا أو ردا المتن هاتحتصر او قدر واه أو ردا الطحاوي في مسنده عن هشام ولفظه كأعند
معاوية بقنادي المتأدي بالصلاة فقال مثل ما قال ثم قال هكذا سمعت نبيكم ثم قال الغاري حدثنا
اسحق أنا واهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى بن حمزة قال يحيى وحديثي بعض اخواني
قال يحيى على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله وقال هكذا سمعت نبيكم يقول انتهى فاحال بقوله
نحوه على الذي قبله وقد عرفت أنه لم يسن لفظه كله وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام
المذكور تاما منها للاسماعيلي من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم
حدثنا عيسى بن طلحة قال دخلنا على معاوية بقنادي مناديا بالصلاة فقال الله أكبر الله أكبر
فقال معاوية يا الله أكبر الله أكبر فقال أشهد أن لا اله الا الله فقال معاوية يا أنا أشهد أن لا اله الا
الله فقال أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية يا أنا أشهد أن محمدا رسول الله قال يحيى فحدثني
صاحب لنا أنه لما قال يحيى على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم انتهى

قال حدثنا هشام عن يحيى
عن محمد بن ابراهيم بن الحارث
قال حدثني عيسى بن طلحة
انه سمع معاوية يوما فقال
مثله الى قوله وأشهد أن محمدا
رسول الله * حدثنا اسحق
ابن راهويه قال حدثنا
وهب بن جرير قال حدثنا
هشام عن يحيى نحوه * قال
يحيى وحديثي بعض اخواني
انه قال لما قال يحيى على
الصلاة قال لاحول ولا قوة
الا بالله وقال هكذا سمعت
نبيكم صلى الله عليه وسلم
يقول

٦١٢

الحديث

نقله

١١٤٣٤

من قال حين يسمع النداء أى الاذان والاداء للعهدو يحتمل أن يكون التقدير من قال حين يسمع
 نداء المؤذن وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الاذان ولا يتقدم بقرائه لكن يحتمل أن
 يكون المراد من النداء مقامه اذا المطلق يحصل على الكامل ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاص عند مسلم بلفظ قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ثم سلوا الله على الوسيلة ففى هذا ذلك
 يقال عند فراغ الاذان واستندل الطحاوى بظاهر حديث جابر على انه لا يتعين اجابة المؤذن بمثل
 ما يقول بل لو اقتصصر على الذكر المذكور كفاه وقد بين حديث عبد الله بن عمرو والمراد بان الحين
 محمول على ما بعد الفراغ واستدل به ابن بزرة على عدم وجوب ذلك لظاهر اراءه لكن لفظ الآخر
 فى رواية مسلم قد يتسلط به من يدعى الوجوب وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف
 الطحاوى أصحابه فوافق الجمهور (قوله رب هذه الدعوة) بفتح الدال زاد البيهقى من طريق محمد بن
 عون عن علي بن عباس اللهم انى أسألك بحق هذه الدعوة التامة والمراد بدعوة التوحيد كقوله
 تعالى له دعوة الحق وقبل دعوة التوحيد تامة لان الشركة تقص أو التامة التى لا يدخلها تغيير
 ولا تبدل بل هى باقية الى يوم القيامة والشورى لانها هى التى تستحق صفة التمام وما سواها متغير
 للفساد وقال ابن التين وصفت التامة لان فيها آتم القول وهو لا اله الا الله وقال الطبري من أوله
 الى قوله لمحمد رسول الله هى الدعوة التامة والحجعة هى الصلاة القائمة بقوله يقيمون الصلاة
 ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء والقائمة الدائمة من قام على الشيء اذا دام عليه وعلى
 هذا فقولوا الصلاة القائمة بان الدعوة التامة ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة للمدعو
 اليها حينئذ وهو أظهر (قوله الوسيلة) هى ما يتقرب به الى الكبير يقال توسلت أى تقربت
 وتطلق على المنزلة العلمية وقيل ذلك فى حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم بلفظ قائم منزلة فى الجنة
 لا تتبع الاعمال من عباد الله الحديث ونحوه للبراز عن أنى هرة ويمكن ردها الى الاول بان
 الواصل الى تلك المنزلة قرب من الله فتكون كالقربة التى توسل بها (قوله والفضيلة) أى
 المرتبة الازدة على سائر الخلائق ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسير الوسيلة (قوله مقاماً
 محموداً) أى يحمده القائم فيه وهو مطلق فى كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونسب على
 الظرفية أى بعينه يوم القسامة فالقمة مقام محموداً وضمن بعينه معنى أفعه أو على انه مفعول به
 ومعنى بعينه أعطه ويجوز أن يكون حالاً أى بعينه اذا مقام محمود قال النووي ثبتت الرواية
 بالنسبة وكأنه حكاية للفظ القرآن وقال الطبري انما تذكره لانه أعظم وأجل كانه قبله مقاماً أى
 مقام محمود بكل لسان (قلت) وقد جاء فى هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عباس شيخ البخارى
 فيها التعريف عند التساقى وهى فى صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً وفى الطحاوى والطبرانى
 فى الدعاء والبيهقى وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالتنويرى (قوله الذى وعدته) زاد فى رواية
 البيهقى انك لا تختلف الميعاد وقال الطبري المراد بذلك قوله تعالى عسى أن يعثرك ربك مقاماً
 محموداً وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كاصح عن ابن عيينة وغيره والموصول اما
 بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للذكر ووقع فى رواية النسائي وابن خزيمة
 وغيرهما المقام المحمود بالالف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم قال ابن الجوزى والاكثر
 على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة وقيل جلوسه على العرش وقيل على الكرسي وحكى كلا

من قال حين يسمع النداء
 اللهم رب هذه الدعوة
 التامة الصلاة القائمة آت
 شحدا الوسيلة والفضيلة
 وابعثه مقاماً محموداً الذى
 وعدته

من القولين عن جماعة وعلى تقدير الصحة لا ينافي الاول لاحتمال أن يكون الاجلاس علامة
 الاذن في الشفاعة ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وان يكون
 الاجلاس هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن
 مالك مرفوعا عن الله الناس فكسروني ربي حلة خضراء فاقول ما شاء الله ان أقول فذلك المقام
 المحمود ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة ويظهر أن
 المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ويشعر قوله في آخر الحديث حلت له شفاعة بان
 الامر المطالب به الشفاعة والله أعلم (قوله حلت له) أي استحققت ووجب أو نزلت عليه يقال
 حل محل الضم اذا نزل واللام بمعنى على ويؤيده رواية مسلم حلت عليه ووقع في الطحاوي من
 حديث ابن مسعود ووجب له ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لانها لم تكن قبل ذلك محرمة
 (قوله شفاعة) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت من ان الشفاعة
 للمؤمنين وأجيب بان أصل الله عليه وسلم شفاعات أخرى كادخال الجنة بغير حساب ورفع
 الدرجات فعمل كل أحد ما سانه ونقل عاص عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص
 ذلك بمن قاله مختصا مستحضر اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لامن قصد ذلك مجرد الثواب
 ونحو ذلك وهو يحكم غير مرضي ولو كان آخرج الغافل الالهى لكان أشبه وقال المهلب في
 الحديث الحضي على الدعاء في وفات الصالحين لانه حال رجاء الاجابة والله أعلم (قوله
 الاستهام في الاذان) أي الاقتراع ومنه قوله تعالى فسامهم فكان من المدحسين
 قال الخطابي وغيره قيل له الاستهام لانهم كانوا يكتسبون أسماءهم على سهام اذا اختلفوا في الشيء
 فمن خرج سهمه غلب (قوله ويذكر أن قوما اختلفوا) أخرجه سعد بن منصور والبيهقي عن
 طريق أبي عبيد كراه ما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال تشاح الناس في الاذان بالقادسية
 فاخصموا الى سعد بن أبي وقاص فافزع بينهم وهذا منقطع وقيل وصله سيف بن أبي عرق
 الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق وهو أوائل قال افتحنا
 القادسية صدر النهار فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فذكره وزاد فخرجت القرعة لجل منهم فاذن
 (قائده) القادسية مكان بالعراق معروف نسب الى قانس رجل نزل به وحكي الجوهرى
 ان ابراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للصالح وكانت به وقعة المسلمين
 مشهورة مع الفرس وذلك خلافة عرسنة خمس عشرة وكان سعد يومئذ الامير على الناس
 (قوله عن سمي) بضم أوله بلفظ التصغير (قوله مولى أبى بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن
 هشام (قوله لويغى الناس) قال الطبري وضع المضارع موضع الماضي ليشهد استمرار العمل (قوله
 ما في النداء) أي الاذان وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عنه السراج (قوله والصف الاول)
 زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الاعرج عن أبي هريرة عن الخيرة والبركة وقال الطبري أطلق
 مفعول يعز وهو ما لم يبين الفضيلة ما هي ليشهد بمرام المبالغة وأنه مما لا يدخل تحت الوصف
 والاطلاق اعماها في قدر الفضيلة والافتقار بينت في الرواية الاخرى بالخيرة والبركة (قوله فلم
 يجيدوا) في رواية المسنق والجوي ثم لا يجيدون وحكي الكرماني ان في بعض الروايات ثم لا يجيدوا
 ووجهه يجوز حذف النون تحقيقا ولم أقف على هذه الرواية (قوله الا ان ينسأوا) أي لم يجيدوا

نق

٢٦٥ / ٢

حلت له شفاعة يوم القيامة
 * (باب) * الاستهام في
 الاذان ويذكر أن قوما
 اختلفوا في الاذان فافزع
 بينهم سعد * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن سمي مولى أبي بكر عن
 أبي صالح عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لويغى الناس ما في
 النداء والصف الاول ثم لم
 يجيدوا الا ان ينسأوا

٦١٥

م ي ع

تحفة

١٢٥٧٠

شياً من وجوهه الأولى أمافي الأذان فبان يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت وتعود ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته وأمافي الصف الأول فبان يصلوا دفعة واحدة ويستووا في الفضل فيقرع بينهم إذا لم يراضوا فيها بينهم في الحالين واستدل به بعضهم بأن قال بالاعتصار على مؤذن واحد وليس بظاهر لصفة استتمام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولأن الاستتمام على الأذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من الزينة وزعم بعضهم أن المراد بالاستتمام هنا التراخي بالسهم وأنه أخرج مخرج المبالغة واستأنس بحديث لفظه لتعالوا عليه بالسيف لكن الذي فهمه البخاري منه أولى وإن ذلك استدله بقصة سعدو يدل عليه رواية مسلم لكانت قرعة (قوله عليه) أي على ما ذكر ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول وبذلك يصح تنويع المصنف وقال ابن عبد البر لها عادة على الصف الأول لأعلى النداء وهو حق الكلام لأن الضمير يعود لأقرب مذكور ورواه القرطبي وقال أنه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعاً لا فائدة له قال والضمر يعود على معنى الكلام المتقدم ومثله قوله تعالى ومن فعل ذلك بلى أنامى جميع ذلك * (قلت) * وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ لاستموا علمهم فإذا مضى بالمراد من غير تكلف (قوله التهجير) أي التبرك إلى الصلاة قاله الهرمزي وحله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الاتيان إلى صلاة الظهر في أول الوقت لأن التهجير مشتق من الهجر وهي شدة الحر انصرف النهار وهو أول وقت الظهر وإلى ذلك مال المصنف كسأني ولا يرده على ذلك شرعية الإبراد لأنه أراد به الرفق وأما من تركه فالتقصير إلى المسجد لينظر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل (قوله لاستبقوا إليه) قال ابن أبي بكرة المراد بالاستباق معنى لاحسان المسابقة على الإقدام حساً يقتضي السرعة في المشي وهو متوع منه انتهى وسأني الكلام على بقية الحديث في باب فضل صلاة العشاء في الجماعة قرئنا بآتي الكلام على المراد بالصف الأول في آخر أبواب الإمامة أن شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ الكلام في الأذان أي في شأنه بغیر ألفاظه وجرى المصنف على عادته في عدم الجزم بالحكم الذي دلالة غير صريحة لكن الذي أورده فيه يشعر بأنه يختار الجواز وحكي ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عرقه وقطعه والحنن وقادته قال أحمد وعن النخعي وابن سيرين والأوزاعي الكراهة وعن الثوري المنع وعن أبي حنيفة وصاحبه أنه خلاف الأولى وعليه يدل كلام مالك والشافعي وعن اسحق بن راهويه يكرهه إلا أن كان فيما يتعلق بالصلاة واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد نازع في ذلك الداودي فقال لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان في ذلك المحل (قوله وتكلم سليمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وأخرجه البخاري في التاريخ عنه وإسناده صحيح ولفظه أنه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه (قوله وقال الحسن) لم أره موصولاً والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز الكلام بغير قيد الضحك قيل مطابقة لترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد ينظر منه حرف مفهم أو أكثر فيقتصد الصلاة ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة وقد ذهب الأكثر إلى أن تعتمد الضحك يطل الصلاة ولولم يظهر منه حرف فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعده (قوله)

عامة لاستموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العفة والصبح لأتوهما ولو لحوا * (باب) * الكلام في الأذان * وتكلم سليمان بن صرد في أذانه وقال الحسن لا بأس أن يضحك وهو يؤذن أو يقيم * حدثنا مسدد قال حدثنا

جاء

٢ / ٢٩٦

(جاء) هو ابن زيد وعبد الجيد هو ابن زيد وعبد الله بن الحارث هو البصري ابن عم محمد بن سيرين
 وزوج ابنته وهو تابعي صغير ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الاقران لان الثلاثة من صفار
 التابعين ورجال الاسناد كاهم بصريون وقد جمعهم جاد كسند كاهنا وكذلك رواه سليمان بن
 حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج وكان جاد بما اقتصر على بعضهم كسباني
 قريباً في باب هل يصل الامام عن حضر عن عبد الله بن عبد الوهاب الجني عن جاد عن عبد
 الجيد وعن عاصم قرقهما ورواه مسلم عن الربيع عن جاد عن أيوب وعاصم ومن طرق أخرى
 منها وهيب عن أيوب وحكي عن جاد عن أيوب وعبد الجيد قالوا سمعنا عبد الله بن الحارث
 في رواية سليمان بن حرب عن جاد عن أيوب وعبد الجيد قالوا سمعنا عبد الله بن الحارث
 كذلك أخرجه الاسماعيلي وغيره ولم يدفعه شيخ آخر وهو ابن عليه كسباني في كتاب الجمعة
 ان شاء الله (قوله خطبنا) استدل به ابن عليه ولفظه ان الجمعة عزمة (قوله في يوم رزغ) يقع
 نظر نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عليه ولفظه ان الجمعة عزمة (قوله في يوم رزغ) يقع
 الراء وسكون الزاي بعدها غين مججمة كذلك اكثرها ولابن السكيت والكشيمى وأبي
 الوقت بالمال المهملة بدل الزاي وقال القرطبي انها أشهر قال والصواب الفتح فانه الاسم
 وبالسكون المصدر انتهى وبالفتح رواية القاسبي قال صاحب المحكم الرزغ الماء القليل في
 النجاد وقيل له طين ووحل وفي العين الرذغة والوحل والرذغة أشد منها وفي الجهره الرذغة
 والرذغة الطين القليل من مطر أو غيره * (تسبه) * وقع هنا يوم رزغ بالاضافة وفي رواية الجني
 الاتسبه في يوم ذي رزغ وهي أوضح وفي رواية ابن عليه في يوم مطير (قوله في يوم رزغ) يقع
 على الصلاة فاهرم كذا فيه وكان هنا حذفاً تقديره أراد ان يقولها فاهرم يؤيده رواية ابن
 عليه اذ قالت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة بوب عليه ابن خزيمة تبعه
 ابن حبان ثم المحب الطبري حذف حتى على الصلاة في يوم المطر وكانه نظر الى المعنى لان حتى على
 الصلاة معناه علموا الى الصلاة والصلاة في الرجال يصلوا في بيوتكم شاقض ذلك وعند
 الشافعية وجه انه يقول ذلك بعد الاذان وآخره يقول بعد الجعلتين والذي يقتضيه الحديث
 ما تقدم وقوله الصلاة في الرجال نصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة والرجال جمع رجل وهو
 مسكن الرجل وما فيه من انائه قال النووي فيه ان هذه الكلمة تقال في نفس الاذان
 وفي حديث ابن عمر يعني الا في باب الاذان للمسافر انها تقال بعده قال والامر ان جائز ان كما
 نص عليه الشافعي لكن بعده أحسن ليم نظم الاذان قال ومن أصحابنا من يقول لا يقوله
 الا بعد الفراغ وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس انتهى وكلامه يدل على انها تزداد
 مطلقاً ما في شأنه واما بعده لانها يدل من على الصلاة وقد تقدم عن ابن خزيمة لمخالفة وقد
 ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الزاقي وغيره باسناد صحيح عن نعيم بن الحزام قال اذن
 مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم للصبح في ليلة باردة فتمت لوقال ومن قعد فلا حرج فما قال
 الصلاة خرم من النوم قالها (قوله فقال فعل هذا) كأنه فهم من نظروهم الانكار وفي رواية الجني
 كأنهم أنكروا ذلك وفي رواية ابن عليه فكان الناس استنكروا ذلك (قوله من هو خير منهم)
 ولا كشيمى منهم والنجي مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم كذا في أصل الرواية ومعنى رواية

٦١٦

٧٧٢

٧٧٢

٧٧٢

عن أيوب وعبد الجيد
 صاحب الزبدي وعاصم
 الاحول عن عبد الله بن
 الحارث قال خطبنا ابن
 عباس في يوم رزغ فلما بلغ
 المؤذن حتى على الصلاة
 فاهرم أن نادى الصلاة
 في الرجال فنظر القوم بعضهم
 الى بعض فقال فعل هذا
 من هو خير منهم

الباب من هو خير من المؤذن يعني فعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خير من هذا المؤذن وأما رواية الكشمي ففيها نظر ولعل من أدن كانوا جماعة أن كانت محفوفة أو أراد جنس المؤذنين أو أراد خيراً من المتكرين (قوله) وإنما أي الجمعة كما تقدم (عزيمة) بسكون الزاي ضد الرخصة زاد ابن عدي وإني كرهت أن أخرجكم فيمشون في الطين وفي رواية البخاري من طريق عاصم أني أو عنكم وهي ترجح رواية من روى أخرجكم بالخاء المهملة وفي رواية جري عن عاصم عند ابن خزيمة أن أخرج الناس وأكفهم أن يحملوا الخبث من طرقهم إلى مسجدكم وسباني الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعد المطر في كتاب الجمعة أن شاء الله تعالى ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودي فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الأذان بل القول المذكور من جهة الأذان في ذلك المحل وتعيينه وإن ساغ ذكره في هذا المحل لكن ليس من ألقاظ الأذان المعهود وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة يسهل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه (قوله) **يا** أذان الاعي (أي جوازه) (قوله) إذا كان له من يخبره أي بالوقت لأن الوقت في الأصل مبني على المشاهدة وعلى هذا القيد يجعل ما روى ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كانوا أن يكون المؤذن أعني وأما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الاعي لا يصح فقد تعقبه الدروبي بأنه غلط على أبي حنيفة نعم في المحيط الخفيفة أنه بذكر (قوله) حدثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني قال الدارقطني فقد اتفقني برأيه أنه في الموطأ موصولاً عن مالك لم يذكر غير من رواه الموطأ فيه ابن عمر ووافقه على وصله عن مالك خارج الموطأ عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة وكل بن طلحة وآخرون ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه (قوله) أن لا يؤذن بليل فيه أشعار بأن ذلك كان من عاداته المستمرة وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه وعلى تقدير رجحانه فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فصار في حكم المأمور به وسباني الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب (قوله) فكلوا) فيها أشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فينلهم أن أذان بلال بخلاف ذلك (قوله) ابن أم مكتوم اسمه عمرو كما سباني موصولاً في الصام وفضائل القرآن وقيل كان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يتبع أنه كان له اسمان وهو قرشي عامري أسلم قديماً والاشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية في خلافة عمر فاستشهد بها وقبل رجوعه إلى المدينة فقات وهو الاعي المذكور في سورة عبس واسم أمه عائكة بنت عبد الله الخزرجية وزعم بعضهم أنه ولد اعني فكنت أمه أم مكتوم لانكمار نور بصره والمعروف أنه عبيد بن مسكين (قوله) وكان رجلاً أعني نظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر وبذلك جزم الشيخ الموفق في المغني لكن رواه الاسماعيلي عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعيناً أنه ابن شهاب وكذلك رواه اسمعيل بن اسحق ومعاذ بن المنفي وأبو مسلم الكشي الثلاثة عند الدارقطني وانظر اعني عند أبي الشيخ وعتام عند أبي نعيم وعثمان الدارقي عند البيهقي كلهم عن القعني وعلى هذا في رواية البخاري ادراج ويجب أن يكون ذلك بأنه لا ينبغي كون ابن شهاب قاله أن يكون شيعته

وانها عزيمة * (باب أذان الاعي إذا كان له من يخبره) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم قال وكان رجلاً اعني لا ينادي حتى يقال له

٦١٧

تحفة

٦٩١٧

قوله وكذا شيخ شيعته وقدر واه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن نوس والمث
 جميعا عن ابن شهاب وفيه قال سالم وكان رجلا ضربا لصرقي هذا ان شيخ ابن شهاب قاله ايضا
 وسأني في كلب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر مابؤدى معناه وسند كرا فلفظ قريسا
 فثبت صحة وصله ولا بن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن المسيب
 وفيه الزيادة قال ابن عبد البر وحديث آخر لابن شهاب وقيل وافق ابن اسحق معرافه عن ابن
 شهاب (قوله) أصبحت أصبغت) أى دخلت في الصباح هذا نظايره واستشكل لانه جعل اذانه
 غاية لالا كل قال لم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الاكل بعد طلوع الفجر والاجماع على
 خلافه الامن شد كالا عمن واجاب ابن حبيب وابن عبد البر والاصيلي وجماعة من الشراح بان
 المراد قارب الصباح ويعبر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قدمناها لم يكن يؤذن
 حتى يقول الناس حين ينظرون الى بزغ الفجر اذن وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي
 في الصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وانما قالت انه أبلغ لكون جمعه
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فقوله ان لا يؤذن بل يشعر ان ابن أم مكتوم بخلافه
 ولانه كان قبل الصبح لم يكن ينم ويؤذن بل لفرق لصديق أن كلامه ما أذن قبل الوقت وهذا
 الموضع عندى في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان أذانه جعل علامة للحرم الاكل والشرب
 وكأنه كان له من راعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالبرزوخ وعند
 أخذنى في الاذان يعترض الفجر في الاذن ثم ظهر لى أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت أى
 قارب الصباح وقوع اذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع آخر بزمن الليل
 وأذانه يقع في أول بزمن طلوع الفجر وهذا وان كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعد من
 مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المؤيد باللائكة فلا يشركه فيه من لم يكن تلك الصفة وقدر روى
 أبوقريش من وجه آخر عن ابن عمر حدثنا فيه وكان ابن أم مكتوم يتوحن الفجر فلا يخطئه وفي هذا
 الحديث جواز الاذان قبل طلوع الفجر وسأني بعد باب واستحب اذانه واجد بعد واحد وأما
 اذان اثنين معاشق من قوم ويقال ان أول من أحدثه بنوا أمية وقال الشافعية لا يكره الا ان
 حصل من ذلك تمويه واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد قال ابن دقيق
 العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث قهر ضرورة انتهى ونص الشافعي على جوازه
 ولفظه ولا يتضح ان اذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقليد الا على للصير في دخول الوقت وفيه
 أوجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كتبه ان لا داعي والبصر اعتماد المؤذن الثقة وعلى
 جواز تهادة الاعشى وسأني ما فيه في كتاب الشهادات وعلى جواز العمل بفجر الواحد وعلى ان
 ما بعد الفجر من حكم النهار وعلى جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لان الاصل بقاء الليل
 وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية اذا كان عارفا
 به وان لم يشاهد الراوى وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز تكرار رجل بتأخيه من
 العاهة اذا كان بقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل الى أمه اذا اشهر بذلك واحتج اليه
 (قوله) باب الاذان بعد الفجر قال الزبير بن المنير قدم المصنف ترجمة الاذان بعد الفجر
 على ترجمة الاذان قبل الفجر فخالف الترتيب الوجودى لان الاصل في الشرع أن لا يؤذن الا بعد

أصبحت أصبغت * (باب)
 الاذان بعد الفجر * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر قال أخبرني حفصة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

٦١٨

محدث

نقطة

١٥٨٠١

دخول الوقت فقدم ترجمة الاصل على ما ذكره وأشار بن بطال الى الاعتراض على الترجمة بأنه
لاخلاف فيه بين الأئمة وانما الخلاف في جواز قبل الفجر والذي يظهر أن مراد المصنف
بالترجمة أن بين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله
بعد الفجر وأن الاذان قبل الفجر لا يكتب به عن الاذان بعده وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع
قبل الفجر والله اعلم **(قوله)** كان اذا اعتكف المؤذن الصبح هكذا وقع عند جمهور رواة
بخاري وفيه نظر وقد استشكله كثير من العلماء ووجهه بعضهم كما سنأتي والحديث في
الموطأ عند جميع رواة بلطف كان اذا سكت المؤذن من الاذان لصلاة الصبح وكذا رواه مسلم
وغیره وهو الصواب وقد أصح في رواية ابن شبيب عن الثوري كذلك وفي رواية الهمداني
كان اذا أذن بدل اعتكف وهي أشبه بالرواية المصوبة ووقع في رواية النسبي عن البخاري بلطف
كان اذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضي أن صنيعه ذلك كان تحت صاحبال اعتكافه وليس
كذلك وانما هارثة من اصله وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بان الوهم فيه من
عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ووجهه ابن بطال وغيره بان معنى اعتكف المؤذن أي لازم
ارتقاؤه ونظيره الى أن يطعم الفجر ليؤذن عند أول ادراكه قالوا أو أصل العكوف لازم الإقامة
بمكان واحد وتعب بأنه يلزم منه انه كان لا يصليها الا اذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه
مفهوم الشرط وليس كذلك لما ظنته علمه ما مطلقا والحق ان لفظ اعتكف محرف من لفظ
سكت وقد أرجحه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق آبوب عن نافع بلطف كان اذا
أذن المؤذن وطعم الفجر **(قوله)** وبدا الصبح بغيره رأى ظهر وغرب الكرماني فيصح أنه
بالنون المكسورة والهمزة بعد المدوك أنه ظن أنه معطوف على قوله الصبح فيكون التقدير
واعتكف لنداء الصبح وليس كذلك فان الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم
وغیرها بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو مقصورة والواو الحال لا والواو العطف
وبذلك تتم مطابقة الحديث للترجمة وسأني بقية الكلام علمه في أبواب التطوع عن شاء الله
تعالى **(قوله)** عن يحيى هو ابن أبي كثير **(قوله)** بين النداء والإقامة قال الزين بن المنير
حديث عائشة أن عبد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة قال قولها بين النداء والإقامة
لا يستلزم كون الاذان بعد الفجر ثم أجاب عن ذلك بما حصله أنهم ساعدت بالركعتين ركعتي الفجر
وهما الاصلان لا بعد الفجر فاذا صلاهما بعد الاذان استلزم أن يكون الاذان وقع بعد الفجر
انتهى وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد والذي عندي أن المصنف جرى على
عادته في الائمة الى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به وإن ذلك فيما أورده بعد ما بين
من وجه آخر عن عائشة ونظيره كان اذا سكت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل
صلاة الصبح بعد أن يستين الفجر **(قوله)** عن عبد الله بن دينار هذا اسناد آخر لما ذكرنا في هذا
الحديث قال ابن عبد البر لم يختلف عليه فيه واعترض ابن التيمي فقال هذا الحديث لا يدل على
الترجمة لعله غاية الاكل استدعاء أذان ابن أم مكتوم فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل
وجواب ما تقدم تقريره في الباب الذي قبله وقال الزين بن المنير الاستدلال بحديث ابن عمر وأوجه
من غيره فان قوله حتى ينادي ابن أم مكتوم يقتضي أنه ينادي حين يطعم الفجر لانه لو كان ينادي

٦١٩

١٧٧٨٢

كان اذا اعتكف المؤذن
لصبح وبدا الصبح صلى ركعتين
خفيفتين قبل ان تقام
الصلاة * حدثنا أبو نعيم
قال حدثنا شيبان عن يحيى
عن ابن سلة عن عائشة كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي ركعتين خفيفتين
بين النداء والإقامة من
صلاة الصبح * حدثنا عبد
الله بن يوسف قال أخبرنا
مالك عن عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ان بلاي ينادي بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادي ابن أم
مكتوم

٦٢٠

٦٢١

٦٢٢

٦٢٣

قبله لكان كبلال بنادي بليل * (تنبيه) قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار يجمع على صحته رواه جماعة من أصحابه عنه ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه رواه بن يدر بن هرون عنه على الشك ان بلالا كما هو المشهور أو ان ابن أم مكتوم بنادي بليل فكلاهما أثر يوثق بلال قال ولشعبة فيه اسناد آخر فانه رواه أبصاع بن خبيب بن عبد الرحمن عن عته أيسه فقد كره على الشك أيضاً أخرجه أجدع بن غندرعنه ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالاول ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور بن ذاذان عن خبيب بن عبد الرحمن وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بانه مقلوب وأن الصواب حديث الباب وقد كنت أميل إلى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض ألفاظه ما بعد وقوع الهم فيه وهو قوله اذا أذن عمرو فانه ضرب البصر فلا يغركم واذ أذن بلال فلا يطعن أحدوا أخرجه أحد وجاء عن عائشة أيضاً أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول لانه غلط أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أيسه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يصير الفجر قال وكانت عائشة تقول غلط ابن عمر انتهى وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حاصله أنه يحتمل أن يكون الاذان كان وبابن بلال وابن أم مكتوم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس أن الاذان الاول منهم لا يصح على الصائم شيئاً ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني وجرم ابن حبان بذلك ليدسه احتمالاً وانكر ذلك عليه الضياء وغيره وقيل لم يكن يوافقوا ما كانت لهم حالات مختلفتان فان بلالا كان في أول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن الصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك تحتمل رواية عروة عن امرأته من بنى النخار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيتي المدينة فاذا رأى الفجر تقطأ ثم أذن أخرجه أبو داود واسناده حسن ورواية جندع عن أنس ان سائلاً سأل عن وقت الصلاة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالافاذن حين طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي واسناده صحيح ثم أورد في ابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستقر بلال على حاله الاولى وعلى ذلك تنزل رواية أيسه وغيرها ثم في آخر الامر أخرجه ابن أم مكتوم اضعفه وكل به من راعى له الفجر واستقر أن بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فاذن قبل طلوعه وأنه أخطأ مرة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول لا ان العبد نام يعني أن غلبه النوم على عينه منعه من تبين الفجر وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق جاد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً امر فوعا راجه ثقات حفاظ لكن اتفق أئمة الحديث على ابن المدني وأجد بن حنبل والخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والاثرم والدارقطني على أن جادا أخطأ في رفعه وأن الصواب وقته على غير الخطاب وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وان جادا انفرد برفعه ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعد بن زريق وهو يفتح الزاى وسكون الراء بعد هاء واحدة ثم جاء السبغ فرواه عن أيوب موصولاً لكن سبغ ضعيف ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضاً لكن أعضله فلم يذكر نافعاً ولا ابن عمرو له طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره

اختلف في رفعها ووقفها أيضاً وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن جسد بن هلال وأخرى من طريق سعد بن قنادة مرسله وصلها يونس عن سعيد بن كزاس وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً ظاهرة فلهذا والله أعلم استقر أن بلا يؤذن الاذان الاول وسند كزاس اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله يؤذن لبيل في الباب الذي بعده هذا **(قوله)** **باب** الاذان قبل الفجر أي ما حكمه هل يشرع أو لا وإذا شرع هل يكفي به عن إعادة الاذان بعد الفجر أو لا وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الغزالي في الاحياء وادعى بعضهم أنهم لم يروى في غير الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعب بجديد الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل على التزلف له فيما إذا لم يرد نطق بخلافه وهناك دور حديث ابن عمر وعائشة بما يشرع بعدم الاكتفاء وكان هذا هو السرى في إيراد البخاري لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود في حديث زيد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بامر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه استأنفه في الأقامة فتعنه إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام لكن في استناده ضعف وأيضاً فهي واقعة عين وكانت في سفر ومن ثم قال القرطبي أنه مذهب واضح غير أن العمل المتقول بالمدينة على خلافه انتهى فلم يرد به إلا العمل على قاعدة المالكية وادعى بعض الحنفية كالحاكم السروحي منهم أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وإنما كان تكبيراً أو تسبيحاً كما يقع للناس اليوم وهذا امر دوز لكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد تظاهرت الطرق على التعبير بلفظ الاذان فعمله على معناه الشرعي مقدم ولأن الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصاً لما التبس على السامعين وسباق الخبر يقتضي أنه خشي عليهم الالتباس وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الجعفي **(قوله)** عن أبي عثمان في رواية ابن خزيمة من طريق معمر بن سليمان عن أبيه حديثاً أبو عثمان ولم يره هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب **(قوله)** أحدكم أو أحدكم منكم شك من الراوي وكلاهما بقيد العموم وإن اختلفت الحية **(قوله)** من محوره) يقع أو له اسم لما يؤكل في السحر ويجوز الضم وهو اسم الفعل **(قوله)** ليرجع) يقع الباء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا الإزما ومتعدماً يقال يرجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال في التعدى بالتثنية فعل في هذا من رواه بالضم والتثنية لخطأ كما يصبر من الترجيع وهو التردد وليس مرادها هنا وإنما معناه برد القاء أي المتعبد إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح ثبلاً أو يكون له حاجة إلى الصيام فيسبحو ووقف التائب ليتأهب لها بالانفسل ونحوه وتمت الخاتمة ويجدث ابن مسعود هذا المذهب فقال فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكرنا للصلاة وتعب بان قوله للصلاة زيادة في الخبر وليس فيه حصر فيما ذكر فإن قيل تقدم في تعريف الاذان الشرعي أنه اعلام بدخول وقت الصلاة فالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاماً بالوقت فالجواب أن الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاماً بدخول

(باب الاذان قبل الفجر) * حديثاً أحمد ابن يونس قال حدثنا زهير قال حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفتن أحدكم أو أحد منكم أذان بلال من محوره فإنه يؤذن أو ينادي بلال ليرجع فأعكم ولينبه ناغمكم

٦٢١

* في في

تحفة

٩٣٧٥

أو قارب أن يدخل وإنما اختصت الصبي بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغوبة
 فيه والصبي باقٍ غالباً حتى نوم فنانسب أن ينصب من يوقف الناس قبل دخول وقتها ليصليها
 ويذكر كفضلها أول الوقت والله أعلم (قوله وليس أن يقول الفجر) فيه إطلاق القول على الفعل
 أي يظهر وكذا قوله وقال بإصابته ورفعها أي أشار وفي رواية الكشميني بإصابته ورفعها
 (قوله إلى فوق) بالضم على الناصب وكذا أسفل لنية المضاف إليه دون لفظة فحوله الله الأمر من
 قبل ومن بعد (قوله وقال زهير) أي الراوي وهي أيضاً بمعنى أشار وكان يجمع بين إصابته
 ثم فرقها، الحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضاً بين الأفق ذاهباً عينا وشاملاً لا يخالف
 الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرطان فإنه يظهر في أعلى السماء ثم يختص
 وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأ رأسه وفي رواية الإسماعيلي من طريق عيسى بن نونس عن
 سليمان قال الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان أصل الحديث كان بهذا
 اللفظ مقروناً بالاشارة إليه على المردود بهذا الاختلاف عبارة الرواة وأخصر ما وقع فيها رواية
 جبر عن سليمان عند مسلم وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل (قوله حدثني إسحق) لم آله
 منسوبة وأورد فيه الحديث وهو عندي ابن إبراهيم الخطلي المعروف بابن راهبه كما جزم به المزي
 ويدل عليه تعبيره بقوله أخبرنا فإنه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر
 وأما ما وقع بخط الدماطي أنه الواسطي ففسره بأنه ابن شاهين فليس بصواب لأنه لا يعرف له
 عن أبي أسامة شيء لأن أبي أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة (قوله
 قال عبد الله حدثنا) فاعل قال أبو أسامة وعبد الله قائل حدثنا فالقدّر حدثنا عبد الله
 (قوله وعن نافع) هو معطوف على عن القاسم بن محمد والحاصل أنه أخرج الحديث عن
 عبد الله بن عمر بن وجهين الأول ذكره فيه أسنادين نافع عن ابن عمرو القاسم عن عائشة وأما
 الثاني فاقصر فيه على الأسناد الثاني (قوله حتى يؤذن) في رواية الكشميني حتى نادى وقد
 أورد في الصيام باللفظ يؤذن وزاد في آخره فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال القاسم لم يكن
 إذا نهم ما الآن برقي ذاء ينزل ذاق في هذا تقييداً لما أطلق في الروايات الأخرى من قوله ان بلالا
 يؤذن بليل ولا يقال أنه مرسل لأن القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة لأنه ثبت عند النساء
 من رواية نافع بن غيث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر
 عن القاسم عن عائشة فقد أورد الحديث ثالث ولم يكن بينهما الآن ينزل هذا ويصعد هذا وعلى هذا
 ففي قوله في رواية البخاري قال القاسم أي في روايته عن عائشة وقد وقع عند مسلم من رواية ابن
 عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة وفيها نظر وأخصه في كتاب المدرج
 وثبت الزيادة أيضاً في حديث أبيه الذي تقدمت الإشارة إليه وفيه حجة لمن ذهب إلى أن
 الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود وهو أحد الأوجه في المذهب واختاره
 السبكي في شرح المنهاج وحكي تصحيحه عن القاضي حسين والمتولي وقطع به البغوي وكلام ابن
 دقيق العيد به فإنه قال بعد أن حكاهما يرجح هذا بان قوله ان بلالا ينادي بليل خبر يتعلق
 به فائدة السامعين قطعاً وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً لأن يكون عند طلوع
 الفجر فينصلي الله عليه وسلم أن لا ينجس الأكل والشرب بل الذي يمنع طلوع الفجر الصادق

وليس أن يقول الفجر أو
 الصبح وقال بإصابته ورفعها
 إلى فوق وطأ رأسه إلى أسفل
 حتى يقول هكذا وقال زهير
 بساكنه أحدهما فوق
 الأخرى ثم مدّهما عن عنيه
 وشامه «حدثني إسحق قال
 أخبرنا أبو أسامة قال عبيد
 الله حدثنا عن القاسم بن
 محمد عن عائشة وعن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خ
 قال وحديثي وسق بن عيسى
 المروزي قال حدثنا الفضل
 قال حدثنا عبد الله بن عمر
 عن القاسم بن محمد عن
 عائشة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ان بلالا
 يؤذن بليل فكواوا وشرعوا
 حتى يؤذن ابن أم مكتوم

٦٢٢

٦٢٣

٦٢٤

٦٢٥

٦٢٦

٦٢٧

٦٢٨

قال وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى ويقويه أيضاً ما تقدم من أن
الحكمة في مشروعيته التأهب لأدراك الصبح في أول وقتها وصح النووي في أكثر كتبه أن
مبدأه من نصف الليل الثاني وأجاب عن الحديث في شرح مسلم فقال قال العلماء معناه أن بلالاً
كان يؤذن ويترصد بعد أذانه للدعاء ونحوه فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم
فتأهب بالطهارة وغيرها ثم رقى وبشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر وهذا مع وضوح مخالفتها
لما في الحديث يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل ووراء ذلك أقوال أخرى
معروفة في الفقهيات واحتج الطحاوي لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله لما كان بين
أذانهم ما من القرب ما ذكر في حديث عائشة ثبت أنهم كانوا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع
الفجر فيخطئه بلال ويصبيه ابن أم مكتوم وتعب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي صلى الله عليه
وسلم مؤذناً واعتد عليه ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً وظاهر حديث ابن عمر
على أن ذلك كان شأنه وعادته والله أعلم **(قوله ما)** كمن بين الأذان والإقامة) أما باب
فهو في روايته بالتأويلين وكما استقصاه في معناه في شرحه وتقدره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك
ولعله أشار بذلك إلى ما روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال اجعل بين أذانك
واقامتك قدر ما يفرغ الأسكل من أكله والشارب من شربه والمغتسل من اغتسله فدخل لغضاض حاجته
أخرجه الترمذي والحاكم لكن استنده ضعف وإشهاد من حديث أبي هريرة ومن حديث
سلمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات
المسند وكلاهما هامة فكانه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت وقال ابن بطال لا حد ذلك غير
تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ولم يختلف العلماء في الطلوع بين الأذان والإقامة إلا في
الغرب كما سبق في وقوعه هنا في رواية نسب للكشيبي ومن انتظر الإقامة وهو خاطفان هذا اللفظ
ترجمة تلي هذه **(قوله حديثنا سبى الواسطي)** هو ابن شاهين ويحتمل أن يكون هو الذي
عناه الديلمي ونقلناه عنه في الذي مضى لكن رأيت أنه كان قاطعاً ولا يحيط القطب الحلبي وقد
روى البخاري عن إسحق بن وهب العلاف وهو واسطي أيضاً لكن ليس له رواية عن خالد
وهو ابن عبد الله الطحان والبحري سعيد بن أبياس وهو يضم الجيم كما تقدم في المقدمة
ووقع مسعى في روايته وهب بن شعبة عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات
وهو معدود فيمن اختلفوا في ان سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالف
منهم لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن عليه وهم ممن
سمع منه قبل اختلاطه وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً وهو عند مسلم من طريق عبد
الأعلى أيضاً وقد قال الهذلي أنه من أصحابهم سماعاً من البحري فإنه سمع منه قبل اختلاطه
بثمان سنين ولم يفرده مع ذلك البحري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن عن ابن بريده وسألت
عند المصنف بعد باب وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضاً تسمية ابن بريده عبد الله
والتصريح بعد شيه البحري **(قوله بين كل أذانين)** أي أذان وإقامة ولا يصح حمله على ظاهره
لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة والخبر ناطق بالتفسير لقوله لمن شاء أجر المصنف الترجمة
يجري البيان الخبر بغيره بأن ذلك المراد بزيادة الشرح على أن هذا من باب التعليل كقولهم

* (باب كمن بين الأذان
والإقامة من ينتظر إقامة
الصلاة) * حديثنا سبى
الواسطي قال حديثنا خالد
عن البحري عن ابن بريده
عن عبد الله بن مغفل المزني
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بين كل أذانين

٦٢٤

ع

تحفة

٩٦٥٨

القمرين الشمس والقمر ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لانها اعلام بحضور وفعل الصلاة كأن الأذان اعلام بدخول الوقت ولا مانع من جعل قوله أذانين على ظاهره لانه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافله غير المفروضة **(قوله صلاة)** أى وقت صلاة والمراد صلاة نافله أو فسكت لكونها تتناول كل عدد واء المصلى من النافله كركعتين أو أربع أو أكثر ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة الى المسجد عند سماع الاذان لا انتظار الإقامة لان منتظر الصلاة في صلاة قاله الزين بن المنير **(قوله ثلاثاً)** أى قالها ثلاثاً وسأني بعد باب بلفظ بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا بين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قد صكل مرة بقوله لمن شاء وسلم والاسم اعلى قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالربعة في هذه الرواية المرة الرابعة أى انها اقصر فيها على قوله لمن شاء فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول وهذا قول رواية البخارى وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً أو كاهه قال بعد الثلاث لمن شاء ليدل على أن التكرار لما كبد الاستحباب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الاذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة ألقى أذان لها فيمن أن التسليم بين الاذان والإقامة بما نرى في حديث أنس وقد صرح ذلك في الإقامة كما سألني ووقع عند أحد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا التي أقيمت وهو أخص من الرواية المشهورة لا المكتوبة **(قوله في حديث أنس كان المؤذن اذا أذن)** في رواية الاسماعيلى اذا أخذ المؤذن في اذان المغرب **(قوله قام ناس)** في رواية السائى قام كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا تقدم للمؤنث في أبواب ستر العورة **(قوله يتدرون)** أى يستيقنون والسوارى جمع سارية وكان غرضهم بالاستباق اليها الاستعداد بها من يربى بينهم يكونهم يصلون فرادى **(قوله وهم كذلك)** أى فى تلك الحال وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس فيبي الغريب فيصحب أن الصلاة قد صلت من كثرة من يصلها **(قوله ولم يكن بينهما)** أى الاذان والإقامة **(قوله شئ)** التوهم فيه للتعظيم أى لم يكن بينهما شئ كثير وهذا يدفع قول من زعم أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة بل هي مينة لها وفقى الكثير يقتضى اثبات القليل وقد أخرجها الاسماعيلى موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ وكان بين الاذان والإقامة مقر يبسوي محمد بن نصر من طريق أبى عامر عن شعبة نحوه وقال ابن المنير يجمع بين الرويتين يحمل النفي المطلق على المبالغة بخلاف الالفاظ القليل على الحقيقة وجعل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال دل قوله ولم يكن بينهما شئ على أن عموم قوله بين كل أذانين صلاة مخصوص بغير المغرب فانهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الاذان ويفرغون مع فراغه قال ويؤيد ذلك ما رواه الزبارة من طريق حبان بن عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الاول وزاد في آخره الا المغرب اه وفي قوله ويفرغون مع فراغه نظراً لانه ليس في الحديث ما يقتضيه ولا يلزم من شروعه في أثناء الاذان ذلك وأما رواية حبان وهو يفتح المسئلة والتخاتية فائدة لا بهوان كان صدوقا عند الزبارة وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في أسناد الحديث ومنه وقد وقع في بعض طرقه عند الاسماعيلى وكان

صلاة ثلاثاً لمن شاء حدثنا
محمد بن بشار قال حدثنا
غندر قال حدثنا شعبة
قال سمعت عمرو بن عامر
الانصارى عن أنس بن
مالك قال كان المؤذن اذا
أذن قام ناس من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
يتسددون السوارى حتى
يخرج النبي صلى الله عليه
وسلم وهم كذلك يصلون
الركعتين قبل المغرب ولم
يكن بينهما شئ قال وقال
عثمان بن حنبل وأبو داود عن
شعبة لم يكن بينهما الا قليل

٦٢٥

ح

تحفة

١١١٢

ع

٢٦٧

بريدة صلى ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوذا لم يخالف بريدة رايه وقد نقل
 ابن الجوزي في الموضوعات عن القلاس أنه كذب حيانا المذكور وقال القرطبي وغيره ظاهر
 حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمر اقر والنبي صلى الله عليه وسلم
 أحجابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستيقنون اليه وهذا يدل على الاستحباب وكان أصله قول صلى
 الله عليه وسلم بين كل أدائين صلاة وأما كونه صلى الله عليه وسلم لم يضلها فلا ينفي الاستحباب
 بل يدل على أنهما المستامان الراتب والى استحبابهما ذهب أحدوا سمعوا وأحجابه الحديث
 وروى عن ابن عمر قال ما رأيت أحدا يصليهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء
 الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم لم كان لا يصليهما وهو قول مالك والشافعي وادعى بعض
 المالكية نسخهما فقال إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى
 تقرب الشمس فين لهم بذلك وقت الجواز ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها فلو استمرت
 المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة ادراك أول وقتها وتعقب بان
 دعوى التبنيح لا دليل عليها والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود ومن طريق طائوس عنه ورواية
 أنس المتبعة مقدمة على نصه والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق
 إبراهيم النخعي عنهم وهو منقطع ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة في سائر
 أبواب التطوع أن عقبه بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال كانتا على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم قبله فباعتقلا لأن قال الشغل فله غيرهما أيضا منعه الشغل وقدرى محمد بن
 نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي
 الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا أو اطبلون عليها وأما قول أبي بكر بن العري اختلاف فيها
 الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم فمردود بقول محمد بن نصر وقدرى شاعن جماعة من الصحابة
 والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن
 بن أبي بلي وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيم والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعمر بن
 مالك ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهم فقال جئنتين والله لم أر الله بهما وعن
 سعد بن المسيب أنه كان يقول حق على كل مؤمن إذا أدن المؤذن أن يركع ركعتين وعن مالك
 قول آخر باستحبابهما عند الشافعية ووجهه النووي ومن تبعه وقال في شرح مسلم قوله من
 قال إن فعلهما يؤدى إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد من باب السنة ومع ذلك فزعمهما
 زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها (قلت) وبمجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما
 كما في ركعتي الفجر فنسل والحكمة في الندب اليهما رجاء اجابة الدعاء بين الدعاء بين الأذان
 والإقامة لا بدركهما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة نفسه أكثر واستدل بحديث أنس
 على امتداد وقت المغرب وليس ذلك بواضح * (نبيهان) * أحداهما مطابقة حديث أنس
 للترجمة من جهة الإشارة إلى أن العجابه إذا كانوا يتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع
 قصر وقتها فالمبادرة إلى التنفل قبل غيرهما من الصلوات تقع من باب الأولى ولا يتعذر ركعتين
 إلا ما ضاها في المغرب في قصر الوقت كالصبح (الثاني) لم تتصل لنارواية عثمان بن حمله وهو
 فتح الجليل والمروحة إلى الآن وزعم مقلداي ومن تبعه أن الأسماعيلي وصلها في مستخرج

نسخة ١٩٤٦٥

* (باب من انتظر الإقامة) *
 حدثنا أبو الهيثم قال
 أخبرنا شعيب عن الزهري
 قال أخبرني عروقه بن الزبير
 أن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا
 سكت المؤذن بالولوى من
 صلاة الفجر قام فركع
 ركعتين خفيفتين قبل صلاة
 الفجر بعد أن يستين الفجر
 ثم اضطجع على شقه الأيمن
 حتى يأتيه المؤذن للإقامة
 * (باب) * بين كل اذنين
 صلاة قلن شاء * حدثنا عبد الله
 ابن يزيد قال حدثنا
 كهشم بن الحسن عن عبد
 الله بن بريدة عن عبد الله
 ابن مخنف قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم بين كل
 اذنين صلاة بين كل اذنين
 صلاة ثم قال في الثالثة
 لمن شاء * (باب من قال
 ليؤذن في السفر مؤذن
 واحد) * حدثنا علي بن
 أحمد قال حدثنا وهيب عن
 أيوب عن أبي قلابة عن
 مالك بن الحويرث أن أبا
 النبي صلى الله عليه وسلم

وليس كذلك فإن الاصحاب على انما أخرجه من طريق عثمان بن عمر وكذلك لم تصل لنا رواية أبي
 داود وهو الطائفة بما ينظره وقيل هو الحضرى بفتح المهملة والقاء وقد وقع لنا مقصود
 رواه ما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الجدد * (قوله باب من انتظر
 الإقامة) موضع الترجمة من الحديث قوله ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن وأوردها
 مورد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالأمام لأن المأموم مندوب إلى أحرار الصف الأول
 ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد وقيل يستفاد من حديث
 الباب أن الذي ورد من الحضر على الاستيقاق إلى المسجد هو من كان على مسافة من المسجد وأما
 من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متبعا لها كانتظاره إناها في المسجد
 وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم
 حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم * (قوله إذا سكت المؤذن) أي خرج من الأذان بالسكوت
 عنه هذا في الروايات العديدة للثلاثة القوافية وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ومعناه ص
 الأذان وأفرغته في الأذان منه أفرغ في أدنى كلاما حسنا أه والرواية المذكورة ثبتت
 في شئ من الطرق وانما ذكرها الخطا من طريق الأوزاعي عن الزهري وقال ابن سويد بن نصر
 راويعا عن ابن المبارك عنه ضبطها بالموحدة وأقرط الصغاني في العباب يجوز أنهما بالموحدة
 وكذا ضبطها في نسخة التي ذكر أنه قالها على نسخة القرطبي وأن المحدثين يقولون بالمثناة
 ثم ادعى أنها تحصيل وليس كما قال * (قوله بالاولى) أي عن الأولى وهي متعلقة بكت يقال
 سكت عن كذا إذا تركه والمراد بالاولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت وهو الأول
 باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر وجاء التانيث إماما من قبل مؤاشاة
 للإقامة أولاه أراد المناداة والدعوة التامة ويحتمل أن يكون مصفة محذوف والتقدير إذا
 سكت عن المرة الأولى أو في المرة الأولى * (تنبيه) * أخرجه البيهقي من طريق موسى بن عتبة
 عن سالم أبي النضر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج بعد النداء إلى المسجد فأن رأى أهل
 المسجد قريبا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي واستاده قوي مع إرساله وليس يشتهو بين حديث
 الباب تعارض لا يصلح على غير الصحيح أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى
 المسجد * (قوله يستين) بموحدة وأخره مؤذن وفي رواية يستبرئون وأخره مؤذن وسيلقي
 الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى * (قوله باب بين
 كل اذنين صلاة) تقدم الكلام على فوائد قبل باب وترجمها بالمفظة الحديث وهناك بعض
 ما دل عليه * (قوله باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد) كآفة يشير
 إلى ما رواه عبد الله بن زاذان بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يؤذن بالصبح في السفر اذنين وهذا مصرته
 إلى التسوية بين الحضر والسفر وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يترك رواه
 لم يفرق بين الصبح وغيرها والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده وعلى هذا فلا
 مفهوم أقوله مؤذن واحد في السفر لأن الحضر أيضا لا يؤذن فيه الا واحد ولو احتج إلى
 تعددهم لتساوية أقطار البلد لأن كل واحد جهة ولا يؤذنون جميعا وقد قيل أن أول من
 أحدث التأذين جميعا ثوامة وقال الشافعي في الأم وأخبار يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا

ع ٦٢٨

نسخة

١٩١٨٢

يؤذن جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد (قوله في نفر) هم من ثلاثة إلى عشرة (قوله من قومي) هم نوليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة وكان قدوم وفد بني لث في ذات كره ابن سعد باسناد متعدد أنه أئله اللبي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يجهر بالتبوك (قوله رفقا) بقاء ثم قاف من الرفق وفي رواية الاصيل قبل والكشمي بيقافين أي يقين القلب (قوله وصالوا) زاذي رواية اسمعيل بن عليه عن أيوب كراي توفى أصلي وهو في باب رجة الناس والبها من كلب الادب ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب (قوله فاذا حضرت الصلاة) وجه مطابقته للترجمة مع أن ظاهر مختارها القول فكونوا فيهم وعلموهم فاذا حضرت فظاهروا أن ذلك بعد وضوئهم إلى أهلهم وتعليمهم لكن المصنف أشار إلى الرواية الثانية في الباب الذي بعده هذا فإن فيها إذا أتت خارجة فماذا ولا تعارض بينهما أيضا وينقله في هذه الترجمة مؤذن واحد لان المراد بقوله إذا أي من أحب منك أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستواءهم في الفضل ولا يعتري في الاذان السنن بخلاف الامامة وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبرهم واستدل به داعي إلى فضلية الامامة على الاذان وعن وجوب الاذان وقد تقدم القول فيه في أوائل الاذان وبان خطا من نقل الاجماع على عدم الوجوب وساقى بقية الكلام على هذا الحديث في باب اذا استوفى القراءة فمن أبواب الامامة شاء الله تعالى

(قوله باب الاذان للمسافرين) كذا للكشمي وللباقين للمسافر بالافراد وهو الجنس (قوله اذا كانوا جماعة) هو مقتضى الاحديث التي أوردها لكن ليس فيها ما يمنع أن أذان المفرد وقدر وي عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول انما التاذين لجيش أو ركب عليهم أمر فينادي بالصلاة ليستمعوا لها فاما غيرهم فأنما هي الإقامة وحكي نحو ذلك عن مالك وذعب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الاذان لكل أحد وقد تقدم حديث أي سعد في باب رفع الصوت بالتداء وهو يقتضي استحباب الاذان للمفرد وبالجملة عطاء فقال اذا كنت في سفر فليؤذن ولم تقم فاعد الصلاة وعلله بأن يرى ذلك شرط في صحة الصلاة أو يرى استحباب الاعادة لا وجوبها (قوله والاقامة) بالخفض عطف على الاذان ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال (قوله وكذلك بعرفة) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج وهو عند مسلم وفيه أن لا يؤذن وأقام لما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر يوم عرفة (قوله وجمع) بفتح الحميم وسكون الميم هي زلفة وكأنا أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكر في كتاب الحج وفيه أنه صلى المغرب باذان وإقامة والعشاء باذان وإقامة ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله وقول المؤذن) هو بالخفض أيضا وقد تقدم الكلام على حديث أي ذر مستوفى في باب الابراد بالظهر في المواقيت وفيه البيان أن المؤذن هو بالوافاءة وأقام فطابق هذه الترجمة (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري وقدرى البخاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سفيان بن عيينة لكنه محمد بن يوسف البيكندي وليست له رواية عن الثوري والقرياني وإن كان يروى أيضا عن ابن عيينة لكنه اذا أطلق سفيان فأنما يريد به الثوري واذروى عن ابن عيينة

في نفر من قومي فأنما عنده عشرين ليله وكان رحما وفقا فلما رأى شوقنا إلى أهلنا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم (باب الاذان للمسافرين اذا كانوا جماعة والاقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرجال في الليلة الباردة أو المطيرة) حدثنا مسلم بن ابراهيم قال حدثنا شعبة عن المهاجر بن أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤذن أن يؤذن فقال له أريد أن يؤذن فقال له أريد ثم أراد أن يؤذن فقال له أريد حتى ساوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث

١٢٠

٩١٩٨٢

قوله وادى من سبعة في نسخة وادى من تسعة وضبطت بالشكل بكسر الميم وسكون ٩٣ الزاوية المربع وحرره اه محصيه

بنيه وقد قدمنا ذلك **(قوله أنى رحلان)** هما مالان بن الحويرث راوى الحديث ورقفه وسأنى في باب سفر الاثنين من كتاب الجهاد بلفظ انصرفت من عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لى ولم أرفى شئ من طريقه تسمية صاحبه **(قوله فأذنا)** قال أبو الحسن بن القصار أراد به الفضل والأفان الواحد يجزئ وكأفهم منه انه أمرهما أن يؤذنا جعلا كما هو ظاهر اللفظ فان أراد انهما يؤذنان معافليس ذلك جراد وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه وان أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر فان أذان الواحد يكتفى بالجماعة ثم يستحب لكل أحد اجابة المؤذن فالاولى حمل الامر على أن أحدهما يؤذن والاخر يجيب وقد تقدم له في جوابه آخر في الباب الذى قبله وأن الحمل على صرفه عن ظاهره قوله فيسب قلبون لكم أحدكم ولطهرانى من طريق جلد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث اذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ولو لم يكن أكبرك واستروح القرطبي فخل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصص وهو بعيد وقال الكرماني فليطلب الامر بالتنبيه وبالجمع والمراود واحد كقوله يا حسي اضر باعقه وقوله قبله بنو تميم مع أن القاتل والضارب واحد **(قوله ثم أقميا)** فيه تخمّل قال باستحباب اجابة المؤذن بالأقامة أن حمل الامر على ماضى والا فأنى يؤذن هو الذى يقيم **(تنبه)** * وقع هنا في رواية أبي الوقت حدثنا محمد بن الثنى حدثنا عبد الوهاب عن أيوب فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولاً نحو ماضى في الباب قبله وسأنى في باب خبر الواحد وعلى ذكره هناك اقتصر باقى الرواة **(قوله حدثنا يحيى)** هو القطان **(قوله بضختان)** هو فسخ الضاد المجعولة بالجمع بعد هاءون على وزن فعلان غير مصروف قال صاحب الصحاح وغيره هو جبل بناحية مكة وقال أبو موسى في ذيل الغرين هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة وقال صاحب المشارق ومن تبعه هو جبل على بردين مكة وقال صاحب الفائق بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً وينمو بين وادى من سبعة اميال انتهى وهذا القدر أكثر من بردين وضبطه بالامال بدل على من زبد اعتناءه وصاحب الفائق عن شاهد ذلك الاماكن واعتنى بها بخلاف من تقدم ذكره عن لم يرها أصلاً ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكرى قال وبين قديد وبختان يوم قال معبد الخزازى

فدخلت ما عديدموعدى * وما بختان لها ضى القد

(قوله وأخبرنا) أى بن عمر **(قوله كان يا عمر مؤذنا)** في رواية مسلم كان يا عمر مؤذن **(قوله)** ثم يقول على اثره صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وقال القرطبي لما ذكر رواية مسلم بلفظ يقول في آخر ندائه يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه مجاميعه وبين حديث ابن عباس انتهى وقد قدمنا في باب الكلام في الاذان عن ابن خزيمة أنه جعل حديث ابن عباس على ظاهره وأن ذلك يقال بدلائل من الجملة نظر الى المعنى لان معنى حى على الصلاة هلوها الى الله ومعنى الصلاة فى الرجال تأخر واعن الجمي ولا يناسب اراد اللفظين معالان أحدهما نقض الآخر اه ويمكن الجمع بينهما ولا يلزم منه ما ذكر بان يكون معنى الصلاة فى الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلوها الى الصلاة تنبى لمن أراد أن يستكمل التفضيلة ولو لحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عنه مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال أنى رحلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا تخلفنا رجلاً فأذنا ثم أقميا ثم لو لم يكن أكبرك * حدثنا محمد بن المشي قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قتادة قال حدثنا مالك قال أنى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة متقاربون فأذنا عنده عشرين ومائة ليلة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيماً رفيقاً طاملاً ظناً أبا قد اشتبهنا منا أهلنا أبقدا شقنا ما لنا عن تركنا بعدنا فاخبرناه قال ارجعوا الى أهلكم فاقموا فيهم وعلموهم ومروهم وذكروا أشياء أحفظها ولا أحفظها وصلوا كما رأوا يموتون أسلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبد الله بن عمر قال حدثني نافع قال أذن ابن عمر في ليلة باردة بضختان ثم قال صلوا في حالكم وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يا عمر مؤذناً يؤذن ثم يقول على اثره ألا صلوا فى الرجال

٦٢٢

٩١٨٩٤

في الليلة الباردة أو المطيرة
في السفر * حدثنا اسحق
قال أخبرنا جعفر بن عون
قال حدثنا أبو العيس
عن عون بن أبي جحفة عن
أبيه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالابطح
فأمره بلال فأذنه بالصلاة
ثم خرج بلال بالعمرة حتى
ركبها بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالابطح
وأقام الصلاة * (باب) * هل
يتبع المؤذن فاه ههنا
وههنا وهل يلتفت في
الأذان

في سفر قطرنا فقال لصل من شأمنكم في رحله **(قوله في الليلة الباردة أو المطيرة)** قال
الكرماني فعمله بمعنى فاعله واسناد المطر البهاج وألا يقال انها بمعنى مفعوله أي مطور فيها
لوجود الهاء في قوله مطيرة أذلا يصح مطورة فيها اه ملخصا وقوله أو للتوبيخ للالشك وفي
صحيح أبي عوانة ليلة باردة وأذات مطراً وأذات ريح ودل ذلك على أن كلام الثلاثة عذري
التأخر عن الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذري
الليل فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل لكن في السنن من طريق ابن اسحق عن
نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القتر وفيها باسناد صحيح من حديث أبي المايج عن
أبيه أنهم مطروا يومافرخص لهم ولم أرفى شي من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار
صريحاً لكن القياس يقتضي الحاقه وقد قبله ابن الرفعة وجهها **(قوله في السفر)** ظاهره
اختصاص ذلك بالسفر ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ومهما أخذ
الجهو ولكن قاعدة جل المطلق على المقدس تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقاً ولحق به من
طلع به ذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه والله أعلم **(قوله حديثنا اسحق)** وقع في رواية أبي
الوقت ابن منصور وبذلك جزم خلف في الأطراف وقد تردد الكلابي هل هو ابن ابراهيم
أو ابن منصور وروى الجاني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بان مسلماً أخرج هذا الحديث
بهذا الاسناد عن اسحق بن منصور **(قوله فاذن بالصلاة ثم خرج بلال)** اختصره المصنف
وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة فداوضه فغوضاً
فذكر القصة **(قوله وأقام الصلاة)** اختصر بقية وهي عند الاسماعيلي أيضاً وهي وركبها
بين يديه والظن يترجح الحديث وقد قدمت الكلام عليه في باب سيرة الإمام سترقن خلفه
(قوله بالابطح) هو موضع معروف خارج مكة وقد بيناه في ذلك الباب وفهم بعضهم أن المراد
بالابطح موضع جمع لذكر الهاء في الترجمة وليس ذلك مراده بل بين جمع والابطح مسافة طويلة
واعاؤر حديث أبي جحفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهي مشروعية الأذان والأقامة
للمسافرين **(قوله باب)** هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا هو بيان محتاتية ثم يتأيد
مفتوحات ثم موحدة مشددة من التبع وفي رواية الأصملي تبع بضم أوله واسكان المنناة
وكسر الموحدة من الاتباع والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التبع وقام منصوب على المفعول لوقوعها
وههنا ظرفاً لمكان والمراد بهما جهتا العين والشمال كما ساقى إنشاء الله تعالى في الكلام على
الحديث وقال الكرماني لفظ المؤذن بالعين والنصب وقاعه محذوف تقديره الشخص ونحوه وقام
بالنصب بل من المؤذن قال ليوافق قوله في الحديث بفتح التاء جمع فاه اه وليس ذلك بلازم
لما عرفت من طريقة المصنف أنه لا يفت مع اللفظ الذي يورده غالباً بل يترجم له ببعض ألفاظه
الواردة فيه وكذا وقع ههنا فان فر واية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أسد أبي عوانة في
صحيحه فعمل يتبع فيه عينا وشمالا وفي رواية يوقيع عن سفيان عند الاسماعيلي رأيت بلالا
يؤذن يتبع فيه ووصف سفيان عيل برأسه عينا وشمالا والحاصل أن بلالا كان يتبع بنفسه
النابحين وكان أبو جحفة ينظر اليه فكل منهما متبع باعتبار **(قوله وهل يلتفت في الأذان)**
يشير إلى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية اسحق الأزرق عن سفيان عند الإنسان فعمل

قوله عند الاسماعيلي في
نسخة عند الأصملي اه
معه

٢٦٨ / ٢

ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعه في أذنيه وكان ابن عمر لا يجعل أصبعه في أذنيه وقال إبراهيم لا بأس أن يؤذن على غير وضوء قال عطاء الوضوء حق وسنة وقالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عوف بن أبي حفصة عن أبيه أنه رأى بلالاً يؤذن فجعل أتبع فاهمنا وهما بالاذنان

٦٢٤

ع

نسخة

١٨٩٧

يخرف عينا وشمالا وسما في رواية يحيى بن آدم بلفظ والتفت (قوله) ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعه في أذنيه) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد (قوله) وكان ابن عمر (أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريقين) وسفيان وهو بالتون والمهمله متصغر ابن ذعلوق يضم الدال المحجمة وسكون الهمزة المهملة وضم اللام عنه عن ابن عمر (قوله) وقال إبراهيم) يعني النخعي المتوصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم (قوله) وقال عطاء (المتوصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال قال إلى عطاء حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن الا متوضئا هو من الصلاة هو فاتحة الصلاة ولا ين أي شيعة من وجه آخر عن عطاء أنه كره أن يؤذن الرجل على غير وضوء وقد ورد فيه حديث من فزع أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث أبي هريرة في استناده ضعف (قوله) وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه في باب تقضى الحائض المتأكل من كلب الحوض وإن مسلما وصله وفي إيراد البخاري له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعي وهو قول مالك والكوفي لأن الاذان ليس من جلة الأركان فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة كما لا يسحب فيه الخشوع الذي ينافيه الالتفات وجعل الأصبع في الاذن وهذا ما نعرف مناسبتة كره لهذه الآثار في هذه الترجمة ولا اختلاف نظر العلماء فيها وأوردنا بلفظ الاستفهام ولم يميز بالحكم (قوله) حدثنا محمد بن يوسف) هو القربابي وسفيان هو النوري (قوله) ههنا وههنا بالاذنان) كذا أورده مختصرا ورواه وكيع عن سفيان عند مسلم ثم حدث قال فجلت أتبع فاهمنا وهما بالاذنان وشمالا يقول يحيى عن الصلاة على التلاوة وهذا فيه تقييد للالتفات في الاذان وأن محلها عند المعلنين ويؤيد عليه ابن خزيمة انحراف المؤذن عند قوله يحيى عن الصلاة على التلاوة بقوله كره قال وانما يمكن الانحراف بالقلم بانحراف الوجه ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ فجعل يقول في أذنه هكذا ويخرف رأسه عينا وشمالا وفي رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتان أحدهما الاستدارة والآخرى وضع الأصبع في الاذن ولفظه عند الترمذي رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاهمنا وهما وأصبعه في أذنيه فأما قوله ويدور فهو مدرج في رواية سفيان عن عوف بن أبي شيبة عن آدم عن سفيان عن عوف بن أبيه قال رأيت بلالاً يؤذن فأتبع فاهمنا وهما والتفت عينا وشمالا قال سفيان كان حجاج يعني ابن أرقط يؤذنه كركنا عن عوف أنه قال فاستدار في أذنه فلما أفضأ عوا لهذا كرفيه الاستدارة أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد الصدقي عن سفيان لكن لم يسم حجاجا وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم يفرقه بل وافته ادريس الاودي ومحمد العريضي عن عوف لكن الثلاثة ضعفاء وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عوف فقال في حديثه ولم يستدار أخرجه أبو داود ويكنى الجمع بان من أثبت الاستدارة عن استدارة الرأس ومن نقاه عن استدارة الجسد كله ومثني ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة المؤذن في الاستماع عند التلفظ بالحملتين واختلف هل يستدير يدينه كله أو يوجهه

فقط وقدماء قاربان مستقبل القبلة واختلف أيضا هل يستخير في الجهتين الأولى ولين مرة وفي
 الثانية مرة أو يقول حتى على الصلاة عن عينه ثم على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى
 قال ورجم الثاني لأنه يكون لكل جهة نصيب منها قال والاول أقرب الى لفظ الحديث وفي
 المعنى عن أحمد لا يدور الا ان كان على منارة يقصد اسماع أهل الجهتين وأما وضع الاصبعين في
 الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفیان أخرجه أبو عوامة وله شواهد ذكرتها في تعليق التعليق
 من أصحابها مرواه أبو داود وابن حبان من طريق أبي سلام الدمشقي أن عبد الله الهوزني حدثه
 قال قلت لبلال كيف كانت تنقبة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه قال بلال خجلت
 اصبعي في أذني فأذنت ولا ن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر بلال أن يجعل اصبعه في أذنيه وفي استاده ضعف قال العلماء في ذلك فأنه كان احداهما الله
 قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال
 أنهما ما به علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صم أنه يؤذن ومن ثم قال بعضهم
 يجعل يده فوق أذنه حسب قال الترمذي استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن اصبعه في أذنيه في
 الأذان قال واستحبوه الاوزاعي في الإقامة أيضا * (تنبيه) لم يرد تعين الاصبع التي يستحب
 وضعا وحزم النووي أنها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الإغلة * (تنبيه آخر) وقع في
 المعنى الموفق نسبة حديثي إلى حجة بلان بلا لأذن ووضع اصبعه في أذنيه إلى تخرج
 البخاري ومسلم وهو وساقا بويع في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن
 مهدي وعبد الرزاق عن سفیان بلقب عبد الرزاق من غير بيان فأجاد لإمامه أنهم ما
 متوافقتان وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الادراج وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك
 والله المستعان * (قوله ما) قول الرجل فاتنا الصلاة أي هل يكره أم لا (قوله)
 وكره ابن سيرين (الخ) وصلى ابن أبي شبة عن أنس عن ابن عمر قال كان محمد يعني ابن سيرين
 يكره ذكره (قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم) هو بالرفع على الاستدعاء أصح خبره وهذا
 كلام المصنف وأدعى ابن سيرين ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ القوات فدل على الجواز
 وابن سيرين مع كونه كرهه فأنما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال ولقول لم يدرك وهذا يحصل
 معنى القوات لكن قوله لم يدرك فيه نسبة عدم الادراك إليه بخلاف فاتنا فاعل ذلك هو
 الذي لحظه ابن سيرين وقوله أصح معناه صحيح أي بالنسبة إلى قول ابن سيرين فانه غير صحيح
 لثبوت النص بخلافه وعمدنا جمل من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة فقلت
 يا رسول الله فاتنا الصلاة ولم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وموقع هذه الترجمة
 وما بعدهما من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند اجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها
 أو بعضها أو لا يدرك شيئا فاحتج إلى جواز اطلاق القوات وكيفية الاشارة إلى الصلاة
 وكيفية العدل عند قوات البعض وبخود ذلك (قوله شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى
 هو ابن أبي كبير (قوله عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواه مسلم من طريق معاوية بن
 سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح بأخبار عبد الله له وبأخبار أبي قتادة لعبد الله (قوله)
 جلبة الرجال وفي رواية كريمة والاصلي جلبة رجال بغير ألف ولام وهما للجهل الذهني وقد

*(باب) قول الرجل فاتنا
 الصلاة وكره ابن سيرين أن
 يقول فاتنا الصلاة ولكن
 لقل لم يدرك وقول النبي
 صلى الله عليه وسلم أصح
 * حدثنا أبو يعقوب قال حدثنا
 شيبان عن يحيى عن عبد الله
 ابن أبي قتادة عن أبيه قال
 بينما نحن نضلي مع النبي صلى
 الله عليه وسلم إذ مع جلبة
 الرجال فلما صلى قال
 ما شاكم قالوا استمعنا إلى
 الصلاة قال فلا تفعلوا إذا
 أنتم الصلاة فعملكم
 بالنسبة قلنا أدركتم فصلوا
 وما فاتكم فاتوا

٦٣٥

٥

٥

٩٢٩١١

٢٧٨

(باب) * لايسعى الى
الصلاة وليأتها بالكسنة
والوفار وقال ما أدركتم
فصلوا وما فاتكم فأعوا
قوله أبو قتادة عن النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا آدم
قال حدثنا ابن أبي ذئب
قال حدثنا الزهري عن
سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا سمعتم الإقامة فامشوا
الى الصلاة وعليكم بالسكينة

قوله انه يرى انقطع نفسه
كذا يماش اه معصية

٦٢٦

تحفة

١٢٣٥٩

١٥٢٥٩

سعى منهم أبو بكر فيارواه الطبراني من رواية بونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه
القصة وجلبه بحميم ولام وموحى مقتوحات أي أصواتهم حال حركتهم واستدل به على أن
التفات خاطر المصلي الى الامر الحادث لا يفسد صلاته وسند ذكر الكلام على المتن في الباب
الذي بعده **(قوله)** لايسعى الى الصلاة الخ سقطت هذه الترجمة من رواية
الاصيل ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي وثبوتهما أصوب لقوله فيها وقاله أبو قتادة لأن
الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ولو لا ذلك لعاد الضمير الى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة
تكراراً بلا فائدة لانه ساقه عنه **(قوله)** وعن الزهري أي بالاسناد الذي قبله وهو آدم عن ابن أبي
ذئب عنه أي أن ابن أبي ذئب حدث به عن الزهري عن شيخين حدثاه به عن أبي هريرة وقد جعلهما
المصنف في باب المشي الى الجمعة عن آدم فقال فيه عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة
وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما وذكر الدارقطني الاختلاف
فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قال وكان ربعا اقتصر على أحدهما وأما الترمذي
فأخبره من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده قال وقول عبد الرزاق أصح ثم أخرجه من
طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق وهذا على صحيح لم يثبت أن الزهري حدث به
عنهما وقد أخرجه المصنف في باب المشي الى الجمعة من طريق شعب ومسلم من طريق بونس
كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني **(قوله)** إذا سمعتم الإقامة هو
أخص من قوله في حديث أبي قتادة إذا أُنِيت الصلاة لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة لأن
المسرع إذا أقيمت الصلاة يتسرع ادراكه فضيلة التكبير الأولى ونحو ذلك ومع ذلك فقد نهى
عن الاسراع فغيره من جاء قبل الإقامة لا يحتاج الى الاسراع لانه يتحقق ادراك الصلاة كلها
فنهى عن الاسراع من باب الأولى وقد حفظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال الحكمية في التقيد
بالإقامة أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل اليها وقد انهى فبقراؤه وفي تلك الحالة فلا يحصل
له تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد لا تقام حتى يستعصر
انتهى وقضية هذا أنه لا يكبر الاسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف لما صرح به قوله إذا أُنِيت
الصلاة لانه يتناول ما قبل الإقامة وانما قصد في الحديث الثاني بالإقامة لانه ذلك هو الحامل في
الغالب على الاسراع **(قوله)** وعليكم بالسكينة كذا في رواية أبي ذر وغيره وعليكم بالسكينة
بغير ياء وكذا في رواية مسلم من طريق بونس وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الاغراء
وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال واستشكل بعضهم دخول الباء قال لانه
متعبد بنفسه كقوله تعالى عليكم أنفسكم وفيه نظر لثبوت زيادة السابق الاحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله وحديث فعليه بالصوم فأنه له وجاء وحديث فعليك بالمرأة فأنه لا ي
طلبة في قصة صفة وحديث عليك بعينك فأنه عائشة لعمر وحديث عليكم بقيام الليل
وحديث عليك بخويصة تنفسك وغير ذلك ثم ان الذي علل به هذا المعترض غير موفٍ بقصوده اذ
لا يلزم من كونه يجوز أن تعدي بنفسه امتناع تعديه بالياء وإذا ثبت ذلك فبدل على أن فيه لغتين
والله أعلم **(قائه)** * الحكمة في هذا الامر تستفاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلاء

عن أبيه عن أبي هريرة فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره فإن أحدكم إذا كان بعد المدا إلى الصلاة فهو في صلاة فأى أنه في حكم المصلي فينبغي له اعتقاد ما ينبغي للمصلي اعتقاده واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه (قوله والوقار) قال عباس والقرطبي هو معنى السكنة وذكر على سبيل التأكيد وقال النووي الظاهر أن بينهما فارقا وأن السكنة التأتى في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهشة كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات (قوله ولا تسرعوا) فسه زيادة تأكيده ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة لا تسرعوا أى الاستعجال المفضى إلى عدم الوقار وأما الاسراع الذى لا ينافى الوقار يكن خاف فوت التكبيرة فلا وهذا محكى عن ابن عمر بن راهويه وقد تقدمت رواية العلاء التى فيها فهو في صلاة قال النووي أنه بذلك على أنه لو لم يذكر من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده ليكون به في صلاة وعدم الاسراع أيضا يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لانه وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم أن بكل خطوة درجة ولا يداود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعا إذا نوى أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا خط الله عنه سيئة فإن أتى المسجد فصل في جماعة غفر فإن أتى وقد صلوا بعضا أو بقي بعض فصل ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلوا فأتم الصلاة كان كذلك (قوله فأدركتم فصلوا) قال الكرماني الفاء جواب شرط محذوف أى إذا ينبت لكم ما هو أولى بكم فأدركتم فصلوا (قلت) أو التقدير إذا فعلتم فأدركتم أى فعلتم الذى أمرتكم به من السكنة وترك الاسراع واستدل بهذا الحديث على حصول فضله للجماعة بأدراك جزء من الصلاة لقوله فأدركتم فصلوا ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك وقيل على الجمعة وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات وأن في الجمعة حديثا خاصا بها واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الإمام في أى حالة وجد عليها وفيه حديث أصح منه أخرجه ابن أبى شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعا من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التى أنا عليها (قوله وما فاتكم فأتوا) أى أكملوا هذا هو الصحيح في رواية الزهري ورواه عنه ابن عيينة بلفظ فاقضوا وحكم مسلم في التفسير عليه بالوهيم في هذه اللفظة مع أنه أخرج أسناده في صحيحه لكن لم يسبق لفظه وكذا روى أحمد عن عبد الزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال فاقضوا وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الزاق بلفظ فأتوا واختلف أيضا في حديث أبي قتادة فرواية الجمهور فأتوا وقع لمعاوية بن هشام عن سفيان فاقضوا كذا ذكره ابن أبى شيبة عنه وأخرجه مسلم أسناده في صحيحه عن ابن أبى شيبة فلم يسبق لفظه أيضا وروى أوداد مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن أبي هريرة قال ووقفت في رواية أبى رافع عن أبي هريرة واختلف في حديث أبي ذر قال وكذا قال ابن سيرين عن أبى هريرة ولم يقض (قلت) ورواية ابن سيرين عن مسلم بلفظ صل ما أدركت واقض ما سبقك والخاص أن أكثر الروايات ورد بلفظ فأتوا وأقلها بلفظ فاقضوا وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا

والوقار ولا تسرعوا
فأدركتم فصلوا وما فاتكم
فأتوا

قوله عن سفيان في نسخة
عن شيان اه صححه

قوله واقض ما سبقك في
نسخة ما فاتك اه صححه

بين الأتباع والقضاة مغيرة لكن إذا كان مخترج الحديث واحدا واختلاف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى المعنى واحد كان أولى وهنا كذلك لأن القضاة وإن كان يطلق على الفائت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا ويرد بمعنى آخر فيحمل قوله هنا فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغير قوله فأتموا فلا تخف فيه لمن تسلم برواية فاقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلته حتى استحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وإن كان آخر صلاة أمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه وأوضع دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يشهد في آخر صلته على كل حال فلا وكان ما يدركه مع الإمام آخر الصلاة احتاج إلى إعادة التشهد وقول ابن بطال أنه ما تشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإراد المذكور واستدل ابن المنذر بذلك أيضا على أنهم أجعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى وقد عمل بقضى القضاة الجهور فاتهم قالوا أن ما أدرك المأموم هو أول صلته لأنه يقضي مثل الذي فاته من قراءة السور ومع أم القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قوله ما أدركت مع الإمام فهو أول صلته وأفض ماسبق له من القرآن أن أخرجه النبي وعن اسحق والمزني لا يقرأ إلا من فاتهم من صلته القياس واستدل به على أن من أدرك الإمام راكعا لم تحسبه تلك الركعة للأمام فأنعم ما فاتته لأنه أتم الوقوف والقراءة فيه وهو قول أبي هريرة وجعاعة بل حكاه البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم ووجه الجمهور حديث أبي بكره حيث ركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد ولم يأمره بإعادة تلك الركعة وسياق في أثناء صفة الصلاة أن شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾

حتى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة قيل وأورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث لا تقوموا نحى عن القيام وقوله حتى تروى تسويغ للقيام عند الرؤية وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سياتي (قوله هشام) هو المستوثق وقدرناه أودد عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى فعلمه له فيه شيخان (قوله كتب إلى يحيى) ظاهر في أنه لم يسمع منه وقدرناه الأصابع إلى من طريق شيخ من هشام ورجح الصواف كلاهما عن يحيى وهو من تدليس الصنف وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبدالله بن أبي قتادة حدثه فأنه بذلك تدليس يحيى (قوله إذا أقيمت) أي إذا ذكرنا ألفاظ الإقامة (قوله حتى تروى) أي خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم وابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى تروى خرجت اليكم وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا وقال مالك في الموطأ سمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد حدود الأثرى ذلك على طاقة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف وذهب أكثرهم إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت

(باب) حتى يقوم الناس
إذا رأوا الإمام عند الإقامة
*حدثنا مسلم بن إبراهيم قال
حدثنا هشام قال كتب إلى
يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن
أبي قتادة عن أبيه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا
تقوموا حتى تروى

٦٢٢

٩٠٩

٩٠٩

٩٠٩

الصلاة رواد بن المذرو وغيره وكذا رواه سعد بن منصور عن طريق أبي اسحق عن أصحاب عبد الله وعن سعد بن المسيب قال إذا قال المؤذن الله أكبر وجوب القيام وإذا قال حي على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حي على الفلاح فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأما إذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التفصيل الذي شرحنا حديث الباب بحجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من بيته وهو معارض لحديث جابر بن سمرة أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم ويجمع بينهما بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فأول ما يراه بشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رآه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم (قلت) وبشهادة مارواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف وأما حديث أبي هريرة إلا في قريشاً بل فقط أقيمت الصلاة فتسوي الناس صفوفهم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه في مستخرج أبي نعيم فصف الناس صفوفهم ثم خرج علياً ولفظه عند مسلم أقيمت الصلاة فقمنا فعدلت الصفوف قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى مقامه الحديث وعنه في رواية أبي داود أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يجيء النبي صلى الله عليه وسلم فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة أن ذلك راجع لبيان الجواز وإن صنعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يطغى فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرتد هذا حديث أنس إلا أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً أو فعلاً لبيان الجواز **(قوله)** كذا في رواية الحموي وفي رواية المستطلى باب لا يسي إلى الصلاة وسقط من رواية الكشي عن جعفر رواية الباقرين بلنظاب لا يسي إلى الصلاة ولا يقوم إليها مستجيلاً الخ **(قوله)** لا يسي كانه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه إذا نوب إلى الصلاة لا يسي إليها أحدكم وقد رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف في باب المشي إلى الجمعة من كتاب الجمعة إذا أقيمت الصلاة فلا تأوها تسعون وسأني وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله هنالك إن شاء الله تعالى **(قوله)** وعليكم بالسكينة مستجيلاً كذا في رواية أبي ذر وكرهية وفي رواية الأصل في أي الوقت وعليكم بالسكينة مستجيلاً الباء وكذا أخرجه أبو عوانة عن طريق عن شيان **(قوله)** تابعه على بن المبارك أي عن يحيى ومثابته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ولفظه وعليكم بالسكينة بغير ياء أيضاً وقال أبو الحسن الطريقي فترى شيان وعلى بن المبارك عن يحيى هذه الزيادة وتعقب بان معاوية بن سلام تابعه ما عن يحيى ذكره أبو داود وعقب رواه بآثار عن يحيى فقال رواه معاوية بن سلام وعلى بن

(باب) لا يقوم إلى الصلاة مستجيلاً وليم إليها بالسكينة والوقار **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني وعليكم بالسكينة تابعه على بن المبارك

٦٢٨

م و ت م

سنة

٩٢٩٠٦

المباركة عن يحيى وقال فيه حتى تروى عليكم السكينة (قلت) وهذه الرواية المعلقة
وصلها الانصاري على من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى
كما قال أبو داود (قوله باب) هل يخرج من المسجد له (أي لضرورة) أو لا
يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق الثعلبي عن أبي هريرة رضي الله
عنه وسلم رأي رجل يخرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال أما هذا فقد عصي
أما القاسم فإن حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة فيلحق بالجنب
المحدث والراغب والحقن ونحوهم وكذا من يكون أماما للمجد آخر ومن في معناه وقد
أخبره الطبراني في الاوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح
برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالنسبة والتخصيص وانظر لا يسمع النداء في مسجدك ثم يخرج منه
الاحاجة ثم لا يرجع إليه الا مضاف (قوله) خرج وقد أقيمت الصلاة) يحتمل أن يكون المعنى
خرج في حال الإقامة ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه وهو ظاهر الرواية التي
في الباب الذي بعده لتعقيب الإقامة بالتسوية وتعقيب التسوية بخروجه جميعا لئلا يجرى
أن يجمع بين الروايتين بأن الجلوس وقتنا حالاً أي خرج والحال ان الصلاة أقيمت والصفوف
عدلت وقال الكرماني لفظ قد تقرب الماضي من الحال وكانه خرج في حال الإقامة وفي حال
التعديل ويحتمل أن يكونوا انما شرعوا في ذلك بالذن منه وأقر به نزل عليه (قلت) وقد قدم احتمال
أن يكون ذلك سبباً للنهي فلا يلزم منه مخالفتهم له وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة
لا تقوا محاذي تروى قريباً (قوله) عدلت الصفوف (أي سويت) (قوله) حتى إذا قام في صلاة
زاد مسلم من طريق علي بن الزهري قبل أن يكبر فأنصرف وقد تقدم في باب إذا ذكر في المسجد
أنه جنب من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلقظ فلما قام في صلاة ذكره فسد دل على
أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر أن
النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أمأ إليهم ولما كان من طريق عطاء بن يسار
مرسلاً أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ويكن الجمع
بينها يحمل قوله كبر على أراد أن يكبروا ويأمنوا وافقتان أيئدا معاض والقرطبي احتمالاً وقال
النووي أنه لا يظهر وحزمه بان حبان كعادته فإن ثبت والاقافي الصحيح أصح ودعوى ابن بطال
أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فما نفاض أصله
فاتح بالمرسل متفقاً بان الشافعي لا يرد المراسيل مطلقاً بل يمتنع منها ما يعترض والمراد بذلك أنهم
كذلك لحديث أبي بكر الذي ذكرناه (قوله) انتظروا جملة طاعة وقوله أنصرف أي إلى حجرة
وهو جواب إذا وقوله قال استئناف أحوال (قوله) على مكانكم أي كونوا على مكانكم
(قوله) على هبتنا) بفتح الهاء بعد ها باء تعجانية ساكنة ثم هرة مفتوحة ثم مشددة والمراد بذلك أنهم
استنزلوا أمره في قوله على مكانكم فاستقر وأعلى الهيئة أي الكيفية التي تركهم عليها وهي قيامهم
في صفوفهم المعتدلة وفي رواية الكشمي على هبتنا بكسر الهاء وبعد الباء نون مفتوحة
والهيئة الرفق ورواية الجماعة أوجه (قوله) ينطف (بكسر الطاء) ومنها أي ينطفئ كما صرح
به في الرواية التي بعده (قوله) وقد اغتسل (زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال

* (باب) هل يخرج من
المسجد لعل * حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
قال حدثنا إبراهيم بن
سعد عن صالح بن كيسان
عن ابن شهاب عن أبي سبرة
عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج
وقد أقيمت الصلاة وعدلت
الصفوف حتى إذا قام في
مصلاته انتظرنا أن يكبر
انصرف قال على مكانكم
فكنا على هبتنا حتى
خرج الينا ينطف رأسه ماء
وقد اغتسل

٦٢٩

تطه

١٥١٩٣

اني كتبت جنباً فنبسبت ان أعتسل وفي هذا الحديث من الثواب غير ما مضى في كتاب الغسل جواز
التسليم على الانبياء في امر العباد لاجل التشريع وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفضل
بين الأقامة والصلاة لان قوله فصل ظاهر في ان الأقامة لم تعد والظاهر انه مقيد بالضرورة وبامن
خروج الوقت وعن مالك اذا بعدت الأقامة من الإحرام تعاد ونسبى ان يحمل على ما اذا لم يكن
عذر وفيه انه لا حياء في امر الدين وسيل من غلب ان ياتي بعد رموهم كأن يمسك بانقه ليوهم انه
رفع وفيه جواز انتظار المأمومين محيى الامام قياماً عند الضرورة وهو غير القيام المنهي عنه
في حديث أبي قتادة وانه لا يجب على من احتلم في المسجد فاراد الخروج منه ان يتيمم كما تقدم في
الغسل وجواز الكلام بين الأقامة والصلاة وسياتي في باب مفرد وجواز تأخير الحنب الغسل عن
وقت الحدث * (قائمة) * وقع في بعض النسخ هنا قيل لأبي عبد الله أي البخاري اذا وقع هذا
لاحدنا بفعل مثل هذا قال نعم قيل فينتظرون الامام قياماً أو يعودا قال ان كل قبل التكبير فلا
باس ان يبعدوا وان كان بعد التكبير انتظروهما قياماً ووقع في بعضها في آخر الباب الذي بعده
(قوله ما) اذا قال الامام مكانكم هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في
الغسل بلفظ فقال لنا مكانكم يحذف حرف الجر (قوله حتى نرجع) بالنون للكسبية وبالهمزة
الاصلي وبالتحانية للباقي (قوله حدثنا السحق) كذا في جميع الروايات غير منسوب وجوز ان
ظاهر والحياتي انه اسحق بن منصور وبه جزم المزي وكنت أجوز انه ابن راهويه لثبوته في مسنده
عن الثوري الى ان رأيت في سياقه له مغايرة ومحمد بن يوسف هو الثوري وقد اكثر البخاري عنه
وبغير واسطة (قوله عن الزهري عن أبي سلمة) صرح بالتعديت في الموضوعين اسحق بن راهويه
في روايته له عن الثوري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله فتقدم وهو حنب)
أي في نفس الامر لا أنهم اطلعوا على ذلك منه قبل ان يعلمهم وقد تقدم في الغسل في رواية يونس
فلما قام في صلاته ذكرانه جنب وفي رواية أبي نعيم ذكرانه لم يغتسل وضعت فواتده في الباب الذي
قبله * (قوله ما) قول الرجل للذي صلى الله عليه وسلم ما صلينا قال ابن
بطلان فيه رد لقول ابراهيم الخفي يكره أن يقول الرجل لمصل ويقول نصلي (قلت) وكراهة
الخفي انما هي في حق منتظر الصلاة وقد صرح ابن بطلان بذلك ومنتظر الصلاة صلاة كما ثبت
بالنص فاطلاق المنتظر ما صلينا يقتضي ثبوت ما ينسبه الشارع لذلك كرهه والاطلاق الذي في
حديث الباب انما كان من ناس لها أو مشغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في باب من صلى
بالناس جماعة وبعد خروج الوقت في أبواب المواقف فاتفق حكمها وتغيرا والذي يظهر أن
البخاري أراد ان ينبه على أن الكراهة المحكية عن الخفي ليست على اطلاقها لادل علمه حديث
الباب ولو اراد الرعي الخفي مطلقاً لافصحه كما أفصحه بالرعي ابن سيرين في ترجمة قائمتا الصلاة
ثم ان اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النبي فيه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لامن قول
الرجل لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضاً وهو كما أورده في المغازي وهذه عادة
معروفة للمؤلف بترجيح بعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولم يقع في الطريق التي
بوردها في تلك الترجمة ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث حذاف في قصة التوم عن الصلاة
فقالوا يا رسول الله سمونا فلم نصل حتى طلعت الشمس ونسبة قوا له الحديث تقدمت في المواقف

* (باب) اذا قال الامام
مكانكم حتى نرجع
انتظروه * حدثنا السحق
قال حدثنا محمد بن يوسف
قال حدثنا الاوزاعي عن
الزهري عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
قال أقيم الصلاة فسوى
الناس صفوفهم فخرج
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتقدم وهو جنب فقال
على مكانكم فرجع فاعتسل
ثم خرج وراءه بقطر ماء
فصل ٣٢٣ * (باب) قول
الرجل للذي صلى الله عليه
وسلم ما صلينا * حدثنا أبو
نعيم قال حدثنا شبان عن
يعقوب قال سمعت أبا سلمة
يقول أخبرنا جابر بن عبد
الله أن النبي صلى الله عليه
وسلم جاءه عمر بن الخطاب يوم
الخندي فقال يا رسول الله

(قوله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب) وذلك بعدما أفطر الصائم قال الكرماني مستشكلا كيف يكون المجيء بعد الغروب لأن الصائم إنما يفطر حينئذ تصير بهانه جافة اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم الخسوف زمان الخسوف والمراد به بيان التارخ بخصوص الوقت اه والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله وذلك بعدما أفطر الصائم إشارة إلى الوقت الذي خاطبه عمر النبي صلى الله عليه وسلم إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر فإنه كان قرب الغروب كما يدل عليه كذا ما أطلق اليوم وإرادة زمان الوقعة لا خصوص النهار فهو كثير

(قوله ما بال) الامام تعرض له الحاجة بعد الإقامة أي هل يباح له التشاغل بما قبل الدخول في الصلاة ولا يتعرض بكسر الراء أي يظهر **(قوله عن أنس)** في رواية لم يسمع أنسا والأسناد كله بصريون **(قوله أقيمت الصلاة)** أي صلاة العشاء بينه جادين ثابت عن أنس عندهم **(قوله بناجي رجلا)** أي يحاذيه ولم أقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن يتأنه على الإسلام ولم أقف على مستند ذلك قيل ويحتمل أن يكون ملكا من الملائكة جاءه بوحي من الله عز وجل ولا يخفى بعد هذا الاحتمال **(قوله حتى لم يسمع القوم)** زاد شعبة عن عبد العزيز ثم قام فصرخ فخرجوه وهو عند المصنف في الاستئذان ووقع عندنا حتى بن راهويه في مسنده عن ابن عليه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى أسمع بعض القوم وكذا هو عندنا بن جابر من وجه آخر عن أنس وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغفرا وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الوضوء من النوم من كتاب الطهارة وفي الحديث جواز المناجاة لأحد غيره بحضور الجاهل وتترجم عليه المؤلف في الاستئذان طول التجوى وفيه جواز الفصل بين الإقامة والأحرام إذا كان لحاجة ما إذا كان لغیر حاجة فهو مكروه واستدل به للردعي من أطلق من الخسوف أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير قال الزين بن المنبر خص المصنف الامام بالذكراع أن الحكم عام لان لفظ الخبر يشعر بان المناجاة كانت لحاجة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله والنبي صلى الله عليه وسلم بناجي رجلا ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس ورجل بناجي النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا ليس بلازم وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلفظ أقيمت الصلاة فقال رجل لي حاجة فتقام النبي صلى الله عليه وسلم بناجي والذي يظهر لي أن هذا الحكم إنما يتعلق بالامام لان المأموم إذا عرض له الحاجة لا يتقصد به غيره من المأمومين بخلاف الامام ولما كان كونه مسئلة الكلام بين الأحرام والإقامة تشبه المأموم والامام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيد بها بالامام فقال **(باب)** الكلام إذا أقيمت الصلاة وأشار بذلك إلى الردعي من كرمه مطلقا **(قوله حدثنا عباس بن الوليد)** هو إمام عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمله والأسناد كله بصريون أيضا وقول جدي سالت ثابثا يشعر بان الاختلاف في حكم المسئلة كان قديما إذ ظاهره في كونه أخذه عن أنس بواسطة وقد قال الزيران عبد الأعلى بن عبد الأعلى تقرعن جدي بذلك ورواه عامة أصحاب جدي عنه عن أنس بغير واسطة **(قلت)** كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن جدي وكذا أخرجه ابن جابر من طريق هشيم عن جدي لكن لم أقف على شيء من طرقه على تصريح بسماعه له من أنس وهو

والله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب وذلك بعدما أفطر الصائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما صليت ما فطر الله النبي صلى الله عليه وسلم إلى بطحان وألمعه فتوضأ ثم صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب **(باب)** الامام تعرض له الحاجة بعد الإقامة **(قوله حدثنا أبو يعقوب)** عبد الله بن عمر وقال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن مهيب عن أنس قال أقيمت الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم بناجي رجلا في جانب المسجد **(باب)** الكلام إذا أقيمت الصلاة **(قوله حدثنا عباس بن الوليد)** قال حدثنا جدي الأعلى قال حدثنا جدي قال سالت ثابثا البصري عن الرجل يتكلم بعلمه أقيم الصلاة فحدثني عن أنس بن مالك قال أقيمت الصلاة فعرض للنبي صلى الله عليه وسلم رجلا

٦٤٣

حدثنا

٢٦٥

مدلس فالتأخر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة (قوله خسه) أي منعه من الدخول في الصلاة وزاد هشيم في روايته حتى نفس بعض القوم ويدخل في هذا الباب ما سياتي في الإمامة من طريق زائدة عن حماد قال حدثنا أنس قال أقيمت الصلاة فاقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه زاد ابن حبان قبل أن يكبر فقال أقيموا صغوفكم وتراصوا لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالآول أظهر في جواز الكلام مطلقا والله أعلم * (خاتمة) *
اشتهل كتاب الأذان ومأمعه من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المعلق منها ستة أحاديث المكرر فيه وفيها مضي ثلاثة وعشرون والخاص بأربعة وعشرون ووافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة أحاديث حديث أبي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن وحديث معاوية وجمار في القول عند سماع الأذان وحديث بلال جعل أصبعه في أذنيه وفيه من الآثار عر عن الصحابة ومن بعدهم غناية آثار والله أعلم

* (أبواب صلاة الجماعة والإمامة) *

ولم يفرده البخاري بكتاب فصار يأمن نسخ كتابه بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به لكن ترجمه عليه أبو يعقوب في المستخرج كتاب صلاة الجماعة فقلعها وأيا به شجته أي أحد الجاني * (قوله باب وجوب صلاة الجماعة) هكذا ثبت الحكم في هذه المسئلة وكان ذلك لقوة دليلها عندهم لكن أطلق الوجوب وهو أهم من كونه وجوب عين أو كفاية إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يراد أنه وجوب عين للمعروف من عادة أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكميلها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب وهذا يجب من اعتراض عليه بأن قول الحسن يستدل له لابه ولم يشبه أحدهم الشراح على من وصل أثر الحسن وقد وحده جمعناه وأتممناه وأصرح في كتاب الصيام الحسين بن الحسن المروزي بأسناد صحيح عن الحسن في رجل يصوم يعني تطوعا فنام أمه أن يفطر قال فيلقطه ولا قضاء عليه ولا أجر الصوم وأجر البر قبل فتمها أن يصلي العشاء في جماعة قال ليس ذلك لها هذه فريضة وأما حديث الباب فظاهر في كونها فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يمتد تاركها بالعزق ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه ويحتمل أن يقال التهديد بالعزق المذكور يمكن أن يقع في حق تارك فرض الكفاية كشرعية فقال تارك فرض الكفاية وفيه نظر لأن التعزق الذي قد يقضى إلى القتل أخص من المقاتلة ولأن المقاتلة إنما شرع فيها إذا قام الأجميع على الترك وإلى القول بأن فرض عين ذهب عطاء والاوزاعي وأجدو جماعة من محدثي الشافعية كآي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والنع داود ومن تبعه فجعلها شرطاً في صحة الصلاة وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مسمى على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها لما كان الهم المذكور بالأعلى لازمه وهو الحضور وجوب الحضور بالأعلى لازمه وهو الاشتراط ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة إلا أنه لا يتم الإبتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها وقد قبلنا الغالب ولما كان الوجوب قد شتق عن الشرطية قال أحمد أنها واجبة غير شرط انتهى وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الخفية والمالكية والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة وقد أجابوا عن ظاهر

خبره بعد ما أقيمت الصلاة (باب) * وجوب صلاة الجماعة * وقال الحسن أن منفعة أمه من العشاء في الجماعة شفقة عليه لم يطعها * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد

٦٤٤

س

تحفة

٢٨٢٢

حديث الباب باجوبة منهما ما تقدم ومنها هو ثانياً ونقله امام الحرمين عن ابن خزيمة والذى
 نقله عنه النووي الوجوب سبحانه قال ابن بزريق ان بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم
 الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم هم بالتوجه الى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم
 بتركها اذا توجه وتعقب بان الواجب يجوز تركها هو واجب منبه (قلت) وليس فيه أيضاً
 دليل على انه لو فعل ذلك لم يتركها في جماعة آخرين ومنها هو ثالثاً ما قال ابن بطال وغيره
 لو كانت فرضاً لقال حين وقوعه بالاحراق من تخلف عن الجماعة لم يجزه صلته لانه وقت
 البيان وتعقبه ابن دقيق العيدان البيان قد يكون بالنصب وقد يكون بالدلالة فلما قال
 صلى الله عليه وسلم لقد هممت الى آخره دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان ومنها
 وهو رابعاً ما قال البايع وغيره ان الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد
 المبالغة في رشد الى ذلك وعندهم العقوبة التي يعاقب بها الكفار وقد انقد الاجماع على منع
 عقوبة المسلمين بذلك وأوجب بان المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً لدليل
 حديث أبي هريرة الاتي في الجهاد الدال على جواز التعريق بالنار ثم على نسخته فدل التهديد
 على حقيقته غير منسوخ ومنها هو خامساً كونه صلى الله عليه وسلم ترك تحريقهم بعد التهديد
 فلو كان واجباً ما عفا عنهم قال القاضي عياض ومنعه ليس في الحديث حجة لانه عليه
 السلام هم ولم يفعل زاد النووي ولو كانت فرض عين لما تركهم وتعقبه ابن دقيق العيد فقال
 هذا ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم لا يهم الا بما يجوز له فعله ولعله وأما التردد فلا يدل على
 عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزجر وايدل تركوا التخلف الذي منهم بسببه على انه قد
 جاء في بعض الطرق بيان سبب التردد وهو خياره وأما حديث من طريق سعيد المقبري عن أبي
 هريرة لفظه لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقتل صلاة العشاء وأمرت فتاني يصرفون
 الحديث ومنها وهو سادساً ان المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة وهو
 متعقب بان رواية مسلم لا يشهدون الصلاة أى لا يحضرون وفي رواية مجملان عن أبي هريرة
 عند أجل لا يشهدون العشاء في الجمع أي في الجماعة وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه
 من فروع النبيين رجال عن تركهم الجماعات أولاً حرق بنوهم ومنها هو سابعاً ان الحديث
 ورد في الحب على مخالفة فعل أهل المتفاق والتعذير من التشبه بهم لانصوص ترك الجماعة
 فلا يتم الدليل أشار اليه الزين في التفسير وهو قري من الوجه الرابع ومنها هو ثامناً
 الحديث ورد في حق المنافقين فليس التهديد ترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل وتعقب
 باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه كان معرضاً
 عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوئهم وقد قال لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه وتعقب
 ابن دقيق العيد هذا التعقب بأنه لا يتم الا اذا ادعى ان ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه
 ولا دليل على ذلك فاذا ثبت انه كان مخيراً فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب تركه عقوبتهم
 انتهى والذي يظهر لي ان الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الاتي بعد أربعة
 أبواب ليس صلاة أقل على المنافقين من العشاء والخبر الحديث ولقوله لم يعلم أحد منهم الى آخره
 لان هذا الوصف لا يفي بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل لكن المراد به فساد المعصية لا اتفاق

الكفر يدل قوله في رواية عجلان لا يشهدون العشاء في الجميع وقوله في حديث أسامة
لا يشهدون الجماعة وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي داود
ثم أتى قوما يصليون في بيوتهم ليست بهم صلاة فهذا يدل على أن اتفاقهم نفاق معصية لا كبر لان
الكافر لا يصلي في بيته انما يصلي في المسجد باجماعة فاذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من
الكفر والاسم زان به عليه القرطبي وأيضاً فقوله في رواية المقبري لولا ما في البيوت من النساء
والذرية يدل على انهم لم يكونوا كفارا لان تحريق بيت الكافر اذا تعين طريقا الى الغلبة عليه
لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته وعلى تقدير أن يكون المراد الاتفاق في الحديث نفاق
الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لانه يتضمن ان ترك الجماعة من صفات المنافقين وقد نهى عن
التشبه بهم وسباق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها قال الطبري
خرج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا سمعوا النداء اجاز لهم التخلف عن الجماعة
بل من جهة ان التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل عليه قول ابن
مسعود لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة الا منافق رواه مسلم انتهى كلامه وروى ابن أبي
شبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمر بن أسد حدثني عوف عن عطاء بن الساجد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشهدان منافق يعني العشاء والتغير ولا يقال فهذا يدل على
ما ذهب اليه صاحب هذا الوجه لا تنافي أن يكون المؤمن قد تخلف وانما ورد الوعيد في حق
من تخلف لاني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي ولان المراد الاتفاق نفاق المعصية لا اتفاق
الكفر فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز اطلاق الاتفاق عليه
بحازا لمادل عليه مجموع الاحاديث ومنها هو تاسعها ما اتعاه بعضهم ان فرضة الجماعة
كانت في أول الاسلام لاجل سلباب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض
ويمكن ان يقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي وأحسنا
في كتاب الجهاد وكذا ثبت نسخ ما تضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ويدل على التسخ
الاحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد
هذا لان الافضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز ومنها هو عاشرها
ان المراد بالصلاة الجمعة لانها الصلوات ونصره القرطبي وتعقب بالاحاديث المصرحة بالعشاء
وفيه بحث لان الاحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو
العشاء والعشاء والتغيمر ما فان لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض
والاوقف الاستدلال لانه لا يتم الان تعيين كونها غير الجمعة أشار اليه ابن دقيق العيد ثم قال
فلنأمل الاحاديث الواردة في ذلك انتهى وقد تاملتها فرأيت التعيين ورد في حديث أبي هريرة
وابن أم مكتوم وابن مسعود ما لحديث أبي هريرة حديث الباب من رواية العرج بن عمرو عن
ابي انهم العشاء فقوله في آخره تشهد العشاء وفي رواية مسلم يعني العشاء وله من رواية أبي
صالح عنه أيضاً الايام الى انها العشاء والتغيمر وعنها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء
حيث قال في صدر الحديث آخر العشاء لانه تفريح فوجد الناس قليلا فقتل قد ذكر الحديث
وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه يعني الصلوات العشاء والقدادة وفي رواية عجلان والمقبري

عند أحد التصريح بتعيين العشاء ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإبهام وقد أوردنا مسلم
من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسبق لفظه وساقه الترمذي
وغيره من هذا الوجه بإبهام الصلاة وكذلك واه السراج وغيره من طرق عن جعفر وخالفهم
معبر عن جعفر فقال الجمعة أخرجه عبد الرزاق عنه والبيهقي من طريقه وأشار إلى ضعفها
لشدوذها وبديل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد
جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث قال يزيد قلت ليزيد بن الأصم يا أبا عوف الجمعة عنى
أوغرها قال صمت أذنأى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأمره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مأذ كرجعة ولا غيرها فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تخص بالجمعة وأما حديث
ابن أم مكتوم فسأله كرهه فساواه موافق لابي هريرة وأما حديث ابن مسعود فآخريه
مسلم وفيه الخرج بالجمعة وهو حديث مستقل لأن أخرجه مع غيره لحديث أبي هريرة ولا يقدح
أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووي والخب الطبري وقد
وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم
من طريق حسين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم أن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم استقبل الناس في صلاة العشاء فقال لقد هممت أني آتي هؤلاء الذين يخلفون
عن الصلاة فأمر عليهم يوما فقام ابن أم مكتوم فقال يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي
قائد زاد أحمد وان يني وبين المسجد شجرة أو شجلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال أسمع
الاقامة قال نعم قال فاحضرها ولم يخصص له ولان جابر من حديث جابر قال أسمع الأذان
قال نعم قال فأتها ولو جئوا وقد جعله العلماء على أنه كان لا يثق عليه التصرف بالشئ وحده
ككثير من العيان واعتد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية
الجماعة في الصلوات كلها ورجحه حديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف
عن الجماعة فالاولان الرخصة لا تكون إلا عن واجب وفيه نظروا وذلك امر آخر ألم به ابن
دقيق العدد من يتسكك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على
وجوب الجماعة فيها دون غيرها وأشار إلى انفصال عنه بالتسكك بدلالة العموم لكن نوزع في كون
القول بآحاد كرا أو لا ظاهرة مختصة فإن قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضيه ولا يستلزم ذلك ترك
إسراع المعنى لان غير العشاء والتعبر مظنة الشغل بالتكسب وغيره أما العصران فظاهر وأما
الغرب فلا يها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والاكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها بخلاف
العشاء والتعبر فليس للمتخلف عنها عذر غير الكسل المذموم وفي المحافضة عليهما في الجماعة
أيضا انتظام اللفة بين المتجاورين في طرفي النهار وليختموا النهار بالاجتماع على الطاعة وبقتضيه
كذلك وقد وقع في رواية بخلان عن أبي هريرة عند أحد تخصيص التهديد بن حول المسجد
وسبق توجيه كون العشاء والتعبر أثقل على المتأقين من غيرهما وقد اطلت في هذا الموضوع
لارتباط بعض الكلام ببعض واجتمع من الاجوبة ثلث لم يقل بالوجوب عشرة اجوبة لا توجد
مجموعة في غير هذا الشرح (قوله عن الاعرج) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد
سمع الاعرج (قوله والذي نفسي بيده) هو قسم كان النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ما قسم

عن الاعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال والذي نفسي بيده

به والمعنى ان امر نفوس العباد سدا لله أى تقدره وتديره وفيه حوزا القسم على الامر الذى
 لا شك فيه تنبيه على عظم شأنه وفيه الرد على من كره ان يخلف بالله مطلقا (قوله لقد هممت)
 اللام جواب القسم والهم العزم وقبل دونه زاد مسلم فى أوله انه صلى الله عليه وسلم فقد ناسا فى
 بعض الصلوات فقال لقد هممت فأقادذ كرسب الحديث (قوله يحطب يحطب) كذا هو فى الموطأ ومعنى يحطب
 والمستعمل بلام التعليل واللكشمى بنى والباقي فى يحطب بالفاء وكذا هو فى الموطأ ومعنى يحطب
 يكسر ليسهل اشتغال النار به ويحتمل ان يكون أطلق عليه ذلك قبل ان يتصف به يجوز بمعنى انه
 سيتصف به (قوله ثم أخالف الى رجال) أى آتيهم من خلفهم وقال الجوهري خالف الى فلان
 أى آناه اذا غاب عنه أو المعنى أخالف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وأمره وأسبر اليهم أو
 أخالف ظنهم فى انى مشغول بالصلاة عن قصدى اليهم أو معنى أخالف أتخلف أى عن الصلاة الى
 قصد المذكورين والتقسيد بالرجال يخرج النساء والصبيان (قوله فارق) بالتشديد والمواديه
 التكثير يقال خرقة اذا بالغ فى خرقه (قوله عليهم) يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على المال
 بل المراد تخيير المقصودين واليوت تبعاً للقائمين بها وفى رواية مسلم من طريق أبى صالح
 فارق سبوا على من فيها (قوله والذى نفسى يسده) فيه إعادة العين للمبالغة فى التأكيد (قوله
 عرفا) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعد ما قاف قال الخليل العراق العظم بالحاء وان كان
 عليه لحم فهو عرق وفى المحكم عن الاصمعي العرق يسكون الراء انقطع لحم وقال الأزهري العرق
 واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هراهم وفى قوله لحم دقق فكسروا ويطبخون يؤكل
 ما على العظام من لحم دقق ويتشمس العظام يقال عرفت اللحم واعترقته وتعرقه اذا أخذت
 اللحم منه غشاوى المحكم جمع العرق على عراق بالضم عزيز وقول الاصمعي هو اللاتى هنا (قوله
 أو مر ماتين) تثنية مر مائة بكسر الميم وحكى الفتح قال الخليل هى ما بين ظلي الشاة وحكاؤه أو عبيد
 وقال لا أدري ما وجهه ونقله السقلى فى روايته فى كتاب الاحكام عن الثوري قال قال وفسن عن
 محمد بن سلمان عن البخارى المراماة بكسر الميم مثل مسناة ومضاة ما بين ظلي الشاة من اللحم قال
 عاصم فاليم على هذا أصله وقال الاخفش المراماة لعبة كانوا يلعبون بها بصل محددة يرمونها
 فى كروم من تراب فإيهام بأنها فى الكروم غلب وهى المراماة والمدحة (قلت) ويعد أن تكون هذه
 مراد الحديث لأجل التثنية وحكى الحزنى عن الاصمعي ان المراماة سهم الهدف قال ويؤيده
 ما حدثنى شمساق من طريق أبى رافع عن أبى هريرة نحو الحديث بلفظ لو أن أحدهم اذا شهد
 الصلاة معى كان له عظم من شاة حمينة أو سهما من لعل وقيل المراماة سهم يتعلم عليه الرمي وهو سهم
 دقيق مستوى غير محدّد قال الزين بن المنير ويدل على ذلك التثنية فإنها مشعرة بتكرار الرمي
 بخلاف السهام المحددة بالمرية فإنها لا يتكرر رميها وقال الرخشمى تقسم المراماة بالسهم ليس
 بوجهه ويدفعه ذكر العرق معه ووجهه ابن الأثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل كل أجمعه
 بالسهمين لأنهما مما يبلهى به انتهى وانما وصف العرق بالسمين والمراماة بالحسن ليكون مما يباعث
 النفس على تحصيلهما وفيه الإشارة الى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشئ
 الحقر من مطعم أو ملعوب به مع التفرط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة وفى
 الحديث من الفوائد أيضا تقدم الوعيد والتهديد على العقوبة وسرمان المفسدة اذا ارتفعت

لقد هممت أن أمر يحطب
 يحطب ثم أمر بالصلاة
 فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤتم
 الناس ثم أخالف الى رجال
 فارق عليهم يومهم والذى
 نفسى يسده لو يعلم أحدهم
 انه يجد عرفا ممنا ومر ماتين
 حنين لشهد العشاء

بالأهون من الزجر أكتفى به عن الأعلى من العقوبة شبه عليه ابن دقيق العيد وفيه جواز العقوبة
بالمال كذا استدلل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم وفيه نظر لما أسلفناه ولاحتمال
أن التعريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به إذا ظاهراً أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يحتقون في
بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتعريضها عليهم وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لانه صلى
الله عليه وسلم هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة فأراد أن يعجزهم في
الوقت الذي يحتقون أنه لا يطردهم فيه أحد في الساق أشعاراً به تقدم منه زجرهم عن
التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل وترجم عليه البخاري في كتاب الاختصاص وفي كتاب
الاحكام باب اخراج أهل المعاصي والري من البيوت بعد المعرفة يزيد أن من طلب منهم بحق
فاختفى أو امتنع في بيته لداو ومطلأخر ح منه بكل طريق يتوصل اليه بها كما أراد صلى الله عليه
وسلم اخراج المتخلفين عن الصلاة لانه لم يطلعهم في بيوتهم واستدل به ابن العربي وغيره على
مشروعية قتل تارك الصلاة منها وناهبها ووزع في ذلك ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصيرون
في بيوتهم كقيد مناهة فذكر عليه لم يكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التعريق
يترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلاً رأساً
آخر بذلك لكن لا يلزم من التهديد بالتعريق حصول القتل لادامته ولا غالباً لانه يمكن الفرار منه
أو الاتحاد به بعد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب وفي قوله رواية أبي داود وليست بهم
عليه دلالة على أن الاعتذار يبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا أنهم فرض وكذا الجمعة وفيه الرخصة
للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لاجل اخراج من يستخفي في بيته وتركها ولا بد في أن تلقى ذلك
الجمعة ففقد كروان الأعداء في التخلف عنها خوف فوات الغرم وأصحاب الجرائم في حق الإمام
كالغرم واستدل به على جواز ائمانه المفضل مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة قال
ابن زريق وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائباً وهذا يختلف في جوازه واستدله
ابن العربي على جواز اعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك وتعقب بانه منسوخ كما قيل في
العقوبة بالمال والله أعلم ﴿قوله﴾ باب فضل صلاة الجماعة أشار إلى أن المنزلة
أن ظاهر هذه الترجمة شاق الترجمة التي قبلها ثم أطال في الجواب عن ذلك ويكنى منه أن تكون
الشيء واجباً لا شاق في كونه ذات فضيلة ولكن الفضائل تتفاوت فالمراد منها بيان زيادة ثواب
الجماعة على صلاة الفرد ﴿قوله﴾ وكان الأسود أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين وأثره هذا واصله
ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه إذا قاتله الجماعة في مسجد قومته ومناسبتة للترجمة أنه لو لا ثبوت
فضله للجماعة عنده لما ترك فضله أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وفيه وجه إلى المسجد
آخر كذا أشار إليه ابن التبر الذي يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بما ذكره الأسود وأن أن
الفصل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما
سبق في البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة لأن التخصيص لو لم يكن مختصاً بالمسجد يبيح
الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني زعانة كما
سنيناه ﴿قوله﴾ وجاء أنس وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعدى عثمان قال مررت بأنس
ابن مالك في مسجد بني ثعلبة فذكر نحوه قال وذلك في صلاة الصبح وفيه فاهم رجلاً فاذن وأقام ثم

عن

٧٧٥١٢

﴿باب فضل صلاة الجماعة﴾
وكان الأسود إذا قاتله
الجماعة ذهب إلى مسجد
آخر وجاء أنس إلى مسجد
قد صلى فيه فاذن وأقام
وصلى جماعة حدثنا عبد الله
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم

٦٤٥

م

تحفة

٨٣٦٧

صلى بالحجابه وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عن الجعد وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد
 العمري عن الجعد نحوه وقال مسجد بن رفاعه قال خاف أن يس في نحو عشرين من قسبائه وهو
 يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد (قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) بالمعجزة أي
 المنفرد يقال فذا الرجل من أصحابه إذا بقي منفردا وحده وقد رواه مسلم من رواية عبد الله بن
 عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه صلاة الرجل في الجماعة تريد على صلاته وحده (قوله بسبع
 وعشرين درجة) قال الترمذي عامة من رواه قالوا اجتمعوا عشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا
 وعشرين (قلت) لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع
 فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ووقع عند أبي عوانة في مستخرج من طريق
 أبي اسامة عن عبد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه خمس وعشرون وهي شاذة بخلاف رواية
 الحفاظ من أصحاب عبد الله وأصحاب نافع وإن كان راوينا ثقفوا ماما وقع عند مسلم من رواية
 الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ سبع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على
 السبع وأما غير ابن عمر فصحيح عن أبي سعيد وأبي هريرة كافي هذا الباب وعن ابن مسعود عند
 أحدنا ابن خزيمة وعن أبي ثعلبة عن عبد الله بن ماجه والحاكم وعن عائشة وأنس عند السراج
 ورواها أيضا من طرق ضعيفة عن معاوية ومهيب وعبد الله بن زيد بن ثابت وكلها عند
 الطبراني واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي قتادة قال أربع وأخمس على الشك
 وسوى رواية أبي هريرة عند أحمد قال في سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي
 حفظه ضعف وفي رواية لأبي عوانة بسبع وعشرين وليست مغايرة أيضا لصدق الضع على
 الخمس فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إلا أن ثلثا الشك واختلف في أهم ما أخرج فقيل
 رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ووقع الاختلاف
 في موضع آخر من الحديث وهو غير العدد المذكور في الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو
 حذف المميز لا طرق حديث أبي هريرة في بعضها ضعفا وفي بعضها جراً وفي بعضها درجة وفي
 بعضها أصالة ووقع هذا الاختلاف في بعض طرق حديث أنس والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة
 ويحتمل أن يكون ذلك من التنقيح في العبارة وأما قول ابن الأثير أنما قال درجة ولم يقل جراً ولا
 نصيبا ولا حظا ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فان تلك فوق هذه بكذا
 وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وماعدا ذلك من
 تصرف الرواة لكن نفسه ورواها غير مرة وثابت وكذلك الضعف وقد جمع بين روايتي
 الخمس والسبع بوجوه منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد
 لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحكي عن نفعه وعلى هذا أقبل وهو الوجه الثاني
 له صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمسة ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع وتعقب بأنه
 يحتاج إلى التاميم وأن دخول النسخ في القضاء يختلف فيه لكن إذا فرضنا على المنع تعين
 تقديم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقل الزيادة لا النقص ثانياً إن اختلاف
 العدين باختلاف ميميهما وعلى هذا أقبل الدرجة أصغر من الجزء وتعقب بأن الذي روى عنه
 الجزء روى عنه الدرجة وقال بعضهم الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة وهو مبنى على التباين

قال صلاة الجماعة تفضل
 صلاة الفرد بسبع وعشرين
 درجة * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال حدثني الليث
 قال حدثني ابن الهاد

٦٤٦

تحفة

٩٦

رابعها الفرق يقرب المسجد وبعده خامسها الفرق بجبال المصلى كأن يكون أعلم أو أخشع
 سادسها الفرق يابقاعها في المسجد وفي غيره سابعها الفرق بالنظر للصلاة وغيره ثامنها
 الفرق بإدراك كلها أو بعضها تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتهم عاشرها السبع مخصصة
 بالتجبر والعشاء وقبل التجبر والعصر والحس بما عند ذلك حادى عشرها السبع مخصصة
 بالظهرية والخمس بالسرية وهذا الوجه عندى أوجهها الماسأ بنبه ثم ان الحكمة في هذا العدد
 الخاص غير محققة المعنى ونقل الطيبي عن التوريشى ما حاصله ان ذلك لا يدرك بالرائى بل
 مرجعه الى علم النبوة التى قصرت علوم الأتباع عن ادراك حقيقتها كلها ثم قال ولعل القائنة
 هى اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة والاقدياء امام واعظها رشتاير الاسلام وغير
 ذلك وكأني بشير الى ما قدمته عن غيره وعقل عن مراد من زعم ان هذا الذى ذكره لا يقيد
 المطلوب لكن أشار الى كرماني الى احتمال ان يكون أصله كون المكتوبات خمساً فايد المبالغة
 في تكثيرها فاضربت في مثلها فصارت خساو عشرين ثم ذكر للسبع مناسبة أيضاً من جهة عدد
 ركعات الفرائض وروايتها وقال غيره الحسنه بعشر للمصلى منفرداً فاذا انضم اليه آخر بلغت
 عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس أو بزيادة أيام الأسبوع ولا يخفى فساد هذا وقيل
 الاعداد عشرات ومشتى وألوف وخبر الادمى والوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور رابعها
 وهذا أشد فساداً من الذى قبله وقرأت بخط شيخنا البلخني فما كتب على العمدة ظهر لي في
 هذين العددين شيء لم أسبق اليه لان لفظ ابن عمر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ومناه
 الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث ابنى أهريرة صلاة الرجل في الجماعة وعلى هذا فكل واحد من
 المحكوم له بذلك صلى في جماعة وأدنى الاعداد التى يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد
 صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنه وهى بعشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون فاقتصر في
 الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التى هى أصل ذلك انتهى وظهري
 في الجمع بين العددين ان أقل الجماعة امام وماموم فلو لا الامام مسمى الماموم ماموما وكذا عكسه
 فاذا انفصل الله على من صلى جماعة من اربعة وخمسة وعشرين درجة جل الخبر الوارد بلفظها على
 الفضل الزائد والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الاصل والفضل وقد خاض قوم في تعيين
 الاسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال ابن الجوزى وما جازاً باطل وقال المحب الطبري
 ذكر بعضهم ان في حديث أنى هزيمة يعنى ثالثاً حديث الباب إشارة الى بعض ذلك ويضاف اليه
 أمور أخرى وردت في ذلك وقد فصلها ابن بطال وسعه جماعة من الشارحين وتعب الزين بن
 المنبر بعض ما ذكره واختار تفصيلاً آخر ورده وقد ثبت ما وقعت عليه من ذلك وحذفت ما لا
 يخص صلاة الجماعة فاقولها اجابة المؤذن في الصلاة في الجماعة والتكبير اليها في أول الوقت
 والمنشئ الى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعياً وصلاة التحنة عند دخوله كل ذلك ثنية
 الصلاة في الجماعة سادسها انتظار الجماعة سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ثامنها
 شهادتهم له تاسعها اجابة الاقامة عاشرها السلامة من الشيطان حين يفتر عند الاقامة حادى
 عشرها الوقوف منتظر احرام الامام أو الدخول معه في أى هيئة وحده عليها ثاني عشرها
 ادراك تكبيره احرام كذلك ثالث عشرها تسوية الصفوف وسدسها رابعها رابع عشرها

جواب الامام عند قوله سمع الله بن جده خامس عشرها الا من من السهو غالباً وتبنيه الامام
 اذا سبها بالتسبيح أو الفتح عليه سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلحقها غالباً
 سابع عشرها تحسين الهيئة غالباً ثامن عشرها احتفاف الملائكة به تاسع عشرها التدرب
 على تجويد القراءة وتعلم الأركان والابواب العشرون اظهار شعاع الاسلام الحادى
 والعشرون ارغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل
 الثانى والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن اساءة غيره الظن بانه ترك الصلاة رأساً الثالث
 والعشرون رد السلام على الامام الرابع والعشرون الاتقاع باجتماعهم على الدعاء والذكر
 وعود بركة الكامل على الناقص الخامس والعشرون قيام نظام اللفة بين الجيران وحصول
 تعاونهم في أوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها امر أو ترغيب
 يخصه وبقى منها أمران يختصان بالمهنية وهما الاصات عند قراءة الامام والاستماع لها
 والتأمين عند تأمينه لوافق تأمين الملائكة وهذا يرجع ان السبع تختص بالمهنية والله أعلم
 * (تنبيهات) * الاول مقتضى الخصال التي ذكرتها اختصاص التضعيف بالجمع في المسجد
 وهو الرابع في نظري كما سأأتي البحث فيه وعلى تقدير أن يختص بالمسجد فانه يسقط مما ذكرته
 ثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والصية فيمكن أن تعوض من بعض ما ذكرها يشتمل على
 خصلتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالآخرتين لان منفعة الاجتماع على الدعاء
 والذكر غير منفعة عود بركة الكامل على الناقص وكذا فائدة قيام نظام اللفة غير فائدة حصول
 التعايش وكذا فائدة أمن المأمومين من السهو غالباً غير تبنيه الامام اذا سبها فهذه ثلاثة يمكن
 ان يعوض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب الثاني لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون
 بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كتبكي في أول الوقت وانتظار الجماعة
 وانتظار احرام الامام ونحو ذلك لان أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد البسوة ولو لم يقع كما سبق
 والله أعلم الثالث معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المفرد بالعدد المذكور للمجمع
 وقد أشار ابن دقيق العيد الى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال والاول أظهر لانه قد ورد مينا في
 بعض الروايات انتهى وكأني به يشر الى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ صلاة الجماعة تعدل خسا
 وعشرين من صلاة الفرد وفي أخرى صلاة مع الامام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصلها
 وحده ولا جمد من حديث ابن مسعود باسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره كلها مثل صلاة وهو
 مقتضى لفظ رواية أبي هريرة لا تسعة حيث قال تضعف لان الضعف كما قال الازهرى المثل الى
 ما زاد ليس بمغصو وعلى المثلين نقول هذا ضعف الشيء أي مثله أو مثله فضاء الكن لا يزداد على
 العشرة ونظائر قوله تضعف وكذا قوله في روايتي ابن عمر واني سعيد تنفضل أي تزيد وقوله في
 رواية أبي هريرة السابقة في باب مساجد السوق يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المفرد
 وترد عليها العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المفرد
 (قوله عن عبد الله بن خباب) بمجبهة وموجدتين الاولى مثقلة وهو انصارى مدني ووافقته في
 اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الأثر لكن ليست له في الصحيحين رواية (قوله بخمس
 وعشرين) في رواية الاصيلي خمساً وعشرين زاد ابن حبان وأبو داود ومن وجه آخر عن أبي سعيد

عن عبد الله بن خباب عن أبي
 سعيد الخدري أنه سمع النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 صلاة الجماعة تنفل صلاة
 الفرد بخمس وعشرين
 درجة * حدثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا
 عبد الواحد قال حدثنا
 الأعمش قال سمعت أبا صالح
 يقول

٦٤٧

تحفة

١٩٤٣٧

فإن صلاها في صلاة فاته ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تأتا كد في حق المسافر لوجود المشقة بل حكى النووي أنه لا يجرى فيه الخلاف في وجوبه لكن فيه نظر فإنه خلاف نص الشافعي وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الصلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى وكأنه أخذهم من إطلاق قوله فإن صلاها لتناول الجماعة والانفراد لكن جملة على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب ينحصر على ثواب الواجب عندهم يقول بوجوب الجماعة وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها سنة ثم أو رد عليه أن الثواب المذكور مرتبط على صلاة الفرض وصفته من صلاة الجماعة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب وأجاب بأنه يفرض المسئلة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرض يحصل له صلاته وحده والتضعف يحصل بصلاته في الجماعة فيبقى الأشكال على حاله وفيه نظر لأن التضعف لم يحصل بسبب الأعادة وإنما حصل بسبب الجماعة إذ لو أعاد منفردا لم يحصل له الصلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب ومما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق غيره عن ابن عباس موقوفا عليه قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة قال فإن كانوا أكثر من ذلك فعلى عدد من في المسجد قال الرجل وإن كانوا عشرة آلاف قال نعم وهذا حكم الرفع لأنه لا يقال بالزيادة لكنه غير ثابت (تنبيه) سقط حديث أبي سعد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقرين وأورده الأسماعيلي قبل حديث ابن عمر (قوله) في حديث أبي هريرة صلاة الرجل في الجماعة في رواية الحموي والكشيحي في جماعة بالتكبير (قوله) خمسة وعشرين ضعفا) كذا في الروايات التي وقفنا عليها وحكى الكرماني وغيره أن فيه خسا وعشرين درجة تأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة (قوله) في بيته وفي سوقه مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفراى قاله ابن دقيق العيد قال والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا قال وبهذا يرتفع الأشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى ولا يلزم من جل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة إذ لا يلزم من استوائهما في الفضل عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر وكذا لا يلزم منه أن يكون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لأفضل فيها على الصلاة منفردا بل الظاهر أن التضعف المذكور يخص بالجماعة في المسجد والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعف إلى خمس وعشرين على التجمع في المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره وروى سعد بن منصور بإسناد حسن عن أنس المغافري أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص أ رأيت من توفأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته قال حسن جبل قال فإن صلى في مسجد غيره قال خمس عشرة صلاة قال فإن مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه قال خمس وعشرون انتهى وأخرج جسد بن زنجويه في كتاب الترغيب فتوجه من حديث وائل وخمس الخمس والعشرين مسجد القبائل قال وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه أي الجمعة بخمس مائة

سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في الجماعة تصعب على صلاته في بيته وفي سوقه خسا وعشرين ضعفا

وسنده ضعيف **(قوله)** وذلك أنه اذا توضأ ظاهر في ان الامور المذكورة على التضعيف المذكور اذا التقدير وذلك لانه فكأنه يقول التضعيف المذكور سببه كبت وكبت واذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد وجود بعضها الا اذا دل الدليل على الفاء ما ليس بمعيار أو ليس مقصود ذاته وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى فالأخذ بها متوجه والروايات المطلقة لانتفاءها بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة والذين قالوا وجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم الى ان المخرج لا يقطع بأقامة الجماعة في النيت وكذا روى عن أحمد في فرض العين ووجهه بان أصل المشروعية انما كان في جماعة المساجد وهو وصف معتبر لا ينبغي الغاؤه فيخص به المسجد بل يتيق به ما في معناه عما يحصل به اظهار الشعار **(قوله)** لا يخرجها الا الصلاة أي قصد الصلاة في جماعة واللام فيها العهد لما بناه **(قوله)** لم يخط) بفتح أوله وضم الطاء وقوله خطوة ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح قال الجوهرى الخطوة قالهم ما بين القدمين والفتح المرة الواحدة وجرم العمري انها باب الفتح وقال القرطبي انما في روايات مسلم بالنظم والله أعلم **(قوله)** فاذا صلى قال ابن أبي جرة أي صلى صلاة تامة لانه صلى الله عليه وسلم قال للسيء صلاة اربع فصل فأنك لم تصل **(قوله)** في صلاة أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد وكأنه خرج بمن خرج الغالب والا فلو قام الى بقعة أخرى من المسجد مستقرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك **(قوله)** اللهم ارحمه أي فائت ذلك زاد ان ماحه اللهم تب عليه وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق اللهم اغفر له واستدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الاعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم به بالرجعة والمغفرة والتوبة على تفصيل صالحى الناس على الملائكة لانهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة متغولون بالاستغفار والدعاء لهم واستدل باحاديث الباب على ان الجماعة ليست شرطاً للصلاة لان قوله على صلاة وحيدة يقتضى صحة صلاته منفردا لاقتضاء صيغة أفعل الاشتراك في أصل التفاضل فان ذلك يقتضى وجود فضله في صلاة المنفرد وما لا يصح لأفضله فيه قال القرطبي وغيره ولا يقال ان لفظة أفعل قد ترد لأبواب صفة الفضل في احدي الجهتين كقوله تعالى وأحسن مقبلا لا نقول انما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفعل مطلقة غير مقيدة بعدد معين فإذا قلنا هذا العدد زيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور لان قوله صلاة الفرد صيغة عموم فيشمل من صلى منفردا بعدد وبغير عذر فله على المعذور يحتاج الى دليل وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما ساقى في هذا الكتاب من حديث أبي موسى عن فروعا اذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحبا مقبلا وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم جعله على صلاة التافلة ثم رده بحديث أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة واستدل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت لان الحديث دل على فضله الجماعة على المنفرد وبغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة كذا قال بعض المالكية وقوله بجاروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم التيمي قال اذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة لهم التضعيف تسعا وعشرين انتهى وهو مسلم في أصل الحصول ولكنه لا يتيق من زيد الفضل لما كان أكثر لاسماع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبي بن كعب عن فروعا صلاة

وذلك أنه اذا توضأ فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرجها الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تزل الملائكة تصل عليه مادام في صلاته اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة

تحفة

١٣٩٤٧

(باب) فضل صلاة الفجر
 في جماعة * حدثنا أبو اليان
 قال أخبرنا شعيب عن
 الزهري قال أخبرني سعيد
 ابن المسيب وأوسمة بن عبد
 الرحمن أن أبا هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول تفضل صلاة
 الجميع صلاة أحكم وحده
 بخمسين وعشرين جزءاً
 ويختص ثلاثمائة الليل
 وملائكة النهار في صلاة
 الفجر ثم يقول أبو هريرة
 فافقروا أن شئتم أن قرآن
 التيسر كان مثموداً قال
 شعيب وحدثني نافع عن
 عبد الله بن عمر قال تفضلها
 بسبع وعشرين درجة
 * حدثنا عن حفص قال
 حدثنا أبي قال حدثنا
 الأعمش قال سمعت سألما
 قال سمعت أم الدرداء تقول
 دخل على أبو الدرداء وهو
 مغضب فقلت ما أغضبك
 فقال والله ما أعرف من
 أمته محمد صلى الله عليه وسلم
 شيئاً إلا أنهم

تحفة

١٠٩٨٢

الرجل مع الرجل أترك من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أترك من صلاته مع الرجل وما أكثر
 فهو أحب إلى الله وله شاهد قوي في الطبراني من حديث قبان بن أسيم وهو يفتح القاف
 والموحدة وبعد ألف مثناة وأبو المعجزة بعدها تحتانية وزن آخر ويتوزن على الخلاف
 المذكور أن من قال بالتفاوت استحب إعادة الجماعة مطلقاً للحصول الأكثرية ولم يستحب ذلك
 الآخر ومنهم من فصل فقال تعادع الأعلام والأورع أوفى البقعة الفاضلة ووافق مالك
 على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني وكان
 الجماعة متفاوت في الفضل بالقلية والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضاً ولذلك
 عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المقيدة بصلاة الفجر واستدل بها على أن
 أقل الجماعة إمام ومأموم وسبأ الكلام عليه في باب مقدّمنا إن شاء الله تعالى (قوله)
 (باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ومما سبب حديث
 أبي هريرة إلهام من قوله ويختص ثلاثمائة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر فإنه يدل على منزلة
 صلاة الفجر على غيرها وزعم ابن بطال أن في قوله ويختص إشارة إلى أن الدرجتين الزائدة تن على
 خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين وقد تقدم
 الكلام على الاجتماع المذكور في باب فضل صلاة العصر من المواقب (قوله) بخمسين وعشرين
 جزءاً كذا في النسخ التي وقفت عليها ونقل الزركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين خمس بخمسة
 الموحدة من أوله والهامهم آخره قال وخفض خمس على تقدير الباء لقول الشاعر
 * أشارت كليب بالآف الإصابع * إلى الكليب وأما حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة
 انتهى وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ فضل صلاة الجميع على
 صلاة الواحد خمس وعشرين درجة (قوله) قال شعيب وحدثني نافع أي بالحدث من فروع نحوه
 إلا أنه قال بسبع وعشرين درجة وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم وطريق
 شعيب هذه موصولة وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو يعدهل هي معطوفة على الأستاذ
 الأول والتقدير حدثنا أبو اليان قال شعيب وفظاً ترهذا في الكتاب كثيرة ولكن لم أر طريق
 شعيب هذه الأعداء المصنف ولم يستخرجها إلا سماعي ولا أؤتيم وأوردها الطبراني في مسند
 الشافعي في ترجمة شعيب (قوله) سمعت سألما هو ابن أبي الجعد وأم الدرداء هي الصغرى
 التابعة لأبي الكبري الحنابلة لأن الكبري مات في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زماناً
 طويلاً وقد تزوجها ثم ماتت بآل من أبي الجعد لم يدرك أباً الدرداء فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء
 الكبري وفسرها الكرماني هنا بصفت الكبري وهو خطأ لقول سالم سمعت أم الدرداء وقد تقدم
 في المقدمة أن اسم الصغرى محببة وأبي الكبري خيرة (قوله) من أمة محمد كذا في رواية أبي ذر
 وكرهه والباقي من محمد بخذق المضاف وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه فقال بردين شريفة
 محمد شألم تغبرعا كان عليه الإصلافي في جماعة خذق المضاف دلالة الكلام عليه انتهى ووقع
 في رواية أبي الوقت من آخر محمد بفتح الهمة وتسكون الميم بعدها راء وكذا ساقه الحمدي في جمعه
 وكذلك هو في مسند أحمد ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق عن الأعمش وعندهم
 ما أعرف فيهم أي في أهل البلد الذي كان فيه وكان لفظه فيهم لما حذف من رواية البخاري

تحفة

٩٠٩٢

يصلون جميعا * حدثنا محمد بن العلي قال حدثنا ابو أسامة عن يريدين عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أعظم الناس أجرا في الصلاة بعدهم فابعدهم ثم يمشي والذي ينظر الصلاة حتى يصلها مع الامام أعظم أجرا من الذي

يصل ثم ينام (باب) وفضل التهجير الى الظهر * حدثنا قتيبة عن مالك عن يحيى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ينجار رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله ففقره ثم قال الشهداء

خمس المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله وقال

تفقه لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العترة والصبح ولا توهموا

ولو جربوا

٦٥٤

تحفة

٩٢٥٧

٧٧٧/٢

بعض النقلة أمر بآلة ليعود الضمير في انهم على الامة (قوله يصلون جميعا) أي جمعة وحدثنا المنقول وتقديره الصلاة والصلاة واما الدرداء ان اعمال المذكورين يحصل في جميعها النقص والتغير الا التجميع في الصلاة وهو أمر نسبي لان حال الناس في زمن النبوة كان أتم بمحاصر الله بعد غم كان في زمن الشيخين أتم بمحاصر الله بعدهما وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أو آخر عمره وكان ذلك في أو آخر خلافة عثمان فبالتسريع اذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعده من الطبقات الى هذا الزمان وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغيير شيء من أمور الدين وانكار المنكر باظهار الغضب اذا لم يستطع أكثر منه والقسم على الخير لتأكيده في نفس السامع (قوله أبعدهم فابعدهم ثم يمشي) أي الى المسجد وسياق الكلام على ذلك بعد دباب واحد (قوله مع الامام) زاد مسلم في جملة وبين أشهر وأبو أي كريب وهو محمد بن العلاء الذي أخرجه البخاري عنه (قوله من الذي يصل ثم ينام) أي سواء صلى وحده أو في جماعة ويستفاد منه ان الجماعة تتفاوت كما تقدم (تكميل) استشكل ايراد حديث أبي موسى في هذا الباب لانه ليس فيه صلاة الفجر ذكر بل آخره يشعر بأنه في العشاء ووجهه ان التبر وغيره يانه دل على أن السبب في زيادة الاجر وجود المشقة فالمشي الى الصلاة اذا كان كذلك فالتمشي الى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها لانها وشاركتها العشاء في المشي في الطلبة فانها تدعى بمجازة تقوم المشقة طبعوا لم أر أحدا من الشراح يعلى مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة الا الذين من المتفرقة قال تدخل صلاة الفجر في قوله يصلون جميعا وهي أخص بذلك من باقي الصلوات وذكر ابن رشد نحوه وزاد أن استشهدا في هريرة في الحديث الاول بقوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا يشهد الى أن الاهتمام بها أكد وأقول فتبين المنصف ايراد الاحاديث الثلاثة في الباب اذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط ويمكن أن يقال لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات وان يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة فتدبر في هريرة شاهد لا دل وحديث أبي الدرداء شاهد لا ثاني وحديث أبي موسى شاهد له ما والله أعلم (قوله ما) فضل التهجير الى الظهر كذا لاكثر وعليه شرح ابن التين وغيره وفي بعضها الى الصلاة وعليه شرح ابن بطلان وقد تقدم الكلام عليه في باب الاستقام في الاذان (قوله ينجار رجل) في هذا المتن ثلاثة أحاديث قصة الذي نجى غصن الشوك والشهداء والتعجب في النداء وغيره مما ذكر والمقصود منه ذكر التهجير وقد تقدم الحديث الثالث مفردا في باب الاستقام عن عبد الله بن يوسف عن مالك وبني النائي في الجهاد عنه أيضا والاول في المظالم كذلك وتكلمنا على شرحه هناك وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا مجموعا فلم يتصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار وتكلف الزين بن المنبر ابداعا مناسبة للادول من جهة انه دال على أن الطاعة وان قلت فلا ينبغي أن تتروك واعترف بعدم مناسبة الثاني (قوله فآخذته) في رواية الكشميني فأخذه (قوله فشكر الله له) أي رضى بفعله وقبل منه وفيه فضل اماطة الاذنين عن الطريق وقد تقدم في كتاب الايمان أنها أدنى شعب الايمان (قوله الشهداء خمس) كذا في لذر عن الجوى والباقي خمسة وهو الاصل

٦٥٥

تحفة

٧١٩

* (باب) * احتساب الآثام
 * حدثنا محمد بن عبد
 الله بن حوشب قال حدثنا
 عبد الوهاب قال حدثنا
 محمد بن أنس قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يا بني سلمة ألا تجتنبون
 آثامكم وقال مجاهد في قوله
 وتكتب ما قدموا وآثارهم
 قال خطاهم * وحدثنا ابن
 أبي عمير * أخبرنا يحيى بن
 أيوب قال حدثني محمد
 بن أنس أن بني سلمة أرادوا
 أن يتحولوا عن منازلهم
 فنزلوا قرى سامن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال فكمرة
 التي صلى الله عليه وسلم
 أن يعرفوا المدينة فقال
 ألا تجتنبون آثامكم قال
 مجاهد خطاهم آثارهم
 والمشي في الأرض بآثر رجلهم

٦٥٦

تحفة

٧٩٢

تحفة

٢٧٧/٢

في المذكرو جازا الاول لان المميز غير مذكور وساق الكلام على مباحثته في كتاب الجهاد ان شاء
 الله تعالى (قوله يا بني سلمة) احتساب الآثام (قوله يا بني سلمة) هو الثقي (قوله يا بني سلمة) بكسر اللام وهم
 بطن كبير من الانصار ثم من الخزرج وقد غفل القزاز وسعه الجوهرى حيث قال ليس في العرب
 سلمة بكسر اللام غير هذا القبيل فان الآية الذين صفوا في المؤلف والمختلف ذكرنا عدد من
 الاسماء كذلك لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه (قوله
 ألا تجتنبون) كذا في النسخ التي وقفنا عليها بآيات التوزن وشرحه الكرماني بخلافه ووجهه
 بان النجاة أجازوا ذلك بمعنى تخفيفا قال والمعنى ألا تعدون خطا لكم عند مشيكم الى المسجد
 فان لكل خطوة ثوابا احتسابا وان كان أصله العذر لكنه يستعمل غالباً بمعنى طلب
 تحصل الثواب بنية خالصة (قوله وحدثنا ابن أبي عمير) كذا في رواية واحدة وفي رواية اليقين
 وقال ابن أبي عمير وذكر صاحب الأطراف بلفظ وزاد ابن أبي عمير وقال أبو نعيم في المستخرج
 ذكره البخاري بالرواية بمعنى مطلقا وعذا هو الصواب وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن
 أيوب لأنه ليس على شرطه في الأصول (قوله عن أنس) كذا في رواية واحدة أيضا وللشافعيين
 حدثنا أنس وكذا ذكره أبو نعيم أيضا وكذا سمعناه في الاول من قوائيد المخلص من طريق أحمد بن
 منصور عن ابن أبي عمير ولفظه سمعنا أنس وهذا هو السري في إيراد طريق يحيى بن أيوب بقيد
 طريق عبد الوهاب ليسين الامن من تدليس مجيد وقد تقدم نظيره في باب وقت الغشاء وقد
 أخرجه في الحج من طريق مروان الفزاري عن مجيد وساق المتن كاملا (قوله فينزلوا قرى) يعني
 لان ديارهم كانت بعيدة من المسجد وقد صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير
 قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كانت ديارنا بعيدة من المسجد فاردنا أن يتباع بيوتنا فنقرب
 من المسجد فنهأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان لكم بكل خطوة درجة وللسيراح من
 طريق أبي نضرة عن جابر أرادوا أن يقرؤا من أجل الصلاة ولا ينمروا به من طريق أخرى عن
 أبي نضرة عنه قال كانت منازلنا يسلم ولا يعارض هذا ما ساقنا في الاستسقاء من حديث
 أنس وما يشنا وبين سلع من دارا لاحتقال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع وبين
 سلع والمسجد قريمل (قوله أن يعرفوا المدينة) في رواية الكشي عن أبي يعرب ومنازلهم وهو
 بضم أوله وسكون العين المهمله وضم الراء أي يتركونها خالية يقال أعزاه اذا أخلاه والعراء
 الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذي لا يستتر فيه شيء وشبه هذه الكراهة على
 السبب في منعهم من القرب من المسجد لتبقى الجهات المدينة عامرة بساكنها واستفادوا بذلك
 كراهة الأجر لكثرة الخطا في المشي الى المسجد وزاد في رواية الفزاري التي في الحج فاقاموا سلة
 في رواية المخلص التي ذكرناها وللتري من حديث أبي سعيد فيل ينقلوا ويسلم من طريق أبي
 نضرة عن جابر فقالوا ما يسرنا أن نأكلهم (قوله وقال مجاهد خطاهم آثارهم والمشي في
 الأرض بآثر رجلهم) كذا في رواية واحدة وللباقين وقال مجاهد وتكتب ما قدموا وآثارهم قال خطاهم
 وهكذا وصله عبد بن جسد من طريق ابن أبي نعيم عنه قال في قوله تعالى وتكتب ما قدموا وآثارهم
 أعمالهم وفي قوله وآثارهم قال خطاهم وأشار البخاري بهذا التعليق الى ان قصة بني سلمة كانت

سب نزول هذه الآية وقد ورد مصر حابه من طريق شمال عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن
 ماجه وغيره واسناده قوى وفي الحديث ان أعمال البر اذا كانت خالصة تكتب ثارها حسنات
 وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد الا ان حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الاجر بكثرة
 المشى بالم يحمل على نفسه ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذى علموه منه فما
 أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل رجع در المسئلة بخلافهم جواب المدينة على
 المسئلة المذكورة وأعلمهم بان لهم فى التردد الى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب
 المسجد أو يزيد عليه واختلف فى ان كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطا بحيث تساوى خطا
 من داره بعسدة هل يساويه فى الفضل أو لا والى المساواة جرح الطبري وروى ابن أبى شيبة عن
 طريق أنس قال مشيت مع زيد بن ثابت الى المسجد فقارب بين الخطا وقال أردت ان تكثر خطانا
 الى المسجد وهذا لا يلزم منه المساواة فى الفضل وان دل على ان فى كثرة الخطا فضلا لا نواب
 الخطا الشافعية ليس كثرة الخطا السهلة وهو ظاهر حديث أبى موسى الماضى قبل باب حيث
 جعل أبعدهم معنى أعظمهم أجرا واستبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان
 بجنبه مسجد قريب وانما يتزك ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والافاحاء وبكر
 الله أولو كذا اذا كان فى العدم مانع من الكمال كان يكون امامه مبتدعا **قوله ما**
فضل صلاة العشاء فى الجماعة أو ردفه الحديث الدال على فضل العشاء والتفريق فيشتمل ان يكون
 مراد الترجمة اثبات فضل العشاء فى الجملة أو اثبات أفضليته على غيرها والظاهر الثانى ووجهه
 ان التفريق ثبت أفضليتها كما تقدم وسوى فى هذا بينها وبين العشاء وسأوى الافضل يكون
 أفضل جزمنا **قوله ليس أنقل** كذا لاكثر جحف الاسم وبه الكشميه فى رواية أبى
 ذر وكريمة عنه فقال ليس صلاة أنقل ودل هذا على ان الصلاة كلها تقبل على المنافقين ومنه قوله
 تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وانما كانت العشاء والتفريق أنقل عليهم من غيرهما القوة
 الداعى الى تركها لان العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت الازم وقيل وجهه كون
 المؤمنين يفوزون بماترتب عليهم من الفضل لقيامهم بحقوقهم والمنافقين **قوله ولو يعلمون**
ما فى أى من مزيد الفضل لا توهم أى الصلاتين والمراد لا توهم الى المحل الذى يصلحان فيه جماعة
 وهو المسجد **قوله ولو جوا** أى يترقبون اذا امنعهم مانع من المشى كما زحف الصغير ولا يأتى
 شيئا من حديث أبى الدرداء ولو جوا على المرافق والركب وقد تقدم الكلام على باقى الحديث
 فى باب وجوب صلاة الجماعة **قوله فى آخره** على من لم يخرج الى الصلاة بعد كذا لاكثر لفظ
 بعد ضيق وهو مبنى على مبنى على الضم ومعناه بعد ان يسمع النداء لها أو بعد ان يبلغه التهديد
 المذكور ولكن كشميه بدلهما بقدر رأى لا يخرج وهو يقتدر على الجى أو يؤيده ما قدمناه من رواية
 لآى داود وليست بهم على وقوع عند الداودى الشارح هنا لا بعد زوى أو وضع من غيرها لكن
 لم تنفع عليها فى شئ من الروايات عند غيره **قوله ما** اثباتا فافهم جماعة هذه
 الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة منها فى ابن ماجه من حديث أبى موسى الأشعرى وفى
 معجم البغوى من حديث الحكم بن عمرو وفى افراد الدارقطنى من حديث عبد الله بن عمرو وفى
 البيهقى من حديث أنس وفى الاوسط للطبرانى من حديث أبى امامة وعند أحمد من حديث أبى

٦٥٢

تحفة

١٢٢٩٩

* **باب فضل صلاة العشاء**
 فى الجماعة * حديثنا عن ابن
 حفض قال حدثنا أبى قال
 حدثنا الاعشى قال حدثنى
 أبو صالح عن أبى هريرة قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ليس صلاة أنقل على المنافقين
 من التجر والعشاء ولو يعلمون
 ما فىهما لا توهموا ولو جوا
 ولقد هممت أن أمر المؤذن
 فقيم ثم أمر رجلا يوم
 الناس ثم أخذ شعل من نار
 فأحرق على من لا يخرج الى
 الصلاة بعد * **باب** * اثبات
 تخافوهم جماعة * حديثنا
 مسند قال حدثنا يزيد بن
 زريع قال حدثنا خالد بن أبى
 قلابه عن مالك بن الحورث
 بن النجى صلى الله عليه وسلم

٦٥٨

تحفة

١١٩٨٢

٦٥٩

م د س

تطلة

١٩٨١٦

٩٢٨٧

قال اذا حضرت الصلاة فاذا
واقفيا ثم ليومكيا أكبر
(باب) من جلس في
المسجد ينتظر الصلاة وفضل
المساجد * حدثنا عبد الله
ابن مسleme قال ان مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان الملائكة
تصلي على أحدكم مادام
في مصلاه ما لم يحدث اللهم
اغفر له اللهم ارحمه لا يزال
أحدكم في صلاة مادامت
الصلاة تحبسه لا يبعثه أن
يتقلب الى أهله الا الصلاة
* حدثنا محمد بن بشر قال
حدثنا يحيى عن عبد الله
قال حدثني خبيب بن عبد
الرحمن عن حفص بن عاصم
عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم

٦٦٠

م د س

تطلة

١٩٢٦٦

أمامة أيضا صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وحده فقال ألا رجل تصدق على هذا يصلي
معه فقام رجل فصل معه فقال هذان جماعة والقصة المذكورة دون قوله هذان جماعة
أخرجها أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح **(قوله)** اذا حضرت الصلاة تقدم من هذا
الوجه في باب الاذان للمسافر وأوله أني رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال لهما
فذكره وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمة صلاة الاثنين
جماعة والجواب ان ذلك ما خردنا الاستنباط من لازم الامر بالأمامة لانه لو استوت صلاتهما معا
مع صلاتهما منفردين لا كتي بامرهما بالصلاة كأن يقول أذنا وأقما وصلوا واعترض أن يصاعلي
أصل الاستدلال بهذا الحديث بان مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه فلعل الاختصار
على التثنية من تصرف الرواة والجواب انه ما قضيتان كما تقدم واستدل به على ان أقل الجماعة
امام وما موم أعم من أن يكون الماموم رجلا أو صبيا أو امرأة تكلم ابن بطال هنا على مسئلة
أقل الجمع والاختلاف فيها وردده ابن الزبير بن المنيرة بأنه لا يلزم من قوله الاثنان جماعة أن يكون أقل
الجمع اثنين وهو واضح **(قوله)** ما ب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة أي لصاحبها
جماعة **(قوله)** فلي على أحدكم أي تستغفروا قبل عبر بصلي لمتناسب الجزاء والعمل **(قوله)**
مادام في مصلاه أي ينتظر الصلاة كما مرح به في الطهارة من وجه آخر **(قوله)** لا يزال أحدكم
الح) هذا التقدير أقرب مما لا في الموطأ عقبه وأكثر الرواة ضموا الى الاول فجعلوه حديثا
واحدا ولا يجز في ذلك **(قوله)** في صلاة أي في نواب صلاة في حكمه لانه يحل له الكلام وغيره
مما منع في الصلاة **(قوله)** مادامت في رواية الكشميني ما كانت وهو عكس ماضى في الطهارة
(قوله) لا يبعثه يقتضى انه اذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور
وكذلك اذا اشار الى الانتظار امر آخر وهل يحصل ذلك بان نيته يقعاق الصلاة في المسجد ولو لم
يكن فيه الظاهر خلافه لانه رب الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة
لكن للمذكور نواب يخصه ولعل هذا هو السرفي اراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه ورجل
قلبه معلق في المساجد وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله ما لم يحدث وفيه زيادة على
ما هنا وان المراد بالحدث حدث الفرج لكن يؤخذ منه ان اجتناب حدث البدن اللسان من باب
الاولى لان الاذى منها يكون أشد أشار الى ذلك ابن بطال وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في
باب فضل صلاة الجماعة ويؤخذ من قوله في مصلاه الذي صلى فيه ان ذلك مقيد بمن صلى ثم انتظر
صلاة أخرى وبقيت الصلاة الاولى يكونها مجزئة مالم لو كان فيها انقص فانها تجزى بالثالثة كما ثبت
في الخبر الآخر **(قوله)** اللهم اغفر له اللهم ارحمه هو مطابق لقوله تعالى والملائكة يسبحون بحمد
ربهم ويستغفرون لمن في الارض قبل السرفيه انهم يظلعون على افعال بني آدم وما فيها من
المصيبة والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار اللهم من ذلك لان دفع المصيبة مقدم على
جب المصلحة ولو فرض ان فهم من تحفظ من ذلك فانه يعوض من المغفرة بما يقابلها من الثواب
(قوله) حدثنا يحيى هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري وخبيب بن عاصم وهو خال
عبد الله الراوي عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبد الله المذكور
لايه **(قوله)** عن أبي هريرة لم يختلف الرواة عن عبد الله في ذلك ورواية مالك في الموطأ عن خبيب

فقال عن أبي سعيد أو أي هريرة على الشك ورواه أبو قرة عن مالك بن نويرة أو العطف فعليه عثم ما تابعه
مصعب الزبيري وشذافى ذلك عن أصحاب مالك والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه
ولكونه من رواية خاله وجده والله أعلم (قوله سبعة) ظاهر اختصاص المذكورين بالثواب
المذكور ووجه الكرماني بما يحصله ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه
وبين الخلق فالاول باللسان وهو الذكر أو بالقلب وهو المعلق بالسجدة أو باليد وهو الناشئ في
العبادة والثنى عام وهو العادل أو خاص بالقلب وهو الخاب أو المال وهو الصدقة أو باليد
وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فيما أنشدناه أبو جنى
التوخي اذ ناعن أبي الهدي أحمد بن أبي شامة عن أبيه سمعنا من لفظه قال

وقال النبي المصطفى ان سبعة * يظلمهم الله الكريم يظلمه

محب عصف ناشئ عتصديق * وبالك وصل والامام بعده

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعا عن أنظر مرسرا أو وضع له أظلم الله في ظلمه يوم
لا ظل الاظلم وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية قد دل على ان العدد المذكور لا منه يوم له
وقد أثبت هذه المسئلة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروى لما قدم القاهرة
وادعى انه يحفظ صحيح مسلم فسالته بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فاستحضر في ذلك
شيئا ثم تتبع بعد ذلك الاحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال وقد اتبعت
منها سبعة وردت باسناد جيد ونظمها في بيتين تذيلا على بيتي أبي شامة وهما
وزد سبعة اظلال غا زوعونه * وانظار ذي عسر وتخفيف حله
وارقاد ذي غرم وعون مكاتب * وتاجر صدق في المقال وفعله

فاما اظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر وأما عون المجاهد فرواه احمد والحاكم
من حديث سهل بن حنيف واما انظار المعسر والوضعة عنه في صحيح مسلم كما ذكرنا واما
ارقاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور
وأما التاجر الصدوق فرواه البيهقي في شرح السنة من حديث سلمان وأبو القاسم التيمي من
حديث أنس والله أعلم ونظمته مرة أخرى فقلت في السبعة الثمانية

وتحسين خلق مع امانة غارم * خفيف يد حتى مكاتب اهله

وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف ثم تتبع ذلك
فجمعت سبعة أخرى ونظمها في بيتين آخرين وهما

وزد سبعة حزن ومشي لمسجد * وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حتى يذل ثم كافل * وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تتبع ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن احاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت
* ترجع به السبعات من فيض فضله * وقد أوردت الجميع في الامالى وقد أوردته في حرسية
معرفة الحصول الموصلة الى الظلال (قوله في ظله) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك
وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشرى لخص امتياز هذا على غيره
كاقبال الكعبة بيت الله مع ان المساجد كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وجاهته كما يقال

قال سبعة يظلمهم الله في ظله
يوم لا ظل الاظلم

فلان في ظل المائت وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعد بن منصور بإسناد حسن سبعة نطلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استأنز ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تعدد ذلك يوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمرو وهو عند المصنف في كتاب الحدود وهذا يدفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن نطلهم ما اغما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها والسياق يدل على امتياز أصحاب النصال المذكورة فخرج أن المراد ظل العرش وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مر فوعا أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا امام عادل (قوله الامام العادل) اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال وهو أبلغ لانه جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى ويتحقق به كل من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه ويؤيده رواية مسلم بن حديث عبيد الله بن عمرو وقعه أن القسطنطين عند الله على منابر من نور عن عيسى بن الرجن الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا وأحسن ما فسر به العادل انه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط وقدمه في الذكركموم النفع به (قوله وشاب) خص الشاب لكونه منسوبة غلبة الشبه وقيل نفسه من قوة الباعث على متابعتها الهوى فان ملازمة العبادعة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى (قوله في عبادة ربه) في رواية الامام أحمد عن يحيى القطان بعبادة الله وهي رواية مسلم وهم يجمعون زاد جاذب زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك آخر جملة الجوزي وفي حديث سلمان أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله (قوله) معان في المساجد هكذا في الصحاح وظاهره أن التعليل كأنه شبهه بالشئ المعلق في المسجد كالقنديل مثلا إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزي كأنما قلبه معلق في المسجد ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ويدل عليه رواية أحمد معلق بالمساجد وكذا رواية سلمان من جهار زاد الجوزي والمستقبل متعلق بزيادة شتاء بعد الميم وكسر اللام زاد سلمان من جهار زاد مالك إذا خرج منه ويعود الله وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة ومناسبتها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة والاول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الوجود فيه بالقلب وإن عرض الجسد عارض (قوله تخابا) تشديد الباء واصله تخابا أي اشترك في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لاظهار فقط ووقع في رواية حماد بن زيد ورجلان قال كل منهما لا تخافني أحب أني الله فصدر اعلى ذلك ونحوه في حديث سلمان (قوله اجتماعا) على ذلك وتقرقاعليه في رواية الكشي عن اجتماع عليه وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور والمراد أنهم اذا ما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعراض دنيوية اجتماعا حقيقة أم لا حتى يفرق بينهما الموت ووقع في الجمع للحميدى اجتماعا على خير ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندى بخرى تف (تنبيه) عدت هذه الخصلة واحدا متعان أن متعاطيا لاثان لأن المحبة لا تتم الا باثنين ولما كان التخابان بمعنى واحد كان

الامام العادل وشاب نشا
في عبادة ربه ورجل قلبه
معلق في المساجد ورجلان
تخابا في الله اجتماعا على ذلك
وتفرقاعليه

عداً حدهما مغنا عن عبد الآخر لان الغرض عند الخصال لا عند جميع من اتصف بها
 (قوله) ورجل طلبته ذات منصب بين المحذوف أحد في روايته عن يحيى القطان فقال دعته
 امرأه وكذا في رواية كريمة وسلم وهو للمصنف في الحدود عن ابن المبارك والمراد بالمنصب
 الاصل أو الشرف وفي رواية مالك دعته ذات حسب وهو يطلق على الاصل وعلى المال أيضاً
 وقد وصفها باكل الاوصاف التي جرت العادة بمنزلة الرغبة لمن يحصل فيه وهو المنصب الذي
 يستلزمه الجاه والمال مع الجلال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك الى نفسها
 ولديها في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فعرضت نفسها عليه والظاهر انها دعت الى
 الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعته الى التزويج بها
 تخاف ان يشغل عن العبادة بالافتتان بها وخاف ان لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن
 التكسب بما يليق بها والاول أظهر ويؤيده وجود الكناية في قوله الى نفسها ولو كان المراد
 التزويج لمصرح به والصبر عن الموصوفة بما ذكر من كل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر
 تحصيلها للاسباب وقد أغنت عن مشاق التوصل اليها امر ودون نحوها (قوله) فقال اني أخاف الله
 زاد في رواية كريمة رب العالمين والظاهر انه يقول ذلك لسانه اما ليجريها عن الفاحشة أو ليعتذر
 اليها ويحتمل ان بقوله قلبه قاله عماض قال القرطبي انما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله
 تعالى وممن تقوى وحياء (قوله) تصديق أخني بلفظ الماضي قال المكي ما في هذه حالية
 بتقدير وقد وقع في رواية أحمد تصديق أخني وكذلك المصنف في الزكاة عن مسدد عن يحيى
 تصديق بصدقة فأخفاها ومثله للمالك في الموطأ فالظاهر ان راوى الاول حذف العاطف ووقع
 رواية الاصل تصديق أخفاها بكسر الهمزة ممدودا على انه مصدر وانعت مصدر محذوف ويحتمل
 أن يكون حالاً من الفاعل أى مخفياً وقوله بصدقة تكبرها ليشمل كل ما يصدق به من قليل وكثير
 وظاهره أيضاً يشمل المنذوبة والمفروضة لكن نقل النووي عن العلماء ان اظهار المفروضة أولى
 من اخفائها (قوله) حتى لاتعلم يضم الميم وفحيمها (قوله) شماله ماتنفيق عينه) هكذا وقع في معظم
 الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره ووقع في صحيح مسلم مقابوا حتى لاتعلم عينه ماتنفيق
 شماله وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وان كان أفرد نوع المقابول لكنه قصره
 على ما يقع في الاسناد ونه عليه شخناً في محاسن الاصطلاح ومثل له الحديث ان ابن أم مكتوم
 يؤذن بديل وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الاذان وقال شخناً ينبغي ان يسمى هذا النوع
 المعكوس انتهى والاولى تسميته مقابولاً فيكون المقابول تارة في الاسناد وتارة في المتن كما قاله في
 المدرج سواء وقد سماه بعض من تقدم مقابولاً قال عياض هكذا في جميع النسخ التي وصلت
 اليانام صحيح مسلم وهو مقابول والصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المهدودة في
 الصدقة اعطاها باليمين وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال ويشبه أن
 يكون الوهم فيه من دون مسلم بديل قوله في رواية مالك لما أورد هاعقب رواية عبد الله بن عمر
 فقال يمثل حديث عبد الله فلو كانت بينهما مخالفة لنبينا كما نبه على الزيادة في قوله ورجل قلبه
 معلق بالسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه انتهى وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من
 شخنة أو من شخنة يحيى القطان فان مسلماً أخرجه عن زهير بن حرب وابن غير كلاهما عن

ورجل طلبته ذات منصب
 وجمال فقال اني أخاف الله
 ورجل تصديق أخني حتى
 لاتعلم شماله ماتنفيق عينه
 ورجل

يحي وأشعر سبأه بان اللفظ لزهرو وكذا أخرجه أبو يعلى في مستنده عن زهير وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرف عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك وعقبه بان قال سمعت أبا حامد بن الشرف يقول يحيى القطان عندنا وأه في هذا الغما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق عنه قلب والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه فيه نظر لان الامام أحمد قد رواه عنه على الصواب وكذلك أخرجه البخاري عن عاصم بن محمد بن بشير في الزكاة عن مسدد وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمرو وكاهم عن يحيى وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهير اترح عنده ان الوهم من يحيى وهو محتمل بان يكون منه لما حدث به هذين خاصة مع احتمال ان يكون الوهم منهما فواردا عليه وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المأثورة وليس بجيد لان المخرج محدولم يختلف فيه على عبد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبد الله بن عمر فيه وأما استدلال عياض على ان الوهم فيه ممن دون مسلم بقوله رواية مالك مثل عبد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسأله بقوله مثل عبد الله لكونه ما ليس تامسا وبين والذي يظهر ان مسأله لا يصغر لفظ المثل على المساوي في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعظم اذا تساوى في المعنى والمعنى المقصود من هذا الموضع انما هو اخفاء الصدقة والله أعلم ولم يجده هذا الحديث وجه من الوجوه الا عن أبي هريرة الاما وقع عندهما الك من التردد هل هو عنه أو عن أبي سعيد كما قد مرنا قبل ولم يجده عن أبي هريرة الا من رواية حفص الا من رواية خبيب نعم أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والرواية عن سهيل عبد الله بن عامر الاسلي وهو ضعيف لكنه ليس بمترول وحديثه حسن في المتابعات ووافي في قوله تصدق بيته وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي باسناد حسن موقوف عليه لكن حكمه الرفع وفي مستند أحمد من حديث أنس باسناد حسن مرفوعا ان الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم تصدق بيته فيقفها عن شماله ثم ان المقصود منه المبالغة في اخفاء الصدقة بحيث ان شماله مع قربها من بيته ولا زعمها لوقصروا ثم تعلم لما علمت ما علمت العين لشدة اخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه ويؤيده رواية جادين زيد عند الجوزقي تصدق بصدقة كائنا أختي عيسى من شماله ويحتمل أن يكون من مجاز الخذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وأبعد من زعم ان المراد بشماله نفسه وانه من تسمية الكل باسم الجزء فانه يغفل الى ان نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه وقيل هو من مجاز الخذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كانه قال مجازا رشماله وقيل المراد انه لا يراى بصدقه فلا يكتبها كاتب الشمال وحكي القريطي عن بعض مشايخه ان معناه ان تصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويح سلمته أو رفع قيمتها واستحسنه وفيه نظر ان كان أراد ان هذه الصورة مراد الحديث خاصة وان اراد ان هذا من صور الصدقة الخفية فسلم والله أعلم **(قوله ذكر الله)** أي بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر وخاليا أي من الخلق لانه يكون حينئذ بعد من الراء والمراد خاليا من

ففاضت عناءه * حدثنا قتيبة
قال حدثنا السمعاني بن جعفر
عن جده قال سئل أنس هل
اتخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم خاتماً فقال نعم أنخر
ليلة صلاة العشاء قال سطر
الدليل ثم أقبل علينا وجهه
بعد ما صلى فقال صلى الناس
ورقدوا ولم تزلوا في صلاة
منذا تنظرون؟ وها قال فكانت
أنظروا إلى بعض خانته * (باب
فضل من غدا إلى المسجد
ومن راح) * حدثنا علي بن
عبد الله قال حدثنا يزيد بن
هرون قال أخبرنا محمد بن
مطرف عن يزيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من غدا إلى المسجد
وراح أعد الله له نزله من
الجنة كلما غدا وأراح
* (باب) * إذا أقيمت الصلاة
فلا صلاة إلا المكتوبة
* حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن
سعد عن أبيه عن حفص بن
عاصم عن عبد الله بن مالك
ابن يحيى

الانفحات إلى غير الله ولو كان في ملاوي يؤيده رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية
ابن المبارك وجاد بن زيد ذكر الله في خلا أي في موضع خال وهي أصح (قوله ففاضت عناءه)
أي فاضت الدموع من عينيه واستند القريض إلى العين مبالغته كلها هي التي فاضت قال
القرطبي وفيض العين مجسب حال الذكاء وبجسب ما يكشفه في حال أو صافى الحسلا
يكون البكاء من خشية الله وفي حال أو صافى الجلال يكون البكاء من الشوق إليه * (قلت) *
قد خص في بعض الروايات بالآول في رواية جاد بن زيد عند الجوزي ففاضت عناءه من
خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعاً من
ذكر الله ففاضت عناءه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة
* (تنبيهان) * الأول ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوماً بل يشترك النساء معهم
فيما ذكر إلا أن كان المراد بالامام العادل الإمامة العظمى والأفكيك دخول المرأة حيث تكون
ذات عيال فتعبد فيهم وتخرج خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من
المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن حتى الرجل الذي دعته المرأة فانه يتصور في امرأة
دعاها ملك جليل مثلاً فاستعنت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها وأشباه جليل دعاها ملك إلى أن
يزوجه ابنته مثلاً فخشي أن يرتكب منه التافهة فامتنع مع حاجته إليه * (الثاني) *
استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأنني الموضع بكاب الرقاق
وقد اختصرها المصنف حيث أوردته وساقه تاماً في الزكاة والحديث وقوفه هلالان
للأولية وجهان من الأولوية (قوله سئل أنس) تقدم التصريح بسماع جده منه في باب وقت
العشاء (قوله صلى الناس) أي غير المخاطبين عن صلى في داره أو مسجد قبلته ويستأنس به
لمن قال بان الجماعة غير واجبة (قوله لم تزلوا في صلاة) أي في ثواب صلاة كما تقدم (قوله
ويص) بكسر الموحدة غير واجبة (قوله لم تزلوا في صلاة) أي في ثواب صلاة كما تقدم (قوله
باب وقت العشاء) نافي الكلام على الختام في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى * (قوله
باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح) هكذا لا كثر موافقاً للفظ الحديث في
النفوذ والراح ولا يذخر بلفظ خرج بل غدا ولعن المستحب والسرخصي بلفظ من يخرج
بصفة المضارع وعلى هذا فالمراد بالنداء والذهاب وبالراح الرجوع والأصل في الغدو والخض من
بكرة النهار والراح بعد الزوال ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع وسعياً (قوله أعدم) أي
هأ (قوله نزله) الكسبية في نزول التذكير والتزل بضم النون والزاي المكان الذي يجيء التزل
فيه ويسكون الزاي ما جاءه من الضيافة ونحوها في هذا من قوله من الجنة لبعض
على الأول والتسبيح على الثاني ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ نزلى الجنة وهو محتمل
للمعنيين (قوله كلما غدا وأراح) أي بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى
المسجد مطلقاً لكن المقصود منه اختصاصه من أتاه للعبادة والصلاة واسماؤه الله * (قوله
باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه
مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي
هريرة واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم

يخرجه ولما كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يفتي عنه لكن حدث
الترجمة أهم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يخص بالصبح كما سنوضحه
وتحتمل أن يقال اللام في حديث الترجمة عهدة فينفقان هذان من حيث اللفظ وأما من حيث
المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ فلا صلاة إلا التي
أقيمت **(قوله إذا أقيمت)** أي إذا شرع في الإقامة وصرح بذلك محمد بن بخادة عن عمرو بن دينار
فيما أخرجه ابن حبان بلفظ إذا أخذ المؤذن في الإقامة وقوله فلا صلاة أي صحيحة أو كاملة
والنقد الأول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة لكن لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
المسلي واقصر على الإنكار دل على أن المراد نفي الكمال وتحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي
أي فلا تطلوا حينئذ ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ وغيره ما من رواية محمد بن
عمار عن شريك بن أبي نجر عن أنس من فوعا في نحو حديث الباب وفيه ونهى أن يصلوا
إذا أقيمت الصلاة وورد بصيغة النهي أيضاً فيما رواه أحمد من وجه آخر عن ابن جينة في قصته
هذه فقال لا تجمعوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهم مقصلاً والنهي المذكور للترتيب لما
تقدم من كونه لم يقطع صلاته **(قوله إلا المكتوبة)** فيه منع التغفل بعد الشروع في إقامة
الصلاة سواء كانت رابعة أم لا لأن المراد المكتوبة المفروضة وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن
دينار في هذا الحديث قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن
عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن حجاب وإسناده حسن والمفروضة تشمل الحاضرة والمأتمنة
لكن المراد الحاضرة وصرح بذلك أحمد الطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة
بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت **(قوله من النبي صلى الله عليه وسلم برجل)**
لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد بل تحول إلى رواية شعبة فأوهم أنهم متوافقتان
وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه من برجل يصلي
وقد أقيمت صلاة الصبح فكلمه بشئ لا تدري ما هو فلما انصرفنا أحطنا به فنقول ماذا قال لك
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال لي يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أو يعا في
هذا السياق مخالفة لساق شعبة في كونه صلى الله عليه وسلم كأم برجل وهو يصلي
ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ ويحتمل الجمع بينهما أنه كلمه أولاً ثم لاحقها
احتجاجاً أو يسألوه ثم كلمه ثانياً جهراً فسمعه وفائدة التكرار تأكيد الإنكار **(قوله وحديث)**
عبد الرحمن هو ابن بشر بن الحكم كإبراهيم بن عمار وأخرجه الجوزي عن طريقه
(قوله سمعت رجلاً من الأزد) في رواية الأصل من الاسد الملهة الساكنة قبل الزاي
الساكنة وهي لغة صحينة **(قوله يقال له مالك بن جينة)** هكذا يقول شعبة في هذا
الصحابي وتابعه على ذلك أبو عوفه وحاد بن سلمة وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد البخاري
ومسلم والنسائي والإسماعيلي وابن الشرف والدارقطني وأبو مسعود وآخر من علمهم بالوهم فيه في
موضعين أحدهما أن جينة والدة عبد الله لـ مالك وثانيهما أن الصحبة والرواية لعبد الله
لـ مالك وهو عبد الله بن مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون الميمجة بعد هامو حدة وهو لقب
واسمه جندب بن فضله بن عبد الله قال ابن سعد قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية

قال من النبي صلى الله عليه
وسلم برجل قال وحديث
عبد الرحمن قال حدثنا
يحيى بن أسد قال حدثنا
شعبة قال أخبرني سعد بن
إبراهيم قال سمعت حفص
ابن عاصم قال سمعت رجلاً
من الأزد يقال له مالك ابن
جينة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

خالف في الطلب بن عبد مناف وتزوج بحسنة بنت الحارث بن المطلب واسمها عدة وبحسنة لقب وأدركت بحسنة الإسلام فاسلمت وصحبت وأسلم ابنها عبد الله فقدموا لم يذكر أحدا من الكافي الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الاستاذ عما لا يميز له وكذا أغرب الداودي الشارح فقال هذا الاختلاف لا يضر فاي الرجلين كان فهو صاحب وتحتي ابن عبد البر اختلافا في بحسنة هل هي أم عبد الله أو أم مالك والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم فينبغي أن يكتب ابن بحسنة بن زيادة ألف ويعرب أعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي بن ساول ومحمد بن علي ابن الحنفية (قوله رأى رجلا) هو عبد الله الرازي كما رواه أحمد بن طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو يصلي وفي رواية أخرى أنه خرج وابن القشب يصلي ووقع لبعض الرواة هنا بن أبي القشب وهو خطأ كما بينته في كتاب الصحابة ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة فخذني النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتصلي الصبح أربعاً أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبراءة والحاكم وغيرهم فيحتمل تعدد القصة (قوله لا) بمثلثة خفيفة أي دار وأحاط قال ابن قتيبة أصل اللوث الطي يقال لا لا علة ما إذا أدارها (قوله به الناس) ظاهره أن الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضي أنه للرجل (قوله الصبح أربعاً) بهمة مملوذة في أوله ويجوز قصرها وهو استقحام انكار وأعادها تأكيداً للانكار والصبح بالنصب باضمار فعل تقديره أصل الصبح وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك وقال الكرماني على البدلية قال ويجوز رفع الصبح أي الصبح تولى أربعاً واختلف في حكمة هذا الانكار فقال القاضي عياض وغيره ثلاثاً تطلق الزمان فيظن وجوبها ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد يوشك أن خذتم وعلى هذا إذا حصل الامن لا يكره ذلك وهو متعقب بعموم حديث الترجمة وقيل لثلاث تلبس صلاة الفرض بالنفل وقال النووي الحسنة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الامام والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة اهـ وهذا الملق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن ثم قال من لا يرى بذلك إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الامام وقال بعضهم إن كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة بشرط الامن من الالتباس كما تقدم والاول عن المالكية والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره وكانهم لم تعارض عندهم الامر بتحصيل النافلة والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة فجاءوا بين الامر بين ذلك وذهب بعضهم الى أن سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل أملاً بلباسه والى هذا جرح الطحاوي واحتج به بالأحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره وهو متعقب بعد كراذلو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انكاراً أصلاً لأن ابن بحسنة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض وبدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمر الذي أخرجه أبو داود وغيره أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النسي صلى الله عليه وسلم حين سألهم لم يشكروا عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً بما فدل عن أن الانكار على ابن بحسنة إنما كان لتنفل حال صلاة الفرض وهو موافقاً للعموم حديث الترجمة وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع من يكون في المسجد لا خارجاً عنه

رأى رجلاً وقد أقيمت الصلاة
يصل ركعتين فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ثبه الناس فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم ألتصيح
أربعاً ألتصيح أربعاً

نغ
٢٧٩ / ٢

تابعه غندر ومعاذ عن
شعبة عن مالك وقال ابن
الحق عن سعد بن حفص
عن عبدالله بن يحيى
وقال جاد أخبرنا سعد عن
حفص عن مالك * (باب
حد المريض أن يشهد
الجماعة) * حدثنا عمر بن
حفص قال حدثني أبي قال
حدثنا الأعشى عن إبراهيم
قال الأسود كاعند عائشة
رضي الله عنها فذكرنا

وسلم

٢٦٤

م من ل

نخلة

٩٥٩٤٥

فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصح عنه أنه قصد
المسجد فسمع الإقامة فطلى ركعتي الغبر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فطلى مع الإمام قال ابن
عبد البر وغيره الحجة عندنا نزاع السنة فن أدلى بها فقد اطلع وترك التنفل عند إقامة الصلاة
وتداركها بعد قضاء القرض أقرب إلى اتساع السنة وشأن ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة
حتى على الصلاة معناه هلا إلى الصلاة أي التي يقام لها فأسعد الناس بامتنال هذا الأمر من لم
يتشغل عنه بغيره والله أعلم واستدل بعموم قوله فلا صلاة إلا المكتوبة لمن قال يقطع النافلة
إذا أقبت الفريضة وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية وخص آخرون النهي عن ينشئ
النافلة فلا يعموم قوله تعالى ولا تطأوا أعلاككم وقيل يفرق بين من ينشئ فوت الفريضة في
الجماعة فيقطع والافلا واستدل بقوله التي أقبت بأن المأموم لا يصلي فرضا ولا نفلا خلقا من
يصلي فرضا آخر كالنفل وشلا خلف من صلى العصر وإن جازت إعادة القرض خلف من يصلي
ذلك القرض (قوله) تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك (أي تابعه بن اسد بن ربيعة عن
شعبة بهذا الاسناد) فقال عن مالك ابن يحيى وفي رواية الكشي عن شعبة عن مالك (أي
باسناده الأول) يقتضي اختصاص المتابعة بقوله عن مالك ابن يحيى فقط والثاني يشهد
جميع الاسناد والمتن وهو أولى لأنه الواقع في نفس الأمر وطريق غندر وصلها الاسماعيلي من رواية
عنه كذلك وطريق معاذ وهو بن معاذ الغنوي البصري وصلها الاسماعيلي من رواية
عبد الله بن معاذ عن أبيه وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وكذا أخرجه احمد
عن يحيى القطان ويحتاج والتساوي من رواية وهب بن جرير والاسماعيلي من رواية يزيد بن هرون
كلهم عن شعبة كذلك (قوله وقال ابن اسحق) أي صاحب المغازي عن سعد بن إبراهيم
وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهي الراجحة (قوله وقال جاد) يعني
ابن سلمة كاجر به المزني وآخرين وكذا أخرجه الطحاوي وابن منده موصولا من طريقه وهم
الكرماني في زعمه انما جاد بن زيد والمراد ان جادا وافق شعبة في قوله عن مالك ابن يحيى وقد
وافقهما أبو عوانة فمما أخرجه الاسماعيلي عن جعفر القرياني عن قتيبة عنه لكن أخرجه
مسلم والتساوي عن قتيبة موقع في رواية مساعن ابن يحيى مع ما كان ذلك وقص من قتيبة في
وقت عمد ليكون أقرب إلى الصواب قال أبو مسعود أهل المدينة يقولون عبد الله بن يحيى
وأهل العراق يقولون مالك ابن يحيى والأول هو الصواب انتهى فيتحمل أن يكون السهو
نسيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق وقد رواه القتيبي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه
آخر من الوهم قال عن عبد الله بن مالك ابن يحيى عن أبيه قال مسلم في صحيحه قوله عن أبيه
خطأ انتهى وكله لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك ابن يحيى ظن أن رواية أهل المدينة
مرسلة فوهم في ذلك والله أعلم (قوله) حد المريض أن يشهد بالجماعة
قال ابن السني تيمنا لا ينطال معنى الحديث هنا الحديث وقد نقله الصكائي ومثله قول
عمر في أبي بكر كنت أرى منه بعض الحداء الحدة قال والمراد به هنا الخضم على شهود الجماعة
قال ابن السني ويصح أن يقال هنا جاد بكسر الجيم وهو الاجتماع في الأمر لكن لم يجمع
أحد رواها بالجماعة انتهى وقد ثبت ابن قرقول رواية الجيم وعزها القاسبي وقال ابن

رشيد انما المعنى ما يحسد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له
 شهودها ومناسبة ذلك من الحديث خروجه صلى الله عليه وسلم متوكئا على غيره من شدة
 الضعف فكأنه يشهد إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا
 وجد من يتوكأ عليه وأن قوله في الحديث الماضي لا توهموا ولو جبو أو وقع على طريق المبالغة قال
 ويمكن أن يقال معنا باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالجمعة في شهود الجماعة وأنه
 ملخصاً **(قوله مرضه الذي مات فيه)** سمأ في الكلام عليه مينا في آخر المغازي في سببه ووقت
 اشتداه وقدره وقدين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن
 اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة **(قوله حضرت الصلاة)** هي العشاء كما في رواية موسى بن
 أبي عائشة الاتية قرأ في باب انما جعل الامام ليؤتم به وسند كهذا الخلاف في ذلك ان شاء الله
 تعالى **(قوله فاذن)** بضم الهمزة على البناء للمفعول وفي رواية الاصمعي وأذن بالواو وهو
 أوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلمه بقوله رواية أبي معاوية عن
 الاعمش الاتية في باب الرجل يأتم بالامام ولقطه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستدعيته تسمية
 المههم وسمأ في رواية موسى بن أبي عائشة انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالسؤال عن حضور
 وقت الصلاة وأنه أراد أن يتهأ للخروج إليها فاعفى عليه الحديث **(قوله مرضه وأيا بكر فليصل)**
 استدله على أن الآخر بالامر بالنهي يكون أمراً به وهي مسئلة معروفة في أصول الفقه
 وأجاب المانعون بأن المعنى بلغوا بأيا بكر أي أمره وقيل التزاع النافي أن أراد أنه ليس أمراً
 حقيقة فسلم للناس فيه صيغة أمر للنهي وإن أراد أنه لا يستأنز مريد ود الله أعلم **(قوله)**
فصله قائل ذلك عائشة كما سمأ في **(قوله أسيف)** بوزن فاعل وهو جعفي فاعل من
 الأسف وهو شدة الحزن والمراد أنه رقيق القلب ولابن حبان من روايته عاصم عن شقيق عن
 مسر وعن عائشة في هذا الحديث قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم وسمأ بعددسة
 أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة فقالت له عائشة انه رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء
 ومن حديث أبي موسى نحوه ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه اعنها بلفظ قالت عائشة
 قلت ان أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر **(قوله فأعادوا له)** أي من كان
 في البيت والمخاطب ذلك عائشة كما ترى لكن جمع لانهم كانوا في مقام الموافقين لها على ذلك
 ووقع في حديث أبي موسى بالافراد ولفظه فعادت ولابن عمر فعاودوه **(قوله فأعاد الثالثة)**
 فقال انكن صواحب يوسف فيه حذف يشبه مالك في روايته المذكورة وان المخاطب له
 حيث حذف صفة بنت عمر بامر عائشة وفيه أيضاً فرعر فقال له انكن لائن صواحب يوسف
 وصواحب جمع صاحبة والمراد منهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن ثم ان
 هذا الخطاب وان كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط كما أن صواحب صفة
 جمع والمراد أيضاً فقط ووجد المشابهة بينهما في ذلك أن لينا استدعت النسوة وأظهرت لهن
 الاكرام بالضيافة ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن ينظرن الى حسن يوسف وعذرتني في محبته
 وان عائشة أظهرت أن سبب ارادتها صرف الامامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة
 ليكاتبه ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن لا يشامع الناس به وقد صرح به في ما بعد ذلك فقالت

مرضه الذي مات فيه
 حضرت الصلاة فاذن
 فقال مروا بأيا بكر فليصل
 بالناس ففعل له ان أيا بكر
 رجل أسف إذا قام مقامك
 لم يستطع أن يصلي بالناس
 وأعاد فأعادوا له فأعاد الثالثة
 فقال انكن صواحب
 يوسف مروا بأيا بكر

لقد اجتمعوا وما جئنا على كثرة صراجهته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعدده رجلاً قام مقامه أبداً الحديث وسأني بتمامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى وآخر جهة مسلم أيضاً وهذا التصريح يدفع اشكال من قال أن صاحب يوسف لم يقع منهن إظهار مخالفة ما في الباطن ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خزيمة أن أبابكر أمر عائشة أن تكلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرف ذلك عنه فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم ووقع في أماني ابن عبد السلام أن النسوة أنبن أمر أدة العزيز يظهرن تعنيفها ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن كذا قال وليس في سابق الآية ما يساعد ما قال * (فائدة) * زاد جابر بن أبي سلمة عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبابكر هو الذي أمر عائشة أن تشد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يأمر عمر بالصلاة آخر جهة الدورق في مسنده وزاد مالك في روايته التي ذكرناها فقالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيراً ومثله للإسماعيلي في حديث الباب وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث فلما أشار إلى الانكار علم أنها ذكرت من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرت بذلك ولعلها تذكرت ما وقع لهما معاً أيضاً في قصة المغافير كما سأتى في موضعه **قوله** فلصل بالناس في رواية الكشي عن الناس **قوله** فخرج أبو بكر (فه حذف دل عليه سابق الكلام وقديسه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه فأتاه الرسول أي بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فأجيب بذلك وفي روايته أيضاً فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكل رجلاً رقباً باعمرصل بالناس فقال له عرفت أحق بذلك انتهى وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة قال النووي تأوله بعضهم على أنه قاله فوضعوا وليس كذلك بل قاله ليعذر المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء فغشى أن لا يسمع الناس انتهى ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاره ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يسابعوه أو يسابعوا أباعبده من الجراح والظواهر أنه لم يطلع على المراجعة المقدمة وفيهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء مباشر بنفسه أو استخلف قال القرطبي ويستفاد منه أن الاستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك **قوله** فصلى في رواية المستملي والسرخسي يصلي وظاهره أنه شرع في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد أنه تهايلها وسأتى في رواية أبي معاوية عن الأعشى لفظاً لم يدخل في الصلاة وهو محتمل أيضاً بأن يكون المراد دخوله في مكان الصلاة وبأني البحث مع من جعله من ظاهره إن شاء الله تعالى **قوله** فوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم وجد ذلك في تلك الصلاة بعينها ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وإن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله فخرج أبو بكر وأضحه رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة فصلى أبو بكر تلك الأيام ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة وعلى هذا لا يعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء **قوله** بهادي) يضم أوله وفتح الدال أي

فلصل بالناس فخرج أبو بكر
يصلي فوجد النبي صلى الله
عليه وسلم من نفسه خفة
فخرج بهادي

يتمد على الرجلين متمايلا في مشيه من شدة الضعف والتهادي التمايل في المشي البطيء وقوله
 يخطان الأرض أي لم يكن يقدر على تحريكهما من الأرض وسقط لفظ الأرض من رواية
 الكشي عن وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان أني لا أنظر إلى بطون قدميه **(قوله)** بين
 رجلين في الحديث الثاني من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب
 ومثله في رواية موسى بن أبي عائشة ووقع في رواية عاصم المذكورة وجد خفة من نفسه فخرج بين
 بريرة وبنو بزة ويجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ومن ثم إلى مقام
 الصلاة بين العباس وعلي أو يجعل على التعدد ويدل عليه ما في رواية الدارقطني أنه خرج بين
 أسامة بن زيد والفضل بن العباس وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلي فذلك في
 حال مجيئه إلى بيت عائشة **(تنبه)** فوبه بضم النون وبالواحدة ذكره بعضهم في النساء
 العاصيات فوهو وأما هو عبد أسود كما وقع عند سيفي كتاب الردة يؤيده حديث سالم بن
 عبد في صحيح ابن خزيمة بلفظ خرج بين بريرة ورجل آخر **(قوله)** فأراد أبو بكر زاد أبو معاوية عن
 الأعمش فلما سمع أبو بكر حسه وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث فلما
 أحس الناس به سبهوا وأخرج ابن ماجه وغيره بإسناد حسن **(قوله)** أن مكناك في رواية عاصم
 المذكورة أن أنبت مكناك وفي رواية موسى بن أبي عائشة فأما الله بأن لا يتأخر **(قوله)** ثم
 أتى به كذا هنا بضم الهمزة وفي رواية موسى بن أبي عائشة أن ذلك كان بصره ولفظه فقال
 اجلساني إلى جنبه فاجلسا وعين أبو معاوية عن الأعمش في إسناد حديث الباب كما سألني بعد
 أبواب مكان الخلويس فقال في روايته حتى جلس عن يساري بكر وهذا هو مقام الامام وسألني
 القول فسه وأغرب القرطبي شارح مسلم لما حكى اختلافه هل كان أبو بكر اماما أو ما موقفا
 لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى
 ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضا فالجواب منه كيف يغفل عن ذلك في حال شرحه
(قوله) فقيس للاعمش الخ ظاهره الانقطاع لأن الاعمش لم يستند لكن في رواية أبي معاوية
 عنه ذكر ذلك متصلا بالحديث وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة وغيرها **(قوله)** رواه أبو داود
 هو الطيالسي **(قوله)** بعضه بالنصب وهو يدل من الضمير وروايته هذه وصلها البراء قال حدثنا
 أبو موسى محمد بن محمد بن أبي داود بنو بزة ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين
 يدي أبي بكر كذا رواه مختصرا وهو موافق لقضية حديث الباب لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه
 عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت من الناس من يقول كان أبو بكر
 المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف ومنهم من يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم هو المقدم ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف
 أبي بكر أخرجه ابن المنذر وهذا عكس رواية أبي موسى وهو اختلاف شديد ووقع في رواية
 مسروق عنها أيضا اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ كان
 أبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاته أبي بكر وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة
 من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي
 بكر وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ولكن قطاقت الروايات

بين رجلين كما في أنظر رجله
 يخطان الأرض من الوجع
 فأراد أبو بكر أن يتأخر فأوما
 اله النبي صلى الله عليه
 وسلم أن مكانك ثم أتى به
 حتى جلس إلى جنبه فقبل
 للأعمش وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي وأبو بكر
 يصلي بصلاته والناس يصلون
 بصلاته أبي بكر فقال برأسه
 ثم رواه أبو داود عن شعبة
 عن الأعمش بعضه

تبع

٢٨٩ / ٢

عنهما الجزم عديل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة منهار رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا إليها فمما جعل أبو بكر يصلي بصلاته النبي صلى الله عليه وسلم والناس بصلاته أي بكره هذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى وخالفه شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه من العلماء من سلك الترجيع فقد رد الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما للجزم بها ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان اماما وتسلم بقول أبي بكر في باب من دخل ليوم الناس حيث قال ما كان لأبي مخافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من سلك الجمع فحمل القضية على التعدد وأجاب عن قول أبي بكر كما ساق في باب يرويه باختلاف النقل عن العجالة غير عائشة حديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كما ساق في رواية موسى بن أبي عائشة وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان اماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية جدد عن ثابت عنه بلفظ آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في ثوب وأخرجه النسائي من وجه آخر عن جدد عن أنس فلا يذكرنا بأسواق بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في باب اغناج عمل الإمام ليؤتم به فريانا شاء الله تعالى (قوله وزاد أبو معاوية عن الأعمش جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما) يعني روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما روه حصن بن غياث مطولا وشعبة مختصرا كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور فزاد أبو معاوية ما ذكره وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنفه وغفل مغلاطى هي تتبعه فتسبوا واصله الرواية ابن عمر عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان وليس بجيد من وجهين أحدهما أن رواية ابن عمر ليس فيها عن يسار أبي بكر والثاني أن نسبته إلى تخریج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه (قوله في الحديث الثاني لما نقل على النبي صلى الله عليه وسلم) أي اشتد به مرضه يقال ثقل في مرضه إذا ركبت أعضاؤه عن خفة الحركة (قوله فاذن له) يقع الهمزة وكسر المجهمة وتشديد النون أي الأزواج وحكى الكرماني انه روى بضم الهمزة وكسر الدال وتخفيف النون على البناء للجهول واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم كما ساق في موضعنا شاء الله تعالى وقد تقدم حديث الزهري هذا في باب الغسل والوضوء من الخضب وفيه زيادة على الذي هنا وساق في رواية ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شريح الزهري وسابقة أتم من سياق الزهري (قوله قال هو على بن أبي طالب) زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر ولكن عائشة لا تطيب نفسها بخير ولا بن اسحق في المغازي عن الزهري ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير ولم يبق الكرماني على هذه الزيادة فعبّر عنها بعبارة شديدة وفي هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ورد على من زعم أنها أجهمت الثاني لكونه لم يمتنع في جميع المسافة إذ كان تارة يسوقا على الفضل وتارة على اسامة وتارة على علي وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس واختص بذلك أكرام الله وهذا هو هم من قاله والواقع خلافه لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بآيات المهم على فهو المجدد والله أعلم ودعوى وجود العباس في كل مرة الذي تبدل غيره مردودة بدليل

وزاد أبو معاوية عن الأعمش
جلس عن يسار أبي بكر
فكان أبو بكر يصلي قائما
* حدثنا إبراهيم بن موسى
قال أخبرنا هشام بن يوسف
عن معمر عن الزهري قال
أخبرني عبد الله بن
عبد الله قال قالت عائشة
لما نقل النبي صلى الله عليه
وسلم واشتد مرضه استاذن
أزواجه أن يرض في بيتي
فأذن له فخرج بين رجلين
تخط رجلاه الأرض وكان
بين العباس ورجل آخر قال
عبد الله بن عبد الله فذكرت
ذلك لأن عباس ما قالت
عائشة فقال لي وهل تدري
من الرجل الذي لم تسم عائشة
قلت لا قال هو علي بن أبي

طالب

٦٦٥

م س ق

تحفة

١٦٣٠٩

رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها غير هاهنا صرح في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقدم أبي بكر ورجعه على جميع أصحابه وفضله غير بعده وجواز التناهي في الوجه لمن آمن عليه الأعقاب وملاطحة النبي صلى الله عليه وسلم لازواجه وخصوصا عائشة وجوازها من الجماعة الصغيرة والكبيرة والمشاورة في الأمر العام والأدب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف وأكرام الفضائل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء ولو كثرت لا يبطل الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ولا تخافه من البكاء وأن الأعيان يقوم مقام النطق واقتضار النبي صلى الله عليه وسلم على الإشارة بمحتمل أن يكون لصعفه صوته ويحتمل أن يكون للاعلام بأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالأعيان أولى من النطق وفيه تأكيد أمر الجماعة والاخذ بالاشدوان كان الممرض يرخص في تركها ويحتمل أن يكون فعل ذلك ليسان جواز الاختيالا لشدوان كانت الرخصة أولى وقال الطبري إنما فعل ذلك لتلايعذر أحد من الأمة بعده نفسه بأدنى عذر فيخاف عن الإمامة ويحتمل أن يكون قصدا لفهام التام أن تقديده لا يتركه لأن له عليه السلام خلفه واستدله على جواز اختلاف الإمام لغرض ضرورة تضييع أبي بكر وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن صد أن يبلغ عنه ويلتحق به من زحم عن الصف وعلى جواز إتمام بعض المأمومين بعض وهو قول الشعبي واختار الطبري وأما إليه الخاري كاسأق وقعبان أبابكر إنما كان مبلغا كاسأق في باب من أجمع الناس التكمين من رواية أخرى عن الأغش وكذا ذكره مسلم وعلى هذا فعني الاقتداء اقتداؤهم بصوته ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم كان جالسا وكان أبو بكر قائما فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فمن كان أبو بكر كالإمام في حقهم والله أعلم وفيه اتباع صوت المصلي وصحة صلاة المسمع والسماع ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام واستدله الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به يقتدي هو بغیره من غير أن يقطع الصلاة وعلى جواز انشاء القدوة في أثناء الصلاة وعلى جواز تقدم إمام المأموم على الإمام ناعلي أن أبابكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قدسنا ظاهر الرواية ويؤيده أيضا أن رواية أبا بكر من شر جليل عن ابن عباس فاشدأ النبي صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث انتهى أبي بكر واستدله على صحة صلاة القادر على القيام فأما خلف القاعد خلافا للامة الكمية مطلقا ولا حديث وأوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كسأق الكلام عليه في باب انما جمل الإمام لموته إن شاء الله تعالى (قوله) باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله أد كراة الله من عطف العام على الخاص لأنهم أعلم من أن تكون بالمطر أو غيره والصلاة في الرحل أعم من أن تكون بجماعة أو مفردا لكنهم طغاة الأفراد والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان وعلى حديث عتبان في باب المساجد في السوت وسأقه هناك ثم وأسمعل شيخه هنا هو ابن أبي أويس (قوله) باب هل يصلي الإمام من حضر

أن ابن عمر أدن بالصلاة في ليلة ذات برد ورجع ثم قال أأصلا في الرحل ثم قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول أأصلا في الرحل * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان ابن مالك كان يوم قومه وهو أعشى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قطعا يا رسول الله انهم يتكفون الظلمة والسيل وأنابرجل ضرب المصير فصل يا رسول الله في بيتي مكانا يتخذه صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين تجب أن أصلي فأشار إلى مكان من البيت فصل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب هل يصلي الإمام من حضر وهل يخطب يوم الجمعة في المطر) * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا جاد بن زيد قال حدثنا عبد الحميد صاحب الزبدي قال سمعت عبد الله بن الحارث قال خطبنا ابن عباس في يوم ذي رذع فأمر المؤذن لما يلحن على الصلاة قال قل الصلاة في الرحل فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا فقالوا كأنكم أنكرتم هذا أن هذا فعله من هو خير من يعني النبي صلى الله عليه وسلم إنما عزمه وإنى كرهت أن أخرجكم

تحفة

٤٤١٩

* وعن حماد عن عاصم عن
عبد الله بن الحارث عن ابن
عباس نحوه غير أنه قال
كرهت أن أؤتمكم فيحيثون
تدوسون الطين إلى ركبتكم
* حدثنا مسلم قال حدثنا
هشام بن يحيى عن أبي سلة
قال سألت أبا سعيد الخدري
فقال جاءت نجيبة فطمرت
حتى سال السقف وكان من
جريد النخل فاقبت الصلاة
فرايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحمي في الماء
والطين حتى رأيت أثر الطين
في حبيته * حدثنا آدم قال
حدثنا شعبة قال حدثنا
أنس بن سيرين قال سمعت
أنسا يقول قال رجل من
الانصار اني لا أستطيع
الصلاة معك وكان رجلا
فضما ففزع النبي صلى الله
عليه وسلم طعاما فعداه إلى
منزله فبسط له حصيرا ونضح
طرف الحصر فصلى عليه
ركعتين فقال رجل من آل
الجارود لانس أكان النبي
صلى الله عليه وسلم يعلو
الخصي قال ما رأيت صلاها
الا يومئذ ٦٦٠

تحفة

٢٢٤

أى مع وجود العلة المرخصة تختلف فلو تكلف قوم الحضور فصلي بهم الامام لم يكره قال امر
بالصلاة في الرجال على هذا الاطلاق لا للتدب ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه
نظروا بعضهم إلى بعض لما أمر المؤذن ان يقول الصلاة في الرجال فانه دال على ان بعضهم حضر
وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بن حضر وأما قوله وهل يخطب يوم الجمعة في المطر
فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الاذان أيضا وفيه ان ذلك كان يوم الجمعة
وان قوله انها عزيمة أى الجمعة وأما مطابقة حديث ابن سعيد في جهة ان العادة في يوم المطر
ان يختلف بعض الناس وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فردد لانه سألني
في الاعتكاف انها كانت صلاة الصبح وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه ولا يلزم ان يدل كل
حديث في الباب على كل ما في الترجمة (قوله وعن حماد) هو معطوف على قوله حدثنا حماد بن زيد
وليس بعلاق وقد تقدم في الاذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعا (قوله نحوه) أى معطوف لفظه
وجميع معناه ولهذا استثنى منه لفظ أخرجه عن حماد عنهما جميعا (قوله نحوه) أى معطوف لفظه
يكون المراد بالاستثناء انهم ما يتفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة (قوله فيحيثون)
كذا لاكثر نبات النون وهو على حذو مقدروا للكشمير في فيحيثون او قد تقدمت مباحث
الحديث في كتاب الاذان وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف ومسلم شيخه فيه هذا هو ابن
ابراهيم وهشام وهوالدستواوي يحيى هو ابن كثير وأوسيلة هو ابن عبد الرحمن وقوله سألت
أبا سعيد عن ليلة القدر (قوله في حديث أنس قال رجل من الانصار) قيل انه عتيان بن مالك
وهو محتمل لتقارب القصتين لكن لم أذكر ذلك صريحا وقد وقع في رواية ابن ماجه الا انه بعض
عمومة أنس وليس عتيان عمالانس الا على سبيل المجاز لانهما من قبيلة واحدة وهي الخزرج
لكن كل منهما من بطن (قوله معك) أى في الجماعة في المسجد (قوله وكان رجلا فضما) أى ضمنا
وفي هذا الوصف اشارة إلى علة تختلف وقد عده ابن حبان من الاعذار المرخصة في التأخر عن
الجماعة وزاد عبد الجيد عن أنس واني أحب ان تأكل في بيتي وتصل في فيه (قوله فبسط له حصيرا)
سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في باب الصلاة على الحصر (قوله فصلي عليه
ركعتين) زاد عبد الجيد فصلي وصلينا معه (قوله فقال رجل من آل الجارود) في رواية بن علي
الجعد عن شعبة الا انه للمصنف في صلاة الضحى فقال فلان بن فلان بن الجارود وروى عنه
عبد الجيد بن المنذر بن الجارود والبصري وذلك ان البخاري أخرجه هذا الحديث من رواية
شعبة وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الجيد بن
المنذر بن الجارود عن أنس وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس
ابن سيرين عن عبد الجيد بن المنذر بن الجارود عن أنس فاقتضى ذلك أن في رواية البخاري
انقطاعا وهو متدفع بتصریح أنس بن سيرين عنده بسماعه من أنس حينئذ رواه ابن ماجه
امان المزني في متصل الاسانيد واما ان يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضر اعند
أنس لما حدث بهذا الحديث وساله عماسا هل من ذلك فظن بعض الرواة أن له فيه رواية وسألني
الكلام على فوائده في باب صلاة الضحى ومطابقته لهذه الترجمة امامنا جهة ما يلزم من الرخصة
لمن له عذر ان يختلف عن الحضور فان ضرورة مواظبته صلى الله عليه وسلم على الصلاة بالجماعة

٧٨٩/٧

٦٧١

تحفة
١٧٢١٨

* (باب اذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) * وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء وقال أبو الدرداء من فقهه المرء أقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ * حدثنا سعد قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثني أبي قال سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبدؤا بالعشاء * * * * * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قدم العشاء فأبدؤا به قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم * * * * * حدثنا عبد بن حمزة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع

٦٧٢

تحفة

٧٨٢٥

أن يصلي بمن بقي وامام من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس فصلى وصلينا معه فإنه مطابق لقوله وهل يصلي بمن حضر والله أعلم * (قوله) * باب اذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة قال الزين بن المنبر حذف جواب الشرط في هذه الترجمة اشعار بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى وكأنه أشار بالاثنتين المذكورين في الترجمة الى منزع العلماء في ذلك فان ابن عمر جله على اطلاقه وأشار أبو الدرداء الى تنقيده بما اذا كان القلب مشغولا بالاكل وأثر ابن عمر مذكور في الباب بعينه وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في كتاب الزهد وأثر جرحه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة من طريقه (قوله) * حدثنا يحيى عن ابن عمر عن سعد القطان وقد أخرجه السراج من طريق يحيى بن سعيد الاموي عن هشام بن عروة أيضا لكن لفظه اذا حضرو ذكره المصنف في كتاب الاطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ اذا حضر وقال بعده قال يحيى بن سعيد وهيب عن هشام اذا وضع انتهى ورواية وهيب وصلها الاسماعيلي وأخرجه مسلم من رواية ابن عمير وحقق ووكيع بلفظ اذا حضر ووافق كلا جمعة من الرواة عن هشام لكن الذين رووه بلفظ اذا وضع كما قال الاسماعيلي أكثر والفرق بين اللفظين ان الحضور أعين من الوضع فيعمل قوله حضري بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ اذا قدم العشاء وسلم اذا قرب العشاء وعلى هذا فلا يشاطر الحكم بما اذا حضر العشاء لكنه لم يقرب الاكل كالم يقرب (قوله) * وأقيمت الصلاة قال ابن دقيق العيد الا في الامم في الصلاة لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية بل ينبغي أن تحمل على المغرب لقوله فأبدؤا بالعشاء و يترجح جله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى فأبدؤا به قبل أن تصلا المغرب والحديث يفسر بعضه بعضا وفي رواية صحيحة اذا وضع العشاء وأحدكم صائم انتهى وسند كرم من أخرجه هذا الرواية في الكلام على الحديث الثاني وقال الفاكهاني ينبغي جله على العموم نظرا الى العلة وهي التشويش المقضي الى ترك المشغور ذكر المغرب لا يقتضي حصر افهم الان الجائع غير الصائم قد يكون أشوق الى الاكل من الصائم انتهى وجله على العموم انما هو بالنظر الى المعنى الحاقا للبايع بالصائم ولغداء بالعشاء لا بالنظر الى اللفظ الوارد (قوله) * فأبدؤا بالعشاء جل الجمهور وهذا الامر على التدب ثم اختلفوا فهم من قسمه من اذا كان محتاجا الى الاكل وهو المشهور عند الشافعية وزاد الغزالي ما اذا خشى فسادا لما كوله ومنهم من لم يقبده وهو قول الثوري وأجدوا صحيح وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي وأقرط ابن حزم فقال سئل الصلاة ومنهم من اختار البدء بها صلاة الا ان كان الطعام خفيفا فقله ابن المنذر عن مالك وعند أصحابه تفصيل قالوا لا بد الصلاة ان لم يكن متعلق النفس بالاكل أو كان متعاقبا لكن لا يجمله عن صلاته فان كان يصليها عن صلاته بدأ بالطعام واستحب له الاعادة (قوله) * عن عقيل في رواية الاسماعيلي حدثني عقيل وعنده أيضا عن ابن شهاب أخبرني أنس (قوله) * اذا قدم العشاء زاد ابن حبان والطبراني في الاوسط من رواية موسى بن عيسى عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب وأحدكم صائم وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن هذه الزيادة ذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد به انتهى وموسى ثقة متفق عليه (قوله) * ولا تعجلوا بضم المتناقض فتحها والجميع مفتوحة فيها ويرى بضم أوله

وكسر الحميم **(قوله في حديث ابن عمر إذا وضع عشاء أحدكم)** هذا أخص من الزوايا الماضية حيث قال إذا وضع العشاء فجعل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ولو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى لو كان جاعاً واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك وسيله أن ننقل عن ذلك المكان أو تناول ما كولاين يدخل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة لا صلاة بحضرة طعام الحديث وقول أبي الدرداء الماضي إقباله على حاجته **(قوله ولا يجمل)** أي أحدكم المذكور وأول وقال الطبري أفرد قوله بجمل نظراً إلى لفظ أحد وجمع قوله فأبدوا نظراً إلى لفظكم قال والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فأبدوا أنتم بالعشاء ولا يجمل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى **(قوله وكان ابن عمر)** هو موصول عطفاً على المرفوع وقدرناه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن نافع فذكر المرفوع ثم قال نافع وكان ابن عمر إذا حضر عشاءه وسمع الإقامة وقراءة الإمام لم يقم حتى يفرغ ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع أن ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس وكان أحياناً يلقاه وهو صائم فيقدمه عشاءه وقد نوى للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاءه ولا يجمل حتى يقضى عشاءه ثم يخرج فصلى انتهى وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك **(قوله وأنه يسمع)** في رواية الكشميني وأنه يسمع زيادة لأم التاكيد **(قوله وقال زهير)** هو ابن معاوية الجعفي وطرقة هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجيه وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه وإبراهيم بن شيوخ البخاري وقد وافق زهيراً وهباً وأخيراً عند مسلم وأبو بدر عند أبي عوانة والداروردي عند السراج كلهم عن موسى بن عتبة قال النوري في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من ذهاب كمال الخشوع ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب وهذا إذا كان في الوقت سعة فإن ضاق على حاله لمحافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير وحكى المتولي وجهاً أنه يسد الباب لكل وإن خرج الوقت لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يقوته انتهى وهذا الثاني على قول من وجب الخشوع ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضوا قصر على أخفهما وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك وإذا أصلي لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة ونسحب الإعادة عند الجمهور ورواه ابن خرم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضعه الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال مثل ذلك في حق النائم والتاسي واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت الغروب واعترضه ابن دقيق العيد أنه إن أراد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق فقه نظر وإن أراد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس محل الخلاف المشهور فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدراً بمن يدخل فيه مقدراً ما يتناول لقيماً يتكسر بها سورة الجوع واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس واجباً لأن ظاهره أنه يشغل بال الأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة فلا دليل فيه حيث دل على إسقاط الوجوب مطلقاً وفيه دليل على حضور الطعام عند ترك الجماعة فلا دليل فيه حيث دل على إسقاط الوجوب مطلقاً وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت واستدل بعض الشافعية والخنابلة

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء أحدكم أو أقبت الصلاة فأبدوا بالعشاء ولا يجمل حتى يفرغ منه * وكان ابن عمر يوضع الطعام ويقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام * وقال زهير وهب بن عثمان عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجمل حتى يقضى حاجته منه وإن أقبت الصلاة رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان وهب مدين

٦٧٤

تحت م

تحفة

٨٤٦٨

٦٢٥
م ت م
تحفة
٩٠٧٠٠

باب اذا دعى الامام الى الصلاة ويده مايا كل *
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا ابراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال اخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل ذراعا يجتر منها فدى الى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ * (باب من كان في حاجة أهله فاقامت الصلاة فخرج) * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم عن ابراهيم عن الاسود قال سألت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته قالت كان يكون في مهنة أهله فتخفى في خدمة

أهله

٦٢٦

تحفة

٩٠٩٢٩

بقوله فابدأ على تخصص ذلك بمن لم يشرع في الاكل وأما من شرع ثم أقامت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم الى الصلاة قال النووي وصنع ابن عمر يطل ذلك وهو الصواب وتعبق بن صنع ابن عمر اختياره والافانظر الى المعنى يقتضى ما ذكره لانه يكون قد أخذ من الطعام ما دفعه شغل البال به ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه وروى سعيد بن منصور وابن أبي شبة بناسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس أنهم ما كان يأكلان طعاما وفي التنوير شواء فأراد المؤمن أن يقيم فقال له ابن عباس لا تهمل لئلا تقوم وفي أنفسنا منه شيء وفي رواية ابن أبي شبة لئلا يعرض لنا في صلاتنا وله عن الحسن بن علي قال العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة وفي هذا كله إشارة الى أن العلة في ذلك تشوف النفس الى الطعام فينبغي أن يدار الحكم مع علته وجودا وعدمه ولا يتقدم لكل ولا بعض ويستثنى من ذلك الصائم فلا تذكره صلاته بحضرة الطعام اذا الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه لكن اذا غلب استعجله التحول من ذلك المكان * (قائدان) * الاولى قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وانما هو صيانة لحق الحق ليدخل الحق في عبادته بقلوب مقبلة ثم ان طعام القوم كان شديدا لا يقطع عن الحاق الجماعة عابسا (الثانية) ما يقع في بعض كتب الفقه اذا حضر العشاء والعشاء فابدأ بالعشاء لأصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ كذا في شرح الترمذي لشجنا إلى الفضل لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين ابن أبي شبة أخرجه عن اسمعيل وهو ابن علية عن ابن اسحق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعا اذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدأ بالعشاء فان كان ضبطه فذاك والا فقدر واه أحد في مسنده عن اسمعيل بلطف وحضرت الصلاة ثم راجعت مصنف ابن أبي شبة فראيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد والله أعلم * (قوله) اذا دعى الامام الى الصلاة ويده مايا كل قبل أشار به الى أن الامر الذي في الباب قبله للندب لا الوجوب وقد قدمنا قول من فصل بين ما اذا أقامت الصلاة قبل الشروع في الاكل أو بعده فحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ويحتمل تقييده في الترجمة بالامام انه كان يرى تخصصه به وأما غيره من المأمومين فالامر متوجه اليهم مطلقا ويؤيده قوله فيما سبق اذا وضع عشاء أحدكم وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقاء فرائد الحديث في باب من لم يتوضأ من علم الشاة من كتاب الطهارة وقال الزين بن المترا لعله صلى الله عليه وسلم أخذ في خاصة نفسه بالغزوة فقدم الصلاة على الطعام وأمر غيره بالخصة لانه لا يقوى على مدافعة الشهوة وقوته وبكم علك اربه انتهى ويعكر على من استدل به على أن الامر للندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الاكل فلانتم الدلالة به وابراهيم المذكور في الاسناد هو ابن سعد وصالح هو ابن كيسان والاسناد كله مديون * (قوله) باب من كان في حاجة أهله * كاته أشار به هذه الترجمة الى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف اليه اذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب وإذا فوضع الطعام بين يدي الاكل فيه زيادة تشوف وكل ما أخرتنا وله اذ اختلف باقي الامور ومحل النص اذا اشغل على وصف يمكن اعتباره بعين عدم الغاية (قوله في مهنة أهله) يقع الميم وكسره ها وسكون الهاء فيها

أن يعلمهم صلاة النبي صلى

الله عليه وسلم وسنته) حدثنا

موسى بن اسمعيل قال حدثنا

وهيب قال حدثنا أيوب عن

أبي قلابة قال جاءنا مالك بن

الحويرث في مسجدنا هذا

فقال اني لأصلي بكم وما أريد

الصلاة أصلي كيف رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم

صلي فقلت لا ينبغي لأبيك كيف

كان يصلي قال مثل شئنا هذا

قال وكان شئنا يجلس اذا

رفع رأسه من السجود قبل

أن ينهض في الركعة الأولى

*(باب) أهل العلم والفضل

أخو الإمامة) حدثنا إسحق

ابن نصر قال حدثنا حسين

عن زائدة عن عبد الملك بن

عمر قال حدثني أبو بردة عن

أبي موسى قال مرض النبي

صلى الله عليه وسلم فاشتد

مرضه فقال عمر وأبا بكر

فصل بالناس قالت عائشة

انه رجل رقيق اذا قام مقامك

لم يستطيع أن يصلي بالناس قال

عمر وأبا بكر فليصل بالناس

فصادت فقال عمرى أبا بكر

فليصل بالناس فانكن

صوا أحب يوسف فأثاء الرسول

فصلى بالناس في حياة النبي

صلى الله عليه وسلم حدثنا

عبد الله بن يوسف قال

أعجبنا ما لك عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة

كذا رواه جماعة عن

وقد فسر هاهنا الحديث بالخدمة وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه آخر حجة في

الادب عن حفص بن عروفي النفقات عن محمد بن عروة أخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر

والإسماعيلي من طريق أبي مهندي ورواه أبو داود والطحاوي كلهم عن شعبة بن وهيب هاهنا في

الصباح المهنة الخندق وهذا موافق لما قاله لكن فسر هاهنا صاحب المحكم بأخص من ذلك

فقال المهنة الخندق بالخدمة والعمل ووقع في رواية المسنن وحده في مهنة يفت أهلوه وهي

موجهة مع شذوذها والمراد بالأهل نفسه أو ما هو أهم من ذلك وقد وقع مفسرا في السمائل

للتريدي من طريق عمرة عن عائشة بلفظ ما كان الأيسر من البشر بفعل ثوبه ويحلب شاته

ويخدم نفسه ولا جدوا من حبان من رواية عروة عنها يحيط ثوبه ويخصف نعله وزاد ابن حبان

وريق دلوه زاد الخالد في الكليل ولا يته ضرب يسده امرأة ولا خادما (قوله) فإذا حضرت

الصلاة) في رواية ابن عروة فإذا سمع الاذان وهو أخص ووقع في الترجمة فاقبمت الصلاة وهي

أخص وكانه أخذهم من حديث المتقدم في باب من انتظر الإقامة فان فيه حتى ياتيه المؤذن

للإقامة واستدل بحديث السبلي أنه لا يكره التشريق في الصلاة وأن النبي عن كعب الشعر

والنياب للتزيم له كونهما التزيم ذكرناه في أراح عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه

وفيه نظر لأنه يحتاج إلى موت انه كان له هتكان ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه

وفيه الترتيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله وترجم عليه المؤلف في الادب

كيف يكون الرجل في أهله (قوله) **باب** من صلى بالناس الخ والحديث مطابق

للتزيم وكانه لا يجوز فيها الحكم لماسئنه (قوله) حدثنا وهيب هو ابن خالد والأسناد كله

بصرون (قوله) اني لأصلي بكم وما أريد الصلاة) استشكل في هذه الإرادة لما يلزم عليها من

وجود صلاة غير قربة ومثلها لا يصح وأجيب بأنه لم يردني القربة وإنما أراد بيان السبب الباعث

له على الصلاة في عروة وقت صلاة معينة جماعة وكانه قال ليس الباعث في هذا الفعل حضور

صلاة معينة من أداء أو إعادة وغير ذلك وإنما الباعث في عليه قصد التعليم وكانه كان تعين عليه

حينئذ لأنه أحسن من خطوب بقوله صلوا كما روي أصلي كما سيأتي ورأى أن التعليم الفعل

أو ضم من القول فمضد دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة (قوله)

أصلي زاد في باب كيف يعتد على الأرض عن معلى عن وهيب ولكني أريد أن أريكم (قوله)

مثل شئنا) هو عمرو بن سلمة كما سيأتي في باب البث بين السجدين وسياقه هناك أن عمرو ذكر

فواته هناك ان شاء الله تعالى (تيسره) أخرجه صاحب العمد هذا الحديث وليس هو عند

مسلم من حديث مالك بن الحويرث (قوله) **باب** أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

أي من ليس كذلك ومقتضاه أن العلم والأفضل أحق من العالم والفاضل وذكر الفضل بعد العلم

من العام بعد الخاص وسياق الكلام على ترتيب الأئمة بعد بيان (قوله) حدثنا حسين هو ابن

علي الجعفي والأسناد سوى الراوي عنه كلهم كوفيون وأبو بردة هو ابن أبي موسى وهوهم من

زعم أنه ههنا أخوه (قوله) رقيق أي رقيق القلب (قوله) لم يستطيع أي من البكاء (قوله) فأنه

الرسول هو بلال (قوله) فصلى بالناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي إلى ان مات

وكذا صرح به موسى بن عقبه في المغازي (قوله) عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن

أم المؤمنين أنها قالت ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه مرأيا بأكبر يصلي بالناس قالت عائشة قالت إن أبأكبر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرغ ففصل بالناس فقالت عائشة فقلت لحفصة فقل لي أن أبأكبر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرغ ففصل للناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت أكن إلا تنصوا صاحب يوسف مرأيا بأكبر ففصل بالناس فقالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيرا * حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الانصاري وكان تبع النبي ١٣٨ صلى الله عليه وسلم وخدعه وصحبه أن أبأكبر كان يصلي بهم في وجع النبي

صلى الله عليه وسلم الذي
تخففه توفي فيه حتى إذا كان
يوم الاثنين وهم صفوف
في الصلاة فكشف النبي
صلى الله عليه وسلم ستر الحجرة
ينظر البنا وهو قائم كأن
وجهه ورقة مصحف ثم
تبسم بخمسة فهمم أن
تفتن من الفرج برؤية
النبي صلى الله عليه وسلم
فنكس أبو بكر رضي الله
عنه على عقبه لئلا يصف
وظن أن النبي صلى الله عليه
وسلم خارج إلى الصلاة فأشار
النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن أغوا صلاتكم
وأرعى الستر فتوفي من يومه
* حدثنا أبو معمر قال حدثنا
عبد الوارث قال حدثنا
عبد العزيز عن أنس قال لم
يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
لأننا فاقمت الصلاة فذهب
أبو بكر يقدم فقال بي الله
صلى الله عليه وسلم بالحجاب
فرفعه فلما وضع وجهه إلى صلى الله عليه وسلم مرأيا نامظرا كان أعجب البنائين وجه النبي صلى الله عليه وسلم

مالك موصولا وهو في أكثر نسخ الموطأ من سلاليس فيه عائشة (قوله) هي كلمة زبر بنت
على السكون (قوله) ففصل بالناس في رواية الكشي في الناس وقد تقدم الكلام على فوائد
هذين الحديثين في باب حد المرض أن يشهد الجماعة والظاهر أن حديث أبي موسى من مر أسبل
الصباية ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال وحديث أنس من طريق الزهري سياقي في
الوفاء من آخر المغازي (قوله) حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو لا اسم عبد بن إبراهيم
وعبد العزيز بن هوان بن صهيب الأسدي بصرى (قوله) ثلاثا كان تبدأ وهما من حين خرج
النبي صلى الله عليه وسلم فبلى بهم فاعدا كما تقدم (قوله) قال بي الله صلى الله عليه وسلم بالحجاب
هو من إجماع قال مجرى فعل وهو كثير (قوله) مرأيا نامظرا في رواية الكشي في الناس ففصل
بيده إلى أي بكر أن تقدم ليس مخالفا لقوله في أوله فقد تقدم أبو بكر بل في الساق حذف يظهر من
رواية الزهري حدث قال فيها فتنكص أبو بكر والحاصل أنه تقدم ظن أن النبي صلى الله عليه
وسلم خرج فتنكص فأشار إليه حينئذ يرجع إلى مكانه * (قوله) وقع في حديث ابن عباس
في نحوه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم في تلك الحالة ألا واني نهيت أن أقرأ أكم
أو سجد الخ الحديث أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن مسعود (قوله) عن جزي بن عبد الله أي
ابن عمر بن الخطاب وفي كلام ابن بطال ما يؤيد أنهم أخرجوه من عمرو الأسدي وهو خطأ (قوله) فعادته
بفتح الدال وسكون المثناة أي عائشة وسكون الدال وفتح النون أي هي ومن معها من النساء
(قوله) تابعه إلى بي أي تابع يونس بن يزيد ومتابعه هذه وصلها الطبراني في مسند الشاميين
من طريق عبد الله بن سالم الحنظلي عنه موصولا من فوعا وزاد فيه قولها فرغم وقال فيه فراجعت
عائشة ومتابعه ابن أبي الزهري وصلها ابن عسلى من رواية الدراوردي عنه ومتابعه إسحق بن
يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه
(قوله) (تيسه) * ظن بعضهم أنه قوله عن الزهري أي موقوف عليه وهو فاسلما يشاء (قوله) وقال
عقيل ومعمرا إلى آخره قال الكرماني الفرق بين رواية أبي يحيى وابن أبي الزهري وإسحق بن
يحيى وبين رواية عقيل ومعمرا أن الأولى متابعه والثانية مقابلة له ومراده للمقابلة إلا أن
فيها بصيغة قال وليس في اصطلاح الحديثين صيغة مقابلة وإنما السرف ترك عطف رواية عقيل

عنه صلى الله عليه وسلم حين وضع لنا فأمروا النبي صلى الله عليه وسلم بيده إلى أي بكر أن تقدم وأرعى النبي صلى الله عليه وسلم
الحجاب فلم يقدر عليه حتى مات * حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن جزي
ابن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه قبل له في الصلاة فقال مرأيا بأكبر
ففصل بالناس قالت عائشة إن أبأكبر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء قال مرأيا بأكبر ففصل ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه قبل له في الصلاة فقال مرأيا بأكبر
صواحب يوسف تابعه إلى بيدي وابن أبي الزهري وإسحق بن يحيى الكشي عن الزهري * وقال عقيل ومعمرا عن الزهري عن
جزي عن أبي يحيى صلى الله عليه وسلم

*(باب من قام الى جنب الامام

له) * حدثنا زكريا بن يحيى

قال حدثنا ابن نمير قال

أخبرنا هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم أبى بكر أن

يصلى بالناس في مرضه

فكان يصلى بهم قال عروة

فوجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم في نفسه خفة

فتخرج فاذا أبو بكر يوم

الناس فلما رآه أبو بكر استأخر

فاشار اليه أن كان في مجلس

رسول الله صلى الله عليه

وسلم حذاء أبي بكر الى جنبه

فكان أبو بكر يصلى بصلاته

رسول الله صلى الله عليه

وسلم والناس يصلون بصلاته

أبى بكر * (باب من دخل

ليؤم الناس فجاء الامام الاول

فتأخر الاول أول متأخر

بجائز صلاته) فيه عائشة عن

النبي صلى الله عليه وسلم

* حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن أبي

حازم بن دينار عن سهل بن

سعد الساعدي أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم ذهب

الى بني عمرو بن عوف ليصل

بينهم

ومعهم على رواية ابن عباس ومن تابعه أنهم ما أرسلوا الحديث وأولئك وصلوا أي أنهم ما خلفوا ابن عباس ومن تابعه ما أرسلوا الحديث فأما رواية عقل فوصلها الذهبي في الزهريات وأما معمر فأختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه حرر سلا كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه فرواه عبد الرزاق عن معمر موصولا لكن قال عن عائشة بدل قوله عن أبيه كذلك أخرجه مسلم وكأثر رجح عنه لكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حجة لها يمكن ورجح الاثر عند البخاري لان المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها وما يؤيده ان رواية عبد الرزاق عن معمر متصلا بالحديث المذكور ان عائشة قالت وقد عاودته وما جلني على معاودته الا اني خشيت ان يشأم الناس باني بكر الحديث وهذا ان زيادة انما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لان رواية الزهري عن حجة وقدرى الاسماعيلي هذا الحديث عن الحسن عن سفيان ٢ عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا فجعل أوله من رواية الزهري عن حجة عن أبيه بالقدرا الذي أخرجه البخاري وآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها والله أعلم * (قوله) باب من قام الى جنب الامام له) أي سبب اقتضى ذلك وقد تقدم ما فيه في باب حديث المريض (قوله) قال عروة فوجد هو الاستاد المذكور وهوهم من جعله معلقا ثم ان ظاهره الاشارة الى قوله فوجد الى آخره لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بن هذا الاستاد متصلا بما قبله وأخرجه ابن ماجه عنه وكذا واصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام وكذا واصله عن عروة عنها كما تقدم ويحتمل أن يكون عروة أخذ عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الاول الذي أخذ عنه وأرجحه هذا والاصل في الامام أن يكون متقدما على المأمومين الا ان ضاق المكان أو لم يكن الامام موقفاً وكذا لو كانوا عراة أو ما عد ذلك يجوز ويجزى ولكن تفوت الفضيلة * (قوله) باب من دخل من داخل أي الى المحراب مثلا (ليؤم الناس فجاء الامام الاول) أي الرابع فتأخر الاول أي الداخل فكل منهما أول باعتبار المعرفة اذا اعتدلت كانت عين الاولى الا بقرينة وقرينة كونها غير هاهنا ظاهرة (قوله) فيه عائشة) يشير بالشق الاول وهو ما اذا تأخر الى رواية عروة عنها في الباب الذي قبله حيث قال فلما رآه استأخر وبالثاني وهو ما اذا لم يستأخر الى رواية عبد الله عنها حيث قال فاراد ان يتأخر وقد تقدمت في باب حديث المريض والحوازم استفاد من التقرير وكلا الأمرين قد وقع في حديث الباب (قوله) عن سهل بن سعد في رواية النساء من طريق سفيان عن أبي حازم نعمت سهلا (قوله) ذهب الى بني عمرو بن عوف) أي ابن مالك بن الاوس والاوس احد قبيلتي الانصار وهما الاوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كبير من الاوس فيه عدة اجزاء كانت منازلهم بقبايع منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف وبني ضبيعة بن زيد بنو ثعلبة بن عمرو بن عوف والسبب في ذهابه صلى الله عليه وسلم اليهم ما في رواية سفيان المذكورة قال وقع بين حين من الانصار كلام وللمؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم ان أهل قبايع اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا صلح بينهم وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم فخرج في الناس من أصحابه وسبي الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي بن كعب ابن سنان ولجج راه معجبه

خافت الصلاة بخاء المؤذن
الى أبي بكر فقال أتصلي
لناس فأقيم قال نعم فصلى
أبو بكر خاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم والناس في
الصلاة فخلص حتى وقف
في الصف فصلى الناس
وكان أبو بكر لا يلتفت في
صلاته فلما أكر الناس
التصفيق التفت فرأى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأشار إليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم أن
امكث مكانك فرجع أبو بكر
رضي الله عنه بيده فحمد الله
على ما أمره به رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ذلك
ثم استأخر أبو بكر حتى
استوى في الصف وتقدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى فلما انصرف قال
يأبأ بكر ما منعك أن تثبت
أذا أمرتك فقال أبو بكر
ما كان لابن أبي خافسة أن
يصل بي يدي رسول الله صلى

وسهل بن بضاء والمؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد
أن صلى الظهر والظهر في من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبير جاء بذلك وقد أذن بلال
لصلاة الظهر (قوله خافت الصلاة) أي صلاة العصر وصرح به في الأحكام ولفظه فلما
حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبابكر فتقدم ولم يسم فاعل ذلك وقد أخرجه أجدوا أبو
داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فين القاعل وإن ذلك كان بأمر النبي صلى الله عليه
وسلم ولفظه فقال بلال أن حضرت العصر ولم آتكم فربأب بكر فخلص بالناس فلما حضرت العصر
أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبابكر فتقدم ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم
وعرف بهذا أن المؤذن بلال وأما قوله لا يكرأتصلي للناس فلا يخالف ما ذكرناه يحمل على
أنه استغفمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلاً لآتي النبي صلى الله عليه وسلم ورجع عند أبي
بكر المبادرة لأنهم فضيلة متحققة فلا تترك لفظة متوهمه (قوله فاقم) بالنصب ويجوز
الرفع (قوله قال نعم) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أن شئت وهو في باب رفع
الأيدي عند المؤقف وانما فرض ذلك لا احتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي صلى الله عليه
وسلم في ذلك (قوله فصل أبو بكر) أي دخل في الصلاة ولفظ عبد العزيز بن المذكر هو تقدم أبو بكر
فكبر وفي رواية السعدي عن أبي حازم فاستفتح أبو بكر الصلاة وهي عند الطبراني وهذا إيجاب
عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر ههنا أن يسبق إماماً وحيث استقر في موضع مونه صلى
الله عليه وسلم حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي
فكانت لما مضى معظم الصلاة حسن الاستقرار ولما لم يعض منها إلا اليسير لم يسبق وكذا
وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه الركعة الثانية من الصبح فانه
استقر في صلاته إماماً لهذا المعنى وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبة (قوله
فتخلص) في رواية عبد العزيز بخاء النبي صلى الله عليه وسلم تشبي في الصفوف يشقها شقاً حتى
قام في الصف الأول وسلم فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم (قوله فصفق الناس)
في رواية عبد العزيز فاخذ الناس في التصفيق قال سهل اندرون ما التصفيق هو التصفيق انتهى
وهذا يدل على ترادفهما عنده فلا يلتفت إلى ما يجازى ذلك وسبأ في البحث فيه في باب مفرد
(قوله وكان أبو بكر لا يلتفت) قيل كان ذلك إلهاماً انتهى عن ذلك وقد صرح أنه اختلاس بحسبته
السلطان من صلاة العبد كما سبأ في باب مفرد في صفة الصلاة فلما أكر الناس التصفيق في
رواية حماد بن زيد فلما رأى التصفيق لا يمسك عنه التفت (قوله فأشار إليه أن امكث مكانك)
في رواية عبد العزيز فأشار إليه بأمره أن يصلي وفي رواية عمر بن علي قد دفع في صدره لم يتقدم
قائ (قوله فرجع أبو بكر يديه فحمد الله) ظاهره أنه تلفظ بالحمد لكن في رواية الحمدي عن
سفيان فرجع أبو بكر رأسه إلى السماء شكر الله ورجع القهقري وادعى ابن الجوزي أنه أشار
بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم وليس في رواية الحمدي ما يمنع أن يكون تلفظ ويقول ذلك ما عنده
أحمد من رواية عبد العزيز المأخوذون عن أبي حازم يابأ بكر لم رفعت يدك وما منعك أن تثبت
حين أشرت إليك قال رفعت يدي لآتي جدت الله على ما رأيت منك زاد السعدي فلما انتهى تقدم
النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه في رواية حماد بن زيد (قوله أن يصلي بين يدي رسول الله صلى

الله عليه وسلم) في رواية الجادين والمجاهدين أن يؤم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أكثرتم
 التصديق) فظاهره أن الانكار ما حصل عليهم لكن أكثره لا مطلقه وسأني البحث فيه (قوله من
 نابه) أي أصابه (قوله فليسبح) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم فليقل سبحان
 الله وسأني في باب الإشارة في الصلاة (قوله التفات اليه) بضم المثناة على البناء الصحيح وفي
 رواية يعقوب المذكورة فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفات (قوله وانما
 التصديق للنساء) في رواية عبد العزيز وانما التصديق للنساء زاد الحيدى والتسبيح الرجال وقد
 روى المصنف هذه الجمل في الاخرة مقتصر اعليها من رواية الثوري عن أبي حازم فليسبح في باب
 التصديق للنساء ووقع في رواية جاد بن زيد بصيغة الامر ولفظه اذا نأيتكم أمر فليسبح الرجال
 وليضع النساء وفي هذا الحديث فضل الاصلاح بين الناس وجمع كلمة القبلة وحسم مادة
 القطعة وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته لذلك وتقديم مثل ذلك على مصلحة الامامة بنفسه
 واستنبط منه توجه الحائكم لاسماع دعوى بعض الخصوم اذ خرج ذلك على استحضارهم وقسه
 جواز الصلاة الواحدة فاما من أخذ بها بعد الاثر وان الامام الراتب اذا غاب يستخلف غيره
 وانما اذا حضر بعد أن دخل نأيت في الصلاة فيخير بين أن يأتيه أو يؤم وهو يصير النائب مأموما
 من غير أن يقطع الصلاة ولا يطل شي من ذلك صلاة أحد من المأمومين وادعى ابن عبد البر أن
 ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الاجماع على عدم جواز ذلك لغيره صلى الله
 عليه وسلم ونوقض بان الخلاف ثابت فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وعن ابن القاسم في
 الامام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الاول أن الصلاة صحيحة وفيه جواز
 احرام المأموم قبل الامام وان المرء قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعض مأموما وان من
 أحرم منفردا تم الصلاة جازله الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاة كذا استنبطه الطبري
 من هذه القصة وهو مأخوذ من لازم جواز احرام الامام بعد المأموم كما ذكرنا وفيه فضل أبي
 بكر على جميع الصحابة واستبدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كآز وياقي على أن بابا بكر كان
 عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره وعلى جواز تقديم الناس لانفسهم اذا غاب
 امامهم قالوا ويحل ذلك اذا تمت الفتنة والانتكار من الامام وان الذي يقدم نيابة عن الامام
 يكون أمثلهم لذلك الامر وأقومهم به وان المؤذن وغيره يعرض التقديم على الفاضل وان
 الفاضل موافقه بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك مبني على أن الصحابة فعلا
 ذلك بالاجتهاد وقد قدمنا أنهم اغتافوا ذلك باهر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ان الاقامة
 واستدعاء الامام من وظيفة المؤذن وأنه لا يقيم الا باذن الامام وان فعل الصلاة لاسما العصر في
 اول الوقت يقدم على انتظار الامام الفضل وفيه جواز التسبيح والحمد في الصلاة لثمن ذكر
 الله ولو كان من اد المسبح اعلام غيره بما صدر منه وسأني في باب مفرد وفيه رفع السديق في
 الصلاة عند الدعاء للنساء وسأني كذلك وفيه استحباب جدا لله أن يجتهد له نعمة ولو كان في
 الصلاة وفيه جواز الالتفات للحاجة وان مخاطبة المصلي بالإشارة أولى من مخاطبة بالعبارة
 وانما تقوم مقام النطق لمعاينة النبي صلى الله عليه وسلم بابا بكر على مخالفة اشارته وفيه جواز
 شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول الى الصف الاول لكنه مقصور على من يليق

الله عليه وسلم فقبل
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما لي رأيكم أكثرتم
 التصديق من رأيهم في
 صلاته فليسبح فانه اذا سبح
 التفات اليه وانما التصديق
 للنساء

٦٨٥

ع

تحفة

٩٩٩٨٢

ذلك به كالامام أو من كان يصعد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف
الاول أو ما يلزم مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الذي قال المهلب لاعتراض
بين هذا وبين النهي عن الخطي لان النبي صلى الله عليه وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها
لان له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الاحكام وأطال في تقرير ذلك وتعب بان هذا ليس من
الخصائص وقد أشار هو إلى المعتد في ذلك فقال ليس ذلك شي من الذي والحفاء الذي يحصل من
الخطي وليس كمن شق الصفوف والناس جالوس لمافيه من خطي رجايم وفيه كراهية التصفيق
في الصلاة وسأني في باب مفرد وفيه الجود والتكر على الوجهة في الدين وان من أكرم بكرامة يتغير
بين القبول والترك اذا فهم ان ذلك الامر على غير جهة الزوم وكان القرينة التي ينت لاني بكر
ذلك هي كونه صلى الله عليه وسلم شق الصفوف الى أن انتهى اليه فكانه فهم من ذلك أن مراده
أن يؤمر الناس وان أمره باباه بالاسقرار في الامامة من باب الاحكام والتوبة بقدره فسلأ هو
طريق الادب والتواضع ورجع ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكمه ٢ من
احكامها وكان له لاجل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وسلم اعتذاره برده عليه وفيه جواز امامة
النضول للفاضل وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه اكرام
الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أي
بكر خطاب الغيبة فكان الحضور اذا كان حد الكلام أن يقول أبو بكر ما كان في فعله عنه الى
قوله ما كان لان أي خافة لانه أدل على التواضع من الاول وفيه جواز العمل القليل في الصلاة
لتأخر أي بكر عن مقامه الى الصف الذي يليه وان من احتياج الى مثل ذلك يرجع الفقهي
ولا يستدبر القليلة ولا يتعرف عنها واستنط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الامام لان التسبيح
اذا جازت التلاوة من باب الاولى والله أعلم ﴿قوله ما﴾ اذا استوفى القراءة
فليؤمهم أ كبرهم هذه الترجمة مع ما سأله من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من
حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري من فوات يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله
فان كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أ كبرهم
سنا الحديث ومداره على اسمعيل بن رضاء عن أوس بن ضميج عنه وليا جميعا من شرط
النجاري وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ان شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ولكن
هو في الجلية يصلح للاحتجاج به عند النجاري وقد علق منه طرفا بصيغة الحزم كاسمائي واستعمله
هنا في الترجمة وأورد في الباب ما يؤدى معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه
التصريح باستواء الخاططين في القراءة وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حاصله ان تساوي هجرتهم
واقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالبان الفهم ثم توجه الخطاب اليهم بان يجعلوا من
وراءهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض دال على استواءهم في القراءة والتفقه في الدين
﴿قلت﴾ وقد وقع التصريح بذلك فمارواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء
عن أبي قلابة في هذا الحديث قال وكألو مستنقار بين في العلم انتهى وأطن في هذه الرواية
ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي قلابة فأين
القراءة قال انهما كما نامتقار بين وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء

﴿باب اذا استوفى في
القراءة فليؤمهم أ كبرهم﴾
حدثنا سليمان بن حرب قال
حدثنا جابر بن زيد عن أيوب
عن أبي قلابة عن مالك بن
الحويرث قال قدمنا على
النبي صلى الله عليه وسلم

٢ قوله لتغير حكمهم من
أحكامها في نسخة أخرى
لتعين حكم الخ اه معصية

وقال فيه قال الحذاء وكانا متقاربين في القراءة فاحتج أن يكون مستنداً إلى قلابه في ذلك هو
 اخبار مالك بن الحويرث فكما أن مستند الحذاء هو اخباراً إلى قلابه فيه فينبغي الادراج
 عن الامتداد والله أعلم * (تنبه) * ضعيف والباقي من شيخ الصادق المجتهد وسكون الميم وفتح العين
 المهملة بعدها جيم معناه الغلظ وقوله في حديث أبي مسعود أقروهم قبل المراءبة الا فقه وقيل
 هو على ظاهره وبجسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا الا فقه مقدم على الاقرا
 فان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط طوال الذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط فقد يعرض
 في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة منه الاكمل الفقه ولهذا اقدم النبي صلى الله عليه
 وسلم أبابكر في الصلاة على الباقرين مع أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن غيره أقرأ منه كأنه يعني
 حديث أقروهم إلى قال وأجابوا عن الحديث بان الاقر من الصحابة كان هو الا فقه * (قلت) *
 وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه أقرأ من أبي بكر كان أفضقه من
 أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الا فقه ثم قال النووي بعد ذلك ان قوله في
 حديث أبي مسعود فان كانوا في القراءة سواء أعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم
 في الهجرة يدل على تقديم الاقرا مطلقاً انتهى وهو واضح للمخيرة وهذه الرواية أخرجهما
 مسلم وأيضاً من وجه آخر عن اسعيل بن رجاء لا يخفى أن محل تقديم الاقرا انما هو حيث يكون
 عارفاً بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة فاما اذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم انفاً والسبب فيه
 أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكنهم من أهل اللسان فالاقرا منهم بل
 القارئ كان أفضقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاؤا بعدهم (قوله ونحن شعبة) بفتح
 العجمة والموحدتين جمع شاذ زاد في الادب من طريق ابن علية عن أيوب شعبة متقاربون والمراد
 تقاريرهم في السن لأن ذلك كان في حال قدومهم (قوله نحو ما من عشرين) في رواية ابن علية
 المذكورة الجزئية واقطعه فأقنا عنده عشرين ليلة والمراد بأما هو وقع التصريح بذلك في روايته
 في خبر الوهاب من طريق عبد الوهاب عن أيوب (قوله رحمما فقال لورجعم) في رواية ابن علية
 وعبد الوهاب رحمما في قافظن أنا اشتقنا إلى أهلنا وسألنا عن تركنا بعدنا فأخبرنا فقال ارجعوا
 إلى أهلكم فأقروا فيهم وعلموهم ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق
 الايناس بقوله لورجعم اذ لو بدأهم بالامر بالرجوع لتمكن أن يكون فيه تنفيراً فيجتمعت أن
 يكونوا أجابوه ثم فأمرهم حينئذ بقوله ارجعوا واقتصار الصحابي على ذكر سبب الامر
 يرجعهم بالله الشوق إلى أهلهم دون قصد التعليم هولما فام عندهم من القرينة الدالة على ذلك
 ويمكن أن يكون عرف ذلك بصريح القول منه صلى الله عليه وسلم وان كان سبب تعليمهم قومهم
 أشرف في حقهم لكنه أخبر بالواقع ولم يترجم بالسبب فيهم ولما كانت بينهم صادقة صادف
 شوقهم إلى أهلهم الحظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الامام أحمد في الحرص على
 طلب الحديث حظ وافق حقاً (قوله وليؤمكم) كبركم ظاهرة تقديم الكبر بكسر الهمزة وقلة
 وأما من يجوز أن يكون مرادهم الكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة
 والدين فيجمل ما تقدم من فهم راوي الخبر حيث قال للتابعي فأين القراءة فإنه دل على أنه أراد
 كبر السن وكذا دعوى من زعم أن قوله وليؤمكم كبركم معارض بقوله يوم القوم أقروهم

ونحن شعبة فليتنا عنده نحو
 من عشرين ليلة وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم رجماً
 فقال لورجعم إلى بلادكم
 فعلموهم من واهم فليصلوا
 صلاة كذا في حين كذا
 وصلاة كذا في حين كذا
 وأحضرت الصلاة فليؤنن
 لكم أحكم وليؤمكم كبركم

﴿باب اذا اراد الامام قوما معهم﴾ ١٤٤ حدثنا معاذ بن أسد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري

قال أخبرني محمود بن
الربيع قال سمعت عثمان
ابن مالك الانصاري قال
استأذن النبي صلى الله عليه
وسلم فأذنت له فقال أين
تعب أن أصلي من بيتك
فاشرت له الى المكان الذي
أحب فقام وصفنا خلفه ثم
سلموا ﴿باب انما جعل
الامام ليؤتم به﴾ وصلى
النبي صلى الله عليه وسلم في
مرضه الذي توفي فيه بالناس
وهو جالس وقال ابن مسعود
ان ارفع قبل الامام يعود
فيك بقدر ما رفع ثم تبع
الامام وقال الحسن فبين
يركع مع الامام ركعتين
ولا يقدر على السجود يسجد
للكعبة الأخيرة سجدتين ثم
يقضي الركعة الأولى
بوجودها وفيه نسي سجدة
حتى قام يسجد حدثنا
أحمد بن حنبل قال حدثنا
زائدة عن موسى بن أبي
عائشة عن عبد الله بن
عبد الله بن عتبة قال
دخلت على عائشة فقالت
ألا تجدني عن مرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالت بلى ثقل النبي صلى
الله عليه وسلم فقال أصلي
الناس فقلنا لا يا رسول
الله وهم ينظرون قال
ضوءوا ما في الخشب قالت
فقلنا فاعتسل

لان الاول يقتضي تقديم الاكبر على الاقر والثاني عكسه ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن
الحوirth واقعة عين قابلة للاحتمال بخلاف الحديث الآخر فانه تقرير قاعدة تفيد التعميم
قال فيجتمعا أن يكون الاكبر منهم كان يومئذ هو الافقه انتهى والتصيص على تقاريرهم في
العلم برده عليه فالجميع الذي قدمناه أولى والله أعلم وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في
طلب العلم وفضل التعليم وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة
وغيرها من أمور الدين وأجازه خبر الواحد وقيام المحبة وتقدم الكلام على بقية فوائده في باب
من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد يأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في باب
اجازة خبر الواحد ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب﴾ اذا اراد الامام قوما معهم قيل
أشار بهذه الترجمة الى أن حديث مالك بن الحوirth الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه
مروفيان من ارفع قوما فلا يؤتمهم وليؤتمهم رجل منهم محمول على من عدا الامام الاعظم وقال
الزين بن المنبر مر ادهان الامام الاعظم ومن يجري مجراها اذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه
مالك الدار أو المنفعة ولكن ينبغي له مالك أن ياذن له ليجمع بين الحقن حق الامام في التقدم وحق
المالك في منع التصرف بغير اذنه انتهى ملخصا ويحتمل أنه اشار الى ما في حديث أبي مسعود
المقدم ولا يؤتم الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته الا باذنه فان مالك النبي سلطان عليه
والامام الاعظم سلطان على المالك وقوله الا باذنه يحتمل عوده على الامر بن الامامة والجلوس
وبذلك جزم أحمد كالحاكم الترمذي عنه فتحصل بالاذن من اعادة الحائزين ﴿قوله حديثنا معاذ بن
أسد﴾ هو مروي سكن البصرة وليس هو الخليل بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا وكان
معاذ المذکور كاتبا لعبد الله بن المبارك وهو شعبة في هذا الاسناد وقد تقدم الكلام على حديث
عثمان مستوفى في باب المساجد التي في البيوت ﴿قوله باب﴾ انما جعل الامام
ليؤتم به هذه الترجمة قطعة من الحديث الا في الباب والمراد بها ان الائتمام يقتضي متابعه
المأموم لامامه في أحوال الصلاة فتنتفي المقارنة والسابقة والخالفة الاما دل الدليل الشرعي
عليه ولهذا صدر المصنف الباب بقوله وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه
وهو جالس أي والناس خلفه قايما ولم يأمرهم بالجلوس كما سأل في فعله على دخول التخصيص في
عموم قوله انما جعل الامام ليؤتم به ﴿قوله وقال ابن مسعود الى آخره﴾ وصله ابن أبي شيبة باسناد
صحيح وسياقة آتم ولفظه لا تبادروا أنتمكم بالركوع ولا بالسجود واذ ارفع أحدكم رأسه والامام
ساجد فليسجد ثم لم يكتم قدر ما سجد به الامام انتهى وكأنه أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم
انما جعل الامام ليؤتم به ومن قوله وما فاتكم فأتوا وروى عبد الرزاق عن معمر بن قيس
ابن مسعود ولفظه انما جعل رافع رأسه قبل الامام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه
اباه واسناده صحيح قال الزين بن المنير اذا كان الرفع المذکور يؤمر عنده بقضاء الفداء الذي
خرج فيه عن الامام فأولى أن يشعه في جلة السجود فلا يسجد حتى يسجد وظهرت بهذا مناسبة
هذا الاثر للترجمة ﴿قوله وقال الحسن الى آخره﴾ فيمروان أما الفرع الاول فوصله ابن المنذر في
كتاب الكسبي ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن نونس عن الحسن ولفظه في الرجل يركع
يوم الجمعة فيرخه الناس فلا يقدر على السجود قال فاذا فروا عن صلواتهم يسجد سجدتين

فذهب لسنو فأنغى عليه ثم
أفاق فقال صلى الله عليه
وسلم أصلي الناس قلنا لا هم
ينتظرونك يا رسول الله قال
ضعوا لي ماء في الخضب قالت
فقد عفا غسل ثم ذهب لسنو
فأنغى عليه ثم أفاق فقال
أصلي الناس قلنا لا هم
ينتظرونك يا رسول الله فقال
ضعوا لي ماء في الخضب فقعد
فأغسل ثم ذهب لسنو فأنغى
عليه ثم أفاق فقال أصلي
الناس قلنا لا هم ينتظرونك
يا رسول الله والناس
عكوف في المسجد
ينتظرون رسول الله صلى
الله عليه وسلم لصلاة
العشاء الآخرة فأسل النبي
صلى الله عليه وسلم إلى أبي
بكر بن أبي بصل بالناس فأنه
الرسول فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا مملوك
أنت تصلي بالناس فقال أبو
بكر وكان رجلاً رقيقاً ما عر
صل بالناس فقال له عرأت
أحق بذلك فصلى أبو بكر
ثلاث الامام ثم ان النبي صلى
الله عليه وسلم وجذمن نفسه
خضة فخرج بين رجلين
أحدهما العباس لصلاة
الظهر وأبو بكر يصلي بالناس
فلما رآه أبو بكر ذهب لسنو
فاومأ إليه النبي صلى الله
عليه وسلم بان لا تأخر قال
أجلساني إلى جنبه فجلسه
إلى جنب أبي بكر فلم يفعل
أبو بكر صلى وهو قائم صلاة

لركعة الاولى ثم يقوم فصل ركعة وسجدتين ومقتضاه أن الامام لا يصلي الركعة في لم يقدر
على السجود معه لم تصح الركعة ومناسبة الترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يشرد عن
الامام لم يستمر متابعا في صلاته التي اختل بعض أركانها حتى يحتاج الى تداركه بعد فراغ الامام
واما الترفع الثاني فهو صلابة أبي شيبة وسياقه أتم ولفظه في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم
 يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته قال بسجد ثلاث سجيدات فان ذكرها قبل السلام يسجد
سجدة واحدة وان ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة وقد تقدم الكلام على حديث
عائشة الاول في باب حد المريض أن يشهد الجماعة وقد ذكرنا مناسبة الترجمة قبل وقوله فيه
ضعوني ماء كذا للمستلي والسرخصي بالتون والمائون وضعوا لي وهو أوجه وكذلك أخرجه مسلم
عن أحمد بن يوسف شيخ البخاري فيه والاول كما قال الكرماني محمول على تضمين الوضع معنى
الاعطاء أو على نزاع الخافض أي ضعوني ماء والخضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء
وأن الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب أو كرت حكمة ذلك هناك (قوله فذهب) في رواية
الكشميني ثم ذهب (لسنو) ضم التون بعدها مدة أي لينهض يسجد (قوله فأنغى عليه) فيه
ان الانغماس على الانبياء لانه شبه بالنوم قال النووي يازعلهم لانه مرض من الامراض
يجعل في الجنون فلم يجز عليهم لانه نقص (قوله ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة
العشاء) كذا لا أكثر يلام التعليل في رواية المستلي والسرخصي الصلاة العشاء الآخرة
وبوجهه أن الراوي كاته فسر الصلاة المأمول عنها في قوله صلى الله عليه وسلم أصلي الناس فذكره
أي الصلاة المأمول عنها في العشاء الآخرة (قوله فخرج بين رجلين) كذا للكشميني وللباقيين
وخرج بالواو (قوله لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر وزعم
بعضهم أنهم الصحيح واستدل بقوله في رواية أرفق بن شرحبيل عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى
الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ أبو بكر هذا اللفظ ابن ماجه وأسناده حسن لكن في
الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان
انتهى إليها خاصة وقد كان هو صلى الله عليه وسلم يسمع الآية أحياناً في الصلاة السرية كما
سألت من حديث أبي قتادة ثم لم يصح لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب
فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
في المغرب بالرسول عرقاً ثم ما صلى لتابعه حتى قضه الله وهذا اللفظ البخاري وسألت في باب
الوفاء من آخر المغازي لكن وجبت بعد في الساق أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت
في بيته وقد صرح الشافعي بأن صلى الله عليه وسلم لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد الأمرة
واحدة وهي هذه التي صلى فيها فأعاد وكان أبو بكر فيها أو لا اماماً صار مأموماً مع الناس
التكبير (قوله فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا لا أكثر والمستلي والسرخصي وهو قائم من
الانتماء واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الامام الراتب اذا اشتكى أولى من صلاته بهم
فأعاد لأنه صلى الله عليه وسلم استخلف أبو بكر ولم يصل بهم فاعدا غير مرة واحدة واستدل به على
صحامة القاعد المعذور عنه والقائم أيضاً وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن
الحسن فيما حكاه الطحاوي ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم واحتج بحديث

جابر عن الشعبي مرفوعاً لا يؤمن أحد بعدى جالساً واعتزضه الشافعي فقال قد علم من اختج
 بهذا أن لا حجة فيه لانه مرفوع ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الزوايا عنه يعني جابراً
 الجعفي وقال ابن بزرة لو صح لم يكن فيه حجة لانه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس أى
 يعرب قوله جالساً مفعولاً لا حالاً وحكي عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور
 يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجوس لمصلاً خلفه قياماً وتعقب بان ذلك يحتاج لو صح إلى
 تاريخ وهو لا يصح لكنه زعم أنه تقوى بان الخلطاء الراشدين لم يفعلوا أحدهم منهم قال والنسخ
 لا يثبت بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن هو اطلبهم على ترك ذلك تشهد للحجة الحديث
 المذكور وتعقب بان عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز الاحتمال
 ان يكونوا اكتفوا بالاستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقائم هي جوجة
 بالنسبة إلى صلاة القائم مثله وهذا كافى في بيان سبب تركهم الامام من قعود واحتج أيضاً بأنه
 صلى الله عليه وسلم اغماصلى بهم قاعداً لانه لا يصح التقدم بين يديه انتهى الله عن ذلك ولان الامة
 شعاعاً ولا يكون أحد شافعاه وتعقب بصلافة صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف
 وهو ثابت بخلاف وضوح أيضاً انه صلى خلف أبى بكر كقائه مناه والعجب ان عمدة مالك في منع
 امامة القاعد يقول ربعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في تلك الصلاة مأموماً خلفاً أبى بكر
 وانكاره أن يكون صلى الله عليه وسلم أم في مرض موته قاعداً كحكاك عنه الشافعي في الام
 فكيف يدعى أعجابه عدم تصوره صلى الله عليه وسلم ماوماً وكان حديث امامته المذكور لما كان في غاية
 الصحة وعلمكم بتمسكهم في التصاور وجوهاً مختلفة وقد سنن بصلافة خلف عبد الرحمن بن
 عوف ان المراد بنفع التقدم بين يديه في غير الامامة وان المراد بكون الامة شعاعاً أى في حق من
 يحتاج إلى الشفاعة ثم لو سلم انه لا يجوز ان يؤمره أحد لم يدل ذلك على منع امامة القاعد وقد أم
 قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهول وأس
 ابن مالك والاسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة
 وغيرهم بل ادعى ابن حبان وغيره اجاع الصحابة على حجة امامة القاعد كساقى وقال أبو بكر بن
 العربي لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم يخلص عند السيل واتسع
 السنن الأولى والتخصيص لا يثبت الاحتمال قال الا اني سمعت بعض الاشاع يقول الحال أحد
 وجوه التخصيص وجال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة
 معه على أى حال كان عليها وليس ذلك لغيره وبإضافة قصر صلاة القاعد عن القائم لا تصور في حقه
 وتصوري حق غيره والجواب عن الأول رده بعموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا أجمعاً لا تجوزي
 أصلى وعن الثاني بان النقص انما هو في حق القادر في الناقلة وأما المعذور في القرية فلا نقص
 في صلاته عن القائم واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعداً الاصل الامام قاعداً الكونه
 صلى الله عليه وسلم أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعده كذا قرره الشافعي وكذا نقله
 المصنف في آخر الباب عن شعبة الحمدي وهو تلميذ الشافعي وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف
 والاوزاعي وحكاها الوليد بن مسلم عن مالك وأتكرأ أحد نسخ الأمر المذكور بذلك وجع بين
 الحديثين بتدليلهما على حالين احدهما اذا ابتدأ الامام الراتب الصلاة قاعداً المرض يربى

النبي صلى الله عليه وسلم
 والناس بصلاة أبى بكر والنبي
 صلى الله عليه وسلم قاعداً
 قال عبيد الله قد خلت على
 عبد الله بن عباس فقلت له
 ألا أعرض عليك ما حدثني
 عائشة عن مرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال هات
 فعرضت عليه حديثها
 أنكروا منه شيئاً غير ما قال
 أسعدك الرجل الذي كان
 مع العباس قلت لا قال هو
 علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه عن
 عائشة أم المؤمنين أنها قالت
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

٦٨٨

هـ

تحفة

٩٧١٥٦

برؤه فثبت بصلوات خلفه قعوداً ثانياً بما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً ثم المأمومين ان يصلوا
 خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة أمامهم فاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موت
 النبي صلى الله عليه وسلم فإن تقريره لهم على القيام دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأن
 أبابكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قياماً بخلاف الحالة الأولى فإنه صلى الله عليه وسلم ابتدأ
 الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم ويقول هذا الجمع ان الاصل عدم النسخ لاسيما
 وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين لان الاصل في حكم القادر على القيام ان لا يصلي
 فاعداً وقد نسخ الى العقد في حق من صلى امامه فاعداً فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي
 وقوع النسخ مرتين وهو بعد ما بعد منته ما تقدم عن نقل عياض فإنه يقتضي وقوع النسخ
 ثلاث مرات وقد قال يقول أحد جماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان
 وأجابوا عن حديث الباب باجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة ان الأحاديث التي وردت بامر
 المأموم ان يصلي فاعداً جالساً امامه لم يختلف في صحتها ولا في ساقطها وأما صلواته صلى الله عليه
 وسلم فاعداً اختلف فمأهل كان اماماً أو مأموماً قال ومالم يختلف فيه لا ينبغي تركه يختلف فيه
 وأجيب بدفع الاختلاف والجل على انه كان اماماً مرة ومأموماً أخرى ومنها ان بعضهم جمع
 بين القسطين بان الامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الحوازي فبطل هذا
 الامر من أم فاعداً العذر بخبر من صلى خلفه بين القعود والقيام والقعود أولى لبثت الامر
 بالانقسام والاسماع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد
 ذلك بان الامر قد صدر من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك واستمر عليه عمل الصحابة في حياته
 وبعده فروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن قيس بن قهده بنخه القاف وسكون الهاء الانصاري
 ان اماماً لهم اشكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان يؤمنوا وهو جالس ونحن
 جلوس وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن أسيد بن حضرة انه كان يوم قومه فاشتكى
 فخرج اليهم بعد شكواه فأمرهم ان يصلي بهم فقال لأي لا شطيع أن أصلي قائماً فاقعدوا فصلي
 بهم فاعداً وهم قعود وروى أبو داود ومن وجه آخر عن أسيد بن حضرة أنه قال يا رسول الله ان
 اماماً مني يصلي قائماً فاصلوا وقعدوا في استناده انقطاع وروى ابن أبي شعبة
 باسناد صحيح عن جابر انه اشكى فحضرت الصلاة فصلي بهم جالساً وصلوا معه جلوساً وعن أبي
 هريرة أنه أتى بذلك واستناده صحيح أيضاً وقد أُرجم ابن المنذر من قال بان الصحابي أعلم بتأويل
 ما روي بان يقول بذلك لأن أباهم روى جابر ارباً بالامر المذكور واستقرأ على العمل به والفتيا
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم ذلك من قال ان الصحابي اذا روى عن جابر في الحالة العريضة
 عمل من باب الأولى لأنه هنا عمل وفق ما روى وقد ادعى ابن حبان الاجماع على العمل به وكانه
 أراد السكوني لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال انه لا يحفظ عن أحد من
 الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف وكذا قال ابن خزيمة انه لا يحفظ عن
 أحد من الصحابة خلاف ذلك ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم وهو
 فاعداً قياماً غير أبي بكر قال لان ذلك لم يرد صريحاً وطال في ذلك بما لا طائل فيه والذي ادعى نفيه
 قد أثبت الشافعي وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود عن عائشة ثم وجدته مصرحاً به أيضاً في

مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء قد ذكر الحديث ولفظه صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا وجعل أبو بصير وراءه وشه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما وهذا من رسول يعتذر بالرواية التي علقها الشافعي عن النبي وهذا هو الذي يقتضيه النظر قائمهم ابتدوا الصلاة مع أبي بكر قياما بلانزع فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال أشركي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعدا أبو بكر يسمع الناس تكبيره قال فالتفت إلينا فرأنا قياما فأبنا بالنا فقلعنا فإلما سلم قال ان كدتم لتفعلون فعل فارس والزوم فلا تفعلوا الحديث وهو حديث صحيح أخرجه مسلم لكن ذلك لم يكن في مرض موته وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي شيبة عن جابر أيضا قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه على جذع شجرة فاقبكت قدمه الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح فلا حجة على هذا المادعاء إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير وأبو بكر يسمع الناس التكبير وقال أن ذلك لم يكن في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلته في مرض موته قائما كانت في المسجد يجمع كثير من الجماعة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى ولا راحة فيهما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا السماع أبا الزبير عليه أحد وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صنوه صلى الله عليه وسلم كان خفيما من الوجع وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك ورواه ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الضريح بانهم صلوا قياما كما تقدم في مرضه صلى الله عليه وسلم بل في مرضه صلى الله عليه وسلم استقر وأقاما إلى أن انقضت الصلاة فم وقع في مرضه صلى الله عليه وسلم المذكور متصلا به بعد قوله صلى الناس وراءه قياما فقال النبي صلى الله عليه وسلم واستقبلت من أمرى ما استبدت ما صليتم الأعداء فصلوا صلاة أمامكم ما كان أن صلى قائما فصلا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان أن هذه القصة كانت في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمورين قعودا إذا صلى أمامهم قاعدا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة لكن إذا نسخ الوجوب بقي الجواز والخوار لا ينافي الاستيجاب فحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستيجاب لأن الوجوب قد رفع بقدره لهم وترك أمرهم بالاعادة هذا مقتضى الجمع بين الأدلة والله للتوفيق والله أعلم وقد تقدم الكلام على باقي فوائد هذا الحديث في باب حد المرض أن يشهد الجماعة (قوله في بيته) أي في المشربة التي في حجر عائشة كما بينه أبو شيبة عن جابر وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد وكأنه صلى الله عليه وسلم يجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر تكبيرة لم ينقل أنه استخلف ومن ثم قال عباس أن الظاهر أنه صلى في حجر عائشة وأثم به من حضر عنده ومن كان في المسجد وهذا الذي قاله محتمل ويحتمل أيضا أن يكون استخلف وإن لم ينقل ويثبت على الأول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه لكن له أن يقول

في بيته

محل المتع ما ذا لم يكن مع الامام في مكانه العالي أحدوهنا كان معه بعض أصحابه **(قوله وهو شاك)** يتخفيف الكافي بوزن قاض من الشكاية وهي المرض وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده انه سقط عن فرس **(قوله فصل جالس)** قال عياض يحتمل أن يكون أصابه من السقطه رضى في الاعضاء منعه من القيام **(قلت)** وليس كذلك وانما كانت قدمه صلى الله عليه وسلم انفكت كقافي رواية بشر بن الفضل عن جدي عن أنس عند الاسماعيلي وكذا لابي داود وابن خزيمة عن رواية ابني سفيان عن جابر كافت مناه وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك جش شقه الاين وفي رواية يزيد بن جندب عن أنس جش ساقه أو كتفه كما تقدم في باب الصلاة على السطوح فلا تاف ذلك كون قدمه انفكت لاحتمال وقوع الامر من وقد تقدم تفسير الجش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ووقع عند المصنف في باب بهوى بالتكبير من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان حفظت من الزهري شقه الاين فلما خرجنا قال ابن جريج ساقه الاين **(قلت)** ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه وليس مصحفة كما زعم بعضهم ولو افقت رواية جسد المذكور لها وانما هي مقسرة لحل الخدش من الشق الاين لان الخدش لم يستوعبه وحاصل ما في القصة أن عائشة أبهت الشكوى وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط على الفرس وعين جابر العلة في الصلاة فأعاده هي انفكاك القدم وأقاده ابن حبان هذه القصة كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة **(قوله وصلى ورامه قوم قياما)** ومسلم من رواية عتبة عن هشام فدخل عليه بأس من أصحابه يعودونه الحديث وقد سمى منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيلي وجابر كما تقدم وأبو بكر كافي حديث جابر وعمر كافي رواية الحسن مرسل عند عبد الرزاق **(قوله فأشار اليهم)** كذا لا ذكرهنا من الإشارة وكذا الجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ووقع هنا العموى فأشار عليهم من المشورة والاول أصح فقد رواه أبو يعنى هشام بلفظ فأومأ اليهم ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ فأخلف يده يوقى بها اليهم وفي مرسل الحسن ولم يبلغها الغاية **(قوله انما جعل ليؤتم به)** قال البضاوي وغيره الاتهام الاقتداء والاتباع أي جعل الامام اماما يقتدى به في شئ من شأن التابع ان لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل راقب أحواله ويأني على اثره بخوفه ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شئ من الاحوال وقال النووي وغيره متابعة الامام واجبة في الافعال الظاهرة وقد نبه علماني الحديث فذكر الركوع وغيره بخلاف النية قائم الم تذكر وقد روجت بدليل آخر وكله يعني قصة معاذ التميمي ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضي الحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كالوكان محدثا وأما حمل نجاسة فان الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ثم رجع وحسب المتابعة ليس شئ منها شرطا في صحة القدوة لا تكبيره الاجرام واختلاف في الاقسام المشهور عند المالكية اشتراطه مع الاحرام والقيام من التشهد الاول وخالف الحنفية فقالوا لو اتكتى المقارنة قالوا لان معنى الاتهام الامتثال ومن فعل مثل فعل امامه عتقتلا وسيأتى في عباد البليل على تحريم التقدم على الامام في الاركان **(قوله فاذا ركع فاركعوا)** قال ابن التميمي مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الامام

وهو شك فصلي جالسا
وصلى ورامه قوم قياما فأشار
اليهم أن اجلسوا فلما
انصرف قال انما جعل
الامام ليؤتم به فاذا ركع
فاركعوا

قوله والقيام من التشهد
الاول كذا النسخ التي يابى بنا
ولعله قول والا فالعرف
من مذهبه انما في القيام
ليست بشرط اه معجمه

اما بعد قيام اجتماعه واما ان يسبقه الامام بأوله فيشعر فيه بعد ان يشرع قال وحدث أنس
 أم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في الاقوال أيضا (قلت) قد وقعت الزيادة المذكورة
 وهي قوله واذا قال سمع الله لمن جده في حديث عائشة أيضا وقيل في رواية اللبث عن الزهري عن
 أنس زيادة أخرى في الاقوال وهي قوله في أوله فاذا كفر فكبر واوسسأت في باب ايجاب التكبير
 وكذا فيه من رواية الاعرج عن أبي هريرة وزاد في رواية عبدة عن هشام في الطب واذا رفع
 فارتفعوا واذا سجدوا سجدوا وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجمع السجودات
 وكذا وزدت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب وقد وافق عائشة وانسا وجابر اعلى رواية
 هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة قوله طرق عنه عند مسلم منها ما اتفق عليه الشخان
 من رواية هشام عنه كما سأت في باب اقامة الصف وفيه جمع ما ذكر في حديث عائشة وحدث أنس
 باز زيادة وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن
 الاعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في باب ايجاب التكبير لكن ذكرها السراج والطبراني
 في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليان شيخ البخاري فيه وأبو عروة (٢) من
 رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي
 من رواية مالك بن الورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب وأفادت هذه الزيادة في الامور الاتباع
 بجمع المؤمنين ولا يكتفي في تحصيل الاثتمام بالاتباع بعض دون بعض ومسلم من رواية الاعمش
 عن أبي صالح عنه لا تادروا والامام اذا كفر فكبروا الحديث زاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد
 عن أبي صالح ولا تزكعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد وهي زيادة حسنة حتى احتمال اعادة
 المتعارضة من قوله اذا كفر فكبروا (قائلة) يجوز من يظلال ومن تبعه حتى ابن دقي العبدان التاء
 في قوله فكبروا والتعقيب فالواو مقتضاه الامريان افعال المأموم تقع عقب فعل الامام لكن
 تعقيب بان التاء التي للتعقيب هي العاطفة وأما التي هنا فهي للربط فقط لانها وقعت جوابا للشرط
 فعلى هذا لا تقتضي تاخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء وقد
 قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فعلى هذا لا تتفق المقارنة لكن رواية أبي داود هذه صحيحة
 في استواء التقديم والمقارنة والله أعلم (قوله فقولوا ربنا ولك الحمد) كذا في جميع الرواة في حديث
 عائشة بثبات الواو وكذا لهم في حديث أبي هريرة وثابت الا في رواية اللبث عن الزهري في باب
 ايجاب التكبير فليكن شيعي بخذف الواو ورجح اثبات الواو بان بها معنى زائد الصكونها عاطفة
 على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا طعنك ولك الحمد فيشغل على الدعاء والثناء معا ورجح
 قوم حذفها لان الاصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام والاول أرجح كما قال ابن
 دقيق العيد وقال النووي ثبتت الرواية بثبات الواو وحذفها والوجهان جائزان بخبر يرجح
 وسأت في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة الهتم قبلها وقيل عارض عن القاضي
 عبد الوهاب انه استدلل به على ان الامام يقتصر على قوله سمع الله لمن جده وان المأموم يقتصر
 على قوله ربنا ولك الحمد وليس في السياق ما يقتضي المنع من ذلك لان السكون عن الشيء
 لا يقتضي ترك فعله نعم مقتضاه ان المأموم يقول ربنا ولك الحمد عقب قول الامام سمع الله لمن جده
 فاما منع الامام من قول ربنا ولك الحمد فليس بشئ لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم

واذا رفع فارتفعوا واذا قال
 سمع الله لمن جده فقولوا
 ربنا ولك الحمد واذا صلى
 جالس فاجلسوا حديثا
 عبد الله بن يوسف قال
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب

٦٨٩

م

تحفة

١٥٢٤

(٢) قوله من رواية بشر في
 نسخة من طريق بشر بن
 المهمل وقوله من رواية مغيرة
 الخ كذا في نسخة وفي غيرها
 من رواية المعتمر عن عبد
 الرحمن وحرر اه معجبه

كان يجمع بينهما كما ساق في باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع وباقى الكلام عليه
 هنالك (قوله عن أنس) في رواية شعبة عن الزهري أخبرني أنس (قوله صلى صلاة من الصلوات)
 في رواية شعبة عن الزهري فحضر الصلاة وكذا في رواية جدي عن أنس عند اسماعيل قال
 القرطبي الامام العبد يظهر او المراد الفرض لانها التي عرفت من عاداتهم انهم يجتمعون لها بخلاف
 النافلة وحكى عياض عن ابن القاسم انها كانت تفلا وتغيبان في رواية جابر عند ابن خزيمة
 وأبي داود الجزم بانها فرض كما ساقى لكن لم أقف على تعيينها الا أن في حديث أنس صلى بنا يومئذ
 فكانها نهارية الظهر أو العصر (قوله فصلينا وراعه قعودا) ظاهره ومخالف حديث عائشة
 والجمع بينهما ان في رواية أنس هذه اختصارا وكأنه اقصر على ما آل اليه الحال بعد امره بهم
 بالجلوس وقد تقدم في باب الصلاة في الطلوع من رواية جدي عن أنس بلفظ صلى بهم جالسا
 وهم قيام فلما سلم قال انما جعل الامام وفيه ايضا اختصار لانه لم يذكر فيه قوله لهم اجلسوا والجمع
 بينهما انهم اشتدوا الصلاة قداما قواما اليهم بان يعلو وقعوا فقل كل من الزهري وجديا أحد
 الاخرين وجمعتهما عائشة وكذا جميع ما جابر عند مسلم وجمع القرطبي بين الحدين بان احتمال
 أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس وبعضهم قام حتى أشار اليه بالجلوس
 وهذا الذي حكته عائشة وتغيب باستناد قعود بعضهم بغير إذنه صلى الله عليه وسلم لانه يستلزم
 التسخير بالاجتهاد لان فرض القادر في الأصل القيام وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد اوقات
 وفيه بعد لان حديث أنس ان كانت القصة فيه سابقة لم نعلم ما ذكرنا من التسخير بالاجتهاد وان
 كانت متأخرة لم يرجح الى اعاد قول انما جعل الامام ليؤتم به الى اخره لانهم قد استدلوا أمره
 السابق وصالوا قعودا لكونه قاعدة * (قائده) * . وفي رواية جابر عند أبي داود انهم دخلوا
 يعقودونه من حين فصلي بهم فيه ولكن بين أن الأولى كانت نافلة وأقرهم على القيام وهو جالس
 والثانية كانت فريضة واستدلوا قداما فاشار اليهم بالجلوس وفي رواية بشر عن جدي عن أنس عند
 الاسماعيلي نحوه (قوله واذا صلى جالسا) استدلل به على صحة امامة الجالس كما تقدم وادعى
 بعضهم ان المراد بالامر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين الحدين لانه ذكر ذلك عقب
 ذكر الركوع والرفع منه والسجود قال فيحمل على انه لما جلس للتشهد قاموا فجلسوا فقامهم
 بالجلوس واضعوا قدس به على ذلك بقوله في حديث جابر ان كدت ثم أتفعوا فجلسوا فقامهم
 يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعوا وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد وبان سياق
 طرق الحديث تأباه وبانه لو كان المراد الاخر بالجلوس في الركعتين لقال واذا جلس فاجلسوا
 ليناسب قوله واذا اجلس فاجلسوا فاجلسوا فاجلسوا فاجلسوا فاجلسوا فاجلسوا فاجلسوا
 صلى قداما المراد بذلك جميع الصلوات يؤيد ذلك قول أنس فصلينا وراعه قعودا (قوله اجتمعون)
 كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو والان الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما
 ساق في باب إقامة الصف فقال بعضهم اجعبن بالواو الاول تأكيد لضمير الفاعل في قوله
 صلوا وأخطأ من ضعفه فان المعنى عليه والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين أو على
 التأكيد لضمير مقدم على منصوب كأنه قال أعتيكم آجعين وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم
 مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سقوط ونحوه مما اتفق

عن أنس بن مالك أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركب فرسا فصنع عنه
 فيحش شقه الايمن صلى
 صلاة من الصلوات وهو
 قاعد فصلينا وراعه قعودا
 فلما انصرف قال انما جعل
 الامام ليؤتم به فاذا صلى
 قائما فصلوا قداما فاذا ركع
 فاركعوا واذا رفع فارفعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده
 قعدوا وراواك الحمد واذا
 صلى قائما فصلوا قداما واذا
 صلى جالسا فصلوا جالسا
 آجعون قال أبو عبد الله
 قال الجدي قوله اذا صلى
 جالسا فصلوا جلوسا هو في
 مرضه التقديم ثم صلى بعد
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 جالسا والناس خلفه قيام
 لم يأمهم بالوقوف وانما
 يؤخذ بالاخر فلا تخمن
 فعل النبي صلى الله عليه

وسلم

الذي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة وفيه انه يجوز عليه صلى الله عليه وسلم
 وسلم ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل زاد قدره رفعة
 ومنصبه جلالة **قوله** ما متى يسجد من خلف الامام أي اذا اعتدل أو جلس
 بين السجدين **قوله** وقال أنس هو طرف من حديثه الماضي في الباب قبله لكن في بعض
 طرقه دون بعض وسياق في باب الاحباب التكبير من رواية اللث عن الزهري بلفظه ومناسبه
 الحديث الباب مما قد مناه الله يقتضي تقديم ما يسمى ركوعا من الامام بناء على تقدم الشتر على
 الجزء وخديث الباب يفسره **قوله** عن سفیان هو الثوري وأبو اسحق هو السبيعي وعبد
 الله بن يزيد هو الخطمي كذا وقع منسوبا عند الاسماعلي في رواية لشعبة عن أبي اسحق وهو
 منسوب الى خطمة بفتح الميمية واسكان الطاء بطن من الاوس وكان عبد الله المذكور أمرا على
 الكوفة في زمن ابن الزبير ووقع المصنف في باب رفع البصر في الصلاة أن أبا اسحق قال سمعت
 عبد الله بن يزيد يحض وأبو اسحق معروف بالرواية عن البراء عن عازب لكنه سمع هذا عنه
 بواسطة وفيه لطيفة وهي رواية يحيى ابن يحيى عن عاصم بن كلاب عن الامام من
 الاوس وكلاهما سكن الكوفة **قوله** وهو غير كذب الظاهر انه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى
 ذلك جرى الحديث في جمعه وصاحب العمدة لكن زوى عباس الدوري في تاريخه عن يحيى بن
 معين قال قال قوله وهو غير كذب انما يريد عبد الله بن زيد الراوي عن البراء لا البراء ولا يقال لرجل
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير كذب يعني ان هذه العبارة انما تحسن في
 مشكوك في عدالته والعناية كلهم عند لا يحتاجون الى تركه وقد تعقبه الخطاطي فقال
 هذا القول لا يوجب تهمة في الراوي انما يوجب حقيقة الصدق له قال وهذه عاذتهم اذا راوا
 تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى كان أو هو مرة يقول سمعت خلفي الصادق المصدق
 وقال ابن مسعود حدثني الصادق المصدق وقال عياض وسعه النووي لاوصف في هذا على
 العناية لانه لم يرد به التعديل وانما أراد به تقوية الحديث اذ حدث به البراء وهو غير متهم ومثله
 هذا قول أبي مسلم الخولاني حدثني الحبيب الامين وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما
 قال وهذا قاله تنسبا على صحة الحديث لان فائده قصده تعديل راويه وإضافته اليه أن معين
 للبراء التعديل لاجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن زيد لوجهه فان عبد الله بن زيد
 معدود في العناية انتهى كلامه وقد علمت انه أخذ كلام الخطاطي فسطه واستدرك عليه الإلام
 الأخير وليس وارد لان يحيى بن معين لا يثبت صحة عبد الله بن زيد وقد نفاها أيضا معصب
 الزبير ويوثق فيها أحد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون
 وقال النووي معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمت فثبوته اجبا أخبر به عنه وقد
 اعترض بعض المتأخرين على التبرير المذكور فقال كأنه لم يلبس من علم البيان للفرق الواضح
 بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذب لان في الاول اثبات الصفة للموصوف وفي الثاني نفي
 ضدها عنه فهما مفرقان قال والسرفيه الخ نفي الضد كأنه يقع جوابا لمن أثبت بخلاف اثبات
 الصفة انتهى والذي يظهر لي ان الفرق بينهما لانه يقع في الاثبات بالمطابقة وفي النفي بالاتزام لكن
 التبرير صحيح بالنسبة الى المعنى المراد باللفظين لان كلامهما يدل عليه انه تركية في حق مقطوع

٢٩٠ / ٢

«باب متى يسجد من
 خلف الامام» وقال أنس
 فاذا سجد فاجدوا حديثنا
 منذ قال حدثنا يحيى بن
 سعد عن سفیان قال حدثني
 أبو اسحق قال حدثني عبد الله
 ابن يزيد قال حدثني البراء
 وهو غير كذب قال كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم

٦٩٠
 ح ٢٩٠
 ح ١٧٧٢

بتركيبه فيكون من تحصيل الحاصل ويحصل الانفصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تفخيم الأمر وتقوية في نفس السامع وذكر ابن دقيق العيدان بعضهم استدلل على أنه كلام عبد الله بن يزيد يقول إني اسحق في بعض طرقه سمعت عبد الله بن يزيد وهو يحطّب يقول حدثنا البراء وكان غير كذوب قال وهو يحتمل أيضا (قلت) لكنه أبعد من الأول وقد وجدت الحديث من غير طريق إني اسحق عن عبد الله بن يزيد قوله أيضا حدثنا البراء وهو غير كذوب أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق محارب بن دينار قال سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول فذكره وأصله في مسلم لكن ليس فيه قوله وكان غير كذوب وهذا يقوى أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم (قائدة) روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئا يدل على سب روايته لهذا الحديث فإنه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رؤسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه فذكر الحديث في إنكاره عليهم (قوله) إذا قال سمع الله لمن جله في رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع ولمسلم من رواية محارب بن دينار إذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن جله لم يزل قايما (قوله لم يمين) بفتح التثنية وسكون الميم أنه لم يزل يمين قال حنبل في العود إذا ثبت وفي رواية لمسلم لا يتخو وهي لغة صحيحة يقال حنبت وحنوت بمعنى (قوله حتى يقع ساجدا) في رواية أسير أئبل عن أبي اسحق حتى يضع جبهته على الأرض وساق في باب سجود السهو ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي اسحق ولا جند عن غندر عن شعبة حتى يسجد ثم يسجدون واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام وتعب بالنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلصص الإمام بالركن الذي يتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعشر روعه وقبل الفراغ منه ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم فكان لا يميني أحد منا ظهره حتى يستتم ساجدا ولا يميني من حديث أنس حتى تمكن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود وهو أوضح في اتفاق المقارنة واستدل به على طول الطمانينة وفيه نظر وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتساعه في اتقالاته (قوله) حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان نحوه) هكذا في رواية المستكى وكرة وسقط للباقيين وقد أخرجه أبو عوانة عن الصفيان وغيره عن أبي نعيم ولفظه كما ذكرنا أصليا خلف النبي صلى الله عليه وسلم لم يميني أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهته (قوله) يا ساجد ان من رفع رأسه قبل الإمام أي من السجود كما ساق في بيانه (قوله عن محمد بن زياد) هو الجعي مدني سكن البصرة قوله في البخاري أحاديث عن أبي هريرة وفي التابعين أيضا محمد بن زياد الإلهاني الحنصلي وله عنده حديث واحد عن أبي أمامة في الزراعة (قوله) أما يميني أحدكم في رواية الكشي يميني أو لا يميني ولا يداود عن حصن بن عمر عن شعبة أما يميني أو لا يميني بالشد وأما يميني الميم حرف استفهام مثل الأوصالها النافية دخلت عليها همة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ (قوله) إذا رفع رأسه قبل الإمام زاد ابن خزيمة من رواية محمد بن زيد عن محمد بن زياد في صلاته وفي رواية حفص بن عمر المذكورة الذي يرفع رأسه والإمام ساجد فبين أن المراد الرفع من السجود وفيه تعقب على من قال أن الحديث نص في المنع من تقديم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معا وإنما هو نص في السجود ويلحق به الركوع

إذا قال سمع الله لمن جله لم يميني أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا بعده * حدثنا أبو نعيم عن سفيان عن أبي اسحق نحوه بهذا * (باب أتم) من رفع رأسه قبل الإمام * حدثنا جراح بن سفيان قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما يميني أحدكم أو لا يميني أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس جبار

٦٩١

تحفة

١٤٢٨٠

لكونه في معناه ويمكن ان يفرق بينهما بان السجود له من يدخر به لان العبد اقرب ما يكون فيه
من ربه لانه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص بالتخصيص عليه ويحتمل ان يكون من باب
الاكتفاء وهو ذكر احد الشئتين المشتركين في الحكم اذا كان للمد كورع به واما التقدم على
الامام في الخفض للركوع والسجود فقليل يلتحق به من باب الاولى لان الاعتدال والجلوس بين
السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واذل الدليل على وجوب الموافقة فيما
هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد ويمكن أن يقال ليس هذا واضح لان الرقع من الركوع
والسجود يستلزم قطعه عن غاية كاله ودخول النقص في المقاصد أشد من دخوله في الوسائل
وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الامام في حديث آخر أخرجه البراز من رواية طبع بن
عبد الله السعدي عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما ناصيته يد شيطان
وأخرجه عبد الرزاق عن هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ (قوله) أو يجعل الله صورته صورة
جبار الشبك من شعبة فقد رواه الطيالسي عن جادين سلمة وابن خزيمة من رواية جادين زيد
ومسلم من رواية نونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زيد بن زاذان قال الامام جادين
فقال لارأس وأما نونس فقال صورة وأما الربيع فقال وجهه والظاهر انه من تصرف الرواة قال
عباس بن هذيل وابان متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه (قالت) لفظ الصورة يطلق
على الوجه أيضا وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي المعتمدة وخص وقوع الوعد عليها
لانها وقعت الجنابة وهي أشمل وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه نوعا
عليه بالمسح وهو أشد العقوبات وبذلك جزم النووي في شرح المذهب ومع القول بالتحريم
فالجهر على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته وعن ابن عمر تطل وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر
بناء على أن انتهى يقتضي الفساد وفي المعنى عن أحمد أنه قال في رسالته ليس لمن سبق الامام
صلاة لهذا الحديث قال ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب واختلف في
معنى الوعد المذكور فقليل يحتمل ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الجار موصوف بالسلادة
فاستعمل هذا المعنى ليعالج بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجع هذا النحازان
التحويل لم يقع مع كثرة الناعلين لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولا بدوا غايدل
على كون فاعله متعرضا لذلك وكون فعله ممكالا لان يقع عنه ذلك الوعد ولا يلزم من التعرض
لشيء وقوع ذلك الشيء قاله ابن دقيق العبد وقال ابن بري يحتمل أن يراد بالتحويل المسح أو
تحويل الهيئة المحسنة أو المعنوية أو هما معا وجه آخر على ظاهره اذ لا مانع من جواز وقوع
ذلك رسا في كمال الاشارة الدليل على جواز وقوع المسح في هذه الامة وهو حديث أبي مالك
الاشعري في المغازي فان فيه ذكر الخسف في آخره ومسح آخر من قرعة وخنازير الى يوم القيامة
وسبق من بذلك في تفسير سورة الانعام ان شاء الله تعالى ويقوى جملة على ظاهره ان في رواية
ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زيد ان يحول الله رأسه رأس كلب فهذا يعدل الجاز لتقاء
الناسبة التي ذكر وهامن بلاد الجار ومما بعده أيضا اراد الوعد بالامر المستقبل وبالفعل
الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو اراد تشبيهه بالجار لاجل البلادة قال مثلا فرأسه رأس جبار
واتبعات ذلك لان الصيغة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا

أو يجعل الله صورته صورة
جبار

يحسن أن يقال له يحشى إذا فعلت ذلك أن تصبر بل يدامع أن فعله المذكور انما شاع في البلاد
وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراءس من حجار
في البلاد قول يمين وجه المنع وفي الحديث كمال شفقتي صلى الله عليه وسلم بأمتيه وبيانه لهم
الاحكام وما ترتب عليهما من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولا دلالة فيه لانه
دل على منطوقه على منع المسابقة وتفهمه على طلب المتابعة وأما المقارنة فمكوت عنها وقال
ابن زينة استدلاله بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التسامح (قلت) وهو مذهب رضى ميمى على
دعوى بغير برهان والذي استدلل بذلك منهم انما استدلل بأصل التسامح لا بخصوص هذا الحديث
(الطبعة) * قال صاحب القيس ليس للتقدم قبل الامام سب الاطلب الاستحجال ودواؤه أن
يستخسر انه لا يستدل قبل الامام فلا يستجمل في هذه الاعمال والله أعلم **(قوله)** **باسم**
امامة العبد المولى أى العتيق قال ابن زينة لم يصح بالجواز لكن لو حبه لازاده أئدسه
(قوله) وكانت عائشة الطخ وصله أبو داود في كتاب المصاحف من طريق أبي يوب عن ابن أبي مليكة أن
عائشة كان يومها غلامها ذكوان في المحض وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام
ابن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة انها اعتقت غلاما لها عن دبر فكان يومها في
رمضان في المحض وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة انه كان
يأتى عائشة بأعلى الوادى هو وأبو وهب وعبد بن عمرو والمصور بن مخزومة وناس كثير فيومهم أبو عمرو
مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق وأبو عمرو المذكور هو ذكوان وإلى صحة امامة العبد ذهب
الجمهور وخالفوا في ذلك لا يوم الاخر الا أن كان قارئا وهم لا يقرؤن فيومهم الا في الجمعة
لانهم لا يجتمع عليه وخالفه أشهب واحتج بأنه يجزئه اذا حضرها **(قوله)** في المحض استدلل به
على جواز إقامة المصل من المحض ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة **(قوله)** وولد
الشيخ بفتح الموحدة وكسر المجهدة والتشديد أى الرأىة ونقل ابن التين انه رواه بفتح الموحدة
وسكون المجهدة والتخفيف والاولى أولى وهو معطوف على قوله المولى لكن فصل بين المتعاطفين
بأنه عائشة ونقل القرطبي في مختصر الخفارى بفتحها من بقبضة الاثر المذكور وإلى صحة امامة ولده
الزنا ذهب الجمهور أيضا وكان مالك يكره أن يتخذ اماما رآه وعلته عنده أنه يصح مع رضا لكلام
الناس فأشعرت بسمه وقيل لانه ليس في الغالب من يفقهه فخطب عليه الجهل **(قوله)** والاعرابى
بفتح الهزنى أى ساكن البداية وإلى صحة امامة ذهب الجمهور أيضا وخالف مالك وعلته عنده
علمه الجهل على سكان الوادى وقيل لانهم يدعون نقص السن وتزك حضور الجماعة تابا **(قوله)**
والغلام الذى لم يحتمل بظاهره انه اذا اراد المأق وحتمل الاعمال لكن يخرج منه من كان دون سن
التمييز دليل آخر ولعل المصنف راعى القفط الوارد في النهى عن ذلك وهو خيار واهب عبد الرزاق
من حديث ابن عباس من فوعا لا يؤتم الغلام حتى يحتمل واسناده ضعيف وقد أخرج المصنف
في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام انه كان يوم قومه وهو ابن سبع سنين وقيل انما لم
يستدل به هنا لان أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل لانه ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم
على ذلك وقيل لاحتمال أن يكون أراد الله كان يومهم في النافلة دون الفريضة وأجيب عن الاول
بان زمان نزول الوحي لا يقع فيه لاحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ولهذا استدلل

* (باب امامة العبد
والمولى) وكانت عائشة
يومها عبدا ذكوان من
المحض وولد النبي والاعرابى
والغلام الذى لم يحتمل

فتح
٢٩٠ / ٢

٦٩٢

تحفة

٧٨٠٠

لقول النبي صلى الله عليه وسلم
يَوْمَهُمْ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ
وَلَا يَنْعَى الْعَبْدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ
بِغَيْرِهِ **٥** حَدَّثَنَا بَرَاهِيمُ بْنُ
النَّذَرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ
عَمَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ مَقَدِّمُ
الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ الْعَصَةِ
مَوْضِعُ قِبَاعٍ قَبْلَ مَقَدِّمِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
يَوْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَدِيفَةَ
وَكُنَّا أَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا
٥ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ

٦٩٢

ق

تحفة

١٦٤٩

أَبُو سَعْدٍ وَجَابِرٌ عَلَى جَوَازِ الْعَزْلِ بَانِهِمْ كَانُوا يَعَزِّلُونَ وَالْقُرْآنُ نَزَلَ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي مَوْضِعِهِ وَأَيُّهَا الْوَلَدُ
الَّذِينَ قَدَّمُوا عَمْرُو بْنُ سُلَيْمَةَ كَانُوا أَجَاعَةً مِنَ الْعَجَابَةِ وَقَدْ قُتِلَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَخَالَفَ
مَنْهُمْ وَعَنِ الثَّانِي بَانَ سَاقُ رِوَايَةِ الْمَصْنُفِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَوْمَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ فِيهِ صَلَوا
صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ الْحَدِيثُ وَفِي رِوَايَةِ لَا بَنِي دَاوُدَ قَالَ عَمْرُو فَاشْهَدَتْ
مَشْهَدًا فِي حَرَمِ الْأَكْتِسَاءِ مَالِهِمْ وَهَذَا بِعَمْرِ الْفَرَاضِ وَالتَّوَاتُلِ وَاجْتِماعِ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى عَدَمِ الْعَصَةِ
بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يَوْمَهُمْ أَقْرَوْهُمْ قَالَ فَعَلِيَ هَذَا انْتِخَابُ مَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ
وَالصَّبِيُّ لَيْسَ بِأَمُورٍ لَانِ الْقَلَمَ رَفَعَ عَنْهُ فَلَا يَوْمُ كَذَا قَالَ وَلَا يَخْتَفِي فَسَادُهُ لَا نَأْتِي الْقَوْلَ الْمَأْمُورَ مِنْ
يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ الْبَالِغِينَ بِأَنَّهُمْ يَقْدُمُونَ مَنْ انْتَصَفَ بِكَوْنِهِ أَكْثَرُ قَرَأَ نَاقِلُ مَا حَسِبَ وَجِبَ إِلَى
صِحَّةِ إِمَامَةِ الصَّبِيِّ ذَهَبَ أَيُّضًا الْحَسَنُ الْمَصْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاسْتَحَقَّ وَكَرِهَهُمَا مَالُكَ وَالثَّوْرِيُّ وَعَنِ
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَجْدَرُ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَالْمَشْهُورُ عَنْهُمَا الْأَجْرُ فِي التَّوَاتُلِ دُونَ الْقِرَاءَةِ **٥** قَوْلُهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَهُمْ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ (اللَّهُ أَيُّ فَعْلٍ مَنْ انْتَصَفَ بِذَلِكَ جَازَتْ إِمَامَتُهُ مِنْ
عَدُوِّهِ وَغَيْرِهِمَا وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي بَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَحَقُّ
بِالْإِمَامَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَحْبَابُ السُّنَنِ بِلِقَظِ يَوْمِ الْقُرْآنِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْحَدِيثُ وَفِي
حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ سُلَيْمَةَ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَوْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قَرَأَ تَأْوَفَى
حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيُّضًا إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيَوْمَهُمْ أَحَدُهُمْ وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَوْهُمْ
وَاسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ أَقْرَوْهُمْ عَنْ إِمَامَةِ الْكَافِرِ لِأَصْحَابِ لَانَّهُ قَرَأَهُ **٥** (قَوْلُهُ وَلَا يَنْعَى الْعَبْدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ
الْجَمَاعَةُ) هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ وَلَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَعْلُومِ (قَوْلُهُ بِغَيْرِهِ) أَيُّ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ لِسَلْبِهِ
فَلَوْ قَصِدَ تَقْوِيَةُ الْفَضِيلَةِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وَسَدَّ كَرْمُ تَنْدَمِي الْكَلَامِ عَلَى قِصَّةِ
سَالِمٍ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ الْبَابِ (قَوْلُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْعَمَرِيُّ (قَوْلُهُ لِمَقَدِّمِ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ)
أَيُّ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَبِهِ صَرَحَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ (قَوْلُهُ الْعَصَةِ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفَةِ قَوْلُهُ
قَدِمَ كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ نَزَلُوا الْعَصَةِ أَيُّ الْمَكَانِ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ وَهُوَ يَأْكُفَانِ
الضَّادُ الْمَهْمَلَةُ بَعْدَهَا مَوْحِدَةٌ وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِهِ فَقِيلَ بِالْفَتْحِ وَقِيلَ بِالضَّمِّ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَايَةِ ضَبَطَهُ
بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالضَّادُ الْمَهْمَلَتَيْنِ قَالَ أَبُو عَبْدِ الْكَرِيمِ بِضَبَطِهِ الْأَصْلِيِّ فِي رِوَايَتِهِ وَالْمَعْرُوفِ
الْمَعْبُودُونَ بِحَدَّثَاتِ التَّشْدِيدِ وَهُوَ مَوْضِعٌ بَقَاءُ (قَوْلُهُ وَكَانَ يَوْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَدِيفَةَ) زَادَ فِي
الْأَحْكَامِ رِوَايَةَ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ نَافِعٍ وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُو أَبُو سُلَيْمَةَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الْأَسَدِ وَدَيَّادُ ابْنِ
حَارِثٍ وَعَامَرُ بْنُ رَيْبَعَةَ وَاسْتَشْكَلَ ذَكَرَ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمْ أَذْفَى الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ كَانَ رَفِيقَهُ وَوَجْهَهُ الْبَيْتِيُّ بِأَحْقَالِ أَنْ يَكُونَ سَالِمٌ الْمَذْكُورَ اسْتَقْرَعَ عَلَى
الصَّلَاةِ بِهِمْ فَيَصْغُرُ ذَكَرَ أَبِي بَكْرٍ وَلَا يَخْتَفِي مَا فِيهِ وَوَجْهُهُ الدَّلَالَةُ مِنْهُ أَجَاعَةً كَارِ الْعَجَابَةِ الْقُرَشِيِّينَ عَلَى
تَقَدُّمِ سَالِمٍ عَلَيْهِمْ وَكَانَ سَالِمٌ الْمَذْكُورُ مَوْلَى أَمْرٍ أَمِنَ الْأَنْصَارُ فَأَعَقَبَتْهُ وَكَانَ إِمَامَتُهُمْ كَانَتْ قَبْلَ
أَنْ يَعْقَى وَبِذَلِكَ تَطْهَرُ مَنَاسِبَةُ قَوْلِ الْمَصْنُفِ وَلَا يَنْعَى الْعَبْدُ انْتِخَابُ لِمَوْلَى أَبِي حَدِيفَةَ لَانَّهُ لَا زَمَ
أَبَا حَدِيفَةَ بَعْدَ عَمِيَّةِ بْنِ رَيْبَعَةَ بَعْدَ أَنْ عَقِبَتْهُ فَلَمَّا نَهَى عَنْ ذَلِكَ قَدِمَ قَوْلُهُ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي
مَوْضِعِهِ وَاسْتَشْهَدُ سَالِمَ الْإِمَامَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَوْلُهُ وَكَانَ أَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا)
إِشَارَةٌ إِلَى سَبَبِ تَقَدُّمِهِمْ لَمَعَ كَوْنُهُمْ أَشْرَفَ مِنْهُ وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ لَانَّهُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا

(قوله حدثني) هو القطان (قوله اجمعوا وأطيعوا) أي فيما فيه طاعة الله (قوله وان استعمل) أي جعل عاملا والمصنف في الأحكام عن مسدود عن يحيى وان استعمل عليكم عبد حبشي وهو أصرح في مقصود الترجمة وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يذرا سمع وأطع الحديث وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن بإسناد له أخر عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال ان خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني ان اسمع وأطع وان كان عبد حبشي مجتدع الاطراف واخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرينة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يومهم قال فقبل هذا أبو ذر فذهب يتأخر فقال أبو ذر أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وأخرجه مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدي تحدث انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يتحدث في حجة الوداع بقول ولو استعمل عليكم عبد يقولكم بكتاب الله وفي هذه الرواية فائدة ان تعين جهة الطاعة وتاريخ الحديث وانه كان في أواخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان رأسه زينة) قيل شبه بذلك لصغر رأسه وذلك معروف في الحديث وقيل لسواده وقيل لقصر شعر رأسه وتقلبه ووجه الدلالة منه على صحة امامة العبد انه اذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال ويحتمل أن يكون ما خذوا من جهة ما جرت به عادة تسمي أن الأمير هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وان جازوا لأن القيام عليهم يفضي غالبا الى أشدهما شكر عليهم ووجه الدلالة منه انه أمر بطاعة العبد الحبشي والامامة العظمى انما تكون بالاستحقاق في قرش فيكون غيرهم متغلبا فاذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه ورد ما بن الجوزي بأن المراد بالاعمال هتافا يستعمله الامام لامن يل الامامة العظمى وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى ولا مانع من جعله اعلم من ذلك فقد وجد من ولي الامامة العظمى من غير قرش من ذوي الشوك متغلبا وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الامامة في غير قرش وهو متعقب اذ لا تلازم بين الاجراء والحواز والله أعلم (قوله) **باب** اذا لم يتم الامام أو تم من خلفه) يشير بذلك الى حديث عقبة بن عامر وغيره كما ساقى (قوله حدثنا الفضل بن سهل) هو البخاري المعروف بالاعمى من صغار مشيخ البخاري ومات قبله بسنة (قوله يصلون) أي التمتع واللام في قوله لكم التحليل (قوله فان أصابوا فلكم) أي ثواب صلاتكم زاد أحمد عن الحسن بن موسى هذا السند ولهم أي ثواب صلاتهم وهو يعنى عن تكلف توجيه حديثه وتيسر ان يباطل بظاهر الرواية المحسوفة فزع عن المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا لعلكم تدركون أوقاتا يصلون الصلاة لغير وقتها فاذا أدركتموها فصلوا في يومكم في الوقت ثم صلاوا معهم واحلوا هاجسة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره فالتقدم على هذا فان أصابوا الوقت وان أخطأ الوقت فلكم يعنى الصلاة التي في الوقت انتهى وغفل عن الزيادة التي في رواية أحمد فانها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذا أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهم ما من طرق عن الحسن بن موسى وقد أخرج ابن جبران حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح في مقصود الترجمة ولفظه

قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو الصباح عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زينة (باب اذا لم يتم الامام أو تم من خلفه) * حدثنا الفضل بن سهل قال حدثنا الحسن بن موسى الاشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم

٦٩٤

تحفة

١٤٢١٨

يكون أقوام يصلون الصلاة فأنتموا فلكم ولهم وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر
 مرفوعاً عن أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية أخرى هذا الحديث فان صلوا الصلاة
 لوقتها وأنتموا الركوع والسجود فهي لكم ولهم فهذا بين أن المراد ما هو أهم من ترك أصابة
 الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فقدت صلاة
 من خلفه (قوله وإن أخطأ) أي ارتكبوا الخطيئة ولم يرد به الخطأ المقابل للعدالة لأنهم فيه
 قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه وجه غيره قوله إذا خيف منه
 بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة وقال البغوي في شرح السنة فيه دليل على أنه إذا
 صلى بقوم محدثاً أنه تصح صلاة المأمومين وعليه إعادة واستدل به غيره على أنهم من ذلك
 وهو صحة الائتمام بنحو شيء من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم وهو ونحوه عند
 الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه الأصح عندهم صحة الاقتداء بالجن علم
 أنه ترك واجباً ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً بما على أن المراد بانقطاع ما يقابل العمد
 قال ويحتمل الخلاف في الأمور الاجتهادية بكن يصلي خلف من لا يرى قراءة السجدة ولا أنها من
 أركان القراءة ولا أنها آية من التفاسحة بل يرى أن التفاسحة تجزئ دونها قال فان
 صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو السجدة لأن غاية حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ
 وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب (تيسره) *
 حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال وقد ذكرنا شاهدًا عند
 ابن حبان وروى الشافعي معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
 مرفوعاً باللفظ يأتي قوم يصلون لكم فأنتموا كان لهم ولهم وأنتموا كان عليهم ولكم
 (قوله) **باب** إمامة المقتون أي الذي دخل في الفتنة فخرج على الإمام ومنهم من
 فسره بما هو أهم من ذلك (قوله والمبتدع) أي من اعتقد شيئاً لم يخالف أهل السنة والجماعة
 (قوله وقال الحسن صل وعليه بدعته) وصلة سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن
 حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن صل خلفه وعليه بدعته
 (قوله وقال لنا محمد بن يوسف) هو القرباني قيل عبر بهذه الصيغة لأنه مما أخذ عنه شيخه في
 المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا وقيل إن ذلك إنما تحمله بالاجازة والمناولة أو العرض وقيل هو متصل
 من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك وهو أنه متصل
 لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً وكان فيه راء وليس على شرطه والذي هنا من
 قبيل الأول وقد وصلة الاسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف القرباني
 (قوله عن جعفر بن عبد الرحمن) أي ابن عوف وفي رواية الاسماعيلي أخبرني جعفر وأخبره
 الاسماعيلي من طريق أخرى عن الأوزاعي وخالفه يونس بن يزيد فقال عن الزهري عن عروة
 أخبره الاسماعيلي أيضاً وكذلك رواه معمر عن الزهري أخرجه عمر بن شبة في كتاب مقتل عثمان
 عن غندر عنه ويحتمل أن يكون للزهري فيه شيطان (قوله عن جعفر بن عبد الله بن عدي) في
 رواية ابن المبارك عن الأوزاعي عند الاسماعيلي وإني نعم حدثني جعفر بن عبد الله بن عدي بن الخطاب
 من بني نوفل بن عبد مناف وعبد الله المذكور تابعي كبير معدود في الصحابة لكونه نواصب

تبع
٢٩٢/٢

وان أخطأ فلكم وعليهم
 * (باب إمامة المقتون
 والمبتدع) * وقال الحسن
 صل وعليه بدعته قال
 أبو عبد الله وقال لنا محمد
 بن يوسف حدثنا الأوزاعي قال
 حدثنا الزهري عن جعفر بن
 عبد الرحمن عن جعفر بن عبد الله
 بن عدي بن خيار أنه دخل على
 عثمان بن عفان رضي الله
 عنه وهو محصور فقال

٦٩٥

تبع

٩٨٢٧

عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان عثمان من أقارب أمه كاسماني في موضعه (قوله) انه امام عامة) أي جماعة وفي رواية نونس وأنت الامام أي الاعظم (قوله) ونزل بك مانري) أي من الحصار (قوله) ويصلي لنا) أي يومنا (قوله) امام قسنة) أي رئيس قسنة واختلف في المشار اليه بذلك فقبل هو عبد الرحمن بن عديس البكري أحد رؤس المصريين الذين حصر وعثمان قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره وقاله ابن الجوزي وزاد ان كاتبة بن بشر أحد رؤسهم صلى بالناس أيضا * (قلت) وهو المراد ههنا فان سيف بن عمر روى حديث الباب في كتاب الفتوح من طريق أخرى عن الزهري بسنده فقال فيه دخلت على عثمان وهو محصور وكاتبة يصلي بالناس فقلت كيف ترى الحديث وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو امامة بن سهل بن حنيف الانصاري لكن ياذن عثمان ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ورواه ابن المنذر عن طريق أخرى هروية وكذلك صلى بهم على بن أبي طالب فيما رواه اسمعيل الخطمي في تاريخ بغداد من رواية ثعلبة ابن يزيد الحماني قال فلما كان يوم عيد الاضحي جاء على فصلي بالناس وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الخوافي لم يصل بهم غيرها وقال غيره صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف ورواه عمر بن شبة باسناد قوي وقيل صلى بهم أيضا أنس بن مالك الانصاري وطه بن عبيد الله وليس واحد من هؤلاء ما رواه ابيه قوله امام قسنة وقال الداودي معنى قوله امام قسنة أي امام وقت قسنة وعلى هذا الاختصاص له بالخارجي قال ويدل على صحة ذلك ان عثمان لم يذكر في الذي أمهم بركه بل ذكر ان فعله أحسن الاعمال انتهى وهذا ما غلبه المصنف من ترجمته ولو كان كما قال لم يكن قوله وتخرج مناسباً (قوله) وتخرج) في رواية ابن المبارك وانا التخرج من الصلاة معه والخرج التأم أي ضيق الوقوع في الائم واصل الخرج الضيق ثم استعمل للائم لانه يضيّق على صاحبه (قوله) فقال الصلاة أحسن) في رواية ابن المبارك ان الصلاة أحسن وفي رواية معقل بن زياد عن الأوزاعي عند الاسماعيلي من أحسن (قوله) فاذا أحسن الناس فأحسن) ظاهره انه رخص له في الصلاة معهم كانه يقول لا يضرك كونه مفتوناً بل اذا أحسن فوافقه على احسانه واترك ما افتت به وهو المطابق لساق الباب وهو الذي فهمه الداودي حتى احتج الى تقدير حذف في قوله امام قسنة وخالف ابن المنبر فقال يحتل ان يكون رأى ان الصلاة خلفه لانضج فقادع الجواب بقوله ان الصلاة أحسن لان الصلاة التي هي أحسن هي الصلاة الصحيحة وصلاة الخارج غير صحيحة لانه ما كفر أو فاسق انتهى وهذا قاله نصر المذهب في عدم صحة الصلاة خلف الفاسق وفيه نظر لان سفاروي في الفتوح عن سهل بن يوسف الانصاري عن أبيه قال كره الناس الصلاة خلف الذين حصر وعثمان الاعثمان فانه قال من دعا الى الصلاة فاجبره انتهى فهذا صريح في ان مقصوده بقوله الصلاة اجسن الاشارة الى الاذن بالصلاة خلفه وفيه تايد لما فهمه المصنف من قوله امام قسنة وروى سعيد بن منصور من طريق شعول قال قالوا لعثمان اننا نخرج ان نضلي خلف هؤلاء الذين حصروك فذكر في نحو حديث الزهري وهذا منقطع لانها اعتقد (قوله) واذا أسأوا فاجتنب) فيه تحذير من القسنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد وفي هذا الاثر الحضي على شهود الجماعة ولا سيما في زمن القسنة لان زياد تفرق الكلمة وفيه ان الصلاة خلف من تكبره الصلاة خلفه أولى من تعطيل

انك امام عامة ونزل بك
مانري ويصلي لنا امام قسنة
وتخرج فقال الصلاة
أحسن ما يعمل الناس فاذا
معهم واذا أسأوا فاجتنب
اسأئهم

٢٩٩

الجماعة وفيه رد على من زعم ان الجماعة لا يجزئ أن تقام بغیراذن الامام **(قوله وقال الزيدى)**
 بضم الزاى وهو محمد بن الوليد **(قوله الخنث)** رويانه بكسر النون وفتحها فالاول المراد به من
 فيه فكسروا ثنتين وثشبه بالنساء والثاني المراد به من يؤتى وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن
 التين محتجا بان الاول لا مانع من الصلاة خلقه اذا كان ذلك أصل خلقته ورويان المراد من يعتمد
 ذلك فتشبه بالنساء فان ذلك بدعة قبيحة ولهذا جوزوا الداودى ان يكون كل منهم ما ردا قال
 ابن بطلان ذكر البخارى هذه المسئلة هنالان الخنث مفتتن في طريقته **(قوله الامن ضرورة)** أى
 بان يكون داشوكه أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه وقد روي معمر عن الزهري بغير قيد
 أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه قلت فالخنث قال لا ولا كرامة لا يؤتم به وهو محمول على حالة
 الاختيار **(قوله)** حدثنا محمد بن ابان (هو البخى مسكلى وكيع وقيل الواسطى وهو محتمل لكن
 لم يجد للواسطى رواية عن غندر بخلاف البخى وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقت وهذا
 جميع ما أخرج عنه البخارى **(قوله)** اسمع وأطع تقدم الكلام عليه قبل باب قال ابن المتير
 وجه دخوله في هذا الباب ان الصفة المذكورة انما وجد غالباً في بعض حديث عهد بالاسلام
 لا يتخلو من جهل يدب فيه وما يحتاجون هذه صفة عن ارتكاب البدعة ولم يكن الا افتتانه بنفسه
 حتى تقدم الامامة وليس من أهلها **(قوله)** يقوم أى المأموم **(عن عيين)**
 الامام بجذائه بكسر الهملة وذال معجمة بعد هاءة أى يجنبه فخرج بذلك من كان خلقه أو
 ما تلا عنه وقوله أخرجه من كان الى جنبه لكن على بعد عنه كذا قال الزين بن المنبر والذى
 يظهر ان قوله بجذائه يخرج هذا ايضا وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر وفي انتزاع هذا من
 الحديث الذى أورده بعد وقد قال أصحابنا يستحب ان يقف المأموم دونه قليلا وكان المصنف أشار
 بذلك الى ما وقع في بعض طرقه فقد تقدم في الطهارة من رواية خزيمة عن كريب عن ابن عباس
 بلقظ فقامت الى جنبه وظاهر المساواة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن
 عباس نحو ما من هذه القصة وعن ابن جريج قال قلت لعطاء الرجل يصل مع الرجل أى يكون
 منه قال الى شقه الا عين قلت أى مجازى به حتى يصف معه لا بقوت أحدهما الا آخر قال نعم قلت
 أحب ان يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة قال نعم في الموطان عبد الله بن عتبة بن مسعود
 قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقمته وراءه ففقر حتى جعلني حذاءه
 عن عيينه **(قوله اذا كانا)** أى اماما ومأموما بخلاف ما اذا كانا مأموما مع امام فلهما حكم
 آخر **(تنبيه)** وهكذا في جميع الروايات باب التلويح يقوم الى آخره وأورده الزين بن المنبر بلفظ
 باب من يقوم بالاضافة وزاد من وشرحه على ذلك وترددين كونهما موصولة واستهامة ثم
 أطفال في حكمة فذلك وان سبه كون المسئلة مختلفا فانها واقع ان من محذوفة والساق ظاهر في
 ان المصنف جازم بحكم المسئلة لا مترددا والله أعلم وقد نقل بعضهم الاتفاق على ان المأموم الواحد
 يقف عن الامام الا التخي فقال اذا كان الامام ورجل قام الرجل خلف الامام فان ركع
 الامام قبل أن يجي أحد قام عن عيينه أخرجه سعيد بن منصور ووجه بعضهم بان الامامة مظنة
 الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك وهو حسن لكنه مخالف للنص
 وهو قاس فاسد ثم ظهر لى ان ابراهيم انما كان يقول بذلك حيث يظن تلقاها بجي ثمان وقد

وقال الزيدى قال الزهري

لا ترى أن يصل خلف

الخنث الامن ضرورة لابد

منها * حدثنا محمد بن

ابان قال حدثنا غندر عن

شعبة عن أبي السباع أنه سمع

أنس بن مالك قال قال النبي صلى

الله عليه وسلم لا يذرا مع

وأطع ولو لم يلبس كان رأسه

زينة **(باب)** يقوم عن عيين

الامام بجذائه سواء اذا كانا

اثين * حدثنا سليمان بن

حرب قال حدثنا شعبة عن

الحكم قال سمعت سعيد بن

جبير عن ابن عباس رضى

الله عنهما قال بيت في بيت

خالتي ميمونة فله لى رسول

الله صلى الله عليه وسلم العشاء

ثم جاء فصلى أربع ركعات ثم

نام ثم قام فبث فقامت عن

يساره فجعلني عن عيينه فصلى

خمس ركعات ثم صلى ركعتين

ثم نام حتى سمعت غبطه

أوقال خطيبه ثم خرج

الى الصلاة

٦٩٧

٥٩٩

روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال ربحاقت خلف الأسود وحدى حتى يحيى المؤذن وذكر
 النبي أنه يستقدم من حديث الباب استماعاً تقدم المأموم على الإمام خلافاً للمالك لما في رواية
 مسلم فقامت عن يساره فأداني من خلفه حتى جعلني عن يمينه وفيه نظر **(قوله ما)**
 إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يطل صلاة ابن عباس مع كونه قائم عن يساره أولاً وعن أحمد بطل لأنه صلى الله عليه
 عليه وسلم لم يفره على ذلك والأول هو قول الجمهور بل قال سعيد بن المسيب إن موقف المأموم
 الواحد يكون عن يسار الإمام ولم يتابع على ذلك **(قوله حدثنا أحمد)** ثم أوردته في شيء من
 الروايات لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وآخر جهم من طريقه **(قوله عمرو)** هو ابن
 الحرث المصري وكذا وقع عند أبي نعيم **(قوله عن عبدة)** بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو
 يحيى بن سعيد الأنصاري وفي الأسناد ثلاثون المتابعين مدينون على نسق **(قوله نعمت)** في رواية
 الكشي هي بت **(قوله فآخذني خلعتي)** قد تقدم أنه أداره من خلفه واستدل به على أن مثل ذلك
 من العمل لا يفيد الصلاة كإسائي **(قوله قال عمرو)** أي ابن الحرث المذكور بالأسناد المذكور
 السه وهو هم من زعم أن من تعليق البخاري فقد ساقه أبو نعيم مثل ساقه ويكره المذكور في هذا
 هو ابن عبد الله بن الأشيم وأسناده عمرو بن الحرث به هذه الرواية عنه العلوي رجل **(قوله)**
ما إذا لم ينو الإمام أن يؤم الخ لم يجز بحكم المسئلة لما فيه من الاحتمال لأنه ليس
 في حديث ابن عباس التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينو الإمامة كما أنه ليس فيه أنه نوى
 لأن استداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فبطل معه لكن في إيقافه إيمانه موقف المأموم
 ما يشعر بالثاني وأما الأول فالأصل عدمه وهذه المسئلة تختلف فيها والأصح عندنا الشافعية
 لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة واستدل ابن المنذر أيضاً بحديث أنس أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في شهر رمضان قال فثبتت فقامت إلى جنبه وجاء آخر فقام
 إلى جنبتي حتى كثر خطا فلما أحس النبي صلى الله عليه وسلم بنا تجوز في صلاته الحديث وهو ظاهر في
 أنه لم ينو الإمامة استداءً وأنه أوامه به وأقرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما
 ساق في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى ذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والقرينة فشرط أن
 ينوي في القرينة دون النافلة وفيه نظر فحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى
 رجلاً يصلي وحده فقال لا تجزئ تصدق على هذا فبطل معه آخر جه أبو داود وحسنه الترمذي
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم **(قوله عن عبد الله بن سعيد بن جبير)** هو من أقراء أبو
 الروى عنه ورجال الأسناد كلهم بصرى وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس
 المذكور في هذه الأبواب الثلاثة ما في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى **(قوله ما)** إذا
 طول الإمام وكان للرجل أي المأموم حاجة فخرج وصلى) ولكن كشيته صلى الله عليه وهذه
 الترجمة عكس التي قبلها لأن في الأولى جواز الانتماء عن لم ينو الإمامة وفي الثانية جواز قطع
 الانتماء بعد الدخول فيه وأما قوله في الترجمة فخرج فيحصل أنه خرج من القدوة وأمن الصلاة
 رأساً وأمن المسجد قال ابن زشيد الظاهر إن المراد خرج إلى منزله فبطل فيه وهو ظاهر قوله في
 الحديث فأنصرف الرجل قال وكان سبب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للذي رأيته يصلي أصلاً تان

٢٠٠

تحفة

٢٥٥٧

معا كما تقدم (قلت) وليس الواقع كذلك فان رواية للنسائي فأنصرف الرجل فصل في ناحية المسجد وهذا يحتمل ان يكون قطع الصلاة والقنوة لكن في مسلم فأنصرف الرجل فلم يمسح على وحده * واعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار ومجارب بن دينار وأبو الزبير وعبيد الله ابن مقسم فرواية عمرو وللمصنف هنا عن شعبة وفي الادب عن سليم بن حيان ومسلم عن ابن عينة ثلاثتهم عنه ورواية مجارب تأتي بعد يابن وهي عند النسائي مقرورة بأبي صالح ورواية أبي الزبير عند مسلم ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة وله طرق أخرى غير هذه شاذة كما يحتاج اليه منها معزوا وانما قدمت ذكر هذه لتسهل الحواشي عليها (قوله) حدثنا مسلم (هو ابن ابراهيم والظاهر ان روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجهما البيهقي من طريق محمد بن أيوب الرازي عنه وقال الكرماني الظاهر من قوله فصلي العشاء الى آخره داخل تحت الطريق الأولى وكان الحامل له على ذلك انما لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهرا لكن لعل أن يقول ان مراد البخاري بذلك الإشارة الى أصل الحديث على عادته واستفادنا الطريق الأولى علوا لاسنادها كان في الطريق الثانية قائمة التصريح بسماع عمرو من جابر (قوله) يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو وعشاء الاخرة فكان العشاء هي التي كان نواظب فيها على الصلاة مرتين (قوله) ثم يرجع فيوم قومه في رواية منصور المذكورة فصلي بهم تلك الصلاة والمصنف في الادب فصلي بهم الصلاة أي المذكورة وفي هذا رد على من زعم ان المراد ان الصلاة التي كان يصليها مع النبي صلى الله عليه وسلم غير الصلاة التي كان يصليها بقومه وفي رواية ابن عينة فصلي لله مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم في قومه فأهمهم وفي رواية الحمدي عن ابن عينة ثم يرجع الى سلمة فصلي بهم ولا تخالفه فيه لان قومه هم بنو سلمة وفي رواية النشافي عنه ثم يرجع فصليها بقومه في بنو سلمة ولا جزم يرجع فيومنا (قوله) فصلي العشاء كذا في معظم الروايات ووقع في رواية لا يلى عوانة والطحاوي من طريق مجارب صلى الله عليه وسلم وكذا العبد الزاقي من رواية أبي الزبير فان حل على تعدد القصة كما سبقت وأعلى ان المراد بالغرب العشاء مجازا ثم والافاضة الصحيح أصح (قوله) فقرأ بالبقرة استدلال به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة البقرة لكن في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه فقر سورة البقرة ومسلم عن ابن عينة نحوه وللمصنف في الادب فقر بهم البقرة فالظاهر ان ذلك من تصريف الرواة والمراد أنه استدأف قراءتها به صرح مسلم ولفظه فافتتح سورة البقرة وفي رواية مجارب فقر بأسورة البقرة والنساء على الشك والسراج من رواية يسع عن مجارب فقر بالبقرة والنساء كذا رأيت به بخط الزكي البرزالي بالوافان كان ضبطه احتل ان يكون قرأ في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ووقع عند احمد من حديث بريدة باسناد قوي فقر اقرب الساعة وهي شاذة الا ان جعل على التعدد ولم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسجيعة هذا الرجل لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده والبرازن طريقه عن طاب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال مر حزنم أي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طه ولم يوقع حزنم ناضح له الحديث قال البرازن لا نعلم أحدا سماه عن جابر الا ابن جابر اه وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طاب فجعله عن ابن جابر عن حزنم صاحب القصة وان جابر لم يدرك

حدثنا مسلم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع فيوم قومه قال حدثني محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع فيوم قومه فصلي العشاء فقرا بالبقرة

٢٠١

تحفة

٢٥٥٧

حرماً ووقع عنده صلاة المغرب وهو شوماً قد علم من الاختلاف في رواية محارب ورواه ابن
 الهيثم عن أبي بريد عن جابر فسمي حارماً وكانه حقه أخرجه ابن شاهين من طريقه ورواه
 أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال
 كان معاذ يقوم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخلة الحديث كذا فيه براء بعد حالف
 وظن بعضهم أنه حرام بن لحمان قال أنس وبذلك يخرم الخطيب في المهمات لكن لم أره منسوباً
 في الرواية ويحتمل أن يكون تصحيح من حرم فقتل مع هذه الروايات وإلى ذلك يوجب صحيح
 ابن عبد البر فإنه ذكر في الصلاة حرام بن أبي بن كعب وذكر له هذه القصة وعن أحمد في رواية
 عبد العزيز بن صهيب عن أنس ولم أقف في رواية عبد العزيز عن تسمية أسبه وكأنه في علي أن
 اسمه تصحف والاب واخذ سماء جابر ولم يسمه أنس وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضاً
 من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلمة قال له سلمة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا أيها الله أنظلي في أعمالنا فأتى حين غسي فغسلني فأتى معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فتأتمه
 فطول علينا الحديث وفيه أنه استشهد بأحد وهذا امرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه وقد
 رواه الحارثي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلاً من بني سلمة قد كره مسلاً
 ورواه الأوزاعي من وجه آخر عن جابر وسماه مسلماً أيضاً لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن
 اسمه مسل ففتح أوله وسكون اللام وكانه تصحف والله أعلم وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما
 واقعتان وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء والمغرب والاختلاف في السورة هل
 هي البقرة وأقربت والاختلاف في عذر الرجل هل هو لأجل التطويل فقط لكونه جازماً
 العمل وهو تعبان أو لكونه أراد أن يسقي نخلة آنذاك أو لكونه خاف على الماء في الخلل كافي
 حديث بريده واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه صلى الله عليه وسلم بأمره بالتخفيف ثم
 يعود إلى التطويل ويحجب عن ذلك احتمال أن يكون قرأ أو لا بالبقرة فلما نهاه قرأ أقربت وهي
 طويلة بالنسبة إلى السورة التي أمره أن يقرأ بها كما سبق ويحتمل أن يكون النهي أولاً وقع
 للمخشى من تغير بعض من يدخل في الإسلام ثم لما اطمأنت قلوبهم بالإسلام ظن أن المتابع
 زال فقرأ بأقربت لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور فصاح صاحب الشغل
 وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فأنصرف فحسب ثم قرأ أقربت في الثانية
 فأنصرف آخر ووقع في رواية ابن الزبير عن معاذ بن رفاعه أن رجلاً من بني سلمة كان من بني
 سلمة فيقول رواية من سمعوا من الله أعلم (قوله فأنصرف الرجل) اللام فيه للبهمة التي
 ويحتمل أن يراد به الجنس فكأنه قال واحد من الرجال لأن المعرفة تعريفاً للجنس كما ذكر في
 مؤداه ووقع في رواية الأسامي على قيام رجل فأنصرف وفي رواية سلم بن حبان فحجز رجل
 فعلى صلاة خففة ولأن عينة عند مسلم فأنصرف رجل فلم صلى وحده وهو ظاهر في أنه قطع
 الصلاة لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عينة بقوله ثم سلم وأن الحفاظ من
 أصحاب ابن عينة وكذلك من أصحاب شعبة عمرو بن دينار وكذلك من أصحاب جابر بن عبد الله كروا السلام
 وكانهم فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام بطل به من الصلاة
 وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استقر فيها مفرداً قال

فأنصرف الرجل

فكان معاذ يناول منه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فتان فتان فتان ثلاث مراراً وقال فتان فتان فتان وأمره بسورتين من أواسط المفصل قال عمرو لا أحفظهما

الرافعي في شرح المسند في الكلام على رواية الشافعي عن ابن عيينة في هذا الحديث فتني رجل من خلفه فصلى وحده هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتني عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى ولهذا استدل به الشافعية على أن للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً تارة التورى فيه فقال لا دلالة لنفسه لأنه ليس فيه أنه فارقه ويحتمل على صلاته بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فبدل على جواز قطع الصلاة باطلها العذر (قوله) فكان معاذ يناول منه) والمستقلى تناول منه والكشيميني فكانت به حزة وفون مشددة معاذاً تناول منه والاولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ومعنى شال منه أي تناول ذلك كره بسوء وقد فسره في رواية سليمان بن جبان ولفظه فبلغ ذلك معاذاً فقال أنه منافق وكذا الإي الزبير ولابن عيينة فقالوا لا تأفت يا فلان قال لا والله لا تخين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خبرته وكن معاذاً قال ذلك أولاً ثم قاله أعجاب معاذ للرجل (قوله) فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بين ابن عيينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ وفي رواية النسائي فقال معاذ لئن أصبحت لأدركن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فأسل إليه فقال معاذ لك علي الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت علي نأضحي في ذكر الحديث وكان معاذ أسبقه بالشكوى فما أرسل إليه جاء فاشتكى من معاذ (قوله) فقال فتان) في رواية ابن عيينة فتان أنت زاذ محارب ثلاثاً (قوله) وقال فتان) شك من الراوي وهو منصوب على أنه خبر كان المقدرة وفي رواية أبي الزبير أن تريد أن تكون فتاناً تناول جد في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم بامعاذ لا تنك فتاناً وزاد في حديث أنس لا تطول بهم ومعنى القسمة ههنا أن التطويل يكون سبباً لخروجهم من الصلاة والتكبر للصلاة في الجماعة وروي البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر قال لا تغضوا إلى الله عباده يكون أحدكم اماماً فيطول على القوم الصلاة حتى يبغض إليهم ما هم فيه وقال الداودي يحتمل أن يريد بقوله فتان أي معذب لأنه عذبهم بالتطويل ومنه قوله تعالى أن الذين قتلوا المؤمنين قبل معناه عذبهم (قوله) وأمره بسورتين من أواسط المفصل قال عمرو) أي ابن دينار (لا أحفظهما) وكأنه قال ذلك في حال تحديه لشعبة والافقي رواية سليمان بن جبان عن عمرو وأقرأ الشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها وقال في رواية ابن عيينة عند مسلم أقرأ بكذا وأقرأ بكذا قال ابن عيينة فقلت لعمر وإن ألبس بريد شتا عن جابر أنه قال أقرأ الشمس وضحاها والليل إذا يغشى وسبح اسم ربك الأعلى فقال عمر ونحو هذا وجرم بذلك محارب في حديثه عن جابر وفي رواية الليث عن أبي أنس بن عزمند مسلم مع الثلاثة أقرأ باسم ربك زاد ابن جرير عن أبي الزبير والنخعي أخرجه عبد الرزاق وفي رواية الحمدي عن ابن عيينة مع الثلاثة الأول والسماء ذات البروج والسماء والطارق وفي الرماح المفصل أقوال ستأتي في فضائل القرآن أحسنها أنه من أول ق إلى آخر القرآن (قوله) أوسط) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثلها من قصار المتوسط ويحتمل أن يريد به المعتدل أي المناسب للعالم من المفصل والله أعلم واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالتفعل بناء على أن معاذاً كان ينوي بالاولى الفرض وبالثانية التفل ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جرير عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث

الباب زاده له تطوع ولهم فريضة وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وقد مرح ابن جريح
 في رواية عبدالرزاق بسماعه فيه فاستفتت حمة تدليه فقول ابن الجوزي انه لا يصح مردود
 وتعليل الطحاوي له بان ابن عيينة ساقه عن عمرو وأثم من ساق ابن جريح ولم يذكر هذه الزيادة
 ليس بقادح في صحته لأن ابن جريح أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم اخذوا عن عمرو ومنه ولو لم يكن
 كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عددا فلا معنى
 للتوقف في الحكم بجمعها وأما رد الطحاوي لها باحتمال ان تكون مدرجة فجوابه ان الأصل
 عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل فهما كان مضموما الى الحديث فهو منه ولا سيما اذا روى من
 وجهين والامر هنا كذلك فان الشافعي أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعا للشمس وابن دينار
 عنه وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لان جابرا كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على
 انه سمع ذلك منه ولا يظن بجابرا أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد الا بان يكون ذلك الشخص
 أطلع عليه وأما احتجاج أصحابنا بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكثوفة فليس بمجدلان حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية
 فرض أو نفل ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومة لانها ليست حثيثا
 فرضا هو كذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خاف افضل الأئمة في
 المسجد الذي هو من افضل المساجد فانه وان كان فيه نوع ترجيح لكن المتعاقبان يقولان اذا
 كان ذلك بامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع وكذلك قول الطحاوي
 ان العشاء في قوله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حقيقة في المفروضة فلا يقال
 كان ينوي بها التطوع لان مخالفته ان يقول هذا لا ينافي ان ينوي بها التثقل وأما قول ابن حزم
 ان المخالفين لا يجيزون لمن عليه فرض اذا اقيم ان يصلي مطوعا فكيف ينسبون الى معاذ
 ما لا يجوز عندهم فهذا ان كان كما قال فنقص قوى واسلم الاجوبة التمسك بازاء المقدمة
 وأما قول الطحاوي لاجتماعها لانهم لم تكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقريره فجوابه انهم
 لا يمتثلون في ان رأى الصحابي اذا لم يخالفه غيره حجة والواقع هنا كذلك فان الذين كان يصلي بهم
 جهادا كلهم بحجة وفيهم ثلاثون عسكرا واربعون بدريا قاله ابن حزم قال ولا يحفظ عن غيرهم
 من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالحوار عمرو بن عمرو وأبو الدرداء وأنس وغيرهم وأما قول
 الطحاوي لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة
 فيه تصلي مرتين أي فيكون منسوخا فقد تعبه ابن دقيق العلية بأنه يتضمن اثبات النسخ
 بالاحتمال وهو لا يسوغ وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة اهـ وكأنه لم
 يقف على كتابه فانه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لاصلا الصلاة في اليوم مرتين
 ومن وجه آخر مرسل ان أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم
 قبله ذلك فنهاهم في الاستدلال بذلك على تقدير صحة نظر لاحتمال ان يكون النهي عن ان
 يصلوها مرتين على انها فريضة وبذلك حزم البيهقي جمع بين الحديثين بل قال قائل هذا النهي
 منسوخ بمحدث معاذ لم يكن بعدا ولا يقال القصة قديمة لان صاحبها استشهد بها حالنا نقول
 كانت احدي أو آخر الثلاثة فلا مانع ان يكون النهي في الاولى والاذن في الثالثة مثلا وقد

قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلتا معهما اذ اصلبتا في رحالكما ثم اتيا مسجد جماعة فصلبا معهما فقامت الكفاة أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الاسود العاهري وصححه ابن خزيمة وغيره وكان ذلك في حجة الوداع في آخر حجة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أيضا أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين يأوون بعدهم ويؤخرون الصلاة عن مقامها أن يصلوا في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوا معهم نافلة وأما استدلال الطحاوي أنه صلى الله عليه وسلم نسي معاذ عن ذلك بقوله في حديث سالم بن اطارث أما إن تصلي معي وأما إن تحذف بقومك ودعواه أن معناه أما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وأما إن تحذف بقومك ولا تصل معي فله نظر لأن خلفه أن يقول بل التقدير أما أن تصلي معي فقط إذا لم تحذف وأما أن تحذف بقومك فتصلي معي وهو أولى من تقديره لما فيه من مقابلة التخصيف بترك التخصيف لانه هو المسؤول عنه المتنازع فيه وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بأن صلاة الخوف وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة للأفعال المتنافسة في حال الأمن فلا جازت صلاة المفترض خلف المتفل لصلى النبي صلى الله عليه وسلم مرتين على وجه الاتصافه منافاة فلما يفعل دل ذلك على المنع فإياه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى معهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكره صريحاً ومسلم عن جابر نحوه وأما ملأه بهم على نوع من المخالفة فليسان الجواز وأما قول بعضهم كان فعل معاذ ضرورة لقوله القراء في ذلك الوقت فهو ضعف كما قال ابن دقيق العيدان التقدير الجزئي من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا وما زاد لا يكون سبباً لتركها كما أمرهم معنوع منه شرعاً في الصلاة وفي حديث الباب من التواتر أيضاً أصحاب التخصيف الصلاة من إعادة لحال المأمومين وأما من قال لا يكره التحويل إذا علم رضا المأمومين فيشكل عليه أن الامام قد لا يعلم حال من يأتي فيأتي به بعد دخوله في الصلاة كافي حديث الباب فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً إلا إذا فرض في محصل يقوم بحضوره راضين بالتحويل في مكان لا يدخله غيرهم وفيه أن الحاجة من أمور المناجزة في تحفيف الصلاة وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر أو مانع عذر فاستدل به بعضهم وتعقب وقال ابن المنبر لو كان كذلك لم يكن لأمر الأئمة التخصيف فائدة وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخصيف المحافظة على صلاة الجماعة ولا ينافي ذلك حواز الصلاة منفرداً وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر وفيه حواز صلاة المنفرد في المسجد الذي صلى فيه بالجماعة إذا كان يصدر وفيه الإنكار بلفظ لوقوعه بصورة الاستقحام ويؤخذ منه تعبر بكل أحد يحسنه والاكتفا في التعبر بالقول والانتكار في المكرهات وأما تنكراره إلا ثلثاً كبداية تقدم في الظاهر صلى الله عليه وسلم كان بعيد الكلمة ثلاثاً لتفهم عنه وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر أو إن كان له عذر باطن للتفريع فعل ذلك وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولاً وأن التخلف عن الجماعة من صفة المتأخر **قوله** يا تحفيف الامام في القيام واتمام الركوع والسجود قال الكرماني الوأجمع مع كونه باب التخصيف بحيث لا يشوبه شيء من الواجبات فهو تفسير لقوله في الحديث فليجتزله لأيا من التجوز المؤدى إلى فساد الصلاة قال ابن المنبر ونبهه ابن رشد وغيره على تحفيف الترجمة القيام

باب تحفيف الامام في القيام واتمام الركوع والسجود حديثنا أحمد بن يونس

٢٠٢

٤ من في

قصة

٩٥٥٥٤

مع ان لفظ الحديث اعم حيث قال فليجوز لان الذي يطول في الغالب انما هو القيام وما عاده
لا يشق انما على احدثوا كانه جل حديث الباب على قصة معاذ فان الامر بالتخفيف فيها مختص
بالقراءة انتهى ملخصا والذي يظهر لي ان البخاري اشار بالترجيح الى بعض ما ورد في بعض طرق
الحديث كعادته وأما قصة معاذ فغاية حديث الباب لان قصة معاذ كانت في العشاء وكان
الامام فيها معاذ وكانت في مسجد بني سلمة وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء ووهب من
فسر الامام المصنف هاتجا هذا المراهة أي بن كعب كما أخرجه أبو يعلى باسناد حسن من رواية
عيسى بن جابر وهو بابي عن جابر قال كان أبي بن كعب يصلي باهل قبا فاستفتح سورة طه فله
فدخل معه غلام من الانصار في الصلاة فلما سمعه استفتحها انقل من صلاته غضب أبي فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم يشكو الغلام وأتى الغلام يشكو أبي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم
حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال ان منكم منفر من فاذا صليتم فأوزوا فان خلفكم الضعف
والكبر والمرض وهذا الحاجة فابان هذا الحديث ان المراد بقوله في حديث الباب مما يطيل
بنا فلان أي في القراءة واستفد منه أيضا نسبة الامام وبأى موضع كان وفي الطبراني من
حديث عدي بن حاتم من أنما نلتيم الركوع والسجود وفي قول ابن المنبر ان الركوع والسجود
لا يشق انما هما نظرا فانه ان أراد أقل ما يطابق عليه اسم تمام فذلك لا يثبت وان اذاعة القيام
فقد ثبت قسأت حديث البراء قريسا صلى الله عليه وسلم كان قيامه موكوم موجوده قريبا
من السواء **(قوله حدثنا زهير)** هو ابن معاوية الجعفي واسم جليل هو ابن أبي خالد قيس هو ابن أبي
حازم وأبو مسعود هو الانصاري الدردي والاستاذ كوفون **(قوله أن رجلا)** لم أقف على
اسمه ووهب من زعم أنه حرم من أبي بن كعب لان قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب
(قوله اني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي فلا أحضرها مع الجماعة لاجل التطويل وفي رواية
ابن المبارك في الاحكام والله اني لا تأخر زيادة القسم وقبسه جواز مثل ذلك لانه لم يشكر عليه
وتقدم في كتاب العلم في باب الغضب في العلم بلفظ اني لا كذا أدرك الصلوة وتقدم توجيهه
ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذي ألهمه من تطويله اقتضاه أن يتشغل عن الجي في أول
الوقت وثوقا بطوله بخلاف ما اذا لم يكن يطول فانه كان محتاج الى المبادرة السهولة في الوقت
وكانه يقتضي تطويله فيشغل بعض شمله ثم توجه فصادف انه تأخر بدركه وتأخر لا يدركه
فلذلك قال لا كذا أدرك مما يطول بنا أي بسبب تطويله واستدل به على تسهله الصبح بذلك
ووقع في رواية تسفيان الاتية قريسا عن الصلاة في القيروا انما خصها بالذكر لانها تطول فيها
القراءة غالباً ولان الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة اليها **(قوله أشد)** بالنصب وهو
نعت لمصدر محذوف أي غضبا أشد وسببه انما الخلفه الموعظة أو للتقصير في فعل ما ينبغي فعله
كذا قاله ابن دقيق العيد وتعبه فليذه أو الفتح العمري بانه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك
قال ويحتمل ان يكون ما ظهر من الغضب لارادة الاهتمام بما يلقيه لاصحابه لكونوا من
سماعه على بال ثلاث يعود من فعل ذلك الى مثله وأقول هذا الحسن في الباعث على أصل اظهار
الغضب اما كونه أشد فالاحتمال الثاني وأوجه ولا يراد عليه التعقب المذكور **(قوله ان)**
منكم منفرين فيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ فأتان أنت ويحتمل ان

قال حدثنا زهير قال حدثنا
اسم جليل قال سمعت قيسا قال
أخبرني أبو مسعود ان رجلا
قال والله يا رسول الله اني
لا تأخر عن صلاة الغداة
من أجل فلان مما يطيل بنا
بخاراً يا رسول الله صلى
الله عليه وسلم في موعظة
أشد غضبا منه ومثله ثم
قال ان منكم منفرين

تكون قصة أي هذه بعد قصة معاذ فهذا إلى بصيغة الجمع وفي قصة معاذ وجه واحد بالخطاب
وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكر في قصة معاذ وجه هذا توجه الاحتمال الأول لا بد في العبد
(قوله فايكم ماصلى) ما زائد وقوقع في رواية سفيان بن أم الناس (قوله فليخفف) قال ابن دقني
العبد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء تخفيفا بالنسبة إلى عادة تقوم
طويلا بالنسبة لعادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث
تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة
في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا (قلت) وأولى ما أخذ التخفيف من الحديث الذي
أخرج أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أنت إمام
قومك وأقدار القوم بأضعفهم استأذنه حسن وأصله في مسلم (قوله فان فيهم) في رواية سفيان
فان خلفه وهو تعليل الأمر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من
المذكورات لم يضرب التطويل وقد كتبت ما رددت عليه في الباب الذي قبله من إمكان مجي من
بتميم بإحداها وقال العمري الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للأئمة
التخفيف مطلقا قال وهذا كإشروع القصر في صلاة المسافر وعلى بالمشقة وهو مع ذلك بشرع
ولولم يشق عملا بالغالب لأنه لا يدري ما يطوى عليه وهنا كذلك (قوله الضعيف والكبير) كذا
للاكثر وقوقع في رواية سفيان في العلم فان فيهم المرض والضعيف وكان المراد بالضعيف هنا
المرضى وهناك من يكون ضعيفا في خلقته كالتيق والسن وسأني في الباب الذي بعده
من يقول فيه (قوله ماصلى) إذا صلى لنفسه فليطول ماشاء) يريدان عموم الأمر
بالتخفيف يختص بالأئمة فأما المنفرد فلا يجز عليه في ذلك لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى
خرج الوقت كاستدركه (قوله فان فيهم) كذا لا كروا للكتيبة فان منهم (قوله الضعيف
والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلقة والسقيم به مرض زاد مسلم من وجه آخر عن
أبي الزناد والصغير والكبير زاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع
وله من حديث عدي بن حاتم والعارب السيل وقوله في حديث أبي مسعود الماضي وهذا الحاجة
هي أهل الأوصاف المذكورة (قوله فليطول ماشاء) ولمسلم فصل كيف شاء أي تخففا
أو طولا واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو الصحيح عند بعض أصحابنا
وفيه نظر لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة إنما التفریط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل
وقت الأخرى أخرجه مسلم وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع
الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل
الاعتدال وأخوس بين السجدين (قوله باب) من شكك ما لمه إذا طول) فيه حديث
أبي مسعود وظاهر في الترجمة وكذا حديث جابر والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري
وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال كان أبي يصلي خلفي فربما قال يا بني طول بنا
اليوم واستبد منه تسمة الابن المذكور وفيه جمعة على من كمال رجل اليوم أياه كعظمه ورأيت
يخط البدر الزكشي له رأي في بعض نسخ البخاري ذكره عطاء بن روم الرجل بأفغان ثبت ذلك
فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق وكان المنذر كان أمارا باتباع المسجد (تسمية) وقوقع في

فايكم ماصلى بالناس فليخفف
فان فيهم الضعيف والكبير
هذا الحاجة (باب اذا صلى
لنفسه فليطول ماشاء)
حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا صلى
أحدكم للناس فليخفف فان
فيهم الضعيف والسقيم
والكبير واذا صلى أحدكم
نفسه فليطول ماشاء
(باب من شكك امامه)
اذا طول وقال أبو أسيد
طولت بنا يا بني حدثنا
محمد بن يوسف قال حدثنا
سفيان عن اسمعيل بن أبي
خالد عن قيس بن أبي حازم
عن أبي مسعود قال قال
رجل يا رسول الله اني لا تأخر
عن الصلاة في القبر مما يبطل
بنافلان فيها فغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما رأيته
غضب في موضع كان أشد
غضابه يومئذ ثم قال يا أيها
الناس ان منكم منفرين
فن أم الناس فليخفف فان
خلفه الضعيف والكبير وذا
الحاجة * حدثنا آدم بن
أبي اس قال حدثنا شعبة
قال حدثنا شحاح بن ذر
قال سمعت جابر بن عبد الله
نسخة

الانصارى قال أقبل رجلنا ضاحين وقد جنح الليل فوافق معاذاً (١٦٩) يصلى فبرلاً نأخضه وأقبل الى معاذ فقراً

رواية المسنن أبو أسيد بنغهمزة والصواب الضم كالباقيين **(قوله)** في حديث محارب عن جابر
أقبل رجلنا ضاحين) التاسع بالنون والضاد المجهمة والحاء المهملة ما استعمل من الابل في سقي
الغفل والزرع **(قوله)** وقد جنح الليل) أى قبل نطلته وهو يؤيد ان الصلاة المذكورة كانت
العشاء كما تقدم **(قوله)** بسورة البقرة أو النساء) زاد أبو داود والطائسي عن شعبة شك محارب في
هذا رد على من زعم ان الشك فيه من جابر **(قوله)** فلو لا صليت) أى فهل صليت **(قوله)** فانه يصلى
وراءك) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحال لمن وجه بين القصتين لكن في
ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة ننظر لقوله بعدها أحب هذا في الحديث يعنى هذه الجملة
الاخيرة فانه يصلى الخ وقال ذلك هو شعبه الراوى عن محارب وقد رواه غيره شعبة من أصحاب
محارب عنه بدوهم وكذلك أصحاب جابر **(قوله)** تابعه معبد بن مسروق) هو والد عثمان النورى
وروايته هذه وصلها أبو عروثة من طريق أبى الاحوص عنه ومتابعة مسعر وصلها السراج من
رواية أبى نعيم عنه ومتابعة الشيباني وهو أبى اسحق وصلها البرز من طريقه كلهم عن محارب
والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه **(قوله)** قال عمرو
هو ابن بنار وقد تقدمت روايته قبل بابين ورواية عبد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية
محمد بن عجلان عنه وهي عند أبى داود واختصار ورواية أبى الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن
جرير عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يبين ان السورة البقرة **(قوله)** وتابعه
الاعمش عن محارب) أى تابع شعبة وروايت عند النسائي من طريق محمد بن فضال عن الاعمش
عن محارب وأبى صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه فطوّل بهم معاذ ولم يبين السورة **(قوله)**
الايحاز في الصلاة وكألفها) ثبت هذه الترجمة عند المسنن وكريكو كذا ذكرها
الامام على وسقط الباقيين وعلى تقدير مقوطها فإنا سجدت أنس للترجمة من جهة ان من
سلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الايجاز والاتمام لا يشك منه تطويل وروى ابن أبى شيبة
من طريق أبى جحانة قال كانوا أبى العجاية يمتحنون ويوزنون ويأدرون الوسوسة فينبغي العلة في
تخفيفهم ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالاشارة الى أن تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم
يكن لهذا السبب لعصمته من الوسوسة بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه ككساحي
(قوله) عبد العزيز) هو ابن هيب والاسناد كله بصرون والمراد بالايحازع الكمال الا اننا نأفل
ما يمكن من الاركان والاباض **(قوله)** باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي
قال ابن المنير التراجم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين وهذه الترجمة تتعلق بقدر
زاد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم لكن حيث يتعلق بشئ يرجع اليه **(قوله)** عن يحيى بن أبى
كثير) في رواية يشرن بكراً الآية عن الاوزاعي حدثني يحيى **(قوله)** عن عبد الله بن أبى قتادة
في رواية ابن مساعة عن الاوزاعي عند الاسماعيلي حدثني عبد الله بن أبى قتادة **(قوله)** الى لا قوم
في الصلاة أريد) في رواية يشرن بكراً لا قوم الى الصلاة وأأريد **(قوله)** تابعه يشرن بكراً هي
موصولة عند المؤلفين في باب خروج النساء الى المساجد قبل كتاب الجمعة ومتابعة ابن المبارك
وصلها النسائي ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها واستدل بهذا الحديث على جواز

(٢٢ - فتح الباري في) فأجمع بكاء الصبي فاتخوذ في صلاته كراهية ان أشق على أمه تابعه يشرن بكراً
ابن المبارك وبقية عن الاوزاعي حدثنا خالد بن محمد قال حدثنا سليمان بن بلال قال

حدثني شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول ما صلت وراء أبا أمامة قط أخف صلاة ولا أتم من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف تخافة (١٧٠) أن تقتل أمه * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا

أدخال الصبيان المساجد وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مخلفا في بيت بقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال وفيه شذوذ الذي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ومراعاة أحوال الكبر منهم والصغير (قوله) حدثني شريك بن عبد الله (أي ابن أبي غرور) الأسناد كله مدينون غير خالفه وكوفي سكن المدينة (قوله) أخف صلاة ولا أتم إلى هذا أخرج مسلم من هذا الحديث من رواية اسمعيل بن جعفر عن شريك ووافق سليمان بن بلال عن تكلمته أو ضمره عند اسمعيل (قوله) فيخفف بين مسلم في رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه فيقرأ بالسورة القصيرة بين أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها ولفظه أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الأولى بسورة طه وله فسمع بكاء صبي فقرأ بالناسية ثلاث آيات وهذا مرسل (قوله) أن تقتل أمه (أي تقتل عن صلاتها لا اشتغال قلبها بغيره) زائد عبد الرزاق من مرسل عطاء أو تركه فيضع (قوله) حدثنا سعيد هوان أبي عروبة والاسناد كله بصريون وكذا ما بعده موصولا ومعلقا (قوله) وأما أريد أطالها) فبأن من قصد في الصلاة الأمان بشئ عسب لاجب عليه الوفاء به خلافا للشبه حيث ذهب إلى أن من قرأ في الطلوع قائما ليس له أن يجلس (قوله) في رواية ابن أبي عدي عما أعلم وفي رواية الكشي عن المالكي (قوله) وجد أمه (أي حزنه) قال صاحب المحكم وجد وجد بالكون والتعريض حزن وكان ذكر الأم هنا يخرج مخرج الغالب والأقرب كان في معناها المتعلق بها (قوله) وقال موسى (أي ابن اسمعيل) وهو أوسيلة التذوق وأبان هذا ابن زيد العطار والمراد به ذبيان سمع قادة من أنس وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جبر وروايته المندرجة عن محمد ابن اسمعيل كلاهما عن أبي سلمة ووقع التصريح أيضا عند اسمعيل من رواية خالد بن الحرث عن سعيد عن قيادة أن أنس بن مالك حدثه قال ابن بطال أخرج من قال يجوز للأمام إطالة الركوع إذا سمع بحسن داخل ليدركه وتقصه ابن المبرغان التخفيف فقبض التطويل فكيف يقاس عليه قال ثم إن فيه مقابلة للمطلوب لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد انتهى ويمكن أن يقال محل ذلك ما لم يشق على الجماعة وبذلك قيده أحمد واسحق وأبو ثور وما ذكره ابن بطال سبغة إليه الخطأ ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز وتقصه القراطي بأن في التطويل هنا زيادة على في الصلاة غير مطلوب بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى وفيه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيله أطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك في التعريض للعالم نقل كراهته عن الجسدية قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف وقال محمد بن الحسن أثنى أن يكون شركا (قوله) باب إذا صلى ثم قوم قال الزبير بن المنير يذكر جواب أبا جريال عادية في ترك الجنم بالحكم المختلف فيه وقد تقدم البحث في ذلك فربما تقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو (قوله) باب من سمع الناس تكبيرا لامام) تقدم الكلام على حديث عائشة

عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي مات فيه أنه يؤذنه بالصلاة فقال مروا أبابكر في فليصل بالناس قلت أن أبابكر رجل أسف أن يقصه ما لم يكن فلا يقدر على القراءة قال مروا أبابكر فليصل فقلت مثله فقال في الثالثة وأل الرابعة أكن صاحب يوسف فمروا أبابكر فليصل فعلى وخرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بين رجليه كافي أنظر

تحفة ١٥٩٤٥

المختار بحسب الارض
فلما راه أبو بكر ذهب يتأخر
فاشار اليه أن صل فتأخر أبو

بكر رضى الله عنه وقعد

التي صلى الله عليه وسلم الى

جنبه وأبو بكر يسمع الناس

الكبير «تابعه محاضر عن

الاعش» (باب الرجل يأتي

بالامام ويأت الناس بالامام

ويذكر عن النبي صلى الله

عليه وسلم أني وليأتكم

بكم من بعدكم) «حدثني

قتيبة قال حدثنا أبو معاوية

عن الاعش عن ابراهيم عن

الاسود عن عائشة قالت لما

تقل رسول الله صلى الله

عليه وسلم جابلا يؤذنه

بالصلاة فقال مروا أبابكر

يصل بالناس فقلت يا رسول

الله ان أبابكر رجل أسيف

وانه متى ما يقم مقامك

لا يسمع الناس فلو أمرت

عمر فقال مروا أبابكر ان يصلي

بالناس فقلت لخصه قولي له

ان أبابكر رجل أسيف وان

متى يقم مقامك لم يسمع

الناس فلو أمرت عمر فقلت

انك لا تفتح ضواحب

يوسف مروا أبابكر ان يصلي

بالناس فلما دخل في الصلاة

وجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم في نفسه خفة

فقام بعد ابي بن حنبلين

في باب حد المريض ان يشهد الجماعة والشاهد فيه قوله وأبو بكر يسمع الناس الكبير وهذه
القطعة منسوبة عند الجمهور والله راد بقوله في الرواية الماضية وكان أبو بكر يصلي صلاة النبي صلى
الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاته أي بكر وقد ذكر البخاري أن محاضرا تابع عبد الله
ابن داود في ذلك وسألت في البحث في ذلك في الباب الذي بعده قال ابن مالك وقع في بعض
الروايات هناك ان يقم مقامك يعني ومروا أبابكر يصلي باثبات الباقية وهو من قبيل اجراء
المعتل مجرى الصحيح والاكتفاء بخذف الحركة ومنه قراءة من قرأ أنه من يتقى ويصبر * (تنبه)

سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الاسناد ابراهيم ولا بد منه **(قوله يا)**

الرجل يأتي بالامام ويأت الناس بالامام) قال ابن بطال هذا موافق لقول مسروق الشعبي

ان الصوفى يوم بعضها بعضا خلا للجمهور (قلت) وليس المراد انهم يأتونهم في التبليغ

فقط كما فهمت بعضهم بل الخلاف بمعنى لان الشعبي قال فمن أحرم قيل ان رفع الصلوة الذي

يليه رؤسهم من الركعة انه أدركها ولو كان الامام رفع قبل ذلك لان بعضهم لبعض أئمة انتهت

فهذا يدل على انه يرى انهم يتكلمون عن بعضهم بعض ما يتصله الامام وأما الشعبي الاول وصله

عبد الرزاق والثاني وصله ان أي شية ولم يفصح البخاري باختصاره في هذه المسئلة لانه بدأ

بالتوجه الى العلى ان المراد بقوله ويأت الناس بأي بكر أي انه في مقام المبلغ ثم في هذه الرواية

التي أطلق فيها اقتداء الناس بأي بكر ورشح طاهرها بظاهر الحديث المطلق فيحتمل أن يكون

ذهب الى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الاولى يسمع الناس الكبير لا يني كونهم

يأتون به لان اسماعهلهم التكبير جزء من اجزاء ما يأتون به فيه وليس فيه نفي لغروه يؤيد ذلك

رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله بن داود المذكور وكيع جميعا عن الاعش هذا الاسناد

قال فيه والناس يأتون بأي بكر وأبو بكر يسمعهم **(قوله)** ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم

هذا طرف من حديث ابي سعيد الخدري قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه تأخرا

فقال تقدموا وانقواي وليأتكم من بعدكم الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية

أبي نصر عنه قبل وانما ذكره البخاري بصيغة التريض لان المناصرة ليس على شرطه لضعف فيه

وهذا عندئذ ليس بصواب لانه لا يلزم من كون علي غير شرطه انه لا يصلح عنده للاحتجاج به بل قد

يكون صالحا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه التي هو اولى شروط الحق والخير ان

هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضا بخلاف صيغة الجرم فانها

لا تستعمل الا في الصحيح وظاهره يدل مذهب الشعبي واجاب النووي بان معنى وليأتكم بكم

من بعدكم أي يقتدي بكم من خلفكم مستدلين على افعالي بأفعالكم قال وفيه جواز

اعتماد الاموم في متابعة الامام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه وأوصف قدمه براه

متابعا للامام وقيل معناه تعلموا مني أحكام الشريعة وليتبع منكم التابعون بعدكم وكذلك

اسمهم الى اقتراض الدنيا **(قوله)** مروا أبابكر يصلي) كذا فيه باثبات الباقية وقد تقدم توجيه

ابن مالك له وقع في رواية الكشي أي أن يصلي **(قوله)** متى يقوم) كذا وقع لاكثر في الموضعين

باثبات الاول ووجهه ان مالك قال فيه متى باذا قم بجم كاشبه اذا بقي في قوله اذا أخذتها

مضاجعا تكبرا أربعين وثلاثين خذف النون ووقع في رواية الكشي متى ما يقم ولا اشكال

ورجله تحطان في الأرض حتى دخل المسجد فلبس مع أبو بكر حسه ذهب أبو بكر يتأخر فأواما الرسول الله صلى الله عليه وسلم
فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي فأما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل قاعدا يقبدي أبو بكر بصلادة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلادة أبي بكر رضي الله عنه * (باب هل يأخذ
الامام اذا شك بقول الناس) * (١٧٢) حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن أيوب ابن أبي نعيم السخيتي عن

فيها (قوله تحطان الأرض) في رواية الكشي في تحطان في الأرض وقد تقدمت بقية مباحث
الحديث في باب حد المريض وقوله في السند الاشم عن ابراهيم عن الاسود كذا الجمع
وهو الصواب وسقط ابراهيم بين الاعش والاسود من رواية أبي زيد المرزوق وهو وهم قاله
الحباني (قوله باب هل يأخذ الامام اذا شك بقول الناس) أو رفته قصة
ذي البدن في السهو وسبنا في الكلام عليهم في موضعه قال ابن الزين في المسير أراد أن يحل
الخلافة في هذه المسئلة * هو اذا كان الامام شاكا ما اذا كان على يقين من فعل نفسه فلا
خلاف الا يرجع الى احداثته وقال ابن التين يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم شك
بأخبار ذي البدن فسألهم ارادة يقين أحد الامر بن فلان صدقوا اذا البدن علم بحقيقة قوله
قال وهذا الذي أراد البخاري بقبوليه وقال ابن بطال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسئلة
جل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام على انه ترك ذكر وفيه نظر لانه لو كان كذلك
لنبه لهم ليرتفع اللبس ولو لم يبق له نقل ومن ادعى ذلك فليذكره (قلت) كذا كره أبو داود
من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن عبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال ولم
يسجد بحديث السهو حتى يقنه الله ذلك (قوله باب اذا بكى الامام في الصلاة)
أي هل يفسد أو لا ولا أثر والخبر الذي في الباب يدلان على الجواز وعن الشعبي والنخعي
والنوري ان البكاء لا يفسد الصلاة عن المالكية والخنفية ان كان ذلك كالتواضع والخوف
لم يفسد وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أحدها ان ظهر منه حرمان أو فسدت الصلاة فلا تأنها
وحكى عن نصف الاملاء انه لا يفسد مطلقا لانه ليس من جنس الكلام ولا يكاديين منه حرف
محقق فأشبهه الصوت الغفل قاله اعم القائل ان كان فمه مطبقا لم يفسد والأفسد ان ظهر منه
حرمان ويقطع المتولى والوجه الثاني أقوى دليلا * (فائدة) ما طلق جماعة التسوية بين الخلق
والكساء وقال المتولي لعل الاظهر في الخلق السلطان مطلقا لمقامه من حيث حرمة الصلاة
وهذا أقوى من حيث المعنى والله أعلم (قوله وقال عبد الله بن شداد) أي ابن الهادي وهو تابعي
كبير له رواية ولأبيه بحجة (قوله سمعت نسيج عمر) النسيج فتح النون وكسر الميم وأخوه جهم
قال ابن فارس نسيج النابك بنسج نسيجا اذا غص البكاء في حلقه من غم أو حجاب وقال الهروي
النسيج صوت معترج جميع كما ورد الصبي بكاء في صدره وفي المحكم هو أشد البكاء وهذا الأثر
وصله سعيد بن منصور عن ابن عينة عن اسمعيل بن محمد بن سعيد مع عبد الله بن شداد بنها
وزاد في صلاة الصبح وأخرج ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب وقد تقدم
الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه من البكاء لأجل البكاء في الباب حديث عبد الله

محمد بن سيرين عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انصرف من اثنين
فقال له ذو البدن أقصرت
الصلاة أم تسبت يا رسول
الله فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أصدق ذو
البدن فقال الناس ام فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلي اثنين آخر بين
نفس لم يكره فجد من
سجوده أو أطول * حدثنا
أبو الوليد قال حدثنا شعبة
عن سعد بن ابراهيم عن أبي
سلمة عن أبي هريرة قال صلى
تفقه النبي صلى الله عليه وسلم
الظاهر كعتين فقبل صلت
ر كعتين ففصل ركعتين
نفس لم يسجد حذتين
* (باب) اذا بكى الامام في
الصلاة وقال عبد الله بن
شداد سمعت نسيج عمرو أنا
في آخر الصفوف فقرأنا
أشكوا وبكى وحزني الى الله
* حدثنا اسمعيل قال حدثنا
مالك بن أنس عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين أن رسول الله

تفقه صلى الله عليه وسلم قال في حرضه مروا بأبى بكر يصل بالناس قالت عائشة قلت ان أبى بكر اذا قام في مقامك
لم يسجد الناس من البكاء فمر يصلي بالناس فقال مروا بأبى بكر فيصل للناس فقالت عائشة فقلت لحصة قولي له ان أبى بكر رجل
أسيف اذا قام مقامك لم يسجد الناس من البكاء فمر فيصل للناس ففعلت حصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مه انكن
لاتين صوابا حبوسا فمر وأبى بكر فيصل للناس قالت حصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيرا

٧١٧

تحفة

١١٦٩

*(باب تسوية الصفوف
عند الأقامة وبعدها)*
*حدثنا أبو الوليد هشام بن
عبد الملك قال حدثني شعبة
قال حدثني عمرو بن مرة قال
سمعت سالم بن أبي الجعد قال
سمعت النعمان بن بشير
يقول قال النبي صلى الله
عليه وسلم تسوية صفوفكم
أولها خير الله بين وجوهكم
*حدثنا أبو معمر قال حدثنا
عبد الوارث عن عبد العزيز
ابن صهيب عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
أقيموا الصفوف فإني أراكم
خلف ظهري

٧١٨

تحفة

١٠٢٩

ابن الشخير أبت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بنا وفي صدره أزيز كأنه من الرحل من البكة
رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل واستناده قوي وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم ورواه من زعم أن مسلماً أخرجه والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت والأزير
بفتح الهمزة بعد هاء زاي ثم تخانية ساكنة ثم زاي أيضاً وهو صوت القدر إذا غلت وفي لفظ
كأن زير الرحي **(قوله باب تسوية الصفوف عند الأقامة وبعدها)** ليس في
حديث الباب دلالة على تقيد التسوية بمجاورة لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كعادته
في حديث النعمان عندما سلم أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عندما كاد أن يكبر وفي حديث
أنس في الباب الذي بعدهما أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال **(قوله تسوية)** يضم التاء المنة
وقع السين وضم الواو المشددة وتشديد النون والمسموعة لتسويون يواو ين قال البضاوي هذه
اللام هي التي يتلوه في القسم والقسم هنامقدر ولهذا كده بالنون المشددة انتهى وسبأني
من رواية أبي داود وفيها إيراد القسم في هذا الحديث **(قوله)** أولها خير الله بين وجوهكم أي إن
لم تسووا والمراد تسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد أو إيرادهم سدا للظل الذي
في الصف كسبأني واختلاف في العيد المذكور فقبل هو على حقيقة و المراد تسوية الوجوه
بغير بل خلقه عن وضعه يجعله موضع اتفاقاً ونحو ذلك فهو نظير ما تقدم من الوعيد فمن رفع
رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حاور وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الخاتبة
وهي المخالفة وعلى هذا فهو واجب والنزيط فيه حرام وسبأني البحث في ذلك في باب أنهم لم
يتم الصفوف قريبا ويؤيده على ظاهر حديث أبي امامة تسوية الصفوف أو لتطمس
الوجوه أخرجه أحمد وفي أسناده ضعف ولهذا قال ابن الجوزي الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور
في قوله تعالى من قبل أن تطمس وجوههم فترد هاهنا أدبارها وحديث أبي امامة أخرجه أحمد وفي
أسناده ضعف وممنهم من جعله على الجواز قال النووي معناه وقوع جنكم العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب كما تقول تغبر وجه فلان على أي ظهر لي من وجهه كراهية لأن مخالفتهم في
الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده رواية
أبي داود وغيره بلفظ أولها خير الله بين قلوبكم كسبأني قريبا وقال القرطبي معناه تفرقون
فيأخذ كل واحد وجهها غير الذي أخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد
للقب الداعي إلى القطيعة والحاصل أن المراد الوجهان جل على العضوا لخصوص فاختلعا اما
بسبب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدام وراءه وان جل على ذات الشخص فاختلعا اما
بسبب المقاصد أشار إلى ذلك الكرماني ويحتمل أن يراد بالاختلاف في الجوارح فيجاء إلى المسوى ضمير
ومن لا يسوي بشر **(قوله)** في حديث أنس أقبوا أي عدلوا يقال أقام العود إذا عدله وسواء
(قوله) فإني أراكم فبه إشارة إلى سبب الأمر بذلك أي إنما أمرت بذلك لاني تحققت منكم
خلافه وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في باب عظة الإمام الناس في اتهم الصلاة وان
اختار جعلها على الحقيقة خلافاً لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك ونحو ذلك قال
الزبير بن المنير لأحاجة إلى تأويلها لانه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة وقال
القرطبي بل جعلها على ظاهرها أولى لان فيه زيادة في كرامة النبي صلى الله عليه وسلم

١٧٤ (١٧٤) * حدثنا أحمد بن أبي رجاة قال حدثنا معاوية بن عمرو

قال حدثنا زائدة بن قدامة

١٧٥ قال حدثنا جند الطويل

١٧٦ قال حدثنا أنس بن مالك

١٧٧ رضى الله عنه قال أقيمت

١٧٨ الصلاة فأقبل علينا رسول

الله صلى الله عليه وسلم وبوجه

فقال أقموا صفوفكم

وتراصوا فأتى أركم من وراء

ظهوري * (باب الصف الأول)

١٧٩ * حدثنا أبو عاصم عن مالك

عن سبي عن أبي صالح عن

أبي هريرة قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم الشهاد

ة ألقوا في المطون والمطعون

والهدم قال ولوي يعاون

١٨٠ مافي التهمير لاستبقوا ولو

١٨١ يعلمون مافي العتبة والصبح

لا توهموا ولوحوا ولو يعاون

١٨٢ مافي الصف المتقدم لاستموا

١٨٣ * (باب) إقامة الصف من

تمام الصلاة * حدثنا عبد

الله بن محمد قال حدثنا عبد

١٨٤ طرفة الزقاق قال أخبرنا عمر بن

١٨٥ همام عن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال

١٨٦ انما جعل الامام ليرتبه فلا

١٨٧ يختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا

١٨٨ واذا قال سمع الله من جده

١٨٩ فقولوا ربنا لك الحمد واذا

١٩٠ جلس انصافا جلوسا جميع

١٩١ وأقيموا الصف في الصلاة

١٩٢ فان إقامة الصف من حسن

١٩٣ الصلاة * حدثنا أبو الوليد

١٩٤ (قوله) **باب** اقبال الامام على الناس عند تسوية الصفوف * حدثنا أحمد بن أبي رجاة قال حدثنا معاوية بن عمرو الذي في الباب قبله وقد تقدم الكلام عليه فيه (قوله) حدثنا معاوية بن عمرو (هو من قدماء شيوخ البخاري وروى له هنا بواسطة فكذا لم يسمعه منه وانما نقل فيه لما وقع في الاسناد من تصريح جيد بتحديث أنس له فأمن بذلك بتدليس (قوله) وتراصوا) يشهد بالصداق المهله أي تلاصقوا بغير خلل ويحتمل ان يكون تأكيد القول له أقموا والمراد بأقمو اسورا كما وقع في رواية معمر بن جيسد عند الاسماعيلي بدل أقموا اعتدلوا وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة وقد تقدم في باب مفرد وفيه مراعاة الامام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة (قوله) **باب** الصف الأول) والمراد به ما يلي الامام مطنا وقول أول صف تام يلي الامام لا مائله شيء كضرورة وقيل المراد به من سبق الى الصلاة ولو على آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج باليه ولا حاجة في ذلك كما لا يخفى قال النورى القول الاول هو الصحيح المختار به صرح المحققون والقولان الاخران غلط صريح انتهى وكان صاحب القول الثاني لحظ ان المطلق ينصرف الى الكمال ومافيه خلل فهو ناقص وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تنفصل الصف الاول دون مراعاة لفظه والى الاول أشار البخاري لانه ترجم بالصف الاول وحديث الباب فيه الصف المتقدم وهو الذي لا يتقدمه الا الامام قال العلماء قال الحظ على الصف الاول المسارعة الى خلاص الامة والسبق لدخول المسجد والقرب من الامام واستماع قرأته والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه والسلامة من اختراق المارة دينه وبسلامة البال من رؤية من يكون قدماه وسلامته موضع سجوده من اذبال المصلين (قوله) **باب** إقامة الصف من تمام الصلاة) وأورد فيه حديث أبي هريرة انما جعل الامام ليرتبه وسبقاً في الكلام عليه في باب ايجاب التكبير قريبا وفي آخره هنا أقموا الصفوف الى آخره وهو المقصود بهذه الترجمة وقد افردهم لم وأجدوا غيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عساقيه فجعلوا حديثين (قوله) من حسن الصلاة) قال ابن رشد انما قال البخاري في الترجمة من تمام الصلاة ولفظ الحديث من حسن الصلاة لانه أراد ان يبين انه المراد بالحسن هنا وانما لا يعنى به الظاهر المرئى من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكمي بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله من إقامة الصلاة (قوله) في حديث أنس فان تسوية الصفوف) وفي رواية الاصيلي الصف بالافراد والمراد به الجلس (قوله) من إقامة الصلاة) هكذا ذكر البخاري عن أبي الوليد ذكره غيره عنه بلفظ من تمام الصلاة كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن ثعبة وزاد الاسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال سمعت ثعبة يقول دأبعت في هذا الحديث لم أسأل قتادة سمعته من أنس أم لا انتهى ولم أره عن قتادة الا معناه ولعل هذا هو السرى في اراد البخاري لحديث أبي هريرة معناه في الباب تقوية له وقد استدلل ابن حزم بقوله إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال لان إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ولا يخفى مافيه لاسيما وقد بينا ان الرواة لا يتفقوا على هذه العبارة وتسلك ابن بطال بظاهر

قال حدثنا شعبه عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم سوا صفوكم فان تسوية الصفوف من إقامة الصلاة لفظ

لفظ حديث أي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال لأن حسن النبي زيادة على عمله وأورد عليه روايته عن غلام الصلاة وأجاب ابن دقيق العبد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن غلام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض مالاتم الحقيقة الآية كذا قال وهذا لاخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل الأعلى ما دل عليه الوضع في اللسان العربي وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث (تنبيه) * لفظ الترجمة أو رده عبد الرزاق من حديث جابر **قوله** ما أنتم من لم يتم الصلوة وتعب بان الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الأثم وأجب بأنه لا يحمل الأمر في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره على أن المراد بالأمر الشأن والخال لا يجوز الصيغة فليحذر منه أن من خالف شيئاً من الخصال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم أن يأثم لم يلدل عليه الوعيد المذكور في الآية وإنكاراً أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الصلوة فبقي هذا مستلزماً مخالفة التأنيم انتهى كلام ابن رشد لمخصا وهو ضعيف لأنه يفتى إلى أن لا يفتى في مسنون لأن التأنيم إنما يحصل عن ترك واجب وأما قول ابن بطال أن تسوية الصلوة لما كانت من السنن المتدويرة إليها التي يفتى فاعلم المحدث عليها دل على أن تاركها يستحق الذم فهو متعقب من جهة الله لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون أثماً سألنا لكن برده على التعقب الذي قبله ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله وسواصوفكم ومن عوم قوله صلوا كما رأيتوني أصلي ومن ورود الوعيد على تركه فرج عنده بهذه القرائن أن إنكاراً أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ومع القول بان التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسق صحيحة لاختلاف الجهتين ويؤيد ذلك أن أنس لم يسمع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة وأقرط ابن حزم فبزم بالطلان وإن كان من ادعى الإجماع على عدم الوجوب بمصاح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف وبما صرح عن سويد بن غفلة قال كان بلال يسوي مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة فقال ما كان عمر وبلال يضربان أحداً على ترك غير الواجب وفيه نظر لحوازمنا كما نأمر بان التغير على ترك السنة **قوله** (بشر) هو بالجمع تصغر **قوله** ما أنكرت منذ يوم عهدت في رواية المقتل والكشميني ما أنكرت منا منذ عهدت **قوله** وقال عقبة بن عبيد هو أبو الرجال ففتح الراء وتشديد الدال المهملة وهو أخو سعد بن عبيد روى الإسناد الذي قبله وليس لعقبة في البخاري الإخذ بالموضع المعلق وأراد به بيان سماع بن بشر بن يسار له من أنس وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي حدثني بشر بن يسار قال جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أنكرت منكم شيئاً غير أنكم لا تقبضون الصلوة (تنبيه) * هذه المقدمة لأن سنن غير المقدمة التي تقدم ذكرها في باب وقت العصر فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى وهذا الإنكاراً بضاً غير الإنكار الذي تقدم ذكره في باب تضييع الصلاة عن وقتها حيث قال لأعرف شيئاً ما كان على عهد النبي صلى الله

٢٢٢

م د ق

تحفة

١٢٤٢

باب) أنتم من لم يتم الصلوة
حدثنا معاذ بن أسد قال أخبرنا
الفضل بن موسى قال أخبرنا
سعد بن عبد الطائي عن
بشر بن يسار الأنصاري عن
أنس بن مالك أنه قدم المدينة
فقبيل له ما أنكرت منذ
يوم عهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما أنكرت
شيئاً إلا أنكم لا تقبضون
الصلوة * وقال عقبة بن
عبيد عن بشر بن يسار قدم
عليه أنس المدينة بهذا

٢٢٤

تحفة

٢٤٩

نق

٢٠١ / ٢

عليه وسلم الصلاة وقد وضعت فان ذلك كان بالشام وهذا المدينة وهذا بابل على ان أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنة **(قوله)** باب الزاقي المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف المراد بذلك المماثلة في تعديل الصف وسد خله وقد ورد الامر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود ويحيى بن خزيمة والحاكم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقفوا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذر واخرجات الشيطان ومن وصل صفاه وصله الله ومن قطع صفاه قطعه الله **(قوله)** وقال النعمان بن بشير هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوني واسمه حسين بن حريث قال سمعت النعمان بن بشير يقول أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وجهه فقال أقفوا صفوفكم ثلاثا والله لتقفن صفوفكم أو ليضالكن الله بين قلوبكم قال فلفظ ذلك أبت الرجل منا يلزم منكبه بكتف صاحبه وكعبه بكعبه واستدل بحديث النعمان هذا على ان المراد بالالكعب في آية الوضوء العظم الثاني في جاني الرجل وهو عند ملتقى الساق والقدم وهو الذي يمكن ان يلزم بالتي يجنبه خلالها فان ذهب أن المراد بالالكعب مؤخر القدم وهو قول شاذ ينسب الى بعض الحنفية ولم يثبت محققوهم وأثبتوا بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء وأفكر الأصحى قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم **(قوله)** عن أنس رواه سعد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحديثه فيه زيادة التي في آخره وهي قوله وكان أحدنا الى آخره وصريح ما من قول أنس وأخرجه الامام علي بن رواحة عن عمر بن عبد العزيز عن أنس قال أنس فلفظ ذلك أبت أحدنا الى آخره وأقاربه التصريح بأن الفعل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتم الاحتجاج على من يمان المراد بأقامة الصف وتسويته وزاد عمر في روايته ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لفرقت به بغير شك **(قوله)** **باب** اذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه تمت صلاته تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بخمسين بالكن ليس هناك لفظ خلقه وقال هناك لم تقسده صلاتهم ما يدل قوله تمت صلاته وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا الكن من وجه آخر ولم يثبت أحد من الشراح على حكمه هذه الاعادة بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب والذي يظهر لي أن حكمها يختلف باختلاف الجوابين فقوله لم تقسده صلاتهم ما يبال بالواقع منها ما يكون خفيًا وهو من مصلحة الصلاة أيضا وقوله تمت صلاته أي المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الامام أو لانه كونه في غير موقعه لانه معذور بعدم العلم بذلك الحكم ويحتمل ان يكون الضمير للامام وتوجيهه أن الامام وحده في مقام الصف ومحاولته لتحويل المأمومين فيه الثبات ببعض يديه ولكن ليس تركا لأقامة الصف للمصلحة المذكورة فصلاحه على هذا النقص فيها من هذه الجهة والله أعلم وقال الكرماني يحتمل ان يكون الضمير للرجل لان الشارع وان تأخر لفظ الكعب متقدم رتبة لكل منهما اقرب من وجه (قلت) لكن اذا عاد الضمير للامام فأقاربه احترازًا بحوله من بين يديه لئلا يصير كالمبارين يديه **(قوله)** **باب** المرأة وحدها تكون صفًا أي في حكم الصف وبهذا سندع اعتراض الاسماعيلي حيث قال الشخص الواحد لا يسبي صفًا وأقل ما يقوم الصف باثنين ثم ان هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا المرأة

(باب الزاقي المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف) وقال النعمان بن بشير

أبى آية الرجل منا يلزم كعبه بكعب صاحبه حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا

زهير بن جعد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقفوا صفوفكم فاني أراكم من وراء ظهري وكان أحدنا يابزم منكبه بكتف صاحبه وقدمه بقدمه

(باب) اذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه تمت صلاته **حديث** شاذ قال

حدثنا داود عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى

الله عنهما قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره

فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسي من ورائي فغلاني عن عينه فصلى وردد

فأما المؤذن فقام يصلي ولم يتوضأ **(باب)** المرأة وحدها تكون صفًا

وحدثنا صف (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضا عن سفيان وهو ابن عيينة (قوله) عن اسحق عن أنس) في رواية الجعدي عن أبي نعيم وعلى بن المديني عند الاسماعيلي كلاهما عن سفيان حدثنا اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك (قوله) صليت أنا وبتيم) كذا الجميع وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المنهوري من روايته عن ابن عيينة ووقع عند ابن فضال عن ابن السكيت بسنده في الخبر المذكور صليت أنا وسليم بن ميمونة ولا موصغرا فتصحت على الرازي من لفظ تيم ومشي على ذلك ابن فضال فقال في ذيله على الاستيعاب سليم غير منسوب وساق هذا الحديث ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مائة كما تقدم في باب الصلاة على الحصر واستدل بقوله فصفت أنا وبتيم وراءه على أن السنة في موقف الاثنين إن يصفا خلف الإمام خلافاً لما قال من الكوفيين أن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ويستم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه قام علقمة عن يمينه والاسود عن شمله وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه النخعي (قوله) وأي أم سليم خلفنا) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال وأصله ما يخشى من الاقتناء بها فلما خافت أن يأتى صلاتها عند الجهر وروعن الخفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة وهو عيب وفي وجهه تصدحت قالوا أي أم سلمة بنه قول ابن مسعود آخرهن من حيث أخرهن الله والأمر للوجوب وحيث طرق مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه الأمكان الصلاة فإذا حاذت الرجل قدمت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها وحكاية هذا اتفقت عن تكلف جوابه والله المستعان فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المصوب وأمر لابسته أن يزعفه فلو خالف فصل في نه لم يزعفه أم وأجر أنه صلاته فلم لا يقال في الرجل التي حاذته المرأة بذلك وأوضع منه لو كان لباب المسجد صفة مما لو فصل في شخص بغيره فانه مع اقتداره على أن ينتقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأتم وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلى بحجبته وقال ابن رشد الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا استثنى من عموم الحديث الذي فيه قبله لاصلا لمتفرد خلف الصف يعني أنه يختص بالرجال والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان وفي صحته نظر كما سدد كرهه باب إذا ركع دون الصف واستدل به ابن بطال على صحة مسلاة المتفرد خلف الصف خلافاً لاجد قال لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى لكن لما قلناه أن يقول انما ساغ ذلك لاستماع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل فإنه أن يصف معهم وأن تراجمهم وأن يجذب رجلا من حاشية الصف فيقوم معه فاقترقا وباقي ما حثه تقدمت في باب الصلاة على الحصر ﴿قوله﴾ ما من منية المسجد والامام) أو رفيه حديث ابن عباس مختصراً وهو موافق للترجمة ما لا مائة بالمائة بقية وأما المسجد فالزوم وقد تعقب من وجه آخر وهو أن الحديث انما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً أما إذا أكثر فلا دليل فيه على فضيلة منية المسجد كونه أشار إلى ما أخرجه الترمذي بإسناد صحيح عن البراءة قال كان إذا صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً أن تكون عن يمينه ولا يداوياً سناد حسن عن عائشة من روى أن الله ولائكته يصلون على ميامن الصفوف وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال

حدثنا عبد الله بن محمد قال
حدثنا سفيان عن اسحق عن أنس بن مالك قال صليت
أنا وبتيم في بيتنا خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وأي أم
سليم خلفنا (باب منية
المسجد والامام)*

٢٢٢

س

تحفة

١٧٢

حدثنا موسى قال حدثنا ثابت بن يزيد

(١٧٨)

قال حدثنا عاصم عن الشعبي عن ابن عباس قال قلت ليله أئيلي

عن يسار النبي صلى الله

عليه وسلم فأخذ بيدي أو

تحفة بعدي حتى أقامني عن

يمينه وقال يده من ورائي

باب إذا كان بين

الامام وبين القوم حائط

أو ستره وقال الحسن لا بأس

أن تصلي وبينك وبينه نهر

وقال أبو جازي أتاه الامام وان

كان بينهما طريق أو جدار

إذا جمع تكبير الامام حدثني

محمد قال أخبرنا عتبة عن

يحيى بن سعيد الأنصاري عن

عروة عن عائشة قالت كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم

يصل من الليل في جبرته

وجدار الخجرة قصير فرأى

الناس فخص النبي صلى

الله عليه وسلم فقام ناس يصلون

بصلاته فأصبحوا فهدنوا

بذلك فقام ليلة الثانية فقام

معه ناس يصلون بصلاته

صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثا

حتى إذا كان بعد ذلك

جلس رسول الله صلى الله

عليه وسلم فخرج فلما

أصبح ذكر ذلك الناس فقال

أني خشيت أن تكتب عليكم

صلاة الليل باب صلاة

الليل حدثنا إبراهيم بن

المنذر قال حدثنا ابن أبي

الفديك قال حدثنا ابن أبي

ذئب عن المقبري عن أبي سلمة

ابن عبد الرحمن عن عائشة

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له

حصير يسطه بالنهار في يجتريه بالليل

الراء

قل للنبي صلى الله عليه وسلم أن ميسرة المسجد تطلت فقال لمن عمر ميسرة المسجد كتب له
كفلا من الآخر في أسناده مقال وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ما ورد على عارض يزول
بنوالة **قوله** حدثنا موسى هو ابن اسمعيل التيمي وعاصم هو ابن سليمان **قوله** وقال
بيده أي تناول ويدل عليه رواية الاسماعيلي فأخذ بيدي **قوله** من ورائي في رواية الكشي
من ورائه وهو أوجه **قوله** باب إذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو ستره أي
هل يضر ذلك بالاعتداء أو لا الظاهر من تصرفه أنه لا يضر كذهب إليه المالكية والمسئلة ذات
خلاف شهر ومنهم من فرق بين المسجد وغيره **قوله** وقال الحسن لم أره موصولا بلفظه وروي
سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي الرجل يصل خلف الامام أو فوق سطح ياتمه لا بأس بذلك
قوله وقال أبو جازي وصله ابن أبي شيبة عن معمر عن ليث بن أبي سليم عنه بجماعة وليث ضعيف
لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معمر عن أبيه عنه فان كان مضبوطا فهو إسناد
صحيح **قوله** حدثني محمد هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبخزم ابن عساكر في روايته وعبد الله هو ابن
سليمان **قوله** في جبرته ظاهره أن المراد جبرته ويدل عليه ذكر جدار الخجرة وأوضح منه
رواية حماد بن زيد عن يحيى عن عبد الله بن نعيم بلفظ كان يضي في جبرته من حجر أو جوهو يجهل أن
المراد الخجرة التي كان احتج بها في المسجد بالصبر كافي الرواية التي بعده هذه وكذا حديث زيد بن
ثابت الذي بعده وإلا يروى محمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي
ضربت الحصى على باب بيتها فاما أن يجعل على التعدد أو على الجواز في الجدار في نسبة الخجرة
إليه **قوله** فقام ناس في رواية الكشي من فقام ناس وهذا موضع الترجة لأن مقتضاه أنهم
كافوا يصلون بصلاته وهو داخل الخجرة وهم خارجها **قوله** فقام ليلة الثانية كذلك ذكره
حذف تقديره ليلة الغداة الثالثة وفي رواية الأصمعي فقام ليلة الثانية **قوله** فلما أصبح ذكر
ذلك الناس أي له وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عررض الله عنه أخرجه من معمر
عن الزهري عن عروة عنها **قوله** أن تكتب عليكم أي تفرض وهي رواية حماد بن زيد عن أبي
نعيم وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عنها وسأني بقية ما حقه في كتاب
التهجد أن شاء الله تعالى **قوله** باب صلاة الليل كذا وقع في رواية المستقلى
وحده ولم يعرج عليه ذكر الشراح ولا ذكره الاسماعيلي وهو وجه السياق لأن الترجيح متعلقة
بأبواب الصفوف وأقامتها ولما كانت الصلاة بالخائل فيقبل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم
لها وأورد ما عنده فيها فاما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أبواب الصلاة وكان
النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل وهي الجمله التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي
أنها ترجم من نسخة فصدرها بلفظ باب وقد تكلف ابن رشد توجيهها بما حاصله أن من صلى بالليل
ماموما في الظلمة كانت فيه مشابهة من صلى وراء حائل أو بعد منه من قال برء أن من صلى بالليل
ماموما في الظلمة كان كمن صلى وراء حائط ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة
فحذف لفظ جماعة والذي يأتي في أبواب التهجد أنه هو حكم صلاة الليل وكفيتها في عدد
الركعات أو في المسجد أو البيت ونحو ذلك **قوله** عن المقبري هو سعيدوا الإسناذكة مدسبون
قوله ومختاره كذلك لا كثر بالراء أي يخذله مثل الخجرة وفي رواية الكشي من يراي يبدل

٢٢٠
م د ن س
تحفة

١٧٧٢٠

قناب اليه ناس فصلوا وراءه
* حدثنا عبد الاعلى بن جاد
قال حدثنا وهيب قال حدثنا
موسى بن عقبة عن سالم أبي
النضر عن بسر بن سعيد عن
زيد بن ثابت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتخذ حجة
قال حسب أنه قال من
حضر في رمضان ف صلى فيها
لنأى ف صلى بصلاته ناس من
أصحابه فلما علم بهم جعل
يقعد فخرج إليهم فقال قد
عرفت الذي رأيتم من
صنعكم فصلوا أيها الناس
في بيوتكم فإن أفضل الصلاة
صلاة المرعى بينة الامكنوبة
قال عفان حدثنا وهيب قال
حدثنا موسى قال سمعت
أبا النضر عن بسر عن زيد
عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢٢١
م د ن س
تحفة

٢٩٩٨

تغ ٣٠٤١٢

م د ن س

٢٩٩٨ تحفة

الراء أى يجعله حاجر ايمنه وبين غيره (قوله قناب) كذا الاكثر بمثلثة ثم موحدة أى اجتمعوا
ورفع عند الخطأ أى أى رجعوا وفي رواية الكشميني والسرخسي قنابا بالمثلثة والراء
أى قاموا (قوله فصلوا وراءه) كذا وأورده مختصرا وغرضه بيان ان الحجة المذكورة في الرواية
التي قبل هذه كانت حصيرا وقد ساقه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب تاما واستدكر
الكلام على فوائده في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله عن سالم أبي النضر) كذا الاكثر
الرواة عن موسى بن عقبة وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبا النضر في الاسناد أخرجه
النسائي ورواية الجماعة أولى وقدوافهم مالك في الاسناد لكن لم يرفعه في الموطأ وروى عنه
خارج الموطأ فرواه عنه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق أولهم موسى المذكور (قوله
حجرون) كذا الاكثر بالراء والكشميني أيضا بالزاي (قوله من صنعكم) كذا الاكثر والكشميني
بضم الصاد وسكون النون وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبعوا به
لجرح إليهم وحسب بعضهم الباب للظن انه نائم كاذر المؤلف ذلك في الادب وفي الاعتصام
وزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم لم يقبه وقد استشكل الخطأ في هذه
الخسمة كما نوضحه في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله أفضل الصلاة المرعى بينة الا
المكتوبة) ظاهره انه يشمل جميع النوافل لان المراد بالمكتوبة المفروضة لكنه محمول على ما لا
يشعر فيه التجميع وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية كذا قال بعض أئمتنا يحتمل ان
يكون المراد الصلاة ما يشترع في البيت وفي المسجد معا فلا تدخل تحية المسجد لانها لا تشترع في
البيت وأن يكون المراد المكتوبة ما تشترع فيه الجماعة وهل يدخل ما وجب بعارض كالندوة
فنه نظرا والمراد المكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالندوة والمراد بالمركب
الرجال فلا مرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوهن المسجد وهن المجادو ويؤمن
خير لهن أخرجه مسلم قال النووي انما حلت على النافلة في البيت لكونه أختى وأبعد من
الربا وليترك البيت بذلك فتزول فيه الرحمة وينقرض منه الشيطان وعلى هذا يمكن ان يخرج بقوله
في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الربا (قوله قال عفان) كذا في رواية كريمة وحدها ولم يذكره
الاسماعيلي ولا أوقعي وذ كر خلف في الاطراف في رواية جناد بن شاذل حدثنا عفان وفيه نظر
لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة يمينه وبين عفان ثم فائدة هذه الطريق بيان جماع
موسى بن عقبة لمن أى النضر والله أعلم * (خاتمة) * اشقلت أبواب الجماعة والامامة من
الاحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثا الموصول منها ستة وتسعون والمعلق
سبعة وعشرون المكررها فيه وفيما مضى تسعون حديثا الخالص اثنان وثلاثون واقفه علم
على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي حديث أبي سعيد في فضل الجماعة وحديث أبي الدرداء
ما عرفت شيئا وحديث أنس كان رجلا من الانصار فخطب وحديث مالك بن الحويرث في صفة
الصلاة وحديث ابن عمر لما قدم المهاجرون وحديث أبي هريرة بصلوات فان أصابوا وحديث
النعمان الملق في الصوف وحديث أنس كان أحدنا يلزم منكبه وحديثه في انكاره افامة
الصوف وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثرأ كلها معلقة الاثر ابن عمر أنه
كان يأكل قبل أن ي صلى وأرغمنا الصلاة أحسن ما يعمل الناس فانها موصولة والله
سبحانه وتعالى أعلم

(٣) هذه الترجمة مع السلسلة لم تكن في (١٨٠) نسخة القسطنطينية ولم ينبغ على انها رواية فلذا أخذنا الهامش منها ما يصححه

* باب إيجاب التكبير
 واقتراح الصلاة * حدثنا
 أبو اليمان قال أخبرنا شعيب
 عن الزهري قال أخبرني أنس
 بن مالك الأنصاري أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركب فبرسا فجس شقه
 الأيمن قال أنس رضي الله
 عنه فصلى لنا يومئذ صلاة
 من الصلوات وهو قاعد
 فصلينا وراءه قعودا ثم قال
 لمسلم انما جعل الامام ليؤتم
 به فإذا صلى قائما فصلوا قائما
 وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع
 فارفعوا وإذا سجدا فاسجدوا
 وإذا قال سمع الله نكح
 فقولوا ربنا ولك الحمد * حدثنا
 قتيبة قال حدثنا شيبان عن
 ابن شهاب عن أنس بن مالك
 أنه قال خير رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن فرس فجس
 فصلى لنا قاعدا فصلينا معه
 قعودا فلما انصرف فقال انما
 الامام أو انما جعل الامام
 ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا
 ركع فاركعوا وإذا رفع
 فارفعوا وإذا قال سمع الله
 لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد
 وإذا سجد فاسجدوا * حدثنا
 أبو اليمان قال أخبرنا شعيب
 قال حدثني أبو الزناد عن
 الأعرج عن أبي هريرة قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 انما جعل الامام ليؤتم به فإذا
 كبر فكبروا وإذا ركع
 فاركعوا وإذا قال سمع الله

* قوله (٣) بسم الله الرحمن الرحيم *
 * (أبواب مضافة للصلاة) *

قوله ما إيجاب التكبير واقتراح الصلاة قيل أطلق الإيجاب والمراد
 الوجوب بخبرنا لأن الإيجاب خطاب الشارع والوجوب ما يتعلق بالكف وهو المراد هنا ثم
 الظاهر أن الواو عاطفة ما على المضاف وهو إيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير والاول
 أو إلى أن كان المراد بالافتتاح الدعاء لكنه لا يجب الذي يظهر من سابقه ان الواو بمعنى مع وان
 المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة أو بعين قال انه بمعنى الموحدة أو اللام وكذا ما أشار إلى
 حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير وسأني بعد ما بين حديث ابن
 عمر أيت النبي صلى الله عليه وسلم افتتح التكبير في الصلاة واستدبان به وبحديث عائشة على تعين
 لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم وهو قول الجمهور ورواهم أبو يوسف وعن الحنفية
 تعتقد بكل لفظ يقصد به التعظيم ومن جهة الجمهور وحدث رفاعة في قصة المسى صلاة
 أخرجه أبو داود ولفظها لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء موضع ثم يكبر
 ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر وحديث أبي حمزة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال الله أكبر ثم رجع ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن
 حبان وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول الله أكبر وروى الزبائري بأسناد صحيح على شرط مسلم
 عن علي بن أنس النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال الله أكبر ولأجل ذلك ينساق من
 طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله أكبر كلما
 وضع ورفع ثم أورد المصنف حديث أنس انما جعل الامام ليؤتم به من وجهين ثم حديث أبي
 هريرة في ذلك واعترضه الاسماعيلي فقال ليس في الطريق الاول ذكر التكبير ولا في الثاني
 والثالث بيان إيجاب التكبير وانما فيه الامر بتأخير التكبير المأموم عن الامام قال ولو كان ذلك
 إيجابا للتكبير لكان قوله فقولوا ربنا ولك الحمد إيجابا لذلك على المأموم وأجيب عن الاول بان
 مراد المصنف ان بين ان حديث أنس من الطريقين واحدا اختصره شعيب وأتمه الليث وانما
 احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بأخبار أنس له وعن الثاني بأنه صلى الله
 عليه وسلم فعل ذلك وقوله بان نحل الصلاة وبان الواجب واجب كذا وجهه ابن رشد ونعقب
 بالاعتراض الثالث وليس وارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلا بوجوبه كما قال به شيخه
 أنحنى بن راهويه وقيل في الجواب أيضا إذا ثبت إيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق
 الترجمة ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث وإما الامام فسكوت عنه ويمكن أن يقال في
 السباق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره إذا التي تختص بما يجزئ وقوعه وقال الكرماني الحديث
 دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ إذا صلي قائما تناول لكون الافتتاح في حال القيام
 فكانت قال إذا افتتح الامام الصلاة قائما فافتتحوا أنتم أيضا قائما قال ويحتمل أن تكون الواو
 بمعنى مع والمعنى باب إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة فثبت ذلك لمتى على الترجمة مشكل
 انتهى ومحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه إيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم وقال في
 قوله فقولوا ربنا ولك الحمد لا الدليل الخاضع وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا

فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالسا فصلوا جالسا جعوت انتهى

انتهى وقد قال وجوبه جماعة من السلف منهم الجدي شيخ البخاري وكأنه لم يطلع على ذلك وقد
تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في باب انما جعل الامام ليؤتم به ووقع في رواية
المسئلي وحده في طريق شعيب عن الزهري واذا سجد فاسجدوا ووقع في رواية الكشي في
طريق الليث ثم انصرف بدل قوله فلما انصرف وزيادة الوافي قوله رسالتك الحمد وسقط لفظ
جعل عند الشرخسي في حديث أبي هريرة من قوله انما جعل الامام ليؤتم به * (فائدة) *
تكبير الاحرام كن عندا جمهور وقيل شرط وهو عند الحنفية ووجه عند الشافعية وقيل سنة
قال ابن المنذر لم يقل به أحد غير الزهري ونقله غيره عن سعد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم
يثبت عن أحد منهم نصريحا ولا غير الزهري أدرك الامام را كعائنه تكبيرة الركوع فتم قوله
الكرخي من الحنفية عن ابراهيم بن عليه وأبي بكر الاصم ومخالفتهم للجمهور وكثيرة * (تنبيه) *
لم يختلف في ايجاب النية في الصلاة وقد أشار اليه المسنف في آخر الاماين حيث قال بالامام
في قول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية فدخل فيه الايمان والوضوء والصلاة والزكاة
الى آخر كلامه ﴿ **قوله باب** رفع اليدين في التكبير الاولى مع الافتتاح سواء هو
ظاهر قوله في حديث الباب يرفع يديه اذا افتتح الصلاة في رواية شعيب التنية بعد باب يرفع يديه
حين يكبر فهذا دليل المقارنة وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم في
حديث الباب عنه من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بل يرفع يديه ثم يكبر وفي حديث
مالك بن الحويرث عنه كبر ثم يرفع يديه وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين
العلماء والمرجح عند اصحابنا المقارنة ولم ارسن قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح الاول حديث
واثل بن حجر عنه في داود بل يرفع يديه مع التكبير وقضية المسألة انه انتهى بانتهاء وهو الذي
صححه النووي في شرح المهذب ونقله عن نص الشافعي وهو المخرج عند المالكية وصح في
الروضة تبعا لاصولها لا احتلا تنهايه وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصع يرفع ثم يكبر
لان الرفع نية التكبير اي عن غير الله والتكبير اثبات ذلك والنفي سابق على الاثبات كما في كلمة
الشهادة وهذا معنى على ان الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في
اقرارهم بان اراء الاصم وبسببها الاعي وقد ذكر في ذلك مناسبات آخر فقل معنى الاشارة الى
طرح الدنيا والاقبال بكليته على العبادة وقيل الى الاستسلام والالتقياد ليناسب فعله قوله الله
أكبر وقيل الى استغظا ما دخل فيه وقيل اشارة الى غلب القام وقيل الى رفع الجنبين
العباد والعبود وقيل ليستقبل بجميع يديه قال القرطبي هذا أنشأها وقع وقال الربيع
قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر
أنه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن عقبه بن عامر قال بكل رفع عشر حسنات بكل أصبع
حسنة **(قوله حديثنا عند الله بن مسلمة)** هو القعني وفي رواية هذه عن مالك خلاف ما في
روايته عنه في الموطأ وقد أخرجه الامام علي بن روايته بل يرفع يديه عن مالك خلاف ما في
الشافعي والقعني وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكر وافهم الرفع عند الركوع قال وحدث
به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بابانه وقال ابن عبد البر كل
من رواه عن ابن شهاب أن يته غير مالك في الموطأ خاصة قال النووي في شرح مسلم أجمعت

٢٣٤

تحفة

٩٢٧٤٢

* (باب رفع اليدين في
التكبير الاولى مع الافتتاح
سواء) * حديثنا عند الله بن
مسلمة عن مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد الله
عن أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يرفع يديه
حين يسجد اذا افتتح الصلاة
واذا كبر للركوع واذا رفع
رأسه من الركوع ورفعهما
كذلك أيضا وقال سمعته ان
حمده بن الوليد كان لا يفعل ذلك في السجود

٢٣٥

تحفة

٩٩١٥

الامعة استحب رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ثم قال بعد أسطر أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع لأنه حكى وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود بن وهب قال أحمد بن سيار من أصحابنا اه واعترض عليه بأنه تناقض وليس كما قال المعترض فلهذا أراد اجماع من قبل المذكورين أولم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا تنافي الوجوب وبالاخذ الأول شدفع اعتراض من أورد عليه أن مالكاً قال في روايته عنه أنه لا يستحب نقله صاحب التبصرة عنهم وحكاها الباقي عن كثير من متقدمهم وأسلم العبارات قول ابن المنذر لم يختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وقول ابن عبد البر أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة وعن قال بالوجوب أيضاً الاوزاعي والجدى شيخ البخاري وابن خزيمة من اصحابنا نقله عنه الحافظ في ترجمة محمد بن علي العلوي وحكاها القاضي حسين عن الامام احمد وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الاستحباب لا يطل الصلاة بتركه الا في رواية عن الاوزاعي والجدى (قلت) ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة ما ثم تاركه وأما قول النووي في مخرج المذهب اجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتدل بخلافهم ونقل التتال عن احمد بن سيار أنه أوجبها وإذا لم يرفع لم تصح صلاته وهو مردود باجماع من قبله وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله التتال في فتاويه عن احمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة أنه ركن واجتبه ابن خزيمة عواظاً النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ويأتي الكلام على نهاية الرفع بعد بيان **قوله ما** رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع قد صنف البخاري في هذه المسئلة ثم أمردا وحكى فيه عن الحسن ومحمد بن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحداً وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه قتلة الا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك الا أهل الكوفة وقال ابن عبد البر لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فهما الا ابن القاسم والذي ناخذه الرفع حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غير ونقل الخطابي وسعه القرطبي في المنههم أنه آخر قول مالك وأصحهما ولم ألقها لكبة دل على تركه ولا تمسكاً لا يقول ابن القاسم وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يرفع ذلك وأجيبوا بالظن في اسناده لان أبي بكر بن عباس راوه بسا عطفه بأسره وعلى تقدير صحة فقد ثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه وسيأتي رواية نافع بعد بيان والعدد الكثير أولى من واحد لا سيما وهم مشيرون وهو ناف مع أن اجمع بين الروايتين يمكن وهو أنه يمكن براه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جرح رفع اليدين عن مالك ان ابن عمر كان اذا رأى رجلاً لا يرفع يديه اذا ركع وإذا رفع يدها لم يصحوا واجتنبوا أيضاً محمد بن ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه ابوداود وروده الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت لكان الميثب مقدما على النافي وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدلل به على عدم الوجوب والبخاري وانما نصب الخلاف مع من

«باب رفع اليدين إذا كبر
وإذا ركع وإذا رفع» حدثنا
محمد بن مقاتل

٧٢٦

م س

تحفة

٦٩٧٩

قال أخبرنا عبد الله قال

أخبرنا يوسف عن الزهري قال

أخبرني سالم بن عبد الله عن

أبيه أنه قال رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا قام

في الصلاة رفع يديه حتى

تكونا حذو منكبيه وكان

يفعل ذلك حين يكبر للركوع

ويضع ذلك إذا رفع رأسه

من الركوع ويقول سمع الله

من حده ولا يفعل ذلك في

الجمعة حدثنا الحق

الواسطي قال حدثنا خالد بن

عبد الله عن خالد عن أبي

قزابة أنه رأى مالك بن

الحورث الأصلي كبر ورفع

يده وإذا أراد أن يركع رفع

يده وإذا رفع رأسه من

الركوع رفع يديه وحدث

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم صنع هكذا (باب في

أين يرفع يديه) وقال أبو

جيد في أحاديث رفع النبي

صلى الله عليه وسلم حذو

منكبيه حدثنا أبو الليان

قال أخبرنا شعيب عن

الزهري قال أخبرنا سالم بن

عبد الله أن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما قال رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم

افتتح التكبير في الصلاة

فرفع يديه حين يكبر حتى

يصلها حذو منكبيه

وإذا كبر للركوع فعل مثله

يقول وجوبه كالإزائي وبعض أهل الظاهر ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حتى على السليمان ان يرفعوا اليدين عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر وهذا في رواية ابن عساکر وقد ذكره البخاري في جزم رفع اليدين وزادوا كان على أعلم أهل زمانه ومقابل هذا قول بعض الحنفية انه يبطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة قاعله الى البدعة ولهذا مال بعض محققهم كحكماء ابن دقيق العيد الى تركه في هذه المفسدة وقد قال البخاري في جزم رفع اليدين من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فانه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى والله أعلم وذكر البخاري أيضا انه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة وذكر الحاكم وأبو القاسم بن مسنده عن رواه العشرة المشرفة وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا اثنين رجلا (قوله أخبرنا عبد الله) عز ابن المبارك ويونس عوان بن يربو أفادت هذه الطريق نصريح الزهري بأخبار سالم (قوله عن أبيه) ما غير أبي ذر فقالوا عن عبد الله بن عمر (قوله حين يكبر للركوع) أي عند إتياء الركوع وهو مقتضى رواية مالك بن الحورث المذكورة في الباب حيث قال وإذا أراد أن يركع رفع يديه وسأقي في باب التكبير إذا قام من السجود من حديث أبي عريشة ثم يكبر حين يركع (قوله) ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع) أي إذا أراد أن يرفع ويؤديه رواية أبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعه حتى يكونا حذو منكبيه ومقتضاه انه يثبت يديه عند إتياء القيام من الركوع وأما رواية ابن عينة عن الزهري التي أخرجه عنها احمد وأخرجها عن احمد أبو داود بلفظ وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فتحها بعد ما يرفع في الرفع لتتفق الروايات (قوله ولا يفعل ذلك في السجود) أي لا في الهوى اليه ولا في الرفع منه كما في رواية شعب في الباب الذي بعده حيث قال حين يسجد ولا حين يرفع رأسه وهذا يشمل ما ذكره من السجود الى الثانية والاربع والتسديد ويشمل ما إذا قام الى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب وإذا قلنا بان سجدة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها الى الثانية والاربعه لكن قد يروى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر صرفوا عاهد الحديث فيه ولا يرفع بعد ذلك أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن وظاهره يشمل النبي عاهد المواظن الثلاثة وسأقي اثبات ذلك في موطن رابع بعد ديباج (قوله عن خالد) هو الحذاء في رواية المستحلى والسرخسي حدثنا (قوله الأصلي) كبر ورفع يديه في رواية مسلم ثم رفع يديه من رواية نصير بن عاصم عن مالك بن الحورث حتى يحمي بها أذنيه وهوهم الحجب الظهري فجزأه الملتحق (قوله وحدث) أي مالك بن الحورث وليس معطوفا على قوله رأى فسقي قاعله أو قزابة قصير مسلا (قوله ما) الى أين يرفع يديه لم يجز المنصف بالحكم كآخيه قبل وبعد يراعى عادة فيما إذا قوى الخلاف لكن الأرجح عنده محاذ المتكسرين لاقتصاره على إيراد ليله (قوله وقال أبو جهميد الخ) هذا التعليق طرف من حديث سفيان في باب سنة الخلفين في الشهد وسند كنهان من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين ان شاء الله تعالى (قوله حذو منكبيه) بفتح الهاء واسكان الذال المجبة أي مقابلهما والتكبير يجمع عظم العضو الكثيف وهذا أخذ الشافعي والجمهور

واذا قال سمع الله لمن جله
فعل مثله وقال ربنا ولك الحمد
ولا يفعل ذلك حين يسجد
ولاحين يرفع رأسه من
السجود (باب رفع الدين
اذا قام من الركعتين) *
حدثنا عياش قال حدثنا
عبد الاعلى قال حدثنا عبيد
الله بن نافع ان ابن عمر رضي
الله عنهما كان اذا دخل في
الصلاة كبر ورفع يده
واذا ركع رفع يديه واذا قال
سمع الله لمن جده رفع يده
واذا قام من الركعتين رفع
يده ورفع ذلك ابن عمر ان
التي صلى الله عليه وسلم

٢٣٩

تحفة

٨٠١٧

وذهب الخففة الى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره من عند مسلم وفي لفظ له عنه حتى
يحاذيهم مافروا اذنيته وعندنا في داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ
حتى حاذتا اذنيته وروح الاول لكون استاده اصبح وروى ابو ثور عن الشافعي انه جمع بينهما فقال
يحاذي بظهر كفه المنكبين وباطراف انامله الاذنين ويؤيده رواية اخرى عن وائل عند أبي
داود بلفظ حتى كاتا خيال منكبيه وحاذي باهامه اذنيته وبهذا قال المتأخرون من المالكية
فما حكاه ابن شاس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه حذو
منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك آخر جبهه اودود وبارضه قول ابن جريح قلت لنافع
اكان ابن عمر يجعل الاولى ارفعهن قال لا ذكره اودودا وبضا وقال لا يذكره فجهادون ذلك غير
مالك فيما أعلم (قوله واذا قال سمع الله من جده فعل مثله) ظاهره انه يقول التسميع في ابتداء
ارتفاعه من الركوع وساقى الكلام عليه بعد ابواب قليلة (قائدة) * لم يرد ما يدل على التفرقة في
الرفع بين الرجل والمرأة وعن الخففة يرفع الرجل الى الاذنين والمرأة الى المنكبين لانه استقر لها
والله أعلم (قوله باب رفع الدين اذا قام من الركعتين) أي بعد التشهد
فخرج ما اذا ذكره ونهض فأتى من السجود لعموم قوله في الرواية التي قبله ولا حين يرفع رأسه
من السجود ويحتمل جل النبي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين
يسوى قائما أو بعد من استدبل بقول سالم في روايته ولا يفعل ذلك في السجود على مافة رواية
نافع في حديث هذا الباب حيث قال واذا قام من الركعتين لانه لا يزمن من كونه لم يقه انه آتته
بل هو ساكن عنه وأبعد ايضا من استدبل برواية سالم على ضعف رواية نافع والحق ان ليس بين
روعي نافع وسالم تعارض بل في رواية نافع زائدة لم يقهها سالم وساقى الإشارة الى ان سالم آتتها
من وجه آخر (قوله حدثنا عياش) هو المناء العتائية والمجعية وهو ابن الوليد القام وعبد
الاعلى هو ابن عبد الاعلى وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص (قوله ورفع ذلك ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم) في رواية أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اودود وبارضه التثني يعني
عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريح ومالك يعني
عن نافع موقوفا وحكي المدارق في العلل الاختلاف في وقفه ورفعه وقال الاشبه بالصواب
قول عبد الاعلى وحكي الاسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أو ما إلى أن عبد الاعلى أخطأ في رفعه
قال الاسماعيلي وخالفه عبد الله بن ادريس وعبد الوهاب النقي والمعتري يعني عن عبد الله
فرو وموقوفا على ابن عمر (قلت) وقفه معتروا وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال لكن
رفعه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر آخر جهما البخاري في رفع الدين وفيه
الزيادة وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر وهو قتيار رواه اودود وصححه البخاري في الجزء
الذي ذكر من طريق بخاري بن دثار عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام في
الركعتين كبر ورفع يديه لواء اهدمها حديث أبي حنيفة الساعدي وحديث علي بن أبي طالب
آخر جهما اودود وصحهما ابن خزيمة وابن حبان وقال البخاري في الجزء المذكور ما زاده ابن
عمر وعلى وأبو جعفر عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لانهم لم يحكوا
صلاة واحدة فاختلهوا فيها وانما زاد بعضهم على بعض والزائدة مقبولة من أهل العلم وقال ابن

بطل هذه زيادة يجب قبوله لمن يقول بالرفع وقال الخطابي لم يقبل به الشافعي ولا نزل على أصله في قبول الزيادة وقال ابن خزيمة هو سنة وإن لم يذكره الشافعي فلا استناد صحيح وقد قال قولوا بالسنة ودعوا لقولي وقال ابن دقيق العيد قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لانه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عند الافتتاح والحج في الموضعين واحدة وأول راض سبعة من يسيرها قال والصواب اثباته وأما كونه مذهبا للشافعي لكونه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي فقيسه نظراته في وجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورثه أو تأوله بوجه من الوجوه فلا والامر هنا محتمل واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي جند المشتمل على هذه السنة وغيرها بهذا القول وأطلق النووي في الرخصة أن الشافعي نص عليه لكن الذي رأيته في الام خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة بعد أن أورد حديث ابن عمر عن طريق سالم وتكلم عليه ولا نأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وصود الألف هذه المواضع الثلاثة وأما ما وقع في أواخر البوطي يرفع يديه في كل خفض ورفع فيحمل خفضه على الركوع والرفع على الاعتدال والاقبله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضا وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد نقضاه ابن عمر وأعرب الشيخ أبو حامد في تعليقه فنقل الاجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة وتغيب بصحة ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء بن أنس رجة عبد الرزاق وغيرهم بإسناد قوي به وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبقوي وحكام ابن خزيمة منسدا عن مالك وهو شاذ وأصح ما وقعت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن عاصم عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلاته إذا ركع وإذا رفع رأسه من ركوعه وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يجازي بهم ما فرغ أذنيه وقد أخرج مسلم بهذا الاستناد طريقه الأخير كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو في شيء منها عن مقال وقد روى البخاري في جز رفع اليدين في حديث علي المرتفع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك «(تنبيه)» روى الطحاوي حديث الباب في شكه من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود قيام وقعود بين السجدين ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وهذه رواية شاذة فقد رواه الجماعة عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك (قوله) رواه جادين سلمة عن أيوب إلى آخره) وصلة البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن اسمعيل عن جاد عن فروعا لفظه كان إذا كبر يرفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع (قوله) رواه ابن طهمان يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة وهذا وصلة البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد

فتح

٢٠٥/٢

حج

نحلة ٧٥٦٤

ورواه جادين سلمة عن أيوب
عن نافع عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم * ورواه
ابن طهمان عن أيوب
وموسى بن عقبة مختصرا

فتح

٢٠٥/٢

حج

نحلة ٨٤٨٧

٧٤١

م

تحفة

١٢٨٢١

وقال اسمعيل بنى ذلك ثم
 يقل بنى (باب الخشوع في
 الصلاة) * حدثنا اسمعيل
 قال حدثني مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال هل ترون
 قلبي ههنا والله لا يخفى علي
 ركوعكم ولا خشوعكم
 وإنى لأراكم من وراء ظهري
 * حدثنا محمد بن بشار قال
 حدثنا غندر قال حدثنا
 شعبة قال سمعت قتادة عن
 أنس بن مالك عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال أقبوا
 الركوع والسجود فوالله
 أنى لأراكم من بعد ظهري
 وإذا ركعتم وإذا سجدتم

٧٤٢

م

تحفة

١٢٩٢

عن مالك عن بن عيسى وابن يوسف عن أحمد بن محمد بن زيد بن زاذان بن وهب بن ثعلبة عن
 القاسم بن زعم ذلك ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى يحميه فإياه يرفع ذلك إلى النبي
 عليه وسلم ولم يشهد به (قوله) وقال اسمعيل بنى ذلك ثم يقل بنى (باب الخشوع في الصلاة) *
 بلفظ مجهول والثاني وهو المنق كرواية القعنى فعل الاول البهاء ضعيف إن كان فيكون مرسل
 إن أحازم لم يعين من عماله وعلى رواية القعنى الضعيف سهل شيخه فهو متصل واسمعيل هذا
 ابن أبي أويس شيخ البخارى كما جزم به الجيع وقرأت بخط مغلطى هو اسمعيل بن
 حنبل القاضى وكان يرمى الحديث عند الخوزى واليهى وغيرهما من روايته عن القعنى فظن
 المراد وليس كذلك لأن رواية اسمعيل بن حنبل موافقة لرواية البخارى ولم يدكر أحد أن
 البخارى روى عنه وهو أصغر سن من البخارى وأخذت سماعة وقد شاركت في كثير من مشايخه
 من غير القديما ووافق اسمعيل بن أبي أويس على هذه الرواية عن مالك بن سويد بن سعيد فها
 حجة الدارقطنى في الغرائب (تسمية) حكي في المطالع أن رواية القعنى يضم أوله من أى قال
 ومغلط وتعب بان الزجاج ذكر في كتاب فعلت وأفعلت نعت الحديث وأغتم وكذا أحكام ابن
 يونس وغيره ومع ذلك فالذى ضبطناه في البخارى عن القعنى بفتح أوله من الثلاثي ففعل الضم رواية
 القعنى في المطاوعة أعلم (قوله) باب الخشوع في الصلاة) سقط لفظ باب من رواية
 أنى لأراكم من وراء ظهري يكون من فعل القلب كالخشنة وتارة من فعل البدن كالسكون وقيل لا بد
 من اعتبارهما حكاه النضر الرازى في تفسيره وقال غيره هو معنى يقوم بالنفس يظهر عنه سكون
 في الأطراف بلا تم مقصود العادة يدل على أنه من عمل القلب حديث على أن الخشوع في القلب
 أخرجه الحاكم وأما حديث لو خشع هذا خشعت جوارحه ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان
 الباطن وحديث أبي هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه في باب عظة الامام الناس في أعام
 الصلاة من أبواب القبلة. وأوردته أيضا حديث أنس من وجه آخر يعرض مغيرة (قوله) عن
 أنس) عند اسمعيل بن موسى عن غندر بالتصريح بقول قتادة سمعت أنس بن
 مالك (قوله) أقبوا الركوع والسجود أى اكملوهما في رواية معاذ عن شعبة عند اسمعيل
 بن عمار (قوله) فوالله أنى لأراكم من بعد ظهري تقدم الكلام على معنى هذه الرواية وأقرب
 إلى ودوى الشارح جعل العبدية هنا على ما بعد الوفاة يعنى أن أعمال الامة تعرض عليه وكأنه
 لم يمتل سباق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة وقد تقدم في الباب المذكور
 ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة وهو مقتضى صنع البخارى في
 إيراد الحديثين في هذا الباب وكذا أوردتهما مسلم معا واشتكل إيراد البخارى لحديث أنس
 هذا لكونه لا ذكر فيه الخشوع الذى ترجمه. وأجيب بأنه أراد أن يشبه على أن الخشوع يدل
 على كون الجوارح أن الظاهر عنوان الباطن. وروى البيهقى بإسناد صحيح عن مجاهد قال كان
 الخشوع في الصلاة كأنه من بعد الموت أى كالموتى الذى لا يرى من جسده ولا يرى من
 قلبه سوى ما يرى من وجهه من غير أن يرى من قلبه صلى الله عليه وسلم (قوله) فوالله أنى لأراكم من بعد ظهري

٧٤٣

س
تحفة
١٢٥٧

* (باب ما يقول بعد التكبير)
* حدثنا حفص بن عمر قال
حدثنا شعبة عن قتادة عن
انس أن النبي صلى الله عليه
وسلم وأبا بكر وعمر كانوا
يفتخون الصلاة الحمد لله
رب العالمين * حدثنا موسى
ابن اسمعيل قال حدثنا عبد
الواحد بن زياد قال حدثنا
عمارة بن القعقاع

٧٤٤

س
تحفة

١٤٨٩٦

الصفوف وفي أخرى لا تنشقق بالركوع ولا بالسجود وعند أحمد صلى بنا الظهر وفي مؤخر
الصفوف رجل فأساء الصلاة وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تعمد
المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا فإلما قضى الصلاة نهأ عن ذلك
واختلف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة وفي صلوات
وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس واجب ولا يرد عليه قول القاضي حسين أن
مدافعة الأختين إذا انتهت إلى حديثه مع الخشوع أبطلت الصلاة وقاله أيضاً أبو زيد
المروزي لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق والمراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بخوبه
وكلاهما في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع وفيه تعقب على من نسب إلى
القاضي وأبي زيد أنهما قالان أن الخشوع شرط في صحة الصلاة وقد حكاه المحب الطبري وقال
هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها واختلف في ذلك عند الحنابلة أيضاً
وأما قول ابن بطلان قال قائل فإن الخشوع فرض في الصلاة قيل له بحسب الانسان أن يقبل
على صلاته بقلبه ونيتة ويريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر
فأصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع وما زاد على ذلك فلا وأما تكريه
المسير إطلاق الفرضية وقال الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار وهو
أمر متفاوت فإن أثره في الواجب كان حراماً وكان الخشوع واجباً والأفلاوقد شغل عن
الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برؤية إياهم دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم وهو
مقام الاحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الإيمان أعبده الله كأن تراه فإن لم تكن
تراه فانه يراك فاجيب بان في التعليل برؤية صلى الله عليه وسلم تبييناً على رؤية الله تعالى لهم
فانهم إذا أخذوا الصلاة لكون النبي صلى الله عليه وسلم يراهم يقظهم ذلك إلى مراقبة الله
تعالى مع ما تضمنته الحديث من المحبة له صلى الله عليه وسلم بذلك ولكونه يبعث شهداء عليهم يوم
القامة فإذا علموا أنه يراهم يحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم **(قوله ما)**
ما يقول بعد التكبير في رواية المسنن باب ما يقرأ بديل ما يقول وعليها أقصر الإجماع واستشكل
إيراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه وقال الزين بن المنير ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من
الدعاء لا متصلاً بالقراءة أو لا كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استثنى بذكر
احدهما عن الآخر كما جاز علقتهما بينا وما يروى قال ابن رشد دعاء الافتتاح يضمن مناجاة الرب
والإقبال عليه بالسؤال وقراءة الفاتحة تضمن هذا المعنى فظهرت المناسبة بين الحديثين **(قوله)**
كانوا يفتخون الصلاة أي القراءة في الصلاة وكذلك رواه ابن المنذر والجمهور وفي غيرهما من
طريق أبي عمرو الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ كانوا يفتخون القراءة الحمد
لله رب العالمين وكذلك رواه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام عن عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة
وذكرنا ابن من رواية حفص بن عمر **(قوله الحمد لله رب العالمين)** يضم الدال على الحكاية
واختلف في المراد بذلك فقيل المعنى كانوا يفتخون بالقراءة وهذا قول من أثبت البسطة في أولها
وتعقب بانها إنما تسمى الحمد فقط وأجيب بمنع الحصر ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي
الحمد لله رب العالمين في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المعلى

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألا أعلم أعظم سورة في القرآن فذكر الحديث وفيه قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني وسما في الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقيل المعنى كانوا يفتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث وهذا قول من في قراءة البسملة لكن لا يلبس من قوله كانوا يفتحون بالحمد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ورواه آخرون عنه بلفظ فلم يسمع أحد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمرو الدوري شيخ البخاري فيه وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين وهو لا يثبت أصحاب شعبة ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قدروا جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين فأخرجه البخاري في جزء القراءة والتسائي وابن ماجه من طريق أبي وب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق جاد ابن سلمة والبخاري فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الاول وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ لم يكنوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وقد قرع بعضهم في صحته يكون الأوزاعي رواه عن قتادة مكتوبة وفيه نظر فان الأوزاعي لم يقرعه فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الجذولي والسراج عن يعقوب الدوري وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فلم يكنوا يفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم قال شعبة قلت لقتادة سمعته من أنس قال نحن سألناه لكن هذا الذي يحمل على ما قد مضى أن المراد أنه لم يسمع منه البسملة فيحتمل أن يكونوا يقرؤنها سرا ويؤدونها وفيه من رواه عنه بلفظ فلم يكنوا يمجرون بسم الله الرحمن الرحيم كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عن عبد التسائي وابن حبان وهمام عند الدارقطني وشيبان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضاً من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمائة عن قتادة ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك فرواه البخاري في جزء القراءة والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحاق بن أبي طهة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الاول ورواه الطبراني في الاوسط من طريق إسحاق أيضاً وابن خزيمة من طريق ثابت أيضاً والتسائي من طريق منصور بن أذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نعيم كلهم عن أنس باللفظ الثاني البهر فطريق الجمع بين هذه الالفاظ محل في القراءة على في السماع ونفي السماع على في الجهر ويؤيده أن لفظ رواية منصور ابن أذان فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وواضح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم فاندفع بهذا تعليل من أعلاه بالاضطراب كابن عبد البر لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه وإما من قد قرع في صحته بأن البسملة سجد بن زيد سأل أنس عن هذه المسئلة فقال أنت لتسائي عن شيء ما أحفظه ولا سأني عنه أحد قبلك ودعوى أبي شامة أن أنس سئل عن ذلك السؤالين فسؤال أبي سلمة هل كان الاقتراح بالبسملة أو الجملدة وسؤال

قائدة هل كان يبدأ بالقراءة وغيرها قال ويدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم نحن سألناه انتهى
 فليس بجديد لأن جدري في مسنده بإسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظر سؤال أبي سلمة والذي
 في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ولم يبين مسلم صورة المسئلة وقد بينها
 أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن
 افتتاح القراءة بالسلمة وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة
 قال سألت أنساً فقرأ الزجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فقال صليت وراء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فظهر اتحاد سؤال
 أبي سلمة وقتادة وغايته أن أنساً أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة فلهذا ذكره لمأسأله قتادة بدليل
 قوله في رواية أبي سلمة مأسألي عنه أحد قبل أو قاله لهما معا فحفظه قتادة دون أبي سلمة فإن
 قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع وإذا انتهى البحث إلى أن يحصل حديث أنس في الجهر بالسلمة
 على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه بقي وجددت رواية فيها الثبات الجهر قدمت
 على نفيه بالجهد تقديم رواية المذهب على النافي لأن أنساً يعد جديداً يعجب النبي صلى الله عليه
 وسلم مدة عشرين سنة ثم يعجب أبابكر وعمر وعثمان وخمس وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في
 صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كنه بعد عهده ثم تذكره الجزء
 بالافتتاح بالجهر ولم يحضر الجهر بالسلمة فبينت الاختلاف بين حديث من أثبت الجهر وسياق
 الكلام على ذلك في باب جهر المأموم بالتميم إن شاء الله تعالى فترجم له ابن خزيمة وغيره
 بإحالة الأسرار بالسلمة في الجهرية وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه واستدل به
 المالكية على ترك دعاء الافتتاح وحديث أبي هريرة الذي بعدهم وعليه وكان هذا هو السرفي
 إراحته وقد تقرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتح به القراءة فليس فيه تعرض لنفي دعاء
 الافتتاح * (تبينه) * وقعد ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة عند
 البخاري في جزء القراءة وكذا في رواية جراح بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة وهو في رواية شيبان
 وهشام والأوزاعي وقد أشرفنا إلى روايتهم فيما تقدم (قوله حديثاً بوزعة) هو ابن عمرو بن جابر
 الجيلي (قوله) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت ضبطناه بفتح أوله من السكوت وحكى
 التكرمان في بعض الروايات بضم أوله من الاسكات قال الجوهري يقال تسكوت الرجل ثم سكبت
 بغراً ألف فإذا انقطع كلامه لم يسكلم قلت أسكت (قوله اسكاته) بكسر أوله ووزن أفعاله من
 السكوت وهو من المصادر الشاذة نحو أثبه اثباته قال الخطابي معناه سكوت يقتضي بعده كلاماً
 مع قصر المد فيه وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لأن مطلق القول أو
 السكوت عن القراءة لا عن الذكر (قوله قال أحسبه قال هنية) هذه رواية عبد الواحد بن زياد
 بالظن ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ سكبت هنية بغير تردد
 وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحدث فيها في جميع الأسناد وقال
 السكوني المراد أنه قال بدل اسكاته هنية (قلت) وليس أوضح بل الظاهر أنه شك هل وصف
 الاسكاته بكونها هنية أم لا وهنية بالنون بلفظ التصغير وهو عند الأكثرية شديد المأذون ذكر بعض
 والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوا بهامزة واما النورى فقال الهمز خطأ قال وأصله هنية فلما

قال حديثاً بوزعة قال
 حديثاً بوزعة قال كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسكت بين التكبير
 وبين القراءة اسكاته قال
 أحسبه قال هنية

صغر صار هنيوة فاجتمعت واووا وبعسقت احداها بالاسكون فقلبت الواو باء ثم أدغمت قال غيره لا ينعج ذلك اجازة الهمز فقد قلب الباء همزة وقد وقع في رواية الكشميني هنيوة بقلها ها وهي رواية اسحق والجمهدى في مستندهم ما عن جرير **(قوله بآئي وأمي)** الباء متعلقة بمجدوف اسم أو فعل والتقدير أنت مقسدي أو أفديك واستدل به على جواز قول ذلك وزعم بعضهم أنهم من خصائصه صلى الله عليه وسلم **(قوله اسكانك)** بكسر أوله وهو بالرفع على الابداء وقال المظهرى شارح المصابيح هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر رأى أسألك اسكانك أو على نزع الخافض انتهى والذى في رواية التبا بالرفع لا تروى في رواية المسئلي والسرخسي بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام وفي رواية الجدي ما تقول في سكنتك بين التكبير والقراءة واسلم أرايت سكوتك وكلمة مشعر بان هذا القول لا لكونه قال ما تقول ولم يقل هل تقول فيه عليه ابن دقيق العيد قال ولله استدلل على أصل القول بجرسكة انهم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللمعة **(قلت)** وسألت من حديث خباب بعد باب ونقل ابن بطال عن الشافعي ان سبب هذه السكتة للامام ان يقرأ المأموم فيها الفاتحة ثم اعترضه باله لو كان كذلك لقال في الجواب أسكتك لى بقرآن من خلق ورده ابن المنير باله لا يلزم من كونه أخبره بصفة ما يقول ان لا يكون سبب السكوت ما ذكرته انتهى وعبد النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه الا ان الغزالي قال في الاحياء ان المأموم يقرأ الفاتحة اذا اشتغل الامام بدعاء الافتتاح وخواف في ذلك بل أطلق المتولى وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الامام بدعاء الافتتاح وخواف في ذلك بل أطلق المتولى وغيره ان المأموم يقرأها اذا سكت الامام بين الفاتحة والسورة وهو الذى حمله بعض وغيره عن الشافعي وقد نص الشافعي على ان المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الامام بالسكتة التى بين الفاتحة والسورة وبث فيها حديث مرة عند أبي داود وغيره **(قوله باعد)** المراد بالماعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سبقت منها وهو مجاز لان حقيقة الماعدة انما هي في الزمان والمكان وموقع التسمية ان التقاء المشرق والمغرب متخيل فكأنه أراد ان لا يلقى لهامته اقتراب بالكلية وقال الكرماني كزلفظ بين لان العطف على الضمير المجزوء يعاد نفسه الخافض **(قوله تفتي)** مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ولما كان الدنس في الثوب الايض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به قاله ابن دقيق العيد **(قوله بالماء والتنج والبرد)** قال الخطابي ذكر التنج والبرد تأكيداً أو لانهما ما أن لم يغسهما الايدي ولم يمتحنهما الاستعمال وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية الخوفان الثوب الذى يتكرر عليه ثلاثة أشياء متباعدة يكون في غاية النقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها الخوف وكأنه بقوله تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا وأشار الطيبي الى هذا بانها يقال يمكن أن يكون المطلوب من ذكر التنج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد الغفول لاطفا فحرارة عذاب النار التى هي في غاية الحرارة ومنه قولهم برء الله من جميعه أى رجمه ووقاه عذاب النار انتهى ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أنس وفى عند مسلم وكأنه جعل الخطا باعتزلة جهنم لكونه مسمية عنها فمعبر عن اطفا حرارتها بالنقل والغ فيه باستعمال المبردات ترقياعن المله الى البرد منه وقال التوربشتي خص هذه الثلاثة بالذكر لانها منزلة من السماء وقال الكرماني يحتمل أن يكون في

فقلت بآئي وأمي بارسول
الله اسكانك بين التكبير
وبين القراءة ما تقول قال
أقول اللهم باعد بيني
وبين خطاي كما باعدت بين
المشرق والمغرب اللهم تفتي
من الخطايا كما تفتي الثوب
الايض من الدنس اللهم
اغسل خطاي بالماء والتنج
والبرد

*(باب) حديثان أي من
قال أخبرنا نافع بن عمر قال
حدثني ابن أبي مليكة عن
أسماء بنت أبي بكر أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى
صلاة الكسوف فقام فاطال
القيام ثم ركع فاطال
الركوع ثم قام فاطال القيام
ثم ركع فاطال الركوع ثم
رفع ثم سجد فاطال السجود
ثم رفع ثم سجد فاطال
السجود ثم قام فاطال القيام
ثم ركع فاطال الركوع ثم
رفع فاطال القيام ثم ركع
فاطال الركوع ثم رفع فجد
فاطال السجود ثم رفع ثم
سجد فاطال السجود ثم
انصرف فقال قد دنت مني
الجنة حتى لو اجتازت عليها
لجئتكم بقطاف من قطافها
ودنت مني التارحيت قالت
أي رب أو أنامعهم فإذا
امرأت سببت أنه قال
تحدثته هرة قلت ما شأن
هذه قالوا حبستها حتى
ماتت جوعا لا هي أطعمتها
ولا أرسلنا تاكل قال نافع
حسبت أنه قال تاكل من خشيش
أو خشاش الارض
*(باب رفع البصر إلى الامام
في الصلاة)*

الدعوات الثلاث اشارة الى الازمنة الثلاثة فلما عدا للمستقبل والتفتة للعال والفتن
للماضى انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ماسياتي قبل رفع ماحصل واستدل
بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقرأة بخلاف المشهور عن مالك وورد فيه أيضا
حديث وجهت وجهي الى آخره وهو عند مسلم من حديث علي لكن قبله بصلاة الليل وأخرجه
الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بالفظ اذ اصلى المكتوبة واعتمده الشافعي في الامم وفي الترمذي
وصحیح ابن حبان من حديث أبي سعيد الاقتراح سبحانه اللهم ونقل الساجي عن الشافعي
استحب المجمع بين التوسيع والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي
هريرة أصح ما ورد في ذلك واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بمالك في القرآن خلافا للحنفية
ثم هذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وسلم على سبيل المبالغة في اظهار العبودية وقيل قاله على
سبيل التعليم لامة واعترض بكونه لو أراد ذلك لظهر به وأجيب بورود الامر بذلك في حديث حمزة
عند البزار وفيه ما كان العناية عليه من المحافظة على تتبع احوال النبي صلى الله عليه وسلم
في حركاته وسكناته واسراره واعلانه حتى حفظ الله بهم الدين واستدل ببعض الشافعية على ان
التبجيل والبرء طهران واستبعده ابن عبد السلام وأبعده استدلال بعض الحنفية به على نجاسة
الامساك المستعمل ﴿قوله﴾ كذا في رواية الاصيل وكريمة بلا ترجة وكذا قال
الاسماعيلي باب بلاترجة وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت وكذا لا يركع أو يقيم وعلى هذا
فخاصة الحديث غير ظاهرة للترجة وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفضل من الباب الذي قبله
كما قرأناه غير مرة فلهذا أيضا قال الصكراني وجه المناسبة ان دعاء الافتتاح مستلزم
لتطويل القيام وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا وأحسن منه ما قال ابن رشد
يصح ان تكون المناسبة في قوله حتى قلت أي رب أو أنامعهم لانه وان لم يكن فيه دعاء فقه مناجاة
واستعطاف فيجمعه مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاة بكل ما فيه خضوع ولا يختص بها
وردد في القرآن خلافا لبعض الحنفية ﴿قوله﴾ أو أنامعهم كذا لا تكبرهم والاستفهام بعدها
واو عاطفة وهي على مقدور وفي رواية كريمة يحذف الهمزة وهي مقدرة ﴿قوله﴾ حسبت انه قال
تحدثته) قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث عنه الاسماعيلي بالضمير في انه لا بن أبي مليكة
﴿قوله﴾ لا هي أطعمتها سقط لفظ هي من رواية الكشمي والحوى ﴿قوله﴾ تاكل من خشيش
أو خشاش الارض كذا في هذه الرواية على الشك وكل من الظفين بعجت مفتوح الاول
والمراد حشرات الارض وأنكر الخطابي رواية خشيش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير
من لفظ خشاش فعلى هذا الانكار ورواها بعضهم بجاء مهملة وقال عياض هو تصحيف وسيأتي
الكلام على بقیة قوائد في كتاب الكسوف وعلى قصة المرأة صاحبة الهرة في كتاب بدء الخلق
إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ رفع البصر إلى الامام في الصلاة قال الزين بن النير
نظر المأموم إلى الامام من مقاصد الانتماء فإذا تمكن من مراقبته تغير الثقات كان ذلك من
اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه جبة المالك فان نظرا المصلي يكون إلى جهة القبلة وقال
الشافعي والكوفيون يستحب ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب للتشروع وورد في ذلك
حديث آخرجه سعيد بن منصور عن زرارة عن ابن سيرين ورواه الثقات وأخرجه البيهقي بموصولا

وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيت نوري تارت **حدثنا موسى قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الاعشى عن عمارة بن عبد** (١٩٣) **عن أبي معمر قال قلنا لطلب أ كان**

رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا ما كنتم تعرفون ذلك قال بالضرب لحينه **حدثنا حجاج قال حدثنا** شعبه قال أنا أبو اسحق قال سمعت عبد الله بن يزيد يخطف قال حدثنا البراء وهو غير كذب انهم كانوا اذا صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه من الركوع فلموا اقباسا حتى يروه قد سجد **حدثنا** اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال خفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله رأيت ذلك تناول شيئا فقلنا ثم رأيت ذلك تكلمت فتناولت منها عقدا ولولوا أخذته لاكنهم منه ما بقيت الفناء **حدثنا محمد بن سنان** قال حدثنا علي قال حدثنا حجاج قال حدثنا هلال بن علي عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ النسيء **حدثنا** فاشار بيده قبل قبله المسند ثم قال لقد رأيت الآن منذ

وقال المرسل هو المحفوظ وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى والذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يفرق بين الامام والمأموم فيسبب الالتفات الى موضع السجود وكذا للمأموم الاحتياج الى مراقبته امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام والله أعلم **قوله** وقالت عائشة الخ هذا طرف من حديث وصله المؤلف في باب اذا انفطت الدابة وهو في أواخر الصلاة وهو وضع الترجمة منه قوله حين رأيت نوري **قوله** حدثنا موسى هو ابن اسمعيل وعبيد الواحد هو ابن زياد **قوله** عن عمارة في رواية حفص بن غياث عن الاعشى حدثنا عمارة وشبان بعد أربعة أبواب في الكلام على المتن تريبا وموضع الترجمة منه قوله بالضرب لحينه **قوله** حدثنا حجاج هو ابن منهل ولم يسمع الضاري من حجاج بن محمد وقد تقدم الكلام على حديث البراء في باب متى يسجد من خلف الامام ووقع فيه هنا في رواية كريمة وفي الوقت وغيرهما حتى يرويه قد سجد بانثبات النون وفي رواية أبي ذر الأصبلي بخذها وهو واجه جازا الاول على ارادة الحال وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف وهو ظاهر المناسبة وحديث انس يأتي في الزقاق وفيه التصريح بسماع هلال بن أنس واعتراض الاسماعيلي على ارادته هنا فقال ليس فيه نظر للمأموم الى الامام وأجيب بان فيه ان الامام يرفع بصره الى ما امامه واذا سجد ذلك للامام ساغ للمأموم والذي يظهر في حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس وان النقصه فيها واحدة فسيأتي في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال رأيت الجنة والشارك قال في حديث أنس وقد قالوا في حديث ابن عباس رأيت ذلك تكلمت فهدا موضع الترجمة ويحتمل أن يكون مأخوذا من قوله فاشار بيده قبل قبله المسند فان رؤيتهم الاشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون افعله **قلت** لكن بطرق هذا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم الموقوف على الاشارة منه لأن الرفع كان مقصودا ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة ان الاصل نظر المأموم الى موضع سجوده لانه المظلوب في الخشوع الا اذا احتاج الى رؤيته ما يفعله الامام ليقتدى به مثلا والله أعلم **قوله** ما رفع البصر الى السماء في الصلاة قال ابن بطال أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة واختلافوا فيه خارج الصلاة في الدعاء فكرهه شريح وطائفة وأجازوا الاكثر ولان السماء قبل الدعاء كان الكعبة قبله الصلاة قال بعض رفع البصر الى السماء في الصلاة فوقع اعراض عن القبلة وخروج عن هيئة الصلاة **قوله** حدثنا قتادة فسد دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فادخل بين سعيد بن أبي عروبة وقسادة رجلا وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الله بن عبد الاعلى عن سعيد وهو من أثبت أصحابه وزاد في أوله بيان سبب هذا الحديث وانظره صلى الله عليه وسلم يوم ما أخرجه فلما اقتضى الصلاة قبل عليهم بوجهه فذكره وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكرنا وهي على غير فائدة لان سعيد أعلم بحديث قتادة من معمر وقد تابعه همام على وصله عن قتادة

(٢٥ - فتح الباري في) صابت لكم الجنة وانتم ثلثين في قوله هذا الحدار في أركلوم في الخير والشر ثلاثا **قوله** (في رفع البصر الى السماء في الصلاة) **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة أن أنس بن مالك حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء

آخرجه السراج (قوله في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عند الدعاء ان جل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه لا ترفعوا أبصاركم الى السماء يعني في الصلاة وآخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك وأخرج ابن أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فافلحوا على صلاتهم ونظروا أمامهم وكانوا يستحيون ان يلجأوا بصر أحداهم موضع سجوده وصله الحاكم بذكر أبي هريرة وقعه ورفعته الى أبي صلى الله عليه وسلم وقال في آخره فطأ رأسه (قوله لينتهن) كذا للمسئلي والمجوي بضم الياء وسكون التون وفتح المثناة والياء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والتون للتباعد كيد الباقين لينتهن بفتح الهمزة وضم الهاء على البناء للفاعل (قوله او لتخطفن أبصارهم) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع إليهم يعني أبصارهم واختلف في المراد بذلك فقل هو وتعدو على هذا فالنقل المذكور حرام وأفرط ابن حزم فقال يطل الصلاة وقل المعنى أنه يستحي على الإبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كافي حديث أبي سعيد بن حضير الا في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى أشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامع جابر بن سلمة عن أبي مجلز أحمد التابعين وأوهنا للتخمين نظيره تعالى فتاتلونهم أي وسيلون أي يكون أي أحد الآخرين اما المقاتلة واما الاسلام وهو خير بمعنى الامر (قوله بالالتفات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه لكن الحديث الذي أورده على الكراهة وهو جامع لكن الجمهور على أنه للتنبيه وقال المتولي يحرم بالضرورة وهو قول أهل الظاهر وورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عند حديث من اعتدأ وجد ابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه لزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه عنه انصرف ومن حديث الحرث الأشعري نحوه وزاد فاذا صليتم فلا تلتفتوا وأخرج الأول أيضاً أوداود والنسائي والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدده أو عنقه كله وسبب كراهة الالتفات بمحتمل أن يكون لنقص الخشوع أو لتوكل استقبال القبلة ببعض البدن (قوله عن أبيه) هو أبو الشعثاء الحارثي ووافق آباؤنا من علي هذا الاسناد شيبان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومعه عند ابن حبان وخالفهم إسرائيل فر وادع أن أشعث عن أبي عطية عن مسروق ووقع عند البيهقي من رواية مسعر عن أشعث عن أبي وائل فهذا الاختلاف على أشعث والراجح رواية أبي الإخوص وقدر واه النسائي من طريق عمار بن عبد عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهم مسروق ويحتمل ان يكون للاشعث فيه شيخان أو هو وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية جله عن مسروق ثم لم يلق عائشة فجهله عنها واما الرواية عن أبي وائل فشاذة لانه لا يعرف من حديثه والله أعلم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرقة ووقع في النهاية والاختلاس اقتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلباً مكاره وفيه نظر وقال غيره المختلس الذي يخطف من غير غلبة قهر بل ومع معاينة المالك له والتأهب باخذ بقوة والسارق ياخذ في خفية فلما كان الشيطان قد يغفل المصلي عن صلاته بالالتفات الى

في صلاتهم فاشد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم (باب الالتفات في الصلاة) حدثنا مسدد قال حدثنا أبو الإخوص قال حدثنا أشعث بن سلمة عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس

٢٥١
هـ
ت
ن
٩٧٩٦٧

شيئا يفرج به يقينها أشبه المختلس . وقال ابن زبيرة أضاف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعا من ملاحظة التوجه إلى الحق سبحانه وقال الطبري سعى اختلاسا تصور الفهم تلك الفعل بالاختلس لأن المصلّي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى والشيطان من يقصده ينتظر فوات ذلك عليه فإذا التفت اغتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة **(قوله مختلس)** كذلك لاكثر بحيث في المفعول ولكن شميمي يحمّله وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري قبل الحكمة في جعل سجود السهو جارا للمسكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع لأن السهو لا يؤخذ به المكلف فشرع له الجبر دون العمد ليقط العبد له فيجتنبه ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة أبي حنيفة في جهنم وقد تقدم الكلام عليه في باب إذا صلى في ثوب له أعلام في أوائل الصلاة ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخصة إذا لحظها المصلّي وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات ولذلك خلطها مع الألقاب وقوى بصره على أعلامها وسماه شغلا عن صلواته وكانت المصنف أشار إلى أن علمه كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخصة ويحتمل أن يكون أراد أن علمه استطاع دفعه عن فعله لأن ألم العين يغلب الإنسان ولهذا لم يعد النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة **(قوله شغلني)** في رواية الكشميني شغلني وهو أوجه وكذا اختلفوا في أذهبوا به **(قوله إلى أبي جهنم)** كذلك أكثر وهو الصحيح والكشميني جهنم بالتصغير **(قوله ما)** هل يلتفت لأمير ينزل به أو يرى شيئا أو يصافى القبله **(قوله)** الظاهر أن قوله في القبلة يتعلق بقوله بصافا وأما قوله شيئا فأعم من ذلك والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع وأنه لا يقصد الا إذا كان لغرض حاجة **(قوله)** وقال هو ابن سعد وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب من دخل ليؤم الناس ووجه الدلالة منه انصاف الله عليه وسلم ليأمر أي بذكر الأعادة قبل أشارته ان يتعبد على امامته وكان التفاته لحاجة **(قوله)** في حديث ابن عمر **(قوله شغلني)** يحتمل ان يكون متعلقا بقوله وهو يصلي أو بقوله رأى نخامة **(قوله شغلني)** قال حين انصرف ظاهره أن الحث وقع منه داخل الصلاة وقد تقدم من رواية مالك نافع غير بعيد بحال الصلاة وسبق الكلام على فوائد هذه أو آخر أبواب القبلة وأورد هناك أيضا من رواية أبي هريرة عن أبي سعيد وعائشة وأمس من طرق كلها غير بعيد بحال الصلاة **(قوله)** رواه موسى بن عتبة وصله مسلم من طريقه **(قوله)** وابن أبي رواد أسام أوردوا دمرون وصله احمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه ان الحديث كان بعد الفراغ من الصلاة فالغرض منه على هذا المنابع في أصل الحديث ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالأمامة قال ابن بطال وجه مناسبه للترجمة أن العبادة لما كشف صلى الله عليه وسلم الستراتنوا إليه ويدل على ذلك قول أنس فأشار إليهم ولولا التفاته لم أرا أو أشارته أه ويوجه كون الجوزة عن يسار القبلة فالناظر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى ان يلتفت ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالأعادة بل أفرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة والله أعلم **(قوله ما)** وجوب القراءة للأمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر) ليدرك المنفرد لان حكمه حكم الامام وذكر

عن الزهري عن عروة عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في خيصة لها أعلام
فقال شغلني أعلام هذه
أذهبوا بها إلى أبي جهنم
وأقول بأنبيائهم **(باب حل تحفة)**
يلتفت لأمير ينزل به أو يرى
شيئا أو يصافى القبلة
وقال سهل التفت أبو بكر
رضي الله عنه فسأرى
النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا قتيبة بن سعد
قال حدثنا الليث عن نافع
عن ابن عمر قال رأى النبي
صلى الله عليه وسلم نخامة في
قبله المسجد وهو يصلي بين
يدي الناس فنهاهم قال
حين انصرف ان أحدكم إذا
كان في الصلاة فان الله قبل
وجهه فلا يتفتن أحد قبل
وجهه في الصلاة رواه موسى
ابن عبيد وابن أبي رواد عن
نافع **(حديث يحيى بن بكير تحفة)**
حدثنا الليث بن سعد عن
عقيل عن ابن شهاب قال
أخبرني أنس بن مالك قال
بينما الملون في صلاة التبر
لم يضعهم إلا الرسول الله صلى
الله عليه وسلم قد كشف
حجرة عائشة فنظر إليهم وهم
صفوف فتم بصحك
ونكس أبو بكر رضي الله
عنه على عقبه لصلاته
الصف فظن أنه يريد الخروج
تحفة ٧٧٩٤

الشيء الذي يفتن فيه بعض الناس فيكونوا فيه يفتنون بعض الركعات (قوله وما يصبر فيه وما يخاف) هو بعض أول كل منهما أي البناء المتجهول وتقدر الكلام وما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice" and "The Hon. Mr. Justice".

.....

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲

ابن سدرشن جابر بن سدر

قال شيخنا أحمد بن الحنفية

مجلسه ۱۱۱

11-1-1-1-1

وَأَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمُ تَعَامُرًا

فشت کروا حضرت زکریاؑ

لا تخش الله

فَقَالَ السَّيِّدُ إِنَّهُ لَا يَسْتَأْذِنُكَ

مجلس شورای اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال اما دارالافتاء كتيب

الملاحه

حركتها كيد في نفس السامع وجواب القميريل عليه قوله فاني كنت اتي بهم (قوله صلاة)
 (قوله الله عليه وسلم) بالنصب أي مثل صلاة (قوله ما آخرهم) بفتح أوله وكسر
 الثاني (قوله) وسكر من القميريل عن القميريل عن القميريل عن القميريل عن القميريل
 (قوله أصلي صلاة العشاء) كذا في المتن والحمد لله على ما في المتن من قوله العشاء في الساب
 في بعده صلاة العشاء بالكسر والتشديد لهم الألف الكسبية ورواه أبو داود الطيالسي في
 مسنده عن أبي عوانة بن خلف عن أبي العشاء وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا في
 صحيح أبي عوانة وهو لا يخرج ويدل عليه التثنية والمراد بهما الظهر والعصر ولا يعد أن تقع
 التثنية في المدة ويراد بهما المغرب والعشاء لكن يعكس عليه قوله الآخر بين لأن المغرب إنما
 في أخرى واحدة والله أعلم وأبدي الكرماني تخصيص العشاء بالركعة وحركة ما لم يقن
 قبل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غير ما بطريق الأولى وهو حسن ويقال
 صلاة في الظهر والعصر لا تم جازية الاشتغال بالقراءة والمأكل والاولى أن يقال لعل شكرهم
 كانت في هاتين الصلاتين خاصة فذلك خصهما بالذكر (قوله فاركع في الاربابين) قال
 القزاز أركع أي أقم طويلاً أي أطول فيما القراءة (قلت) ويحتمل أن يكون التطويل
 بما هو أهم من القراءة كالمركوع والسجود لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في
 القراءة وسأقي قرياً من رواية ابن عوف عن جابر بن مرة أنه في الأولى والأوليين يتحاشيان
 تسمية الأولى وكذا الآخر (قوله وأخف) بنهم أوله وكسر الحاء المجهدة وفي رواية الكشميني
 وأخف يفتح أوله وسكون الميم وكذا في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن
 اسمعيل شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث الذي وقت
 عليها الآن في رواية محمد بن كثير عن شعبه عند اسمعيل بالمعبد القاء والمراد بالحدف
 حذف التطويل لا حذف أصل القراءة فكانت قال أحذف الركود (قوله ذلك الظن بان)
 أي هذا الذي تقول هو الذي كان ظنه زاد معمر عن عبد الملك بن عوف فقال سعد أقمني
 الأعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم
 ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة فيستأد منه ثم القول
 بالرأي الذي لا يستند إلى أصل وفيه ان النيباس في مقابلة النص فاستدلوا بالاعتبار قال ابن
 بطال وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال أركدوا أخف أعلم أنه لا يترك القراءة
 في شيء من صلاته وقد قال إنما مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخفركه الكرماني
 فقال الركود الاسم بدل على قرأه عادة قال ابن سعد بن أبي شعبة في الباب الذي
 في حديث سعد حديث أبي قتادة كالمفسر له (قلت) وليس في حديث أبي قتادة هذا ذكر
 القراءة في الفرض بين نعم هو من كثر من حديثه بعد عشرة أبواب والله أعلم بالراجح
 والله أعلم بالصواب والله أعلم بالصواب والله أعلم بالصواب والله أعلم بالصواب

صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما آخرهم عنها
 أصلي صلاة العشاء ركعتي
 الأولى وأخف في الآخر بين
 قال ذلك القميريل يا أبا بصير

في الباب ولعل البخاري اكتفى بقوله صلى الله عليه وسلم للمسي عسلاته وهو ثالث احاديث
 الباب واقبل ذلك في صلاتك كلها وهذا التقرير يرد دفع اعتراض الاسماعيل وغيره حيث
 قال لادلالة في حديث سعد على وجوب القراءة وانما فيه تحقير فيها في الآخرين عن الاولين
 (قوله) فارسل معه رجلا أو رجلا) كذا هم بالنسبة وفي رواية ابن عينة فبعث عمر رجلا من هذ
 يدل على أنه أعاده الى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بحضرته ليكون أبعدهن المتهمة لكن
 كلام سيف يدل على ان عمر انما سأل عن مسئلة الصلاة بعد ما عاده بمحمد بن مسلمة من الكوفة
 وذ ك سيف والطبري ان رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال وهو الذي كان يقتض آثار من شكي
 من العمال في زمن عمر وحكي ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم فان كان محفوظا
 فقد عرف الرجلان وروى ابن سعد عن طريق ملج من عوف السلي قال بعث عمر محمد بن مسلمة
 وأمرني بالمسير معه وكنت دليلا بالبلاد فذكر القصة فيها وأقام سعدا في مساجد الكوفة
 يسألهم عنه وفي رواية ايجق عن جرير فطيف به في مساجد الكوفة (قوله) وبنون عليه
 معروفا) في رواية ابن عينة فكلهم بنو عليه خيرا (قوله) لم يبن عيس) بفتح الميملة وسكون
 الموحدة بعد هاء مهمله قبيلة كبيرة من قيس (قوله) أباسعدة) بفتح الميملة بعد هاء مهمله
 ساكنة زائدة سيف في روايته فقال محمد بن مسلمة أنشد الله رجلا دليلا قال (قوله) أما
 بتشديد الميم وقسمها مخذوف أيضا وقوله أنشدتنا أي طلبت منا القول (قوله) لا يسير بالسرية
 الماء للصاحبة والسرية بفتح الميملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش ويحتمل أن يكون
 صفة لمخذوف أي لا يسير بالطريقة السرية أي العادلة والاول أولى لقوله بعد ذلك ولا يعدل
 والاصل علم التكرار والتأسيس أولى من التاكيد ويؤيده رواية جرير وسفيان بلقظ ولا
 يسير في السرية (قوله) في القضية) أي الحكومة وفي رواية سفيان وسيف في الرعة (قوله)
 قال سعد) في رواية جرير فغضب سعد وحكي ابن التين انه قال له أعل تسجع (قوله) أما والله
 بتحقيق الميم حرف استفتاح (قوله) لا دعون ثلاث) أي عليك والحكمة في ذلك انه نفي عنه
 الفضائل الثلاث وهي الشجاعة حيث قال لا يسفرو العفة حيث قال لا يقسم والحكمة حيث
 قال لا يعدل فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين فقام بها ثلثها فطول العمر يتعلق
 بالنفس وطول الفقر يتعلق بالمال والوقوع في التتبع يتعلق بالدين ولما كان في التتبعين الاولين
 ما يمكن الاعتذار عنه دون الثلاثة فقام بها ما يبرهن ذنوبه والثلاثة يبرهن ذنوبه وبيان ذلك ان
 قوله لا يسير بالسرية يمكن ان يكون حقا لكن رأى المصلحة في اقامته ليرتب مصالح من يغزو ومن
 يقم أو كان له عذر كما وقع له في القادسية وقوله لا يقسم بالسوية يمكن أن يكون حقا فان الامام
 تفصل أهل العناء في الحرب والقيام بالمصالح وقوله لا يعدل في القضية هو أشد حاله سلب عنه
 العدل مطلقا وذلك قد ربح في الدين ومن أعجب العجب ان سعدا مع كون هذا الرجل واجبه هذا
 وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راحي العدل والانصاف في الدعاء عليه اذ علقه بشرط أن
 يكون كاذبا وان يكون الحامل له على ذلك الغرض الديني (قوله) رياء وسعجة) أي لبراء الناس
 وبه معوه فشهروا ذلك عنه فيكون بذلك ذكر وسياق في مربي ذلك في كتاب الرافق ان شاء
 الله تعالى (قوله) وأطل فقره) في رواية جرير وشدد فقره وفي رواية سيف وأكثرت عياله قال الزين

فارسل معه رجلا أو رجلا
 الى الكوفة فقال عنه أهل
 الكوفة ولم يدع مسجدا
 الاسأل عنه وبنون عليه
 معروفا حتى دخل مسجدا
 لبني عيس فقام رجل منهم
 قال له أسامة بن قتادة كني
 أباسعدة قال أما أنشدتنا
 فان سعدا كان لا يسير
 بالسرية ولا يقسم بالسوية
 ولا يعدل في القضية قال
 سعد أما والله لا دعون
 ثلاث اللهم ان كان عبدك
 هذا كاذبا فام ياء وسعجة
 فأطل عمره وأطل فقره
 وعرضه بالنفن

ابن المنعري الدعوات الثلاثة مناسبة للعال أ ما طول عمره فلما سمع ما مره ففعل كرا. تسعد
وأما طول فقره فلتقصص مطالبه لأن حاله بشعر بانه طلب أمرا ذنوبا وأما منعه للعتن فلكونه
قام فيها ورضيها دون أهل بلده **(قوله فكان بعد)** أي أو تسعد وقائل ذلك عبد الملك بن عريشه
جرير في روايته **(قوله اذا سئل)** في رواية ابن عينة اذا قيل له كيف أنت **(قوله شيخ كبير مفتون)**
قبل لم يذكر الدعوة الاخرى وهي النقر ليكن عموم قوله أصابني دعوة تسعد تدل عليه **(قلت)** قد
وقع التصريح في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى وفي رواية أبي يعلى عن ابراهيم بن
الحاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه قال عبد الملك فانأرأيتي تعرض للاماني السكك فاذا سأله
قال كبير فقير مفتون وفي رواية اسحق عن جرير فقتر واقتن وفي رواية سيف بن عميرة واجتمع
عنده عشر ثبات وكان اذا جمع بين المرأة تشبها فاذا أنكر عليه قال دعوة المباركة تسعد وفي
رواية ابن عينة ولا تكون فتنة الا وهو فيها وفي رواية محمد بن بخادة عن مصعب بن سعد نحو
هذه القصة قال وادرك فتنة اختار فقتل فيها رواه المختص في فوائد ومن طريقه ابن عساكر وفي
رواية سيف أنه عاش الى فتنة ثلاث وثلاثين وكانت فتنة المختار حين غلب
على الكوفة من سنة خمس وستين الى ان قتل سنة سبع وستين **(قوله دعوة تسعد)** أفرد هذا لارادة
المفسر وان كانت ثلاث دعوات وكان سعد معروفا باجابة الدعوة روى الطبراني من طريق
الشيبي قال قبل لسعد مني أصبت الدعوة قال يوم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استجب
لسعد وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعدان التميمي صلى
الله عليه وسلم قال اللهم استجب لسعد اذا دعاه وفي هذا الحديث من القوائد سوى ما تقدم
جواز عزل الامام بعض عماله اذا شكى اليه وان لم يثبت عليه شيء اذا اقتضت ذلك المصلحة قال
مالك قد عزل عرسدا وهو أحد من أتى بعده الى يوم القيامة والذي يظهر أن عمره له حسنا
لمادة الفتنة في رواية سيف قال عرولا الاحتياط وان لا يتق من أمر مثل سعد ما عزله وقيل
عزله ليشارة القربة منه لكونه من أهل الشورى وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستقر بالعامل أكثر من
أربع سنين وقال المازري اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل
حتى يجتمع الاكثر على الشكوى منه وفيه استفسار العامل عما قيل فيه والسؤال عن شك في
موضع عمله والاقتصاري في المبالة على من يظن به الفضل وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد
ونحوه يكون من مجاوره وان تعرض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قول شهادته في الحال
وفي خطاب الرجل الجليل بكنيته والاعتدال بن جمع في حقه كلام يرويه وفيه الفرق بين الافتراء
الذي يقصده السب والافتراء الذي يقصده دفع الضرر فيعز رائل الاول دين الثاني ويحتمل أن
يكون سعد لم يطلب حقه منهم وأعتاقهم وأكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه
دون غيره فانه صار كالنذر بذاته وقد جاني الخير من دعا على ظلمه فقد انصرفت لعدله أراد انشفة
عليه بان عمل له العقوبة في الشفاء فاصبر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور البائة
ويقال انه انما دعا عليه لكونه انتم له حرمة من صح صاحب الشريرة وكان قد انصرفت
لصاحب الشريرة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من
طلب وقوع المعصية ولكن من حيث انه يؤدي الى نكابة الظالم وعقوبته ومن هذا القبيل

قال فكان بعد اذا سئل
يقول شيخ كبير مفتون
أصابني دعوة تسعد قال عبد
الملك فانأرأيتي بعد قد سقط
اجابه علي عنه من الكبر
وأنه لته رض الجوارى في
الطرق يفهم من حدثنا
علي بن عبد الله قال حدثنا
سفيان قال حدثنا الزهري

٢٥٦
ع
تحفة
٥١١٠

مشروعية طلب الشهادة وان كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم من الاول قول موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم الامة وفيه سلوك الورع في الدعاء واستدل به على ان الاولين من الرابعية متساويان في الطول وسأقي الحديث في ذلك في الباب الذي بعده (قوله عن محمود بن الربيع) في رواية الحمدي عن سفیان حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ولا بن أبي عمر عن سفیان بالاسناد عند الاسماعيلي سمعت عبادة بن الصامت والمسلم من رواية صالح بن كيسان عن ابن شهبان ان محمود بن الربيع أخبره ان عبادة بن الصامت أخبره وبهذا التصريح بالأخبار يدفع تعليل من أعلمه بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلا وهو رواية ضعيفة عند الدارقطني (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) زاد الحمدي عن سفیان فيها كذا في مسنده وهكذا رواه يعقوب عن سفیان عن الحمدي أخرجه البيهقي وكذا الابن أبي عمر عند الاسماعيلي ولقبيبة وعثمان بن أبي شبيب عن أبي نعيم في المسخرج وهذا يعين أن المراد القراءة في نفس الصلاة قال عياض قيل يعمل في ذات الصفات الكن الذات غير منقصة فغض بلبس خالص وفزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لانه ان ادعى ان المراد الصلاة معناها الغوى فغرم مسلم لان الفاظ الشارع محمولة على عرفه لانه المحتاج اليه فيه لكونه بعث لسان الشرعيات لالبيان موضوعات اللغة واذا كان المعنى الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات فعلى هذا الاحتياج الى اضرار الاجزاء ولا الكمال لانه يؤتى الى الاجبال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره غير محال الى التوقف لان نفي الكمال يشعر بحصول الاجزاء فلو قدر الاجزاء منتقاة لاجل العموم قدرنا بالاحل اشعار نفي الكمال بثبوته فمتناقض ولا سبيل الى اضرارهما معاً لان الاضرارهما احتج اليه الضرورة وهي حذفة اضرار فرد فلا حاجة الى أكثر منه ودعوى اضرار أحدهما ليست باولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد وفي هذا الاخير نظر لاننا سلمنا تعذرا لجل على الحقيقة فالجل على أقرب المجازين الى الحقيقة أولى من الجل على أبعدهما ونفي الاجزاء أقرب الى نفي الحقيقة وهو السابق الى الفهم ولانه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ويؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد البرقي أحد شيوخ الضاري عن سفیان بهذا الاسناد باللفظ لا بغير صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وتابعه على ذلك زياد بن ابى لحدة الاثبات أخرجه الدارقطني وله شاهد من طريق العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مر فوعاهم هذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا حدة من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مر فوعا لا تفصل صلاة لا يقرأ فيها بالقرآن وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفیان حديث الباب باللفظ لا صلاة الا بقرأة فاتحة الكتاب فلا تنع أن يقال ان قوله لا صلاة نفي بمعنى النهي أى لا تصلوا الا بقرأة فاتحة الكتاب ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مر فوعا لا صلاة بمحضرة الطعام فانه في صحيح ابن حبان باللفظ لا يصل أحدكم بمحضرة الطعام أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسمعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب بن وهب وأخرج له ابن حبان أيضا شاهده من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن شواعي قاعدتهم

عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبد الله قال حدثني سعد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فضلى فلم على النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فقال أرجع فصل فانك لم تفضل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرجع فصل فانك لم تفضل ثلاثا فقال الذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر

٧٥٧



تَحْلِيلُ

٩٤٢٠٤

انهم اجمع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة والذي لا يتم الصلاة
الا به فرض والقرض عندهم لا يثبت بما ينشأ من القرآن وقد قال تعالى فاقروا ما تيسر من
القرآن فالقرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون واجبا ما لم يترك
وتجزئ الصلاة بدونه واذا قرئ ذلك لا ينقض عيباً من تعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك
الطمانينة في صلي صلاة يريد أن يتقرب بها الى الله تعالى وهو تعمد ترك كتاب الاثم فيها مبالغة
في تحقيق مخالفة مذهبه واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على ان
الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً
يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة
والاصل أيضاً عدم اطلاق الكل على البعض لان الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما
صرح به في حديث الاسراء حيث سمي المكتوبات خمسا وكذا حديث عبادة بن خسر صلوات
كهن الله على العباد وغير ذلك فاطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً قال الشيخ في الدين
وعاياً ما في هذه البحث ان يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل
ركعة واحدة منها فان حل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً انتهى وقال
بقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر باسناد صحيح ودليل الجهور وقوله صلى
الله عليه وسلم وافعل ذلك في صلاتك كلها بعد أن أمر بالقراءة وفي رواية لاجد وابن حبان ثم
افضل ذلك في كل ركعة ولعل هذا هو السري في ايراد البخاري له عقب حديث عبادة واستدل به
على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أقرأ الامام أم جهر لان صلاته صلاة حقيقة فتتقضى
عند انقضاء القراءة الا ان جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قوله
الشيخ في الدين واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بجديد من صلى خلف امام
فقرأ الامام له قراءة ولكنه حديث ضعيف عند الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني
وغیره واستدل من أسقطها عنه في الجهر به كالمالكية بجديد واذا قرأ فأصتوا وهو حديث
صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري ولا دلالة فيه لامكان الجمع بين الأمرين
فنصت فمساءد الفاتحة أو نصت اذا قرأ الامام ويقرأ اذا سكوت وعلى هذا فيعين على الامام
السكوت في الجهر به ليقرا المأموم تسلياً لوقوعه في ارتكاب التنبه حيث لا نصت اذا قرأ الامام
وقد ثبت الاذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهر به بغير قصد وذلك فيما أخرجه البخاري في جزء
القراءة والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة ان النبي
صلى الله عليه وسلم نقلت عليه القراءة في الغير فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤون خلف امامكم قلنا نعم
قال فلما تفعلوا الانباتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها والظاهر ان حديث الباب مختصر
من هذا وكان هذا اسمه والله أعلم وله شاهد من حديث أبي قتادة عن داود والنسائي ومن
حديث أنس عن عبد بن حبان وروى عبد الرزاق عن سعد بن حنبل قال لا بد من أم القرآن ولكن
من مضى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن * (قائدة) * زادهم عمر عن
الزهرري في آخر حديث الباب فصاعد أخرجه النسائي وغيره واستدل به على وجوب قدر زائد على
الفاتحة وتعب بانه ورد لدفع نهم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في جزء القراءة هو

٧٥٨

م
د
س
ن
ت
٢٨٤٧

ثم اقرأ ما تسمع معك من القرآن ثم ارفع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك في صلاتك كلها * (باب القراءة في الظاهر) * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمار بن سبرة قال قال سعد كنت أصلي بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتي العشي لا أترحم عنها كنت أركد في الأولين وأحنق في الآخرين قال عمر ذلك الظن بك * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأولين

٧٥٩

م
د
س
ن
ت
٩٢١٠٨

فلقوله تقطع السيف ربع دينار فاصهدا وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة ومن بعدهم فيأرواه من المندرج وغيره ولعلمهم أرادوا ان الامر استقر على ذلك وسيأتي بعد غائبه أبواب حديث أبي هريرة وان لم يزد على أم القرآن أجزأت ولابن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام ففصل ركعتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة قصة النبي صلى الله عليه وسلم وسأني الكلام عليه بعد أربعة وعشرين باباً وموضع الحاجة منه هنا قوله ثم اقرأ ما تسمع معك من القرآن وكأنه أشار بإيراد عقب حديث عبادة ان الفاتحة انما تحتمل على من يحسنها وان من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه وان اطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم خال الخطأ في قوله ثم اقرأ ما تسمع معك من القرآن ظاهر الاطلاق التحميم لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة وهو كقولته تعالى فاستسبر من الهدى ثم عنت السنة المراد وقال النووي قوله ما تسمع محمول على الفاتحة فانها ما تيسر أو على ما زاد من الفاتحة بعد ان يقرأها أو على من يحسن الفاتحة وتعبه بان قوله ما تسمع لا لاجال فيه حتى يبين بالفاتحة والتقدير بالفاتحة ساقى التيسر الذي يدل عليه الاطلاق فلا يصح حمله عليه وأيضاً فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينص التيسر في الفاتحة وأما المحمل على ما زاد ففيه على تسليم تعيين الفاتحة وهي محل النزاع وأما محله على من يحسنه فبالحجج والروايات القوية عن هذا أنه ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود ومن حديث رافع بن رافع فعه واذنقت فقروحت فكبر ثم أقرأ بالقرآن وعاشاه الله ان تقرأ وإذا ركعت فضع راحلك على ركبتيك الحديث ووقع فيه في بعض طرقه ثم أقرأ ان كان معك قرآن فان لم يكن فاجداً لله وكبر وهلل فاذا جع بين ألفاظ الحديث كان تعيين الفاتحة هو الاصل لمن معه قرآن فان عجز عن تعلمها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر والاسناد الى الذكر ويحتمل في طريق الجمع أيضاً ان يقال المراد بقوله فاقرأ ما تسمع معك من القرآن أي بعد الفاتحة ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر **قوله ما تيسر** (القراءة في الظاهر) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل ان يكون المراد بهما اثبات القراءة فيهما وانما تكون سر الإشارة الى من خالف في ذلك كان عباس كسأني البحث فيه بعد غائبه أبواب ويحتمل ان راديه بقدر المقدور وتعيينه الاول أظهر لكونه لم يتعرض في الباين الا خارجاً عن غير ما يتعلق بالاحتمال الثاني وقد أخرج مسلم وغيره ذلك أحاديث مختلفة سباني بعضها وجمع بينها فوقع ذلك في احوال متغايرة فاما لبيان الجواز أو لتفسير ذلك من الاسباب واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لافعال مختلفة كتنزيل وهل في صبح الجمعة **قوله** حدثنا شيبان هوان بن عبد الرحمن ويحيى هوان بن كثير **قوله** عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في رواية الجوزي من طريق عبد الله بن موسى عن شيان التميمي بالخيار يحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه وكذا للتسائي من رواية الاوزاعي عن يحيى لكن بلفظ القيد فيه كما وكذا عنده من رواية أبي ابراهيم القناد عن يحيى حدثني عبد الله فأنى بذلك بتدليس يحيى **قوله** (الأولين)

بختابتين ثلثة الاولى **(قوله صلاة الظهر)** فيه جواز تسعة الصلاة وقتها **(قوله وسورتين)** أي في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحاً في الباب الذي بعده واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي وزاد البغوي ولو قصرت السورة عن المقروء كانت مأخوذة من قوله كان يفعل لأنها تدل على العوام أو الغالب **(قوله يطول في الاولى)** ويقصر في الثانية قال الشيخ تقي الدين كانت السبب في ذلك أن النشاط في الاولى يكون أكثر فناسب التصفيف في الثانية حذراً من الملل انتهى وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الاولى ولا يداودوا بنزحية فتخو من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال اني لاحب أن يطول الإمام الركعة الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس واستدل به على استحباب تطويل الاولى على الثانية وسياق في باب مفرود جرحه وبين حديث سعد الماضي حيث قال أمتي الاولين ان المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول وقال من استحب استواءهما انما طالت الاولى بدعاء الافتتاح والتعوذ وما في القراءة فهماسوا ويدل عليه حديث أبي سعد عند مسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي رواية لابن ماجه ان الذين سزوا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة وادعى ابن حبان ان الاولى انما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيهما على استواء المقروء وفيهما وقد روى مسلم من حديث حفصة أنه صلى الله عليه وسلم كان يزل السورة حتى تكون أطول من أطول منها واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لاجل الداخل قال القرطبي ولا حجة فيه لأن الحكمة لا يطل بها الخلفاء وألعم انضابطها ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لاجل الآتي وانما كان يدخل فيها لآتي بالصلاة على سنتها من تطويل الاولى فافترق الاصل والفرع فامتنع الالتحاق انتهى وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء والله أعلم ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا ذكر القراءة في الآخرين فتمسك به بعض الحنفية على اسقاطها فنهما لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتي من حديثه بعد عشرة أبواب **(قوله ويسمع الآية أحياناً)** في الرواية الاثنية وسمعنا وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية ثيبان وللنسائي من حديث البراء كان صلى الله عليه وسلم الظهر فتسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات ولا ينزعه من حديث أنس نحوه لكن قال بسبع اسم ربك الأعلى وهل تأت حديث الغاشية واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا يجوز وسهواً على من فعل ذلك خلافاً لما قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عبد الباق الجواز أو يغير قصد الاستغراق في التدبر وفيه حجة على من زعم ان الاسرار شرط لصحة الصلاة السرية وقوله أحياناً يدل على تكرار ذلك منه وقال ابن دقيق العيد فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الاختيار دون التوقف على القين لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون الا بسماع كلها وانما يفيد شيئاً ذلك لو كان في الجهرية وكأنه مأخوذة من سماع بعضها مع قيام السرية على قراءة آياتها ويحتمل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً وغالباً بقراءة السورتين وهو بعيد جداً والله أعلم

من صلاة الظهر بشاتحة
الكتاب وسورتين يطول في
الاولى ويقصر في الثانية
ويسمع الآية أحياناً وكان
يقرأ في العصر بشاتحة
الكتاب وسورتين وكان
يطول في الاولى وكان يطول
في الاولى من صلاة الصبح
ويقصر في الثانية

حدثنا عمر قال حدثنا أبي (٢٠٤) قال حدثنا الأعمش قال حدثني عمار عن أبي معمر قال سألنا خباباً كان النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا علي بن الحسن قال سمعت
عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر
قال نعم قلنا يا شي كتم
تعرفون ذلك قال باطرا بن
حليته * (باب القراءة في
العصر) * حدثنا محمد بن
يوسف قال حدثنا سفيان
عن الأعمش عن عمار بن
عمر عن أبي معمر قال قلنا
لنائب بن الأثرى أن كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقرأ في
الظهر والعصر قال نعم قال
قلت يا شي كتم تعاون
قراءة قال باطرا بن حليته
* حدثنا ثعلبي بن إبراهيم
عن هشام عن عيسى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي قتادة
عن أبيه قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم يقرأ في
الركعتين من الظهر والعصر
بفاتحة الكتاب وسورة سورة
و يسعنا الآية أحسنا
* (باب القراءة في المغرب) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال إن
أم الفضل سمعته وهو يقرأ
والرسلات عرفا فقلت والله
يا بني لقد ذكرتني بقراءةك
هذه السورة أنها لا آخر
ما سمعت من رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ بها في
المغرب * حدثني أبو عاصم

٧٦٤
 في
 تحفة
 ٢٧٢٨

قال قال زيد بن ثابت ما لك
 تقرأ في المغرب بقصار وقد
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقرأ بطولي الطولين

من طريق ججاج بن محمد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة عن مروان أخبره
 (قوله قال زيد بن ثابت ما لك تقرأ) كان مروان حينئذ أميراً على المدينة من قبل معاوية
 (قوله بقصار) كذا لا كثيراً لتون وهو عوض عن المضاف إليه وفي رواية الكشيحي
 بقصار الفصل وكذا الطبراني عن أبي مسلم الكجي والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي
 عاصم شيخ البخاري فيه وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما لكن في رواية
 النسائي بقصار السور وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت انه قال
 لمروان يا عبد الملك أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيناك الكوثر وصرح الطحاوي
 من هذا الوجه بالاخبار بين عروة وزيد فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيداً فآخيه
 (قوله وقد سمعت) استدله ابن المنبر على ان ذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم نادراً قال لا يهولم
 يكن كذلك لقال كان يفعل يشعر بان عادته كانت كذلك انتهى وغفل عما في رواية البيهقي من
 طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ وتله في رواية
 ججاج بن محمد عن ابن جريج سمعت الامام علي (قوله بطولي الطولين) أي بطول السورتين
 الطولتين وطولي تأنيث أطول والطولين بفتحاً يتين تنسبة طولى وعنده رواية الاكثر ووقع
 في رواية كربة بطول بضم الطاء وسكون الواو ووجهه الكرماني بالله أطلق المصدر وأراد
 الوصف أي كان يقرأ بتقدير طولي الطولين وفيه نظر لأنه لا يلزم منه ان يكون قرأ بتقدير السورتين
 وليس هو المراد كما سنوضحه وحكي الخطابي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو قال
 وليس بشئ لان الطول الحبل ولا معنى له هنا انتهى ووقع في رواية الامام علي بطول الطولين
 بالتذكير لم يقع تفسيرهما في رواية البخاري ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة بطول
 الطولين المص وفي رواية أبي داود قال قلت وما طول الطولين قال الاعراف وبين
 النسائي في رواية له ان القيس بن قول عروة ولفظه قال قلت يا أبا عبد الله وهي كسرة عروة وفي
 رواية البيهقي قال قلت لعروة وفي رواية الامام علي قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين
 زاد أبو داود قال يعني ابن جريج وسألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة
 والاعراف كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق والجوزقي من طريق عبد الرحمن بن
 بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال الانعام بدل المائدة وكذا في رواية ججاج بن محمد الصغاني
 المذكورين وعنده أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم الانعام بدل يونس أخرجه الطبراني وأوتفهم
 في المتخرج حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوال
 المحفوظ منها الانعام قال ابن بطال البقرة أطول السبع الطوال فأولاً وأدناها الطوال طولي الطوال
 فلم يرد لها دل على انه أراد الاعراف لأنها أطول السور بعد البقرة وتعب بان النساء أطول
 من الاعراف وليس هذا التعقب بمرضى لانه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الاعراف أكثر من
 عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والتعقب اعتبر عدد الكلمات لان كلمات
 النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تاتي كلمة وقال ابن المنبر سمعة الاعراف والانعام الطولين
 انما هو لعرف فيما لانهما أطول من غيرهما والله أعلم واستدل بهذين الحديثين على امتداد
 وقت المغرب وعلى استحباب القراءة فيها بقصار الفصل وسأيت البحث في ذلك في الباب الذي

بعده **﴿قوله﴾** (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنبر على هذه الترجمة والتي بعدها بان الجهر فيه مما لا خلاف فيه وهو عيب لان الكتاب موضوع لبيان الاحكام من حيث هي وليس هو مقصودا على الاخلاقيات **﴿قوله﴾** عن محمد بن جبير في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري حدثني محمد بن جبير **﴿قوله﴾** قرأ في المغرب بالطور في رواية ابن عساكر يقرأ وكذا هو في الموطأ وعند مسلم زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري وكان جاف في أسارى بدر ولا بن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري في فداء أهل بدر وزاد الاسماعيل من طريق معمر وهو موثق مشرك والمصنف في المغازي من طريق معمر ايضا في آخره قال وذلك أول ما وقع الايمان في قلبي والطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد فاخذني من قراءته الكرب ولسعد بن منصور عن هشيم عن الزهري فكانت تصدع قلبي حين سمعت القرآن واستدلى به على صحة ادائه ما يحمله الراوي في حال الكفر وكذا الفسق اذا دام في حال العدالة وسأني الإشارة الى زوائد أخرى في بعض الرواة **﴿قوله﴾** (باب الطور) اي سورة الطور وقال ابن الجوزي يحتمل ان تكون الباء بمعنى من قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله وسند كرمانيه قريبا قال الترمذي ذكر عن مالك انه كره ان يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه وكذا نقله الغوي في شرح السنة عن الشافعي والمعروف عند الشافعية انه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وامام مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب والحق عندنا ان ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب وما لا ثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه (قلت) الاحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لان الاعراف من السبع الطوال والطور من طول المفصل والمرسلات من أوساطه وفي ابن حبان من حديث ابن عمر انه قرأ بهم في المغرب بالذين كثر واوصدوا عن سبيل الله ولم أر حديثا من فروعا فيه التخصيص على القراءة فيها بشي من قصار المفصل الاحاديث في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والاخلاص ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة فاما حديث ابن عمر فظاهر اسناده الصحة الا انه معول قال الدارقطني أخطأ فيه بعض رواه واما حديث جابر بن سمرة فقه سعد بن مالك وهو موثق والمحمول انه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت احدا اشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك لكن في الاستدلال به نظرياتي مشددة في باب جهر الامام بالتأمين بعد ثلاثة عشر بابا عن حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا ينتضلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان احبا بان يطيل القراءة في المغرب اما لبيان الجواز واما لعله بعدم المنسقة على المأمومين وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على ان ذلك تكرر منه واما حديث زيد بن ثابت فغيبه اشعار بذلك لكونه لا يكره على مروان المواظبة على القراءة بقصار

﴿باب الجهر في المغرب﴾
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن محمد بن جبير بن
 مطعم عن أبيه قال سمعت
 النبي صلى الله عليه
 وسلم يقرأ في المغرب بالطور

٢٦٥

م د ه ي

تحفة

٢١٨٩

الفصل ولو كان مر وان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم واطب على ذلك لاحتج به على زيد لكن
 لم يرد يذمته فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال وانما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
 العجوة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخصيف وهو ردة على أبي
 داود ادعاء نسخ التطويل لانه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في
 المغرب بالقصار قال وهذا يدل على نسخ حديث زيد بن ثابت وجه الدلالة والله لا رأى عروة راوى
 الخبر على محلا فله على أنه اطلع على ناسخه ولا يخفى بعد هذا الجمل وكيف تصح دعوى النسخ
 وأم الفضل تقول ان آخر صلاة صلاحهم قرأ بالمرسلات قال ابن خزيمة في صحيحه هذا من
 الاختلاف المباح فما نزل صلى أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب الله اذا كان
 اماما استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم اه وهذا أولى من قول القرطبي ما ورد في مسلم
 وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك وادعى الطحاوي أنه
 دلالة في شيء من الاحاديث الثلاثة على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض
 السورة ثم استدلل بذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر بلفظ سمعته
 يقول ان عذاب ربك لواقع قال فاخبر أن الذي سمعته من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه
 وليس في الساق ما يقتضي قوله خاصة مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة بل
 جافى روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير سمعته يقرأ في
 المغرب بالطول فلما بلغ هذه الآية أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون الآيات الى قوله
 المصطرون كاد قلبي يطرير ونحوه فلما سمع من أصحف وقراءة أسامة ومحمد بن عمرو المتقدمين
 سمعته يقرأ بالطول وروى مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت
 من المسجد ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور باق في حديث زيد بن ثابت وكذا أبداه
 الخطائي احتمالا وفيه نظر لانه لو كان قرأ شيئا منها يكون قد روى من قصار المفصل لما كان
 لا تكرار يذمعي وقد روى حديث زيد بن هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال المروان انك تخفف
 القراءة في الركعتين من المغرب والله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في السورة
 الاعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن خزيمة واختلف على هشام في صحابه والمحفوظ عن عروة
 أنه زيد بن ثابت وقال أكرار واقع هشام عن زيد بن ثابت أو ابى أيوب وقيل عن عائشة
 أخرجه النسائي مقتصر على المتن دون القصة واستدل به الخطائي وغيره على امتداد وقت
 المغرب الى غروب الشفق وفيه نظر لان من قال ان لها وقتا واحدا لم يجده بقراءة معينة بل قالوا
 لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله أن يعد القراءتها ولو غاب الشفق واستشكل الحجب
 البطري اطلاق هذا وجعله الخطائي قبله على أنه وقع وكه في أول الوقت ويدمى الباقى ولو غاب
 الشفق ولا يخفى ما فيه لان تعدد اخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ولو أجرت فلا يحمل
 ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واختلف في المراد بالفصل مع الاتفاق على أن انتهاء
 آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الحاشية أو القتال أو الفتح أو الجرات أو ق أو الالف
 أو تبارك أو وسع أو الخي الى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المهذب على

«(باب الجهر في العشاء)» حدثنا أبو العثمان قال حدثنا معمر عن أبيه عن بكر عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرا إذا السماء انشقت فوجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا يزال أحسبها حتى

ألقاه حدثنا أبو الوليد
قال حدثنا معمر عن عدي
قال سمعت البراء بن أبي
صلى الله عليه وسلم كان في
سفر فقرا في العشاء في
أحدى الركعتين بالتين
والزيتون «(باب القراءة في
العشاء بالسجدة)» حدثني
سدد قال حدثنا يزيد بن
زريع قال حدثنا التيمي
عن بكر عن أبي رافع قال
صليت مع أبي هريرة العتمة
فقرا إذا السماء انشقت
فوجدت خلف أبي القاسم
صلى الله عليه وسلم فلا يزال
أحسبها حتى ألقاه «(باب
القراءة في العشاء)» حدثنا
خالد بن يحيى قال حدثنا
مسعود قال حدثنا عدي بن
نابت أنه سمع البراء رضي الله
عنه قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقرأ بالتين
والزيتون في العشاء وما سمعت
أحدا أحسن صوتا منه
أقرأ «(باب يطول في
الأوليين ويخسف في
الآخرين)» حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا شعبة
عن أبي عون قال سمعت
جابر بن سمرة قال قال عمر
لعدد قد شكونا في كل شيء
حتى الصلاة قال ما أنا فامدني الأوليين وأخفف في الآخرين ولا أوما أقتدي به من صلاة رسول الله صلى

أربعه من الأوائل سوى الأول والرابع وحكي الأول والسابع والثامن إن أبي الصنف العتي
وحكي الرابع والثامن والعاشر والرابع الحجرات ذكره النووي ونقل الحب الطبري قولاً شاذاً إن
المفصل جميع القرآن وأما ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة عن أبي رافع قال أقرأني أبو
موسى كلب عمرا له أقرأني المغرب آخر المفصل وآخر المفصل من لم يكن إلى آخر القرآن فليس
تفسير للمفصل بل لا أخره فدل على أن أوله قبل ذلك «(قوله ما)» الجهر في العشاء
قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح والذي في المغرب أولى ولعله
من النسخ «(قوله حدثنا معمر)» هو ابن سليمان التيمي وبكر هو ابن عبد الله التيمي وأبو رافع
هو الصانع وهو من قبله من رجال الاسناد يصرون وهو من كبار التابعين وبكر من أوسطهم
وسليمان من صغارهم «(قوله فقلت له)» أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمه وفي الرواية
التي بعدها فقلت ما هذه «(قوله حدثني)» زاد عن أبي ذرهما أي بالسجدة وألها للظرف أي
فيها يعني السورة وفي الرواية الآتية تغير الكسبه في حديثها «(قوله خلف أبي القاسم
صلى الله عليه وسلم)» أي في الصلاة وبه تم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها
وفورع في ذلك لأن سجوده في السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة وأخرجها فلا ينقض
الدليل وقال ابن المنير لاجتماعه على ما لا حيث ذكره السجدة في التبريضة يعني في المشهور عنه
لأنه ليس مرفوعاً وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معمر بهذا الاسناد بلقط صليت خلف أبي
القاسم فسجد بها أخرجها من خزعة وكذلك أخرجه الجوزي من طريق يزيد بن هريرة عن
سليمان التيمي بلفظ صليت مع أبي القاسم فوجدتها «(قوله حتى ألقاه)» كناية عن الموت وسأني
الكلام على بقية فتاؤه في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى «(قوله عن عدي)» هو ابن
نابت كافي الرواية الآتية بعد باب «(قوله في سفر)» زاد الاسماعيل فصل العشاء ركعتين
«(قوله في إحدى الركعتين)» في رواية النسائي في الركعة الأولى «(قوله بالتين)» أي بسورة
التين وفي الرواية الآتية والتين على الحكاية وإنما قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان
مسافراً والسفر يطلب فيه التقيف وحديث أبي هريرة محمول على الحضر فلذلك قرأها
بأوساط المفصل «(قوله ما)» القراءة في العشاء بالسجدة تقدم ما فيه قبل
والقول في استناده كالذي قبله والتي هو سليمان بن طرخان والد المعمر «(قوله ما)»
القراءة في العشاء تقدم أيضاً وقوله فسمعت أحدا أحسن صوتا منه يأتي الكلام
عليه في آخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى «(قوله ما)» بطول في الأوليين
أي من صلاة العشاء كرفعه حديث سعد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب وجوب
القراءة ووجهه هنا ما لا إشارة إلى إحدى الروايتين في قوله صلوات العشاء والغنى وأما
لاشاق العشاء الظاهر والعصر لكون كل منهن رباعية «(قوله ما)» القراءة
في القبر يعني صلاة الصبح «(قوله وقالت أم سلمة قرأت النبي صلى الله عليه وسلم بالطور)» يأتي

الله عليه وسلم قال صدقت ذلك لأنك أبى بك «(باب القراءة في التبر)» وقالت أم سلمة قرأت النبي صلى الله عليه وسلم بالطور

محدثين في

* حدثنا آدم قال حدثنا

شعبة قال حدثنا سابر بن

سلامة قال دخلت أنا وأبي

علي أبي برزة الأسلمي فسأله

عن وقت الصلاة فقال

كان النبي صلى الله عليه وسلم

يصلي الظهر حين تزل

الشمس والعصر ويرجع

الرجل إلى أقصى المذبة

والشمس حية ونيت

ما قال في المغرب ولا يالي

تأخير العشاء إلى ثلث الليل

ولا يحب النوم قبله ولا

الحديث بعده وأوصى

الصبي ونصرف الرجل

فيعرف جلوسه وكان يقرأ

في الركعتين أو أحدهما

ما بين السنتين إلى المائة

* حدثنا سدد حدثنا

اسماعيل بن إبراهيم قال

أخبرنا ابن جريح قال

أخبرني عطية أنه سمع

أبا هريرة رضي الله عنه يقول

في كل صلاة يقرأ أنا معناه

رسول الله صلى الله عليه

وسلم معناه أو ما أوتي

أخبرنا عنكم وإن لم ترد على

أم القرآن أجزاء وإن زدت

فهو خير

الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر الصلوات والمراد المكتوبات وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في المواقيت وقوله هنا وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين السنتين إلى المائة أي من الآيات وهذه الزيادة تنفرد بها شعبة عن أبي النعمان والشك فيه منه وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحققة ونحوها فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بق آخرجه مسلم وفي رواية له بالصلوات وفي أخرى عند أخيرا بالواقعة وكان المنصرف عند أبي راحد يعني أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ثم ثلث بجيد أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين (قوله اسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريح خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الخليل عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وخالد بن الحرث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة بنهم عن ابن جريح منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره وتابع ابن جريح حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود وحبيب الشهد عند مسلم وأحمد وروقه بن مسقلة عند النسائي وقرن بن سعد وعمرارة بن ميمون عند أبي داود وحسن المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستمتعهم عن عطاء منهم من طوله ومنهم من اختصره (قوله في كل صلاة يقرأ) انضم أوله على البناء المعجول ووقع في رواية الأصلية يقرأ ثلثون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف وكذا هو عند من ذكرنا روايته الأحيب بن الشهيد في رواه مرفوعا بلفظ الصلاة الإبراهيمية هكذا ورد مسلم بن رواية أبي أسامة عنه وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفته كذا وأما حبيب ابن جريح وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحنبل كلاهما عن حبيب المذكور موقوف أو آخرجه أو عوانة من طريق يحيى بن أبي الخليل عن ابن جريح رواية الجماعة لكن زاد في آخره وصحته يقول لأصل الصلاة الإبراهيمية الكتاب وظاهر سابقه أن خبره سمعه للبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة فلم يقرأ ما أوتي عن غير ابن جريح ما ذكره متفق عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون بالصحيح حكم الرفع (قوله وإن لم تزد) باللفظ الخطاب ويشتهر رواية مسلم عن أبي خزيمة وعمره الناقد وعن اسمعيل فقال له رجل إن لم أزد وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فنه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خزيمة بهذا السند إذا كنت أمانا مخفقا وإذا كنت وحيدا فطول ما بدالك وفي كل صلاة قراءة الحديث (قوله أجزاء) أي كفت وسكن ابن السني رواية أخرى حزن بغدأ وهي رواية القابدي واستشكله ثم حكى عن الخطابي قال يقال جزى وأجزى مثل وفي أبي قال فزال الإشكال (قوله فهو خير) في رواية حبيب المعلم فهو أفضل وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته وخوشا عند حديث عباد المتقدم وفيه استحباب السورة والآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص وقال بعض الحنفية وابن كاتبة من المالكية وحكاها القاضي الفراء الحنبل في الشرح الصغير

٧٧٤

تحفة

٦٠٠٤

قال حدثنا اسمعيل قال
حدثنا أيوب عن عكرمة عن
ابن عباس قال قرأ النبي صلى
الله عليه واله في أمه وأسرته
فيما أمر وما كان يركب نسا
ولقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة * (باب الجمع
بين السورتين في ركعة
والقراءة بالخواص وبسورة
قبل سورة وبأول سورة) *
ويذكر عن عبد الله بن
السائب قرأ النبي صلى الله
عليه وسلم المؤمنين في الصبح
حتى إذا جاء ذكر موسى
وهرون أو ذكر عيسى

نسخ

٢٩٠ / ٢

بغير شيء مما صنع وقال الامام علي ابراهيم بن عباس هذا بقا ما تقدم من اثبات القراءة
في الصلوات لان مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية وأجيب بأن الحديث الذي
أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك تارة وفي القراءة
أخرى وربما ثبتا ما تنفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبد الله بن عباس عن عمر
أنهم دخلوا عليه فقالوا له هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر
قال لا قبل لعله كان يقرأ في نفسه قال هل كان يقرأ في الاولي كان عبد الله بن عباس يقرأ في الظهر والعصر
شك فرواه أبو داود أيضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ما أدرى
أ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا انتهى وقد ثبت قراءته فيهما
خباب وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم فرواه مقدمه على من في فضلا على من شك ولعل البخاري
أراد بيان هذا أقامة الحجة عليه لانه أخرجه بقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة
فقال له قد ثبت انه قرأ فيلزم ان يقرأ والله أعلم وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك أيضا فرواه
أيوب عن أبي العلاء البراء قال سألت ابن عباس أقرأ في الظهر والعصر قال هو امامك أقرأ منه
ما قل أو أكثر أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن ابراهيم المعروف
بأن علمه (قوله وما كان يركب نسا) ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قال الخطابي
مراده انه لو شاء أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرا ياتلي لقلع ولم يتركه عن نسيان
ولكنه وكل الامر في ذلك إلى بيان نية صلى الله عليه وسلم ثم شرع الاقتداء به قال ولا خلاف في
وجوب أفعاله التي هي لبيان مجمل الكتاب وقوله أسوة بكسر الهمزة وضمة أي قدوة (قوله
باب الجمع بين السورتين في ركعة والقراءة بالخواص وبسورة قبل سورة وبأول سورة)
اشتمل هذا الباب على أربع مسائل فأما الجمع بين السورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن
حديث أنس أيضا وأما القراءة بالخواص فيؤخذ بالالحاق من القراءة بالاول والجامع بينهما
ان كلا منهما بعض سورة ويمكن ان يؤخذ من قوله قرأ عمر عائته من البقرة ويتأيد بقوله قتادة
كل كتاب الله وأما تقدم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا
ومن فعل عرف رواية الاخنف عنه وأما القراءة بأول سورة فن حديث عبد الله بن السائب ومن
حديث ابن مسعود أيضا (قوله ويذكر عن عبد الله بن السائب) أي ابن أبي السائب بن صيني بن
عابد بن عبد الله بن عمر بن محزم وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريح قال سعت
محمد بن عباد بن جعفر يقول أخرني أو لمسلمة بن هفان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن
السائب العابد بن عبد الله بن السائب قال صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة
فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى شك محمد بن عباد أخذت النبي
صلى الله عليه وسلم سلمة فركع وفي رواية يحذف فركع وقوله ابن عمرو بن العاص وهم من
بعض اصحاب ابن جريح وقد روينا في مصنف عبد الرزاق عنه فقال عبد الله بن عمرو والقارئ
وهو الصواب واختلف في اسناده على ابن جريح فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن
عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلمة بن هفان
أوسفيان بن أبي سلمة وكان البخاري علقه بصيغة ويذكر لهذا الاختلاف مع ان اسناده مما تقوم

به الحجة قال النووي قوله ابن العاص غلط عند الحفاظ فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص
 العجاني المعروف بل هو تابعي مجازي قال وفي الحديث جواز قطع القراءة ويجوز القراءة ببعض
 السورة وكرهه مالك انتهى ونعقب بان الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختصرا
 والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره
 قراءة بعض الآية أخذ من قوله حتى جاءه كرموسى وهرون أو ذكر عيسى لأن كلاما من الموضعين
 يقع في وسط آية وفيه ما تقدم نعم الكراهة لا تثبت الابتدال وأدلة الجواز كثيرة وقد تقدم
 حديث زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في الر كعتين ولم يذ كر ضرورة ففسه
 القراءة الأولى والأخير وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم العجاني في
 صلاة الصبح بسورة البقرة فقراها في الر كعتين وهذا إجماع منهم وروى محمد بن عبد السلام
 الحنفي بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون من طريق الحسن البصري قال
 غز وناخر اسان ومعنا ثلثمائة من العجاني فكان الرجل منهم يصلي بنا ففسر الآيات من
 السورة ثم يركع أخرجه ابن حزم محتج به وروى الدارقطني بإسناد قوي عن ابن عباس أنه قرأ
 الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة (قوله) أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة) بفتح أوله من
 السعال ويجوز الضم وإن ما جبهه شربة معجمة وقاف وقوله في رواية مسلم خفف أي ترك
 القراءة وتفسره بعضهم برمي الصلابة الناشئة عن السعال والأول أظهر لقوله فركع ولو كان أزال
 ما أتقاه عن القراءة لتأدى فيها واستدل به على أن السعال لا يطل الصلاة وهو واضح فبما إذا
 غلبه وقال الرافعي في شرح المسند قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر
 قال ولن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله بكة أي في التثنية أو جمة أو دواع (قلت) قد صرح
 بقصة الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال في فتح مكة ويؤخذ منه أن قطع القراءة
 لعارض السعال ونحوه أولى من التلاد في القراءة مع السعال أو التثنية ولو استلزم تخفيف
 القراءة فيما استحبه تطولها (قوله) وقرأ عمر الخ (وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع قال
 كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة وشيعها بسورة من المائتين انتهى والمائتين قبل ما يبلغ
 مائة آية أو بلغها وقيل ما عدا السبع الطوال إلى الفصل قيل سمعت مائتين لأنها ثلث السبع
 وسميت الفاتحة السبع المائتين لأنها تنفي في كل صلاة وأما قوله سبحانه وتعالى ولقد آتيناك سبعا
 من المائتين فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك (قوله) وقرأ الأحنف (وصله جعفر القرطبي
 في كتاب الصلاة) من طريق عبد الله بن شقيق قال صلى بنا الأحنف فذكره وقال في الثانية
 يونس ولم يمش قال وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعين في المستخرج
 (قوله) وقرأ ابن مسعود (الخ) وصله عبد الرزاق بالنظ من رواية عبد الرحمن بن زيد الخني عنه
 وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق بالنظ فاتح الانفال حتى بلغ ونم
 النصر انتهى وهذا الموضع هو رأس أربعين آية قالوا إن متوافقتان وتبين هذا أنه قرأ بأربعين
 من أولها فاندفع الاستدلال به على قراءة فاتحة السورة بخلاف الأثر عن عرفانه محتمل قال
 ابن التين أن تؤخذ القراءة بالخواتم من أثر عمر وابن مسعود (٣) والأقليات البخاري يدل
 على ذلك وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ بالحق مؤيد بقول قتادة (قوله) وقال قتادة (قوله) وصله

٢١٣/٢

أخذته سهلة فركع وقرأ عمر
 في الركعة الأولى بمائة
 وعشرين آية من البقرة وفي
 الثانية بسورة من المائتين
 وقرأ الأحنف بالكهفي في
 الأولى وفي الثانية يونس
 أو يونس وذكر أنه صلى
 مع عمر رضي الله عنه الصبح
 بهما قرأ ابن مسعود أربعين
 آية من الانفال وفي الثانية
 بسورة من الفصل وقال
 قتادة في رواية واحدة
 يقرأها في ركعتين أو يركع
 سورة واحدة في ركعتين كل
 كتاب الله

٢١٣/٢

(٣) والأقليات المحكيذا
 بزيادة والفي نسخ الميعول
 عليها التي بأيدينا ولا حاجة
 إليها في زائدة على التأكيد
 فقرر أم معجبه

عبد الله بن منده عن أبيه سمعاه كرز بن زهدم قالته أعلم وعلى هذا فالذي كان يوم في مسجد
 قبا غير أمير السرية ويدل على تغايرهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقول هو الله أحد
 وأمير السرية كان يمتحن بها وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة
 الآخر وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله وأمير السرية أمر أحبا به أن يسأله وفي هذا
 أنه قال أنه يحبا فيسبر ما لحنة وأمير السرية قال أنها صفة الرحمن فيسبره بأن الله يحبه والجمع بين
 هذا التغاير كله ممكن لو لا ما تقدم من كون كل يوم من الهدم مات قبل البعوث والسرابة وأما من
 فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدا فإن في قصة قتادة أنه كان يقرأ في الليل بردها ليس
 فيه الله أمها لا في سفر ولا في حضر ولأنه سئل عن ذلك ولا يسبر وسأني ذلك وأخفا في فضائل
 القرآن وحديث عائشة الذي أشرنا إليه وأورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سألني أن شاء
 الله تعالى **(قوله عما يقرأه)** أي من السورة بعد الفاتحة **(قوله)** افتتح بقول هو الله أحد بمسك به
 من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأوجب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلل لأنه لا بد منها
 فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة
(قوله) فكله أحبا به يظهر منه أن صنعه ذلك خلاف ما لقوه من النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله) وكروها أن يؤمهم غيره (أما لكونه من أفضلهم كاذ في الحديث وأما لكون النبي صلى
 الله عليه وسلم هو الذي قرره **(قوله)** ما بأمرك به أحبا به أي يقولونك ولم يرد الأمر بالسعة
 المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له أفعل كذا وكذا **(قوله)** ما غيغلك وما
 يحملك سأل عن أمرين فأجاب بقوله إلى أحبا به وهو جواب عن الثاني مستلزم لأن الأول يستلزم
 شي آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة فالماخ من كتب من المحبة والامر المعهود
 والحمد على النعل المحبة وحدها ودل بتسريه بالخنة على الرضا بفعله وعبر بالنعلم الماضي
 في قوله أدخلك وإن كان دخول الخنة مستقبلا لتحقيق وقوع ذلك قال ناصر الدين بن المنير
 في هذا الحديث أن المقاصد تغیر أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحمد لله على أعادتها أنه
 لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره يحفظ غيرها لكنه اعتل بحجها فظهرت صحة قصده فصوره قال
 وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليوم الاستسكان منه ولا يعد ذلك
 هجرا بالغريم وفيه ما يشعر بأن سورة الاخلاص مكية **(قوله)** جاء رجل إلى ابن مسعود هو نبيك
 بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان الجلي سماه منصور وفي روايته عن أبي وائل عنده وسلم وسأني
 من وجه آخر **(قوله)** قرأت المفضل تقدم انه من قى آخر القرآن على الصحيح وسعى مفضلا
 لكثرة الفصل بين سورة البسملة على الصحيح وأقول هذا الرجل قرأت الفصل سبب بينه مسلم
 في أول حديثه من رواية وكعب عن الأعشى عن أبي وائل قال جاء رجل يقال له نبيك بن سنان
 إلى عبد الله فقال يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف من ما غيبر أسن أو غير أسن فقال
 عبد الله كل القرآن أحصيت غير هذا قال لا في لآخر المفضل في ركعة **(قوله)** هذا بفتح الهاء
 وتشديد الال المحبة أي سردا وافرطا في السرعة وهو منصوب على المصدر وهو استسهلهم
 انكار بحذف أداة الاستفهام وهي ثابته في رواية منصور وعنده مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة
 كانت عادية في انشاد الشعر وزاد فيه مسلم من روايه وكعب أيضا أن أقواما يقرؤون القرآن

بحا يقرأه افتتح بقول هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ
 بسورة أخرى معها وكان
 يصنع ذلك في كل ركعة فكله
 أحبا به وقالوا إنك تفتح بهذه
 السورة ثم لا ترى أنها يجزئك
 حتى تقرأنا الأخرى فالما أن
 تقرأ بها أو أمان تدعوها وتقرأ
 بأخرى فقال ما أنا ساركها
 أن أحببت أن أؤمكم بذلك
 فعلت وإن كرهتم ترككم
 وكافأرون أنهم من أفضلهم
 وكروها أن يؤمهم غيره فلما
 أنهم النبي صلى الله عليه
 وسلم أخبروه الخبر فقال
 يا فلان ما يمنعك أن تفعل
 ما بأمرك به أحبا به وما
 يحملك على لزوم هذه
 السورة في كل ركعة فقال
 إنني أحبا فقال حبك إياها
 أدخلك الخنة حدثنا آدم
 قال حدثنا شعبة حدثنا عمرو
 ابن مرة قال سمعت أبا وائل
 قال جاء رجل إلى ابن مسعود
 فقال قرأت المفضل بالله في
 ركعة فقال هذا كهذا الشعر

٧٢٥

م

تخفة

٩٢٨

لجاءوا زراعتهم وزاد أحد عن أبي معاوية وأصحق عن عيسى بن نونس كلاهما عن الأعمش
 قبله ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع وهو في رواية مسلم دون قوله نفع (قوله لقد عرفت
 النظائر) أي السور المتماثلة في المعاني كالمعزة والحكم أو القصص والمتماثلة في عدد الآيات
 لما سطر عند تعيينها قال الحب الطبري كنت أظن أن المراد أنهما متساوية في العدد حتى اعتبرتهما
 فلم أجدهما شيئاً متساوياً (قوله يقرب) يضم الراء وكسرها (قوله عشرين سورة من المفضل
 سورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمان عشرة
 سورة من المفضل وسورتين من آل حم وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين
 سورة انما سمعة أو وائل من علمقة عن عبد الله ولفظه فقام عبد الله ودخل معه علمقة ثم خرج
 علمقة فسأله فإنا قد علمنا سورة من المفضل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعمر
 يتسألون ولا ينزيم من طريق أبي خالد الأجر عن الأعمش مثله وزاد فيه فقال الأعمش أولهن
 الرحمن وآخرهن الدخان ثم سردها وكذلك سردها أبو إسحق عن علمقة والأسد عن عبد الله
 فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحدث بعد قوله كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة الرحمن
 والنجم في ركعة واقربت والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة يونس في ركعة
 وسأل والنازعات في ركعة وويل للمطففين وعيس في ركعة والمذثر والمزمل في ركعة وهل أتى
 ولا أقدم في ركعة وعمر يتسألون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة
 هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا أنه لم يقل في ركعة في شيء منها وذكر السورة الرابعة
 قبل الثالثة والعاشر قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران وقد سردها أيضاً مجملين بجملة نكحيل
 عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدّم وأخر في بعض وحذف بعضها ومجمل
 ضعيف وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل وسورتين من آل حم مشكل لأن الروايات
 لم تختلف أنه ليس في العشر من من الحواميم غير الدخان فيحصل على التغليب وفيه حذف
 كما أنه قال وسورتين أحدهما من آل حم وكذا قوله في رواية أبي حمزة آخرهن حم الدخان
 وعمر يتسألون مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات وإمامهم في رواية أبي
 خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكان فيه تجوز لأن عم وقت
 في الركعتين الأخيرتين في الجملة ويتبين بهذا أن قوله في حديث الباب عشرين سورة من
 المفضل تجوز لأن الدخان ليست منه ولذلك فصلها من المفضل في رواية واصل ثم يصح ذلك
 على أحد الأراقي حد المفضل كما تقدم وكما سأتى بيانه أضاف فضائل القرآن وفي هذا الحديث
 من فوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني
 القرآن ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً وفيه جواز
 تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب
 فلهذا أصدر الترجمة بمبادل عليه وفيه ما ترجمه وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين
 ساغ الجمع بين ثلاث فصاعد لعدم الفرق وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبيد
 الله بن شقيق قال سألت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين السورتين ثم من
 المفضل ولا يخالف هذا ما سأتى في التجدد أنه يجمع بين البقرة وغيرهما من الطوال لأنه يجعل على

لقد عرفت النظائر التي
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقرن بينهما فذكر
 عشرين سورة من المفضل
 سورتين من آل حم في كل
 ركعة

* (باب يقرأ في الاخرين

بفتح الكاف) * حدثنا

موسى بن ابي عيسى قال

حدثنا همام عن يحيى عن

عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه

ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان يقرأ في الظهر في

الاوليين بأم الكتاب

وسورتين وفي الركعتين

الآخرين بأم الكتاب

وبسعة الآية ويطول في

الركعة الاولى ما لا يطيل في

الركعة الثانية وهكذا في

العصر وهكذا في الصبح

*(باب من خاف القراءة في

الظهر والعصر) * حدثنا

قتيبة بن سعيد قال حدثنا

جرير بن عريش عن عمار

ابن عمر عن أبي عمر قال قلنا

نفياب أكان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقرأ

في الظهر والعصر قال نعم قلنا

من أين علمت قال باضطراب

لسنته *(باب اذا سمع الامام

الآية) * حدثنا محمد بن يوسف

قال حدثني الازاعي قال

حدثني يحيى بن أبي كثير عن

عبد الله بن أبي قتادة عن

أبيه أن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يقرأ بأم الكتاب

وسورة معهما في الركعتين

الاوليين من صلاة الظهر

والعصر وبسعة الآية

أحسانا وكان يطول

في الركعة الاولى *(باب

يطول في الركعة الاولى) *

الناذر وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قد قُرأه غالباً وأما قوله فأنما كان في التدبر والترسيل وما ورد في ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادراً (قلت) لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من الفصل وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس أن صلاة الليل كانت عشر ركعات غير الوتر وفيه ما يقوى قول القاضي أبي بكر المتقدم أن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان وسأني ذلك في باب مقرر في فضائل القرآن أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ما يقرأ في الاخرين بفتح الكاف يعني يعبرز يادعوسكت عن ثالثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع حكمها حكم الاخرين من الرابعة ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابي أن سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها رسالاً لا تفرغ قولنا الآية (قوله) عن يحيى هو ابن أبي كثير (قوله) بأم الكتاب) فيسهل ما ترجمه وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم الحديث فيه قال ابن خزيمة قد كنت زماً أنا أحسب أن هذا اللفظ لم يرو عن يحيى غير همام وتابعه أبان إلى أن رأيت الازاعي قد رواه أيضاً عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى أقصر وأعلى قوله كان يقرأ في الاوليين بأم الكتاب وسورة كما تقدم عنه من طرق وان همام ما رواه الزاهد في القصار على الفاتحة في الاخرين فكان يخشى شذوذهما إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر لكن أصحاب الازاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سطر ذلك بعد باب (قوله) ما لا يطيل كذا لاكثر ولكن ركعة ما لا يطول وما نكرة موصوفة أو مصدرية وفي رواية المسنن والحوي بما لا يطيل واستدل به على نظو يل الركعة الاولى على النامة وقد تقدم الحديث في ذلك في باب القراءة في الظهر وسأني أيضاً ﴿قوله﴾ ما من خاف القراءة أي أو سفي رواية الكشمي خاف بالقراءة وهو أو جه ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريباً ﴿قوله﴾ ما اذا سمع (ولكشمي) اذا سمع تشديد الميم (الامام الآية) أي في السرية خلافاً لما قال يسنجد لا هو ان كان ساعياً وكذلك قال يسنجد مطلقاً وحدثني أبي قتادة واضح في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضاً ﴿قوله﴾ ما يطول في الركعة الاولى أي في جميع الصلوات وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب وقد تقدم الحديث فيه أيضاً وعن أبي حنيفة يطول في أولى الصبح خاصة وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسئلة يطول في الاولى ان كان ينظر أحداً أو الأقبليين بين الاولين وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال لا حبان يطول الامام الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس فإذا صلبت لنفسه فاني أحرص على أن أجعل الاوليين سواء وذهب بعض الأئمة إلى استحباب تطويل الاولى من الصبح دائماً وأما غيرهما فان كان يترجى كثرة المأمومين ويأدبر أو أول الوقت فينتظر والا فلا وروى حكمه اختصاص الصبح بذلك انها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت واطى السمع واللسان القلب لفرغ وعدم تشكك الاشتغال بأمور المعاش وغيرها من العلم عند الله *(تنبيه) * أبو يعقوب المذكور في السند هو الأكره ورواه أبا القاف وقيل وقدان وجرم النور في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد بن الوليد وروى عن الجاني والمزي

قوله في الحقيقة قبل هذه
تنسبه قوله في السند أو
يعفور الخ ليكن في السند
أو يعفور ولأنه القسطلاني
عليه في نسخته التي شرح
عليها فعل صاحب القم وقع
له نسخة فيها أبو يعفور أو
سرى له ذلك من نقل عبارة
نحو النوى على مسلم أو
غيره ليعبر اه معجبه

٧٢٩

م من في

تحفة

١٢١٠٨

حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
هشام عن يحيى بن أبي كثير
عن عبد الله بن أبي قتادة عن
أبيه أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يطول في
الركعة الأولى من صلاة
الظهر ويصرف في الركعة
الثانية يفعل ذلك في صلاة
الصبح * (باب جهر الامام
بالتأمين) وقال عطاء أمين
دعاء أم ابن الزبير ومن
وراهم حتى ان المسجد لليلة
وكان أبو هريرة ينادي الامام
لا تقبني يا أمين

نح

٢١٧/٢

(قوله باب جهر الامام بالتأمين) أي بعد الفاتحة
في الجهر والتأمين مصدر آمن بالتشديد أي قال أمين وهي بالمد والتخفيف في جميع الروايات
وعن جميع القراء وحكي الواحدي عن حمزة والكسائي الامالة وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة
القصر حكاها نعلب وأسنده شاهد أو أنكروه ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر
وحكي عياض ومن تبعه عن نعلب أنه انما أجاز في الشعر خاصة والتشديد مع المد والقصر
وخطأهما جماعة من أهل اللغة وأمين من أسماء الأفعال مثل صه للسكون وتفتح في الوصل
لانها مبنية بالاتفاق مثل كيف وانما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند
الجمهور وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى كقول من قال معناه اللهم أنما يجزيك
كذلك يكون وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها أو قيل لمن استجب له كما استجب للملائكة وقيل
هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة اسناد ضعيف وعن هلال بن يساف
التابع مثله وأنكر جماعة وقال من مدّوشد معناه فأصدقين اليك وتقل ذلك عن جعفر
الصادق وقال من قصر وشدهي كلمة عبرانية أو سريانية وعند داود من حديث أبي هريرة
النخري الصلياني أن أمين مثل الطابع على الحقيقة ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم ان خير ما أمين
فقد أجاب **(قوله)** وقال عطاء ابن القولي بآمين وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء قال
قلته أكان ابن الزبير يؤمن على أن أم القرآن قال نعم ويؤمن من وراءه حتى ان المسجد لليلة
ثم قال انما أمين دعاء قال وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام فيناذيه فيقول لا تسبقني
يا أمين وقوله حتى ان بكسر الهمزة للمسجد أي لاهل المسجد لليلة الامام التأكيد والجلية قال أهل
اللغة الصوت المرتفع وروى الجبة بموحدة وتخفيف الجيم حكاها ابن التين وهي الاصوات
المختلطة ورواه البيهقي لرجلة ابدل اللام كاسأني **(قوله)** لا تقبني يضم الفاء وسكون المنة
وحكي بعضهم عن بعض النسخ قاله والشين المجهمة ولم أر ذلك في شيء من الروايات وانما فيها
بالثناة من القوات وهي بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من السبق ومن ادأى هريرة ان يؤمن
مع الامام داخل الصلاة وقد تمسك ببعض المالكية في ان الامام لا يؤمن وقال معناه لا تتأخر عني
بالتأمين الذي هو من وظيفة المأموم وهذا تأويل بعينه وقد جاء عن أبي هريرة ومن وجه آخر
أخرجه البيهقي عن طريق حنبل عن ثابت عن أبي رافع قال كان أبو هريرة يؤذن لمروان فاشترب
ان لا يسبقه الضالين حتى يعلم أنه قد دخل في الصف وكانه كان يشتغل بالآداء وتعديل الصفوف
وكان هو وان يبادر الى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة كان أبو هريرة ينهيه عن ذلك
وقد وقع لذلك مع غيرهم وان فروى سعد بن منصور عن طريق محمد بن سيرين ان أبا هريرة كان
مؤدًا بالمعز بن واهب اشترط على الامام ان لا يسبقه بآمين والامام بالبحرين كان العلان الحضرمي
فيه عبد الرزاق عن طريق أبي سلمة عنه وقد روى نحوه قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود
عن طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال قال رسول الله لا تسبقني بآمين ورجاله ثقات لكن قيل ان
أبا عثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلفظ ان بلالا قال وهو ظاهرا لارسال ورجحه الدارقطني
وغيره على الموصول وهذا الحديث يعضف التأويل السابق لان بلالا لا يقع منه ما حل هذا
الفتاك كلام أبي هريرة عليه وتسله بعض الحنفية بان الامام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن

من الآفة وقبه نظر لانها واقعة عين وسبها محتمل فلا يصح التسليم قال ابن المنبر بناسبة قول
عطاء الترجمة انه حكم بان التأمين دعاء فاقضى ذلك ان قوله الامام لان في مقام الداعي بخلاف
قول المانع لنها جواب للدعاء فيخص بالمأموم وجوابه ان التأمين قائم مقام التخلص بعد النبط
قال داعي فصل المقاصد بقوله اهدنا الصراط المستقيم الى آخره والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع
فان قالها الامام فكأنه دعاء من تفصل لا بمجمل **(قوله وقال نافع الخ)** وصله عبد الرزاق عن
ابن جريج أخبرنا نافع ان ابن عمر كان اذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع ان يؤمن اذا ختمها
ويحضرهم على قولها قال وسعت منه في ذلك خيرا وقوله ويحضرهم بالصاد المجبة وقوله خيرا
يسكون التماسية أي فضلا ووابا وهي رواية الكشي عن غيره وخبرنا بفتح الموحدة أي حديثنا
مر فوعا ويشعر به ما أخرجه البيهقي كان ابن عمر اذا آمن الناس آمن معهم ويرى ذلك من البسة
ورواية عبد الرزاق مثل الاول وكذلك رواه في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن
ابن جريج ومنا سبعة أن ابن عمر من جهة انه كان يؤمن اذا ختم الفاتحة وذلك أعم من أن يكون
اماماً أو مأموماً **(قوله عن ابن شهاب)** في الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن مالك أخبرنا ابن
شهاب **(قوله انه ما أخبره)** ظاهره ان لفظهما واحد لكن سبأ في رواية محمد بن عمر عن أبي
سلمة مغيرة بسيرة للفظ الزهري **(قوله اذا آمن الامام فأتوا)** ظاهره ان الامام يؤمن وقيل
معناه اذا دعا والمراد دعاء الفاتحة من قوله اهدنا الى آخره من اجل ان التأمين دعاء وقيل معناه اذا
بلغ الى موضع استدعى التأمين وهو قوله ولا الضالين يريد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب
واستدل به على مشروعية التأمين للامام قبل وقبه نظر لكونها قضية شرعية واجب بان التعبير
بأذا يشعر بتحقيق الوقوع وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقل
لا يؤمن الامام في الجهرية وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا وأجاب عن حديث ابن شهاب هذابانه
لم يرو في حديث غيره وهي عليه غير قاذحة فان ابن شهاب امام لا يضره التقويم ماسد كرقبسا
ان ذلك جاء في حديث غيره ورجع بعض المالكية كون الامام لا يؤمن من حيث المعنى بانه داع
فتناسب ان يخص المأموم بالتأمين وهذا يبي على قولهم انه لا قراءة على المأموم وأما من أوجبها
عليه فله ان يقول كما اشتر كافي القراءة فسنعي أن يشتر كافي التأمين ومنهم من أول قوله اذا آمن
الامام فقال معناه دعاء قال وتسمية الداعي مؤتمنا ساعة لان المؤمن يسمى داعيا كما جاف قوله
تعالى قد اجبت دعوتكم وكان موسى داعيا وهو مؤتمنا كما رواه ابن مردويه من حديث
أنس وتعقب بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعيا عكسه قاله ابن عبد البر على ان
الحديث في الاصل لم يصح ولو صح فاطلاق كون هرون داعيا لغيره والتقلب وقال بعضهم
معنى قوله اذا آمن بلغ موضع التأمين كما قيل اذا بلغ تجدوا ان لم يدخلها قال ابن العربي هذا
بعد دلقة وشرا وقال ابن دقيق العيد وهذا مجاز فان وجد دليل برجه عمل به ولا فالأصل
عدمه **(قلت)** استدلو له برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ اذا قال الامام
ولا الضالين فتقولوا آمين قالوا فالجميع من الروايتين يقتضى حمل قوله اذا آمن على المجاز وأجاب
الجمهور على تسليم المجاز المذكور بان المراد بقوله اذا آمن أي أراد التأمين ليتوافق تأمين
الامام والمأموم معا ولا يلزم من ذلك ان لا يقولها الامام وقد ورد التصريح بان الامام يقولها
وذلك في رواية يزيد على خلاف ما يوليه رواية حمير عن ابن شهاب في هذه الحديث بلفظ اذا قال

وقال نافع كان ابن عمر لا يدعه
ويحضرهم وسعت منه في ذلك
خيرا احدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سعد بن
المسيب وأبي سلمة بن عبد
الرحمن أنهما أخبراه عن أبي
هريرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا آمن الامام

٧٨٠

م ه

تحفة

١٣٣٣٠

١٥٢٤٢

الامام ولا المضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين الحديث
 أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صحيح في كون الامام يؤمن وقيل في الجمع بينهما
 المراد بقوله اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي ولولم يقبل الامام آمين وقيل يؤخذ من الخبرين
 تخصيص المأموم في قولها مع الامام أو بعده قاله الطبري وقيل الاول لمن قرب من الامام والثاني
 لمن تناه عنه لان جهر الامام بالتأمين أخفض من جهره فالقراءة فقد يسمع قراءته من لا يسمع
 تأمينه فمن سمع تأمينه آمن معه والا يؤمن اذا سمعه يقول ولا الضالين لانه وقت تأمينه قاله
 الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره وقد رده ابن شهاب بقوله
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين كما أنه استشعر التوابل المذكورين ان المراد
 بقوله اذا آمن حقيقة التأمين وهو وان كان من سلا فقد اعتضد بصنيع أي هريرة ترويه كما
 ساقه بعد ابوابه اذا ترجح ان الامام يؤمن فيجهره في الجهرية كاترجمه المصنف وهو قول
 الجمهور خلافا للكوفيين ورواية عن مالك فقال يسر به مطلقا ووجه الدلالة من الحديث انه لولم
 يكن التأمين مسموعا للمأموم لم يجهر به وقد علق تأمينه بتأمينه وأجابوا بان موضعه معلوم
 فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يحتل به فلا يستلزم علم المأموم به وقد روى روح بن عبادة
 عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال ولا
 الضالين جهر بآمين أخرجه السراج وابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن
 ابن شهاب كان اذا قرع من قراءته أتم القرآن رفع صوته وقال آمين والحمد لله من طريق سعد
 القميري عن أي هريرة نحوه بلفظ اذا قال ولا الضالين ولا يداود من طريق أي بعده عن عم
 أي هريرة عن أي هريرة مثله وزاد حتى يسمع من يليه من الصف الاولى ولا يداود وصححه
 ابن حبان من حديث واثل بن حجر نحو رواية الزبيدي وقهرد على من أومأ إلى النسخ فقال
 انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في استاء الاسلام ليعلمهم فان واثل بن حجر انما
 أسلم في أواخر الامر (قوله فامنوا) استدلل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه رتب
 عليه بالفاء لكن تقدم في الجمع بين الروايتين ان المراد المقارنة بذلك قال الجمهور وقال الشيخ
 أبو محمد الجوزي لا تستحب مقارنة الامام في شيء من الصلاة غيره قال امام الحرمين يمكن
 فعله بان التأمين لقراءة الامام لا لتأمينه فذلك لا يتأخر عنه وهو واضح ثم ان هذا الامر عند
 الجمهور لا يندب وحكي ابن بركة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملا بنظر الامر قال
 وأوجبه الظاهرية على كل مصل ثم مطلق أمر المأموم بالتأمين انه يؤمن ولو كان مشغلا بشيء
 الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة على وجهين أحدهما
 لا تنقطع لانه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الامر الذي لا يتعلق بها كالحمد للعاطس والله أعلم
 (قوله فامنوا من وافق) زاد نونس عن ابن شهاب عند مسلم فان الملائكة تؤمن قبل قوله من وافق
 وكذا لا ينسب عنه عن ابن شهاب كما ساق في الدعوات وهو دال على ان المراد الموافقة في القول
 والزمان خلافا لمن قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كما كان حيان فاما ذكر
 الحديث قال يريد موافقة الملائكة في الاخلاص بقربا وبجواب وكذا جنم له غيره فقال نحو ذلك
 من الصفات المحمودة أو في اجابة الدعاء أو في الدعاء بالطاعة خاصة أو المراد بتأمين الملائكة
 استغفارهم للمؤمنين وقال ابن المنير الحكمة في ايثار الموافقة في القول والزمان ان يكون

فامنوا فانه من وافق تأمينه
 تأمين الملائكة

المأموم على نقطة التاميم بالوظيفة في محلها لان الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان مستقيماً
ثم ان ظاهره ان المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بركة وقيل الحفظة منهم وقيل الذين
يتعاقبون منهم اذا قلنا انهم غير الحفظة والذي يظهر ان المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من
الملائكة من في الارض أو في السماء وسأني في رواية الاخرج بعد باب وقالت الملائكة في السماء
أمين وفي رواية محمد بن عمرو لا تبتأوا فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوها سهل عن أبيه عند
مسلم وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال صفوف أهل الارض على صفوف أهل السماء فاذا وافق
أمين في الارض أمين في السماء غفر للعبد انتهى ومثله لا يقال بالرائي فالمصير اليه أولى (قوله
غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية وهو محمول عند العلماء على الصغار
وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان بن قيس فوضاً كوضوئه صلى الله عليه
وسلم في كتاب الطهارة (قائدة) * وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الاصم عن جبر بن نصر
عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث وما تأخر وهي زيادة شاذة فقدر واما ابن الجارود
في المتن عن جبر بن نصر بن وهب وكذا روى عنه مسلم عن حمزة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الاعلى
كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة الأثني وبجده في بعض النسخ عن
ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عسمة ثابتهما ولا يصح لأن أبا
بكر قد روى في مسنده ومصفه بن وهب وكذلك حفظ أصحاب ابن عسمة الحديث وابن المديني
 وغيرهما على طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن زيد بن سنان عن أبيه عن عثمان
 والوليد بن اسحاق عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة (قوله قال ابن شهاب) هو متصل اليه
 برواية مالك عنه وأخطأ من زعم أنهم معلق ثم هو من مراسيل ابن شهاب وقد قمنا وجه
 اعتضاده وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الترائب والعلل من طريق حفص بن
 عمر والعدني عن مالك عنه وقال الدارقطني تفرد به حفص بن عمرو وهو ضعيف وفي الحديث
 حجة على الامامية في قوله لهم ان التاميم يطل الصلاة لانه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ويمكن أن
 يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق ان معنى أمين اي قاصدين اليك وبه تسلك من قال انه
 بالمد والتشديد وصرح المتولي من الشافعية بان من قاله هكذا بطلت صلاته وفيه فضله الامام
 لان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة ولهذا شرعت للمأموم موافقته وظاهره سباق الامر
 ان المأموم انما يؤمن اذا آمن الامام لا اذ أتى له وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب
 التفسير وهو مقتضى اطلاق الرافي اختلاف وادعى النووي في شرح المذهب الاتفاق على
 خلافة ووض الشافعي في الام على أن المأموم يؤمن ولو تركه الامام عداً أو سهواً واستبدل به
 القترطي على تعيين قراءة الفاتحة للامام وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به امامه
 فاما الاول فكأنه خدم من أن التاميم يختص بالفاتحة فظاهر الساق يقتضي أن قراءة الفاتحة
 كانت أمر اعمولوا عندهم وأما الثاني فتدبير على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الامام
 له لانه لا يقرؤها أصلاً (قوله يا) فضل التاميم أو ردفه رواية الاخرج
 لانها مطلقة غير مقيدة بحالة الصلاة قال ابن المنبر وأبو فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة
 فيه ثم قد رتب عليه المغفرة اهـ ويؤخذ منه مشروعية التاميم لكل من قرأ الفاتحة سواء

غفر له ما تقدم من ذنبه
قال ابن شهاب وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
أمين * (باب فضل التاميم) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الاعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا قال احدكم آمين
وقالت الملائكة في السماء
أمين فوافقت احداهما
الأخرى غفر له ما تقدم من
ذنبه

٧٨١

عنه

تحت

٩٢٨٢٦

٧٨٢

٢٥٧٦

٢٥٧٦

* (باب جهر المأموم
بالتأمين) * حدثنا عبد الله
ابن مسلمة عن مالك عن سفيان
مولي أبي بكر عن أبي صالح
عن أبي هريرة أن رسول الله
صل الله عليه وسلم قال إذا
قال الإمام غير الغضوب
عليهم ولا الضالين فقولوا
آمين فانه من وافق قوله
قول الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه تابعه محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة
عن النبي صل الله عليه وسلم
ونعيم المجرع عن أبي هريرة رضي
الله عنه

تج

٢٥٧٦

٢٥٧٦

٢٥٧٦

٢٥٧٦

كان داخل الصلاة وأخرجها لقوله إذا قال أحدكم في صلاته فيحصل المطلق على المقدم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد وساق مسلم استادهما إذا من القارئ فامتنوا فهذا يمكن جملة على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القارئ مطلقا لكل من سمعه من مصلا وغيره ويمكن أن يقال المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة فان الحديث واحد اختلفت الفاظه واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من الأدميين وساق البحث في ذلك في باب الملائكة من بدء الخلق إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
جهر المأموم بالتأمين كذا لا كثر وفي رواية المسقاة والجوى جهر الإمام بآمين والأول هو الصواب للتأكيد (قوله) مولى أبي بكر أي ابن عبد الرحمن بن الحارث (قوله) إذا قال الإمام الخ استدل به على أن الإمام لا يؤمن وقد تقدم البحث فيه قبل قال الزين بن المنبر مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول آمين والقول إذا وقع به الخطاب مطلقا على الجهر ومضى أريد به الأسرار وأحدث النفس قبلك وقال ابن رشد تؤخذ المناسبة منه من جهات منها أنه قال إذا قال الإمام فقولوا فاقبل القول بالقول والإمام إنما قال ذلك جهر فكان الظاهر الاتفاق في الصفة ومنها أنه قال فقولوا لم يقصد به جهر ولا غيره وهو مطلق في سياق الأثبات وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم يعني في مسئلة الإمام والمطلق إذا عمل به في صورة ما يمكن بحجة في غير ما هنا في حق الإمام فقدمنا المأموم مأموه بالاقتداء بالإمام وقد تقدم أن الإمام يجهر فلم يجهر به غيره اه وهذا الأخير سبق إليه ابن بطال وخلفه بآمين يستأنم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام يجهر بها لكن يمكن أن يفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ففي التأمين دخلا تحت عموم الأمر باتباع الإمام ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهرًا وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال أدركت ماثنين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجعة بآمين والجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في التقديم وعليه القتيبي وقال الزاوي قال الأكثر في المسئلة قولان أحدهما أنه يجهر (قوله) تابعه محمد بن عمرو أي ابن عقبة الليثي ومتابعه وصلها أحمد الدارمي عن يزيد بن هرون وابن خزيمة عن طريق اسمعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثتهم عن محمد بن عمرو نحوه رواية سمى عن أبي صالح وقال في روايته فوافق ذلك قول أهل السنة (قوله) ونعيم المجرع بالرفع عطفًا على محمد بن عمرو وأغرب الكرماني فقال حاصله أن سميا ومحمد بن عمرو ونعيم ثلاثتهم روى عنهم مالك هذا الحديث لكن الأول والثاني رواعن أبي هريرة قالوا واسطة ونعيم يدونها وهذا جز منه بشئ لا يدل عليه السياق ولم ير ومالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو وأصلا وقد ذكرنا من وصل طريق محمد وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والسرراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعد بن أبي هلال عن نعيم المجرع قال صلت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بسم القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ويقول لكل سجد الله أكبر وإذا قام من الجلوس في الاثنين قال الله أكبر ويقول إذا سلم والتمنى نفسي بسمه في لا شئكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بوب النسائي عليه الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

وهو أصح حديث ورد في ذلك وقد تعقب استدلالة باحتمال أن يصحكون أو يهرؤا
بقوله الله بكلم أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون
ذكر البسطة كما سيأتي قريباً والجواب أن نعيماً ثقة فتقبل زيادته والخبر ظاهر في جميع الأجزاء
فيصلى على عومه حتى ثبت دليل مخصوصه (تنبيه) عرف بمذاكرناه أن متابعه نعيم في أصل
إثبات التأمين فقط بخلاف متابعة محمد بن عمرو والله أعلم (قوله) **باب** إذا ركع
دون الصف كان اللاحق أراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة وقد سبق هناك ترجحة المرأة
وحدها تكون صفاً وذكر هناك أن ابن بطل استدلل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم
سلم لحة صلاة المنفرد خلف الصف الحاقاً بالرجل بالمرأة ثم وجدته مسبوقة بالاستدلال به عن
جماعة من كبار الأئمة لكنه متعقب وأقدم من وقفت على كلامه ممن تعقبه ابن خزيمة فقال
لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وخد هامى عنها بافتقار من يقول بغيره
أولاً بخبره وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأه أخرى ما يورثها اتفاق فكيف يقام
مأمور على منتهى والظاهر أن الذي استدلل به نظراً لمطابق الجواز جملة انتهى على الترتيب
والأمر على الاستصحاب وقال ناصر الدين بن المتري هذه الترجمة مما روى عنها البخاري حيث
لم يأت بصواب إذا لا شك الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله ولا تعد (قوله عن الأعمش)
وهو زياد في رواية عفان عن حماد حدثنا زياد الأعمش أخرجه ابن أبي شيبة وزياد هو ابن حسان
ابن قرة الباهلي من صفراء التابعين قبل له الأعمش لأنه كان مشقوق الشفة والاستناد كله بصريون
(قوله عن الحسن) وهو البصري (قوله عن أبي بكر) هو التقي وقد أعلاه بعضهم بأن الحسن
عننه وقبل أنه لم يسمع من أبي بكر وأما ابن عمر عن الأحنف عنه وذهاب الاعلال برواية
سعد بن أبي عروبة عن الأعمش قال حدثني الحسن أن أبا بكر حدثه أخرجه أبو داود والنسائي
(قوله أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سعد بن كورة أنه دخل المسجد
زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكر عن أبيه وقد أفت الصلاة فأنطلق بسعي والطحاوي
من رواية جاد بن سلمة عن الأعمش (٢) وقد حقه النفس (قوله) فذكر ذلك في رواية جاد عند
الطبراني فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أياكم دخل الصف وهو راكع (قوله)
زاد الله حرصاً أي على الخمر قال ابن المنير صوب النبي صلى الله عليه وسلم فعل أبي بكر من
الجهة العامة وهي الحرص على ادراك فضيلة الجماعة وتخطأ من الجهة الخاصة (قوله ولا
تعد) أي إلى ما صنعت من الشيء الشديد ثم من الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف وقد
ورد ما يقتضي ذلك صريحاً في طرق حديثه كما تقدم بعضها وفي رواية عبد العزيز بن المذكوري فقال
من الساعي وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني فقال أياكم صاحب هذا النفس
قال خشيت أن تقر حتى أركع معك ولهم من وجه آخر عنه في آخر الحديث صل ما أدركت واقتض
ما سبق وفي رواية جاد عند أبي داود وغيره أياكم الركع دون الصف وقد تقدم من روايته
قريباً أياكم دخل الصف وهو راكع وبمسك المذهب بهذه الرواية الأخيرة فقال انما قال له لا تعد
لأنه مل بنفسه في مشيه راكعاً لا يركع البهائم اهـ ولم ينحصر انتهى في ذلك كما تحرى ولو
كان مخصصاً لاقضى ذلك عدم الكراهة في إجماع المنفرد خلف الصف وقد تقدم نقل الاتفاق

(باب إذا ركع دون الصف)

حدثنا موسى بن اسمعيل
قال حدثناهمام عن الأعمش
وهو زياد عن الحسن عن
أبي بكر أنه انتهى إلى النبي
صلى الله عليه وسلم وهو راكع
فركع قبل أن يصل إلى الصف
فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال زادك الله حرصاً

ولا تعد

٧٨٣

٧٨٣

٧٨٣

١١٦٥٩

(٢) قوله وقد حقه بجماعة

مهملة فقه أي بابه ضرب
أي دفعه نفسه بفتح الفاء

اه معجمه

على كراهيته وذهب الى تحريمه أجدوا سحر وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة واستدلوا
بحديث وابصة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره
أن يعيد الصلاة أخرجه أصحاب السنن وصححه أجدوا ابن خزيمة وغيرهما وابن خزيمة أيضا من
حديث علي بن شيبان نحوه وزاد الصلاة منفرد خلف الصف واستدل الشافعي وغيره بحديث
أبي بكر على أن الأمر في حديث وابصة للاستتباب لكون أبي بكر أتي بكرة في يجز من الصلاة خلف
الصف ولم يؤمر بالاعادة لكن نهى عن العود الى ذلك فكانت أرشدا الى ما هو الافضل وروى
البيهقي عن طريق المغيرة عن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابراهيم
تضعيف وجمع أجدوا وغيره بن الحسين بن بو حه آخر وهو أن حديث أبي بكر يخص لمعوم
حديث وابصة فمن ابتدأ الصلاة منفرد خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع
لم يجز عليه الاعادة كافي حديث أبي بكر في الافيض على عموم حديث وابصة وعلى بن شيبان
واستنبط بعضهم من قوله لا تعد أن ذلك الفصل كان جائزا ثم ورد النهي عنه بقوله لا تعد فلا يجوز
العود الى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه طريقة البخاري في جزء القراءة خلف الإمام
ويؤخذ مما سارته جواب من قال لم لا تعد له بعدم العود الى ذلك كإدعائه بزيادة الحرس وأجاب
بأنه جواز ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في أمر يكون أفضل من ادراك أول الصلاة ٥٥ وهو مبني على أن النهي
انما وقع عن التأخير وليس كذلك (تسبيه) قوله ولا تعد ضبطنا في جميع الروايات بفتح أوله
وضم العين من العود وحكي بعض شراح المصابيح أنه روى بضم أوله وكسر السين من الاعادة
ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني صلى ما أدركت وأقضى ما سبق
وروى الطحاوي بإسناد حسن عن أبي هريرة عن فروعا أن أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم قال ركع دون الصف
حتى يأخذ مكانه من الصف واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على
أى حال وجدته عليه وقد ورد الأمر بذلك في صحاح سنن سعيد بن منصور ومن رواية عبد العزيز
ابن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجدني قائما أو راكعا
أو ساجدا فليكن معي على الحال التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه عن علي بن معاذ بن جبير
عن فروعا وفي أسناده ضعف لكنه يغير بطريق سعيد بن منصور والمذكورة (قوله)
باب إتمام التكبير في الركوع أي مده بحيث ينتهي بقائه أو المراد إتمام عدد
تكبيرات الصلاة لتكبير في الركوع قاله الكرماني (قلت) وله أنه أراد بلفظ الإتمام الإشارة
الى تضعيف ما رواه أوداود ومن حديث عبد الرحمن بن أبي ربيعة قال صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يتم التكبير وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال هذا
عندنا باطل وقال الطبري والزائر ترويه الحسن بن عمران وهو مجهول وأجيب على تقدير
صحته بأنه فعل ذلك لسان الجواز والمراد لم يتم الجهر به ولم يمهله (قوله) قاله ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أي الإتمام وحراده أنه قال ذلك بالمعنى لأنه أشار بذلك الى حديثه الموصول
في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لمكرمة لما أخبره عن الرجل الذي كبر في الظهر تسعين
وعشرين تكبيرة انها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيسئل ذلك أنه نقل عن النبي صلى الله
عليه وسلم إتمام التكبير لان الرباعية لا يقع فيها إتمام أكثر من ذلك ومن لازم ذلك التكبير في

(باب إتمام التكبير
في الركوع قاله ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم

تسبيه

٢٢٤ / ٢

وفيه مائة بن الحويرث

* حدثنا الحق الواسطي

قال أخبرنا خالد بن الجبري

عن أبي العلاء عن مطرف

عن عمران بن حصين قال

صلى مع علي رضي الله عنه

بالبصرة فقال ذكرنا هذا

الرجل صلاة كانوا يصلون

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فذكر أنه كان يكبر

كلما رفع وكما وضع * حدثنا

عبد الله بن يوسف قال

أخبرنا مالك بن ابن شهاب

عن أبي سلمة عن أبي هريرة

أنه كان يصلي بهم فيكبر كلما

خفض ورفع فإذا انصرف

قال اني لا أشبهكم صلاة

برسول الله صلى الله عليه وسلم

* (باب اتمام التكبير في

السجود) * حدثنا أبو

النعيمان قال حدثنا جاد عن

غيلان بن جبر عن مطرف

ابن عبد الله قال صليت خلف

علي بن أبي طالب رضي الله

عنه أنا وعمران بن حصين

فكان اذا سجد كبر واذا رفع

رأسه كبر واذا نهض من

الركعتين كبر فلاحظي

الصلاة اخذ بيدي عمران بن

حصين

٢٨٤

الركوع وهذا بعد الاحتمال الاول (قوله وفيه مائة بن الحويرث) أي يدخل في الباب حديث
مائة وقد أوردته المؤلف بعد أبواب في باب المكت بين السجدين ولفظه قيام ثم ركع فكبر (قوله
أخبرنا خالد) هو الطحاوي والجبري هو سعيد أبو العلاء هو ابن زيد عبد الله بن الشخير أخو
مطرف الذي روى هذا الحديث عنه والاسناد كما بصريون وفيه رواية الاقران والأخوة
(قوله صلى) أي عمران (مع علي) أي ابن أبي طالب (بالبصرة) يعني بعد وقعة الجبل (قوله ذكرنا)
بتشديد الكاف ورفع الراء وفيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد تركه وقدر روى أحمد
والطحاوي باسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال ذكرنا على صلاة كانوا يصلون مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم امانسناها واما تركها بعدا ولا جدمن وجه آخر عن مطرف قال قلنا يعني لعمران
ابن حصين يا أبا سعيد هو بالنون والجمع مصغر من أول من ترك التكبير قال عثمان بن عفان حين كبر
وضعف صوته وهذا يحتل ارادة ترك الجهر وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك
التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زادوه هذا لا ينافي الذي قبله لأن زادوا تركه ترك
معاوية وكان معاوية تركه ترك عثمان وقد فعل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختصار ورشحه
حديث أبي سعيد الذي في باب يكبر وهو ينهض من السجدة فيمكن أن يكون الطحاوي أن تقوم
كأنها تكون التكبير في الخفض دون الرفع قال وكذلك كانت شروعة تفعل وروى ابن
المنذرقه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وقرع بعضهم
بين المنذر وغيره ووجهه بان التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنذر ولكن
استقر الامر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل فصل فالجهر وعلى ندية ما عدا
تكبيرة الاحرام وعن أحمد ويضع أهل العلم بالظاهر يجب كماله قال ناصر الدين بن المنير الحكمه
في مشروعية التكبير في الخفض والرفع ان المكاف أمر بالنسبة أول الصلاة مقرونة بالتكبير
وكان من حقها ان يستحب النسبة الى آخر الصلاة فلما ان يجدد العهد في أثنائها بالتكبير والى
هو شعار النسبة (قوله كلما رفع وكما وضع) هو عام في جميع الاستقالات في الصلاة لكن خص منه
الرفع من الركوع بالاجماع فانه شرع فيه التحصيل وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضا من حديث أبي
هريرة في الباب ومن حديث أبي موسى الذي ذكرنا عند أحمد والسنائي ومن حديث ابن
مسعود عند الدارمي والطحاوي ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده ومن حديث ابن عمر
عند أحمد والنسائي ومن حديث عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور ومن حديث واقل بن
حجر عند ابن حبان ومن حديث جابر عند الزاوي وسنائي ومفسران من حديث أبي هريرة وفيه
قوله في حديث أبي هريرة (يصل بهم) في رواية الكشي يمتحن يصل لهم (قوله ما)
اتمام التكبير في السجود فيه ما تقدم في الذي قبله (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد (قوله صليت
خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران) استدل به علي ان موقعه الاثنان يكون خلف الامام خلافا
لمن قال يجعل أحد هما عن يمينه والاخر عن شماله وفيه نظر لأنه ليس فيه أنه لم يكن معهما
غيرهما وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور ومن رواه جدين هلال عن
عمران ووقع لاجد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان الكوفي وكذا عبد الرزاق عن
معمر بن قدامة وغير واحد عن مطرف فيحصل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين وقد ذكره في

رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنابذ كرا السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط فنفسه
 اشعار بان هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عن ان صلاة على
 (قوله قد ذكرني) في رواية الكشي هي لقد ذكرني (قوله أو قال) هو شك من أحد رواه ويحتمل
 ان يكون من جاد فقد رواه أحمد من رواية سعد بن أي عروبة بلطف صلى ناهذا مثل صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشك وفي رواية قتادة عن مطرف قال عران ما صليت منذ حين
 أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الصلاة قال ابن بطال
 ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على ان السلف لم يتلقوه على انه ركن من الصلاة وأشار
 الطحاوي الى ان الاجماع استقر على ان من تركه فصلاته تامة وفيه نظر لما تقدم عن أحمد
 والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا ان يريد اجا عا ساقا (قوله عن أبي
 بشر) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بن ابي بشر حديثه (قوله رأيت رجلا عند المقام) في رواية
 الاسماعيلي صليت خلف شيخنا بطيخ والاولى أصح إلا ان يكون المراد بالبطيخ الطحاوي التي تفرس
 في المسجد وسياقي في أول الباب الذي بعده بلطف صليت خلف شيخنا عكة وأنه سماه في بعض
 الطرق بأبهريرة واتفقت هذه الروايات على انه رآه عكة والسراج من طريق حبيب بن الزبير عن
 عكرمة رأيت رجلا يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يحمل على التجوز والافقهي
 شاذة (قوله أو ليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) هو استفهام انكار لا انكار المذكور
 ومقتضاه الاثبات لانه في النفي (قوله لا أم لك) هي كلمة تقولها العرب عند الرجوع وكذا قوله
 في الرواية التي بعدها اشكلك أم لك فكأنه دعا عليه ان يفقد أمه أو ان تفقد أمه لكنهم قد
 يظفون ذلك لا يريدون حقيقة واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل
 الجليل الى الحق الذي هو غاية الجهل وهو يرى من ذلك (قوله باب التكبير
 اذا قام من السجود) (قوله صليت خلف شيخنا) زاد سعد بن أي عروبة عن قتادة عند الاسماعيلي
 الظهري بذلك يصعد عدد التكبير الذي ذكره لان في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرابعة
 عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الاول ولاحد والطحاوي
 والطبراني من طريق عبد الله العاتج وهو الباقون والجسيم الخفيفين عن عكرمة قال صلى بنا
 أبو هريرة (قوله وقال موسى) هو ابن اسمعيل راوي الحديث عن همام وهو عند متصل عن
 همام وأبان كلاهما عن قتادة وإنما أفرد همام لكونه على شرطه في الاصول بخلافه أبان فاته
 على شرطه في المتابعات وأفادت رواية أبان ان نصر بن قيس قال تصدقنا بالحدوث عن عكرمة وقد وقع مثله
 من رواية سعيد بن أي عروبة المذكورة عند الاسماعيلي وقوله سنة بالرفع خبر مبتدأ محذوف
 تقدرة تلك سنة وثبت ذلك في رواية عبد الله بن موسى عن همام عند الاسماعيلي (قوله
 أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال عليل ونايه ابن جرير عن ابن شهاب عند مسلم
 وقال مالك عند ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصر وكذا أخرجه
 مسلم والنسائي مطولا من رواية ثونس عن ابن شهاب وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج
 وليس هذا الاختلاف في قاعدائل الحديث عند ابن شهاب عنهم معا كما سيأتي في باب هوي
 بالتكبير من رواية شعيب عنه عنهم جميعا عن أبي هريرة (قوله يكبر حين يقوم) فيه التكبير قائما

فقال قد ذكرني هذا صلاة

محمد صلى الله عليه وسلم أو

قال لقد صليت صلاة محمد

عليه الصلاة والسلام

حدثنا عمرو بن عون قال

حدثنا هشيم عن أبي بشر عن

عكرمة قال رأيت رجلا عند

المقام يكبر في كل خفض

ورفع وإذا قام وأذا وضع

فأخبرت ابن عباس رضي الله

عنه فقال أو ليس تلك

صلاة النبي صلى الله عليه

وسلم لا أم لك (باب التكبير

اذا قام من السجود) حدثنا

موسى ابن اسمعيل قال

حدثنا همام عن قتادة عن

عكرمة قال صليت خلف

شيخنا عكة فذكرتني

وعشرين تكبيرة فقلت لا يا

عباس انه أحق فقال ثلثتك

ألمك سنة أي القاسم صلى

الله عليه وسلم وقال موسى

حدثنا أبان قال حدثنا قتادة

قال حدثنا عكرمة حدثنا

يحيى بن بكير قال حدثنا الليث

عن عليل عن ابن شهاب قال

أخبرني أبو بكر بن عبد

الرحمن بن الحرث أنه سمع أبا

هريرة يقول كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا قام

الى الصلاة يكبر حين يقوم

الله عليه وسلم فلما أراد ان يركع يدبه بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كما
 تفعل هذا ثم أمرنا به يعني الامساك بالركب فهذا اذا عد قوى لطريق مصعب بن سعد وروى
 عبد الرزاق عن معمر ما وافق قول سعداً أخرجه من وجه آخر عن علقمة والاسود قال صلينا مع
 عبد الله فطبق ثم اقمنا عمر فصلينا معه فطقتنا فلما انصرف قال ذلك شئ كنا فعله ثم تركه وفى
 الترمذى من طريق أبى عبد الرحمن السلى قال قال لنا عمر بن الخطاب ان الركب سنت لكم
 نخذوا بالركب ورواه البيهقى بلفظ كما اذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أظفارنا فقال عمران من السنة
 الاخذ بالركب وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لان الصحابي اذا قال السنة كذا أو سن كذا كان
 الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما اذا قاله مثل عمر **(قوله)** فنهينا
 عنه استدلال به بان خزيمة عن ابي التطبيق غير جائز وفيه نظر لاحتمال حمل النهى على
 الكراهة فقد روى ابن أبى شيبة عن طريق عاصم بن خنبرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت
 قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وان شئت طمعت واستناد حسن وهو ظاهر في انه
 كان يرى التصريح فاما لم يبلغه النهى واما جعله على كراهة التزيه وبديل على أنه ليس بجرام كون
 عمر وغيره ممن أنكره لم يأمرهم بفعله بالاعادة **(قائدة)** حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره ان
 طريق النظر يقتضى ان تفريق الدين أولى من تطبيعهما لان السنة جاءت بالتحافى فى الركوع
 والسجود وبالزوجة بين القدمين قال فلما اتفقوا على أولو به تفرقهما فى هذا واختلفوا فى
 الاول اقتضى النظر ان يلحق ما اختلفوا فيه مما اتفقوا عليه قال فثبت انتهاء التطبيق وجوب
 وضع الدين على الركبتين انتهى كلامه وتعبه الزين بن المنبر ان الذى ذكره معارض بالمواضع
 التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى فى حال القيام قال واذا ثبت مشروعية الضم فى
 بعض مقاصد الصلاة بطل ما عتمد من القياس المذكور ثم لو قال ان الذى ذكره ما يقتضى
 حرمة التفرج على التطبيق لكان له وجه **(قلت)** وقد وردت الحكمية فى اثبات التفرج على
 التطبيق عن عائشة رضى الله عنها وأوردت فى الفتوح من روايه مسروق أنه سأله عن ذلك
 فأجاب بما لحصله ان التطبيق من صنع اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ذلك
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يجمعه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أمر فى آخر الامر
 بمخالفتهم والله أعلم **(قوله)** ان نضع أيدينا أى اكنفنا من اطلاق الكل وإرادة الجزء ورواه مسلم من
 طريق أبى عوانة عن أبى يعفور بلفظ وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب وهو مناسب
 للفظ الترجمة **(قوله)** ما اذا لم يتم الركوع أفرد الركوع بالذكر مع ان السجود
 مثله لكونه أفردة بترجمة تاتى وغرضه ساق صفة الصلاة على ترتيب أركانها واكتفى عن جواب
 اذا عجز جبهه بعد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذى لم يتم ركوعه بالاعادة **(قوله)** عن
 سليمان هو الاعمش **(قوله)** رأى حذيفة رجلا لم أقف على اسمه لكن عند ابن خزيمة وابن حبان
 من طريق الثورى عن الاعمش انه كان عند أبواب كندة ومثله لعبد الرزاق عن الثورى **(قوله)**
 لا يتم الركوع والسجود فى رواية عبد الرزاق فجعل ينقر ولا يتم ركوعه زادا جعدن عن محمد بن
 جعفر عن شعبة فقال منذ كم صليت فقال منذ أربعين سنة ومثله فى رواية الثورى وللنسافى
 من طريق طلحة بن مطرف عن زيد بن وهب مثله وفى جله على ظاهره نظروا ظن ذلك هو السبب

فنهينا عنه وأمرنا ان نضع
 أيدينا على الركب **(باب)**
 اذا لم يتم الركوع **(حديثنا)**
 حقه بن عمر قال حدثنا
 شعبة عن سليمان قال سمعت
 زيد بن وهب قال رأى حذيفة
 رجلا لا يتم الركوع
 والسجود

٧٩١

عنه

نحوه

٢٢٢٩

في كون البخاري لم يذكر ذلك وذلك لان حذيفة مات سنة ست وثلاثين فعلى هذا يكون ان شاء
صلاة المذكور قبل الهجرة بربع سنين أو أكثر ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فعله أطلق
وأراد المبالغة وألعله من كان يصلي قبل اسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الامرين
(قوله ما صلبت) هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم المصلي عسلاته فانك لم تصل وسيأتي بعد باب
(قوله فطر الله محمدًا) زاد الكشي عن علي بن ابي اسد بن علي وجوب الطمأينة في الركوع
والسجود وعلى ان الاخلال بها يبطل للصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لان ظاهره ان حذيفة
نفي الاسلام عن أهل بعض أركانها فيكون نفسه عن أهلها كلها وأولى وهذا بناء على ان المراد
بالفطرة الدين وقد أطلق الكفر على من لم يصل كما رواه مسلم وهو ما على حقيقة عند قوم
واما على المبالغة في الزجر عند آخرين قال الخطابي الفطرة الملة أو الدين قال ويحتمل أن يكون
المراد بها هنا السنة كما جاء خمس من الفطرة الحديث ويكون حذيفة قد أراد توخي الرجل ليرتدع
في المستقبل ويرجعه وروده من وجه آخر بلفظ سنة محمد كسابقا بعد عشرة أبواب وهو مصير
من البخاري إلى أن الصحابي اذا قال سنة محمد أو فطرته كان حديثا مرفوعا وقد خالف فيه قوم
والرابع الاول (قوله ما) استواء الظهر في الركوع أي من غير ميل في
الرأس عن البدن ولا عكسه (قوله وقال أبو جريد) هو الساعدي (قوله هصر ظهره) يفتح الهاء
والصاد الملهمة أي أماله وفي رواية الكشي عن أبي المهيمة أو التون الحقيقفة وهو معناه
وسأني حديث أبي جريد هذا موصولا مطولا في باب سنة الجلوس في التشهد بلفظ ثم رفع فوضع
يده على ركبتيه ثم هصر ظهره زاد أبو داود من وجه آخر عن أبي جريد وهو يريد به فحبا في عن
جنبه وله من وجه آخر أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مفتح رأسه
ولأصابع يديه (قوله وحدا غم الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند
الكشي عن وهو للاصلي هنا باب اتمام الركوع فحصله عن الباب الذي قبله باب وعند الباقيين
الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي جريد في انشائها الاختصاص به بالجملة الاولى
ودلالة حديث البراء على ما بعده وهذا يجب ان يعترض ناصر الدين بن المنسي حيث قال
حديث البراء لا يطابق الترجمة لان الترجمة للاستواء في الركوع السلام من الزيادة في حوال الرأس
دون بقية البدن أو العكس والحديث في تساوي الركوع مع السجود وغيره في الاطالة
والتعنيف اه وكأني لم تأمل ما بعد حديث أبي جريد من بقية الترجمة ومطابقة حديث البراء
لقوله حدا غم الركوع من جهة أنه دال على تساوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس
بين السجدين وقد ثبت في بعض طرقه عندهم سلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه اطالة الجميع
والله أعلم (قوله والاطمأينة) كذلك لاكثر بكسر الهمزة ويجوز الزايم وسكون الطاء
وللكشي عن الطمأينة يضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال والمراد بها السكون وحدها ذهاب
الحركة التي قبلها كما سيأتي مفسرا في حديث أبي جريد (قوله أخبرنا الحكم) هو ابن عتبة عن
ابن أبي ليلى هو عبد الرحمن ووقع التصريح بتدعيمه له عندهم سلم (قوله ما خلا القيام والقعود)
بالنصب فيها قبل المراد القيام والاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين وجرم بعضهم
وتعبد في ان الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ورده ابن القيم في كلامه على حاشية

فقال ما صلبت ولومت مت
على غير الفطرة التي فطر الله
محمدًا صلى الله عليه وسلم
* (باب استواء الظهر في
الركوع) وقال أبو جريد
* أصحابه ركع النبي صلى الله
عليه وسلم ثم هصر ظهره
وحدا غم الركوع
والاعتدال فيه والاطمأينة
* حدثنا بل بن المبر قال
حدثنا شعبة قال أخبرنا
الحكم عن ابن أبي ليلى عن
البراء بن عازب قال كان
ركوع النبي صلى الله عليه
وسلم وسجوده بين السجدين
وإذا رفع رأسه من الركوع
ما خلا القيام والقعود قريبا
من السواء

٧٩٢
م د س
تحفة

١٧٨١

السنن فقال هذا سماعهم من قائله لأنه قد ذكرهما بعين ما فكيف يستقيم ما وهل يحسن قول
 القائل جاء زيد وعمر ووكبر وخاله لا زيداً وعمر أفاقة متى أرادني الجي معهما مكاناً متافقاً
 اه وتعب بان المراد به كرهاد خاله في الطمأ نية واستثناء بعضها الخراج المستثنى من المساواة
 وقال بعض شيوخ شيوخنا معنى قوله قيام من السواء أن كل ركن قريب من مثله فالقيام الأول
 قريب من الثاني والركوع في الأولى قريب من الثانية والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا
 الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يجزئ تكلفه واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن
 طويل ولا سماع له في حديث أنس حتى يقول القائل قد نسى وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم
 وسأني هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء وكذا أخرجه مسلم من طرق وقيل المراد بالقيام
 والقعود القيام للقراءة والجلوس للتشهد لأن القيام للقراءة أطول من جمع الأركان في الغالب
 واستدل به على طول الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سأني في باب الطمأ نية حين رفع
 رأسه من الركوع مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالاعادة﴾ حدثنا يحيى بن سعيد عن
 المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل
 فدخل رجل
 الأمر كل قدمها فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكرنا من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول
 ووقع في حديث رفاعته من رافع عباد بن أبي شبة في هذه القصة دخل رجل فصل صلاة خفيفة
 لم يتم ركوعها ولا سجودها فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك ﴿قوله عن عبد الله﴾ هو
 ابن عمر العمري ﴿قوله عن أبيه﴾ قال الدارقطني خالف يحيى القطان أصحاب عبد الله كلهم
 في هذا الاستدراك فم لم يقولوا عن أبيه ويحيى حافظ قال في شبه أن يكون عبد الله حدث به على
 الوجهين وقال البزار لم يتابع يحيى عليه ورجح الترمذي رواية يحيى ﴿قلت﴾ لكل من
 الروايتين وجه مرجح أما رواية يحيى فلزيادة من الحافظ وأما الرواية الأخرى فللكثرة ولأن
 سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين
 فأخرج البخاري طريق يحيى هنا وفي باب وجوب القراءة وأخرج في الاستئذان طريق عبد الله
 ابن عمر وفي الإيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبد الله ليس فسمعه عن أبيه
 وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة والحديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجهما أبو
 داود والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عجلان وداود
 ابن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خالد بن رافع الزرق عن أبيه عن عمه رفاعته بن رافع ففهم
 من ليسم رفاعته قال عن عمه بديري ومنهم من لم يقل عن أبيه ورواه النسائي والترمذي من
 طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاعته لكن لم يقل الترمذي عن أبيه
 وفيه اختلاف آخر ذكره قريباً ﴿قوله فدخل رجل﴾ في رواية ابن عمر ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم جالس في ناحية المسجد والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة بن عمار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جالس ونحن حوله وهذا الرجل هو خالد بن رافع جده علي بن يحيى راوي الخبر عنه ابن
 أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاعته أن خلاداً دخل المسجد

* (باب أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه
 بالاعادة) حدثنا سعيد
 حدثنا يحيى بن سعيد عن
 عبد الله قال حدثنا سعيد
 المقبري عن أبيه عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم دخل المسجد
 فدخل رجل

٢٩٢
 م د س

تحفة

١٤٣٠ هـ

فصلي ثم جاء فصل على النبي
صلى الله عليه وسلم فرد النبي
صلى الله عليه وسلم عليه
السلام فقال أرجع فصل
فأنك لم تصل فصلي ثم جاء فصل
على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أرجع فصل فأنك لم
تصل ثلاثا فقال والذي
بعثني بالحق ما أحسن غيره
فعلني قال اذا قلت آبي
الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر
معلك من القرآن

وروى أبو موسى في الذيل من جهة ابن عيينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن
خالد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه وفيه امرأتان زيادة عبد الله في نسب علي بن يحيى
وجعل الحديث من رواية خالد جد علي فاما الاول فوههم من الراوي عن ابن عيينة وأما
الثاني فن ابن عيينة لأن سعيد بن منصور قد رواه عنه كذلك لكن بإسقاط عبد الله والمحمول
أنه من حديث رفاعه كذلك أخرجه أجد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شبة عن أبي خالد
الاجر كلاهما عن محمد بن عجلان وأما ما وقع عند الترمذي إذا جاء رجل كالبدوي فصلي فأخف
صلاة فهو هذا لا يمنع نفسه بخلافه لأن رفاعه شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة وأول غير ذلك
(قوله فصلي) زاد النسائي من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى تفلوا الأقرب
المناسبة المسجد وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم برمقه في صلاته
زاد في رواية إسحق بن أبي طلحة ولا ندري ما يعيب منها وعند ابن أبي شبة من رواية أبي خالد
برمقه ونحن لا نشعر وهذا محمول على حاله في المرة الاولى وهو محتصر من الذي قبله كأنه قال
ولا نشعر بما يعيب منها **(قوله ثم جاء فصل)** في رواية أبي أسامة في أسلم وهي أولى لأنه يمكن
بين صلاته وبجسده تراخ **(قوله فرد النبي صلى الله عليه وسلم)** في رواية مسلم وكذا في رواية ابن
خزيمة في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن المثير حيث قال فيه ان الموضع
في وقت الحاجة أهمهم رد السلام ولأنه يرد عليه السلام تاديبا على جهله فهو محتصر من التاديب
بالمهمل وترك السلام اه والذي وقفنا عليه من نسخ المحققين ثبوت الرق في هذا الموضع
وغیره واللى في الايمان والتذور وقد ساق الحديث صاحب العدة لفظ الباب الا أنه حذف
منه فرد النبي صلى الله عليه وسلم فعلى ابن المنبر اعتمد على التسخير الى اعدائها صاحب العدة
(قوله أرجع) في رواية ابن عجلان فقال أعد صلاتك **(قوله فأنك لم تصل)** قال عياض فيه
ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهو مبني على أن المراد بالنبي نبي الأجر وهو
الظاهر ومن جملة على نبي الكمال تسك بأنه صلى الله عليه وسلم لم ياهره بعد التعليم بالأعادة فدل على
اجرائها والارتم تأخير البيان كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه وفيه نظر لأنه صلى
الله عليه وسلم قد أمر في المرة الأخيرة بالأعادة فسأله التعليم فعلمه فكانه قال له أعد صلاتك على
هذه الكيفية أشار إلى ذلك ابن المنبر وسأني في آخر الكلام على الحديث مز يد بحث في ذلك
(قوله ثلاثا) في رواية ابن غير فقال في الثالثة أوفى التي بعدها وفي رواية أبي أسامة فقال
في الثانية أو الثالثة وتترجح الاولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من
عادته استعمل الثلاث في تعليمه قالها **(قوله فعلى)** في رواية يحيى بن علي فقال الرجل
فأرى وعلي فأنما أنا بشر أصيب وأخطئ فقال اجل **(قوله اذا قلت آبي الصلاة فكبر)** في
رواية ابن عمرا دقت الى الصلاة فأسيخ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى بن
علي فتوضأ كما أمر الله ثم تشهد وأقم وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي انهم لم تتم
صلاة أحد حتى يسيخ الوضوء كما أمره الله فيقبل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه
ورجله الى الكعبين ثم يكبر الله ويحمدوه ويحمدون عبد الله ويحمدون عبد الله ويحمدون عبد الله ويحمدون عبد الله
ثم اقرأ ما تيسر معلك من القرآن لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رفاعه فنفي رواية

اسحق المذكورة وقرأ ما تبس من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك
 قرآن فاقرا أو الا فاجد الله وكبره وهله وفي رواية محمد بن عمرو وعند أبي داود ثم اقرا بآيات القرآن
 أو بما شاء الله ولا جدوا بن حبان من هذا الوجه ثم اقرا بآيات القرآن ثم اقرا بما شئت ترجم له ابن
 حبان ياب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة **(قوله حتى تطمئن راكعا)** في
 رواية أخرى هذه القرية فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد يدك ظهر لركبتك
 لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويستريح **(قوله)**
حتى تعبدل قائما وفي رواية ابن نمير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائما أخرجه على ابن أبي شيبة
 عنه وقد أخرج مسلم أسناده به في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه وكذا
 أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا
 أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة فثبت ذكر الطمأنينة
 في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لأحمد
 فاقم صليك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وعرف بهذا ان قول امام الحرمين في القلب من
 اجباها أي الطمأنينة في الرفع من الركوع شيء لانهم لم يذكروا حديث المصلي صلى الله عليه وآله في ذلك
 أنه لم يقف على هذه الطريق الصحيحة **(قوله ثم اسجد)** في رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر
 فيسجد حتى يمكن وجهه وأوجهته حتى تطمئن مفاصله ويستريح **(قوله ثم ارفع)** في رواية
 اسحق المذكورة ثم يكبر فيركع حتى يستوي قاعدا على مقعده ويقوم عليه وفي رواية محمد
 ابن عمرو فإذا رفعت رأسك فاجلس على خذلك اليسرى وفي رواية اسحق فإذا جلست في
 وسط الصلاة فاطمن جالساً ثم اقترب خذلك اليسرى ثم تشهد **(قوله ثم افعل ذلك في صلاتك)**
 كلها في رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة * **(تنبيه)** وقع في رواية
 ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وقد قال بعضهم هذا
 يدل على ايجاب جلوس الاستراحة ولم يقل به أحد وأما البخاري الى أن هذه اللفظة وهم فانه
 عقبه بان قال قال أبو أسامة في الآخر حتى تستوي قائماً ويمكن أن يحصل ان كان مخفوضاً على
 الخواص للتشبه ببقو به رواية اسحق المذكورة قرياً وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة
 خالف ابن نمير لكن رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ ثم اسجد
 حتى تطمئن ساجداً ثم اقع حتى تطمئن قاعداً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقع حتى تطمئن
 قاعداً ثم افعل ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي من طريقه وقال كذا قال اسحق بن راهويه
 عن أبي أسامة والصحيح رواية عبد الله بن سعيد بن أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة
 بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوي قائماً ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى
 كذلك واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة به قال الجمهور
 وأشهر عن الحنفية ان الطمأنينة سنة وصرح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي
 كالصريح في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي
 أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه ربنا العظيم ثلاثاً في الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم
 الى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه قال وخالفهم آخرون فقالوا اذا استوى

ثم اركع حتى تطمئن راكعا
 ثم ارفع حتى تعبدل قائما
 ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا
 ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا
 ثم افعل ذلك في صلاتك كلها

را كعوا وطأمن ساجدا جزأ ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال ابن دقيق العبد
 تكبر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكره وفيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر
 أما الوجوب فلتعليق الآخر به وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون
 الموضوع موضع تعليل وبيان البهال وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيه ذكره يستوي ذلك بكونه
 صلى الله عليه وسلم ذكره ما تعلقت به الاسامة من هذا المصلح والمتمتع به فدل على أنه لم يقصر
 المقصود على ما وقت به الاسامة قال فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في
 هذا الحديث فلانما تنسبه في وجوبه وبالعكس لكن يحتاج ألا يجمع طرق هذا الحديث
 واحصاء الامور المذكورة فيه والاخذ بانها قد ائتمت من اضرار الوجوب وأعدمه دليل أقوى
 منه على انه وان جاءت صيغة الامر في حديث آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث قدمت (قلت قد
 امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة وقاعدة وقد املت الزادات
 التي اشتملت عليها فمالم يذكر فيه صريحا من الواجبات المتفق عليها النية والقعود الاخر ومن
 المختلف فيه التشهد الاخر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة
 قال النووي وهو محمول على أن ذلك كان معلوما عند الرجل اه وهذا يحتاج الى تكمله وهو
 ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكره كما تقدم وفيه بعد بذلك نظر قال وفيه دليل على أن الامة
 والتعود ودعاء الافتتاح ورفع البدن في الاحرام وغيره وضع النبي على اليسرى وتكبيرات
 الاستناتات وتسبيحات الكوع والسجود وهيات الجالوس ووضع البدن القنود نحو ذلك
 فمالم يذكر في الحديث ليس واجب اه وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكره في بعض الطرق كما
 تقدم بيانه يحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره واستدله على
 تعين لفظ التكبير خلافا لمن قال بجزئ بكل لفظ بدلى العظم وقد تقدمت هذه المسئلة في أول
 صفة الصلاة قال ابن دقيق العبد وتأيد ذلك بان العبادات محل التعبدات ولان رب هذه الاذكار
 محتلمة فقد لا يتأثر برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى وتظهر الكوع فان المقصود به التعظيم
 بالخضوع فلا يبالى بالسجود بل يجمع انهما به الخضوع واستدله على أن قراءة الفاتحة
 لا تعين على ابن دقيق العبد ووجه انه اذا نسب فيه غير الفاتحة فقرأه يكون متمثلا فيخرج عن
 العهدة قال والذين ينسوها اجابوا بان الدليل على تعينها تنقيد المطلق في هذا الحديث وهو
 متعقب لانه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي الضيق وانما يكون
 مطلقا لو قال اقرأ ثم قال ثم اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان الجملة وهو متعقب أيضا
 لان الجملة مالم تضع دلالة وقوله ما تيسر متضخ لانه ظاهر في التيسير قال وانما يقرب ذلك
 ان جعلت مأمورا بآية من آياتها يعني وهو الفاتحة لتكره حقيق المسكين لها فهي المتيسرة
 وقيل هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب
 عليه قراءة ما تيسر وقيل محمول على انه منسوخ بالدليل على تعين الفاتحة ولا يضيغ ضعفها
 لكنه محتمل ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله لا يجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
 وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة تعميما به ويندليل ايجاب الفاتحة ويؤيده
 الرواية التي تقدمت لاحد وابن حبان حيث قال فيها اقرأ بالقرآن ثم اقرأ بما شئت واستدله

على وجوب الطمأنينة في الأركان واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص لان المأمورية في القرآن مطلق السجود فيصديقاً بطمأنينة فالطمأنينة زيادة والزائدة على المتواتر بالأحد لا تعتبر وعروض بانها ليست زيادة لكن لبيان المراد بالسجود وأنه خالف السجود اللغوي لانه مجرد وضع الجبهة فينبت السنة ان السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة ويؤيده أن الآية نزلت تأكيذاً لوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بغير طمأنينة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم وجوب الاعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة وفيه أن الشرع في الإنفاة ملزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فرضة فقط للاستدلال وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسئلة وتخليص المقاصد وطلب المعلم من العالم أن يعلمه وفيه تذكراً للامور ودعواناً ليخرج من الموضع اذا وقعت صورة انفصال وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته وإنما يقصد للقراءة فيه وفيه جلوس الامام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والاعتقاد بالانقياد له والتصرع بحكم البشرية في جوار الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زاده السنة فينبذ وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطفه معاشرته وفيه تأخير البيان إلى المجلس للمصلحة وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجبه مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فينبذ كرهه فعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ وقال النووي فحوله قال وإنما لم يلهه أولاً ليكون أبلغ في تعريضه وتقريره بغيره بصفة الصلاة المنجزة وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون تردده لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يقفه فأرى إيقاف القنينة للمتركة وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لابد من اتفاق الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المعلم لما بقي إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجهه إلى المصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لا سيما مع عدم خوف القوان أماناً على ظاهر الحال أو بوجوه خاص وقال التوربشتي انما شكك عن تعليمه أولاً لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي وكأني اعتبر بما عنده من العلم فسكت عن تعليمه زجر الله وتأديباً وإرشاداً إلى استكشاف ما استهم عليه فلما طلب كشف الحال من مورد إرشاد الله انتهى لكن فيه مناقشة لانه ان تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى لانه صلى الله عليه وسلم بدأ بملا جازاً أول مرة بقوله ارجع فصل فان لم تصل قال السؤال وارده على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم شكر عليه في ثنائها لكن الجواب يصلح ما لنا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم وفيه حجة على من أجاز القراءة بالقرسية بكونه ليس بلسان العرب لا يسمى قرآناً قاله عياض وقال النووي وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان المقتضى انما استدل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن الكلام فيما لا معنى له وموضع الدلالة منه كونه قال على أي الصلاة فعله الصلاة ومقدمتها **(قوله باب الدعاء في الركوع)**

* (باب الدعاء في الركوع) *
 * حدثنا حفص بن عمر قال
 حدثنا شعبة عن منصور
 عن أبي الخفي عن مسروق
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم ربنا
 وبحمدك اللهم اغفر لي

٧٩٤
 م
 تحفة
 ١٧٩٢٥

ترجم بعد هذا باباوب التسييع والدعاء في السجود وساق فيه حديث الباب فقبل الحكمة
 في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسييع مع أن الحديث واحد أنه قصد الإشارة إلى الركوع
 من كره الدعاء في الركوع كمالك وأما التسييع فلا خلاف فيه فاهتم هنا بكرد الدعاء ذلك وحجة
 المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه فاما الركوع فمعظموا
 فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمنا ان يستجاب لكم لكنه لا مفهوم له فلا يمنع
 الدعاء في الركوع كما لا يمنع التعظيم في السجود وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذي كره
 كله في الركوع وكذا في السجود وسأني بقية الكلام عليه في الباب المذكور ان شاء الله تعالى
 ﴿قوله ما﴾ ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع (وقع في شرح
 ابن بطل هنيأ باب الترافعة في الركوع والسجود وما يقول الامام ومن خلفه الخ وتعبق به قال لم
 يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منعها وقال ابن رشد هذه الزيادة لم تقع فيمنه من
 نسخ البخاري انتهى وكذلك أقول وقد تبع ابن المنبر ابن بطل ان اعتذر عن البخاري بان قال
 يحتمل أن يكون وضعها للامرين فذكر أحدهما وأخل بالآخر ساضاليد كرفيه ما يناسبه ثم
 عرض لما نفع فيثبت الترجمة بلا حديث وقال ابن رشد يحتمل أن يكون ترجم الحديث مشيرا
 إليه ولم يخرجه لأنه ليس على شرطه لأن في اسناده اضطرابا وقد أخرجه مسلم من حديث ابن
 عباس في أثناء حديث في آخره ألا واني نهيت أن أقرأ القرآن را كعا وساجدا ثم تعقبه على
 نفسه بان ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع قال فيحصل أن يكون معنى الترجمة باب
 حكم القراءة وهو أعم من الجواز والمنع وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعافعله كان
 يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزين المنبر إلى هذا الأخير
 لكن جملة على وجه أخص منه فقال له أرأدت أن الحديث الصلاة لا يخرجه وإذا ثبت أن من
 مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأى لفظ كان فدخل في ذلك آيات الحمد كفتح
 الانعام وغيرها فان قيل ليس في حديث الباب كرمابقوله المأموم أجاب ابن رشد بأنه أشار
 إلى التذكير بالمقدمات لتسكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط فقد تقدم
 حديث انما جعل الامام ليؤتم به وحديث صلوا كما رأيتموني أصلي قال ويمكن أن يكون قاس
 المأموم على الامام لكن فيه ضعف (قلت) وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه
 الدارقطني بلفظ كذا اذا صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع ائمتنا من جمده قال من
 وراءه سمع الله ان جمده ولكن قال الدارقطني المحفوظ في هذا أقليل من وراءه ربنا ولك الحمد
 وسند الاختلاف في هذه المسئلة في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ﴿قوله اذا قال سمع الله
 لمن جمده﴾ في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم
 ربنا لك الحمد ولا منسأة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر ﴿قوله اللهم ربنا﴾ ثبت في أكثر
 الطرق هكذا في بعضها بحذف اللهم وثبوتهما أريج وكلاهما جاز في ثبوتهما تكرير التثنية
 كاتمه قال الله بربنا ﴿قوله ولك الحمد﴾ كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها كافي
 الباب الذي يليه بحذفها قال النووي المختار لا ترجح لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق
 العيد كان اثبات الواو دال على معنى زائد لانه لا يكون التقدير مثلا بربنا استجب ولك الحمد فيشقل

﴿باب ما يقول الامام ومن
 خلفه اذا رفع رأسه من
 الركوع﴾ حديثنا آدم قال
 حديثنا ابن أبي ذئب عن
 سعد المقبري عن أبي هريرة
 قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا قال سمع الله
 لمن جمده قال اللهم ربنا ولك
 الحمد وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم

٧٩٥

تحفة

٧٢٠ ٢٧

على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقد تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية وأن الأكثر رجحوا ثبوتها وقال الأثرم سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا والله الحمد يقول ثبت فيه عدة أحاديث **(قوله)** إذا ركع وإذا رفع رأسه أي من السجود وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً ورواه أبو يعلى من طريق شاذية وأوله عنده عن أبي هريرة قال نأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر إذا ركع وإذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب يلفظ وإذا قام من الثنتين كبر ورواه الطيالسي يلفظ كان يكبر بين السجدين والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة ويؤديه الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود يلفظ ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس وأما رواية الطيالسي فلما ردها التكبير للسجدة الثانية وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكره **(قوله)** قال الله أكبر كذا وقع مغيرة الأسلوب إذ عبراً ولا يلفظ بكبر قال الكرمانى هو لكفتن أو لارادة التعميم لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى والذي يظهر أنه من تصرف الرواة فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد ويحتمل أن يكون المراد بتعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في باب التكبير إذا قام من السجود وباقى الكلام على محل التكبير عند أقسام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً **(قوله)** يا سميع فضل اللهم ربنا لك الحمد في رواية الكشي من ذلك الحسب بنيات الواو وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه يريد الجمع بين اللهم والواو في ذلك وثبت لفظ باب عند من عدا أباذر والأصلي والراجح حذفه كما سمي **(قوله)** إذا قال الإمام الخ (استدل به على أن الإمام لا يقول ربنا لك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول سمع الله من حمده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوى وهو قول مالك وأبى حنيفة وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله من حمده والواقع في التصور بذلك أن الإمام يقول التسميع في حال استقاله والمأموم يقول التسميع في حال اعتداله فتقوله يقع عقب قول الإمام كافي الخبر وهذا الموضع يقرب من مسألة التامين كما تقدم من أنه لا يزم من قوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التاميز وكامضى في الباب الذي قبله وفي غيره وباقى أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين التسميع والتحميد وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله من حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام وأما المأموم فتناسه الاجابة بقوله ربنا لك الحمد ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عنده مسلم وغيره فنه وإذا قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد سمع الله لكم فجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا لك الحمد إذ لا يمنع أن يكون طالباً ومحياً وهو نظير ما تقدم في مسألة التامين من أنه لا يزم من كون الإمام داعياً للمأموم مؤمناً أن لا يكون الإمام مؤمناً ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الحيعة والخوفاً لسامع المؤذن وقضية ذلك أن الإمام

إذا ركع وإذا رفع رأسه
يكبر وإذا قام من السجدين
قال الله أكبر **(باب)**
فضل اللهم ربنا لك
الحمد **(الحمد)** حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك عن
سبي عن أبي صالح عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال إذا قال الإمام سمع الله
من حمده فقولوا اللهم ربنا
لك الحمد

٧٩٦
م
ن
ن
٩٢٥٦٨

بجميعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد والجمهور والأحاديث الصحيحة تشهد به
 وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه
 قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء ابن سيرين وغيرهما القول بالجمع
 بينهما المأموم وأما المنفرد في الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما وجعله
 الطحاوي حجة ليكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتخاذ حكم الإمام والمنفرد لكن أشار
 صاحب الهداية إلى خلاف عندهم في المنفرد **(قوله فانه من وافق قوله)** فيه إشعار بأن الملائكة
 تقول ما يقول المأمومون وقد تقدم باقي البحث فيه باب التامين **(قوله ما)** كذا
 للجمع بغير ترجمة الالاصيل فحذفه وعليه شرح ابن بطل ومن تبعه والراجح إثباته كما أن الراجح
 حذفه من الذي قبله وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك
 الحمد لا تكشف فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع وذلك
 أنه لما قال أولاً باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع وذكر قوله صلى الله
 عليه وسلم اللهم ربنا ولك الحمد استطراد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ثم فصل بالفظ باب
 لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره وقد
 وجه الزين بن المنذر دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد فقال وجه
 دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته
 ولعل ذلك بسبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد
 تعقب من وجه آخر وهو أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول ربنا لك الحمد لكنه أن يقول
 وقيل في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل ولم يتعرض لحديث أنس لكن له أن يقول
 أعما ورده استطراداً لاجل ذكر المغرب قال وأما حديث رفاعه فظاهره أن الابدال الذي
 تنشأ عنه الفضيلة أعما كان زيادة قول الرجل لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في
 الحمد جارية تجري التأكيد به تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة
 والله أعلم وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من رواياتنا **(قوله حدثنا هشام)** هو
 الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام
 عن أبيه عن يحيى حدثني أبو سلمة **(قوله لاقر بن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم)** في رواية مسلم
 المذكورة لاقر بن لكم ولا سماعلي أني لاقر بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)**
 فكان أبو هريرة إلى آخره قبل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا روقه في الصلوات
 المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ووضعه ماسياً في تفسير النساء من رواية شيبان عن
 يحيى من تخصص المرفوع بصلاة العشاء ولا يروى في رواية الأوزاعي عن يحيى فثبت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة مشهوراً ونحوه لمسلم لكن لا ينافي هذا كونه صلى الله عليه وسلم
 قنت في غير العشاء وظاهر سياق حديث الباب أن جمعه من رفوع ولعل هذا هو السر في تعقب
 المصنف لم يجدب أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة واستشكل
 التمسيد في رواية الأوزاعي بشم لان الحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاباً بترعونه كما
 سيأتي في آخر أبواب التوروسيات في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلمة في هذا

فانه من وافق قوله قول
 الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
 * (باب) * حدثنا معاذ بن فضالة
 قال حدثنا هشام عن يحيى
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة
 قال لاقر بن صلاة النبي صلى
 الله عليه وسلم فكان أبو
 هريرة رضى الله عنه يفتت

٧٩٧

م د س

لغة

١٥٤٢١

الحديث ان المراد المؤمن من كان مأسورا بمكة وبالكافرين كفارقريش وان مدته كانت
طويلة فيحصل أن يكون التقيد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدعاء بخصوصه
وهي قوله اشدد وطأتك على مضر **(قوله في الركعة الاخرى)** في رواية الكشمي الاخرة
وسياقي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلمة أن ذلك كان بعد الركوع وسياقي في تفسير آل
عمران بيان الخلاف في مدة الدعاء عليهم والتسبيح على أحوال من سمي منهم وقد اختصر يحيى
سابق هذا الحديث عن أبي سلمة وطوله الزهري كما سياقي بعد باب وسياقي في الدعوات بالاسناد
الذي ذكره المصنف أتم مجلسا فقهنا ان شاء الله تعالى **(قوله اسماعيل)** هو المعروف بابن علية
والاسناد كله بصريون وعبد الله بن أبي الاسود نسب الى جد أبيه واسم أبي محمد بن جندب **(قوله)**
كان القنوت أي في أول الامر واحتج بهذا على أن قول العجاني كأن فعل كذاله حكم الرق وان
لم يقبه بمن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو قول الحارث وقد اتفق الشبان على أن أراج هذا
الحديث في السند الصحيح وليس فيه تقييد وسند كراختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله
من الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل استمر مطلقا أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث
أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر ان شاء الله تعالى **(قوله النجاشي)** بالتحضيق وهو صفة
لنعم ولا يسه **(قوله عن علي بن يحيى)** في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه والاسناد كله
مدينون وفيه رواية الأكرع عن الأصغر فلان نعيما أكبر سنانا عن علي بن يحيى وأقدم صلحا وفيه
ثلاثة من التابعين في نسق وهم بين مالك والعجاني هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف
الحصة فيجوز بن خلاد الدعي المذکور في الصحابة لانه قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم
حين كملوا **(قوله فلما رفع رأسه من الركعة)** قال سمع اقل من جندب نطقه أن يقول
السميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من إذا كرا الاعتدال وقد مضى في حديث
أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الاعتدال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما
رفع رأسه أي فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذکور وأما بعد ان اعتدل **(قوله قال رجل)**
زاد الكشمي ورواه قال ابن يشكوال هذا الرجل هو رفاعه بن رافع راوى الخبر ثم استدل على
ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة عن رفاعه بن يحيى الزرقعي عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن
أبيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فطست فقلت الحمد لله الحديث وثوب عن أبيه
به لا اختلاف في سياق السبب والقصة والجواب انه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع
عند رفع رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع أن يكفى عن نفسه لقصد اخفاء عمله أو كفى
عنه لئسان بعض الرواة لاجله وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضح الا زيادة لم الراوى
اختصرها كما سنسمه وأفاد بشر من غير الزهري في روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة
كانت المغرب **(قوله مبارك فيه)** زاد رفاعه بن يحيى مبارك عليه كما يجب بنا ويرضى فأما قوله
مبارك عليه فيحصل أن يكون تارة كذا وهو الظاهر وقيل الأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء
قال الله تعالى وبارك فيها وقد فميا أو تها فهذا يناسب الأرض لان المقصود به التسمي الزيادة
لا البقاء لانه يصعد التبرع وقال تعالى وبارك اعلمه وعلى اسحق فهذا يناسب الانبياء لان البركة
باقية لهم ولما كان الحديث يناسبه المعنيان جعما كذا ذكره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه وأما قوله

في الركعة الاخرى من صلاة

التظهر وصلاة العشاء

وصلاة الصبح بعدما يقول

سمع الله لمن حمده فليدعو

للمؤمنين ويلعن الكفار

* حدثنا عبد الله بن أبي

الاسود قال حدثنا جميل

عن خالد الحذاء عن أبي قلابة

عن أنس رضي الله عنه قال **كشفت**

كان القنوت في المغرب

والفجر * حدثنا عبد الله بن

مسلمة عن مالك عن نعيم بن

عبد الله النجاشي عن علي بن

يحيى بن خالد الزرقعي عن

أبيه عن رفاعه بن رافع الزرقعي

قال كذا صلى يوما وراء النبي

صلى الله عليه وسلم فلما رفع

رأسه من الركعة قال سمع

اقل من جندب قال رجل رشا

ولك الحمد كما بطايا

مبارك فيه فلما انصرف

٢٩٩

كشفت

كشفت

٢٦٠٥

كالحب ربنا ورضى فيه من حسن التقوى رض الى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (قوله من المتكلم) زاد رفاعه من يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع أنا قال كيف قلت فذكره فقال والذي نفسي بيده الحديث (قوله بضعة وثلاثين) فنه دعي من زعم كالجوهري أن البضع يخص بمدون العشرين (قوله أنهم يكتبها أول) في رواية رفاعه بن يحيى المذكورة أنهم يصعدونها أول ولطبراني من حديث أبي أيوب أنهم يكتبها يرفعها قال السهلي روى أول بالضمة على البناء لانه ظرف قطع عن الاضافة وبالنصب على الحال انتهى وأما أنهم فروا به بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطبري وغيره تعالى البقاء في اعراب قوله تعالى يلقون أقلامهم أي يكتبون أقلامهم يكتبون قال وهو في موضع نصب والعامل فيه مادل عليه يلقون وأي استفهامية والتقدير يقول فيهم أي يكتبها ويجوز في أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم وعند سيبويه أي موصولة والتقدير ينددون الذي هو يكتبها أول وأنكر جماعة من البصريين ذلك ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعدونها لانه يحصل على أنهم يكتبونها ثم يصعدونها والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة يؤيده ما في الحديث واستدل عن أبي هريرة مرفوعة أن الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة وقد استشكل تأخير رفاعه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم حين كثر رسوله ثلاثا مع أن اجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رفاعه فانه ليسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تعين المبادر بالجواب من المتكلم ولما من واحد بعينه فكأنهم انظر وايعضهم ليجيب وحلهم على ذلك خشية أن يدوا في حق شيئا ظنا منهم انه أخطأ فمأ فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكأنه صلى الله عليه وسلم لما رأى سكرتهم فهم ذلك فعرفهم أنه لم يقل بأسا وبذل على ذلك أن في رواية سعد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى عن ابن قانع قال رفاعه فوددت اني خرجت من مالي وإني لم أشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة ولا في داود من حديث عامر بن ربيعة قال من القائل الكلمة فانه لم يقل بأسا فقال أنا قلت لم أرجح الاخي را ولطبراني من حديث أبي أيوب فسكت الرجل ورأى أنه قد هجم من رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كرهه فقال من هو فانه لم يقل الاصول فقال الرجل أنا يا رسول الله قلت يا أرجو الخير ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوا بعينه اما لا قالهم على صلاتهم واما كونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم والعذر عنه هو ما قدمناه والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وسلم له عن قال ان يعلم السامعون كلامه فيقولوا من الله واستدل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما يؤاد إذا كان غير مخاف للمأثور وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير ركعة وان المتكلم بالصلاة لا يتعين عليه تشهيت العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سألني البحث في باب الذي بعدهم واستنبط منه ابن بطلان جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام وتعبه الزين بن المنير بأن سماعه صلى الله عليه وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لان عرض ابن بطلان اثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه اليه ابن عبد البر واستدل له بإجاءهم على أن الكلام الاجنبي يطل عمده الصلاة ولو كان سرا قال

قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا ينددونهم أي يكتبها أول

نح

٧٢٦/٢

* (باب الاطمينة حين
يرفع رأسه من الركوع
وقال أبو جسد رفع النبي
صلى الله عليه وسلم رأسه
واستوى حتى يعود كل فقار
مكانه) * حدثنا أبو الوليد
قال حدثنا شعبة عن ثابت
قال كان أنس بن مالك ينع
لصلاة النبي صلى الله عليه
وسلم فكان يصلي فإذا رفع
رأسه من الركوع قام حتى
يقول قد نسي * حدثنا أبو
الوليد قال حدثنا شعبة عن
الحكم عن ابن أبي ليلى عن
البراء رضي الله عنه قال كان
ركوع النبي صلى الله عليه
وسلم وسجوده وإذا رفع من
الركوع وبين السجدين
قريامن السواء * حدثنا
سليمان بن حرب قال حدثنا
جابر بن زيد عن أبي جابر
أبي قلابة

٨٠٢

د س

نح

٧١٩٨٥

وكذلك الكلام الم شروع في الصلاة لا يظهلوا لو كان جهرا وقد تقدم الكلام على مسئلة
الملغ في باب من أجمع الناس تكبيرا لا مام * (فائدة) * قل الحكم في اختصاص العدد المذكور
من الملائكة بهذا الذكر أن عدده وفه مطابق للعدد المذكور فإن البضع من الثلاث إلى التسع
وعدد ذلك المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ويعكس على هذه الزيادة المتقدمة في رواية رافعة بن
يحيى وهي قوله مبارك عليه كما يجب بناو رضى بناء على أن القصة واحدة ويمكن أن يقال المتبادر
إليه هو التناء الزائد على المعتاد وهو من قوله جدا كثيرا إلى آخره دون قوله مبارك عليه فإنه كما
تقدم للتأكد وعدد ذلك تسعة وثلاثون حرفا وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس لقد رأيت
أنني عشر ملكا يستدرونه وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني ثلاثة عشر فهو مطابق لعدد
الكلمات المذكورة في ساق رافعة بن يحيى ولعدها أيضا في سياق حديث الباب لكن على
اصطلاح النخلة والله أعلم * (قوله ما) الاطمينة) كذا اللا كثيرا ولكن شعبة
الاطمينة وقد تقدم الكلام عليها في باب استواء الظهر (قوله وقال أبو جسد) يأتي موصولا
مطولا في باب سنة الجالوس في التشهد وقوله رفع أي من الركوع فاستوى أي قائما كما سألني بيانه
هناك وهو ظاهر في ترجمته ووقع في رواية كريمة جالسا بعد قوله فاستوى فإن كان محفوظا لجل
على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد وأهل المصنف أراد الحاق الاعتدال بالجلوس بين
السجدين في جميع كون كل منهما غير مقصود لأنه فطابق الترجمة (قوله ينع) بفتح الميم
أي ينعف وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا ورواه عنه جابر بن زيد مطولا كما سألني
في باب الملك بين السجدين فقال في أوله عن أنس قال لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي ناقصا رخص بوصف أنس لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل
وقوله لا آلوهم مرة ممدودة بعد حرف النون ولا مضمومة بعدها ووضفة أي لا أقصر وزاد
جابر بن زيد أيضا قال ثابت فكان أنس يصنع شيئا لا راك تصنعونه وفيه اشعار بأنهم كانوا يخلون
بتطويل الاعتدال وقد تقدم حديث أنس واتكراه عليه سم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت
وقوله حتى تقول بالنصب وقوله قد نسي أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني
ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلا أو وقت
التشهد حيث كان جالسا ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي من
طول القيام أي لاجل طول قيامه وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في باب استواء الظهر وقوله
قريامن السواء اشعار بأن فيها تفاوتا لكنه لم يعينه وهو دال على الاطمينة في الاعتدال
وبين السجدين لما علم من عادته من تطويل الركوع والسجود (قوله وإذا أرفع) أي ورفعها إذا
رفع وكذا قوله وبين السجدين أي وجالوسه بين السجدين والمراد أن زمان ركوعه وسجوده
واعتداله وجلوسه متقارب لم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في باب استواء الظهر
وهو قوله ما خلا القيام والقعود ووقع في رواية لمسلم فوجدت قيامه فركمته فاعتداله الحديث
وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن الوهم
الراوى الثقة على خلاف الأصل ثم قال في آخر كلامه فلينظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد
أو الاختلاف من مخارج الحديث اه وقد جعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن

البراءة لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي جمد عنه ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله ما خلا القيام والقعود وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الاختلاف زيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا القعود والمراد به القعود للتشهد كما تقدم قال ابن دقيق العبد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنس يعني الذي قبله أصح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا ينبغي العبدول عنه لدليل ضعف وهو قولهم لم يسن فيه تكثير التسيجات كالركوع والسجود ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد وأيضاً فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع فتكثير سبحان ربي العظيم ثلاثاً يجي قد قوله اللهم ربنا أولك المجد حدا كثيراً طيباً مباركاً فيه وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعقله حداً كثيراً طيباً ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد زاد في حديث ابن أبي أوفى اللهم طهرني بالنبلج وزاد في حديث الآخر بن أهل النخاعة المجد الخ وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك أنكار النبي صلى الله عليه وسلم على من زاد في الاعتدال ذكر غير ما تقرر ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للبرج في المذهب وأستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة بن مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة بالبقرة وغيرها ثم ركع نحوها مما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك الحمد قياماً طويلاً ركعاً يساعداً ركعاً قال النووي الجواب عن هذا الحديث صعب والأقوى جواز الإطالة بالذكر اه وقد أشار الشافعي في الام إلى عدم البطلان فقال في ترجمة كيف القيام من الركوع ولو أطال القيام بدرك الله أو يدع ساجداً وهو لا يتوهم به الفتوى كرهت لذلك ولا إعادة إلى آخر كلامه في ذلك فالعجب من يصح مع هذا بطلان الصلاة تطويل الاعتدال وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل انتفت الموالاة معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها وما ورد به الشرع لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله قريباً من السجود ليس أنه كان ركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريبة بما اعتدله فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجود قدر عشرة تسيجات فيصعل على أنه إذا قرأ بدين الصافات اقتصر على دون العشر وأقله كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسيجات (قوله كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشممى قام والاول بشعر شكر بر ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم ويأتى بقية الكلام عليه في باب المكث بين السجدةتين (قوله فأنصت) في رواية الكشممى جهمة مقطوعة وآخره مثناة خفصة والباقيين بالف موصولة وآخره موحدة مشددة وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمثناة المشددة بدل الموحدة ووجهه بأن أصله أنصت فابدل من الواو ياء ثم ادغم إحدى التاءين في الأخرى وقياس إعلاؤه أنصت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلب التاء قال ومعه في أنصت استوت فأنصت بعد الإختفاء كأنه أقبل شبابه قال الشاعر

قال كان مالك بن الحويرث
ربنا كيف كان صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم وذلك في
غبر وقت الصلاة فقام فمكن
القيام ثم ركع فأنصت
الركوع ثم رفع رأسه فأنصت

قوله وعرو بن دهمان كذا
في النسخ التي يابى بنا والذي
في الصحاح وغيره نصر بالنون
والمهملين اه معجمه

هتية قال أبو قلابه
فصل في صلاة شجاعة هذا
أي يزيد وكان أبو يزيد إذا
رفع رأسه من السجدة

الاستر استوى قاعده ثم

ثم في باب (هوى بالكسيرة)

حين يجد وقال نافع كان

ان عمر يضع يده قبل

ركبته حديثنا أبو اليان

قال حدثنا شعب بن

الزهرى قال أخبرني أبو بكر

ابن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام وأوسلة بن عبد الرحمن

أن أبا هريرة كان يكبر في كل

صلاة من المكتوبة وغيرها

في رمضان وغيره فيكبر حين

يقوم ثم يكبر حين رفع ثم

يقول سمع الله من حمده ثم

يقول بناولك الحمد قل ان

يسجد ثم يقول الله أكبر

حين هوى ساجدا ثم يكبر

حين يرفع رأسه من السجود

ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر

حين يرفع رأسه من السجود

٢٠٨

١٥٨٩٤

١٥٨٩٤

وعرو بن دهمان الهندي عاشها * وتسعين عام ثم قومه فانصاتا
وعاد سواد الرأس بعد استناضه * وعاد بشر الشباب الذي فانا

اه وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين وهو السقا قسى أنه ضبطه بشديد الموحدة فقد جف
ومعنى رواية الكشي معني أنصت أي سكت فلم يكبر للهوى في الحال فالبعضهم وفيه فطر
والأوجه أن يقال هو كناية عن سكوت أعضائه عبر عن عدم حركتها بالانصات وذلك دال على
الطمانينة وأما الرواية المشهورة بالموحدة فالمشدة انفع من الصب كانه كنى عن رجوع
أعضائه عن الانثناء إلى القيام بالانصباب ووقع عند الانفعال فأنصب قائما وهوى أوضع
من الجسيع (قوله هنية) أي قليلا وقد تقدم ضبطها في باب ما يقول بعد التكبير (قوله صلاة
شجاعة هذا أي يزيد) هو عمرو بن سلمة الجرمي واختلف في ضبط كنيته ووقع هنالكا كثيرا بالتخاتية
والزاي وعند الحوي وركية بالموحدة والراء مصغرا وكذا ضبطه مسلم في الكنى وقال عبد
الغنى بن سعد لم أجمع من أحد الأئمة إلا في باب ما يقول بعد التكبير (قوله ما
هوى بالكسيرة حين يسجد) قال ابن التين وروى شاما بالغ وضبطه بعضهم بالنون والفتح أربع
وزعم في روايتنا الوجهين (قوله كان ابن عمار) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من
طريق عبد العزيز بن الدراودي عن عبد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره ويقول كان
التي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك قال البيهقي كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا هو ما يعني رفعه
قال والمفوظ ما اخترنا ثم أخرج من طريق أبي نافع عن ابن عمر قال إذا سجد أحدكم
فليضع يده وإذا رفع فليضعها اه ولما قال أن يقول هذا الوقوف غير المرفوع فان الأولى في
تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في إثبات وضع اليدين في الجبهة واستشكل إيراد هذا
الأثر في حده الترجمة وأجاب الزين بن المنبر عما حصل له لما ذكره صفة الهوى إلى السجود

القولية أرفد فيها بفتة التعلية وقال أخوه أراد الترجمة وصف حال الهوى من فعال ويقال
اه والذي يظهر أن ابن عمر من جملة الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له والترجمة قد تكون
مفسرة لمجل الحديث وهذا منها وهذا من المسائل المختلف فيها قال مالك هذه الصفة أحسن في
خشوع الصلاة وبه قال الأوزاعي وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن وعورض
بحديث عنه أخرجه الطحاوي وقد روى الأثر من حديث أبي هريرة إذا سجد أحدكم فليدبر كنيته
قبل يديه ولا يبرك برك التعليل ولكن استاده ضعف وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن
يضع ركبته ثم يديه وفيه حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي هذا أصح من
حديث أبي هريرة ثم قال النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة
اه وعن مالك وأحمد رواية التفسير وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحدوث
سعد قال كانض الدين قبل الركبتين فأمروا بالركبتين قبل اليدين وهذا الوجه لكان
قاطع للتراج لكنه من أفراد إبراهيم بن أحمد عيل بن يحيى ابن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما
ضعفان وقال الطحاوي مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الاحتياط ورفع يديه قبلهما
أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهم في الرفع وأبى الزين
ابن المنبر بتقديم اليدين مناساة وهي أن يلقى الأرض عن جبهته ويعصم بقدمه على أقدام
ركبته إذا جاعلها على ما قاله أعلم (قوله ان أبا هريرة كان يكبر) زاد النسائي من طريق وثنس
عن الزهري حين استخلفه مروان على المدينة (قوله ثم يقول الله أكبر حين هوى ساجدا)

ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنيتين ويفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة ثم يقول حين ينصرف والذي
نفسى يده الى اقر بكم شهادته
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت هذه الصلاة (٢٤٢)

فيه أن التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين يتمكن
ساجدا **(قوله)** ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنيتين فيه انه يشرع في التكبير من حين
ابتداء القيام الى الثالثة بعد التشهد الاول خلافا لمن قال انه لا يكبر حتى يستوي قائما وسأيت في
باب مفرد بعد بضعة عشر بابا **(قوله)** ان كانت هذه الصلاة قال أبو داود وهذا الكلام يؤيد
رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين يعني مرسل (قلت) وكذا أخرجه سعد بن
مسعود عن ابن عينة عن الزهري لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة يؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير اذا قام من
السجود من طريق عقيل عن الزهري فانه صريح في ان الصفة المذكورة صرفة الى النبي صلى
الله عليه وسلم **(قوله)** قال يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وبأسئلة المذكورة من وهو موصول
بالاسناد المذكور اليهما والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسيره لآلان ان شاء الله تعالى
وانما ذكره هنا اسطر اذا ورد مختصرا في الباب الذي ذكر فيه ما يقول في الاعتدال
واستبدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع وعلى أن تسمية الرجال باسمائهم فيما
يدعى لهم وعليهم لا تفسد الصلاة **(قوله)** عن فرس ورعا قال سنبان وفيه ابن عينة (من فرس)
فيه اشعار بنسب علي بن عبد الله ومخاطبته على الاتيان بالفاظ الحديث وقد تقدم الكلام عليه
في باب انما جعل الامام لمؤتم به وان قوله نجش أي خدش ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعم عن
ابن عينة باللفظ نجش أو خدش على الشك **(قوله)** كذا جاء به معمر القائل هو سفيان والمقول له
على وهمة الاستفهام قبل كذا مقدره **(قوله)** قلت نعم كان مستند على ذلك رواية عبد الرزاق
عن معمر فانه من مشايخه بخلاف معمر فانه لم يذكره وانما روى عنه بواسطة وكلام الكرماني
يوهم بخلاف ذلك **(قوله)** قال لقد حفظ أي حفظا جيدا وفيه اشعار بقوة حفظ سنبان
بحيث يستعيد حفظ معمر اذا وافقه وقوله كذا قال الزهري ولك الحمد فيه اشارة الى ان بعض
اصحاب الزهري لم يذكره او في ذلك الحد وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري كما تقدم
في باب ايجاب التكبير **(قوله)** حفظت في رواية ابن عساكر وحفظت بن زيادة واوهي أوضح
وقوله من شقة الايمن الخ فيه اشارة الى ما ذكرناه من جوده ضبط سفيان لان ابن جرير سمعه
معهم من الزهري بلطف شقة فحدث به عن الزهري بلطف ساقه وهي اخص من شقه لكن هذا
محمول على ان ابن جرير سمع من الزهري في وقت آخر ان الذي خدش هو ساقه لبعده ان يكون
نسي هذه الكافة في هذه المدة البسيرة وقد قدنا الدلالة على ذلك في باب انما جعل الامام لمؤتم به
وقوله وانما عنده قال الكرماني هو معطوف على مقدره وأوجه حاله من فاعل قال مقدرا
اذ قد مره قال الزهري وانما عنده ويحتمل ان يكون هو مقول سفيان والضمير لان ابن جرير سمعه
وهذا أقرب الى الصواب ومقول ابن جرير هو نجش الخ والله أعلم **(قوله)** ما
فضل السجود أو ردي فيه حديث أبي هريرة في صفة البعث والشفاعة والمقصود منه هنا قوله

فقولوا ربنا ولك الحمد اذا سجدا فاسجدوا كذا جاء به معمر قلت نعم قال لقد حفظ
كذا قال الزهري ولك الحمد حفظت من شقة الايمن فلما خرجنا من عند الزهري قال ابن جرير سمعنا وأنا عنده نجش ساقه الايمن
*(باب فضل السجود)

حدثنا أبو الميان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سعد بن المسيب وعطاف بن زيد الشامي أن أبا هريرة أخبرهما أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة قال هل نأرون في القمري له البدر ليس دونه سبحانه قالوا يا رسول الله قال فهل نأرون في رؤية الشمس ليس دونه سبحانه قالوا لا قال فانكم ترونه كذلك يحسب الناس أن القيامة فيقولون من كان بعد شيا فليتبع ففهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر ومنهم من يتبع الطواغيت وسيق هذه الأمة فيها منافقوها فأيأفهم الله عز وجل فيقول أنا ربكم فيقولون هذا مكانا حتى يأتينا ربنا فإذا جاءهم بناعر فناداهم أيأفهم الله فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فيدعوه ويضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته ولا يتكلم يومئذ أحد إلا بالرسول وكلام الرسول يومئذ اللهم سلم وسلم وفي جهنم كلال لب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم قال فانهم مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر عظمتها إلا الله تحطف الناس بأعمالهم ففهم من يوق بعمله ومنهم من يخرول ثم يجنح حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان بعد الله فيخرجونهم ويعرفونهم بأثار السجود وحرم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار فكل ابن آدم (٤٤٣) تأكله النار إلا أثر السجود فيخرجون من

النار قد امتحسوا فصب عليهم ماء الحياة فينبئون كما تنبت الحبة في جبل السبل ثم يرفع الله من القضاء بين العباد ويقي رجل بين الجنة والنار وهو آخر أهل النار دخول الجنة مقبلا وجهه قبل النار فيقول يارب صرف وجهي عن النار فقد قسيتي رجبها وأحرقني ذكها فيقول هل عسيت أن فصل ذلك بأن تسأل غير ذلك فيقول لا وعزتك فعطى الله ما شاء من عهده

وحرم الله على النار أن تأكل أثر السجود وقد أوردته بتمامه أضاف إلى أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرافق وبأن الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى مع ذكر اختلاف الفاظ رواته واختلاف المراد بقوله أثار السجود فقيل هي الأعضاء السبعة التي ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر وقال عياض المراد بالجنة خاصة ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر أن قوما يخرجون من النار فيخرجون فيها الإدارات وجوههم فإن ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الأولى (قوله باب) يدي ضيعه) بفتح الحجة وسكون الموحدة ثم ثمة ضيع وهو وسط التضدين داخل وقيل حوله تحت الألب (قوله عن جعفر) هو ابن ربيعة وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج والأسناد كله بصريون (قوله فرج بين يديه) أي حتى لا يدع الحب الذي يليها قال القرطبي الحكمة في استجاب هذه الهبة في السجود أنه يحجب ما اعتمد عليه وجهه ولا يأتأثر بوجهه ولا يجهته ولا يأتى بجلالة الأرض وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في عكس الجبهة والافتقار من الأرض مع مغابته لهبة الكسلان وقال ناصر الدين ابن المنبر في الحاشية الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه وتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء

ومستأق صرف الله وجهه عن النار فإذا أقبل به على الجنة رأى مجتها سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يارب قمتني عند باب الجنة فيقول الله أليس قد أعطيت اليهود والنصارى أن لا تسأل غير الذي كنت سألت فيقول يارب لا أكون أشقى خلقك فيقول فما عسيت أن أعطيت ذلك أن لا تسأل غيره فيقول لا وعزتك لا أسألك غير ذلك فعطى ربه ما شاء من عهده ومستأق فقد سلمه إلى باب الجنة فإذا بلغ بابها رأى زهرتها ومائتها من النضرة والبرور فيسكت ما شاء الله أن يسكت فيقول يارب أدخلني الجنة فيقول الله تعالى يرحمك يا ابن آدم ما أغدرك أليس قد أعطيت اليهود والنصارى أن لا تسأل غير الذي أعطيت فيقول يارب لا تجعلني أشقى خلقك فيقول الله عز وجل منته ثم يأذن له في دخول الجنة فيقول له تمن فيتمني حتى إذا انقطع أمنيته قال الله عز وجل من كذا وكذا أقبل يذكر مربي عز وجل حتى إذا انتهت به الأمان قال الله تعالى لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدري لا يرى هرير رضى الله عنه سمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل لك ذلك وعشرة أمثاله قال أبو هريرة ما أظن من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قوله لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدري ما سمعته يقول ذلك لك وعشرة أمثاله (باب) يدي ضيعه وبجاني في السجود حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثني بكر بن مضرم جعفر عن ابن هرمز عن عبد الله بن مالك بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يسجد

فق

٢٢٨ / ٢

على بعض في سجوده وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود ههنا
 اظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر
 باسناد صحيح انه قال لا تقترش اقتراش السبع وادعم على راحتك وأدضعبك فاذا فعلت ذلك
 سجد كل عضو منك ولمسلم من حديث عائشة نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يقترش الرجل
 ذراعه اقتراش السبع وأخرج الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم صليت مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فكنيت انظر الى عفرتي ابطيه اذا سجد ولان خزيمة عن أبي هريرة رفعه اذا
 سجد أحدكم فلا يقترش ذراعه اقتراش المكاب وليضم فخذه ولما كمن حديث ابن عباس
 نحوه حديث عبد الله بن أرقم وعنه عند الحاكم كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد يرى وضع
 ابطيه ولهم من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه اذا سجد فضع كفك وارفع مرفقك
 وهذه الاحاديث مع حديث ميمونة عندهم سلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي يديه فلان بهيمة
 ارادت أن تقترش مع حديث ابن مجينه المعلق هنا ظاهرها وجوب التفرج المذكور لكن
 أخرجه أبو داود ما يدل على انه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة كاستحباب النبي صلى الله عليه
 وسلم له مشقة السجود عليهم اذا انفروا فقال استعنوا بالركب وترجله الى الرخصة في ذلك أي في
 ترك التفرج قال ابن عجلان أحسنه وانه وذلك ان يضع مرفقيه على ركبتيه اذا طال السجود
 وأعبا وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته اذا انفروا فترجله ما باقى
 الاعتماد اذا قام من السجود فجعل محل الاستئصال كركبته من رفعه من السجود طال القيام
 واللفظ محتمل ما قال لكن الزيادة التي أخرجهما أبو داود وتدين المراد وقال ابن التين فيه دليل على
 أنه لم يكن عليه قبض لانكشاف ابطيه وتعقب باحتمال أن يكون القميص واسع الاتكام وقد
 روى الترمذي في الشمائل عن أم سلمة قالت كان أحب الشيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 القميص أو أراد ارأى ان موضع يانحه ما لم يكن عليه ثوب لاني قاله القرطبي واستدل به على
 ان ابطيه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه ما شعره فوقعه نظر فقد حكى الحب الطبري في الاستسقاء من
 الاحكام له ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان ابطه من جميع الناس متغير اللون غيره
 واستدل بالاطلاق على استحباب التفرج في الركوع أيضا وفيه نظر لان رواية قتيبة عن بكر بن
 مضرة التقيدي بالسجود وأخرجه المصنف في المناقب والمطلق اذا استعمل في صورة ككتفيها
 (قوله) وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه (وصلاه مسلم من طريقه بلفظ كان اذا سجد فوج
 يديه عن ابطيه حتى اني لا أرى بياض ابطيه) (تنبيه) تقدم قبل أبواب القبلة انه وقع في كثير
 من النسخ وقوع هاتين الترتين هذه التي بعدها هناك وأعيدا هنا وان الصواب اثباتهما هنا
 وذكرنا وجه ذلك بما يقضى عن اعاده ﴿ (قوله) ما يستقبل القبلة باطراف
 رجليه قاله الأوجيد) (بقي موصلا باب سنة الجلوس في التشهد فربما وانه ورد في صفة السجود
 قال الزين بن البراء المراد ان يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرفعتين فيستقبل
 بظهره وقدميه القبلة قال أخوه ومن ثم تدب ضم الاصابع في السجود لانها لو تفرجت انخرقت
 رؤس بعضها عن القبلة ﴿ (قوله) ما اذا لم يتم سجوده) وأورد فيه حديث حذيفة
 وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اذا لم يتم الركوع ﴿ (قوله) باب السجود

وقال الليث حدثني جعفر
 ابن ربيعة نحوه * (باب) *
 يستقبل القبلة باطراف
 رجليه * قاله الأوجيد
 الساعدي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم * (باب) * اذا
 لم يتم سجوده * حدثنا الصلت
 ابن محمد قال حدثنا مهدي
 عن واصل عن أبي وائل عن
 حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم
 ركوعه ولا سجوده فلما قضى
 صلاته قال له حذيفة ما
 صلت قال واحسبه قال
 لو كنت على غير سنة
 محمد صلى الله عليه وسلم
 * (باب) * السجود

٨٠٨

تحفة

٣٣٤٤

على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب على سبعة أعضاء لكنه أشار بذلك إلى اللفظ
 الرواية الأخرى وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه قال ابن دقيق العبد يسمى كل
 واحد عظم بالاعتبار الجملة وإن اشقل كل واحد على عظم ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة
 باسم بعضها (قوله سفيان) هو الثوري (قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هو بضم الهمزة
 في جميع الروايات بالبناء المالم يسمى فاعله والمراد به الله جل جلاله قال السخاوي عرف ذلك
 بالعرف وذلك يقتضي الوجوب قيل وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة أفعال وإنما كان هذا السباق
 يحتمل الخصوصية فصفة المصنف بلفظ آخر دل على أنه لعموم الأمة وهو من رواية شعبة عن
 عمرو بن دينار أيضاً بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرنا وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أما معاً عامته وأما بالإعانة وقد أخرجه مسلم من حديث العباس
 ابن عبد المطلب بلفظ إذا سجد العبد سجدة سبعة أرباب الحديث وعبد ابن حنبل أن النون في
 أمرنا نون الجمع والأرباب المذمومة أرباب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو ويحتمل أن يكون
 ابن عباس تلقاه عن أبيه رضي الله عنه (قوله ولا يكف شعراً ولا نوا) جملة معترضة بن النجمل
 وهو قوله سبعة أعضاء والمفسر وهو قوله الجهة إلى آخره وقد روي عن ابن عباس من وجه آخر بلفظ
 ولا تكف الشياطين المشرو الكف بفتح الشاء في آخره وهو الضم وهو معنى الكف والمراد أنه لا يجمع
 ثيابه ولا شعره وظاهره يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم في حال الصلاة أو إليه جنح الدأودي وترجم المصنف
 بعد قليل باب لا يكفونه في الصلاة وهي تؤيد ذلك وردت بعض بانه خلاف ما عليه الجمهور
 فأنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها واتفقوا على أنه لا يفسد
 الصلاة لكن حتى إن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة قبل والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه
 وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر (قوله الجهة) زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في
 الباب الذي يليه وأشار إليه على أنه كآته ضمن أشار معنى أمر تشديد الرأى فلذلك عداه يعلى
 دون الجواب وقع في العمدة بلفظ إلى وهي في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النساء من طريق
 سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره قال ابن طاوس ووضع يده
 على جهة وأمرها على أنفه وقال هذا واحد فهد رواية مفسرة قال القرطبي هذا يدل على أن
 الجهة الأصل في السجود الإنف تبع وقال ابن دقيق العبد قيل معناه أنها سجدة كضو
 واحد والالكات الأعضاء ثمانية قال وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكفى بالسجود على الإنف كما
 يكفى بالسجود على بعض الجهة وقد احتج بهذا إلى حشقة في الإكفاء السجود على الإنف كما
 قال والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة وإن أمكن أن يعتقد أنها كضو
 واحد فدل على التسمية والعبارة لأن الحكم الذي دل عليه الأمر وأيضاً فإن الإشارة قد لا تعين
 المشار إليه قائم بالتمتع بالجهة لأجل العبادة فإذا تقارب ما في الجهة أمكن أن لا يعين المشار
 إليه يقيناً وأما العبارة فأنها دعيت لما وضعت له فتدعيه أولى انتهى وما ذكره من جواز الإقصار
 على بعض الجهة قال به كثير من الشافعية وكانه أخذ من قول الشافعي في الامن الإقصار
 على بعض الجهة بكمه وقد أمرهم بعض الحنفية بما تقدم وتقول ابن المتذلل إجماع العبادة على
 أنه لا يبرئ السجود على الإنف وحده وذهب الجمهور إلى أنه يبرئ على الجهة وحدها وعن

على سبعة أعظم * جدنا
 قبيصة قال حدثنا سفيان
 عن عمرو بن دينار عن
 طاوس عن ابن عباس أمر
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يسجد على سبعة أعضاء
 ولا يكف شعراً ولا نوا بالجهة

٨٠٩

ع

تحفة

٥٧٢٤

والبدن والركبتين والرجلين * حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا تكف ثوبا ولا شعرا * حدثنا آدم قال حدثني إسرائيل عن أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد الخطمي (٢٤٦) قال حدثنا البراء بن عازب وهو غير كذاب قال كان نبي خلف النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال سمع الله

الاوراخي وأجدوا إسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم يجب أن يجمعهما وهو قول الشافعي أيضا **(قوله)** والبدن **(قوله)** قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان فلا يدخل تحت المنهي عنه من اقتراش السبع والكباب انتهى ووقع بلفظ الكف في رواية جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عبد مسلم **(قوله)** والرجلين في رواية ابن طاوس المذكورة وأطراف القدمين وهومين المراد من الرجلين وقد تقدمت كفة السجود عليهم ما قبل باب قال ابن دقيق العيد ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء واحتيج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غيرها بجدد السجود صلى الله عليه وسلم حيث قال فيه يمكن جهته قال وهذا ما عساه أنه مفهوما لقب والمطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث محمد وجبى فإنه لا يزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم أن سمي السجود يحصل بوضع الجهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهى كأن يقال أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن سمي السجود يحصل بوضعها دون كشفها ولا يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذفه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بعدة تقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزاع الخف المقضى لنقض الطهارة فيسقط الصلاة انتهى وفيه نظر فلما خالف أن يقول يخص لا بس الخف لاجل الرخصة أما كشف البدن فقد تقدم البحث فيه في باب السجود على التوب في شدة الحر قيل أبواب استقبال القبلة وفيه أثر الحسن في نقلة عن الصحابة ترك الكشف ثم ورد المصنف حديث البراء في الركوع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يسجد من خلف الإمام وهو ما عساه أنه في آخره حتى يضع جهته على الأرض قال الكرماني ومناسبة لترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجهة انما هو باستعانة الأعظم الستة غالباً انتهى والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة لا تقتصر على الجهة فكذلك الحديث لا تعارض الحديث المتخصص فيه على الأعضاء السبعة بل الاقتصار على ذكر الجهة المالكونها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن فليس فيما ينق الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن بين أن الأمر بالجهة للوجوب وغيرها للندب ولهذا أقصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والأول للتحصيف **(قوله)** باب السجود على الأنف أو دفعه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه وقد أسلفنا الكلام عليه قبل **(قوله)** فسمي سبعة أعظم على الجهة قال الكرماني على الثالثة بدل من الأولى التي في حكم الطرح أو الأولى المتعلقة بنحو خاص لا على السجود على الجهة حال كون السجود على سبعة أعضاء **(قوله)** باب السجود على الأنف في الطين

أن جلده لم يكن أخذه الله ظهره حتى يضع النبي صلى الله عليه وسلم وجهه على الأرض **(باب)** السجود على الأنف * حدثنا معلى بن أسد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن **تحفة** السجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على أنفه والبدن والركبتين وأطراف القدمين ولا تكف الثياب والشعر **(باب)** السجود على الأنف في الطين * حدثنا موسى قال حدثنا همام عن يحيى عن أبي سلة قال انطلقت إلى أبي سعيد **تحفة** الخدرى فقلت ألا تخرج نألى الخبز تعذب فخرج قال قلت حدثني ما صنعت من النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأول من رمضان واعتكفنا معه فأتاه جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه فأتاه جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً صبيحة

كنا عشر من رمضان فقال من كان اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم فليرجع فأتى ليلة القدر ورأى نسيماً وأخاف في العشر الأواخر في ورأى رأيت كأنني أسجد في طين وماء وكان سقف المسجد يد الخلل ومأزى في السماء شيئاً غابت قرعة فأمطرتنا

فصل في الثابت على الله عليه وسلم حتى رأيت أثر الطين والماء على جهة (٢٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتبته تصديق رؤياه

*(باب عقد الثياب وشدها

ومن ضم اليه ثوبه اذا خاف أن

تتكشف عورته) * حدثنا

محمد بن كثير قال أخبرنا

سفيان عن أبي حازم عن سهل

ابن سعد قال كان الناس

يصلون مع النبي صلى الله

عليه وسلم وهم عاقدوا زهرهم

من الصغر على رقابهم فقبل

للسنة لا ترفع رؤسكم حتى

يستوي الرجال جلوسا

*(باب) * لا يكف شعرا

حدثنا أبو النعمان قال حدثنا

جاء هو ابن زيد عن عمرو

ابن دينار عن طاوس عن ابن

عباس قال أمر النبي صلى

الله عليه وسلم أن يسجد على

سبعة أعظم ولا يكف ثوبه

ولا شعره *(باب) * لا يكف

ثوبه في الصلاة * حدثنا

موسى بن اسمعيل قال حدثنا

أبو عوانة عن عمر وعن

طاوس عن ابن عباس رضي

الله عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال أمرت أن

أسجد على سبعة أكف

شعرا ولأب *(باب) التسبيح

والعاقبة السجود * حدثنا

مسدد قال حدثنا يحيى عن

سفيان قال حدثني منصور

ابن المغيرة عن مسلم عن

مسروق عن عائشة رضي

الله عنهما أنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يكثر أن يقول في ركوعه

سبحان الله وبحمده سبحانك اللهم

اغفر لي ما مضى وما بقي

وما كنت أدركه

كذا لاكثر والمسمي السجود على الألف والسجود على الطين والاول أنسب لتلازم
التكرار وهذه الترجمة أحسن من التي قبلها وكأني بشراي أنا كذا أمر السجود على الألف بأنه
لم يترك مع وجوده والطين الذي أثر فيه ولا حجة فيمن استدلل به على جواز الاكتفاء بالألف
لان في سياقه انه سجد على جبهته وارتبته فوضع انما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دل على
وجوب السجود عليهما ولو لا ذلك لصامنا من لوث الطين قاله الخطابي وفيه نظر وفيه استحباب
ترك الاسراع الى ازالة ما يصب جبهة الساجد من غير الارض ونحوه وسند كبريئة
مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** عقد
الثياب وشدها ومن ضم اليه ثوبه اذا خاف أن تتكشف عورته) * حدثنا
عن كنف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطرار ووجه ادخال هذه الترجمة في احكام
السجود من جهة ان حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقد هالامع ارسالها
وسد لها أشار الى ذلك الزين بن المنبر ﴿قوله﴾ عن أبي حازم) هو ابن دينار وقد تقدم في باب اذا
كان الثوب ضيقا أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال حدثني أبو حازم وقد تقدم
الكلام على فوائد المتن هناك ﴿قوله﴾ **باب** لا يكف شعرا) أي المصلى وكيف
ضبطناه فروايتناض الفاء وهو الراجح ونحو الفتح والمراد بالشعر الرأس ومناسبة هذه
الترجمة لاحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس اذ لم يكف وألف وجاء في حكمة
النهي عن ذلك ان غرة الشعر يسجد فيها الشيطان حالة الصلاة وفي سنن أبي داود باسناد جيد
ان ابا رافع رأى الحسن بن علي يصلي قد غرز زعفرته في قفاه فظنوا وقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ذلك فعند الشيطان وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل
ثلاثة أبواب ﴿قوله﴾ **باب** لا يكف ثوبه في الصلاة) وأورد فيه حديث ابن عباس
من وجه آخر وقد تقدم ما فيه ﴿قوله﴾ **باب** التسبيح والعاقبة السجود) تقدم الكلام
على هذه الترجمة في باب العاقبة في الركوع ﴿قوله﴾ **باب** هو القطن وسفيان هو الثوري
يكثر ان يقول) كذا في رواية منصور قد بين الاعمش في روايته عن أبي الفتح كما ساق في التفسير
استدعاء الفعل وأنه واجب عليه صلى الله عليه وسلم ولقظه ماضى النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة بعد أن نزلت عليه اذ اجاب نصر الله وفتح الا يقول فيها الحديث قيل اختار النبي صلى الله
عليه وسلم الصلاة لهذه القول لان حالها أفضل من غيرها انتهى وليس في الحديث انه لم يكن يقول
ذلك خارج الصلاة أيضا بل في بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يوجب
على ذلك داخل الصلاة وخارجها ورواية منصور بيان المجل الذي كان صلى الله عليه وسلم
يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود ﴿قوله﴾ **باب** يتأول القرآن) أي يفعل ما أمر به فيه وقد
بين من رواية الاعمش ان المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور ووقع
في رواية ابن السكن عن الثوري قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى فسبح بحمديك الآية وفي
هذه اثنين أحدا الاحتمالين في قوله تعالى فسبح بحمديك لانه يحتمل أن يكون المراد تسبيح
نفس المحدثا فتمتبه الحمد من معنى التسبيح الذي هو التزنية لا قضاء الحمد نسبة الافعال المحمودة
عليها الى سبحانه وتعالى فعلى هذا يأتي في امتثال الامر الاقتصار على الحمد ويحتمل

وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمديك اللهم اغفر لي ما مضى وما بقي وما كنت أدركه

(باب المكث بين السجدين)

* حدثنا أبو النعمان
قال حدثنا جاد بن زيد عن
أبوب عن أبي غلابة أن مالكا
ابن الحويرث قال لا يحياه
ألا بكنكم صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وذلك
في غير حين صلاة فقام ثم
ركع فكبر ثم رفع رأسه فقام
هنية ثم سجد ثم رفع رأسه
خسنة فضلى صلاة عروب بن
سلة شيخنا هذا قال أبوب
كان يفعل شيئا لم أرهم يفعلونه
كان يقعد في الثالثة أو الرابعة

٨١٨

د

تحفة

٩٩٩٨٥

أن يكون المراد فسح متلبسا بالمجد فلا يعتل حتى يجتمعها وهو الظاهر قال ابن دقيق العبد
وؤخّرن من هذا الحديث اباحة الدعاء في الركوع واباحة التسبيح في السجود ولا يعارضه قوله
صلى الله عليه وسلم أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء قال
ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في
السجود بسكثير الدعاء لاشارة لقوله فاجتهدوا والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس
كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى واعترضه ألفا كهانيان قول عائشة كان يكثران
يقول صريح في كون ذلك وقع منه كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود هكذا نقله عنه شيخنا
ابن الملقن في شرح العمدة وقال فليأمل وهو عجب فان ابن دقيق العبد أراد بفتح الكثرة عدم
الزيادة على قوله اللهم اغفر لي في الركوع الواحد فهو قليل بالنسبة الى السجود المأمور فيه
بالاجتهاد في الدعاء المشعر بسكثير الدعاء ولم يدانه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض
حتى يعترض عليه بقول عائشة كان يكثرا (تبيينه) الحديث الذي ذكره ابن دقيق العبد أما
الركوع الخ أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وفيه بعد قوله فاجتهدوا في الدعاء فنحن ان
بستجاب لكم ونحن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه فمقيق وباء الامر بالاكثر من الدعاء في
السجود وهو أيضا عند مسلم وابي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا وفيه من الدعاء والامر بالاكثر الدعاء في السجود يشمل الحث
على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس ليسان أحدكم كربيه حاجته كلها حتى شفع
فعله اخرجه الترمذي ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاسجابه تشمل استجابة الدعاء
باعطاسوله واستجابة المني بتعظيم ثوابه وسأقي الكلام على تفسير سورة النصر وتعين الوقت
الذي نزلت فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العبد على ظاهر الشرط في قوله اذا
جاء وعلى قول عائشة ما صلى صلاة بعد ان نزل الا قال الخ والتوفيق بين ما ظاهره
التعارض من ذلك في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب المكث بين**
السجدين في رواية الجوى بين السجود **(قوله)** ألا بكنكم صلاة رسول الله صلى الله عليه
(وسلم) الانبياء يعبدون نفسه وبالباء قال الله تعالى من أباك هذا وقال قل ألا بكنكم بخير
من ذلكم **(قوله قال)** أي أو قلابة (وذلك في غير حين صلاة) أي غروقت صلاة من المفروضة
ويتعين عمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتزويه العاصي عن التقل
حينئذ وليس في اليوم والليله وقت اجتمع على أنه غير وقت لصلاة من الخمس الا من طلوع
الشمس الى زوالها وقد تقدم هذا الحديث في باب الطمأنينة في الركوع وفي غيره والغرض منه
هنا قوله ثم رفع رأسه هنية بعد قوله ثم سجد لانه يقتضى الخلو بين السجدين قدرا لا اعتدال
(قوله قال أوب) أي بالسند المذكور اليه **(قوله)** كان يقعد في الثالثة أو الرابعة (هو شك من
الراوي والمراد منه بان جلسة الاستراحة وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الاولى
والثانية فكانه قال كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة والمعنى واحد فشكل الراوي
اهم ما قال وسأقي الحديث بعد باب واحد بلفظ فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي

قال فانما النبي صلى الله عليه وسلم فاقنا عندئذ فقال لو رجعت الى اهل البكة صلاوا صلاة كذا في حين كذا صلاوا صلاة كذا في حين كذا
فاذا حضرت الصلاة فليؤذن احدكم وليؤمكم بركم * حدثنا محمد (٢٤٩) بن عبد الرحمن قال حدثنا ابو احمد محمد بن عبد الله الهذلي قال حدثنا

مسعر عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء قال كان يسجد النبي صلى الله عليه وسلم وركوعه وقعوده من السجدة في قريبا من السواء * حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن انس بن مالك قال اني لا ارا ان اُصلي بكم كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فقال ثابت كان انس يصنع شيئا لم اُركم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي و بين السجدين حتى يقول القائل قد نسي * (باب) لا يفترش ذراعيه في السجود * وقال ابو جعد جعد النبي صلى الله عليه وسلم ووضع يديه غير مفترش ولا قابضهما * حدثنا محمد بن بشير قال حدثنا محمد بن جعفر قال اخبرنا صفية قال سمعت قتادة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتدوا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه ان يسط أحدكم

قاعد (قوله قال فانما النبي صلى الله عليه وسلم) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره اسلمنا فانا انما وارسلنا فومنا فانا بنوا فحذلك وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الامامة وفي الأذان وحديث البراء تقدم الكلام عليه في باب استواء الظهر في الركوع وحديث انس تقدم الكلام عليه في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع وفي قوله في هذه الطريق قال ثابت كان انس يصنع شيئا لم اركم تصنعونه الخ اشعار بان من خاطبهم كانوا لا يطمئون الجالوس بن السجدين ولكن السنة اذا شئت لا يالي من غسلها بمحلاة من خالفها وبالله المستعان (قوله باب) لا يفترش ذراعيه في السجود يجوز في فترش الخزم على النبي والرفع على النبي وهو معنى انتهى قال الزين بن المنذر اخذ لفظ الترجمة من حديث ابن جعد والمعنى من حديث انس و أراد بذلك ان الاقتراش المذكور في حديث ابن جعد يعني الانبساط في حديث انس اه والذي يظهر لي انه أشار الى رواية ابى داود فانه أخرجه حديث الباب عن مسلم ابن ابراهيم عن شعبة بن بلط ولا يفترش بل يسط وروى احمد والترمذي وابن خزيمة من حديث جابر بن شجرة بلطف اذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه الحديث ولمسلم عن عائشة نحوه (قوله وقال ابو جعد الخ) هو طرف من حديث ابى مطول لا بعد ثلاثة أبواب (قوله ولا قابضهما) أى بان يضعهما الى وجهه لا يجافهما عن جنبه (قوله عن انس) في رواية ابى داود الطيالسي عند الترمذي وفي رواية بعدة عند الاسماعيلى كلاهما عن شعبة الصريح بسماع قتادة من انس (قوله اعتدوا) أى كونوا متوسطين بين الاقتراش والقبض وقال ابن دقيق العيد المعنى المراد بالاعتدال شواضع هيئة السجود على وفق الامر لان الاعتدال الحسى المطلوب في الركوع لا يتأتى فانه هالك استواء الظهر والعنق والمطلوب هنا ارتفاع الاسافل على الاعالي قال وقد ذكر الحكم هاتمقروا بعلية فان التشبه بالاشياء المنسية يناسب تركه في الصلاة انتهى والهيئة المنهى عنها البضا مشعر بالثأون وقوله الاعتناء بالصلاة (قوله ولا يسط) كذلك الاكثر بنوننا كقوله الموحد للجموي يسط بمشاة بعد موحدة وفي رواية ابن عباس كرموحدة سا كنة فقط وعليها اقتصر صاحب العمد وقوله انبساط بالثون في الاولى والثالثة والثلثة في الثانية وهي ظاهرة والثالثة تقديرها ولا يسط ذراعيه فينبسط انبساط الكتاب (قوله باب) من استوى قاعد في وتر من صلاته ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واخفجه وفيه مشروعية جللة الاستراحة واخذ بها الشافعي وطائفة من اهل الحديث عن احمد وابان وز كرائل ان احمد يرجع الى القول بها ولم يستجها الا اكثر واجت الطحاوي بخلاف حديث ابى جعد عنها فانه ساقه بلطف فقام ولم يتركها وخرجه ابو داود ايضا كذلك قال فلما تخلفا احتمل ان يكون ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت يفتقه لاجلها لأن ذلك من سنة الصلاة فهو قوي ذلك بانها لو كانت مقصودة للشرع لها ذلك بخصوص وتعقب بان الاصل عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو راوى حديث صلوا كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اخذت هذا الامر ويستدل بحديث

(٢٢٠ فتح الباري في) وتر من صلاته ثم نهض * حدثنا محمد بن الصباح قال اخبرنا هاشم قال اخبرنا خالد بن عبد الله عن ابى قلابه قال اخبرني مالك بن الحويرث الليثي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته ثم نهض حتى يستوي قاعدا

(باب) كيف يعتمد على الأرض اذا قام من الركعة (٢٥٠) حدثنا علي بن أسد قال حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قال

جاءنا مالك بن الحويرث فسلم بنا في مسجدنا هذا فقال اني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ولكنني أريد أن أرى بكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قال أيوب فقلت لا في قلابه وكيف كانت صلاته قال مثل صلاة شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة قال أيوب وكان ذلك الشيخ يتم التكبير واذ رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام *(باب) يكبر وهو ينهض من السجدة الثانية وكان ابن الزبير يكبر في منتهه حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا فلان بن سليمان عن سعيد ابن الحرث قال صلى لنا أبو سعيد ثم تكبيرا تكبيرا حتى رفع رأسه من السجود وحين سجود وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا سليمان ابن حرب قال حدثنا حماد ابن زيد قال حدثنا غيلان ابن جرير عن مطرف قال سلمت أنا وعمران صلاة فحلف علي بن أبي طالب فكان اذا سجد كبر واذا رفع كبر واذا نهض من الركعتين كبر فليسلم أخذ عمران يدي فقال

أي حماد المذكور على عدم وجودهم فكأنه تركها البيان الجواز وتعلم من لم يقل باستحبابها بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني بالقيام والقعود فاني قد بدت فدل على أنه كان يفعلها بهذا السبب فلا يشرع الا في حق من اتقاه له نحو ذلك وما اذال ذلك المحصوص فانها جليلة خفيفة جدا استغنى فيها بالكبير الم شروع للقيام قائما من جملته النهوض الى القيام ومن حيث المعنى ان الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه على السجدة فكلما ينبغي اذا رفع رأسه ويديه ان يرفع يديه وركبتيه وانما يتم ذلك بان يجلس ثم ينهض قائما عليه ناصرا للدين بن المنير في الحاشية ولم تتفق الروايات عن أبي حماد على نفي هذه الجلسة كما يشهد صنيع الطحاوي بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه أثباته وسألت في ذلك عند الكلام على حديثه بعد ما بين ان شاء الله تعالى وما قول بعضهم لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته فقوى أنه فعلها للحاجة ففسيه نظرقان السنن المتفق عليهما يستوعب كل واحد من وصف وانما أخذ مجموعهما عن مجموعهم (قوله) كيف يعتمد على الأرض اذا قام من الركعة (اي ركعة كانت وفي رواية المستفي والكشمة من الركعتين أي الاولى والثالثة (قوله عن السجدة) في رواية المذكورين في السجدة وفي بعض نسخ أبي ذر عن السجدة وهي رواية الاسماعلي وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث والفرص منه هذا كرا لا يعتمد على الأرض عند القيام من السجود والجلوس والاشارة الى ردماوي بخلاف ذلك فعند سعيد بن منصور باسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدوقد منه وعن ابن مسعود مثله باسناد صحيح وعن ابراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه اذا نهض فان قيل ترجم على كيفية الاعتماد الذي في الحديث اثبات الاعتماد فقط أجاب الكرمانى بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام فكأنه أراد بالاكيفية أن يقوم معتداعن جلوس لا عن سجود وقال ابن رشيد أضاف في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الاولى والثالثة وفي هذه ان ذلك الجلوس جلوس استيفاز فأضاف في الاولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته أه ملخصا وفيه شيء اذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلا وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لانه افتعال من العمد والمراد به الاتكاء وهو باليد وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم اذا رفع رأسه من السجدة معتداعلى يديه قيل أن يرفعهما (قوله) يكبر وهو ينهض من السجدة (ين) ذهب أكثر العلماء إلى أن المصلي يشرع في التكبير أو غيره عند انتهاء الخفض أو الرفع الا أنه اختلف عن مالك في القيام الى الثالثة من التشهد الاول فروى في الموطاع عن أبي هريرة عن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أو في المدة مرة لا يكبر حتى يستوي قائما ووجهه بعض أساعه بأن التكبير لا افتتاح يقع بعد القيام فينتهي أن يكون هذا نظره من حيث ان الصلاة فرضت أولا ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المدة كافتتاح المدة عليه وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكديف المناسبة ولا قال منهم به (قوله) وكان ابن الزبير (وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح (قوله) صلى لنا أبو سعيد أي الخديري

بالمدينة وبين الاسماعيل في روايته من طريق يونس بن محمد عن علي بن سبب ذلك ولفظه استسكى
 او هريرة أو غاب فصولي أبو سعيد جهر بالكسبر حتى افتتح وحين ركع الحديث زاد في آخره أيضا
 فلما انصرف قبل له قد اختلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فقال اني والله ما ابالي اختلفت
 صلاتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلي والذي يظهر أن
 الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه
 كأن تقدم في باب انعام التكبير في الركوع وكان أو هريرة يصلي بالناس في امارته مروان على
 المدينة وأما مقصود الباب فله شور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوي
 قائما كما تقدم عن الموطأ وأما ما تقدم في باب ما يقول الامام ومن خلفه من حديثه بلنظ واذا
 قام من السجدين قال الله أكبر فيحصل على أن المعنى اذا شرع في القيام قال الزين بن المنبر
 أجي الجبازي الترجمة وأثر ابن الزبير جري التبيين لحديث الباب لانهم ساءلوا صاحبين في أن
 استاء التكبير يكون مع أول النهوض وقال ابن رشد في هذه الترجمة اشكال لانه ترجم فيها
 مضى باب التكبير اذا قام من السجود وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيه ما التخصيص
 على أنه يكبر في حالة النهوض وهو الذي اقتضته هذه الترجمة فكان ظاهرها التكرار ويحمل
 قوله من السجدين على أنه أراد من الركعتين لان الركعة تسمى سجدة بخلاف ما استبعده شرح أن
 المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينهض من السجدة الثانية بأنه اذا قعد على الوتر يكون
 تكبير في الرفع الى القعود ولا يؤخره الى ما بعد القعود وتوجه ذلك بان الترجمتين اللتين قبله
 فيهما بيان الجلوين ثم بيان الاعتماد فيهن في هذه الثالثة محل التكبير اهـ ملخصا ويحتمل أن
 يكون مراده بقوله من السجدين ما هو أعم من ذلك فيشمل ما قبله وألا وناسا ويؤيد ذلك
 اشتمال حديثي الباب على ذلك في حديث أبي سعيد حين رفع رأسه من السجود وحين قام من
 الركعتين وفي حديث عمران بن حصين واذا رفع كبر واذا نهض من الركعتين كبر وأما أثر ابن
 الزبير فيمكن شموله الامر من لان النهضة تحتلها لكن استعمالها في القيام أكثر وهذا يرجح
 المحل الاول الذي استبعده ابن رشد ولا يعديه فقد تقدم أن خلاف مالك اغما هو في النهوض
 من الركعتين بعد التشهد الاول والكلام على حديث عمران بن حصين قد تقدم في باب انعام
 التكبير في الركوع ﴿قوله ما﴾ سنة الجلوين في التشهد أي السنة في
 الجلوين الهيئة الاتي ذكرها ولم يرد أن نفس الجلوين سنة ويحتمل ارادته على أن المراد بالسنة
 الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب والمندوب وقال الزين بن المنبر في هذه الترجمة
 ستة أحكام وهي أن هيئة الجلوين غير مطلق الجلوين والتفرقة بين الجلوين للتشهد الاول
 والاخر وبينهما وبين الجلوين بين السجدين وأن ذلك كله سنة وان لا فرق بين الرجال والنساء
 وأن ذا العمل يجب بعمله اهـ وهذا الاخير انما يتم اذا ضم أثر أم الدرداء الى الترجمة وقد تقدم تقرير
 ذلك وأثر أم الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغرى من طريق مكحول باللفظ المذكور
 وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه لكن لم يقع عنده قول مكحول في آخره وكانت قصته فخر
 بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لامن كلام مكحول فقال مغلطى القائل وكانت
 قصته هو البخاري فيما أرى وتبعه شيخنا ابن الملقن فقال الطاهر أنه قول البخاري اهـ وليس كما قالوا

* (باب سنة الجلوين في
 التشهد) وكانت أم الدرداء
 تجلس في صلاتها جلسة
 الرجل وكانت تقهقه

٢٢٩ / ٢

فقد رويناه تاما في مسند القرباني أيضا بسنده إلى مكحول ومن طريقه البخاري أن الدليل إذا
 كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجع به وإن لم يرجع به بمجرد وعرف من رواية مكحول أن
 المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لأكبرى العجاية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى
 وعمل التابعي بعقده ولولم يخالف لا يرجع به وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول العجائي كذلك
 ولم يورد البخاري أثر أم الدرداء لرجوعه بل للتحوية (قوله عن عبد الله بن عبد الله) أي ابن عمر
 وهو تابعي ثقة سمى باسم أبيه وكفى بكنيته (قوله أنه أخبره) خرج في أن عبد الرحمن بن
 القاسم حله عنه بلا واسطة وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخله عن بن عيسى وغيره
 عنه فيه بن عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن بن ذلك
 الاسم علي وغيره فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ثم نقله أو سمعه منه معه وثبته فيه أبوه
 (قوله وثني اليسرى) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبته هل يجلس فوقها أو يتورك ووقع
 في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فصر برجله النبي وثني
 اليسرى وجلس على ورثته اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن
 عمرو حدثني أن أمه كان يفعل ذلك فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية أمه وإنما قصر
 البخاري على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لا قضاء ذلك الرفع بخلاف
 رواية القاسم ورجح ذلك عنده حديث أبي حمدة المنصلي بن الجلوس الأول والثاني على أن
 الصفة المذكورة قد يقال أنها لا تختلف حديث أبي حمدة لأن في الموطأ أيضا عن عبد الله بن
 دينار التصريح بأن جلوس عمر المذكور كان في التشهد الأخير وروي النسائي من طريق
 عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال
 من سنة الصلاة أن ينصب النبي ويجلس على اليسرى فإذا جلست هذه الرواية على التشهد الأول
 ورواية مالك على التشهد الأخير اتفقت عنهما التعارض ووافق ذلك التوصل المذكور في
 حديث أبي حمدة والله أعلم (قوله فقلت أنك تفعل ذلك) أي التربع قال ابن عبد البر اختلفوا
 في التربع في النافلة وفي الفريضة للمريض وأما الصحيح فلا يجوز التربع في الفريضة إجماع
 العلماء كذا قال وروى ابن أبي شبة عن ابن مسعود قال لأن أفعد على رصفتين أحب إلى من
 أن أفعد متر يعاف الصلاة هذا غير نجره عنده ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن هيئة
 الجلوس في التشهد سنة فعمل ابن عبد البر أرادني في الجوازات الكراهة (قوله ان رجلا)
 كذا لاكثر وفي رواية حكاه ابن التينان رجلا وفي وجهها على أن ابن عمر في ثم استأنف
 فقال رجلا لا تخملا في أو على اللغة المشهورة لغة في الحارث ولها وجه آخر لم يذكره وقد
 ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ أن هذان ساحران (قوله لا تخملا في) بتشديد النون ويجوز
 التخفيف (قوله عن خالد) هو ابن زيد الجمعي المصري وهو من أقران سعيد بن أبي هلال شيعة
 في هذا الحديث (قوله قال حدثنا الليث) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذکور والحاصل
 أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الأولى اثنين وينتسبان في الرواية الثانية
 واسطة واحدة بن زيد بن أبي حبيب مصري معروف من صفات التابعين بن زيد بن محمد رفيقه
 في هذا الحديث من بن قيس بن مخزومة بن المطلب مدني سكن مصر وكل من فوقهم مدني أيضا

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن عبد الله بن عبد الله
 أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما يتربع
 في الصلاة إذا جلس ففعلته
 وأنا يومئذ حدثت السن
 فنهاني عبد الله بن عمر قال
 الحائسة الصلاة أن تنصب
 رجلك النبي وثني اليسرى
 فقلت أنك تفعل ذلك فقال
 ان رجلا لا تخملا في
 * حدثنا يحيى بن بكير قال
 حدثنا الليث عن خالد عن
 سعيد بن أبي هلال
 عن محمد بن عمرو بن حنبل
 عن محمد بن عمرو بن عطاء
 وحدثنا الليث عن بن زيد بن
 أبي حبيب بن زيد بن محمد عن
 محمد بن عمرو بن حنبل عن

فالاستاد اثنى بن جدي ومصري وأردف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث
 ويعلق عليهم ضد ذلك المعنى مناسب (قوله) أنه كان جالسا في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) في رواية كريمة مع نفروا كذا اختلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء
 في رواية عاصم عنه عند أبي داود وغيره سمعت أبا حميد في عشرة وفي رواية هشيم عنه عند سعيد
 ابن منصور رأيت أبا حميد مع عشرة ولفظ مع ربح أحد الاحتمالين في اللفظ لانها محتملة لان يكون
 أبو حميد من العشرة أو رأيت أبا حميد ثم ان رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد
 ورواية عبد الحميد صحيحة في ذلك وزعم ابن القطان سمعا للطحاوي أنه غير متصل لامن أحدهما
 أن عيسى بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فادخل فيه وبين الصحابة عباس
 ابن سهل أخرجه أبو داود وغيره لانهما ان في بعض طرقه نسخة أي فتادة في الصحابة المذكورين
 وأبو قتادة قديم الموت لصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه والجواب عن ذلك أما الاول فلا
 يضرك لثقة المصرح بجماعته ان يدخل فيه وبين شيخه واسطة اما لزيادة في الحديث واما لما ثبت
 فيه وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بجماعته فتكون رواية عيسى عنه من المزي في متصل
 الأسانيد واما الثاني فالعقد فيه قول بعض أهل التاريخ ان أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى
 عليه علي وكان قتل على سنة أربعين وان محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين وما هو اليق
 وثان سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة والجواب ان أبا قتادة اختلف في وقت موته فقبل مات
 سنة أربع وخمسين وعلى هذا فافقاء بمجمله ممكن وعلى الاول فلعلم من ذكره مقدار عمره وأوقت
 وفاته وهم والذين سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك ان يكون
 الحديث الذي رواه غلط لان غيره عن رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء وعن عباس بن سهل
 قدوافقه * (قائدة) * سمي من النفر المذكورين في رواية قاضي عن عباس بن سهل مع أبي حميد
 ابو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما اجدو غيره وسمي منهم في
 رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر به أبو هريرة أخرجهما
 أبو داود وغيره وسمي منهم في رواية ابن اسحق عن عباس عند ابن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن
 جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي وأبو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة
 انهم كانوا عشرة كما تقدم ولم أقف على تسمية الباقي وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة
 كثيرة من صفة الصلاة وسأين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسبا كل زيادة الى مخرجها ان
 شاء الله تعالى وقد أشربت قبل الى مخارج الحديث لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد لصفة
 الصلاة والقول وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن جحفة ونحو رواية عبد الحميد بن
 جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ووافقه ما فاجع عن عباس بن سهل وخالف الجميع عيسى بن
 عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكي أن أبا حميد وصفه بان القفل ولفظه عند الطحاوي
 وان حبان قالوا فأمرنا فقام بصلتي وهم ينظرون فبدأ فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان
 يكون وصفهما مرة بالقول ومرة بالفعل وهذا يؤيد ما جمعا به أو لا فان عيسى المذكور هو الذي زاد
 عباس بن سهل بن محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد فكان محمد أشهد هو عباس حكاية أبي حميد
 بالقول فحملهما عنه من تقدم ذكره وكان عباس أشهدا وحدهما بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمرو
 ابن عطاء فحدث بها كذلك وقد وافق عيسى أيضا عنه عطاء بن ناذل لكنه أهم عباس بن سهل

أنه كان جالسا في نفر من
 أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر ناصلة التي
 صلى الله عليه وسلم فقال أبو
 حميد الساعدي

أخرجه الطحاوي أيضا ويقول ذلك ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن اسحق ان عباس بن
سهل حدثه فساد الحديث بصفة الفعل أيضا والله أعلم **(قوله)** أنا كنت أحفظكم زاد عبد
الجيد قالوا فلم فوائده ما كنتنا كثيرا له اسما وفي رواية الترمذي اتنا ولا أقدمنا له محبة وفي
رواية عيسى بن عبد الله قالوا فكيف قال اتعت ذلك منه حتى حفظته زاد عبد الجيد قالوا
فأعرض وفي رواية عند ابن حبان استقبل القبلة ثم قال الله أكبر وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه
ذكر الوضوء **(قوله)** جعل يديه حذو منكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ بعض القرآن ونحوه لعبد
الجيد **(قوله)** ثم حصر ظهره بالهما والصاد المهملة المقطوعتين أي شاة في استواء من غير
تقويس ذكرنا الخطأ وفي رواية عيسى غير مقعر رأسه ولا مصوبه ونحوه لعبد الجيد وفي
رواية فليح عند أبي داود فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض علمه ووتر يديه فتجافى عن جنبه
وله في رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب وفرج بين أصابعه **(قوله)** فإذا رفع رأسه استوى
زاد عيسى عند أبي داود فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا الحمد ورفع يديه ونحوه لعبد الجيد
وزاد حتى يجاذى به ما منكبيه معتدلا **(قوله)** حتى يعود كل فقار الفقار فيقع الغمام والقاف
جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله الفراء وقال ابن سده هي
من الكلال إلى العجب وحكي ثعلب عن نوادر ابن الأعرابي ان عدتها سبعة عشر وفي أمالي
الزجاج أصولها سبع غير التواضع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في
الصلب وبقيتها في أطراف الاضلاع وحكي في المطالع انه وقع في رواية الاصيل فيقع الفاء
وبكسر ها ولا ين السكن بكسر ها والواو بفتحها وسبأ ما بقي في آخر الحديث والمراد بذلك
كمال الاعتدال وفي رواية هشيم عن عبد الجيد ثم يمكث قائما حتى يقع كل عظم موقعا **(قوله)**
فإذا سجد وضع يديه غير مقترش أي لهما ولا بن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن
سهل غير مقترش ذراعيه **(قوله)** ولا قابضهما أي بان يضمهما إليه وفي رواية عيسى فإذا سجد
فرج بين يديه غير حامل بطنه على شيء منهما وفي رواية عتبة المذكورة ولا حامل بطنه على شيء
من يديه وفي رواية عبد الجيد جاف يديه عن جنبه وفي رواية فليح وشح يديه عن جنبه ووضع
يده حذو منكبيه وفي رواية ابن اسحق فاعلوا على جنبه وراخيه وركبته وصدور قدميه
حتى رأيت بساط اطيه ماتحت منكبيه ثم يثب حتى اطمان كل عظم منه ثم رفع رأسه فاعتدل
وفي رواية عبد الجيد ثم يقول الله أكبر ورفع رأسه وينثي رجله اليسرى فيقع عليها حتى
يرجع كل عظم إلى موضعه ونحوه في رواية عيسى بلفظ ثم كبر فجلس فتورك ونصب قدميه
الأخرى ثم كبر فسجد وهذا يختلف رواية عبد الجيد في صفة الجلوس ويقول رواية عبد الجيد
ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ كان إذا جلس بين السجدين اقترش رجله اليسرى وأقبل يصدر
التي على قبلته وأوردته مختصرا هكذا في كتاب الصلاة وفي رواية ابن اسحق خلاف الروايتين
ولفظه فاعتدل على عقبه وصدور قدميه فان لم يحمل على التعدد والافرواية عبد الجيد أرجح
(قوله) فإذا جلس في الركعتين أي الأولتين ليتشهد في رواية فليح ثم جلس فاقترش رجله
اليسرى وأقبل يصدر التي على قبلته ووضع كفه التي على ركبته التي وكشف اليسرى على
ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وفي رواية عيسى بن عبد الله ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو

أنا كنت أحفظكم لصلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
رأيت إذا كبر جعل يديه
حذو منكبيه وإذا ركع
أمكن يديه من ركبتيه ثم
حصر ظهره فإذا رفع رأسه
استوى حتى يعود كل فقار
مكانه فإذا سجد وضع يديه
غير مقترش ولا قابضهما
واستقبل باطراف أصابع
رجليه القبلة فإذا جلس في
الركعتين جلس على رجله
اليسرى ونصب اليمنى

اراد أن ينهض الى القيام قام شكيرة وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال ثم اذا
 قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ويمكن الجمع بينهما بان التشبيه واقع
 على صفة التكبير لا على محله ويكون معنى قوله اذا قام أى اراد القيام أو شرع فيه (قوله واذا
 جلس في الركعة الآخرة الخ) في رواية عبد الحميد حتى اذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم
 وفي روايته عند ابن حبان التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه
 الايسر زاد ابن اسحق في روايته ثم سلم وفي رواية عيسى عند الطحاوي فلما سلم عن عينه سلام
 عليكم ورجعة الله وعن شمالة كذلك وفي رواية أبي عاصم عن عبد الحميد عند أبي داود وغيره قالوا
 أى العصابة المذكورون صدقت هكذا كان يصلي وفي هذا الحديث صحة قوية للشافعي ومن
 قال به في ان هيئة الجلوس في التشهد الاول مغايرة لهيئة الجلوس في الآخر وخالف في ذلك
 المالكية والخنفقة فقالوا بسوى بينهما لكن قال المالكية تورك فيه ما كره في التشهد
 الآخر وعكسه الآخرون وقد قيل في حكمة المعايير بينهما انه أقرب الى عدم اشتباه عدد
 الركعات ولان الاول تعقبه ركعة بخلاف الثاني ولان المسبوق اذا رآه علم قد مر ما سبق
 به واستدل به الشافعي أيضاً على ان تشهد الصحيح كالتشهد الآخر من غيره لعموم قوله في الركعة
 الآخرة واختلافه قول أحد جماهيرهم وعنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان
 وفي الحديث من التوائد أيضاً جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره اذا أمن الاعجاب
 وأراد ما كيد ذلك عند من جمعه لمافي التعليم والاخذ عن الاعلم من الفضل وفيه أن كان
 تتعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي جند كبرت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك وأشار إليه
 ابن التين وفيه انه كان يخفي على الكثر من العصابة بعض الاحكام المتعلقة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وربما ذكره بعضهم اذا ذكر وفي الطرق التي أشرت الى زيادتها جملته من صفة الصلاة
 ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه (قوله ومع اللبث الى آخره) اعلام منه بان العنفة الواقعة في
 استناد هذا الحديث بمنزلة السماع وهو كلام المصنف ووعده من جزمه بأنه كلام يحيى بن بكير وقد
 وقع التصريح بتحديث ابن حنبله لتزيد في رواية ابن المبارك كما سأتى (قوله وقال أبو صالح عن
 اللبث) يعني باسنادنا الثاني عن الزبيرين كذلك وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب وابن عبد
 البرم طريق قاسم بن أنصغ كلاهما عن أبي صالح عن عبد الله بن صالح كاتب اللبث ووجه
 من جزمه بان أبا صالح هنا هو ابن عسدة الغفاري الخزازي (قوله كل فقار) ضبط في روايتنا بتقديم
 القاف على القامو كذا اللامسلي وعند الباقرين بتقديم القاء وكرواية يحيى بن بكير لذكر
 صاحب المطالع انهم كسروا القامو جزم جماعة من الأئمة بان تقديم القاف تصحيف وقال ابن
 التين لم يثبت في وجهه (قوله وقال ابن المبارك الخ) وصله الخوزقي في جمعه وارباعه الحربي في
 غيره وجعفر القزويني في حصة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك هذا الاسناد وقع عندهم
 بلفظ حتى يعود كل فقار مكانه وهي نحو رواية يحيى بن بكير ووقع في رواية الكشي حتى وحده
 كل فقاره واختلف في ضبطه فقبل به الضمير وقبل به التانيث أى حتى تعود كل عظمة
 من عظام الظهر مكانها والاول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره وأما رواية يحيى بن بكير فيها
 اشكال وكأنه ذكر الضمير لانه أعاده على لفظ الفقار والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها

واذا جلس في الركعة الآخرة
 قدم رجله اليسرى ونصب
 الأخرى وقعد على مقعده
 * ومع اللبث يزيد بن أبي
 حبيب وزيد محمد بن عمرو
 ابن حنبله وابن حنبله من
 ابن عطاء وقال أبو صالح عن
 اللبث كل فقار وقال ابن
 المبارك عن يحيى بن أيوب
 قال حدثني يزيد بن أبي
 حبيب أن محمد بن عمرو بن
 حنبله حدثه كل فقار

٢٥٥

٢٥٥

٩١٥٨

في (باب من لم ير التشهد الاول واجبالا النبي صلى الله عليه وسلم فام من الركعتين ولم يرجع) * حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعبة بن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هرم مولى بني عبد المطلب وقال مرة مولى ربيعة بن الحرث أن عبد الله بن يحيى من أردشونة وهو حليف لبني عبد مناف وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة انتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم (باب التشهد في الأولى) * حدثنا قيس بن سعيد قال حدثنا بكر بن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن عبد الله بن مالك ابن يحيى قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام عليه جالس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين وهو جالس ٩١٥٨

٩١٥٨

أواسعد الفخار لا واحد تجوزا (قوله باب من لم ير التشهد الاول واجبالا النبي صلى الله عليه وسلم فام من الركعتين ولم يرجع) قال الزين بن المنذر كوفي هذه الترجمة الحكم ودل عليه ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الاول وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الإجماع وقد أشار إلى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردها بظنير ما أورده الترجمة التي بعدها وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال وعليه جالس وهو محمل أيضا وسيأتي الكلام على حديث التشهد وورد الأمر بالتشهد الاول أيضا ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع اليه لما سجدوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث البلب في أبواب سجود السهو وهو يعرف منه أن قول ناصر الدين في التبر في الحاشية لو كان واجبا لجوابه ولم يسارعوا إلى الموافقة على التعليل غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سجدوا به قال ابن بطال والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم يجز فكذا التشهد لانه ذكر لا يجزى به مجال فلم يجب كدعاء الافتتاح واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم الناس على متابعتي بعد أن علم أنهم قد روا تركوه وسبه نظروا وقال بوجوبه البث واصلح وأجلى في المشهور وهو قول الشافعي وفي رواية عند الخفيفة واحتج الطبري بوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زيدت لم تكن الزيادة من ذلك الواجب وأجيب أن الزيادة لم تكن في الأخيرتين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الاول والمزيد هما الركعتان الا لسان تشهد هما ويؤيده استقرار السلام بعد التشهد الاخير كما كان واحتج أيضا بأن من تعمد ترك الجالس الاول بطلت صلاته وهذا لا يرد لأن من لا يوجب ليطل الصلاة بترك (قوله التشهد) هو تفعل من تشهد بمعنى بذلك لاشتماله على النطق بشهادة الحق تغلبا لها على بقية أذكاره لمشر فيها (قوله حدثني عبد الرحمن بن هرم) هو الأعرج المذكور في الاسناد الذي بعده (قوله مولى بني عبد المطلب وقال مرة) أي الزهري (مولى ربيعة بن الحرث) ولا تنافي بينهما لأنه مولى ربيعة بن الحرث ابن عبد المطلب فذكره ولا يجزموا له الأعلى وثانها ولا الحقيق (قوله أردشونة) بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها مهمله ثم ميم مفتوحة ثم فون مضمومة وهمزة مفتوحة وزن فعول بقلبة مشهورة (قوله حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جد حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو أن شاء الله تعالى (قوله فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس) أي للتشهد ووقع في رواية ابن عساكر ولم يجلس من بعده وأورفي صحيح مسلم فلم يجلس بالقاء وسيأتي في السهو كذلك قال ابن زشيد أن أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير قصد فالمراد به جلوس التشهد وهو بهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة (قوله باب من لم ير التشهد في الأولى) أي الجملة الأولى من ثلاثية أورباية قال الكرماني الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الاول والثانية لبيان مشروعية أي المشروعية أعظم من الواجب والمنسوب (قوله بكر) هو ابن مضر وعبد الله بن مالك بن يحيى بن عبد الله بن يحيى المذكور في الاسناد الذي قبله ويحيى والد عبد الله بن يحيى المذكور في باب من يجنبه إذا ذكر مالك ويعرب

اعراب عبد الله * (قائلة) * لا خلاف في أن ألقاظ التشهد في الأولى كالتي في الأخيرة الأما روى
 الزهري عن سالم قال وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول كان يرى ذلك نسخا للصلاة قال
 الزهري فأما أنا فاسلم بعني قوله السلام عليهما التي إلى الصالحين هكذا أخرجه عبد الرزاق
 (قوله) باب التشهد في الآخرة أي الجلسة الآخرة قال ابن رشد ليس في
 حديث الباب تعيين محل القول لكن يؤخذ ذلك من قوله فإذا صلى أحدكم فليقل فإن ظاهر قوله
 إذا صلى أي أم صلاته لكن تعذر الجل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين
 المكان كان جله على آخر جزء من الصلاة أو في لاهة أو الأقرب إلى الحقيقة (قلت) وهذا التقدير
 على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة لأنه لا تتحلل منها فقط والاشبه بتصريف
 الجارية أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كإسائي قريبا (قوله) عن
 شقيق في رواية يحيى الآتية بعد باب عن الأعمش حديث شقيق (قوله) كأننا إذا صلينا
 في رواية يحيى المذكورة كأننا إذا صلينا على الله عليه وسلم في الصلاة ولا يداود عن
 مسدد شيخ البخاري فيه إذا جلسنا ومثله للإسماعيلي من رواية محمد بن خالد عن يحيى وله
 من رواية علي بن مسهر ولا بن إسحق في مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه
 (قوله) قلنا السلام على جبريل (وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو
 قلنا السلام على الله من عباده كذا وقع للمصنف فيها وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري
 فيه فقال قل عباده كذا للمصنف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو
 المشهور في أكثر الروايات وهذه الزيادة تبين وقوع قوله صلى الله عليه وسلم أن الله هو السلام
 ولنظفه في رواية يحيى المذكورة لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام (قوله) السلام على
 فلان وفلان في رواية عبد الله بن محمد عن الأعمش عن ابن ماجه يعنون الملائكة ولا سماعلي
 من رواية علي بن مسهر فتعد الملائكة وشبه للبراج من رواية محمد بن فضال عن الأعمش بلفظ
 فتعد من الملائكة ما شاء الله (قوله) فالتفت (نظا هراة) كلهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه في
 رواية حصن عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ فجمع النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال قولوا لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه
 وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولنظفه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه وفي
 رواية عيسى بن يونس أيضا فلما انصرف من الصلاة قال (قوله) أن الله هو السلام قال
 البضاوي ما حاصله أنه صلى الله عليه وسلم أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن
 يقال فإن كل سلام ورجعه ومنه وهو ما كها ومعطيا وقال التوربشتي وجه النبي عن
 السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو
 المدعو على الحالات وقال الخطابي المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن
 السلام منه بدأ إليه يعود ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب ويحتمل
 أن يكون مرجه إلى حفظ الصديق ما يطلبه من السلامة من الأقات والمهلك وقال النووي
 معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى يعنى السلام من النقائص ويقال المسلم وأبائه وقبل
 المسلم عليهم قال ابن الأباري أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه

* (باب التشهد في الآخرة) *
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
 الأعمش عن شقيق بن سلمة
 قال قال عبد الله كأننا إذا
 صلينا خلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قلنا السلام
 على جبريل وميكائيل
 سلام على فلان وفلان
 فالتفت بنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال إن الله
 هو السلام

٢١

عبد الله

حدثنا

٩٢٤٥

وتعالى عنها **(قوله)** فاذا صلى أحدكم فليقل بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه
 فاذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصين المذكورة اذا قعد أحدكم في الصلاة وللتأني
 من طريق أبي الاحوص عن عبد الله كالأندري ما تقول في كل ركعتين وأن محمد اعلم فوافق
 الخيرو وأتمه فقال اذا قعدت في كل ركعتين فقولوا وله من طريق الاسود عن عبد الله
 فقولوا في كل جلسة ولا بن خزيمة من وجه آخر عن الاسود عن عبد الله على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها وزاد البخاري من هذا الوجه في أوله وأخذت
 التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه كلمة كلمة وللمصنف في الاستئذان من
 طريق أبي صر عن ابن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفه كما
 يعلى السورة من القرآن واستدل بقوله فليقل على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كآل وأجاب
 بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب وقد وقع الامر به في قوله صلى الله
 عليه وسلم لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم اجعلوه في ركوعكم الحديث فكذلك التشهد واجب
 الكرمات بان الامر حقيقته الوجوب فيعمل عليه الا اذا دل على خلافه ولولا الاجماع على
 عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لجلنا على الوجوب انتهى وفي دعوى هذا الاجماع
 نظر فان أحد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضا ورواية أبي الاحوص
 المتقدمة وغيرها تنويه وقد قدمنا ما فيه قبل باب وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضة
 التشهد وذلك فيارواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود كما
 لا ندري ما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد **(قوله)** التحيات جمع تحية ومعناها السلام وقيل
 البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك وقال أبو سعيد الضرير
 ليست التحية الملك نفسه لكنهم الكلام الذي يحياه الملك وقال ابن قتيبة لم يكن يحيا الملك
 خاصة وكان لكل ملك تحية فخصه فلها جمعت فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على
 الملوك كلها مستحقة لله وقال الخطابي ثم البغوى ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للنساء على الله
 فلها أنجمت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا التحيات لله أي أنواع التعظيم له
 وقال الحب الطبري بمثل أن تكون لفظ التحية مشتركة بين المعاني المقدم ذكرها وكونها بمعنى
 السلام أنسب هنا **(قوله)** والصلاوات قبل المراد الخس أو ما هو أهم من ذلك من الفرائض
 والتوافل في كل شريعة وقيل المراد العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل المراد الرحمة وقيل
 التحيات العبادات القولية والصلاوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات المالية **(قوله)**
 والطيبات أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما يليق بصفاته مما كان
 للملوك يحسون به وقيل الطيبات ذكر الله وقيل الأقوال الصالحة كالمدح والثناء وقيل
 الاعمال الصالحة وهو أعم قال ابن دقيق العيد اذا جلت التحية على السلام فيكون التقدير
 التحيات التي تعظمها الملوك مستمرة لله واذا جلت على البقاء فلا شك في اختصاص الله به وكذلك
 الملك الحقيقي والعظمة الزامة واذا جلت الصلاة على العهد والجنس كان التقدير أي أهم الله
 واجبة لا يجوز أن يقصد به غيره واذا جلت على الرحمة فيكون معنى قوله أنه المتفضل بها
 لأن الرحمة التامة لله يؤتمن من يشاء واذا جلت على الدعاء فظاهر وأما الطيبات فقد فسرت

فاذا صلى أحدكم فليقل
 التحيات لله والصلاوات
 والطيبات

بالاقوال ولعل تفسيرها بما هو اعم وأولى فتشمل الافعال والاقوال والوصاف وطبيها كونها
كاملة خالصة عن الشوائب وقال القرطبي قوله لله فيه تنبيه على الاخلاص في العبادة أي أن
ذلك لا يفعل الا لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملائكة غير ذلك مما ذكره في الحقيقة
لله تعالى وقال البضاوي يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ويحتمل أن
تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والاولى لعطف الجملة على
الجملة والثانية لعطف المفرد على الجملة وقال ابن مالك اذا جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن
صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ للتبليغ عطف نعت على منعونه فيكون من
باب عطف الجمل بعضها على بعض وكل جملة مستقلة بفسادتها وهذا المعنى لا يوجد عند
اسقاط الواو **(قوله السلام عليك أيها النبي)** قال النووي يجوز فيه وفيما بعده أي السلام
حذف اللام وثابتها والاثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين (قلت) لم يقع في شيء من
طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وانما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد
مسلم قال الطيبي أصل سلام عليك سلت سلاما عليك ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه
وعدل عن النصب الى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ثم التبريد ما
للهما التقدير أي ذلك السلام الذي وجه الى الرسل والانبيا عليك أيها النبي وكذلك السلام
الذي وجه الى الامم السالفة علينا وعلى اخواننا واما الجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي
يعرفه كل واحد وعن يصدروا على من ينزل عليك وعلينا ويجوز أن يكون للعهد الخارجي
اشارة الى قوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى قال ولا شك أن هذه التقادير أولى من
تقدير التكررة انتهى وحكي صاحب الاقلية عن أي حامد أن التكرير في التعظيم وهو وجه
من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة وقال البضاوي عليهم أن يردوه صلى الله
عليه وسلم بالذکر لشرفه ومن يدحقه عليهم ثم عليهم أن يخصوا أنفسهم بالان اهتمامها
أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاما منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون
شاملا لهم وقال التوريشي السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة والسلام من أسماء الله
تعالى موضع المصدر موضع الاسم وبالغة والمعنى أنه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ومعنى
قولنا السلام عليك الدعاء أي سلت من المكارة وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه ترك عليه
باسم الله تعالى فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه مناجاة في الصلاة
فالجواب أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في العدول عن الغيبة الى
الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام
على النبي فنقول من تحية الله الى تحية النبي ثم الى تحية النفس ثم الى الصالحين اجاب الطيبي
بما يحصله فمن تسبى لفظ الرسول بعينه الذي كان عليه العناية ويحتمل أن يقال على طريق أهل
العرفان أن الصالحين لما استغفروا باب الملكوت بالتحيات أدن لهم بالدخول في حريم المحي الذي
لا يموت ففرت أعينهم بالمناجاة فنهوا على أن ذلك واسطة تبي الرحمة وبركة متابعته فالتقوا فاذا
الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه فائين السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اه
وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغاربة بين زمانه صلى الله عليه وسلم

السلام عليك أيها النبي

فقال بلفظ الخطاب وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة وهو مما يحدث في وجه الاحتمال المذكور
ففي الاستئذان من صحيح البخاري من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث
التشهد قال وهو بين ظهرينا فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه
أبو عوانة في صحيحه والسرراج والجوزقي وأبو نعيم الإصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي
نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ فلما قبض قلنا السلام على النبي بحذف لفظ يعني وكذلك رواه أبو
بكر بن أبي شيبه عن أبي نعيم قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي
عوانة وحده أن صحيح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم
غير واجب فيقال السلام على النبي (قلت) قد صرح بلاربي وقد وجدت له متابعا قويا قال
عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم
حي السلام عليك أيها النبي فلهامات قالوا السلام على النبي وهذا اسناد صحيح وأما ما روى
سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
عليهم تشهد فذكره قال فقال ابن عباس إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذا كان حافيا قال
ابن مسعود هكذا علمنا وهكذا تعلم فظاهر أن ابن عباس قاله بحثا وأن ابن مسعود لم يرجع إليه
لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والاسناد المسموع ذلك ضعيف فان قيل
لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر أجمعين
بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وان كان
الرسول البشري يستلزم النبوة لكن التصريح بهما أبلغ قيل والحكمة في تقديم الوصف
للبوة أنها كذلك وجدت في الخارج لتزول قوله تعالى اقرأ باسم ربك قبل قوله يا أيها المدثر ثم
فأنشد الله أعلم (قوله ورجاه الله) أي أحسنه ورجاه أي زاده من كل خير (قوله السلام
علينا) استدلل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء وفي الترمذي صحيحان من حديث أبي بن
كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحد أفعاله بدأ بنفسه وأصله في مسلم ومنه
قول نوح وباركهم عليهما السلام كما في التبريل (قوله عباد الله الصالحين) الأشهر في تفسير
الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتفاوت درجاته قال الترمذي
الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا والآخر
هذا الفصل العظيم وقال الفاكهاني ينبغي للمصلي أن يستحضّر في هذا المجلّ جمع الانبياء
والملائكة والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده (قوله فاتكم إذا قلتموها) أي وعلى عباد الله
الصالحين وهو كلام يعترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد إلى آخره وإنما قدمت للاهتمام بها
لكونه أنكر عليهم عدا الملائكة واحد أو أحدا ولا يمكن استعجابهم لهم مع ذلك فعلمهم لفظا بشمل
الجميع مع ذر الملائكة من النبيين والمرسلين والصدقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع
الكلم التي أتتها صلى الله عليه وسلم وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود وإن محمدا علم فأنش
الخبر وخواتمه كما تقدم وقد ورد في بعض طرقه ساق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور
بعده وهو من تصرف الرواة وسأيت في أواخر الصلاة (قوله كل عبد لله صالح) استدلل به على
أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللائق واللام يعم قوله ولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل

ورجحة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين فاتكم إذا قلتموها
أصابت كل عبد لله صالح

عبد صالح وقال القرطبي فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم وفي هذه العبارة نظر واستدل به
على أن العموم صيغة قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات
ألفاظ الكتاب والسنة قال والاستدلال بهذا فرد من أفراد التحصيص لا للاقتصار عليه (قوله في
السما والارض) في رواية مسند عن يحيى أو بين السما والارض والشك فيه من مسند والار
فقد رواه غيره عن يحيى بلغظ من أهل السما والارض أخرجه الاسماعيلي وغيره (قوله أشهد
أن لا اله الا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف
لكن ثبت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطن
وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الآن سندده ضعيف وقد روى أبو داود ومن وجه آخر صحيح
عن ابن عمر في التشهد أشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وهذا ظاهره
الوقت (قوله) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لم يختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك وكذا في
حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره وروى
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال ينسأ النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد أذ قال رجل
وأشهد أن محمدا رسوله وعبده فقال عليه الصلاة والسلام لقد كنت عبد أقبل أن أكون رسولا
قل عبده ورسوله ورجاله الثقات إلا أنه مرسل وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن
وأشهد أن محمدا رسول الله ومنهم من حذف وأشهد ورواه ابن ماجه بلغظ ابن مسعود قال
الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه هو أصح حديث روى في التشهد والعمل
عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في
التشهد وقال البراء لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال هو عندي حديث ابن مسعود روى
من ينف وعشرين طريقا ثم سرد أكثرها وقال لأعلم في التشهد أنبت منه ولا أصح أن ينسأ
ولأشهر رجلا اه ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ومن جزم بذلك بغوى في شرح
السنة ومن رجح أنه متفق عليه دون غيره وإن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في الفاظه
بخلاف غيره وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقينا فروى الطحاوي من طريق الاسود بن
يزيد عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقنته كلمة وقد تقدم أن
في رواية أبي معمر عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفي بين كفه ولا بن أبي شيبة
وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي واثل عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد رواه عنه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وساقه بلغظ
ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورج
أيضا ثبت الوافى الصلوات والطيبات وهي تقتضي المغيرة بين المعطوف والمعطوف عليه
فكون كل جملة شأنا مستقلا بخلاف ما إذا حذف فأنما تكون صفة لما قبلها وتعدا لثناء
في الأول صريح فيكون أولى ولو قيل إن الواو مقدرة في الثاني ورجحانه ورد بصيغة الآخر بخلاف
غيره فانه مجرد حكاية ولا جسد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه
التشهد وأمره أن يعلمه الناس ولم يقل ذلك لغیره فقهه دليل على حرمة وقال الشافعي بعد أن
أخرج حديث ابن عباس روي أحاديث في التشهد تختلف وكان هذا أحب الى لأنه أكلها وقال

في السما والارض أشهد
أن لا اله الا الله وأشهد أن
محمد عبده ورسوله

في موضع آخر وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس لما رأته واسمها سمعته عن ابن عباس صحيحا
كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره وأخذت به غيره عن قبلين يأخذ به غيره مما صرح به بعضهم
بكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وأما من رجحه بكون
ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون أضبط لما روى أو بأنه أفضله من رواه أو يكون اسناد
حديثه بجاز أو اسناد ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف نعم يمكن أن يقال
إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي المباركات لا تنافي رواية ابن مسعود ورجح الأخذ بها
لكون أخذها عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه
علم الناس وهو على المنسب ولم ينكره فيكون اجماعاً ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال
الزكاة بدل المباركات وكأنه بالمعنى لكن أو رد على الشافعي زيادة بسم الله في أول التشهد
وقوع ذلك في رواية عمر المذكور لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري
عن عروة التي أخرجها مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم
مع كونه موقوفاً وثبت في الموطأ أيضاً عن ابن عمر موقوفاً وقع أيضاً في حديث جابر المرفوع
تفريده أين بن بابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه وحكم الحفاظ البخاري وغيره على أنه
أخطأ في اسناده وان الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس وفي الجملة لم
تصح هذه الزيادة وقد ترجم البيهقي عليها من استحب أو أباح التسمية قبل التحية وهو وجه لبعض
الشافعية وضعف ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد
وغيره فإذا أقعد أحدكم فليكن أول قوله الصلوات لله الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة بسنده وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس
وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره ثم إن هذا الاختلاف انما هو في الأفضل وكلام
الشافعي المتقدم يدل على ذلك وتقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت
لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروي عن عمر وذهب
بجماعة من محدثي الشافعية كالمندرجين إلى اختيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة
إلى عدم الترجيح وقد تقدم الكلام عن المسألة أن التشهد مطلقاً غير واجب والمعروف
عند الحنفية أنه واجب لا فرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفتهم وقال الشافعي هو فرض
لكن قال لو لم يدرجل على قوله الصلوات لله سلام عليك أيها النبي الخ كره ذلك ولم أر عليه
إعادة هذا لفظه في الأم وقال صاحب الروضة تعالاه وأما قل التشهد فنص الشافعي
وأكثر الأصحاب إلى أنه فذكره لكنه قال وإن محمد رسول الله قال ونقله ابن كجب والصديقي
فقالوا شهد أن محمد رسول الله لكن أسقطوا بركانه اه وقد استشكل بجواز حذف الصلوات
مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات مع جزم جماعة من الشافعية بأن
المقتصر عليه هو النائب في جميع الروايات ومنهم من وجه الحذف بكونهم ماضقين كما هو
الظاهر من ساق ابن عباس لكن يعكر على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيها ما في
ساق غيره وهو يقتضي المغارة * (قائده) قال الفقهاء في فتاوى به ترك الصلاة يضر بجمع
المسلمين لأن المصلين يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا يدان يقول في التشهد السلام

علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا بخدمته الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ولذلك عظمت المعصية بتركها واستيط من السك في الصلاة حق العباد مع حق الله وان من تركها أدخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يجئ الى يوم القيامة لو جوب قوله فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين * (تنبيه) * ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخاري عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم حدثنا قيسه حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وجماد عن أبي وائل وبذلك جزم أبو نعيم في مستحرجه فآخروه من طريق أبي نعيم عن الاعمش به ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ثم آخروه من طريق أبي نعيم عن سفيان بن سليمان وقال آخروه البخاري عن أبي نعيم فيما أرى اه وبذلك جزم المزني في الاطراف ولم أرى شيئا من الروايات التي اتصلت لنا هنا عن قصة ولا عن أبي نعيم عن سيف نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم بهذا الاسناد والله أعلم **(قوله ما)** الدعاء قبل السلام أي بعد التشهد هذا الذي يشاهد من ترتيبه لكن قوله في الحديث كان يدعو في الصلاة لا تقصده به بما بعد التشهد وأجاب الكرامه فقال من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا فتعين أن يكون محل بعد الفراغ من الكل اه وفيه نظر لان التعيين الذي ادعاه لا يخص بهذا المحل ولورود الامر بالدعاء في السجود فكان السجود ذكرا مخصوصا مع ذلك بالدعاء اذا فرغ منه وأيضا فان هذا هو ترتيب آخر الصلاة ذكره مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء اذا فرغ منه وأيضا فان هذا هو ترتيب البخاري لكنه طلب دليل لاختصاص هذا المحل بهذا الذكر ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة لان قبل السلام يصدق على جميع الأركان وبذلك جزم ابن من التبر وأشار اليه النووي وسأد كر كلامه آخر الباب وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر وهو ثاني حديثي الباب هذا يقتضي الامر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعل الأولى أن يكون في أحد موطن السجود والتشهد لا نهما أمر فيه بالدعاء (قلت) والذي يظهر لي أن البخاري أشار الى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل فقتد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ليخبر من الدعاء ما شاء وسأ في البحث فيه ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كل كان يعظمهم جدا قلت في المتن كل ما قال بل في التشهد الأخير قلت ما هي قال أعوذ بالله من عذاب القبر الحديث قال ابن جريج أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعا والمسلم من طريق محمد ابن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعا أن التشهد أحدكم فليقل فذكر نحوه وهذا رواية وكيع عن الأوزاعي عنه وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالفظ اذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فذكره صرح بالتشديد في جميع الاسناد فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه أن المحل يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام **(قوله من عذاب القبر)** فيه رد على من أنكره وسأ في البحث في ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى **(قوله من قننة)** المسح الدجال قال أهل اللغة القننة الامتحان والاختبار قال عباس واستعملها في العرف لكشف ما يكره اه وتطلق على التسل والاخراق والنميمة وغير ذلك والمسح

(باب الدعاء قبل السلام)
حدثنا أبو اليان قال أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرنا عروة بن الزبير عن
عائشة أخبرته أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
يدعو في الصلاة اللهم اني
أعوذ بك من عذاب القبر
وأعوذ بك من قسنة المسيح
الدجال

٨٢٢

تحتة

١٦٤٦٢

١٦٤٦٤

يفتح المسح وتخفف المهمة المكسورة وآخرها مهمة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن
 مريم عليه السلام لكن إذا أريد الدجال قديبه وقال أبو داود في السنن المسيح منقلب الدجال
 ومخفف عيسى والمنهو رالأول وأما ما نقل الثوري في رواية المستنقلى وحده عنه عن
 خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال
 للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما معي لا اختصاص لاحدهما بأحد الاخرين فهو رأى
 ثالث وقال الجوهرى من قاله بالتخفيف فلم يصح الاارض ومن قاله بالتشديد فلكونه مسموح
 العين وحكى بعضهم أنه قال بالهاء المحممة في الدجال ونسب قائله الى التخفيف واختلف في
 قلب الدجال بذلك فقبل لأنه مسموح العين وقيل لان أحدثنى وجهه خلق مسموحا لعين
 فيه ولا حاجب وقيل لأنه يسمع الارض اذا خرج وأما عيسى فقبل سمي بذلك لأنه خرج من بطن
 أمه مسموحا للدهن وقيل لان زكريا سمحه وقيل لأنه كان لا يسمع ذاعاهه الابرى وقيل لأنه
 كان يسمع الارض بسياحته وقيل لان رجله كانت لأخص لها وقيل للسهة الموح
 وقيل هو بالعبرانية ما شخاف قرب المسيح وقيل المسيح الصديق كما سياتى في التفسير كقائله ان
 شاء الله تعالى وذ كرسخنا الشيخ مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية
 عيسى بذلك تخمين قولاً أوردناه في شرح المشار **(قوله فتنة الدجال وفتنة الممات)** قال ابن
 دقيق العيد فتنة الممات ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالديار والشهوات والجاهلات
 وأعظمها والعبادة لله آخر الحاجة عند الموت وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت
 أضيف اليه لقر بها منه ويكون المراد بفتنة الممات على هذا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة
 الثور وقد صرح يعنى في حديث أسامة الا فى الجنائز انكم تقفون فى قبوركم مثل أقرى ما من
 فتنة الدجال ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله عذاب القبر لان العذاب مرتب عن
 التفتة والسبب غير المنيب وقيل أراد بفتنة الممات الا بلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات
 السؤال فى القبر مع الحيرة وهذا من العام بعد الخاص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات
 وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الممات واخرج الحكيم الترمذى فى نوادر الاصول عن سفيان
 الثوري أن الميت اذا سئل من ربك ترا أى له الشيطان فبشر الى نفسه انى أثار بك فلهذا أورد
 سؤال التفتة حين يسئل ثم أخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحبون اذا وضع الميت
 فى القبر أن يقولوا اللهم أعذه من الشيطان **(قوله والمغرم)** أى الدين يقال غرم بكسر الراء أى
 اذان قيل والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو
 أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه وسلم من غلبة الدين وقال القرطبي المغرم الثورم وقدنه
 فى الحديث على الضرر اللاحق من المغرم والله أعلم **(قوله فقال له قائل)** لم أقف له اسم ثم
 وجدت فى رواية للنسائى من طريق معمر عن الزهرى أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها فقلت
 يا رسول الله ما أكثر ما تستعذنا **(قوله ما أكثر)** بفتح الراء على التعجب وقوله اذا غرم بكسر
 الراء **(قوله ووعد فاختلف)** كذا لا أكثر وقدر رواية الجوى واذا وعد أخلف والمراد ان ذلك
 شأن من يستدين غالباً **(قوله وعن الزهرى)** الظاهر أنه معطوف على الاستناد المذكور فكأن
 الزهرى حلت به مطولاً ومختصر لكن لم أره فى شئ من المسانيد والمستخرجات من طريق شبيب

وأعوذ بك من فتنة الممات
 وفتنة الممات اللهم انى
 أعوذ بك من المأثم والمغرم
 فقال له قائل ما أكثر
 ما تستعذ من المغرم فقال
 ان الرجل اذا غرم حدث
 فكذب ووعد فأخلف
 وعن الزهرى قال أخبرنى
 عروة بن الزبير ان عائشة
 رضى الله عنها قالت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يستعذنى صلاته من
 فتنة الدجال حدثنا شيبه
 ابن سعيد قال حدثنا الليث
 عن يزيد بن أبى حبيب

٨٢٤

٦٦٠٦

عنه الامطول وأما اللفظ المختصر المذكور سنداً ومتناً عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح وقد استشكل دعاءه صلى الله عليه وسلم بما ذكره من انه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر وأوجب باجوبة أحدها انه قصد التعليم لامته ثانياً ان المراد السؤال منه لامته فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأمتي ثالثاً سألوا طريق التواضع وإظهار العبودية والوأم خوف الله واعظامه والافتقار اليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ولا تشيع تكرار الطلب مع تحقق الاجابة لان ذلك يحصل الحسنة ويرفع الدرجات وفسه تحريض لامته على ملازمة ذلك لانه اذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فمن لم يحقق ذلك أخرى بالملزمة وأما الاستعاذه من فتنه الدجال مع تحقيقه انه لا يدركه فلا اشكال فيه على الوجهين الاولين وقيل على الثالث يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم ادراكه ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم ان يخرج وأنا فيكم فانا بحججه الحديث والله أعلم (قوله عن أبي الخير) هو الذي بالاحتياطية والراي المفتوحين ثم وثقوا بالاسناد كاه سوي طريقه مصر لونه وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير ويحاجي عن يحيى وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه هذه رواية اللب عن يزيد ومقتضاها ان الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن اللب فان لفظه عن أبي بكر قال قلت لرسول الله أخرجه الزائر من طريقه وخالف عمرو بن الحرث اللب ففعله من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول ان أبي بكر قال للبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث وقد أخرج المصنف طريقاً وعمرو معلق في الدعوات وموصولة في التوحيد وكذلك أخرج مسلم الطريقين اللب وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحرث رجلاً منهما وبين ابن خزيمة في روايته انه ابن لهجة (قوله ظلمت نفسي) أي بلاية ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه ان الانسان لا يعرى عن نقص ولو كان صديقاً (قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت) فيه اقرار بالوحداية واستجلاب للمغفرة وهو كقوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثنائهم عليهم بالاستغفار لروح بالامر به كما قيل ان كل شيء أتى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو نه عنه (قوله مغفرة من عندك) قال الطيالسي دل التنكير على ان المطلوب غفران عظيم لا يدرك كله وصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مرد ذلك العظيم لان الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الإشارة الى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فافعله لي أنت والثاني وهو أحسن انه إشارة الى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فقال المعنى هب لي المغفرة تفضلوا وان لم يكن لها إلا هلاهم لي (قوله انك أنت الغفور الرحيم) هما صفتان ذكرنا خصال الكلام على جهة المقابلة لما تقدم بالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني وهي مقابلة مرتبة وفي هذا الحديث من القوائد أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم وليدبرح في الحديث بتعيين محله وقد

عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم

«(باب ما يختص من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب)»
 حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعمش قال حدثني شقيق عن عبد الله قال كان إذا كُلم النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم اذا قلتم ذلك أصاب كل عبد من السماء أو من السماء والارض أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم ليختص من الدعاء أعجبه إليه فيدعو

٨٢٥

عن أبي داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فيدعوه ويشعو للسان من وجه آخر بلفظ فليدع به

عن أبي عيسى عن الأعمش ثم ليختص من الدعاء ما أحب وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات ثم ليختص من التناشأ ما شاء ونحو مسلم بلفظ من المسئلة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة قال ابن بطلان خالف في ذلك النسخي وطواس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعوى في الصلاة إلا دعوى في القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعوى في الصلاة إلا دعاء في القرآن وأثبت

تقدم كلام ابن دقيق العبد في ذلك في أوائل الباب الذي قبله قال ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل ونأزعه النفاكهة فيقال الأولى الجمع بينهما في المجلين المذكورين أي السجود والتشهد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لأن قوله في صلاتي يوم جيعها ومن مظانه هذا الموطن (قلت) ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لم أعلمهم التشهد ثم ليختص من الدعاء ما شاء ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك (قوله ما) ما يختص من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب) يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب وأن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه أقوله في آخر حديث التشهد ثم ليختص والمنى وجوبه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص وهذا واضح مطابق للحديث وإن كان التخصيص مأمورا به ويحتمل أن يكون المنى التخصيص ويحتمل الأمر الوارد به على التدب ويحتاج إلى دليل قال ابن رشد ليس التخصيص في أماد الشيء يدل على عدم وجوبه فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع التخصيص وصفه وقال ابن من المثير قوله ثم ليختص وإن كان بصيغة الأمر لكنها كبراً ما تروى في التدب وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طواس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة للمؤمريه في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله وذلك أنه سأل أهله هل قالها بعد التشهد فقال لأفأمره أن يعبد الصلوة به قال بعض أهل الظاهر وأروط أن حرم فقال لوجوده في التشهد الأول أيضاً وقال ابن المنذر لو لا حديث ابن مسعود ثم ليختص من الدعاء أقلت لوجودها وقد قال الشافعي أيضاً وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحطاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك واستدلوا على ندمتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع وفيه نظر لأنه ورد عن جعفر الباقر والشعبي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب وأعجب من ذلك أنه صرح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبه بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال قال عبد الله بن محمد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدع لنفسه بعد وقد وافق الشافعي أحمد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك وقال أمحق بن راهبه أيضاً بالوجوب لكن قال إن تركها ناسياً جرحاً لا يبيح ثم قيل إنه في المسئلة قولين كجحد قيل بل كان رهاواً وجبة لا شرطاً منهم من قيد بقدر الشافعي بكونه حينها بعد التشهد لأقله ولا فيه حتى واصل على النبي صلى الله عليه وسلم أثناء التشهد مثلاً لم يميز عند وسبائ من بدل هذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى (قوله ثم ليختص من الدعاء أعجبه إليه فيدعو) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فيدعوه ويشعو للسان من وجه آخر بلفظ فليدع به ولا يسخن عن عيسى عن الأعمش ثم ليختص من الدعاء ما أحب وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات ثم ليختص من التناشأ ما شاء ونحو مسلم بلفظ من المسئلة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة قال ابن بطلان خالف في ذلك النسخي وطواس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعوى في الصلاة إلا دعوى في القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعوى في الصلاة إلا دعاء في القرآن وأثبت

في الحديث وعبارة بعضهم ما كان مأثورا قال فأما لهم والمأثور أعظم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم وكذا يرد على قول ابن سيرين لا يدعى في الصلاة الاباء والآخرة واستفتى بعض الشافعية ما يقيم من أمر الدنيا فإن أراد الفاحش من اللفظ فحتمل والافلا شك ان الدعاء بالامور المحرمة مطلقا لا يجوز وقد ورد فيها يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه مسعود بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق غيرين سعد قال كان عبد الله يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول إذا فرغ أحدكم من التشهد قليل اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما علمت منه عبادك الصالحون وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ربنا أتتافي الدنيا بحسنة الآية قال ويقول لم يدعي ولا صالح بشئ الا دخل في هذا الدعاء وهذا من المأثور وغير مرفوع وليس هو معاروف في القرآن وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه ثم يختصم في الدعاء بحجة البيهقي وعنه ومجديت أبي هريرة رفعه إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقلع عن ذلك الحديث وفي آخره ثم ليس دعاء نفسه مجابا له هكذا أخرجه البيهقي وأصل الحديث في مسلم وهذه الزيادة صحيحة لانها من الطريق التي أخرجهما مسلم **قوله** من لم يمسح جبهته وأقفه حتى صلى قال الزين بن المنير ما حاصله ذكر الخاضر المستدل ودله ووكلا الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحديث أو يخالفه وانما حقل ذلك لما يطرق الى الدليل من الاحتمالات لان بقائه أثر الطين لا يستلزم في مسح الجبهة ان يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسبا أو تركه عمدا التصديق وناهو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته وألبان الحوائز ولأن ترك المسح أولى لان المسح على وان كان قليلا وإذا طرقت هذه الاحتمالات لم ينهض الاستدلال لاسيما وهو فعمل من الجلبات لامن القرب **قوله** قال أبو عبد الله هو المصنف والحديث هو شعبة المشهور وأحدثه لا ملة الشافعي **قوله** يخرج بهذا فيه إشارة الى انه يوافقه على ذلك ومن ثم لم يتعبه وقد تقدم ما فيه وانه ان اجتمع على المنع جله لم يسل من الاعتراض وان الترك أولى **قوله** حدثنا هشام هو المستوفى ويحيى هو ابن أبي كثير **قوله** حتى رأيت أثر الطين هو محمول على أثر تحقيل لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود وسأني بقية الكلام على فوائده في كتاب الصلوات شاء الله تعالى **قوله** **باب** التسليم أي من الصلاة قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عند من يوجبون عدمه ويمكن ان يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه كان إذا سلم لانه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وحديث فقلها التسليم أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح وأما حديث اذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فقد ضعفه الحفاظ وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب **باب** التسليم أي من ركعة التسليم وقد أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التسليمين وذكره العقيلي وابن عبد البر ان حديث التسليم الواحدة معاول وبط ابن عبد البر الكلام على ذلك **قوله** ما سلم أي المأموم حين يسلم الامام قال الزين بن المنير ترجع بلفظ الحديث وهو فحتمل لأن يكون المراد انه يتدنى السلام

باب من لم يمسح جبهته وأقفه حتى صلى قال أبو عبد الله رأيت الحديث يخرج بهذا الحديث أن لا يمسح الجبهة في الصلاة **باب** حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلة قال سألت أبا سعيد الخدري فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته **باب** التسليم **باب** حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثنا الزهري عن هذيل بن الحارث ان أم سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام التسامع يقضي تسليمة ويكب بسرا قبل أن يقوم قال ابن شهاب فأرى والله أعلم أن مكته لكي يتقذ التساقيل أن يدركهن من انصرف من القوم **باب** يسلم حين يسلم الامام وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسلم اذ سلم الامام أن يسلم من خلفه **باب** حدثنا حبان بن موسى قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري عن حفصة بن مجاهد عن الربيع عن عتيان بن مالك قال صلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فبلسنا حين يسلم

بعد استداء الامام له فيشرع المأموم فيه قبل ان يتبعه الامام ويحتمل أن يكون المراد ان المأموم
يبتدئ السلام اذا تبعه الامام قال فلما كان محتملا لا من وكل النظر فسه الى المجتهد انتهى
ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط لان اللفظ يحتمل أن يكون أراد ان الثاني ليس
بشرط لان اللفظ يحتمل الصورتين فاجب ما فعل المأموم جازوا كأنه أشار الى انه سبب ان لا يتأخر
المأموم في سلامه بعد الامام متشاغلا بعباءه وغيره ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر والاشتر
الذكور لم أقف على من وصله لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه وقد تقدم
الكلام على حديث عثمان مطولا في أوائل الصلاة وأوردناه مختصرا جدا وفي الباب الذي
يليه آثم منه وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك **(قوله ما)** من لم يرد
السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة أو ردها حديث عثمان كاذب كرنا واعتماده فيه على
قوله ثم سلم وسلمنا حين سلم فان ظاهره انهم سلموا نظير سلامه وسلامه اما واحدة وهي التي يقتل
بها من الصلاة واما هي وأخرى معها فيحتاج من استحب تسليمة ثالثة على الامام بن التسليمتين
كما نقوله المالكية الى دليل خاص والى رد ذلك أشار البخاري وقال ابن بطال أظنه قصد الرد
على من يوجب التسليمة الثالثة وقد نقله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى وفي هذا الظن بعد
واقعه **(قوله وزعم)** الزعم يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب
ويتركب كل موضع على ما يليق به والظاهر ان المراد به هنا الاول لان محمود بن الربيع موقوف عند
الزهري فقوله عنده مقبول **(قوله من دلو كانت في دارهم)** قال الكرماني كانت صفة لموصوف
مخوف أى من بئر كانت في دارهم ولفظ الدلو يدل عليه وقال غيره بل الدلو بذكر ووثق فلا
يحتاج الى تقدير **(قوله سمعت عثمان بن مالك الانصاري ثم أحد بن سالم)** نصب أحد عطف على
قوله الانصاري وهو يعنى قوله الانصاري ثم السالي هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة يعرفه
الرجال ان يقطع به وقال الكرماني يحتمل أن يكون عطف على عثمان يعنى سمعت عثمان ثم
سمعت أحد بن سالم أيضا قال والمراد به فيما يظهر الحسين بن محمد فكان محمود اسمع من عثمان
ومن الحسين قال وهو بخلاف ما تقدم في باب المساجد في البيوت ان الزهري هو الذي سمع
محمودا والحسين قال ولا منافاة بينهما لا احتفال ان الزهري ومحمودا سمعا جميعا من الحسين قال
ولروى برفع أحد بن يكون عطف على محمود لساغ ووافق الرواية الاولى يعنى فصير التقدير
قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بن سالم أى الحسين انتهى وكان الحامل له
على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة ثم سألت الحسين بن محمد الانصاري وهو أحد بن
سالم فكانه ظن ان المراد بقوله ثم أحد بن سالم هنا هو المراد بقوله أحد بن سالم هنا ولا حاجة
لذلك فان عثمان من بنى سالم أيضا وهو عثمان بن مالك بن عمرو بن الجحلان بن زياد بن غنم بن سالم
ابن عوف وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على انه من بنى سالم والاصل عدم التقدير في ادخال
أخبرني ثم ثم أحد بن عوف على الاحتفال الذي ذكره اشكال آخر لانه يلزم منه ان يكون الحسين بن
محمد هو صاحب القصة المذكورة وانها تعدت له ولعثمان وليس كذلك فان الحسين المذكور
لا صحبه له بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة وقد ذكر ابن أبي حاتم الحسين بن محمد في الجرح والتعديل
ولم يذكر له شيئا غير عثمان بن مالك ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ولم يذكر أحد من صنف

(باب من لم يرد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة) حدثنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع وزعم أنه عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقل حجة مجها من دلو كانت في دارهم قال سمعت عثمان بن مالك الانصاري ثم أحد بن سالم قال كنت أصلى لقوى بن سالم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت انى أنكرت بصري وان السبول تحول بيني وبين مسجد قوى

٨٢٩

م س ق

تحفة

٩١٢٣٥

٨٤٠

م س ق

تحفة

٩٧٥٠

فلو ددت انك حثت فصلت

في بيتي مكانا اتخذ مسجدا
فقال أفعل إن شاء الله ففندا
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر معه بعد ما شد
النهار فاستأذن النبي صلى
الله عليه وسلم فاذنت له فلم
يجلس حتى قال أين تحب
أن أصلي من بيتك فأشار إليه
من المكان الذي أحب أن
يصل فيه فقام فصفنا خلفه
ثم سلم وسلمنا حين سلم (باب
الذكر بعد الصلاة) حدثنا
إسحق بن نصر قال حدثنا
عبد الرزاق قال أخبرنا ابن
جرير قال أخبرني عمرو بن
أمامة بسند عن ابن عباس
أخبره أن ابن عباس رضى
الله عنهما أخبره أن رفع
الصوت بالركعتين منصرف
الناس من المكتوبة كان على
عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال ابن عباس كنت
أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا
سبغت حدثنا علي بن عبد
الله قال حدثنا سفيان قال
حدثنا عمرو قال أخبرني أبو
عبد عن ابن عباس رضى
الله عنهما قال كنت أعرّف
انقضاء الصلاة التي صلى
الله عليه وسلم بالتكبير قال
علي حدثنا سفيان عن عمرو
قال كان أبو عبد أصدق
موالي ابن عباس قال علي
واسمه نافذ حدثنا محمد بن
أي بكر

في الرجال لمجود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم (قوله فلو ددت) أي فوالله لو ددت (قوله)
اشتد النهار) أي ارتفعت الشمس (قوله فأشار إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه) قال
الكرماني فاعل أشار النبي صلى الله عليه وسلم ومن لبعضهم قال ولا ينافي ما تقدم أنه قال
فاشرت له إلى المكان لا مكان وقوع الإشارة من منته ومن النبي صلى الله عليه وسلم إمامعا واما
سابقا لاحقا (قلت) والذي يظهر أن فاعل أشار هو عتيان لكن فيه التفتا أظها الساق ان
يقول فاشرت إلى آخره وهذا توافق الروايات والله أعلم (قوله ما) الذكر بعد
الصلاة) أوردته أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أنهم من الأشعر وأغرب المزي
فجعلهما حديثين والذي يظهر أنهما حديث واحد كما بينه (قوله أخبرني عمرو) جواب عن ديار
المكي (قوله كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه أن مثل هذا اعتد الجاهلي يحكمه
بالرفع خلافا لما شذو مع ذلك وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك وفيه دليل على جواز الجهر
بالذكر عقب الصلاة قال الطبري فيه الآية عن صحة ما كان يفعله بعض الأمر من التكبير عقب
الصلاة وقبها بن بطال أنه لم يقف على ذلك عن أحد من السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في الواضحة
أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والمساء تكبيرا عاما ثلاثا وهو قدّم
من شأن الناس قال ابن بطال وفي العتمة عن مالك أن ذلك لم يحدث قال وفي السباق اشعار بان
الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بذلك في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال (قلت) في
التقيد بالصحابة نظر لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل وقال النورى حمل الشافعي هذا
الحديث على أنهم جهروا به وقتا يسيرا لاجل تعليم صفة الذكر لأنهم دأبوا على الجهر به واختار
أن الإمام والمأموم يحضيان الذكر إلا أن احتج إلى التعليم (قوله وقال ابن عباس) هو موصول
بالاستناد للمدابة كافي رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به (قوله كنت أعلم)
فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب (قوله إذا انصرفوا) أي أعلم انصرفهم
بذلك أي برفع الصوت إذا سمع أي الذكر والمعنى كنت أعلم بسماع الذكر انصرفهم (قوله)
حدثني) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار (قوله كنت أعرّف انقضاء
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير) وقع في رواية الحديث عن سفيان بصيغة الحصر
ولفظه ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتكبير وكذا أخرجه مسلم
عن أبي أيمن عن سفيان واختلف في كون ابن عباس قال ذلك فقال عياض الظاهر أنهم لم يكن
يحضروا الجماعة لأنه كان مفسرا عن ابن عباس على ذلك ولا يراه فمكان يعرف انقضاء الصلاة
بما ذكر وقال غيره يحتمل أن يكون حاضرا في أو آخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتكبير
وإنما كان يعرفه بالتكبير وقال ابن دقيق العيد يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت
يسمع من بعد (قوله بالتكبير) هو أخص من رواية ابن جرير التي قبلها لأن الذكر أعظم من
التكبير ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر رأى بالتكبير
وكانهم كانوا يبدئون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتحميد وسألت الكلام على ذلك في
الحديث الذي بعده (قوله قال علي) هو ابن المديني المذكور وثبت هذه الزيادة في رواية المستقلى
والكشمي وزاد مسلم في روايته المذكورة قال عمرو يعني ابن دينار وذكر ذلك لابي عبد بعد

٨٤٣
م
تجفة
١٢٥٦٢

فأنكره وقال لم أحدثك بهذا قال عرو قد أخبرني به قبل ذلك قال الشافعي بعد أن روي عن سفيان
كأنه نسبته بعد أن حدث به انتهى وهذا يدل على أن مسلماً كان يرى صحة الحديث ولو أنكره مرواه
إذا كان الناقل عنه عدلاً ولاهل الحديث فيه تفصيل قالوا أما أن يجزم برده أولاً وإذا جزم فاما
أن يصرح بتكذيب الراوى عنه أولاً فإن لم يجزم بالرد كان قال لا ذكر فهو متفق عندهم على
قبوله لأن الفرع ثقة والاصل لم يطعن فيه وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على
رده لأن جزم الفرع بكون الاصل حديثه يستلزم تكذيب الاصل في دعواه أنه كذب عليه وليس
قبول قول أحدهما بأولى من الآخر وإن جزم بالرد لم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله
وأما الفقهاء فاختلّفوا فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول وعن بعض الخنفئة رواية
عن أحمد لا يقبل قياساً على الشاهد وللأمام غير الدين في هذه المسئلة تفصيل نحو ما تقدم وزاد
فإن كان الفرع متردداً في سماعه والاصل جازماً بعده سقط لوجود التعارض وتحمل كلامه
أقنانهما أن تساوياً فالرد وإن رجح أحدهما عمل به وهذا الحديث من أمثله وأبعد من قال انما
ينبغي أو بعد التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار وهو الذي وقع من عرو ولا تخالفه وترده الرواية
التي فيها فأنكره ولو كان كازعم لم يكن هناك انكار ولا فرق بين التصديق والاخبار أعاد حدث
بعذلك وفي كتب الاصول حكاية الخلاف في هذه المسئلة عن الحنفية (قوله عن عبد الله)
هو ابن عمر العمري ويسمى هومولى أى بكر بن عبد الرحمن وهما مديان وعبد الله تابعي صغير ولم
أضف لسمي على رواية عن أحمد من الصحابة فهو من رواية الكيعين الصغير وهما مديان وكذا
أوصالح (قوله جاء الفقراء) سمى منهم في رواية محمد بن أي عائشة عن أي هريرة أو ذر الغفاري
آخرجه أو داود وأخرجه جعفر الثرياني في كتاب الذكر له من حديث أي ذر نفسه وسمي منهم
أبو الدرداء عند النسائي وغيره من طرق عنه ولمسلم من رواية سهيل بن أي صالح عن أبيه عن
أي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله فذكر الحديث والظاهر أن أبا هريرة منهم وفي رواية النسائي عن
زيد بن ثابت قال أمرنا أن نسج الحديث كما سألنا في لفظه وهذا يمكن أن يقال فيه أن زيد بن ثابت
كان منهم ولا يعارضه قوله في رواية ابن عجلان عن شمي عند مسلم جاء فقراء المهاجرين لكون زيد
ابن ثابت أنصاري من الانصار لا احتمال التغليب (قوله الدور) يضم المهمل والمثلثة جمع دُر
بفتح ثم سكوت هو المال الكثير ومن في قوله من الاموال للبيان ووقع عند الخطي ذهب أهل
الدور من الاموال وقال كذا وقع الدور جمع دار الواب الدور انتهى وكذا صاحب المطالع
عن رواية أي زيد المروزي أيضاً الدور (قوله بالدرجات العلى) يضم العين جمع العلماء هي تأنيث
الاعلى ويحتمل أن تكون حسنة والمراد درجات الجنات أو معنوية والمراد علو القدر عند الله
(قوله والنعم المقيم) وصفه بالاقامة إشارة الى ضده وهو النعم العاجل فإنه قل ما يصفو وإن
صفا فهو بصدد الزوال وفي رواية محمد بن أي عائشة المذكورة ذهب أصحاب الدور بالاجور
وكذا مسلم من حديث أي ذر زاد المصنف في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي قال كف
ذلك وضوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سمي (قوله ويصومون كما تصوم) زاد في حديث أي
الدرداء المذكور يزيد كرون كاند كرون وللباز من حديث ابن عرصة قال تصدقنا وأموالنا
(قوله ولهم فضل أموال) كذا لا كثيراً لاضافة وفي رواية الاصل في فضل الاموال ولكنهم في

فضل من أموال **(قوله ينجون بها)** أي ولا يخرج بشكل عليه ما وقع في رواية جعفر القزويني من
 حديث أبي الدرداء و ينجون كالنخج ونظيره ما وقع هنا ويجاهدون ووقع في الدعوات من
 رواية ورقاء سعي وجاهدوا كما جاهدنا لكن الجواب عن هذا الثاني ظاهر وهو التفرقة بين
 الجهاد الماضي فهو الذي اشتراك فيه وبين الجهاد المتوقف فهو الذي تدر عليه أصحاح
 الأموال غالباً ويمكن أن يقال مثله في الحج ويحتمل أن يقرأ ينجون بها بضم أوله من الرباعي أي
 يعينون غيرهم على الحج بالمال **(قوله ويتصدقون)** عند مسلم من رواية ابن عجلان عن يحيى
 ويتصدقون ولا تصدق ويعتقون ولا تعتق **(قوله فقال ألا أحد فكم به بما أن أخذتم به)** في
 رواية الأصمعي بأمر أن أخذتم وكذا للإسماعيلي وسقط قوله بما من أكثر الروايات وكذا قوله به
 وقد قسّر الساقط في الرواية الأخرى وفي رواية مسلم أفلا أعلمكم شيئاً وفي رواية أبي داود فقال
 يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن **(قوله أدر كنتم من سبقكم)** أي من أهل الأموال الذين امتازوا
 عليكم بالصدقة والسبقية هنا فتحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسنة قال الشيخ تقي
 الدين والأول أقرب وسقط قوله من سبقكم من رواية الأصمعي **(قوله وكنتم خيرين أم كنتم بين)**
 ظهر انهم بفتح النون وسكون التثنية وفي رواية كربة وأنى الوقت طهرانيه بالأفراد وكذا
 للإسماعيلي وعند مسلم من رواية ابن عجلان ولا يكون أحد أفضل منكم قبل طاهر ويخالف
 ما سبق لأن الأدراك طاهره المساواة وهذا ظاهر الأفضلية وأجاب بعضهم بأن الأدراك لا يلزم منه
 المساواة فقد يدركهم فوق وعلى هذا فالتقريب بهذا الذكر راجع على التقرب بالمال ويحتمل أن يقال
 الضعيف في كتبه للجمع من السابق والمدرّك وكذا قوله الأمن على مثل علمكم أي من الفقهاء
 فقال الذكر أمن والغنى فصدق أو أن الخطيب للفقراء خاصة لكن يشار إليهم بالغنى في الخبرية
 المذكورة فيكون كل من الصنفين خيراً من لا يقرب بذكر ولا صدقة وبشبهه قوله في حديث ابن
 عمر عند الزائر أدر كنتم مثل فضلهم ولمسلم في حديث أبي ذر وأليس قد جعل الله لكم ما تصدقون
 إن بكل تسبيحة صدقة وبكل تكبيرة صدقة الحديث واستشكل تساوي فضل هذا الذكر بفضل
 التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه وأجاب الكرماني بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر
 المشقة في كل حالة واستدل بذلك بفضل كلمة الشهادة مع سواها على كثير من العبادات الشاقة
(قوله تسبحون وتحمدون وتكبرون) كذا وقع في أكثر الأحاديث تقدم التسبيح على التمجيد
 وتأخير التكبير وفي رواية ابن عجلان تقدم التكبير على التمجيد خاصة وفيه أيضاً قول أبي صالح
 يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ومثله لابي داود من حديث أم الحكم وله من حديث أبي
 هريرة تكبر وتحمد وتسبح وكذا في حديث ابن عمر وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها
 ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك بأيهن بدأت لكن يمكن أن يقال
 الأولى البداهة بالتسبيح لانه يتضمن في التقاض عن الباري سبحانه وتعالى ثم التمجيد لانه
 يتضمن إثبات الكمال له ألا يلزم من في التقاض إثبات الكمال ثم التكبير إذا لا يلزم من في
 التقاض وإثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر ثم يحسنه بالتلبدل الدال على انقراضه سبحانه
 وتعالى فيجمع ذلك **(قوله خاف كل صلاة)** هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في
 الدعوات وهي قوله دبر كل صلاة ولجعفر القزويني في حديث أبي ذر أن كل صلاة وأما رواية دبر

ينجون بها ويعتقون
 ويجاهدون ويتصدقون
 فقال ألا أحد فكم به بما أن
 أخذتم به أدر كنتم من
 سبقكم ولم يدرككم أحد
 بعدكم وكنتم خيرين أم كنتم بين
 ظهر انهم الأمن عمل
 مثله تسبحون وتحمدون
 وتكبرون خلف كل صلاة

ثلاثا وثلاثين فاختلفنا
 شتاقا فقال بعضنا نسخ
 ثلاثا وثلاثين ونسخه
 ثلاثا وثلاثين وتكبرا ربا
 وثلاثين فرجعت اليه فقال
 تقول سبحان الله والحمد لله
 والله أكبر حتى يكون منهن
 كلهن ثلاث وثلاثون

ففي يومين قال الازهرى دبرا لاهر يعنى بضمتين ودبره يعنى بشغ ثم سكون آخره واتى أبو عمرو
 الزاهد لانه لا يقال بالضم الالباحرة ورد يعنى قولهم أعنى غلامه عن دبر ومقتضى الحديث
 أن الذكرا لم يذكر يقال عند الفراغ من الصلاة فلما أخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث
 لا يعدم وضاً وكان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة وكابة الكرى فلا يضروا ظاهر
 قوله كل صلاة يشمل الفرض والتفل لكن جهله أكثر العلماء على الفرض وقد وقع في حديث
 كعب بن عجرة عند مسلم التفسير المكتوب به وكلهم جعلوا المطلقات عليها وعلى هذا هل يكون
 التساغل بعد المكتوبة بالاراسة بعدها فاصلين المكتوبة والذكرا أو لا محل النظر والله أعلم
(قوله ثلاثا وثلاثين) يحتل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان بكل واحد إحدى عشرة
 وهو الذى فهمه سهيل بن أبى صالح كارهوا مسلم من طريق روح بن القاسم عنه لكن لم يتابع
 سهيل على ذلك بل لم أرى شيئا من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا في حديث ابن
 عمر عند البزار وإسناده ضعيف والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فدفعلى هذا أفقه تنازع
 ثلاثة أفعال في طرف ومصدروا التقدير تسكون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدون كذلك
 وتكبرون كذلك **(قوله فاختلفنا شتاقا)** ظاهره أن أبا هريرة هو القائل وكذا قوله فرجعت اليه
 وإن الذى رجح أبو هريرة إليه هو التى صلى الله عليه وسلم وعلى هذا الخلاف فى ذلك وقع بين
 الصحابة لكن بين مسلم فى رواية ابن عجلان عن سبى ابن القائل فاختلفنا هو سبى وإنه هو الذى
 رجع إلى أبى صالح وإن الذى خالفه بعض أهلنا لفظه قال سمى حدثت بعض أهل هذا الحديث
 قال وهمت قد كركلامه قال فرجعت إلى أبى صالح وعلى رواية مسلم أقصر صاحب العمد
 لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة فإنه أخرج الحديث عن قتيبة عن الليث عن ابن عجلان ثم قال زاد
 غير قتيبة فى هذا الحديث عن الليث فذكرها والغريب المذکور يحتل أن يكون شعيب بن الليث
 أو سعيد بن أبى حرم فقد أخرجه أبو عوانة فى مستخرجيه عن الربيع بن سليمان عن شعيب
 وأخرجه الجوزقى والبيهقى من طريق سعيد بن مسروق فى رواية عبيد الله بن عمر عن سبى فى
 حديث الباب إدراجا وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالإسناد
 المذکور فبذلك قوله فاختلفنا إلى آخره **(قوله وتكبرا ربا وثلاثين)** هو قول بعض أهل سبى
 كما تقدم التسمية عليه من رواية مسلم وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة وقد جاء
 مثله فى حديث أبى الدرداء عند النسائى وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوى ومثله لمسلم
 من حديث كعب بن عجرة فصحوا لأن ما جهم من حديث أبى ذر لكن شك بعض رواة أنه من أربع
 وثلاثين ويخالف ذلك ما فى رواية محمد بن أبى عائشة عن أبى هريرة عند أبى داود وقفيه ويحتمل
 المائة بلا والله لا الله وحده لا شريك له إلى آخره وكذا المسلم فى رواية عطية بن زيد عن أبى هريرة
 ومثله لآبى داود فى حديث أم الحكم ولجعفر القرطابى فى حديث أبى ذر قال التتويى ينبغى أن
 يجمع بين الروايتين بأن يكبرا ربعا وثلاثين ويقول معها لا اله الا الله وحده إلى آخره وقال غيره بل
 يجمع بان يجمع مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا اله الا الله على وفق ما وردت به الاحاديث **(قوله حتى)**
 يكون منهن كلهن بكسر اللام تأكيدا للضمير المجرور **(قوله ثلاث وثلاثون)** بالرفع وهو
 اسم كان وفى رواية كريمة والاصيل وأبى الوقت ثلاثا وثلاثين وتوجه بان اسم كان محذوف

والتقدير حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثا وثلاثين وفي قوله منهن كلهن الاحتمال المتقدم
 هل العدد للجمع أو المجموع وفي رواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجمع لكن يقول ذلك
 مجموعا وهذا اختيار أبي صالح لكن الرواية الناسخة عن غيره الأفراد قال عياض وهو أولى
 ورجح بعضهم الجمع للاثبات فيه بواو العطف والذي يظهر أن كلام من الأمرين حسن الآن
 الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الذكر يحتاج إلى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان
 بأصابعه أو بغيرها فواب لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثالث * (تنبيهان) * الاول وقع في
 رواية ورقاء عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث تسعون عشرا وتسعمدون
 عشرا وتكبرون عشرا ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة عن سمي عن ورقاء على ذلك
 لأن سمي ولا عن غيره ويحتمل أن يكون تاول ما تاول سمي من التوزيع عن أبي الكسر
 ويعكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد وجدت رواية العشر
 شواهد منها عن علي عند أحمد بن سعد بن أبي وقاص عند التستائي وعن عبد الله بن عمر
 وعنده وعند أبي داود والترمذي وعن أم سلمة عند الزبيري وعن أم هانئ الانصاري عند الطبراني
 وجمع البغوي في شرح السنة بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدق في أوقات
 متعددة أو لها عشر اعشرا ثم إحدى عشرة عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين
 ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التفسير أو يفتقر بافتراق الاحوال وقديما من حديث زيد بن
 ثابت وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويزيدوا فيها
 لا اله الا الله خمسا وعشرين ولفظ زيد بن ثابت أمرهم أن يسيح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين
 ويحمد ثلاثا وثلاثين ويكبر أربعين فأتى رجل في منامه فقبل له أمرهم محمد أن تسبحوا
 فذكره قال نعم قال اجعلوها خمسا وعشرين واجعلوا فيها التهليل فلما أصبح أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخبره فقال فافعلوه أخرجه التستائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ ابن عمر رأى
 رجلا من الانصار فيمباري النائم فذكر نحوه وفيه قبيل له سبع خمسا وعشرين واجحد خمسا
 وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهلل خمسا وعشرين فقلت مائة فأمرهم النبي صلى الله عليه
 وسلم أن يفعلوا كما قال أخرجه التستائي وجعفر القزويني واستندط من هذا أن مراعاة العدد
 الخصوص في الأذكار معتبرة والالكان يمكن أن يقال لهم أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين
 وقد كان بعض العلماء يقول ان الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات أذارت عليها فواب
 مخصوص فزاد الا في بعضها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب الخصوص لاحتقال
 أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت مجاوزة ذلك العدد قال شيخنا الحافظ أبو
 الفضل في شرح الترمذي وفيه نظر لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الايمان به فقبل له
 الثواب بذلك فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من ذلك الثواب بعد حصوله اه
 ويمكن أن يفتقر الحال فيه بالنسبة فان نوى عند الانتهاء الى امتثال الأمر الوارد أتى
 بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بغيره بأن يكون الثواب رتب على عشرة
 مثلاً فترتب هو على مائة فيجبه القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع
 المكر وهه الزيادة في المندوبات المحدودة شرعا لان شأن العظماء اذا حدوا شأيا أن يوقف عنده

وبعد الخارح عنه مسألاً للادب اه وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو
 زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الاستفاح به فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر
 بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الاستفاح ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص
 مع طلب الأتمان بجميعها سواء لم يحسن الزيادة على العدد المنصوص للمنافي ذلك من قطع
 الموالة لاحتمال أن يكون للموالة في ذلك حكمة خاصة تفوت بقواتها والله أعلم (التنبية
 الثاني) زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالوا سمعنا أخواننا أهل الأموال يجعلنا فقراء مثلهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن
 سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طر فامنه ثم قال عثمل حديث قتيبة قال ألا أنه أدرج في
 حديث أبي هريرة قول أبي صالح فرجع فقراء المهاجرين (قلت) وكذا رواه أبو معاوية عن
 سهيل مسنداً أخرجه جعفر القرياني وسينسب أن الزيادة المذكورة من سبله وقدر روى
 الحديث البراز من حديث ابن عمر وفيه فرجع الفقراء فذكره موصولاً لكن قد قدمت أن أسنده
 ضعيف وروى جعفر القرياني من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء رواه مهملتين عن أبي ذر وقال
 فيه فقال أبو ذر يا رسول الله أنهم قد قالوا مثل ما تقول فقال ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ونقل
 الخطيب أن حرام بن حكيم رسل ال رواية عن أبي ذر في هذا لم يصح هذه الزيادة أسناداً لأن
 هذين الطريقين يقوى بهما من أبي صالح قال ابن بطلان عن المهلب في هذا الحديث فضل
 الغني فمالاوا ولا إذا استوت أعمال الغني والفقير فيما افترض الله عليهم فالغني حينئذ فضل
 عمل البر من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا
 الفضل يخص الفقراء دون غيرهم أي الفضل المترتب على الذكرا المذكور وعقل عن قوله في نفس
 الحديث الام صنع مثل ما صنعت فعل الفضل لقائله كاتمان كان وقال القرطبي تأول بعضهم
 قوله ذلك فضل الله يؤتيه بأن قال الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به
 الفضل عند الله فكانت قال ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكرا ولا
 بحسب الصدقة وانما هو بفضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطرب إليه ما يعارضه
 ويعقب بأن الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف وقال ابن دقيق العيد
 ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغني وبعض الناس تأوله بتأويل مسكوكاً به يشير
 إلى ما تقدم قال والذي يقتضيه النظر أنهما اتساوا بفضل العادة المالية أنه يكون الغني
 أفضل وهذا الاشكافه وانما النظر إذا تساوا أو اتفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل
 انفسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من المقاصرة فيترجح
 الغني وانفسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر
 أشرف فسترجح الفقر ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر وقال
 القرطبي للعلماء في هذه المسئلة خمسة أقوال ثالثها الأفضل الكفاف رابعها يختلف
 باختلاف الأشخاص خامسها التوقف وقال الكرماني قضية الحديث أن شكوى الفقر
 تنفي بها لها وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العالوا والنعيم المتيم لهم أيضاً لأنني

الزيادة عن أهل الدنو ومطلقا اهـ والذي يظهر أن مقصودهم انما كان طلب المساواة وظهور
 ان الجواب وقع قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن متني الشيء يكون شر بكمالنا على الاجر
 كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي اوله لاحسد الا في اثنين فان في
 رواية للترمذي من وجه آخر التصريح بأن المتفق والمتني اذا كان صادق النية في الاجر سواء
 وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها أو اجر من يعمل بها من غير أن ينقص
 من أجره شيء فان الفقهاء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الاغنياء الذكر المذكور فإذا
 استوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا إلى التقي فلهذا ذلك يقاوم التقرب بالمال
 وتبقى المقايسة بين صبر الفقير على شطف العيش وشكر الغني على التمسك بالمال ومن ثم وقع التردد
 في تفضيل أحدهما على الآخر وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث الطاعم
 الشاكر مثل الصائم الصابر في كتاب الأطعمة ان شاء الله تعالى وفي الحديث من افقر الله غير
 ما تقدم أن العالم اذا سئل عن مثله يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضل درجة
 الفاضل ولا يجيب بنفس الفاضل لثلاث لا يقع الخلاف كذا قال ابن بطال وكأني أخذه من كونه صلى
 الله عليه وسلم أجاب بقوله ألا أدلكم على امر تساوونهم فيه وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم
 بذلك وفيه التوسعة في العبطة وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم والفرق بينها وبين احسد
 المعلوم وفيه المسابقة إلى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الاغنياء إلى العمل بما
 بلغهم وبشكر تعليمهم صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه أن قوله الامن عمل عام للفقراء واغنياء
 خلا فالن اوله بغير ذلك وفيه أن العمل السهل قديرك فيه صاحبه فضل العمل الشاق وفيه فضل
 الذكر عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سأتى في الدعوات
 لانه في معناها ولانها أوقات فاضلة يرغب فيها الجابة الدعاء وفيه أن العمل القاصر قديسأوى
 المتعدى خلا فالن قال ان المتعدى أفضل مطلقا نه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 (قوله حديث شافيان) هو الثوري ورجال الاسناد كلهم كوفيون الامجد بن يوسف وهو
 الفريابي (قوله عن وراد) في رواية معتمر بن سليمان عن شافيان عند الاسماعيلي حديث
 وراد (قوله أملى على المغيرة) أي ابن شعبة (في كتاب إلى معاوية) كان المغيرة اذا ذاك أمرا على
 الكوفة قبل قبل معاوية توسيا في الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب في ذلك وهو
 أن معاوية كتب إليه اكتب لي بحديث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي القدر
 من رواية عدي بن أبي لبابة عن وراد قال كتب معاوية إلى المغيرة اكتب إلى معاوية التي صلى
 الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة وقد فيها رواية الباب بالكتابة فكانت المغيرة فهم ذلك من
 قربة في السؤال واستدل به على العمل بالكتابة وأجرها يجري السماع في الرواية ولولم تقتصر
 بالاجازة وعلى الاعتقاد على خبر الشخص الواحد وسأيت في القدر في آخره ان وراد قال ثم وجدت
 بعد على معاوية فسمعت بأمر الناس بذلك وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور
 وإنما أراد استنبات المغيرة واجتجعا في المواطن وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر
 أيها الناس انه لا مانع لما أعطى الله ولا معطى لم يمنع الله ولا يتبع هذا الجدمه الجدمه يرد الله به
 خير يققه في الدين ثم يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الاعواد (قوله)

* حديثنا محمد بن يوسف
 قال حديثنا شافيان عن
 عبد الملك بن عمر عن
 وراد كاتب المغيرة بن شعبة
 قال أملى على المغيرة في
 كتاب إلى معاوية أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقول في دبر كل صلاة
 مكتوب لا اله الا الله وحده
 لا شريك له

٨٤٤

م د س

تحفة

١١٥٢٥

له الملك وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى وعيت وهو حتى لا يموت بيده الخير
الى روراه موقوفون وثبت مشله عند الزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند
ضعيف لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى (قوله ولا يتفع ذا الجدمنك الجدم) قال الخطابي
الجدم الغنى ويقال الحظ قال ومن في قوله منك بمعنى البدل قال الشاعر

فلست لثامن ما زمرم شربة * مبردة باتت على الظمان

يريد لتبادل ما زمرم اه وفي الصحاح معنى منك هنا عندك أى لا يتفع ذا الغنى عندك غناه
انما يتفعه العمل الصالح وقال ابن التين الصحيح عندى أنهم ليست بمعنى البدل ولا عند بل هو
كما تقول ولا يتفعك معنى شئ ان تأردك بسوء ولم يظهر من كلامه معنى ومقتضاه أنهم بمعنى عند
أوفيه حذف تقدير من قضائى أو سطوى أو عذابي واختار الشيخ جمال الدين في المغنى الاول
قال ابن دقيق العبد قوله منك يجب أن يتعلق بمتفع وينبغي أن يكون متفع قدس معنى يمنع
وما قابله ولا يجوز أن يتعلق منك بالجدم كما يقال حظى منك كثيرا لأن ذلك نافع اه والجدم
مضبوط في جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن أو الحظ وحكى
الغائب أن المراد به هنا أبو الأب أى لا يتفع احدنا به قال القرطبي حتى عن أبي عمرو الشيباني
أنه رواه بالكسر وقال معناه لا يتفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري وقال القزافي
بوجه انكاره الاجتهاد في العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق الى ذلك فكيف لا يتفع عنده قال
فيحتمل أن يكون المراد أنه لا يتفع الاجتهاد في طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة وقال غيره
لعل المراد أنه لا يتفع بغيره مالم يقارنه بقبول وذلك لا يكون الا بفضل الله ورحمته كما تقدم في
شرح قوله لا يدل على احد انكم الجنة عمله وقيل المراد على رواية الكسر السعي التام في الحرص
أو الاسراع في الهرب قال النووي الصحيح المشهور الذي على عليه الجهم رواه الفتح وهو الحظ في
الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان والمعنى لا ينصبه حظه منك وانما ينصبه فضلك ورحمته
وفي الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألقاظ التوحيد ونسبة

الافعال الى الله والمنع والاعطاء وتتمام القدرة وفيه المبادرة الى امثال الستين واساعتها
(قائدة) * اشتهر على الاسنة في الذكر المذكور زيادة ولا اقلما قضيت وهى في مسند عبد بن
جيد من رواية معمر عن عبد الملك بن عيسى هذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطى لما منع
ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر كما سند كره في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ووقع عند أحمد
والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بن الاسناد المذكور أنه كان يقول الذكر
المذكور أو ثلاث مرات (قوله وقال شعبة عن عبد الملك بن عيسى هذا) وصله السيراج في
مسند وهو الطبراني في الدعاء وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك
ابن عيسى جمعت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب الى معاوية فذكره وفي قوله كتب
يتجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وادلكه كتب باصر المغيرة واولاه
عليه وعند مسلم من رواية عبيدة عن واد قال كتب المغيرة الى معاوية كتب ذلك الكتاب
له واد اذ يقع بين الحقيقة والجاز (قوله وقال الحسن جدغنى) الاول في قراءة هذا
الحرف ان يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ويظهر ذلك من لفظ الحسن فقد وصله ابن

له الملك وله الحمد وهو على
كل شئ قدير اللهم لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا يتفع ذا الجدم منك
الجدم * وقال شعبة عن
عبد الملك بن عيسى هذا
وقال الحسن جدغنى

نق
٢٢٥/٢
٢٢٢/٢

وعن الحكم عن القاسم عن نخبه عن وراد بهذا (٢٧٧) * (باب يستقبل الامام الناس اذ اسلم) * حدثنا

موسى بن اسمعيل قال
حدثنا جابر بن حاتم قال
حدثنا ابي جعفر عن سمرة بن
جندب قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذ صلى صلاة
أقبل علينا وجهه * حدثنا
عبد الله بن مسلمة عن مالك
عن صالح بن كيسان عن
عبد الله بن عبد الله بن
عقبة بن مسعود عن زيد بن
خلاد الجهني أنه قال صلى لنا
النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة الصبح بالحديبية على
أرضهم كانت من الليل فلما
انصرف أقبل على الناس
فقال هل تدرون ماذا قال
ربكم قالوا الله ورسوله أعلم
قال أصبح من عبادي مؤمن
وبى وكافر فإما من قال مطرنا
بفضل الله ورحته فلذلك
مؤمن بى كافر بالكوكب *
وأما من قال شئوكذا وكذا
فلذلك كافى ومؤمن
بالكوكب * حدثنا عبد الله
سمع يزيد قال أخبرنا جندب
عن أنس قال أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم
الصلاة ذات ليلة إلى شطر
الليل ثم خرج علينا فإصلى
أقبل علينا وجهه فقال ان
الناس قد صلوا ورددوا
وانكم لم تزالوا فى صلاة
ما انتظروا الصلاة * (باب

أبى حاتم عن طريق أبي رجاء وعبد بن جهم عن طريق سالم بن التميمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى والله اعلم جندبنا قال غنى وسأعادة البخارى اذا وقع في الحديث لفظة غنى وقع مثله في القرآن يحكى قول أهل التفسير فيها وهذا منها ووقع في رواية كريمة قال الحسن الخذ غنى وسقط هذا الاثر من اكثر الروايات (قوله) وعن الحكم هكذا وقع في رواية أخرى ذرا تعليق عن الحكم مؤخر عن أثر الحسن وفي رواية كريمة بالعكس وهو الاصول لان قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن جبان بالاسناد المذکور الى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك الا أنه قال فيه كان اذا قضى صلاة وسلم قال فذكره ووقع نحوه هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب ابن رافع عن وراد به (قوله) يستقبل الامام الناس اذ اسلم * أورد فيه ثلاثة أحاديث أحدها حديث سمرة بن جندب وسأئ مطولا فى آخر الخنازير ثانيا حديث زيد بن خلاد الجهني وسأئ فى كتاب الاستسقاء ثالثا حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه فى اللواقيت وفى فضل انتظار الصلاة من أبواب الجامعة والاخبار الثلاثة مطابقة لما ترجمه وأصحها حديث زيد بن خلاد حديث قال فقه فى الانصرف وأما قوله فى حديث سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى صلاة أقبل علينا وجهه فالحق اذ صلى صلاة ففرغ منها أقبل علينا الصلوة انه لا يتجول على القبله قبل فراغ الصلاة وقوله فى حديث أنس فلما صلى أقبل يأتى فيه بذلك وسياق سمرة ظاهر أنه كن بنواظر على ذلك قبل الحكمة فى استقبال المؤمنين أن يعلم ما يحتاجون اليه فعلى هذا يختص بكن فى مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التعليم والموعظة وقيل الحكمة فيه تعرف الداخل بان الصلاة انقضت اذ لو استمر الامام على حاله لا وجه انه فى التمسك مثلا وقال الزين بن المنبر استنابا الامام المؤمنين انما هو لخلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ يرفع الخلاء والترفع على المؤمنين والله أعلم (قوله) مكث الامام فى صلاة بعد السلام أى وبعد استقبال القوم فسلاما ثم تقدم ثم ان المكث لا يتقيد بحال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة ولهذا ذكر فى الباب مسئلة تطوع الامام فى مكانه (قوله) وقال لنا آدم اى آخره هو موصول وانما علم بقوله قال لنا لكونه موقوفا مغيرة يشبهه بن المرفوع هذا الذى عرفته بالاستقرار من صنعه وقيل انه لا يقول ذلك الا فيما حله مذكرة وهو محتمل لكنه ليس بغير لائى وجدت كثيرا ما قال فيه قال لثاني الصبح قد أخرجه فى تصانيف أخرى بصيغة حدثنا وقد روى ابن ابي شيبة اثر ابن عمر عن وجه آخر عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلى سجته مكانه (قوله) وفعله القاسم أى ابن محمد بن أي بكر الصديق وقد وصله ابن ابي شيبة عن معمر عن عبد الله بن عمر قال رأيت القاسم وساما يصلان الفريضة ثم يطوعان فى مكانهما (قوله) وبذكر عن أبي هريرة رفعه أى قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) لا يطويع الامام فى مكانه ذكر ما لمخى ولفظه عند أبي داود يعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن عبته أو عن شمله فى الصلاة ولا بن ماجه اذ صلى أحدكم زاد أبو داود ويعنى فى السجدة والسبب اى اذا اراد

مكث الامام فى صلاه بعد السلام * وقال لنا آدم حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يصلى فى مكانه الذى صلى فيه فريضة وفعله القاسم ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يطويع الامام فى مكانه

٨٤٩
هـ سن ق
تحفة
٩٨٢٨٩

ولم يصح * حدثنا أبو الوليد
قال حدثنا إبراهيم بن سعد
قال حدثنا الزهري عن
هند بنت الحارث عن أم
سلمة أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا سلم بكث في
مكانه يبرأ قال ابن شهاب
فنبى والله أعلم لكي ينفذ
من ينصرف من النساء
* وقال ابن أبي مريم أخبرنا
نافع بن يزيد قال حدثني
جعفر بن زبيدة أن ابن شهاب
كتب إليه قال حدثني هند
ابنة الحارث القراسية عن
أم سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم وكانت من
صواحبها قالت كان يسلم
فينصرف النساء فدخلن
بيوتهن من قبل أن ينصرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم
* وقال ابن وهب عن يونس
عن ابن شهاب أخبرني هند
القراسية

٨٥٠
هـ سن ق
تحفة
٩٨٢٨٩

أحكم أن يتطوع بعد الفريضة فليست تقدم الحديث (قوله ولم يصح) هو كلام البخاري وذلك
لضعف أسانده واضطرابه فتزبد به لث بن أبي سليم وهو ضعيف واختلف عليه فيه وقد ذكر
البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال لم يثبت هذا الحديث وفي الباب عن المغيرة بن شعبة
مرفوعاً أيضاً بلقط لأبى الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول رواه أبو داود وأسانده
مقطع وروى ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي قال من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى
يتحول من مكانه وحكي ابن قدامة في المغني عن أحمد أنه كره ذلك وقال لا عرفه عن غيره على
فكأنه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة وكان المعنى في كراهة ذلك خشية التباس
النافلة بالفريضة وفي مسلم عن السائب بن زيد أنه صلى مع معاوية بالجمعة فتقبل بعدها فقال
لهم معاوية إذا صليت الجمعة فلا تصلها صلاة حتى تتكلم أو تخرج فان النبي صلى الله عليه وسلم
أمرنا بذلك في هذا الإرشاد إلى طريق الأمن من الالتباس وعليه تحمل الأحاديث المذكورة
ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً أن الصلاة ما أن تكون مما يتطوع بعدها أولاً
يتطوع الأول اختلف فيه هل يشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع وهذا الذي عليه
عمل الأكثر وعند الحنفية يبدأ بالتطوع وحجته الجمهور حديث معاوية يمكن أن يقال لا يعين
الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر بل إذا تبنى من مكانه كفي فان قيل لم يثبت الحديث في التخي
قلنا قد ثبت في حديث معاوية أنه أخرج وخرج ويترجح تقديم الذكر المأثور بتسديده في الأخبار الصحيحة
بدر الصلاة وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدر الصلاة ما قبل السلام وتقبل بجدي ذهب أهل
الدور فان فيه تسخون بدر كل صلاة وهو بعد السلام ما قبل ذلك ما شاءهم وأما الصلاة التي
لا يتطوع بعدها فتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يعين له مكان بل إن شاؤا انصرفوا
وذكروا وإن شاؤا أمكنوا وذكرنا على الثاني أن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيسحب
أن يقبل عليهم يوجه جميعاً وإن كان لا يبرأ يدعى الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو يقتل
فيعمل بينهم من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو الثاني هو الذي جزم به أكثر
الشافعية ويحمل أن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها ألبق بالدعاء
ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء والله أعلم (قوله عن هند بنت الحارث) هي تابعية ولا
أعرف عنها راوياً غير الزهري وهي من أفراد البخاري عن مسلم وسأقي الخلاف في نسبتها (قوله
قال ابن شهاب) هو الزهري وهو موصول بالأسناد المذكور وقوله فنبى التون أي فنبى
(قوله من النساء) زاد في باب التسليم من هذا الوجه قبل أن يدركهن من انصرف من القوم أي
الرجال وهو لفظه في رواة يحيى بن قزعة الأتية بعد أبواب (قوله وقال ابن أبي مريم) رواه
موصولاً في الزهري بن محمد بن يحيى الذهلي قال حدثنا سعد بن أبي مريم فذكره (قوله من
صواحبها) جمع صاحبة وهي لغة والمشهور صواحب كصوارب وضاربة وقيل هو جمع
صواحب وهو جمع صاحبة (قوله كان يسلم) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأقادت هذه الرواية
الإشارة إلى أقل مقدار أركان عكته صلى الله عليه وسلم (قوله وقال ابن وهب إلى آخره) وصله
النسائي عن محمد بن سلمة عنه بالأسناد المذكور ولفظه ان النساء كن إذا سلمن قن وثبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ما شاء الله فإذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم

قام الرجال **(قوله وقال عثمان بن عمر)** سياتي موصول بعد أربعة ابواب من طريقه **(قوله وقال الزبيدي)** وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بقائه وفيه ان النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سلم قام النساء فانصرفن الى بيوتهن قبل ان يقوم الرجال **(قوله وقال شعيب)** هو ابن ابي حمزة وابن ابي عتيق هو محمد بن عبد الله وروايتهما موصولة في الزعم بات ايضا واما البخاري بيان الاختلاف في نسب هند وان منهم من قال الفراسية نسبة الى خي فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخر مهملة وهم بطن من كنانة ومنهم من قال القرشية فمن قال من أهل القسب ان كنانة جماع قرش فلا مغايرة بين النسبتين ومن قال ان جماع قرش فهيرن مالك فيجتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على ان أحدهما بالاصالة والاخرى بالمخالفة وأشار البخاري برواية الليث الأخيرة الى الرد على من زعم ان قول من قال القرشية تعقيب من الفراسية لقوله فيه عن امرأته من قرش وفي رواية الكشي عن امرأته وقوله فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير موصول لانها تابعة كما تقدم وكان التعقيب فيه من يحيى بن سعد وخو الانصاري وروايته عن ابن شهاب من رواية الاقران وفي الحديث مراعاة الامام أحوال المؤمن والاحتياط في اجتناب ما قد يقضى الى اخذور وفيه اجتناب مواضع التهم وكرهاة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى التعديل المذكور ان المؤمن اذا خافوا رجلا لا فقط أن لا يسحب هذا المكث وعليه حل من قدامة حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم لم يقعد اما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت اذا الحلال والاكرام أخرجه مسلم وفيه ان النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد وسألت المسئلة قريسا **(قوله ما)** من صلى بالناس فذكر حاجة فخطباهم الغرض من هذه الترجمة بيان ان المكث المذكور في الباب قبله محله ما اذا لم يعرض ما يحتاج معه الى القيام **(قوله حدثنا محمد بن عبيد)** أي ابن معون العلاف وثبت كذلك في رواية ابن عسار **(قوله عن عمر بن سعد)** أي ابن أبي حسين المكي **(قوله عن عتبة)** هو ابن الحرث التوفلي والمصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعد أن عتبة بن الحرث حدثه **(قوله فسلم فقام في رواية الكشي)** ثم قام **(قوله ففرغ الناس)** أي خافوا وكانت تلك عادتهم اذا رأوه امنه غير ما بعدهم وخشعوا أن ينزل فيهم شيء يسوءهم **(قوله فرأى أنهم قد عجزوا)** في رواية أبي عاصم فقلت او فليل هو وشون من الراوي فان كان قوله فقلت محظوظا فقد تعين الذي سألت النبي صلى الله عليه وسلم من الحاجة عن ذلك **(قوله ذكر شأمن تبر)** في رواية روح عن عمر بن سعد في أواخر الصلاة ذكرنا في الصلاة وفي رواية أبي عاصم تبر امن الصدقة والتبر بكسر التاء وسكون الواو حدثنا الذهب التي لم يصف ولم يضرب قال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم في القصة انتهى وأطلق بعضهم على جميع جواهر الارض قبل ان تصاغ وانضرب بحكاية ابن الانباري عن الكسائي وكذا اشار اليه ابن دريد وقد قيل هو الذهب المكسور حكاية ابن سبويه **(قوله بجبسي)** أي يشغلي التفكير عن التوجه والاقبال على الله تعالى وفهم منه ابن بطال معني آخر فقال فيه ان تأخرا الصدقة تجبس صاحبها يوم القيامة **(قوله فامر بن بقسمة)** في رواية أبي عاصم فقسمته وفي الحديث ان المكث بعد الصلاة ليس بواجب وان الخطي للباحة

* وقال عثمان بن عمر أخبرنا
يونس عن الزهري حدثني
هند القرشية وقال الزبيدي
أخبرني الزهري أن هنداً
بنت الحرث القرشية أخبرته
وكانت تحت معبد بن
المقداد وهو حليف بني زهرة
وكانت تدخل على أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم
وقال شعيب عن الزهري
حدثني هند القرشية * وقال
ابن أبي عتيق عن الزهري
عن هند الفراسية * وقال
الليث حدثني يحيى بن سعد
حدثه ابن شهاب عن امرأة
من قرش حدثت عن النبي
صلى الله عليه وسلم * (باب
من صلى بالناس فذكر حاجة
فخطباهم) * حدثنا محمد بن

عبيد قال حدثنا عيسى بن
يونس عن عمر بن سعد قال
أخبرني ابن أبي مليكة عن
عتبة قال صليت وراء النبي
صلى الله عليه وسلم بالمدينة
العصر فسلم فقام سريعا
فقطعي رقاب الناس الى
بعض حجرنا ففرغ
الناس من سرعته فخرج
عليهم فرأى أنهم قد عجزوا
من سرعته فقال ذكر شأ
من تبرعتنا فذكرت أن
يجبني فأمرت بقسمته

نح

٢٤٠ / ٢

«باب الانتقال والانصراف
عن العيين والتمال» وكان
أنس بن مالك ينقل عن
عبينه وعن يساره وعبيب
علي من يمينه أو من يمينه
الافتتال عن عبينه
«حدثنا أبو الوليد قال
أخبرنا سبعة عن سليمان عن
عمارة بن شعيب عن الأسود قال
قال عبد الله لا يجعل أحدكم
للشيطان شأمن صلاته
يرى أن حقاً عليه أن لا
ينصرف إلا عن عبينه لقد
وأتى النبي صلى الله عليه
وسلم كثيراً ينصرف عن
يساره

قوله أو بعد كذا بالنسخ
التي بأيدينا والذي في نسخ
المتن بأيدينا أو من بعد
ورواية أبي ذر أو من بعد
ولان عسا كروا الأصلي أو
يعمد فعل ما في الشارح
رواية اه صححه

٨٥٢

م د س ق

تخة

٩١٧٧

مباح وان التفرغ في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يشهد ولا ينقص من كمالها وإنشاء
العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائرة لا يضر وقه إطلاق التعل على ما يضر به الإنسان وجواز
الاستنابة مع القدرة على المباشرة **قوله** باب الانتقال والانصراف عن العيين
والتمال قال الزين بن المنبر جمع في الترجمة بين الانتقال والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في
الحكم بين الما كثر في مصلاته إذا انتقل لاستقبال المأمومين وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف
إليها **قوله** وكان أنس بن مالك إلى آخره وصله مسند في مسنده الكبير من طريق سعد بن
قتادة قال كان أنس قد ذكره وقال فيه وعبيب علي من يمينه ذلك أن لا ينقل إلا عن عبينه
ويقول يدور كذا الجار وقوله يتوخى جماعة مجمعة مشددة أي بقصد وقوله أو بعد كذا شل من
الزاري قلت وظاهر هذا الأثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق اسمعيل بن عبد الرحمن
السدي قال سألت أنسا كيف انصرف إذا صليت عن عبيني أو عن يساري قال أما أنا فأكبر
ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن عبينه ويجمع بينهما ما أنساب من يعتقد
صحة ذلك وجوبه وأما إذا استوى الأحرار فجبهة العيين أولى **قوله** عن سليمان هو الأعشى
قوله عن عمارة في رواية أبي داود الطيالسي عن شعيب عن الأعشى سمعت عمارة بن شعيب
الأسناد ثلاثة من التابعين كوفون في نسخ آخرهم الأسود وهو ابن زيد النخعي **قوله**
لا يجعل في رواية الكشي في زيادة نون التأكيد **قوله** شأمن صلاته في
رواية وكيع وغيره عن الأعشى عندهم جزأ من صلاته **قوله** يرى في نسخة أولى أي يعقد ويجوز
الضم أي ينظر وقوله أن حقاً عليه هو أن يجعل في قوله لا يجعل **قوله** أن لا ينصرف أي يرى
أن عدم الانصراف حق عليه فهو من باب القلب قاله الأكرماني في الجواب عن إسناده بالسكره
قال أولان السكره المخصوصة كالعرفه **قوله** كثيراً ينصرف عن يساره في رواية مسلم
أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن شماله فأما رواية البخاري فلا تعارض
حديث أنس الذي أشرت إليه عند مسلم وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما
بصفة أو فعل قال النووي يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا
فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر وإنما ذكره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن العيين
قلت وهو موافق للأثر المذكور وألا عن أنس ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل
حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لأن حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ثم إذا تعارض اعتقاد ابن
مسعود وأنس رجع ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجمل وأكثراً لما للنبي صلى الله عليه
وسلم وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو
السدي وأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأحرار وإن رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لأن حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع
بين الحديثين فوجه آخر وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئة في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئة في حالة استقباله القوم بعد سلامه
من الصلاة فلي هذا الاختصاص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف

نح

٢٤١/٢

«باب ما جاء في النجوم التي»
والصل والكراوات وقول
النبي صلى الله عليه
وسلم من أكل النجوم أو البصل
من الجوع أو غيره فلا
يقربن مسجدنا» حدثنا
مسدد قال حدثنا يحيى عن
عبد الله قال حدثني نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في غزوة خيبر من أكل

٨٥٢

م د

تحفة

٨١٤٢

إلى جهة حاجته لكن قالوا إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث
المصرحة بفضل التماسن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة قال ابن المنبر في المنبريات
قد تنقلب مكر وهات إذا رفعت عن ربتها لأن التماسن مستحب في كل شيء أي من أمور العبادة
لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته والله أعلم ﴿قوله﴾
باب ما جاء في النجوم هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد وأما التراجم
التي قبلها فكلها من صفة الصلاة لكن مناسبة هذه الترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه في صفة
الصلاة على الصلاة في الجماعة ولهذا لم يفردها بعد كتاب الأذان بكتاب لأنه ذكر فيه أحكام
الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة فلما كان ذلك كله من صفة بعضها بعض
واقضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورده من قام به عارض كما في كل النجوم
ومن لا يجيب عليه ذلك كالصبيان ومن تندب له في حالة دون حالة كالتساقط فذكر هذه التراجم فتم
بها صفة الصلاة ﴿قوله﴾ النجوم بضم الناء المثناة (والتي) بكسر التون بعدها تحتانية ثم همزة وقد
تدغم وتقصدهم إلى جملة الأحاديث المطلقة في النجوم على غير الضميمة وقوله في الترجمة
والكرات لم يقدح في كراهية أحاديث الباب التي ذكرها ولكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق
حديث جابر كما ذكره وهذا أولى من قول بعضهم أنه قاسه على البصل ويحتمل أن يكون
استنبط الكرات من عموم انضماراته فدخل فدخل وأولوا بالان رائجته أشد ﴿قوله﴾ وقول
النبي صلى الله عليه وسلم هو بكسر اللام وقوله من الجوع أو غيره لم أر التقيد بالجوع وغيره
صريحاً لكنه ما خذ من كلام العلامة في بعض طرق حديث جابر وغيره فعد مسلم من رواية
أبي الزبير عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكرات فقلبتنا الحاجة
الحديث وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد لم نعد أن نفتح خبره فوق عنا في هذه القيلة
والناس جياغ الحديث وقال ابن المنبر في الحاشية ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره
بأكل النجوم في المنع من المسجد قال وفيه نظر لأن أكل النجوم ادخل على نفسه ما خيبر هذا
المنع والمجذوم علمه بما ربه قال لكن قوله صلى الله عليه وسلم من جوع أو غيره يدل على
التسوية بينهما انتهى وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى
آخره فطسه لفظ حديث وليس كذلك بل هو من تفقه البخاري وتجويزه ذكر الحديث بالمعنى
﴿قوله من أكل﴾ قال ابن بطال هذا يدل على إباحة أكل النجوم لأن قوله من أكل لفظ إباحة
وتعقبه ابن المنبر بأن هذه الصيغة اغتات على الوجوه لا الحكم أي من وجد منه الأكل وهو أعلم
من كونه مباحاً أو غير مباح وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم إلا أنه على عدم
تخبره بكسائي ﴿قوله﴾ حدثنا يحيى هو والقطن وعبيد الله هو ابن عمر ﴿قوله﴾ قال في غزوة خيبر
قال الداودي أي حين أراد الخروج أو حين قدم وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو
في الغزاة نفسها قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر انتهى فكان الذي حل الداودي
على ذلك قوله في الحديث فلا يقربن مسجدنا لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلهذا حل
الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم يدل
على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا قوله لا مسجدنا

يريد به المكان الذي أعد لي فيه مدة قامة هناك أو المراد بالمسجد الجنس والاضافة
 الى المسكين أي فلا يقرب من مسجد المسلمين ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ فلا
 يقرب من المساجد ونحوه لم وهذا يدفع قول من خص النبي صلى الله عليه وسلم
 كما سأل وقد حكاه ابن بطال عن بعض اهل العلم ووجه وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج
 قال قلت لعطاء هل النبي للمسجد الحرام خاصة او في المساجد قال لا بل في المساجد
 (قوله من هذه الشجرة يعني النوم) لم اعرف القائل يعني ويحتمل ان يكون عبد الله بن
 عمر فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهادي عن نافع بن وهب عن عيسى بن عبد الله بن
 عيسى بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
 وفي قوله شجرة بجبال لان المعروف في اللغة ان الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نخل
 وهذا فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى والنخل والنجم والنجم شجران ومن اهل اللغة من قال كل
 ما ثبت له ارومة اي اصل في الارض يخلف ما قطع منه فهو شجر والنجم
 الحديث اطلاق الشجر على النجوم والعامه لا تعرف الشجر الا ما كان له ساق اه ومنهم من قال
 بين النجم والنجم عموم وخصوص فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والنخل فكل نخل شجر
 من غير عكس (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو السندى وابوعاصم هو التميمي وهو شيخ
 البخاري ورجعنا عن عطاء واسطة كما هنا (قوله يريد النجوم) لم اعرف الذي فسره ايضا وأنته
 ابن جريج فان في الرواية التي تلي هذه عن الزهري عن عطاء الجرمي ذكر النجوم على انه قد اختلف
 في سماعه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ من اكل من
 هذه البقلة النجوم وقال مرة من اكل البصل والنوم والكراث ورواه ابو نعيم في المستخرج
 من طريق روى عن ابن جريج عنه وعين الذي قال وقال مرة بلفظ قال ابن جريج
 وقال عطاء في وقت آخر النجوم والبصل والكراث ورواه اوزار بن عمار جابر بلفظ نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن اكل البصل والكراث قال ولم يكن يلدنا يومئذ النجوم هكذا أخرجه ابن
 خزيمة من رواية يزيد بن ابراهيم وعبد الرزاق عن ابن عينة كلاهما عن ابي الزبير (قلت)
 وهذا لا ينافي التفسير المتقدم اذ لا ينافي من كونه لم يكن بأرضهم ان لا يحلب الهن حتى لو امتنع
 هذا الجمل لكانت رواية الميثم مقدمة على رواية التاني والله اعلم (قوله فلا يفشاننا) كذا فيه
 بصيغة التاني التي يرايها النبي قال الكرمانى او على لغة من يحرق الغسل محرق الصبي أو
 أشبع الراوى الفتحه فظن انها ألف والمراد بالغسان الاتيان أي فلا يأمننا (قوله في مسجدنا)
 في رواية الكشممى والى الوقت مساجدنا بصيغة الجمع (قوله قلت ما يعني به) لم أقف على تعيين
 القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسؤل عطاء وفي مصنف عبد الرزاق ما يشدلى
 ذلك وجرم الكرمانى بان القائل عطاء والمسؤل جابر وعلى هذا فالضمير في أراه للنبي صلى الله عليه
 وسلم وهو بضم الهمزة أى أظنه ونبتة تقدم ضبطه (قوله وقال لمحمد بن يزيد عن ابن جريج
 الاتمه) بفتح النون وسكون المشاة من فوق يعيدها نون أخرى ولم جد طريق لمحمد هذه
 موصولة بالاسناد المذكور وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن محمد بن عبد الله بن محمد
 لكن قال عن ابي الزبير بدل عطاء عن جابر ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور الا انه قال فيه

٨٥٤

م د س

تحفة

٢٤٤٧

من هذه الشجرة يعني النوم
 فلا يقرب من مسجدنا حدثنا
 عبد الله بن محمد قال حدثنا
 أبو عاصم قال أخبرنا ابن
 جريج قال أخبرني عطاء
 قال سمعت جابر بن عبد الله
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من أكل من هذه
 الشجرة يريد النجوم فلا
 يفشاننا في مسجدنا قلت
 ما يعني به قال ما أراه يعني
 الاتمه وقال لمحمد بن يزيد
 عن ابن جريج الاتمه حدثنا
 سعيد بن عفير قال حدثنا
 ابن وهب

تغ

٢٤٩ / ٢

٨٥٥

م د س

تحفة

٢٤٨٥

ألم أنهم عن هذه البقرة الخبيثة أو المنتنة فإن أشار إلى ذلك والألفاظه الاتصفا فقد رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح بن عباد عن ابن جريج قال قال أبو عاصم ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ أراه يعني النبتة التي لم تطبخ وكذا الذي نعيم في المسخر من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ يريد النبي الذي لم يطبخ وهو تفسيره لآي عبادة الذي لم يطبخ وهو حقيقته كما تقدم وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فدخل فيه ما يطبخ قليلا ولم يبلغ النضج **(قوله عن يونس)** هو ابن يزيد **(قوله زعم عطاء)** هو ابن أبي رباح وفي رواية الأصل عن عطاء ومسلم من وجه آخر عن ابن وهب حدثني عطاء **(قوله أن جابر بن عبد الله زعم)** قال الخطابي لم يقبل زعم على وجه التهمة لكنه لما كان أمر اختلافه آتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمرين أتاه أو يختلف فيه **(قلت)** وقد يستعمل في القول المحقق أيضا كما تقدم وكلام الخطابي لا يثبت ذلك وفي رواية أحمد بن صالح الأصبهاني جابر لم يقل زعم **(قوله فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا)** كذا في رواية أحمد بن صالح الأصبهاني وهو الزهري ولم تختلف الرواة عنه في ذلك **(قوله أولم يعتد في بيته)** كذا في رواية أحمد بن صالح الأصبهاني وهو الزهري ولم تختلف الرواة العطف وكذا مسلم وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره **(قوله)** وإن النبي صلى الله عليه وسلم هذا حديث آخر وهو معطوف على الإسناد المذكور والتقدير وحديثنا بعد بن عوف بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم آتى وقد ترد الجارية فيه هل هو موصول أو مرسل كسابق هذا الحديث الثاني كان مقدما على الحديث الأول يستسنن لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره وأنه وقع منه صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وكانت في ستة سبع وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كسابقه **(قوله آتى بقدر)** بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ويجوز فيه التأييد والتذكير والتأنيث أشهر لكن الضمير في قوله فيه خضرات يعود على الطعام الذي في القدر فالتقدير آتى بقدر من طعام فيه خضرات ولهذا المأعاد الضمير على القدر أعادها للتأنيث حيث قال فأخبر عما فيها وحيث قال قريوها وقوله خضرات يضم الخاء وقع الضاد المعجمة كذا ضبط في رواية أبي ذر ولغيره بفتح أوله وكسر ثائه وهو جمع خضرة ويجوز ضم أوله ضم الضاد وتكسبها أيضا **(قوله إلى بعض أصحابه)** قال الكرماني في التعليل بالفتح إذا الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا اللفظ بل قال قريوها إلى فلان مثلاً أو فيه حذف أي قال قريوها مشيراً أو أشار إلى بعض أصحابه **(قلت)** والمراد ببعض أي أبو أيوب الأنصاري في صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان يصنع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فادخل فيه ما أي بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وسلم فضع ذلك مرة فقبل لم يأكل وكان الطعام فيه ثوم فقال أحرأموه يا رسول الله قال لا ولكن أكرهه **(قوله كل فاني آتاني من لاتبجي)** أي الملائكة وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل وأكرأه ففرقه أكرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أن يأكل فقال له ما منعك قال لم أراثر بذلك قال أمتي من ملائكة الله وليس يحرم ولهم ما من حديث أم أيوب

عن يونس عن ابن شهاب زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا أو ليعتد في بيته هو ابن أبي رباح وفي رواية أحمد بن صالح الأصبهاني وهو الزهري ولم تختلف الرواة عنه في ذلك **(قوله أولم يعتد في بيته)** كذا في رواية أحمد بن صالح الأصبهاني وهو الزهري ولم تختلف الرواة العطف وكذا مسلم وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره **(قوله)** وإن النبي صلى الله عليه وسلم هذا حديث آخر وهو معطوف على الإسناد المذكور والتقدير وحديثنا بعد بن عوف بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم آتى وقد ترد الجارية فيه هل هو موصول أو مرسل كسابق هذا الحديث الثاني كان مقدما على الحديث الأول يستسنن لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره وأنه وقع منه صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وكانت في ستة سبع وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كسابقه **(قوله آتى بقدر)** بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ويجوز فيه التأييد والتذكير والتأنيث أشهر لكن الضمير في قوله فيه خضرات يعود على الطعام الذي في القدر فالتقدير آتى بقدر من طعام فيه خضرات ولهذا المأعاد الضمير على القدر أعادها للتأنيث حيث قال فأخبر عما فيها وحيث قال قريوها وقوله خضرات يضم الخاء وقع الضاد المعجمة كذا ضبط في رواية أبي ذر ولغيره بفتح أوله وكسر ثائه وهو جمع خضرة ويجوز ضم أوله ضم الضاد وتكسبها أيضا **(قوله إلى بعض أصحابه)** قال الكرماني في التعليل بالفتح إذا الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا اللفظ بل قال قريوها إلى فلان مثلاً أو فيه حذف أي قال قريوها مشيراً أو أشار إلى بعض أصحابه **(قلت)** والمراد ببعض أي أبو أيوب الأنصاري في صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان يصنع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فادخل فيه ما أي بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وسلم فضع ذلك مرة فقبل لم يأكل وكان الطعام فيه ثوم فقال أحرأموه يا رسول الله قال لا ولكن أكرهه **(قوله كل فاني آتاني من لاتبجي)** أي الملائكة وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل وأكرأه ففرقه أكرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أن يأكل فقال له ما منعك قال لم أراثر بذلك قال أمتي من ملائكة الله وليس يحرم ولهم ما من حديث أم أيوب

قالت نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكفنا له طعاما فيه بعض البقول فذكر الحديث
 شموه وقال فيه كلوا فاني لست كأجد منكم اني أخاف أن أؤذي صاحبي **(قوله)** وقال أجد
 ابن صالح عن ابن وهب أني يسير مراده أن أجد ابن صالح خالف سعد بن عفير في هذه اللفظة فقط
 وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذکور وقد أخرجه البخاري في الاعتصام قال
 حدثنا أجد بن صالح فذكره بلفظ أني يسير وفيه قول ابن وهب يعني طبقا فيه خضرات وكذا
 أخرجه أبو داود عن أجد بن صالح لكن آخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث وأخرجه
 مسلم عن أبي الطاهر وحده كلاًهما عن ابن وهب فقال بقدر بالقاف ورجع جماعة من
 الشراح رواية أجد بن صالح لكون ابن وهب فسر البدر بالبطي فدل على أنه حديثه كذلك
 وزعم بعضهم أن لفظة بقدر تصحيف لانها تشعير بالطحين وقد ورد الاذن بكل البقول مطبوخة
 بخلاف الطبق فظاهره أن القول كانت فيه يتقوا الذي يظهر أن رواية القدر أصح لما تقدم
 من حديث أبي أيوب وأبو جيعا فإن فيه التصريح بالطعام ولا تعارض بين امتناعه
 صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين أنه لهم في أكل ذلك مطبوخا فقد عمل
 ذلك بقوله لست كأجد منكم وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله به
 به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا وقد جمع القرطبي في المفهم بين الرويتين أن الذي كان
 في القدر لم ينضج حتى تضجل رائحته فتفي في حكم النجاسة **(قوله يسير)** بفتح الموحدة وهو الطبق
 سمي بذلك لاستدارته تشبيها بالقمرة عند كاله **(قوله)** ولم يذكر الليث وأوصفان عن يونس قصة
 القدر) أمار رواية الليث فوصلها الذهلي في الزهريات وأما رواية أبي صفوان وهو الاموي
 فوصلها المؤتلف في الاطعمة عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الاول وكذا اقتصر
 عقل عن الزهري كما أخرجه ابن خزيمة **(قوله)** فلا أدري الخ) هو من كلام البخاري وهم من زعم
 أنه كلام أجد بن صالح أو من فوقه وقد قال البيهقي الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به
 فهو منه حتى يجي البيان الواضح بأنه مدرج فيه **(قوله)** عن عبد العزيز) هو ابن صهيب
(قوله) سال رجل) لم أقف على تسميته وقد تقدم الكلام على اطلاق الشجرة على الثوم وقوله فلا
 يقرب من بفتح الراء الموحدة وتشديد النون وليس في هذا اقتساده النبي بالمسجد فيستدل بعمومه
 على الحاق الجامع بالمسجد كصلى العيد والحائز ومكان الوليمة وقد أحققها بعضهم
 بالقياس والتسليم بهذا العموم اولى ونظيره قوله ولقد عرفت به كما تقدم لكن قد عمل المنع في
 الحديث بترك أدنى الملازمة وترك أدنى المسلمين فان كان كل منهما جازا عليه اختص النبي
 بالمسجد وما في معناها وهذا هو الاظهر والاعم انتهى كل جمع كلاساق و يؤيد هذا البحث
 قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم من أكل من هذه الشجرة تشبها فلا يقرب مني بالمسجد قال
 القاضي ابن العربي ذكر الصفة في الحكم بدل على التعليل بها ومن ثم دعي المازري حيث قال لو
 أن جماعة مسجداً كلوا كلهم ماله رائحة كريهة لم تمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم لأن المنع لم
 يخص بهم بلهم وبالملازمة وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيا من ذلك ودخل المسجد مطلقا
 ولو كان وحده واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق
 العيد لان الاذن من منعه أحد آخر من امان يكون أكل هذه الامور مباحا تكون صلاة الجماعة

نق

٢٤٢/٢

* وقال أجد بن صالح عن
 ابن وهب أني يسير قال ابن
 وهب يعني طبقا فيه
 خضرات ولم يذكر الليث
 وأوصفان عن يونس قصة
 القدر فلا أدري هو من قول
 الزهري أو في الحديث
 * حدثنا أبو معمر قال حدثنا
 عبد الوارث عن عبد العزيز
 قال سال رجل أنس بن مالك
 ما سمعت نبي الله صلى الله
 عليه وسلم يذكر في الثوم
 فقال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم من أكل من هذه
 الشجرة فلا يقرب مني
 يصلين معنا

٨٥٦

م

تحفة

١٠٤٠

(باب وضوء الصبيان)
ومتى يجب عليهم الغسل
والطهور

لمست فرض عن او امر ما فتكون صلاة الجماعة فرضاً وجهاً والامة على الاباحة كاهلها فليزم
أن لا تكون الجماعة فرض عين وتقر به ان يقال اكل هذه الامور جائز ومن لوازمه ترك صلاة
الجماعة وترك الجماعة في حق آكلها جائز ولازم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب وتقتل عن
أهل الظاهر أو بعضهم يحرمها بناء على أن الجماعة فرض عين وتقر به ان يقال صلاة الجماعة
فرض عين ولا تتم الا بترك آكلها وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فترك آكل هذا واجب
فيكون حراماً اهـ وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر لكن صرح ابن حزم منهم بأن آكلها حلال مع
قوله بان الجماعة فرض عين وانفصل عن اللزوم المذكور بان المنع من آكلها مختص بعلم
بخرجه الوقت قبل زوال الرائحة ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشرطها ومع ذلك تنقطع
بالسفر وهو في أصله مباح لكن يحرم على من أنشأه بعد سماع النداء وقال ابن دقيق العيد أيضاً
قد يستدل بهذا الحديث على أن كل هذه الامور من الاعذار المخصصة ترك حضور الجماعة
وقد يقال ان هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضي ذلك أن يكون عذراً في تركها الا ان
تدعو الى آكلها ضرورة قالوا بعد هذا من وجه تقرر به الى بعض أصحابه فان ذلك ينفي الزجر
اهـ ويمكن جملة على حالتين والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد اتيان المسجد والاذن في
التقريب وقع في حاله لم يكن فيه اذالك بل يمكن المسجد النبوي اذالك حتى فقد قدمت أن الزجر
متأخر عن قصة التقريب بست سنين وقال الخطابي توهم بعضهم أن آكل الثوم عذر في التلطف
عن الجماعة وانما هو عقوبة لا كونه على فعله اذ حرم فضل الجماعة اهـ وكأنه يخص الرخصة
بالماسب للبرء فيه كالطمر مثلاً لكن لا يلزم من ذلك أن يكون آكلها حراماً ولا أن الجماعة فرض
عين واستدل المهلب بقوله فاني آتيا جى من لا تنأى على ان الملائكة افضل من الادميين
وتعقب بانه لا يلزم من تفضيل بعض الافراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس واختلف هل
كل آكل ذلك حرام على النبي صلى الله عليه وسلم أو لا والراجح الحمل لعموم قوله صلى الله عليه
وسلم وليس يحرم كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة ونقل ابن التين عن مالك قال
القبيل ان كان يظهر ربحه فهو كالثوم وقد عارض بالجشاء (قلت) وفي الطبراني الصغير من
حديث ابن ابي ربيعة جابر النصيص على ذكر التعليل في الحديث لكن في اسناده يحيى بن راشد وهو
ضعيف وأحق بعضهم بذلك من يشبه بمشراً أو بهجر حراماً لمجتهد زائد بعضهم فألحق أصحاب
الصنائع كالمسك والعاجل كالبحرود ومن يؤذى الناس بلسانه وأشار ابن دقيق العيد الى
أن ذلك كله توسع غير مرضى (قائده) حكم برحمة المسجد وقرب منها حكمه وان ذلك
كان صلى الله عليه وسلم اذا جرد يدها في المسجد أمر باخراج من وجدها منها الى البقيع كما
ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه (تبينه) وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة من
أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب من مسجدنا ثلاثاً وبوب عليه بوقت النهي عن اتيان
الجماعة لا آكل الثوم وفيه نظر لاحتمال أن يكون قوله ثلاثاً متعلق بالقول أى قال ذلك ثلاثاً بل
هذا هو الظاهر لان علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة ﴿قوله ما﴾
وضوء الصبيان قال ابن الزبير بن المنير لم ينص على حكمه لانه لو عير بالنسب لا يقتضي صحة صلاة
الصبي بغير وضوء ولو عير بالوجوب لا يقتضي أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب فاني

قوله غير مرضى في بعض
النسخ اسقاط لفظة غير
اهـ محمده

٨٦٢
 ٨٦٥
 ٨٦٩

*(باب خروج النساء الى
 المساجد للليل والغسل)*
 حدثنا أبو اليان قال أخبرنا
 شعب عن الزهري قال
 أخبرني عروة بن الزبير عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 أعمت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالعنقة حتى ناداه
 عمر نام النساء والصبيان
 فخرج النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ما تنتظرها أحد
 غيرك من أهل الأرض ولا
 يصلي يومئذ الا بالمدية
 وكانوا يصلون العنقة فيما بين
 أن يغيب الشفق الى ثلث
 الليل الاول * حدثنا
 عبيد الله بن موسى

٨٦٤

٨٦٩

٨٦٥

٨٦٩

أبراهه وباتى الكلام عليه في كتاب الجمعة ان شاء الله تعالى * ثانياً حديث ابن عباس في
 ميتته في بيت جموفة وفيه وضوءه وصلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره على ذلك بان
 حوله فجعله عن جنبه وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة وباتى بقية مباحثه في
 كتاب الوتر ان شاء الله تعالى * رابعاً حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم ومطابقته للترجة من جهة ان انبت دال على الصبا فلا يتم بعد احتلام وقد أقره صلى الله
 عليه وسلم على ذلك * خامساً حديث ابن عباس في مجيئه الى متى ومرو به بن يدي بعض
 الصنف ودخوله معهم وتقرره على ذلك وقال فيه انه كان ناهياً للاحتلام أي قاربه وقد
 تقدمت مباحثه في أبواب سيرة المصلي * سادساً حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر نام
 النساء والصبيان قال ابن رشد فهم منهن البخاري ان النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً
 في المسجد وليس الحديث صريحاً في ذلك إذ يحتمل انهم ناموا في البيوت لكن الصبيان جمع محلي
 باللام فيهم من كل منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كل مع أمه في المسجد وقد ورد المصنف
 في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه اني لا تقوم الى الصلاة الا حديث وفيه فأسمع بكاء الصبي
 فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه وقد قدمنا في شرحه في أبواب الجماعة ان الظاهر أن
 الصبي كان مع أمه في المسجد وان احتمال أنها كانت تركته نائماً في بيتها وحضرت الصلاة
 فاستيقظ في غيبها فبكى بعد لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمركب أو أولى من القضاء بالمقدّر
 انتهى وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت وساقه المصنف ههنا من طريق معمر وشعب
 بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعب في الباب الذي بعده وقوله قال عباس وقع في بعض الروايات
 قال لي عباس وهو بالتحانية والمجعة وتحول الاسناد عند الأكثرين بعد الزهري وأتمه في رواية
 السقلي ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 صرح فيه بأنه كان صغيراً وساق في الكلام عليه في كتاب العيدين وترجم له هناك باب خروج
 الصبيان الى المصلي واستشكل قوله في الترجمة وصفوهم لانه يقتضي أن يكون الصبيان
 صفو في تحضهم وليس في الباب ما يدل على ذلك وأجيب بان المراد بصفوهم وقوفهم في الصف
 مع غيرهم وفعده ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن ان يكون فرداً حتى يسلم من
 بطلان صلاته عندهم منعه أو كراهته وظاهر حديث أنس يقتضي الاخير فهو حجة على من منع
 ذلك من الخاتبة مطلقاً وقد نص أحمد على انه يجزئ في النفل دون الفرض وفيه ما فيه (قوله)
 * خروج النساء الى المساجد للليل والغسل (أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام
 عليها الاثنان والاخير وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الغسل فعمل المطلق
 في الترجمة على المقدد ولانها في ذلك تفاصيل ساقى الإشارة الى بعضها فأول أحاديث الباب
 حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر نام النساء والصبيان وقد تقدم سادساً الاحاديث
 الباب الذي قبله ثانياً حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد ثانياً حديث أم
 سلمة في مكث الامام بعد السلام حتى ينصرف النساء وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب
 رابعاً حديث عائشة في صلاة الصبح بغسل ورجوع النساء متلفعات وقد تقدم الكلام عليه في
 المواقيت خامساً حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لاجل أمه وقد تقدم

عَنْ حُظَيْلَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ (٢٨٨) عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَاعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا اسْتَأْذَنَ كُمْ نِسَاءُ كُمْ بِاللَّيْلِ

إلى المسجد فأذّنوا له
 تأبّه سبعة عن الاعش
 عن مجاهد بن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا عبد الله بن محمد قال
 حدثنا عثمان بن عرق قال
 أخبرنا واثق عن الزهري
 قال حدثتني هند بنت
 الحرث أن أم سلمة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أخبرتها
 أن النسائي عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا إذا
 سكن من المكتوب مقروء وثبت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن صلى من الرجال
 ما شاء الله فإذا قام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قام
 الرجال * حدثنا عبد الله
 ابن مسلمة عن مالك ح
 وحدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن عجرة بنت
 عبد الرحمن عن عائشة
 قالت إن كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نزلني
 الصبح فيصرف النساء
 متلفعات يروطن ما يعرفن
 من الغلس * حدثنا محمد بن
 مسكين قال حدثنا بشر قال
 أخبرنا الأزاعي قال حدثتني
 يحيى بن أبي كثير عن عبد الله
 ابن أبي قتادة الأنصاري عن
 أمه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إن لأقوم

[illegible]

الى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فسمع بكاء الصبي فاحموزني صلاتي كراهية أن أشق على أمه ٢٢١٩ الحديث

الحديث قال فقال بلال بن عبد الله والله اتخمتين ومثله في رواية عقيل عند أحمد وعنده في رواية
شعبة عن الأعمش المذكورة فقال سالم أو بعض نبيه والله لا نسمع من يتخذ هذا الحديث
والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال أو هو ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ولم
يختلف عليهم في ذلك وأما هذه الرواية الأخيرة فمرجوحه في وقوع الشك فيها ولم أر مع ذلك شي
من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه بجاءه فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن
مهاجر وابن أبي نجيع وليث بن أبي سليم كلهم عن جراح ولم يسجد أحد منهم فإن كانت رواية
عمر بن دينار عن جراح محمولة في تسميته واقتدا فيجتمل أن يكون كل من بلال ووافد وقع
منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين وأجاب ابن عمر كلاهما بجواب يليق به ويقول به اختلاف
القبلة في جواب ابن عمر في رواية بلال عند مسلم فأقبل عليه عبد الله فسيب سباً شاماً سمعته
يسبه مثله قط وفسر عبد الله بن خزيمة في رواية الطبراني النسب المذکور باللعن ثلاث مرات وفي
رواية زائدة عن الأعمش فأنه قال أف لك وله عن ابن عمر عن الأعمش فعل الله بك وفعل وسئل
للمدني من رواية عدي بن يونس وإسلم من رواية أبي معاوية في رواية داود من رواية جرير
فسيب وغضب فيجتمل أن يكون بلال السادي فلذلك أجابه بالنسب المفسر باللعن وأن يكون واقتدا
بداً فلذلك أجابه بالنسب المفسر باللعن مع الدفع في صدره وكان السب في ذلك أن بلالاً عارض
الخطير برأيه ولم يذكره له الخليفة وواقفه واقتل لكن ذكرها بقوله يتخذونه غلا وهو يفتح المجهلة
ثم المعجزة وأصله الشجر الملتف ثم استعمل في اتخاذة ليكون الخدام على في خيمته أمر أو يظهر
غيره وكأله قال ذلك لما رأى من قدام بعض النساء في ذلك الوقت رجلاً على ذلك الغيرة وإنما
أنكر عليه ابن عمر لصرحه بخلاف الحديث والافوا قال مثلاً ان الزمان قد تغير وإن بعضهن ربحا
ظهوره قد وجد المسجد وأما غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه والى ذلك أشارت عائشة بما ذكر
في الحديث الأخير وأخذ من انكار عبد الله على ولده تأديب المعترض على السنن برأيه وعلى
العالم به وانه تأديب الرجل ولده وان كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له وجوز التأديب بالهيسران
فقد وقع في رواية ابن أبي نجيع عن جراح عند أحمد في كلمة عبد الله حتى مات وهذا ان كان
محمولاً فيجتمل أن يكون أحد هما مات عقب هذه القصة بعد ثم ذكر المنصف في الباب أحد وث
في مطلق حضور النساء للجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة أن النساء كن إذا ملن من الصلاة
قن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصل الصبح فينصرف النساء لملعنات وقدمى
الكلام عليه في آخر صفة الصلاة وحديث عائشة أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصل
الصبح فينصرف النساء لملعنات وقد تقدم شرحه في المواقيت وحديث أبي قتادة رفعه في
لا تقوم في الصلاة الحديث وفيه فأتى بزوج في صلاتي كراهية أن أشق على أمه وقد تقدم شرحه
في أبواب الأمانة قال ابن دقيق الميهدي الحديث عام في النساء إلا أن الفقهاء خصوه بشروط
بأنها أن لا تطيب وهو في بعض الروايات والخبر من ثقات (قلت) هو يقع المناء وكسر القاء
أي غير متطيبات ويقال أمر أذنه إذا كانت متغيرة الرمح وهو عند أبي داود وابن عمر
حديث أبي هريرة عند ابن حبان من حديث زيد بن خثعم وأما ما لا نسمعوا الله سبحانه الله
ولسلم من حديث زيب امرأة ابن مسعود إذا شملت أحداً كن المسجد فلا تسن طيباً انتهى

حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن يحيى

ابن سعيد عن عروة بنت

عبد الرحمن عن عائشة رضي

الله عنها قالت لو أدرك النبي

صلى الله عليه وسلم ما أحدث

النساء لم تكن المسجد

كما فعلت نساء بني إسرائيل

قلت لعروة أو منعن قالت نعم

باب صلاة النساء خلف

الرجال

حدثنا يحيى بن

قزعة قال حدثنا إبراهيم بن

سعد عن الزهري عن هند

بنت الحارث عن أم سلمة رضي

الله عنها قالت كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم إذا

سلم قام النساء حين يقضى

لهن وجبت حوائجهم فقام

يسيرا قبل أن يقوم قال نرى

والله أعلم أن ذلك كان لكي

ينصرف النساء قبل أن

يدركهن أحد من الرجال

حدثنا أبو نعيم قال حدثنا

سفيان ابن عيينة عن أبيه

ابن عبد الله عن أنس رضي

الله عنه قال صلى النبي صلى

الله عليه وسلم في بيت أم

سلمة فقامت وبيم خلفه

وأمر سلم خلفنا

باب سرعة

انصراف

قال ويطلق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك دعة الشهوة تحسن
 اللباس والحلي الذي يظهر والزينة الفائرة وكذا الاختلاط بالرجال وفوق كثير من الفقهاء
 المالكية وغديرهم بين الشابة وغيره ما وفيه قطرا إلا أن أخذ الخوف عليها من جهة التام إذا
 عريت عما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك الليل وقدر في بعض
 طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد وذلك في
 رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر باللفظ المتفق وإن شاء الله المساجد وسويت من خبرين أخرجه أبو
 داود وصححه ابن خزيمة ولا جدوا الطبراني من حديث أم حبيدة الساعدية أنها جاءت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إني أحب الصلاة معك قال فدعلت وصلاتك في بيتك
 خبرك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خبرك من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خبر
 من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خبرك من صلاتك في مسجد الجماعة وأما إذا
 أحدث حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عن أبي داود ووجه كون صلاتها في الاختفاء أفضل
 تحقيق الأمن فيمنه من الفتنة شيئا كذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ومن
 ثم قالت عائشة ما قالت وتكس بعضهن بعضا بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظرا إذا لا يترتب
 على ذلك تغير الحكم لأن ما علقه على شرط لم يوجد جدينا على ظن ظنته فقالت لو رأى منع فقال
 عليه لم يروى منع فاستقر الحكم حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها مبني على أنها كانت
 ترى المنع وأيضا فقد علم الله سبحانه ما يحدثن فما أوجب إلى نبيه منعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم
 منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالاسواق وأولى وأيضا لا أحد إلا ما وقع من
 بعض النساء من جبهتهن فان تعين المنع فليكن لمن أحدثت والاولى أن ينظر إلى ما يحشى منه
 الفساد فيجب أن لا يشاره صلى الله عليه وسلم إلى ذلك يمنع التطيب والزينة وكذلك التقيد بالليل
 كما سبق قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب كانت نساء بني إسرائيل وقول عروة في
 جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت
 ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء
 بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يشرفن الرجال في المساجد حرم الله عليهن المساجد
 وسلطن عليهن الحضة وهذا وإن كان موقوفا حكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي وروى
 عبد الرزاق أيضا نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحضيض
 (تنبيه) وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب باب انتظار الناس قيام الإمام
 العالم وكذا في تحفة الصغاني وليس ذلك بمعتمد إلا لتعلق ذلك بهذا الموضوع بل قد تقدم في
 موضعه من الإمامة بعنايه **قوله** باب صلاة النساء خلف الرجال وأورد فيه حديث
 أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم وقد تقدم الكلام عليه ومطابقه للترجمة من جهة أن وصف
 النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يقتطعنهم وذلك منهي عنه ثم
 وأورد فيه حديث أنس في صلاة أم سلم خلفه والبيت مع وهو ظاهر فما ترجم له وقد تقدم الكلام
 عليه في آخر أبواب الصفوف وقوله فيه فقمت وبيم خلفه فيه شاهد مذهب الكوفيين في إجازة
 العطف على الضمير للمرفوع المتصل بدون التأكي **قوله** باب سرعة انصراف

٨٢٢
تحفة
١٧٥١١

التسليم من الصبح) قبل الصبح لأن طول التأخير فيه ينفى إلى الاستفاضة تناسب الإسراع بخلاف العشاء فإنه يفرض إلى زيادة التهمة فلا يضر المكث (قوله فيصير منصور) هو من شيوخ البخاري وروى عن أبيه بواسطة كاهنا (قوله فيصير فن) هو على لغة بني الحرث وكذا قوله لا يعرف بعضهم بعضا وهذا في رواية الجوى ولكنهم لا يعرفونها لا يعرف بالافراد على الجادة (قوله نساء المؤمنين) ذكر الكرماني أن في بعض النسخ نساء المؤمنات وذكر توجيهه وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت (قوله باب) استئذان المرأة تزوجها بالخروج إلى المسجد) أورده فيه حديث ابن عمر وقد تقدم الكلام عليه قبل لكن أورده ضمن طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد ثم أخرجه الإجماع على من هذا الوجه يذكر المسجد وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج وقد تقدم البص في أياضا والله المستعان (خاتمة) اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى ههنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثلاثين حديثا المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثا والبقية موصولة المكررها فيها وفيما مضى مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جلة المعلق الثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة فالحاصل منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة واقفه سلم على تقرير بحجاسوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركبتين وحديث أنس في النهي عن رفع المص في الصلاة وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان وحديث يزيد بن ثابت في قراءة الأعراف في الغرب وحديث أنس في قراءة الرجل قبل هو الله أحد وهو معلق وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد وحديث رفاعة في القول في الاعتدال وحديث أبي سعيد في الجهر بالكبر وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام وحديث أبي هريرة لا يتطوع الإمام في مكانه وهو معلق وحديث عتبة بن الحرث في قصة التبر وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثرها ثلاثة موصولة وهي حديث أبي يزيد عن روين حلة في مواقيت في قصة الصلاة لحديث مالك بن النوفري وقد ذكره وحديث ابن عمر في صلاته مترعا ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد وحديثه في تطويعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقات والله أعلم بالصواب والله المبرج والمأب سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الجمعة)

ثبت عند الترجمة لئلا كثر منهم من قدمها على البسطة وسقطت الكريمة وأبى ذر عن الجوى والجمعة تضم المسح على المشهور وقد تسكن وقرأهم الأعمش وحكي الواحد عن القراءتها وحكي الزجاج الكسر أيضا المراد بيان أحكام صلاة الجمعة واختلاف في تسمية اليوم بثلاث مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة بنسخ العين المجدلة وشتم الرأى والمؤخذة فقيل سى

التسليم من الصبح وقلة
متكلمين في المسجد*
حدثنا يحيى بن موسى قال
حدثنا سعد بن منصور قال
حدثنا فليح عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه عن
عائشة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يصلي
الصبح بغسل فيصير فنساء
المؤمنين لا يعرفن من
الغسل أو لا يعرفن بعضهم
بعضا* (باب استئذان
المرأة تزوجها بالخروج إلى
المسجد)* حدثنا سعد
قال حدثنا يزيد بن زريع عن
معمر عن الزعري عن سالم بن تحفة
عبد الله عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم إذا
استأذنت امرأة أحدكم فلا
يتبعها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الجمعة)*

بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حذيفة البخاري في المبتدأ عن ابن عباس وأسناده
ضعيف وقيل لأن خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة
وغيرهما في إسناده حديث وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً بأسناد قوي وأحمد
مرقوماً بأسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال وبالله ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند
صحيح السه في قصة تجميع الانصار مع سعد بن زبارة وكافوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة فبطل
بهم وذكرهم قسموه الجمعة حين اجتماعهم إليه ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً وقيل لأن كعب بن لؤي
كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبعث عنه نبي روي ذلك
الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعاً وبه جزم الفراء وغيره وقيل
أن قصصاً والنبي كان يجمعهم ذكره نعلب في أماله وقيل سمى بذلك لاحتمال الناس للصلاة
فيه وبه جازم ابن خزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانما كان يسمى العروبة انتهى
وفيه نظير فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية وقالوا في الجمعة هم يوم العروبة
فالظاهر أنهم غير أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى أول أهون جبار ديار مؤنس عروبة
شارد وقال الجوهري كانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة وهذا يشعر بانهم
أحدوا له أسماء وهي هذه المتعارفة الآن كالسبت والاثنين آخرها وقيل ان أول من سعى
الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم الفراء وغيره فيحتاج من قال انهم غيروه إلى الجمعة
فأقوى على تسميته العروبة إلى نقل خاص وذكر ابن القيم في الهدى لاسم الجمعة اثنين وثلاثين
خصوصية وفيها انها يوم عيد ولا يصام منفرداً وقراءة آثم تنزل وهل في في صبيحتها والجمعة
والمناقب فيها والغسل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب وتبخير المسجد والتكبير
والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والاضافة وقراءة التكليف ونفي كراهية
النافلة وقت الاستسواء وضع السفر قبلها وتضعيف أجر الذاهب إليها بكل خطوة أجر سنة ونفي
تسجير جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفير الأثام وانما يوم المزيرو الشاهد والمذخر لهذه
الامة وخير أيام الأسبوع وتجتمع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه وذكر أشياء آخر فيها فنظر وترك
أشياء يطول تتبعها انتهى ملخصاً والله أعلم **(قوله)** **باب** فرض الجمعة لقول الله تعالى
اذا نودي للصلاة ن يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع (التي هنا عند الاكثر وسياق بقية
الآية في رواية أربعة وأى ذكر **(قوله)** فاسعوا فامضوا) هذا في رواية أبي ذر عن الجوزي وحده
وهو تفسيره للمراد بالسي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم فلان تأوهان سعون فالمراد به
الطري وسه أي في التفسير ان عسر قراً فامضوا وهو يؤيد بذلك واستبدال البخاري بهذه
الآية على فرضه الجمعة سبقة إليه الشافعي في الامم وكذا حديث أبي هريرة ثم قال فالتنزيل ثم
السنة يدلان على إيجابها قال علي بن الجراح أن يوم الجمعة هو الذي بين الخميس والسبت وقال
الشيخ الموفق الامر بالسي يدل على الوجوب اذ لا يجيب السي الا إلى واجب واختلف في وقت
فرضها فالأكثر على أنها فرضت بالمدة وهو مقتضى ما تقدم من فرضيتها بالآية المذكورة وهي
مدنية وقال الشيخ أبو حامد فرضت بمكة وهو غريب وقال الزين من المنعوجه الدلالة من الآية
الكرمية مشروعية النداء اذ الاذان من خواص الفرائض وكذا انتهى عن البيع لانه لا ينهى

* (باب فرض الجمعة لقول
الله تعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا إلى
ذكر الله وذروا البيع) *
فاسعوا فامضوا حدثنا
أبو النعمان قال أخبرنا
شعيب قال حدثنا أبو الزناد
أن عبد الرحمن بن هرم
الاعرج مولى ربيعة بن
الحارث حدثه أنه سمع أبا
هريرة رضي الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول

٨٧٦

٩٣٧٤٤

عن المباح بعض نهي تحريم الاذا أفضى الى ترك واجب ويضاف الى ذلك الترويض على قطعها
قال وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لانه للزام أو أطلق على غير الزام
كالقدور لكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لاهل الكتاب عن اختياره وتعيينه لهذه
الامة سواء كان ذلك وقع لهم بالتخصيص ام بالاجتهاد وفي سياق القصة اشعار بان فرضيتها على
الاعيان لا على الكفاية وهو من جهة إطلاق الفرضية من التعميم في قوله فهدانا الله والناس
لنفسه سبع (قوله نحن الآخرون السابقون) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عن مسلم
نحن الآخرون ونحن السابقون أي الآخرون زمانا والاولون منزلة والمراد أن هذه الامة وان
تأخر وجودها في الدنيا عن الامم الماضية فهي سابقة لهم في الآخر قبل انهم أول من يحشر وأول
من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة وفي حديث حذيفة عنده مسلم نحن
الآخرون من أهل الدنيا والاولون يوم القيامة المقضى لهم قبل التلاقي وقيل المراد بالسابق
هنا احرار فضله اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ويوم الجمعة وان كان مسبوقا بسبق قبله
أو أحده لكن لا يتصور اجتماع الالام الثلاثة متواليه ألا يكون يوم الجمعة سابقا وقيل المراد
بالسابق أي الى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا والاول أقوى
(قوله يد) بوجهة ثم تحتانها كنهة مثل غير ورتا ومعنى وبه جزم الخليل والكسائي ووجه
ابن سيده وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه ان معني يسلم من أجل وكذا
ذكره ابن حبان واليعقوب عن المزني عن الشافعي وقد استشهد به عارض ولا بد فيه بل معناه أنا
سبقنا بالفضل اذهبنا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم خلوا عننا مع تقدمهم ويشهد
له ما وقع في فوائد ابن المقري من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ نحن الآخرون في الدنيا
ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أولوا الكتاب من قبلنا وفي موطن سعد بن
عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أولوا الكتاب وقال الداودي هي بمعنى على أروع
قال القرطبي ان كانت بمعنى غير فنصب على الاستثناء وان كانت بمعنى مع فنصب على الظرف
وقال الطبري هي للاستثناء وهو من باب تأكيده المذهب بما يشبهه الذم والمعنى نحن السابقون
للفضل غير أنهم أولوا الكتاب من قبلنا ووجه التأكيده ما أجمع فيه من معنى النسخ لان
التامع هو السابق في الفضل وان كان متأخرا في الوجود وبهذا التقرير يظهر موقع قوله نحن
الآخرون مع كونه أمرا واحدا (قوله أولوا الكتاب) اللام الجنس والمراد التوراة والانجيل
والضيق في أو ثناء للقرآن وقال القرطبي المراد بالكتاب التوراة وقسمه نظير قوله وأوتينا من
بعدهم فاعاد التفسير على الكتاب فلو كان المراد التوراة لاصح الاخبار لاننا أوتينا القرآن
وسقط من الاصل قوله وأوتينا من بعدهم وهي ثالثة في رواية زرعة الدمشقي عن أبي البنان
شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه وكذا المسلم من طريق ابن عيينة عن
أبي الزناد وسأني تامعا عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة (قوله ثم هذا يومهم
الذي فرض عليهم) كذا لا كثرة للعموى الذي فرض الله عليهم والمراد اليوم يوم الجمعة والمراد
بفرضه فرض تعظيمه وأشير اليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر
عن أبي هريرة ومن حديث حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أضل الله عن الجمعة

نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة يبدأهم أو أولوا
الكتاب من قبلنا ثم هذا
يومهم الذي فرض عليهم
فاختلفوا فيه

من كان قلنا الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وانما يدل والله أعلم أنه لم يفرض عليهم يوم من الجمعة كل الى اختيارهم ليقوموا فيه شريعتهم فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يحدد اليوم الجمعة وما لم يعارض الى هذا ورسمه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقبل تخالفوا بدليل فاختلفوا وقال النورى يمكن ان يكونوا أمر وابه صريحاً فاختلفوا أهل بلزم تعينه أم يسوغ ابداله يوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلطوا انتهى ويشهد له مارواه الطبري باسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى اغماض السبب على الذين اختلفوا فيه قال أرادوا الجمعة فاختلطوا أو أخذوا السبت مكانه ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك وقد روى ابن أبي حاتم عن طريق أسباط بن نصر عن السدى التصريح بانهم فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا ولقظه ان الله فرض على اليهود الجمعة قالوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا نجعل عليهم وليس ذلك بحجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطية وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون سمعنا وعصينا **(قوله فهذا ان الله له)** يحتمل أن يراد بان لنا نص عليه وان يراد الهداية اليه بالاجتهاد ويشهد للثاني مارواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل أن تنزل الجمعة فقالت الانصار ان لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام والنصارى كذلك فهل فلنجعل يوماً يتجمع فيه فنذكر ان الله تعالى ونصلي ونسبحه فمعه يوم العروبة واجتمعوا الى أسعد بن زرارة فجلس بهم يومئذ وأمر الله تعالى الله بعد ذلك اذا ودئ الصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وان كان مرسله شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أسعد بن زرارة الحديث فرسل ابن سيرين يدل على ان أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة للاجتهاد ولا يمنع ذلك ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم علمه بالوحي وهو بحكمة فلم يتمكن من إقامتها ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما سلكه ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بوجهي البيان والتوفيق وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه والانسان انما خلق للعبادة فماسب أن يستقبل العبادة فيه ولان الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجده في الانسان الذي يتنعم بها فاناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه **(قوله)** الودغدا والنصارى بعد غد في رواية أخرى سعد بن المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة فهو لنا لليهود يوم السبت والنصارى يوم الاحد والمعنى أنه لما هداه الله تعالى لهم باعتبار اختيارهم وخطتهم في اجتهادهم قال القرطبي غدا هنا منصوب على الظرف وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا وكذا قوله بعد غدوا لا بمن هذا التقدير لان طرف الزمان لا يكون خبرا عن الجنة انتهى وقال ابن مالك الاصل أن يكون في الخبر لظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا التائب وبعد غد للرجل فيقدر هذا فان كان يكون ظرفا للزمان خبرين عنهما أي تعبد اليهود وغدا وتعبد النصارى بعد غد اه وسبقه الى نحو ذلك عياض وهو الوجه من كلام القرطبي وفي الحديث قليل على فرضية الجمعة كما قال

فهذا ان الله قالنا من لنا فيه
تبع اليهود وغدا والنصارى
بعد غد

النورى لقوله فرض عليهم فهذا الله فان التقدير فرض عليهم وعلينا فاضلا واحد يناوحد
 وقع في رواية شفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ كتب علينا وفيه أن الهداية والاضلال من
 الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوص بهذه الامة وأن
 استنباط معنى من الاصل يعود عليه بالابطال باطل وأن القياس مع وجود النص قاسد وأن
 الاحتجاج في زمن نزول الرحي جائز وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ويدل على ذلك تسعة الأسبوع
 كجمعة وكأول يوم من الأسبوع سبنا كما ساق في الاستسقاء في حديث أنس وذلك أنهم كانوا
 مجاورين لليهود فتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لا يذلل بفضل هذه الامة على الامم السابقة
 زادها الله تعالى ﴿ قوله ما ﴾ فضل الغسل يوم الجمعة قال الزين بن المنير ليدرك
 الحكم لما وقع فيه من اختلاف واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي
 تنفق الادلة على ثبوته ﴿ قوله وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء ﴾ اعترض أبو عبد
 الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال ترجمه على الصبي أو النساء
 أو رد اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره وأجاب ابن
 التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم أما الصبيان فالحديث الثالث في الباب حيث قال على كل
 محتلم فدل على أنها غير واجبة على الصبيان قال وقال الداودي فيه دليل على سقوطها
 عن النساء لان القروض يجب عليهن في الاكثر بالحض لا بالاحتلام وتعب بأن الحض في
 حقهن علامة للباوع كالاختلام وليس الاختلام مختصا بالرجال وانما ذكر في الخبر لكونه
 الغالب والاقصد لا يحتل الانسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتلم وقال
 الزين بن المنير انما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع للروح الهيا كادلت عليه الاخبار فيحتاج
 إلى معرفة من يطلب روحه فطلب غسله واستعمل الاستفهام في الترجمة للاشارة إلى وقوع
 الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله أحدكم لكن تقيده بالمحتلم في الحديث الآخر يخرج
 وأما النساء فيقع فيهن الاحتمال بأن يدخان في أحدكم بطريق التسليم وكذا احتمال عموم النهي
 في منعهن من المساجد لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اه ولعل البخاري أشار بذلك النساء
 إلى ما ساق في ريفي بعض طرق حديث نافع وإلى الحديث المصرح بان الجمعة على امرأة
 ولا يصح لكونه ليس على شرطه وان كان الاسناد صحيحا وهو عند أبي داود من حديث طارق بن
 شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ثقات لكن قال أبو داود لم يسمع طارق عن النبي صلى
 الله عليه وسلم إلا أنه رآه وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى
 الأشعري قال الزين بن المنير ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال ان حضرها
 لا يتغافل الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة وان حضرها لامرأة اتفقت فلا ثم أورد المصنف
 في الباب ثلاث أحاديث أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ
 ادبنا أحدكم الجمعة فليغتسل وقدر وامرأته عن مالك أن نافع أحدهم فذكره أخرجه
 البيهقي والهاء للتعبير بظاهره أن الغسل يعقب الجنى وليس ذلك المراد وانما التقدير اذا
 أراد أحدكم وقد جاء مصرح به في رواية اللث عن نافع عند مسلم ولفظه اذا أراد أحدكم أن
 يأتي الجمعة فليغتسل ونظير ذلك قوله تعالى اذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة

٨٧٧

٨٣٨

* (باب فضل الغسل يوم
 الجمعة وهل على الصبي شهود
 يوم الجمعة أو على النساء) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن نافع
 عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا جاء
 أحدكم الجمعة فليغتسل
 حدثنا عبد الله بن محمد بن
 أسماء قال حدثنا جويرية
 ابن أسماء عن مالك عن الزهري
 عن سالم بن عبد الله بن عمر
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب
 بينما هو قائم في الخطبة يوم
 الجمعة

٨٧٨

٩٠٠٩

فان المعنى اذا أردت المناجاة بلا خلاف وبقرى رواية الليث حديث أبي هريرة الا ترى قريبا
 بلطف من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل وعرف بهذا
 فساد قول من جملة على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة لان الحديث واحد
 ونحوه واحد وقد بين الليث في روايته المراد وقواه حديث أبي هريرة توروا به نافع عن
 ابن عمر لهذا الحديث مشهوره جدا فقد اعتنى بتفريق طرقه أبو عوانة في صحيحه فساقه
 من طريق سبعة من نفسا رويوه عن نافع وقد تنبعت ما فاته وجمعت ما رقى لي من طريقه في جزء
 مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نقدا غما يستفاد منه
 هنا ذكر سبب الحديث ففي رواية اسمعيل بن أمية عن نافع عن أبي عوانة وقاسم بن أصبغ
 كان الناس يغدون في أعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة ففسدوا ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال من جاء منكم الجمعة فليغتسل ومن اذ كر محل القول في رواية
 الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعواد هذا المنبر
 بالبدنية يقول أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده من رواية البسيع بن قيس عن الحكم
 وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلطف حديث الباب
 الا قوله جاء فعنده راح وكذا رواه النسائي من رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور
 ومالك ثلاثتهم عن نافع ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية خضر بن جويرية عن نافع
 عن أبي مسلم الكجي بلطف كان اذا خطب يوم الجمعة قال الحديث ومنها زيادة في المتن في
 رواية عثمان بن واقد عن نافع عن أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم بلطف من أتى
 الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتهم فليغسل عليه غسل ورجاله ثقات لكن قال الزائر
 أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود
 والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عباس بن عباس
 القتيبي عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل محتلم وعلى من راح الى الجمعة الغسل قال الطبراني في
 الاوسط لم يروه عن نافع بن يادة حفصة الا بكبر ولا عنه الاعاشي تفريده مفضل * (قلت) *
 رواه ثقات فان كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر من النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن غيره من الصحابة فساق في ثانی احاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يسماع اختلاف المتن قال ابن دقيق العيد في الحديث دليل على
 تعليل الامر بالغسل بالجئي الى الجمعة واستدل به لمالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا
 بالذهاب وواقفه الاوراعي والليث والجهور قالوا يعجز عن بعد النجر ويشهد لهم حديث
 ابن عباس الا ترى قال الاثر سمعت أجدس عن نافع عن أبي هريرة عن نافع عن نافع عن نافع عن نافع
 فقال نعم ولم اسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي شيبة الى ما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن
 سعيد عن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه وله نسخة أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيوضا
 ولا يعيد الغسل ومقتضى النظر أن يقال اذا عرف أن الحكمة في الامر بالغسل يوم الجمعة
 والتبظيف رعاية الحاضر من من التاذي بالأمم الكريمة فمن خشى أن يصيبه في أثناء النهار

انجاء رجل

ما من من تنظيفه استحبه أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فحضر
 اتصال الذهاب بالغسل لحصل الامن مما يغاير التسليط والله أعلم قال ابن دقيق العبد ولقد بعد
 الظاهري ابعادا يكاد أن يكون محزوما بطلانه حيث لم يشترط تقديم الغسل على إقامة صلاة
 الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كني عنه تدل على اضافة الغسل الى اليوم يعني كما سيأتي في
 حديث الباب الثالث وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني
 كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب قال وفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضر من ذلك
 لا يتأذى بعد إقامة الجمعة وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به والمعنى
 إذا كان معلوما كالنص قطعاً وظاهراً للقطع فاتباعه وتعلق الحكم به أولى من اتباع
 مجرد اللفظ (قلت) وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل
 للجمعة ولا فعل ما أمر به وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير
 ذلك بما هو بصدد المنع والردو يفضي الى التطويل بما لا طائل فحسبه ولم يورد عن أحد من
 ذكر التصريح بإجاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة وانما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط
 اتصال الغسل بالذهاب الى الجمعة فاخذوه منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما
 ظاهر كالشمس والله أعلم واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشروع لمن لم يحضر
 الجمعة وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع وهذا هو الاصح
 عند الشافعية وبه قال الجمهور خلافاً لاكثر الحنفية وقوله فيه الجمعة المراد به الصلاة والمكان
 الذي تقام فيه وذكر الجني لكونه الغالب والافلاحكم شامل لمن كان مجاوراً والجامع ومقرباً
 واستدل به على أن الامر لا يحصل على الوجوب الا بقرينة لقوله كان يأمر نافع من الجمهور
 جالوه على التنب كاسياني في الكلام على الحديث الثالث وهذا بخلاف صيغة أفعل فانها على
 الوجوب حتى تظهر قرينة على التنب الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد
 الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب ينأهوا قائم في الخطبة يوم الجمعة الحديث
 أورد منه رواية جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر
 فكيف الاسماعيلي عن البغوي بعد ان أخرجه من طريق روي عن عبادة عن مالك أنه لم يذكر في
 هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله ابن عمر غير روي عن عبادة جويرية اهـ وقد تابعهما
 أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه ابن خنبل عنه بذكر ابن عمر وقال الدارقطني
 في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء
 الثلاثة ثم قال واولو عاصم النبيل وابراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء
 وذكر جماعة غيرهم في بعضهم فقال ثم ساق اسانيدهم اليهم بذلك وزاد ابن عبد البر في وصله عن
 مالك أيضاً التبعني في رواية اسمعيل بن اسحق القاضي عنه ورواه عن الزهري موصولاً لونس
 ابن زيد عن مسلم ومعه عند أحمد وأبو اويس عند قاسم بن أصبغ وبنو جويرية بن أسماء في اسناد
 آخر على من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن
 عمر رضي الله عنهما (قوله ينأه) أصله بين وأشعب الفتحة وقد سبق بلاشباع ويزاد فيهما
 قصير بينهما هي رواية لونس وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة (قوله انجاء رجل) في رواية

المستقلى والاصبلى وكريهة اذ دخل **(قوله من المهاجرين الاولين)** قيل في تعريفهم من صلى الى القلتين وقيل من شهد بدرا وقيل من شهد سيرة الرضوان ولا شك انهم امرأتان بنسبة الى الاول اولى في التعريف لسبقه فن هاجر بعد نحويل القبلة وقيل وقعة بدر هو آخر بالنسبة الى من هاجر قبل نحويل وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطن الرجل المذكور عثمان بن عفان وكذا سماه معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال ابن عبد البر لا أعلم خلافا في ذلك وقد سماه ايضا ابو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كما سنانى بعد يابن **(قوله فتاداه)** أى قال له بالان **(قوله آية ساعة هذه)** أى تشديد التختانية تأنيت أى يستقيم بها والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وانكار وكأنه يقول لم تأخرت الى هذه الساعة وقد ورد التصريح بالانكار في رواية ابن هريرة فقال عمل تحت بسون عن الصلاة وفي رواية مسلم فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء الذى يظهر أن عمر قال ذلك كله حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ومما ذكره التلج الى ساعات التكبر الى وقع الترغيب فيها وانما اذا انقضت طوت الملائكة الصحف كما سنانى قريبا وهذا من أحسن التعريضات وارشد الكتابات وفهم عثمان ذلك فادبر الى الاعتذار عن التأخر **(قوله انى شغلت)** بضم أى وقدين جهة شغلة في رواية عبد الرحمن ابن مهادى حيث قال اقبلت من السوق فسمعت النداء والمراذبة الاذان بن يدى الخطيب كما سنانى بعد ابواب **(قوله فلم أزد على أن وضأت)** لم اشتغل بشئ بعد أن سمعت النداء بالابواب وهذا يدل على أنه دخل المسجد في استدأمر وعمر في الخطبة **(قوله والوضوء أيضا)** فيه اشعار بأنه قبل عذره ترك التكبر لكنه استنبط منه معنى آخر اجمعه عليه فيه انكار ثان مضاف الى الاول وقوله والوضوء في رواية بالنصب وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم أى والوضوء ايضا اقتصرت عليه واختاره دون الغسل والمعنى ما اكنفت بتأخير الوقت وتقويت القضية حتى تركت الغسل واقتصر على الوضوء وجوز القرطبي الرفيع على أنه مبتدأ وخبره مخذوف أى والوضوء أيضا يقتصر عليه وأغرب السهيلي فقال اتفق الرواة على الرفيع لان النصب يخرج به الى معنى الانكار يعنى والوضوء لا شكر وجوابه ما تقدم والظاهر ان الواو عاطفة وقال القرطبي هي عوض عن همزة استفهام كقراءة ابن كثير قال فرعون وأمنت به وقوله ايضا اى لم يكفل ان فأنك فضل التكبر الى الجمعة حتى اضفت اليه ترك الغسل المرغب فيه ولم اقب فشى عن الروايات على جواب عثمان عن ذلك والظاهرة انه سكنت عنه اكفاء بالاعتذار الاول لانه قد اشار الى أنه كان ذاهلا عن الوقت وانه يادى عند سماع النداء وانما ترك الغسل لانه تعارض عند ادراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما امر مرغبا فيه فترك سماع الخطبة ولعله كان يرى فرضته فلذلك آثره والله اعلم **(قوله كان بأمر بالغسل)** كذا في جميع الروايات لم يذكر المسامحة لان في رواية جورية عن نافع بلفظ كانوا هم وفي حديث ابن عباس عند الطحاوى في هذه القصة ان عمر قال له لقد علم ان امرأنا بالغسل قلت انتم المهاجرون الاولون ام الناس جميعا قال لا ادري وانه ثقات الا انه معلول وقد وقع في رواية ابن هريرة في هذه القصة ان

من المهاجرين الاولين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتاداه عمرا بة ساعة هذه قال انى شغلت فلم أنقلب الى أهلى حتى سمعت التاذين فلم أزد على أن وضأت فقال والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بأمر بالغسل حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٨٧٩

م ف س ق

تحفة

٤١٦١

عمر قال إنما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أراح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل كذا هو
 في الصحيحين وغيرهما وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الأولين وفي هذا الحديث من
 القوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر وتفقداً للامام رعيته وأمرهم بمصالح دينهم وانكراه على
 من أدخل بالفضل وإن كان عظيم الخلل ومواجهته بالانكار ليرتدع من هو دونه بذلك وإن الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها وسقوط منع الكلام عن مخاطب
 بذلك وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو
 أفشى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة لأن عمر لم يصر رفع السوق بعدها هذه القصة واستدل به
 مالك على أن السوق لا يمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر وليكون الذهاب
 إليها مثل عثمان وفيه شهود الفضلاء السوق ومعاينة التجر فيها وفيه أن فضيلة التوجه إلى
 الجمعة إنما تحصل قبل التأذين وقال عاصم بن حجة لأن السبي إنما يجيب بسماع الأذان وإن
 شهود الخطبة لا يجيب وهو مقتضى قول أكثر المالكية وتعتب بانه لا يلزم من التأخر إلى سماع
 النداء أعوان الخطبة بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء وعلى تقدير أن يكون
 فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجيب شهودها على من تعتقه بالجمعة واستدل به على أن
 غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وانكراهه على عثمان تركه وهو متعقب لأنه أنكر عليه ترك
 السنة المذكورة وهي التكبير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك وعلى أن الغسل ليس شرطاً
 لجمعة الجمعة وسيأتي البحث فيه في الحديث بعده * الحديث الثالث حديث مالك أن بضائع
 صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري لم يختلف رواة الموطأ على مالك في إسناده
 ورجاله مذبذوب كالاول وفيه رواية تابعي عن تابعي صفوان عن عطاء وقد تابع مالك على
 روايته الدراودي عن صفوان عن عبد بن حبان وخالفهما عبد الرحمن بن اسحق فرواه عن
 صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة (قوله
 غسل يوم الجمعة) استدلل به على أن الغسل اليوم للزيادة لا لغيره وقد تقدم ما فيه واستنبط منه
 أيضاً أن اليوم للجمعة غسل مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجوز عن غسل الجمعة
 الأيانية وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لا ينبه وقد رآه يقتل يوم الجمعة أن كان غسلاً عن
 جنباته فأعده غسل آخر للجمعة أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما ووقع في رواية مسلم
 في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعده هذا وظاهره أن الغسل حيث
 وجد فيه كفي لكون اليوم جعل ظراً للغسل ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتفقروا إلى روايتان
 (قوله واجب على كل محتلم) أحبا للعلم والاعتدال والاحتياط لكونه الغالب واستدل به على
 على دخول النساء في ذلك كما سألني بعد غيبة أبواب واستدل بقوله واجب على فريضة غسل
 الجمعة وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب وغيرهما وعوقل لأهل الظاهر وأحدى
 الروايتين عن أحمد وحكاها ابن حزم عن عمرو جمع جم من الصحابة ومن بعدهم ثم ساق الرواية
 عنهم لكن ليس فيها عن أحمد منهم التصريح بذلك إلا نادراً وإنما اعتمد في ذلك على أشياء
 محتملة كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة وحكاها ابن المنذر والخطابي عن
 مالك وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بعرف في مذهبه قال ابن دقيق العيد فنص

قال غسل يوم الجمعة واجب
 على كل محتلم

مالك على وجوهه فمخلة من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأتى ذلك أصحابه اه والرواية عن مالك بذلك في التمهيد وقبسه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال حسن وليس بواجب وحكا بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا وهو غلط عليه فقد سرح في محبيه بأنه على الاختيار واحتج لكونه مندوبا بعدة أحاديث في عدة تراجم وحكا شارح الغنية لابن سريج قول الشافعي واستغرب وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديث ابن عمر وأبي سعيد احتفل قوله واجب معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا يتميز الطهارة للصلاة الجمعية إلا بالغسل واحتفل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والتزينة ثم استدلل للاحتفال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهم قد علموا أن الأمر بالغسل للاختيار اه وعلى هذا الجواب قول أكثر المصنفين في هذه المسئلة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهم جراحوا بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوه ما على ذلك فكان اجتماعهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوي وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا أوجب به ولم يقولوا أنه شرط بل هو واجب مستقل فصحة الصلاة بدونه كأن أصله قصد التنظيف وإزالة النجس الكريمة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس وهو موافق لقول من قال يحرم أكل النوم على من قصد الصلاة في الجماعة ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان والجواب أنه كان معذورا لأنه اعتكف ذلك إلا عن الوقت مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار لما ثبت في صحيح مسلم عن جرسان أن عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يفيض عليه الماء وانما يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخر لأنه لم يتصل غلبه بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذي التزينة وغيره فيجب على الثاني دون الأول نظر إلى العلة حكاه صاحب الهدي وحكى ابن المنذر عن أسحق بن راويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشغاله بعبادة عثمان ونوبخ مثله على رؤس الناس فلو كان ترك الغسل مباحا لم يفعل عمر ذلك وانما يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة ولو كونه كان اغتسل كما تقدم قال ابن دقيق العيد ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم يحتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صيغة الأمر على التذنب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال أكرمك على واجب وهو تأويل ضعيف انما صار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث من فوضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث قال ورجمتا ولوه نأوى يلاستكرها كن جل لفظ الوجوب على انقضاء انتهى فاما الحديث فيقول على المعارض فيه كثير من المصنفين ووجه الدلالة منه قوله فالغسل أفضل فانه يقتضي اشتراك الموضوع والغسل في أصل الفضل فستلزم أجزاء الموضوع ولهذا الحديث طرق أشهر وأقوى أرواها رواه الحسن عن سمرة آخر جهأ أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله عثمان أحدهما أنه من عنقه الحسن والآخرى أنه اختلف عليه فيه وآخر جهأ بما جابه

من حديث انس والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة البزاز من حديث أبي سعد وان
عند من حديث جابر وكلها ضعيفة وعارضوا أيضا باحاديث منها الحديث الا في الباب الذي
بعده فان فيه وان يستوان عيسى طيبا قال القرطبي ظاهره وجوب الاستئذان والطيب لا كرها
بالعاطف فالتقدير الغسل واجب والاستئذان والطيب كذلك قال وليسوا واجبين اتفاقا فدل على
ان الغسل ليس بواجب اذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلغة واحدة انتهى وقد سبق
الى ذلك الطبري والطحاوي ونعقبه ابن الجوزي بانه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على الواجب
لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب
القرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان للقاتل ان يقول آخر حج بدليل في ماعداه
على الاصل وعلى ان دعوى الاجماع في الطيب مردودة فقد روى سفيان ابن عيينة في جامعهم عن
أبي هريرة انه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واستأذنه صحيح وكذا قال ابو جوب به بعض اهل الظاهر
ومنها حديث أبي هريرة من رفعه من موضع فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت فغفر له
آخره مسلم قال القرطبي ذكر الوضوء وما معه من تأجيله التواب المقتضى للجمعة فدل على ان
الوضوء كلف واجبا بانه ليس فيه في الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ من اغتسل
في جمعة لم يأت بكون ذكر الوضوء على تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى اعادة الوضوء ومنها حديث
ابن عباس انه سئل عن غسل يوم الجمعة أو أجب هو فقال لا ولكنه أطهر لمن اغتسل ومن لم
يغتسل فليس بواجب عليه وسأخبركم عن بدء الغسل كان الناس يجهدون بلبس الوضوء
ويعملون وكان مسجدهم ضيقا فلما أذى بعضهم بعضا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الناس
إذا كان هذا اليوم فاعتسلوا قال ابن عباس ثم جاء الله بالخبر ولبسوا غير الوضوء وكفوا العمل
وسمع المسجد أخرجه أبو داود والطحاوي واستأذنه حسن لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما
سألت قريبا وعلى تقدير الصحة فالمرور منه ورد بصيغة الامر الدال على الوجوب واماني الوجوب
فهو موقوف لانهم استنبطوا بن عباس وفيه نظر اذ لا يلزم من زوال السبب زوال السبب
كافي الرمل والجار وعلى تقدير تسليحه فلن قصر الوجوب على من بهرا الجمعة كرهه ان تغسل
به ومنها حديث طاوس قلت لابن عباس زعموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا
يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم الآن تكونوا اجنبا الحديث قال ابن حبان بعد ان أخرجه فيه ان
غسل الجمعة يجزئ عنه غسل الحنابلة وان غسل الجمعة ليس بفرض اذ لو كان فرضا لم يجزئ عنه غيره
انتهى وهذه الزيادة الا ان تكونوا اجنبا فترد من ابن اسحق عن الزهري وقد رواه شعيب عن
الزهري بلفظ وان تكونوا اجنبا وهذا هو الحق من الزهري كما سأتى بعد بابين ومنها حديث
عائشة الا في بعد اواب بلفظ لو اغتسلتم فمعه عرض وتبسه لاحتمو وجوب واجيب بانه ليس
فيه في الوجوب وبانه ساقى على الامر به والاعلام بوجوبه ونقل الزين المنبر بعد قول
الطحاوي لما ذكر حديث عائشة فدل على ان الامر بالغسل لم يكن للوجوب وانما كان لعله ثم
ذهب تلك العلة فذهب الغسل وهذا من الطحاوي يقتضي سقوط الغسل أصلا فلا بعد فرضا
ولا مندوب بالقوله زالت العلة الى آخره فيكون مذهبا ثالثا في المسئلة انتهى ولا يلزم من زوال العلة
سقوط التنبه بعد اولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة ثم ان هذه الاحاديث كايها وصلت

لمادت الاعلى في اشتراط الغسل لاعلى الوجوب المحرر كما تقدم وأما ما أشار إليه ابن دقيق
العديم ان بعضهم أوله بتأويل مستكر فقد نقله ابن دحية عن القدوري من الحنفية وأنه
قال قوله واجب أى ساقط وقوله على بمعنى عن فيكون المعنى أنه غير لازم ولا يفتى مافيه
من التكلف وقال الزين بن المنير أصل الوجوب في اللغة السقوط فلما كان في الخطاب على
المكلف غث ثقل كان كل ما أكد عليه منه يسعى واجبا كما أنه ساقط عليه وهو اعلم من كونه فرضا
أو ندبا وهذا سبقه ابن زرة البسه ثم تعقبه بان اللفظ الشرعي خاص بمقتضاها شرعا لا وضعوا كأن
الزبن استشعر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث واجب بان
وجوب في اللغة لم يخص في السقوط بل ورد بمعنى مات ومعنى اضطرر بمعنى لزم وغير ذلك
والذي يتبادر الى الفهم منها في الاحاديث انها بمعنى لزم لاسيما اذا سبقت لبيان الحكم وقد تقدم
في بعض طرق حديث ابن عمر الجمعة واجبة على كل محتلم وهو بمعنى الزوم قطعاً ويؤيده أن في
بعض طرق حديث الباب واجب كغسل الحنابلة أخرجه ابن حبان من طريق أخرجه
الدروري عن صفوان بن سالم وظاهره الزوم وأجاب عنه بعض القائلين بالنديبة بان التشبيه
في الكسفة لا في الحكم وقال ابن الحوزي يحتمل ان يكون لفظة الوجوب بمعنى من بعض
الرواة أو ناسخ ونسخ الوجوب ورد بان الطعن في الروايات الناسخة بالظن الذي لاستنبذه لا يقبل
والنسخ لا بصار إليه الا بدليل ومجموع الاحاديث يدل على استمرار الحكم فان في حديث عائشة ان
ذلك كان في أول الحال حيث كانوا يهودون وأبو هريرة وابن عباس انما أحيا النبي صلى الله
عليه وسلم بعد أن حصل التوسع بالنسبة الى ما كانوا فيه أولاً ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه صلى
الله عليه وسلم الامر بالغسل والخت عليه والترغب فيه فكيف يدعى النسخ بذلك (قائدة) حكى
ابن العربي وغيره ان بعض أصحابهم قالوا يجزئ عن الاعتسال الجمعة التطيب لان المقصود
الظنافة وقال بعضهم لا يشترط له الماء المطلق بل يجزئ به الورد ونحوه وقد عاب ابن العربي ذلك
وقال هو لا يوقوف مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعديا المعين والجمع بين التعبد والمعين اولى
انتهى وعكس ذلك قول بعض الشافعية بالقيم فانه تعبدون نظرا الى المعنى وأما الاكتفاء بغير
الماء المطلق فردوا لانها عادية لذات الترغب فيها فيحتاج الى النسبة ولو كان لحض الظنافة لم
تكن كذلك والله أعلم **بقوله ما** الطب للجمعة لم يذكر حكمه ايضا وقوع الاحتمال
فيه كما سبق **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر كذا في رواية ابن عسار وهو ابن المدني
واقصر الباقون على حدثنا علي **(قوله)** قال أشهد على أبي سعد ظاهره فانه سمع منه قال ابن
التين اراد بهذا اللفظ التأكيدي للرواية انتهى وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن سلم القائل أشهد وبين
أبي سعيد جلا كما ساقى **(قوله)** وان يستن أى بذلك اسنانه بالسواك **(قوله)** وان يستن
الميم على الأفتح **(قوله)** ان وجد (متعلق بالطيب أى ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعقبه بما قبله
أيضا وفي رواية مسلم وعيسى من الطيب ما يقدر عليه وفي رواية ولومن طيب المرأة قال عباس
يحتمل قوله ما يقدر عليه ارادة التأكيدي ليعمل ما يمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر
ويؤيده قوله ولومن طيب المرأة لانه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخن ربحه فاحتبه
للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكيد الامر في ذلك ويؤخذ من اقتضاه على المس الاخذ

* (باب الطيب الجمعة) *
حدثنا علي بن عبد الله بن
جعفر قال أخبرنا سري
ابن عمارة قال حدثنا شعبة
عن أبي بكر بن المنكر قال
حدثني عمرو بن سليم
الانصاري قال أشهد
على أبي سعيد قال أشهد
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الغسل يوم الجمعة
واجب على كل محتلم وأن
يستن وأن عيس طيبا ان وجد

٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠

بالتحقيق في ذلك قال الزين بن المشرق في تبسيه على الفرق وعلى تبسيه الامر في الطبيب بان يكون
 بالق ما يمكن حتى انه يجزئ منه من غير تناول قدر ينقصه بغير بضاع على امثال الامر فيه **(قوله)**
 قال عمرو) أي ابن سليم راوى الخبر وهو موصول بالاسناد المذكور اليه **(قوله)** وأما الاستئذان
 والطيب فانه علم هذا يؤيد ما تقدم من ان العطف لا يقتضي التشرية من جمع الوجوه وكان
 القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث
 ويوقف قهبا على وقوع الاحتمال فيه قال الزين بن المنير يحتمل أن يكون قوله وان يستمعطوا
 على الجملة المصرحة بوجوب الغسل فيكون واجبا ايضا ويحتمل ان يكون مستأنفا فيكون
 التقدير وان يستمعطوا بوجوب الغسل فيكون واجبا ايضا ويحتمل ان يكون مستأنفا فيكون
 خالد بن زيد حدث قال فبان الغسل واجب ثم قال والسواك وان عيس من الطيب يأتي في
 شرح باب الدهن يوم الجمعة حديث ابن عباس وأصيبوا من الطيب وفسه تردد ابن عباس في
 وجوب الطيب وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون قوله وان يستمعطوا كلام أي سعيد خطبه
 الراوي بكلام النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وانما قال ذلك لانه ساقه بالفظ قال أبو سعيد وان
 يستمعطوا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ولا في واحد
 من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات بل ليس في جميع طرق هذا الحديث قال أبو
 سعيد فعوى الادراج فيه لاحقيقة لها ولا يتحقق بالاستئذان والتطيب التزين باللباس وسأني
 استعمال الخس التي عنت من القطرة وقد صرح ابن حبيب من المسالك به فقال يلزم الاتي
 الجمعة جمع ذلك وسأني في باب الدهن للجمعة ويدهن من دهنه وعيس من طيبه والله أعلم **(قوله)**
 قال أبو عبد الله) أي البخاري ومروا به عاذر ان محمد بن المنكدر وان كان يكتي أيضا بأبكر
 لكنه من كان مشهورا باسمه دون كنيته بخلاف أخيه أي بكر راوى هذا الخبر فانه لاسمه
 الا كنيته وهو مدني تابعي كشيخه **(قوله)** روى عنه بكر بن الأشج وسعيد بن أبي هلال) كذا في
 رواية أي ذرو لغیره ورواه عنه وكان المراد ان شعبة لم يفرده برواية هذا الحديث عنه لكن بين
 رواية بكر وسعيد مخالفة في موضع من الاسناد فروا به بكر موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد
 أدخل فيها بن عمرو بن سليم وأبو سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وابوداود والتساقي من طريق
 عمرو بن الحارث ان سعيد بن أبي هلال وبكر بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن
 سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فقد كرا الحديث وقال في آخره الا ان بكره
 يدكر عبد الرحمن وكذلك أخرجه أحمد بن حنبل من طريق ابن لهيعة عن بكر ليس فيه عبد الرحمن ومثقل
 الدارقطني في العلل عن هذا الكلام الاخير فخم بن بكر وسعيد اخا لفاشعة فزاد في الاسناد
 عبد الرحمن وقال انه ما ضبط اسناده وجوده وهو الصحيح وليس كما قال بل المقر بن ادة
 عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال وقدواف شعبة وبكره على اسقاطه محمد بن المنكدر أخرجه
 بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه والعدد الكثير اولى بالحفظ من واحد الذي يظهر ان عمرو بن
 سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ثم نقل أبو سعيد عنه وسماعه منه ليس بمكر
 لانه قد ورد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس وحكي الدارقطني في العلل فيه
 اختلافا أخرجه علي بن المديني شيخ البخاري فيه فذكر ان الباغندي حدث به عنه بن ادة

قال عمرو وأما الغسل فاشهد
 أنه واجب وأما الاستئذان
 والطيب فانه أعلم وأوجب
 هو أم لا ولكن هكذا في
 الحديث قال أبو عبد الله
 هو أخرجه محمد بن المنكدر ولم
 يسم أبوبكر هذا روى عنه
 بكر بن الأشج وسعيد بن أبي
 هلال وعنده كان محمد بن
 المنكدر يكتي أبي بكر وأبي
 عبد الله

ق

٢٥٠ / ٢

(٢) في نسخة أخرى غلم

عبد الرحمن أيضا وخالفه تمام (٢) عنه فلم يذكر عبد الرحمن وفيما قال نظر فقد أخرجه الاسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حمزة وأبو أحمد الفطري في كلاهما عن الباغندي فهو لا يثبت من الحفاظ حدوثا به عن الباغندي فلم يذكر عبد الرحمن في الاسناد فلعل الوهم فيه عن حديث به الدارقطني عن الباغندي وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الاسماعيلي واسمعيل القاضي عند ابن مندة في غرائب سبعة كلهم عن علي بن المديني ووافقه علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد عن عروة عن حرمي بن عمار عند أبي بكر المروزي في كتاب الجمعة ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حرمي وأشار ابن مندة إلى أنه تفرد به عنه * (تيسره) ذكر المزي في الأطراف البخاري قال عقب رواية شعبة هذه وقال اللبث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر ابن المنكدر عن عمرو بن سالم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف وقد وصل من طريق اللبث كذلك أجملوا النسائي وابن خزيمة بلقط ان الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسؤال وأن يس من الطبيب ما يقدر عليه * (قوله باب فضل الجمعة) أوردته حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن مرة عن اغتسل يوم الجمعة ثم راح الحديث واستناده مدينون ومناسبة للترجمة من جهة ما اقتضا الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للمقترب بالماء فكانه جمع بين عبادتين بدنية ومالية وهذه خصوصية للجمعة لم يثبت غيرها من الصلوات (قوله من اغتسل) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حراً أو عبداً (قوله غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعت لمصدر محدود في أي غسلا كغسل الجنابة وهو قوله تعالى وهي ترحم السحاب وفي رواية ابن جرير عن سمي عن عبد الرزاق فاعتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة وظاهره ان التشبه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة اغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه ان تسكن نفسه في الرواح إلى الصلاة ولا تعتد عينه إلى شيء يراه وفيه جل المرأة أيضا على الاعتدال ذلك اليوم وعليه جعل قائل ذلك حديث من اغتسل واغتسل الخرج في السنن على رواية من روى غسل بالتشديد قال النووي ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الاول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وان كان الاول أرجح ولعله عن أنه باطل في المذهب (قوله ثم راح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الأولى (قوله فكانت مقربة بدنية) أي تصديقهم استقرا إلى الله وقيل المراد ان المبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب السبعة من الثواب عن شرع له القربان لان القربان لم يشرع لهذه الامة على الكيفية التي كانت للامم السابقة وفي رواية ابن جرير المذكورة انه من الاجر مثل الجزور وظاهره ان المراد ان الثواب لو تجسد كان قدرا للجزور وقيل ليس المراد بالحديث الاية تفاوت المبادرين إلى الجمعة وان نسبة الثاني من الاول نسبة البقرة إلى البنية في القيمة مثلا ويدل عليه ان في مرسل طاوس عند عبد الرزاق كفضل صاحب الجزور

«باب فضل الجمعة» حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح النخعي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكانت مقربة بدنية ومن راح في الساعة الثانية فكانت مقربة قربة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت مقربة كعبا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانت مقربة

٨٨١
م
نسخة

٩٢٥٦٩

على صاحب البقرة ووقع في رواية الزهري الاتية في باب الاستماع الى الخطبة بلفظ كمثل الذي
 يهدي بدنة فكان المراد بالقرآن في رواية الباب الاهداء الى الكعبة قال الطيبي في لفظ الاهداء
 ادماج بمعنى التعظيم للجمعة وان المبادر اليها يكن ساق الهدى والمراد بالبدنة البعير كما كان
 أو أتي والهيا فيها للوحدة لا للتأنيث وكذا في باقي ما ذكره حكي ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب
 ممن يخص البدنة بالآتي وقال الأزهري في شرح التناظر المختصر البدنة لا تكون الا من الأبل
 وضم ذلك عن عطاه وأما الهدى فمن الأبل والبقر والغنم هذا القظه وحكي النووي عنده أنه قال
 البدنة تكون من الأبل والبقر والغنم وكأله خطأ أنشأ عن سقط وفي الصحاح البدنة ناقة أو بقرة
 تضر بك سميت بذلك لانهم كانوا يسمونها انتهى والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف واستدل
 به على ان البدنة تختص بالأبل لانها قيلت بالبقرة عند الإطلاق وقسم الشيء لا يكون قسمه
 أشار الى ذلك ابن دقيق العيد وقال امام الحرمين البدنة من الأبل ثم الشرع قديم مقامها
 البقرة وسبع من الغنم وتظهر غرر هذا فيما إذا قال الله على بدنة فيه خلاف الأصح تعين الأبل ان
 وجدت والا فالبقرة أو سبع من الغنم وقيل تعين الأبل مطلقا وقيل يتغير مضافا (فقال بداجه)
 بالفتح ويجوز التكرار وحكي اللبث الضم أيضا وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان
 وبالكسر من الناس واستشكل التعبير في البداجية والبيضة بقوله في رواية الزهري كل شيء يهدي
 لان الهدى لا يكون منهما وأجاب القاضي عياض تعالى بأن ياله لما عطنه على ما قبله أعطاه
 حكمه في اللفظ فيكون من الاتباع كقوله «مقلدا سقاوا رجحا» وقصده ان المنع في الحاشية
 بان شرط الاتباع أن لا يصح باللفظ في الثاني فلا يسوغ ان يقال مقلدا سقاوا مقلدا رجحا والذي
 يظهر أنه من باب المشاكاة والى ذلك أشار ابن العربي بقوله هو من تسمية الشيء باسم قرنه وقال
 ابن دقيق العيد قوله قرب بيضة وفي الرواية الأخرى كل شيء يهدي يدل على ان المراد بالتقريب
 الهدى ونسأله أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو أترم هديا هل يكفه ذلك أو لا انتهى
 والصحيح عند الشافعية الثاني وكذا عند الحنفية والخنابلة وهذا ينبغي على أن التدبر هل يسلط
 به مثل جاز الزرع أو واجبه فعلى الأول يكفي أقل ما يتقرب به وعلى الثاني يجعل على أقل ما
 يتقرب به من ذلك الجنس ويقوى الصحيح أيضا ان المراد بالهدى هنا التصديق كمال عليه لفظ
 التقرب والله أعلم (قوله) فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر استنطق منه
 المارودي أن التكبير لا يتعبد للامام قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه الى المنبر وما قاله
 غير ظاهر لان كان أن يجتمع الأمرين بان يكر ولا يخرج من المكان المذكور في الجامع الا اذا حضر
 الوقت ويجعل على من ليس له مكان معه و زاد في رواية الزهري الاتية طوا وحفهم ولم من
 طرقة فاذا جلس الامام طوا والعصف وجاءوا يستمعون الذكر وكان انتهاء طى العصف عند
 ابتداء خروج الامام وانتهوا به يجولوه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر والمراد به ما في الخطبة
 من المواظ وغيرها وأول حديث الزهري اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد
 يكتبون الاول فالاول ونحوه في رواية ابن بختلان عن سمي عند النساء وفي رواية العلاء عن
 أبيه عن أبي هريرة عن عبد بن خزيمه على كل باب من أبواب المسجد مكان يكتبون الاول فالاول
 فكان المراد بقوله في رواية الزهري على باب المسجد جنس الباب ويكون من مقابلة المجموع

داجية ومن راح في
 الساعة الخامسة فكاثما
 قرب بيضة فاذا خرج الامام
 حضرت الملائكة يستمعون
 الذكر

بالمجموع فلا يخفى لمن أجاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع ووقع في حديث ابن عمر صفه الحصف
 المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية صر فوعا بلفظ اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بحصف من
 نور وأقلام من نور الحديث وهو ذال على أن الملائكة المذكورة من غير الحفظه والمراد بطي
 الحصف طي حصف الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وادراك
 الصلاة والذكر والدعاء والخشوع ونحو ذلك فإنه يكتبه الحافظان قطعاً ووقع في رواية ابن عينة
 عن الزهري في آخر حديثه المشار اليه عند ابن ماجه من جاء بعد ذلك فأنما يجي ملحق الصلاة وفي
 رواية ابن جريج عن سمى من الزيادة في آخره ثم اذا استمع وأنت غفله ما بين الجمع بين وزيادة
 ثلاثة أيام وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة فقول بعض الملائكة
 لبعض ما حبس فلا تفتقروا اللهم ان كان ضالاً فاهده وان كان فقيراً فأغنّه وان كان مريضاً
 فشفاه وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الحصف على الاعتسال يوم الجمعة وفضله وقيل
 التكبير اليها وان الفضل للمذكور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات
 من ترتب الفضل على التكبير من غير تقيد بالنسل وفيه ان حرات الناس في الفضل بحسب
 أعمالهم وأن القابل من الصدقة غير محتمة في الشرع وأن التقرب بالابل افضل من التقرب
 بالقر وهو بالاتفاق في الهدى واختلف في الصحاب والجمهور على انها كذلك وقال الزين المير
 فرق مالك بين التقرب بين باختلاف المقصودين لان اصل مشروعية الاضحية التذكير بقصة الذبيح
 وهو قد فدى بالنعم والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن واستدل به على ان
 الجمعة تصعب قبل الزوال كما سبأ في نقل الخلاف فيه بعد أبواب ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة
 الى خمس ثم عقب بخرج الامام وخروجه عند أول وقت الجمعة فقطضي أنه يخرج في أول الساعة
 السادسة وهي قبل الزوال والجواب انه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الانسان من
 أول النهار فاعل الساعة الاولى منه جعلت للتأهب بالاعتسال وغيره ويكون مسبباً للمجيء من
 أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثالثة بالنسبة للنهار وعلى هذا آخر الخامسة أول الزوال
 فيرتفع الاشكال والى هذا أشار الصمداني شارح المختصر حيث قال ان أول التكبير يكون
 من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاجرة ويؤيده الحديث على التهجير الى الجمعة ولغيره
 من الشافعية في ذلك وجهان مختلف فيهما اترجم فقول أول التكبير طلوع الشمس وقيل طلوع
 القمر ووجه جمع وفيه نظراً لا يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع القمر وقد قال الشافعي
 يجزئ النسل اذا كان بعد الفجر فاسمى ان الاولى ان يقع بعد ذلك ويحتمل أن يكون ذكر الساعة
 السادسة لم يذكره الراوى وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائي من طريق الثبث عنه
 زيادة مرثية بين الداجية والبضة وهي الصفور وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان
 أخرجه محمد بن عبد السلام الحنفي وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه محمد بن زنجويه في
 الترغيب له بلفظ فكهمدى البضة الى البقرة الى الشاة الى غلبة الطير الى العصفور والحديث
 ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من
 رواية عبد الاعلى عن معمر زيادة البطية بين الكيش والداجية لكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت
 منه في معمر فلم يذكرها وعلى هذا خروجه الامام يكون عند انتهاء السادسة وهذا كما بين على

أن المراد بالساعات ما يتبادر للذهن الممنه من العرف فيها وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف
 الأمر في اليوم السابق والمصنف لأن النهار ينهض في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى
 أربع عشرة وهذا الاشكال للفقهاء وأجاب عنه القاضي حسين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف
 عدده بالطول والقصر فالنهار اثنا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها بقص والليل كذلك وهذه
 تسمى الساعات الآفاقية عند أهل المقامات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي
 وصححه الحاكم من حديث جابر مر فوعا يوم الجمعة اثنا عشرة ساعة وهذا وإن لم يرد في حديث
 التبرك في سنن أنس في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول
 النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس وتجاسر الغد إلى قسمين برأيه فقال الأول من طلوع
 القمر إلى طلوع الشمس والثانية إلى ارتفاعها والثالثة إلى انبساطها والرابعة إلى أن ترض
 الأقدام والخامسة إلى الزوال واعتز به ابن دقي العديان الردي الساعات المعروفة أولى والا
 لم يكن تخصص هذا العدد بل ذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جدا وأولى الاجابة الأولى لأن
 لم تكن زيادة ابن عجلان محفوظة ولا فهي المعتدة وانفصل المالكية الأقل منهم وبعض
 الشافعية عن الاشكال بأن المراد بالساعات الخمس لحظاظ لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها
 قعود الطبيب على المنبر وأستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود
 تقول جئت ساعة كذا ويان قوله في الحديث مراح يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من
 الزوال لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار والغد من أوله إلى الزوال قال المازري
 غلط مالك بحقيقة الرواح وتجاوز في الساعة وعكس غيره انتهى وقد أكره الأثرى على من
 زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ونقل أن العرب تقول راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب
 قال وهى لفظة أهل الجواز ونقل أبو عبيد في الغرين بخوه (قلت) وفيه رد على الزين بن المنير
 حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه وحيث قال أن استعمال الرواح
 بمعنى الغد ولم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه ثم إنى لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث
 إلا في رواية مالك هذه عن سمي وقد روى ابن جرير عن سمي بلفظ غدا ورواه أبو سلمة عن أبي
 هريرة بلفظ التجمل إلى الجمعة كلهدى بلفظ الحديث وصححه ابن خزيمة وفي حديث سمرة ضرب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الجمعة غدت الشياطين برياتها إلى الأسواق
 وتقدم الملائكة فجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين الحديث
 فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالرواح الذهاب وقيل التكنة في التعبير بالرواح
 الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد الزوال فسمى الذهاب إلى الجمعة التجاوان لم
 يبق وقت الرواح كما سمي القاصد إلى مكة حاجا وقد استدلوا بآثار جديدين حبيب من المالكية
 ما نقل عن مالك من كراهية التكبير إلى الجمعة وقال أجد هذا خلاف حديث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأخرج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزعري مثل المهرجل لا يمشي
 من الهجير وهو السبي في وقت الهجرة وأجيب بأن المراد بالهجرة التكبير كما تقدم فقله عن
 الخليل في المواقيت وقال ابن المسيب في الحاشية يحتمل أن يكون مستقما من الهجير بالكسر

٨٨٢

٥٤

نطفة

١٠٦٦٧

وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء وقيل هو من هجر المنزل وهو ضعيف لأن مصدره الهجر لا التهجير وقال القرطبي الحق أن التهجير هتان الهاءجرة وهو السير في وقت الحر وهو صالح لمخل الزوال وبعده فلا حجة فيه لما لك وقال التوربشي جعل الوقت الذي يرتفع فيه النهار وبأخذ الحرفي الزيادة من الهاءجرة تغليباً بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر بأخذ الحرفي لا الخطاط ومما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشدنا ابن الأعرابي في نوادره بعض العرب * بهجرون تهجير النجير * واحتجوا أيضاً بأن الساعة لولم تظلم لزم تساوي الاثنين فيها والأدلة تقتضي رجحان السابق بخلاف ما إذا قلنا أنها لحظة لطيفة والحواب ما قاله النووي في شرح المذهب بغيره أن التساوي وقع في معنى البدنة والتفاوت في صفاتها وبؤيدها في رواية ابن بجلان تذكر بكل من المتقرب به مرتين حيث قال كل رجل قدم بدنة وكل رجل قدم بدنة الحديث ولا رد على هذا أن في رواية ابن جرير وأول الساعة وآخرها سوا إلا أن هذه التسوية بالنسبة إلى البدنة لا تقتضي رجحان من كره التكبيراً بضعافه يستلزم تخلف الرقاب في الرجوع عن عرضته حاجبة نفخ لها ثم رجوع وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لأنه فاضل للوصول لحقه وإنما الحرج على من تأخر عن الجي ثم جاء فخطى والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ **قوله باب** ﴾ كذا في الأصل بغير ترجع هو كأنه فصل من الباب الذي قبله ووجه تعلقه به أن فيه إشارة إلى الرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التكبير إلى الجمعة لأن عراً نكر عدم التكبير بمحض من العناية وبكار التابعين من أهل المدينة ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من إنكاره على الداخل احتسابه مع عظم شأنه فإنه لا عظم للفضل في ذلك لما أنكر عليه وإذا ثبت الفضل في التكبير إلى الجمعة ثبت الفضل لها **قوله** إذا دخل رجل سماءه عبد الله بن موسى في روايته عن شيبان عثمان بن عفان أخرجه الإسماعيلي ومحمد بن سابق عن شيبان عنده عن قاسم بن أصبغ وكذا أسماء الأوزاعي عنده مسلم وحرب بن شداد عنده الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثره وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الأسناد وقد تقدمت بقية ما حاشته في باب فضل القيل يوم الجمعة ﴿ **قوله باب** الدهن للجمعة ﴾ أي استعمال الدهن ويموزان يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير **قوله** عن ابن ودبعة هو عبد الله سماء أو على الحنفية عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمي وليس له في البخاري غيره هذا الحديث وهو تابعي حليل وقد ذكر ابن سعد في العناية وكذا ابن منده وعزاه إلى حاتم ومستندهم ابن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أحد أنكره لم يصرح بإجماعه قال صواب إثبات الواسطة وهذا من الأحاديث التي تتبعها الدارقطني على البخاري وذكر أنه اختلف فيه عن سعيد المقبري فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ورواه ابن بجلان عنه فقال عن أبي ذر بن سلمان وأرسلياً ومشر عنه فلم يذكر سلمان ولا يأذر ورواه عبد الله العمري عنه فقال عن أبي هريرة اه ورواية ابن بجلان المذكورة عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعد بن منصور ورواية العمري عند أبي يعلى فأما ابن بجلان فهو دون ابن أبي ذر في الحفاظ فرواهه مرجوحه مع أنه يحتمل أن يكون ابن ودبعة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعاً ويرجح كونه عن سلمان ورواه من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق

* **(باب)** * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن عمر رضي الله عنه بينما هو يخطب يوم الجمعة أذ دخل رجل فقال عمر فقتبسون عن الصلاة فقال الرجل ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت فقال ألم نسمعو التي صلى الله عليه وسلم يقول إذا أراح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل * **(باب الدهن للجمعة)** * حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال أخبرني أبي عن ابن ودبعة عن سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة

٨٨٢

نطفة

٤١٩٢

علقمة بن قيس عن قرع الضبي وهو بقاف مفتوحة ورأسا كثة ثم ثلثة قال وكان من
 القراء الاولين عن سلمان نحوه ورباله ثقات وأما أو معشر فضعيف وقد قصر فيه باسقاط
 الضمى وأما العمري فافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عن ابن خزيمة وكذا
 أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عن رجل عن سعيد وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن
 عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة عمارة بن عامر الانصاري اهـ وقوله ابن عامر خطأ فقد
 رواه الليث عن ابن جحان عن سعيد فقال عمارة بن عمرو بن حزم أخرجه ابن خزيمة وبين الخليل
 ابن عثمان عن سعيد أن عمارة اتفاهم معه من سلمان ذكره الاسماعيلي وأقاده في هذه الرواية
 ان سعيد أحضر أياما لم يسمع هذا الحديث من ابن وديعه وساقه الاسماعيلي من رواية جادين
 سعيد وقاسم بن زيد الجرمي كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن وديعه ليس فيه عن أبيه
 فكأنه سمع مع أبيه عن ابن وديعه ثم استثبت أيامه فذكر برويه على الوجهين وإذا تقرر ذلك
 عرف أن الطريق التي اختارها البخاري آتقن الروايات وبقيتها ما موافقة لها الوفاصة عنها
 أو يمكن الجمع بينهما وفي الاستدلاله من التابعين في نسق فان ثبت أن لابن وديعه صحبة ففيه
 تابعان وصحبا يان كلهم من أهل المدينة **(قوله)** ويظهر ما استطاع من الطهر في رواية
 الكشي عن من طهر والمراد به المبالغة في التنظيف ويؤخذ من عطفه على الفسل أن أفاضة
 الماء كفي في حصول الفسل والمراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة والمراد بالفسل
 غسل الجدي والتطهير غسل الرأس **(قوله)** ويدهن المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه
 إشارة إلى التزني يوم الجمعة **(قوله)** أو عيس من طيب يتيه أي أن لم يجدها ويحمل أن
 يكون أو بمعنى الواو واضافه إلى البيت فوذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل
 استعماله له عادة فيذكره في البيت كذا قال بعضهم شاعلي أن المراد بالبيت حقيقته لكن في
 حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وعيس من طيب امرأته فعلى هذا فالمراد أن لم يتخذ
 لنفسه طيبا فليستعمل من طيب امرأته وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند
 مسلم حيث قال فيه ولو من طيب المرأة وفيه أن يت الرجل يطلق ويراد به امرأته وفي
 حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزنادق ليس من صالح نيباه وسبق في الكلام عليه
 في الباب الذي بعده هذا **(قوله)** ثم يخرج زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة إلى المسجد
 ولأحد من حديث أبي الدرداء ثم عشي وعله السكينة **(قوله)** فلا يفرق بين اثنين في حديث
 عبد الله بن عمرو المذكور ثم لم يخط رقاب الناس وفي حديث أبي الدرداء لم يخط أحدا ولم
 يؤذنه **(قوله)** ثم يصلي ما كتب له في حديث أبي الدرداء ثم يركع ما قضى له وفي حديث أبي
 أيوب في ركع إن بدله **(قوله)** ثم يصلي ما كتب له في حديث أبي أيوب **(قوله)** غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى في رواية قاسم
 ابن زيد خط عنه ذوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالايخرى التي مضت منه الليث عن
 ابن جحان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بن جحان
 من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة
 ثلاثة أيام من التي بعدها وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان لكن لم يقل

ويظهر ما استطاع من
 الطهر ويدهن من دهنه أو
 عيس من طيب يتيه ثم
 يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم
 يصلي ما كتب له ثم يصت
 إذا تكلم الامام الاغفر له
 ما بينه وبين الجمعة الاخرى

من التي بعدها وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في روايته أخرى
عن أبي هريرة قال تم تعش الكأثر ونحوه لمسلم وفي هذا الحديث من القوائد أيضا كراهة الخطي
يوم الجمعة قال الشافعي ذكره الخطي الامن لا يجد السبل الى المصل الا بذلك اه وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى موضعه
التي قام منه لضرورة كما تقدم واستثنى المتولي من الشافعية من يكون معظما له فيه او عمله
أو ألف مكانا يجلس فيه اذ لا كراهة في حقه وفيه نظر وكان مالك يقول لا يكره الخطي الا اذا
كان الامام على المنبر وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله صلى ما كتب له ثم قال
ثم رخصت اذا تكلم الامام فدل على تقدم ذلك على الخطبة وقدمه أحمد من حديث نيسة
الهذلي بلفظ فان لم يجد الامام خرج صلى ما بدله وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة
واستدل به على أن التكبير ليس من اسداء الزوال لان خروج الامام يعقب الزوال فلا يسع
وقتا تقبل فيه وبين مجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميع ما تقدم من غسل وتنظيف وطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة
وترك الخطي والفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتسفل والإصناف وترك اللغو ووقع في حديث
عبد الله بن عمرو بن عوف عن خطي أولغا كانت له ظهرا وذل التقيد بعدم غشيان الكأثر على أن الذي
يكفر من الذنوب هو الصغار فتحمل المطلقات كلها على هذا المقصد وذلك أن معنى قوله
ما تم تعش الكأثر أي فأنما اذا غشيت لا تكفر وليس المراد أن تكفير الصغار بشرطه اجتناب
الكأثر اذا اجتناب الكأثر بمجرد تكفيرها كإطلاق القرآن ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها الا
اجتناب الكأثر واذ لم يكن للمرء صغارا تكفر رجليه أن يكفر عنسه بمقدار ذلك من الكأثر
والأعطي من الثواب بمقدار ذلك وهو جار في جميع ما ورد في نظر ذلك والله أعلم **(قوله)**
ذكروا لم يسم طائوس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه وثبت ذكر الطيب
أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم **(قوله)** اغتسلوا يوم الجمعة وان
لم تكونوا اجنبيا معناه اغتسلوا يوم الجمعة ان كنتم جنبا لجنبات وان لم تكونوا اجنبيا للجمعة وأخذ
منه ان الاعتسال يوم الجمعة لجنبات يجرى عن الجمعة سواء أراه للجمعة أم لا وفي الاستدلال به
على ذلك بعد نعم روى ابن حبان من طريق ابن اسحق عن الزهري في هذا الحديث اغتسلوا يوم
الجمعة الآن تكونوا اجنبيا وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب لكن رواية شعيب عن الزهري
أصح قال ابن المنذر حفظنا الاجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين اه والخلاف
في هذه المسئلة منتشر في المذاهب واستدل به على أنه لا يجرى قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة
وطلوع الفجر أول اليوم شرعا **(قوله)** واغسلوا رؤسكم هون عطف الخاص على العام
لأنه يسمى أن المطلوب الغسل التام ثلاثا لظن أن افاضة المأمرون حل الشعر مثلا يجرى في
غسل الجمعة وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة ويحتمل أن يراد بالثاني
المالغ في التنظيف **(قوله)** واغسلوا رؤسكم ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم
به لكن لما كانت العادة تقضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشهر ذلك به كذا وجهه

حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
طائوس قلت لابن عباس
ذكروا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة
واغسلوا رؤسكم وان لم
تكونوا جنبا وأصيبوا من
الطيب

AA

ص

تطه

QVQV

قال ابن عباس ما الغسل فقم وأما الطبيب فلا أدري * حدثنا إبراهيم بن موسى (١١١) قال أخبرنا هشام بن جريح أخبرهم

قال أخبرني إبراهيم بن

ميسرة عن طلوس عن ابن

عباس رضي الله عنهما

أنه ذكر قول النبي صلى الله عليه

عليه وسلم في الغسل يوم

الجمعة فقلت لابن عباس

أليس طيباً أو دهنًا إن كان

عند أحدكم فقال لأجله

* (باب بليس أحسن ما يجيد)

حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر بن

الخطاب رضي الله عنه رأى

حله سراً عند باب المسجد

فقال يا رسول الله واشترت

هذه قبلتها يوم الجمعة

ولو قد أذاق دموعك

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أغما بليس هذه

من لا خلاق في الآخرة ثم

جاءت رسول الله صلى الله

عليه وسلم منها حلل فأعطى

منها عمر بن الخطاب رضي

الله عنه حله فقال وقد

يا رسول الله كسوتها وقد

قلت في حله عطار دما لك

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ألي لم أكسها

للتساقط كساها عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

أخاه بكه مشركا * (باب

السؤال يوم الجمعة) وقال

ابن سعيد عن النبي صلى الله

عليه وسلم يمتن * حدثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

الزبير بن المنبر حوا بالقول الداودي ليس في الحديث دلالة على الترجمة الذي يظهر أن البخاري أراد أن يحدث طائوس عن ابن عباس واحداً ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكر الزهري وبادة الثقة الحافظ مقولة وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسؤال وغيره ليس هو في التأكد كالغسل وإن كان الترغيب ورد في الجميع لكن الحكم يختلف أما بالوجوب عند من يقول به أو بالكيد بعض المندوبات على بعض (قوله) قال ابن عباس أما الغسل فقم وأما الطيب فلا أدري هذا يخالف ما رواه عبد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليس منه أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبد بن صالح ضعيف وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبد بن السباق بعينه مرسلًا فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك وحشام المذكور طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني (قوله) ما بليس أحسن ما يجيد أي يوم الجمعة من الحائز وأورد فيه حديث ابن عمر أن عمر رأى حله سراً عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة والحديث وجه الاستدلال بمن جهة تقريره صلى الله عليه وسلم ليعمر على أصل العمل للجمعة وقصر الانكار على ليس مثل تلك الحلة لكن هو كانت حراً وقد تعقبه الداودي بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة وأجاب ابن بطال بأنه كان معه وادعاهم أن بليس المرأ حسن ثيابه للجمعة وسعه ابن التين وما تقدم أولى وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمرو عند ابن خزيمة بلفظ ولبس من خير ثيابه وخوفه في رواية اللث عن ابن جحان ولا يداود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلفة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه بليس من أحسن ثيابه وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما لي أحدكم لو اتخذوا بين لجمته سوى ثوبي مهنته ووصله ابن عبد البر في التهديد من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها وفي أسنده نظير فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحرث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جحان مرسلًا ووصله في داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه وسنن أبي الكلام على حديث ابن عمر في كآب اللباس وقوله سراً بكسر المهملة وفتح التانيية ثم راء ثم مدأى حرر قال ابن قسرة قول ضبطناه عن المتقين بالإضافة كما يقال فوب خرو عن بعضهم بالتونين على الندة أو البدل قال الخطابي يقال حله سراً كقافة عشرا ووجهه ابن التين فقال يريد أن عشر أمما خرو من عشرة أي أكلت الناقة عشرة أشهر فحيت عشرا وكذلك الحلة * ثبت سراً لأنها مأخوذة من السور وهذا وجه التثنية وعطار صاحب الحلة هو ابن حجاب التميمي وقوله فكساها أخاه بكه مشركا كسابق أن اسمه عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه وقيل غير ذلك وقد اختلف في أسلامه والله أعلم (قوله) باب السؤال يوم الجمعة أو رد فيه حديثاً معلقاً وثلاثة موصولة

مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

والعلق طريق من حديث أبي سعيد المذكور في باب الطب الجمعة فان فيه وأن يستن
 أي بذلك أسأله بالسؤال وأما الموصلة فأولها حديث أبي هريرة لولا أن أشق ومطابقته
 للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله كل صلاة وقال الزبير بن المنير لما خست الجمعة
 بطل تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل
 الذكر والمناجاة وإزالة ما يضر الملائكة ونحو آدم * ثانيا الموصلة حديث أنس * كثرت
 عليكم في السؤال قال ابن رشد مناسبتة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السؤال
 واحتياجه إلى الاعتذار عن تكراره عليهم فيه وجود المشقة ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد
 وهو يوم الجمعة * ثالث الموصلة حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل
 بشي من فاه ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لعمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه
 شرع لها التحمل في الباطن والظاهر وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب
 الوضوء وأما حديث أبي هريرة فله يختلف على ما لا في استناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد
 آخر بلفظ آخر سأئى الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى **(قوله أولولان أشق على**
الناس) هو شك من الراوى ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره
 وقد أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه
 بهذا الاسناد بلفظ وأعلى الناس لم يعد قوله لولا أن أشق وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه
 أكثرهم بلفظ المؤمنين بدل أتى ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ على أتى دون أنشك **(قوله**
لاهرتهم بالسؤال) أي باستعمال السؤال لأن السؤال هو الالة وقد قبل أنه يطلق على الفعل
 أيضا فعلى هذا التقدير والسؤال مذكر على الصحيح وحكى في المحكم تأنيده وأنكر ذلك
 الأزهري **(قوله مع كل صلاة)** لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن مع بن عيسى لكن
 بلفظ عند كل صلاة وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن
 أبي الزناد وخالفه سعد بن أبي هلال عن الأعرابي فقال مع الوضوء بدل الصلاة أخرجه أحمد من
 طريقه قال القاضي البضاوى لولا كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره والحق أنهم ركبت من
 لوالدالة على انتفاء الشيء لا انتفاء غيره ولا النافعة فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة
 لأن انتفاء الشيء يثبت فيكون الأمر مشقيا لثبوت المشقة وفيه دليل على أن الأمر للوجوب
 من وجهين أحدهما أنه في الأمر مع ثبوت الندية ولو كان للندب لما جاز الثاني ثابتهما أنه جعل
 الأمر مشقة عليهم وذلك أنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب إذ الندب لا مشقة فيه لانه جاز
 الترك وقال الشيخ أبو إسحق في اللمع في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب
 ليس بأمر حقيقة لأن السؤال عند كل صلاة مندوب إليه وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به اه
 ويؤكده قوله في رواية سعد المدينى عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ لفرضت عليهم بدل لأمرتهم
 وقال الشافعى فيه دليل على أن السؤال ليس واجب لانه لو كان واجبا لأمرهم به مشق عليهم
 أول يشق اه والى القول بعدم وجوبه صارا كثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الإجماع لكن
 حكى الشيخ أبو حامد وسعه الماوردى عن إسحق بن راهويه قال هو واجب لكل صلاة
 فمن تركه عمدا بطلت صلاته وعن داود أنه قال وهو واجب لكن ليس شرطا واحتج

٨٨٨

٨٨٩

٨٩٠

٨٩١

قال لولا أن أشق على أتى
 أولولان أشق على الناس
 لأمرتهم بالسؤال مع كل
 صلاة * حدثنا أبو عمر قال
 حدثنا عبد الوارث قال
 حدثنا شعيب بن الحباب
 قال حدثنا أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أكرت عليكم في السؤال
 * حدثنا محمد بن كثير
 قال أخبرنا سفيان عن
 منصور وحصين عن أبي
 وائل عن حذيفة قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا
 قام من الليل يشوف فاه

٨٨٩

٨٩٠

٨٩١

٨٩٢

من قال بوجوبه بورود الامر به فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعاً تسوكوا ولا تجد
نحوه من حديث العباس وفي الموطأ في أثناء حديث عليكم بالسواك ولا يثبت شيء منها على تقدير
الحجة فالمتن في مفهوم حديث الباب الامر به بمقدار كل صلاة لا على مطلق الامر ولا يلزم من
نفي المقدن في المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سألني واستدل بقوله كل صلاة على استحبابه
للقرائض والنوافل ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي
ليست بتعالفها كصلاة العبد وهذا اختياره أو شامة يتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند
أحمد بلفظ لا أمرهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون وله من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة
بلفظ لو لأن أشق على أمي لا أمرهم عند كل صلاة بوضوء مع كل وضوء يسواك فسوى بينهما
وكأن الموضوع لا سبب للرابطة التي بعد القرينة إلا أن طال الفصل مثلاً فكذلك السواك
ويمكن أن يفرق بينهما بأن الموضوع أشق من السواك ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين ثم يصرف فيسواك واسناده صحيح
لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود وابن فضال أنه تخلف بين الانصراف والسواك يوم
وأصل الحديث في مسلم مينا أيضاً واستدل به على أن الامر يقتضي التكرار لأن الحديث دل
على كون المشقة هي المنفعة من الامر بالسواك ولا مشقة في وجوه مرة وإنما المشقة في وجوب
التكرار وفي هذا البحث نظر لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الامر وإنما أخذ من تفسيده بكل
صلاة وقال المذهب فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص لكونه
عليه وسلم عليه من الشفقة على أمته وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص لكونه
جعل المشقة سبباً لعدم أمره فلو كان الحكم متوقفاً على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم
ورود النص لا وجود المشقة قال ابن دقيق العيد وفيه بحث وهو كما قال ووجهه انه يجوز أن
يكون اخباراً منه صلى الله عليه وسلم بان سبب عدم ورود النص وجود المشقة فيكون معنى قوله
لا أمرهم أي عن الله بأنه واجب واستدل به التلصاق على استحباب السواك للصائم بعد الزوال
لعموم قوله كل صلاة وسألتني البحث فيه في كلب الصيام (قائمة) قال ابن دقيق العيد الحكمة
في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالاً تقرب إلى الله فاقضى أن يكون حال
كامل ونظافة اظهار الشرف للعبادة وقد ورد من حديث علي عند الزيار ما يدل على أنه لا أمر
يتعلق بالملك الذي يسمع القرآن من المصلي فلا يزال يدنو منه حتى يضع يده على قلبه لكنه لا يتأني
ما تقدم وأما حديث أنس فرجال اسناده بصرون وقوله أكثر وقع في رواية الامام علي لقد
أكثر الخ الخ أي بالغت في تكرار طلبه منكم أو في اراد الاخبار في الترغيب فيه وقال ابن التين
معناه أكثرت عليكم وحقيق أن أفعل وحقيق أن نطيعوا وحكي الكرماني انه يرى بضم
أوله أي ولغت من عند الله بطلبه منكم ولم أقف على هذه الرواية إلى الآن صريحته (تبيين)
ذكر ابن المنذر بلفظ عليكم بالسواك ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري وقد تعقبه
ابن رشد واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرفوعاً وهو في أشبه
حديث وعله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري يذكرون عباس فيه وسبق
الكلام عليه في آخر باب الدفن بالجمعة ورواه معمر عن الزهري قال أخبرني من لا أتتهم من

٨٩٠
تحفة

٩٦٩٤٥

(باب من تولى بسؤال غيره) حدثنا اسمعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سوال يستن به فظفر اليه الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له أعطني هذا السؤال يا عبد الرحمن فأعطانيه فقصته ثم مضته فأعطيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستبته وهو مستند الى صدرى *(باب ما يقرأ في صلاة التجر يوم الجمعة)* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن حمز الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في التجر يوم الجمعة التمزيل ويحل أي على الانسان

٨٩١

م

تحفة

٩٦٩٤٦

أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنهم سمعوه يقول ذلك ﴿قوله﴾ **باب** من تولى بسؤال غيره) وأورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سوال وأنها أخذته منه فاستأله به النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن مضته وهو مطابق لما ترجم له والكلام عليه يذ كر مستوفي ان شاء الله تعالى في أو اخر المغازي عند ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فان القصة كانت في مرض موته وقوله افي قصته بقاء وصادمهم له لا كترأى كسرتة وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة والقضيم بالمجعة الاكل باطراف الاسنان قال ابن الجوزي وهو أصح (قلت) ويحمل الكسر على كسر موضع الاستئالة فلا ينافي الثاني والله أعلم وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بيان تعيين عائشة موضع الاستئالة بالقطع وأجاب ان استعماله بعد أن مضته واف بالمقصود وتعب بأنه اطلاق في موضع التقييد فينبغي تقييد الغير بان يكون ممن لا يعافى أو عرفه اذ لا ذلك ما غيرته عائشة ولا يقال بل بتقديم قيد استعمال لان في نفس الخبر يستنبه وفيه دلالة على تاكد أمر السؤال لكونه صلى الله عليه وسلم لم يحل به مع ما هو فيه من شاغل المرض *(قائدة)* رجال الاسامد من واهمه شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الاستناد وقد ضاع على الاسماعيلي مخرجه فاستخرج من طريق البخاري نفسه عن اسمعيل وكان اسمعيل يقر به أيضاً فأتى من رواية غيره عن سليمان بن بلال الا اننا لم نألفه وأورد في المسخر من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ومحمد ضعيف جداً فكان ما ضعفه الاسماعيلي أولى وقد سمع اسمعيل من سليمان بن بلال يروي عنه أيضاً واسطة كثيراً ﴿قوله﴾ **باب** ما يقرأ في التجر يوم الجمعة أي الرجل ولم يقع قوله يوم الجمعة في أكثر الروايات في الترجمة وهو مراد قال الزين بن المنير ما في قوله ما يقرأ الظاهر أنها موصولة لاستقامتها (قوله) حدثنا أبو نعيم في نسخة من روايه كريمة حدثنا محمد بن يوسف أي القرطبي وذكرنا في بعض النسخ جميعاً وسفيان هو الثوري وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري وهو تابعي صغير وشيخه تابعي كبير وهما معامدنيان (قوله) في التجر يوم الجمعة في روايه كريمة والاصلي في الجمعة في صلاة التجر (قوله) لم تنزل يضم اللام على الحكاية زاد في رواية كريمة السجدة وهو بالنسب (قوله) وهل أتى على الانسان زاد الاصلي في روايته حين من الهرو والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة وكذا بينه مسلم من طريق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه بلطف التمزيل في الركعة الاولى وفي الثانية حل أي على الانسان وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعروا بالصيغة فمن مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك أركا رهنه بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بما أوتيه صلى الله عليه وسلم على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه يدم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة رجاله ثقات لكن صواباً أوجاهتم إرساله وكان ابن دقيق العبد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب لس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاه قوا هو كما قال بالنسبة لحديث الباب فان الصيغة ليست نصاً في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها في ذلك وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري الى الظن

في سعد بن إبراهيم روايته لهذا الحديث وإن ما لمكانه من الرواية عنه لاجله وإن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ وليس كما قال فان سعد لم ينفرد به مطلقا فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني في الأوسط من حديث علي وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره حتى أنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة بهما في القيصر يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال وهو أمر لم يعلم بالمدينة قاله أعلم عن قطعه كاقطع غيره اهـ وأما استناع مالك من الرواية عن سعد فليس لاجل هذا الحديث بل لكونه طعن في نسب مالك كذا أحكاكه ابن البرقي عن يحيى بن معين وحكي أبو حاتم عن علي بن المديني قال كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها وقال الساجي أجمع أهل العلم على صدقه وقدرى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه فصحه أنه حجة باتفاقهم قال ومالك أعلم البر وعنه لم ينعى معروف فأما أن يكون تكلمهم فلا تحفظ ذلك اهـ وقد اختلف تعليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة فقل لكونها تشتمل على زيادة سجود في القرض قال القرطبي وهو تعليل فاسد بنسب هذه الحديث وقيل بنسبة التخلط على المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخلط لكن يصح من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فحجبهم فيها أخرجه أبو داود وأبو الحارث لم فطلت التفرقة ومنهم من علل الكراهة بنسبة اعتقاد العوام منهم فرض قال ابن دقيق العيد ما القول بالكراهة مطلقا فأباه الحديث لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحيانا لتدفع فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات اهـ وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقذوق يقطع أحيانا ثلاثه العامة ستة اهـ وهذا على قاعدة تم في التفرقة بين السنة والمستحب وقال صاحب المحط من الحنفية بحسب قراءة هاتين السورتين في صبيح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحيانا ثلاثين الجاهل أنه لا يجوز غيره وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن هذه الكراهة هي من الباقي وإيها المفضل وقول الطحاوي مناسب قول صاحب المحط فإنه خص الكراهة من براه حتما لا يجوز غيره وأبوى القراءة بغيره مكرهه (فائدة ثان) الأولى لم أرفق شي من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم سجدت في سورة تنزيل السجدة في هذا المجلد إلا في كتاب الشريعة لأن أبي داود من طريق أخرى عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس قال غدت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في صلاة القيصر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد الحديث وفي أسناد من ينظر في حاله والطبراني في الصغير من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في أسناده ضعف (الثالثة) قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد اليهود الراد الحق أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد

من العلماء ونسبهم صاحب الهدى الى قلة العلم ونقص المعرفة لكن عند ابن أبي شيبة باسناد قوي عن ابراهيم الخفي انه قال يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فاتحة الكتاب وعند من طريقه أيضا أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم ومن طريق ابن عون قال كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وعند من طريقه أيضا قال وسألت محمدا يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأسا ٨١ فهذا قد ثبت عند بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه وقد ذكر التوروي في زيادات الروضة هذه المسئلة وقال لم أرفها كلاما لا يصحنا ثم قال وقد اسما هذا بهنا انه يكره في الصلاة اذا قصده ٨٢ وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالنع ويطلان الصلاة بقصد ذلك قال صاحب المهامات مقتضى كلام القاضي حسين الجواز وقال القاري في فوائد المذهب لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل فان شاق الوقت عن قراءتها لم يمكن منها ولو بالنية السجدة منها ووافقه ابن أبي عصرون في كمال الاتصاف وفيه نظر * (تكملة) * قال الزين بن النعمان سألته ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صحبها بالمواطلة على قراءة هاتين السورتين وقيل ان الحكمة في قراءة هاتين السورتين الاشارة الى ما فهم من ذكر خلق آدم وحواء يوم القسامة لان ذلك كان وسبق يوم الجمعة ذكر ابن دحية في العلم المشهور وقرره بقوله رحمه الله تعالى **بقوله ما** الجمعة في القرى والمدن في هذه الترجمة اشارة الى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى وهو يرى عن الحنفية وأسسده ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلى وغيرهما وعن عمر أنه كتب الى أهل البحرين أن يجعروا حيفا كنهم وهذا يشمل المدن والقرى أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمرو بن محمده بن خزيمة وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال كل مدينة أو قرية فيها جامعة أمرها بالجمعة فان أهل مصر وسواها كانوا يجتمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيهم رجال من الصحابة وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل الماء بين مكة والمدينة يجتمعون فلا يعيب عليهم فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع (قوله عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابراهيم بن طهمان عنه وخالفهم المعاني بن عمران فقال عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وهو خطأ من المعاني ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في ابراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة وانما الخطأ في اسناد من المعاني ويحتمل أن يكون لابراهيم فيه اسنادان (قوله ان أول جمعة جعت) زاد وكيع عن ابن طهمان في الاسلام أخرجه أبو داود (قوله بعد جمعة) زاد المصنف في وأخر المغازي جعت (قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية وكيع بالمدينة ووقع في رواية المعاني المذكورة بمكة وهو خطأ بلاهية (قوله بجوان) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة (قوله من البحرين) في رواية وكيع قرية من قرى البحرين وفي أخرى عنه من قرى عبد القيس وكذا للاسماعيلي من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ويهيم مراد الترجمة ووجه الدلالة منه أن القاهران عبد القيس لم يجمعوا الا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالامور الشرعية في زمن نزول الوحي ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لقل فيسه القرآن كما استبدل جابر وأبو سعيد على جواز الغزل فانهم فعلوه

٨٩٢

٨٩٢

٨٩٢

* (باب الجمعة في القرى والمدن) * حدثني محمد بن المثنى قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا ابراهيم بن طهمان عن أبي جرة الضبي عن ابن عباس أنه قال ان أول جمعة جعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوان من البحرين * حدثنا بشر ابن محمد المروزي قال

٨٩٢

٨٩٢

٨٩٢

٨٩٢

٩٠٠
سنه

٧٨٢٩

المسجد فقبل لهم ان يخرجوا
وقد علم ان عمر بكرة ذلك
وبغار قالت وما يمنعك ان
ينهاى قال ينعى قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا تتعوا امام الله مساجد الله
* (باب الرخصة ان لم يحضر
الجمعة في المطر) * حدثنا
مسدد قال حدثنا اسعبل
قال اخبرني عبد الحميد
صاحب الزبدي قال حدثنا
عبد الله بن الحرث بن عزم
محمد بن سيرين قال ابن
عباس لم يؤذنه في يوم مطر اذا
قلت اشهد ان محمدا رسول
الله فلا تقبل حتى على الصلاة
قل صلواتي سيوتكم فكانت
الناس استكروا فقال فعله
من هو خير من ان الجمعة
عزيمة وانى كرهت ان
أخرجكم فمشقون في الطين
والدهض

٩٠١
م د
سنه
٥٧٨٢

زيد بن عمر بن نفيل أخت سعد بن زيد أحد العشرة سماها الزهرى فيما أخرجه عبد الرزاق
عن معمر عنه قال كانت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عتدا بن عمر بن الخطاب وكانت تشهد
الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها والله انك لتعلمين اني ما أحب هذا قالت والله لا انتهي حتى
تتهانى قال فلقد طعن عمر وانها في المسجد كذا ذكره هر سلا واصله عبد الاعلى عن معمر بن
سالم بن عبد الله عن أبيه لكن أيهم المرأة أخرجه أحد عنه وسماها أحد من وجه آخر عن سالم
قال فكان عمر رجلا غورا وكان اذا خرج الى الصلاة اشبعته عاتكة بنت زيد بالحديث وعمر
هر سلا أيضا وعرف من هذا ان قوله في حديث الباب فقبل لهم ان يخرجوا الى آخره ان قائل ذلك
كله هو عمر ابن الخطاب ولا مانع ان يعبر عن نفسه بقوله ان عمر الى آخره فيكون من باب التبريد
أو الالتفات وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كاصح به في رواية سالم المرسله ويحتمل ان
تكون الخطاطبة دارت بينهما وبين ابن عمر أيضا لان الحديث مشهور من روايته ولا مانع ان
يعبر عن نفسه بقيل لها الى آخره وهذا مقتضى ما صنع الحميد وأصحاب الاطراف فانهم
أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر وقد تقدم الكلام على فوائد مسند
قبيل كتاب الجمعة * (تيسره) * قال الاسماعيلي أورد البخاري حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظ
أثني النساء اللاتي الى المساجد وأراد بذلك ان الاذن انما وقع لهن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة قال
ورواه أي أسامة التي أورد به سعد ذلك تدل على خلافه يعني قوله فيها لا تتعوا امام الله
مساجد الله انتهى والذي يظهر انه جنح الى ان هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد والله أعلم * (قوله)
باب الرخصة ان لم يحضر الجمعة في المطر * ضبط في رواية ابن عباس وهي الشرطية
ويحضر شفع أوله أي الرجل وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني المنفعل وهو متجه
أي أو أورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية اسعبل وعمر المعرف بابن عيسى وهو
مناسب لما ترجم له وبه قال الجمهور ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره وعن مالك لا يرخص في
تركها بالمطر وحديث ابن عباس هذا جملة في الحوازي وقال الزين بن المنير الظاهر ان ابن عباس
لا يرخص في ترك الجمعة وأما قوله صلواتي سيوتكم فاشارة منه الى العصر فرخص لهم في ترك
الجماعة فيها وأما الجمعة فقد جمعهم لها فانظروا انهم جميعهم فيها قال ويحتمل أن يكون جمعهم
الجمعة ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعلموا به في المستقبل انتهى والذي يظهر انه لم
يجمعهم وانما أراد بقوله صلواتي سيوتكم تخاطبة من لم يحضر وتعلم من حضر * (قوله) ان
الجمعة عزيمة * استشكله الاسماعيلي فقال لا انما له صحبا فان أكرارها وبات بلفظ انها عزيمة
أي كلمة المؤذن وهي على الصلاة لا نهاء الى الصلاة تقتضي اسماعله الاجابة ولو كان معنى
الجمعة عزيمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الاذان انتهى والذي يظهر انه لم يترك بقية
الاذان وانما أبيل قوله حتى على الصلاة بقوله صلواتي سيوتكم والمراد بقوله ان الجماعة عزيمة أي
فان ترك المؤذن يقول حتى على الصلاة ليلاد من سمعه الى الجعي في المطر فيشق عليهم فامرته أن
يقول صلواتي سيوتكم انما هو ان المظمر من الأعداء التي تصراة العزيمة * (قوله) والدهض
بفتح الدال المهملة وسكون الخاء المهملة ويجوز فتحها وأخره ضاد معجمة هو الزنق وحكى ابن التين
ان في رواية القاسبي بالراء بدل الدال وهو الغسل قال ولا معنى له هنا الا ان جعل على ان الارض

حين أصابها المطر صارت كالغسل والجامع بينهما الزلق وقد تقدمت بشية مباحث الحديث في أبواب الأذان * (تنبيه) وقع في السياق عن عبد الله بن الحرث بن نعم بن محمد بن سيرين وأما ما سألني عنه (قلت) ما المانع أن يكون بين سيرين والحرث أخوة من رضاع ونحوه فلا ينبغي تغليب الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول * (قوله ما) من أين تؤتى الجمعة وعلى من يجب لقوله الله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور فذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام والذي ذهب إليه الجمهور رآه من أنجب على من سمع النداء أو كان في قوة السماع سواء كان داخل البلد أو خارجه ومجمله كما صرح به الشافعي ما إذا كان المنادي صبيًا والأصوات هادئة والرجل سمعها وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو عن فوغا أنما الجمعة على من سمع النداء وقال إنه اختلف في رفعه ووقفه وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوغا يؤدبه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يسمع النداء قال نعم قال فاجب وقد تقدم في صلاة الجمعة ذكر من احتج به على وجوبها فيكون في الجمعة الأولى ثبوت الأمر بالسعي إليها وأما حديث الجمعة على من أواه الليل إلى أهلها فخرجه الترمذي ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً وقال ابن ذرارة أنه استعفى ربه وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر ونحوه والمعنى أنها يجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية (قوله وقال عطاء الخ) وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وقوله سمعت النداء ولم تتبعه يعني إذا كنت داخل البلد بهذا صرح أحمد ونقل النووي أنه لا خلاف فيه وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت عطاء ما القرية بالجماعة قال ذات الجماعة والأمير والقاضي والدور المجتمعة لا تخد بعضها ببعض مثل جلد (قوله وكان أنس إلى قوله لا يجمع) وصله مسند في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن جده بهذا وقوله يجمع أي يصلي مع الجماعة أو يشهد الجمعة بجمع البصرة (قوله وهو) أي القصر والزاوية موضع ظاهر البصرة معروفة كانت فيه وقعة كبيرة بين الحاج وابن الأشعث قال أبو عبد البكري هو بكسر الواو موضع دان من البصرة وقوله على فرسخين أي من البصرة وهذا وصله ابن شبيبة من وجه آخر عن أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة وهذا روى عن زعمان الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملحق من أثرين ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال كان أنس يكون في أرضه ويضمه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة ليكون الثلاثة أميال فرسخاً واحداً لأنه يجمع بين الأرض المذكورة غير القصر وإن أنسا كان يرى الجميع فحان أن كان على فرسخين ولا يراه حقاً إذا كان أكثر من ذلك ولهذا لم يقع في رواية ثابت الخبر الذي في رواية جده (قوله حدثنا أحمد بن صالح) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن وعند غيرهما حديثنا أحمد غير منسوب وجرم أو نعم في المستخرج بأنه ابن عيسى والأول أصوب وفي هذا الأسناد لطيفة وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر

٣٢٠

٣٢٠

* (باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من يجب لقول الله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) وقال عطاء إذا كنت في قرية جامعة نودي بالصلاة من يوم الجمعة فحق عليك أن تشهد ما سمعت النداء أول ما سمعته وكان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع وأحياناً لا يجمع وهو الزاوية على فرسخين * حدثنا أحمد ابن صالح قال حدثنا عبد الله ابن وهب قال أخبرني عمرو ابن الحرث عن عبد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر ابن الزبير حدثه عن عمرو ابن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان الناس

٩٠٢

م

تلة

١٦٢٨٧

وثلاثة فوقه من أهل المدينة **(قوله)** يتناولون الجمعة أي يحضرونها أو بالاشتراك أو بالافتعال من التوبة وفي رواية يتناولون **(قوله)** والعوالي تقدم نفسه في المواقيت وانها على أربعة أميال فصاعدا من المدينة **(قوله)** في أنوث في الغبار فيصيبهم الغبار كذا وقع للاكثر وعند القنابي في أنوث في العباءة بنوع المهملة والمذوه هو أصوب وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب **(قوله)** إنسان منهم لم أقف على اسمه ولا اسماعيلي ناس منهم **(قوله)** وإنو نكم تظهرتم ليومكم هذا ولولم تفي فلا محتاج إلى جواب أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بال غسل الجمعة ولا يرواه من حديث ابن عمر نحوه وصريح في آخره بأنه صلى الله عليه وسلم قال حنث من جامعكم الجمعة فليغتسل وقد استدل به عمر بن الخطاب على أن غسل الجمعة شرع للاستتيف لأجل الصلاة كما سألني في الباب الذي بعده فعلى هذا ففي قوله ليومكم هذا أي في يومكم هذا وفي هذا الحديث من ألفوا هذا أيضا رفق السلام بالمتعة واستحبوا الاستتيف بخاتمة أهل الخير واجتناب أذى المسكين بكل طريق وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولوشق عليهم وقال القرطبي فيه روى عن الكوفيين حث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر كذا قال وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناولوا أولئك المحضرون جميعا والله أعلم **(قوله)** ما **(قوله)** وقت الجمعة أي أوله (إذا زالت الشمس) جزم به هذه المسئلة مع وقوع الخلاف فيها الضعف دليل الخفاف عنده **(قوله)** وكذا إذا ذكر عمر بن عمرو وعلي والتيمان بن بشير وعرو بن حريث قبل انما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلافاً لذلك وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك وأعز ابن العري في نقل الاجماع على أنه لا يجب حتى تزول الشمس الامتناع عن أجد أنه ان صلاها قبل الزوال أجزأه وقد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السابق كاسأني فاما الاثر عن عمرو بن أبي نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شبة من رواية عبد الله بن سديدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخبطته قبل نصف النهار وشهدت مع عمر رضي الله عنه فكانت صلاته وخبطته إلى أن أقول قد انصف النهار وجاله ثقات الاعبد الله بن سديدان وهو بكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة فانه تابعي كبير لا أنه غير معروف العدالة قال ابن عدي شبه الجهور وقال البخاري لا يتابع على حديثه بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غنله أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس اسناده قوي وفي الموطأ عن مالك بن أبي عامر قال كنت أرى طائفة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشيها نظر الجدار خرج عمر اسناده صحيح وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وفهم منه بعضهم عكس ذلك ولا يتجه الا ان جعل على أن الطائفة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا وفي حديث السفيينة عن ابن عباس قال قلما كان يوم الجمعة زالت الشمس خرج عمر فجلس على المنبر وأما علي فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس اسناده صحيح وروى أيضا من طريق أبي زرارة قال كان نصل مع علي الجمعة فأحيا بالتحديق وأحيا بالاشجد وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو

٢٥٥/٢

يتناولون الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار والعرق فيضرب منهم العرق فأثى رسول الله صلى الله عليه وسلم انسان منهم وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوانكم تطهروا ليومكم هذا (باب) وقت الجمعة اذا زالت الشمس وكذا إذا كرم عمر وعلي والتيمان بن بشير وعرو ابن حريث رضي الله عنهم حديثا بعد ان قال

٩٠٢

٥ ٥

نحلة

١٧٩٢٥

التأخير قالوا وأما النعمان بن بشير فرواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن سمك بن حرب قال كان النعمان بن بشير يصلي بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس (قلت) وكان النعمان أميراً على الكوفة في أول خلافة يزيد بن معاوية وأما عمرو بن حرب فآخر جهابذة أبي شيبه أيضاً من طريق الوليد بن العيزار قال سأرت أماً ما كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حرب فكان يصليها إذا زالت الشمس أسناده صحيح أيضاً وكان عمرو بنوب عن زياد بن عدي عن وليده في الكوفة أيضاً وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال صلى بشا عبد الله يعني ابن مسعود الجمعة خفي وقال خشيت عليكم الحر وعبد الله صدوق إلا أنه ممن نقلها أكبر قاله شعبة وغيره ومن طريق سعد بن سويد قال صلى بشا معاوية الجمعة خفي وسعيد ذكر ما بن عدي في الضعفاء وأصح بعض الحنابلة بقوله صلى الله عليه وسلم إن هذا يوم جعله الله عبد المسلمين قال فلا ساء عبد أجازت الصلاة فيه في وقت العيد كالتطير والاضحية وتغيب بأنه لا يأت من تسجعة يوم الجمعة عبد أن يشغل على جميع أحكام العبد بل إن يوم العيد يحرم صومه مطلقاً سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة باتفاقهم (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله كان الناس مهنة) بنون ووقت جمع ما هن كسبة وكاتب أي خدم أنفسهم وحكي ابن التين أنه روى بكسراً وأوله وسكون الهاء ومعناه ما ساقط محمد ذوق أي ذوى مهنة ومسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد كان الناس أهل غل ولم يكن لهم كفأة ألى أي يكن لهم من يكفهم العمل من الخدم (قوله كانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في ههتهم) استعمل البخاري بقوله راحوا على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ولا يعارض هذا ما تقدم عن الأزهرى أن المراد بالرواح في قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتقاً من كل من التقديرين فالقرينة شخصية وهي في قوله من راح في الساعة الأولى فأنه في إرادته مطلق الذهاب وفي هذا فأنه في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت يصيبهم الغبار والعرق لأن ذلك غالباً إنما يكون بعدما يشتد الحر وهذا في حال مجيئهم من العوالي فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك وعرفهم بهذا توجه إرادته حديث عائشة في هذا الباب (تنبه) «أوردنا نوعاً من السخرى حريق عرفة هذه في الباب الذي قبله وعلى هذا فلا إشكال فيه أصلاً (قوله عن أنس) صرح في رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن الحباب عن فاج يسلم عن عثمان أنه من أنس (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غل الشمس) فيه اشعار بجواز طهية صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس وأما رواية جدالتى بعد هذا عن أنس كالتبرك بالجمعة ونقل بعد الجمعة فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة بآكر النهار لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض وقد تقرر فيما تقدم أن التبرك يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقدمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى أنهم كانوا يبدئون بالصلاة قبل القبولة بخلاف ما رتبته عادتهم في صلاة الظهر في الحرقانهم كانوا يصلون ثم يصلون لشروعية الإبراد ولهذا النسكة «أورد البخاري طريق جيد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه وسبق في الترجمة التي بعد هذه التعبير بالتبرك والمراد بالصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه قال الزين بن المنير في الحاشية فسر البخاري حديث

٩٠٤

٩٠٥

٩٠٦

٩٠٧

أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد أنه قال سمعت عن الغسل يوم الجمعة فقالت قالت عائشة رضي الله عنها كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في ههتهم فقيل لهم لو اغتسلتم «حدثنا سرج ابن النعمان قال حدثنا فاج ابن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غل الشمس «حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا جسد عن أنس بن مالك قال كان تبرك بالجمعة وتقبل بعد الجمعة

٩٠٨

٩٠٩

٩١٠

٩٠٦

ص

تحفة

٨٢٢

«باب» إذا اشتد الحر يوم الجمعة * حدثنا محمد بن أبي بكر المدهني قال حدثني حرمي بن عمارة قال حدثنا أبو خلدة وهو خالد بن دينار قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أريد بالصلاة يعني الجمعة * وقال يونس بن بكير أخبرنا أبو خلدة وقال بالصلاة ولم يذكر الجمعة * وقال بشر بن ثابت حدثنا أبو خلدة قال صلى بنا أمير الجمعة ثم قال لا نس رضي الله عنه كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر

تج

٣٥٨١٣

أنس الثاني يحدث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما * (تسعين) الأول حكى ابن التين عن ابن عبد الملك أنه قال أنما أورد البخاري إلا ما رعن الأصابع لأنه لم يجد حديثاً من فوجاً في ذلك وتعبه يحدث أنس هذا وهو كما قال * الثاني لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثاني وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن جندب فزاد فيه مع النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن اسحق حدثني جند الطويل وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتي في آخر كتاب الجمعة وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يشاركون إلى الجمعة قبل الثالثة * (قوله) باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة لما اختلف ظاهره التقليل عن أنس وتفرق أن طريق الجمع أن يحتمل الأمر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قد مرناه جاب عن أنس حديث آخر وهو مخلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لاجله (قوله) حدثنا أبو خلدة * بلغ المجتهد وسكون اللام والاسناد كله بصريون (قوله) بكر بالصلاة أي صلاه في أول وقتها (قوله) وإذا اشتد الحر أريد بالصلاة يعني الجمعة لم يحزم المصنف بحكم الترجمة للاحتمال الواقع في قوله يعني الجمعة لا احتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه وهو ظن من قاله والتصريح عن أنس في رواية جند الماضية أنه كان يكره ما يطلق من غير تفصيل ويؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله يعني الجمعة إنما أخذه قائله عما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل المسائل عن الجمعة بقوله كان يصلي الظهر وأوضع من ذلك رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن حرمي ولفظه سمعت أنس وأما ما يزيد الضمي يوم الجمعة بالاجز قد شهدت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف كان يصلي الجمعة فقد كره ولم يقل بعده يعني الجمعة (قوله) وقال يونس بن بكير وصله المصنف في الأدب المفرد ولفظه سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السير يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الحر أريد بالصلاة وإذا كان البرد يكر بالصلاة وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد يعني الظهر والحكم المذكور هو ابن أبي عقيل الثقفي كان تابعاً لابن عمه الحجاج بن يوسف وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج وقد ورد أبو يعلى قصة يزيد الضمي المذكور وانتكاه على الحكم هذا الصنيع واستشهد به بأنس واعتدأ رأسه عن الحكم بأنه آخر الأبراد فساقها مطولة في نحو ورقة وعرف بهذا أن الأبراد بالجمعة عند أنس اغاها بالقباس على الظهر لا بالنص لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما (قوله) وقال بشر بن ثابت وصله الإسماعيلي والبيهقي بلفظ كان إذا كان السحاب يكر بالظهر وإذا كان الصيف أبرد بهم وعرف من طريق الأدب المفرد تسمة الأمير بالمهم في هذه الرواية المعلقة ومن رواية الإسماعيلي وغيره سبب يحدث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدة وقال الزين بن المنير البخاري المشروعية الأبراد بالجمعة لم يثبت الحكم بذلك لأن قوله يعني الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعي عما فهمه ويحتمل أن يكون من قوله فرج عنه الخافها ما ظهر لآنها ما ظهر أو زيادة أو بدل عن الظهر وأيضاً ذلك قول أمير البصرة أنس يوم الجمعة كفف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر وجواب أنس من غير انتكاز ذلك وقال أيضاً إذا قرأ الأبراد بشرع في الجمعة

نق

٢٦٠/٢

أخذه منه أنها لا تنصر قبل الزوال لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سببا لتأخيرها بل كان يستغنى عنه بتجملها قبل الزوال واستدل به ابن بطلان على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أناسا سوى ينهم في جوابه خلافا لمن أجاز الجمعة قبل الزوال وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وقبسه إزالة التشويش عن المصلي بكل طريق محافظة على الخشوع لأن ذلك هو السبب في مراعاة الأبرار في المردون البرد **(قوله ما)** المشى إلى الجمعة وقول الله جل ذكره فاسعوا إلى ذكر الله ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله تعالى وسعي لها سعيها قال ابن المنبر في الحاشية لما قال الله بين الأمر بالسعي والنهي عن البيع دل على أن المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة والحاصل أن المأمور به سعي الآخرة والمنهي عنه سعي الدنيا وفي المطاعين ما لا أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال كان عمر يقرؤها إذا نودي للصلاة فقامضوا أو كانه فسر السعي بالذهاب قال مالك وإنما السعي العمل يقول الله تعالى وإذا قرأ في سعي في الأرض وقال وأمانن جاءك يسعي قال مالك وليس السعي الاشداد اه وقراءة عمر المذ كورة سيأتي الكلام عليها في التفسير وقد ورد المصنف في الباب حديث لا تأتوها وأنت تسعون أشار منه إلى أن السعي المأمور به في الآية غير السعي المنهي عنه في الحديث والحجة فيه أن السعي في الآية يفسر بالمشي والسعي في الحديث يفسر بالعدول ولما قاله بالنسبة إلى حيث قال لا تأتوها تسعون وأتوها تسعون **(قوله)** وقال ابن عباس يحرم البيع حينئذ قال أي إذا نودي بالصلاة وهذا الاثر ذكره ابن خزم من طريق عكرمة عن ابن عباس بلفظ لا يصح البيع يوم الجمعة حينئذ للصلاة فإذا قضيت الصلاة فاشترى وبع ورواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور وابتدأوه عند عدم من حين الأذان بين يدي الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي قريبا وروى عمر بن شقة في أخبار المدة سنة من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن يوم الجمعة مؤذنا واحدا حين يخرج الإمام وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع وهو مرسى بعثه شواهد تأتي قريبا وأما الأذان الذي عندئذ وال فيجوز عندهم البيع فيعبر عن الكراهة وعن الخفية بذكره مطلقا ولا يحرم وعمل يصح البيع مع القول بالتحريم قولان فبيننا على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقا أولا **(قوله)** وقال عطاء يحرم الصناعات كلها وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ إذا نودي بالأذان حرم الله والبيع والصناعات كلها والر كاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتابا وهذا قال الجمهور أيضا **(قوله)** وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ لم أراه من رواية إبراهيم وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال أنه اختلف عليه فيه فقيل عنه هكذا وقيل عنه مثل قول الجماعة أنه لا الجمعة على مسافر كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن المنذر وهو كالأجتماع أهل العمر على ذلك لأن الزهري اختلف عليه فيه اه ويمكن جل كلام الزهري على حائض خفي قال لا الجمعة على مسافر أراد على طريق الوجوب وحديث قال فعليه أن يشهد أراد على طريق الاستحباب ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة وهو إذا انفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها لأنها تأنى المسافر مطلقا حتى يحرم عليه

* (باب المشى إلى الجمعة وقول الله جل ذكره فاسعوا إلى ذكر الله ومن قال السعي العمل والذهاب) نقول تعالى وسعي لها سعيها قال ابن عباس رضى الله عنهما يحرم البيع حينئذ قال عطاء يحرم الصناعات كلها وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد

السفر قبل الزوال من البلد الذي دخلها مجتازا مثلوا وكان ذلك رجع عند البخاري وتأيد عنده
بعموم قوله تعالى: **إِذَا هُمْ آمَنُوا** إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الذي ذكر الله فلم يخص
مفاج من مسافر وأما أحجبه ابن المنذر عن سقوط الجمعة عن المسافر بكونه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهور والعصر جميعا بغيره فكان يوم الجمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا الجمعة على مسافر فهو
على صحيح الدلالة لا يدفع الصورة التي ذكرتها وقال ابن المنذر البخاري في هذه الترجمة اثبات
النهي إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسر حاله الغيب الذي يتناول المشي والركوب وكان له جعل
الأمر بالسكينة والوقار على عمومته في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي
هريرة وأما حديث أبي قتادة فهو حذ من قوله وعليكم السكينة فإنه يقتضي عدم الإسراع في حال
السبي إلى الصلاة أيضا **(قوله حديثنا على بن عبد الله)** هو ابن المديني **(قوله يزيد)** بالتحاشية
والزاي وعما به يقع الماهلة بعد تمام واحدة وهو ابن رفاعه بن رافع بن خديج **(قوله أدركي أبو)**
عيسى) يقع الماهلة وسكون الموحدة وهو ابن جبر بن جهم وسكون الموحدة واهمه عبد الرحمن
على الصحيح وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد **(قوله وأنا أذهب)** كذا وقع عند
البخاري أن القصة وقعت لعامة مع أبي عيسى وعند الأسماعيلي من رواية علي بن جبر وغيره عن
الزيد بن مسلم أن القصة وقعت لزيد بن أبي جبر مع عمة وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن
حريش عن أبي ليلى لفظه حديثي بن زيد قال حدثني عمة بن رفاعه وأنا لما شئنا إلى الجمعة زاد الأسماعيلي
في روايته هو راكب فقال لا تحسب خطأك هذه في رواية النسائي فقال لا وشيئان خطأك هذه
في سبيل الله في حجت أبي عيسى بن جبر في ذكر الحديث فإن كان محفوظا احتل أن تكون القصة
وقعت بكليتها وسبقنا إلى الاستدلال على المنقضي كتاب الجهاد وأوردناه في العموم قوله في سبيل الله
فدخلت فيه الجمعة وسكون راوي أخذت استعمل به على ذلك وقال ابن المنذر في الحاشية وجه
دخول حديث أبي عيسى في ترجمة من قوله أدركي أبو عيسى لأنه لو كان يعدو ولا احتل وقت المحادثة
لتعذر هاهنا أخرى ولأن أبا عيسى جعل حكم السبي إلى الجمعة حكم الجهاد وليس العدم من
مضائب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب
الأذان وقس في أول هذا الباب بوجه إردنهنا **(قوله عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو)**
عبد الله لا أعلم إلا عن أبيه) انتهى أبو عبد الله هذا هو المصنف ووقع قوله قال أبو عبد الله في رواية
المعنى وحده وكان له وقع عندنا بوقت في صفة لا يكونه كسبه من حفظه أو تغير ذلك ودون الأصل
موصول لأرباب فيه قد أخرجه الأسماعيلي عن ابن ناجية عن أبي حفص وهو عمرو بن علي شقيق
البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه يومئذ وأغرب الكرماني فقال إن هذا
الاستدلال منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيعته لم يروه إلا منقطعاً انتهى وقد تقدم
في أواخر الأذان أن البخاري على هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض لذلك الذي
خنا وتقدم الكلام على المتن أيضا وموضع الحاجة هنا قوله وعليكم السكينة قال ابن رشد
والسكينة التي هي عن ذلك فلا يكون مقاسهم سببا للأسراع في الدخول إلى الصلاة فبأن
مقصود من خشية الوقار حال وكان البخاري استشعر براد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها
بان الساعي إلى الصلاة غير الجمعة منسب لأجل ما يقع الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل

في الصلاة وهو منبر في ذلك خشوعه وهذا بخلاف الساعي الى الجمعة فانه في العادة يحضر قبل اقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح بما يلحقه من الانهار وغيره وكانه استشعر هذا الفرق فاخذ يستدل على أن كل ما آل الى اذهاب الوار من مع فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك والله أعلم **(قوله ما لا يفرق)** أي الداخل (بين اثنين) كذا ترجم ولم يثبت الحكم وقد نقل الكراهة عن الجمهور ابن المنذر واختار الحرزم وبه جزم النووي في ذوايد الروضة والاكثر على أنها كراهة تنزيه ونقله الشيخ أبو حامد عن النص والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزمه الرافعي والاحاديث الواردة في الزجر عن التخطي مخرفة في المسند والسنن وفي غايها ضعف وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال كأمع عبد الله ابن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أن رجلا جاءه تخطي والنبي صلى الله عليه وسلم يتخطى فقال اجلس فقد آذيت ولاي داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ومن تخطي رقاب الناس كانت له ظهرا وقيد مالك والاوزاعي الكراهة بما اذا كان الخطيب على المنبر قال الزين بن المنبر التفرقة بين اثنين تناول القعود بينهما وأخرج أحدهما والقعود مكانه وقد يطلق على مجرد التخطي وفي التخطي زيادة رفع رجله على رأسه ما أو كآفه ما وربما نعلق بياضه ما منى بمجرطه وقد استثنى من كراهة التخطي ما اذا كان في الصفوف الأولى فوجه فأراد الداخل سدها فغفر له لتقصيرهم وأورد فيه حديث سلمان وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الدهن للجمعة **(قوله ما لا يقيم الرجل أحاه يوم الجمعة)** بقعد مكانه هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة وردها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر يلفظ لا يقيم أحدكم أحاه يوم الجمعة ثم خالف إلى مقعد مفقعة فيه ولكن يقول تقصروا ووخذتمه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة وقوله في الحديث لا يقيم الرجل أحاه لافهمه له بل ذكره في التفسير عن ذلك لقبحه لانه ان فعله من جهة الكبر كان قبيحا وان فعله من جهة الاشارة كان أقبح وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب بالعموم المذكور واحتجنا حين سأله ابن جريج عن الجمعة وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في التفرقة التي قبلها وشيخ البخاري فيه هو محمد بن اسلام كما وقع منسوبا في رواية أبي نذرة **(قوله ما لا تذان يوم الجمعة)** أي متى بشرع **(قوله عن السائب بن يزيد)** في روايته عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره وفي رواية نواس عن الزهري جمعت السائب وسبايان بعد هذا **(قوله كان النداء يوم الجمعة)** في رواية أبي عامر عند ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان لنداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة وفي رواية وكعب عن ابن أبي ذئب كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر اذان يوم الجمعة قال ابن خزيمة قوله اذانان يريد الاذان والاقامة يعني تقليدا ولاشرا كما هي الاعلام كما تقدم في أبواب الاذان **(قوله اذا جلس الامام على المنبر)** في رواية أبي عامر المذكورة اذا خرج الامام واذا أقيمت الصلاة وكذا للبيهقي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب **وصكذ** في رواية المجاشون الاسمية عن الزهري ولفظه وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام يعني على

(باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة) **حدثنا عبدان** قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان الفارسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ونظف وجهه واستطاع من طهر ثم ادهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فغسل ما كبسه ثم اذا خرج الامام أنصت غفرله ما يشاء وبين الجمعة الاخرى **(باب لا يقيم الرجل أحاه يوم الجمعة)** **حدثنا محمد** قال أخبرنا بخالد بن يزيد **حدثنا** قال أخبرنا ابن جريج قال سمعت نافع يقول سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أن يقسم الرجل الرجل من مقدمه ويجلس فيه قلت لنافع الجمعة قال الجمعة وغيرها **(باب الاذان يوم الجمعة)** **حدثنا آدم** قال **حدثنا** ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال كان النداء يوم الجمعة أوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم

المتبر وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن المجاشون بدون قوله يعني ولا نساق من رواية
 سليمان التيمي عن الزهري كان بلال يؤذن إذا جلس النبي صلى الله عليه وسلم على المتبر فإذا نزل
 أقام وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً قال المهلب الحكمة في جعل الأذان في هذا المحل
 ليعرف الناس بجلوس الإمام على المتبر فيصتوبون له إذا خطب كذا قال وفيه نظر فإن في سابق ابن
 اسحق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث أن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد
 فالظاهر أنه كان لطلق الأعلام بالخصوص الانصات نعم لما زيد الأذان الأول كان للأعلام وكان
 الذي بين يدي الخطيب للانصات (قوله فلما كان عثمان) أي خلفه (قوله وكثر الناس)
 أي بالمدينة وصرح به في رواية المجاشون وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافه لكن
 في رواية أبي شمعة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته
 (قوله زاد النسائي الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فامر عثمان بالأذان الأول ونحوه
 للشافعي من هذا الوجه ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه من يد اسمي فائسوا باعتبار كونه جعل
 مقدماً على الأذان والأقامة يسمى أولاً وللفظ رواية عقيل الأحمية بعد أبي بن التائين الثالث
 أمر به عثمان وتسميته ثانياً أيضاً توجه بالنظر إلى الأذان الحقيقي لا الأقامة (قوله على الزوراء)
 بفتح الزاى وسكون الواو بعد هاء ممدودة وقوله قال أبو عبد الله هو المصنف وهذا في رواية
 أي ذرو حده وما فسر به الزوراء هو المعتقد وجزم ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب المسجد وفيه
 نظير لما في رواية ابن اسحق عن الزهري عند ابن خزيمة وابن ماجه باللفظ زاد النسائي الثالث على دار
 في السوق يقال لها الزوراء وفي روايته عند الطبراني فامر بالنساء الأول على داره يقال لها
 الزوراء فكان يؤذن له علم فإذا جلس على المتبر أذن مؤذنه الأول فإذا نزل أقام الصلاة وفي رواية
 له من هذا الوجه فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت ونحوه في مرسل
 مكحول المتقدم وفي صحيح مسلم من حديث أنس أن نبي الله وأصحابه كانوا يأتون الزوراء
 بالمدينة عند السوق الحديث زاد أبو عامر عن ابن أبي ذئب فثبت ذلك حتى الساعة وسبق في
 نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ فثبت الأمر كذلك والذي يظهر أن الناس أخذوا به فعل عثمان
 في جميع البلاد ذلك لكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر القاهناني أن أول من أحدث
 الأذان الأول بمكة الخياط والبصرة زياد وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم
 سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الأذان الأول يوم الجمعة بدعة فيحتمل أن
 يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ويحتمل أنه يريد أنهم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكل
 ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منهما ما يكون حسناً وما يكون بخلاً في ذلك وبين بناء مضي
 أن عثمان أحدثه لأعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألقى الجمعة بها
 وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى من الأصل لا يظله وأما
 ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء اللهم الله كروا للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهو
 في بعض البلاد دون بعض وأتباع السلف الصالح أولى (تبيينان) الأول ودمياط قال هذا
 انغيراً عن عمر الذي زاد الأذان في تفسيره يبرعن الفضائل من زيادة الزوراء عن برد بن سنان
 عن مكحول معاذ بن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع

فلما كان عثمان رضى الله
 عنه وكثر الناس زاد النداء
 الثالث على الزوراء قال أبو
 عبد الله الزوراء موضع
 بالسوق بالمدينة

الامام وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأى بكر ثم قال عمر بن الخطاب لا بد من أكثر من اثنين انتهى وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ولا شئت لأن معاذ كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزا والناس واستقر إلى أن مات بالأم في طاعون عواس وقد يؤخرت الروايات أن عثمان هو الذي أراه فهو المعتمد ثم وجدت لهذا الأمر ما يقويه فقد أخرج عبد الله بن زريق عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى أول من زاد الأذان بالمدة سنة عثمان فقال عبد الله كلاً ما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد انتهى وعطاء لم يدرك عثمان فبرأه من أن ثبت ذلك عنه مقدمة على أنكاره ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذاناً وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك فقبله الحسن لكونه بألفاظ الأذان وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد اعلام * الثاني تواردت التمرارح على أن معنى قوله الأذان الثالث أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل البدوي أن الأذان لا أولاً كان في سفل المسجد فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء فلما كان هشام بن عبد الملك جعل من يؤذن بين يديه فصار وثلاثة فمضى فعل عثمان ثالثاً ذلك انتهى ووطئ الذي ذكره يعني ذكره عن تكلفه فليس له فيما قاله سلف ثم هو خلاف الظاهر قسمه ما أخرجه عثمان ثالثاً انتهى سبق اثنين قبله وهشام إنما كان بعد عثمان بثمانين سنة واستدل البخاري بهذا الحديث بأضاعى الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الخلفاء واختلافين أثنى به لولا الأذان ولراحة الخطيب فقبل الأول لا يسبق في العبداد للأذان هناك واستدل به بأضاعى التآذين قبل الخطبة وعلى ترك تآذين اثنين معا على أن الخطبة يوم الجمعة ما بقية على الصلاة ووجهه أن الأذان لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة * (قوله ما) المؤذن الواحد يوم الجمعة) أورد فيه حديث السائب بن زيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ولم يكن انتهى صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد منه للنسائي وأبو داود من رواية صالح بن كيسان وأبو داود ابن خزيمة من رواية ابن اسحق كلاهما عن الزهري وفي مرسل مكحول المتقدم نحوه وهو ظاهر في إرادة تآذين اثنين معا والمراد الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم قال الإحصاء على لعل قوله مؤذن واحد يريد به التآذين فعبه بلفظ المؤذن للدلالة عليه انتهى وسأذكر ما الخامل له على هذا التأويل فإن المؤذن را التاب هو بلان وأما في محفوفة وسعد الله نظر فكان كل منهما مجسده الذي رتب فيه وأما ابن أم مكتوم فلم يرأه كان يؤذن الا في الصبح كما تقدم في الأذان فعمل الاسم على استتباعه إراداً بعده هؤلاء فقال ما قال ويمكن أن يكون المراد بفعله مؤذن واحد أي في الجمعة فلا ترد الصبح مثلاً وعرف بهذا الردي ما ذكره ابن حبيب أنه في آية عليه وسلم كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعده واحد فإذا قرأ السات قام فخطب فانه دعوى تحتاج للبطل ولم يرد ذلك من يحامن طريق متصله ثبت مثلها ثم وجدت في مختصر البويطى عن الشافعي * (قوله ما) يجب الإمام على القنبراد اسمع النداء في رواية كريمة يؤذن بدل يجب فكأنه أنه أذنا لكونه بلفظه (قوله عن أنما لمائة) في رواية الامم على من طريق حبان وعبد الله عن عبد الله وهو ابن

* (باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن الزهري عن السائب بن زيد أن الذي زاد التآذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضى الله عنه حين كثر أهل المدينة ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد وكان التآذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام بمعنى على المنبر * (باب يجب الإمام على المنبر اسمع النداء) * حدثنا ابن مقائل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل ابن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر التآذين المؤذن فقال الله أكبر الله أكبر قال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أعهدنا لا إله الا الله قال معاوية

وأما فلما قال أشهد أن محمداً رسول الله قال معاً وياً فأنا فلان قضى التاذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالتي (٣٩) * (باب الجلوس على المنبر عند التاذين) * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن زيد أخبر أن التاذين الثاني يوم الجمعة

أمر به عثمان بن عفان حين كبر في أهل المسجد وكان التاذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام * (باب التاذين عند الخطبة) * حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت السائب بن زيد يقول أن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب الخطبة) * وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزور وأقبت الأجر على ذلك * (باب الخطبة على المنبر) * وقال أنس خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر * (باب الخطبة) * قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري القريشي الأسدي قال حدثنا أبو حازم بن دينار أن

المبارك سمعت أبا أمامة (قوله) وأما أي أشهد وأما أقول مثله (قوله) فلما ان قضى) أي فرغ وأن زائدة وسقطت في رواية الأصيلي والشمسي فلما أن انقضى أي انتهى وفي هذا الحديث عن الفوائد تعلم العلم وتعلمه من الإمام وهو على المنبر وأن الخطيب يجب المؤذن وهو على المنبر وأن قول النجيب وأما كذلك ونحوه يكفي في اجابة المؤذن وفيه اباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة أن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيه ما نظر وفيه الجلوس قبل الخطبة وبقية ما سمعته تقدمت في أبواب الأذان (قوله) **باب** الجلوس على المنبر عند التاذين تقدمت مباحث حديث السائب قريباً ومناسبة لذلك قوله ظاهر جداً وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التاذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين وقال مالك والشافعي والجمهور حوسنة قول الزين والحكمة فيه سكون اللفظ ونهي اللانصات والاستئذان لسماع الخطبة واحضار الذهن للذكر (قوله) **باب** التاذين عند الخطبة أي عند أذانها وأورد فيه حديث السائب أيضاً وقد تقدم ما فيه وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد (قوله) **باب** الخطبة على المنبر أي مشروعيةها ولم يقيد بها الجمعة ليتناولها ويتناول غيرها (قوله) وقال أنس خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر هذا طرف من حديث أورده المصنف في الاعتصام وفي الفتن مطولاً وفيه قصة عبد الله ابن حذافة ومن حديثه أيضاً في الاستسقاء في قصة الذي قال هلك المال وسألت ثم (قوله) أن رجلاً أتوا سهل بن سعد لم أقف على أسمائهم (قوله) امتروا من المفاخرة وهي المجادلة وقال الكرماني من الامتراء وهو التنازل ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي طاز عن أبيه عند سهل أن تماروا فان معناه تجادلوا قال الراغب الامتراء والمارة المجادلة ومنه فلا تماريهم الامراء اظهروا وقال أيضاً المارة بالتردد في الشيء ومنه فلا تكن في امر به من لقائه (قوله) والله اني لا أعرف ما هم فيه القسم على الشيء إلا ردة ما كذبته لاسمعي في قوله ولقد رأيته أول يوم وضع وأول يوم جلس عليه زيادة على السؤال لكن قأفته اعلامهم بقوة معرفته عباساً وعنه وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أنه لا قال ما بقي أحد أعلم به مني (قوله) أرسل إلى آخره هو شرح الجواب (قوله) إلى فلانة امرأته من الأنصار في رواية أبي غسان عن أبي حازم امرأته من المهاجرين كسألتني في الهبة وهو وهم من أبي غسان لا طابق أحدهم أي حازم من قولهم من الأنصار وكذا قال ابن عن جابر كسألتني في علامات النبوة وقد تقدم الكلام على اسمها في باب الصلاة على المنبر وأما الصلاة (قوله) مرى غلامك النجار) سمعته عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في شرف المصطفى جمعاً من طريق يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمار بن غزوة عنه ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب إلى خبيث فلما ذكر الناس قبله لو كنت جعلت منيراً قال وكان بالمدينة نهاراً واحد فقال له ممنون قد كرا الحديث وأخبرجه ابن سعد من رواية سعد بن الأنصاري عن ابن عباس نحوه هذا السياق ولكن لم يسمه

(٤٣ فتح الباري) رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدي وقد امتروا في المنبر من عوده فبأولهم عن ذلك فقال والله اني لا أعرف ما هم ولا لقد رأيته أول يوم وضع وأول يوم جلس عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة امرأته من الأنصار قد سمعها سهل مرى غلامك النجار أن يعجل لي أعوداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس فأمرته

وفي الطبراني من طريق أبي عبد الله الغفاري سمعت سهل بن سعد يقول كنت جالسا مع خال لي
من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الى الغاية وأقم من خشبها فاعمل لي منبرا
الحديث وجاء في صنائع المنبر أقوال أخرى أحدها اسمه ابراهيم أخرجه الطبراني في الاوسط من
طريق أبي نضرة عن جابر وفي اسناده الهلاء بن مسلة الرواس وهو متروك ثانياً ما قول به وحدة
وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق باسناد ضعيف منقطع ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم
آخره من واسناده ضعيف أيضاً ثالثاً أصبح بضم المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة
أيضاً ذكره ابن بشكوال باسناد شديد الانقطاع رابعها قبصة أو قبصة الخزوي وهو لا يهذكره
عرب شعبة في الصحابة باسناد هرسل خامسها كلاب مولى العباس كاسيني سادسها تميم
الداري رواه أبو داود ويختصره الحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن
أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن تيمما الداري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكن له إلا
تخذ لك منبرا يحمل عظامك قال بلى فاتخذ له منبرا الحديث واسناده جيد وسأذكر في
علامات النبوة فان البخاري أشار اليه ثم روى ابن سعد في الطبقات من حديث أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يحط بضم الحاء وهو مستند الى جذع فقال ان القيام قد شق علي فقال له تيمم
الداري ألا عمل للمنبر كما رأيت يصنع الشام فشاو النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين في ذلك
قرأوا أن يتخذ فقال العباس بن عبد المطلب ان لي غلاما يقال له كلاب لأعمل الناس فقال مره أن
يعمل الحديث رجاله ثقات الا الواقدي سابقها مينا ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار
حدثني اسمعيل هو ابن أبي أوس عن أبيه قال عمل المنبر غلام لامرأة من الانصار عن سلمة أو
من بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم يقال له مينا انتهى وهذا قل أن يعود الضمير في على
الاقترب فيكون مينا اسم زوج المرأة وهو يختلف ما حكينا في باب الصلاة على المنبر والبطوح
عن ابن التين أن المنبر عمل غلام سعد بن عبادة وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد وليس في جميع
هذه الروايات التي سمى فيها التجار شي أقوى السند الحديث ابن عمر وليس فيه التصريح بأن
الذي اتخذ المنبر تيمم لداري بل قد بين من رواية ابن سعد أن تيمما يعمل وأشباهه الاقوال بالصواب
قول من قال هو ميمون لكون الاسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً وأما الاقوال الاخر فلا
اعتدائها ولها تم ويعد جدا أن يجمع بينهما التجار كانت له اسماء متعددة وأما احتمال كون
الجميع اشترى كوافي عمله فمتنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة لم يكن بالمدينة الانحار واحد
الا ان كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والمبقة أعوانه فيمكن والله أعلم ووقع
عند الترمذي وابن خزيمة وصححه من طريق عكرمة بن عمار عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس
كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره الى جذع منصوب في المسجد فيصطب
فأما الهروي فقال ألا أصنع للمنبر الحديث ولم يجمعه يحتل أن يكون المراد بالرومي تيمما الداري
لانه كان كثير السفر الى أرض الروم وقد عرف مما تقدم سبب عمل المنبر وجزم ابن سعد بأن ذلك
كان في السنة السابعة وفيه نظر لذكر العباس وتيمم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة
ثمان وقدوم تيمم سنة تسع وجزم ابن التجار بأن عمله كان سنة ثمان وفيه نظر أيضاً لما ورد في
حديث الأثل في الصحيحين عن عائشة قالت فنار الحيمان الاوس والخزرج حتى كلدوا أن

قوله قبصة أو قبصة بفتح
القاف في أحدهما وصححه
في الآخر مع التصغير وفي
نسخة أخرى أو قبصة
وليحرر اه صححه

يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على التبرقزل تخفضهم حتى سكتوا فان حل على الخوذة في
 ذكر التبرعوا لافهوا أصح مما مضى وحكى بعض أهل السيرة صلى الله عليه وسلم كان يخطب على
 منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب وبكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان
 يستند إلى الجذع إذا خطب ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة
 معاوية ست درجات من أسفله وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده
 إلى جدين عبد الرحمن بن عوف قال بعث معاوية إلى مروان وهو عامله على المدينة أن يحمل
 إليه المنبر فأمر به فقلع فأطلت المدينة فنخرج مروان يخطب وقال انما أمرني أمير المؤمنين أن
 أرفعه ففعلنا بخيارا وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ورواه من وجه آخر
 قال فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال في زاد فيه ست درجات وقال انما زدت فيه حين كثر
 الناس قال ابن الجار وغيره استقر على ذلك الاما أصح منه أن احترق مسجد المدينة بنسبة
 أربع وخمسين وسماثة فاحترق ثم جدد المظفر صاحب الدين سنة ست وخمسين منبراً ثم أرسل
 الظاهر بريس بعد عشر سنين (٢) منبراً فأزاد منبر المظفر فلم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل
 الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبراً جديداً وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبراً جديداً إلى مكة
 أيضاً شكر الله صلى الله عليه وآله (قوله ففعلها من طرف الغاية) في رواية سفيان عن أبي حازم من
 أن الغاية كانت في أوائل الصلاة ولا مغايرة بينهما فان الائل هو الطرف أو قبل يشبه الطرفاء
 وهو أعظم منه والغاية بالمجعة وتخفيف الموحدة موضع من عوالي المدينة من جهة الشام وهي
 اسم قرية بالبحرين أيضاً وصلها كل شجر ملتف (قوله فأرسلت) أي المرأة تعلم بأنه فرغ (قوله فأمر
 بهم فوضعت) أي لا رادة الاعداء والدرجات في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم
 فعلم له هذه الدرجات الثلاث (قوله ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على علياً) أي على
 الاعواد وكانت صلواته على الدرجة العليا من المنبر (قوله وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل
 القهقري) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذلك يذكر القراءة بعد التكبيرة وقد سنن
 ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولفظه كبر فقرأ وركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري
 والقهقري بالقصر المشي إلى الخلف والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة وفي رواية
 هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني يخطب الناس عليه ثم أقمت الصلاة فذكر وهو على
 المنبر فأقلت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة (قوله في أصل المنبر) أي على الأرض في أصل
 جنب الدرجة السفلى منه (قوله ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز بن فرغ من صلاته
 (قوله وتعلوا) بكسر اللام وفتح النون وتشديد اللام أي لتعلوا وعرف منه ان الحصة في
 صلاته في أعلى المنبر لرا من قد خفي عليه رؤيته اذ صلى على الأرض ويستفاد منه أن من فعل
 شيئاً خلف العادة ان سبب حكمته لاصحابه وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة
 كان أو غيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل وجواز العمل بالسيرة
 الصلاة وكذا الكبر ان تفرق وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الامام في باب الصلاة
 في السطوح وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه واستحباب
 الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد وامام شكري وامام تبركا وقال ابن بطال ان كان الخطيب هو

(٢) قوله بعد عشر سنين
 في نسخة أخرى بعد عشر
 سنة

فعلمها من طرف الغاية ثم
 جاء بها فأرسلت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأمر
 بها فوضعت ههنا ثم رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى عليها وكبر وهو عليها ثم
 ركع وهو عليها ثم نزل
 القهقري فوجد في أصل
 المنبر ثم عاد فلما فرغ أقبل
 على الناس فقال أيها الناس
 انما صنعت هذا لتأتواي
 سعيد بن أبي حمزة قال حدثنا
 محمد بن جعفر

الخلقة فنته أن يخطب على المنبر وإن كان غيره يصير بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض
وتعقبه الزين بن المنبر بان هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه أخبر عن شيء أحدثه بعض الخلفاء
فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة
(قلت) وأهل هذا هو حكمة هذه الترجمة أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ولعل مراد
من استنبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام على المأمومين ولا يبرز من مشروعية ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم ثم لن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ووجه الجمهور وجود الاشتراك في وعظ
السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين والله الموفق **(قوله)** أخبرني يحيى بن سعيد هو الانصاري
وابن أنس هو حفص بن عبد الله بن أنس كما ساق في الرواية المعلقة ونسب في هذه إلى جده قال
أبو مسعود النمشي في الأطراف إنما بهم البخاري حفص الانصاري بن جعفر بن أبي كثير يقول
عبد الله بن حفص فقلبه (قلت) كذا رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن
ابن أبي مريم شيخ البخاري فيه ولكن أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الاحوص محمد بن الهيثم
عن ابن أبي مريم فقال عن حفص بن عبد الله على الأصواب وقلبه أيضا عبد الله بن يعقوب بن
اسحق عن يحيى بن سعيد أخرجه الاسماعيلي من طريقه وقال الأصواب فيه حفص بن عبد الله
وفي تاريخ البخاري حفص بن عبد الله بن أنس وقال بعضهم عبد الله بن حفص ولا يصح عبد
الله **(قوله)** أصوات العشار بكسر الملهة بعدها جمعة قال الجوهرى العشار جمع عشار الصم
ثم القح وهي النسقة الحامس التي مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد وقال
الخطابي العشار الحوا من الأبل التي قاربت الولادة ويقال اللواتى أتى على جلهن عشرة
أشهر يقال ناقة عشرة ونوق عشرة على غير قياس وسأنى الكلام على حديث الخدع في علامات
النبوّة إن شاء الله تعالى **(قوله)** وقال سليمان بن يحيى أخبرني حفص بن عبد الله (الله) أما سليمان
فهو ابن بلال وأما يحيى فهو ابن سعيد وقد وصله المصنف في علامات النبوّة هذا الإسناد وزعم
بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه
عن يحيى بن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك أخرجه الداريمى عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان
فإن كان محفوظا في يحيى بن سعيد فيه شيخان والله أعلم **(قوله)** يخطب على المنبر هذا القدر هو
المقصود إرادته في هذا الباب وقد تقدم الكلام على المتن في باب فضل الغسل يوم الجمعة ويستفاد
منه أن الخطيب تعلم الأحكام على المنبر **(قوله)** أما الخطبة قائما قال ابن المنذر
الذى جعل عليه جل أهل العلم من علمه الأمصار ذلك وقيل غيره عن أي حنفية أن القيام في
الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك رواية أنه واجب فإن تركه أساء وبحث الخطبة وعند الباقي
أن القيام في الخطبة يشترط للقادر كصلاة واستدل للأول بحديث أبي سعيد الأتى في المناقب
أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ويحدث سهل الماضى
قبل مرى غلامك يعمل لى أعود أجلس عليها والله الموفق وأجيب عن الأول أنه كان في غير
خطبة الجمعة وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجالوس أول ما يصعدون بين الخطبتين
واستدل الجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور ويحدث كعب بن عميرة أنه دخل المسجد
وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب فاعدا فأنكر عليه وتلا وتر كوك قائما وفي رواية ابن خزيمة

قال أخبرني يحيى بن سعيد
قال أخبرني ابن أنس أنه سمع
جابر بن عبد الله قال كان
جدع يقوم عليه النبي صلى
الله عليه وسلم فلبا وضع له
المنبر سمعا للبدع مثل
أصوات العشار حتى نزل
النبي صلى الله عليه وسلم
فوضع يده عليه * وقال
سليمان بن يحيى أخبرني
حفص بن عبد الله بن أنس
أنه سمع جابر بن عبد الله
* حدثنا آدم بن أبي إياس
قال حدثنا ابن أبي ذئب
عن الزهري عن سالم عن
أبيه قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يخطب على
المنبر فقال من جاء إلى الجمعة
فليغتسل * (باب الخطبة
قائما) *

﴿باب﴾ من قال في الخطبة بعد النساء أما بعد وأهكم مرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم * وقال محمود حدثنا أبو أسامة قال حدثنا شام بن عروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت دخلت على عائشة والناس يصلون قلت ما شأن الناس فأشارت برأسها إلى السماء فقلت آية فأشارت برأسها إلى أمي قالت فأطال رسول الله صلى الله عليه وسلم جذا حتى تجلاني الغشي والى جنبتي قربة فيها ماء فتفتحت فجعلت أصب منها على رأسي فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلت الشمس فخطب الناس فحمد الله سبحانه وأهل بيته ثم قال أما بعد قالت ولقد نسو قمن الانصار فأنكثت الهمم لاسكنن فقلت لعائشة ما قال قالت قال (٢٣٤) ما من شيء أكن أريته الا وقد رأيت في مقامي هذا حتى الجنة والنار وانه قد أوحى

الى أنفسكم فتشئون في

حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وحلسنا حوله مقصود الترجمة وهو طرف من حديث طويل سأتي به في الاسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على النسيء ويأتي الكلام عليه في الرافق ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه ان حلوهم حوله لسماع كلامه يقتضي نظرهم اليه غالبا ولا يعكروا على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لان هذا محمول على انه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جالوس أسفل منه واذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الامر بالاستماع لها والانتصاف عندها والله أعلم ﴿قوله﴾ باب من قال في الخطبة بعد النساء أما بعد قال الزبير بن المنذر يحدثنا أن تكون من موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم كافي اخبار الباب ويحتمل أن تكون شرطية والجواب محذوف والتقدير فقد أصاب السنة وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها أساسا واسعا اه ملخصا ولم يجد البخاري في مصنفه خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة حديثا على شرطه فاقصر على ذكر النساء واللفظ الذي وضع الفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها قال سيبويه أما بعد معناهما ما بكر من شيء بعد وقال أبو اسحق هو الزباج اذا كان الرجل في حديث فأراد أن يأتي بغيره قال أما بعد هو موصي على الضم لانهم الظروف المقطوعة عن الاضافة قول التقدير اما النساء على الله فهو كذا وأما بعد فكذا ولا يلزم في قسمه أن يصرح باللفظ بل يكفي ما يقوم مقامه واختلف في أول من قالها فقيل داود عليه السلام ورواه الطبراني ص فوعا من حديث أبي موسى الأشعري في اسناده ضعف وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي فزاد فيه عن زياد بن حمزة وقيل أول من قالها يعقوب ورواه الدارقطني بسند واه في غرائب مالك وقيل أول من قالها يعرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي أخرجه القاضى أبو أحمد القسافي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف وقيل حسان بن وائل وقيل قيس بن ساعدة الأول أشبهه ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة الى الاولوية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة ثم يجمع بينهما بالنسبة الى القبائل ﴿قوله﴾ وأهكم مرة عن ابن عباس

القبور يرسل أو قريسا من قنينة المسيح النجال يوقى أحدكم فيقال له ما علك به ذا الرجل فاما المؤمن أو قال المؤمن شك هشام فيقول هو رسول الله هو محمد صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات والهدى فآمننا وأحبنا واتبعنا وصدقنا فقال له من ضالمنا كاذم أن كنت ملو منيها وما أمانا المنافي أو قال المراتب شك هشام فقال له ما علك بهذا الرجل فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته قال هشام فقلقد قالت لي فاطمة فأوحىته بغيرها كرت ما يغلظ عليه حديثا سمعنا من معمر قال حدثنا أبو عاصم عن جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن تغلب

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بحال أو بشي قسمه فاعطى رجلا أو ترك رجلا لافلعه أن الذين تركه عتبا سأتى فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله اني لاعطى الرجل وأدع الرجل والذي أدع أحب الى من الذي أعطى ولكني أعطى أقواما لما أرى في قلوبهم من الخبز والهلح وكل أقواما الى ما جعل الله في قلوبهم من النبي والخبر فهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح النعم حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الشافعي عن عمار بن عبد الله قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فخطب في المسجد فخطب رجالا صلاته فاصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكرهتهم فصولا معه فاصبح الناس فتحدثوا فأكفروا أهل المسجد من المسلمين ليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصلا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجز المسجد عن أهله حتى خرج صلاته أصبح فلما قضى الغبر أقبل على

الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يحق علي مكانكم لكني خشيت أن تقرض (٢٣٥) عليكم فمخروا عنكم تابعه ونس * حدثنا

أبو اليمان قال أخبرنا شبيب

عن الزهري قال أخبرني

عروة عن أبي جند الساعدي

أنه أخبره أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قام

عشية بعد الصلاة فتشهد

وأثنى على الله بما هو أهله ثم

قال أما بعد * تابعه أبو

معاوية وأبو أسامة عن

هشام عن أبيه عن أبي جند

الساعدي عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال أما بعد * وتابعه

السعدي عن سفيان في أما

بعد * حدثنا أبو اليمان

قال أخبرنا شبيب عن

الزهري قال حدثني علي بن

الحسين عن السورين بن خزيمة

قال قام رسول الله صلى الله

عليه وسلم فسمعته حين

تشهد يقول أما بعد * تابعه

الزيدي عن الزهري * حدثنا

إسماعيل بن أبان قال حدثنا

أبو الغسيل قال حدثنا

عكرمة عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال شهد

النبي صلى الله عليه وسلم

المبعر وكان آخر مجلس جلسه

متعلقا لمخقة في منكب

قد صبر رأسه بصلابة رجمة

فحمد الله وأثنى عليه ثم قال

أيها الناس إلى فتاوا الله

ثم قال أما بعد فإن هذا الخي

من الانصار يقاتلون ويكتر

الناس في نولي شامن أمة

سباني موصولا آخر الباب ثم أورد في الباب أيضا حديث طاهرة المناسبة لآثر جملة * أولها
حديث أسامة بنت أبي بكر في كسوف الشمس وفيه فحمد الله بما هو أهله ثم قال أما بعد * ذكر
قصة وفاة القبر وسباني الكلام عليه في الكسوف وذكره نافع بن محمود وهو ابن غيلان أحد
شيوخه بصيغة قال محمود وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال حدثنا محمود * فأنها أحدث
عروة بن تغلب وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعده ما هو حديث وفيه فحمد الله ثم أثنى
عليه ثم قال أما بعد وسباني الكلام عليه في كتاب الحس ووقع هنا في بعض النسخ تابعه يونس
وهو ابن عبيد وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بأس مائة عنه عن الحسن بن عروة
* فأنها أحدث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه تشهد ثم قال أما بعد وسباني الكلام عليه في
أبواب التطوع (قوله تابعه يونس) هو ابن يزيد وقد وصله مسلم من طريقه بتمامه وكلام الزري
في الأطراف يدل على أن يونس إنما تابع شيبان في أما بعد فقط وليس كذلك * رابعها حديث
أبي جند الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عشيّة بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله
بما هو أهله ثم قال أما بعد هكذا أورد مختصرا وقد ذكره بتمامه بهذا الاسناد في الأيمان والتذویر
وفيها قصة ابن التبية وياتي الكلام عليه تأتيا إلى الزكاة (قوله تابعه أبو معاوية وأبي أسامة عن
هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي جند وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي
معاوية وغيرهما مرفقا وأورد الأسامي في طريق يوسف بن موسى حديثا جريرو وكعب
* وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا أحدثنا هشام بن عروة وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في
الزكاة أيضا باختصار (قوله وتابعه السعدي عن سفيان) يحتمل أن يكون السعدي هو عبد الله بن
الوليد وسفيان هو الثوري ومن هذا الوجه وصله الأسامي وفيه قوله أما بعد ويحتمل أن
يكون السعدي هو محمد بن يحيى بن أبي عمر وسفيان هو ابن عيينة وقد وصله مسلم عنه وأحاديثه على
رواية أبي كريب عن أبي أسامة وقد ثبت أن فها قوله أما بعد وهو المقصود هنا ولم أره مع ذلك في
مسند ابن أبي عمير * خامسها حديث السورين بن خزيمة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسمعته حين تشهد يقول أما بعد وهذا طريق من حديثه في قصة خطبة علي بن أبي طالب بنت أبي
جبل وسباني بتمامه في المناقب وياتي الكلام عليه ثم (قوله تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في
مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الجعفي عنه عن الزهري بتمامه * سادسها حديث
ابن عباس قال شهد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وكان أبي يصوده آخر مجلس جلسه الحديث
وفي فحمد الله وأثنى عليه وفيه ثم قال أما بعد وسباني في فضائل الانصار بتمامه وياتي الكلام
عليه ثم إن شاء الله تعالى وفي الباب بما يذكر عن عائشة في قصة الافلح وعن أبي سفيان
في الكتاب المرقط متفق عليه ما عدا عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
خطب اجترعت عنده وعلا صوته الحديث وفيه فيقول أما بعد فإن خبر الحديث كتاب الله
آخرجه مسلم وفي رواية له عنه كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمده الله
ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته فذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فإن
خبر الحديث كتاب الله وهذا أثبت من أن المصنف للتخصيص فيه على الجمعة لكنه ليس على
شرطه كما قد مضى وما يرد تفاد من هذه الاحاديث أن أما بعد لا يختص بالخطب بل يقال أيضا
صدور الرسائل والمصنفات ولا اقصر عليها في ارادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في

محمد صلى الله عليه وسلم فاستطاع أن يضرب فيه أحدا ويضع فيه أحدا فليقبل من محبتهم ويتجاوز عن سبهم

ذلك لفظ هذا وإن قد كثر استعمال المصنفين لها باللفظ وبعد ومنهم من صدر بها كلامه فقول
 في أول الكتاب أما بعد جد الله فإن الأمر كذا ولا يخفى في ذلك وقد تبسع طرق الأحاديث التي وقع
 فيها أما بعد الحافظ عبد القادر الرازي في خطبة الأربعين المتباعدة فآخرجه عن اثنين وثلاثين
 صحابياً منهم ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسورين بخمرة كان النبي صلى
 الله عليه وسلم إذا خطب خطبة قال أما بعد ورجاله ثقات وظاهره الموافقة على ذلك **(قوله)**
باب القعدة بين الخطبتين قال الزين بن المنبر لم يصح بحكم الترجمة لأن مستند ذلك
 الفعل ولا عموم له **اد** ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصح بحكم غيره من أحكام
 الجموع وظاهر صنعه أنه يقول بوجودها كما يقول به في أصل الخطبة **(قوله)** يحط بخطبتين بقعد
 (نهما) مقتضاه أنه كل يحطهما فأما وأصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبله وبين لفظه
 كان يحط بخطبتين قائماً ثم يقعد ثم يقوم وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه كان يحط بخطبتين قائماً
 يفصل بينهما يجلس وغفل صاحب العمدة عن هذا اللفظ للصحيحين ورواه داود واللفظ كان
 يحط بخطبتين كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤمن ثم يقوم فيخطب ثم يجلس فلا تكلم
 ثم يقوم فيخطب واستفيد من هذا أن حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه لكن ليس في
 أن يذكر الله أو يدعو مسراً واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لموافقة ما صلى
 الله عليه وسلم على ذلك مع قوله صافوا كبراً ثم نوى أسمى قال ابن دقيق العيد توقف ذلك على
 ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كسفة الصلاة والافق واستدل بجرد الفعل وزعم
 الطحاوي أن الشافعي تفرق بذلك وتعب بأنه ينبغي عن مالك أن يضاف رواية وهو المشهور عن
 أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي وحكي ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه صلى الله
 عليه وسلم وأطاب على الجلوس قبل الخطبة الأولى فإن كانت هو أظن أنه دليل على شريطة الجلوس
 الوسطى فلتكن دلالة على شريطة الجلوس الأولى وهذا متعقب لأن كل الروايات عن ابن عمر
 ليست فيها هذه الجلوس الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت الموافقة عليها
 بخلاف التي بين الخطبتين وقال صاحب المعنى لم يوجبها كثر أهل العلم لأنها ليست على
 ذكر مشرووع فلم يجب وقد رها من قال بها بقدر جلوس الاستراحة وقد مر أسوة
 الإخلاص واختلاف في حكمها أفضل الفصل بين الخطبتين وقيل الراحة وعلى الأول وهو الظاهر
 يكفي السكوت بتسدها وبظهور أن الخلاف أيضاً بين خطب قاعد الجموع عن القيام قد أرم
 الطحاوي من قال بوجود الجلوس بين الخطبتين أن وجب القيام في الخطبتين لأن كلامهما
 اقتصر على فعل شيء واحد وتعبه الزين بن المنبر والله التوفيق **(قوله)** **باب**
الاستماع أي الأصغاء للسمع فكل مستمع سامع من غير عكس وأورد المصنف فيه حديث كنية
 الملائكة من يكر يوم الجمعة وفيه فإذا خرج الإمام طويلاً وجمعهم ويستمعون الذكر وقد تقدم
 الكلام عليه مستوفى في باب فضل الجمعة وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام
 في الخطبة لأن الاستماع لا يفتحه إذا تكلم وقالت الحنفية يحرم الكلام من ابتداء ورجح الإمام
 ورده حديث ضعيف سند كره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب**
 إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يحط بأمره أن يصلي ركعتين أي إذا كان لم يصله ما قبل أن يراه
(قوله) عن جابر بن عبد الله **اد** صرح في الباب الذي يليه بسماع عمر وله من جابر **(قوله)** جابر (جل) هو

(باب القعدة بين الخطبتين)
يوم الجمعة **اد** حدثنا مسدد
قال حدثنا بشر بن المنفل
قال حدثنا عبد الله بن
 عمر عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما قال
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يحط بخطبتين بقعد
 بينهما **باب الاستماع** إلى
 الخطبة **يوم الجمعة** **اد** حدثنا
 آدم **قال** حدثنا ابن أبي ذئب
 عن الزهري عن أبي عبد
 الله الأغر عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا كان
 يوم الجمعة وقفت الملائكة
 على باب المسجد يكتبون
 الأول فالأول ومثل المهجر
 كمثل الذي يهدي بدنه ثم
 كالذي يهدي بقرة ثم كبشاً
 ثم دجاجة ثم بيضة فإذا خرج
 الإمام طويلاً جمعهم
 ويستمعون الذكر **(باب إذا)**
 رأى الإمام رجلاً جاء وهو
 يحط بأمره أن يصلي
 ركعتين **اد** حدثنا أبو
 الثعمان **قال** حدثنا جاد
 ابن زيد عن عمرو بن دينار
 عن جابر بن عبد الله **قال** جاء
 رجل والنبي صلى الله عليه
 وسلم يحط بالناس يوم
 الجمعة

[illegible]

History

تحت

فَقَالَ صَلِّتِ يَا فُلَانُ فَقَالَ لَا
قَالَ قُمْ فَأَرْكِعْ

عليه والذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتق في مثل هذا بالاجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعانة وبما ضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تقوت بالجلوس وورد أيضا ما يؤيد كذا الخصوصية وهو قوله صلى الله عليه وسلم لسليك في آخر الحديث لا تعودن لئلا هذا أخرجه ابن حبان انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية وكله مردود لان الأصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فان المانعين منها لا يجبرون التطوع لعله التصديق قال ابن المنبر في الحاشية لو ساوغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الاوقات المكروهة ولا فائده وما يدل على أن أمره بالاعتلاء لم يخص في قصد التصديق معارضة صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلاة أيضا في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الاولى ثوبين فدخل بها في الثانية فتصدق بأحدهما فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ولا جدوا بن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع فدل على أن قصد التصديق عليه جزء من عمله لأعله كلمة وأما اطلاق من أطلق أن التحية تقوت بالجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك حتى العامد العالم أما الماهر أو الناسي فلا وحال هذا الداخل محمولة في الاولى على أحدهما وفي المرتين الآخرين على التيسار والمحمل للمانعين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للامر بالانصات والاستماع للخطبة قال ابن العربي عارض قصة سليك ما هو أقوى منها كقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقوله صلى الله عليه وسلم إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطف يوم الجمعة فقد لغوت متفق عليه قال فاذا امتنع الامر بالمعروف وهو أمر اللامع بالانصات مع قصر زمنه فتم التماثل بالتحية مع طول زمنها أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطف للذي دخل يتخطى رقاب الناس اجلس فقد أدبت أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر قالوا فامرهم بالجلوس ولم يأمرهم بالتحية وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تؤلى الى اسقاط أحد الدليلين انما يسمل بها عند تعذر الجمع والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كالأمر أو تأمرا فافهم ان القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالداخل وأيضا فصل التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال يا رسول الله سكتك بين التكبير والقراءة فأتقول فيه فاطلق على القول سرا السكوت وأما حديث ابن بشر فهو أيضا واقعة عين لا عموم فيها فيقتل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما وقد عارض بعضهم في قصة سليك بذلك ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله له اجلس أي بشرطه وقد عرف قوله بالداخل فلا تجلس حتى تصلي ركعتين ففعل قوله اجلس أي لا تتخط أو ترك أمره بالتحية لسان الجواز فانها ليست واجبة أول كون دخوله وقعه في أو آخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية وقد انفقوا على استثناء هذه الصورة ويحتمل أن يكون صلى التحية في آخر المسجد ثم تقدم ليقر من منافع الخطبة فوق وقع منه الخطي فانكر عليه

والجواب عن حديث ابن عمر أنه ضعف فيه أيوب بن نبيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة
وأبو حاتم والأحاديث الصحيحة لا تعارض بمثلها وأما قصة سليل فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء
روى في هذا الباب وأقوى وأجاب المانعون أيضا بجوابه غير ما تقدم اجمع لنا منها زيادة على
عشرة أو ردتها المخصصة مع الجواب عنها لتستفاد (الأول) قالوا أنه صلى الله عليه وسلم لما خاطب
سليكا سكت عن خطبته حتى فرغ سليلك من صلاته فعلى هذا فقد جمع سليلك بين سماع الخطبة
وصلاة التهمة فليس فيه حجة لمن أجاز التهمة والخطيب بخطب والجواب أن الدارقطني الذي
أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال أن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو
معضلا وقد تعقبه ابن المنبر في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسع على قاعدتهم لأنه يستلزم جواز قطع
الخطبة لأجل الداخل والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لاسيما إذا كان واجبا
(الثاني) قيل لما تشاغل النبي صلى الله عليه وسلم بخطابة سليلك سقط فرض الاستماع عنه أذا لم يكن
منه حينئذ خطبة لأجل تلك الخطبة قاله ابن العربي وأدعى أنه أقوى الإجابة وتعقب بأنه من
أضعفها لأن الخطبة لما انقضت رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سبطه وتشاغل سليلك
بامتنال ما أمر به من الصلاة فصعب أنه صلى في حال الخطبة (الثالث) قيل كانت هذه القصة قبل
شروعه صلى الله عليه وسلم في الخطبة ويدل عليه قوله في رواية اللبث عند مسلم والنبي صلى الله
عليه وسلم قاعد على المنبر وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء بل يمكن أن يكون
بين الخطبتين أيضا فيكون كله بذلك وهو قاعد فلما قام لصلى الله عليه وسلم
الخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول ويحتمل أيضا أن يكون الراوي يتجوز في قوله قاعد
لأن الروايات الصحيحة كلها مطابقة على أنه دخل والتي صلى الله عليه وسلم بخطب (الرابع) قيل
كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة وتعقب بأن سليلك متأخر الإسلام جدا وتحريم
الكلام متقدم جدا كما سيأتي في موضعه في أواخر الصلاة فكيف يدعى نسخ المتأخر بالتقدم
مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل كانت قبل الأمر بالانصات وقد تقدم الجواب عنه
وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذي استدلو به وهو ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر إذا
خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التهمة والأولى في هذا
أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه يخص عموم مجديث الأمر بالتهمة خاصة كما تقدم
(الخامس) قيل اتفقوا على أن منع الصلاة في الأوقات المكرهة يستوي فيه من كان داخل
المسجد أو خارجه وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يمنع عليه التنقل حال الخطبة
فليكن الاتي كذلك قاله الحاروي وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد وما نقله من
الانفاق وافقه عليه الماوردي وغيره قد نبض الشافعية فقال ينبغي على وجوب الانصات
فإن قلناه امتنع التنقل والأفلا (السادس) قيل اتفقوا على أن الداخل والإمام في الصلاة تقتطع
عنه التهمة ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنها فيما أيضا وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل
وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة والداخل في حال الخطبة مأثور بثقل البعثة بالصلاة
قبل جلوسه بخلاف الداخل في حال الصلاة فإن آتيانه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود هدام
تفريق الشارع بينهما افعال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وقد وقع في بعض طرقه فلا

صلاة الا التي اُقيمت ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمر فيها بالصلاة (السابع) فقبل ان تقو اعل
 سقوط التحية عن الامام مع كونه يجلس على المنبر أن له استدعاء الكلام في الخطبة دون
 المأموم فيكون ترك المأموم التحية بطريق الاولى وتعقب بأنه أيضا قياس في مقابله النص فهو
 فاسد ولأن الامر وقع مقيد بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب وقال الزين بن المنبر مع الكلام
 انما هو لمن شهد الخطبة لالمن خطب فكذلك الامر بالانصات واستماع الخطبة (الثامن) قيل
 لانسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد بل يحتمل أن تكون صلاة فائتة كالصبح
 مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنبر في الحاشية وقال له صلى الله عليه وسلم كان كشفه عن
 ذلك وانما استغفمه ملاطفة له في الخطاب قال ولو كان المراد الصلاة التحية لم يحتمل إلى استغفامه
 لانه قد رآه لما دخل وقد تولى رده ابن حبان في صحيحه فقال لو كان كذلك لم يترك أمره به بذلك
 مرة بعد أخرى ومن هذه المادة قولهم انما أمر به سنة الجمعة التي قبلها ومستندهم قوله في قصة
 سلمك عند ابن ماجه أصليت قبل أن تجي لأن ظاهره قبل أن تجي من البيت ولهذا قال الاوراع
 ان كان صلى في البيت قبل أن يجي فلا يصلي اذا دخل المسجد وتعقب بان المأخوذ من صلاة التحية
 لا يميز التفعل حال الخطبة مطلقا ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجي أي إلى الموضع الذي أنت
 به الآن وفائدة الاستغفام احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع
 الخطبة كما تقدم في قصة الذي تحطى ويؤكد أنه في رواية لمسلم أصليت الركعتين بالانصات والام
 وهو للعهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد وأما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء
 ساقى في باب (التاسع) قيل لانسلم أن الخطبة المذكورة كانت الجمعة ويبدل على انها كانت لغيرها
 قوله للدخول أصليت لأن وقت الصلاة لم يكن دخل اه وهذا ينبغي على أن الاستغفام
 وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك وقد وقع في حديث الباب وفي الذي بعده أن ذلك كان
 يوم الجمعة فهو ظاهر في ان الخطبة كانت لصلاة الجمعة (العاشر) قال جماعة منهم القرطبي أقوى
 ما عتمدته المالك في هذه المسئلة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى العهد
 مالك أن التفعل في حال الخطبة بمنع مطلقا وتعقب بمتبع اتفاق أهل المدينة على ذلك فقد ثبت
 فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة ووجه عنه استحبابه من
 أهل المدينة أيضا فروى الترمذي وابن خزيمة وصححه عن عياض بن أبي سرح أن أباسعيد
 الخدري دخل وعر وان يخطف فصلى الركعتين فاراد حرس مروان أن يتعوه فأبى حتى صلاهما
 ثم قال ما كنت لأدعهم بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بهما انتهى ولم يثبت
 عن أحد من الصحابة صريحا بما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن عمرو وعثمان وغير واحد من
 الصحابة من المنع مطلقا فاعتمد في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال كقول ثعلبة بن أبي مالك
 أدركت عمرو وعثمان وكان الامام اذا خرج ترك الصلاة وجه الاحتمال أن يكون الترمذي كل من نقل
 بذلك كان داخل المسجد خاصة قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي كل من نقل
 عنه يعني من الصحابة منع الصلاة والامام يخطف محمول على من كان داخل المسجد لانه يقع عن
 أحد منهم التصريح بمتبع التحية وقد ورد فيها حديث يخصها فلا يتناول الاحتمال انتهى ولم أقف
 على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة وأما ما رواه الطحاوي عن عبد الله بن صفوان أنه دخل

المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع وعبد الله من صفوان وعبد
 الله بن الزبير يجبيان صغيران فقد استدل به الطحاوي فقال لا لم يشكر ابن الزبير على ابن صفوان
 ولا من حضرهما من الصحابة ترك الصلاة على صحة ما قلناه ونعقب بان تركهم التكبر لا يدل
 على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ولم يقل به مخالفوهم وسأق في أواخر الكلام على هذا
 الحديث البحث في أن صلاة التيمم هل تيم كل مسجد أو يستحق المسجد الحرام لأن تحيته
 الطواف فلعن ابن صفوان كل من يرى أن تحيته استلام الركن فقط وهذه الآية التي قدمناها
 تندفع من أصلها بعموم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة إذا دخل أحدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه وقد تقدم الكلام عليه وو ردأخص منه في حال الخطبة
 ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو يخطب إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين متفق عليه أيضا وسلم
 من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليلك ولقظه بعد قوله فاركعها وتجو زفيمها
 ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ولتجوز زفيمها قال النووي وهذا
 نص لا يخطرق إليه التأويل ولا لأن عالمنا يلقيه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا فخذلوه وقال أبو محمد
 ابن أبي جرة هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يتحمل التأويل وحكي أن دفين العبدان
 بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكروه وكأنته يثرا في بعض ما تقدم من ادعاء النسخ
 أو التخصيص وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حاجة لهم في قصة سليلك لأن التحية
 عندهم تسقط بالجلوس وقد تقدم جوابه وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه لا تصلوا
 والامام يخطب ونعقب بأنه لا يثبت وعلى تقدير شؤبه فيخص عمومها بالامر بصلاة التحية
 وبعضهم بأن عملهم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء وأجيب
 باحتمال أن يكون صلاحها وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في
 الأوقات المكروهة لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع الأمر بالانصات لها فغيرها أولى وقه أن
 التحية لا تقوت بالقعود لكن قد يبعثهم بالجلال أو الناسي كأن تقدم وأن اللفظ أن يأمر في
 خطبته ويهيئ وبين الأحكام المحتاج إليها ولا يقطع ذلك التوالى المستلزم فيها بل لقاتل أن
 يقول كل ذلك بعد من الخطبة واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تنزع
 التحية لغير المسجد وفيه نظر واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة
 لأن أمرهما أخف وزنه من أمأقصر ولما جازد السلام فانه واجب وسأق في البحث في ذلك بعد
 ثلاثة أبواب * (قائدة) * قبل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كأنه قد تقدم قال
 الشافعي رأى للامام أن يأمر الآتي بالركعتين ويرد في كلامه ما يمكنه الاتيان به ما قبل إقامة
 الصلاة فإن لم يفعل كرهت ذلك وحكي النووي عن المحققين أن المختار أن لم يفعل أن يقف حتى
 تمام الصلاة ثلاثا يكون جالسا بغير تحية أو مستقلا حال إقامة الصلاة واستثنى الحاملي المسجد
 الحرام لأن تحيته المسجد الحرام الطواف انما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف
 وأما المقيم في حكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ولعل قول من أطلق أنه يسد في المسجد

يخرج ما قبل خطبته من حين آخر وجهه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة ثم الأولى أن نصت كما
تقدم الترغيب فيه في باب فضل الغسل الجمعة وأما حال الجلوس بين الخطبتين فيكي صاحب
المغنى عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير مخاطب أو أن زمن سكونه قليل فاشبهه السكوت
للتنفس **(قوله وإذا قال لصاحبه أنصت فقد قلنا)** هو كلف حديث الباب في بعض طرقه
وهي رواية النسائي عن قتبية عن الليث بالاسناد المذكور ولقظه من قال لصاحبه يوم الجمعة
والامام يحضبك أنصت فقد قلنا والمراد بالصاحب من مخاطبه بذلك مطلقا وانما ذكر صاحب
لكونه الغالب **(قوله وقال سلمان)** هو طرف من حديثه المتقدم في باب الدهن للجمعة وقوله
ينصت بضم أوله على الانصاع ويجوز الفتح قال الازهري يقال انصت ونصت وانصت قال ابن
خزينة المراد بالانصات السكوت عن مكلمة الناس دون ذكر الله وتعقب بأنه يلزم منه جواز
القرأة والذكر حال الخطبة فانظروا أن المراد بالسكوت مطلقا ومن فرق احتاج إلى دليل
ولا يلزم من يجوز انصت دليله الخاص جواز الذكر مطلقا **(قوله أخبرني ابن شهاب)** هكذا
رواه يحيى بن بكير عن الليث ورواه شعب بن الليث عن أبيه فقال عن عقيل عن ابن شهاب
عن عمر بن العزيز عن عبد الله بن ابراهيم بن قارظ عن أبي ذريرة أخرجه مسلم والنسائي
والطريقان معا صحيحان وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوي وكذا
رواه ابن جرير وغيره عن الزهري مما أخرجه عبد الرزاق وغيره ورواه مالك عند أبي داود
وابن أبي شيبة عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالاسناد الاول **(قوله يوم الجمعة)** مفهومه
أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك وفيه بحث **(قوله فقد لغوت)** قال الاخفش اللغو الكلام
الذي لا أصل له من الباطل وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل الميل عن
الصواب وقيل اللغو الاثم كقوله تعالى وإذا هم وابالغو صروا كراما وقال الزين بن المنير
اتفقت أقوال المنسرين على أن اللغو ما لم يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في
الغريب فقال معنى لغاتكم كذا أطلق والصواب التقيد وقال النضر بن شميل معنى
لغوت خبت من الاجر وقيل بطلت فضلة جعتك وقيل صارت جعتك ظهرا **(قلت)**
أقول أهل اللغة متقاربو المعنى ويشهد للقول الاخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة حديث
عبد الله بن عمر فروعا ومن لغوا تخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قال ابن وهب أحد
رواه معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضله الجمعة ولا جد من حديث علي بن فروعا من قال
صه فقد نكلم ومن تكلم فلا جمعة ولاي داود ونحوه ولا جد الزا من حديث ابن عباس
فروعا من تكلم يوم الجمعة والامام يحضبك فهو كالحمار يحمل أسفارا والذي يقول له انصت
لبسته الجمعة وله شاهد قوي في جامع حاد بن سلمة عن ابن عمر موقوفا قال العلماء معناه لا جمعة
له كلمة لا لاجماع على اسقاط فرض الوقت عنه وسكن ابن التين عن بعض من جواز الكلام في
الخطبة أنه تأول قوله فقد لغوت أي أمرت بالانصات من لا يجب عليه وهو جود شديد لان
الانصات لم يختلف في مطلوبه فكيف يكون من أمر بماطله الشرع لا غيايل النبي عن
الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة لانه اذا جعل قوله انصت مع كونه أمرا
بمعروف ولغو افسيره من الكلام أول أن يسمى لغوا وقد وقع عند أحمد من رواية الاعرج عن

تبع
٩٩٩/٢

وإذا قال لصاحبه أنصت
فقد قلنا» وقال سلمان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ينصت إذا تكلم الامام
حديث يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث أخبرني ابن
شهاب قال أخبرني سعد بن
المسيب أن اباه مرة أخبره
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا قلت لصاحبك
يوم الجمعة أنصت والامام
يخطب فقد لغوت

٩٢٤

٩٢٥

تحفة

٩٢٢٠٦

أى هريرة فى آخر هذا الحديث بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور فى حق من سمعها وكذا الحكم فى حق من لا يسمعها عند الأكثر قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة وأعرب ابن عبد البر فقد الاجماع على وجوب الانصات على من سمعها الا عن قليل من التابعين ولفظه لا خلاف علمته بين فقهاء الامصار فى وجوب الانصات للخطبة على من سمعها فى الجمعة وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجهال يتكلم والامام يخطب انصت وضوها أخبذها بهذا الحديث وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون الا فى حين قراءة الامام فى الخطبة خاصة قال وقولهم فى ذلك هم يردون على أهل العلم وأحسن أحوالهم أن يقال انه لم يلغهم الحديث (قلت) للشافعى فى المسئلة قولان مشهوران وبناهما بعض الاصحاب على الخلاف فى أن الخطيبين يدل عن الركعتين أم لا فعلى الاول يجوز لاهل الثانى والثانى هو الاصح فى ثم أطلق من أطلق منهم اباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين وعن أحمد أيضاً روايتان وعنه أيضاً التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها وليغض الشافعية التفرقة بين من تتبعه بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات دون من زاد فعله شيئاً يفرض الكفاية واختلف السلف اذا خطب عالماً ينبغي من القول وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة والذى يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط فى صحة الجمعة بخلاف غيره وبدل على الوجوب فى حق السامع أن فى حديث على المشار إليه آقاؤهم من أنهم نصت كان عليه كفلاً من الوزراء لا يترتب على من فعل مباح ولو كان مكروها كراهة تنزيه واماماً استدلالاً من قصة السائل فى الاستسقاء ونحوه فقصه نظراً لأنه استدلال بالالاخص على الاعم فمكن أن يخص عموم الامر بالانصات بمثل ذلك كآمر عارض فى مصلحة عامة كما يخص بعضهم منه رد السلام لوجوبه ونقل صاحب المغنى الاتفاق على أن الكلام الذى يجوز فى الصلاة يجوز فى الخطبة كحديث الضرير من البئر وبعبارة الشافعى وإذا خاف على أحد لم أرباساً اذا لم يفهم عنه بالاعاء أن يتكلم وقد استثنى من الانصات فى الخطبة ما اذا انتهى الخطيب الى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلاً بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه وقال النورى محله ما اذا جازى والافعالعاء لولادة الامور مطلوبا وحمل الترتل اذا لم يتحقق الضرر والافصاح للخطيب اذا خشى على نفسه والله أعلم ﴿قوله ما﴾ الساعة التى فى يوم الجمعة أى التى يجاب فيها الدعاء ﴿قوله﴾ عن أى الزناد كذا رواه أصحاب مالك فى المطاوع ولهم فيه اسناد آخر الى أى هريرة وفيه قصة لسمع عبد الله بن سلام ﴿قوله﴾ فيه ساعة كذابه مهمة وعنت فى أحداث آخر كما ساقى ﴿قوله﴾ لا يوافقها أى يصادفها وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها ﴿قوله﴾ وهو قائم يصلى بسلام الله هى صفات لمسلم أعربت حالا ويحتمل أن يكون يصلى حالاً منه لا تصافه بقائهم بسؤال حال مترادفة او متداخلة وأقاربان عبد البر أن قوله وهو قائم سقط من رواية ابى مصعب وابن أبي أويس ومطرف والنسبى وقتيبة وأثبتهم الباقر قال وهى زيادة محقوقة عن أى الزناد من رواية مالك ورواه غيره عنه وحكى ابو محمد بن السديد عن محمد بن وضاح أنه كان يابى يحدفها من الحديث وكأن السبب فى ذلك أنه يشك على اصح

﴿باب الساعة التى فى يوم الجمعة﴾ يحدثنها عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبى الزناد عن الاعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فى ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى

٩٢٥

م

تحفة

٩٢٨٠٨

الاحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة وهما حديثان احدهما انهما من جيلوس الخطيب على المنبر الى انصرفا من الصلاة الثاني انهما من بعد العصر الى غروب الشمس وقد اخرج ابو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكره القول الثاني بانهم اليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فاجابه بالنص الاخر ان منظر الصلاة في حكم المصلي فلو كان قوله وهو قائم عند أي هريرة ناسا لا يخرج عليه بالكنه سلم له الجواب وارضاه واقفي به بعده واما اشكاله على الحديث الاول فن جهة انه يتناول حال الخطيئة كله وليست صلاته على الحقيقة وقد اوجب عن هذا الاشكال بحمل الصلاة على الدعاء او الانتظار وحمل القيام على الملازمة والمواظبة ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع ان السجود مظنة اجابة الدعاء ولو كان المراد بالقيام حقيقة لا يخرج عنه فدل على أن المراد بحال القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى الا مدامت عليه قائما فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء والنكتة فيه انه اشهر احوال الصلاة (قوله يسأله) اي مما يليق ان يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى وفي رواية سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عند المصنف في الطلاب يسأل الله خيرا ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة مثله وفي حديث ابي لبابة عند ابن ماجه ما لم يسأل حراما وفي حديث سعد بن عبادة عند احمد ما لم يسأل انما وقطعة رحم وهو نحو الاول وقطعة الرحم من جملة الاتم فهو من عطف الخاص على العام لا اهتمامه (قوله وأشار بسنه) كذا هنا بابا هم الفاعل وفي رواية أبي مصعب عن مالك وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية سلمة بن علقمة التي أشرت اليها ووضع أتمته على بطن الوسطى أو انحصر قلنا بندها وبين أبو مسلم الكبي أن الذي وضع هو بشر بن الفضل راويه عن سلمة بن علقمة وكأنه فسر الإشارة بذلك وانها ساعة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله بندها أي يقلها ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة وهي ساعة خفيفة والطبراني في الأوسط في حديث أنس وهي قدر هذا يعني قبضة قال الزبير بن المنبر الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والحض عليها البسابة وقتها وغزارة فضلها وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هي باقية أو رفعت وعلى الباقه هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه وعلى الابهام ما ابتدأه وما انتهاه وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وهذا أنا ذكر تلخيص ما اتصل الى من الاقوال مع أدلتها ثم أعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول انها رفعت حكاه ابن عميد البر عن قوم وزيقه وقال عباس ردة السلف على قائله وروى عبد الرزاق عن ابن جريح أخرجه داود ابن أبي عاصم عن عبد الله بن شخص مولى معاوية قال قلت لابي هريرة انهم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت فقال كذب من قال ذلك قلت فهي في كل جمعة قال ثم أستاذ قوي وقال صاحب الهدى ان أراد قائله انها كانت معلومة فرفع علمها عن الامة فصارت مهمة احتل وان أراد حقيقة فهو مردود على قائله القول الثاني أنهم موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الاخبار لابي هريرة فرد عليه فرجع اليه رواه مالك

شياً الاعطاء اياه وأشار
بيده يقلها

قوله ابن شخص كذا في بعض
النسخ وفي بعضها يدون نقط
وحرا لاسم اه

في الموطن وأصحاب السنن الثالث انهم اختلفوا في جميع اليوم كما اختلفت ليلة القدر في العشر روى
ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحرث عن أبي سفيان سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال قد أعلمتها ثم انسيتم كما أنسيتم ليلة القدر وروى عبد
الرزاق عن معمر انه سأل الزهري فقال لم اسمع فيها شيء الا ان كان كعبا كان يقول لو أن انسا انقسم
بجعة في جمع لآتي على تلك الساعة قال ابن المنذر معناه انه يبدأ فيدعو في جعة من الجمع من
اول النهار الى وقت معلوم ثم في جعة أخرى يتبدى من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتي على آخر
النهار قال وكعب هذا هو كعب الاجبار قال وروى يثاغ بن عمر أنه قال ان طلب حاجة في يوم
ليسير قال معناه انه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله ليت بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء
انتهى والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك والا فالتأني قاله كعب سهل على كل احد
وقضية ذلك انهما كانا بريان انهما غير معنية وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب
المنعني وغيرهما حيث قالوا يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة
ومن حجة هذا القول تشبيه ليلة القدر والاسم الأعظم في الاسماء الحسنى والحكمة في ذلك
بعث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة بخلاف ما لو تحقق الامر في شيء
من ذلك لكان مقتضا للاقتصار عليه واهمال ما عداه الرابع أنها تنقل في يوم الجمعة ولا تنزله
ساعة معينة لظاهره ولا يختصه قال الغزالي هذا أشبه الاقوال وذكره الاثرم احتمالا وجزم به
ابن عساکر وغيره وقال المحب الطبري انه الاظهر وعلى هذا لا يتأني ما قاله كعب في الجزم
بقتلها الخامس اذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح
الترمذي وشيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه على البخاري ونسبها لشيخنا ابن أبي شيبه
عائشة وقد رواه الرواني في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد هارواه ابن المنذر فقيد هارواه
الجمعة والله أعلم السادس من طلوع الفجر الى طلوع الشمس رواه ابن عساکر من طريق أبي
جعفر الرازي عن ابن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري
وأبو نصر بن الصباغ وعياض القرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم ما بين طلوع الفجر وطلوع
الشمس السابع مثله وزاد من العصر الى الغروب رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة
عن ثوبان بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة وتابعه فضيل بن عياض عن ثوبان بن المنذر
وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى الثامن مثله وزاد ما بين أن ينزل الامام من
المنبر الى أن يكبر رواه جدي بن زنجويه في الترغيب له من طريق غطاء بن قرة عن عبد الله بن ضمرة
عن أبي هريرة قال التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة
فذكرها التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجليل في شرح التبيين وتبعه المحب
الطبري في شرحه العاشر عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الاحياء وعبر عنه الزين بن المنير
في شرحه بقوله هي ما بين ان ترتفع الشمس شبرا الى ذراع وعزاه لآخذ الحادي عشر أنها في
آخر الساعة الثالثة من النهار حكاها صاحب المنعني وهو في مسند الامام أحمد من طريق علي بن
أبي طلحة عن أبي هريرة من فروعنا يوم الجمعة فيه طيبة آدم وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة
من دعا الله فيها استجاب له وفي اسناده من بن فضالة وهو ضعيف وعلى لم يسمع من أبي هريرة

قال الحب الطبري قوله في آخر ثلاث ساعات يحتمل أمرين أحدهما أن يكون المراد الساعة
 الأخيرة من الثلاثة الأولى ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاثة ساعة اجابة
 فيكون فيه تحوير لاطلاق الساعة على بعض الساعة * الثاني عشر من الزوال الى أن يصير الظل
 نصف ذراع حكاه الحب الطبري في الاحكام وقبلة الركي المنذرى * الثالث عشر مثله لكن قال
 الى أن يصير الظل ذراعاً حكاه عياض القرطبي والنووي * الرابع عشر بعد زوال الشمس بشبر
 الى ذراع ورواه ابن المنذري وابن عبد البر باسناد قوي الى الحرث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن
 ابن حجرة عن أبي ذر أن امرأته سألت عنهما فقال ذلك ولعله مأخذ القولين اللذين قبله الخامس
 عشر اذا زالت الشمس حكاه ابن المنذري عن أبي العالبة وورد نحوه في أثناء حديث عن علي وروى
 عبد الرزاق عن طريق الحسن أنه كان يخرهاها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض
 أصحابه في ذلك وروى ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن نوفل نحوه القصة وروى ابن عساکر
 عن طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال قالوا برون الساعة المستجاب فيها الدعاء اذا زالت
 الشمس وكان مأخذهم في ذلك انها وقت اجتماع الملائكة واستدخال وقت الجمعة وابتداء
 الاذان ونحو ذلك * السادس عشر اذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذري عن عائشة قالت
 يوم الجمعة مثل يوم عرفة تنفتح فيه أبواب السماء وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً الا أعطاه
 قيل أي ساعة قالت اذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة وهذا يغاير الذي قبله من حيث ان الاذان قد
 يتأخر عن الزوال قال الزين المنبري سبعين جملة على الاذان الذي بين يدي الخطيب * السابع
 عشر من الزوال الى ان يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذري عن أبي السوار العدوي وحكاه
 ابن الصباغ بلفظ الى ان يدخل الامام * الثامن عشر من الزوال الى خروج الامام حكاه القاضي
 أبو الطيب الطبري * التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس حكاه أبو العباس أحمد بن علي
 ابن كساب الدزماري وهو يرى ما كنته وقبل بقاء النسب راعمه له في نكته على التنبيه عن
 الحسن ونقله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري وكان الدزماري المذكور في
 عصر ابن الصلاح * العشرون ما بين خروج الامام الى ان تقام الصلاة رواه ابن المنذري عن
 الحسن وروى أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة باسناد صحيح الى الشعبي عن عوف بن حضير
 رجل من أهل الشام مثله الحادي والعشرون عند خروج الامام رواه جدي بن زنجويه في كتاب
 التريغيب عن الحسن أن رجلاً مر به وهو ينحس في ذلك الوقت الثاني والعشرون ما بين
 خروج الامام الى ان تنقضي الصلاة رواه ابن جرير عن طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي قوله
 ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله وفيه أن ابن عمر أصوب ذلك * الثالث
 والعشرون ما بين أن يحرم البيع الى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذري عن الشعبي قوله
 أيضاً قال الزين بن المنبر وجهه انه أخص أحكام الجمعة لان العقد باطل عند الاكراه ولو اتفق
 ذلك في غير هذه الساعة فصحت ضاق الوقت فتشاغل اثنان بعقد البيع فخرج وقت تلك الصلاة
 لا تناول يسطل البيع * الرابع والعشرون ما بين الاذان الى انقضاء الصلاة رواه جدي بن زنجويه
 عن ابن عباس وحكاه الغوي في شرح السنة عنه * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الامام
 على المنبر الى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود ومن طريق مخمرة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة

ابن أبي موسى أن ابن عرسأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره هذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله السادس والعشرون عند التأذين وعند ذكر الامام وعند الاقامة رواه جند بن زنجويه عن طريق سليمان بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعي الحماني السابع والعشرون مثله لكن قال اذا أذن واذا قرأ المنبر واذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شبة وابن المنذر عن أبي امامة الحماني قوله قال الزبير بن المنبر ما ورد عند الأذن من اجابة الدعاء فمأ كديوم الجمعة وكذلك الاقامة وأما زمان جلوس الامام على المنبر فلانه وقت استماع الذكروا الاستدعاء في المقصود من الجمعة الثامن والعشرون من حين يفتتح الامام الخطبة حتى يفرغها رواه ابن عبد البر بن طريق محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن عمر مرفوعا واسناده ضعيف التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاه الفزالي في الاحياء الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاه الطبري عن بعض شراح المصايب الحادى والثلاثون انها عند نزول الامام من المنبر رواه ابن أبي شبة وجند بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر باسناد صحيح الى ابي اسحق عن أبي بردة قوله وحكاه الفزالي قولاً بلفظ اذا قام الناس الى الصلاة الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يوم الامام في مقامه حكاه ابن المنذر عن الحسن أيضاً وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا باسناد ضعيف الثالث والثلاثون من اقامة الصف الى غمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه عن طريق كثيرين عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه قالوا أيقع ساعة يارسول الله قال حين تقام الصلاة الى الانصراف منها وقد ضعف كثير روى كثير ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين ان ينزل الامام من المنبر الى ان تنقضى الصلاة ورواه ابن أبي شبة عن طريق مغيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة قوله واسناده قوى اليه وفيه ان ابن عمر استحسن ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر باسناد صحيح عن ابن سيرين وهذا يغاير الذي قبله من جهة اطلاق ذلك وتقسيد هذا وكأنه أخذ من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم وان الوقت الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الاوقات وان جميع ما تقدم من الاذان والخطبة وغيرهما وسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ويؤيده ورود الامر في القرآن بكثير الذي حال الصلاة كإيراد الامر بكثير الذي حال القتال وذلك في قوله تعالى اذا قمتم اليه فاثبتوا واذا كروا الله كثر العلمكم تغلبون وفي قوله اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه كروا الله الى ان ختم الآية بقوله واذا كروا الله كثر العلمكم تغلبون وليس المراد ايقاع الذكر بعد الانتهاء عن عطف عليه وانما المراد بكثرة الذكر المشار اليه الآية والله اعلم الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس رواه ابن جرير بن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفاً ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ فالتسوها بعد العصر وذكر ابن عسك البراء قوله فالتسوها الى آخره مدين في الخبر من قول أبي سلمة ورواه ابن خنيسه من هذا الوجه وزاد أغفل ما يكون الناس ورواه أبو

تعيم الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبد الله كقول
 ابن عباس ورواه الترمذي من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ بعد العصر
 إلى غسوبة الشمس واسناده ضعف * السادس والثلاثون في صلاة العصر روى عبد الرزاق
 عن عمرو بن ذر عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وفيه قصة
 السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار ~~حكاها~~ الفزالي في الاحياء * الثامن
 والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلمة
 الانصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال سمعت عمر فوعا بلفظ وهي بعد العصر ورواه ابن
 المنذر عن مجاهد مثله ورواه ابن جريج من طريق ابراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن
 أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال سمعته عن الحكم عن ابن عباس مثله ورواه أبو بكر
 المروزي من طريق الثوري وشعبة جميعا عن وئس بن خباب قال الثوري عن عطاء وقال
 شعبة عن أبيه عن أبي هريرة مثله وقال عبد الرزاق أخيرا لم يعمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه
 كان يحرمها بعد العصر وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال لأعله إلا عن ابن عباس مثله
 فقتله لاصلا بعد العصر فقال بلى لكن من كان في صلاة لم يقم منه فهو في صلاة * التاسع
 والثلاثون من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة الاربعون
 من حين نصف الشمس إلى أن تغيب روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسمعيل بن كيسان
 عن طاوس قوله وهو قريب من الذي بعده * الحادي والاربعون آخر ساعة بعد العصر رواه
 أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعا في أوله ان النهار تنقأ
 عشرة ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله وفيه مناظرة أبي هريرة في ذلك واحتجاج
 عبد الله بن سلام بان منتظر الصلاة في صلاة وروى ابن جريج من طريق العلامين عبد الرحمن
 عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا القصة ومن طريق أبي
 ذؤيب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الاخبار قوله وقال عبد الرزاق
 اخبرنا ابن جريج اخبرني موسى بن عقبة أنه سمع أبي سلمة يقول حدثنا عبد الله بن عامر فذكر
 مثله وروى البرز او ابن جريج من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن
 سلام مثله وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أي كثر عن أبي سلمة وأبي هريرة روى أبي سعيد
 فذكر الحديث وفيه قال أو سلمة فقلت عبد الله بن سلام فذكر ذلك فلم يعرض بذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم بل قال النهار ثنتا عشرة ساعة وانما أتي آخر ساعة من النهار ولا بن خزيمة
 من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 جالس ألا تجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة
 قلت نعم أو بعض ساعة الحديث وفيه قلت هي ساعة فذكر هذا يحتمل ان يكون القتال قلت
 عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ويحتمل أن يكون أسالة فيكون موقوفا وهو الأرجح
 لتضمنه في رواية يحيى بن أبي كثير ان عبد الله بن سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 في الجواب * الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس أو من حين تدلى الشمس

للغروب إلى أن يكامل غروبها وراه الطبراني في الأوسط والدارقطني في العلل والبيهقي
 في الشعب وفضائل الأوقات من طريق يزيد بن علي بن الحسين بن علي حدثني عن أبيه
 مولا فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها
 فذ كرا الحديث وفيه قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أي ساعة هي قال إذا تدلى نصف الشمس
 للغروب فكأن فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس
 فإذا أخبرها أنها تدلت للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب في استناده اختلاف على
 زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف حاله وقد أخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق
 سعد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مر جاته وقال فيه إذا تدلت الشمس للغروب
 وقال فيه تقول لغلام يقال له أربدا صعد على الطراب فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني
 والباقي نحوه وفي آخره ثم تصلي يعني المغرب فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة
 مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والاشارة إلى ما أخذ بعضها وأبست
 كلها متعارفة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتقدم مع غيره ثم نظرت بعد كتابة هذا بقول زائد
 على ما تقدم وهو غير ممتنع قول استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في
 روايته عنه في كتابه المسمى الحصن الحصين في الأدعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر
 على غلبة الأقوال بما تقدم ثم قال مائنه والذي أعتمدته أنها وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة
 الجمعة إلى أن يقول آمين جمع بين الأحاديث التي يجب كذا قال ويحدث فيه أنه يفوت على
 الداعي حينئذ الانصات لقراءة الامام فليست بالأمم الذين ينزلون من المنبر يحسن جمع الأقوال وكان قد
 ذكرهما تقدم عشرة أقوال تعالان بطلان قال فتكون ساعة واجبة واحدة منها لا يعينها
 فصادفهما من اجتهدي الدعاء في جمعها والله المستعان وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب
 جميع الوقت الذي عين بل المعنى أنها تكون في اثنا لقوله فيلعضى يقللها وقوله هي ساعة
 خفيفة وفائدة ذكر الوقت أنها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة منسلا وانتهاء
 انتهاء الصلاة وكأن كثيرا من القائلين عين ما تفق له وقوعها فيه من ساعة في اثنا وقت من
 الأوقات المذكورة فهذا التقرير يقلل انتشار جده ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة
 حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم قال الحب الطبري أصح الأحاديث فيها
 حديث أبي موسى وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام اه وما عداهما اعلوا فوافق لهما
 ولا أحدهما أضعف الاستناد وأمو قوف استندائه إلى الاجتهاد دون الوقف ولا يعارضهما
 حديث أبي سعيد في كونه صلى الله عليه وسلم أنسيها بعد أن علمها الاحتمال أن يكونا مع ذلك
 منه قبيل أن أنسى أشارا إلى ذلك البيهقي وغيره وقد اختلف السلف في أيهما رجع فروى البيهقي
 من طريق أبي الفضل أجد بن سارة النساب يرى أن مسلما قال حديث أبي موسى أجودني في
 هذا الباب وأصح وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو ناض في موضع
 الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب ورجم في الروضة بأنه الصواب
 ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحاً في أحد الصحيحين وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله
 بن سلام فكي الترمذي عن أجد أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر أنه أثبت

شيء في هذا الباب وروى سعد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من
 الصحابة اجتمعوا فذاكروا ساعة الجمعة ثم اختلفوا في مختلفها أنها آخر ساعة من يوم الجمعة
 ووجه كثير من الأئمة أيضا كأجدوا سمعوا ومن المالكية الطرطوشي وحكي العلاني أن شيخه
 ابن الزمكا كان شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكمه عن نص الشافعي وأجابوا عن كونه
 ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح عافي الصحيحين أو أحدهما إنما هو حيث لا يكون مع ما استنده
 الحفاظ كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلا منحرمة
 ابن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحد عن حماد بن خالد عن مخزومة نفسه وكذا قال سعد بن أبي مزهر
 عن موسى بن سلمة عن مخزومة وزادنا ما هي كتب كانت عندنا وقال علي بن المديني لم أسمع أحدا
 من أهل المدينة يقول عن مخزومة أنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ولا يقال مسلم يكتفي في
 المعنع بالنسبة للقائم المعاصرة فهو كذلك هنا لا نأقول وجود التصريح عن مخزومة بأنه لم
 يسمع من أبيه كافي في دعوى الانقطاع وأما الاضطراب فقد رواه أبو اسحق وواصل الأحمد
 ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة عن قوله وهو لا من أجل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم
 بحديثهم من بكير المديني وهم عدوه هو واحد وأضافوا كان عند أبي بردة من فواعل يثبت فيه
 براءة بخلاف المرفوع ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب وسلك صاحب الهادي
 مسلما آخر فاخترنا أن ساعة الاجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين وأن أحدهما
 لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون على الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في
 وقت آخر وهذا كقول ابن عبد البر الذي يفتي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين ويسوق إلى
 نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى في طريق الجمع وقال ابن المتوفى الحاشية إذا علم أن قائدة الاجام
 لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولو بين التكل الناس
 على ذلك وتر كوامعها فالعجب بعد ذلك من يجتهد في طلب تحديد هاهو في الحديث من التوائد
 غير ما تقدم فصل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة وفي مسلم أنه خبر يوم طلعت عليه الشمس
 وفيه فضل الدعاء واستجاب الاكثار منه واستدل به على بقاء الاجال بعد التي صلى الله عليه
 وسلم وتعب بان الاختلاف في بقاء الاجال في الاحكام الشرعية لا في الامور الوجودية كوقت
 الساعة فهذا الخلاف في اجاله والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر وهو
 تحصل الافضل يمكن الوصول اليه والعمل بقتضاه باستيعاب اليوم أو ليلة قديم في الحكم
 الشرعي اجال والله أعلم فان قل ظاهر الحديث حصول الاجابة لكل داع بالشرط المتقدم مع أن
 الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلحة يتقدم بعض على بعض وساعة الاجابة متعلقة بالوقت
 فكيف تتفق مع الاختلاف أجبنا بحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بفعل كل مسلم
 كما قيل تطوع في ساعة الكراهة ولعل هذا فإنه جعل الوقت الممتدة مظنة لها وان كانت هي
 خفيفة ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فكأن التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة
 ونحو ذلك والله أعلم **قوله ما** إذا تفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة (الخ)
 ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعبد بهم الجمعة إلى تمامها بالشرط في جمعها بل
 يشترط أن يبقى منهم بقية ما لم يتعرض البخاري لعدم من تقوم بهم الجمعة لأنه لم يثبت شيء على

* (باب) * إذا تفر الناس
 عن الامام في صلاة الجمعة
 فصللة الامام ومن في

شرطه وجعله ماله لعماله خمسة عشر قولاً أحدها تضع من الواحد نقلة ابن حزم * الثاني اثنان
كل جاعوه هو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن ج * الثالث اثنان مع الامام عند أبي يوسف
ومحمد * الرابع ثلاثة مع عند أبي حنيفة * الخامس سبعة عند عكرمة * السادس تسعة عند
ربيع * السابع اثناعشر عنه في رواية * الثامن مثله غير الامام عند اسحق * التاسع عشرون
في رواية ابن حبيب عن مالك * العاشر ثلاثون كذلك * الحادي عشر أربعون بالامام عند
الشافعي * الثاني عشر غير الامام عنه به قال عمر بن عبد العزيز وطائفة * الثالث عشر
خمسون عن أحمد في رواية توحكي عن عمر بن عبد العزيز * الرابع عشر ثمانون حكاه المازري
* الخامس عشر جمع كثير بغير قيد ولعل هذا الاخير أرجحهما من حيث الدليل ويمكن أن يزداد
العدد باعتبار زيادة شرط كالأدوية والحربة والبلوغ والاقامة والاستيطان فكل مثلك
عشرين قولاً (قوله جارية) في رواية الاصيل ثمانية (قوله عن حصين) هو ابن عبد الرحمن
الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كاهنا
وهي رواية أكثر أصحابه وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع
واسرائيل عند ابن مردويه وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف
في التفسير وعند مسلم وكذا رواية هشيم عنه أيضاً (قوله ينفلن نفلن) في رواية خاله
المذكور عند أبي نعيم في المستخرج ينفلن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهذا
ظاهر في أن انفضاضهم وقع بعد دخولهم في الصلاة لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن
ادريس عن حصين ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وله في رواية هشيم بن النضر الذي صلى الله
عليه وسلم قائم زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه يخطب ومثله لابي عوانة
من طريق عبد بن العوام ولعبد بن حديد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين وكذا
وقع في رواية قيس بن الربيع واسرائيل ومثله في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي
هريرة عند الطبراني في الاوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره فعلى هذا فقول ينفلن في
يُنظَر الصلاة وقوله في الصلاة أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه فهذا يجمع بين
الروايتين ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالاية المذكورة كما أخرجه
ابن ماجه باسناد صحيح وكذا استدلل به كعب بن عجرة في صحيح مسلم وجل ابن الجوزي قوله يخطب
فاشعل الله خيراً آخر غير خبر كونهم كانوا مع في الصلاة فقال التقدير صلنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكان يخطب فاعلم الحديث ولا يخفى تكلفه (قوله اذا قبلت غير) بكسر المهملة
هي الاصل التي تحصل التجارة طعاماً كانت أو غيره وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وتقتل
ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله اذا قبلت غير تحصل طعاماً وهو ذهل منه ثم
سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنه اذا قبلت من الشام ومثله لمسلم
من طريق جرير عن حصين ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك ومرة فرفه ما أن
الذي قدم بهما من الشام دخية بن خليفة الكلبى ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار ولا بن
مردويه من طريق الخمال عن ابن عباس جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف وجمع بين هاتين
الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دخية السفيريهما أو كان مقارضا ووقع

جارية * حدثنا معاوية بن عمرو
قال حدثنا زائدة عن حصين
عن سالم بن أبي الجعد قال
حدثنا جابر بن عبد الله
قال ينفلن نفلن صلى
النبى صلى الله عليه وسلم اذ
أقبلت غير تحصل طعاماً

٩٢٦

م د م

نخبة

٩٢٢٩

في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لورة الكلي ويجمع بأنه كان رفيق دحية **(قوله)**
 قالتوا اليها في رواية ابن فضال في السوء فأنقض الناس وهو موافق للفظ القرآن ودال على
 أن المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من جل الالتفات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا
 الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأما هيئة الصلاة
 المجزئة فبما هي ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة وقد ترجع فيما مضى أنه انما كان في
 الخطبة قالوا كان كافي لما وقع هذا الانكار الشديد فان الالتفات فيها لا ينافي الاستماع وقد غفل
 قائله عن بقية ألفاظ الخبر وفي قوله فالتفتوا الحديث التفات لان السياق يقتضي أن يقول
 فالتفتوا كان الحكمه في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن عن التفت كما سبق **(قوله)** الاثني
 عشر قال الكرمان ليس هذا الاستثناء معزراً فيجب رفعه بل هو من ضمير بني النضير الذي
 المصلي فيجوز فيه الرفع والنصب قال وقد ثبت الرفع في بعض الروايات اهـ ووقع في نفسه الطبري
 وابن أبي ساتم بإسناد صحيح إلى أبي قتادة قال قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كنتم فعذوا
 أنفسكم فاذا هم اثنا عشر رجلاً وامرأة وفي تفسيره جعل بن أبي زياد الشائى وأمر أن
 ولا ينمره هو من حديث ابن عباس وسبع نسوة لكن أسانده ضعيف واتفقت هذه الروايات
 كلها على اثني عشر رجلاً الامراء على بن أبي عاصم عن حصين بن أسد قال قال الأربعة
 رجلاً أخرجه الدارقطني وقال تفرد به على بن أبي عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب
 حصين كلهم وأما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابراً قال ألقاهم وه
 في رواية هشيم فيهم أبو بكر وعمر وفي الترمذي أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان
 دون سالم وله شاهد عند عبد بن جدد عن الحسن مرسلوا رجال أسانده ثقات وفي تفسيره جعل
 ابن أبي زياد الشائى أن سالم المولى أي حذيفة منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم
 الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأساسن الانصار وحكي السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند
 منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المشرة وبلال وابن مسعود قال وفي رواية عمارة بل بن
 مسعود اهـ ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي
 بسند متصل لا كما قال السهيلي انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم **(قوله)**
 فنزلت هذه الآية فظاهر في انها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالهوى هذا ما نشأ
 من رغبة القاديين وما معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن ابن مسعود
 النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق كانت ينسلم بمجلون اليها الخليل
 والابل والسنن فقد دمو أخرج اليهم الناس وتر كوهو وكان لهم لهو بضر فونه فنزلت ووصله أبو
 عوف في صحيحه والطبري بك جابر فيه أنهم كانوا اذا نسكوا اضطرب الجوارى بالمرأة فينشد
 الناس اليهم ويدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً فنزلت هذه الآية وفي مرسل
 مجاهد عن عبد بن جسد كان رجال يقومون إلى فواضحهم والى السفر فيقدمون يتعنون
 التجارة والهو فنزلت ولا بعد في أن تنزل في الامر من معاً أكثر وسيأتي الكلام على ذلك
 مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى والتسكتة في قوله انفضوا
 اليها دون قوله اليها وأليه أن الله لم يكن مقصوداً لانه وانما كان سبب التجارة وحذف

فالتفتوا اليها حتى ما بقي مع
 النبي صلى الله عليه وسلم الا
 اثني عشر رجلاً فنزلت هذه
 الآية واذا راوا تجارة أو
 لهوا انفضوا اليها وتركوا
 قائماً

لدلالة أحدهما على الآخر وقال الزجاج أعيد الضمير إلى المعنى أي انقضوا إلى الرؤية أي
 لبروا ما سعهوه * (قائدة) ذكر الحديث في الجمع أن أبا سعيد الدمشقي ذكر في آخر هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لو تابعت حتى لم يبق منك أحد لسل بكم الوادي نارا
 قال وهذا المأجدة في الكآبين ولا في مستخرجي الاسماعيل والبرقاني قال وهي قائدة
 من أي مسعودي وولعلنا نجد هذا الاسناد فيما بعد انتهى ولم أره هذه الزيادة في الاطراف لاني
 مسعودي ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكورة وانما وقعت في مرسل الحسن وقائدة
 المتقدم ذكرهما وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند اسمعيل بن أبي
 زياد وسنده ساقط وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم
 وانها مشترطة في الجمعة حكاه القرطبي واستبعده وأن السبع وقت الجمعة ينقد ترجم عليه سعيد
 ابن منصور وكانه أخذ من كونه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم ببسج ما يوافقهم من العبر
 المذكورة ولا يفتي ما فيه وفيه كراهية ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها واستدل به على جواز
 انعقاد الجمعة باني عشر نفسا وهو قول ربيعة وبني أبي نعيم في قول مالك ووجه الدلالة منه
 ان العدد المعتبر في الاشياء يعتبر في الدوام قلنا سئل الجمعة بانفصال الزائد على الاثنى عشر دل
 على أنه كافي وتعقب بانها لا يعتد حتى عادوا أو عاذ من تجزيهم اذ يرفى الخبر أنه أتم
 الصلاة ويحتمل أيضا أن يكون أنها ظاهرا وأيضا قد فرق كثير من العلماء بين الابداء والدوام
 في هذا الفصل اذا انعقد لم يضرمطر أبعد ذلك ولو بقي الامام وحده وقيل يشترط بقاوا احدهما
 وقيل اثنين وقيل يفرق بين ما اذا انقضوا بعد تمام الركعة الاولى فلا يضرمطر بخلاف ما قبل ذلك
 وإلى ظاهر هذا الحديث صار حتى بن راهويه فقال اذا فرقوا بعد الانعقاد فبشرط بقاوا اثنى عشر
 رجلا وتعقب بانها واقعة عين لا عموم فيها وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يتقدم
 الجمع الذي يتي مع الامام بعد معين وتقدم ترجم كون الانقضاء وقع في الخطبة لافي الصلاة
 وهو اللذان بالعبادة تحسبنا للظن بهم وعلى تقدير أن يكون في الصلاة جمل على أن ذلك وقع قبل
 التهيأ كانه لا يسلوا أعيانكم وقيل انتهى عن التسفل الكثير في الصلاة وقول المصنف في
 الترجمة فصلا الامام ومن بني جازة يؤخذ منه انه يرى ان الجميع لو انقضوا في الركعة الاولى ولم
 يبق الا الامام وحده انه لا تصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريبا وقيل قطع ان بني
 واحد وقيل ان بني اثنان وقيل ثلاثة وقيل ان كان صلى بهم الركعة الاولى صححت ان بني وقيل ثلثها
 ظهر ما قلناه وهذا الخلاف كله أقوال مشرحة في مذهب الشافعي الا الاخر وهو قوله في الجديد
 وان ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل ان الصلاة كانت حثث قبل
 الخطبة زال الاشكال لكنه مع شذوذه معضل وقد استشكل الاصيل حديث الباب فقال ان
 الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بأنهم لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم
 أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى وهذا الذي سئل المصنف عليه
 مع انه ليس في آية النور بالتصريح بيزولها في العبادة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم من
 عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور
 والله أعلم ﴿ قوله ﴾ باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها (أورد فيه حديث ابن عمر في

* (باب الصلاة بعد الجمعة
 وقبلها) * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي قبل الظهر
 ركعتين وبعد هار ركعتين
 وبعد المغرب ركعتين في بيته
 وبعد العشاء ركعتين وكان
 لا يصلي بعد الجمعة حتى
 ينصرف فيصلي ركعتين

٩٢٧

٩٢٨

٩٢٩

٩٣٠

الطَّوْعَ بِالرَّاقِبِ وَفِيهِ وَكَانَ لَا يَصِلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ سُبْحَانَ
 الصَّلَاةِ قَبْلَهَا قَالَ ابْنُ الْمُنْزِقِ فِي الْحَاشِيَةِ كَأَنَّهُ يَقُولُ الْأَصْلُ اسْتَوَاءُ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ
 عَلَى خِلَافِهِ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ بَدَلُ الظُّهْرِ قَالَ وَكَانَتْ عُنَايَتِي بِحُكْمِ الصَّلَاةِ بَعْدَهَا أَكْثَرَ وَلِذَلِكَ قَدِمْتُ فِي
 التَّرْجُمَةِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ فِي تَقْدِيمِ الْقَبْلِ عَلَى الْبَعْدِ أَنْتَهَى وَوَجْهُ الْعُنَايَةِ الْمَذْكُورَةُ وَرُودُ الْخَبَرِ
 فِي الْمَدْعِيِّ بِحَادُونَ الْقَبْلِ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَعَادَ ابْنُ عُمَرَ كَرَّ الْجُمُعَةَ بَعْدَ الظُّهْرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ سِتَّةَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ قَالَ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَمَّا
 كَانَتْ بَدَلُ الظُّهْرِ وَأَقْصَرُ فِرَاعِي رَكْعَتَيْنِ تَرَكَ التَّنْفُلَ بَعْدَهَا فِي الْمَسْجِدِ خَشْيَةً أَنْ يَظُنَّ أَنَّهَا الَّتِي
 حَذَفَتْ أَنْتَهَى وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَنَفَّلَ قَبْلَهَا رَكْعَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ لِهَذَا الْمَعْنَى
 وَقَالَ ابْنُ التِّينِ لَمْ يَقْعُدْ كَرَّ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَلَعَلَّ الْخَضِرَى أَرَادَ أَنَّهَا قَامَا سَا
 عَلَى الظُّهْرِ أَنْتَهَى وَقَوَاهُ ابْنُ الْمُنْزِقِ بِأَنَّهُ قَصْدُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالظُّهْرِ فِي حُكْمِ التَّنْفُلِ كَمَا
 قَصْدُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الْحُكْمِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ التَّأْفَلَ لِهَمَا وَهِيَ أَنْتَهَى وَالَّذِي
 يَظْهَرُ أَنَّ الْخَضِرَى أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ النَّبِ وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ
 مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَعْنٍ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَيَصَلِّي بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ
 وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحْتِجَاجًا بِالنُّوْرِ فِي الْخِلَافَةِ عَلَى اثْبَاتِ
 سِتَّةَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَنَعْتَبُ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَادَةً عَلَى قَوْلِهِ وَيَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ
 رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ أَنْصَرَفَ
 فَجَعَلَ يَجِدُ تَيْنَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَمَّا
 قَوْلُهُ كَانَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فَكَانَ الْمُرَادُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا
 لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخْرِجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَيَسْتَعْمِلُ بِالْخُطْبَةِ ثُمَّ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَأَنَّ كَانَ
 الْمُرَادُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَذَلِكَ مُطْلَقٌ نَافِلٌ لَاصِلًا رَاسَةً فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِسِتَّةَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا بَلْ
 هُوَ تَنْفُلٌ مُطْلَقٌ وَقَدْ وَرَدَ التَّرْغِيبُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ وَغَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ ثُمَّ صَلَّى
 مَا كَتَبَهُ وَوَرَدَ فِي سِتَّةَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا أَحَادِيثٌ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ مِمَّا عَنِ ابْنِ هَرِيرَةَ رَوَاهُ الزَّيْزَارُ
 بَلَفْظًا كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا فِي اسْتِثْنَاءِ ضَعْفِ وَعَنْ عَلَى مِثْلِهِ رَوَاهُ الْأَزْهَرُ
 وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بَلَفْظًا كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 السَّهْمِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْخَضِرَى وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْأَزْهَرُ أَنَّهُ حَدِيثُ وَاهٍ وَمِمَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ
 وَزَادَ لَا يَصِلُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدِهِ قَالَ النُّوْرِيُّ فِي الْخِلَاصَةِ أَنَّهُ حَدِيثٌ
 بَاطِلٌ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ إِضَامَةٌ وَفِي اسْتِثْنَاءِ ضَعْفِ انْقِطَاعِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا وَهُوَ الصَّوَابُ وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَوْقُوفًا فَهُوَ حَدِيثٌ أَثَرُهُ رِقٌّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الْقَبْلِ سَبْعَةَ
 أَجْوَابٍ قَوْلٍ مِنْ قَالَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ آخِرُهُمَا الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ الْجُمُعَةِ
 وَالْجَوَابُ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْلُ الْمَذَاهِبِ فِي كَرَاهَةِ الطَّوْعِ نِصْفَ النَّهَارِ وَمِنْ اسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 دُونَ بَقِيَّةِ الْإِمَامِ فِي بَابِ مَنْ لَمْ يَكِرِهْ الصَّلَاةَ الْبَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ فِي آخِرِ الْمَوَاقِفِ وَأَقْوَى
 مَا تَمَسَّكَ بِهِ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ عَمُومٌ مَا حَصَّاهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الزبير بن جوعا من صلاة مفرضة الأولى بين يديها ركعتان ومثله حديث عبد الله بن مغفل
 الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة وسأني الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب
 التطوع إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **ما** قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة
 الآية) وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة فقيل أراد بذلك
 بيان أن الأمر في قوله فانتشروا واستقوا اللابحة لا للوجوب لأن انصرافهم إنما كان للغداء ثم
 للقاء له عوضا عما فاتهم من ذلك في وقت المعتاد لاشتغالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها وهم
 من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم
 الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للابحة وقد جنع الداودي إلى أنه على
 الوجوب في حق من يقدر على الكسب وهو قول شاذ نقل عن بعض الظاهرية وقيل هو في حق
 من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت لفسح عمله ذلك اليوم لأنه يوم عبده
 والذي يرجح أن في قوله انتشروا واستقوا الإشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انقضضتم إليه
 فتقبل إلى أنها قضية شرطية أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاها زمان يحصل فيه ما يحتاج
 إليه من أمر دنيا ومعاشه فلا يقطع العبادة لأجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصل
 حاجته وبالله التوفيق **(قوله)** حدثنا أبو غسان هو محمد بن مطرف المدني وأبو حازم هو سلة
 ابن دينار وهما من زعم أنه سلمان مولى عزة صاحب أبي هريرة **(قوله)** كانت فئسا امرأة لم
 أقف على اسمها **(قوله)** تجعل في رواية الكشي في تجعل بمجمله بعدها قاف أي تزرع
 والأربعاء جمع ربيع كانصاء ونصيب والربيع الجدول وقيل الصغر وقيل الساقية وقيل
 الصغيرة وقيل حافاة الأحواض والمزرعة يفتح الراء وحكى ابن مالك جواز تشبيهها بالساقية بكسر
 المهملة معروفة وحكى الكرماني أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكافى في توجيهه **(قوله)** تطعمهم في
 رواية المستملي تطبخها بتقديم الموحدة بعد ما جمعهم وكلاهما صحيح **(قوله)** فتسكن أصول
 السلق عرقه يفتح المهملة وتسكن الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام والعرق اللحم
 الذي على العظم والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم وسيتأني في الاطعمة من وجه آخر
 في آخر الحديث والله ما فيه شحم ولا دمل وفي رواية الكشي في عرقه يفتح المهملة وكسر
 الراء وبعد القاف هاء التانيث والمراد أن السلق يفرق في المرقعة لثمة فيجعله وهذا الحديث
 جواز السلام على النسوة الأجانب واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحخير وبين ما كان
 الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضي الله عنهم **(قوله)** هذا
 أي الحديث الذي قبله وظاهره أن أبانغسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتراك في رواية هذا
 الحديث عن أبي حازم وزاد عبد العزيز أن زيادة المذكور وهي قوله ما تكفيل ولا تغدئ الأبعد
 للجمعة وقد رواها أبو غسان مفردة كافي الباب الذي بعده لكن ليس فيه ذكر الغداء وبين رواية
 أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في باب تسليم الرجال على النساء من كتاب الاستبذات إن
 شاء الله تعالى واستدل بهذا الحديث لاجد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن
 أبي شيبة بإب كان يقول للجمعة أول النهار وأورد فيه حديث سهل هذا وجديد أنس الذي
 بعده وعن ابن عمر له وعن عمرو عثمان وسعد وابن مسعود مثل قولهم وتعبق بانه لادلالة

٩٢٨
تحفة

٤٧٥٦

﴿باب قول الله تعالى فإذا
 قضيت الصلاة فانتشروا
 الأرض وانتعوا من فضل
 الله﴾ حدثنا سعد بن أبي
 مرزوق قال حدثنا أبو غسان
 قال حدثني أبو حازم عن
 سهل بن سعد قال كانت
 فئسا امرأة تجعل على
 أربعاء في مزرعة لها سلقا
 فكانت إذا كان يوم الجمعة
 تزرع أصول السلق فتجعله
 في قدر ثم تجعل عليه قضية
 من شعير تطبخها فتسكن
 أصول السلق عرقه وكذا
 تنصرف من صلاة الجمعة فتسل
 عليها فتقرب ذلك الطعام
 السائل لغيره وكانت تبنى يوم
 الجمعة لطعامها ذلك **حدثنا**
 عبد الله بن مسلمة قال حدثنا
 ابن أبي حازم عن أبيه عن
 سهل هذا وقال ما تكفيل
 ولا تغدئ الأبعد للجمعة

٩٢٩
٤٧٥٦
تحفة

* (باب القائلة بعد الجمعة) *

حدثنا محمد بن عيسى
الشياني قال حدثنا أبو جعفر
اصحق الفزاري عن حماد
قال سمعت أبا يقول كما
ينكر إلى الجمعة ثم يقبل
حدثنا سعد بن أبي مريم
قال حدثنا أبو عثمان قال
حدثني أبو حاتم عن سهل
قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم الجمعة ثم
تكون القائلة

بسم الله الرحمن الرحيم

* (أبواب صلاة الخوف) *

وقول الله تعالى وإذا ضربتم

في الأرض فليس عليكم

جناح أن تقصروا من

الصلاة إن خفتم أن يقتلكم

الذين كفروا أن الكافرين

كانوا لكم عدوا مبيناً وإذا

كنت فيهم فأقت لهم

الصلاة فلنقم طائفة منهم

معك ولما أخذوا أسلحتهم فإذا

مجددوا فلكونوا من

ورائكم ولتأت طائفة

أخرى يصلوا فليصلوا معك

ولما أخذوا حذرهم وأسلفتم

وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ يَكُونُونَ

عَنِ اسْلِحَتِكُمْ وَأَسْلَحَتِهِمْ

فَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ بِأُحَدَةٍ

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ

بِكُمْ أَدْنَى مِنْ مُطَرٍّ وَرَكَبْتُمْ

مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ

وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَقَدَّ

لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا

* حدثنا أبو الهيثم قال

أخبرنا عيسى

فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال بل فيه أنهم كانوا يتشغلون عن الغداء والقائلة بالنبي الجمعة ثم يصرفون فيسجدوا كرون ذلك بل ادعى الزين من المنزلة يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابي أنهم كانوا يستقلون بالنبي الجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة

﴿قوله باب﴾ القائلة بعد الجمعة) أو رده حديث أنس وقد تقدم في باب وقت الجمعة وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً المكر منها أفيها وفيها ماضى ستة وثلاثون حديثاً والخالص ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة وافقه مسلم على تحريرها الأحاديث سلبان في الاعتساف والدهن والطيب وحديث عمرو وأمره عن النبي عن منع النساء المساجد وحديث أنس في صلاة الجمعة حين قيل الشمس وحديثه في القائلة بعد عهده حديثه كان إذا اشتد البرد يكر بالصلاة وحديث أبي عيسى من أغرت قدماه وحديث السائب بن زيد في الدعاء يوم الجمعة وحديث أنس في الخلع وحديث عمرو بن تغلباني أن كل أقواما وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات وحديث سهل بن سعد

الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً (قوله أبواب صلاة الخوف) ثبت لفظ أبواب المسموعة وأى الوقت وفي رواية الأصلية وكريهة باب الأفراد وسقط للباقيين (قوله) وقول الله عز وجل وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة (قوله) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله مهيناً في رواية كريمة

واقصر في رواية الأصلية على ما هنا وقال إلى قوله عذاباً مهيناً وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله معك ثم قال إلى قوله عذاباً مهيناً قال الزين من المنزلة كرسالة الخوف إثر صلاة الجمعة لأنهم من جهة الجنس لكن خروج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات ولما كان خروج الجمعة أخف فقدمه نال الصلوات الجنس وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيراً إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية

الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنة فعلاً انتهى ملخصاً ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقاهما معا وترجيح حديث ابن عمر لقوله شبه التكيفية التي ذكرها في الآية ومعنى قوله تعالى وإذا ضربتم أي أسافرتهم ومفهومه أن القصر يختص بالسفر وهو كذلك وأما قوله أن خفتم ففهموه اختصاص القصر بالخوف أيضاً

وقد سأل يحيى بن أبي عمير عن الخطاب عن ذلك فذكر أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته أخرجه مسلم فثبت القصر في الأمن ببيان السنة واختلف في صلاة الخوف في الحضر ففهموه أن أخذوا بالمفهوم أيضاً

وأجازها الباقر وأما قوله وإذا كنت فيهم فقد أخذت مفهومه أي يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وأبراهيم بن عليه وحكي عن المزني صاحب الشافعي واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأوا يتوون أصلي ففهم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم وقال ابن العربي وغيره شرط كونه

٩٤٢
س
تحفة
٦٨٤٢

صلى الله عليه وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير بين لهم بفعله لكونه أوضح
من القول ثم ان الاصل ان كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر والكسفة
وردد لبيان الحذر من العدو وذلك لا يقتضى التخصيص بقوم دون قوم وقال الزين المنير
الشرط اذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى ان تقصر وامن الصلاة
ان خفتم وقال الجاوي كان ابو يوسف قد قال مرة لا تصلى صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وزعم ان الناس انما صلوا معه لفضل الصلاة معه صلى الله عليه وسلم قال وهذا القول
عندنا ليس بشئ وقد كان محمد بن شعيب يعيبه ويقول ان الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وان كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا الا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى
وسأني سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الخوف في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله)
عن الزهري سألته القائل هو شعيب المسئول هو الزهري وهو القائل أخبرني سالم بن ابي عبد
الله بن عمر ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سألته فابيت قال غطنا أيما حذفت
خطا على العادة وهو محتمل ويكون حذو قال لأن الزهري هو الذي قال والتجبه حذفها
وتكون الجلة الحالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي اياه وقد رواه الساق من طريق بقية عن
شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي
اليمان شيخ البخاري فيه زاد نفسه ولقطه هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف أم لا وكيف صلاها ان كان صلاها وفي أي مغازيه كان ذلك فافاد بيان المسئول عنه
وهو صلاة الخوف (قوله) غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نخب بكسر القاف ووقع الموحدة
أي جهة نخب ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب وسأني بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة
ذات الرقاع من المغازي (قوله) فوازي تا بالزاي أي فابلنا قال صاحب الصحاح يقال آريت يعني
بهزئة معدودة لا يالواو والذي يظهر ان أصله الهزئة فقلبت واوا (قوله) فصافقناهم في رواية
المستلى والسرخسي فصافقناهم وقوله فصلى لنا أي لاجلنا أو ما (قوله) ثم انصرفوا لمكان
الطائفة التي لم تنزل أي فقاموا في مكانهم وصرح في رواية بقية المذكورة والمالك في الموطأ
عن نافع عن ابن عمر ثم استأخر وامكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون وسأني عند المصنف في التفسير
(قوله) ركعتين وسجدتين زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري مثل نصف صلاة الصبح
وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة الى ان الصلاة المذكورة كانت غير الصبح فعلى هذا فهي
رباعية وسأني في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر وفيه دليل على ان الركعة المقصدة
لا يفيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لما في أجزال الثانية ترك القراءة (قوله) فقام كل واحد
منهم فركع لنفسه لم يختلف الطرق عن ابن عمر في هذا وظاهره أنهم أعوا لا تفهم في حالة واحدة
ويحتمل أنهم سألوا على التعاقب وهو الأرجح من حيث المعنى والافيسه تترك في حراسة
المطلوبة وافراد الامام وحده ويرجحه مارواه أبو داود ومن حديث ابن مسعود ولقطه سلم
فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية ففقدوا أنفسهم ركعة ثم سلوا أنهم ذهبوا ورجع أولئك الى
مقامهم فصلوا أنفسهم ركعة ثم سلوا اه وظاهره أن الطائفة الثانية واثبتين ركعتيها ثم
أتمت الطائفة الأولى بعدها ووقع في الرافعي تبع الغير من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا

عن الزهري سألته هل
صلى النبي صلى الله عليه
وسلم يعني صلاة الخوف
قال أخبرني سالم بن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما قال
غزوت مع النبي صلى
الله عليه وسلم قبل نخب
فوازي تا العدو ففصافقناهم
فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي لنا فقامت
طائفة معه وأقبلت طائفة
على العدو فركع رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع
وسجد سجدتين ثم انصرفوا
مكان الطائفة التي لم تنزل
فحاوروا فركع رسول الله صلى
الله عليه وسلم بهم ركعة
وسجد سجدتين ثم سلم فقام
كل واحد منهم فركع لنفسه
ركعتين وسجدتين

أن الطائفة الثالثة تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا ولم تنقص على ذلك في شئ من الطرق وهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهر والأول زاعى وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حفصة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد لكن لابد أن تكون التي تحرس تحصل الثقة بها في ذلك والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي واحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقا لكن قال الشافعي كره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمها لجمع بقوله لم يجمع ذكره النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجوبها لا تركها لمؤثر كثيرة لا تقتصر في غيرها ولو صلى كل امرئ منفردا لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك وقبور في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الاستدلال في الأصول في أن المأموم لا يترك صلاة قبل سلام امامه وعن أحمد قال ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث وأوسعها فعل المرء جاز وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة إلا في المفاز وكذا رجحه الشافعي ولم يحتجوا بحق شيئا على شيء به قال الطبري وغير واحد منهم إن المنذور مردئية أو وجهه كذا ابن جبان في صحيحه وزادنا ما وقال ابن حزم صحيح فيها أربعة عشر وجها وينها في جزء مفرد وقال ابن العربي في القبس جاء فيها روايات كثيرة بعضها ستة عشر رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي يخوفه آخر فصارت ولم يبينها أيضا وقد ينها خضنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجه آخر فصارت سبعة عشر وجها لكن يمكن أن تتداخل قال صاحب الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا تبارا واختلاف الروايات قصة جعلوا ذلك وجها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الروايات وهذا هو المعتقد واليه أشار شيخنا بقوله يمكن تداخلها وحكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعين مرة وقال الخطابي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة تتجرب فيها ما هو الأحوط للصلاة والآن بلغ للراستة في معنى اختلاف صورها متفقة المعنى اه وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان ﴿قوله باب صلاة الخوف رجالا﴾
 قبل مقصوده أن الصلاة لا تقطع عند العجز عن التزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها بل تصلى على أي وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية ﴿قوله رجال قائم﴾ يريد أن قوله رجال لاجع راجل والمراد به هنا القائم ويطبق على الماشي أيضا وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى يأولوا رجالا أي مشاة وفي تفسير الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال خفف رجالا وركبنا إذا وقع الخوف ففصل الرجل على كل جهة قائما أو راجلا ﴿قوله عن نافع عن ابن عمر﴾ فوجاهدوا إذا وقع الخوف إذا اختلفوا قياما وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبنا ثم ذكرنا أورده البخاري مختصرا وأحال على قول مجاهد ولم يذكره هنا ولا في موضع قياما وركبنا

﴿باب صلاة الخوف رجالا وركبنا﴾ راجل قائم حديثنا سعد بن يحيى بن سعيد القزري قال حدثني أبي قال حدثنا ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن قول مجاهد إذا اختلفوا قياما وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبنا

٩٤٣

٥٥

تحفة

٨٤٥٦

تج

٢٧٠ / ٢

آخر من كآله فأشكى الامر فيه فقال الكرماني معناه أن نافع اروى عن ابن عمر نحو أعماله
 مجاهد عن ابن عمر والمروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلفوا قياما وزيادة نافع على مجاهد قوله
 وإن كانوا أكثر من ذلك الخ قال ومفهوم كلام ابن بطلان أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد وإن
 قولهما مشلان في صورتين أي في الاختلاط وفي الأكثرية وأن الذي زاد هو ابن عمر نافع اه
 وما نسب لابن بطلان في كلامه الا التلمية في الأكثرية فهي مختصة بابن عمر وكلام ابن بطلان هو
 الصواب وإن كان لم يذكروا دليله والحاصل أنهم ما حشدوا من وقوع وموقوف فالمرعوع من
 رواية ابن عمر وقد روى كله أو بعضه موقوفاً عليه أيضاً والموقوف من قول مجاهد لم يروه
 عن ابن عمر ولا غيره ولم أعرف من أين وقع للكرماني أن مجاهد اروى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه
 لا وجود لذلك في شيء من الطرق وقد رواه الطبري عن سعد بن يحيى شيخ البخاري فيه باسناد
 المذكور عن ابن عمر قال إذا اختلفوا يعني في القتال فانتهاهوا المذكور إشارة الرأس قل ابن عمر
 قال النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانوا أكثر من ذلك فيصحبون قياما وركبا ناهكذا اقتصر على
 حديث ابن عمر وآخرجه الاسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساق البخاري
 سواء زاد بعد قوله اختلفوا فانتهاهوا المذكور إشارة الرأس اه وسين من هذا أن قوله في البخاري
 قياما الاولى تصحيف من قوله فانتهاهوا وقد ساقه الاسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد بين
 فيها الواصفة بين ابن جريج وبينه فخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله
 ابن كثير عن مجاهد قال إذا اختلفوا فانتهاهوا إشارة بالرأس قال ابن جريج حديث موسى
 ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر مثل قول مجاهد إذا اختلفوا فانتهاهوا المذكور وإشارة الرأس
 وزاد عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن كثروا فاصلوا ركبا أو قياما على أقدمهم فحين من هذا
 سبب التعبير بقوله فهو قول مجاهد لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مغايرة وسين أيضاً أن مجاهد
 انتهاهوا برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان
 الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو ساق الزهري عن سالم وقال في آخره قال
 ابن عمر فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبا أو قائما أو جثا ما رواه ابن المنذر من طريق
 داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفاً كله لكن قال في آخره وأخبرنا نافع أن عبد الله بن
 عمر كان يخبر بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فاقضى ذلك رفعه كله وروى مالك في الموطأ عن
 نافع كذلك لكن قال في آخره قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وزاد في آخره مستقبل القبلة أو غير مستقبلها وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في
 تفسير سورة البقرة ورواه عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رفعه كله بغير شك آخرجه ابن
 ماجه ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أن يكون الإمام يصلي بطائفة
 فذكر نحو ساق سالم عن أبيه وقال في آخره فإن كان خوف أشد من ذلك فركبوا أو ساجدة
 جيد والحاصل أنه اختلف في قوله فإن كان خوف أشد من ذلك هل هو مرفوع أو موقوف على
 ابن عمر والراجح رفعه والله اعلم (قوله وإن كانوا أكثر من ذلك) أي أن كان العدو والمعنى أن
 الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثر خفف من التقسيم لذلك جازت الصلاة حيثما يحسب الامكان
 وجزاء تركه من اعامة لا يقدر عليه من الاركان فينتقل عن القيام الى الركوع وعن الركوع

والصعود الى الاعمال غير ذلك وبهذا قال الجمهور ولكن قال المالكية لا يصنعون ذلك حتى يمتحن قوا في الوقت وسأني مذهب الاوزاعي في ذلك بعد باب **باب** (تنبيه) ابن جريج سمع الكثير من نافع وقد أدخل في هذا الحديث بنوه وبين نافع موسى بن عتبة في هذا التقويم لم قال انه أتيت الناس في نافع ولا بن جريج اسناد آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه **قوله** **باب** يحرس بعضهم بعضا في الخوف قال ابن بطال محل هذه الصورة اذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفترون والحالة هذه بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر وقال الطحاوي ليس هذا بخلاف القرآن بل واز أن يكون قوله تعالى ولتأت طائفة أخرى اذا كان العدو في غير القبلة وذلك ببيان صلى الله عليه وسلم بين كيفية الصلاة اذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم **قوله** عن الزهري في رواية الاسماعيلي حدثنا الزهري أن أخرج البزار وقال لا نعلم رواه عن الزهري الا النعمان وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار وقال لا نعلم رواه عن الزهري الا النعمان ولا عنه الا وهب يعني ابن خالد اه ررواية الزهري ترد عليه **قوله** وركع من ناس منهم زاد الكشي مع **قوله** ثم قام الثانية فقام الذين سجدوا معه في رواية النسائي والاسماعيلي ثم قام الى الركعة الثانية ثم أثار الذين سجدوا معه **قوله** فركعوا وسجدوا في روايتهم اضافة ركعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** في صلاة زاد الاسماعيلي يكرهون ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية لم لا وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن الجهم عن شخصه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فرادى أخرجه ولم يقضوا وهذا كالصريح في اقتصارهم على ركعة ركعة وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عن أبي داود والنسائي وابن حبان وعن جابر عن عبد الله بن مسعود عن أنس بن مالك وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة والاقتصار في الخوف على ركعة واحدة يقول السحق والزهري ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف وسأني عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك وقال الجمهور قصر الخوف قصر رهبة لا قصر عدد وتوأروا رواية مجاهد هذه على أن الماردير كعقم الامام وليس فيه ثبوت الثانية وقالوا لا يحمل أن يكون قوله في الحديث السابق لم يقضوا أي لم يعدوا الصلاة بعد الأمن والله أعلم **قائلة** لم يقع في سنن الاحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب وقد أجعوا على أنه لا بد من خلاص واختلاف الاول ان يصلي بالاولى تتبين الثانية واحدة والعكس **قوله** **باب** الصلاة عند مناهضة الحصون أي عند امكان فتحها وغلبة الظن على القدرة على ذلك **قوله** ولقاء العدو وهو من عطف الاعمال على الاخص قال الزين بن المنبر كان المصنف خص هذه الصورة لاجتماع الرجا والخوف في تلك الحالة فان الخوف يقتضي مشروعية صلاة الخوف والرجاء يحصل الظفر يقتضي اغتفار التأخير لاجل استحالة مصلحة الفتح فلهاذا اختلف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرهما عن سالم قال به **قوله** وقال الاوزاعي الخ كذا ذكره الوليد ابن مسلم عنه في كتاب السير **قوله** ان كانتم اتيتم الفتح أي تمكن وفي رواية القاسمي ان كان بها

باب يحرس بعضهم بعضا في صلاة الخوف **قوله** حدثنا حيوة ابن شرح قال حدثنا محمد بن حرب عن الزهري عن عبد الله بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قام النبي صلى الله عليه وسلم فقام الناس معه فكبر وكبروا معه وركع وركعوا معه ثم سجدوا معه ثم قام الثانية فقام الذين سجدوا معه وحسوا اخوانهم وأتت الطائفة الاخرى فركعوا وسجدوا معه والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضا **باب** الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو **قوله** وقال الاوزاعي ان كانتم اتيتم الفتح ولم يقدروا على الصلاة صلوا اعيان كل امرئ لنفسه **قوله**

٢٧١ / ٢

قوله **باب** يحرس بعضهم بعضا في الخوف هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا باسقاط لفظ صلاة والتي في نسخ المتن ببيانها كآثره بالهامش اه مصححه

الفتح عو حدهاء الضمير وهو تعجيف **(قوله)** فان لم يقدر واعلى الائمة قبل فمه اشكال لان
 الجزع من الائمة لا يتعذر مع حصول العقل الآن تقع الدهشة فيعزب استحضار ذلك وتوقع قال ابن
 رشد من بشار الحرب واشتغال القلب والجوارح اذا اشتغلت عرف كيف تعذر الائمة او اشار ابن
 بطل الى ان عدم القدرة على ذلك يتصور بالجزع عن الموضوع او التيمم للاشتغال بالقتال ويحتمل ان
 الاوزاعي كان يرى استنبال القبلة شرطاً في الائمة في تصور الجزع عن الائمة اليها حينئذ **(قوله)**
 فلا يجوزهم التكبير فيه اشارة الى خلاف من قال يجوز كالنوري وروى ابن ابي شبة من
 طريق عطاء وسعيد بن جبيرة وأبي البختري في آخرين قالوا اذا التقي الزحفان وحضرت الصلاة
 فقالوا سبحان الله والمجد لله ولأله الا الله والله أكبر فذلك صلاتهم بلاعادة وعن جاهد والحكم
 اذا كان عند الطراد والمساابقة يجوز ان تكون صلاة الرجل تكبيرة واحدة لم يكن الا تكبيرة
 واحدة أجزأه أن كان وجهه وقال اسحق بن راهوي به يجوز عند المساابقة ركعة واحدة بوضي
 بها ايماء فان لم يقدر فسجدة فان لم يقدر فسكيرة **(قوله)** وبه قال مكحول قال الكرماني
 يحتمل أن يكون بقية من كلام الاوزاعي ويحتمل أن يكون من تعليق الحارثي انتهى وقد وصله
 عبد بن جديف تفسيره عن غير طريق الاوزاعي بلفظ اذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على
 الارض صلوا على ظهور الدواب ركعتين فان لم يقدر وافر كعة وسجدة فان لم يقدر واخروا
 الصلاة حتى يأمنوا فصلوا بالارض **(تنبيه)** ذكر ابن رشد أن سابق الحارثي لكلام
 الاوزاعي مشوش وذلك جعل الائمة مشروطاً بتقدير القدرة والتأخير مشروطاً بتقدير
 الائمة وجعل غاية التأخير انكشاف القتال ثم قال أو يأمنوا فصلوا ركعتين فجعل الأمر
 قسم الانكشاف والانكشاف يحصل الأمر فكيف يكون قسمه وأجاب الكرماني عن هذا
 بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الأمر تلوف المعادة كما أن الأمر يحصل بزيادة القوة
 واتصال المدد غير انكشاف فعلي هذا فالأمر من قسم الانكشاف أنهم ما حصل اقضى صلاة
 ركعتين وأما قوله فان لم يقدر واغتناء على صلاة ركعتين بالفعل أو بالائمة فواحدة وهذا يؤخذ
 من كلامه الاول قال فان لم يقدر واعلموا آخره أي حتى يحصل الأمر التام والله أعلم **(قوله)** وقال
 (أنس) وصله ابن سعد وابن أبي شبة من طريق قتادة عنه وذو كرخ خليفة تار يخه وعمر بن شبة
 في أخبار البصرة من وجهين آخرين عن قتادة ولفظ عمر مثل قتادة عن الصلاة اذا حضر القتال
 فقال حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا أنستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن
 قيس يعني أبا موسى الأشعري أسرهم **(قوله)** تستر بضم المثناة القوافية وسكون المهملة وفتح
 المثناة أيضاً بلدمعروف من بلاد الاهواز وذو كرخ خليفة أن فتحها كل في سنة عشر من في خلافة
 عمر وسأني الاشارة الى كيفية في أواخر الجهاد ان شاء الله تعالى **(قوله)** اشتغال القتال بالعين
 المهمة **(قوله)** فلم يقدر واعلى الصلاة يحتمل أن يكون للجزع النزول ويحتمل أن يكون
 للجزع عن الائمة أيضاً فوافق ما تقدم عن الاوزاعي وحزم الاصيل بأن سبه أنهم لم يجدوا الى
 الموضوع سبيل من شدة القتال **(قوله)** الابداع ارتفاع النهار في رواية عمر بن شبة حتى اتصف
 النهار **(قوله)** ما يسرى في تلك الصلاة أي بدل تلك الصلاة وفي رواية الكشمي من تلك الصلاة
(قوله) الدنيا وما فيها في رواية خليفة الدنيا كلها والذي يتبادر الى الذهن من هذا أن مراده

فان لم يقدر واعلى الائمة
 آخر الصلاة حتى
 ينكشف القتال أو
 يأمنوا فصلوا ركعتين فان
 لم يقدر واصلوا ركعة
 وسجدة فان لم يقدر وافلا
 يجوزهم التكبير ويؤخرونها
 حتى يأمنوا وبه قال
 مكحول وقال أنس بن مالك
 حضرت عند مناهضة حصن
 تستر عند اذنة الفجر واشتد
 اشتغال القتال فلم يقدر
 على الصلاة فلم فصل الابداع
 ارتفاع النهار فصلناها
 ونحن مع أبي موسى ففتح
 لنا قال أنس وما يسرى
 بتلك الصلاة الدنيا وما فيها

قوله ما يسرى هكذا في نسخ
 الشارح بأيدى ناباسقاط
 الواو والذي في نسخ المتن
 بأنها اه معجبه

الاعتباط بما وقع فالمراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت ووجه اعتباطه كونهم لم يشغلوا عن العبادة لأبوابهم منها عندهم ثم تدار كواما فاتهم منها فقضوه وهو كقول أبي بكر الصديق لو طلعت لم تجدنا غافلين وقبل مراد أنس الأصم على التقوية الذي وقع لهم والمراد بالصلاة على هذا الصائفة ومعنا هو كانت في وقتها كانت أحب إلى قائله أعلم وعن يرم هذا الزين ابن المنير فقال أشار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها بشعر مخالفة لابي موسى في اجتهاده المذكور وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح وقوله هذا موافق لحديث تركنا القبر حين من الدنيا وما فيها انتهى وكراته أراد الموافقة في اللفظ والافقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ويجوز فيه كراهة أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإجماع لكنه وافق أبي موسى ومن معه فكيف بعد مخالفا والله أعلم **(قوله)** حديثنا يحيى حديثنا وكيع كذا في معظم الروايات ووقع في رواية أبي ذر في نسخة يحيى بن موسى وفي أخرى يحيى بن جعفر وهذا المعتمد وهي نسخة صحيحة بعلامه المستحلي وفي بعض النسخ يحيى بن موسى بن جعفر وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة ختمت بينهم بعض من نسخ الكتاب واسم جديحي بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب خت بفتح الخجمة بعد هامة فوقها ثمانية نقيلة واسم جديحي بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع **(قوله)** عن جابر تقدم الكلام على حديثه في أو آخر المواقف ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسيانا أو عمدا وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لعدم الزلزلة أو قبل نزل آية الخوف والى الأول وهو لشغل جنح ترجيع كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك وآية الخوف التي في القوة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقا والى الثاني جنح المالكية والخنا بلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب إذا احتج إليه والى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضوع المذكور وعكس بعضهم فادعى أن تأخيره صلى الله عليه وسلم للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف قال ابن القصار وهو قول من لا يبرق السنن لأن صلاة الخوف أثرت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول إلا عرفه الله المستعان **(قوله)** صلاة الطالب والمطلوب راكبوا إليه كذا لا ذكر وفي رواية الجوزي من الطريقين إليه وإنما قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول إن الطالب يصلي على دابته ويحيى إيماء وإن كان طالبا نزل فوصل على الأرض قال الشافعي الآن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود الطالب عليه فيجزمه ذلك وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصل بخلاف الطالب ووجه الفرق أن شدة الخوف في الطالب ظاهرة لتحقق السبب المتقضى لها وأما الطالب فلا يخاف استلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي فإنه قد عجز عن خوف القوت ولم يستثن طالبا من مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو حنيفة الفزاري في كتاب البرية عن الأوزاعي قال إذا خاف الطالبون أن نزلوا بالأرض فوث العدو صلوا حث وجهوا على كل حال إلا الحديث جاء أن النصر لا يرفع مادام الطلب **(قوله)** وقال الوليد كذا

٩٤٥

٩٤٥

نسخة

٢٩٥٠

* حديثنا يحيى حديثنا
وكيع عن علي بن المبارك
عن يحيى بن أبي كثير عن أبي
سلة عن جابر بن عبد الله
قال جاء عرو يوم الخندق
فجعل يبس كذا قرش
ويقول يا رسول الله ما صليت
العصر حتى كادت الشمس
أن تغيب فقال النبي صلى
الله عليه وسلم وأما والله
ما صليتها بعد قال فنزل إلى
بطحان قترضاً وصلى العصر
بعد ما تاب التمس ثم صلى
المغرب بعدها **(باب)**
صلاة الطالب والمطلوب
راكبوا إليه **(قوله)** وقال الوليد
ذكرت للأوزاعي صلاة
شرحيل بن السط وأصحابه
على ظهر الدابة فقال كذلك
الامر عندنا

تبع

٢٧٧/٢

اذتخوف القوت واجتج
الوليد بقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصلين أحد
العصر الا في بئر فريضة

عبد الله بن محمد بن أسماء
حدثنا جويرية عن نافع
عن ابن عمر قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم لما لما

رجع من الاحزاب لا يصلين
أحد العصر الا في بئر فريضة
فأورد بعضهم العصر في

الطريق وقال بعضهم
لا تصل حتى تأتيها وقال

بعضهم بل صلى لم يردنا
ذلك فذكر ذلك للنبي صلى

الله عليه وسلم فلم يعف
أحدا منهم * (باب التكبير

والغسل والصبح والصلاة
عند الأغار والحرب) *

حدثنا مسدد قال حدثنا
جابر بن زيد عن عبد العزيز بن

صهيب وثابت البناني عن
أنس بن مالك أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى
الصبح بغلس ثم ركب فقال

الله أكبر ثم خسيبانا
اذنا لتنا بساحة قوم فساء

صباح المنذر بن قريظ
يسعون في السكوت ويقولون

محمدوا نجيس قال وانجيس
الجيش فظهر عليهم رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقتل
المقاتلة وسبى الذراري

ذكره في كتاب السير ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال قال شرحبيل
ابن السط لاصحابه لا تصالوا الصبح الا على ظهر فريضة الا شربة من طريق رجاء من حيوة قال كان
فقال شرحبيل يخالف خالف الله به وأخرجه ابن أبي شبة من طريق رجاء من حيوة قال كان
ثابت بن السط في خوف فحضرت الصلاة فصلوا ركبا فأنزلوا الا شربة من طريق رجاء من حيوة قال كان
خوفا به ففعل ثابما كلن مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه وشرحبيل المذكور بضم الميم وقع وراء
وسكون الحاء المهمل بعد هاء واحدة مكسورة ثم باء تحتانية ساكنة كندى هو الذي اقتنع حص
ثم ولي امرتها وقد اختلفت في صحته وليس له في البخاري غيره هذا الموضع **(قوله)** اذا تخوف
القوت زاد المستفي في الوقت **(قوله)** واجتج الوليد معناه ان الوليد قوى مذهبه الأوزاعي
في مسألة الطالب بهذه القصة قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث ان الذين صلاوا في
الطريق صاواركا كان الكلال سنا في الاستدلال فان لم يوجد ذلك فذكر كما حاصله أن وجه الاستدلال
يكون بالقياس فكيف ساغ لأؤلئك أن يؤخر وا الصلاة عن وقتها المقترض كذلك يوسع الطالب
ترك اتعلم الاركان والانتقال الى الاما قال ابن المنبر والابن عدى أن وجه الاستدلال من
جهة أن الاستعمال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم أو الصلاة على الدواب
كاقوع للاخرين لان التزول ينافي مقصود الحد في الوصول فالاولون يوافقون أن التزول مقصود
للعارضة لا لاهم الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم لهما لوجود المعارض والاخرين جمعوا بين
دليلي وجوب الاسراع وجوب الصلاة في وقتها فصولا ركبا فالأولون ضاعوا منهم تركوا كان ذلك
مضادا للاسراع وهو لا يظن بهم لم ينف من المخالفة انتهى وهذا الذي حاوله ابن المسيب قد
أشار اليه ابن بطال بقوله لو وجد في بعض طرق الحديث الى آخره فلم يستحسن الحرم في النقل
بالاحتمال وأما قوله لا يظن بهم المخالفة فاعترض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغير هيئة
الصلاة غير وقتها فالأولى في هذا ما قاله ابن الماربط ووافقه ابن من المنبر أن وجه الاستدلال
منه بطريق الأولى لان الذين أخر وا الصلاة حتى وصلوا الى بئر فريضة لم يعنفوا مع كونهم
قوتوا الوقت فصلاة من لا يفوت الوقت بالاماء أو كلف ما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى
يخرج وقتها والله أعلم **(قوله)** حدثنا جويرية هو بالجيم تصغير جارة وهو عم عبد الله الراوي
عنه **(قوله)** لا يصلين أحد العصر في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في
هذا الحديث الظاهر وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا
الحديث ان شاء الله تعالى * **(قائدة)** * أخرج أبو داود في صلاة الطالب حدث عبد الله بن
أيمن اذيعه النبي صلى الله عليه وسلم الى سفيان الهذلي قال فقرأته وحضرت العصر فخشيت
فوتها فانطلقت أمشي وأنا على أوتى ايماء واسناده حسن **(قوله)** ما التكبير
كذا لاكثر والتكسيمي من الطريقين التكبير بتقديم الموحدة وهو الوجه **(قوله)** والصلاة
عند الأغار بكسر الهمزة بعد هاء معجمة وهي متعلقة بالصلاة والتكبير أيضا أورد فيه حديث
أنس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ثم ركب وقد تقدم في أوائل الصلاة في باب ما ذكر في
التخذ من طريق أخرى عن أنس وأولاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فضلى عندها
صلاة الغداة الحديث بطوله وهو أنس فاما هاتوا قوله ويقولون محمدوا نجيس فيمحل الرواية

عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله والخمس وانتهى رواية ثابت عند مسلم **(قوله)** فصارت صفة لدخبة الكلبى وصارت رسول الله صلى الله عليه وسلم) نظائره أنها صارت لهما معا وليس كذلك بل صارت لدخبة أولا ثم صارت بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم أيضا في الباب المذكور وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازى وفي النكاح إن شاء الله تعالى ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة مشقة الخوف عند الحام المقابلة أشار إلى ذلك ابن بن المنبر ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادأة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو وأما التكبير فلأنه ذكر ما هو عند كل أمر مهول وعند كل حادث سرور وشكر الله تعالى وقربة له من كل مناسب إليه أعداؤه ولما لا يرد وقصدهم الله تعالى **(خاتمة)** اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة تكرر منها فيها معنى حديثان والاربعة خاصة وافقه مسلم على تحريجها الأحاديث ابن عباس فيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثرها من واحد موصول وهو أثر مجاهد والله أعلم

(قوله) بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب العبدین)

آخر ما شعيب عن الزهري
قال أخبرني سالم بن عبد الله
أن عبد الله بن عمر قال أخذ
عمر بن عبد الله بن عمر
السوق فأخذها فأقضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله استع هذا تجمل
بها العبد والوفود فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما هذه لباس من لا خلاق له
فلبت عمر ماشيا الله أن يلبت
ثم أرسل إليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعبدة دياح
فأقبل بها عرفا في
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله انك
قلت انما هذا لباس من
لا خلاق له وأرسلت إلى
بهذه الجبة فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تبعها وتصيب بها حاجتك

(باب في العبدین والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شبيب ونحوه لابن عساکر وسقط السجلة لا يذو وله في رواية المستنير أبواب بكتب واقصر في رواية الاصطلي والباقيين على قوله باب إلى آخره والضمير في فيه راجع إلى جنس العبد وفي رواية الكشميني فيه ما **(قوله)** أخذ عمر جملته من استعبرق ساع في السوق فأخذها فأقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا لا كثر أخذهم زعموا وذال معجبتين في الموضعين وفي بعض النسخ وجذبوا ووجه في الأول وهو أوجه وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي اليمان شيخ البخاري فيه ووجه الكرماني الأول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك فعله أراد السوم **(قوله)** استع هذا تجمل بها كذا لا كثر صبغة الأحمر مجز وما ذكرناه ووقع في رواية أبي ذر عن المستنير والسرخسي اتباع هذه تجمل وضبط في نسخ معتقدة بهمة واستفهام مدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تجمل خذفت إحدى التائين كأن عمر استأذن أن يتاعها التجمل بها النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فحقة التاء فظنت ألفا وقال الكرماني قوله هذه إشارة إلى نوع الجبة كذا قال والذي يظهر إشارة إلى عيها وليتجمل بها جنبها وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره صلى الله عليه وسلم على أصل العمل وانما جزه عن الجبة لتكررها كانت حريا **(قوله)** للعبد والوفود تقدم في كتاب الجمعة بلفظ الجمعة بدل العبد وهي رواية نافع وهذم رواية سالم وكلاهما صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راوي عن أحدهما **(قوله)** تبعها وتصيب بها حاجتك في رواية

الكثيرين أو تصيب ومعنى الاول وتصيب بتمها والثاني يحتمل ان أو بمعنى الواو فهو كالاول
أو التفسير والمراد المقابلة أو أعم من ذلك والله أعلم وسأني الكلام على بقية فوائد هذا
الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى * (قائده) وروى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح
الى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين ﴿قوله ناس﴾ الحراب والدرق
(يوم العيد) الحراب بكسر المهملة جمع حربة والدرق جمع درقة وهي الترس قال ابن بطال حمل
السلاح في العيد لاندخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج اليه ويمكن أن يكون صلى الله عليه
وسلم كان محاربا خافا رأى الاستظهار بالسلاح لكن ليس في حديث الباب أنه صلى الله عليه
وسلم خرج بأحباب الحراب معه يوم العيد ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح يعني فلا يطابق
الحديث الترجمة وأجاب ابن المنبر في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتصر
فيه من الانبساط ما لا يقتصر في غيره اهـ وليس في الترجمة أيضا تقييده بحال الخروج الى
العيد بل انظاره أن لعب الحبشة انما كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من المعلى لأنه كان
يخرج أول النهار فصلى ثم رجع ﴿قوله حدثنا أحد﴾ كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر
وابن عمار حدثنا أحد بن عيسى وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ووقع في رواية أبي علي بن
شبيب حدثنا أحد بن صالح وهو مقتضى الطلاق أي على بن السكن حيث قال كتابي البخاري
حدثنا أحد غير منسوب فهو ابن صالح ﴿قوله أخبرنا عمرو﴾ هو ابن الحرث المصري وشطر هذا
الاسناد الاول مصريون والثاني مدنيون ﴿قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ زاد
في رواية الزهري عن عروة في أيام منى وسأني بعد ثلاثة وعشرين بابا ﴿قوله جارتان﴾ زادت في الباب
الذي بعده من جوارى الانصار وللطبراني من حديث أم سلمة ان احداهما كانت لحسان بن
ثابت وفي الاربعين للسلي أنهما كانتا العيد لله من سلام وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق
فلج عن هشام بن عروة وحامدة وصاحبها تغنيان واسناده صحيح ولم أقف على تسمية الاخرى
لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره في كتاب النكاح ولم يذكر حرامه الذين صنفوا
في العجالة وهي على شرطهم ﴿قوله تغنيان﴾ زادت في رواية الزهري تدفقان بقاء أي تضريان
بالدف والسلم في رواية هشام أيضا تغنيان بدف وللناس في بدفن والدف بضم الدال على الاشهر وقد
نفع ويقال له أيضا الكراب بكسر الكاف وهو الذي لاجل فيه قال كانت فيه فهو الزهري في
حديث الباب الذي بعده جاتقا قلت به الانصار يوم بعث أي قال بعضهم لبعض من فخر وأهجاه
وللمنفذ الهجوة تعازفت بعمله وزاى وقام من العزف وهو الصوت الذي له دوى وفي
رواية تقاذفت بقاء بدل العين وذلك معجزة بدل الزاى وهو من التقذف وهو هجاء بعضهم
لبعض ولا جدم من رواية جدم من سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث قتل فيه صناديد الاوس
والخزرج اهـ وبعث بضم الموحدة وبعد هاهمه له وآخه مثله قال عياض ومن تبعه
أعجمها أبو عبيدة وحده وقال ابن الاثير في الكامل أنجها صاحب العين يعني الخليل وحده
وكذا حكى أبو عبيدة البكري في معجم البلدان عن الخليل وجزم أبو موسى في ذيل الغرب بأنه
تصحيف وتسعه صاحب النهاية قال البكري هو موضع من المدنة على لبتين وقال أبو موسى
وصاحب النهاية هو اسم حصن للاوس وفي كتاب أبي الفرج الاصفهاني في ترجمة أبي نيس بن

* (باب الحراب والدرق يوم
العيد) * حدثنا أحد قال
حدثنا ابن وهب قال أخبرنا
عمرو أن محمد بن عبد الرحمن
الاسدي حدثه عن عروة
عن عائشة قالت دخل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعندي جارتان تغنيان
بغناء بعث

قوله للسلي في نسخة
للمسقل اهـ

٩٤٩ م

تحفة

٩٦٢٩٩

الاسل هو موضع في دار بني قريظة فبه أموال لهم وكان موضع الوقعة في من رعدة لهم هناك
 ولا منافاة بين القولين وقال صاحب المطالع الاشهر فيه ترك الصرف قال الخطابي يوم بعث
 يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج وبقيت الحرب قائمة مائة
 وعشرين سنة إلى الاسلام على ما ذكر ابن اسحق وغيره (قلت) سمع على هذا جماعة من شراح
 الصحاح وفيه قطران لا يوهى أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة وليس كذلك
 فسألت في أوائل الهجرة قول عائشة كان يوم بعث وما قدمه الله لسوله فقدم المدينة وقد افتقر
 ملوهم وقتل سرائسهم وكذا ذكره ابن اسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار وقد
 روى ابن سعد بأسانيد من النفر الستة والثمانية الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أول من
 لقيه من الانصار وكأوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا كان في جلة ما قالوه لمدا عاهم إلى
 الاسلام والنصرة واعلم انما كانت وقعة بعث عام الاول فوعيد الموسم التالي فقدموا في
 السنة التي تليها فبايعوه وهي البيعة الاولى ثم قدموا الثانية فبايعوه وهوهم سبعون نفسا وهاجر
 النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل التي تليها قبل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة
 ثلاث سنين وهو المعتقد وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب انه
 كان يوم بعث ابن سبنين وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن احدى عشرة فيكون
 يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين نعم دامت الحرب بين الحين الاوس والخزرج المدة التي
 ذكرها في أيام كثيرة شهيرة وكان أولها فيمات ذكر ابن اسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الاوس
 والخزرج لما تزلزلت المدينة وجدوا الهودم مستوطنين بها لحالفوهم وكأوا تحت قهزم ثم طلبوا
 على اليهود في قصة طوي له بمساعدة أبي جليله مالك عسان فيلزموا على اتفاق بينهم حتى كانت
 أول حرب وقعت بينهم حرب سمير بالمهمله فصغر اسبب رجل يقال له كعب من بني نعلبة نزل
 على مالك بن عجلان الخزرجي خالقه فقتله رجل من الاوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب
 بين الحين ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السرار فبهملات ويوم قارع بقاء ومهملة ويوم
 القدار الاول والثاني وحرب حصين بن الاسل وحرب حاطب بن قيس الى ان كان آخر ذلك يوم
 بعث وكان رئيس الاوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير الكاتب وجرح يومئذ
 ثم مات بعد مدة من جراحته وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان وجاءهم في القتال فصرعه
 فهمزوا بعدان كأوا قد استظفروا وحسان وغيره من الخزرج وكذا القيس بن الحطييم وغيره من
 الاوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم (قوله فاضطجع على القراش) في رواية
 الزهري المذكورة انه تغشى شوبه وفي رواية قلم تسعي أي التف شوبه (قوله وجاء أبو بكر)
 في رواية هشام بن عروة في الباب الذي به دعه دخل على أبو بكر وكأوا جاءه بغيره بعد أن دخل
 النبي صلى الله عليه وسلم بيته (قوله فانتهرني) في رواية الزهري فانتهرهما أي الجاريتين
 ويجمع بأنهم شرك بينهما في الانهيار والجرأعاثشة فلحق برهاوا أما الجاريتان فلحق عليهما (قوله)
 من مارة الشيطان بكسر الميم يعني الغناء والدق لان الزمارة والمزمار مشتق من الزمر وهو
 الصوت الذي له الصقير و يطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء وسميت به الآلة المعروفة التي
 يزعمها واضافها إلى الشيطان من جهة انها تلهي فقد تشغل القلب عن الذكر وفي رواية

فاضطجع على القراش وحول
 وجهه وجاء أبو بكر فانتهرني
 وقال من مارة الشيطان
 عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

جاد بن سلة عند أحد فقال يا عباد الله أخرجوا الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 القرطبي المزمو والصوت ونسبته إلى الشيطان ثم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم
 وحكى فتحها (قوله فأقبل عليه) في رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه
 وفي رواية فليج فكشف رأسه وقد تقدم أنه كان ملتفًا (قوله دعهما) زاد في رواية هشام بن أبي
 بكر أن لكل قوم عبدا وهذا عيد نافعه تعليل الامر بتركهما وإيضاح خلاف ما ظنه
 الصديق من أنهم ما فعلوا ذلك بغير علمه صلى الله عليه وسلم لكونه دخل في جوده مغطى ثوبه فظنه
 أنهما فتوحه الانكار على ابنته من هذه الوجة مستحبها لما تقر عنده من منع الغناء واللهو
 فبادر إلى انكار ذلك قياما عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك مستند إلى ما ظهر له فأوضح له النبي
 صلى الله عليه وسلم الحال وعرفه الحكم ومقر وناييان الحكمة بأنه يوم عيد أي يوم سرور شرعي
 فلا يشكر فيه مثل هذا كما لا يشكر في الاعراس وهذا يرتفع الإشكال عن قال فكشف ساغ
 للصديق انكار شيء آخره النبي صلى الله عليه وسلم تركت جوابا لا ينبغي تعسفه وفي قوله لكل قوم
 أي من الطوائف وقوله عيدا أي كالنور والبهجة وفي التناهي وإن حيان اسناد صحيح عن
 أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يطعون فيه ما فقال قد أبدلكم الله تعالى
 بهما خيرا منهما يوم النحر والاضحى واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم
 وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسبي من الخسفة فقال من أهدى فيه يسهة إلى مشرك تعظيما
 لليوم فقد كفر بالله تعالى واستنبط من تسمية أيام عيد مشروعة قضاء صلاة العبد
 فيها ما فاتته كما ساقى بعد واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وجماعه
 بالآلة وبغيره لا ويكفي في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذي في الباب بعده بقولها وليس لنا
 بمغنيات ففقت عنهما من طريق المعنى ما أثبتناه لهما باللفظ لأن الغناء يطلق على رفع الصوت
 وعلى الترنم الذي تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء ولا يسمى قاعاله
 مغنيا وانما يسمى بذلك من ينشد بقطب وتكبير وتحميم وتشويق بمغفاهة قهر بعض
 بالفواحش أو تصريح قال القرطبي قولها ليسنا بمغنيات أي ليسنا بمن يعرف الغناء كما يعرفه
 المغنيات المعروفات بذلك وهذا منها يخرج عن الغناء المعتاد عند المشركين وهو الذي يحرك
 الساكن ويهت الكامن وهذا النوع إذا كان في شعره وصفه بحساس التماس الخمر
 وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه قال وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فن قيل
 ما لا يختلف في تحريمه لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من نسب إلى الخمر حتى لقد
 ظهرت من كثير منهم فعلات الجاهل والصدان حتى رقصوا بحر كانت متطابقة وقطعت
 متلاحقة وانتهى الواقع بقوم منهم إلى أن يجعلوا من باب القرب وصالح الاعمال وأن ذلك
 يترسنى الأحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل الخرافة والله المستعان هو ينبغي
 أن يعكس مرادهم ويقرأ في عوض النون الخسفة المكسورة بغير همز عننا تحتانية ثقلة
 مهموزا وأما الآلات فبأنى الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث
 المعازف في كتاب الأشربة وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها وحكى بعضهم عكسه وسند ذكر
 بيان شبهة القرية أن إنشاء الله تعالى ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة

فأقبل عليه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال دعهما
 فلما غفل غمزتهما فخرجا

غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سجد كذا ذلك في وليمة العرس ان شاء الله تعالى وأما التفاهة
صلى الله عليه وسلم بثوبه ففيه اعراض عن ذلك ليكون مقامه يهتفى أن يرتفع عن الاصغاء
الى ذلك لكن عدم انكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره اذ لا يقر على باطل
والاصل التبرع عن اللعب واللهو فقطصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية تقلد لا الخفاضة الاصل
واقته أعلم وفي هذا الحديث من القوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الاعياد بأشواغ
ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة وأن الاعراض عن ذلك أولى وفيه
أن اظهار السرور في الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها
إذا كان له بذلك عادة وتأديب الاب بخصرة الزوج وان تركه الزوج اذا تأديب وظيفة الآباء
والعطف مشرع من الأزواج للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستحباب مودتها وأن مواضع أهل الخبر
تتزعج عن اللهو واللغو وان لم يكن فيه اثم الا اذا منهم وفيه أن التليذ اذا رأى عند شخصه ما يستكره
مشبه بما رأى انكاره ولا يكون في ذلك اقتباس على شخص بل هو أدب منه ورعاية لكرمه واجلال
لمنصبه وفيه فتوى التليذ بخصرة عما يعرف من طريقتة ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن
النبي صلى الله عليه وسلم نام فخى أن يستنقظ فيغضب على ابنته فيادر الى سدها هذه الزبيرة في
قول عائشة في آخر هذا الحديث فلما اغفل غمزتها فخرجت لالة على أنهم ترخيص النبي صلى الله
عليه وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فأخرجتهما واقتناعاً في ذلك
بالإشارة فيما يظهر للعباس من الكلام بخصرة من هو أكبر منها والله أعلم واستدل به على جواز
سماع صوت الجارية بالغتة ولو لم تكن مملوكة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أي بكر سماعه
بل أنكر انكاره واستترت بالان اشارت اليها ما عايشته بانطروح ولا يخفى أن محل الجواز ما اذا
أثبت الفتنة بذلك والله أعلم (قوله وكان يوم عيد) هذا حديث آخر وقد جمعه بعض الرواة
وأقردهما ببعضهم وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب
المساجد ووقع عند الجوز في حديث الباب هنا وقالت أي عائشة كان يوم عيد فتسبب هذا الله
موصول كالقول (قوله يلعب فيه السودان) في رواية الزهري المذكورة والخبيثة يلعبون في
المسجد واذ في رواية معلقة ووصلها مسلم بجرهم وسلم من رواية هشام عن أبيه يلعبون
يلعبون في المسجد قال المحب الطبري هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك في كل عيد ووقع في
رواية ابن حبان لما قدم وقد الخبيثة قاموا يلعبون في المسجد وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في
ذلك بحال القدوم ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومه صادف يوم عيد وكان من عاداتهم
اللعب في الاعياد ففعلوا ذلك كما دأبهم ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ويؤيده ما رواه أبو داود عن
أنس قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة لعبت الخبيثة فربما لعبوا بجرهم ولاشئ
أن يوم قدومه صلى الله عليه وسلم كان عندهم أعظم من يوم العيد قال الزبير بن المديني سمع
لعباوان كان أصله التدرج على الحرب وهو من الخبيثة من شبه اللعب لكونه يقصد الى
الطعن ولا يفعله ويوهم بذلك فربما كان أباؤه (قوله) فاما سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم واما قال تشبهين تنظرين) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أذن لها في ذلك
ابتداء منه أو عن سؤال منها وهذا بناء على ان سألت بكون اللام على انه كلامها ويحتمل أن

وكان يوم عيد يلعب
فيه السودان بالدرق
والحرايب فاما سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم واما
قال تشبهين تنظرين قلت
نعم

٩٥٠

نحلة

٩٦٣٩١

يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوي فلا ينافي مع ذلك قوله وأما قال تشتمين تنظرين وقد
 اختلفت الروايات عن أبي ذلك ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنهما مهت لفظا
 وصوت صيدان فقام النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبسته تزفني أي ترقص والصبيان حولها فقال
 يا عائشة تعالي فانظري في هذا انها تبدأها وفي رواية عبيد بن عمر عنها عندهم انها قالت للعابدين
 ووددت اني أراهم في هذا انها سألت ويجمع بينهما ما فيها التمس منه ذلك فأذن لها وفي رواية النسائي
 من طريق أبي سلمة عنها دخل الحبشة بلعون فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا جبراء أتحبين أن
 تنظري اليهم فقلت نعم اسناده صحيح ولم أرفق حديث صحيح ذكر الجبراء الا في هذا وفي رواية أبي سلمة
 هذين من الزيادة عنها قالت ومن قولهم ومثذأ بالقاسم طيبا كذا فقه بالنصب وهو حكاية قول
 الحبشة ولحد السراج وابن حبان من حديث أنس ان الحبشة كانت تزفني بين يدي النبي صلى
 الله عليه وسلم يتكلمون بكلام لهم فقال مائة ولون قال يقولون محمد عبد صالح (قوله) فأما
 وراهم حتى على خده أي متلاصقين وهي جملة حاله تدوروا وكما قيل في قوله تعالى اهبطوا
 بعضكم لبعض عدو وفي رواية هشام عن أبيه عندهم فوضعت رأسي على منكبه وفي رواية
 أبي سلمة المذكورة فوضعت ذقني على عاتقه وأسندت وجهي الى خده وفي رواية عبيد بن عمر عنها
 أنظر بين اذنيه وعاتقه ومعانيها متقاربة ورواية أبي سلمة أي فيها وفي رواية الزهري التي بعد عن
 عروة فيسرتني وأنا أنظر وقد تقدم في ابواب المحدث بلفظ يستري برأيه ويتعقب به علي الزين بن
 المنبر في استنباطه من لفظ حديث الباب جوارا كقوله المرأة بالستر بالقيام خلف من تستبر به من
 زوج أو ذي محرم إذا قام ذلك مقام الرداء لان القصة واحدة وقد وقع فيها التخصيص على وجود
 استبراء الرداء (قوله) وهو قول دونكم بالنصب على الظرفية بمعنى الاعراض والمغري به مخدوف
 وهو لعينهم بالحرب وفيه اذن وتنبه لهم وتنشط (قوله) يا بني أرفدة بفتح الهمزة وسكون
 الراء وكسر الفاء وقد تفتح قيل هو ثقب الحبشة وقيل هو اسم جنس لهم وقيل اسم جدهم الا أكبر
 وقيل المعنى يا بني الاما زاد في رواية الزهري عن عروة فزهرهم عرف قال النبي صلى الله عليه
 وسلم أما نبي أرفدة وبين الزهري أيضا عن سعد بن أبي هريرة وجه الزهر حيث قال فأهوى الى
 الحباء فخص بهم بها نقل النبي صلى الله عليه وسلم دعاهم بأعر وسأني في الجهاد وزاد أو عوافة
 في صحيحه فانهم شؤ أرفدة كانه يعني ان هذا شأنهم وطريقهم وهو من الامور المباحة فلا
 انكار عليهم قال المحب الطبري فيه تسمية على انه يفتقر لهم مالا يفتقر لغيرهم لان الاصل في
 المساجد تزيمها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى وروى السراج من طريق
 أبي الزناد عن عروة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال ومثذأ تعلمين هودان في دننا فصح اني
 بعثت بجنيفه سمجة وهذا يشهر بعدم التخصيص وكان عمر بن الخطاب في تنزيه المساجد
 فينله النبي صلى الله عليه وسلم وجد الجواز فيما كان هذا سبيله كما ساقى تفرقه وألعله لم يكن علم ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان راهم (قوله) حتى اذا ملأت بكسر اللام الاولى وفي رواية الزهري
 حتى أكون أنا الذي أسأهم وسلم من طريقه ثم يقوم من أجل حتى أكون أنا التي انصرف وفي
 رواية يزيد بن رومان عند النسائي أما شبعنا أما شبعنا قالت ففعلت اقول لا لا نظرم نزلني
 عنده وله من رواية أبي سلمة عنها قالت يا رسول الله لا تفعل فقام لي ثم قال حسبك قالت لا تفعل

فأما في وراهم خدي على
 خده وهو يقول دونكم يا بني
 أرفدة حتى اذا ملأت قال
 حسبك قالت نعم قال فاذهي

٩٥١ م سنه

تحفة

١٧٦٩

* (باب سنة العبدن لاهل

الاسلام) * حدثنا نجاح

قال حدثنا شعبة قال

أخبرني زيد قال سمعت

الشعبي عن البراء قال

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يحض فقال ان أول

ما تبدأ به في يومنا هذا أن

نضلي ثم نزرع فنحرف في فعل

فقد أصاب من شأنه حدثنا

عبد بن حميد قال حدثنا

أبو أسامة عن هشام عن

أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت دخل أبو بكر

وعندي جاريته من

جوارى الانصار فتيان مما

تقاوت الانصار يوم بعث

قال وليست بمغتنبتين فقال

أبو بكر أعز أمير الشيطان

في بيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم وذلك في يوم عدا

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم يا أبا بكر ان لكل

قوم عبدا وهذا عبيدنا

٩٥٢

م

تحفة

٩٦٨ م

قالت وما لي بحب النظر إليهم ولكن أحببت ان يبلغ النساء مقامه لي ومكانه منه وزاد في النكاح في رواية الزهري فاقدروا قدر الحاربة الحديثة السن الحريية على اللهو وقولها اتقدروا بضع الدال من التقدير ويجوز كسرهما أو أشارت بذلك الى انها كانت حينئذ شابة وقد عكسك بمن ادعى نسخ هذا الحكم وانه كان في اول الاسلام كما تقدمت حكاية في ابواب المساجد وريتان قولها يسترني بردائه دال على ان ذلك كان بعد نزول الحجاب وكذا قولها احببت ان يبلغ النساء مقامه لي مشعر بان ذلك وقع بعد ان صارت لها خراثر أرادت التفرغ عليهن فالظاهر ان ذلك وقع بعد بلوغها وقد تقدم من رواية ابن جبان ان ذلك وقع لما تقدم وقد الحشة وكان قدومه من سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة وقد تقدم في ابواب المساجد شي يفوه هذا والجواب عنه واستنبطه على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للترتيب على الحرب والتشط عليه واستنبط منه جواز المناقشة لمقامهم من غير ان الادي على آلات الحرب قال عياض وفيه جواز نظر النساء الى فعل الرجال الاجانب لانه اذا بكرهن للنظر الى المحاسن والاستلذاذ بذلك ومن تراجم البخاري عليه باب نظر المرأة الى الحش ونحوهم من غيرية وقال التوروي اما للنظر بشهوة وعند خسة الفتنة فحرام اتفاقا واما بغیر شهوة فالاصح انه محرم وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة وهذا قد تقدمت الإشارة الى ما فيه قال او كانت تنظر الى لعبهم بجراهم لا الى وجوههم وأبدانهم وان وقع ولا قصد ممكن ان تصرفه في الحال انتهى وقد تقدمت بقية فوائد في ابواب المساجد سيما في بعد صلاة أو ابواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الاثنى خاتمة حيث قال باب ما بكرهن من جل السلاح في العبدان شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ سنة العبدن لاهل الاسلام كذا لا كثرة قد اقتصر عليه الاسماعيل في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الجوى في أول الترجمة الدعاء في العبد قال ابن رشيدي أراه تصحفا وانه كان فيه اللعين في العبد يعني فتناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديث الباب ويحتمل أن يوجه بان الدعاء بعد صلاة العبد يؤخذ حكمه من جواز اللعب بعدها بطريق الأولى وقد روى ابن عدي من حديث واثله انه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيدا فقال تقبل الله منا ومنك فقال نعم تقبل الله منا ومنك وفي اسناده محمد بن ابراهيم الشامي وهو ضعيف وقد تقدم في مر فوعا وخولف فيه فروى البيهقي من حديث عباد بن الصامت انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ذلك فعل أهل الكتابين واسناده ضعيف أيضا وكذا انه اذا لم يصح فيه شيء مروى في المحامليات يا سادس حسن عن جبير بن نفير قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقوا يوم العيدي يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الاكثر فقد قيل انها من قوله وهذا عيدا لانه لا شعار بالنسبة الى ذلك وفيه نظر لان اللعب لا يوصف بالندبة ولكن يفتقر به ان المباح قد يرتفع بالنسبة الى درجة ما يشاء عليه ويحتمل ان يكون المراد ان تقديم العبادة على اللعبة اهل الاسلام وان يحمل النسبة في الترجمة على المعنى القوي واما حديث البراء فهو طرف من حديث سائر يتقاه بعد يعباد وجماع المذكور في الاسناد هو ابن مهنا واستشكل الزين بن المنير مناسبة للترجمة من حيث انه قال فيها العبدن بالنسبة مع انها لاتعلق بالعبدة الخمر

وأجاب بان في قوله ان اول ما بدأ به في يومنا هذا أن نصل اشعار امان الصلاة ذلك اليوم هي
 الامر المهم وأن ما سواه من الخطية والنصو المذكور وغير ذلك من أعمال اليوم الخرف طريق
 التسع وهذا القدر مشترك بين العبد من حسن ان لا تفرد الترجمة بعد النحر انتهى وقد تقدم
 الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله ﴿قوله﴾ **باب** الاكل
 يوم الفطر قبل الخروج أي الى صلاة العيد **(قوله)** أخبرنا عبد الله هو يا تصغير وفي نسخة
 الصفاي حدثنا عبد الله بن انس يحدثني في بكر هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم وتابعه
 أبو الربيع الزهراني عن عبد الله بن اسماعيل وجماعة بن المغلس عن عبد بن ماجه ورواه عن هشيم
 قتية عن عبد الترمذي واحمد بن منيع عن عبد بن خزيمه وأبو بكر بن أبي شيبه عن عبد بن حبان
 والاسماعيلي وعمر بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم عن هشيم عن محمد بن اسحق عن حفص
 ابن عبد الله بن أنس عن أنس قال الترمذي صحيح غريب وأعله الاسماعيلي بان هشيم قد سلس
 وقد اختلف عليه في ما بن اسحق ليس من شرط البخاري (قلت) وهي عليه غير فاحصان هشيم
 قد صرح فيه بالاختلاف من تدينه ولهذا نزل فيه البخاري درجة لان سعيد بن سليمان من
 شيوخه وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع
 كثرة من لقاه منهم من يحدث به مصرحاً عنه فيه بالاختلاف وقد جزم أبو مسعود اللمشقي بأنه كان
 عندهم على الوجهين وان أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الاول فلا تضر
 طريق ابن اسحق المذكورة قال البيهقي وبو كذا ذلك ان سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على
 الوجهين ثم ساقه من رواية معاذ بن المنفي عنه عن هشيم بالاسنادين المذكورين في رفع ضيع
 البخاري وبو كذا ذلك متابعه من رجا له هشيم على روايته له عن عبد الله بن أبي بكر وقد علقه
 البخاري هنا وأفادت ثلاث فوائد الاولى هذه والثانية تصريح عبد الله فيه بالاختلاف عن انس
 والثالثة تقييد الاكل بكونه وتراوق وصلها ابن خزيمه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن
 النضر عن مرجى بلفظ يخرج بدل يغدو والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة وكذا وصله أبو ذر
 في زيادته في الصحيح عن أبي حاتم بن نعيم عن الحسن بن محمد بن مصعب عن أبي داود السجستاني
 عن أبي النضر وأخرجه الامام آجدة عن حمى بن عمار عن مرجى بلفظ وبها كلهم افراداً ومن
 هذا الوجه أخرجه البخاري في تاريخه وله راواؤه عن عبد الله بن أبي بكر أخرجه الاسماعيلي
 ايضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن جعد عنه بلفظ ما خرج يوم فطر حتى يأكل ثمرات ثلاثاً
 أو خساء أو سعة أو أقل من ذلك أو أكثر وتراوىحاً أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة
 في الاكل قبل الصلاة ان لا يظن ظنان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكأنه أراد هذه الزريعة
 وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة الى امتثال أمر
 الله تعالى ويشعر بذلك اقتضاه على القليل من ذلك ولو كان لغیر الامتثال لا يكل قدر الشبع وأشار
 الى ذلك ابن أبي جرة وقال بعض المالكية لما كان المعتكف لا يمتنع كفا حتى يغدو الى المصل
 قبل انصراغه الى بيته خشى ان يعتد في هذا الجز من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتد من
 استحباب الاعتكاف ففرق بينهما مشروعية الاكل قبل الغدو وقيل لان الشيطان الذي يحبس
 في رمضان لا يطيق الا بعد صلاة العيد فاستحب تعجيل الفطر بدار الى السلامة من وسوسته

*(باب الاكل يوم الفطر قبل
 الخروج)* حدثنا محمد بن
 عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن
 سليمان قال حدثنا هشيم
 قال أخبرنا عبد الله بن أبي
 بكر بن أنس عن أنس بن
 مالك قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يفدو
 يوم الفطر حتى يأكل
 ثمرات وقال مرجى بن رباح
 حدثني عبد الله قال حدثني
 أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم يأكلهن وترا

٩٥٢
 تحفة
 ١٠٨٢
 ٢٧٤ / ٢

﴿باب الاكل يوم النحر﴾

حدثنا مسدد قال حدثنا

اسماعيل عن أيوب عن محمد

ابن سيرين عن أنس قال قال

النبي صلى الله عليه وسلم

من ذبح قبل الصلاة فليعد

فقام رجل فقال هذا يوم

يشتهي فيه اللحم وذكر

من حيرانه فكان النبي

صلى الله عليه وسلم صدق

قال وعندي جذعة أحب

الي من شاتي لحم فخص له

التي صلى الله عليه وسلم

فلا أدري بلغت الرخصة

من سواء أم لا حدثنا

عثمان قال حدثنا جبر

عن منصور عن الشعبي

عن البراء بن عازب قال

خطبنا النبي صلى الله عليه

وسلم يوم الأضحية بعد الصلاة

فقال من صلى صلاتنا

ونسك نكافأه بأصاب

النسك ومن نكفيل

الصلاة فإنه قبل الصلاة

ولانسك له فقال أبو بردة

ابن يارخا البراء بأرسول

الله فأي نسك شاتي قبل

الصلاة وعرفت أن اليوم

يوم كل وشرب وأجبت

أن تكون شاتي أول شاة

تذبح في بيتي فذبحت شاتي

وتقدمت قبل أن أتى الصلاة

قال سالت شاتلم فقال

يارسول الله فان عندنا ناعنا

لنا جذعة هي أحب الي

من شاتي أفجزني عني قال

نعم ولن تجزي عن أحدهم

وسأقي توجيه آخر لابن المنير في الباب الذي بعده وقال ابن قدامة لا نعلم في استحباب تعجيل
الاكل يوم النحر اختلافا انتهى وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التفسير فيه وعن النخعي
أيضا مثله والحكمة في استحباب النحر لما في الخلوة تقوية البصر الذي يضعفه الصوم ولأن
الخلوة يوافق الإيمان ويعبر به التمام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره ومن ثم استحب بعض
التابعين أنه يفطر على الخلوة مطلقا كالغسل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين
وغيرهما وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال أنه يحبس البول هذا كله
في حق من يقدر على ذلك والافئسي ان يشطر ولو على الماء لحصل له شبهة ما من الاتعاض أشار إليه
ابن أبي جرة وأما جعله وتر افتقار الملهب فلا إشارة الى وحدانية الله تعالى وكذلك كان صلى
الله عليه وسلم بفعله في جميع أموره تبرك بذلك ﴿نسيه﴾ مخرج وزن معنى وأوله بلفظ جاءه
انحرف بصري يختلف في الاحتياج به وليس له في البخاري غيره هذا الموضع الواحد ﴿قوله﴾

﴿الاكل يوم النحر﴾ قال الزين بن المنير ما تحصله لم يقيد المصنف الاكل يوم النحر
يوقت معين كما يفيد في النظر ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل هذا يوم يشتهي فيه اللحم
وقوله في حديث البراء ان اليوم يوم كل وشرب ولم يقيد ذلك بوقت انتهى ولعل المصنف أراد
الإشارة الى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم النحر ليوم النحر من
استحباب البداية بالصلاة يوم النحر قبل الاكل لان في حديث البراء ان ابابرة أكل قبل الصلاة
يوم النحر فينزل صلى الله عليه وسلم ان التي ذبحها لا تجزي عن الأضحية وأقره على الاكل منها وأما
ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى يوم النحر
حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي وشجوه عند البراء عن جابر بن سمرة وروى الطبراني
والدارقطني من حديث ابن عباس قال من السنة ان لا يجزى يوم النحر حتى يخرج الصدقة
ويطعم شيا قبل ان يخرج وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال وقد أخذنا كثير الفقهاء بما دل عليه
قال الزين بن المنير وقع أكله صلى الله عليه وسلم في كل من العدين في الوقت المشروع لأخراج
صدقة ما الخاصة بهما فأخرج صدقة الفطر قبل العدو الى المنى وأخرج صدقة الأضحية بعد
ذبحها فاجتمع من جهة واحدة فمما أخرى واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال من كان له ذبح
استحب له أن يسد الأبالا كل يوم النحر ومن لم يكن له ذبح فخير وسأقي الكلام على حديثي أنس
والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وقوله في حديث البراء ومن
نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولانسك له كذا في الأصول بآيات الواو وحذفها التماسا وهو
أوجه ويمكن توجيه اثباتها بتقدير لا يجزي ولانسك له وهو قريب من حديث فن كانت هجيرة
الي الله ورسوله فهجيرة الي الله ورسوله وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا واضح بن
ابراهيم جميعا عن جبر بلفظ وأخرجه الاسماعيلي عن طريق أبي خيفة ويوسف بن موسى
وعثمان هذا ثلاثهم عن جبر بلفظ ومن نسك قبل الصلاة فشاها شاة لم يذكر أن معناه واحد
وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيفة بهذا اللفظ وأظن التصرف فيه من عثمان رواها المعنى والله
أعلم وفي حديثي أنس والبراء من القول أن كيدا امر الأضحية وأن المقصود منها طيب اللحم
وايثار الجار على غيره والله المتي اذا ظهرت لمن المستقي إماراة الصدق كان له ان يسهل عليه حتى

لواستفتاء اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتي كلامهما بما يناسب حاله وجواز اخبار المرامر عن نفسه
بما يستحق به الثناء عليه بقدر الحاجة **(قوله ما)** الخروج الى المصلى غير مبني
الى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود
وابن ماجه من طريق الأعمش عن اسعيل بن رباح عن أبيه قال أخرج مروان المنبر يوم عيد ويبدأ
بالخطبة قبل الصلاة فقام اليه رجل فقال يا مروان سالت السنة الحديث **(قوله ما)** حدثنا محمد بن
جعفر أي ابن أبي كثير المديني وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المديني ورجاله
كلهم مدينيون **(قوله ما)** عن أبي سعيد في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال
سمعت أبا سعيد وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود **(قوله ما)** الى المصلى هو
موضع البلد بمعرفة بينه وبين باب المسجد القديم قاله عمر بن شبة في اخبار المدينة عن
أبي غسان الكوفي صاحب مالك **(قوله ما)** ثم يصرف فيقوم مقابل الناس في رواية ابن حبان من
طريق داود بن قيس عن عياض فينصرف الى الناس فانما في مصلا ولا ينخرجه في صلاة في رواية
مختصرة خطب يوم عيد على رجله وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه صلى الله عليه وسلم
منهرو يدل على ذلك قول أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك
أن أول من اتخذ مروان وقد وقع في المتونة لما لاك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال أول
من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناء كثير من الصلوات
وهذا معضل وما في الصحيحين أصح فقد روى مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحوه ورواه
البخاري ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاد مروان ولم يطلع على ذلك
أبو سعيد وانما اقتص كثير من الصلوات ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى كما ساق في ذلك
حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أتى في يوم العيد الى العلم الذي عند دار كثير من الصلوات قال
ابن سعد كانت دار كثير من الصلوات قبله المصلى في العيد وهي تطل على بطن بلحان الوادي الذي
في وسط المدينة انتهى وانما بن كثير من الصلوات داره بعد النبي صلى الله عليه وسلم بعدة لكنها
صارت شهيرة في تلك البقعة ووصف المصلى بمجاورتها وكثير المذكورة هو ان الصلوات بن معاوية
الكندي تابعي كبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة وهو اخو له بعدة فسكنها
وحالف بني حنيفة وروى ابن سعد باسناد صحيح الى نافع قال كان اسم كثير بن الصلوات قليلا فسماه
كثيرا ورواه أبو عوانة فوصله به كرا بن عمرو فوجد كرا بن أبي الله عليه وسلم والاول أصح وقد
صحح مع كثير من عمر بن بعده وكان له شرف وذكروا أن أخاه جده بفتح الجيم وسكون الميم
أوتجها اسمها كنده الذين قتالوا في الردة وقد ذكر ابو في الحجابة كرا بن منده في صحيح ذلك فنشر
(قوله ما) فان كان يريد أن يقطع بعثا أي يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات **(قوله ما)**
خرجت مع مروان زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس وهو يبي وبين أبي مسعود يعنى عتبة بن
عمر والنضر **(قوله ما)** جندته بثوبه أي لبسها بالصلاة قبل الخطبة على العادة وقوله فقلت له
غيرتم والله سري في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوع عتبة مسلم من طريق طارق بن شهاب قال
أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال
قد ترك ما هنا لك فقال أبو سعيد ما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهر في أنه غير أبي سعيد وكذا

(باب الخروج الى المصلى)
غير مبني **(قوله ما)** حدثنا سعد بن
أبي مريم قال حدثنا محمد بن
جعفر قال أخبرني زيد بن
أسلم عن عياض بن عبد الله
ابن أبي سرح عن أبي سعيد
الخدري قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم
يخرج يوم القطار والاضى
الى المصلى فأول شيء يذأ به
الصلاة ثم يصرف فيقوم
مقابل الناس والناس جلوس
الى صفوفهم فيقطعهم
ويؤمهم وبأمرهم فان
كان يريد أن يقطع بعثا
قطعوه أو يأمر بشئ أمر به
ثم يصرف فقال أبو سعيد
فلم يزل الناس على ذلك حتى
خرجت مع مروان وهو
أمير المدينة في أضخى وأقطر
فلما أتبنا المصلى اذا منبر بناء
كثير من الصلوات فامر ان
يريد أن يرتفع قبل أن
يصل فيجذبه بثوبه فيجذبه
فارتفع خطب قبل الصلاة
وقلت له غيرتم والله فقال
أبا سعيد قد ذهب ما علم
فقلت ما علم وخبر الله عما
لأعلم فقال ٩٥٦

٩٥٧

تحفة

٧٨٠٥

ان الناس لم يكونوا
يجلسون لنا بعد الصلاة
فجعلنا قبل الصلاة * (باب
المشي والركوب الى العبد
والصلاة قبل الخطبة وبغير
اذان ولا اقامة) * حدثنا
ابراهيم بن المنذر قال حدثنا
انس بن عياض عن عبيد الله
عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يصلي في الأضحية
والفطر ثم يخطب بعد
الصلاة * حدثنا ابراهيم بن
موسى قال أخبرنا هشام بن
ابن جريح أخبرهم

٩٥٨

م

تحفة

٧٤٤٩

في رواية رجاء عن أبي سعيد التي تقدمت في أول الباب فيحتمل ان يكون هو ابا مسعود الذي وقع
في رواية عبد الرزاق انه كان معهما ويحتمل ان تكون القصة تعددت وبديل على ذلك المغاربة
الواقعة بين روايتي عياض ورجاء في رواية عياض ان المنبر بجناصلي وفي رواية رجاء ان مروان
أخرج المنبر معه ففعل مروان لما أنكر وأعله أخرج المنبر ترك أخرجه بعدوا أمر ببناءه من لبن
وطين بالجص ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى وبديل على التغابر
أيضا ان انكار أبي سعيد وقع بينهما وبينه وانكار الآخر وقع على رؤس الناس (قوله ان الناس
لم يكونوا) يجلسون لنا بعد الصلاة (فجعلنا) أي الخطبة (قبل الصلاة) وهذا يشعر بان مروان فعل
ذلك باجتهاد منه وسأقي في الباب الذي بعده ان عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعله أخرى وفي هذا
الحديث من القوال الذين قال الزين بن المنبر وانما اختاروا ان يكون باللبن لان الخشب
لكنه يتراكم للصبراء في غير نفوسهم عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه ان الخطبة على
الأرض عن قيام في الصلوة أولى من القيام على المنبر والفرق بينهما وبين المسجد ان المصلين يكون
يتمكن فيه قضاء عزمك من رؤيته كل من حضر بخلاف المسجد فانه يكون في مكان محصور فقد
لا يراه بعضهم وفيه ان خروج المصلين في العبدوان صلاتها في المسجد لا تكون الا عن ضرورة
وفيه انكار العلماء على الامراء اذا صنعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يجزبه
والمناخنة في الاحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذالم واقفه الحاكم على الأولى لان أبا سعيد
حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على ان البداءة بالصلاة فيها ليس بشرط في محتمل والله أعلم
قال ابن المنبر في الحاشية جل أبا سعيد فعل التي صلى الله عليه وسلم في ذلك على العين وحده
مروان على الأولى وتواعتد عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس فرأى ان المحافظة على
أصل السنة وهو اسماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها المست من شرطها والله أعلم
واستدل به على استحباب الخروج الى الصلوة بعد الصلاة العبدوان ذلك أفضل من صلاتها في المسجد
لما خطبة التي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مسجده وقال الشافعي في الام بلفظ ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العبدان الى المصلي بالمدينة وكذا من بعده الامن عذر مطر
ونحوه وكذلك عامة أهل البلدان الا أهل مكة ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق
اطراف مكة قال فلو عسر بلد فكان مسجدا أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه فان كان
لا يسعهم كرت الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لا لذات
الخروج الى الصلوة لان الطلوع حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد جمع فضله
كان أولى (قوله) المنبر والركوب الى العبدوان الصلاة قبل الخطبة وبغير اذان
والاقامة في هذه الترجمة ثلاثة أحكام صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك الندا منها
فاما الأولى فقد اعترض عليه ابن السنين فقال ليس فيما ذكره من الاحاديث ما يدل على منى
ولا ركوب وأجاب الزين بن المنبر بان عدم ذلك مشعر بشيوع كل منهما وان لا مزية لاحدهما
على الآخر ولعله أشاد بذلك الى تضعيف ما ورد في التنبؤ الى المنى ففي الترمذي عن علي قال
من السنة أن يخرج الى العبد ماشيا وفي ابن ماجه عن سعد القرظ ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يأتي العبد ماشيا وفيه عن أبي رافع نحوه وما يسد الثلاثة ضعاف وقال الشافعي

في الامام بلخنا عن الزهري قال ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة قط ويحتفل
أن يكون البخاري استند من قوله في حديث جابر وهو يركب على يد بلال مشروعة الركوب
لمن احتاج اليه وكأنه يقول الاولى المشي حتى يحتاج الى الركوب كما خطب النبي صلى الله
عليه وسلم قائما على رجله فلما تعبد من الوقوف تركا على بلال والجامع بين الركوب والتوكي
الارتفاق بكل منهما أشار الى ذلك ابن المرباط وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب
وساقى الكلام عليه في الباب الذي بعده واختلف في أول من غير ذلك فرواية طارق بن شهاب
عن أبي سعيد عن مسلم صحيحة في أنه مر وان كما تقدم في الباب قبله وقيل بل سبقه الى ذلك
عثمان وروى ابن المنذر باسناد صحيح الى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة
عثمان صلى الناس ثم خطبهم يعني على العادة فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ففعل ذلك أي صار
يخطب قبل الصلاة وهذه العلة غير التي اعتلها امرؤ القيس لان عثمان رأى مصلحة الجماعة في
ادراكهم الصلاة وأما امرؤ القيس فمصلحة في سماعهم الخطبة لكن قيل انهم كانوا في زمن
مروان يتعمدون ترك سماع خطبته لما فيه من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح
بعض الناس فعلى هذا انما رأى مصلحة نفسه ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك احسانا
بخصلاف مروان فواظب عليه فلذلك نسب اليه وقد روى عن عزمي فعل عثمان قال
عباس ومن تبعه لا يصح عنه وفيما قالوه نظر لان عبد الرزاق وابن أبي شيبة ورواية جماعة عن ابن
عبيدة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن يوسف بن عبد الله بن سلام وهذا اسناد صحيح لكن
بعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده وكذا حديث ابن عمر فان جميع وقوع
ذلك منه نادرا والافاقى الصحيحين أصح وقد أخرج الشافعي عن عبد الله بن يزيد بن حصو حديث
ابن عباس وزاد حتى قدم معاوية فقدم الخطبة فهذا يبرأ الى ان مروان انما فعل ذلك تعا
لما عايناه لانه كان أميرا مدسمة من جهته وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري قال أول
من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العبد معاوية وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من
فعل ذلك زياد بالبصرة قال عباس ولا مخالفة بين هذين الاثرين وأثر مروان لأن كلامه
مروان وزاد كان عاملا معاوية فحصل على أنه ابتدأ ذلك وسعه عماله والله أعلم وأما الحكم
الثالث فليس في أحاديث الباب ما يدل عليه الحديث ابن عباس في ترك الاذان وكذا أحد
طريقي جابر وقد وجهه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فخطبها
أبضا في الاذان والاقامة ولا يخفى بعده والذي يظهر أنه أشار الى ما ورد في بعض طرق الاحاديث
التي ذكرها أما حديث ابن عمر في رواية التماسي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد
فصلى بغيراذان ولا اقامة الحديث وأما حديث ابن عباس وجابر في رواية عبيد الملك بن أبي
سليمان عن عطاء عن جابر عن مسلم فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغيراذان ولا اقامة وعندهم
طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال لأذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا
شيء وفي رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال لا يذان ولا يركب ولا يؤذن لها
ولا تقم آخرجه ابن أبي شيبة عنه ولا يذان ومن طريق طاوس عن ابن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا اذان ولا اقامة اسناد صحيح وفي الحديث عن جابر بن سمرة

قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم القطار فبدأ بالصلاة قبل الخطبة
قال وأخبرني عطاء عن ابن عباس أرسل ابن الزبير في أول ما يبعثه أنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم القطار وإنما الخطبة بعد
الصلاة وأخبرني عطاء عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله قال لم يكن يؤذن يوم القطار ولا يؤم إلا خطبي * وعن جابر بن عبد الله
قال سمعته يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد فلما فرغ من الصلاة صلى الله عليه
وسلم نزل فألقى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يدي لابل و بلال (٢٧٧) باسط يديه يلقى فيه النساء صدقة قالت لعطاء أترى

حقا على الامام الا ان كان
ياقي النساء فذكرهن حين
يفسر قال ان ذلك لحق
عليهم وماله ان لا يفعلوا
*(باب الخطبة بعد العبد)
حدثنا أبو عاصم قال أخبرنا
ابن جريج قال أخبرني
الحسن بن مسلم عن طاوس
عن ابن عباس قال شهدت
الصدمة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله
عنه فكلهم كانوا يصلون
قبل الخطبة * حدثنا يعقوب
ابن ابراهيم قال حدثنا أبو
أسامة قال حدثنا عبد الله
عن نافع عن ابن عمر قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر وعمر رضي
الله عنهم يصلون العدين
قبل الخطبة * حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا شعبة
عن علي بن ثابت عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى يوم القطار ركعتين لم

عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراء عن البراء عند الطرقي في الاوسط وقال مالك في
الموطأ سمعت غير واحد من علماء نوايق لم يكن في القطار ولا في الاضي نداء الاقامة منذ من
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا وعرفنا هذا
توجيهه أحدثت الباب ومطابقتها للترجمة واستدل بقول جابر ولا اقامة ولا شيء على أنه لا يقال
أمام صلاة شئ من الكلام لكن روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في العدين أن يقول الصلاة جامعة وهذا أمر سهل يعينه القياس
على صلاة الكسوف لتبوت ذلك فيما تكاسا قال الشافعي أحب أن يقول الصلاة والصلاة
جامعة فان قال حملوا الى الصلاة لم أكرهه فان قال حتى على الصلاة أو غيرهما من الفاظ الأذان
أو غيرها كرهت لذلك واختلف في أول من أحدث الأذان فيها يضاف روى ابن أبي شيبة بإسناد
صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد
فأخذه الجاهل حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال أول من
أحدثه زيد البصرة وقال الداودي أول من أحدثه مروان وكل هذا لا ينافي أن معاوية
أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة وقال ابن حبيب أول من أحدثه هشام وروى ابن المنذر
عن أبي قلابة قال أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وقد وقع في حديث الباب ان ابن عباس
أخبر أنه لم يكن يؤذن لها لكن في رواية يحيى القطان أنه لما سمع ما بينهما أذن يعني ابن الزبير
وأقام وقوله يؤذن بفتح الدال على البناء المعجول والضمير في الشأن وهشام المذكور
في الاسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله قال وأخبرني عطاء)** القائل هو ابن جريج
في الموضعين وهو معطوف على الاسناد المذكور وكذا قوله وعن جابر بن عبد الله معطوف
أي والمراد بقوله لم يكن يؤذن أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مصير من الضاري الى ان
لهذه الصيغة حكم الرفع **(قوله أول ما يبعثه)** أي لابن الزبير بالخلافة وكان ذلك في سنة
أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية وقوله وإنما الخطبة بعد الصلاة كذا لا أكثر وهو
الصواب وفي رواية المسكتي وأما بلال وأما بلال ونصيف وسبق في الكلام على بقية قوائمه
حديث جابر بعد عشرة أبواب ان شاء الله تعالى **(قوله ما)** الخطبة بعد
العبد أي بعد صلاة العبد وهذا ما يروى في رواية الذين استطوا قوله والصلاة قبل الخطبة من
الترجمة التي قبل هذه وهم الأكثر وقال ابن رشد أعاد هذه الترجمة لانه أراد أن يخص هذا

(٤٨ فتح الباري في) يصل قبلها ولا بعدها ثم أتى النساء معه بلال فأمرهن بالصدقة فحملن ولهن ثلثي
المائة خرصها وخلفها * حدثنا أيدهم قال حدثنا شعبة قال سمعت الشعبي عن البراء عن عائشة قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم ان أول ما تبدى في يومنا هذا أن نضلي ثم يرجع فنحرف فنقل ذلك فقد أصاب ستمائة من غير قبل الصلاة
فأناغوا وحكمه لاهل لبس من التلصق في شئ فقال رجل من الانصار يقال له أبو بردة بن نيار يا رسول الله ذهبت وعنيتي
بجدعة خي من مسنة فقال لاهل بكاهه وان نوفي أو تجزي عن أحد بعدله

الحكيم بترجته اعتنا به لكونه وقع في التي قبلها بطريق التبعية اه وحديث ابن عباس صريح
فيما ترجم له وسيأتي في أواخر العبد بن أمية ما عناهنا وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه وأما
حديث ابن عباس الثاني فن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تمة الخطبة كما مر سدا
ذلك حديث جابر الذي في الباب قبله ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العبد بن في الجملة فهو
كالتمه للقائدة وقوله فيه خرصها بضم الميمجة وحكي كسر هاء وسكون الراء بعدها صادمه له هو
الحلقة من الذهب والقصة وقيل هو القصة إذا كان بحجة واحدة وقوله وسخاها بكسر المهملة
ثم ميمجة ثم موحددة هو قلادة من عنبر أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز وقيل هو خيط فيه
خرز أو سمى سخا بالصوت خرزه عند الحركة مأخوذة من السخب وهو اختلاط الأصوات يقال
بالصاد والسين وسيأتي الكلام على بقية فوائد عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة
أبواب ويأتي الكلام على التسفل يوم العبد بعد ذلك بسنة الأبواب وأما حديث البراء فظاهره
يختلف الترجمة لأن قوله أول ما بدأ به في يومنا هذا أن نصل ثم نرجع فتخرج مشعر بأن هذا الكلام
وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة
ولأنه عقب الصلاة بالبحر والجواب أن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى العبد ثم خطب فقال
هذا الكلام وأراد بقوله أن أول ما بدأ به أي في يوم العيد تقديم الصلاة في أي عيد كان
والتعقيب يتم لا يستلزم عدم تحلل أمر آخر بين الآخرين قال ابن بطال غلط الناس فترجم
بحديث البراء فقال باب الخطبة قبل الصلاة قال وخطب عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقل
مكان الماضي وكأنه قال عليه الصلاة والسلام أول ما يكون به الاستدعاء في هذا اليوم الصلاة
التي قدمناها فقال وهو مثل قوله تعالى وما تقدموا منهم إلا أن يؤتوا أي الإيمان المتقدم
منهم اه والعقد في صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زيد الأسدي بعد ثمانية أبواب
في هذا الحديث بعينه بلفظ خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أفضى إلى البقيع فصلى
ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال أن أول نسك في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فتخرج
الحديث فتبين أن ذلك الكلام وقع من بعد الصلاة وقال الكرماني المستفاد من حديث
البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ثم قال في موضع آخر فإن قلت فإدخاله على الترجمة
قلت لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدأ به ولا يلزم من كون هذا الكلام
وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اه واصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقا
على الصلاة منع كونه من الخطبة لكن قد يسترواية محمد بن طلحة عن زيد المذكور أن الصلاة
لم تقدمها شيء لأنه عقب الخروج إليها بالقضاء وصرح منصور في روايته عن الشعبي في هذا الحديث
بان الكلام المذكور وقع في الخطبة ولقطه عن البراء بن عازب قال خطبنا النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الأضحية بعد الصلاة فقال قد ذكر الحديث وقد تقدم قبل ما بين ما بين أضاف في أواخر العيد
فتبين التأويل الذي قدمناه والله أعلم **(قوله ما)** ما بركم من جل السلاح في العيد
والحرم هذه الترجمة فخالق الظاهر الترجمة المتقدمة وهي باب الحراب والدرق يوم العيد
لأن تلك دائرة بين الأباحة والنسب على ما دل عليه حديثها وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم
لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه جل السلاح ويجمع بينهما يحمل الحالة الأولى على وقوعهما بين

* (باب ما بركم من حمل
السلاح في العيد والحرم)*

تق

٣٧٥ / ٢

وقال الحسن نهارا

يحملوا السلاح يوم عيد

الآن يخافوا عذرا حدثنا

زكريا بن يحيى أبو الكين

قال حدثنا الحارثي قال ثقة

حدثنا محمد بن سودة عن

سعيد بن جبير قال كنت

مع ابن عمر حين أصابه سنان

الريح فأنفخ قدمه فارتقت

قدمه بالركاب فنزلت

فزعتهما وذلك يعني فبلغ

الحجاج فجعل يبعده فقال

الحجاج لو تعلم من أصابك

فقال ابن عمر أنت أصبتني

قال وكف قال جلت

السلاح في يوم لم يكن يحمل

فيه وأدخلت السلاح

الحرم ولم يكن السلاح

يدخل الحرم حدثنا أحمد

ابن يعقوب قال حدثني

اسحق بن سعد بن عمرو بن

سعيد بن العاصي عن أبيه

قال دخل الحجاج على ابن

عمرو وأخذ فقال كيف

هو فقال صالح قال سن

أصابك قال أصابني من أمر

يحمل السلاح في يوم لا يحمل

فيه له

جلها بالبرية وعهدت منه السلامة من ابتداء أحد من الناس بها وجل الحالة الثانية على وقوعها
 عن جلها بطرا وأشر أول يتعطف حال جلها بتغير يد هامن أصابتها أحد من الناس ولا سماعه
 المزاجه أو في المسالك الضيقة **(قوله وقال الحسن)** أي البصري **(نهارا أن يحملوا السلاح يوم)**
 عيد الآن يخافوا عذرا لم أقف عليه موصولا إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه
 تقييد لاطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد منه مر فو عام قد واغرمه وقد فروى عبد الرزاق
 بإسناده مرسل قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن
 ماجه بإسناده ضعف عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى أن يلبس السلاح في بلاد
 الاسلام في العيد من الآن يكونوا يحضرون وهذا كله في العيد وأما في الحرم فروى مسلم من
 طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل
 السلاح عكة **(قوله أبو الكين)** بالهمزة والكاف مضغرا والمجاري هو عبد الرحمن بن محمد
 لأنه عبد الرحيم ومحمد بن سودة بضم السين الهمزة وبالغاف تابعي صفة من أجل الناس
(قوله أنفخ قدمه) أنفخ ما سلكنا الخاء المعجمة وفتح الهم بعد هاء ملة باطن القدم مارت
 من أسفلها وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي **(قوله بالركاب)** أي
 وهي في رحلتها **(قوله فزعتهما)** ذكر الضمير وشاع أنه أعاده على السنان وهو مذكرا له
 أراد الحديث ويحتمل أنه أراد إذا قدم **(قوله فبلغ الحجاج)** أي ابن يوسف الثقفي وكان آنذاك
 أميرا على الحجاز وقد قتل بعد ذلك رسول الله بن الزبير **(قوله فجعل يبعده)** في رواية السليبي جاء
 وتؤيده رواية الاسماعيلي فإنه **(قوله لو تعلم من أصابك)** في رواية أبي ذر عن الجوى
 والمسلمي ما أصابك وحذف الجواب لالة السباق عليه أو هو للثني فلا محذور ويرجع الأول
 أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن اسحق بن سعد قال فيه لو تعلم من أصابك عاقبناه وهو يرجع
 رواية الأول أكثر أيضا وله من وجه آخر قال لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه **(قوله أنت أصبتني)**
 فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشئ يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن الأمر ذلك لكن حكى
 الزبير في الأنساب أن عبد الملك كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فامر رجلا
 معه به يقال إنها كانت مسمومة فلقى ذلك الرجل به فأمر الحرة على قدمه ففرض منها أيا ما تم
 مات وذلك سنة أربع وسبعين فعلى هذا فيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير وفيه
 القصة تعقب على المذهب حيث استدل به على سدا للرائع لأن ذلك مبني على أن الحجاج لم يقصد
 ذلك **(قوله جلت السلاح)** أي فتبعك أسحبابك في جلة أو المراد قوله جلت أي أمرت بحمله
(قوله في يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة وهو مصر من البصري إلى أن قول الضحاك
 كان يفعل كذا على النامية ليسم فاعله يحكم برفعه **(قوله أصابني من أمر)** هذا فيه تعريض
 بالحجاج ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذي فعل ذلك ويجمع بينهما بعد الواقعة
 أو السؤال فلعله عرض به أو لا فلما أعاده عليه السؤال صرح وقد روى ابن سعد من وجه آخر
 رجالة لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يبعده مملأ أصيب رجلاه فقال له ما أعبد الرجل هل
 تدري من أصاب رجلك قال قال أما والله لو علمت من أصابك لقتلته قال فاطر قال ابن عمر فجعل
 لا يكلمه ولا يلتفت إليه فوثب كالغضب وهذا محمول على أمر ثالث كنهه عرض به ثم عاوده

تبع
٢٧٥/٢

يعني الحجاج * (باب
التكبير للعيد) * وقال
عبد الله بن بسر ان
فرغنا في هذه الساعة وذلك
حين التسبيح * حدثنا
سليمان بن حرب قال حدثنا
شعبة عن يزيد بن الشجي
عن البراء قال خطبنا النبي
صلى الله عليه وسلم يوم النحر
فقال ان اول ما تبدأ به في
يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع
فتصلي ففعل ذلك فقد
أصاب سنتنا ومن نزع قبل
ان يصلي فانه يلزم عليه
لا اله الا الله من التسلق في شيء
فقام خالي أبو بردة بن نيار
فقال يا رسول الله اني ذبحت
قبل ان أصلي وعندى
جذعة خمر من مسنة قال
اجعلها مسكنا أو قال
اذبحها ولن تجزى جذعة
عن أحمد بن عبد الله * (باب فضل
العمل في أيام التشريق) *

٩٦٨
م و ت س
تعة
١٧٩٩

فصرح ما عوده فأعرض عنه (قوله يعني الحجاج) بالنصب على المفعولية وفاعله القائل وهو ابن
عز زاذ الاسماعيلي في هذه الطريق قال لو عرفناه لعاقبناه قال وذلك لان الناس قفر واعسة
ورجل من أصحاب الحجاج عارض حرسه فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصعب وهنأ منها حتى مات
* (تنبيه) * وقع في الاطراف للمزني في ترجمة سعد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث البخاري
عن أحمد بن يعقوب عن اسمعيل بن سعيد وعن أبي السكين عن المحاربي كلاهما عن محمد بن
سوقه عنه به ووجه في ذلك فان اسحق بن سعيد انما رواه عن أبيه عن ابن عمر لانه محمد بن
سوقه وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعد بن ابن عمر على الصواب (قوله ما
التكبير للعيد) كذا لاكثر تقدم الموحدة من البكور وعلى ذلك جرى شارحوه ومن
استخرج عليه ووقع للمستفي التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف (قوله وقال عبد الله بن
بسر) يعني المازني الحصاني وأبو بصير الموحدة وسكون المهيمنة (قوله ان كان
فرغنا في هذه الساعة) ان هي الخفيفة من الثقيلة وهذا التعليق وصله أحد وصرح برفعه
وساقه ثم أخرجه من طريق يزيد بن جبر وهو بالجمعة مصغر قال خرج عبد الله بن بسر صاحب
الذي صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد فطروا وأخفى فأنكر ابتداء الامام وقال ان كل مع النبي
صلى الله عليه وسلم وقد فرغنا ساعتنا هذه وكذا رواه أبو داود عن أحد والحاكم من طريق أحمد
أيضا وصححه (قوله وذلك حين التسبيح) أي وقت صلاة السجدة وهي النافلة وذلك اذا
مضى وقت الكراهة وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسبيح الأنبيى قال ابن بطال أجمع
الفقه اعلم ان العبد لا يصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها وانما يجوز عند دخول النافلة
وبعكز عليه الاطلاق من أطلق ان اول وقتها عند طلوع الشمس واختلفوا هل عند وقتها الى الزوال
أولا واستدل ابن بطال على المنع بحديث عبد الله بن بسر وهذا وليس دلالة على ذلك نظاهرة ثم
أورد المصنف حديث البراء ان اول ما تبدأ به في يومنا هذا ان نصل وهو دال على أنه لا ينبغي
الاشتغال في يوم العيد بشي غير التأهب للصلاة وانطروح الها ومن لانه لا يفعل قلها شي
غيرها فاقضى ذلك التكبير اليها (قوله ما فضل العمل في أيام التشريق) يقضى
كرد أهل اللغة والفقه ان أيام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان
لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقضى دخول يوم العديفها وقد حكى أبو عبد الله فيه
قولين أحدهما لانهم كانوا يشربون فيها الحوم الاضاحى أي يقصدون بها ويرزونها الشمس
ثانيها لانهم كلها أيام تشريق لصلاة يوم النحر فصارت تعاليم النحر وهذا أعجب القولين الى
وأظنه أراد ما حكاه غيره ان أيام التشريق سميت بذلك لان صلاة العبد انما تصلى بعد ان تشرق
الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك لان الهدا والنجيا لا تنحرف حتى تشرق الشمس وعن
يعقوب بن السكت قال هو من قول أهل الجاهلية تشرق شريكنا فقرا أي يدفع للنحر انتهى وأظنهم
أخرجوا يوم العيد منها لشمسته بلقب بخصه وهو يوم العديفها والافه في الحقيقة تسعة في
التسمية كما تبين من كلامهم ومن ذلك حديث علي لأجعة ولا تشرى الا في مصر جامع أخرجه
أبو عبيد بن أسد صحيح اليه موقوفا ومعناه لاصلاة الجمعة ولا صلاة عديفها وقال وكان أبو حنيفة يذهب
بالتشريق في هذا الى التكبير في دير الصلاة بقول لا تكبيرا الا على أهل الاصاير قال وهذا لم يقد
أحمد برفعه ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى ومن ذلك حديث من نزع قبل التشريق

أي قبل صلاة العبد لعدد رواه أبو عبيد بن مرسئ الشعمي ورجاله ثقات وهذا كلام يدل على أن يوم العبد من أيام التشريق والله أعلم **(قوله)** وقال ابن عباس ويذكر اسم الله في أيام معلومات كذا لا في درعن الكتف يعني وفي رواية كريمة وابن شبيب وقال ابن عباس وإذا كروا الله إلى آخره وللصوى والمستحق ويذكر والله في أيام معدودات واعترض عليه بأن التلاوة ويذكر واسم الله في أيام معلومات أو وإذا كروا الله في أيام معدودات وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة وإنما حكى كلام ابن عباس وابن عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات وقد وصله عبيد بن جسد من طريق عمرو بن دينار عنه ربه في الأيام المعدودات أيام التشريق والأيام المعلومات أيام العشر وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق استاده صحيح وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا بقوله تعالى ويذكر اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فإنه مشعر بأن المراتب أيام النحر انتهى وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر بمعلومات ولا أيام التشريق بمعدودات بل تسمية أيام التشريق بمعدودات متفق عليه لقوله تعالى وإذا كروا الله في أيام معدودات الآية وقد قيل إنها انما سميت بمعدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عذلت كحصر أي في حكم حصر العدد والله أعلم **(قوله)** وكان ابن عمر وأبو هريرة يضربان إلى السوق في أيام العشر الخ وقال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي التكبير في أيام العشر وقد اعترض على البخاري في ذلك كرهذا الأثر في ترجمة العمل في أيام التشريق وأجاب الكرماني بأن عادته أن يصف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملاحظة استطراد انتهى والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بآيام العشر فجامع ما بينهما ما يقع فيه ما من أعمال الحج ويدل على ذلك أن أبا هريرة وابن عمر صرحا في أيام العشر والآخر في أيام التشريق وسألت من يدين بذلك بعد قليل **(قوله)** وكبير محمد بن علي خلف النافله هو أبو جعفر الباقر وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق من بن عيسى القزاز قال حدثنا أبو وهبة رزق بن المدي قال رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر يعني في أيام التشريق خلف التوافل وأبو وهبة يفتح التوافل وسكون الهاء بعده هاون ورزق بن عبيد الله الراسي في أيام التشريق وسألت عن الكرماني حيث جعله يتعلق بكبير أيام العشر كذا في قوله قال ابن التميمي تابع محمد بن علي هذا أحسن كذا قال والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العباد القرائن أو يوم واختلف الترجيع عند الشافعية والراجح عند المالكية الاختصاص **(قوله)** عن سليمان هو الأعمش ومسلم هو البطين يفتح الموحد لقب بذلك لعظم بطنه وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبه فصرح بجماع الأعمش له منه ولقظه عن الأعمش قال سمعت مسلما وعكدارا وه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش وأخرج أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال عن مسلم وبجاءه وأبي صالح عن ابن عباس فأما طريق بجاءه فقد رواه أبو معاوية عن طريق موسى بن أبي عائشة

نع
٢٧٧ / ٢

وقال ابن عباس ويذكر اسم الله في أيام معلومات أيام العشر والأيام المعدودات أيام التشريق وكان ابن عمر وأبو هريرة يضربان إلى السوق في أيام العشر يكبران ويكبران الناس بكبيرهما وكبير محمد بن علي خلف النافله * حدثنا محمد بن عروة قال حدثنا شعبة عن سليمان عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

٩٦٩

لله

تحفة

٥٦١٤

عن مجاهد فقال عن ابن عمر بن عبد الله بن عباس وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضاً من طريق موسى بن عيينة عن الأعمش فقال عن أبي صالح عن أبي هريرة والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزاري عن الأعمش فقال عن أبي واثل عن ابن مسعود أخرجه الطبراني وقد وافق الأعمش على روايته له عن مسلم البطين سلمة بن كهيل عن أبي عوانة أيضاً ورواه عن سعد بن جبير أيضاً القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جريح السجستاني عن أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي وسند كرماني روايتهم من الفوائد والزوائد إن شاء الله تعالى (قوله ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا لاكثر الروايات إجماعاً ووقع في رواية كريمة عن الكشي عن أبي العباس في أيام العشر أفضل من العمل في هذه وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وجملة على ذلك ترجحة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسّر الأيام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير لكونه أو رد الأسانيد المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي جرة الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره قال ولا يعكر على ذلك كون أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ولا ما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام إنها أيام أكل وشرب فأرواه مسلم لأن ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها على العبادات وهو ذلك والله تعالى ولم يمنع فيها منها إلا الصيام قال وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار للعبادة فيها من يفضل على العباد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام وفي أفضلية أيام التشريق بكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل ورواه ثم من عليه بالقداء فثبت لها الفضل بذلك وهو توجيه حسن لأن المنقول بعارضة والسباق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالفاً لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي في شيء كريمة بلطف ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور ورواه أبو داود والطحاوي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع المقدم ذكرها من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام يعني أيام العشر وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال من هذه الأيام العشر بدون يعني وقد نزل بعض الناس أن قوله يعني أيام العشر تفسير من بعض روايته لكن ما ذكرناه من رواية الطحاوي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلطف ما من عمل أركب عند الله ولا أعظم أجراً من خير عمله في عشر الأضحية وفي حديث جابر في صحبتي أبي عوانة وابن حبان ما من أيام أنزل عند الله من أيام عشر ذي الحجة فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة لا كشمس مشكل على ترجحة البخاري بأيام التشريق ويجب بأجوبة * أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء المشرف وأيام التشريق تقع قبل أيام العشر وقد ثبتت الفضيلة لأيام العشر بهذا الحديث فثبتت بذلك الفضيلة لأيام التشريق * ثانيها أن عشر ذي الحجة إنما

ما العمل في أيام أفضل منها في هذه

شرف لوقوع أعمال الحج فيه وبقية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كل رمي والطواف وغير ذلك من تنافه فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها وهذا يظهر مناسبة إيراد الاستمرار المذكورة في صدر الترجة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها ثالثها أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العید وكأنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق فجمعا ثبت لأيام العشر من الفضل شاركهما فيه أيام التشريق لأن يوم العید بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشرقه وعظه وهو يوم الحج الأكبر كما ساقى في كتاب الحج إن شاء الله تعالى **(قوله)** قالوا ولا الجهاد في رواية سلمة بن كهيل المذكورة فقال رجل ولم أرى شيئا من طرق هذا الحديث تعين هذا السائل وفي رواية غندر عند الأعمش قال ولا الجهاد في سبيل الله مرتين وفي رواية سلمة بن كهيل أيضا حتى أعادها ثلاثا ودل سؤالهم هذا على تفرأ فضيلة الجهاد عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال لا أجده الحديث وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة وغيره أن وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى **(قوله)** لا الرجل خرج كذا لا كثيرا التقدير لا على رجل وللسمي الأمن خرج **(قوله)** بخاطر أي يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه **(قوله)** فلم يرجع بشيء أي فكيف أفضل من العمل في أيام العشر أو مساوياه قال ابن بطلان هذا اللفظ يحتمل أمرين أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة وتغنيه الزين بن التير بأن قوله فلم يرجع بشيء يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد أنه وهو تعقب مردود فان قوله فلم يرجع بشيء تنكره في ساق التي فتع ما ذكر وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها فلم يرجع من ذلك بشيء والحاصل أن نفي الرجوع بالشيء لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطلان ويدل على الثاني ورود اللفظ يقتضيه عند أبي عوانة من طريق إبراهيم بن جعدة عن شعبة بلفظ الأمن عقر حواده وأهرق دمه وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب الأمن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي طريق سلمة بن كهيل فقال لا الآن لا يرجع وفي حديث جابر الأمن عقر وجهه في التراب فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده الله أعلم وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن العناية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضل بعض الأئمة على بعض كالامكنة وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة وتظهر فائدة ذلك في نذر الصيام أو علق عملان من الأعمال بأفضل الأيام فلو أفرد يومها تعين يوم عرفة لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مر فوجا خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه وقال الداودي لم يرد عليه الصلوة والسلام أن هذا الأيام خير من يوم الجمعة لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة يعني فصار تفضل الشيء على نفسه وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا يوم الجمعة فيه أفضل من يوم الجمعة في غيره لاجتماع الفضل فيه واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل

قالوا ولا الجهاد قالوا ولا الجهاد لا الرجل خرج بخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء

٢٧٨ / ٢

واستشكل بعضهم الصوم يوم العمد وأجيب بأنه محمول على الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما العشرة لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته كإرواء الصحاح من حديث عائشة أيضا والذي يظهر أن السبب في امتناع عشرة ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العباد فيه وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ولا يتأتى ذلك في غيره وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يوم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال وغيره المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبطلان غيره من صومها وورد فيه إباحة الله وبالحراب ونحو ذلك فدل على تفريقه ذلك مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير فقط ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير وتعميمه إلى ابن التيراث العمل إغماضهم منه عند إطلاق العبادة وهي لا تنافي استقامت النفس من الأكل وسائر ما ذكره فان ذلك لا يستغرق اليوم والليلة وقال الكرماني الحث على العمل في أيام التشريق لا يختص في التكبير بل المتبادر إلى الأذهان منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب قال مع أنه لو حُل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده باب التكبير أيام منى بمعنى ويكون تكراراً محضاً ١٤ والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال وأما المناسك فمختصة بالحاج وجزء منه لأنه تكرر متعاقب لأن الترجمة الأولى أفضل التكبير والثانية شروعية وصفته أو أراد تفسير العمل الجملي في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره فأكثر وافهم من التهليل والتحميد والتهنيت في الشعب من طريق عدى ابن ثابت في حديث ابن عباس فأكثر وافهم من التهليل والتكبير وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال وفي رواية عدى من الزيادة أن صيام يوم منها يعدل صيام ستين يوماً بعدل بضع مائة ضعف وللمبذ من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيل كل ليلة منها بصيام ليلة القدر لكن أسنده ضعيف وكذا الاستناد إلى عدى بن ثابت والله أعلم ﴿قوله باب التكبير أيام منى﴾ أى يوم العمد والثلاثة بعده وقوله وإذا غدا إلى عرفة أى صبر يوم التاسع قال الخطابي حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلة كانوا يذبحون لطوائفهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل ﴿قوله وكان عمر يكبر في قبته بنى الخ﴾ وصله سعد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال كان عمر يكبر في قبته بنى ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق حتى ترجع في تكبير وصله أبو عبيد بن وجه آخر بلفظ التعليل ومن طريقه البيهقي وقوله ترجع في قبته بنى الخ أى تضطرب وتترك وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات ﴿قوله وكان ابن عمر الخ﴾ وصله ابن المنذر والفاكهى في أخبار مكة من طريق ابن جرير أخبرني نافع أن ابن عمر ذكره سواهما والفسطاط بنهم الفاسطاط يجوز كسرهما ويجوز مع ذلك المتناوب للظاهر بأدائها في السنين فثبتت لغات وقوله نفسه وثلاث الأيام جميعاً أراد بذلك التأكيد ووقع في رواية أبي ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره ﴿قوله وكانت ميمونة﴾ أى بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولم

* (باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة) * وكان عمر رضى الله عنه يكبر في قبته بنى في يومه أهل المسجد فصكروا ويكبر أهل الأسواق حتى ترجع منى تكبيرا وكان ابن عمر يكبر بمعنى ثلاث الأيام وخلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه وحججه وممشاه وتلك الأيام جميعا وكانت ميمونة تكبير يوم النحر

[illegible]

١٧٠
١٤٥٢
١٤٥٢
١٤٥٢

وكان النساء يكسرن خلع
أُبان بن عثمان وعمر بن عبد
العزيز لما إلى التشريق مع
الرجال في المسجد * حدثنا
أبو نعيم قال حدثنا مالك بن
أنس قال حدثني محمد بن أبي
بكر الثقفي قال سألت أنسًا
ومحن غادون من متى إلى
عرفات من التلبية كيف
كسبت تصنعون مع النبي صلى
الله عليه وسلم قال كان يلي
الملي لا شكر عليه و يكبر
المكبر فلا شكر عليه
* حدثنا محمد حدثنا عمر
ابن حفص قال حدثنا أي
عن عاصم عن حفصة عن
أُم عيسى قالت كانوا
أخرج يوم العيد حتى
يخرج البكر من العدا
حتى يخرج البكر فيكن
خلف الناس

فيكون تكبيرهم ويدعون بدعائهم (٣٨٦) يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته * (باب الصلاة الى الحربه) * حدثنا

محمد بن بشر قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر له الحربه قد اقامه يوم الفطر والتحرثم يصلي * (باب) جعل العترة أو الحربه بين يدي الامام يوم العيد * حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا ابو عمرو قال اخبرني نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو الى الصلوة والعترة بين يديه تجعل وتصب بالمصلي بين يديه فيصلي اليها * (باب) خروج النساء والحيض الى المصلي * (قوله) حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن ايوب عن محمد عن أم عطية قالت أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نخرج العواتق وذوات الخدور * وعن ايوب عن حفصة بنحوه وزاد في حديث حفصة قال أو قالت العواتق وذوات الخدور ويعتزل الحيز المصلي * (باب) خروج الصبيان الى المصلي * حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا مسافان عن عبد الرحمن بن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحى فلي العيد ثم خطب ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة

بيان كونه كان مصباحاً حديثاً لطابق الترجمة لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد
 في بعض طرق الحديث الذي يورده فسأني بعد باب بلفظ ولولا مكانى من الصغر ما شهدته وبأني
 بقية الكلام عليه في الباب المذكور أن شاء الله تعالى وقوله يوم فطر أو أضحى شلاً من الراوى
 عن ابن عباس وسأني بعد بيان من وجه آخر عن ابن عباس الجزم بأنه يوم الفطر **(قوله)**
باب استقبال الامام الناس في خطبة العبد قال الزبير بن المنذر ما حصله أن أعاده هذه
 الترجمة بعد أن تقدم نظيره في الجمع فرفع احتمال من يوهم أن العبد يخطب في الجمعة في ذلك
 وأن استقبال الامام في الجمعة يكون ضرورياً لكونه يخطب على منبر بخلاف العبد فإنه
 يخطب فيه على رجليه كما تقدم في باب خطبة العبد فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال
(قوله) قال أبو سعيد قام النبي صلى الله عليه وسلم مقابل الناس هو طرف من حديث وصله
 المصنف في باب الخروج إلى المصلى وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ ثم يصرف فيقوم مقابل
 الناس وفي رواية مسلم قام فأقبل على الناس الحديث **(قوله)** في حديث البراء فأنشئ بحمله لاهله
 في رواية المسئل فأنشأه ونشئ وقوله فيه ولا تقي عن أحد بعدك كذا المستقنى في الجوى بقاء
 وللمكتمين والباقيين ولا تقي بالغين المنجحة والنون وخم أوله والمغنى متقارب وسأني الكلام
 عليه مستوفى في كتاب الاضاحي أن شاء الله تعالى وموضع الترجمة منه قوله ثم أقبل علينا بوجهه
(قوله) **باب** العلم الذي بالمصلى تقدم في باب الخروج إلى المصلى بغير منبر
 التعريف مكان المصلى وإن تعريفه بكونه عند دار كثير من الصلوات على سبيل التقريب
 السامع والافادار كثير من الصلوات بعد النبي صلى الله عليه وسلم وظهر من هذا الحديث
 أنهم جعلوا خلافاً لغيره وهو الحداد بالعلم وهو يقتضي أن الشاخص **(قوله)** ولولا مكانى
 من الصغر ما شهدته أى حضرته هذا المنبر للمراد من قوله في باب وضوء الصبيان ولولا مكانى
 منه ما شهدته فدل هذا على أن الضمير في قوله منه يعود على غيره كور وهو الصغر ومضى
 بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال إن الضمير يعود على النبي صلى الله عليه وسلم والمغنى ولولا
 منزلة من النبي صلى الله عليه وسلم ما شهدت معه العبد وهو متجه لكن هذا السياق بخلافه
 وفيه نظر لأن السالب أن الضمير في مثل هذا يكون ما عدا مقتضياً لعل فيه تقديم وتأخير
 ويكون قوله من الصغر متعلقاً بما بعده فيكون المعنى لو لا منزلة من النبي صلى الله عليه وسلم
 ما حضرت لأجل صغري ويحسّن حمله على ظاهره وأراد بشئ ما وقع من وعظه للآل إلا أن
 الصغر يقتضى أن يعقله الحضور معه بخلاف الكبير قال ابن بطال خروج الصبيان للمصلى
 أثناءه وإذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويحفظ عما يفعله آلا تروى
 إلى ضبط ابن عباس القصة اه وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هي للترك
 وإظهار شعار الإسلام بمكة من يحضر منهم ولذا شرع لبعضهم كسباً في فهو شامل لمن تقع
 منهم الصلاة ولا يوعى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب
 وضوضه واصلوا أم لا وما ضبط ابن عباس القصة فله كان لفرط كانه والله أعلم **(قوله)** حتى
 أتى العلم كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير ابتداء والمعنى خرج رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأشهدته الخروج معه حتى أتى وكأنه حذف دلالة السياق عليه **(قوله)** ثم أتى النساء

باب استقبال الامام

الناس في خطبة العبد

أبو سعيد قام النبي صلى الله

عليه وسلم متقابل الناس

حدثنا أبو نعيم قال حدثنا

محمد بن طلحة عن زيد بن

النسي عن البراء قال خرج

النبي صلى الله عليه وسلم

يوم أضحى فصلى العبد

ركعتين ثم أقبل علينا

بوجهه وقال إن أول نسائك

في يومنا هذا أن تبدأ

بالصلاة ثم ترجع فتخبرني

فعل ذلك فقد وافق سنتنا

ومن ذبح قبل ذلك فإنه

شئ بحمله لاهله ليس من

النسك في شئ فقام رجل

فقال يا رسول الله أتى ذبحت

وعندي جذعة خب من

سنة قال انزعها ولا تقي عن

أحد بعدك

باب العلم

الذي بالمصلى

حدثنا

مسدد قال حدثنا يحيى

عن سفيان قال حدثني عبد

الرحمن بن عباس قال سمعت

ابن عباس قبل أن يشهد

العبد مع النبي صلى الله

عليه وسلم قال ثم ولولا

مكانى من الصغر ما شهدته

خرج حتى أتى العلم الذي

عند دار كثير من الصلوات

فصلى ثم خطب ثم أتى

النساء

ثم يخطب بصم أوله على البناء للعجول **(قوله حين يجلس)** يشديد اللام المكسورة وحذف
مفعوله وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ يجلس الرجل يده وكانهم لم يتقل عن مكان خطبته
أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم نصر فواجعاً ولعلمهم أرادوا
أن يتبعوا فتبعهم فيقوى البحث الماضي في آخر الباب الذي قبله **(قوله فقالت امرأته واحدة)**
منهن لم يجبه غيرهن **(قوله زاد مسلم)** ياتي الله وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بينهم وتزليها
منزلة الاقرار وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف اذ لم ينسكروا ولم يمنع مانع من انكارهم
(قوله لا يدري حسن من هي) حسن هو الراوي له عن طاووس وقع في مسلم وحده لا يدري
حيث قد نزل من جمع من الحفاظ به تصحيح وجهه النووي بأمر محتمل لكن المتأخر يخرج دال
على ترجيح رواية الجماعة واسم وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه من
طريقه كافي البخاري موافقاً لرواية الجماعة والفرق بين الروايتين أن رواية الجماعة تعين الذي
لم يدري من المرأة بخلاف رواية مسلم ولم أقف على نسبة هذه المرأة إلا أنه يتخلل في خاطري أنها
أسماء بنت زيد بن السكن التي تعرف بختبة النساء فأنهارت أصل هذه القصة في حديث
أخرجها البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت زيد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج إلى النساء وأما معهن فقال يا معشر النساء اتكنن أكثر خطبتهن
فنادت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت عليه جريئة لما رسول الله قال لا تكن تكثرن
اللعن وتكفرن العشير الحديث فلا بعد أن تكون هي التي أجازته وألا يشم فإن القصة واحدة
قلع بعض الرواة كراماً ذكراً استخفى في نظارته و الله أعلم وقد روى الطبراني من وجه آخر
عن أم سلمة الانصارية وهي أسماء المذكورة أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مأخذ الحديث ولأن سعد من حديثها أخذ عليهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تنسرق الآية **(قوله قال فتصدقن)** هو قول أمرهن بالصدقة
والفأعسية أو دخاله على جواب شرط محذوف تقديره ان كنن على ذلك فتصدقن ومناسبة
للآية من قوله ولا يعصينك في معروف فان ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به **(قوله ثم قال)**
(سلم) القائل هو بلال وهو على اللغة القصص في التعبير للمعقد والجمع **(قوله لكن)** بضم
انكاف وتشديد النون وقوله فدا بكسر الفاء والقصر **(قوله قال عبد الرزاق الفتح)** الخواتيم
العظام كانت في الجاهلية لهذا عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس وقد ذكر نعلب أنهن كن
يلبسنها في اصابع الارجل اه ولها عطف عليها الخواتيم لانها عند الاطلاق تنصرف إلى
ما يابس في الأيدي وقد وقع في بعض طرقه عند مسلم هذا كراخل داخل وحكي عن الاصمعي أن
الفتح الخواتيم التي لا قصوص لها فهي هذا هو من عطف الاعم على الخاص وفي هذا الحديث
من القوائد أيضاً استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن
ويعجب حين على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد ومحل ذلك كله اذا أمن الفتنة
والفسد وفيه خروج النساء إلى المحلى كسائتي في الباب الذي بعده وفيه جواز التقديع بالاب
والام وملا طقة العامل على الصدقة بين يدفعه اليه واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها
من غير توقف على اذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية

حين يجلس يده ثم أقبل
يشقه حتى أتى النساء
معه بلال فقال يا أيها النبي
إذا جاءك المؤمنات يايعنك
الا يمتن قال حين فرغ
منها أنسيت على ذلك فقالت
امرأته واحدة منهن لم يجبه
غيرها ثم لا يدري حسن من
هي قال فتصدقن فبسط
بلال ثوبه ثم قال هل كنن
فدا أي وأجي فليكن الفتح
والخواتيم في ثوب بلال
قال عبد الرزاق الفتح
الخواتيم العظام كانت في
الجاهلية

قوله فدا الجماعة القسطنطيني
بكسر الفاء مع الدواصر
اه مصححه

(باب اذا لم يكن لها جلباب في العبد) ٣٩٠ حدثنا أبو عمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن حفصة بنت سيرين

وروجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله قال القرطبي ولا يقال في هذا ان
أزواجهن كانوا حاضرا لان ذلك لم ينقل ولو نقل فلاس فيه تسليم أزواجهن ذلك لان من
ثبت الحق فالاصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك اهـ واما
كونه من الثلث فبادونه فان ثبت أنه لا يجوز لهن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه
القصة ما يدل على جواز الزيادة وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم
علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كأن تقدم في كتاب الحيض من
حديث أبي سعيد وقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر وعند البيهقي من حديث
أسماء بنت زيد كأن تقدمت الإشارة اليه وفيه بذل النصيحة والاغلاظ لما لم يستخرج في حقه
ذلك والعناية به كمال محتاج اليه للتلاوة آية الممتحنة لكونها خاصة بالنساء وفيه جواز طلب
الصدقة من الأغنياء الممتحنين ولو كان الطالب غير محتاج وأخذ منه الصدقة جواز
ما سطوا عليه من الطلب ولا يفتي ما يشترط فيه من أن المطالب به يكون غير قادر على
التكسب مطلقا أو لما لا بد له منه وفي مبادرة تلك النسوة الى الصدقة بما عجز عليهن من حلل
مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض
تفسيره في كتاب الحيض في باب شهود الحائض العبدن قال ابن الزبير المنبر يذكر جواب الشرط
في الترجمة حواله على ما ورد في المنبر اهـ والذي يظهر لي أنه حذفه لمخافة من الاحتمال فقد
تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون الجنس أي تعبيرها من جنس ما بها ويؤيده رواية
ابن خزيمة من جلاها ولترمذي فلتعنها من جلاها والمراد بالاخت صاحبة ويحتمل
أن يكون المراد تشريكها معها في غيرها ويؤيده رواية أبي داود تليها صاحبها طائفة من نوبها
يعني اذا كان واسعوا يحتمل أن يكون المراد بقوله نوبها جنس الثياب فربيع الاول ويؤخذ منه
جواز اشتغال المرأة في نوب واحد عند التسبروقيل انه ذكر على سبيل المبالغة أي يخرج عن كل
كل حال ولو اتدبن في جلباب **(قوله)** قالت نم ياأبا عبيد بن جراح في الثانية خفيفة
وفي رواية كريمة وأبى الوقت بأبي بكسر الثانية على الاصل أي أقده بأبي وقد تقدم في الباب
المذكور بلفظ بيبي بادل الهمزة فامتانة ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية
قالت أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي وأمي **(قوله)** تلج العواتق ذوات الخدور كذا
لا كتر على انقصته ولكن شهيته ٣ أو قال العواتق وذوات الخدور شك أيوب يعني هل هو باو
العطف أولا وقد تقدم نحوه في الباب المذكور **(قوله)** فقالت لها القائلة المرأة المقول لها أم
عطية ويحتمل أن تكون القائلة حفصة والمقول لها المرأة وهي أخت أم عطية والاول أرجح
والله أعلم **(قوله)** ما اعتزال الحوض المصلي مضمون هذه الترجمة بعض
ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي وكأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به وقد تقدم مضموما
الى الباب المذكور في كتاب الحيض **(قوله)** عن ابن عون هو عبد الله ومحمد هو ابن سيرين وقد

قالت كأنه جواربان أن
يخرجن يوم العبد فقامت
امرأة فنزلت قصرى
خلف فاقتم ما حدث أن
زوج أختها غرامع النسي
صلى الله عليه وسلم ثني
عشرة غزوة فكانت أختها
معه في ست غزوات قالت
فكانت تقوم على المرضى
ونداوى الكامي فقالت
يا رسول الله أعلى أحدا
بأس اذا لم يكن لها جلباب
أن لا تخرج فقال تلبسها
صاحبها من جلبابها
فلبسها من الخمر ودعوة
المؤمنين قالت حفصة فلما
قدمت أم عطية أمتها
فسألتهما سمعت في كذا وكذا
قالت نم ياأبا وقلاذ كرت
الذي صلى الله عليه وسلم
الآفات ياأبا قال تخرج
العواتق ذوات الخدور أو
قال العواتق وذوات الخدور
شك أيوب والحيض ويعتزل
الحوض المصلي وليس بهن
الخبر ودعوة المؤمنين قالت
فقلت لها الحوض قالت
نم ليس الحاضن نهده
عرفات وتشهد كذا وتشهد
كذا **(باب)** ما اعتزال الحوض
المصلي * حدثنا محمد
ابن المنثري قال حدثنا ابن
أبي عدي عن ابن عون عن

٣ قوله ولكن شهيته كذا في نسخ النسخ التي بأيدينا ولعله سقط بعدهم من النسخ ذوات الخدور
بواو العطف كما صرحه القسطلاني اهـ

٩٨١

تحت

١٨٩٠٥

محمد قال قالت أم عطية
أمرنا أن نخرج فنخرج
الحض والعواتق وذوات
الخصور قال ابن عون أو
العواتق وذوات الخصور
الحض فيشهدن جماعة
المسلمين ودعوتهم ويعتزلن
مصلاهم

شك ابن عون في العواتق كما شك أبو بكرة الذي قبله ووقع في رواية منصور بن زاذان عن ابن
سير بن عبد الترمذي تخرج الأباكرو والعواتق وذوات الخدور وفي هذا الحديث من الفوائد
جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت باحضار الدواء مشلا والمعالجة بغير مباشرة
الآن استحج الباعث من الفتنة وفيه من شأن العواتق والخدورات عدم البروز الأفياء
أذن لهن فيه وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ومشروعية عارية الشياح واستدله
على وجوب صلاة العبد وفيه نظر لأن من حمله من أمر بذلك من ليس يكلف فظهر أن القصد
منه اظهار شعار الاسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتم الجميع البركة والله أعلم وفيه
استحباب خروج النساء الى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هبات أم لا
وقد اختلف فيه السلف فتقبل عياض وجوه عن أبي بكر وعلي وابن عمر والذي وقع لنا
عن أبي بكر وعلي إنما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه مما فالاحق على كل ذات فطاق الخروج
الى العيدين وقد ورد هذا امر فوعا باستناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر
من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن رواحة وفيه استحباب وروى ابن أبي شيبة
اسمها عرفة حصية وقوله حق يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب وروى ابن أبي شيبة
أيضاً عن ابن عمر أنه كان يصرح الى العيدين من استطاع من أهله وهذا ليس صريحاً في
الوجوب أيضاً بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يحصل على حالين ومنهم من حمله
على الندب وبختم بذلك المخرجاني من الشافعية وابن حبان من الحنابلة وليسكن نص
الشافعي في الامم يقتضي استثناء ذوات الهبات قال وأحب شهود الجائز وغير ذوات الهيئة
الصلاة وأنهم يودهن الاعباد أشد استحباباً وقد سقطت أو العطف من رواية الزنبي في
المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للجائز غشي على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه
ما فيه بل قد روى البيهقي في المعركة عن الربيع قال قال الشافعي قد روى حديث فيه أن
النساء يتركن الى العيدين فإن كان ثابته قلنا قال البيهقي قد ثبت وأخرجه الشيخان يعني
حديث أم عطية هذا فإنهم الشافعية القول به ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وقال انه يظهر
بلازم التنبية وقد ادعى بعضهم التسفيه قال الطحاوي وأمره عليه السلام بخروج الحض
وذوات الخدور الى العدو ويحتمل أن يكون في أول الاسلام والمسلمون قليل فأريد التذكير
بمضورهن ارباب العدو وأما اليوم فلا يحتاج الى ذلك وتعقب بان التسفيه لا يثبت بالاحتمال قال
الكراماتي تاريخ الوقت لا يعرف (قلت) بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شهد
وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يرم اد الطحاوي وقد صرح في حديث أم عطية بعلته
الحكم وهو مشهود عن الخبر ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته وقد أفت به أم عطية
بعد النبي صلى الله عليه وسلم عدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك
وأما قول عائشة لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد فلا يعارض
ذلك لندوره ان سلما أن فيه دلالة على أنها أفتت بخلافه مع ان الدلالة منه بأن عائشة أفتت بالتحمل
ليست صريحة وفي قوله ارباب العدو ونظر لان الاستصار بالنساء والتكثير في الحرب دال على
الضعف والاولى ان يحض ذلك بمن يؤمن عليها بها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور

«باب الخروا للجم بالمصلي يوم النحر» * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخبر أبا ذر بالمصلي «باب كلام الامام والناس في خطبة العيود اذا سئل الامام عن شيء وهو بخطب» * حدثنا سعد قال حدثنا أبو الاحوص قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي عن البراء بن عازب قال خطبنا رسول الله (٣٩٢) صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسكنا فقد

أصاب التمسك ومن نكس قبل الصلاة قتله شاة لم تقصم أو بردة بن يافرق قال يا رسول الله والله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فبجئت وأكلت وأطعمت أسلي وجيراني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحظم قال فان عندى عناق جذعة هي خير من شاة لحظم فهل تجزى عني قال نعم وان تجزى عن أحد بعدك * حدثنا حماد بن عرعن جاد بن زيد عن أيوب بن محمد أن أنس بن مالك قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر ثم خطب فأمر من ذبح قبل الصلاة أن يعدد بجمه فقام رجل من الأنصار فقال يا رسول الله جبرئيل انى أقال بهم خصاصة واما قال فقرأتى ذبحت قبل الصلاة وعندى عناقى أحب الى من شاة لحظم فرخص لى بها * حدثنا

ولا تراحم الرجال في الطرق ولا في الجامع وقد تقدمت بقية فوالله هذا الحديث في الباب المشار اليه من كتاب الحيف ﴿قوله﴾ ما التخر والذبح بالمصلي يوم النحر أو رده في حديث ابن عمر في ذلك قال الزين بن المنير عطف الذبح على الخرف في الترجمة وان كان حديث الساب ورد بأل مقتضية للتردد اشارة الى انه لا يستع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما بخبر والآخر بما ذبح ويلفهم اشترا كهما في الحكم انتهى وبجمل أن يكون أشارا إلى أنه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتى في كتاب الاضاحى وبأنى الكلام هنالكا على فوائده ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ما كلام الامام والناس في خطبة العيود اذا سئل الامام عن شيء وهو بخطب في هذه الترجمة مكان وطن بعضهم أن فيها تنكر اكرار وليس كذلك بل الاول أعم من الثاني وبذلك المصنف الجواب استغناء عا في الحديث ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي صلى الله عليه وسلم دالة على الحكم الاول وسؤال أبي بردة عن حكم العنق ادال على الحكم الثاني ﴿قوله﴾ عن الأسود هو ابن قيس لا ابن زيد لان شعبه لم يلحق ابن زيد وجند هو ابن عبد الله الجعلى ﴿قوله﴾ وقال من ذبح هو من جملة الخطبة وليس معطوفا على قوله ثم ذبح لئلا يمتثل للذبح بين الخطبة وهذا القول وليس الواقع ذلك على ما ينه حديث البراء الذى قبله ويسأتى الكلام علم ما في كتاب الاضاحى ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ما من خالف الطريق أى التى توجه منها الى المصلى ﴿قوله﴾ حدثنا محمد كذا الا كثر غير منسوب وفي رواية أى على بن السكن حدثنا محمد بن سلام وكذا الغصصى وجرم به الكلابى وغيره وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشيته انه محمد بن مقاتل انتهى وكذا هو في رواية على بن شبويه والاول هو المعتمد وقد رواه عن أبي قتيلة أيضا عن اسمه محمد بن محمد بن جند الرازى لكنه خالف في اسم صحابه كسأى وليس هو ممن خرج عنهم البخارى في صحيحه أو أبو قتيلة بالمشاة مصغرا هو روى قبل ان البخارى ذكره في الضعفاء لكن لم يرد ذلك في التصنيف المذكور قال الذهبي ثم انه لم يقربه كسأى نعم تقربه شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائى وأبى داود وثقة آخرون خدش من قيل الحسن لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبى رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم ببعض بعضها بعضا فلي هذا فهو من القسم الثانى من قديم الصحيح ﴿قوله﴾ عن سعد بن الحرث هو ابن أبي سعيد بن المعلى الانصارى ﴿قوله﴾ اذا كان يوم عيد خالف الطريق كان نامة أى اذا وقع وفي رواية الاسعاعلى كان اذا خرج الى العيد رجوع من غير الطريق الذى ذهب فيه قال الترمذى

مسلم قال حدثنا شعبه عن الاسود عن جندب قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم خطب ثم خرج وقال من ذبح قبل ان يصلى فليذبح أخرى مكثها ومن لم يذبح فليذبح باسم الله * (باب من خالف الطريق اذا رجع يوم العيد) * حدثنا محمد قال أخبرنا أبو قتيلة يحيى بن زواضع عن فليح بن سليمان عن سعد بن الحرث عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ٩٨٦ نسخة ٣٢٥٤

٢٨٢/٢

تابعه يونس بن محمد بن
فليح عن أبي هريرة حديث
جابر أصح

أخذهم هذا بعض أهل العلم فاستحبوه للإمام وبه يقول الشافعي انتهى والذي في الإمام أنه يستحب
للإمام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعرض في الوجيز للإمام اهـ وبالجمع
قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال إن علم المعنى وبقيت العلة تبقى الحكم والالتفات في استقائه وإن لم
يعلم المعنى بقي الاقتداء وقال الأكثر يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاقتداء كما في الرمل وغيره وقد
اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة أجمع لها أكثر من عشرين وقد تفرقت ما بينت الواهي
منها قال القاضي عبد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة
انتهى فن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والانس وقيل لسوى
ينهما في حربه الفضل بمروره وفي التبرئة أوليهم وأجمع المسلم من الطريق التي يربها لانه
كان معروفا بذلك وقيل لأن طريقه المصل كانت على المين فلورجع منها رجع على جهة الشمال
فرجع من غيرها وحذا احتياج إلى دليل وقيل لأظهار شعار الإسلام فبهما وقيل لأظهار ذكر الله
وقيل ليغض المناقين أو ألبه ودوقيل ليرهم بكثرته من معه ورجحه ابن بذا وقيل حذر من كيد
الطائفتين أو أحداهما فنه نظر لانه كان كذلك لم يكرهه قاله ابن التين وتعبق بأنه لا يزم من
موالطته على مخالفة الطريق الموالطية على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق
الطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كان يغدو ويوم العبد إلى المصلى من
الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الأخرى وهذا الوجه لا يثبت لأبي بصير ابن التين وقيل فعل ذلك
لعمهم في السروية أو التبرئة بمروره برويته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء
أو التعلم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم وغير ذلك وقيل ليزوره آثاره للاحياء
والاموات وقيل ليصل رجه وقيل ليتعامل بغير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه
يصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء ف يرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله وهذا أضعف جدا مع
احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا رجه الشيخ أبو حامد وأيده المحب
الطبري بعمرواه البهني في حديث ابن عمر فقال فيه لسع الناس وتعبق بأنه ضعيف وبان
قوله أوسع الناس يخجل أن يشهر بركته وفضله وهذا الذي رجه ابن التين وقيل كان طريقه
التي يتوجه منها أوسع من التي يرجع فيها فأراد تكثر الاجر بتكثير الخطا في الذهاب وأما في
الرجوع فليس سر إلى منزله وهذا اختيار الرافعي وتعبق بأنه يحتاج إلى دليل وبان أجبر الخطا
بكتب في الرجوع أيضا كانت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال
لكأنه التجاو ويكون ساول الطريق القريب للمبادرة إلى فعل الطاعة وأدرك فضله أول
الوقت وقيل لأن الملائكة تحقق الطرقات فأراد أن يشهد به قربان منهم وقال ابن أبي جرة هو
في معنى قول يعقوب بن سفيان لا تدخلوا من باب واحد فأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا صابة العين وأشار
صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجمع ما ذكر من الأشياء المحمودة القريبة والله أعلم (قوله)
تابعه يونس بن محمد بن فليح وحديث جابر أصح) كذا عند جمهور رواة البخاري من طريق
الترمذي وهو مشكل لأن قوله أصح ما بين قوله تابعه أنلو تابعه لساواه فكيف يتجه الإحسان
لداالة على عدم المساواة وذكر أبو علي الجبائي أنه سقط قوله وحديث جابر أصح من رواية إبراهيم
ابن معقل النسفي عن البخاري فلا إشكال فيها قال ووقع في رواية ابن السكن تابعه يونس بن
محمد بن فليح عن سعيد بن أبي هريرة وفي هذا وجه قوله أصح يبقى الإشكال في قوله تابعه فانه

لم يتابعه بل خالفه وقد أزال هذا الاشكال أبو نعيم في المستخرج فقال آخر جه البخاري عن محمد
عن أبي عمارة وقال تابعه يونس بن محمد عن فليح وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعد بن أبي
هريرة وحديث جابر أصح وبهذا جزم أبو مسعود في الاطراف وكذا أشار إليه البرقاني وقال
البيهقي انه وقع كذلك في بعض النسخ وكما رواه حماد بن شاكر عن البخاري ثم راجعت رواية
النسفي فلم يذكر قوله وحديث جابر أصح فسلم من الاشكال وهو مقتضى قول الترمذي رواه أبو عمارة
ويونس بن محمد عن فليح عن سعد بن جابر فعلى هذا يكون سقط من رواية الفربري قوله وقال
محمد بن الصلت عن فليح فقط وبقي ما عد ذلك هذا على رواية أبي علي بن السكن وقد وقع كذلك في
نسختي من رواية أبي ذر عن مشابهة وأما على رواية الباقر فيكون سقط اسناد محمد بن الصلت
كاه وقال أبو علي الصدوق في حاشية نسخته التي بخطه من البخاري لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب
وانما هي إشارة الى ان آتاه يونس المتابع له خوفا في سند الحديث وروايتهما أصح ومخالفتها
وهو محمد بن الصلت رواه عن فليح شيخه مخالفا لفهما في صحابه فقال عن أبي هريرة (قلت) فيكون
معنى قوله وحديث جابر أصح أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة وقد عارض أبو مسعود
في الاطراف على قوله تابعه يونس اعتراضا آخر فقال انما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعد
عن أبي هريرة لا جابر وأجيب بمنع الحصر فانه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البخاري آخر جه
الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس وكذا هو في
سند ومصفه نعم رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن يونس بن محمد كما قال
أبو مسعود وكأنه اختلف عليه فيه وكذا اختلف فيه على أبي عمارة فأخرجه البيهقي من وجه
آخر عنه فقال عن أبي هريرة وأما رواية محمد بن الصلت المشار اليها فوصلها الدارمي وهو به
كلاهما عنه والتزم يونس ابن السكن والعقيلي كلهم من طريقه بلفظ كان اذا خرج يوم العيد
طريق يرجع في غيره وذكر أبو مسعود أن الهيثم بن جبل رواه عن فليح كما قال ابن الصلت عن أبي
هريرة والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل نسخة سمعه من جابر ومن أبي
هريرة ويقوى ذلك اختلاف اللفظين وقد ربح البخاري أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي
فرجح أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم **(قوله ما)** اذا فاته
العيد أي مع الامام (يصل ركعتين) في هذه الترجمة حكاه مشروعية استدراك الصلاة العيد
اذا فاتت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار او بالاختيار وكونها تقضى ركعتين كما صلتها
وخالف في الاول جماعة منهم المزني فقال لا تقضى وفي الثاني الثوري وأجد قالان صلاحا وحده
صلى أو بعبادتهما في ذلك سلف قال ابن مسعود من فاته العيد مع الامام فليصل أول بعاء أخرجه
سعد بن منصور باسناد صحيح وقال اسحق ان صلاحها في الجماعة ركعتين والافار بعاء قال الزين
ابن المنير كلهم قاسوها على الجمعة لكن الفرق ظاهر لان من فاتته الجمعة يعود لقرضه من الظهور
بخلاف العيد انتهى وقال أبو حنيفة يتخير بين القضاء والترك وبين الاثنين والاربع وأورد
البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين وأشكلت مطابقتها للترجمة على
جماعة وأجاب ابن المنبر ان ذلك يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم انهم أيام عبد قاض فاق نسبة
العيد الى اليوم فيستوى في اقامته النذر والجماعة والنساء والرجال قال ابن رشد وفتحه أن

* (باب اذا فاته العيد يصل
ركعتين) *

نخ
٢٨٩/٢

يقال انها أيام عيد أي لاهل الاسلام دليل قوله في الحديث الاسترخاء لاهل الاسلام ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب واهل الاسلام شامل لجميعهم أفرادا وجمعا وهذا يستفاد منه الحكم الثاني لأشهر وعية القضاء قال والذي يظهر لي أنه أخصمشر وعية القضاء من قوله فانها أيام عيد أي أيامني فلما سماها أيام عيد كانت محلا لاداء هذه الصلاة لانها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداء وأن لوقت الاداء آخر أو هو آخر أيام منى قال ووجدت بخط أبي القاسم بن الرور لماسوخ صلى الله عليه وسلم للنساء راحة العبد المباحة كل أن كدأن سندهن الى صلته في يومين فليتم قوله في الترجمة وكذلك النساء مع قوله في الحديث دعهما فانها أيام عيد **(قوله ومن كن في البيوت والقرى)** يشير الى مخالفة ماروى عن علي لأجسة ولا تشرب في الأفي مصر جامع وقد تقدم في باب فضل العمل في أيام التشريق عن الزهري ليس على المسافر صلاة عيده ووجه مخالفته كون عوم الحديث المذكور بخالف ذلك **(قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا عيدنا أهل الاسلام)** هذا الحديث لم أره هكذا وإنما وله في حديث عائشة في قصة المغنيتين وقد تقدم في ثالث الترجمة من كتاب العيدين بل نظر ان لكل قوم عيداً وهذا عيدنا وأما بآيه فلهذا مأخوذ من حديث عتبة بن عاصم عن عاصم بن عدينا أيام منى عيدنا أهل الاسلام وهو في السنن وصححه ابن خزيمة وقوله أهل الاسلام بالنصب على أنه منادى مضاف حذف منه حرف النداء أو ما ضمرا أعني أو أخص وجوزفه أبو القاسم في أعراب المستدرك على أنه يدل من الضمير في قوله عيدنا **(قوله وأمر أنس بن مالك مولاه)** في رواية المستفي مولاهم **(قوله ابن أبي غنبة)** كذا لا في ذكرنا المحجمة والنون بعدها تحتاً متصلة وللاكثر يضم المهمله وسكون المشددة بعدها موحدة وهو الراجح **(قوله بالزاوية)** بالزاوية موضع على فرسخين من البصرة كان به لانس قصر وأرض وكان يقم هناك كثيراً وكانت بالزاوية وقعة عظيمة بين الحليج وإن الأشعث وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن فوس هو ابن عبيد حدثني بعض آل أنس أن أنسا كان يرماجم أهل وحشمة يوم العيد فيصلى بهم عبد الله بن أبي عتبة مولاه ركعتين والمراد بالبعض المذكور عبد الله بن أبي بكر بن أنس روى البيهقي عن طريقه قال كان أنس اذا فاته العبد من الامام جمع أهل فيصلى بهم صلاة الامام في العبد **(قوله وقال عكرمة)** وصله ابن أبي شيبة عن طريق قتادة عنه قال في القوم يكونون في السواد وفي السرق وفي عبطط وأخشي قال يجتمعون فصلاون ويؤمهم أحدهم **(قوله وقال عطاء)** في رواية الشعمي وكان عطاء أوائل أصح فقد رواه الثوري في مصنفه عن الثوري عن ابن جريح عن عطاء قال من فاته العبد فصل ركعتين وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن جريح وزادو بكر وهذه الزيادة تشرياً إلى أنها تقضى كهشمتها لأن الركعتين مطلقا ونفل وأما حديث عائشة فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل كتاب العيدين وقوله فيه وقالت عائشة تعطوف على الاسناد المذكور كما تقدم سانه وقوله فزجرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم كذا في الاصول يحذف فاعل زجرهم ووقع في رواية كريمة فزجرهم عركذا هنا وسأني بهذا الاسناد في أوائل المناقب يحذفه أيضاً للجمع وضبط التنقي بين زجرهم وبين فقال إشارة الى الحذف وقد ثبت بلفظ عمر في طرق أخرى كما تقدم في أوائل العيدين وقوله فيه أمانا يكون الميم (يعني من الامن) يشير الى أن المعنى اتركهم من

وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا عيدنا أهل الاسلام وأمر أنس بن مالك مولاه ابن أبي غنبة بالزاوية جمع أهل وبنه وصلى كصلاة أهل مصر وتكبرهم وقال عكرمة أهل السواد يجتمعون في العبد يصلون ركعتين كأصغ الامام وقال عطاء اذا فاته العبد صلى ركعتين وحديثا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عيسى بن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أبابكر دخل عليها وعندها جارية تسمى في أيام منى تدفقتان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم متعش بشو به فانهزهما أبو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه وقال دعهما أبابكر فانها أيام عيد وتلك الأيام أيام منى وقالت عائشة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستترى وأنا أنظر الى الحشمة وهم يلعبون في المسجد فزجرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم أمانا في أرفدة بعض من الامن

جهة أئامناهم أمناً وأراد أنه مستحق من الأمن لامن الأمان الذي للكفار والله أعلم **(قوله)**
 الصلاة قبل العبد وبعدهما) أو رده أئامناهم أمناً أو رده أئامناهم أمناً أو رده أئامناهم أمناً
 وحديثه المرفوع في ترك الصلاة قبلها أو بعدها ولم يحزم بحكم ذلك لأن الأثر يحتمل أن يراد به
 منع التسفل أو في الرأسة وعلى المنع فهل هو كونه وقت كراهة أو لا عنهم ذلك ويؤيد الأول
 الاقتصار على القبيل وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة فيجتمه اختصاصه بالامام
 دون المأموم أو بالمصلي دون البيت وقد اختلف السائق في جميع ذلك فذكر ابن المنذر عن أحمد
 أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لاقبلها والبصريون يصلون قبلها لابعدها والمديون لاقبلها
 ولا بعدها وبالأول قال الأوزاعي والثوري والحنفية والثاني قال الحسن البصري وجاعة
 وبالثالث قال الزهري وابن جريج وأحمد وأما ما لا يخفى في المصلي وعنه في المصدر وايتان
 وقال الشافعي في الامم ونقله البيهقي عنه في المعرفة بعد أن روى حديث ابن عباس حديث الباب
 مانعه وهكذا يجب للإمام أن لا تسفل قبلها ولا بعدها وأما المأموم فخالفه في ذلك ثم بسط
 الكلام في ذلك وقال الرافي يكره للإمام التسفل قبل العبد وبعدهما وقده في البويطي بالمصلي
 وجرى على ذلك البصري فقال لا بأس بالنافذة قبلها أو بعدها مطلقاً إلا للإمام في موضع الصلاة
 وأما النووي في شرح مسلم فقال قال الشافعي وجاعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا
 بعدها فان حل كلامه على المأموم والأفهم ومخالف للنص الشافعي المذكور ويؤيد ما في
 البويطي حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العبد شيئاً فإذا رجع إلى
 منزله صلى ركعتين أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن وقد صححه الحاكم وهذا قال إسحق ونقل
 بعض المالكية الاجماع على أن الامام لا تسفل في المصلي وقال ابن العربي التسفل في المصلي
 لو فعل لنقل ومن أجازه رأى أنه وقت مطلق للصلاة ومن تركه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يفعل ومن اقتدى فقد احتدى انتهى والحاصل أن صلاة العبد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها
 خلافاً لمن فاسها على الجمعة وأما مطلق النقل فلم يثبت فيه منع دليل خاص إلا أن كان ذلك في
 وقت الكراهة الذي في جميع الأيام والله أعلم **(قوله)** وقال أبو الغلي بضم الميم وتشديد اللام
 المفتوحة اسمه يحيى بن مهزون الطائري الكوفي وليس له عند الطائري سوى هذا الموضع ولم أقف
 على أثره هذا موصولاً وقد تقدم حديث ابن عباس المرفوع بآتم من هذا السياق في باب الخطبة
 بعد العبد **(خاتمة)** أشمل كتاب العبد من الأحاديث المرفوعة على خمسة وأربعين حديثاً
 المعلق منها أربعة والبقية موصولة المكر منها فيه وفيها ماضى ستة وعشرون والبقية خالصة
 وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس في أكل التمر قبل صلاة عيد الفطر وحديث ابن
 عمر في قصته مع الحجاج وحديث ابن عباس في العمل في ذي الحجة وحديث ابن عمر في الذبح
 بالمصلي وحديث جابر في مخالفة الطريق وأما حديث عتبة بن عاصم المشار إليه في الباب الماضي
 فإن كان من أدا زادت العبد واحداهم علقوا وليس هو في مسلم وفيه من الآثار عن الصحابة
 والتابعين ثلاثة وعشرون أثره معلقة الأثر في بكر وعمر عثمان في الصلاة قبل الخطبة قائمها
 موصولة في حديث ابن عباس والله الهادي إلى الصواب

٩٨٨

خط

تحفة

٥٦٥٤

(باب الصلاة قبل العبد
 وبعدهما) **وقال أبو الغلي**
 سمعت سعيداً عن ابن عباس
 كره الصلاة قبل العبد
 * حديثاً أبو الوليد قال
 حدثنا شعبة قال حدثني
 عدي بن ثابت قال سمعت
 سعيد بن جبير عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 خرج يوم الفطر فصل ركعتين
 لم يصل قبلها ولا بعدها وبعده
 بلال

٩٨٩

ع

تحفة

٥٥٥٨

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الوتر﴾

كذا عند المستمل وعند الباقرين باب ما جاء في الوتر وسقطت البسملة عند ابن شيبة والاصم على
وكريمة والوتر بالكسر الفرد بالفتح النأرو في لغة مترادفان ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن
افرادته ترجعه عن أبواب التهجيد والطقع يقتضي أنه غير ملحق به اعنده ولو لأنه أورد الحديث
الذي فيه ابقاعه على الدابة الا المصنف كتب في ذلك لكان في ذلك إشارة الى أنه يقول بوجوبه أورد
البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة حديث ابن عمر بن وهب بن جندب بن عبد الله بن عباس
وحديث عائشة فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في اسناده الا أن في
رواية يمي بن ابراهيم عن مالك أن نافعاً وعبد الله بن دينار أخبرا كذا في الموطأ كذا للدارقطني
وأورده الباقون بالضعف * (فائدة) * قال ابن التين اختلف في الوتر في سبعة أشياء في وجوبه
وعده واشترط النية فيه واختصاصه بقرأة واشترط شفع قبله وفي آخر وقته وصلاته في
السفر على الدابة (قلت) وفي قضاءه والقنوت فيه وفي حمل القنوت منه وفيما يقال فيه وفي فصله
ووصله وهل تسن ركعتان بعده وفي صلاته من قعود لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوباً
أولاً وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً وفي كونه أفضل صلاة التطوع أو الراتب أفضل منه أو
خصوص ركعتي الفجر وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه بأن الكلام على ما لم يترجمه في
أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها (قوله أن رجلاً) لم أقف على اسمه ووقع في المعجم
الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر لكن بعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن
رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأما منه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأله رجل عن
رأس الحول وأما بذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره وعند النساء من هذا
الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر وهو كتاب
فتيس في مجلد من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرايا سأل فيجمل أن يجمع سعد من سأل
وقد سبق في باب الخلق في المسجد أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم
على المنبر (قوله عن صلاة الليل) في رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رجل يا رسول
الله كيف تأمر بأن نصل من الليل وأما قول ابن بريدة جوابه بقوله مني يدل على أنه فهم من
السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فنه نظر وأولى ما فسره الحديث من الحديث
واستدل بفهمه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحسن بن الحسن بن أحمد
وتعقب بأنه مفهوماً لقب وليس بحجة على الزاج وعلى تقدير الأخذ به فليس يتحصر في
أربع أو بأكثر جواباً للسؤال عن صلاة الليل للسؤال بذلك مطابقة للسؤال وبأنه
قد تبين من روايته أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به في السنن وصححه ابن خزيمة
وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً صلاة الليل والنهار مني مني وقد تعقب هذا

٩٩٠

م د س

نظرة

٧٢٢٥

٨٢٤٦

الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلموا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب
 ابن عمر لم يذكرها عنه وحكم النسائي على رواها بأنه أخطأ فيها وقال يحيى بن معين من
 على الأزدي حتى أقبل منه وادعى يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع
 بالنهار أربعة الافصل بينهم ولو كان حديث الأزدي صحيحا لما خالفه ابن عمر يعني مع شدة اتساع
 رواه عنه محمد بن نصر في سؤاله لكان روى ابن وهب باسناد قوي عن ابن عمر قال صلاة الليل
 والنهار منى منى موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه فعلل الأزدي اختلط عليه الموقوف
 بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذا وقد
 روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعة أرباعا وهذا ما وافق لما نقله
 ابن معين **(قوله منى منى)** أي اثنين اثنين وهو غير منصرف لتكرار العدل فيه قاله صاحب
 الكشاف وقال آخرون للعدل والوصف وأما عادة منى فلمبالغة في التأكيد وقد فسروا ابن
 عمر راوى الحديث فغندم سلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر ما معني منى منى قال
 تسلم من كل ركعتين وفه ردي عن من رزم من الحنفية أن معني منى أن تشهد بين كل ركعتين لأن
 راوى الحديث أعلم بالمراد به وما فسره به عوا المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلا أنها
 منى واستدل بهذا على تعين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو
 ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر وجهه الجمهور على أنه لبيان الأفضل لمصاح من فعله صلى الله
 عليه وسلم بخلافه ولم يتعين أيضا كونه لذلك بل يحتمل أن يكون للارشاد إلى الاختصا إذا السلام
 بين كل ركعتين أشف على المصلي من الأربع فاقفوق المصاحفة من الراحة غالبا وقضاء ما يعرض
 من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم ومن ادعى
 اختصاصه به ففعله البيان وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم الفصل كما صرح عنه الوصل فتدأى
 داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عمرو بن عائشة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بين أن يرفع من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة
 يسلم من كل ركعتين واستأذنه على شرط الشيخين واستدل به أيضا على عدم نقصان عن
 ركعتين في النافلة ما عدا الوتر قال ابن دقيق العيد والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع
 قصر الصبح في السفر إلى ركعة بشر بن بك إلى الطحاوي فإنه استدلى على منع التسفل بركعة بذلك
 واستدل بعض الشافعية للجواز بعموم قوله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع عن شاة
 استكره من شاء استقل صحة ابن حبان وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل
 أجمعا أفضل وقال الأثرم من أحد الذي أختاره في صلاة الليل منى منى فان صلى بالنهار أربعة
 فلا بأس وقال محمد بن نصر نحو في صلاة الليل قال وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر
 بنفسه لم يجلس الأفي آخرها إلى غير ذلك من الأحاديث التي دللت على الوصل إلا اختار ابن مسلم من
 كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكون الحديث الفصل أثبتوا أكثر طرقا وقد تضمن كلامه
 الردي للداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى
 النافلة أكثر من ركعتين ركعتين **(قوله فاذا خشى أحدكم الصبح)** استدلى به على خروج وقت
 الوتر بطول العجز وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره من طريق

منى منى فاذا خشى أحدكم
 الصبح

صلى ركعة واحدة

سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول من صلى من الليل فلجميع آخر صلاته
وترأفان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك فإذا كان الغبير فقد ذهب كل صلاة الليل
والوتر وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قدامة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مر فوعان أدركه
الصبح ولم يوتر فلا يوتره وهذا محمول على التعمداً وعلى أنه لا يقع أداءه لو أراه أريد أو من حديث
أبي سعيد أيضاً مر فوعان نسي الوتر وأنام عنه فله صلته إذا ذكره وقيل معنى قوله إذا خشى
أحدكم الصبح أي وهو في شفق فليصبر على وتره وهذا ينبغي على أن الوتر لا يقتصر إلى نية وحكي
ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يصير رجلاً للغير وقته الاختيارى وبينه وقت الضرورة
إلى قيام صلاة الصبح وحكاية القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد وأما قوله الشافعي في القديم
وقال ابن قدامة لا ينبغي لأحد أن يعمد ترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في مشروعية
فضائه فقهاء الأكثر وفي مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نام من الليل من
وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثني عشرة ركعة وقال محمد بن نصر لم يجز عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمره بقضائه ومن زعم أنه صلى الله عليه
وسلم في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب وعن عطاء والأوزاعي يقضى ولو
طلعت الشمس وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسلم وعن سعيد بن جبير يقضى
من القابلة وعن الشافعية يقضى مطلقاً ويستدل لهم بحديث أبي سعيد المتقدم والله أعلم
«(قائمة)» يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الغبير وطلوع الشمس من النهار شرعاً
وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال من الغبير
المستطير إلى بدأة الشفق وحكي عن الشعبي أنه وقت منفرد لامن الليل ولامن النهار (قوله صلى
ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك قليل
ركعة أخرجه الدارقطني في الموطأ كذلك أصبغة الأهرم وسأقي بصيغة الأهرم أيضاً من طريق
ابن عمر الثانية في هذا الباب ولمسلم من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مر فوعان نحوه
واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في
مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلولس والثاني فمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكفي
بوتره الأول ولينفعل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر
أولاً فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأهرم في قوله اجعلوا آخر
صلواتكم من الليل وتراً مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين
الذكورتين هما ركعتا الغبير وحله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعله لسان جواز التنفل
بعد الوتر وجواز التنفل جالسا وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه صلى الله عليه وسلم فعله لسان جواز التنفل
وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن
خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي وأما يصح فقص الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل
بركعة واحدة غير الوتر وقد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث أنه
سأل ابن عمر عن ذلك فقال إذا كنت لا تصح في الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بينك ثم أوتر والا

فصل وتره على الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا
فأصل مني فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة فقبل أ رأيت أن أوترت قبل أن أتمام ثم قلت من
الليل فشفعت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم صل ركعة
واحدة على أن فصل الوتر أفضل من وصله وتعقب بأنه ليس صريحا في الفصل فيصمّل أن يريد
بقوله صل ركعة واحدة أي مضافة إلى ركعتين ماضى واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من
تعيين الوصل والاقصر على ثلاث بأن الصحابة أجعوا على أن الوتر ثلاث موصولة بحسن جائز
واختلفوا فيما عداه قال فأخذنا بما أجعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه وتعقبه محمد بن نصر
المرزوقي عار واه من طريق عن ابن مالك عن أبي هريرة مرفوعا موقوفا لا وتر وا ثلاث تشبهوا
بصلاة المغرب وقد صححه الحاكّم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي
هريرة مرفوعا نحوه واستند على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم ومن طريق مقسم
عن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر ثلاث وأخرجه النسائي أيضا وعن سليمان بن يسار أنه رآه
الثلاث في الوتر وقال لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار قد صدح في الإجماع الذي
نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا ثابتا بصريح أنه أوتر ثلاث
موصولة نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصلة انتهى
فريد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يقعد
الافى آخره وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه يوتر بسبع اسم ربك الأعلى
وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلّم الافى آخره وبين في عدة طرق أن النور
الثلاث بثلاث ركعات ويحباب عنه احتمال أنهم لم يثبتا عنده والجميع بين هذا وبين ما تقدم
من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بشهدين وقد فعله
السلف أيضا فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان يهض في الثالثة من الوتر بالتكبير
ومن طريق المسور بن مجرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلّم الافى آخره ومن طريق ابن طاووس
عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء موحدين زيد
عن أيوب مثله وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث
كالغرب وكانهم لم يلقهم النهي المذكور وسأني في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجوز
الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فان الأخبار الصحيحة تأباه **(قوله وتره ما قد صلى)** استدله
على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وإن كل ما تقدمها شفع وأدى بعض الحنفية أن هذا
انما يشترع من طريقه الغير قبل أن يوتر فكيف يواحدة لقوله فإذا أخذني الصبح فيصالح إلى
دليل تعيين الثلاث ويستند كراهية من رواية القاسم الآتية واستدل به على تعيين الشفع قبل
الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله ما قد صلى أي من النقل وحله من لا يشترط سبق الشفع
على ما هو أعم من النقل والقرض وقالوا إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ويؤيده
حديث أبي أيوب مرفوعا لورحق فن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء واحدة أخرجه
أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وصححه جماعة من الصحابة أنهم أوتروا واحدة
من غير تقديم نقل قبلها ففي كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عثمان

وتره ما قد صلى

قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها وسأق في المغازي حدث عبد الله بن نفعلة أن سعداً أوتر
بركعة وسأق في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد
على ابن التين في قوله ان الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك وكأنه أراد فقهاءهم (قوله وعن
نافع) هو معطوف على الاسناد الاول وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقروناً به في سياق واحد
بل بين الرفوع والموقوف عدة حاديث ولهذا فصله البخاري عنه (قوله أن عبد الله بن عمر كان
يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً
فان عرضته لحاجة فصل ثم نهي على ماضى وفي هذا دفع لقول من قال لا يصح الوتر الامفصولاً
وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن
عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارجل لنا ثم قام فأوتر بركعة وروى الطحاوي، بن طريق سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة وأخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعلهُ واستأذنه قولى ولم يعتذر الطحاوي عنه الا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أى
التسليمة التى فى التشميد ولا يخفى بعد هذا التأويل والله أعلم وأما حديث ابن عباس فقد تقدم
فى عدة مواضع فى العلم والطهارة والمساجد والامامة وأخت بشرحه على ما هنا وقدرناه عن
ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبيرة وعلى بن عبد الله بن عباس وعطاء وطاوس والشعبي
وطهية بن نافع ويحيى بن الجارود أبو جرة وغيرهم مطولاً ومختصراً وسأد كرماً فى طرقهم من النوائل
ناسبا لكل رواية إلى من خرجها ان شاء الله تعالى (قوله أنه بات عند ميمونة) زاد شريك بن أبي نجران
كريب عنده وسلم فرقت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلى زاد أبو عوف بن يحيى عن
هذا الوجه بالليل وسلم بن طريق عطاء عن ابن عباس قال بعثني العباس الى النبي صلى الله
عليه وسلم زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب فى ابل أعطاه اياه من الصدقة
ولا يى عوانة من طريق على بن عبد الله بن عباس عن أبيه ان العباس بعثه الى النبي صلى الله
عليه وسلم فى حاجة قال فوجدته جالساً فى المسجد فلم أستطع أن أكلمه فلما صلى المغرب قام فركع
حتى أذن بصلوة العشاء ولا بن خزيمة بن علقم بن طريق طهية بن نافع عنه كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعد العباس ذوداً من الابل فبعثني اليه بعد العشاء وكان فى بيت ميمونة وهذا يختلف ما قبله
ويجمع بأنه لما لم يكلمه فى المسجد أعاده اليه بعد العشاء الى بيت ميمونة وتجدد نصري في كتاب قيام
الدليل من طريق محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب من الزيادة فقال لا يأتى بيت الليلة عندنا وفى
رواية حبيب المذكورة فقلت لا تأم حتى انظر ما نصنع فى صلاة الليل وفى رواية مسلم بن طريق
الفتح بن عثمان بن محمد فقلت لميمونة اذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فابقتنى
وكان عسىم فى نفسه على السهر ليطالع على الكعبة التى أرادها ثم خشي أن يغلبه النوم
فوصى ميمونة أن توقظه (قوله فى عرض وسادة) فى رواية محمد بن الوليد المذكورة
وسادة من آدم حشوها ليف وفى رواية طهية بن نافع المذكورة ثم دخل مع امرأته فى فراشها
وزاد أنها كانت ليلتها حاضاً وفى رواية شريك بن أبي نجران عن كريب فى التفسير فتحدث
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة وقد سبقت الإشارة الى ذلك فى كتاب العلم وتقدم
الكلام على الاطبايع والعرض ومصح النوم والعشر الايات فى باب قراءة القرآن بعد الحدث

٩٩١

تحفة

٨٢٨٥

* وعن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان يسلم بين الركعة
والركعتين فى الوتر حتى يأمر
بعض حاجته * حدثنا
عبد الله بن مسلمة عن مالك
عن نخمرة بن سليمان عن
كريب أن ابن عباس أخبره
أنه بات عند ميمونة وحى
خالته فاضطجعت فى عرض
وسادة واضطجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأهله
فى طولها فنام

٩٩٢

٥٥٥

تحفة

٦٢٦٢

وكذا على السنن **(قوله حتى اتصف الليل أو قرب ما منه)** بجرم شريك بن أبي نجر في روايته
 المذكورة بثلاث الليل الآخر ويجمع بينهما بالانستقاط وقع مرتين في الأولى نظر إلى السواء
 ثم تلا الآيات ثم عاد لمصعبه فنام وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى وقد بين ذلك محمد بن الوليد
 في روايته المذكورة وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصححين فقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ثم قام فأتى القربة
 الحديث وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ثم قام فقام مرة أخرى وعنده من رواية
 شعبة عن سلمة في الليل فأتى حاجته **(قوله ثم قام إلى شن)** زاد محمد بن الوليد ثم استقر من السنن
 في أنه ثم توضأ **(قوله فاحسن الوضوء)** في رواية محمد بن الوليد وطاعة بن نافع جميعا فاسبغ
 الوضوء في رواية عمرو بن دينار عن كريب فتوضأ وضوا أخفصا وقد تقدمت في باب تحفيف
 الوضوء ويجمع بينهما بين هاتين الروايتين رواية الثوري فإن لفظة فتوضأ وضوا بين وضوا أبين بكثير
 وقد بلغ وسلم من طريق عياض عن محربة فاسبغ الوضوء ولم يس من المه الا قليلا وزادها
 فتسوك وكذا الشريك عن كريب فاستن كما تقدمت الإشارة إليه قبل كتاب الغسل **(قوله ثم قام)**
 (يصل) في رواية محمد بن الوليد ثم أخذ برأيه حضرميا فتوضأ ثم دخل البيت فقام يصلي **(قوله)**
 فصنعت مثله يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوسيع
 ويحتمل أن يجعل على الأغلب وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله فقمت فطقت كراهية
 أن يرى أني كنت أرقبه وكانه خشى أن يترك بعض علمه لما جرى من عاده صلى الله عليه وسلم أنه
 كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته **(قوله وقت إلى جنبه)** تقدم الكلام عليه
 في أبواب الإمامة مستوفي **(قوله وأخذ بذنبي)** زاد محمد بن الوليد في روايته فعرفت أنه إنما صنع
 ذلك ليؤنسني يده في ظلمة الليل وفي رواية النخاعي عن عثمان فجعلت إذا أغفبت أخذ بشيعة
 اذني وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة ادارته له من اليسار إلى اليسار
 محسبا برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال فأخذ بذنبي فأدارني عن يمينه لكن
 لا يلزم من ادارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيبه وإيقاظه لأن حاله
 كانت تقتضي ذلك لصغر سنه **(قوله فصلي ركعتين ثم ركعتين)** كذا في هذه الرواية وظاهره أنه فصل
 بين كل ركعتين ووقع التصريح بذلك في رواية طاعة بن نافع حيث قال فيها ايسلم من كل ركعتين
 وسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضا وأنه استاك بين كل ركعتين
 في غير ذلك ثم إن رواية الباب فيها التصريح بمزيد الركعتين ست مرات ثم قال ثم أوتر بمقتضاه
 أنه صلى ثلاث عشرة ركعة وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال فتنامت
 ولمسلم فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماخضة في الإمامة عن
 كريب فصلي ثلاث عشرة ركعة وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة ثم تلاه وزاد ركعتين بعد طلوع
 الفجر قبل صلاة الصبح وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله ثم أوتر فقام فصلي ركعتين
 فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها لكن رواية شريك
 ابن أبي نجر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه فصل إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال
 فصلي ركعتين ثم خرج فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف وقد عرف أن الاكثر نالوا

حتى اتصف الليل أو قرب ما
 منه فاستقطب جميع النوم
 عن وجهه ثم قرأ عشر آيات
 من آل عمران ثم قام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إلى
 شن معلقة فتوضأ فأحسن
 الوضوء ثم قام يصلي فصنعت
 مثله فقمت إلى جنبه فوضع
 يده اليمنى على رأسي وأخذ
 بأذني فيتلها ثم صلى ركعتين
 ثم ركعتين ثم ركعتين ثم
 ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 ثم أوتر

شريكاً فيها وروايتهم مقدمة على روايتهم لمعهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه وقد سجل
 بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب
 إلا أن جل على أنه أخر سنة العشاء حتى استيقظ لكن يعكر عليه رواية المنهال الآتية قريباً وقد
 اختلف على سعيد بن جبيرة أيضاً ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه فصل أربع ركعات
 ثم نام ثم صلى خمس ركعات وقد سجل محمد بن نصر هذه الاربعة على أنها سنة العشاء لكونها
 وقعت قبل النوم لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس
 قال فيه فصل العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف فانه
 يقتضي أن يكون صلى الأربع في المسجد لا في البيت ورواية سعيد بن جبيرة أيضاً تقتضي
 الاقتصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم
 وفيه فصل سبعاً أو خساً أو أربعين لم يسلم إلا في آخره ونظيره في رواية أخرى عن سعيد بن
 جبيرة ما يقع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحاكم وقع فيها نقص فعند الناس من طريق يحيى
 ابن عباد عن سعيد بن جبيرة فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس
 بينهما فهذا يجمع بين رواية سعد ورواية كريب وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن
 جبيرة عند أبي داود فصل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في
 رواية كريب وأما ما في رواية ثمان الفصل والوصل فرواية سعد صريحة في الوصل ورواية كريب
 محتملة في فصل على رواية سعد وأما قوله في رواية طلحة بن نافع يسلم من كل ركعتين فيصلي
 تخصصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ولم أذكر في من
 طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عدداً ومن ذكر العدد
 منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس
 عند مسلم ما يخالفه فإن فيه فصل ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفض ففعل ذلك ثلاث
 مرات بست ركعات كل ذلك بسنة أو بوضاً ويقرأ هؤلاء الآيات يعني آخر آل عمران ثم أوتر
 ثلاثاً فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة انتهى فزاد على الرواية تكرار الوضوء ومعه نقص
 عنه ركعتين أو أربعاً ولم يذكركت الفجر أيضاً وأظن ذلك من الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت
 فإن فيه مقالاً وقد اختلف عليه فيه في استناده ومنه اختلافاً تقدم ذكر بعضه ويحتمل أن
 يكون لم يذكر الأربع الأولى كما لم يذكر حكم النماز كما تقدم وأما سنة الفجر فقد ثبتت كروايتها
 طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود والحاصل أن قصة ميت ابن عباس يغلب على
 أظن عدم تعددها فهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ولا شك أن الاختصاص
 اتفق عليه الأكثر والاحتفاظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما زاداً ونقصاً والحقق
 من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة وأما رواية ثلاث عشرة فيصلي أن يكون منها سنة
 العشاء ووافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل بلطف كانت صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة يعني بالليل ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا وبينما يحيى بن الجزار
 عن ابن عباس عند النسائي بلطف كان يصلي ثمان ركعات ويوتر ثلاثاً ويصلي ركعتين قبل صلاة
 الصبح ولا يعبر على هذا الجمع الا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يشمل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين

أى قبل ان نام ويكون منها سنة العشاء وقوله ثم ركعتين الخ أى بعد ان قام وسأى نحو هذا الجمع
 فى حديث عائشة فى أبواب صلاة الليل ان شاء الله تعالى وجمع الكرماني بين ما اختلف من
 روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال ان يكون بعض رواه ذلك القدر الذى اقتدى ابن عباس به
 فيه وفصله عما لم يقف به فيه وبعضهم ذكر الجمع مجمل والله أعلم **(قوله)** ثم اضطجع حتى جاء المؤذن
 فقام فصلى ركعتين تقدمت تسجدة المؤذن قريبا وسأى بيان الاختلاف فى الاضطجاع هل كان
 قبل ركعتي النجرا أو بعدهما فى أوائل أبواب التطوع **(قوله)** ثم خرج إلى المسجد (فصل الصبح)
 أى بالجماعة وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سبأ فى الدعوات وكان من دعائه اللهم اجعل
 فى قلبى نورا الحديث وسأى الكلام عليه فى أول أبواب صلاة الليل ان شاء الله تعالى وفى حديث
 ابن عباس من القوائد غير ما تقدم جواز اعطاء هاشم من الصدقة وهو محمول على التطوع
 ويحتمل أن يكون اعطاه العباس لتسوى صرفه فى مصالح غيره ممن يحمله لا أخذ ذلك فيه
 جواز تقاضى الوعد وان كان من وعده مقطوعا لوفائه وفيه الملاحظة للصغير والقريب
 والضيق وحسن المعاشرة لالاهل والرد على من يؤثر دوام الانقباض وفيه مبيت الصغير عند
 محرمه وان كان زوجهما عندهما وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض وترك الاحتشام فى ذلك
 بحضرة الصغير وان كان ممزجا بل مرافقا وفيه صحة صلاة الصبح وجواز قتل الذئبة لبنه وايقاظه
 وقبيل ان تعلم اذا تعهد بفعل الذئبة كان أذكى لفهمه وفيه حل أفعاله صلى الله عليه وسلم على
 الاقتداء به ومشروعية التفل بين المغرب والعشاء وفضل صلاة الليل والاسمى فى النصف الثانى
 والبدء بالقاسم والى استحبابه عند كل وضوء وعند كل صلاة وتلاوة أو آمل عمران عند القيام الى
 صلاة الليل واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث ولعله المراد بالوضوء
 للجنب وفيه جواز الاعتراض من الماء القليل لان الماء المذكور كان قصعة أو حصة واستحباب
 التقليل من الماء فى التطهير مع حصول الاسباغ وجواز التصغير الذى كراهته كما تقدم فى باب
 السمر فى العلم حيث قال نام الغليم وبيان فضل ابن عباس وقوه ففهمه وحرصه على تعلم امر الدين
 وحسن تأنيبه فى ذلك وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد واعلام المؤذن الامام بحضور وقت
 الصلاة واستدعائه لها والاستعانة باليد فى الصلاة وتكرار ذلك كما سأتى البحث فيه فى أو آخر
 كتاب الصلاة وفيه مشروعية الجماعة فى النافلة والاتمام من لم يتوالا اتمامه بيان موقف
 الامام والمأموم وقد تقدم شكل ذلك فى أبواب الامامة والله المستعان واستدل به على ان
 الاحاديث الواردة فى كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم فى جميع الاحوال واجب
 بان وضوءه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به الا ان ثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة
 والوضوء والله أعلم انتهى الكلام على حديث ابن عباس «وأما طريق ابن عمر الثانية فى القاسم
 المذكور فى اسناده هو صحيح بن أبى بكر الصديق وقوله فيه فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعتيه
 دفع لقول من ادعى أن التور واحدة مختص بن شتى طوع النجرا لعلقه بارادة الانصراف
 وهو اعلم من أن يكون لخسبة طوع النجرا أو غير ذلك وقوله فيه قال القاسم هو بالاسناد المذكور
 كذلك أخرجه أبو نعيم فى مستخرجهم وهو من زعم أنه معلق وقوله منه أدركنا بلقنا
 الجمل أو عقنا وقوله يوترون شلات وان كلالوا سبع يقتضى أن القاسم فهم من قوله فاركع

ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن
 فقام فصلى ركعتين ثم
 خرج فصلى الصبح حدثنا
 يحيى بن سليمان قال حدثنى
 ابن وهب قال أخبرنى عمرو
 أن عبد الرحمن بن القاسم
 حدثه عن أبيه عن عبد الله
 ابن عمر قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم صلاة الليل منى
 منى فاذا أردت أن تنصرف
 فاركع ركعتي يوترك ما صليت
 * قال القاسم رؤيا ناسا
 منذ أدركنا يوترون شلات
 وان كلالوا سبع وأرجوا
 لا يكون نبتى منه بأس
 * حدثنا أبو اليان قال
 أخبرنا شعب عن الزهرى
 عن عروة أن عائشة أخبرته
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلى إحدى
 عشرة ركعة كانت تلك
 صلاته يعنى بالليل فيسجد
 السجدة من ذلك قدر ما يقرأ
 أخذكم حين آية قبل أن
 يرفع رأسه ويركع ركعتين
 قبل صلاة النجرا ثم يضطجع
 على شقه الايمن حتى يأتيه
 المؤذن للصلاة

ركعة أى منفردة منفصلة ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل في الوتر والله أعلم وإما
حديث عائشة فقد أعاده المصنف أسناداً متناً في كتاب صلاة الليل وبأني الكلام عليه هنا لأن
شاء الله تعالى وكأنه أراد بإيراد هذا أن لا معارضة بينهما وبين حديث ابن عباس إذا ظاهراً حديث
ابن عباس فصل الوتر وهذا المحتمل الآخرين وقدين القامم إن كلام من الآخرين واسع فشمع
الفصل والوصل والاقتصار على واحدة وأكثر قال الكرماني قوله وإن كلاً أى وإن كل واحدة
من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فلم
يشمله كلامه لأن المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل مع أن كثيراً
من الأحاديث ظاهراً في الفصل كحديث عائشة يسلم من كل ركعتين فإنه يدخل فيه الركعتان
الثلاث قبل الأخيرة فهو كالنصف في موضع النزاع وجل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة
مضمومة إلى الركعتين قبلها ولم يتسلك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن التبراع مع احتمال أن
يكون المراد بالتبراع أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شئ وهو أهم من أن يكون مع الوصل أو
الفصل وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعهما عن أن يكونا من جملة الوتر ومن خلفهم يقول
إنهما منه بالتبعية والله التوفيق والله أعلم **(قوله ما)** ساعات الوتر أى أوقاته ومحصل
ما ذكره أن الليل كله وقت للوتر لكن أجبه على أن إنشاء مغيب الشفق بعد صلاة العشاء
كذا قبله ابن المنذر لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء قالوا ويظهر أثر اختلاف
فحين صلى العشاء وبأنه كان بغیر طهارة ثم صلى الوتر متطهراً أو ظن أنه صلى العشاء فصلى
الوتر فإنه يجزئ على هذا القول دون الأول ولا معارضة بين وصية أى هريرة بالوتر قبل النوم
وبين قول عائشة وانتهى وتره إلى السجود لأن الأول لإرادة الاحتياط والآخر لم يعلم من نفسه
قوة كما ورد في حديث جابر بعد يسلم ولقظه من طمع منك أن تقوم آخر الليل فليوتر من آخره
فإن صلاة آخر الليل مشهودة ذلك أفضل ومن خاف منك أن لا تقوم من آخر الليل فليوتر من
أوله **(قوله وقال أبو هريرة)** هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن
أبي هريرة بلفظ وإن أوتر قبل أن نام وأخرجه اسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه
بلفظ التعليق وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة **(قوله رأيت)** أى أخرى
(قوله نطيل) كذا لاكثر منون الجمع ولكن شئني أطيل بالأفراد وجوز الكرماني أن أطيل
أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع وفي الأول بعد **(قوله كان النبي صلى الله**
عليه وسلم يصلي من الليل مثنى مثنى) استدله على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله وإما
الوصل فورد من فعله فقط **(قوله ووتر ركعة)** لم يعين وقتها وبنت عائشة أنه فعل ذلك في
جميع أجزاء الليل والسبب في ذلك ما سجد في الباب الذي بعده **(قوله وكان)** بتشديد
التون **(قوله بأذنيه)** أى لقرب صلاته من الأذان والمراد به هنا الإقامة قاله عني أنه كان يسرع
بركعتي الفجر اسراعاً من يسرع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ويقتهض ذلك بخفيف
القراءة فيها فيحصل الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيها ووقع في رواية
مسلم أن أساً قال لأن عراقي لست عن هذا أسألك قال إنك لصح من ألتدعي أسئرتك
الحديث ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأله عنه إذا كان مما يحتاج إليه ومن قوله

نوع

٢١٨/٢

* (باب ساعات الوتر) وقال
أبو هريرة أوصاني رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالوتر قبل
النوم حدثنا أبو النعمان
قال حدثنا جاد بن زيد
قال حدثنا أنس بن سيرين
قال قلت لأن عمر أ رأيت
الركعتين قبل صلاة الغداة
نطيل فيهما القراءة فقال
كان النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي من الليل مثنى
مثنى ووتر ركعة ويصل
ركعتين قبل صلاة الغداة
وكان الأذان بأذنيه

١٩٥

و ت س ق

نوع

٢٦٥٢

عن ابن خفص قال حدثنا
 أبى قال حدثنا الأعشى
 قال حدثني مسلم عن
 مسروق عن عائشة قالت
 كل الليل أوتر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وانتهى وتره الى الحجر
 * (باب ايقاظ النبي صلى الله
 عليه وسلم أهله الوتر) *
 حدثنا سعد قال حدثنا
 يحيى قال حدثنا هشام قال
 حدثني أبى عن عائشة قالت
 كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصل وأبناؤه معه ترنـه
 على قراشه فإذا أراد أن يوتر
 أيقظني فأوترت * (باب
 لجعل أتر صلاته ورا) *
 حدثنا سعد قال حدثنا يحيى
 ابن سعد عن عبد الله قال
 حدثني نافع عن عبد الله بن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اجعلوا آخر صلاتكم
 بالليل وتر * (باب الوتر على
 الدابة) * حدثنا اسمعيل
 قال حدثني مالك عن أبي بكر
 ابن عمر بن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن سعد بن يسار أنه قال
 كنت أسمر مع عبد الله بن عمر
 بطريق مكة فقال سعد فلما
 خشيت الصبح نزلت فأوترت
 ثم لحقت فقال عبد الله بن
 عمر أين كنت فقلت خشيت
 الصبح فنزلت فأوترت فقال
 عبد الله

أنا لضعف أن السمع في الغالب يكون قليل الفهم (قوله قال جادى) أى ابن زيد الراوى وهو
 بالاسناد المذكور (قوله بسرعـه) كذا فى خبر وأى الوقت وإن شئ به ولوغيره بسرعة بغير
 توحدة وهو تفسير من الراوى لقوله كان الأذان بأذنيه وهو موافق لما تقدم (قوله حدثنا
 أبى) هو خفص بن غياث ومسلم هو أبى الضحى لأن بكسان (قوله كل الليل) ينصب كل على
 الطريقة وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره والتقدير وأوتره وسلم من طريق يحيى بن زباب
 عن مسروق من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه
 وآخره فانهى وتره الى الحجر والمراد بوله بعد صلاة العشاء كما تقدم (قوله الى الحجر) زاد أبو
 داود والترمذى حين مات ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال فثبت أوتر
 فى أوله لعله كان وجعا وحشا وأتر وسطه لعله كان مسافرا أو أوتره آخره فكتانه كان غالب
 أحواله لما عرف من موافقته على الصلاة فأكثر الليل والله أعلم بالصحيح وسكنى
 الموردي أنه السدس الآخر وقل أوله الفجر الاول وفى رواية طلبة بن نافع عن ابن عباس عند
 ابن خزيمة فلما انفجر الفجر قام فأوتر ركعة قال ابن خزيمة المراد به الفجر الاول وروى أحمد
 من حديث معاذ عن قوما زادنى رضى صلاة وهو الفجر وقام من العشاء الى طلوع الفجر وفى اسناده
 ضعف وكذا فى حديث خارجة بن حدافة بن السن وهو الذى احتج به من قال بوجوب الوتر وليس
 صريحاً فى الوجوب والله أعلم وأما حديث بريدة رفعه الوتر فحين لم يوتر فليس منا وأما ذلك
 ثلاثاً ففي سند أو المنبى وفيه ضعف وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن اللفظ
 حق بمعنى واجب فى عرف الشارع وأن اللفظ واجب بمعنى مأمون من طريق الأحاديث (قوله
 ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم أهله الوتر) فى رواية الكشميهنى للوتر (قوله حدثنا
 يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله وأبناؤه معه ترنـه) تقدم الكلام عليه فى ستره
 المعلى (قوله أيقظني فأوترت) أى فقامت فتوضأت فأوترت واستدل به على استحباب جعل الوتر
 آخر الليل سواء التهجى وغيره ومجمله إذا وثق أن يستقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره واستدل به على
 وجوب الوتر لكونه صلى الله عليه وسلم سأل به مسلأه الواجب حيث لم يدعها نائغاً وبها للتهجد
 وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب نعم يدل على تأكد أمر الوتر وأما فوق غيره من التوافل الليلة
 وفيه استحباب ايقاظ التائم لأدراك الصلاة ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا يختص بخروج الوقت
 بل يشرع ذلك لأدراك الجماعة وأدراك أول الوقت وغير ذلك من المسدوبات قال القرطبي
 ولا يعيدان يقال انه واجب فى الواجب مندوب فى المندوب لأن التائم وإن لم يكن مكلفاً لكن
 مانعه من تركه الزوال فهو كالغافل وتنبيه الغافل واجب * (قوله ما) لجعل
 أتر صلاته ورا) أى بالليل وقد تقدم الكلام على حديث الباب فى أثناء الحديث الاول وقد
 استدل به بعض من قال بوجوبه وتعقب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره وإن
 الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله * (قوله ما) الوتر على الدابة) لما كان
 حديث عائشة فى ايقاظها للوتر وحديث ابن عمر فى الأمر بالوتر آخر الليل قد تقدمت بهما بعض من
 ادعى وجوب الوتر عقهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على انه ليس واجب فذكر فى رتبتي
 احدهما تدل على كونه نفسلاً والثانية تدل على انه أكدم من غيره (قوله عن أبى بكر بن عمر)

١٠٠٠

تحفة

٧٦١٩

أما لك في رسول الله أسوة حسنة فقلت بلى والله قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير * (باب الوتر في السفر) * حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يوتر أيا صلاة الليل الا القرائن ويوتر على راحلته * (باب القنوت قبل الركوع وبعده) * حدثنا مسدد قال حدثنا جابر بن سيرين

١٠٠١

م ك ع ن

تحفة

١٤٥٢

لا يعرف اسمه وهو ثقة ليس له في الصحيحين غيره هذا الحديث الواحد **(قوله)** أما لك في رسول الله أسوة حسنة ارشاد العالم رفقه ما قد يخفى عليه من السنن **(قوله)** بلى والله فيه الخلق على الامر الذي يراد تأكيده **(قوله)** كان يوتر على البعير قال الزين بن المنير ترجمه بالدابة تنبها على ان لا فرق بينها وبين البعير في الحكم والجامع بينهما ان الفرض لا يجزئ على واحدة منهما انتهى وإعل البخاري أشار الى ما ورد في بعض طرقه فسيأتي في أبواب تقصير الصلاة من طريق سامع عن أبيه انه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج قال حدثنا نافع ان ابن عمر كان يوتر على دابته قال ابن جريج وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع ان ابن عمر كان يجترأ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك * (قائدة) * قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين ان الوتر لا يصلي على الراحلة وهو خلاف السنة الثابتة واستدل بعضهم برواية مجاهد انه رأى ابن عمر نزل فوتر وليس ذلك بعارض لكونه أوتر على الراحلة لانه لا نزاع أن صلواته على الارض أفضل وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر انه كان يوتر على راحلته ورجعنازل فوتر بالارض * **(قوله)** باب الوتر في السفر أشار بهذه الترجمة الى الرد على من قال انه لا يسن في السفر وهو منقول عن البخاري وأما قول ابن عمر لو كنت مسجعا في السفر لآتممت كما أخرجهم مسلم وأبو داود من طريق حفص بن غاصم عنه فانما أراد به رابطة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر وذلك بين من ساق الحديث المذكور فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين يصلون قبلها وبعدها فكانت مصلحتها لا بعدد الركعتين بل بمقتضى أن تكون التفريقة بين نوافل النهار ونوافل الليل فان ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر وقد قال مع ذلك ما قال **(قوله)** الا القرائن أي لكن القرائن بخلاف ذلك فكان لا يصلح على الراحلة واستدل به على ان الوتر ليس بفرض وعلى أنه ليس من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة وأما قول بعضهم انه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهي دعوى لا دليل عليها لانه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا الجمع واستدل به ان الفريضة لا تصلي على الراحلة قال ابن دقيق العيد وليس ذلك بقوى لان الترك لا يدل على المنع الا أن يقال ان دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائما يشعر بالقرينة فيها وبين النافلة في الجواز وعدمه وجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بان الفرض عندهم غير الواجب فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب وهذا يتوقف على ان ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب وقد بالغ الشيخ أبو حاتم في ادعائه ان الحنفية انفرد بوجوب الوتر ولم يوافقها صاحباه مع ان ابن أبي شيبة أخرج عن سعد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والخصالك ما يدل على وجوبه عندهم وعنده من مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ونقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه مسنون وكانه أخذ من قول مالك من تركه أدب وكان جرحه في شهادته * **(قوله)** باب القنوت قبل الركوع وبعده القنوت يطلق على معان والمرا دبه هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام قال الزين بن المنير أثبت هذه الترجمة مشروعية

قال سئل أنس بن مالك
أثبت النبي صلى الله عليه
وسلم الفصح قال نعم فقبل
أوقت قبل الزكوع قال
قلت بعد الزكوع عسيما
حدثنا مسدد قال حدثنا
عبد الواحد قال حدثنا
عاصم قال سألت أنس بن
الحنفية مالك عن القنوت فقال قد
كان القنوت قلت قبل
الزكوع أو بعده قال بجه
قال فإن فلانا أخبرني عنك
أنك قلت بعد الزكوع فقال
كذب انما قلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد
الزكوع شهرا أراه كان يبعث
قومًا يقاتلهم القسراء زهاء
سبعين رجلا في قوم مشركين
دون أولئك وكان يهشم
وبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم عهد فقتل رسول
الله صلى الله عليه وسلم شهرا
دعوا عليهم حدثنا جدين
نوفس قال حدثنا زائدة عن
البحري عن أبي مجاز عن أنس
ابن مالك قال قتلت النبي صلى
الله عليه وسلم شهرا يدعو
على رعل وذكوان حدثنا
مسدد قال حدثنا اسمعيل
قال حدثنا خالد عن أبي
قلاعبة عن أنس قال كان
القنوت في المغرب والفجر

القنوت إشارة إلى الرذل من روى عنه أنه بعد ما كان يمر في الموطأ عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ووجه الرذلة بثبوت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو حر نفع عن درجة المباح قال ولم يقنعه في الترجمة بفتح واو لا غير مع كونه مقندا في بعض الأحاديث بالصريح وأوردنا فأبواب الوتر أخذنا من إطلاق أنس في بعض الأحاديث كذا قالوا ونظيره أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة كان القنوت في الغيب والمغرب لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجماع ما بينهما من الوترية ومع ذلك فقد ورد الأمر بصريح الوتر فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث أقواله في قنوت الوتر اللهم اهدني فين حديث الحديث وقد صححه الترمذي وغيره ولكن ليس على شرط البخاري **(قوله سئل أنس)** في رواية اسمعيل عن أيوب عن عبد مسلم قلت لأنس عرفت بذلك أنهم فهمه **(قوله فقبل أوقت)** في رواية الكشي بنزي وعروا ولا سمع على هل أقت **(قوله قبل الركوع)** زاد اسمعيل على أيوب بعد الركوع **(قوله بعد الركوع)** يسيرا قد بين عاصم في روايته مقدار هذا السير حيث قال فيه اتماقت بعد الركوع شهرا وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعاه قوم أو دعا على قوم وكانته يحمل على ما بعد الركوع بناء على أن المراد بالمصر في قوله اتماقت شهرا أن يقول **(قوله بعد الركوع)** هو ابن واحد) هو ابن زياد وعاصم هو ابن سليمان الأحول **(قوله بعد أن كان القنوت)** فيه ثبات مشروعية في الجلة كما تقدم **(قوله قال فإن فلانا)** أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع قال كذب **(قوله أفعلى)** في نسخة هذا الرجل صبحا ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين يبدل روايته لتقدمه فإن مفهوم قوله بعد الركوع يسرا يحتمل أن يكون وقيل الركوع كذبوا ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلا ومعنى قوله كذب أي أخطأ أو هولع أهله الحجاز يظنون الكذب على أهواهم من العدو والخطا ويحتمل أن يكون أراد بقوله كذب أي أن كان حكى أن القنوت دائما يندرك الركوع وهذا يرجح الاحتمال الأول وبينه ما أخرجه ابن ماجه من رواية جدي عن أنس سئل عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده اسأده قوي وروى ابن المنذر عن طريق أخرى عن جدي عن أنس أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قسوا في صلاة الغيب قبل الركوع بعضهم بعد الركوع وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن جدي عن أنس أن أول من جعل القنوت قبل الركوع أي دائما عثمان لكان يبدل الناس الركعة وقد وافق عاصم على روايته عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سألني في المغازي بلفظ سأله رجل أن سأل عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة قال لا بل عند الفراغ من القراءة ومجموع ما جاء عن أنس ذلك أن القنوت للراحة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك وأما المغزاة الحاجة فالصحيح عنه قبل الركوع وقد اختلف على الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح **(قوله)** يبعث قوم ما قبل لهم القراء) سألني الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي وكذا على رواية مجاز والتي راوى عنه هو سليمان وهو روى عن أنس نفسه وروى عنه أيضا بواسطة في هذا الحديث **(قوله حدثنا اسمعيل)** هو ابن علي بن خالد هو هذا **(قوله كان القنوت في ربه والغيب)** قد تقدم توجيهه إيراد هذه الرواية في أول هذا الباب وتقدم الكلام على بعضها

في أثناء صفة الصلاة وقدر وى مسلم من حديث البراء بن مسعود أن هذا وتكسك به الطحاوى في ترك القنوت في الصبح قال لانهم أجعوا على نسخة في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى ولا يخفى ما فيه وقد عارضه بعضهم فقال أجعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك فيمسك بما أجعوا عليه حتى ثبت ما اختلفوا فيه وتظهر في أن الحكمه في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الاجابة كما ثبت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وشئت الامر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في محله وفي الجهر به **(تكملة)** ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معان فتنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا نفسه اجازة غير مرة

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجدد * مر بدا على عشر معاني مرضيه

دعا خشوع والعسادة طاعة * اقامتها اقدس راره بالعبودية

سكرت صلاة والقيام وطولة * كذا الدوام الطاعة الراجح القنية

(خاتمة) اشتملت أبواب الوتر من الاحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا منها واحد معلق المكر منه فيه وفيما مضى ثمانية احاديث والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها وفيه من الاثر ثلاثة موصولة والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب الاستسقاء)

(باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا المصنف في دون البسطة وتسقط ما قبل باب من رواية الجوى والكشميني وللأصلي كآب الاستسقاء فقط وثبت البسطة في رواية ابن شويه والاستسقاء لغة طلب سقى المائمن الغير للنفس أو الغير وشراطه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص **(قوله عن عبد الله بن أبي بكر)** أي ابن محمد بن عمرو بن حزم فاضى المذنبه وسألى في باب نحو بل الرداء التصريح بسماع عبد الله من عبد **(قوله عن عه)** هو عبد الله بن زيد بن عاصم كآسبأى صرحا في الباب المذكور وسأقه أم **(قوله خرج النبي صلى الله عليه وسلم)** أي إلى المصل كآسبأى التصريح به أيضا فيه ويأتى الكلام فيه على كيفية نحوه بل الرداء زاد فيه وصلى ركعتين وقد اتفق فقهاء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانها ركعتان الاماروى عن أبي حنيفة أنه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازى عنه التمهيد في الفعل والترك وذكر ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصلح كحكي القرطبي عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يستحب الخروج ركاته اشته عليه بقوله في الصلاة **(قوله باب)** دعا النبي صلى الله عليه وسلم اجعلها سنين كسنى يوسف) أو رده حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت لأمه ومنين والدعاء على الكافرين وفيه معنى الترجمة ووجه ادخاله في أبواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب الاستسقاء)

(باب الاستسقاء وخروج

النبي صلى الله عليه وسلم

في الاستسقاء) حدثنا أبو

نعيم قال حدثنا سفيان عن

عبد الله بن أبي بكر عن عبد

ابن تميم عن عه قال خرج

النبي صلى الله عليه وسلم

يستقي وحول رداءه **(باب)**

دعاء النبي صلى الله عليه

وسلم اجعلها سنين كسنى

يوسف **(حدثنا قتيبة**

١٠٠٥

ع

تحفة

٥٢٩٧

قال حدثنا معمر بن عبد الرحمن (٤١٠) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة

الاستسقاء التماسه على أنه كاشع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء القطع على الكافرين لما فيه من تنفع الفريقين باضعاف عدو المؤمنين ورفع قلوبهم ليسذلوا المؤمنين وقد ظهر من غمرة ذلك التجاؤم إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو لهم برفع القطع كافي الحديث الثاني ويمكن أن يقال أن المراد أن مشروعة الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعة الدعاء للمؤمنين فيها فثبت بذلك صلاة الاستسقاء اختلافاً لمن أنكرها والمراد بسني يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القطع في السنين السبع كما وقع في التنزيل وقديين ذلك في الحديث الثاني حيث قال سبعة كسب يوسف وأضعفت إليه لكونه الذي أنذر بها وألكنه الذي قام بأمور الناس فيها (قوله) حدثنا معمر بن عبد الرحمن هو الخزاعي بالهملزة والزا لا الخزوي وهما مديان من طبقة واحدة لكن الخزاعي معروفاً بالرواية عن أبي الزناد دون الخزوي وقد شبه ابن معين والنسائي لكنهما لم يقرضا هذا الحديث فسألت في الجهاد من رواية الثوري وفي أحاديث الأنبياء من رواه شعيب وأخرجه الأسامي عن من رواه موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد (قوله) اللهم اجعلها سنين في الرواية الماضية في باب هوى بالتكبير من صفة الصلاة اللهم اجعلها عليهم والضعف في قوله اجعلها رمود على المدة التي تقع فيها الشدة المعرونة بالوطأة وزاد بعد قوله فيها كسب يوسف وأهل المشرق مؤمنون مفر رشحاً لقوله وسألت الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران أن شاء الله تعالى (قوله) وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها (الخ) هذا حديث آخر وهو عند المنصف الاستناد المذكور وكأنه مسند هكذا فأوردته كسبعة وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعاقب الترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقطع ينبغي أن يخص من كان محارباً دون من كل مسلم (قوله) غفار غفر الله لها فيه الدعاء بما يستحق من الاسم كأن يقول لأجد أجد الله عاقبت ولعل أعل الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ومنه قوله تعالى وأسألت مع سليمان وسألت في المغازي حديث عصية عصت الله ورسوله وأما اختص القليلان هم هذا الدعاء لأن غفارا أسألو أقديما وأسألو الله ورسوله وسلم كسألتني بيان ذلك في أوائل المناقب أن شاء الله تعالى (قوله) قال أن أبي الزناد عن أبيه هكذا كله في الصبح يعني أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الاستناد فيبين أن الدعاء المذكور كان في الصبح وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة (قوله) كأنه عبد الله يعني ابن مسعود وسألت في تفسير الدخان سبب تعذيب عبد الله ابن مسعود بهذا الحديث (قوله) لما رأى من الناس أديارا أي عن الإسلام وسألت في تفسير الدخان أن قرشاً لما بطأوا عن الإسلام (قوله) فأخذتهم سنة) بفتح الحاء المهملة بعدها نون خففة أي أساءهم القطع وقوله حصت بفتح الحاء الصاد المهملة أي أسألت أوصالت النبات حتى خلت الأرض منه (قوله) حتى أكلنا في رواية المسقلى والجوى حتى أكلوا وهو الوجه وكذا قوله ينظر أحدكم عدداً أكثر ينظر أحدكم وهو الصواب وسألت في شبه الكلام عليه بعد تسعة أبواب (قوله) باب سؤال الناس الامام الاستسقاء إذا خطوا قال ابن رشد لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكرته ويظهر أني إنما كان

يقول اللهم أجمع عاشرين
أبي ربيعة اللهم أجمع مسلمين
هشام اللهم أجمع أوليدين
الوليد اللهم أجمع المستضعفين
من المؤمنين اللهم أشد
وطأ على مضر اللهم
اجعلها سنين كسب يوسف
وأن النبي صلى الله عليه وسلم
قال غفار غفر الله لها وأسلم
سالمها الله قال أن أبي
الزناد عن أبيه هذا كله
في الصبح حدثنا عثمان بن
أبي شيبة قال حدثنا جرير
عن منصور عن أبي الضحى
عن مسروق قال كان عبد
عبد الله فقال أن النبي صلى
الله عليه وسلم لما رأى من
الناس أديارا قال اللهم سبعة
كسب يوسف وأخذتهم
سنة فصحت كل شيء حتى
أكلنا الخلود والمسة والحلف
وينظر أحدكم إلى السماء
فبصر الدخان من الجوع
فأما يوسفان فقال لاجد
الناظر بطأة الله ورسوله
الرحم وإن قومك قد هلكوا
فادع الله قال الله تعالى
فارتقب يوم تأتي السماء
بدخان من قوله انكم
عائدون يوم ينطق البطة
الكبرى والبطشة الكبرى
يوم تدرككم النار الدخان
والبطشة والازام رواية الروم
(باب سؤال الناس الامام
الاستسقاء إذا خطوا)
حدثنا معمر بن علي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال سمعت ابن عمر

من سأل قديكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفرقين وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي سأل كان مشركاً ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفرقين كما سأله منه ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله سؤال الناس وذلك المصنف أورد في هذا الباب تمثل ابن عمر بشر أبي طالب وقول أنس إن عمر كان إذا خطوا استسقى بالعباس وقد عترضه الاسماعيلي فقال حديث ابن عمر خارج عن الترجمة ادليس فيه أن أحداً سأل أنه يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردناها أيضاً وأجاب ابن المنبر عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه يستسقى الغمام لأن فاعله محذوف وهم الناس وعن حديث أنس في قول عمر كاتوسل اليك شريكاً لعل أن اللامام مدخل في الاستسقاء وتعبق بأنه لا يلزم من كون فاعل يستسقى هو الناس أن يكونوا أسأوا الإمام أن يستسقى لهم كافي الترجمة وكذلك في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم اذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا الشفاعة من الله مستشفعين به صلى الله عليه وسلم وقال ابن رشد يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسبغهم فأحرى أن يقدموا بالسؤال انتهى وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر ساق الطريق الشائعة عن ابن مسعود أن الطريق الأولى مختصرة منها وذلك أن لفظ الثانية ربما عذرت قول الشاعر وأما النظر إلى وجه النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فدل ذلك على أنه هو الذي يشر الطلب صلى الله عليه وسلم وإن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شر أبي طالب وقد علم من بقية الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم إنما استسقى أجابة لسؤال من سأله في ذلك كافي حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الأتي وغيرهما من الأحاديث وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في الدلائل من رواية مسلم الملاقى عن أنس قال جاء رجل أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله آتيناك وما لنا بغير يط ولا صبي يقط ثم أنشد شعراً يقول فيه

وليس لنا إلا اللك فرأنا * وأبى فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر داءه حتى صعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال صلى الله عليه وسلم لو كان أبو طالب حيا لقرت عيناه من يشدنا قوله فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله * وأيضا يستسقى الغمام بوجهه * الآيات فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة وقد ذكره ابن هشام في زوائد في السيرة تعليقا عن يثقبه وقوله يط يفتح أوله وكسر الهمزة وكذا يقط بالمججمة والاطط صوت العبر المنقل والقطط صوت النائم كذلك وكفى بذلك عن شدة الجوع لأنهما إنما يقعان غالباً عند الشبع وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه وهو عند الاسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الانصاري بإسناد البخاري إلى أنس قال كانوا إذا خطوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم استسقوا به فيستسقى لهم فيسقون فلما كان في أمانه عمر فذكر الحديث وقد أشار إلى ذلك الاسماعيلي فقال هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي أخرجه بخلاف ما أورده هو (قلت) وليس ذلك بمبتدع للماعري بالاستقراء من عادته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس

أن عراسني بالمصلي فقال للعباس قم فاستسقى فقام العباس فذكر الحديث قتين بهذا أن في
 القصة المذكورة أن العباس كان مسؤولاً وأنه نزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك وروى
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الداروي وكان تازن عمر قال
 أصاب الناس فخط في زمن عمر بن الخطاب رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسقى
 لامتك فانهم قد هلكوا فأتى الرجل في المنام فقيل له أتت عمر الحديث وقد روى سيف الفتح
 أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة وظهر بهذا كله مناسبة
 الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفق **(قوله)** يمثل أي بنشد شعر غيره **(قوله)** وأيض
 بنشد الضاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب بضمير أي أو أخص والراح أنه بالنصب عطفًا
 على قوله سيد في البيت الذي قبله **(قوله)** يمثل بكسر الميم والتخفيف الميم هو العماد والميم
 والمطم والمغث والمعين والكافي قد أطلق على كل من ذلك وقوله عصمة للأرامل أي يتجمعهم
 مما يضرهم والأرامل جمع أرملة وهي التقيرة التي لا زوج لها وقد يستعمل في الرجل أي يضاحكها
 ومن ثم لو أوصى للأرامل خض النساء دون الرجال وهذا البيت من أبيات في قصيدة لابي طالب
 ذكرها ابن إسحق في السيرة بطولها وهي أكثر من ثمانين بيتاً قالها الماتع لأت قرش على النبي
 صلى الله عليه وسلم ونفروا عنهم من يريد الإسلام وأولها

١٠٠٨

تحفة

٧٢٠٢

يمثل بشعر أبي طالب
 وأيض يستسقى الغمام
 بوجهه
 ثمال السامي عصمة للأرامل

ولما رأيت القوم لا وده فبهم * وقد قطعوا كل العرا والوسائل
 وقد جاهدوا بالعداوة والأذى * وقد طأوا أمر العدو والمزابل
 أعبد منافي أنت خير قومكم * فلا تشركوا في أمركم كل واحد
 فقد خفت أن لم يصلح الله أمركم * تكونوا كما كانت أحاديث وائل
 أعود برب الناس من كل طاعن * علمنا بسوء أو لم يعلمنا بطاعن
 ونور من أروى نبيرا مكانه * وراق لبر في سراء ونازل
 وبالبيت حق البيت من بطن مكة * وبالله أن الله ليس بغافل
 وكذبهم وبيت الله نبي محمد * ولما نطاعن حوله وتناضل
 ونسله حتى نصرع حوله * ونهسل عن أبناءنا والحلائل
 وماترك قوم لأبناك سدا * يحوط الذمارين بكرين وائل
 وأيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال السامي عصمة للأرامل
 يلوذ به الهلاك من آل هاشم * فهم عنده في نعمة وفواضل

قال السلمي فإن قيل كيف قال أبو طالب يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى إنما كان
 ذلك منه بعد الهجرة وأجاب بما حاصله أن أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث
 استسقى لقرش والنبي صلى الله عليه وسلم معه غلام انتهى ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه
 بذلك لما رأى من تخاليل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه وسأني في الكلام على حديث ابن مسعود
 ما يشعر بأن سؤال أبي ثعلبة النسي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء وقع بعد ذكر ابن التين أن في
 شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث لما أخبره
 به بجمرة أو غيره من شأنه وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد

وقال عمر بن حنظلة حدثنا سالم
عن أبيه عن عمار كرت قول
الشاعر وأما أنظر الى وجه
النبي صلى الله عليه وسلم
يستقي فاينزل حتى يجيش
كل مزاج

وأيض يستقي الغمام
بوجه

قال السامي عصمة للارامل

وهو قول أبي طالب - حدثني

الحسن بن محمد قال حدثنا

الانصاري قال حدثني

أبي عبد الله بن النسي

عن ثمانية بن عبد الله بن

أنس عن أنس بن عمر بن

الخطاب رضى الله عنه كان

إذا خطوا استنى بالعباس

ابن عبد المطلب فقال اللهم

أنا كأتوسل اليك بنينا صلى

الله عليه وسلم فقسنا وأنا

توسل اليك بعم بنينا فاسقنا

قال فيسقون (باب تحويل

الرداء في الاستسقاء)

حدثنا الشيخ قال حدثنا

وهب قال أخبرنا شعبة

١٠١١

ع

تذكرة

٥٢٩٧

المعشورة معرفة أبي طالب نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت في كثير من الاخبار وسكت
بها الشيعة في أنه كان مسلما. ورأيت لعل بن حنظلة البصري جراح في نفسه شعرا في طلب وزعم في
أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك
يحتجون لعنه ثم بالغ في سهمهم والرد عليهم واستدلوا بما لا دلالة فيه وقد سنت فساد ذلك
كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الاصابة وسأني بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب معش النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله) وقال عمر بن حنظلة (قوله) أي ابن عبد الله بن عمر وسأله شيخه هو وعمره مختلف
في الاحتجاج به. وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة
فأعضدت إحدى الطريقين بالآخرى وهومن أمثله أحدى قسمي الصحيح كما تقرر في علوم
الحديث وطريق عمر المعلقة وصلها أحدوا بن ماجه والاسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله
ابن عقيل الثقفي عنه وعقيل فهم ما يفتح العين (قوله) يستقي بفتح أوله واذا بن ماجه في روايته
على المنبر وفي روايته أيضا في المدينة (قوله) يجيش بفتح أوله وكسر الميم وآخره معجمة يقال
جاش الوادي إذا نزل من الماء وجاشت القدر إذا غلت وجاش الشيء إذا تحرك وهو كناية عن كثرة
المطر (قوله) كل مزاج بكسر الميم وبالزاي معروف وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال
ووقع في رواية المعجزة حتى يجيش لك تقديم اللام على الكاف وهو تصحيف (قوله) حدثني
الحسن بن محمد) هو الرعزاني والانصاري شيخه يروي عنه البخاري كثيرا وربما أدخل بينهما
واسطة كهذا الموضوع وهومن زعم أن البخاري أخر هذا الحديث عن الانصاري نفسه (قوله)
ان عمر بن الخطاب كانوا إذا خطوا بضم الخاف وكسر الميم أي أصابعهم القطع وقدين الزبيرين
يكافى الانساب صفة مادعا بالعباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فخرج باستناده
ان العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لم ينزل بلاء الا بدنب ولم يكشف الابوية وقد توجه
القوم في ذلك المكان من نيلك وهذه أيدنا السك بالدوب ونواصينا اللبالباتو به فاسقنا الغث
فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داود
عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن
عبد المطلب فذكر الحديث وفيه نخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرى العباس ما يرى الوالد لو ألقوا فقتلوا أيها الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمه العباس
واخذوه وسلبه الى الله وفيه غبار حوا حتى سقاهاهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن
سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه يدل ان عمر فيقتل أن يكون لزيد فيه شيخان وذكر ان سعد
وغیره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداءه مصدرا للحاج منها ودام تسعة أشهر
والرمادة بفتح الراء وتحقيف الميم سمي العام الماحصل من شدة الحنط فاعتبرت الارض جدا
من عدم المطر وقد تقدم من رواية الاسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس
وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن المنذر بالاستناد المذكور وبسند متقدم
قصة العباس استجاب الاستسقاء بأهل الخمر والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس
وفضل عمر ترواؤه للعباس ومعرفة بجمته (قوله) باستسقاء تحوّل الرداء في الاستسقاء
ترجمته ورواه عنه خلافا فلان ثم ترجمه بعد ذلك لكيفية كإسائه (قوله) حدثنا الشيخ (هو ابن

رآهوه كاجرم به أو نعيم في المستحق وأخرجه من طريقه **(قوله عن محمد بن أبي بكر)** عن محمد بن عمرو بن حزم وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب وقد حدث عنه عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو كإساق بعد خمسة عشر باباً **(قوله استسقى فقلب رداءه)** ذكر الواقدي أن طول رداءه صلى الله عليه وسلم كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول ازاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر كان يلبسهما في الجمعة والعسدين ووقع في شرح الأحكام لابن بركة ذراع رداءه كالذي ذكره الواقدي في ذراع الأزار والاول أولى قال الزين ابن المنير ترجم بلفظ التحويل والذي وقع في الطريقين اللذين ساقهما لفظ القلب وكأه أراد أنهم جامعني واحد انتهى ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب فان رواية أبي زر حول وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر وقد وقع بيان المراد من ذلك في باب الاستسقاء بالمصلى في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ولفظه قلب رداءه جعل العين على الشمال وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة هذا الوجه والشمال على اليمين والمسعودي ليس من شرط الكتاب وانما ذكر زيادته استطراداً وسأني بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذکور ان شاء الله تعالى وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبدي عن الزهري عن عباد بلفظ جعل عطاؤه العين على عاتقه الأسير وعطاؤه الأسير على عاتقه الأيمن وله من طريق عمارة بن غزبه عن عباد استسقى وعليه خصه سودا غفراً دان بأخذ بأسفلها فجعلها أعلاها فلما نقلت عليه قام على عاتقه وقداستجب الشافعي في الجديد فعل ما هم به صلى الله عليه وسلم من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف زعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا لتحويله والذي في الامام كره والجوهري على استحباب التحويل فقط ولا ريب ان الذي استحبه الشافعي أحوط وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك واستحب الجوهري أيضاً أن يحول الناس بتحويل الامام وشبهه له ما رواه أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد واهل البيت بلفظ وحول الناس معه وقال اللب وأبو يوسف يحول الامام وحده واستثنى ابن الماجشون النساء فقال لا يستحب في حقهم ثم ان ظاهر قوله فقلب رداءه أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء وليس كذلك بل المعنى فقلب رداءه في أثناء الاستسقاء وقد ينسب مالك في روايته المذكورة ولفظه حول رداءه حين استقبل القبلة ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد واهل البيت ما أراد ان يدعو استقبل القبلة وحول رداءه وأصله للمصنف كإساق بعد أبواب وله من رواية الزهري عن عباد فقام ف دعا الله قائماً ثم وجهه قبل القبلة وحول رداءه فعرّف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند ارادة الدعاء واختلف في حكمه هذا التحويل بخم المذهب بالانقلاب والتحويل المحال على ما عليه وتعبه ابن العربي بان من شرط القول أن لا يقصد اليه قال وانما التحويل أمارته بينه وبين ربه قبل له حول رداءه ليتحول حاله وتعبه بان الذي حزم به يحتاج الى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر وروح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال بعضهم انما يحول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال

عن محمد بن أبي بكر عن عباد
 ابن نعيم عن عبد الله بن زيد
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استسقى فقلب رداءه حدثنا
 علي بن عبد الله

١٠١٢

ع

نظرة

٥٢٩٧

وأجيب بان التحويل من جهة الى جهة لا يقتضى البتة على العائق فالجواب على المعنى الاول
 اولى فان الاتباع اولد من تركه ليجرد احتمال الخصوص والله اعلم **(قوله)** حدثنا سفيان **(هو ابن)**
 عيينة **(قوله)** قال عبد الله بن أبي بكر أى قال قال ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصفة مرة
 وجرأت عنهم محذوف احداها من الخط وفي حذفها من اللغات بحث ووقع عند الجوى والمستقلى
 بالفظ عن عبد الله وصرح ابن خزيمة فى روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة **(قوله)** انه سمع عباد
 ابن تميم يحدث أباه الضمير فى قوله أباه يعود على عبد الله بن أبي بكر لاعلى عباد و ضبطه الكرماني
 بضم الهمزة ورايدل الموحدة أى أظنه ولم أر ذلك فى شئ من الروايات التى اتصلت لنا ومقتضاها
 ان الراوى لم يميز بان رواية عباد له عن عمه ووقع فى بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي
 بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد وقوله عن أبيه زيادة وحى وهم والصواب ما وقع
 فى النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء
 كلاهما عن سفيان قال حدثنا المسعودى ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أى ابن محمد بن
 عمرو بن حزم قال سفيان فقلت لعبد الله أى ابن أبي بكر حديث حدثنا يحيى والمسعودى عن
 أبيه عن عباد بن تميم فقال عبد الله بن أبي بكر سمعته أمان عباد يحدث أبى عن عبد الله بن زيد بن
 أبي بكر فذكر الحديث **(قوله)** خرج الى المصلى فاستسقى فى رواية الزهري المذكورة خرج
 بالناس يستسقى ولم أقف فى شئ من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته صلى
 الله عليه وسلم حال الذهاب الى المصلى ولا على وقت ذهابه وقد وقع ذلك فى حديث عائشة عند أبى
 داود وابن حبان قالت شككنا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لخط المطر فأمر بمنزله
 فوضع له المصلى ووعد الناس يوما يخرجون فيه فخرج حين بدا حاجب الشمس فقع على المنبر
 الحديث وفى حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر وفى حديث أبى الدرداء عند البيهقي والطبرانى
 لخط المطر فالتفت الى الله صلى الله عليه وسلم أن يستسقى لنا فغدا أتى الله صلى الله عليه وسلم الحديث
 وقد حكى ابن المنذر الاختلاف فى وقتها والراجح أنه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها
 كالعيد لكنها تختلف بأنها لا تختص بيوم معين وحل تصنع بالليل استنبط بعضهم من كونه صلى الله
 عليه وسلم جهر بالقرعة فيها بالنهاية أنها نهارية كالعيد والافلو كانت تصلى بالليل لا سيما بالنهار
 وجهر بالليل لطلاق النوافل ونقل ابن قدامة الاجماع على أنها لا تصلى فى وقت الكراهة وأما
 ابن حبان أن خروجه صلى الله عليه وسلم الى المصلى للاستسقاء كان فى شهر رمضان سنة ست من
 الهجرة **(قوله)** فاستقبل القبلة وحول رداه تقدم ما فيه قريبا **(قوله)** وصلى ركعتين فى
 رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة وصلى بالناس ركعتين وفى رواية الزهري
 الاثني عشر باب كيف حول ظهره صلى الله عليه وسلم لثلاث ركعتين واستدل به على ان الخطبة فى الاستسقاء قبل
 الصلاة فهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين لكن وقع عند أحمد فى حديث
 عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وكذا فى حديث أبى هريرة عند ابن ماجه
 حيث قال صلى الله عليه وسلم فى شأن ركعتين بغير أدان ولا إقامة والمخرج عند الشافعية والمالكية الثانى وعن
 أحمد رواية كذلك ورواية يحيى (٣) ولم يقع فى شئ من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة

قال حدثنا سفيان قال
 عبد الله بن أبي بكر
 انه سمع عباد بن تميم يحدث
 أباه عن عمه عبد الله بن زيد
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 خرج الى المصلى فاستسقى
 فاستقبل القبلة وحول رداه
 وصلى ركعتين

(٣) ورواية يحيى هكذا فى
 النسخ التى يابى شافعية
 بعد ما فعل فها سقطوا وحرد
 أ صححه

المذكورة ولا ما يقرأ فيها وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما مساعوا وسما
كالعبد لله يقرأ فيها بسبع وهل أتاك وفي أسناده مقال لكن أصله في السنن بلقظ ثم صلى
ركعتين كما يصلي في العبد فاخذ بنظاره الشافعي فقال يكبر فيهما ونقل الفاكهي شيخ شيوخنا
عن الشافعي استحباب التكبير حال الخسروج إليها كما في الحديث وهو غلط منه عليه ويمكن
الجمع بين ما اختلفا من الروايات في ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم
خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك
وقع الاختلاف وأما قول ابن بطلان رواه أبي بكر بن محمد الدالية على تقديم الصلاة على الخطبة
وهو أصبغ من ولده عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سداق البخاري ولا مسلم والله أعلم
وقال القرطبي يعتد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لما ثبتها من العبد وكذا ما تقدم من
تقديم الصلاة أمام الحاجة وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضا للدعوى الاستسقاء قائما
واستقبال القبلة فبه وجهه ابن العربي على حال الصلاة ثم قال يحتمل أن يكون ذلك خاصا بدعاء
الاستسقاء لا يفتي فيه وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد
بالاستسقاء وكذا أنه أحق به لأن الأصل عدم الاختصاص وترجم أيضا لكونه ركعتين وهو
أجماع عندهم قال بهواو لكونهما في المصل وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعبد
وبالجهر بالقراءة في الاستسقاء يتحول الظاهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال
القبلة **(قوله)** قال أبو عبد الله هو المصنف وقوله كان ابن عينة الخ يحتمل أن يكون تعلقا ويحتمل
أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور ويرجح الثاني أن الإجماع على أخرجه عن
جعفر القرياني عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال عن عبد الله بن زيد الذي أرى التداوي وكذا
أخرجه التستائي عن محمد بن منصور عن سفيان وثقه به ابن عينة غلط فيه **(قوله)** لأن هذا
يعني راوى حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله (بن زيد بن عاصم) فالتقدير لأن هذا أي
عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم **(قوله)** ما زلت الانصار احتراز عن ما زلت بنميم وهو ما زلت
ابن مالك بن عمرو بن نعيم وهو ما زلت بن منصور بن الحرث بن خصفة بن عجمه ثم همل
مفتوحين ابن قيس بن عيلان وما زلت بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وما زلت بن
وهو ما زلت بن كعب بن زبيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة وما زلت بن شيبان وهو ما زلت بن ذهل بن ثعلبة
ابن شيبان وغيرهم قال الرشاشي ما زلت في التماثل كثير والممازنت في اللغة حض التماثل وقد
حذف البخاري مقابلة التقدير وذلك أي عبد الله بن زيد راى الأذان عبد الله بن زيد بن
عبد الله وقد انتفاق الاسم واسم الأب والنسبة إلى الانصار ثم إلى الخسروج والصحة والرواية
والترقي في الجد والوطن الذي من الخسروج لأن حفيد عاصم من ما زلت وحفيد عبد الله من بحرث
ابن الخسروج والله أعلم **(قوله)** باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقطع إذا انتهك
محارمه هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الجوى وحده خالية من حديث ومن أثر قال ابن رشد
كانها كانت في رقعة مفردة فأعملها الباقيون وكان وضعها السدخل تحتها حد بنوا آلن
شيئهم أحدث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء وآخر ذلك ليضعه
التعديري بعض سننه كاجرت به عادته غالباً فعاقه عن ذلك عائق والله أعلم **(قوله)** باب

* قال أبو عبد الله كان ابن
عينة يقول هو صاحب
الأذان ولكنه وعصم لأن
هذا عبد الله بن زيد بن
عاصم الممازني ما زلت الانصار
* (باب انتقام الرب عز وجل
من خلقه بالقطع إذا انتهك
محارمه) * (باب

الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملهوظ في الخروج والمبالغة في اجتماع الناس وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المعهود في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان وقد ترجم له المصنف بعد ذلك من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء وترجمه أيضاً الاستسقاء في خطبة الجمعة فأشار بذلك إلى أنه ان اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ومدار الطرق الثلاثة على شريك فالأولى عن أبي حمزة والثانية عن مالك والثالثة عن اسمعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك وأخرجه أيضاً من طرق أخرى عن أنس سننهما إليها عند النقل: وأند هذا ان شاء الله تعالى (قوله ان رجلاً) لم أتف على تسميته في حديث أنس وروى الامام أحمد من حديث كعب بن مرة ما عكن أن يفسر هذا الميم بأنه كعب المذكور وسأذكر بعض سياقه بعد قليل وروى البيهقي في الدلائل من طريق حمزة ما عكن أن يفسر بأنه كعب بن حصة بن حذيفة بن بدر الفزاري ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السطخ أنه قال لكعب بن مرة كعب حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذر قال جابر رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسقى الله عز وجل فرجع يديه فقال اللهم اسقنا الحديث في هذا أنه غير كعب وسبأني بعد أبواب في هذه القصة قائماً أو سفيان ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب وهو وهم لأنه جافي واقعة أخرى كما سنوخصه ان شاء الله تعالى في باب الاستسقاء المشركون بالسليين وقد تقدم في الجمعة رواية اسمعيل بن أبي طلحة عن أنس أصاب الناس سبعة أي جذب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب يوم الجمعة قام أعرابي وسبأني من رواية يحيى بن سعيد عن أنس أرى رجلاً أعرابي من أهل البدو وأما قوله في رواية ثابت الآسية في باب الدعاء اذا كثرت المطر عن أنس فقام الناس فصاحوا فلا يعارض ذلك لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقته سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم وقد وقع في رواية ثابت أيضاً عند أحد أقال بعض أهل المسجد وهي ترجح الاحتمال الأول (قوله من باب كان وجه المنبر) بكسر واو ووجهه يجوز ضمها أي مواجهه ووقع في شرح ابن التين ان معناه مستدير القبلة وهو وهم وكأنه ظن ان الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر وليس الامر كذلك ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر من باب كان نحو دار القضاء وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الامارة وليس كذلك وانما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ثم طال ذلك قبل لها دار القضاء كره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر وذكر عمر بن شمة في اختيار المدينة عن أبي غسان المدني سمعت ابن أبي فديك عن عه كانت دار القضاء لعمر فأمر عبد الله وخصه أن يبعها عند وفاته في دين كان عليه فباعها من معاوية وكانت تسمى دار القضاء قال ابن أبي فديك سمعت عبي يقول ان كانت تسمى دار قضاء الدين قال وأخبرني عن أن انوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبقى في المسجد خوخة الا خوخة أبي بكر وقد صارت بعد ذلك إلى مروان

الاستسقاء في المسجد الجامع * حدثنا محمد قال أخبرنا أبو حمزة أنس ابن عياض قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي غر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجه المنبر وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٠١٣

م في

تحفة

٩٠٦

وهو أمر المدة فلهما شبهة من قال انما دار الامارة فلا يصكون غلط كما قال صاحب المطالع وغيره وجاء في تسمية امدار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في اخبار المدة شبهة عن ابي عثمان المدني ارضاع عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمها سهيلة بنت عاصم قالت كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وانما سميت دار القضاء لان عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها اليالى الشورى حتى قضى الامر فيها فباعها ابو عبد الرحمن بن معاوية بن ابي سفيان قال عبد العزيز فكانت فيها الدواوين بيت المال ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد و زاد اجد في رواية ثابت عن انس اني لقايت عند المتبرقا فاذن لي قوة ضبطة للقصة لقربه ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله الامن روايته **(قوله)** قائم يخطب زاد في رواية قتادة في الادب بالمدينة **(قوله)** فقال يا رسول الله هذا يدل على ان السائل كان مسلما فأتيت أن يكون أسفان فانه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كسبائي في حديث عبد الله بن مسعود قريبا **(قوله)** هلكت الاموال في رواية كريمة وأبي ذر جعاع الكشمي المواشي وهو المراد بالاموال هلالات الصامت وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ هت الكراع وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها وفي رواية يحيى بن سعيد الانية هلكت الماشية هت العمال هت الناس وهومن ذكر العام بعد انخاص والمراد لا كهم عدم وجود ما يعيشون به من الاقوات المتقودة بحبس المطر **(قوله)** وانقطعت السبل في رواية الاصيل ونقطعت بمناة وتشديد الطاء والمراد بذلك ان الابل ضعفت لقلة القوت عن السفر واكوتها لا يجد طريقا يقام من الكلام ما يقيم أودها وقيل المراد نقاد ما عند الناس من الطعام وأقلته فلا يجدون ما يحملونه يحملونه الى الاسواق ووقع في رواية قتادة الانية عن انس خط المطر أي قل وهو فتح الساق والطاء وحكي يضم ثم كسر وزاد في رواية ثابت الانية عن انس واجزت الشجر واجراها كناية عن يس ورقها لعدم شربها الماء ولا تشابه قصير الشجر أعواد البقر ورق ووقع لا جد في رواية قتادة وأحملت الارض وهذه الالفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ويحتمل أن يكون بعض الرواة رأى شيئا مما قاله بالمعنى لانها متقاربة فلا تكون غلطا كما قال صاحب المطالع وغيره **(قوله)** فادع الله يغثنا أي فهو يغثنا وهذه رواية الاكرو لا يذر ان يغثنا وفي رواية اسمعيل ابن جعفر الانية لكشمي يغثنا بالحزم ويجوز الضم في يغثنا على الثمن الاغاثة والفتح على انه من الغث ويرجح الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فقال اللهم أغثنا ووقع في رواية قتادة فادع الله أن يسقينا وله في الادب فاستسق ربك قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هرون اللهم أغثنا وجاز أن يكون من الغوث أو من الغث والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غثا وغثا ناسقاهم المطر وانما هم اجاب دعاهم ويقال غاث وغاث بمعنى والرباى أعلى وقال ابن زيد الاصل غاثه الله يغوثه غوثا فغاث واستعمل اغاثه ومن فتح أوله فن الغث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثا وغثنا **(قوله)** فرغ يديه زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ورفع الناس أي بهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون وزاد في رواية ثريان حذا وجهه ولان خزيمة من رواية جعد بن انس حتى رأيت بيضا ابطيه وتقدم في الجمعة بلفظ فقيده ودعا زاد في رواية قتادة في الادب فنظر الى السماء

قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه

(قوله فقال اللهم اسقنا) أعاده ثلاثاً في هذه الرواية ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس
 اللهم اسقنا منين والاختلاف زيادة أولى وبرجحها ما تقدم في العلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا
 دعا دعاء ثلاثاً (قوله ولا والله) كذلك لا كثيراً ولا ولا في رواية ثابت المذكور وقام
 الله (قوله من حجاب) أي مجتمع (ولا قرعة) بفتح القاف والزاى بعد حمله أي حجاب متفرق
 قال ابن سيده القرع قطع من الحجاب رفاق زاد أبو عبيدوا أكثر ما يجي في الخبر (قوله ولا شياً)
 بالنصب عطف على موضع الجار والمجرور أي ما يرى شيئاً والمراد في علامات المطر من ريح وغيره
 (قوله وما يشنا وبين سلع) بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدنية وقد حكى أنه بفتح
 اللام (قوله من بيت ولادار) أي يجيبنا عن رؤيته وأشار بذلك إلى أن الحجاب كان مقفوداً
 لاستتار بيت ولا غيره ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال أنس وإن السماء لم يزل
 الزجاجة أي لشدتها صفاً ما رزق ذلك مشعر بعدم الحجاب أيضاً (قوله فطلعت) أي ظهرت (من
 ورأه) أي سلع وكان شأنه أن تأتي من جهة العرلان وضع سلع بقتضى ذلك (قوله مثل الترس)
 أي مستديرة ولم يرأها مثل في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة فتشأت
 سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها فهذا شعر بأنها كانت صغيرة وفي رواية ثابت المذكورة
 فهاجرت مع أنشأت سحاباً ما اجتمع وفي رواية قتادة في الأدب فتشأت السحاب بفضله البعض وفي
 رواية ابن الآتية حتى ثار السحاب أمثال الجبال أي لكبرته وفيه ثم لم ينزل عن منبره حتى
 رأنا المطر يتحدر على جنبه وهذا يدل على أن السقف وكف لكونه كان من جريد الخيل (قوله)
 فلما توسطت السماء انتشرت) هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت
 حيثن وكان قائده تعميم الأرض بالمطر (قوله مارأنا الشمس سبتاً) كناية عن استمرار الغيم
 الماطر وهذا في الغالب والافتد بفتح الميم والشمس نادية وقد تعجب الشمس بغير مطر وأصرح
 من ذلك رواية اسحق الآتية بلطف فطرنا يومنا ذلك ومن الغدوم من بعد الغدو الذي يليه حتى
 الجمعة الأخرى وأما قوله سنا فوقع لاكثر بلطف السبت يعني أحد الأيام والمراد به الأسبوع
 وهو من تسعة الشئ باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال ويقال أراد قطعة
 من الزمان وقال الزين بن المنير قوله سبتاً أي من السبت إلى السبت أي جمعة وقال المحب
 الطبري مثله وزاد أن فيه تجوز لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثاني منتهى وإنما عبر أنس
 بذلك لأنه كان من الانصار وكانوا قد جاؤوا اليه وقد أخذوا بكثر من اصطلاحهم وأما قوله
 الأسبوع سبتاً لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وحكى النورى تعبا
 لقوله كما ثبت في الدلائل أن المراد بقوله سنا قطعة من الزمان ولطف ثابت الناس يقولون سبتاً
 من سبت إلى سبت وأما السبت قطعة من الزمان وأن الداودي رواه بلطف سبتاً وهو تعفيف
 وتعقب بان الداودي لم يفر ذلك فقد وقع في رواية الجوى والمسلمي هنا سنا وكذا رواه اسعد
 ابن منصور عن المرادودى عن شريك ووافقه أحمد من رواية ثابت عن أنس وكان من أدنى أنه
 تعفيف استبعد اجتماع قوله سنا مع قوله في رواية اسعد بن جعفر الآتية سعاليس عتبعه
 لأن من قال سنا أراد سبعة أيام تامة ومن قال سبعا أضاف أيضاً وما ملقاً من الجمعة وقد وقع
 في رواية مالك عن شريك فطرنا من جمعة إلى جمعة وفي رواية للنسبي فدامت جمعة وفي رواية

فقال اللهم اسقنا اللهم اسقنا
 اللهم اسقنا قال أنس ولا
 والله ما ترى في السماء من
 حجاب ولا قرعة ولا شياً
 وما يشنا وبين سلع من بيت
 ولادار قال فطلعت من
 ورأه سحابة مثل الترس
 فلما توسطت السماء انتشرت
 ثم أمطرت قال والله مارأنا
 الشمس سبتاً

عبدوس والقاسبي فيما حكاهما سبنا كما يقال جهنما ووهب من عز هذه الرواية لاني
وفي رواية قتادة الاستية خطرنا كذا ناضل الى منازلنا من كثرة المطر وقد تقدم المصنف في
الجمعة من وجه آخر بلفظ آخر جرحنا نفوس الملاح حتى آتينا منازلنا وسلم في رواية ثابت فامطرنا
حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتي أهل ولا ينزح في رواية جريح حتى أتم الشاب القريب
الدار الرجوع الى أهله والمصنف في الادب من طريق قتادة حتى سالت مناع المدينة
ومناع جمع مشعب بالمثلثة وآخره موحدة مسيل المله (قوله) ثم دخل رجل من ذلك الباب
في الجمعة المقبلة) ظاهره أنه غير الاول لان السكره اذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك
في آخر هذا الحديث هنا سألت أنسا هو الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يجز
باتفاق الظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لان أنسا من أهل اللسان وقد تعدت
وساقي في رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وكذا لقادة في الادب وقد تقدم في الجمعة
من وجه آخر كذلك وهذا يقتضي أنه كان يشربه وساق في رواية يحيى بن سعيد قاضي الرجل
فقال يا رسول الله ومثله لاني عوانة من طريق حفص عن أنس بلفظ خاز لنا غطرت حتى جاء ذلك
الاعراب في الجمعة الاخرى وأصله في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فعل أنسا ذكره
بعد أن نسبه أو أنه بعد أن كان ذكره ويؤيد ذلك رواية الليثي في الدلائل من طريق يزيد بن
عبد السلي قال لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك أناه وقد بنى خزانة وقبوه
خارجة بن حصن أخوه عينة قدموا على أبي عاف فقالوا يا رسول الله قد انار بك أن يغتافا ذكر
الحديث وشوه فقال اللهم اسق بيلدك وبهتلك وانشر بركتك اللهم اسقنا غنما غنما غنما غنما
طحاوا وسعاعا جلا غير اجل نافع غير ضار اللهم سقنا راحة لا سقنا عذاب اللهم اسقنا الغيث
وانصرنا على الاعداء وفيه قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعة ولا حباب وما بين المسجد وسلم
من يشاه فذكر نحو حديث أنس يشاه وفيه قال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم هلكت
الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبيرا وفدا
ولذلك سمى من بينهم والله أعلم وأحدث هذه الرواية صفة الداء المذكور والوقت الذي وقع ذلك
فيه (قوله) هلكت الاموال وانقطع السبل) أي بسبب غير السبب الاول والمراد أن كثرة
الماء انقطع المرى بسببه فهلكت المواشي من عدم الرعي أو لعدم ما يكفيها من المطر ويدل على
ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند الساق من كثرة الماء واما انقطاع السبل فلهذا سئلوا
الطريق من كثرة الماء وفي رواية جريح عن خزيمة واحتسب الركبان وفي رواية مالك عن شريك
تهدمت البيوت وفي رواية اسحق الاستية هدم البناء غرق المال (قوله) فادع الله يسكنها
يجوز في يسكنها الضم والسكون ولكشعني هنا أن يسكنها والضمير يعود على الامطار وأعلى
السحاب وأعلى السماء والعرب تطلق على المطر ماء وفي رواية سعيد عن شريك أن يسكن
عنا الله وفي رواية أحمد بن طريق ثابت أن رفعها عنا وفي رواية قتادة في الادب فادع ربك
أن يحبسها عنا ففتحك وفي رواية ثابت بن قيس زاد في رواية جريح لعل ابن آدم (قوله)
فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدبه) تقدم الكلام عليه قريبا (قوله) اللهم حوالينا) يقع
اللام وفيه حذف تقديره اجل أو أمطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (قوله)

ثم دخل رجل من ذلك
الباب في الجمعة المقبلة
ورسول الله صلى الله
عليه وسلم قائم يحض
فاستقبله قائما فقال يا رسول
الله هلكت الاموال
وانقطع السبل فادع الله
يسكنها قال فرجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يدبه
ثم قال اللهم حوالينا

ولاعلينا) فيه بيان للمراد بقوله حوالا لانها تشمل الطرق التي حولهم فاراد اخرها بقوله
ولاعلينا قال الطيبي في ادخل الواو هنا معنى لطيف وذلك انهم لو سقطها لكان مستقبلا لا كلام
وامعها فقط ودخل الواو يقتضى أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن
ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو مختصة للعطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم يتجوع
الخزفة لولا أن كل شديها فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الإرضاع بأخره اذ
كانوا يكرهون ذلك أيضا اهـ (قوله اللهم على الاكام) فيه بيان للمراد بقوله حوالا والاكلام
بكسر الهمزة وقد تنفتح وتجمع كقصة فصحاح قال ابن البرقي هو التراب المتجمع وقال الداودي هي
أكبر من الكدبة وقال القزاز هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الخطابي هي الهضبة
الخضمة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الارض وقال الثعالبي الاكمة أعلى من الرابية
وقيل دونها (قوله والظراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن
وقال القزاز هو الجبل المنسطح ليس بالعالي وقال الجوهرى الرابية الصغيرة (قوله والادوية) في
رواية مالك بطون الادوية والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به فالواو لم تدمع (قوله جمع فاعل
الادوية جمع وادوية نظروا دما لك في روايته ورؤس الجبال (قوله فاقطعت) أى السماء أو
السحابة الماطرة والمعنى أنها أسكنت عن المطر على المدينة وفي رواية مالك فانجابت عن المدينة
انجابت النوب أى خرجت عنها كما يخرج النوب عن لابس وفي رواية سعد بن شريك فغادى
الآن تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فترك السحاب حتى ماتى سنة شيئا والمراد بقوله ما
ترى منه شيئا أى في المدينة وسلم في رواية حفص ترمى عن السحاب يتفرق كما قاله الملاحين
تطوى والملا يضم الميم والقصر وقد تدمج مع لاءة وهو ثوب معروف وفي رواية قتادة عند المنصف
فلقد رأيت السحاب يتقطع عينا وشمالا بمطرون أى أهل النواحي ولا يمتطرون أهل المدينة وله في
الادب فعل السحاب تصدع عن المدينة وزاد فيه برهم الله كرامة نبيه واجابة دعوته وله في رواية
ثابت عن أنس فكشطت أى تكشفت فجعلت تغطر حول المدينة ولا تغطر بالمدينة قطرة فتظورت
الى المدينة وانهم المثل الاكليل ولا جدم من هذا الوجه فتقو رما فوق رؤوسنا من السحاب حتى كأنها
في الكليل والاكليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شئ دار من جوانه واشترى لم يوضع على
الرأس فيصطبها وهو من ملابس الملوك كالنجا وفي رواية اسحق عن أنس فاشترى بيده الى
ناحسة من السحاب الاقربحت حتى صارت المدينة في مثل الحوبة والحوبة بفتح الحاء ثم
الموحدة وهي الحفرة المستديرة الواسعة والمراد بها القرحة في السحاب وقال الخطابي المراد
بالحوبة هنا الترس وضبطها الزين بن المنبر يعالغوه يشون بدل الموحدة ثم فسر بالشمس اذا ظهرت
في خلال السحاب لكن جزم عاصم بأن من قاله بالنون فقد حذف وفي رواية اسحق من الزيادة
أيضا وسال الوادي وادى قاة شهر او قاة بفتح القاف والنون انفسقتم على أرض ذات
مزارع ناحية أحد وادىها أحد أودية المدينة المشهورة قاله الخازمي وذكر محمد بن الحسن
الخزرجي في أخبار المدينة فاستدل ان أول من سماه وادى قاة تبع العباسي لما قدم ويترقب قبل
الاسلام وفي رواية أن تغلبت رائدا نظرا الى مزارع المدينة فقال نظرت فاذا قناتان نجح
ولابن والجرف حب وتين والخرار يعني جمع حرمه لمتين لأحب ولابن اهـ وتقدم في المعجمة
من هذا الوجه وسال الوادي قنات وأعرى بالضم على البذل على أن قنات اسم الوادي ولعله من

ولاعلينا اللهم على الاكام
والجبال والظراب والادوية
ومنابت الشجر قال
فاقطعت وخرجاتنى في
الشمس وال شريك فسألت
أنسا أهو الرجل الاول
قال لأدري

نسمة الشئ باسم ما جاوره وقرأت بخط الرضى الشاطبي قال الفقهاء تقوله بالنصب والتنوين
 يتوهمونه فنادته المقنونات وليس كذلك اهـ وهذا الذي ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال
 هو على التشبيه أى سال مثل القناة وقوله فى الرواية المذكورة الاحداث بالجوده وفتح الجيم
 المطر الغزير وهذا يدل على أن المطر استمر في مسمى المدينة فقد يشكك بأنه يستلزم أن قول
 السائل هلكت الاموال وانقطع السبل لم يرتفع الاهلاك ولا القمع وهو خلاف مطلوبه
 ويمكن الجواب بان المراد أن المطر استمر حول المدينة من الاكام والظراب ويطون الاودية لافى
 الطرق المسلوكة ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثيرة لو كانت تجاورها واذما جاز ذلك جاز أن
 يوجد للماشية أما كن تكنها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الاشكال وفى هذا
 الحديث من القوائد غم ما تقدم جواز مكالمة الامام فى الخطبة للعاجلة وفيه القيام فى الخطبة
 وأما لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطروفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وانما لم يشر ذلك بعض
 أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الادب بالتسليم وترك الاستدعاء بالسؤال ومنه قول أنس كان
 يجيبنا أن يجي الرجل من البادية فيسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الدعاء من أهل
 الخبر ومن يرجي منه القبول واجابهم ذلك ومن أدبه بالحل لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة
 المقترضة للصحة التوجه فترجى الاجابة عنده وفيه تكرار الدعاء ثلاثا وادخال دعاء الاستسقاء
 خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة
 الاستسقاء وليس فى السباق ما يدل على أنه فواهم الجماعة وفيه علم من أعلام النبوة فى اجابة الله
 دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه وأمهات استدعاء الاستسقاء وانتماء فى الاستسقاء وانتساب
 الحساب أمر به مجرد الاشارة وفيه الادب فى الدعاء حيث لم يدع رفع المطر مطلقا لاحتمال الاحتياج
 الى استمراره فاحترز فيه بما يقتضى رفع الضرر وبقاء النفع ويستنبط منه أن من أتم الله عليه
 نعمة لا ينبغي له أن يتسخطها العارض يعرض فيها بل يسأل الله رفع ذلك العارض وبقاء النعمة
 وفيه ان الدعاء برفع الضرر لا ينافى التوكل وان كان مقام الافضل التقويض لانه صلى الله
 عليه وسلم كان عالما بما وقع لهم من الجذب وأمر السؤل فى ذلك تقوى بضار به ثم اجابهم الى
 الدعاء لاسأله فى ذلك بيان الجواز وتقرر لسننة هذه العبادة الخاصة أشار الى ذلك ابن ابي جرة
 نفع الله به وفيه جواز التيسر الخطيب على المنبر تعجبا من أحوال الناس وجواز الصياح
 المسجد بسبب الحاجة المقترضة لذلك وفيه التيسر لكيد الكلام ويحتمل أن يكون ذلك جرى
 على لسان أنس بفرضه البين واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة وعلى أن
 الاستسقاء لا تشترع فيه صلاة فأما الاول فقال به الشافعى وكراهه سفيان الثوري وأما الثانى
 فقال به أبو حنيفة كما تقدم وتعقب بان الذى وقع فى هذه القصة مجرد دعاء لا شافعى مشروعية
 الصلاة لها وقد يستفى واقعة أخرى كما تقدم واستدل به على الاكتفاء بدعاء الامام فى الاستسقاء
 قاله ابن بطال وتعقب بما سأتى فى رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس أيدهم مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يدعون وقد استدل به المصنف فى الدعوات على رفع الدين فى كل دعاء وفى الباب
 عدة حديث جهم المذنبى فى جزمه فرد وأورد منها النووى فى صحة الصلاة فى شرح المذهب
 قرن لثنتين حديثا وسند كرمه الجمع بينهما وبين قول أنس كان لا يرفع فيه الا فى الاستسقاء بعد

أربعة عشر باباً ان شاء الله تعالى وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للهاجرة وقد ترجمه البخاري
بذلك ﴿ **قوله** باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك المذكور وقد
تقدم فوائده في النقيض وقوله يوم الجمعة في رواية كريمة يوم جمعة التذكير ﴿ **قوله**
باب الاستسقاء على المنبر

أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من رواية قادة
عن أنس وقد تقدم فوائده أيضاً ﴿ **قوله** باب من اكتفى بصلاته الجمعة في
الاستسقاء

أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه
أيضاً وقوله فيه فداً فطرنا في رواية الأصلي فادع الله قبل فداً وكل من الفظين مقدار في مال
بذكره وفيه تعقب على من استدلل به فيقول لا شرع الصلاة بالاستسقاء لأن الظاهر
ما تضمنته الترجمة ﴿ **قوله** باب الدعاء إذا انقطع السبل من كثرة المطر

أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق أخرى عن مالك وقد تقدم ما فيه وحراده بقوله من
كثرة المطر أي وسائر ما ذكر في الحديث مما شرع الاستسقاء عند وجوده وظاهره أن الدعاء بذلك
شوق على سبق السقا وكلام الشافعي في الامور واقع وزاد أنه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا
الصلاة ولا تحويل الداء بل يذبح بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة وفي هذا تعقب على
من قال من الشافعية أنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم يرد به السنة
﴿ **قوله** باب ما قيل النبي صلى الله عليه وسلم يجوز دماء الخ

178 180 182 184 186 188 190 192 194 196 198 200 202 204 206 208 210 212 214 216 218 220 222 224 226 228 230 232 234 236 238 240 242 244 246 248 250 252 254 256 258 260 262 264 266 268 270 272 274 276 278 280 282 284 286 288 290 292 294 296 298 300 302 304 306 308 310 312 314 316 318 320 322 324 326 328 330 332 334 336 338 340 342 344 346 348 350 352 354 356 358 360 362 364 366 368 370 372 374 376 378 380 382 384 386 388 390 392 394 396 398 400 402 404 406 408 410 412 414 416 418 420 422 424 426 428 430 432 434 436 438 440 442 444 446 448 450 452 454 456 458 460 462 464 466 468 470 472 474 476 478 480 482 484 486 488 490 492 494 496 498 500 502 504 506 508 510 512 514 516 518 520 522 524 526 528 530 532 534 536 538 540 542 544 546 548 550 552 554 556 558 560 562 564 566 568 570 572 574 576 578 580 582 584 586 588 590 592 594 596 598 600 602 604 606 608 610 612 614 616 618 620 622 624 626 628 630 632 634 636 638 640 642 644 646 648 650 652 654 656 658 660 662 664 666 668 670 672 674 676 678 680 682 684 686 688 690 692 694 696 698 700 702 704 706 708 710 712 714 716 718 720 722 724 726 728 730 732 734 736 738 740 742 744 746 748 750 752 754 756 758 760 762 764 766 768 770 772 774 776 778 780 782 784 786 788 790 792 794 796 798 800 802 804 806 808 810 812 814 816 818 820 822 824 826 828 830 832 834 836 838 840 842 844 846 848 850 852 854 856 858 860 862 864 866 868 870 872 874 876 878 880 882 884 886 888 890 892 894 896 898 900 902 904 906 908 910 912 914 916 918 920 922 924 926 928 930 932 934 936 938 940 942 944 946 948 950 952 954 956 958 960 962 964 966 968 970 972 974 976 978 980 982 984 986 988 990 992 994 996 998 1000

﴿باب اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردهم﴾ وحدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله فعدا الله فطهرنا من الجمعة الى الجمعة فقام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهديت السبوت وقطعت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم على ظهور الجبال والاكمام وبطون الأودية ومنابت الشجر فاجابت عن المدينة انجيب انبوب ﴿باب اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند التقية﴾ حدثنا محمد بن كثير عن سنان قال حدثنا منصور والاعمش عن أبي النضى عن مسعود فقال ان قرئنا بطوا عن الاسلام فعدا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فأخذتهم سننهم حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام

بلفظ قليل مع صحة الخبر لان الذي قال في الحديث ولم يذكر أنه حول رداءه، ويحتمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يميز بالحكم وأيضاً فسكوت الراوي عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع وأما تقييده بقوله يوم الجمعة فليس ان قوله فيما مضى باب تحويل الرداء في الاستسقاء أى الذى يقام فى المصلى وهذا السابق الذى أورده المصنف بهذا الحديث فى هذا الباب مختصر جداً وساقى مطولاً من الوجه المذكور بعد اثني عشر باباً وفيه يتخطب على المنبر يوم الجمعة ﴿قوله باب﴾ اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردهم ﴿قوله﴾ أورده فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك أيضاً قال ان من المتر تقدم له باب سؤال الناس الامام اذا خطبوا والفرق بين الترجين ان الاول لبيان ما على الناس أن يفعلوه اذا احتاجوا الى الاستسقاء والثانية لبيان ما على الامام من اجابة سؤالهم ﴿قوله باب﴾ اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند التقية قال ابن الزين في المتظر هذه الترجمة منع أهل السنة من الاستبداد بالاستسقاء كذلك اقال ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة لان الاستسقاء انما يقع عقب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بالقطع ثم سئل أن يدعو برفع ذلك ففعل فقوله ان يكون امام المسلمين هو الذى دعاه الى الكفار بالجد فأجاب بآية الكفار بسأله الدعاء بالسقاء انتهى ومجمله ان الترجمة أهم من الحديث ويمكن أن يقال هي مطابقة لما وردت فيه ويلحق بها بقية الصور اذ لا تظهر الفرق بين ما اذا استشفعوا بسبب دعائه أو بسبب الله لهم بذلك فان الجامع بينهما ظاهر الخضر عنهم والذلة للمؤمنين في التقاسم منهم الدعاء لهم وذلك من مطالب الشرع ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب اذا من الترجمة وبكون التقدير في الجواب مشكلاً أجايبهم مطلقاً وأجايبهم بشرط أن يكون هو الذى دعاه عليهم أو لم يجهم الى ذلك أصلاً ولا دلالة فيما رقع من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة على مشروعه ذلك لغيره اذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لاطلاعهم على المصلحة في ذلك بخلاف من بعدهم من الأئمة ولعله حذف جواب اذا لوجود هذه الاحتمالات ويمكن أن يقال اذا رجا امام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود تنفع عام للمسلمين شرع دعاء عليهم والله أعلم ﴿قوله﴾ عن مسروق قال أنبت ابن مسعود القصة فذكر القصة وفيها ففزعنا فأتيت ابن مسعود فقال لي كندة فقال لي دحان يوم سألني في الطريق المذكور فأنسكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور وسند كرتي تفسير سورة الأذنان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى فارتقب يوم تأتى السماء دخان مبين مع بقية شرح هذا الحديث وتقتصر في هذا الباب على ما تعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء ﴿قوله﴾ فعدا عليهم تقدم في أوائل الاستسقاء صفة دعاءه عليهم وهو قوله اللهم سمعنا كسمع يوسف وهو منصوب بفعل تقديره أسألك أو سطلط عليهم وسألني في تفسير سورة يوسف بلفظ اللهم أكنسهم سبع كسمع يوسف وفي سورة الدخان اللهم أكنسهم الى آخره وأفاد المصنف ان استدعاء النبي صلى الله عليه وسلم على قرين بش ذلك كان عقب طردهم على ظهره صلى الجزر والذى تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة وقدمه النبي صلى

١٠٢٠
م
تحفة
٩٥٧٤

فجاءه أبو سفيان فقال يا محمد
بخت تأمر بصله الرحيم
وان قومك هلكوا فادع الله
تعالى فقرا فأرتقب يوم تأتي
الساعة بدخان مبین الآية
ثم عادوا الى كفرهم فذلك
قوله تعالى يوم ينطفئ البطشة
الكبرى يوم يدرجه قال وزاد
أسباط عن منصور فدعا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسقوا الغيث فأطبقت
عليهم سبيعا وشكا الناس
كثرة المطر قال اللهم حوالينا
ولا علينا فاتخذت السحابة
عن رأسه فسقوا الناس
حولهم

تح
٢٩٠١٢

الله عليه وسلم عليهم بذلك بعد ما بالديعة في القنوت كاتمة في أوائل الاستسقاء من حديث أبي
هريرة ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص الا لما منع أن يدعى بذلك عليهم مرارا والله أعلم **(قوله)**
فجاءه أبو سفيان يعني الاموى والدعاويه والظاهر أن مجيئه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود
ثم عادوا فذلك قوله يوم ينطفئ البطشة الكبرى يوم يدر ولم ينقل أن أباسفيان قدم المدينة قبل يدر
وعلى هذا فيجتمعا أن يكون أبو طالب كان حاضرا ذلك فلذلك قال
وأيجز يستفي الغمام بوجهه البيت لكن سياى بعد هذا يقلل ما يدل على أن القصة المذكورة
وقعت بالمدينة فإن لم يحصل على التعدد والافهوشكل جدا والله المستعان **(قوله)** بخت تأمر
بصله الرحيم يعني والذين هلكوا بدعائهم من ذوى رجب فينبغي أن تصل رجاك بالدعاء لهم ولم يقع
في هذا السباق التصريح بأنه دعاهم وسيأتى هذا الحديث في تفسير سورة ص بلفظ فكشف عنهم
ثم عادوا في سورة الدخان من وجه آخر بلفظ فاستسقى لهم فسقوا وبخوه في رواية أسباط المعلقة
(قوله) بدخان مبین الآية سقط قوله الآية تغير أي ذكر وسيأتى ذكر بقية اختلاف الرواية في
تفسير سورة الدخان **(قوله)** يوم ينطفئ البطشة الكبرى زاد الاصمعي بقية الآية **(قوله)**
وزاد أسباط هو ابن نصر وهو من زعم أنه أسباط بن محمد **(قوله)** عن منصور يعني بإسناده
الذكر كورق له إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقي والبيهقي من رواية عن ابن ثابت عن أسباط
ابن نصر عن منصور وهو ابن المعقر عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال لما رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس ادبارا فذكر نحو الذي قبله وزاد فجاءه أبو سفيان
وناس من أهل مكة فقالوا يا محمد انك تزعم انك بعثت رجلا وان قومك قد هلكوا فادع الله لهم
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقوا الغيث الحديث وقد أشاروا بقوله بعثت رجلا إلى
قوله تعالى وما أرسلناك الا رجلا للعالمين **(قوله)** فسقوا الناس حولهم كذا في جميع
الروايات في الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بني الحارث وفي رواية البيهقي المذكورة
فاسق الناس حولهم وزاد بعد هذا فقال يعني ابن مسعود لقد مرت آية الدخان وهو الجوع الخ
وقد تعقب الداودي وغيره هذه الزيادة فوسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله وشكا الناس
كثرة المطر الخ وزعموا أنه أدخل حديثا في حديث وإن الحديث الذي فيه شك كثر المطر
وقوله اللهم حوالينا ولا علينا لئلا يكون في قصة قريش واتخاذها في القصة التي رواها أنس وليس
هذا التعقب عندي بجيد اذا لما منع أن يقع ذلك مرتين والدليل على أن أسباط بن نصر لم يلفظ
ماسياى في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن أبي الضحى في هذا الحديث
فقبله رسول الله استسقى الله فاضطر قائمها قد هلك قال المضرا نك لجرى فاستسقى فسقوا
واقائل قبل لظنهم أنه أبو سفيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين فجاءه أبو
سفيان ثم وجدت في الملائل للبيهقي من طريق شعبة عن شعبة عن عمر بن مرة عن سالم عن أبي
البعث عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة عن كعب قال دعا رسول الله صلى الله عليه
وسلم على مضر فأتاه أبو سفيان فقال ادع الله لقومك قائمها قد هلكوا ورواه جدوان ماجع من
رواية الاعش عن عمر بن مرة هذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك فأبهم أباسفيان قال جاء
رجل فقال استسقى الله لمضر فقال انك لجرى المضر قال يا رسول الله استصرت الله فقصرك

«باب الدعاء إذا كثرت المطر»
 حوالينا ولا علينا» حدثني
 محمد بن أبي بكر قال حدثنا
 معمر بن عيسى الله عن
 ثابت عن أنس رضي
 الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تحفة يحط بوم جعة فقام
 الناس فصاحوا فقالوا
 يا رسول الله حط المطر
 واجزت الشجر وهلك
 الهائم فادع الله أن يسقينا
 فقال اللهم اسقنا من
 واهم الله ما ترى في السماء
 قرعة من سحاب فتشأت
 سحابة فأمرت نزل عن
 التبرفصل فلما انصرف
 نزل المطر إلى الجعة التي بناها
 فلما قام النبي صلى الله عليه
 وسلم خطب صاحب السب
 تهدمت البيوت وانقطعت
 السبل فادع الله فيصحبنا
 قيسم النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال اللهم حوالينا
 ولا علينا فكتفت المدينة
 فجعلت تمطر حوالينا واما
 تحفة بالمدية فقطرت إلى
 المدية واما التي مثل
 الكليل «باب الدعاء في
 الاستسقاء قائما» وقال لنا
 أبو نعيم عن زهير عن أبي
 اسحق خرج عبد الله بن
 يزيد الانصاري وخرج معه
 البراء بن عازب وزيد بن أرقم
 رضي الله عنهم فاستسقى

ودعوت الله فأجابك فرفع يديه فقال اللهم اسقنا غنا مفتشا من يعاصر ياطق عاجلا غير راثب
 نافعنا غرضار قال فاحيوا الخاليوا أن آتوه فشكلوا الله كثرة المطر فقالوا قد سمعت البيوت
 فرفع يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا جعل السحاب يتقطع عينا وشيئا لا يظهر بذلك أن هذا
 الرجل المهيم المقول له أنك لجرى هو أبو سفيان ليكن يظهر لي أن فاعل قال يا رسول الله
 استصرت الله الخ هو كعب بن مرة راوى هذا الخبر لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم بن طريق
 شعبة أياض عن عمرو بن مرة هذا الإسناد إلى كعب قال دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 مضرب فأتته فقلت يا رسول الله قد نصر لك وأعطاك واستجاب لك وإن قولك قد هلكوا
 الحديث فعلى هذا كان أبو سفيان وكعب احضر الجميع فكلهم أبو سفيان بشي وكعب بشي فدل
 ذلك على اتحاد قصتهما وقد ثبت في هذه ما ثبت في تلك من قوله أنك لجرى ومن قوله فقال اللهم
 حوالينا ولا علينا وغير ذلك وظهر بذلك أن اسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المدة كونه لم يقتل
 من حديث أبي حديث وساق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدية بقوله استصرت الله
 فنصر لك لأن كلامهما كان بالمدية بعد الهجرة لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة
 أنس بل قصة أنس واقعة أخرى لأن رواية أنس لم يزل على المبرح مطروا وفي هذه ما كان
 الاجعة وأضوها حتى مطروا والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في
 كل منهما مطلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بما الاستسقاء وان ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل
 الهجرة حتى قوله استصرت الله فنصر لك على التصريح بإجابة دعائه عليهم وزال الاشتغال المتقدم
 والله أعلم وأني ليكره نفي من كثرة اقدام الدماطي على غلبته ما في الصحيح بمجرد التوجه مع
 امكان التصويب بتزيد التأمل والتدقيق عن الطرق وجمع ما ورد في الباب من اختلاف اللفاظ
 فقه الحمد على ما علم وأنتم ﴿قوله﴾ ما إذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا
 كأن التقدير أن يقول حوالينا وتكفله الكرمانى اعرابا آخر وأورد فيه حديث أنس من
 طريق ثابت عنه وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وانما اختار له هذه الترجمة رواية ثابت لقوله
 فيها وما نظر بالمدية فقطرة لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر وهذه القطة تقع في هذه الرواية
 وقوله فيها وانكشفت هكذا أكثر ولكن مرة فكتفت على البناء للجهول ﴿قوله﴾ ما
 ما الدعاء في الاستسقاء قائما أى في الخطبة وغيرها قال ابن بطال الحكمة فيه
 كونه حال خشوع وانه فينا سببه القيام وقال غيره القيام شعار الاعتناء والاهتمام والدعاء
 أهم أعمال الاستسقاء فانساه القيام ويحتمل أن يكون قام لراه الناس فيقتدوا بما صنع
 ﴿قوله﴾ قال لنا أبو نعيم قال الكرمانى شعاعه الفرق بين قال لنا وحدثنا أن القول يستعمل
 فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرات والتصديق فيما يسمع في مقام التحصيل اه لكن ليس
 استعمال البخارى لذلك مختصرا في المذاكرة فانه يستعمل فيما يكون ظاهر الوقوف فيما يطع
 للمتابعات لتخلص صيغة التعديد لموضع الكتاب لاجله من الاصول المرفوعة والدليل على
 ذلك وجود كثير من الاحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبر فيها بصيغة التعديد
 في ضابطه الخارجة عن الجامع (تموله عن زهير) هو ابن معاوية أو خيثة الحنفى وأبو اسحق
 هو السبيعي ﴿قوله﴾ خرج عبد الله بن يزيد الانصاري يعنى الى الحضر فيستسقى وذلك حيث كان

فقام بهم على رجله على غير
منه فاستسقى ثم صلى ركعتين
بجهر بالقراءة ولم يؤذن ولم
يقم * قال أبو إسحق ورأى
عبد الله بن يزيد النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا أبو
اليمان قال حدثنا شعب
عن الزهري قال حدثني
عبد بن قيس أن عمه وكان
من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أخبره أن النبي
صلى الله عليه وسلم خرج
بالتاس يستسقى لهم فقام
فدعا الله قائماً توجه قبل
القبلة وحول رداءه فاستسقا
* (باب الجهر بالقراءة في
الاستسقاء) * حدثنا أبو
نعيم قال حدثنا ابن أبي
ذئب عن الزهري عن عمار
ابن تميم عن عمه قال خرج
النبي صلى الله عليه وسلم
يستسقى فوجه إلى القبلة
يدعو وحول رداءه ثم صلى
ركعتين بجهر فيما بالقراءة
* (باب كيف حول النبي
صلى الله عليه وسلم ظهره
إلى الناس) * حدثنا آدم *
قال حدثنا ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عبد بن قيس
عن عمه قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يوم خرج
يستسقى قال فحول إلى الناس
ظهره واستقبل القبلة يدعو
ثم حول رداءه ثم صلى لنا
ركعتين جهر فيما بالقراءة

أما على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد
عليها ذلك إن سعد بن غيره وقد روى هذا الحديث قبيصة عن الثوري عن أبي إسحق قال بعث
ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه وفيهم يزيد
ابن أرقم والبراء بن عازب أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الزاق عن الثوري
فقال فيه ابن الزبير خرج يستسقى بالناس الحديث وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم
وانما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بظاهر ابن الزبير وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهيدي عن
الثوري على ذلك **(قوله فقام بهم)** في رواية أبي الوقت وأبو ذر له **(قوله فاستسقى)** في رواية أبي
الوقت فاستسقى * **(قائدة)** * أورد الجسدي في الجمع هذا الحديث فيما اتفرد به البخاري وهو في
ذلك وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث ابن أرقم **(قوله ثم صلى ركعتين)**
ظاهراً أنه آخر الصلاة عن الخطبة وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبه فقال في روايته
عن أبي إسحق إن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى أخرجه مسلم
وقد تقدم في أوائل الاستسقاء في ذلك وأن الجهم وذهبوا إلى تقديم الصلاة عن
اختار تقدم الخطبة ابن المنذر وصرح السجعي أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستسقاء
لا في الخوازم **(قوله ولم يؤذن ولم يقيم)** قال ابن بطلان أجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء
والله أعلم **(قوله قال أبو إسحق ورأى عبد الله بن يزيد النبي صلى الله عليه وسلم)** كذلك
وللمصموي وحده روى عبد الله بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم وجدته كذلك في نسخة
الصفاني فإن كانت روايته محفوظة احتمل أن يكون المراد أنه رأى هذا الحديث بعينه والظاهر
أن مراده أنه روى في الجله فوافق قوله رأى لأن كلامه ما ثبت له الصححة أما سماع هذا الحديث
فلا وقوله قال أبو إسحق هو موصول وقد رواه الاسماعيلي من رواية آجذ بن يونس وعلي بن الجعد
عن زهير وصرحاً اتصاله إلى أبي إسحق وكان السرفي أراد هذا الموقف هنا كونه بفسر المراد
بقوله في الرواية المرفوعة بعده فدعا الله قائماً أي كان على رجله لا على المنبر والله أعلم **(قوله
ما الجهر بالقراءة في الاستسقاء)** أي في صلاتها ونقل ابن بطلان أيضاً الإجماع عليه
(قوله ثم صلى ركعتين بجهر) في رواية كريمة والأصلي جهر بلفظ الماضي **(قوله
كيف حول النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إلى الناس)** أورد فيه الحديث
الذكر ووجه قول ابن الناس ظهره وقد استشكل لأن الترجمة لكيفية التحويل والحديث
دال على وقوع التحويل فقط وأجاب الكرماني بأن معناه حوله حال كونه داعياً وحول الزين بن
المنبر قوله كفف على الاستسقاء فقال لما كان التحويل المذكور لم يبين كونه من ناحية العين
أو النظار احتاج إلى الاستسقاء خارج أنه التفت بوجهه إلى المؤمنين لما ثبت أنه كان يجبه العين في
شأنه ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء **(قوله ثم حول رداءه)**
ظاهراً أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء هو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير
من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في بدء
التحويل أو وسطه يكون مخفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيه فيصير مستقبل **(قوله)**

عن عبد أن النبي صلى الله

عليه وسلام استوفى فصلا

رکعتی و قلب دعا و دعا (۱۰۰)

لاستسقاء في المصايف

وَلَدُنَا عِزٌّ كَبِيرٌ ۝

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن عبد الله

الاجي بلر سمع عباد بن تميم

من عمه قال خرج النبي صلى

عليه وسلم الى المصلی

تَسْقِي وَاسْتَقْبِل الْقِبْلَةَ

لی رکعتین و قلب رداء

قال سفيان فاخبرني

عودی عن ابي بكر قال

الامن على الشمال

باب استكمال القضاة في

متن ۱۰۰ / حدیث ۱۰۰

حدثنا عبد الله بن

جاءه من ربه

۱

ابو بكر بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

منه بن زید الاقصاری

هـ انا النبي صلى الله

وسلم خرج الى المصلى

والمسألة دعا أو أراد أن

سَتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَحَوْلَ

* قال أبو عبد الله

الزَّيْدُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا مَارَنِي

کوفی و هو این نزد

رفع الناس أصدؤهم

محافظ الامانة

والا

وہابیہ کی ستمیاری

عن

باب دلال عن يحيى بن

قال سمعت افض بن مالك قال

يا رسول الله هلكت الماشية

باب صلاة الاستسقاء كعتين) وهو مجرور على البدل من صلاة الجمر وبالإلا
والقدتر صلاة كعتين في الاستسقاء وهو عطف بيان أو منصوب بتقدير وقد تقدم حد
الباب في باب نحو بل الراد أو قوله في عمن عنه النبي صلى الله عليه وسلم في رواية أبي
سمع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) باب الاستسقاء في المصل) هذه الت
أخص من الترجمة المقدمة أول الباب وهي باب الخروج إلى الاستسقاء لأنه أعم من أن
إلى المصلى ووقع في رواية هذا الباب لخروج إلى الاستسقاء إلى المصلى بخلاف تلك فناء
كل رواية ترجعها (قوله) قال سفيان) هو ابن عيينة وهو متصل بالاسناد الأول وهو من
أنه علق كلزى حيث علم على المسعودي في التمهيد علامة التعليق فإنه عند ابن ماجه
آخر عن سفيان عن المسعودي وكذا قول ابن ماجة الطعان لا ندرى عن أخذه البخاري
ولذا لا يبعد أخذ المسعودي في رجاله وقد تعقب ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذ عن عبد الله
محمد بن سفيان لا يلزم من كونهم لم يعدا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضوع عنه لا
في بقصد الرواية عنه وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً وهو كما قال (قوله) عن أبي بكر) به
بن محمد بن عمرو بن حزم بإسناده وهو عن عبد بن نعيم عن عبد رزعم ابن الطعان أيضاً لا يدرى
عن أخذ أبو بكر هذا زيادة ٥١ وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق
سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عبد بن نعيم عن عبد رزعم ابن الطعان
سند عن سفيان بن عيينة مينا قال ابن بطال حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة
هذه كراهة في قبل قلب رداءه قال وهو أوسط للقصص من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذ
نخطبة قبل الصلاة (قوله) باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أتى في أثناء
الخطبة التي تقع من أجله في المصلى (قوله) حديث محمد بن أوزر في روايته أنه ابن سلام (قوله)
حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد التقي (قوله) خرج إلى المصلى يعني) في روايته المصلي
وعو (قوله) وأنه لم دعاً وأراد أن يدعو) الشك من الروى ويحتمل أن يعجب بن سعد فقد
المسراج من طريق يحيى بن أيوب عنه الشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال
وفريقنا كما تقدم في باب نحو بل الراد أو كانه كان يشك فيه تارة في يحجزه أخرى
قدم الكلام على بقية فتاواه هناك (قوله) قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله) عبد الله بن
هذا ما نرى) يعني راوى حديث الاستسقاء (والأول كوفي وهو ابن زيد) كذا وقع هذه
إدفع في رواية التكميم وحده هنا ألق المواضع باب الدعاء في الاستسقاء فاعلم أن
عن عبد الله بن زيد بن عبد بن نعيم عن عبد الله بن زيد حديثنا فيمن بيان تغارهما حيث
أجرا جميعاً وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن زيد ذكر وأصل هذا من تصرف
تكميمه كما أنه رآه في ورقة مفردة كتبت في هذا الموضوع احتياطاً ويمكن أن يكون قوله
أول أي الذي مضى في باب الدعاء في الاستسقاء هو ابن زيد بن زيادة الساء في أول اسم أبيه
قوله) باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء تضمنت هذه الرحلة
من روعه أن يكتب بدعاء الإمام في الاستسقاء وقد سألنا له قرياً (قوله) وقال أيوب بن سليمان)

أي رجل أعراني من أهل البدو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة

يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ الْوَسِيلُ إِلَى اللَّهِ فَارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ عَسَىٰ أَنْ تُفْلِحُوا ۖ وَارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ الْوَسِيلُ إِلَى اللَّهِ فَارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ عَسَىٰ أَنْ تُفْلِحُوا ۚ

11-11-2019

أى ابن بلال وهو من شيوخ البخارى الا انه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق وقد وصلها
 الاسماعيلى وأبو نعيم والبيهقى من طريق أى اسمعيل الترمذى عن أيوب وقد تقدم الكلام على
 قصة المتن في باب تحويل الرداء **(قوله)** فأتى الرجل الحرس صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله بشق المسافر) كذا لاكثر بنسخ الموحدة وكسر المعجمة بعدها فأتى واختلف في معناه فوقع
 في البخارى بشق أى مل وحكى الخطائى انه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر وقال
 الخطائى بشق ليس بشى وإنما هو لثق يعنى بلام ومثله بدل الموحدة والشين يقال لثق الطريق
 أى صار ذواحل ولثق الثوب اذا أصابه ند المطر (قلت) وهو رواية أى اسمعيل التى ذكرناها قال
 الخطائى ويحتمل ان يكون مشق بالمير بدل الموحدة أى صارت الطريق رقيقة ومنه مشق الخط والميم
 والياء متقاربان وقال ابن بطال لم يجد لبشق في اللغة معنى وفي نوادر اللسان نشق بالنون أى
 نشب انتمى وفي النون والقاف من مجمل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح نشق الظي في الحباله
 أى علق فيها ورجل نشق اذا كان ممن يدخل في امور لا يتخلص منها وقتضى كلامه هو لا لان
 الذى وقع في رواية البخارى تصحيف وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا في المضد لكراخ
 بشق الموحدة تأخروا لم يتقدم فعلى هذا فعلى بشق هنا ضعف عن السهو ويخرج عنه كضعف
 الباشق ويخرج عن الصيد لا تفر الصيد ولا يصيد وقال أبو موسى في ذيل الغريب الباشق طائر
 معروف فلو اشتق منه فعل فعمل بشق لما منع قالوا يقال بشق الثوب وبشكه قطعه في
 خفة فعلى هذا يكون معنى بشق أى قطع به من السرا تسمى كلامه وأما ما وقع في بعض
 الروايات بشق موحدة ومثله فلم أره في شى مما اتصل بنا وهو تصحيف فان البشق الانفعال ولا
 معنى له هنا **(قوله)** وقال الاوىسى) هو عبد العزيز بن عبد الله ومحمد بن جعفر خوا بن أى كبير
 المدنى أخو اسمعيل وهذا التعليق ثبت هنا للمصنف وبنت لاني الوقت وكريمة في آخر الباب الذى
 بعده وسقط الباقيين رأسا لانه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات وقد وصله أبو نعيم في
 المستخرج كما سأتى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** ما رفع الامام به
 في الاستسقاء) ثبت هذه الترجمة في رواية المجوى والمصنف قال ان ربه قد قصد به تكرير
 رفع الامام به وان كانت الترجمة التي قبلها تخففة لتنفيد فائدة وهي انه لم يكن يفعل ذلك
 الا في الاستسقاء قال ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الاول على رفع الامام به كقصد
 التنصيص في الترجمة الاولى بالقصد الاول على رفع الناس وان اندرج معه رفع الامام قال
 ويحتمل ان يكون قصد هذه الكسفة رفع الامام به لقوله حتى يرى بياض ابطه انتهى وقال
 الزبير بن المنير ما حصله لا تكرار في خاتمة الترجمة لان الاولى لسان اتباع المؤمنين الامام في
 رفع البدن والناس لا لبيان ان الامام في الاستسقاء **(قوله)** عن سعيد بن جابر عن ابي عروبة
(قوله) عن قتادة عن أنس) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن قتادة ان أنس اخذهم كما سأتى
 في صفة النبى صلى الله عليه وسلم **(قوله)** الا في الاستسقاء) ظاهره في الرفع في كل دعاء غير
 الاستسقاء وهو معارض بالا حداث التسمية بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم انها كثيرة وقد
 أفردوا المصنف بترجمة في كل الدعوات وساق فيها عدة احاديث فذهب بعضهم الى ان العمل
 بها اولى وجعل حديث أنس على قى رؤيته وذلك لا يستلزم في رؤيته غيره وذهب آخرون الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

يدعون قال لما خرجنا من

السعد حتى مطرنا فقلنا

نمطر حتى كانت الجمعة

الاخرى فأتى الرجل الى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال يا رسول الله بشق

المسافر ومنع الطريق

وقال الاوىسى حدثني

محمد بن جعفر عن يحيى بن

سعيد وشريك معا أنساعن

النبى صلى الله عليه وسلم رفع

يديه حتى رأيت بياض ابطه

(باب رفع الامام به في

الاستسقاء) أخبرنا محمد بن

شار قال حدثنا يحيى وابن

أبي عدي عن سعيد بن

قتادة عن أنس بن مالك قال

كان النبى صلى الله عليه وسلم

لا يرفع يديه في شى من دعائه

الا في الاستسقاء وانه يرفع

حتى يرى بياض ابطه

١٠٢١

م ه س ق

تحفة

١١٩٨

تج

٢٩٤/٢

* (باب ما يقال اذا مطرت) *
وقال ابن عباس كصيب المطر وقال غيره صاب وأصاب يصوب * حدثنا المروزي قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى المطر قال اللهم صيبا ناعما

١٠٢٢

صبي في

تخلة

١٧٥٥٨

تج

٢٩٤/٢

ناويل حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يجعل النبي على صفة مخصوصة أما الرفع البالغ فيدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطيه وبز يده ان غالب الاحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء انما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء كما في عند الاستسقاء مع ذلك زاد رفعهما الى الجهة وجهه حتى حاذاه وبه حيث شذرى بياض ابطيه وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء ولا يداي داود من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل يظونهما بماء الى الارض حتى رأيت بياض ابطيه قال الثوري قال العلماء السنن في كل دعا لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه الى السماء واذا دعا بسؤال شيء وتوصله ان يجعل كفيه الى السماء انتهى وقال غيره الحكماء في الاشارة بظهر اليدين في الاستسقاء مدون غير ذلك فتأمل الخال ظهر البطن كقيل في نحو ويل الرداء وهو اشارة الى صفة المسئول وهو نزول السحاب الى الارض * قوله ما يقال يحتمل أن تكون مأمورة أو موصوفة أو استفهامية (قوله اذا مطرت) كذا الذي ذكر من الثلاثي والباقي ان مطرت من الرباوي وهما بمعنى عند الجهور وقيل يقال مطر في الخير وأطرف في الشر (قوله وقال ابن عباس كصيب المطر) واصله الطيرى من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازا قال ابن المنير مناسبة أن ابن عباس لحديث عائشة ما وقع في حديث الباب المرفوع قوله صياقيد المصنف تفسيره في الترجمة وهذا يقع له كثيرا وقال أخوه ابن زبج المنة أن الصيب المجرى ذكره في القرآن بآحوال مكرهه ولما ذكر في الحديث وصف بالرفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس انه المطر وأنه تقسم الى نافع وضار (قوله وقال غيره صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات وقد استشكل من حيث ان يصوب مضارع صاب وأما صاب فمضارع يصيب قال أبو عبيدة الصيب تقدره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فلهذا كان في الاصل صاب وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت نصاب بعد يصوب أو المراد ما حكاه صاحب الافعال صاب المطر يصوب اذا نزل فأصاب الارض فوقع فيه تقديمه وتأخير (قوله حدثنا محمد) هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك وعبد الله هو ابن عمر العمري ونافع مولى ابن عمر والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها وكذا سمع عبد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه مع ان معمر اقدروا عن عبد الله بن عمر عن القاسم نفسه باسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه (قوله اللهم صيبا ناعما) كذا في رواية المستطلى وسقط اللهم لغيره ما وصيا مضمون بفعل مقدر أي اجعله ونافع صفة للصيب وكأنه احتج به عن الصيب الضار وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تأملوا لفظه كان اذا كان يوم شمع عرف ذلك في وجهه ويقول اذا رأى المطر درجة وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن عاتية عن عائشة وأضع منه ولفظه كان اذا رأى ناشئا في أفق السماء ترك العمل فان كشف جده الله فان أمطرت قال اللهم صيبا ناعما وسألت المصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء عن عائشة مقتصر على معنى الشئ الاول وفيه أقبل وأدبر وتغير وجهه وفيه وما أدري لعله كما قال قوم عاد هذا عارض

الريح) * حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حَمِيدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

أذا هبت ريح شديدة قال اللهم اني أسألك من خير ما أشرت به وأعوذ بك من شر ما أشرت به وهذه

زيادة على رواية جديب قبوله الثقة رواها وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وعن أبي

هريرة عند أبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند الطبري وعن غيره من الصحابة في هذه الرواية

في وصف الريح الشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم وقوله الاستعداد بالمرأية لله والالتجاء

إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بسببه **(قوله ما)** قول النبي صلى الله

عليه وسلم نصرت بالصبا **(قوله ما)** قال الزين بن المتيرفي هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس

الذي قبله بعباسي الصبا من جميع أنواع الريح لأن قضية نصره إله ان يكون من عباده دون

غيرها ويحتمل أن يكون حديث أنس على عمومها ما بان يكون نصره إله متأخر عن ذلك لأن

ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى فأرسلنا عليهم ريحاً فخنقوا جميعاً وأولئك

مجانده وغيره وما بان يكون نصره إله بسبب اهلاك أعدائهم فخصنا من هبوا بها أنهلك أهلك

من عصاة أمته وهو كان بهم وفارحياً صلى الله عليه وسلم وأيضاً فالصبا قول السحاب وقسمه

فالطرفي الغالب يقع حينئذ وقد وقع في الخبر الماضي انه كان اذا أعطرت سرى عنه وذلك يقتضي

ان تكون الصبا أيضاً ما يقع عند هبوبها فعبرك ذلك على التخصيص المذكور والله

أعلم **(قوله حدثنا مسلم)** هو ابن ابراهيم **(قوله ما)** يفتح الهمزة بعد ما وحده مقصورة يقال

لها القول يفتح القاف لانها تقابل باب الكعبة آدمها من مشرق الشمس وضدها الدوروي

التي أهلكت بها قوم عاد ومن لطيف المناسبة كون القول نصرت أهل القول وكون الدوروي

أهلك أهل الأديار وان الدوروي شدة الصبا المستندة في قصة عاد أنهم لم يخرج منها الا قدر

يسير ومع ذلك استأصلتهم قال الله تعالى فيل ترى لهم من باقية ولم أعلم الا هذا رافقه تيممه صلى الله عليه

وسلم بقوم رجا أن يسلموا اسلم عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المدين لما صابهم بسببها

من الشدة ومع ذلك فلم يهلك منهم أحدا ولم تستأصلهم ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال فهذه

الاربعة تهب من الجهات الاربع وأي ريح هبت من بين جهتي منها يقال لها النكاح يفتح النون

وسكون النكاح بعدها موحدة ومدوساً في الكلام على بقية فأن هذا الحديث في بدء المطلق

ان شاء الله تعالى **(قوله ما)** ما قبل في الزلازل والأتات **(قوله ما)** قل لما كان هبوب الريح

الشديدة وجوب الخوف المقضي الى الخسوع والانهابة كانت الزلزلة ونحوها من الاتات أولى

بذلك لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أشرط الساعة وقال الزين بن المتيرفي

ادخل هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع زوال المطر وقد

تقدم لتزول المطر دعائهم فآراد المصنف ان يبين انه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل

ونحوها حتى وهل يصلي عند وجودها حتى ابن المنذر في الاختلاف فيه قال أحدواصب وجماعة

وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد

الرازق وغيره وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عيسى بن عمر عن عائشة عن فروع عاصلة الاتات

ست ركعات وأربع سجدة ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين أحدهما حديث أبي هريرة

من طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرمز الأعرج عنه مر فوعا لا تقوم الساعة حتى

يقبض العلم وتكثر الزلازل الحديث وسبق في الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتاوى فانه أخرج

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال نصرت بالصبا

وأهلك عاداً يوم الأب

ما قبل في الزلازل والأتات

حدثنا أبو العباس قال أخبرنا

عن عبد الرحمن عن مجاهد عن

ابن عباس أن النبي صلى الله

(٣) قوله وتطول الخ كذا
بالنسخ التي بايد بنا ولعل
لا سقطت من النسخ اذ
المعنى عليها ظاهر وجرر ا
مصححه

نسخ

٣٩٧ / ٢

«(باب قول الله تعالى
وتجعلون رزقكم أنكم
تكدنون)» قال ابن عباس
شكركم وحديثنا - جعل
قال حدثني مالك عن صالح
ابن كيسان عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود
عن زيد بن خالد الجهني أنه
قال صلى لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة الصبح

١٠٢٨

م

تحفة

٢٧٥٧

هذا الحديث هنالك مطو لا ذكر منه قطعاً هنا وفي الزكاة وفي الرقاق واختلف في قوله يتقارب
الزمان قليل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول وقيل المراد قرب يوم
القيامة وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم والميل به بسرعة وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في
الشروع وعدم الخير وقيل تتقارب صدور الدول (٣) وتطول مدة أحد لكثرة الفتن وقيل النووي
في شرح قوله حتى يقترب الزمان معناه حتى تقرب القيامة وهما الكرماني وقال هو من تحصيل
الحاصل وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة وعند
قربه يقع ما ذكر من الأمور المنسكرة * الحديث الثاني حديث ابن عمر اللهم بارك لنا في شامنا
الحديث وفيه قالوا وفي نجدنا قال هنالك الزلازل والفتن هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت
لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال اللهم بارك لنا في بلدنا الذي صلى الله عليه وسلم وقال القاسمي سقط
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من النسخة ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالزأى انتهى وهو من رواية
الحسين بن الحسن المصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع ورواه أخر
السمان عن ابن عون مصر حافيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم كما سألني في كتاب الفتن ويأتي
الكلام عليه أيضاً هنالك ونذكر فيه من وافق أثره على التصريح برفعه ان شاء الله تعالى وقوله
فيه قالوا وفي نجدنا قال ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء
للمعمدين قالوا والقصرين ﴿قوله﴾ قول الله تعالى وتجعلون رزقكم أنكم
تكدنون قال ابن عباس شكركم) يحتل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك وشهد له
ماروا وسعيد بن منصور عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ
وتجعلون شكركم أنكم تكدنون وهذا اسناد صحيح ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في
التفسير المستدرج في روى مسلم من طريق أبي زريل عن ابن عباس قال مطر الناس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر في حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره فأنزلت هذه الآية فلا أقسم
بواقع التجوم الى قوله تكدنون وعرف بهذا المناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد
وقد روى نحواً ثراً ابن عباس المعلق من فروعان حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على
القراءة أخرجه عبد بن جدي من طريق أبي عبد الرحمن السلي عن علي مرفوعاً وتجعلون رزقكم
قال تجعلون شكركم تقولون مطر ينوء كذا وقد قيل في القراءة المشهورة حذف قدسده
وتجعلون شكر رزقكم وقال الطبري المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر
تكديكم به وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزدشوء نقله الطبري عن الهيثم بن عدي (قوله)
عن زيد بن خالد الجهني (هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف علي في ذلك وثالثه الزهري فرواه
عن شيخه عبيد الله فقال عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحح الطبري لأن
عبيد الله سمع من زيد بن خالد أبي هريرة جميعاً علة أحاديث منها حديث العيص وحديث الامة
أذا نزلت قلعه سمع هذا منهما فحدث به ثارة عن هذا وثارة عن هذا وأما مجموعهما لا اختلاف
لنظهما كما سئير اليه وقد صرح صالح بسماعه من عبيد الله عن أبي عوانة وروى صالح
عن عبيد الله بواسطه الزهري علة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في
الطهارة وحديثه عندي قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحي (قوله صلى لنا) أي لا حيلنا ولا اللهم يعني

الماء أى صلى بنا وفيه جواز اطلاق ذلك مجازا وانما الصلاة لله تعالى (قوله بالخدمة بالمهلة
 والصغير ويخففها أوها وثقل يقال سميت بشجرة حديد هالك (قوله على اثر) بكسر
 الهمزة وسكون المثلثة على المشهور وهو ما يعقب الشئ (قوله سماء) أى مطروا أطلق عليه سماء
 لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علوتسمى سماء (قوله كانت من الليل) كذلك لاكثر
 والمسملى والجوى من الليلة بالافراد (قوله فلما انصرف) أى من صلاته أو من مكانه (قوله هل
 تدرين) لنظا استغفاهم معناه التنبية ووقع في رواية سفيان عن صالح عند التماسى أى لم تسمعوا
 ما قال ربكم الليلة وهذا من الاحاديث الالهية وحكى يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة (قوله أصبح من عبادى) هذه اضافة عموم بدليل التقسيم
 الى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ان عبادى ليس لك عليهم سلطان فانها اضافة لتصرف
 (قوله مؤمنين وكافرين) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقدر ينطبقا بلبه بالاعيان
 ولا جحد من رواية تصربن عاصم الشئ عن معاوية اللبى من فوعا يكون الناس مجدين فيبذل
 الله عليهم رزقا من السماء من رزقه فقصصون مشركين يقولون مطرنا بنوء كذا ويحتمل أن
 يكون المراد به كفر النعمة ويرشد له قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان فأما من جدى
 على سقاي وأتى على ذلك آمن في وفي رواية سفيان عند التماسى والاحكام على تخومه قال في
 آخره وكفري أو قال كفر نعمتى وفي رواية أخرى مرة عند مسلم قال الله ما نعمت على عبادى
 من نعمة الا أصبح فريق منهم كافرين بهالة في حديث ابن عباس أصبح من الناس شاكروهم
 كافرو على الاول جله كثير من أهل العلم وأعلى ما وقت عليه من ذلك كلام الشافعى قال في الام
 من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من اضافة المطر الى أنه مطر
 نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان النوء وقت الوقت مخلوق لا يملك
 لنفسه ولا غيره شأ ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفرا وغيره
 من الكلام أحب الى منه يعنى حسم للمادة وعلى ذلك يحمل اطلاق الحديث وحكى ابن قتيبة
 في كلب الانواء أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على شخوما ذكره الشافعى قال ومعنى النوء
 سقوط نجمة في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر قال وهو مأخوذ من
 ناء اسقط وقال آخرون بل النوء طلع نجم منها وهو مأخوذ من ناء انما ضى ولا يتخالف بين
 القولين في الوقت لان كل نجم منها اذا طلع في المشرق وقم حال طلوعه آخر في المغرب لايزال ذلك
 مستمرا الى أن تنتهى الثمانية والعشرون بانتهاء السنة فان لكل واحد منها ثلثة عشر يوما تقرىبا
 قال وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء اما صنعت على زعمهم واما بصلاته
 فأبطل الشرع قولهم وجعله كفرا فان اعتقد قائل ذلك أن النوء مصنعا في ذلك فكفرو كفر
 تشريك وان اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز اطلاق الكفر عليه
 واراد كفر النعمة لانه يقع في شئ من طرق الحديث بين الكفر والشكر واسطة فيجعل
 الكفر نفسه على المعنيين لتناول الامر بين الله أعلم ولا يراد الساكت لان الاعتقاد قد يسكر
 بقلبه أو يكفر وعلى هذا القول في قوله فاما من قال لما هو أعلم من النطق والاعتقاد كما أن الكفر
 فيه لما هو أعلم من كفر الشرك وكفر النعمة والله أعلم بالصواب (قوله مطرنا بنوء كذا وكذا) في

بالخدمة على اثر سماء كانت
 من الليل فلما انصرف النبي
 صلى الله عليه وسلم أقبل على
 الناس فقال هل تدرين
 ماذا قال ربكم قالوا الله
 ورسوله أعلم قال أصبح من
 عبادى مؤمنين وكافرين فأنزل
 مطرنا بفضل الله
 ورحمته فذلك مؤمنين وكافرين
 بالكونك وأما من قال
 مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك
 كفر في مؤمنين بالكونك

٢٩٨ / ٢

* (باب لا يدري متى يحيى
المطر الا الله تعالى) * وقال
أبو هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم خمس لا يعلمهن الا
الله * حدثنا محمد بن يوسف
قال حدثنا سفيان عن عبد
الله بن دينار عن ابن عمر قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم مفتاح الغيب خمس
لا يعلمها الا الله لا يعلم أحد
ما يكون في غد ولا يعلم أحد
ما يكون في الارحام ولا تعلم
نفس ماذا تكسب غدا وما
تدري نفس بأى أرض تموت
وما يدري أحد متى يحيى المطر
* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
* (أبواب الكسوف) *

١٠٢٩

تحفة

٧١٥٨

حدثت أبى سعد عند النسائي مطر نابوء المجدح بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها
مهمله ويقال بضم أوله هو الدبران يفتح المهمله والموحدة بعدها وقبل سمي بذلك لاستبداره
التراب وهو نجس أحرص غيره قال ابن قتيبة كل النجوم المذكورة له نور غير أن بعضها أجدو أغزر
من بعض ونور الدبران غير مجود عندهم انتهى وكان ذلك ورد في الحديث تنبها على مبالغتهم
في نسبة المطر إلى النور ولولم يكن مجودا أو وافق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت ان كانت القصة
واحدة وفي مغازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت مطر نابوء الشعرى هو عبد الله بن أبي
المعروف بابن سائول أخرجه من حديث أبى قتادة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم طرح
الأمم المسئلة على أصحابه وان كانت لا تدرك الأبدية النظر ويستنبط منه أن للوحي المتكلم من
النظر في الإشارة أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى كذا قرأت بخط بعض شيوخنا
وكانه أخذ من استنطاق النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عما قال لهم وحل الاستفهام
فيه على الحقيقة لكنهم رضى الله عنهم فهو خلاف ذلك ولهذا لم يجيبوا إلا بتقويض الأمر
إلى الله ورسوله **قوله باب لا يدري متى يحيى المطر الا الله تعالى** عقب الترجمة
المأخوذة هذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكونا كبق في نزوله وقضية
ذلك أنه لا يعلم أحد متى يحيى الا هو **قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس**
لا يعلمهن الا الله هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيعان وفي تفسير لقمان من طريق
أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيعان والاسلام لكن لفظه في خمس لا يعلمهن
الا الله ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ خمس وروى ابن مردويه في التفسير من
طريق يحيى بن أيوب الجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه خمس من الغيب لا يعلمهن
الا الله أن الله عنده علم الساعة الآية **قوله** حدثنا محمد بن يوسف **هو الثريائي** وسفيان هو
الثوري **قوله مفتاح** في رواية الكشميهني مفتاح **قوله** وما يدري أحد متى يحيى المطر **زاد**
الاسماعيلي الا الله أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري وفيه رد على من زعم أن
تنزل المطر وقامعنا بالاختلاف عنه وسأى الكلام على قوائد هذا الحديث في تفسير لقمان أن
شاهد الله تعالى ***(خاتمة)*** اشقت أبواب الاستسقام من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا
المعلق منها تسعة والبقية موصولة المكر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثا والخاص
ثلاثة عشر وافقه مسلم على تحرير مجيها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبى طالب وحديث
أنس عن عمر في الاستسقام للعاس وحديث عبد الله بن زبدي في الاستسقام على رجله وحديث
عبد الله بن زبدي في صفة تحويل الرداء وان كان أخرجه أصله وحديث عائشة في قوله صيا أفعا
وأصله أيضا فيه وحديث أنس كان أذهبت الريح الشديدة وسأى بيان ما انفرد به من حديث
أبي هريرة في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى وفيه من الاستسقام العجاجة وغيرهم أن شاء الله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (أبواب الكسوف) *

ثبت البسمله في رواية كريمة والترجمة في رواية المسنن وفي بعض النسخ كتاب يدل أبواب

والكسوف لغة التغبر الى سواد ومنه كسف وجهه وحاله وكسفت الشمس اسودت وزهت شعاعها واختلف في الكسوف والخسوف هل هما مترادفان ولا كما سبأني قريبا **(قوله)**

باب الصلاة في كسوف الشمس أي مشروعتها وهو أمر متفق عليه لكن اختلف في الحكم وفي الصفة فالجمهور على أنها سنة مؤكدة وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجودها ولم أره لغزبه إلا ما حكى عن مالك أنه أجازها بحجج الجماعة ونقل الزين بن المتبر عن أبي حنيفة أنه أوجها وكذا نقل بعض مصنعي الحنفية أنها واجبة وسأني الكلام على الصفة قريبا **(قوله)** حدثنا خالد بن عبد الله الطحان وبنس هو ابن عبيد والأسناد كله بصريون ورجة الحسن عن أبي بكره متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي حاتم والدارقطني وسأني التصريح بالإخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنع البخاري **(قوله)** فأنكسفت يقال كسفت الشمس يفتح الكاف وانكسفت بمعنى وأنكر الفزان أنكسفت وكذا الجوهرى حيث نسبته للعامة والحديث رد عليه وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر **(قوله)** فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه زادني الباس من وجه آخر عن بنس مستحجلا وللتساقى من رواية يزيد بن زريع عن بنس من الجبله ولمسلم حديث أنس كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففزع غافضا فبرع حتى أدرك رداءه يعني أنه أراد ليس رداءه فليس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جراتوب لا يذم إلا من قصد به الإحلال ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في القرع كما سبأني **(قوله)** فصل في بركاتين زاد الناس في كمالهون واستدل به من قال أن صلاة الكسوف كصلاة النافلة وجملة ابن حبان والبيهقي على أن المعنى أن كمالهون في الكسوف لأن أبي بكره خاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس عليهم السلام يركعون في كل ركعة ركوعان في كل ركعة ركوعان في كل ركعة الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن بنس الآية في أوامر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه أنه في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد القصة وظهور أن روايته أبي بكره مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع والاختيها أولى ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضا أن في كل ركعة ركوعين وعند ابن خزيمة من حديثها أيضا أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام **(قوله)** حتى انجلى استدل به على اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء وأجاب الجلاءوى بأنه قاله فسه فصولا وادعوا فدل على أنه من الصلاة قبل الانجلاء يتشاعل بالبناء حتى تنجلي وقره ابن دقيق العبد بالله جعل الغاية لجموع الآخرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهم ما على أفرادهم فجاز أن يكون الدعاء تمتد إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فصار غاية للجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأما ما وقع عند التساقى من حديث التعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلى فان كان محفوظا احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الحسن خشف القمر وابن عباس بالبصرة فصل في ركعتين في كل ركعة ركوعان الحديث أخرجه الشافعي وإن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابه أنه صلى الله عليه وسلم كان

باب الصلاة في كسوف الشمس حدثنا عرو بن عون قال حدثنا خالد بن بنس عن الحسن عن أبي بكره قال كاعند النبي صلى الله عليه وسلم فأنكسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخلنا فصل في بركاتين حتى انجلى الشمس

١٠٤٠
س
تحفة
١١٦٦١

كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل انجبت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة
زال الاشكال أصلاً **(قوله)** فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس زاد في رواية ابن خزيمة
فلما كشف عنا خطيباً فقال واستدل به على أن الانحلاء لا يسقط الخطبة كما سأتى **(قوله)**
لموت أحد في رواية عبد الوارث الاسمي سبب هذا القول ولفظه وذلك أن ابنا النبي صلى الله
عليه وسلم يقال له ابراهيم مات فقال الناس في ذلك وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان
فقال الناس انما اكشف الشمس لموت ابراهيم ولا جدوا للنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة
وابن حبان من رواية أبي قلابه عن النعمان بن بشير قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخرج فزجيجاً فزجيجاً حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى انجبت فلما انجبت قال
ان الناس يزعمون ان الشمس والقمر لا ينكسفان الا لموت عظيم من العظماء وليس كذلك
الحديث وفي هذا الحديث بطلان ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثر الكواكب في
الارض وهو مخور قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء يقولون مطرنا نبوء كذا قال الخطابي
كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف وجب حدوث تغير في الارض من موت أو ضرر
فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتقاد باطل وان الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما
سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه
من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه وسأني لذلك من ديسان **(قوله)** فإذا رأيت تموها في
رواية كريمة رأيت تموها بالثنية وسأني القول فيمن شاء الله تعالى **(قوله)** حدثنا شهاب بن
عباد هو العبدى الكوفي من شيوخ البخاري وسلم ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد
العبدى لكنه بصري وهو أقدم من الكوفي يكون في طبقة شيوخ شيوخه أخرجه البخاري
وحده في الادب المفرد وابراهيم بن حنبل في عبد الرحمن بن عوف الزهري ولم يخرجهواه واسمعه
خفيفه في طبقة ابراهيم بن حنبل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ولم يخرجهواه واسمعه
ابن أبي خالوقيس هو ابن أبي حاتم وهذا الاسناد كله كوفيون **(قوله)** أيان قال علامان من
آيات الله أي الدالة على وحدانية الله وعظم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته
ويؤيد قوله تعالى وما من سبل الا آيات الانحوائف وسأني قوله صلى الله عليه وسلم يخوف الله
بسماعه عباد في باب مفرد **(قوله)** فإذا رأيت تموها في رواية كريمة رأيت تموها بالثنية
وكذا في رواية الاسماعيلي والمعنى اذا رأيت كسوف كل منهما الاستحالة وقوع ذلك فيهما معاً في
حالة واحدة عادة وان كان ذلك جائزاً في القدرة الالهية واستدل به على مشروعية الصلاة في
كسوف القمر وسأني الكلام علمه في باب مفرد ان شاء الله تعالى وفي رواية ابن المنذر حتى
ينجلي كسوف أيهما انكسف وهو أمر حث المراد وأقاراً أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك
كان يوم مات ابراهيم وهو كذلك في مسند الشافعي وهو يؤيد ما قدمنا من اتحاد القصة **(قوله)**
فقوموا فصلوا استدل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لان الصلاة علق برؤيته
وهي ممتكنة في كل وقت من النهار وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستثنى الحنفية أوقات
الكرامة وهو مشهور مذهب أحد وعن المالكية وقتهم وقت حل النافلة الى الزوال وفي
رواية الى صلاة العصر ورجح الاول بان المقصود ايقاع هذه العبادة قبل الانحلاء وقد اتفقوا على

فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ان الشمس والقمر
لا ينكسفان لموت أحد
فاذا رأيت تموها فصلوا
وادعوا حتى ينكشف
ما بينكم **حدثنا شهاب بن**
عباد قال حدثنا ابراهيم بن
حنبل عن اسمعيل عن قيس
قال سمعت أبا سعيد يقول
قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان الشمس والقمر
لا ينكسفان لموت أحد من
الناس ولكنهما آيات من
آيات الله فاذا رأيت تموها
فقوموا فصلوا **حدثنا**
أصبح قال أخبرني ابن
وهب قال

١٠٤٢

عن

تحفة

٧٢٧٢

انما الانقض بعد الانحلال فلو انحصرت في وقت لا يمكن الانحلال قبله فيقبول المقصود لم اقف
في شيء من الطرق مع كثرة ما على انه صلى الله عليه وسلم صلاها لا اذنى لكن ذلك وقع اتفاقا
ولا يدل على منع ما عداه واتفقت الطرق على انه اداها اليها **(قوله أخبرني عمرو)** هو ابن الحرث
المصري وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبي بكر الصديق وصف رجل هذا الاسناد الاعلى
مدينون ونصفه الادنى مصريون **(قوله لا يخفان)** يفتح أوله ويجوز الضم وحكى ابن الصلاح
منعه وروى ابن خزيمة والبراز من طريق نافع عن ابن عمر قال خفت الشمس يوم مات ابراهيم
الحديث وفيه فافزعوا الى الصلاة وما لذكر الله وادعوا وقد **(قوله ولا الحياة)** استشكلت
هذا زيادة لان السياق انما ورد في حق من ظن ان ذلك لموت ابراهيم ولم يذكر الحياة والحجاب
ان فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من بقاء كونه سببا للفقدان لا يكون سببا للايجاد
فعم الشارع التقي لدفع هذا التوهم **(قوله حدثنا عبد الله بن محمد)** هو المسندى وهما شيوخ
التضر وشبان هو النحوي **(قوله يوم مات ابراهيم)** يعنى ابن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر
جمهور أهل السيرة ما مات في السنة العاشرة من الهجرة فقيل في بيع الاول وقيل في رمضان
وقيل في ذي الحجة ولا كراعى أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ولا
يصح شيء منها على قول ذي الحجة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا الشجكة في الحنجرة وقد ثبت انه
شهد فاته وكانت المدينة بخلاف قول أهل اقصاء سنة تسع فان ثبت يصح جزم التورى بأنها
كانت سنة الحديبية ويحاج بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر ذي القعدة فلعلمها
كانت في أوخر الشهر وفيه رد على أهل الهبة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الاوقات المذكورة
وقد فرض الشافعي وقوع العدا والكسوف معا واعتز به بعض من اعتمد على قول أهل الهبة
واتدب أصحاب الشافعي لدفع قول المعتز فاصابوا **(قوله فاذا رأيت)** أى شأ من ذلك وفي
رواية الامم على فاذا رأيت ذلك وسأيت من وجه آخر بعد ابواب فاذا رأيتوها **(تنبيه)** * استأ
المتأرى ابواب الكسوف بالاحداث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة اشارت منه الى أن ذلك
يعطى أصل الامتثال وان كان ايقاعها على الصفة المخصوصة عنه أفضل وهذا قال أكثر
العلماء ووقع لبعض الشافعية كالنبدعي ان صلاتها ركعتين كالنافلة لا يجزئ والله أعلم
(قوله باب) الصدقة في الكسوف أو رده حديث عائشة من رواية هشام بن عروة
عن أبيه عنها ثم أورده بعليل من رواية ابن شهاب عن عروة ثم بعد ما بين من رواية عروة عن
عائشة وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الامر في الاحاديث التي أوردها في الكسوف
بالصلاة والصدقة والذكر والمعا وغير ذلك وقد قدم منها الاهم فالاهم ووقع الامر بالصدقة في
رواية هشام بدون غيرها فانساب ان يترجم بها ولان الصدقة نالمة للصلاة فذلك جعلها تلو رجة
الصلاة في الكسوف **(قوله خفت الشمس)** في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل
استدل به على انه صلى الله عليه وسلم كان يحافظ على الوضوء فلهذا لم يخرج الى الوضوء تلك
الحال وفيه نظر لان في السياق حذفا فاسفأ في رواية ابن شهاب خفت الشمس فخرج الى
المسجد فبض الناس وراءه وفي رواية غيره خفت فرجع ضي فربن الجرم فام بصلى واذا
ثبت هذه الافعال جاز ان يكون خلف أيضا فوضأ ثم قام بصلى فلا يكون نصافه أنه كان على

أخبرني عمرو عن عبد
الرحمن بن القاسم حدثه
عن أبيه عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه كان يخبر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان الشمس والقمر
لا يخفان لموت أحد ولا
حياته ولكنهما آيات من
آيات الله فاذا رأيتوهما
فصلوا **حدثنا عبد الله بن
محمد قال حدثنا هشام بن
القاسم قال حدثنا شيبان
أبو معاوية عن زياد بن علاقة
عن المقبرة بن شعبة قال
كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم مات ابراهيم فقال الناس
كسفت الشمس لموت ابراهيم
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الشمس والقمر
لا يتكفان لموت أحد ولا
حياته فاذا رأيت فاصلوا
وادعوا الله **(باب الصدقة
في الكسوف)** * حدثنا
عبد الله بن مسلمة عن مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
خسفت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بالناس فقام
٤٤٤**

نخبة

وضوء **(قوله فاطال القيام)** في رواية ابن شهاب فاقترأ طويلا وفي آخر الصلاة من وجه آخر عنه فقرأ طويلا وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب فقرأ نحو ما من سورة البقرة في الركعة الأولى ونحوه لابي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروة وزاد فيه أنه قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو ما من آل عمران **(قوله ثم قام فاطال القيام)** في رواية ابن شهاب ثم قال سمع الله من جده وزاد من وجه آخر عنه في آخر الكسوف ربنا ولك الحمد واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمداً مسلمة المالكي خالف فيه والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها بل كل ما ثبت أنه على الله عليه وسلم فعله فيها كان مشروعا لانها أصل برأسه وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسم على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الجاوي إلى أن قول أصحابه أجرى على القياس في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يسهل وإن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العبد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل فلما تازت صلاة الحائز تترك الركوع والسجود وصلاة العبد بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الأفعال المكثرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به **(قوله فاطال الركوع)** لم أدنى شيء من الطرق بيان ما قال فيه إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه وانما قسمه الذي كمن تسبيح وتكبير ونحوهما ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ولا تطويل الجلوس بين السجدين وسبأني البحث فيه في باب طول السجود **(قوله ثم فعل في الركعة الثالثة مثل ما فعل في الأولى)** وقع ذلك مفسرا في رواية عمرة الأتية **(قوله ثم انصرف)** أي من الصلاة **(وقد تجلث الشمس)** في رواية ابن شهاب تجلثت الشمس قبل أن ينصرف والنسائي ثم تهنود سلم **(قوله فخطب الناس)** فيه مشروعية الخطبة للكسوف والعجب أن مالكاً وروى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه وسبأني البحث فيه بعد ما استدله على أن الاختصاص لا يسقط الخطبة بخلاف ما لو انجلت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة فلما انجلت في أثناء الصلاة أتمها على الهيئة المذكورة عندهم قال بها وسبأني ذكر دليله وعن أصبغ يتهما على هيئة النوافل المعتادة **(قوله فحمد الله وأثنى عليه)** زاد النسائي في حديث سمرة وشهد أنه عبد الله ورسوله **(قوله فاذا ذكروا الله)** في رواية الكشميني فادعوا الله **(قوله والله ما من أحد)** فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان السامع غير شاذ فيه **(قوله ما من أحد غيري)** بالنصب على أنه الخبر وعلى أن من زائدة ويجوز فيه الرفع على لغة بني أو غير مخفوض صفة لا حدا والخبر مخذوف تقدر موجود **(قوله غيري)** أقبل تفضل من الغيرة بفتح الغين المجبة وهي في اللغة تغيير يحصل من الحية والافتقار أصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى لانه منزوع كل تغيير ونقص فيعين حله على الجاز فقبل لما كانت غيرة الغيرة صوت الحرم ومنعهم وزجرهم يقصد إليهم أطلق عليه ذلك

فاطال القيام ثم ركع فاطال
الركوع ثم قام فاطال
القيام وهو دون القيام
الأول ثم ركع فاطال الركوع
وهو دون الركوع الأول
ثم سجد فاطال السجود ثم
فعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الأولى ثم انصرف
وقد تجلثت الشمس فخطب
الناس فحمد الله وأثنى عليه
ثم قال إن الشمس والشمس آياتان
من آيات الله لا يتخسفان
لموت أحد ولا لحبسه فإذا
رأيت ذلك فاذكروا الله وكونوا
وصالوا وتصدقوا ثم قال
بأمة محمد والله ما من أحد
أغمر من الله أن ينزى عبده
أو ترى أمته بأمة محمد والله

لكونه منع من فعل ذلك ونزجر فاعله وتوعده فهو من باب تسخية الشيء بما يترتب عليه وقال ابن
 فور لمعنى ما أحداً أكثر من راعى الفواحش من الله وقال غيره غيرة الله ما يغبر من حال العاصي
 بانتقامه منه في الدنيا والآخرة وفي أحدهما ومنه قوله تعالى إن الله لا يغفر ما بقوه حتى يغفروا
 ما بأنفسهم وقال ابن دقيق العيد أهل التزويه في مثل هذا على قولين أما ما كت واما ما قول على
 ان المراد بالغيرة تشديد المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة وقال الطبري وغيره وجه اتصال هذا
 المعنى بما قبله من قوله فاذا كروا الله الخ من جهة أنهم لما أمروا بالاستدفاع البلاء بالذكور
 والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء وخص
 منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك وقيل لما كانت هذه المعصية من أفع المعاصي وأشدّها تأثراً في
 إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك نحو يفهم في هذا المقام من مؤاخذه بغير الغيرة
 وخالفها سبحانه وتعالى وقوله يا أمة محمد فيه معنى الاشتقاق كما يخاطب الوالد له إذا أشق عليه
 بقوله يا بني كذا قيل وكان قضية ذلك أن يقول يا أمتي لكن بعدوله عن المظهر إلى المظهر حكمته
 وكان سبب كون المقام مقام تحذير ونحوه بقوله يا أمتي لئلا يفتنهم من الأشعار بالتركيم
 ومثلهما فاطمة بنت محمد لا أغنى عنك من الله شيئاً الحديث وصدر صلى الله عليه وسلم كلامه
 بالعين الزائدة التأكيد للخبير وإن كان لا يرتاب في صدقه ولعل تخصص العبدوا الامعة بالذكور رعاية
 لحسن الادب مع الله تعالى لئلا يترحم عن الزوجة والاهل عن يتعلق بهم الغيرة عما لا يؤخذ من
 قولها يا أمة محمد أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يفتن بكلام فيه تفخيم لنفسه بل ينبغي في
 التواضع لانه أقرب الى انتفاع من يسمعه **(قوله لو تعلمون ما أعلم)** أي من عظيم قدرة الله
 وانتقامه من أهل الاجرام وقيل معناه لو دام عليكم كادام على لان علمه متواصل بخلاف
 غيره وقيل معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم لبيكم على ما فاتكم من ذلك
 وقوله لفتحكم قليلا قيل معنى القلة هنا العدم والتقدير لتركتم الفضل ولم يقع منكم الانذار
 لغلبة الخوف واستئلاء الحزن وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الانصار
 من محبة اليهود والنصارى وطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه ومن أين له أن
 الخطاب بذلك الانصار دون غيرهم والقصة كانت في أو آخر زمنه صلى الله عليه وسلم حيث
 امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب وقدم بالغ الزين بن المسي في الرد عليه والتشنيغ بما
 يستغنى عن حكمته وفي الحديث ترجيح النخوة في الخطبة على التوسع بالترخيص لما في ذكر
 الرخص من ملازمة النفوس لما جلبت عليهم الشهوة والطيب الحاذق يقابل الغلبة بما يضافها
 لا بما يريدتها واستدل به على أن الصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في
 القيام وغيره ومن زيادة ركوع في كل ركعة وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عمرو ومثقف عليهما ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كانت تقدم في صفة الصلاة وعن جابر
 عن مسلم وعن علي بن عبد الله بن جابر عن أبي هريرة عن عائشة وعن ابن عمر عن الزوار وعن أم
 سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من القائلين
 وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتاوى وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فثبت
 مسلم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات وعند من وجه آخر

لو تعلمون ما أعلم انفسكم
 قليلا وليكنتم كثيرا

عن ابن عباس ان في كل ركعة أربع ركوعات ولا يداود من حديث أبي بن كعب واليزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ولا يخلو اسنادهما عن علي وقد وضع ذلك البيهقي وابن عبد البر وتقل صاحب الهدي عن الشافعي وأجدوا البخاري أنهم كانوا يعتقدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام وإذا التحدث القصة تعين الاختيار ارجح وجمع بعضهم بين هذه الاحاديث بتعدد الواقعة وأن الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الوجوه جائزاً إلى ذلك بما انتهى لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وأبدي بعضهم أن حكمه الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانحلال وظنه حين وقع الانحلال في أول ركوع اقتصر على مثل النافله وحين أطأ زاد ركوعاً وحسن زادي الاطماء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك وتفقته النووي وغيره بأن ابطاء الانحلال وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الاولى وقد انتفت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه متى من أول الحال وأوجب باحتمال أن يكون الاعتدال على الركعة الاولى وأما الثانية فهي تسع لها فهاهما اتفق وقوعه في الاولى بسبب ابطاء الانحلال يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ومن ثم قال أصبغ كما تقدم اذا وقع الانحلال في أثناءها يصل إلى الثانية كالعادة وعلى هذا فدخل المصل فيهما إلى مطلق الصلاة يزيد في الركوع بحسب الكسوف ولا مانع من ذلك وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انحلت أم لا فإذا لم يرها انحلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رأه بفعل ذلك ركوعاً زائداً وتعتق بالاحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يتجوز إلى تطويل ولاسه الاخبار والصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك زهدا الجليل ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه اخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة وأولم منه اثبات هيئة في الصلاة لاعهدها وهو ما فرسته وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف والزجر عن كثرة التحنن والحث على كثرة البكاء والتحقق بحسب صير اليه المرء من الموت والقضاء والاعتبار بآيات الله وفيه الزدعي من زعم أن للكواكب تأثيراً في الارض لاستفاد ذلك عن الشمس والقمر وكيف عادونهما وفيه تقديم الامام في الموقف وتعديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ويان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب واهتمام العجايب بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليقدي به فيها ومن حكمه وقوع الكسوف تبين أن مخرج ما سبق في الضامة وصوره عقاب من لم يذنب به فيها ومن على سواك طريق الخوف مع الرجال وقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه لكونه المؤتمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف إشارة إلى تقبيح رأي من يعبد الشمس أو القمر وحمل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تسجدوا للشمس وللأقمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم لما ينظرون فيه من التغير

في الكسوف) حدثني
 الحسن قال أخبرنا يحيى بن
 صالح قال حدثنا معاوية بن
 سلام بن أبي سلام الحبشي
 البغدادي قال أخبرنا يحيى
 ابن أبي كثير قال أخبرني ٢٣ أو
 سبعة بن عبد الرحمن بن عوف
 الزهري عن عبد الله بن عمرو
 رضي الله عنهم قال لما
 كسفت الشمس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نودي أن الصلاة جامعة
 (الكسوف) ووفات عائشة
 وأسما عظمى النبي صلى الله
 عليه وسلم حدثنا يحيى بن
 بكير قال حدثني الليث بن
 عيسى عن ابن شهاب ح
 وحدثني أحمد بن صالح
 قال حدثني عيسى قال
 حدثنا يونس بن ابن شهاب
 قال حدثني عروة عن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت خفت
 الشمس في حياة النبي صلى
 الله عليه وسلم فخرج إلى
 المسجد

(٣) قول المصنف أخبرني
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن
 عوف الزهري عن عبد الله
 كذا في نسخ الصحيح التي
 بابلنا وسقط من نسخة
 الشارح لفظ ابن عبد
 الرحمن بن عوف الزهري
 قرر اه معجمه

ولتقص المتن عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى ﴿قوله ما﴾ النداء بالصلاة
 جامعة) هو بالنصب فهم على الحكاية ونصب الصلاة في الأصل على الأغراء جامعة على الحال
 أي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة وقبل رفعهم على أن الصلاة مستنداً جامعة خبره
 وعندها ذات جماعة وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها (قوله حدثني الحسن)
 هو ابن منصور عن رأي الجاني أو ابن راويه على رأي أبي نعيم ويحيى بن صالح من شيوخ
 البخاري وروى عنه بواسطة كهذا (قوله الحبشي) بفتح الهاء والموحدة بعد عامية
 ووجه من ضبطه بضم أوله وسكون ثاميه (قوله أخبرني أبو سلمة عن عبد الله) في رواية يحتاج
 الصواب عن يحيى حدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله أخرجه ابن خزيمة (قوله نودي) كذا فيه بلنظ
 البناء للمفعول وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سناداً
 فتأيد بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث جمة فن استحب ذلك وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن
 لها ولا يقام (قوله أن الصلاة) بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي المفسرة وروى تشديد النون
 والخبر محذوف تقديره أن الصلاة ذات جماعة خاطرة وروى برفع جامعة على أنه الخبر وفي
 رواية الكشميني نودي بالصلاة جامعة فوجه ما تقدم في لفظ الترجمة وعن بعض العلماء يجوز
 في الصلاة جامعة النصب فيها ورفع فيها ويجوز رفع الأول نصب الثاني وبالعكس (قوله)
 ما) خطبة الإمام في الكسوف) اختلف في الخطبة فيه فاستحبها الشافعي وأصحق
 وأكثر أصحاب الحديث وقال ابن قدامة لم يلقنا عن أحمد ذلك وقال صاحب الهداية من
 الخفية ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتعبق بيان الأحاديث ثبت فيه وهي ذات كرامة
 والمشهد وعند المالكية أن لا خطبة لها مع أن المالكي رواه الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب
 بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد لها خطبة بخصوصها وإنما أراد أن يبين لهم الرعدة من
 بعثت أن الكسوف ملوت بعض الناس وتعبق بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة
 وحكاية شرائطها من الجد والناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على
 الإعلام بسبب الكسوف والأصل مشروعية الاتساع وانحصار لا تميم الأدليل وقد
 استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال إن الخطبة لا تنحصر بمقاصد هادى في معين بعد
 الاتيان بما هو المطلوب منها من الجد والناء والموعظة وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره
 هو من مقاصد خطبة الكسوف فينبغي التمسك بالنسب إلى الله عليه وسلم فيذكر الامكان ذلك في
 خطبة الكسوف نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف تنطوي الجمعة والعيد إن
 ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك وإلى ذلك نجا من النسب في طائفة ورد على من أذكر
 أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحاً في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه
 لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر ثم ربه بان المنبر ليس شرطاً من لا يزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع
 (قوله ووفات عائشة وأسما عظمى النبي صلى الله عليه وسلم) أما حديث عائشة فقد مضى قبل
 بياب في رواية هشام صريحاً وأورد المصنف في هذا الباب حديثها من طريق ابن شهاب وليس
 فيه التصريح بالخطبة لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد وأن النداء المذكور في طريق ابن
 شهاب كان في الخطبة وأما حديث أسما وهي شأبى بكر أخت عائشة لا يهاهنا في الكلام

عليه بعداً حد عشر باباً (قوله صف التماس) بالرفع أى اصطفاوا يقال صف القوم إذا صاروا صفواً يجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم قال في الركعة الأخيرة مثل ذلك) فيه إطلاق القول على الفعل فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذى يليه بلفظ ثم فعل (قوله فافزعوا) بفتح الزاى أى التجزأوا وتجهوا وفيه إشارة إلى المبادرة إلى المأمور به وإن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدماء والاستغفار بسبب نحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب بسبب اللبائى والعقوبات العاجلة والأجله نسأل الله تعالى رحمة وعفوه وغفرانه (قوله إلى الصلاة) أى المعهودة الخاصة وهى التى تقدم فعلها منه صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة ولم يصب من استدله على مطلق الصلاة يستنبط منه أن الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة إلا شعاعاً بالمبادرة إلى الصلاة والمشاركة إليها وانتظار الجماعة قديوة إلى فواتها وإلى إخلاء بعض الوقت من الصلاة (قوله وكان يحدث كثيرين عباس) هو بتقديم الخبر على الاسم وقد وقع في سلم بن طريق الزى يدي عن الزهرى بلفظ وأخبرني كثير بن العباس وصرح برفعه وأخرجه مسلم أيضاً والنسائي من طريق عبد الرحمن بن عمر عن الزهرى كذلك وساق المتن بلفظ صلى يوم كفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجودات وطوله الإسماعيلي من هذا الوجه (قوله فقلت لعروة) هو مقول الزهرى أيضاً (قوله إن أخطأ) يعنى عبد الله بن الزبير وصرح به المصنف من وجه آخر كما سأتى في آخر الكسوف وللإسماعيلي فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخطأ عبد الله بن الزبير أنخفضت الشمس وهو بالمدنية زمن أراد أن يسرى إلى الشام فاضل الأمل الصبح (قوله قال أجل لأنه أخطأ السنة) في رواية ابن حبان فقال أجل كذلك صنع وأخطأ السنة واستدل به على أن السنة أن يصلى صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعاً وتعبق بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بشعلة أولى وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي السنة كذا وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع فأتى عنه احتمال كونه موقوفاً ومنقطعاً فخرج المرفوع على الموقوف فلذلك حكم على صنع أخيه بالخطأ وهو أمر نسى والخاص به عبد الله بتأدي به أصل السنة وإن كان فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غرض صدقها لم تبلغه والله أعلم (قوله ما) هل يقول كفت الشمس أو خسفت قال الزين بن المنبر أى بلفظ الاستقهاام أشعاراً منه فإنه لم يرجع عنده في ذلك شيئاً (قلت) ولعله أشار إلى ما رواه ابن عينة عن الزهرى عن عروة قال لا تقولوا كفت الشمس ولكن قولوا خسفت وهذا موقوف صحيح ورأسه عديد منصور عنه وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تتألفه لها بها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف في الشمس والخسوف للقمر واختاره نعلب وذكر الجاهلي أن أضعه وقيل يعنى ذلك وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بالخلفي القمري القرآن وكان هذا هو السر في استشهاده المؤلف به في الترجمة وقيل بهما في كل منهما ما هو بيات الأحاديث ولا شأن أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغري إلى سواد الخسوف نقصان أو المثل فإذا قيل في الشمس كفت أو خسفت لانهما تغير

صف الناس وراءه فكبر فافتقر رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلاً ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ثم قال سمع الله لمن حمده فقام ولم يسجد وقرأ سورة طويلاً حتى أذن من القراءة الأولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو أذن من الركوع الأول ثم قال سمع الله لمن حمده ثم سجد ثم قال في الركعة الأخيرة مثل ذلك فاستكمل أربع ركعات في أربع سجودات واضلعت الشمس قبل أن يصرف ثم قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال هما آيات من آيات الله لا يصفان موت أحد ولا حياة فاذناراً بتوهمهما فافزعوا إلى الصلاة وكان يحدث كثيرين عباس أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كان يحدث يوم خسفت الشمس بمثل حديث عروة عن عائشة فقلت لعروة أن أخطأ يوم خسفت الشمس بالمدنية لم يرد على ركعتين مثل الصبح قال أجل لأنه أخطأ السنة (باب) وهل يقول كفت الشمس أو خسفت

وقال الله تعالى وخسف القمر * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال

وألقمها النقص ساغ وكذلك القمر ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان وقيل
بالكاف في الابداء بالخاف في الائمة وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخامس وقيل
بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره (قوله) وقال الله عز وجل وخسف القمر في امره
لهذه الآية احتمالان أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف القمر كما جاف القرآن ولا يقال
كسف وإذا اختص القمر بالخسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف والثاني أن يكون
أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر وقد سمى في القرآن بالخاف في القمر فليكن الذي
للشمس كذلك ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ خسف الشمس
وهذا موافق لما قال عروة لكن روايات غيره بلفظ كسف كثيرة جدا (قوله) فيه ثم سجد سجودا
طويلا فمد رجلي من زعم أنه لا يسقط قطوب السجود في الكسوف وساق ذكره في باب مفرد
(قوله) ما قول النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده بالكسوف قاله أبو
موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) ساق حديثه موصولا بعد سبعة أبواب ثم أورد المصنف
حديث أبي بكر عن رواية جابر بن زيد عن بوش وفيه ولكن يخوف الله عباده في رواية
الكشميني ولكن الله يخوف وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف (قوله) لم يذكر عبد
الوارث وسبعة وخالد بن عبد الله وجابر بن سلمة عن أنس يخوف الله عباده في رواية
الوارث فأورد المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي بصير عن عروة عن أنس يخوف الله عباده في رواية
رواية عبد الوارث من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر
فيه يخوف الله عباده وقال البيهقي لم يذكره أبو عمرو ذكره غيره عن عبد الوارث وأما
رواية شعبة فهو صلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها ذلك وأما رواية خالد بن عبد الله
فسبق في أول الكسوف وأما رواية جابر بن سلمة فهو صلها الطبراني من رواية جابر بن منهل
عنه بلفظ رواية خالد بن سلمة وقال فيه فإذا كسف واحد منهم فاصلوا ودعوا (قوله) وتابعه
أشعث يعني ابن عبد الملك الجراfi (عن الحسن) يعني في حذف قوله يخوف الله عباده
وقد وصل النسائي هذه الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس
فيها ذلك (قوله) وتابعه موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم يخوف الله عباده (في رواية غير أنس) حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب
التي ذكرنا جابر بن الزبير وقال البيهقي ومن تبعه هو ابن داود النسائي والآخران لا يثبتان
إسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ولعل في هذه الرواية إلى أن من طريق
واحد منهم ما وقد أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هبة وقاسم بن
أبصم عن رواية سليمان بن حرب كلاهما عن مبارك وساق الحديث بتمامه الآن رواية هبة
ليس فيها يخوف الله عباده (تنبه) وقع قوله تابعه أشعث في رواية كريمة عقب متابعة
موسى والصواب تقديمه لما تقدم من خبره في رواية أشعث من قوله يخوف الله عباده (قوله)
يخوف (فيه) مدعي من زعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يأتى آخر ولا يتقدم أذلو كان

آيات الله لا يشكفان لموت أحد ولكن يخوف الله عباده (قوله) قال أبو عبد الله لم يذكر عبد الوارث
وسبعة وخالد بن عبد الله وجابر بن سلمة عن أنس يخوف الله عباده (قوله) وتابعه موسى عن مبارك
عن الحسن قال أخبرني أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده

كما يقولون لم يكن في ذلك فتخوف وبصر بمنزلة الجزر والمد في البحر وقدر ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال فقام فزاعجني أن تكون الساعة قالوا فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع القزع ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معني فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخوف وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجي أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف وعامة من ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين فقال لهم يزعمون أن الشمس أضعا في القمر في الحرم فكيف يحجب الصغار الكبار إذا قاله أم كيف ينظروا الكبار القليل ولا سماه من جنسه وكيف يحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها الأنهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفا وقد وقع في حديث النعمان بن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعم أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد واللساني وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلقطان الشمس والقمر لا يشكفان لموت أحدهما لحياة ولكنهما آياتان من آيات الله وإن الله إذا تجلى لشي من خلقه خشع له وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال إنهم لا تثبت فيجب تكذيبنا قلها قال ولو وصحت لكان تأويلها أنهم من مكابرة أو موقعة لاتصادم أصول الشريعة قال ابن بري هذه العبارة منه كيف يعلم عوى الفلاسفة يزعمون أن التصادم الشريعة مع أمم أممية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الإرادة القدسية وفعل الشارع المختار فيخلق في هذين الحرمين التورمى شاءوا الظلمة شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب والحديث الذي رده الغزالي قد أثبت غير واحد من أهل العلم وهو ثابت من حيث المعنى أيضا لأن التورية والاضافة من عالم الجبال الحسى فإذا تجلت صفة الجلال انطمرت الأنوار لهيئته ويؤيد قوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا اه ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طائوس أنه نظر إلى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال هي أخوف لله منا قال ابن دقيق العيد ربما يعتقد بعضهم أن الذي ذكره أهل الحساب ينافي قوله بخوف الله به ماصلا وليس بشي لأن الله تعالى لا يحس بالعادة وأفعاله خارجة عن ذلك وقدرته حاكمة على كل سبب فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غير بحدوث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجرى عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها وحاصله أن الذي ذكره أهل الحساب إن كان حقا فنفس الأمر لا ينافي كون ذلك بخوف فالعبادة لله تعالى ﴿ قوله ﴾ باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف قال ابن العربي الحاشية مناسبة التعوذ عند الكسوف أن ظلة النهار بالكسوف تشبه ظلة القبر وإن كان نهارا والشيء بالشيء كذا فيضاح من هذا كإخفاف من هذا فيحصل الانعاطف بهذا في التسليم بما ينبغي من تأمله الآخرة ثم قال المصنف حديث عائشة من رواية عمره عنها وإسناده كله مدينون ﴿ قوله ﴾ عائشة بالله من ذلك قال ابن السددهو منصوب على المصدر الذي يجي على مثال فاعل كقولهم عوفي عافية أو على الحال المؤكدة

* باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف * حدثنا عبد الله بن سلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن اليهودية جاءت تسألها فقالت لها أعانك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أعذب الناس في قبرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانك الله من ذلك ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مراكبا فخسفت الشمس فرجع حتى قرى رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٠٤٩

م

تحفة

١٧٩٢٦

١٠٥٠

م

تحفة

١٧٩٢٦

الناسية من باب المصدر والعامل فيه محذوف كأنه قال أعوذ بالله عاذا ولم يذكر الفعل لان الحال
 ناسية عنه وروى بالرفع أى أنا عاذا وكأن ذلك كان قبل أن يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على
 عذاب القبر كإسائي البحث في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى **(قوله بين ظهراني)** بفتح الظاء
 المعجمة والنون على التشديد والخبر ضم الملهمة وفتح الجيم جمع بحجرة بسكون الجيم قبل الماردين ظهر
 الحجر والنون والباء زائدتان وقبل بل الكلمة كلها زائدة والمراد بالبحر بيوت أزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم **(قوله وانصرف فقال ما شاء الله أن يقول)** تقدم بيانه في رواية عروية وأنه خطب
 وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك **(قوله ما)** طول السجود في
 الكسوف أشار بهذه الترجمة الى الرد على من أنكروه واستدل بعض المالكية على ترك
 أطالعيان الذي شرع فيه التطويل بشرع تكراره كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في
 السجود فلا يشرع تطويله وهو قياس في مقابلة النص كإسائي بيانه فوقا فاسد الاعتبار وبأدى
 بعضهم في مناسبة التطويل في القيام والركوع دون السجود ان القائم والراكع عنك روية
 الانجيلاء بخلاف الساجدين الا بة علوية فتناسب طول القيام لها بخلاف السجود ولان في
 تطويل السجود استرخاء الاعضاء فسد يقضى الى التوم وكل هذا مردود بدعوى الاحاديث
 الصحيحة في تطويله ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق يحيى بن أبي
 كثير عن أبي سلمة عنه وقد تقدم من وجه آخر مختصرا ووقع في رواية الكشي عن أبي عبد الله بن عمر
 بضم أوله وفتح الجيم بلا واو وهو وهم **(قوله ركعتين في سجدة)** المراد بالسجدة هنا الركعة بقيلها
 وبالركعتين الركوعان وهو موافق لرواية عائشة وابن عباس المتقدمتين في أن في كل ركعة
 ركوعين وسجودين ولو ترك على ظاهره لاستلزم تشبيه الركوع وافراد السجود ولم يصير اليه أحد
 فتعين تأويله **(قوله ثم جلس ثم جلى عن الشمس)** أى بن جلوسه في التشهد والسلام فتبين قوله في
 حديث عائشة ثم انصرف وقد تجلت الشمس **(قوله قال وقالت عائشة)** القائل هو أبو سلمة في
 نقدي ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية يحيى بن عبيدة ووههم من زعم أنه
 معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواة أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو وفيه قول
 عائشة هذا **(قوله ما سجدت سجودا قط كان أطول منها)** كذا فيه وفي رواية غيره منه أى من
 السجود المذكور زاد مسلم في ركعتين ركوعا عاظ كان أطول منه وقد تقدم في رواية عروية عن
 عائشة بلطف ثم سجد فأطال السجود وفي أوائل صفه الصلاة من حديث أبي بكر مثله
 وللنسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو وبلطف ثم رفع رأسه فسجد وأطال السجود ونحوه
 عنده عن أبي هريرة وللشيخين من حديث أبي موسى باطول قيام ركوع وسجوداً بفتح واو لا
 داود والنسائي من حديث مرة كاطول ما سجدت في صلاة قط وكل هذه الاحاديث ظاهرة في أن
 السجود في الكسوف يطول كما يطول القيام والركوع وأدى بعض المالكية فيه بجنا فتقال
 لا يلزم من كونه أطال أن يكون بلغ حد الاطالة في الركوع وكأنه غفل عن رواه مسلم في
 حديث جابر بلطف وسجود ثم ركوعه وهذا مذاهب أحمد وإسحاق واحذقوا الشافعي
 وبه جزم أهل العلم بالحديث من أصحابه واختاره ابن سريج ثم النووي وبقعه صاحب المذهب
 بأنه لم يقل في خبر لم يقل به الشافعي اهـ وروى عليه في الامر من معان الشافعي نص عليه في

بين ظهراني الحجر ثم قام يصلي
 وقام الناس وراءه فقام
 قياما طويلا ثم ركع ركوعا
 أطول من رفعه فقام قياما
 طويلا وهو دون القيام
 الاول ثم ركع ركوعا طويلا
 وهو دون الركوع الاول ثم
 رفع فسجد ثم رفع فقام قياما
 طويلا وهو دون القيام
 الاول ثم ركع ركوعا طويلا
 وهو دون الركوع الاول ثم
 رفع فسجد ثم قام وهو دون
 القيام الاول ثم ركع ركوعا
 طويلا وهو دون الركوع
 الاول ثم رفع فسجد
 وانصرف فقال ما شاء الله أن
 يقول ثم أمرهم أن يعوذوا
 من عذاب القبر (باب طول
 السجود في الكسوف) *
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
 حنفية شيبان عن يحيى عن أبي سلمة
 عن عبد الله بن عمرو أنه قال
 لما كسفت الشمس على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فؤدى ان الصلاة
 جامعة فركع النبي صلى الله
 عليه وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في
 سجدة ثم جلس ثم جلى عن
 الشمس قال وقالت عائشة
 فرضي الله عنها ما سجدت
 سجودا قط كان أطول منها

* (باب صلاة الكسوف)

جاعة) * وصلى لهم ابن

عباس في صلاة زعمهم وجمع

على بن عبد الله بن عباس

وصلى ابن عمر * حدثنا

عبد الله بن مسلمة عن

مالك عن زيد بن أسلم عن

عطاء بن يسار عن عبد الله

ابن عباس قال انخفضت

الشمس على عهد النبي

صلى الله عليه وسلم ففعل

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقام قداما طوي

فخوامن قراء سورة البقرة

ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع

فقام قداما طويلا وهو دون

القيام الاول ثم ركع ركوعا

طويلا وهو دون الركوع

الاول ثم سجد ثم قام قداما

طويلا وهو دون القيام

الاول ثم ركع ركوعا طويلا

وهو دون الركوع الاول ثم

رفع فقام قداما طويلا وهو

دون القيام الاول ثم ركع

الركوع الاول ثم سجد ثم

انصرف وقد تجلت الشمس

فقال صلى الله عليه وسلم ان

الشمس والقمر آياتان من

آيات الله لا يخفان الموت

أحد ولا الحاة فاذا رأيت

ذلك فاذكروا الله قالوا

يا رسول الله ان الله راى ثمانا

شيئا في مقامك ثم راى ثمانا

البويطي ولفظه ثم سجد سجدتين طويلتين يتيم في كل سجدة نحوهما قام في ركوعه
 * (تسبه) * وقع في حديث جابر الذي أشرت اليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود
 ولفظه ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم سجد وقال النووي هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها أو
 المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لا طالته نحو الركوع وتعقب ببارواه التلاني وابن خزيمة
 وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضا فبفسه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال
 حتى قيل لا يسجد ثم سجد فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال فاطال الجالس حتى قيل
 لا يسجد ثم سجد لفظ ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه والثوري
 سمع من عطاء قبل الاختلاط فالحديث صحيح ولم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجالس بين
 السجدتين الا في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك الطالته فان أراد الاتفاق المذهبي فلا
 كلام ولا فهو صحيح بهذه الرواية * (قوله) باب صلاة الكسوف جماعة) أي
 وان لم يحضر الامام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور وعن الثوري ان لم يحضر الامام
 صلوا فرادى (قوله) وصلى لهم ابن عباس في صلاة زعمهم وصله الشافعي وسعيد بن منصور جميعا
 عن سفيان بن عيينة عن سلمان الاحول سمعت طاوسا يقول كسفت الشمس ففعل ما بين
 عباس في صلاة زعمهم ست ركعات في أربع سجعات وهذا موقوف بصحيح الان ابن عيينة
 ضوافيه رواه ابن جرير عن سليمان فقال ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أخرجه عبد
 الرزاق عنه وكذا أخرجه ابن أبي شبة عن غندر عن ابن جرير لكن قال سجعات بدل ركعات
 وهو وهم من غندر وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال
 رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين (قوله) في
 صلاة زعمهم) كذا لاكثر بنصف الصاد الملهمة وتشديد القاص وهي معروفة وقال الأزهري الصفة
 موضع هو ومظلل وفي نسخة الصغاني ضامدة مفتوحة ومكسورة وهي جانب النهروا ومعنى
 لها هنا الا يطربن العجز (قوله) وجمع على بن عبد الله بن عباس) لم أقف على أثره هذا موصولا
 (قوله) وصلى ابن عمر بمحتمل أن يكون بقية أثر على المذكور وقد أخرجه ابن أبي شبة عنه عن ابن
 عمر (قوله) عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس) كذا في الموطأ وفي جميع من أخرجه من طريق
 مالك ووقع في رواية اللؤلؤ في سنن أبي داود عن أبي هريرة ببل ابن عباس وهو غلط (قوله) ثم
 سجد أي سجدتين (قوله) ثم قام قداما طويلا وهو دون القيام الاول) فيه أن الركعة الثانية
 أقصر من الاولى وسألت ذلك في باب مفرد (قوله) قالوا يا رسول الله في حديث جابر عند أحد
 باسناد حسن فلما قضى الصلاة قال له أي بن كعب شيئا منعت في الصلاة لم تكن تضعه فقد كرهفو
 حديث ابن عباس الآن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر فان كان مخفوظا فهي
 قصة أخرى ولعلها القصة التي حكاه أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر وقد تقدم سابقه في
 باب وقت الظهر اذا زالت الشمس من كتاب المواقيت لكن فيه عرضت على الخلفاء لئلا ينافي
 عرض هذا الحافظ حسب وأما حديث جابر فهو شبه بسباق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر
 التماس والله أعلم (قوله) رأيناك تناولت) كذا لاكثر بصيغة الماضي وفي رواية الكشمر في
 تناول بصيغة المضارع ضم اللاحق ويحذف احدى التامين وأصله تناول (قوله) ثم راى ثمانا

كعكعت في رواية الكشي في تكعكعت بزيادة نافي أو له ومعناه تأخرت يقال كع الرجل إذا
 فكس على عقبه قال الخطابي أصله تكعكعت فاستقلوا اجتماع ثلاث عينات فابعدوا من
 أحدهما حرفاً كرراً ووقع في رواية مسلم ثم رأيت ككعت بكفت بفهمين خفيفتين **(قوله)** التي رأيت
 الجنة قتناوات منها عقوداً) ظاهرها أنها رواية عن فهم من جملة على أن الخب كشت له فوثقها
 فقرأها على حقيقةها وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها وهذا أشبه بظاهر هذا
 الخبر ويؤيده حديث أسماء الماشي في أوائل صفة الصلاة بلفظ دنت مني الجنة حتى لو اجترأت
 عليها لجنبتكم بقطف من قطافها ومنهم من جملة على أنها مثلت له في الحائط كما تنطبع الصورة في
 المرآة فقرأت جميع ما فيها ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد لقد عرضت على الجنة والنار
 أن تأتي في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقد مثلت لمسلم لقد صوّرت ولا يدعي هذا
 الانطباع إنما هو في الأجسام الصلبة لا نأقول هو شرط عادى فيصور أن تخضع العادة خصوصاً
 للنبي صلى الله عليه وسلم لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار
 مرتين بل مراراً على صور مختلفة وأبعد من قال أن المراد الرؤية رؤية العلم قال القرطبي
 لأحالة في بقاء هذه الأمور على ظهورها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد
 خلقا ووجدتا فخرج إلى أن الله تعالى خلق لنبه صلى الله عليه وسلم إدراكاً خاصاً به أدرك به
 الجنة والنار على حقيقةهما **(قوله)** ولو أصبته في رواية مسلم ولو أخذته واستشكل مع قوله
 تناولت وأجب يحمل السؤال على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ وقبل المراد تناولت لنفسى
 ولو أخذته لكم حكاه الأكرمانى وليس يجيد وقبل المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه
 بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم يقبلت يقطعه ولو أصبته أى لو كنت من قطفه وبذل
 عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عن ابن خزيمة أهوى بيده لتناول شأول المصنف في حديث
 أسماء في أوائل الصلاة حتى لو اجترأت عليها وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترئ عليه وقبل الإرادة
 مقدرة أى أردت أن أتناول ثم لم أفعل ويؤيده حديث جابر عنده مسلم ولقد مدت يدي وأنا أريد
 أن أتناول من غيرهما لتطروا الله ثم بدى أن لا أفعل ومثله للمصنف من حديث عائشة كما ساقى في
 آخر الصلاة بلفظ حتى لقد رأيتني أريد أن أخذ قطفاً من الجنة حين رأيتني جعلت أقدم ولعد
 الرزاق من طريق مرسله أردت أن أخذ منها قطفاً لا ربكموه فلم يقدر ولا جد من حديث جابر
 قيل بئى وبئى قال ابن بطال لم يأخذ العقود لانه من طعام الجنة وهو لا يقبض والدينا فافسدة
 لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يقبض وقيل لانه لو أراه الناس لكان من إيمانهم بالهاده لا بالقبض
 فيصعب أن يقع رفع اتوبه فلا يتبع نفساً إيمانها وقبل لأن الجنة جزء الأعمال والجزء الباقي
 الآتي الآخرة وحكي ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه انه قال معنى قوله لا تأخذ
 منه الخ أن يخلق في نفس السائل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يقبض عن ذوقه وتعقب بما رأى
 فلسفي مبي على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هي أمثال والحق أن تمارا الجنة لا مقطوعة
 ولا ممنوعة وإذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء والفرق
 بين الدارين في وجوب الدوام وجوانه * **(قائده)** * بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر
 عن زيد بن أسلم أن السؤال المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية **(قوله)** وأريت

كعكعت قال صلى الله عليه
 وسلم اني رأيت الجنة
 قتناوات منها عقوداً ولو
 أصبته لا تأخذ منها ما بقيت
 الدنيا وأريت

الثاني في رواية غير أبي ذر رأت وقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم النار فتأخر عن صلاحه حتى إن الناس لم يركب بعضهم بعضاً وإذا رجعت عرضت عليه الجنة فذهب عني حتى وقف في صلاحه وسلم من حديث جابر لقد جئنا بالناس حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من نفيها وفيه ثم جئنا بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قف في مقام حتى زاد فيه ما من شيء وتعدونه إلا قد رأيتني في صلاتي هذه وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة لقد رأيت منقذت أصلي ما أنتم لا تكونون في دنياكم وأخرتكم **(قوله)** فلم أرمضها باليوم قط أقطع المراد باليوم الوقت الذي هو فيه أي لم أرمضها مثل منظر رأيت يوم الخذف المرقى وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأيت فيه وبعد من المنظر المألوف وقيل الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرًا ووقع في رواية المسنن والحاوي فلم أنظر كالיום قط أقطع **(قوله)** ورأت أكثر أهلها النساء هذا في نفس الوقت وفي قوله لهن في خطبة العبد تصديق فإني رأيتكن أكثر أهل النار وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحضي وقد تقدم في العدد الماضي بشبهة القائل يكفرون **(قوله)** يكفرون بالله قال يكفرون العشير كذا الجمهور عن مالك وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ووقع في موطن يحيى بن يحيى قال يكفرون العشير زيادة وأو وافقوا على أن زيادة الواو غلط منه فإن كان المراد من تغلطة كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك وأطلق على الشذوذ غلطاً وإن كان المراد من تغلطة فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ذلك أنه أطلق لفظ التسامع الموثقة منهن والكافرة فلما قيل يكفرون بالله فاجاب يكفرون العشير الخ وكانه قال نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر الاحسان وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل لاحاطة العلم بأن من التسامع يكفر بالله فلم يحجج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه **(قوله)** يكفرون العشير قال الكرمان لم بعد كفر العشير بل أعمد الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف **(قوله)** ويكفرون الاحسان كانه بيان لقوله يكفرون العشير لأن المقصود كفر احسان العشير لا كفر ذاته وتقدم تفسير العشير في كتاب الايمان والمراد بكفر الاحسان تغلطة أو بجمده ويدل عليه آخر الحديث **(قوله)** لو أحسن إلى احداهن الدهر كله بيان للتغلطة المذكورة ولو هنا شرطية لا امتناعية قال الكرمان ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ناشئاً على التقضي والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور والدهر منصوب على الظرفية والمراد منه مدة الرجل أو الزمان كله ما لا يخفى في كفرهن وليس المراد بقوله أحسن تغلطة رجل بعينه بل كل من يتأق منه أن يكون تغلطة فهو خاص لفظاً عام معني **(قوله)** شأ) التنوين فيه للتقليل أي شاق قليلاً لاوافق غرضها من أي نوع كان ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرقى في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة كرت ولفظه أكثر من رأيت فيها من النساء الثلاث أن أوتعن أفشين وإن سئلن بجلن وإن سألن ألطفن وإن أعطين لم يشكرن الحديث وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤيته ما يحذر منه واستدفاع البلاية كراهته وأنواع طاعته ومهيجه

النار فلم أرمضها كالיום
قط أقطع ورأت أكثر
أهلها النساء قالوا يا رسول
الله قال يكفرون قيل
يكفرون بالله قال يكفرون
العشير يكفرون الاحسان
لو أحسن إلى احداهن
الدهر كله ثم أتيتك خيراً
قلت ما رأيت منك خيراً قط

ذلك قالت أسماء فيقول
تحمده رسول الله صلى الله

عليه وسلم جاءنا بالبينات
والهسدى فأنجيناه وأنا
واعتصمنا فقال له ثم صلحنا
فقد علمنا أنك متهم فوأنقنا وأما
المنافق والمزمار لا أدري
أيهما قال أسماء فيقول
لا أدري سمعت الناس
يقولون شأنته * (باب من
أحب العتاقة في كفوف
النفس) * حدثنا يسع بن
يحيى قال حدثنا زائدة عن
هشام عن فاطمة عن أسماء
قالت لقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم بالعتاقة في
كفوف النفس * (باب
صلاة المصطفى
المجيد) * حدثنا اسمعيل
قال حدثني مالك عن أبي عبد
الله بن سعيد عن عروة بن عبد
الرحمن عن عائشة رضي الله
عنها أن اليهودية حين تسأله
فقلت أعاذك الله من عذاب القبر

(باب) لا تنكس الشمس الموت أحد ولا لحائه * رواه أبو بكره والمغيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن اسمعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود قال قال (٤٥١) رسول الله صلى الله عليه وسلم الشمس

وانتمر لا تنكسفان الموت
أحد ولا لحائه ولكنهما
آتان من آيات الله فإذا
رأى تموا فاصلاوا * حدثنا عبد
الله بن محمد قال حدثنا هشام
قال أخبرنا معمر عن الزهري
وهشام بن عروة عن عروة
عن عائشة رضي الله عنها
قالت كسفت الشمس على
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقام النبي صلى
الله عليه وسلم فخطب الناس
فأطال القراءة ثم ركع فأطال
الركوع ثم رفع رأسه فأطال
القراءة ثم ركع فقرأته في
الأولى ثم ركع فأطال
الركوع دون ركوعه الأولى
ثم رفع رأسه فجدد سجدة
ثم قام فصنع في الركعة
الثانية مثل ذلك ثم قام فقال
ان الشمس والقمر لا يتخفان
لموت أحد ولا لحائه
ولكنهما آتان من آيات
الله يرمي عباده فأذا رأيتم
ذلك فافزعوا إلى الصلاة
(باب الله كرفي الكسوف) *
رواه ابن عباس رضي الله
عنهما * حدثنا محمد بن
العلاء قال حدثنا أبو أسامة
عن يربن بن عبد الله عن
أبي ردة عن أبي موسى قال

من هذا الوجه ولم يقع فيه التصريح بكونهم في المسجد لكنه يؤخذ من قوله أنه في ظهراني
الجرلان الجريوت أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وكانت لأصقته بالجد وقد وقع التصريح
بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن مسلم ولفظه فخرجت في نسوة بين
ظهراني الجري في المسجد فأنى النبي صلى الله عليه وسلم من مر كبح حتى أتى إلى مصلاه الذي كان
يصل فيه الحديث والمركب الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه بسبب موت ابنه إبراهيم
كما تقدم في الباب الأول فلما رجى صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ولم يصلها فظاهرا وصم أن السنة
في صلاة الكسوف أن تصل في المسجد ولو لذلك لكانت صلواتها في العراء أجدر برؤية
الانحلال والله أعلم (قوله) لا تنكسف الشمس الموت أحد ولا لحائه تقدم حديثهم فيه
الكلام في ذلك مسوطا في الباب الأول (قوله) رواه أبو بكره والمغيرة تقدم حديثهم فيه
(قوله) وأبو موسى سأت حديثه في الباب الذي يليه (قوله) وابن عباس تقدم حديثه قبل ثلاثة
أبواب (قوله) وابن عمر تقدم حديثه في الباب الأول وقد ذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن
مسعود وفيه ذلك وقد تقدم في الباب الأول أيضا من وجه آخر وكذا حديث عائشة وفي الباب
ما لم يذكره عن جابر عن مسلم وعن عبد الله بن عمر والنعمان بن بشير وقيصة وأبي هريرة كلها
عند النساء وغيره وعن ابن مسعود وغيره من حديث بن محبوب ومحمد بن يزيد كلها عند أحمد وغيره وعن
عقبة بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره في عدة طرق غالها على شرط الصحة وحسن التقدير القطع
عند من اطاع علمها من أهل الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيجب تكذيب من زعم
أن الكسوف علامة على موت أحد أو حادثة أحد (قوله) معمر عن الزهري وهشام ساقه على
لفظ الزهري وقد تقدمت روايته هشام مقدرة في الباب الثاني وتقدم الكلام عليه هناك وبين
عبد الرزاق عن معمر أن روايته هشام من الزيادة فتصدقوا وقد تقدم ذلك أيضا (قوله)
الذكر في الكسوف رواه ابن عباس أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد
تقدم حديثه قريبا بلفظ فاذكر الله (قوله) فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزعا بكسر الزاي
صفة مشبهة ويجوز الفتح على أنه مصدر بمعنى الصفة (قوله) يعني أن تكون الساعة بالضم
على أن كان تامة أي يخشى أن تحضر الساعة أو ناقصة والساعة اسمها وانحر محذوف أو انعكس
قبل وفيه جواز الاخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال لأن سبب الفزع يخشى عن المشاهد
لصورة الفزع فيحصل أن يكون الفزع غير ما ذكر في هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن
للساعة مقدمة كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخفاف الخلق وخروج الخوارج ثم
الاشراط كطوع الشمس من مغربها والداية والنجال والدخان وغير ذلك ويجاب عن هذا
باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل اعلام النبي صلى الله عليه وسلم بهذه العلامات
أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات أو أن الراوي ظن أن الخسفة لذلك وكانت لغیره
كعقوبة يتحدث كما كان يخشى عنده هبوب الريح هذا حاصل ما ذكره النووي في الغيرة وزاد
بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة أي الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور

خفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزعا يخشى أن تكون الساعة فأتى المسجد فخطب
قط ففعلوه وقال
نقطة ٤٥٩

هذه الآيات التي يرسل الله لاسكون موت أحد (٥٢) ولا حياة ولكن يخوف الله عباده فإذا رأيت شيئا من ذلك فافزعوا

الى ذكر الله ودعائه
 واستغفاره (باب الدفاع
 الكسوف) قاله أبو موسى
 وعائشة رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم حدثنا أبو الوليد
 قال حدثنا زائدة قال حدثنا
 زياد بن علاقة قال سمعت
 المغيرة بن شعبه يقول
 انكسفت الشمس ومات
 إبراهيم فقال الناس
 انكسفت لموت إبراهيم فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان الشمس والقمر آياتان
 من آيات الله لا ينكسفان
 لموت أحد ولا حياة فاذ
 رأتموهما فادعوا الله
 وصلوا حتى يخلى
 (باب قول الامام في خطبة
 الكسوف) قاله أبو موسى
 أو أسامة حدثنا هشام قال
 أخبرني فاطمة بنت المنذر
 عن أسماء قالت فاضرف
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد تجلت الشمس
 فخطب فحمد الله بما هو أهله
 ثم قال أما بعد (باب
 الصلاة في كسوف القمر)
 حدثنا محمود قال حدثنا
 سعيد بن عامر عن شعبه
 عن وئس عن الحسن بن
 أبي بكر رضي الله عنه قال
 انكسفت الشمس على

نكونه صلى الله عليه وسلم أو غير ذلك وفي الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جدا فقد تقدم
 أن موت إبراهيم كان في العاشرة كما اتفق عليه أهل الاخبار وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم
 بكثير من الاشراف والحوادث قبل ذلك وأما الثالث فتحسين الظن بالصالحين يقتضي أنه لا يجوز
 بذلك الاتوقيت وأما الرابع فلا يخفى بعده وأقربها الثاني فلعله خشى أن يكون الكسوف
 مقدمة لبعض الاشراف كطلوع الشمس من مغربها ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع
 المذكور أشياء مما ذكره وقوع متتالية بعضها اثر بعض مع استحضار قوله تعالى وما أمر الساعة
 الا كل البصر وهو اقرب ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسئلة دخول النسخ في الاخبار
 فإذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل له قد وقوع الممكن لو لا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع
 قبل الاشراف تعظيما منه لأمر الكسوف لئلا يبان ببقعه من أمته ذلك كيف يخشى ويترفع
 لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الاشراف أو ذكرها وقبل حل حالة استحضار إمكان القعدة
 غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الاشراف كانت مشروطة
 بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير اشراف لتقدم الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله هذه
 الآيات التي يرسل الله) ثم قال (ولكن يخوف الله عباده) موافق لقوله تعالى وما ترسل
 بالآيات الا لتؤمقوا بها ووافق لما تقدم تقريره في الباب الاول واستدل بذلك على أن الامر
 بالمادة الى الذكرو والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوف لان الآيات أعظم من
 ذلك وقد تقدم القول في ذلك في أواخر الاستسقام لم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة فلا حاجة
 فيه لمن استبعد كل آية (قوله الى ذكر الله) في رواية الكشمي الى ذكره والصبر يعود
 على الله في قوله يخوف الله عباده وفيه الدب الى الاستغفار عند الكسوف وغيره لانه
 مما يدفع به البلاء (قوله) قاله أبو موسى وعائشة (في رواية كريمة وأبي
 الوقتي المسوف) (قوله) قاله أبو موسى وعائشة (في رواية كريمة وأبي
 حدث عائشة وقوع الامر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني وورد
 الامر بالدعاء أيضا من حديث أبي بكر وغيره ومنهم من جعل الذكرو والدعاء على الصلاة
 لكنهما من أجزاءها الاول ولأنه جمع بينهما في حديث أبي بكر حيث قال فصلوا
 وادعوا ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور فاذكروا الله وكبروه وسجوه
 وهلاوه وهو من عطف الخاص على العام وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الاول
 (قوله) قال الامام في خطبة الكسوف (أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء
 مختصرا معلقا فقال أو أسامة وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة ووقع فيه
 هنا فرواه أبي علي بن السكن وهم شبه عليه أبو علي الجاني وذلك أنه أدخل بين هشام وفاطمة
 بنت المنذر وعن الزبير والصواب حذفه (قلت) لعله كان عنده هشام بن عروة بن الزبير
 فقصص الصلاة الكسوف خطبة كما تقدم في باب (قوله) قال الامام في خطبة الكسوف
 (أما بعد) أو رده حديث أبي بكر من وجهين مختصرا ومطولا واعترض عليه بان المختصر ليس

عنه الحديث صلى الله عليه وسلم فلي ركتين حدثنا أبو عمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا
 وئس عن الحسن بن أبي بكر قال خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فخرج يجر رداءه حتى انتهى الى
 خطبة ١١٦٦١

فمذكر القمر لا يتنصص ولا بالاحتمال والجواب انه أراد أن يبين ان المختصر بعض الحديث الطول وأما الطويل فيؤخذ المقصود من قوله وإذا كان ذلك فصلا بعد قوله ان الشمس والقمر وقد وقع في بعض طرقه ما هو أصرح من ذلك فعند ابن حبان من طريقين فمنهم من قال عن يونس ابن عبيد في هذا الحديث فإذا رأيت شيئا من ذلك وعنده في حديث عبد الله بن عمرو فإذا انكسفت أحدهما وقد تقدم حديث أبي مسعود بل لفظ كسوف أيهما انكسف وفي ذلك رد على من قال لا تندب الجماعة في كسوف القمر وقرئ بوجود المشقة في الليل غالب لدون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بن سنان في هذا الحديث صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم وأخرجه الدارقطني أيضا وفي هذا رد على من أطلق كابن رشد أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ومنهم من أول قوله صلى أي أمر بالصلاة فجاء ابن الرائيين وقال صاحب الهدى لم يخل أن صلى في كسوف القمر في جماعة لكن حكى ابن حبان في السيرة قل ان القمر خسف في السنة الخامسة فلي النبي صلى الله عليه وسلم بأمره صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الاسلام وهذا ان ثبت اتفق التأويل المذكور وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة ووجه شيخنا في قوله (تنبيه) حكى ابن التين أنه وقع في رواية الاصلية في حديث أبي بكر هذا انكسفت القمر بدل الشمس وهذا تغيير لا معنى له وكانه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن ان لفظه مغير فغيره هو الى ما ظنه صوابا وليس كذلك ﴿قوله ما﴾ الركعة الاولى في الكسوف أطول كذا وقع في العمود والكشميني ووقع به له للمستفي باب صبر المرأة على رأسها المأذاه أطول الامام القاسم في الركعة الاولى قال ابن رشد ووقع في هذا الموضوع تخلف من الرواة وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الاولى قطعا وأما الثانية فحقها أن تذكر في موضع آخر وكان المصنف ترجم بها واخلى بإضافته أطول بقا ما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتاب الى بعض فتشاهدا والايق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الثوري فانه ذكر باب صبر المرأة أولا وقال في الحاشية ليس فيه حديث ثم ذكر باب الركعة الاولى أطول وأورد فيه حديث عائشة وكذا صنع الاسماعيلي في مستخرجيه فعلى هذا فالذي وقع من متبع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بمجيد أما من اقتصر على الاولى وهو المستفي فخطأ محض ألا تعلق لها بحديث عائشة وأما الآخر فنحن حيث أنهم ما حذفوا الترجمة أصلا وكانها استشكلوا حذفها ولهذا حذفنا من رواية كريمة أيضا عن الكشميني وكذا من رواية الأكثر ﴿قوله حديثنا أبو أحمد﴾ هو الزبيري وسفيان الثوري وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في باب صلاة الكسوف في المسحوكاته مختصر منه ما لم يمتد فانه تمام قياما طويلا وهو دون القيام الاول وقال في هذا أربع ركعات في حديثين الاولى أطول وقد رواه الاسماعيلي بلفظ الاولى فالاولى أطول وفيه دليل على ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الاولى وقد قال ابن بطال لا خلاف ان الركعة الاولى بتمامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية

١٠٦٢
نسخة
١١٩٩١

المسحوقات الناس اليه
فصل فيهم ركعتين فالتجلى
الشمس فقال ان الشمس
والقمر آيات من آيات الله
وانهما لا يخسفان لموت
أحد وإذا كان ذلك فصلا
وادعوا حتى ينكسف
ما بكم وذلك أن ابنا النسي
صلى الله عليه وسلم مات
بقاله ابراهيم فقال الناس
في ذلك ﴿باب الركعة
الاولى في الكسوف
أطول﴾ أخبرنا محمد بن
غسلان قال حدثنا أبو
أحمد قال حدثنا سفيان عن
يحيى عن عمرة عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى بهم في
كسوف الشمس أربع
ركعات في حديثين الاول
والاول أطول

١٠٦٤
نسخة
١١٩٩٩

بقية ما ور كوعها وقال النورى انفقوا على ان القيام الثانى وركوعه فيها ما أقصر من القيام
 الأول وركوعه فيها واختلقوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من
 القيام الثانى من الأولى وركوعه أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله
 وهودون القيام الأول هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون
 الذى قبله ورواية الاسماعيلي تعين هذا الثانى ويرجحها أيضا انه لو كان المراد من قوله القيام
 الأول أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثانى والثالث مسكونا عن مقدارهما فالأول
 أكثر فائدة والله أعلم **(قوله ما)** الجهر بالقراءة في الكسوف أى سواء كان
 للشمس أو للقمر **(قوله أخبرنا بن عمر)** بفتح النون وكسر الميم اسمه عبد الرحمن وهو دمشقى
 ونقه ابن دحيم والذهلى وابن البرقي وآخر ونضعفه ابن معين لأنه لم يره وعنه غير الوليد وليس لى
 الصحيحين غيره هذا الحديث وقد تابعه عليه الأوزاعى وغيره **(قوله جهر النبى صلى الله عليه وسلم**
في صلاة الخسوف بقراءته) استدلل به على الجهر فيها للهار ووجه جماعته من لم يزل على
 كسوف القمر وليس بمجيد لأن الاسماعيلي روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ
 كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كذا روى الأوزاعى
 التى بعده صريحة في الشمس **(قوله وقال الأوزاعى وغيره سمعت الزهري الخ)** وصله مسلم عن
 محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعى وغيره فذكره وأعاد الاستناد الى الوليد قال
 أخبرنا عبد الرحمن بن عمر فذكره زاد فيه مسلم طريق كثير بن عباس عن أخيه ولم يذكره عبد
 الله بن الزبير واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن عمر في الجهر بأن الأوزاعى لم يذكر
 في روايته الجهر وهذا ضعيف لأن من ذكره حجة على من لم يذكره كما سماه الذى لم يذكره لم يتعرض
 لنفسه وقد ثبت الجهر في رواية الأوزاعى عند أبي داود والحاكم من طريق الوليد بن عمر بن
 زوافقه سليمان بن كثير وغيره كما ترى **(قوله قال أجل)** أى نعم وزنا معنى وفي رواية
 الكشممى من أجل يسكون الجهر وعلى الأول فقوله أنه أخطأ بكسره هذه النوع الثانى فتحتها
(قوله تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر) يعنى بإسناده المذكور رواية
 سليمان وصلها أحمد عن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ خفت الشمس على عهد النبى
 صلى الله عليه وسلم فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ بغيره بالقراءة الحديث
 ورواه في مسنده أبي داود الطيالسى عن سليمان بن كثير بهذا الاستناد مختصرا ان النبى صلى
 الله عليه وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذى
 والطحاوى بلفظ صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها وقد تابعه هم على ذكر الجهر عن
 الزهري عقيل عند الطحاوى واسحق بن راشد عند الدارقطى وهذه طرق يعضده بعضها بعضا
 فيد مجموعها الحزم بذلك فلا معنى لتعليل من أعلاه بتضعيف سفيان بن حسين وغيره فلو لم يرد
 ذلك إلا لرواية الأوزاعى لكانت كافية وقد روى الجهر فيها عن على مرفوعا وموقفا أخرجه
 ابن خزيمة وغيره وقال به صاحباً أبى حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن النضر وغيرهم من
 مختلف الشافعية وابن العربي من المالكية وقال الذى يخبر بين الجهر والاسرار وقال الأئمة
 الثلاثة يسرى الشمس ويجهري القمر واحتج الشافعى بقول ابن عباس قرأتموها من سورة

* (باب الجهر بالقراءة
 في الكسوف) * حدثنا
 محمد بن مهران قال حدثنا
 الوليد بن مسلم قال أخبرنا ابن
 عمر عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة رضى الله عنها
تحفة جهر النبى صلى الله عليه وسلم
 وسلم في صلاة الخسوف
 بقراءته فإذا فرغ من قراءته
 كبر فركع وإذا فرغ من
 الركعة قال سمع الله من عباده
 ربنا ولك الحمد ثم يعاود
 القراءة في صلاة الكسوف
 أربع ركعات في ركعتين
 وأربع سجيدات * وقال
 الأوزاعى وغيره سمعت
تحفة الزهري عن عروة عن عائشة
 رضى الله عنها أن الشمس
 خفت على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فبعث
 مناديا الصلاة جامعة فقدم
 فصلى أربع ركعات في
 ركعتين وأربع سجيدات *
 قال الوليد وأخبرني عبد
 الرحمن بن عمر عن ابن شهاب
 مثله قال الزهري فقلت
 ما صنع أخوك ذلك عبد
 الله بن الزبير ما صلى إلا
 ركعتين مثل الصبح آدمى
 بالمدينة قال أجل أنه أخطأ
 السنة * تابعه سليمان بن
 كثير وسفيان بن حسين
 عن الزهري في الجهر
تحفة

القرة لانه لو جهل لم يحتج الى تقديره وتعب احتمال أن يكون بعيداً منه لكن ذكرنا لاسفاه
تعلقا عن ابن عباس انه صلى بحجب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع منه سراً
ووصله اليه من ثلاثة طرق أساساً وها واهية وعلى تقدير محتمل ان ثبت الجهر معه قدوراً
فالاخذ به أولى وإن ثبت التعدد فكون فعل ذلك لسان الجواز وعكس الجواب عن حديث سمرة
عند ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له صوتاً انه ان ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن العربي الجهر
عندى أولى لانها صلاة جامعة ينادى لها ويخطب فأشبهت العبد والاستسقاء والله أعلم
(خاتمة) اشملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معاني المكرر
منها فيه وفيها مضى اثنا وثلاثون والخاص غالية وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث
أبي بكر فحدثت أسماء في العناقة ورواية عمر عن عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله
وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله بن الزبير وفيها أثر عروة
في تحفته وهما موصولان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قولها أبواب سجود القرآن)

كذا للمعنى ولغير باب ما جاء في سجود القرآن وسنمأى سنة سجود التلاوة وللأصلي وسنمأى
وسنمأى ذكر من قال بوجودها في آخر الأبواب وسقطت البهالة لا يدرى وقد أجمع العلماء على
انه بسجدة في عشرة مواضع وهي متواليات الأثمانية الحجج ووصاف مالك ص فقط والشافعي
في القديم ثمانية الحجج فقط وفي الجديد هي ومافي المفصل وهو قول عطاء عن أحمد مثله في رواية
وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث والشافعي وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن
المنذر وابن سريج من الشافعية وعن أبي حنيفة مثله لكن في ثمانية الحجج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجيع الأثمانية الحجج والانشقاق وقيل بإسقاطهما
واسقاط ص أيضاً وقيل بالجميع مشرّع ولكن الغرائم الأعراف وسبحان وثلاث المفصل روى
عن ابن مسعود وعن ابن عباس أنهما تنزّل وحتم تنزّل والجميع مقرأ وعن سعيد بن جبير مثله
باسقاط أقرأ وعن عبيد بن عمير مثله لكن بإسقاط التمج وإثبات الأعراف وسبحان وعن علي
ما ورد الأمر فيه بالسجود عزيمته وقيل بشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود
أو الحث عليه والبناء على قاعدة أوسع مسايق المدح وهذا يبلغ عدداً كثيراً وقد أشار إليه أبو محمد
ابن الخطّاب في قصيدته اللغزية **(قولها سمعت الأسود)** هو ابن زيد وعبد الله هو ابن مسعود
(قولها وسبحان مع غير شيخ) سماه في تفسير سورة التمج من طريق إسرائيل عن أبي إسحق
أسمين خلف ووقع في سيرة ابن إسحاق انه الوليد بن المغيرة وفيه نظر لانه لم يقتل وفي تفسير سند
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالثلث وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث نجرم بن
نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى انه كان لقرأ السجدة
في سجدون فلا يقدر بعضهم ان يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء قریش الوليد بن المغيرة وأبو
جهل وغيرهما كانوا بالطائف فيجروا قالوا تدعون دين آبائكم لكن في ثبوت هذا نظر لقول

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أبواب سجود القرآن وسنمأى

* حدثنا محمد بن بشر قال

حدثنا غندر قال حدثنا

شعبة عن أبي إسحق قال

سمعت الأسود عن عبد الله

رضي الله عنه قال قرأ النبي

صلى الله عليه وسلم التمج

بمكة فسجد فيها وسجد من

معه غير شيخ أخذ كفامن

حصي أتراب ورفعته الى

جبهته وقال يكفيني هذا

فرايته بعد ذلك قل كافر

١٠٦٧

م

تحفة

٩١٨٠

١٣٦٤٧
نسخة
١٣٦٤٧

باب سجدة تنزِيل

السجدة * حدثنا محمد بن

يوسف قال حدثنا سفيان

عن سعد بن إبراهيم عن عبد

الرحمن عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم يقرأ في

الجمعة في صلاة الغدير الم

تنزيل السجدة وهل أتى

على الإنسان * (باب سجدة

ص) * حدثنا سليمان بن

حرب وأبو الحسن قال

حدثنا جندب بن زبير عن

أبي ب عن عكرمة عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

ص ليس من عزائم السجود

وقد رأيت النبي صلى الله

عليه وسلم يسجد فيها

١٣٦٤٧

نسخة

٥٩٨٨

٣ قوله عبد الكبير في

نسخة عبد الكريم وحري

أبي سفيان في الحديث الطويل أنه لم يرتد أحد من أسلم ويمكن أن يجمع بأن النبي مقيد بن ارتد
بخطا لا بسبب من ارتد أو خطا رؤسائه وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعد بن جبير أن
الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعد بن العاص بن أمية أبو أحيحة وتبعه النخاس وكرأبو
حيان شيخ شيوخنا في تفسيره أنه أوله ولم يذكر مستنده وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي
هريرة محدثا في التيمم الأرجل من فريش أراد ذلك الشهرة وللنسائي من حديث المطلب بن
أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأيت
أن أجد ولم يكن المطلب ومثلاً أسلم ومهما ثبت من ذلك فاعل ابن سعد ولم يره وأخص واحدا
بذكره لا اختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره وأفاد المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث
أول سورة أنزلت فيها سجدة وهذا هو السرف بداءة المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث
واستشكل بأن أقرأ باسم ربك أول السور ولا فيها أيضا سجدة فهي سابقة على التيمم وأوجب
بأن السابق من أقرأ أو أتلها وأما بقية ما قبل بعد ذلك بدليل قصة أبي جهل في غيبة النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة أو الأولية مقيدة بشئ يتخلف ويستمر وأية ذكر بأن أبي زائدة عن أبي
إسحق عند ابن مردويه بلفظ أن أول سورة استعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والتجسوة
من رواية عبد الكبير بن دينار عن أبي إسحق أول سورة تلاها على المشركين فذكره في جميع
الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جبراً على المشركين وبسأى بقية الكلام
عليه في تفسير سورة التيمم شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ سجدة تنزيل السجدة
قال ابن بطال أجمعوا على السجود فيها وإنما اختلفوا في السجود فيها في الصلاة انتهى وقد تقدم
الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى ﴿قوله﴾
﴿قوله﴾ سجدة ص) أو رده في حديث ابن عباس ص ليس من عزائم السجود يعني
السجود في ص آخره والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصغرة الأمر مثلاً يعني أن
بعض المندوبات كدعاء بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المذنب وغيره عن علي
ابن أبي طالب باستباحه أن العزائم حرم والتيمم وأقرأ أو لم تنزل وكذا ثبت عن ابن عباس في
الثلاثة الآخر وقيل الأعراف وسبحان وحرم ولم أخرجه ابن أبي شيبة ﴿قوله﴾ وقد رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال سألت
ابن عباس من أين وجدت في ص ولا بن خزيمه من هذا الوجه من أين أخذت سجدة ص ثم اتفقا
فقال ومن ذرية داود وسليمان أن قوله فهذا هم أقدمه في هذا أنها مستطبة مشروعة السجود فيها
من الآية وفي الأول أنه أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تعارض بينهما إلا احتمال أن يكون
استفادهم الطريقين وقد وقع في أحاديث الأنبياء من طريق مجاهد في آخره فقال ابن عباس
بنيكم عن أمر أن يقتدى بهم فاستنبط وجه سجود النبي صلى الله عليه وسلم فيها من الآية وسبب
ذلك كون السجدة التي في ص أعلا وردت بلفظ الركوع فالولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة
وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس من فروعها سجدة داود وقبة ونحن نسجد لها
شكراً فاستدل الشافعي بقوله شكراً على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشترع
داخل الصلاة ولا يداود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم

نح

٥٠٨/٧

* (باب سجدة النجم) * قاله
 ابن عباس رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا حفص بن عمر قال
 حدثنا شعبة عن أبي إسحق
 عن الاسود عن عبد الله
 رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قرأ سورة النجم
 فسجد بها فأتى أحد من
 القوم الاسبغ فأخذ رجل
 من القوم كتاباً من حصي أو
 تراب فرفعه إلى وجهه وقال
 يكسني هذا قال عبد الله فلقد
 رأته بعد قتل كافراً (باب
 سجود المسلمين مع المشركين
 والمشرك نجس ليس له
 وضوء) * وكان ابن عمر رضي
 الله عنهما يسجد على غير
 وضوء * حدثنا مسدد قال
 حدثنا عبد الوارث قال
 حدثنا أيوب عن عكرمة عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 سجد بالنجم وسجد معه
 المسلمون والمشركون

١٠٧١

نح

٥٩٩٦

قرأوه على المنبر فلما بلغ السجدة نزل فسجد وحده الناس معه ثم قرأها في يوم آخر فنها الناس
 للسجود فقال انما هي رتبة فيكم ولو كنتم رؤسكم تهائم فتنزل وسجد وسجدوا معه فهذا السباق
 يشعر بان السجود في الموضع كدكا كما كدفي غيرها واستدل بعض الخفصة من مشروعية السجود
 عند قوله وخزرا كعوا و باب بان الركون عندها ينوب عن السجود فان شاء المصلى ركع
 بها وان شاء سجد ثم طرده في جميع سجدة التلاوة وبه قال ابن مسعود (قوله)
 * سجدة النجم قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم * يأتي موصولاً في الذي
 يليه والكلامة على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير ان شاء الله تعالى واستدل به على أن من
 وضع يده على كفه ونحوه لا بعد سجدة واحدة حتى يضعها بالارض وفيه نظر (قوله)
 * سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء * قال ابن التين
 زونا قوله نجس يفخ الزن والنجس ويجوز كسرهما وقال القراءاتسكن الجيم اذا ذكرت
 اتعاقبوا قولهم رجس نجس (قوله) وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء كذا لا كروفي
 رواية الاصيلي يسجد في غير الاول أو في قدر يرى ان في شعبة من طريق عبد بن الحسن
 عن رجل زعم انه كتف نفسه عن سعد بن جبر قال كان ابن عمر ينزل عن راحته فيهرق
 الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فسجد وما يتوضأ وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الثبت
 نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة
 الكبرى أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة وقد اعترض ابن بطل على هذه
 الترجمة فقال ان أراد البخاري الاحتجاج لان عمر يسجد للمشركين فلا حجة له لان سجودهم
 يكن على وجه العبادة وانما كان لما يليق الشيطان الى آخر كلامه قال وان أراد الردي على ابن عمر
 بقوله والمشرك نجس فهو أشبه بالصواب واجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيده
 مشروعية السجود بان المشرك قد أقر على السجود وسمى العبادي فعله يسجدوا مع عدم أهليته
 فلما نال ذلك أخرى بان يسجد على كل حالة ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما سجد
 عوقب بأن قتل كافراً فعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالمحسنة فأسلم لبركة السجود قال
 ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يسجد في العبادة أن يكون جميع من حضر من
 المسلمين كانوا قد قرأوا الآية على وضوء لانهم لم يتأهبوا لذلك واذا كان كذلك فن بادر منهم الى
 السجود خوفاً للقوات بلا وضوء وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدل بذلك على
 جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء ويؤيده أن لفظ المتن وسجد معه المسلمون
 والمشركون والجن والانس فتوى ابن عباس في نسبة السجودين الجميع وفيه من لاصح منه
 الوضوء فيلزم أن يصح السجود عن كان بوضوء ممن لم يكن بوضوء والله أعلم والنقصة التي أشار اليها
 سيحصل للمسلم شي مما في نفسه سورة الحج ان شاء الله تعالى * (قائدة) لم يوافق ابن عمر أحد
 على جواز السجود بلا وضوء الا لشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح وأخرجه أيضاً
 بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلي أنه كان يقرأ السجدة ثم يلم وهو على غير وضوء الى غير
 القبله وهو يمشي يوتئ ايماء (قوله) يسجد بالنجم زاد الطبراني في الاوسط من هذا الوجه بمكة
 قالوا اذا تحادقنا ابن عباس وابن مسعود (قوله) والجن كان ابن عباس استند ذلك الى اخبار

٨٠٨٢

١٠٢٢

م ت س

نحلة

٢٧٢٢

ورواه ابراهيم بن طهمان عن
 أيوب (باب من قرأ السجدة
 ولم يسجد) حدثنا ليمان
 ابن داود أبو الربيع قال
 حدثنا اسعيل بن جعفر
 قال حدثنا يزيد بن خصفة
 عن ابن قسيط عن عطاء
 بسار أنه أخبره أنه سأل زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه
 فزعم أنه قرأ على النبي صلى
 الله عليه وسلم والنجم فلم
 يسجد فيها حدثنا آدم بن
 أبي إياس قال حدثنا ابن
 أبي ذئب قال حدثنا يزيد بن
 عبد الله بن قسيط عن عطاء
 ابن يسار عن زيد بن ثابت
 قال قرأت على النبي صلى
 الله عليه وسلم والنجم فلم
 يسجد فيها

١٠٢٢

م ت س

نحلة

٢٧٢٢

التي صلى الله عليه وسلم أمما فقهه وأما واسطة لأنه لم يحضر القصة لصغره وأيضاً فهو من
 الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويزاً أنه كشفه عن ذلك بعد لانه لم يحضرها
 قطعاً (قوله) ورواه ابراهيم بن طهمان عن أيوب يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم
 (قوله) باب من قرأ السجدة ولم يسجد يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث
 الباب على أن المفضل لا يجوز فيه كمال السجدة وأن النجم مخصوص بالاجود فيها كإني قولان
 ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً لا احتمال أن يكون السبب في الترك أن ذلك
 أمما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد كما سأل
 تقرر به بعد باب أو ترك حيث ذلبيان الجواز وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي لأنه لو
 كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك وأما ما رواه داود ودون غيره من طريق مطر الأوراق عن
 عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل مستند تحول إلى
 المدينة فقد ضعفه أهل العلم بالحديث الضعيف بعض رواه واختلاف في استناده وعلى تقدير
 ثبوته فرواية من أثبت ذلك أرجح إذا ثبت مقدم على الثاني فسألني في الباب الذي يليه ثبوت
 السجود إذا السماء انشقت وروى البرز والدارقطني من طريق هشام بن حسان عن ابن
 سيرين عن أي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجدة في سورة النجم وسجدنا معه الحديث
 رجاء ثقات وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال أنه رأى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يسجد فيها أو هو هرة أمما أسلم المدينة وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود
 ابن يزيد عن عمه أنه يسجد في إذا السماء انشقت ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه يسجد فيها في هذا
 رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استقر على ترك السجود في المفضل ويحتمل أن يكون المنق
 الواظبة على ذلك لأن المفضل تكثيراً لقراءة في الصلاة فتترك السجود فيه كثيراً لئلا يختلط الصلاة
 على من لم يفقه أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفضل أصلاً وقال ابن القصار
 الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ورد عليه صلى الله عليه وسلم كما تقدم قبل وزعم
 بعضهم أن عمل أهل المدينة استقر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك السجود فيها وفيه نظر لما
 رواه الطبري بأسناد صحيح عن عبد الرحمن ابن أبيز عن عمه أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم
 قام فقرأ إذا انزلت ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه يسجد في النجم (قوله)
 حدثنا يزيد بن خصفة) بالخاء المعجمة والصاد المهملة معصوم وهو يزيد بن عبد الله بن خصفة
 نسب إلى جده وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثاني
 ورجال الاسنادين معامدين غير شيعي البخاري (قوله) أنه سأل زيد بن ثابت فزعم حذف
 المسؤول عنه وظاهر السياق يوهم أن المسؤول عنه السجود في النجم وليس كذلك وقد بينه مسلم
 عن علي بن حجر وغيره عن اسعيل بن جعفر بهذا الاسناد قال سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع
 الامام فقال لاقرأ مع الامام في شيء وزعم أنه قرأ النجم الحديث حذف المصنف الموقوف لانه
 ليس من غرضه في هذا المكان ولانه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الامام وقال ابن
 أوجيهما من كبار الصحابة سبعة الحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة (قوله) فزعم

(باب سجدة اذا السماء انشقت)

انشقت)* حدثنا مسلم بن ابراهيم ومعاذ بن فضالة قالا

أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال رأيت أباه مرة

رضي الله عنه قرا إذا السماء انشقت فسجد بها فقلت

يا أباه مرة ألم أراك تسجد قال لولم ألتقي صلى الله

عليه وسلم مجد لم أسجد *(باب من سجد لسجود

القارئ)* وقال ابن مسعود

لتب من حذلم وهو غلام فقرا عليه سجدة فقال اسجد

فإنك امامنا* حدثنا سعد قال حدثنا يحيى حدثنا عبد

الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم قال

كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها

السجدة فسجد وتسجد حتى ما يجد أحدا نواضع

جبهته *(باب ازحام الناس اذا قرأ الامام

السجدة)* حدثنا بشر بن آدم قال حدثنا علي بن

مسهر قال أخبرنا عبد الله عن نافع عن ابن عرقان كان

النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السجدة ونحن عنده

فسجد ونسجد معه فزدهم حتى ما يجد أحدا نواضعه

موضعنا يسجد عليه

أراد أخبر والزعم يطلق على المحقق قليلا كهذا وعلى المشكوك كثيرا وقد تكرر ذلك ومن شواهد قول الشاعر * على الله أرق العباد كما زعم * ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارئ إذا تلا على الشيخ لا يتدب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدب مع الشيخ وفيه نظر *(قائه)* اتفق ابن أبي ذؤيب ويزيد بن خصفة على هذا الاستناد على ابن قسيط وخالفهما أبو جعفر واه عن ابن قسيط عن خارج بن زيد عن أبيه أخرجه أبو داود والطبراني فإن كان محموظا جل على أن لابن قسيط فيه شين وزاد أبو جعفر روايته وصلت خلف عمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن حزم فلم يسجد فيها *(قوله)* **باب** سجدة اذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجدة فيها وحشام هو ابن أبي عبد الله الدستواي ويحيى هو ابن أبي كثير وقوله فسجد بها في روايه الكشي معنى فيها والباقى الظرف وقول أبي سلمة ألم أراك تسجد قيل هو استسهام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكره أبو رافع كما سبأني بعد ثلاثة أبواب وهذا فيه نظر وعلى التزليل فيمكن أن يفسد به من لا يرى السجدة بها في الصلاة أمارت كما مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى أن الباقى وأبو رافع لم يشأنا أباه مرة بعد أن أعلمها بالسنة في هذه المسئلة ولا احتجنا عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأبو يعلى يدعي مع مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده *(قوله)* **باب** من سجد لسجود القارئ) قال ابن بطال أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لم يسجد من سجدة السجود وسأقي بعد باب قول من جعل ذلك مشروطا بقصد الاستماع وفي الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع ويتأيد بمسأد كره *(قوله)* وقال ابن مسعود لتب من حذلم بفتح المهملة واللام بينهما مجة ساكنة *(قوله)* امامنا زاد الجوى فيها وهذا الأثر وصله سمسجد من رواية مغيرة عن ابراهيم قال قال تب من حذلم قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام فمرت بسجدة فقال عبد الله أنت امامنا فيها وقد روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة عن رواية ابن بجلان عن زيد بن أسلم أن غلاما قرأ أعند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فانظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد فلما يسجد قال يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود قال بلى ولكذلك كنت أمانتها ولو سجدت لسجدنا رجلا نفثت الأثم من سجد وقد روى عن زيد بن أسلم عن عثمان بن يسار قال بلغني فذكر نحوه أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحض بن مسيرة معا عن زيد بن أسلم به وحوذ الشافعي أن يكون القارئ المذكور هو زيد بن ثابت لأنه يحكى أنه قرأ أعند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد ولان عثمان بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى *(قوله)* حدثنا يحيى هو القطان وسأقي الكلام على المتن في الباب الآخر *(قوله)* **باب** ازحام الناس اذا قرأ الامام السجدة) أى لنسج المكان وكثرة الساجدين *(قوله)* حدثنا بشر بن آدم هو الضمرير البغدادي بصري الأصل لس في البخاري الا هذا الموضع الواحد في طبقته بشر بن آدم بن يزيد بصري أيضا وهو ابن بنت أثير الهان وفي كل منهما مقال وروح ابن عدى أن شيخي البخاري هناه ابن بنت أثير وعلى كل تقدير فلم يخرج له الا في المتابعات قساي من طريق أخرى بعد

بابو يأتي الكلام عليه ثم ووافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر وسو يدن سعيد أخرجه
 الأسماعي **قوله** **باب** من رأى أن الله لم يوجب السجود أي وجب الأمر في
 قوله اسجدوا على التذلل أو على أن المراد به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب
 وفي سجود التلاوة على التذلل على قاعدة الشافعي ومن تابعه في جعل المشتك على معنيته ومن
 الأدلة على أن سجود التلاوة ليس واجباً ما أشار إليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود
 التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر
 هل فيها سجود أو لا وهي ثمانية الحج وخاتمة النجم وأقر أبو بكر أن سجود التلاوة واجباً لكن ما ورد
 بصيغة الأمر أو لا أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر **قوله** وقيل لعمران بن حصين
 وصله ابن أبي شيبه معناه من طريق مطرف قال سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدري أجمع
 السجدة أو لا فقال وسعها أو لا فإذا وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف أن عمران مر
 بقاص فقراً ألقاص السجدة فغضب عمران ولم يسجد معه أسأله ما صيحه **قوله** وقال سلمان هو
 الفارس **قوله** ما لهذا غدوناً هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلي
 قال مر سلمان على قوم قعود فقرأوا السجدة فوجدوا قيل له فقال ليس لهذا غدوناً وأسأله ما صيحه
قوله وقال عثمان إنما السجدة على من استعها وصله عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن
 المسيب أن عثمان مر بقاص فقراً أسجد له يسجد معه عثمان فقال لعمر بن الزهري عن ابن
 استع ثم مضى ولم يسجد ورواه ابن وهب عن نونس عن ابن شهاب بلطف عثمان إنما السجدة على من
 سمعها مختصراً وروى ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب قال
 قال عثمان إنما السجدة على من جلس لها واستمع والطريقان صحيحان **قوله** وقال الزهري الخ
 وصله عبد الله بن وهب عن نونس عنه بنعامة وقوله فيه لا يسجد إلا أن يكون طاهر أقبل ليس
 بدال على عدم الوجوب لأن المدعى يقول علق فعل السجود من القارئ والسامع على شرط وهو
 وجود الطهارة حيث وجد الشرط لم يكن موضع الترجمة من هذا إلا أن قوله فإن كنت راكعاً
 فلا عدك حدث كان وجهك لأن هذا دليل النقل والواجب لا يؤتى على الداهية إلا من **قوله**
 وكان السائب بن زيد لا يسجد لسجود القاص بالصاد المهمله الثقيلة الذي يقص على الناس
 الأخبار والمواظ على هذا الأمر موصولاً ومناسبة هذه الاستسار للترجمة ظاهرة لأن
 الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارئ ومستمع قال صاحب الهداية من
 الحنفية السجدة في هذه المواضع أي مواضع سجود التلاوة وسوى ثمانية الحج واجبة على التالى
 والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما
 دلت عليه هذه الآثار وقال الشافعي في البربطي لا أو كده على السامع كما أو كده على المستمع
 وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمرو المذكور في هذا الباب **قوله** أخبرني أبو بكر
 أبي مليكة هو أخو محمد عثمان بن عبد الرحمن التيمي وثقه أبو حاتم وليس له في البخاري غيره هذا
 الحديث بولاً به صححه ورواه ابن وهب وابن عثمان بن عبد الله بن أبي طلحة بن عبد الله أحد العشرة
 وربعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر بن عبد الله بن الهدير الراوي عنه
 والهدير بلفظ التصغير ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له

نسخ

٤١١/٢

نسخ **باب** من رأى أن الله عز
 وجل لم يوجب السجود
 وقيل لعمران بن حصين
 الرجل يسمع السجدة
 ولم يجلس لها قال أبيت
 لو قصد لها كانه لا يوجه
 عليه وقال سلمان مال هذا
 غدوناً وقال عثمان رضى
 الله عنه إنما السجدة
 على من استعها وقال
 الزهري لا يسجد إلا أن
 يكون طاهر فإذا أصبحت
 وأنت في حضرة فاستقبل
 القبلة فإن كنت راكعاً فلا
 عليك حيث كان وجهك
 وكان السائب بن زيد
 لا يسجد لسجود القاص
 حدثنا إبراهيم بن موسى
 قال أخبرنا هشام بن يوسف
 أن ابن جريج أخبرهم قال
 أخبرني أبو بكر بن أبي
 مليكة عن عثمان بن عبد
 الرحمن التيمي عن ربيعة
 ابن عبد الله بن الهدير التيمي
 قال أبو بكر وكان ربيعة
 من خيار الناس

١٠٧٧

نسخة

٩٠٤٢٨

ن

٩٩٧

ن

ن

٩٠٥٩٩

عما حضر ربيعة من عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه
قرأ يوم الجمعة على المنبر
بسورة النحل حتى اذا
جاء السجدة نزل فسجد
وسجد الناس حتى اذا
كانت الجمعة القابلة قرأ
بها حتى اذا جاء الجمعة
بالسجدة فسنجد فقص
أصاب ومن لم يسجد فلا
ثم عليه ولم يسجد عرضي
الله عنه * وزاد نافع عن
ابن عمر رضى الله عنهما أن
الله لم يرض علينا السجود
الآن نشاء * (باب من قرأ
السجدة في الصلاة فسجد
بها) * حدثنا مسدد قال
حدثنا معمر قال حدثني
أبي قال

١٠٢٨

ن

ن

٩٩٦٨٩

أيضا في البخاري غير هذا الحديث الواحد (قوله) عما حضر ربيعة من عمر متعلق بقوله أخبرني أي
أخبرني راويان عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر ووقع عند الاسماعيلي من طريق
حجاج عن ابن جريح أخبرني أبو بكر بن أبي ملكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن
ربيعة بن عبد الله أنه حضر عرفه ذكره ٥١ وقوله عبد الرحمن بن عثمان مقلوب والصواب
ما تقدم وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح (قوله قرأ) أي أنه قرأ يوم الجمعة (قوله) أنا
بالسجود في رواية الكشميني أنا (قوله) ومن لم يسجد فلا ثم عليه (قوله) ظاهر في عدم الوجوب (قوله)
ولم يسجد عمر) فيه نو كيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة (قوله) وزاد نافع هو موقوف على ابن
جريح والخبر متصل بالأسناد الاول وقدين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريح أخبرني أبو
بكر بن أبي ملكة فذكره وقال في آخره قال ابن جريح وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال لم يرض
علينا السجود الآن نشاء وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج بن محمد
عن ابن جريح فذكر الاسناد الاول قال وقال حجاج قال ابن جريح وزاد نافع فذكره وفي هذا رد
على الحديث في زعمه أن هذا معلق وكذا علم عليه المزي علامة التعليق وهو وهم وله شاهد من
طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر * (تنبيه) * قوله في رواية عبد
الرزاق أنه قال الضمير يعود على عمر أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في
هذه القصة بصيغة الجزم واستدل بقوله لم يرض على عدم وجوب سجود الثلاثة وأجاب بعض
المخنفين على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب
وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث وما كان الصحابة يفرقون بينهما ويفي عن هذا قول عمرو بن
لم يسجد فلا ثم عليه كما سألني تقريره واستدل بقوله الآن نشاء على أن المرء مخير في السجود فيكون
ليس بواجب وأجاب من أوجب بأن المعنى الآن نشاء قرأتها فيجب ولا يعني بعده ويرد قصر جريح
عمر بقوله ومن لم يسجد فلا ثم عليه فان استفاء الاثم عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه
واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه اتمامه وأجب بأنها استثنا منقطع والمعنى
لكن ذلك هو كقول أبي ميثبة المرء يدل إطلاقه ومن لم يسجد فلا ثم عليه وفي الحديث من
التواضع للخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة وانما أمره بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد
بها اذا لم يتمكن من السجود دفوق المنبر وأن ذلك لا يقطع الخطبة ووجه ذلك فعل عمر مع حضور
الصحابة ولم يشكر عليه أحد منهم وعن مالك بن أنس في خطبته ولا يسجد وهذا الاثر وارد عليه
❦ (قوله) باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها أشار به هذه الترجمة إلى من ذكره
قراءة السجدة في الصلاة المفروضة وهو منقول عن مالك وعنه كراهته في السريفة من الجمهورية
وهو قول بعض المخنفين أيضا وغيرهم وحديث أبي هريرة المحتج به في الباب تقدم الكلام عليه في
باب الجهر في الشاء وبيناه أن رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي صلى
الله عليه وسلم فيها كل داخل الصلاة وكذا في رواية يزيد بن هرون عن سليمان التيمي في صحيح
أبي عوانة وغيره وفي نسخة على من ترك ذلك وقد تقدم التعليل عن زعمه أنه لا يسجد في التيمي في صحيح
انتقلت ولا غيرهما من الفصل وأن العمل استقر عليه بدليل انكار أبي نافع وكذا أنكره أبو سلمة
وبن أبي النقيع عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين

(قوله حديثي بكر) هو ابن عبد الله الزني (قوله ما) من لم يجد موضع السجود مع الإمام من الزحام أي ماذا يفعل قال ابن بطال لم يجد هذه المسئلة إلا في سجود القريضة واختلف السلف فقال عمر بسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وأصحق وقال عطاء والزهرى يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور وإذا كان هذا في سجود القريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة وظاهر من صنع البخاري أنه يذهب إلى أنه بسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة) زاد على بن مسهر رواه عن عبد الله وشحن عنده وقد مضى قبل باب (قوله فسجد فسجد) زاد الكشميني معه (قوله لموضع جبهته) يعني من الزحام زاد مسلم في رواية له في غروقت صلاة ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بحكة لمقرأ النبي صلى الله عليه وسلم التعم وزاد فيه حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المسألة في أنه لم يبق أحد السجود وساق حديث الباب مشهور بأن ذلك وقع من أرا فيجمل أن تكون رواية الطبراني بنت مد ذلك ويؤيده ما رواه الطبراني أيضاً من رواية السور بن خزيمة عن أبيه قال أظهر أهل مكة الإسلام يعني في أول الأمر حتى أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعوا عن الإسلام واستبد به البخاري على السجود لسجود القارئ كما مضى وعلى الزحام على ذلك * (خاتمة) * اشككت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً اثنين منها معلقان المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث وانما الص ستة ووافقهم مسلم على تخريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النعم وحديث ابن عمر في التخيير في السجود وفيه من الآثار ناعن الصحابة وغيرهم سبعة آثار والله أعلم بالصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (قوله أبواب التقصير) *

ثبت هذه الترجمة للمستفي وفي رواية أبي الوقت أبواب تقصير الصلاة وثبت السبعة في رواية كريمة الأصلية (قوله ما) ما جاء في التقصير تقول قصرت الصلاة بقصرت متخففاً قصر أو قصرت بالتشديد تقصير أو قصرت ما اقتضاه الأول أشهر في الاستعمال والمراد به تخفيف الرابعية إلى ركعتين ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصر في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب وقال النووي ذهب الجمهور إلى أنه يجوز التقصير في كل سفر مباح وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد وبعضهم كونه سفر طاعة عن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أم معصية (قوله ولم يقيم حتى يقصر) في هذه الترجمة أشكال لأن الإقامة ليست سبباً للقصر ولا القصر غاية للإقامة قاله الكرماني وأجاب بأن عدد الأيام المذكور سبب لمعرفة جواز القصر فيها

١٠٧٩

١٠٨٠

١٠٨١

١٠٨٢

حديثي بكر عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ إذا السماء انشقت فسجد فقلت ما هذه قال حدثت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا يزال أحجدها حتى أتاه * (باب من لم يجد موضع السجود مع الإمام من الزحام) * حديثي صدقة قال أخبرني يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة فيسجد فسجد حتى ما يجد أحدنا مكاناً

أوضح جهته

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (أبواب التقصير) *

* (باب ما جاء في التقصير)

وكم يقسم حتى يقصر *

حدثنا موسى بن أبي حنبل

قال حدثنا أبو عوانة

١٠٨٠

١٠٨١

١٠٨٢

١٠٨٣

١٠٨٤

ومنع الزيادة عليها وأجاب غيره بأن المعنى وكما أقامته المضافة للقصر وحاصله كم يقيم مقصر
وقيل المراد كم يقصر حتى يقيم أى حتى يسمى مقيماً فأنقلب اللفظ أى حتى هنا بمعنى حين أى كم
يقوم حين يقصر وقيل فاعل يقيم هو المسافر والمراد أقامته في بلد ما فاجازتها متى إذا حصلت يقصر
(قوله عن عاصم) هو ابن سليمان وحسين بالضم هو ابن عبد الرحمن (قوله تسعة عشر) أى
يوماً بليته زائد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده بمكة وكذا رواه ابن المنذر عن طريق عبد
الرحمن بن الأصماني عن عكرمة وأخرجه أبو داود ومن هذا الوجه باللفظ تسعة عشر بتقدير السنين
وكذا أخرجه من طريق حفص بن غثان عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة تسع
عشرة كذا ذكرها معللة وقد وصلها البيهقي ولا بد أيضاً من حديث عمران بن حصين غزوت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمانين ليلة صلى الأركنتين وله من
طريق ابن اسحق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة
عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة جمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن قال تسع عشرة عد
بوي الدخول والخروج ومن قال سبع عشرة حذفها ومن قال ثمانين عشرة عد أحدهما وأما
رواية خمسة عشر فضعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد لأن رواها ثقات ولم يفردها ابن
اسحق فقد أخرجهما النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك وإذ ثبت أنها صحيحة
فلمحصل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة حذف منها بوي الدخول والخروج
فذكر أنها خمس عشرة واقضى ذلك أن رواية تسع عشرة أرجح الروايات وهذا أخذ اسحق بن
راهو به ويرجحها أيضاً أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ الثوري وأهل الكوفة
برواية تسع عشرة لكونهم أقول ما ورد فمحصل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً واخذ الشافعي بجدي
عمران بن حصين لكن محله عنده فحين لم يرمع الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب
عليه الأتمام فإن أزمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول
بوي الدخول والخروج فيها أو لا ويحتمل حديث أنس الذي يليه (قوله فحين إذا سافرنا تسعة
عشر قصرنا وان زدنا ثمانين) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لم الأتمام وليس ذلك
المراد وقد صرح أبو يعلى عن شيكان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولفظه إذا سافرنا فاقنا
في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام وللتدوين من وجه آخر عن عاصم
فاذا أنقأ أكثر من ذلك صلنا أربعاً (قوله في حديث أنس خرجنا من المدينة) في رواية
ثلاثة عن يحيى بن أبي اسحق عنده مسلم إلى الحج (قوله فكان يصلي ركعتين ركعتين) في رواية
البيهقي من طريق علي بن عاصم عن يحيى بن أبي اسحق عن أنس الأفي المغرب (قوله أنقأها
عشرًا) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور لأن حديث ابن عباس كان في فتح مكة
وحديث أنس في حجة الوداع وسباني بعد باب من حديث ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه لصبح أربعة الحديث ولأنك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة
بمكة وضواحيها عشرة أيام بليلها كما قال أنس وتكون مدة أقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج
منها في اليوم الثامن فصل الظاهر عن ومن ثم قال الشافعي أن المسافر إذا أقام ببلدة قصر أربعة
أيام وقال أحمد إحدى وعشرين صلاة وأما قول ابن رشيذ أراد البخاري أن يبين أن حديث

عن عاصم وحسين عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال أقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسعة
عشر يقصر فحين إذا سافرنا
تسعة عشر قصرنا وان زدنا
ثمانين * حدثنا أبو معمر
قال حدثنا عبد الوارث
قال حدثنا يحيى بن أبي
اسحق قال سمعت أنساً
يقول خرجنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم من
المدينة إلى مكة فكان
يصلي ركعتين ركعتين حتى
رجعنا إلى المدينة قلت أقم
بمكة شيئاً قال أقامها عشرًا

١٠٨١

ع

سنة

١٦٥٢

١٠٨٢

م

تحفة

٨١٥٩

* (باب الصلاة يعني) * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن عمار قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بين ركعتين وأبي بكر وعمر وعثمان صدر من أمارته ثم أتتها * حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو إسحاق قال سمعت حارثة بن وهب قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم آمن ما كان بيني ركعتين

١٠٨٢

م

تحفة

٢٢٨٤

أنس داخل في حديث ابن عباس لأن إقامة عشرة داخل في إقامة تسع عشرة فأشار بذلك إلى أن الاختيار أئمتين ففيه نظر لأن ذلك انما يجري على اتحاد القسطين والحق أنهم مختلفان فالمدلة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينسأ الإقامة بل كان مترددا متى يتباه فرأى حاجته برحل والمدة التي في حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه صلى الله عليه وسلم في أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدة ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان أن الأصل في المقيم الإقامة فلما لم يجر عنه صلى الله عليه وسلم أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كما سأتى وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة واطلاق اسم البلدة على ما جاء ورأوا قرب منها لأن معنى وعرفة لسان مكة أما عرفة فلا يخرج الحرم فليست من مكة قطعاً وأما معنى ففيها احتمال والظاهر أنهم ليست من مكة إلا أن قلنا أن اسم مكة يشمل جميع الحرم قال أحمد بن حنبل ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام إقامته صلى الله عليه وسلم في حجة من دخل مكة إلى أن يخرج منها لوجه لا الهذا وقال المحب الطبري أطلق على ذلك إقامة مكة لأن هذه المواضع موضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنهم المقصود بالاصالة لا يتبعه سوى ذلك كما قال الامام أحمد والله أعلم وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامة أربعة أيام مقيماً وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك * (قوله باب الصلاة يعني) أي في أيام الرمي ولم يذكر المصنف حكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وخص نبي الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لضعفه وقبحه ذلك قديماً واختلف السلف في المقيم بين هل يقصر أو يتم بها على أن القصر بها للسفر وأولئك واختار الثاني مالكاً وتعبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة يمتحن ولا قائل بذلك وقال بعض المالكية لم يصح لأهل مكة القصر يعني لقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم آتوا وليس بين مكة ومكة مسافة القصر فدل على أنهم قصر والنسك واجب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة آتوا فاقوموا مسفرين وكان تركه إعلانهم بذلك يعني استغناهم بما تقدم بمكة (قلت) وهذا ضعيف لأن الحديث من رواه علي بن يزيد بن جعدان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة منى في حجة الوداع وكان لابد من بيان ذلك لبعدها بالبعد واليحيى أن أصل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومنى لا يقصر فيها وهو من محال الخلاف كما سأتى بعد باب (قوله يعني) زاد مسلم في روايته سالم عن أبي يحيى وغيره (قوله ثم أتتها) في روايته أي إسماعيل عن عبيد الله عند مسلم ثم إن عثمان بن عفان كان ابن عمر أصلي مع الامام صلى الله عليه وسلم وأربعة أواذ صلى وحده صلى ركعتين وسبأ في ذلك السب في إتمام عثمان يعني في باب قصر إذا خرج من موضعه (قوله أنا أبو إسحاق) كذا هو بلفظ الانباء وهو في عرف المتقدمين يعني الأخبار والتحديث وهذا منه (قوله سمعت حارثة بن وهب) زاد البرقي في مستخرج جرحه رجلاً من خزانة أخرجهم من طريق أبي الوليد شيخ البخاري فيه (قوله آمن) أقبل ففضل من الأمن (قوله ما كان) في رواية الكشميني والحوبي كانت أي حالة كونها آمن أو فاته وفي رواية مسلم والناس أكثر ما كانوا شاهدين حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه النسائي

* حديثنا قبيحة قال حدثنا

عبد الواحد عن الاعشى

قال حدثنا ابراهيم قال

سمعت عبد الرحمن بن زيد

يقول صلى شعثان بن

عصفان رضى الله عنه يبنى

أربع ركعات فقبل ذلك

لعبد الله بن مسعود رضى

الله عنه فاسترجع قال

صليت مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم يبنى ركعتين

وصلت مع أبى بكر الصديق

رضى الله عنه يبنى ركعتين

وصلت مع عمر بن الخطاب

رضى الله عنه ركعتين

فلمست خطي من أربع

ركعات ركعتان متبعتان

قوله صلى شعثان يبنى

وقوله الأبنى ومع عمر ركعتين

هكذا في نسخ الشرح التي

بأيدنا والتي في نسخ المتن

بأيدنا في الأول صلى بنا

عثمان بن عصفان يبنى وفي

الثاني وصلت مع عمر بن

الخطاب ركعتين كما رواه

البهاشم فقل ما في السارح

رواية في الموضوعين ٥١

مصححه

بلفظ خرج من المدة الى مكة لا يخاف الا الله يصلى ركعتين قال الطبري ما مصدرية ومعهناه
الجمع لان ما أنصف الهماء فعل يكون جعا والمعنى صلى بنا والحال أنا كثيرا كواثنى سائر
الأوقات أمنا وسيأتي في باب الصلاة يبنى من كآب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ عن أبى إسحاق
وقال في روايته ويبنى أكثر ما كآظ وأمنه وكله قط متعلقة بمحذوف تقديره ويبنى ما كآأ كثيرا
منافى ذلك الوقت ولا أكثر أمنا وهذا يستدل به على ابن مالك حيث قال استعمال قط غير
مبسوقة بالنفى مما يلحق على كثير من النحويين وقد جاء في هذا الحديث بدون النفى وقال
الكرمانى قوله وأمنه بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلا ماضيا وفاعله الله وشبهه المفعول
النبى صلى الله عليه وسلم والتقدير وأمن الله نبيه حيث لا يخفى بعد هذا الإعراب وفيه رد على
من زعم أن القصر مختص بالخوف والذى قال ذلك غسلك بقوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض
فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتضحكم الذين كفروا ولم يأخذوا به هبور
بهذا المفهوم فقبل لان شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب وقيل هو من
الاشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل وقيل المراد بالقصر في
الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله حجة
أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في أن العناية فهو ما من ذلك قصر الصلاة في السفر
مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة وفي جواب عمر إشارة الى القول الثاني وروى السراج من
طريق اسمعيل بن أبى خالد عن أبى حنيفة وهو الحديث لا يعرف باسمه قال سألت ابن عمر عن
الصلاة في السفر فقال ركعتان فقلت ان الله عز وجل قال ان خفتم أن يفتضحكم فقلنا لا
صلى الله عليه وسلم وهذا راجع القول الثاني أيضا (قوله) حدثنا ابراهيم هو الغضائى والثاني
(قوله) صلى شعثان يبنى أربع ركعات كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال أقامته
ببنى لرمى كما سيأتي ذلك في رواية عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعلي بن (قوله) فقبل
ذلك في رواية أبى ذر الاصلبى فقبل ذلك (قوله) فاسترجع أى فقال ان الله وان الله
راجعون (قوله) ومع عمر ركعتين زاد الثوري عن الاعشى ثم تفرقت بكم الطرق أثره
المنصف في الحج من طريقه (قوله) فليت خطي من أربع ركعات ركعتان لم يقل الاصلبى
ركعات ومن اللدقة يمثل قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة وهذا يدل على أنه كان يرى
الانغماس جزاء وانما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فانها كانت تكون فاسدة كلها
وانما استرجع ابن مسعود لما وقع مخالفة الأولى يؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود
صلى أربع ركعات قبله عبت على عثمان ثم صلت أربع فقال ان الصلاة شر وفي رواية البهي انى
لا كراهة لثلاث ولا جحد حديث أبى ذر مثل الأول وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر
واجب كما قال الحنفية ووافقه القاضى اسمعيل من المالكية وهى رواية عن مالك عن أحمد
قال ابن قدامة المشهور عن أحمد أنه عن الاختيار والقصر عنده أفضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واحتج الشافعى على عدم الوجوب بأن المسافر اذا دخل في صلاة القصر صلى أربعاً
بأفقاقيهم ولو كان فرضه القصر بآتم ما فرغهم وقال الطحاوى لما كان الفرض لا بثلث

هو عليه أن يأتي به ولا يتغير في الاتيان ببعضه وكان التصير مختصا بالطوق دل على أن المصلى لا يتغير في الاثنين والأربع وتعبه ابن بطال بأنا وجدنا وأجانباً يتغيرين الاتيان بحجته أو ببعضه وهو الأقامة يعني ١٥ ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً وقبه نظراً لما ذكرته ولو كان كذلك لما تجددت له الفرض حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر وينظر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عند إتمامه عند الجمهور صحيحة وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن

جلس للتشهد وسبأ وذكر السبب في إتمام عثمان بعد ما بين أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته أي من يوم قدمه إلى أن خرج منها وقد تقدم بأن ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن الحق فيه نسبة الإقامة في مدة المقام على كل طريق إلى متى ثم إلى عرفه وهي أربعة أيام مملقة لأنه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصل بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن وقيل أراد مدة إقامة إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كافي حديث أنس وإن كان لم يصرف في حديث ابن عباس بغايتها فأنتم تعرفون الواقع فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من متى إلى الأبطح عشرة أيام سواء ﴿قوله﴾ عن أبي العالية (البرام) هو تشديد الراء كان يري النبل واسمه زياد وقيل غيره ذلك وهو غير أبي العالية الراي وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس وسبأ في الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كل الحج أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ في كم بقصر الصلاة يريد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولو ساغ له في أقل منها وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف جنداً فكي ابن المنذر وغيره فيها نحو ما نحن في قولنا أقل ما قل في ذلك اليوم وليلة وأكثره مادام غائباً عن بلدته وقد ورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة ﴿قوله﴾ وسبأ النبي صلى الله عليه وسلم يوم وليلة (سفر) في رواية أبي ذر السفيرو ما وليلة وفي كل منهما يتجاوز والمعنى سعى مدة اليوم وليلة سقراً وكانه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب وقد تعقب بأن في بعض طرقه ثلاثة أيام كما أوردته وهو من حديث ابن عمر في بعضها يوم وليلة وفي بعضها يوم وفي بعضها ليلة وفي بعضها بر يدان جعل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكمال أي يوم بملته أو ليلة بملته أي يومها قل الاختلاف والندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة لكن يعكر عليه رواية يزيد ويجيب عنه عباساً قريبا ﴿قوله﴾ وكان ابن عمرو ابن عباس (الح) وصله ابن المنذر من رواية يزيد ابن أبي حبيب عن عطاء عن أبي رباح أن ابن عمر وابن عباس كانا بصلدان ركعتين ويقطران في أربعة بردة فوق ذلك وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وبنهاو بين المدة أربعة بردور وعبد الرزاق عن مالك هذا فقال بين المدة وثلاث النصب ثمانية عشر ميلاً وفي المواضع ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه كان يقصر في مسيرة اليوم التام ومن طريق عطاء أن ابن عباس سئل أقصر الصلاة إلى عرفة قال لا ولكن إلى العسفان وأولى جدة والطائف وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الداوطني وابن أبي شيبه من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته﴾
 حديث ثماموس بن اسمعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة بطون بالبحر فأمرهم أن يجلبوا عذرة الامن معه الهلي تاعه عطاء عن جابر ﴿باب في كم يقصر الصلاة﴾ وسبأ النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وليلة سفره وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويقطران أربعة برد

٤٩٨/٢

٤٩٥/٢

وهي ستة عشر فرسخا

قال يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان وهذا اسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم ولا تقصر فيما دون اليوم ولا في أي شبة من وجه آخر صحيح عنه قال تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار الثلاث فأما أن يجمع بينهما بين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف أو أن الحديث المرفوع ماسبق لأجل بيان مسافة التقصير بل انتهى المرأة عن الخروج وحدها ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك وبذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلا في يوم تام لم يتعلق بها النهي بخلاف المسافر فإنه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلاً في يومين لم يقصر فافترقا والله أعلم وأقل ما ورد في ذلك لفظ بريدان كانت محفوفة وسند كرها في آخر هذا الباب وعلى هذا في عمدة الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام أشكال ولا سيما على قاعدة أنهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى فلو كان الحديث عنه لسان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم أتمام وقد اختلف عن ابن عمر في تحصيل ذلك اختلافاً غير ما ذكره في عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه ما ناله بحجر وبين المدينة وخيبر ستة وتسعون ميلاً وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال يقصر من المدينة إلى السوادعي بينهما اثنان وسبعون ميلاً وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه سافر إلى ريم فقصر الصلاة قال عبد الرزاق وعلى هي ثلاثة ميلاً من المدينة وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسهر عن محارب سمعت ابن عمر يقول في السفر الساعة من النهار فأقصر وقال الثوري سمعت جده بن جهم سمعت ابن عمر يقول لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة اسناد كل منهما صحيح وهذه أقوال متغيرة جداً فإلله أعلم (قوله وهي) أي الأربعة برد (سنة عشر فرسخاً) ذكر القراء أن الفرسخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال والميل من الأرض منتهى مد البصر لان البصر يعمل عنه على وجه الأرض حتى ينفى إدراكه بذلك جزم الجوهري وقيل حدها أن ينظر إلى الشخص في أرض مصطبة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاب أو أت قال الثوري الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة عشرون أصبعاً معترضة معتدلة والاصبع ست شعيرات معترضة معتدلة اه وهذا الذي قاله هو الأشهر ومنهم من عبر عن ذلك بالثاني عشر ألف قدم يقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع فله صاحب البيان وقيل وخمسائة صحبه ابن عبد البر وقيل هو ألف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بأن خطوة للجمل ثم إن الذراع الذي ذكره الثوري تحميده قدره غير بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر النقص في هذا فأقل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع وما اثنان وخمسون ذراعاً وهذه فائدة تفسد قل من يبع عليها وحكي الثوري أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فرسخ قصر الصلاة وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التي يتقدمها القصر لا غاية السفر

ولا يخفى بعده هذا الجمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن زبدار به عن
 أنس قال سألت أنساعن قصر الصلاة وكتبت أخرجه إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين
 ركعتين حتى أرجع فقال أنس فذكر الحديث فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لأن
 الموضع الذي يشد القصر منه ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتعد بمسافة بل بمجاورة البلد الذي
 يخرج منها ورده القرطبي بأنه مستكوك فيه فلا يخرج به فإن كان المراد به أنه لا يخرج به في التحديد
 ثلاثة أميال فسلم لكن لا يتبع أن يخرج به في التحديد ثلاثة فراسخ فإن الثلاثة أميال مستدرجة
 فيها فوخذبالاكثر احتياطاً وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن عبد الرحمن بن حرملة
 قال قلت لسعد بن المسيب أن قصر الصلاة وأقصر في بریدن المدينة قال نعم والله أعلم * (تيسه)
 اختلف في معنى الفرسخ فقيل السكون ذكره ابن سيده وقيل السعة وقيل المكان الذي
 لا فرق فيه وقيل الشيء الطويل (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي "الجباني حيث قال البخاري
 حدثنا اسحق فهو أمان بن راهو به وأمان بن نصر السعدي وأمان بن منصور الكوفي لأن الثلاثة
 أخرج عنهم عن أبي أسامة (قلت) لكن اسحق هنا هو ابن راهو به لأنه ساق هذا الحديث في مسنده
 بهذه الألفاظ سنداً ومتناً وعادته الاتساق بهذه العبارة دون الآخرين (قوله حدثنا عبد
 الله) هو ابن عمر العمري واستدل به على أنه لا يترط في صحة التعميل قول الشيخ نعم في جواب من
 قاله حدثنا فلان بكذا وفيه نظر لأن في مسند اسحق في آخره فاقه بأبو أسامة وقال نعم
 (قوله لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من طريق التخالف بن عثمان عن نافع مسيرة
 ثلاث ليال والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بآيامها (قوله لا مع ذي حرم)
 في رواية أبي ذر الأصيلي الأصلها ذو حرم والمحرم يقع الميم الحرام والمراد بمن لا يحل له نكاحها
 ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود الأومعها أوها أو أخوها أو زوجها أو ابنتها أو
 ذبحهم منها آخر جامع من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه (قوله تابعه أحمد) هو ابن محمد الروزي
 أحد شيوخ البخاري وهم من زعم أنه أحد بن حبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ونقل
 الدارقطني في العلل عن يحيى القطان قال ما تذكرت على عبد الله بن عمر إلا هذا الحديث ورواه
 أخوه عبد الله ثم فروعا (قلت) وعبد الله ضعيف وقد تابع عبد الله البخاري كما تقدم فاعتمده
 البخاري لذلك (قوله لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النهي المذكور
 يخص المؤمنات فتخرج الكافرات كآية كانت أجنبية وقد قال بعض أهل العلم وأوجب
 بأن الإيمان هو الذي يستقر للمصنف به خطاب الشارع فينتفع به ويقال ذلك الخليل عليه وآذان
 الوصف ذكرنا كيد التعريم ولم يقصده إخراج ما سوا الله أعلم (قوله مسيرة يوم وليلة) ليس
 معاهزمة) أي محرم واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا حرم وهو أجاج في غير المخرج
 والعمر والخروج من دار الشرك ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما ساءت الحقيقة في
 موضعه إن شاء الله تعالى * (تيسه) قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مقطاي الهاء في قوله مسيرة
 يوم وليلة للمرأة الواحدة والتقدير أن تسافر مرة واحدة خصوصاً يوم وليلة ولا سلف له في هذا
 الأعراب ومسيرة أتمها هي مصدر سار لقوله سيراً مثل عاش معيشة وعيشا (قوله تابعه يحيى بن
 أبي كثير وسهل ومالك عن المقبري) يعني سعيداً (عن أبي هريرة) يعني يقولوا عن أبيه فعلى

* حدثنا اسحق بن إبراهيم
 الخططي قال قلت لأبي
 أسامة حدثكم عبيد الله
 عن نافع عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا تسافر
 المرأة ثلاثة أيام إلا مع
 محرم * حدثنا مسدد قال
 حدثنا يحيى عن عبيد الله
 عن نافع عن ابن عمر رضي
 الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تسافر المرأة
 ثلاثة أيام إلا مع محرم * تابعه
 أحمد عن ابن المبارك عن
 عبيد الله عن نافع عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم * حدثنا آدم قال
 حدثنا ابن أبي ذئب قال
 حدثنا سعيد المقبري عن
 أبيه عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يحل لأمرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة
 ليس معاهزمة * تابعه
 يحيى بن أبي كثير وسهل
 ومالك عن المقبري عن أبي
 هريرة رضي الله عنه

٩١٧/٢

خت م

٩٢٠٧٨

٩٣٠٩٠/١٢٩٦٠

هذا فهي متابقة في المتن لافي الاسناد على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه وكان الرواية التي رزهم المصنف أرجح عنده عنهم ورجح الدارقطني أنه عن سعد بن أي هريرة ليس فيه عن أبيه كما رواه معظم رواة الموطأ لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حقيقاً وقبولاً في ابن أبي ذئب على قوله عن أبيه اللبث بن سعد عند أبي داود واللبث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعد فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النخعي عنه ولم يجد عنه فيه اختلافاً إلا أن نقله أن تسافر وما الأمع ذى محرم ويحمل قوله يوم على أن المراد به اليوم بلبثه فيوافق رواية ابن أبي ذئب وأما روايته سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في استنادها ومثنها وأخرج ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي ومجاهد بن سفيان وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعد بن أي هريرة كما علقه البخاري إلا أن جريراً قال في روايته يريد بديل يوماً وقال بشر بن المفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بديل سعيداً بآبي صالح وخالف في اللفظ أيضاً فقال تسافر ثلاثاً أخرجه مسلم ويحتمل أن يكون الحديثان معاً عند سهيل ومن ثم صحح ابن حبان الطريقتين عنه لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعد كما تقدمت الإشارة إليه وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما وهو المنه ورعته ورواها بشر بن عمر الزهري عنه فقال عن سعد بن أبيه عن أبي هريرة أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه وقال ابن خزيمة أنه نفرد به عن مالك وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في الغرائب من رواية إسحق بن محمد القروي عن مالك كذلك وأخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله عن أبيه والله أعلم **بقوله ما** بقصر اذا خرج من موضعه يعني اذا قصد سفره انقصر في مثله الصلاة وهي من المسائل المختلف فيها أيضاً قال ابن المنذر أجمعوا على أن يريده السفر أن يقصر اذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلّفوا فيما قبل الخروج عن البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين إلى أنه اذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله ومهم من قال اذارك بقصر ان شاء ورجح المنذر الاول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر اذا فارق البيوت واختلّفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى ثبت أن له القصر قال والآمل التي صلى الله عليه وسلم قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة **بقوله** وخرج على فقصر وهو يرى البيوت فلما رجع قبل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها وصله إلها كما من رواية الثوري عن وقاه بن اباس وهو بكسر الواو بعدها فافى ثم مدد عن علي بن زيعة قال خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت وأخرجه البيهقي من طريق يزيد بن هرون عن وقاه بن اباس بلنظر خ جتماع علي متوجهين ههنا وأشار بيده إلى الشام فبلى ركعتين ركعتين حتى اذل جئنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا يا أيها المؤمنون هذه الكوفة أتم الصلاة قال لا حتى ندخلها وفهم ابن طلال من قوله في التعليق لا حتى ندخلها أنه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة قال لأنه لو صلى فقصر ساء له ذلك لكانه اختار أن يتم لاتساع الوقت اه وقد تبين من سياق أثر على أن الأمر على

نخ

٣٧٠ / ٣

* (باب يقصر اذا خرج من موضعه) * وخرج على رضى الله عنه فقصر وهو يرى البيوت فلما رجع قبل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها * حدثنا أبو يعيم قال حدثنا سفیان عن محمد بن المنكدر وأبراهيم بن ميسرة

١٠٨٩

ثم لا حتى

نخ

١٩٦

خلاف ما فهمه ابن بطال وأن المراد بقوله هذه الكوفة أي قامت الصلاة فقال لاسيما ندخلها
 أي لانزال نقصر حتى ندخلها فانما لم ندخلها في حكم المسافرين (قوله في حديث أنس صليت
 الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً وبني الخليفة ركعتين) في رواية الكشي
 والعصر بني الخليفة ركعتين وهي ثالثة في رواية مسلم وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند
 المصنف في المسج واستدل به على استحباب قصر الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وفي
 الخليفة ستة أميال وتعقب بأن ذلك الخليفة لم تكن منه في السفر وانما خرج إليها حيث كان
 قاصداً إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستقر بقصر إلى
 أن رجع ومناسبة أثر على الحديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي - دال على أن القصر
 يشرع بقصر الحضرة وكونه صلى الله عليه وسلم يقصر حتى رأى ذلك الخليفة انما هو لكونه أول
 منزل نزله ولم يقصر قبله وقت صلاة يؤيده حديث عائشة فقيه تعليق الحكم بالسفر والحضر
 حيث وجد السفر شرع القصر وحيث وجد الحضر شرع الاتمام واستدل به على أن من أراد
 السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السلف يقصر ولو في بيته وفيه حجة على
 مجاهد في قوله لا يقصر حتى يدخل الليل (قوله في حديث عائشة الصلاة أول ما قرئت) في
 رواية الكشي معنى الصلوات بصفة الجمع وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان وبجوز
 التصديق أنه ظرف أي في أول (قوله ركعتين) في رواية ركعتين ركعتين (قوله فأنزلت
 صلاة السفر) تقدم الكلام على في أول الصلاة واستدل بقوله قرئت ركعتين على أن صلاة
 المسافر لا تحوز إلا المقصورة وردت به معارض بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من
 الصلاة لأنه دال على أن الأصل الاتمام ومنهم من حمل قول عائشة قرئت أي قدرت وقال
 الطبري معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه ومن أدل دليل على ثبوت تأويل حديث
 عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر ولذلك أو رده الزهري عن عمرو (قوله تأولت ما تأول
 عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان انما أتى لكونه تاهلاً بحجة أو لانه أمير المؤمنين وكل
 موضع داراً ولانه عزم على الإقامة بحجة أو لانه استجده أراضياً أو لانه كان يسبق الناس إلى
 مكة لأن جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي ظنون ممن قالوا بردة
 الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر زوجاته وقصر والثاني أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان أولى بذلك والثالث أن الإقامة بحجة على المهاجرين حرام كإسائ في تقريره في الكلام على
 حديث العلاء بن الحضرمي في كتاب المغازي والرابع والخامس لم يتقلا فلا يكتفي بالعرض في
 ذلك والأول وان كان نقل وأخرجه أحد البيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بجي أربع
 ركعات أنكر الناس عليه فقال لي تأملت بحجة لما قدمت وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول من تاهل ليلة فإنه يصلي صلاة مقم فهذا الحديث لا يصح لانه منقطع وفي رواية من
 لا يمتح به ورويه قول عمرو ان عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا يجاز أن تاهل عائشة أصلاً فدل
 على ورض ذلك الخبر ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عمرو بقوله كما تأول عثمان التسمية بعثمان
 في الاتمام يتأويل لا يحاد تأويلهما ويقو به أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر
 بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي في السفر

عن أنس رضي الله عنه قال
 صليت الظهر مع النبي صلى
 الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً
 وبني الخليفة ركعتين
 حديثنا عبد الله بن محمد قال
 حدثنا سفيان عن الزهري
 عن عمرو عن عائشة رضي
 الله عنها قالت الصلاة أول
 ما قرئت ركعتين فأقرئت
 صلاة السفر وأتمت صلاة
 الحضر قال الزهري فقلت
 لعروة ما بال عائشة تم قال
 تأولت ما تأول عثمان

١٠٩٠

م

تحفة

١٩٢٢٩

أربعاً فإذا اجتمعوا علموا تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في حرب وكان يخاف فهل
تخافون أنتم وقد قيل في تاويل عائشة أنها أتت في سفرها الى البصرة الى قتال علي والقصر عندها
انما يكون في سفر طاعة وهذا القولان باطلان لاسيما الثاني ولعل قول عائشة هذا هو
السبب في حديث حارث بن وهب الماضي قبل يابين والمنقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى
القصر مختصاً بـ ابن كان شاخصاً سائر أو أماناً أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيه والحق
فيه ما رواه أحمد بن إسناد حسن عن عبيد بن عبد الله بن الزبير قال لما تقدم علينا مع لوبه حاجباً
بنا الظهر ركعتين بركة ثم انصرف الى دار التمدد وقد دخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا
لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة فإذا قدم مكة
صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً ثم إذا خرج الى المدينة وعرف قصر الصلاة فإذا فرغ
من الحج وأقام حتى أتم الصلاة وقال ابن نبال الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان
أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر لأنه أخذ باليسر من ذلك على أمته فأخذ الاقتصار بالشدّة
هـ وهذا وجه جماعة من آخرهم القرطبي لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب
وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة
بعد الحج فهو مرسل وفيه نظر لان الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على
حديث العلامة الحضرمي في المغازي وصح عن عثمان أنه كان لا يودع النساء الا على ظهر
راحلته ويسرع ان يروح خشية أن يرحل في هجرته وثبت عن عثمان أنه قال لما حضره وروى
له الغيرة ترك ركوب راحلته الى مكة قال لن أقارق دار هجرتي ومع هذا النظر في رواية معمر بن الزهري
فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالف فروي الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال
انما صلى عثمان يعني أربعاً لانه لا أعرب كانوا أكثر وفي ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة
أربع وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن جهميد عن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم
يعني ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حدث
طفلاً بمعنى يضع الطاء والمجعة ففقت أن يستنوا وعن ابن جريح أن أعرابياً ناداه في معنى بأمر
المؤمنين ما زلت أصليها منذ أربعين عاماً وأول ركعتين وهذه طرق بقوى بعضها بعضاً ولا مانع
أن يكون هذا أصل سبب الإتمام وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث ان
حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب الى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف الأسائر وهذا ما أدى
اليه اجتماع عثمان وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحاً وهو فيما أخرجه البيهقي
من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنها كانت تفعل في السفر أربعاً فقلت لها لو صليت
ركعتين فقال يا ابن أخي أنه لا يشق عليّ استناده صحيح وهو دان على أنها تأملت أن القصر
رخصة وأن الإتمام لن لا يشق عليه أفضل ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني
باستناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر فكلمهم
كان يصلي ركعتين من حين يخرج من المدينة الى مكة حتى يرجع الى المدينة في السفر وفي المقام
بمكة قال الكرمانى ما لم يمتنع من تلك الخفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي
الرابعة ركعتين وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة وعندهم العبرة بما رأى الراوي

* (باب تصلي المغرب ثلاثا)

في السفر * حدثنا أبو
اليمان قال أخبرنا شعيب
عن الزهري قال أخبرني
سالم عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أعجله السير في
السفر يؤخر المغرب حتى
يجتمع بينهما وبين العشاء
* قال سالم وكان عبد الله
يفعله إذا أعجله السير *
وزاد اللث حدثني
يونس عن ابن شهاب قال
سالم كان ابن عمر رضي الله
عنهما يجتمع بين المغرب
والعشاء بالزيادة قال سالم
وأخبر ابن عمر المغرب وكان
استصرخ على امرأته
صفية بنت أبي عبيد فقلت
له الصلاة فقال سر فقلت له
الصلاة فقال سر حتى سار
مليين أو ثلاثة ثم نزل فصلى
ثم قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي إذا
أعجله السير وقال عبد الله
رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم إذا أعجله السير يقيم
المغرب فيصلها ثلاثا ثم يسلم
ثم قال يا ليت حتى يقيم العشاء
فصلها ركعتين ثم يسلم ولا
يسبح بعد العشاء حتى يقوم
من جوف الليل

٢ قوله استصرخ على
صفية هكذا ينبغي الشرح

إذا عارض ما روي ثم طاهر الحديث بخلاف ظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل
ركعتين واستقرت في السفر وظاهر القرآن أنها كانت أربعا فنقصت ثم إن قولها الصلاة تيم
الجس وهو مخصوص بخروج المغرب بطلقا والصحيح بعدم الزيادة فيها في الحضر قال والعالم إذا
خص ضعفت دلالاته حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به * (قوله ما) تصل المغرب
ثلاثا في السفر) أي ولا يدخل القصر فيها ونقل ابن المنذر وغيره في الإجماع وأراد المصنف أن
الاحاديث المطلقة في قول الراوي كان يصلي في السفر ركعتين بحمولة على المقيدة بأن المغرب
يختلف ذلك وروي أحمد من طريق غلمة بن شرجيل قال خرجت إلى ابن عمر فقلت ما صلاة
المسافر قال ركعتين ركعتين الصلاة المغرب ثلاثا (قوله إذا أعجله السير في السفر) يحسن ما إذا
أعجله السير في الحضر كأن يكون خارج البلد في بستان مثلا (قوله وزاد اللث حدثني يونس)
وصلة الأسماع على بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن إبراهيم بن هاني عن الرمادي
كلاهما عن أبي صالح عن اللث به (قوله وأخبر ابن عمر المغرب) وكان استصرخ على صفية بنت
أبي عبيد هي أخت المختار الثقفي وقوله استصرخ بالفتح أي استغتم بصوت مرتفع وهو من
الصراخ بالخاء المعجمة والمصرخ الغيت قال الله تعالى ما تأعصر تخكم (قوله فقلت له الصلاة)
بالتص على الأعراء (قوله فقلت له الصلاة) فيهما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة
وفي قوله سر جواز تأخير البسان عن وقت الخطبة * (تنبيه) * ظاهر سياق المؤلف أن
جميع ما بعد قوله زاد اللث ليس داخل في رواية شعيب وليس كذلك فإنه أخرجه عن رواية شعيب
بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك وإنما الزيادة في قصة صفية وضد عن عمر خاصة وفي
التصريح بقوله قال عبد الله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط (قوله حتى سار
سليبا أو ثلاثه) أخرجه المصنف في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد من رواية أسلم
مولي عمر قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة
وجع فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء فجمع بينهما
فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور وقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين
وأفادت النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعمله بذلك وسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر وفي
رواية لابن داود من هذا الوجه فسار حتى غاب الشفق وتوضعت التجميز ففصل الصلاتين
جميعا وللنسائي من هذا الوجه حتى إذا كان في آخر الشفق نزل ففصل المغرب ثم أقام العشاء وقد
وآوى الشفق فصل في بناء هذا المحمول على أنها قصة أخرى ويدل عليه أن في أوله تخرجت مع ابن عمر
في سفر يريد أرضه وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة فدل على التعدد (قوله وقال
عبد الله) أي ابن عمر (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير) يؤخذ منه تقييد
جواز التأخير عن كان على ظهر سير وساق الكلام عليه بعد ستة أبواب (قوله يقيم المغرب)
كذلك الحموي والأكثر بالتأني وفي موافقة للرواية الثانية وللمصنف والكثير من يعمد بعين
ملاحظة ما كتبه بعد هاتين فوافقت مذكورة أي يدخل في العتبة ولكن بركة يؤخر وفي الباب
عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاصلى ركعتين الا المغرب صححه
الترمذي وعن علي صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين الا المغرب ثلاثا

أخرجه

باب تصلي المغرب ثلاثا

أخرجه الزاروفيه أيضا عن خزيمة بن ثابت وجابر وغيرهما عن عائشة كأنه قدم في أول الصلاة
﴿قوله﴾ ما صلى التطوع على الدابة في رواية كريمة وأبى الوقت على الدواب
 بصيغة الجمع قال ابن رشد وأورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجمه بأعم ليحقق
 الحكم بالقياس ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب اه وقد تقدم
 في أبواب الوتر قول الزين بن المنبر أنه ترجم بالدابة تنبيه على أن لا فرق بينهما وبين النعير في الحكم
 إلى آخر كلامه وأما هنا إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ الدابة **﴿قوله﴾** حدثنا عبد الأعلى هو ابن
 عبد الأعلى **﴿قوله﴾** عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه هو النعير يفتح الهمزة والنون بعدها
 زاي حليف آل الخطاب كان من المهاجرين الأولين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر
 في الجائز وآخر علقه في الصيام وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الاستيعة بواب ابن عامر بن ربيعة
 أخبر **﴿قوله﴾** يصلي على راحلته بين رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة وسأني بعد باب
 وكذا مسلم من رواية نونس عن ابن شهاب بلفظ السجدة **﴿قوله﴾** حدثنا تميم بن جابر في غير المكتوبة
 جابر في غير القبلة قال ابن السكيت قوله عقيل عن ابن شهاب بلفظ السجدة **﴿قوله﴾** حدثنا تميم بن جابر في غير المكتوبة
 تركها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبله الراحلة فتقدم به يصلي على راحلته التي لمحت
 توجهت به فعلى هذا يتعلق قوله توجهت به بقوله يصلي ويحتمل أن يتعلق بقوله على راحلته لكن
 يؤيد الأول الرواية الاستيعابية رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ السجدة **﴿قوله﴾** حدثنا تميم بن جابر في غير المكتوبة
 وجه توجهت **﴿قوله﴾** حدثنا شيبان بن الحصري ويحيى هو ابن كثير ومحمد بن عبد الرحمن هو
 ابن زويان كاسينيه بعد باب **﴿قوله﴾** وهو راكب في الرواية الاستيعابية على راحلته نحو المشرق وزاد
 وإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وبين في المغازي من طريق عثمان بن عبد الله
 ابن سراقه عن جابر أن ذلك كان في غزوة أمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة
 فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم وزاد الترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ خشت
 وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع **﴿قوله﴾** كان ابن عمر يصلي على
 راحلته يعني في السفر وصرح به في حديث الباب الذي بعده **﴿قوله﴾** ونوتر على لا يعارض
 ما رواه أحمد بن إسحاق عن سعد بن جبر أن ابن عمر كان يصلي على الراحلة تطوعا فإذا أراد أن
 يوتر نزل فأوتر على الأرض لأنه محمول على أنه فعل كلام من الأحرارين ويؤيد رواية الباب ما تقدم
 في أبواب الوتر أنه أنكر على سعد بن جبر أن يوتر على الأرض ولو أنكر عليه مع كونه كان
 بفعله لأنه أراد أن ينزل لأن النزول ليس يجمع ويحتمل أن ينزل فعل عمر على حاله فثبت أن أوتر على
 الراحلة كان محمدا في السجود وتزل فوتر على الأرض كان بخلاف ذلك **﴿قوله﴾**
باب الصلاة على الدابة أي الركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك وهذا قال
 الجهمود وروى أشهب عن مالك أن الذي يصلي على الدابة لا يسجد بل يوتر **﴿قوله﴾** حدثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا عبد العزيز تقدم هذا الحديث في أبواب الوتر باب الوتر في السفر عن
 موسى هذا عن جويرية بن أسماء فكان لموسى فيه شيعين قال الراوي عن ابن عمر في ذلك مغاير
 لهذا وزاد في رواية جويرية يوتر في أي الألفراض قال ابن دقيق العيد الحديث يدل على
 الإيماء مطلقا في الركوع والسجود دما والفقهاء قالوا يكون الإيماء في السجود أخفض من

﴿باب صلاة التطوع على الدابة وترويضها وجهت﴾
 حدثنا علي بن عبد الله قال
 حدثنا عبد الأعلى قال
 حدثنا عمر بن الزهرى
 عن عبد الله بن عامر بن
 ربيعة عن أبيه قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي على راحلته حدث
 تميم بن جابر في غير
 المكتوبة
 نعيم قال حدثنا شيبان عن
 يحيى عن محمد بن عبد الرحمن
 أن جابر بن عبد الله أخبره
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي التطوع وهو
 راكب في غير القبلة
 حدثنا عبد الأعلى بن حماد
 قال حدثنا وهب قال
 حدثنا موسى بن عقبة عن
 نافع قال كان ابن عمر رضي
 الله عنهما يصلي على راحلته
 ويوتر على ويخبر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل **﴿باب الصلاة على الدابة﴾**
 حدثنا موسى بن
 اسمعيل قال حدثنا عبد
 العزيز بن مسلم قال حدثنا
 عبد الله بن زياد قال كان
 عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما يصلي في السفر على
 راحلته أيضا وجهت يوتر
 وذكر عبد الله أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يفعل

* (باب ينزل المكتوبة) *

الركوع ليكون البدل على وفق الأصل وليس في لفظ الحديث ما يشبه ولا ينضم (قلت) الآية
 وفي حديث جابر عند الترمذي كما تقدم **(قوله)** **باب ينزل المكتوبة** أي
 لإجلها قال ابن بطال أجمع العلماء على اشتراط ذلك وأنه لا يجوز لأخذ أن يصلي التروضة على
 الدابة من غير عذر حاشا ما ذكره في صلاة شدة الخوف وذكره حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم
 قريباً **(قوله)** **نسخ** أي يصلي النافلة وقد تكرر في الحديث كثيراً وسما في قريباً حديث عائشة
 سحبة الضحى والتسبيح حقيقة في قول سبحان الله فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم
 البعض على الكل أولان المصلي منزله لله سبحانه وتعالى بإخلاص العبادة والتسبيح التزب
 فيكون من باب الملازمة وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعي والله أعلم **(قوله)** وقال
 البث وصله الأمام علي بن الحسن المذكورين قبل يابن **(قوله)** حديثنا هشام هو المستوفى
 ويحيى هو ابن أبي كثير قال المهلب هذه الأحاديث تخص قوله تعالى وحيماً كنتم قولوا لوهو حكم
 شرطه وتبين أن قوله تعالى فابنوا قومه وجهه الله في النافلة وقد أخذ بعضهم هذه الأحاديث
 فقهاء الأمصار إلا أن أحمد وأبو ركانا سحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير وحل ابتداء الصلاة
 والحجة لذلك حديث الحارود بن أبي سيرة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن
 يتطوع في السفر استقبل ببقائه القبلة ثم صلى حيث وجهت ركبته أخرجه أبو داود وأحمد
 والدارقطني واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور
 إلى جواز ذلك في كل سفر غير مالم يخصه بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة قال الطبري لأعلم أحداً
 واقعه على ذلك (قلت) ولم يتفق على ذلك عنه وخجته أن هذه الأحاديث انما وردت في سفاره صلى
 الله عليه وسلم ولم ينقل عنه أنه سافر سفر أقصر أفضع ذلك وخجته الجمهور مطلق الاختيار في ذلك
 واحتج الطبري بالجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر وقد
 أجمعوا على أن من كان خارج المصير على ميل أو أقل ونسبه العود إلى منزله إلى سفر آخر ولم يتجهده
 أنه يجوز له التيمم قال فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التيمم في الدابة لا اشتراكهما في الرخصة
 اهـ وكان السرفي هذا ذكر تيسر يحصل النوافل على العباد وتكثر بها تعظيماً لأجورهم رحمة من
 الله بهم وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك بخوف في الحضر أيضاً وقال بهن
 الشافعية أو سعيد الأصغر وأستدل بقوله حدث كان وجهه على أن جهة الطريق تكون بدلاً
 عن القبلة حتى لا يجوز للأعرج أن يركب الدابة فاصد الغيرة حاجته المسير إلا أن كان سائر في غير جهة
 القبلة فاضحرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح واستدله على أن الوجه غير واجب
 عليه صلى الله عليه وسلم لا يبقاه إياه على الرحلة كما تقدم البحث فيه في باب الوتر في السفر من
 أبواب الوتر واستنبط من دليل التنفل للركب جواز التنفل للماشي ومنعه مالم تمع أجزائه
 راكب النسبة **(قوله)** **باب** صلاة التطوع على الحمار قال ابن رشد مقصوده أنه
 لا يتطوع في التطوع على الدابة تكون الدابة ظاهرة التفتلات بل الباب في الركوب بات واحد
 بشرط أن لا عس الحاسة وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار
 لأن ملازمة مع الحمار زمنه سعة ولا سيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتل العرق **(قوله)** حديثنا
 (جابر) يشرح المهلة والمحو حذوه ابن حلال **(قوله)** استقبلنا أنس بن مالك (بكون اللام) **(قوله)**

حدثنا يحيى بن بكر قال
 حدثنا الليث عن عقيل
 عن ابن شهاب عن عبد الله بن
 عامر بن ربيعة أن عامر بن
 ربيعة أخبره قال رأيت
 النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو على الرحلة يسبح
 بوجه برأسه قبل أي وجه
 توجه ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصنع
 ذلك في الصلاة المكتوبة
 * وقال الليث حدثني
 نونس عن ابن شهاب قال
نقله قال سالم كان عبد الله بن عمر
 يصلي على دابته من الليل
 وهو مسافر مائلاً حيث
 كان وجهه قال ابن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسبح على الرحلة قبل
 أي وجهه بوجه يوتر عليها
 غير أنه لا يصلي عليها
 المكتوبة * حديثنا معاذ بن
 فضالة قال حدثنا هشام عن
 يحيى عن محمد بن عبد الرحمن
 ابن ثوبان قال حدثني جابر
نقله عن عبد الله أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يصلي
 على راحلته نحو المشرق
 فإذا أراد أن يصلي المكتوبة
 نزل فاستقبل القبلة **(باب)**
 صلاة التطوع على الحمار
 * حديثنا أحمد بن سعيد قال
 حدثنا جابر قال حدثنا
 همام حدثنا أنس بن سريان
 قال استقبلنا أنس بن مالك

حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه الى الشام يشككون الحجاج وقد ذكرت طرفا من ذلك في
أوائل كتاب الصلاة ووقع في رواية مسلم حين قدم الشام وغلطوه لان أنس بن سيرين انما تلقاه لما
رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة لتسليقه و يكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين
قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حجت قال التوروي
رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقينه في رجوعه حين قدم الشام (قوله فلقيناه بعين القر) هو
موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بن خالد بن
الوليد والاعاجم ووجهها غلما من العرب كانوا رهبنا تحت يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر
وجراح مولى عثمان وسيرين مولى أنس (قوله رأيتك تصلي لغير القبلة) فيه اشعار بأنه لم ينكر
الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك وانما أنكر عدم استقبال القبلة فقط وفي
قول أنس لولا أن رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يعني ترك استقبال القبلة للمستغل على
الدابة وهل يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فيه احتمال وقد نازع في ذلك
الاصحابي فقال خبر أنس انما هو في صلاة التي صلى الله عليه وسلم را كما تنطوي لغير القبلة
فأراد الترجحة في الحمار من جهة السنة لا وجهه عندى اه وقد روى السراج من طريق
يحيى بن سعيد عن أنس ثم رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو ذاب الى خير
استانه حين و له شاهد عنده لم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو متوجه الى خير فهذا يرجح الاحتمال الذي
أشار اليه البخاري * (قائه) لم يسن في هذه الرواية كيفية صلاة أنس وذكره في الموطأ عن يحيى
ابن سعيد قال رأيت أنسا هو يصلى على حمار وهو متوجه الى غير القبلة تركه ويسجد اعمامه من
غبران يضع جهته على شئ (قوله) ورواه ابراهيم بن طهمان عن حجاج يعني ابن حجاج الباهلي
ولم يسن المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق ابراهيم ثم وقع عند السراج من طريق
عمر بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى على ناقته
حيث توجهت به فعلى هذا كأن أنسا قام الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار وفي هذا
الحديث من القوائد غرض ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشئ منه أن صلاته
صححة لان الدابة لا تخفون نجاسة ولوعلى متفوها وقع الرجوع الى أفعاله كالرجوع الى
أفواه من غير عرضة للاعتراض عليه وفيه ثلثي المسافر وسؤال التلمذ شجعه عن مسند قوله
والجواب بالدليل وفيه التلطيف في السؤال والعمل بالاشارة لقوله من ذا الجانب * (قوله)
ما س من لم يتطرق في السفر للصلاة زاد الجوى في روايته وقيل هو الاربع رواية
التي ذكرنا سابقا في الباب الذي بعده وقد تقدم شئ من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر
والمقصود هنا بيان انه طلق قول ابن عمر بحجت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أره يسجد في السفر
أى يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة بعد ما وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية وكان
لا يزيد في السفر على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات
الفريضة فيكون كناية عن نفي الانعام والمراد به الاخبار عن المداومة على القصص ويحتمل أن يريد
لا يزيد تنفلا ويمكن أن يريد ما هو أعظم من ذلك (قلت) ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه

نح

٤٧٢/٢

م

تحفة ٢٢٢

حين قدم من الشام فلقيناه بعين
القر فرأيت يصلى على حمار
ووجهه من ذا الجانب يعني
عن يسار القبلة فقلت رأيتك
تصلي لغير القبلة فقال لولا
أنى رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعله لم أقبله
ورواه ابراهيم بن طهمان
عن حجاج عن أنس بن
سيرين عن أنس بن مالك
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم (باب)
من لم يتطرق في السفر
لصلاة * حدثنا يحيى
ابن سليمان قال حدثنا ابن
وهب قال

١١٠١

م

تحفة

٦٦٩٢

حدثني عمر بن محمد بن حفص بن عاصم حدثه قال سافران عمر فقال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أروبع في السفر وقال الله جل ذكره لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة حدثنا مسدد

قال حدثنا يحيى عن عدى بن حفص بن عاصم قال حدثني أبي أنه سمع ابن عمر يقول صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لأبني في السفر على ركعتين وأبأ بكر وعمر عثمان كذلك رضى الله عنهم باب من قطع في السفر في غير ركعة الصلاة وقبلها * وركع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتي الفجر حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى قال ما أخبرنا أحدهما رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر غير

٢ قوله ما فرغنا من تقريره هو قوله والفرق بين ما قبلها وما بعدها الخ

٣ قوله ثم صلى ثم سجد سجدتين والأولى أولى اه معجمه

الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه صحبت ابن عمر في طريق مكة فصل لنا الظهر ركعتين ثم أقول وأقبلنا معه حتى جاوره وجلسنا معه فحانت منه الغفلة فرأى ناسا قاما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسجدون قال لو كنت مسجدا لاتمت فذكر المرفوع كإساقه المستف قال النووي أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن التريضة بحجة فلو شرعت تأتمة لصحنا غلبها وأما النافلة فهي إلى خيرة المصل فطريق الرفق به أن تكون مشروعة ويخفف فيها اه وتعب بان مراد ابن عمر بقوله لو كنت مسجدا لاتمت يعني أنه لو كان مخيرا بين الاتمام وصلاة الراتبة لكان الاتمام أحب إليه لكنه فهم من القصر التخفيف فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم **(قوله)** حدثني عمر بن محمد هو ابن يزيد بن عبد الله بن عمرو وحفص هو ابن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب ويحيى شيخ مسدد هو الطائفة **(قوله)** وأبأ بكر معطوف على قوله صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وعمر عثمان كذلك أي أنه صحبهم وكانوا الذين يدعون في السفر على ركعتين وفي ذكر عثمان أشكال لأنه كان في آخر أمرهم الصلاة كما تقدم فربما يفصل على الغالب أو المراد به أنه كان لا يتنقل في أول أمره ولا في آخره وإنه كان يتم إذا سكن نازلا وما إذا كان سائرا فقص فلذلك قد عرفت في هذه الرواية بالسفر وهذا أول ما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان **(قوله)** ما من قطع في السفر في غير الصلاة هذا مشهور بأن في التطوع في السفر يجوز على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما بعدها من التوافل المطلقة كالتهجد والوتر والصحى وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه يتفصل عنها بالإقامة وانتظار الإمام غالباً وتعود ذلك بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها * **(قائدة)** نقل النووي تعاليفه أن العلماء اختلفوا في التسفل في السفر على ثلاثة أقوال المتعطلان والجواز مطلقا والفرق بين الرواتب والمطلقة وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شيبة ناسدا صحيح عن مجاهد قال صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة وكان يصلي فطوعا على دأته حيثما توجهت به فإذا كانت الفرصة نزل فصلى وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره **(قوله)** وركع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتي الفجر قلت ورد ذلك في حديث أبي قتادة عندهم صلى في قصة النوم عن صلاة الصبح ففهم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضاً أنهم دعاهم فوضأ ثم صلى سجدتين (٣) أي ركعتين ثم أتمت الصلاة فبقي صلاة الغداة الحديث ولا ينزعه الدار قطعي من طريق سعد بن المسيب عن بلال في هذه القصة فأمر بلال لا فأذن ثم وضأ فصلا ركعتين ثم صلوا الغداة فوضأ للدار قطعي من طريق الحسن بن عمران بن حصين قال صاحب الهدى لم يصفق على النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما صلى ستة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر إلا ما كان من ستة الفجر **(قلت)** ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود وهو الترمذي من حديث البراء بن عازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفرا فلم أترك ركعتين إذا زأغت الشمس قبل الظهر وكأني لم يثبت عنده لكن الترمذي استغفره ونقل عن البخاري أنه رواه حسنا وقد جعله بعض العلماء على ستة الزوال لأعلى الراتبة قبل الظهر والله أعلم **(قوله)** ما أخبرنا أحدهما رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر غير

تحفة ٥٠٢٢

٢٥٠/٢

أم هانئ ذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة اغتسل في بيتها فغسل غان ركعتا فآرايته صلى صلاة أخف منها غسيرا أنه يتم الزكوع والسجود وقال الليث حدثني بونس عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله ابن عامر أن أباه أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به حديثا أبو الجان قال أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث يسبح وجهه يوحى برأسه وكان ابن عمر يقول (باب الجمع في المغربين المغرب والعشاء)

١١٠٥

تحفة

٩٨٤٧

أم هانئ هذا الأيدل على نفي الوقوع لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى اتعاني ذلك عن نفسه وأما قول ابن بطال لاجمة في قول ابن أبي ليلى وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الغنمي وأمرهم بما ذكر منها جلة فلا يرد على ابن أبي ليلى شئ منها وسبأ الكلام على صلاة الغنمي في باب مفرد في أبواب التطوع والمقصود هنا أنه صلى الله عليه وسلم صلاة يوم فتح مكة وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة وكان حكمه حكم المسافر (قوله وقال الليث حدثني بونس) قد تقدم قبل بساين موصولا من رواية الليث عن عقيل ولكن لفظ الروايتين مختلف ورواية بونس هذه وصلها الذهلي في الزهرات عن أبي صالح عنه (قوله يوحى برأسه) هو تفسير لقوله يسبح أي يصلي أيما وقد تقدم في باب الأعيان على الدابة من وجه آخر عن ابن عمر لكن هناك ذكره موقوفا ثم عقبه بالمرفوع وهذا ذكره مرفوعا ثم عقبه بالموقوف وفائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن بين العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الرأية التي بعد المكتوبة فالاول لما قبل المكتوبة والثاني لما له وقت مخصوص من التوافل كالغنمي والثالث لصلاة الليل والرابع لمطلق التوافل وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ويقول به على الدابة وقال النووي تغلبه لعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر وأوله تركها في بعض الأوقات لبسان الحواز ٨١ وما جعلناه تبعه البخاري فيما يظهر وأظهر والله أعلم (قوله باب الجمع في السفرين المغرب والعشاء) أورد فيه ثلاثا حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جدا السر وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائرا وحديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقة إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقدس قد مر أفرادهم وأنه رأى جوازا للجمع بالفرسواء كان سائرا أم لا سواء كان سيرا مجدا أم لا وهذا مما وقع الاختلاف بين أهل العلم فقال بالاطلاق كثيرون من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء النورى والسافعي وأجدوا صحق واشهب وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لا يعرفه ومن دقة وهو قول الحسن والخضري وأبي حنيفة وصاحبه ووقع عند النووي أن صاحبين خلفا شيخه ما أورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعراف بمذهبه وساقى الكلام على الجمع بعرفه في كتاب الجمع أن شاء الله تعالى وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وبعمل العشاء في أول وقتها وتعبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره أكان أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدرك أكثر خاصة فضلا عن العامة ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أتمه أخرجه مسلم وأيضا فان الأخبار بما صرح بجمعه بالجمع وقت إحدى الصلاتين كالمسافر في الباب الذي يليه وذلك هو المتأخر بما ذكرنا في التهم من لفظ الجمع ومما يرد على الجلي على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب وقيل يخص الجمع عن مجتدى السير قاله الليث وهو القول المشهور عن مالك وقيل يخص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يخص عن له عذر حتى عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأجدوا اختاره ابن حزم * (تيسره) * أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب

حدثنا علي بن عبد الله

قال حدثنا سفيان قال

سمعت الزهري عن سالم

عن أبيه قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم يجمع

بين المغرب والعشاء إذا جحد

به السير وقال إبراهيم بن

طهسان عن حسين المعلم

عن يحيى بن أبي كثير عن

عكرمة عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يجمع بين صلاة الظهر

والعصر إذا كان على ظهر

سير ويجمع بين المغرب

والعشاء عن حسين عن

يحيى بن أبي كثير عن حفص

ابن عبد الله بن أنس عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه قال

كان النبي صلى الله عليه وسلم

يجمع بين صلاة المغرب

والعشاء في السفر تابعه على

ابن المبارك وحري عن يحيى

عن حفص عن أنس جمع

النبي صلى الله عليه وسلم

(باب هل يؤذن أو يقيم إذا

جمع بين المغرب والعشاء)

حدثنا أبو الجان قال أخبرنا

شعب عن الزهري قال

أخبرني سالم عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما قال

رأيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا أجهل السير

في السفر يؤخر صلاة المغرب

حتى يجمع بينها وبين العشاء

قال سالم وكان عبد الله إذا أجهل السير يقيم المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يمس

الجمع لأنه قصير بالنسبة إلى الزمان ثم أوأب صلاة العذر وقاعداته تقصر بالنسبة إلى بعض
صور الأفعال ويجمع الجميع الرخصة للمعذور (قوله في حديث ابن عمر جديبه السير) أي
استند إليه صاحب الحكم وقال عباس جديبه السير أسرع كذا قال وكان منسوب الأسراع إلى
السير فوسعا (قوله وقال إبراهيم بن طهسان) وهذه البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحد
ابن حفص التيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه
(قوله على ظهر سير) كذا لاكثر بالإضافة وفي رواية الكشميني على ظهر بالتشوين يسير
بلفظ المضارع بتثنية مفتوحة في أوله قال الطبري الظهري قوله ظهر سير للتأكد كقول
الصدقة عن ظهر غنى ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساع الكلام كان السير كان مستند إلى
ظهر قوي من المطي مثلاً وقال غيره جعل السير لظهور لأن الركاب ما هم سائر فأكثروا ركب ظهر
(قلت) وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهور واستدل به على جواز جمع التأخير وأما جمع
التقديم فبإساق الكلام عليه بعد باب (قوله وعن حسين) هو موطوف على الذي قبله والتقدير
وقال إبراهيم بن طهسان عن حسين عن يحيى عن حفص وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج
ويحتمل أن يكون علته عن حين لا يقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهسان عنه (قوله تابعه
على بن المبارك وحري) أي ابن شداد (عن يحيى) هو ابن أبي كثير عن حفص أي تابعه حسيناً فاما
متابعة على بن المبارك فوصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق عثمان بن عمار بن فارس عنه وأما
متابعة حري فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده وقد تابعه معمر عند أحد أئمة ابن
زيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير (قوله باب هل يؤذن أو
يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشد ليس في حديث الباب تنصيص على الإذان لكن
في حديث ابن عمر من يقيم المغرب فصلها ولم يرد بال إقامة نفس الإذان وإنما أراد يقيم المغرب
لفظي هذا فكان مراده بالترجمة هل يؤذن أو يقيم على الإقامة وجعل حديث أنس مفسراً
لحديث ابن عمر لأن في حديث ابن عمر حري إذا اه ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في
بعض طرق حديث ابن عمر في الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في
قصة جبه بين المغرب والعشاء فقول فقام الصلاة وكان لا ينادي بشئ من الصلاة في السفر فقام
يجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع الحديث وقال الكرماني لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة
استفهمه أن المراد بها التامة كانها وشرائطها وسننها ومن جملة الإذان وال إقامة وسبقه
ابن بطال إلى نحو ذلك (قوله يؤخر صلاة المغرب) لم يعم غاية التأخير وبه مسلم من طريق عبد
الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه بعد أن يغيب الشفق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن
أبوب وموسى بن عقبة عن نافع فآخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل
وللمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر بن ابن عمر في هذه القصة حتى كان بعد غروب
الشفق نزل فصل المغرب والعشاء معاً بينهما ولا يداود من طريق ربيعة عن عبد الله بن
نسيان عن ابن عمر في هذه القصة فصار حتى غاب الشفق وقصبت التعميم نزل فصل الصلاة
جمعاً وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى أنه على المغرب في آخر الشفق ثم أقام الصلاة وقد وارى
الشفق فصل العشاء أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن زيد بن جابر عن نافع ولتعارض

ثم قلبت حتى يقم العشاء فليها ركعتين ثم يسلم ولا يسجد بينهما ركعة (٤٧٩) ولا بعد صلاة العشاء بسجدة حتى يقوم

من خوف الليل * حدثنا
اسحق قال أخبرنا عبد
الصمد بن عبد الوارث
قال حدثنا حريز قال حدثنا
يحيى قال حدثني حفص
ابن عبيد الله بن أنس أن
أنس رضي الله عنه حدثه
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يجمع بين هاتين
الصلاتين في السفر يعني
المغرب والعشاء * (باب
يؤخر الظهر إلى العصر إذا
ارتحل قبل أن تزيغ
الشمس) وفيه ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا حسان الواسطي
قال حدثنا الفضل بن فضالة
عن عقیل بن ابن شهاب
عن أنس بن مالك قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم إذا
ارتحل قبل أن تزيغ الشمس
آخر الظهر إلى وقت العصر
ثم يجمع بينهما وإذا زاغت
صلى الظهر ثم ركب * (باب
إذا ارتحل بعد ما زاغت
الشمس صلى الظهر ثم ركب) *
حدثنا قتيبة بن سعيد قال
حدثنا الفضل بن فضالة عن
عقيل بن ابن شهاب عن
أنس بن مالك قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا
ارتحل قبل أن تزيغ
الشمس أخر الظهر إلى وقت
العصر ثم نزل فجمع بينهما
فإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب

فيه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى **(قوله ثم قلبت حتى يقم العشاء)** فيه إثبات
لثبوت قبل ذلك فهو ما وقع في الجمع من دلالة من أئمة الرواة وحل و يدل عليه ما تقدم من الفرق
التي فيها جمع بينهما أو صلاحها جميعا وفيه حجة على من جعل أحاديث الجمع على الجمع الصوري
قال إمام الحرمين ثبت في الجمع أحاديث مخصوص لا يتطرق إليها أو يل ودليله من حيث المعنى
الاستنباط من الجمع بعرفة ومن دقة فان سببا احتياجا الحاج إليه لا شغوا لهم بما سجدوا وهذا
المعنى موجود في كل الأسفار ولم تستند الرخص كالقصر والفطر بالنسك إلى أن قال ولا يلحق على
متصفان أن يجمع أرفق من القصر فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعته
ورق الجمع وانضم لشقة التزول على المسافر واحتج بهم من قال باختصاص الجمع على جده السير
وسبأ في ذلك في الباب الذي بعده **(قوله حدثنا اسحق)** هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في
المتخرج ومال أبو علي الحلي إلى أنه اسحق بن منصور وقد تقدم الكلام على حديث أنس في
الباب الذي قبله **(قوله باب)** يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ
الشمس في هذا الإشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بين ارتحل قبل أن يدخل وقت
الظهر **(قوله فيه ابن عباس)** عن النبي صلى الله عليه وسلم يسير إلى حديثه المأخوذ قبل
باب فانه قد جمع بينهما إذا كان على ظهر السير ولا قال بأنه يصليهما وهو راكب فيخف عن
المراد بجمع التأخير ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحلي في مسنده من طريق مقسم عن
ابن عباس فيها التصريح بذلك وإن كان في أسناده مقال لكنه يصلح للمتابعة **(قوله حدثنا
حسان الواسطي)** هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري كان أئمه واسطافقه ومصر فوله
بإحسان المذكور واستقرها إلى أئمة **(قوله حدثنا الفضل بن فضالة)** بفتح الفاء بعدها
معجمة خفيفة من ثقات المصريين وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي
عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني وحسنه بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك
فانه ثبت له رواية عن المصريين **(قوله تزيغ)** برأى ومجبة أي غلب وزاغت مالت وذلك إذا
قام النبي **(قوله ثم يجمع بينهما)** أي في وقت العصر وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب
الذي بعده ثم نزل فجمع بينهما ولمسلم من رواية جابر بن اسمعيل عن عقيل يؤخر الظهر إلى وقت
العصر فيجمع بينهما أو يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما أو بين العشاء حين يغيب الشفق وله من
رواية شاذية عن عقيل حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما **(قوله وإذا زاغت)** أي قبل أن
يرتحل كما سبأ في الكلام عليه في الباب الذي بعده **(قوله باب)** إذا ارتحل بعد ما زاغت
الشمس صلى الظهر ثم ركب * أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه فإذا زاغت الشمس قبل
أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب كذا في الظهر فقط وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة
ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما وهو احتج من أي جمع التقديم
كما تقدم لكن روى اسحق بن راهويه هذا الحديث عن شاذية فقال كان إذا كان في سفر فزالت
الشمس صلى الظهر والعصر جمعا ثم ارتحل أخرجه الإسماعيلي وأعل ستردا اسحق بذلك عن
شاذية ثم تفرج جعفر القرطبي عن اسحق وليس ذلك بقادر فانه ما أمان حافظان وقد وقع نظيره
في الأربعين لما كرم قال حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن اسحق الصغاني وهو أحد

شيوخه قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي فذكر الحديث وفيه فان زاعت الشمس قبل ان
يرجل على الظهر والعصر ثم ركب قال الحافظ صلاح الدين العلائي هكذا وجدته بعد التبع
في نسخ كثيرة من الاربعين زيادة العصر وسنده هذه الزيادة جيدة انتهى (قلت) وهي متبعة
قوية لرواية اسحق بن راهويه ان كانت ثالثة لصح في شيوخه انظر لان البيهقي اخرج هذا
الحديث عن الحسن بن محمد بن الاسناد مقرر وبارويه اجد داود عن قتيبة وقال ان لفظه مما سواه
الا ان في رواية قتيبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية حسان بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والمتمم وفي جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من
طريق اللبث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل وقدم عليه جماعة من أئمة
الحديث بتدقيقه عن اللبث وأشار البخاري الى ان بعض الضعفاء أدخله على قتيبة حكاه
الحاكم في علوم الحديث وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود ومن رواية
هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحافظ من أصحاب
ابن الزبير كالثوري وقرئ بن خالد وغيرهم فلم يذكر وفي رواية يجمع التقديم وورد في جمع
التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وكذا أبو داود وتعلقا والترمذي في بعض
الروايات عنه وفي اسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف لكن له شواهد من طريق
جاء عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا عليه الامر فواته كان اذا نزل منزلا في السفر
فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرجل فاذا لم يته الله المنزل مدق السيف فارتجى
ينزل فيجمع بين الظهر والعصر أخرجه البيهقي ورجاله ثقات الا انه مشكوك في رفعه والمخفوظ
انه موقوف وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر يجهز وما وقع عليه ابن عباس ولفظه اذا كنتم
سائرين فذكر نحوه وفي حديث أنس استحباب التفرقة في حال الجمع بين ما اذا كان سائرا وانزالا
وقد استدل به على اختصاص الجمع عن جده السير لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل
في الموطأ ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة في غزوة تبوك فخرج فصلي الظهر والعصر
جميعا ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الامم قوله دخل ثم خرج
لا يكون الا هو نازل فمسافر ان يجمع تارلا ومسافر وقال ابن عبد البر في هذا اوضح دليل على
الرد على من قال لا يجمع الا من جده السير وهو قاطع لا لاتباس انتهى وسكن عاض ان
بعضهم أول قوله ثم دخل أي في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استعده
ولاشك في بعده وكان صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبسان الجوار وكان أكثر عاده داخل عليه
حديث أنس والله أعلم ومن ثم قال الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكروه وفي
هذا الاحاديث تخصيص لحديث الاوقات التي فيها يجزى للبي صلى الله عليه وسلم وبينها التي
صلى الله عليه وسلم للاعرى حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين وقد تقدمت الاشارة الى في
المواقيت (تنبيه) تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بعد المطر والمرض والحاجة
في الحضرة الواقيت في باب وقت الظهر وفي باب وقت المغرب ﴿قوله﴾ **باب صلاة القاعد**
قال ابن رشد أطلق الترجمة فيتمل أن يرصد صلاة القاعد للعدو اما مكان
أو مأمورا أو منفردا أو بؤيده ان احاديث الباب الدالة على التيسير بالعدو يحتمل أن يرصد مطلقا

باب صلاة القاعد

حدثنا قتيبة بن سعيد عن
مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة رضي الله
عنها أنها قالت صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بيته

١١١٣

تجدد

٩٧١٥٦

وعنه قوم قياماً فاشار إليهم
 أن اجلسوا فقالوا لا
 قال أنما جعل الإمام ليعم
 بهم فإذا ركع فاركعوا وإذا
 رفع فارفعوا حديثنا أوله
 قال حديثنا ابن عيينة عن
 الزهري عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال سطر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 فرس خدش أو فحش شقه
 إلا ن فدخل عليه فغوده
 فحضر الصلاة فصلى
 فأعده فسلمنا فغودوا قال
 أنما جعل الإمام ليعم
 بهم فإذا ركع فاركعوا وإذا
 رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله
 منكم فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد
 * حديثنا ابن منصور
 قال أخبرنا راجح بن عبادة
 قال أخبرنا حسين بن عبد
 الله بن بريدة عن عمران بن
 حصين رضي الله عنه أنه
 سأل أبي الله صلى الله عليه وسلم
 رح وأخبرنا إسحق
 قال أخبرنا عبد الصمد قال
 سمعت أبي قال حديثنا
 الحسين عن ابن بريدة قال
 حدثني عمران بن الحصين
 وكان مسوراً قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صلاة الرجل فأعده فقال
 أنصلي فأتمها أو أفضل
 فقولته كتب له صلحاً ما كان
 الخ في نسخة كتب له ما كان
 الخ ليحور

لعذر ولغيره رسلين أن ذلك جائز إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح
 قاعدا اه (قوله وهو شك) بالتشويح مخففاً من الشكاية وقد تقدم الكلام عليه ومخففاً
 أبواب الأمانة وكذا على حديث أنس وفيه بيان سبب الشكاية وعجاف صلاة الفريضة بلا
 خلاف وأما حديث عمران ففيه احتمال سند كره (قوله أخبرنا حسين) هو المنع لم يصرح به
 في الباب الذي بعده (قوله وأخبرنا إسحق) في رواية الكشي عن زاذان عن المراءيه على
 الحالين إسحق بن منصور روى عنه في الاستناد الذي قبله (قوله عن عمران بن حصين) في رواية
 عقان بن عبد الوارث حدثنا عمران آخرجه الاسماعيلي وفيه غشيه عن تكلف ابن حبان
 آقائمة الدليل على أن بريدة عاصر عمران (قوله سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد أتتورى
 وهذه الطريق أنزل من التي قبلها وكذا من التي بعدها بدرجته لكن استفيد منها تصريح ابن
 بريدة بقوله حديث عمران (قوله وكان مسوراً) بكون الموحدة بعدها مهمله أي كانت
 بهو اسير كاصرح به بعد ما بالبواسير جمع باسور يقال بالموحدة والتون أو التي بالموحدة
 ورم في باطن المقعدة والتي بالتون قرحة فاسدة لا تقبل البرء مادام فيها ذلك الفساد (قوله
 عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة
 التلوع يعني للقادر لكن قوله من صلى نائماً يفسده لأن المصطحج لا يصلي التلوع كما يفعل
 القاعد لا يلاحظه عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك قال فان سمعت هذه القطة
 ولم يكن بعض الرواة أدرجاً قياساً منه للمصطحج على القاعد كما يتطوع المسافر على راحته
 قاطن على القادر على السقوط فخطب عاجزاً بهذا الحديث قال وفي القياس المتقدم نظراً لأن
 القعود يشكل من أشكال الصلاة بخلاف الإضجاع قال وقد رأيت أن المراد بحديث
 عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة فعل أجز القاعد على
 النصف من أجز القائم ترغيباً به في القيام مع جواز قعوده انتهى وهو محل متجه وبوجهه منيع
 البخاري حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعاً وكأنه
 أراد أن تكون الترجحة شاملة لأحكام المصلي قاعداً أو تلي ذلك من الأحاديث التي أوردها
 في الباب من صلى فرضاً قاعداً وكان يتق عليه القيام أجزاً وكان هو من صلى فأتمها سواء كان
 دل عليه حديث أنس وعائشة فلا يتحمل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل
 لزبد أجز تكلف القيام فلا يتبع أن يكون أجزه على ذلك نظراً لجزءه على أصل الصلاة فيصح
 أن أجز القاعد على النصف من أجز القائم ومن صلى التفل قاعداً مع القدرة على القيام أجزاً
 وكان أجزه على النصف من أجز القائم بغير أشكال وأما قول البجلي أن الحديث في المفترض
 والمنفل معاً فإن أراد بالمفترض ما قرأنا فذلك والافتقار إلى ذلك أكثر العلماء وحكي ابن التين
 وغيره عن أبي عبيد وابن الجاشون وأبي جهميل القافى وابن شعبان والاسماعيلي والداودي
 وغيرهم أنهم جلا حديث عمران على المنفل وكذا قوله الترمذي عن الثوري قال وأما المعذور
 إذا صلى جالساً فمثل أجز القائم قال وفي هذا الحديث ما يشهد به يترى إلى ما أخرجه البخاري في
 الجهاد من حديث أبي موسى رفعه إذا مرض العبد أو سافر كتب له صلحاً ما كان يعمل ٢ وهو

١١١٦
ت
٩٠٨٢٩

صحيح مقم ولهذه الحديث شواهد كثيرة سيأتي ذكرها في الكلام عليه ان شاء الله تعالى ويؤيد ذلك قاعدة تغلب فضل الله تعالى وقبول عذره من له عذر والله أعلم ولا ينضم من اقتضارا العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي وقد ورد في الحديث ما يشهد لها فعند أحمد من طريق ابن جريح عن ابن شهاب عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي محجة فخمي الناس فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلاة القاعد نصف صلاة القائم رحمه الله تعالى وعند السائق متابع له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحصل على من تكلف القيام مع مشقة عليه كما يجنبه الخطابي وأما في الخطابي جواز التنقل مضطجعا فقد تبعه ابن بطال على ذلك وزاد لكن الخلاف ثابت فقد نقله الترمذي بإسناده إلى الحسن البصري قال ان شاء الله الرجل صلى صلاة التطوع قائما أو جالسا مضطجعا وقال به جماعة من أهل العلم وهو أحد الوجهين للشافعية وصححه المتأخرون وحكاها عياض وجهها عند المالكية أيضا وهو اختيار الأهرابي منهم واحتج بهذا الحديث * (تنبيهه) * سؤال عمران عن الرجل يخرج خرج القالب فلا يفهم له بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (قوله صلى الله عليه وسلم) يستغفر من عومه النبي صلى الله عليه وسلم فإن صلاته قاعد لا ينقص أجرها عن صلاته قائما الحديث عبد الله بن عمرو قال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة فابتغى فوجدته يصلي جالسا فوضعت يدي على رأسي فقال ما لا تأبى عبد الله خبيرة فقال أجل ولكني لست كأحد منكم أترجم مسلما وأودوا الإنسان وهذا ينبغي على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح وقد عدا الشافعية في خصائصه صلى الله عليه وسلم هذه المسئلة وقال عياض في الكلام على تنقله صلى الله عليه وسلم قاعدا أقده في حديث عبد الله بن عمرو بقوله لست كأحد منكم فيكون هذا ممن خص به قال ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له فكأنه قال أتى ذو عذر وقد رد النوى هذا الاحتمال قال وهو ضعف أو باطل * (قائده) * لم يسبق كيفية القعود فهو خد من الإطلاقة جواز على أي صفة شاء المصلي وهو قضية كلام الشافعي في البويطي وقد اختلف في الأفضل فعن الأئمة الثلاثة بصلى مترجعا وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في تحتصر المزمي وصححه الرافعي ومن تبعه وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث وسيأتي الكلام على قوله ناغافله الباب الذي يليه * (قوله ناغافله) * صلاة القاعد بالاعية أورده في حديث عمران بن حصين أيضا وليس فيه ذكر الاعية أو ناغافله مثل ما في الذي قبله ومن صلى ناغافله نصف أجر القاعد قال ابن رشيد مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الاعية انتهى وليس ذلك بلازم نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك ومستنده تركه التفصيل فيه من الشارع وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الاعية للركوع والسجود وإن جاز التنقل مضطجعا لا بد من الاتيان بالركوع والسجود حقيقة وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ترجم بالاعية ولم يقع في الحديث إلا ذكر التزم

ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد * (باب صلاة القاعد بالاعية) * حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسن المعلم عن عبد الله بن يزيد أن عمران بن حصين كان رجلا مسورا وقال أبو معمر مرة عن عمران ابن حصين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى ناغافله نصف أجر القاعد

نخ

٤٢٧ / ٢

* (باب اذا لم يطق قاعدا
صلى على جنب) * وقال
عطاء ان لم يقدر ان يتحول
الى القبلة صلى حيث
كان وجهه * حدثنا
عبدان عن عبد الله عن
ابراهيم بن طهمان قال
حدثني الحسين المكتب
عن ابن ربيعة عن عمران بن
حصين رضى الله عنه قال
كانت في بواصر فالت
النبي صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة فقال صل قائما

٢ قوله ثم ثبت في نسخة
ثم ثبت والمعنى مقارب اه

١١١٧

١١١٧

نطة

١٠٨٢٧

فكانت صحفه قوله نائما يعني نون على اسم الفاعل من النوم فظنسه بيايما يعني بموحدة بعدها
مصدرا وما قبلها ترجمته بذلك انتهى ولم يصب في ظنه ان البخارى صحفه فقد وقع في رواية كريمة
وغيرها عقب حديث الباب قال ابو عبد الله يعني البخارى قوله نائما عدى أى مضطجعا فكان
البخارى كوشف بذلك وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عثمان عن عبد الوارث في هذا الحديث
قال عبد الوارث النائم المضطجع أخرجه الاسماعيلي قال الاسماعيلي معنى قوله نائما أى
على جنب اه وقد وقع في رواية الاصيلي على التضعيف أيضا حكاه ابن رشد ووجهه بأن
معناه من صلى قاعدا وما بال ركوع والسجود وهذا موافق للمشهور وعند المالكية أنه يجوز له
الايما اذا صلى قاعدا مع القدرة على الركوع والسجود وهو الذي يتبين من اختصار
البخارى وعلى رواية الاصيلي شرح ابن بطلال وأذكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل
صلاة القاعد على النائم وأدعى أن النسائي صحفه قال وعطيه فيه ظاهر لانه ثبت الامر للمصلي اذا
وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة وعلى ذلك بأنه عليه يستغفر فيسب نفسه قال فكيف يأمرد
يقطع الصلاة ثم بينت ٢ أن له على نصف آخر القاعد اه وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي
يرد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلال لعله هو الذي صحفه وانما الجاء
الى ذلك حل قوله نائما على الترمذي الحقيقي الذي أمر المصلي اذا وجد يقطع الصلاة وليس ذلك
المراد هنا انما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره وقد ترجم النسائي فضل صلاة القاعد على النائم
والصواب من الرواية نائما لنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ومن
قال غير ذلك فهو الذي صحفه والذي غرهم ترجمة البخارى وعسر توجيهها عليهم والله الجدل على
ما وحب **قوله باب** اذا لم يطق أى الانسان الصلاة في حال القعود صلى على
جنبه **قوله** وقال عطاء اذا لم يقدر في رواية الكشي من ان لم يقدر الخ وهذا الاثر وصله عبد
الرزاق عن ابن جريح عن عطاء بن جهم ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز
عن اداء فرض ينقل الى فرض دونه ولا يترك وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في
الصلاة تنقطع عنه الصلاة وقد حكاه الغزالي عن أبي حنيفة وتعقب بأنه لا يوجد في كتب
الحنيفة **قوله** عن عبد الله هو ابن المبارك وسقط ذكر من رواية أبي زيد المرزوقي ولابد
منه فان عبدان لم يجمع عن ابراهيم بن طهمان والحسين بل المكتب هو ابن ذكوان المعلم الذي
سبق في الباب قبله قال الترمذي لا تعلم احدا روى هذا عن حسين الا ابراهيم وروى أبو اسامة
وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق اه ولا يؤخذ من ذلك تضعيف
رواية ابراهيم كانه من ابن العربي تعالى ابن بطلال ورد على الترمذي بان رواية ابراهيم موافق
الاصول ورواية غيره متخالفة لها فتكون رواية ابراهيم أرجح لان ذلك راجع الى الترجيح من
حيث المعنى لا من حيث الاستناد والاتفاق الاكثر على شئ يقتضى أن روايته من خلفهم
تكون شاذة والحق أن الراويين صحيحان كما صنع البخارى وكل منهما مشقة على حكم غير
الحكم الذي اشتملت عليه الاخرى والله أعلم **قوله** عن الصلاة المراد عن صلاة المريض بذليل
قوله في أوله كانت في بواصر وفي رواية وكيع عن ابراهيم بن طهمان سألت عن صلاة المريض

أخرجه الترمذي وغيره * (تنبيه) * قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواباً فيما استفتاها
 عمران والأفلبت عليه البواسير عما عفت من القيام في الصلاة على ما فهم من الآية ١٥
 ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلم لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد **(قوله)** فإن لم تستطع
 استدله من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام وقد حكاه عياض
 عن الشافعي وعن مالك وأجدوا حتى لا يشترط العلم بل وجود المشقة والمعروف عند الشافعية
 أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام أو خوف زيادة المرض أو الهلاك
 ولا يكفي بأدنى مشقة ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف
 الغرق ولو صلى قائماً فيها وهل يعتد في عدم الاستطاعة من كان كاسنان في الجهاد ولو صلى قائماً لراه
 العدو وتجبوزة الصلاة قاعدة أولافيه وجهان للشافعية الأصح الجواز لكن بقضى لكونه
 عنراً نادراً واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن
 فرق بينهما كامام الحرمين وبذل الجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بالفظ يصلي قائماً
 فإن نالته مشقة خالسا فإن نالته مشقة صلى نائماً الحديث فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم
 يفرق **(قوله)** فعل (جنب) في حديث علي عند الدارقطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة وتوجهه
 وهو وجه الجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجانب وعن الحنفية وبعض الشافعية
 يستلقي على ظهره ويجعل رجله إلى اليمين أو وقع في حديث علي أن حالة الاستلقاء تكون عند
 الجوع عن حالة الاضطجاع واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد مجزعه عن الاستلقاء إلى حالة
 أخرى كالاشارة بآثار من ثم الأيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب
 لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وقال
 بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناط الصلاة دخول العقل فثبت كان حاضر العقل
 لا يقطع عنه التكليف بما في أي مما يستدل به بدليل قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر
 فأوامنهم استطعتم هكذا استدله الغزالي وتعبه الرافعي بأن الخبر أمر بالآيتين بما يشل
 عليه المأمور والقعود لا يشل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر وأجاب عنه ابن الصلاح
 بأننا نقول إن الآيتين بالقعود آتيت بما استطاعه من القيام مثلاً ولا كأنه يقول يكون آتياً بما
 استطاعه من الصلاة لأن المذكورات أنواع لخمس الصلاة بعضها أدنى من بعض فإذا جازع
 الأعلى وأتى بالآيتين كان آتياً بما استطاع من الصلاة وتعبت بأن كون هذه المذكورات
 من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة وهو محل النزاع * (فائدة) * قال ابن المنير في الحاشية
 اتفق بعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثيراً في الوقوع وهو أن يعجز المريض عند التدكير
 ويقسدر على الفعل قاله الله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر أقرأ
 الفاتحة قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة يلقنه ذلك تلقيناً وهو بفعل جميع ما يقول
 بالنتق أو بالاعاء رجه الله **(قوله)** باب إذا صلى قاعدا ثم صبح أو وجد خفة ثم ما
 بقي (في رواية الكشميني) أم ما بقي أي لا يستأنف بل يبيى عليه آتياً بالوجه الأيمن القيام وشهو
 وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال من افتتح الفريضة قاعداً المجزوع القيام ثم طأطأ

وقال الحسن ان شاء المريض
 صلى ركعتين فأما وركتين
 فاعدا * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله عنها
 المؤمنين أنهم أخبروه أنهم
 ترسلوا الله صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الليل فأعدا
 قط حتى أسنت فكان يقرأ
 فاعدا حتى إذا أراد أن
 يركع قام فقرأ نحو أسن
 ثلاثين آية وأربعين آية ثم
 يركع * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك عن
 عبد الله بن يزيد أبي النضر
 مولى عمر بن عبد الله عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
 عائشة أم المؤمنين رضي
 الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يصلي
 جالساً فقراً وهو بالس
 فإذا بقي من قراءته نحو من
 ثلاثين آية وأربعين آية قام
 فقرأها وهو قائم ثم ركع ثم
 سجد بفعل في الركعة
 الثانية مثل ذلك فإذا قضى
 صلاته نظر فإن كنت تقضي
 تحدث معي وإن كنت نائمة
 اضطجع

القيام وجب عليه الاستئذان وهو محكي عن محمد بن الحسن وشفي ذلك على ابن المنبر حتى قال
 أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تبعض فيجب الاستئذان على من
 صلى فأعدا ثم استطاع القيام **(قوله)** وقال الحسن ان شاء المريض أي في القرينة صلى ركعتين
 فأما لو شاء الاثرون صلى ابن أبي شيبة عنهما وصله الترمذي أيضاً بلغة آخر وتعبه ابن التين بأنه
 لا وجه للمشيئة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه الا ان كان يريد بقوله ان شاء أي بكثرة
 كثيرة اه وظهر لي أن مراده ان من افتتح الصلاة فأعدا ثم استطاع القيام كان له انماها
 فأما ان شاء ابن أبي مائل وان شاء استأذنها فاقضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور
 أو رد المصنف حديث عائشة من رواية مالك باسنادين له انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 فاعدا فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين آية وأربعين آية فأما ثم ركع وزاد في الطريق الثالثة
 منها انه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية وفي الاولى منها تقيد ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم
 لم يصل صلاة الليل فاعدا الا بعد ان أسن وسأني في اثنا عشرة ليلة من هذا الوجه بلغة حتى
 اذا كبر وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة لم يمت حتى كان أكثر صلاته
 جالساً وفي حديث حفصة مارت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سجته جالساً حتى اذا
 كان قبل موته بعام وكان يصلي في سجته جالساً الحديث أخرجه ما مسلم قال ابن التين فحدثت
 عائشة ذلك ليلة الليل لتخرج القرينة ويقولها حتى أسن لتعلم أنه اغتافل ذلك آية على نفسه
 ليستديم الصلاة فأعدا أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك وقال ابن
 بطال هذه الترجمة تتعلق بالقرينة وحديث عائشة يتعلق بالنافلة ووجه استنباطه انه لما جاز
 في النافلة القعود لغيره لم يمنع من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع
 كانت القرينة التي لا يجوز القعود فيها الا بعد من القدرة على القيام أولى اه والذي يظهر لي
 أن الترجمة ليست مختصة بالقرينة بل قوله ثم صح يتعلق بالقرينة وقوله أو وجد خفة يتعلق
 بالنافلة وهذا الشق مطابق للحديث ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه والجامع
 بينهما جواز ايقاع بعض الصلاة فاعدا وبعضها قائماً ودل حديث عائشة على جواز القعود
 في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائماً كما يحل له أن يفتتحها فاعدا ثم يقوم اذا فرغ من الخاتمة
 ولا سيما وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية خلافاً لمن في ذلك واستدل به
 على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أو اتها على ما أدت اليه حاله **(قوله)**
 فإذا بقي من قراءته فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يركع أكثر لان القصة تطلق
 في الغالب على الآل وفي هذا الحديث انه لا يشترط لمن افتتح النافلة فاعدا أن يركع فاعدا
 أو قائماً أن يركع قائماً وسأني البحث في ذلك في باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل من
 أبواب التمجيد **(تجزيه)** فإذا قضى صلاته نظر الخ يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في
 الكلام على ركعتي الخبر ان شاء الله تعالى **(خاتمة)** اشكأت أبواب التقصير وما معه من
 الاداب المرفوعة على اثنين ونحو من حديثنا المعلق منها عشرة عشر حديثاً والبقية موصولة
 المكر منها فيسوق فياضاً اثنين وثلاثون والبقية موصولة وانته مسلم على تحريمها سوى

حديث ابن عباس في قدر الاقامة بمكة وحديث جابر في التطوع عراكا الى غير القبلة وحديث
 أنس في الجمع بين المغرب والعشاء وحديث
 عمران في صلاة القاعد وفيه من
 الآثار الموقوفة على الصحابة

فن بعدهم ستة

آثار والله

أعلم

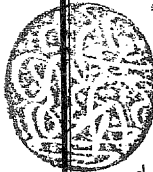
()

* (تم الجزء الثاني ويليهِ الجزء الثالث وأوله باب التَّجِدُّد) *



(فهرست الجزء الثاني من فتح الباري)

صفحة	صفحة
٤٦	٢ *(كتاب مواقيت الصلاة)*
٤٧	٦ باب قول الله تعالى منيبين اليه الخ
٤٩	٦ باب البيعة على اقام الصلاة
٥٠	٦ باب الصلاة كفارة
٥٢	٧ باب فضل الصلاة لوقتها
٥٣	٩ باب الصلوات الخمس كفارة
٥٤	١١ باب في تضييع الصلاة عن وقتها
٥٥	١٢ باب المصلي يتأخر ربه عز وجل
٥٧	١٢ باب الابرار اذا ظهر في شدة الحر
٥٩	١٦ باب الابرار اذا ظهر في السفر
٥٩	١٧ باب وقت الظهر عند الزوال
٦٠	١٩ باب تأخير الظهر الى العصر
٦١	٢٠ باب وقت العصر
٦٢	٢٣ باب وقت العصر
٦٢	٢٤ باب اثم من فاتته العصر
٦٣	٢٦ باب من ترك العصر
٦٤	٢٧ باب فضل صلاة العصر
٦٥	٣١ باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب
٦٦	٣٤ باب وقت المغرب
٦٧	٣٦ باب من كره ان يقال للمغرب العشاء
٦٨	٣٧ باب ذكر العشاء والعقّة ومن رآه واسعا
٦٩	٣٩ باب وقت العشاء اذا اجتمع الناس أو تأخروا
٧٠	٣٩ باب فضل العشاء
٧١	٤١ باب ما يكره من النوم قبل العشاء
٧٢	٤١ باب النوم قبل العشاء لمن غلب
٧٣	٤٢ باب وقت العشاء الى نصف الليل
٧٤	٤٣ باب فضل صلاة الفجر
٧٥	٤٤ باب وقت الفجر
٧٦	٤٦ باب من أدرك من الفجر ركعة
٧٧	
٧٨	
٧٩	
٨٠	
٨١	
٨٢	
٨٣	
٨٤	
٨٥	
٨٦	
٨٧	
٨٨	
٨٩	
٩٠	
٩١	
٩٢	
٩٣	
٩٤	
٩٥	
٩٦	
٩٧	
٩٨	
٩٩	
١٠٠	



صحيفة	صحيفة
باب من استظر الأقامة	٩١
باب من كل أذانين صلاة من شاء	٩١
باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد	٩١
باب الأذان للمسافر من الخ	٩٢
باب هل يتبع المؤذن فاههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان	٩٤
باب قول الرجل قاتنا الصلاة	٩٦
باب لا يسمى إلى الصلاة ولياتها	٩٧
باب السكنة والوقار	٩٩
باب متى يقوم الناس إذا رآوا الإمام عند الأقامة	١٠٠
باب لا يقوم إلى الصلاة مستنجلا	١٠٠
باب يقيم إليها بالسكنة والوقار	١٠١
باب هل يخرج من المسجد لعله	١٠٢
باب إذا قال الإمام مكانكم حتى نرجع أنظروه	١٠٢
باب قول الرجل النبي صلى الله عليه وسلم ما صلينا	١٠٣
باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الأقامة	١٠٣
باب الكلام إذا أقيمت الصلاة	١٠٣
باب (أبواب صلاة الجماعة والأمانة)*	١٠٤
باب وجوب صلاة الجماعة	١٠٤
باب فضل صلاة الجماعة	١٠٩
باب فضل صلاة الفجر في جماعة	١١٥
باب فضل التهجير إلى الظهر	١١٦
باب احتساب الأعمار	١١٧
باب فضل صلاة العشاء في الجماعة	١١٨
باب اثنتان قافوقهما جماعة	١١٨
باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة	١١٩
وقضل المساجد	
١٢٤ باب فضل من غدا المسجد ومن راح	
١٢٤ باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة	
١٢٧ باب حد المريض إن يشهد بالجماعة	
١٢٢ باب الرخصة في المطر والعلّة إن يصلي في رحله	
١٢٢ باب هل يصلي الإمام من حضروه هل يخطب يوم الجمعة في المطر	
١٣٤ باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة	
١٣٦ باب إذا دعى الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل	
١٣٦ باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	
١٣٧ باب من صلى الناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وسنته	
١٣٧ باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة	
١٣٩ باب من قام إلى جنب الإمام لعله	
١٣٩ باب من دخل ليؤم الناس خلف الإمام	
الأول فتأخر الأول وأولم يتأخر جازت صلاته	
١٤٢ باب إذا استؤوف القراء فليؤمهم أكبرهم	
١٤٤ باب إذا رآه الإمام قوما فامهم	
١٤٤ باب أنما جعل الإمام ليؤتم به	
١٥٢ باب متى يسجد من خلف الإمام	
١٥٣ باب أن من رفع رأسه قبل الإمام	
١٥٥ باب امامة العبد والمولى	
١٥٨ باب امامة المشرك والمبتدع	
١٦٠ باب يقوم عن بين الإمام سجدة سواء إذا كان اثنين	
١٦١ باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحزله الإمام إلى عينه لم تقصد صلاتهما	

صحيحة	صحيحة
٢٤٧ باب عقد الشايد وشدها ومن ضم اليه نوبه اذا خاف ان تنكشف عورته	٢١٦ باب يقرأ في الاخرين بفاتحة الكتاب
٢٤٧ باب لا يكف شعرا	٢١٦ باب من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢٤٧ باب لا يكف نوبه في الصلاة	٢١٦ باب اذا سمع الامام الآية
٢٤٧ باب التسبيح والدعاء في السجود	٢١٦ باب يطول في الركعة الاولى
٢٤٨ باب المكث بين السجدين	٢١٧ باب جهر الامام بالتأمين
٢٤٩ باب لا يقترش ذراعه في السجود	٢٢٠ باب فضل التأمين
٢٤٩ باب من استوى قاعدا في وترين صلاته	٢٢١ باب جهر المؤمن بالتأمين
٢٥٠ باب كيف يعقد على الارض اذا قام من الركعة	٢٢٢ باب اذا ركع دون الصف
٢٥٠ باب يكبر وهو ينض من السجدين	٢٢٣ باب اتمام التكبير في الركوع
٢٥١ باب سنة الجلوس في التشهد	٢٢٤ باب اتمام التكبير في السجود
٢٥٦ باب من لم ير التشهد الاول واجبا	٢٢٥ باب التكبير اذا قام من السجود
٢٥٦ باب التشهد في الاولى	٢٢٦ باب وضع الاكف على الركبتين في الركوع
٢٥٧ باب التشهد في الآخرة	٢٢٧ باب اذا لم يتم الركوع
٢٦٢ باب الدعاء قبل السلام	٢٢٨ باب استواء الظهر في الركوع
٢٦٦ باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب	٢٢٩ باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالاعادة
٢٦٧ باب من لم يمسح بجهته وأقفه حتى صلى	٢٣٣ باب الدعاء في الركوع
٢٦٧ باب التسليم	٢٣٤ باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع
٢٦٧ باب يسلم حين يسلم الامام	٢٣٥ باب فضل اللهم ربنا الحمد
٢٦٨ باب من لم يرد السلام على الامام واكتفى بتسليم الصلاة	٢٣٦ باب
٢٦٩ باب الذكر بعد الصلاة	٢٣٩ باب الاطمانية حين يرفع رأسه من الركوع
٢٧٧ باب يستقبل الامام الناس اذا سلم	٢٤١ باب يهوى بالتكبير حين يسجد
٢٧٧ باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام	٢٤٢ باب فضل السجود
٢٧٩ باب من صلى بالناس فذكر حاجته فخطأهم	٢٤٣ باب يبدى ضيعه
٢٨٠ باب الانقثال والانصراف عن اليمين والشمال	٢٤٤ باب يستقبل القبلة بأطراف رجليه
	٢٤٤ باب اذا لم يتم سجوده
	٢٤٤ باب السجود على سبعة اعظم
	٢٤٦ باب السجود على الاثني
	٢٤٦ باب السجود على الاثني في الطين

صفحة	صفحة
٢٨١	باب ما جاء في التوم التي والبصل
٢٨٢	والكرات وقول النبي صلى الله عليه وسلم من أكل التوم أو البصل من الجوع وغيره فلا يقرب من مسجدنا
٢٨٥	باب وضوء الصبيان
٢٨٧	باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس
٢٩٠	باب صلاة النساء خلف الرجال
٢٩٥	باب سرعة انصراف النساء من الصبح
٢٩١	باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد
٢٩١	* (كتاب الجمعة) *
٢٩٢	باب فرض الجمعة
٢٩٥	باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على أنبيى شهود يوم الجمعة وعلى النساء
٣٠٢	باب الطيب الجمعة
٣٠٤	باب فضل الجمعة
٣٠٨	باب
٣٠٨	باب الدهن الجمعة
٣١١	باب لبس أحسن ما يجبد
٣١١	باب السؤال يوم الجمعة
٣١٤	باب من تسول بسؤال غيره
٣١٤	باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة
٣١٦	باب الجمعة في القرى والمدن
٣١٧	باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم
٣١٩	باب الرخصة أن لم يحضر الجمعة في المطر
٣٢٠	باب من أين تؤخذ الجمعة وعلى من يجب الخ
٣٢١	باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس
٣٢٢	باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة
٣٢٤	باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره فامعوا إلى ذكر الله الخ
٣٢٦	باب لا يقرب من اثنين يوم الجمعة
٣٢٦	باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه
٣٢٦	باب الأذان يوم الجمعة
٣٢٨	باب المؤذن الواحد يوم الجمعة
٣٢٨	باب يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء
٣٢٩	باب الجلوس على المنبر عند التأذين
٣٢٩	باب التأذين عند الخطبة
٣٢٩	باب الخطبة على المنبر
٣٣٢	باب الخطبة قائماً
٣٣٣	باب استقبال الناس الإمام إذا خطب
٣٣٤	باب من قال في الخطبة بعد انشاء أمّا بعد
٣٣٦	باب القعدة بين الخطبة يوم الجمعة
٣٣٦	باب الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة
٣٣٦	باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين
٣٤٢	باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين
٣٤٢	باب رفع اليدين في الخطبة
٣٤٢	باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة
٣٤٢	باب الانصات يوم الجمعة والإمام يخطب
٣٤٤	باب الساعة التي في يوم الجمعة
٣٥١	باب إذا فرغ الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ
٣٥٤	باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها
٣٥٦	باب قول الله تعالى فإذا قضيت الصلاة الآية
٣٥٧	باب القائلة بعد الجمعة
٣٥٧	* (أبواب صلاة الخوف) *
٣٥٩	باب صلاة الخوف رجالاً وركناً
٣٦١	باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف

صفحة	صفحة
باب كلام الامام والناس في خطبة العيد واداسئل الامام عن شئ وهو يحظب	٣٦١ باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو
باب من خالف الطريق اذار جمع يوم العيد	٣٦٣ باب صلاة الطالب المطلوب راكبا واهاء
باب اذا قامه العيد يصلي ركعتين	٣٦٤ باب التكبير والغلس بالصبح والصلاة عند الاغارة والحرب
باب الصلاة قبل العيد بعدها	٣٦٥ * (كتاب العدين) *
* (ابواب الوتر) *	٣٦٥ باب في العدين والتحمل فيه
باب ساعات الوتر	٣٦٦ باب الحراب والدرق يوم العيد
باب ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم اهلها بالوتر	٣٧١ باب سنة العدين لاهل الاسلام
باب ليجمع آخر صلاته ورا	٣٧٢ باب الاكل يوم القطر قبل الخروج
باب الوتر على الدابة	٣٧٣ باب الاكل يوم النصر
باب الوتر في السفر	٣٧٤ باب الخروج الى المصلي بغير منبر
باب القنوت قبل الركوع وبعده	٣٧٥ باب المشي والركوب الى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة
* (ابواب الاستسقاء) *	٣٧٧ باب الخطبة بعد العيد
باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء	٣٧٨ باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم
باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اجعلها سنين كسني يوسف	٣٨٠ باب التكبير للعيد
باب سؤال الناس الامام الاستسقاء اذا خطوا	٣٨٠ باب فضل العمل في ايام التشريق
باب يحوي يل الرافعي الاستسقاء	٣٨٤ باب التكبير ايام منى واذغدا الى عرفة
باب اتقام الرب عز وجل من خلقه بالقطب اذا انتهكت محارمه	٣٨٦ باب الصلاة الى الحرية
باب الاستسقاء في المسجد الجامع	٣٨٦ باب جل العترة والحرية بين يدي الامام
باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة	٣٨٦ باب خروج النساء والحض الى المصلي
باب الاستسقاء على المنبر	٣٨٦ باب خروج الصبيان الى المصلي
باب من اصكت في صلاة الجمعة في الاستسقاء	٣٨٧ باب استقبال الامام الناس في خطبة العيد
باب الدعاء اذا انقطعت السبل من كثرة المطر	٣٨٧ باب العلم الذي المصلي
	٣٨٨ باب موعظة الامام النساء يوم العيد
	٣٩٠ باب اذا لم يكن لها جلباب في العيد
	٣٩٠ باب اعتزال الحضيض المصلي
	٣٩٢ باب النحر والذبح بالمصلي يوم النحر

صفحة	صفحة
٤٢٣ باب ما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة	٤٤٣ باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
٤٢٤ باب اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردهم	٤٤٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يحق الله عباده بالكسوف
٤٢٤ باب اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط	٤٤٥ باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف
٤٢٦ باب الدعاء اذا كثر المطر حوالينا ولا علينا	٤٤٦ باب طول السجود في الكسوف
٤٢٦ باب الدعاء في الاستسقاء قائما	٤٤٧ باب صلاة الكسوف جماعة
٤٢٧ باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء	٤٥٠ باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف
٤٢٧ باب كيف حول النبي صلى الله عليه وسلم ظهره الى الناس	٤٥٠ باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس
٤٢٨ باب صلاة الاستسقاء ركعتين	٤٥٠ باب صلاة الكسوف في المسجد
٤٢٨ باب الاستسقاء في المصل	٤٥١ باب لا تنكس الشمس لموت أحد ولا شياؤه
٤٢٨ باب استقبال القبلة في الاستسقاء	٤٥١ باب الذكر في الكسوف
٤٢٨ باب رفع الناس أيديهم مع الامام في الاستسقاء	٤٥٢ باب الدعاء في الكسوف
٤٢٩ باب رفع الامام يده في الاستسقاء	٤٥٢ باب قول الامام في خطبة الكسوف
٤٣٠ باب ما يقال اذا مطرت	أما بعد
٤٣١ باب من غطى في المطر حتى يتحادر على لحته	٤٥٢ باب الصلاة في كسوف القمر
٤٣١ باب اذا غبت الرياح	٤٥٣ باب الركعة الاولى في الكسوف أطول
٤٣٢ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا	٤٥٤ باب الجهر بالقراءة في الكسوف
٤٣٢ باب ما قيل في الزلازل والاكات	٤٥٥ * (أبواب سجود القرآن) *
٤٣٣ باب قول الله تعالى وتجمع اوبن رزقكم انكم تكذبون	٤٥٦ باب سجدة تزيل السجدة
٤٣٥ باب لا يدري متى يجي المطر الا الله تعالى	٤٥٦ باب سجدة ص
٤٣٥ * (أبواب الكسوف) *	٤٥٧ باب سجدة النجم
٤٣٦ باب الصلاة في كسوف الشمس	٤٥٧ باب سجود المسلمين مع المشركين
٤٣٨ باب الصدقة في الكسوف	٤٥٨ باب من قرأ السجدة ولم يسجد
٤٤٢ باب النداء بالصلاة جماعة	٤٥٩ باب سجدة اذا السماء انشقت
٤٤٢ باب خطبة الامام في الكسوف	٤٥٩ باب من سجد لسجود القارئ
	٤٥٩ باب ازحام الناس اذا قرأ الامام السجدة
	٤٦٠ باب من رأى ان الله لم يوجب السجود